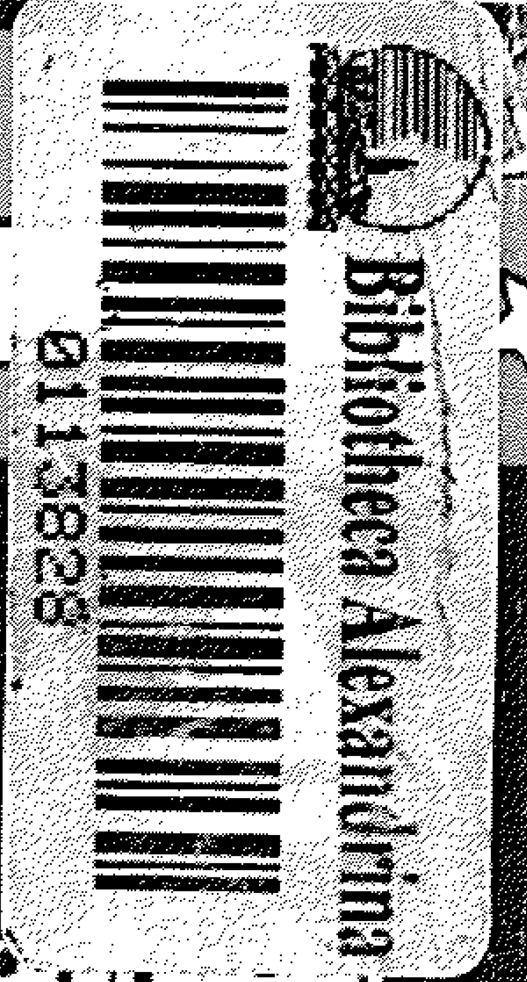
تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥
حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦

د. رضا أحمد شحاته





الهيئة المصرية العامة للكتاب

دكتور / رضا أحمد شحاته

* مواليد القاهرة ١٩٤١م.
* تخرج فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٦١م وحصل منها على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر عام ١٩٧٥م وكان موضوع البحث تطور الحركة الوطنية فى تونس منذ الاحتلال الفرنسى حتى الاستقلال، ثم حصل على درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٧م وكان موضوع الرسالة تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦م.
* إلتحق بالعمل فى السلك الدبلوماسى عام١٩٦٥م وعمل بسفارات مصر فى اليمن ولبنان والاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا ومستشاراً سياسياً لوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى نيويورك حيث مثل مصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة والعديد من اللجان مثل لجنة الحقوق الفلسطينية، ولجنة حفظ السلام، ولجنة الإعلام، واللجنة السياسية الخاصة، ومثل مصر فى مجلس الأمن، كما عمل وزيراً مفوضاً لمصر فى باكستان، وسفيراً بوزارة الخارجية.
* مثل مصر فى العديد من المؤتمرات الدولية والعربية والأوروبية، وفى اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامى والدول غير المنحازة والجامعة العربية ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، والدورات السنوية للأمم المتحدة.
* شارك فى وفد مصر فى مؤتمر السلام للشرق الأوسط فى مدريد عام ١٩٩١م، وموسكو ١٩٩٢م، وفى المفاوضات متعددة الأطراف فى عدة عواصم عالمية.
* تولى منصب مدير الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية ونائباً لمساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية الدولية.
* عضو الجمعية الأميريكية لمؤرخى العلاقات الدبلوماسية.
* عضو الجمعية الأميريكية لأساتذة الشرق الأوسط فى الجامعات الأميريكية.
* عضو الأكاديمية الدولية للسلام فى نيويورك.
* عضو الجمعية التاريخية المصرية والجمعية المصرية للأمم المتحدة.
* حاضر فى جامعات ولاية كاليفورنيا ونيويورك وكولومبيا وأكاديمية ناصر ومعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية.

تطور واتجاهات السياسة الخارجية
الأميريكية نحو مصر
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥
حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦

د. رضا أحمد شحاته



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

الاخراج الفنى :

اميمـة عـلى احـمـد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قالوا سبحانك لاعلم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم﴾

صدق الله العظيم

المقدمة

برزت الولايات المتحدة الأميريكية خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها قوة دولية كبرى تؤثر فى التطورات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وتتأثر بها ، كما بدأت تسهم بدور متعاظم في مستقبل هذه المنطقة الحيوية بالتفاعل معها ، تأثيرا وتأثرا بالتغيرات الداخلية والتوجهات الخارجية فى دول المنطقة.

ومما لاشك فيه أن مصر ، من بين دول الشرق الأوسط قد اكتسبت أهمية متزايدة فى نسق الاستراتيجية الأميريكية سواء أثناء الحرب العالمية الثانية أم خلال السنوات التى أعقبتها ، وقد احتلت مصر مكانة متميزة فى السياسة الخارجية الأميريكية فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية ، وببزوغ نظرة أميريكية جديدة للعالم تقوم على سياسة الأحلاف والإحتواء ومقاومة المد الشيوعى فى العالم خاصة فى المناطق الحيوية للمصالح الأميريكية مثل الشرق الأوسط.

وإذا كانت تلك هى مكانة مصر فى السياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن مكانتها تعاظمت وأهميتها تزايدت ودخلت مرحلة نوعية جديدة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فدفعت السياسة الخارجية الأميريكية إلى انتهاج مسار أنشط وأكثر اقترابا وأشد تأثيرا وتأثرا بالتطورات فى مصر من خلال علاقاتها بقيادة مصر ورجالها فى ظل النظام الجديد ، ومن خلال اشتراكها اشتراكا مباشرا وفعالا فى قضاياها السياسة والوطنية ، قضية الجلاء ، قضية تسليح الجيش المصرى، وقضية نزاعها مع اسرائيل وقضية بناء اقتصادها الوطنى ممثلة فى تشييد السد العالى، ثم ردود فعلها حيال قرار من أخطر القرارات السياسية الوطنية المصرية ، قرار تأميم قناة السويس ، وما أعقبه من عدوان ثلاثى مسلح على مصر .

لقد كانت اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر من خلال هذه الأحداث والتطورات ، فى شكل الفعل أو رد الفعل ، من أبرز وأهم سمات السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة موضع البحث مما كشف عن كثير من مقومات هذه السياسة ودوافعها ومنطلقاتها ، أهدافها وغاياتها ، مواطن ضعفها وأوجه قصورها ، تقلباتها وتناقضاتها .

ويستهدف هذا البحث تحليل وتقييم اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، تغيراتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٦ وهى سنوات حافلة بالأحداث سواء تغير نظام الحكم فى مصر بقيام ثورة يوليو أم التوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ أم صفقة السلاح التشيكية أم تأميم قناة السويس والأزمة الدولية التى صاحبته حتى وقوع العدوان الثلاثى.

ومحور هذا البحث تحليل هذه الاتجاهات والمواقف وردود الفعل لاستخلاص مقوماتها وخصائصها ومدي الثبات أو التغير فيها - إن كان هناك تغير - ومدى اتفاقها وتناقضها مع الاتجاهات السياسية الخارجية لمصر .

ولا يغفل الباحث الجهود العلمية السابقة على بحثه والتى طرقت هذا الميدان فقد كان منها ما تناول جانبا فحسب ، مثل أزمة تأميم قناة السويس ، ومنها ما يتصل بقضية صفقة الأسلحة التشيكية، ومنها ما تناول قناة السويس فى العلاقات الدولية، ومنها ما تناول مشروع ايزنهاور ، ومنها أيضا ما تناول التطور التاريخى للعلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة ، وقد اطلع الباحث علي معظم تلك المحاولات وأوردها بثبت المراجع ، ولكن لا يفوتنى أن أشير إلى أن معظمها قد كتب فى وقت مبكر فى الستينات أو السبعينات ، كما أن أيا منها لم يكتب فى ضوء الوثائق الأصلية والسرية الأميريكية وأعتمد فى مادته العلمية على وثائق منشورة سابقة على أعوام ١٩٥٢ إلى جانب المصادر الثانوية من كتب ودوريات .

ومن ثم فإن موضوع السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر بعد الإفراج عن الوثائق الأميريكية السرية لوزارة الخارجية فى أغسطس ١٩٨٤ كان لابد وأن يكتب ىن جديد بعد أن أتيح للباحثين الاطلاع علي ملفاتها وتقاريرها التى لا توثق الأحداث فحسب بل وتغير تغييرا جذريا من كثير من المفاهيم والأحكام والفرضيات المستقرة .

ويعتبر عام ١٩٨٤ نقطة تحول فى بحث وتوثيق اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، ففى هذا التاريخ فقط بدأ اطلاع الباحثين على التقارير السرية الواردة من السفارات الأميريكية فى الخارج وعلى تقديرات الخارجية الأميريكية ووزارة الدفاع والمخابرات المركزية بل أنه حتى ذلك كان محدودا بعام ١٩٥٤ فقط الأمر الذى لايزال يفرض قيودا غير قليلة على الباحثين . وإزاء قراءة هذه الوثائق السرية التى اتيحت للباحث فهو لا يملك - مع كل تقديره لهذه الجهود المبكرة - إلا أن يرى ضرورة البدء من جديد فى كتابة تاريخ هذه المرحلة فى ضوء مادة علمية أصيلة وجديدة تغير بل وأحيانا ما تهدم ما قد استقر لتحل محله حقائق تاريخية جديدة .

وأختيار الباحث لهذا الموضوع مرده فى الحقيقة دافعان أحدهما دافع شخصى وآخر موضوعى، أما الشخصى فيرجع إلى أن الباحث منذ انخراطه عضوا فى السلك الدبلوماسى المصرى قد اختار أو أختير له أن يتخصص فى قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية عبر أكثر من عقدين من الممارسة العملية فى هذا الميدان بلغت أخصب مراحلها خلال عمل الباحث فى وفد مصر الدائم فى الأمم المتحدة فى نيويورك ما بين عامى ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥.

وكان الباحث كلما تعرض أو تناول هذه الموضوعات يجد نفسه مدفوعا للبحث عن الجذور والأصول والعودة إلى المنطلقات بحثا عن الحقيقة، كما وجد أن القاسم المشترك وراء تطورات قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية يكمن فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية وتطوراتها خاصة نحو مصر ، فأيقن انه مامن سبيل إلا النهوض ببحث جديد ومبتكر مهما كان شاقا ، بتحليل وتقييم هذه السياسة واستجلاء الحقائق التاريخية الأصيلة منها من خلال أوثق المصادر وأدقها.

أما الدافع الثانى فهو أنه بعد بدء إتاحة المادة التاريخية الأصيلة غير المنشورة للبحث العلمى والخاصة بمصر ، لم يعد ثمة عذر أمام الباحثين للحصول عليها أو الوصول إليها وتحليل مادتها واستقراء نصوصها لاثبات ما يحتاج لاثبات وتوثيق ما يحتاج لتوثيق وصولا إلى الحقيقة التاريخية المجردة وتصحيحا لكثير من المفاهيم والفرضيات المستقرة.

بوحى من هذين الدافعين بدأ الباحث جمع مادته العلمية المستمدة من الوثائق السرية الأميريكية غير المنشورة ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ فى الأرشيف القومى الأميريكى بواشنطن من الملفات المركزية لوزارة الخارجية التى تضم المئات من الملفات ، والآلاف من الوثائق المتصلة باتجاهات السياسة الخارجية نحو مصر فى تلك الفترة ، وكان من الضرورى مقارنة وثائق وزارة الخارجية الأميريكية بالأوراق والوثائق السرية الخاصة بكل من الرئيس ايزنهاور فى مكتبته الخاصة بل واتصالاته التليفونية المسجلة مع وزرائه ومستشاريه ونصوص محاضر اجتماعاته ، ثم كان لابد أن يقارن وثائق ايزنهاور بالوثائق والأوراق السرية الخاصة بوزير خارجيته جون فوستر دالاس المحفوظة بجامعة برنستون نيوجيرسى بالولايات المتحدة ، وكذلك الرجوع إلى أوراق وزير خارجية إدارة الرئيس ترومان (دين اتشيسون) لتوثيق هذه الفترة السابقة على قيام ثورة يوليو وهى محفوظة بمكتبة الرئيس ترومان ، وكذلك الرجوع لوثائق ذات درجة سرية عالية محفوظة بمركز السجلات القومية فى واشنطن بماريلاند خاصة بالعلاقات الأميريكية البريطانية خلال فترة مفاوضات الجلاء عن قاعدة قناة السويس ١٩٥٤.

كما كان لابد من توثيق أحداث قناة السويس وأزمة العدوان الثلاثى بشهادات المعاصرين لهذه الأحداث المسجلة على ميكروفيلم بمكتبة المخطوطات بجامعة برنستون وهى تمثل «التاريخ الشفوى» لجون فوستر دالاس من خلال معاصريه وكلها تكشف عن حقيقة التفكير الذى كان يسود صانعى القرار السياسى خلال تلك الأحداث .

بل أن الأمر قد تطلب من الباحث الاستعانة بقانون حرية المعلومات فى الولايات المتحدة الذى يبيح الأطلاع على النصوص والوثائق السرية غير المنشورة أو التى لم يتقرر بعد نشرها لاعتبارات تتصل بالأمن - من أجل الحصول على أذن خاص بالأطلاع على وثائق أزمة السويس بصفة خاصة ، وقد وافقت وزارة الخارجية الأميريكية للباحث فى أغسطس ١٩٨٦ على الاطلاع على أجزاء بالغة الأهمية من وثائق تلك الفترة التى غطت حتى نهاية عام ١٩٥٦.

ومع أن محور البحث ومناطه هو اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ومصدرها الأساسى والأول هو الوثائق السرية الأميريكية فلم يكن ثمة سبيل للمزيد من التوثيق ، وللتوصل إلى قدر أكبر من اليقين والدقة فى المعرفة التاريخية والتحليل العلمى ، لم يكن ثمة سبيل إلا الرجوع لمجموعة الوثائق البريطانية فى دار الوثائق البريطانية فى لندن ـ رتشموند – حيث زارها الباحث مرتين خلال عامى ٨٥ ، ١٩٨٦ واطلع على ملفاتها المتصلة بمفاوضات الجلاء المصرية البريطانية ، والاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين الولايات المتحدة وبريطانيا لمناقشة الأمور والتطورات المصرية ، فضلا عن مقارنة ماجاء بتلك الوثائق البريطانية مع ماجاء بالوثائق الأميريكية فى كثير من الأحداث الداخلية فى مصر فى الفترة موضع البحث.

واضافة إلى كل ما تقدم رجع الباحث للوثائق الأميريكية المنشورة السابقة على عام ١٩٥٢ خاصة وثائق الخارجية الأميريكية ومحاضر اجتماعات الكونجرس ، كما رجع الباحث إلى عد كبير من المراجع باللغة الانجليزية سواء من كتب أو دوريات التى تناولت جانبا أو آخر من أحداث تلك الفترة وخاصة المذكرات الخاصة للرؤساء والوزراء الذين عاصروا تلك الأحداث واشتركوا فى جزء منها وإن شابها أنها كثيرا ما تبرر دورها وتنقل انطباعات قد لاتتفق أحيانا مع الحقيقة التاريخية المجردة وهذا مايلقى قدرا غير قليل من الشك فى القيمة العلمية لكثير من المصادر الثانوية خاصة وإنها قد كتبت جميعا فى غيبة الوثائق الأصلية وهى مادة التاريخ الأولى دون جدال.

وقد احتاج الأمر كذلك إلى توثيق كثير من الأحداث والتطورات الداخلية فى مصر بالرجوع إلى عدد غير قليل من المراجع باللغة العربية أو المترجمة سواء بهدف الاستدلال أو التوضيح أو لمجرد الإحالة وإن لم يدخل أى منها فى كثير من الأحوال فى صلب المعالجة العلمية للمادة التاريخية الأصيلة الموثقة والتى أستند إليها الباحث كأساس لرسالته.

أما عن منهج البحث الذى اتبعته فهو يتلخص فى محاور أساسية:

١ - المنهج الاستردادى أو التاريخى ونقصد به استرداد الواقعة التاريخية وقت حدوثها والحكم عليها من منطلق ظروفها وليس بظروفنا الحالية أو من منطلقات الوقت الحاضر الذى نعيش فيه.

٢ - المنهج المقارن حيث كانت الأبعاد الزمنية أو الموضوعية للبحث تقتضى ضرورة مقارنة المواقف المختلفة المؤثرة إن سلبا أو ايجابا على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى ضوء الظروف الداخلية والمنافسة البريطانية.

٣ - المنهج الوصفى التحليلى والذى أكد أن السرد التارخيى لاقيمة له إن لم يصحبه التحليل والتعليل لكافة الوقائع محاولة من جانبى للإجابة عن التساؤلات الأربعة التى تدور فى ذهن الباحث وهى. ماذا حدث، ولماذا حدث وكيف وما الذى ترتب على ما حدث؟

وقد قسم هذا البحث إلى فصل تمهيدى، وثلاثة أبواب تضم أثنى عشر فصلا، ثم خاتمة لنتائج البحث، ثم ثبتا بالمصادر والمراجع.

ويطرح الفصل التمهيدى للبحث الملامح الأساسية للسياسة الخارجية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه مصر بصفة خاصة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنطلقات هذا الفصل التمهيدى تعذر الفصل فى هذه المرحلة المبكرة بين مايمكن أن نسميه سياسة أميريكية نحو الشرق الأوسط وبين سياسة أميريكية متميزة خاصة بمصر. ويحلل الفصل الاطار العام لاتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط في جوانبها الثقافية والتجارية بالمنطقة عموما، ثم اهتماماتها الدبلوماسية والقنصلية بمصر فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، كما يبرز سمات تلك السياسة خلال الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية، ويحلل الفصل الاهتمامات الاستراتيجية الأميريكية بمنطقة الشرق الأوسط وبمصر كمسرح للعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وتقديراتها لمستقبل الوجود البريطانى بمصر خلال تلك الفترة الدقيقة من تاريخ المنطقة وتاريخ مصر المعاصر.

ويتناول الباب الأول من البحث اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو مقسم لأربعة فصول، يعالج الأول مكانة مصر في إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مما يتطلب تقييما لاتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية الدولية والإقليمية لوضع علاقاتها بمصر في إطارها الصحيح، فعالج الفصل نظرة إدارة الرئيس ترومان لمشكلات الحرب الباردة، ونشوء سياسة الاحتواء والأحلاف فيما عرف باسم (مبدأ ترومان) وبزوغ مناخ المواجهة والحرب الباردة ثم حلل الفصل تطبيقات هذه النظرة على الشرق الأوسط عموما وعلى مصر خاصة ولاسيما في إطار تشاور الولايات المتحدة مع بريطانيا وبلورتها نظرية للدفاع الاقليمي عن الشرق الأوسط وتحديد دور متميز لمصر في هذا النظام في شكل مبادرات ومقترحات محددة قدمت لحكومة مصر قبل الثورة.

ويتناول الفصل الثاني موقف السياسة الخارجية الأميريكية من النزاع المصري الانجليزي قبل ثورة ١٩٥٢ من منطلق محاولتها وسعيها الدؤوب لأن تجد لنفسها موقعا في ذلك النزاع بهدف دفع مصر إلى دائرة الاستراتيجية الدفاعية الاميريكية لتكوين أحلاف عسكرية في الشرق الأوسط تطبيقا لسياسة الاحتواء للمد الشيوعي. وقد حلل هذا الفصل عدة مراحل متعاقبة لهذا الدور الأميريكي وهي دور الدبلوماسية الأميريكية خلال مفاوضات صدقي بيفين عام ١٩٤٦، ثم خلال عرض القضية المصرية على مجلس الأمن في ظل وزارة النقراشي والدور النشط للولايات المتحدة عام ١٩٤٩ لعقد اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل (وهو ما سيكون موضوع فصل مستقل) ثم مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها لمصر كمحاولة لحل النزاع الثنائي بين مصر وبريطانيا في إطار دولي متعدد الأطراف. ويحدد هذا الفصل تحليل منطلقات الدور الأميريكي وحدوده وتفاعلاته واتصالاته بمصر والمملكة المتحدة لمحاولة التوسط لتسوية النزاع بينهما.

أما الفصل الثالث فيعرض لدور أميريكي هام في اتجاهاته نحو تطورات الأحداث في الشرق الأوسط وتأثيرها على مصر بشكل خاص وذلك هو الموقف الأميريكي تجاه مفاوضات الهدنة المصرية الإسرائيلية وكان تحليل هذا الموقف من خلال استعراض عام للموقف الأميريكي من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ثم تفاعلات الدبلوماسية الأميريكية مع تطورات الموقف بين مصر وإسرائيل بعد قرار التقسيم في الأمم المتحدة حتى نشوب حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ ثم طبيعة الدور الذي لعبته الدبلوماسية الأميريكية بين مصر واسرائيل في مفاوضات الهدنة في رودس عام ١٩٤٩ ومدى تأثيرها في التوصل إلى صياغتها وبنودها وما خلفته على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فيما بعد.

ويحلل الفصل الرابع وجهات النظر الأميريكية تجاه الأوضاع الداخلية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال وثائق أميريكية منشورة وغير منشورة خاصة قراءة السياسة الأميريكية لنذر الثورة في مصر والمتابعة الدقيقة للأرهاصات المبكرة للثورة قبل وقوعها بعدة سنوات ولاسيما مظاهر التذمر والسخط داخل الجيش المصري وتتبعها لتدهور العلاقات المصرية الإنجليزية بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ وما وقع من أحداث هامة مثل أزمة انتخابات نادي الضباط وحريق القاهرة وأضطرابات منطقة القناة والأزمات الوزارية المتلاحقة، كل ذلك من زاوية التقديرات الأميريكية والرؤية الأميريكية لهذه الأحداث الهامة ثم من زاوية توقعاتها لحدوث ثورة يوليو ١٩٥٢ في ضوء تقييمها للأوضاع الداخلية خاصة في الأسابيع الأخيرة السابقة على قيام الثورة وذلك في ضوء الوثائق الجديدة التي تنشر لأول مرة بعد الإفراج عنها عام ١٩٨٤.

ويضم الباب الثانى أربعة فصول موضوعها الموقف الأميريكى نحو نظام الحكم الجديد فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٥، ويعرض الفصل الخامس للتقييم الأميريكى لحركة الجيش وتغيير نظام الحكم فى أربعة موضوعات هى : طبيعة ردود الفعل الأولى تجاه حركة الجيش، كيف تأثرت بها وكيف تلقتها الخارجية الأميريكية من خلال برقيات سفارتها بالقاهرة، وكيف تحركت السفارة الأميريكية بعد قيام الثورة ، واتصلت بضباط الحركة، ومن هم أطراف الاتصالات وهدفها ومضمونها، كما يعرض الفصل لمضمون التقارير الأولى للسفارة الأميريكية بالقاهرة لتفاعلات الثورة وتحليل الخارجية الأميريكية لاتجاهات الضباط داخليا وخارجيا كما يطرح الفصل تقييم الخارجية الأميريكية للقوى السياسية فى مصر (الإخوان والوفد والشيوعيين والأقباط) ثم تقييم صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة من ناحية وبين مجلس قيادة الثورة والقوى السياسية المعارضة من ناحية أخرى، وتقديرات آثار هذا الصراع.

ويبرز الفصل السادس أبعاد الدور النشيط المؤثر الذى لعبته الدبلوماسية الأميريكية فى المفاوضات المصرية البريطانية حول السودان وقاعدة قناة السويس سواء الإطار العام والأهداف والمقومات من هذا الدور أم فى إطار علاقاتها النامية مع نظام الحكم الجديد. ويعرض الفصل خطوط التحرك الأميريكى تجاه مصر والمشاورات الأميريكية البريطانية والجهود الأميريكية لتسوية مسألة السودان ثم الجهود الأميريكية فى المفاوضات لتسوية مشكلة الجلاء عن قاعدة قناة السويس، ويستعرض الفصل مشاورات السفارة الأميريكية مع أعضاء مجلس قيادة الثورة خاصة مشاورات عبدالناصر – كافرى فى صياغة بنود الإتفاقية، ويختتم الفصل بتقييم لرد الفعل الأميريكى لنتائج توقيع الإتفاقية وتأثيرها على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

ويحلل الفصل السابع الاتجاهات الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى فى ظل مصر الثورة ما بين عام ١٩٥٢ حتى أواخر ١٩٥٤ ويتطرق للاتصالات بين رجال الثورة والسفارة الأميريكية والخارجية الأميريكية لطلب السلاح، ثم يرصد الفصل المواقف المتعارضة داخل الإدارة الأميريكية نحو هذا الطلب فى مواقف الخارجية الأميريكية ووزارة الدفاع وموقف الرئيس ايزنهاور من هذا الطلب ثم موقف الكونجرس والعناصر الموالية لاسرائيل وتأثيرها على قرار التسليح الأميريكى لمصر هذا بالإضافة إلى العامل البريطانى الذى كان ضمن القوى المعارضة لتسليح مصر ، ويختتم الفصل بما أنتهت إليه هذه السياسة الأميريكية من تطور بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤ والشروط الأميريكية لتسليح مصر وتأثيرها على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى مطلع عام ١٩٥٥.

ويرصد الفصل الثامن مظاهر التحول فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ونقاط الصدام بين السياستين الأميريكية والمصرية خلال عامى ١٩٥٥ - ١٩٥٦ وذلك من خلال تحليل سياسة الأحلاف الأميريكية ونظام الحزام الشمالى الذى تمخض عن حلف بغداد والمواجهة بين سياسة الأحلاف الأميريكية وسياسة الحياد الإيجابى التى انتهجتها مصر خاصة بعد حادث العدوان الإسرائيلى على غزة فى فبراير ١٩٥٥ واشتراك مصر فى مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ وتسويف الولايات المتحدة فى تزويد مصر بالسلاح حتى صيف عام ١٩٥٥ حين عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥ ويحلل الفصل ـ من خلال تقارير السفارات الأميريكية فى الشرق الأوسط وغيره ومن خلال محاضر الكونجرس ـ ردود فعل هذا التطور الهام الذى يمثل إحدى نقاط الذروة فى الافتراق والمواجهة بين السياستين الأميركية والمصرية فى هذه الفترة.

ويعالج الباب الثالث فى فصول أربعة التغيير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، يستعرض الفصل التاسع الموقف الأميريكى من النزاع المصرى الإسرائيلى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ويتناول الاتصالات الأميريكية المبكرة مع أعضاء مجلس قيادة الثورة لاستكشاف نواياهم واستعدادهم لعقد صلح مع إسرائيل ثم يلقى الضوء على الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية وخلق قنوات اتصال بين مصر وإسرائيل ، ويحلل الموقف الأميريكى المشكلات القائمة بين مصر وإسرائيل خاصة مشكلات إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام إسرائيل ومشكلات حوادث الحدود خاصة العدوان الإسرائيلى على غزة فى مطلع عام ١٩٥٥ ، كما يلقى الفصل الضوء على الجهود السرية الأميريكية فيما عرف باسم الخطة (ألفا) والمهمة السرية لروبرت اندرسون مبعوث ايزنهاور للوساطة بين عبد الناصر وبن جوريون والنهاية التى انتهت اليها هذه الوساطة السرية وأسباب فشلها فى مطلع عام ١٩٥٦ وتأثيرها على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى النصف الأول من عام ١٩٥٦ حتى سحب قرار عرض تمويل السد العالى ومبرراته وسياقه السياسى.

أما الفصل العاشر فيستعرض الموقف الأميريكى من تمويل مشروع السد العالى ويطرح بدايات الاهتمام الأميريكى بالمشروع فى عهد الثورة ، والسياق السياسى الذى اتخذ فيه قرار الإدارة الأميريكية بعرض تمويل مشروع السد العالى ، وموقفها من مفاوضات تمويل المشروع وذلك فى مقابل موقف الكونجرس المعارض لمبدأ وسياسة تمويل المشروع ، كما يحاول الفصل تقصى أسباب عرض التمويل ثم الأسباب التى ساقتها الإدارة والمبررات التى ناقشها الكونجرس ، ويعتمد هذا الفصل على الشهادات والمقابلات المسجلة للمعاصرين من المستشارين والسياسين وأعضاء الكونجرس فى مجموعة التاريخ الشفوى لدالاس التى تكشف جوانب كثيرة من الموقف الأميريكى تجاه تمويل مشروع السد العالى ذلك الموقف الذى كان من أهم العوامل المؤثرة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال أزمة حرب السويس ١٩٥٦.

ويتناول الفصل الحادى عشر رد فعل قرار تأميم شركة قناة اسويس على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر سواء فى اطار الكونجرس أم الإدارة ، وموقف الإدارة من احتمالات استخدام القوة بواسطة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر والمشاورات الثلاثية الأميريكية البريطانية الفرنسية التى جرت فى لندن وواشنطن وباريس من خلال نصوص التقارير ومحاضر الاجتماعات السرية ودور الدبلوماسية الأميريكية ودالاس وايزنهاور فى هذه الفترة سواء فى مؤتمرى لندن الأول والثانى أم فى مجلس الأمن ، وقد استمدت مادة هذا الفصل بصفة خاصة من الأوراق السرية الخاصة بايزنهاور وأوراق دالاس الخاصة وشهادات المعاصرين لأزمة السويس المسجلة والمحفوظة ، وكذلك من خلال رسائل ايزنهاور السرية إلى ايدن.

أما الفصل الثانى عشر والأخير فيلقى الضوء على خصائص الموقف الأميريكى تجاه العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ويطرح الفصل التقييم الأولى للمخابرات المركزية الأميريكية لابعاد العدوان وتقديرات الإدارة الأميريكية وردود فعلها والخلافات الأميريكية وردود فعلها والخلافات الأميريكية البريطانية والفرنسية والدور الأميريكى فى الأمم المتحدة وتحركها الدبلوماسى ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ثم الموقف الأميريكى لمعالجة آثار العدوان . ويخلص الفصل إلى تقييم الموقف الأميريكى من حرب السويس فى ضوء دراسة خاصة سمح للباحث بالإطلاع عليها أعدها القسم التاريخى بوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٥٨ من حيث تأثير الحرب على التفكير الاستراتيجى الأميريكى حيال الشرق الأوسط وبزوغ مبدأ ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ ليبدأ عقد جديد من اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر لا يختلف فى الشكل أو الجوهر أو الهدف عن العقد السابق عليه.

ويختم الباحث دراسته بخاتمة تلخص النتائج العامة والخاصة التى توصل اليها من تحليله لاتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية خلال هذا العقد الحافل بالتطورات واحتمالات الصداقة ومظاهر المواجهة بين السياسة الخارجية الأميريكية والسياسة الخارجية المصرية.

لقد بدأت رحلة الباحث مع بحثه منذ صيف عام ١٩٨٢ حين تيقن من ضرورة اعادة كتابة هذه المرحلة الهامة من مراحل تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر بعد أن أطلع على وثائقها الأصلية.

وطوال هذه الرحلة التى لم تكن قصيرة أو هينة خلال سنوات خمس ما بين نيويورك وواشنطن ونيوجيرسى وكانزاس ولندن والقاهرة تابع الباحث إعداد المادة العلمية، وفحص وثائقها وتقاريرها وثيقة وثيقة وتقريراً تقريراً.

ولا شك أن هذا البحث مدين للمساعدة القيمة من المسئولين فى الأرشيف القومى الأميريكى بواشنطن وأمناء مكتبات دوايت ايزنهاور وهارى ترومان كذلك أمناء مكتبة جامعة برنستون بنيوجيرسى ومركز السجلات القومية فى واشنطن ومكتبة الكونجرس الأميريكى ومكتبة مخطوطات المحاضر المسجلة من مجموعة التاريخ الشفوى لدالاس بجامعة برنستون، وأمناء مكتبة داج همرشولد بالأمم المتحدة فى نيورك والمكتبة العامة فى مدينة نيويورك ومكتبة معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا بنيويورك، كما يدين الباحث بالعرفان بالجميل لمسؤولى دار المحفوظات العامة فى لندن وكذلك المسؤولين بوزارة الخارجية الأميريكية ، فبدون السماح للباحث بالإطلاع على مجموعة الوثائق السرية غير المسموح بالإطلاع عليها حتى الآن إلا بأذن خاص بموجب قانون حرية الإعلام الذى أتيح للباحث على مرحلتين ، مرة فى أغسطس ١٩٨٦ ومرة ثانية فى مارس ١٩٨٧ ، بدون هذه المعرفة التاريخية من خلال الوثائق السرية ما قدر لهذا البحث أن يرى النور.

واننى اذا أسجل بكل العرفان والتقدير امتنانى العميق للعون الصادق والمشورة السديدة والرأى الراجح الذى قدمه لى كثيرون يجلون عن الحصر، من علماء التاريخ والسياسه والعلاقات الدوليه، ومن سياسيين ودبلوماسيين وكتاب معاصرين ومخضرمين، مصريين وغير مصريين، لأتوجه بشكر خاص لاصدقاء أوفياء لولا وفاؤهم وحثهم لى - إلى درجة الاصرار - على اخراج هذا العمل - ما استطعت أن أقدم هذا الجهد العلمى الذى لا أبغى من ورائه الا قول الحق والانتصار للحقيقة من أجل مصر وابنائها المخلصين.

وعلى الله قصد السبيل

د. رضا شحاته

القاهرة

١٩٩٥

• فصل تمهيدى



• ملامح السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية

ملامح السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية

يمكننا أن نحدد عام ١٨٣٢ كبداية للسياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط ، فقبل هذا التاريخ ، لم يكن من الممكن تبين أى ملامح فى مجال السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط لإنشغال الولايات المتحدة بمشاكلها الخاصة من ناحية ، ولتثبيت قواعد علاقاتها بأوروبا من ناحية أخرى ، هذا بالإضافة إلى أن المصالح الأميريكية فى الشرق الأوسط ، لم تكن لتخلق هذا التاريخ اهتماما خاصاً بالمنطقة لدى الساسة الأميريكيين (١).

والواقع أنه من المتعذر الفصل فى هذه المرحلة التاريخية ، وهى تمتد من العقد الثالث للقرن التاسع عشر (١٨٣٢) حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) بين ما يمكن أن نسميه سياسة أميريكية نحو الشرق الأوسط وبين سياسة أميريكية خاصة بمصر . والقول أن إرهاصات الاهتمامات الأميريكية فى الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر خاصة بدأت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة كأحدى القوتين العظميين قول صحيح إلى حد ما ولكنها لم تعمق جذورها وتصبح واضحة المعالم إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وفى عهد الإدارة الأولى للرئيس دوايت ايزنهاور بين عام ١٩٥٣ - ١٩٥٦.

واستقراء حركة السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ومصر يجعلنا نستنتج أنها لم تبدأ بصفة نشطة إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ويرجع هذا التأخر فى اضطلاع الولايات المتحدة بدورها إلى أنها لم تصبح قوة عالمية كبرى مؤثرة فى أحداث العالم والشرق الأوسط إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا بالاضافة إلى أنها قبل الحرب العالمية الثانية بشكل عام ، اتبعت سياسة وصفت بالانعزالية عن العالم خارج نصف الكرة الغربى ، فضلا عن أن العالم العربى ، كان فى معظمه خاضعا لحكم استعمارى يتجسد فى السيطرة البريطانية والفرنسية.

كانت كل المعاملات الرسمية الخاصة بالمنطقة سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى تتم إما فى القسطنطينية حتى عام ١٩١٨ أو فى لندن وباريس حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بل وحتى بعد ذلك فى حالات كثيرة. (٢) .

---

(١) حول تطور السياسة الأميريكية فى الوطن العربى ، أنظر بكر مصباح تنيره . التطور الاستراتيجى للسياسة الأميريكية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط٢ ١٩٨٥ ص.١٠٠ - ١٠٥ . (ضمن مجموعة مقالات باسم السياسة الأميريكية والعرب)، سلسلة كتب المستقبل العربى رقم ٢.

(٢) Stevens, Georgiana, (ed.) The United States and the Middle East, Englewood Cliffs, (N.D. Prentice Hall, Inc., 1964) P. 1

وبرغم ذلك فإن الصلات الثقافية والتعليمية الأميريكية وتأثيرها على العالم العربي لم تنقطع (١) فالبعثات التبشيرية الأميريكية قبل الحرب العالمية الثانية كانت تفتتح وبشكل مضطرد مدارسها في مختلف أنحاء سوريا ومصر ، ففي سوريا جاءت ذروة عملها التعليمى عام ١٨٦٦ حين أسست الكلية السورية البروتستانتينية التى أصبحت الجامعة الأميريكية فيما بعد . وقد كتب جورج انطونيوس «أنه عندما تقدر اسهامات الكلية البروتستانتية السورية فى نشر المعرفة والتأثير الذى أحدثته فى الآداب والفنون والعلوم ، وما حققه خريجوها ، فإن الانصاف يقتضى القول أن تأثيرها على النهضة العربية ولاسيما فى مراحلها الأولى كان يفوق أى مؤسسة أخرى» (٢) .

وقد كانت مطابع البعثات التبشيرية البروتستانية الأميريكية هى الثانية بعد المحاولة الأولى التى أدخلها بونابرت فى مصر خلال حملته الفرنسية على الشرق فى فجر القرن التاسع عشر ١٧٩٨ بإستقدام أول مطبعة حديثة إلى العالم العربى، فقد انتقلت مطبعة البعثة الأميريكية من مالطا إلى بيروت عام ١٨٣٥ ، وكما يرى «فيليب حتى» فهذه المطبعة كانت أبرز المطابع باللغة العربية فى غرب آسيا (٣) .

ولم يكن التأثير الثقافى الأميريكى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بأقل منه فى سوريا ، فقداسست العديد من المدارس الأميريكية تحت رعاية الهيئة الأميريكية للبعثات التبشيرية American Board of Missions ، وقد أفتتحت أولى هذه المدارس الأميريكية فى القاهرة عام ١٨٥٥ . وخلال السنوات العشر التالية تبعتها مدارس أخرى فى الاسكندرية والفيوم وقوص والمنصورة ، وبحلول عام ١٨٨١ لم يكن فى مصر أقل من ٢٨ مدرسة تعمل تحت رعاية الهيئة الأميريكية ، وكانت كلها مجانية وأهتمت بالحركة الثقافية والعملية التعليمية ، كما أسست الجامعة الأميريكية فى القاهرة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ١٩١٩ (٤) .

لكن البدايات الأولى للعلاقات الأميريكية مع مصر تعود إلى ما قبل دخول النشاط الثقافى والتعليمى الأميريكى فى مصر ، فلقد كان للولايات المتحدة صلات بمصر من خلال تجارتها مع الامبراطورية العثمانية تعود إلى عام ١٧٨٥ (٥) .

ومن الجدير بالذكر أن محمد على استعان بمجوعة من الخبراء من الولايات المتحدة الأميريكية وذلك فى مجال الزراعة وخاصة عندما أدخل زراعة القطن طويل التيلة ، كما جلب محمد على عام ١٨٢٨ الأرز من الولايات المتحدة وفى أواخر عام ١٨٣٤ كان للولايات المتحدة فى البلاد التى يحكمها محمد على وكالات فى الأسكندرية والقاهرة ودمياط فى القطر المصرى وبالقدس ويافا وعكا فى فلسطين بصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب فى سوريا (٦).

1- Antonius, George, The Arab Awakening, (London, Hamish Hamilton 1961) pp. 42-43

2- Ibid P. 43.

3- Hitti, philip, History of the Arabs, (new York, McMillan, Co., 1951) pp. 745-47.

4- McCoon. J.C, Egypt as it is, New York, Dodd, Mead & Co. 1882) pp. 222-223.

5- Leland, J. Gordon, American Relations with Turkey, (philadephia University of pennsylvania press) 1932, pp 8, 41-44.

(٦) أحمد أحمد الحته : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأميريكية فى القرن التاسع عشر ، مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية مارس ١٩٥٣ العدد الأول السنة الأولى مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة ١٩٥٣ ص.٦٠. وعندما اتسعت الأقاليم التى يحكمها محمد علي دعا رئيس الولايات المتحدة إلى تعيين وليام ب هودجسون Willion B. Hodgson المترجم بالسفارة الأميريكية فى القسطنطينية مندوبا خاص فى مصر لإقامة علاقات تجارية مع محمد على منفصلة عن العلاقات مع الباب العالى وقد بدأت مهمة هودجسون عام ١٨٣٣ بعد أن تلقي من وزير الخارجية الأميريكية تعليمات مفصلة عن بعثته، وقد وصل الاسكندرية في ٢٤ أغسطس ١٨٣٤ قادما من القسطنطينية في ٧ يوليو من نفس العام ، وقد رحب محمد على بمهمة هودجسون وأتاح له زيارة أهم المراكز الصناعية في القطر وقد وصل «هودجسون» إلي واشنطن وقدم تقريره إلي وزير الخارجية فى ٢ مارس ١٨٣٥ وشرح الأوضاع الاقتصادية فى مصر وأوضاع القناصل وأفضل الوسائل لإقامة علاقات تجارية بين مصر والولايات المتحدة وقد اقترح =

كما أن نظام الامتيازات فى الامبراطورية العثمانية امتد إلى الولايات المتحدة على أساس الدولة الأولى بالرعاية عام ١٨٣٠. والواقع أنه بعد قيام الجمهورية الاميريكية فقد أوفدت وزارة الخارجية الأميركية عدداً من العملاء السريين إلى تركيا لاستكشاف امكانيات عقد اتفاقية تجارية مع تركيا (١) حتى تمكنت من عقد إتفاقية فى ٧ مايو ١٨٣٠ حصلت الولايات المتحدة بموجبها على شروط الدولة الأولى بالرعاية فى أرجاء الامبراطورية العثمانية ومن بينها مصر مثل حق حق إنشاء القنصليات والمرور فى البحر الأسود، المشاركة فى مزايا نظام الامتيازات، ثم سمحت الإمبراطورية العثمانية للولايات المتحدة بإنشاء وكالة قنصلية لها فى مصر فى ١٢ يناير ١٨٣٢ عين وكيلها الممثل الأميريكى فى القسطنطينية وكان تاجرا إنجليزيا هو جون جليدون John Gliddon كوكيل قنصلى للولايات المتحدة بمدينة الأسكندرية، وقد واجه منافسة عنيفة من القنصلين البريطانى والفرنسى(٢) ثم رفعت الوكالة القنصلية إلى مرتبة القنصلية الكاملة عام ١٨٣٥ (٣).

وبعدوفاته عام ١٨٤٤، حل محله اسكندرتود Alexander Todd، وفى ٢٤ فبراير ١٨٤٩ وصل دانيل ماكولى Daniel S. Macauley أول قنصل عام للولايات المتحدة فى مصر (٤). وقد تعدد قناصل الولايات المتحدة منذ هذا التاريخ (٥) وقد بذلوا جهودا لابأس بها لتنمية العلاقات التجارية بين البلدين، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة حتى عام ١٨٥٣ظلت دون سفينة تجارية واحدة فى السنة بين السفن التى تدخل الأسكندرية وتغادرها، ويتضح لنا ذلك من الرسالة التى أرسلها ريتشارد جونز Richard Jones القنصل العام الأميريكى فى مصر إلى وزير خارجية بلاده (٦).

وفى عام ١٨٧٣ أعلن بيردزلى Beardsley القنصل العام الأميريكى فى مصر فى رسالة إلى وزير الخارجية وجود إمكانيات لتوسيع التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة (٧).

=«هودجسون» ضرورة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة فى الأسكندرية - انظر احمد الحته - نفس المرجع ص٧٢ - وانظر أيضا :

Special Missions Instructions, Vol I inst no. 1 to W.B. Hodgson, October 10, 1830.

وكذلك Diplomatic Despatches, Turkey فى وثائق وزارة الخارجية الاميريكية 1830-1906 المنشورة، خاصة رسالة هودجسون فى ٢ مارس ١٨٣٥ ولا تحمل رقما خاصا.

1- Wright, L.C., United States Policy toward Egypt, (1830 - 1914) p.13.

أطروحه دكتوراه غير منشورة (١٩٥٣) - مكتبة جامعة كولومبيا - نيويورك.

2- Ibid, pp. 20-22.

3- Ibid, idem.

(٤) احمد الحته ، المرجع السابق ص ٧٠.

(٥) حول الأنشطة القنصلية فى مصر منذ البدايات الأولى (١٨٣٥) انظر :

Serpell, David, R. "American Consular activites in Egypt 1849-1863, Journal of Modern History, (September 1939). no 3. pp. 244-45".

وخاصة أنشطة القنصل ماكولي McCauley وادوين دي ليون Edwin de leon. Ibid pp. 356 - 63.

6- American Archives from the U.S. Consul General, Alexandria 1-6-1853, Richard Jones, Consular Despatches, Egypt, 1835 - 1906.

7- Ibid 30-4-1873.

(٧) وكان نمو التجارة بين البلدين يزداد ببطء لكن التجارة اضمحلت نتيجة نشوب الحرب الأهلية ، ولكن يعزى عدم رواج التجارة المباشرة بين مصر والولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر إلى سببين هما (تشابه الحاصلات الأساسية بينهما (القطن - الحبوب - السكر) وعدم وجود مواصلات مباشرة ومنظمة بينهما - انظر : أحمد الحته المرجع السابق ص٧٢ - ٨ ، وانظر كذلك Wright, L.C. op. Cit. pp. 55, 159. حول تأثير الحرب الأهلية الأميريكية (منذ ١٨٦١) على نمو التجارة بين مصر والولايات المتحدة.

وقد ساهمت الولايات المتحدة في إنشاء نظام المحاكم المختلطة في مصر عام ١٨٧٥، وقد حصلت على مقعد في محكمة الإستئناف عام ١٨٧٦ (١) كما توجه لمصر عدد غير قليل من المبشرين الأميريكيين الذين بدأ وصولهم إلى مصر منذ عام ١٨٥٤ وبحلول عام ١٨٧٩ كان عددهم قد بلغ ٢٢ مبشرا (٢).

ومن الصلات الأميريكية المعروفة بمصر في ذلك الوقت استخدام أكثر من خمسين ضابط أميريكي معظمهم من قدامى المحاربين في الجيش الكونفدرالي الأميريكي في خدمة الخديو إسماعيل وخلفائه من بعده(٣).

ومن التطورات التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأسفرت عن نوع من التوتر في العلاقات بين البلدين إيفاد والي مصر سعيد باشا لألف ومائتين من الأفراد السودانيين في القوات المصرية إلى الإمبراطورية الفرنسية عام ١٨٦٢ لاستخدامهم في القتال في المكسيك(٤) .

وعلى ذلك يمكن القول أنه لم يكن للولايات المتحدة نشاط كبير في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد اقتصرت أساسا على المبادرات الفردية في المجالات التجارية والتعليمية والدينية والخيرية وكانت مهمة ممثل وزارة الخارجية هي أساسا حماية المصالح الخاصة من مؤسسات خيرية وطبية وتعليمية أميريكية في مصر(٥) .

لقد كان الدور الأميريكي في مصر خلال هذه الفترة محدودا لدرجة أن أول ممثل للولايات المتحدة كان من جنسية بريطانية ولم يتول مواطن أميريكي منصب القنصل العام إلا عام ١٨٤٨. وفي حفل الافتتاح لقناة السويس ١٨٦٩ كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم يكن لها تمثيل رسمي وكان استخدام الولايات المتحدة للقناة فيما بعد يمثل جزء محدودا من العبور الكلي في القناة ، بل أن عدم توقيع الولايات المتحدة على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ التي أنشأت المكانة الدولية للقناة، إنما يدل على الدور المحدود الذي كانت القناة تلعبه في السياسة الخارجية الاميريكية في ذلك الوقت (٦).

1- Ibid pp. 99 - 108.

2- Ibid pp. 162-164.

(٣) من الضباط الأميريكيين الذين استخدمهم الخديوي إسماعيل الكولونيل ستون Stone وهو ضابط أميريكي على جانب كبير من الكفاءة والخبرة ، غادر الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية وعرض على الخديو إسماعيل خدماته فألحقه بالجيش وعهد إليه ١٨٧٠ برئاسة هيئة أركان حرب الجيش المصري وأنعم عليه برتبة اللواء فصار يعرف بالجنرال استون باشا - أنظرعبد الرحمن الرافعي عصر إسماعيل ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٤٨ جـ١ ط٢ص ١٨٠ وانظر أيضا Crabites, Pierre, Americans in the Egyptian Army (London, George Rout ledge & Sons Ltd) 1938.

4- Wright, op. cit. pp. 58-61.

(٤) كانت المكسيك جمهورية تتخللها الفتن والثورات وكان يتولى رئاستها ١٨٦١ مسيو جواريز Juarez فقامت الفتن ضده بهدف اسقاطه وانتزاع السلطة من يده ، وقد صادفت هذه الحركة هوى في نفس الامبراطور نابليون الثالث فأراد أن يعضدها وتذرع بما لحق الرعايا الأوربيين من الحرب الأهلية من مضار وطالب الحكومة المكسيكية بتعويض الخسائر فلما رفضت الب عليها إنجلترا واسبانيا إلا ان هاتين الدولتين نفضتا أيديهما من المسألة ولكن نابليون الثالث جرد حملة على المكسيك استنجد خلالها بصديقه سعيد الذى أمده بكتيبة من الجنود السودانيين عددهم ١٢٠٠ مقاتل يقودهم البكباشي جبرة الله محمد السوداني والصاغ محمد أفندي الماس ، ولكن رغم البلاء الحسن للقوة المصرية إلا أن الغلبة كانت لثوار المكسيك وقد فنى معظم رجال الحملة المصرية وبقى منهم عدد قليل عادوا إلى مصر في عهد الخديو إسماعيل - أنظر عبد الرحمن الرافعي عصر إسماعيل - المرجع السابق ص٣٨ - ٣٩.

5- Meyer, Gail, E. Egypt and the United States, The Formative Years, (Associated University Presses, N.J.) 1980 p.35.

أنظر كذلك United States foregin Relations 1937, 1954, vol II pp. 660-662 وتحتوى على قائمة بهذه المؤسسات

(٦) انظر عن حركة عبور السفن الاميريكية في قناة السويس من ١٨٨٣ حتى ١٩١٣ في :

Wilson, A.T, The Suez Canal its past, present and future 2 nd edition (London 1939, Oxford University Press). pp. 135-136.

وخلال الحرب العالمية الأولي كان رد الفعل الأميريكى للمطالب الوطنية المصرية التى كانت تدعو لإيفاد وفد الى مؤتمر باريس للسلام لطرح قضية مصر من أجل الاستقلال متمثلا فى إصدار بيان يتسم بالحذر من القنصل الأميريكى فى القاهرة إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر فى الثانى والعشرين من ابريل ١٩١٩ يقول فيه: إننى بهذه المناسبة أود القول أن الرئيس والشعب الأميريكى يكن كل العطف للآمال المشروعة للشعب المصرى من أجل قدر أكبر من الحكم الذاتى لكنهما يأسفان لأى محاولة لتحقيق هذه الآمال باللجوء إلى العنف(١).

وكانت آمال المصريين الوطنيين شأنهم شأن آمال العرب تتوقع مساندة الولايات المتحدة التي تخلت مؤقتا عن الموقف الانعزالى ولكن سرعان ما تلاشت الآمال المعلقة على النقاط الأربعة عشرة التى أعلنها الرئيس الأميريكى وودرو ويلسون (٢) Woodrow Wilson فى يناير ١٩١٨ وعادت الولايات المتحدة إلى السياسة الانعزالية أو عدم التدخل التى اعتبرت مصر بموجبها جزء من الامبراطورية البريطانية، وفى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى مصر استقلالا منقوصا اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجديدة بشرط الحفاظ على حقوقها الموجودة فى مصر من قبل ورفع تمثيل الولايات المتحدة إلى مفوضية(٣).

وفيما عدا ذلك ظلت الولايات المتحدة حريصة على عدم التدخل خلال فترة ما بين الحربين فيما تعتبره الشئون الداخلية البريطانية فالسياسة الانعزالية ما بين الحربين حددت من أى اتصالات ذات معنى مع الشعب المصرى وشعوب المنطقة بوجه عام (٤).

وبشكل عام فقد ظلت المصالح الأميريكية فى أساسها فى مصر ثقافية بمدارسها التبشيرية وبالجامعة الأميريكية فى القاهرة وبعض بعثات التنقيب عن الآثار، إلا أنه مع الاستقلال الاسمى لمصر عام ١٩٢٢ طلب مؤيدو الأنشطة التبشيرية فى الولايات المتحدة من الخارجية الأميريكية وضع ضمانات قانونية لحماية انشطتهم وقد استجابت الخارجية الاميريكية لطلباتهم من خلال التعاون مع وزارة الخارجية البريطانية. ورغم تعاظم الشعور الوطنى فى مصر خلال سنى ما بين الحربين فإن المصالح الأميريكية لم تستشعر مدى قوة هذا الشعور الوطنى وظل الممثلون الدبلوماسيون الأميريكيون بعيدين عن الجهود المصرية لتخليص مصر من الاستعمار البريطانى وكان جل اهتمامهم حماية المصالح الاميريكية، وفى عام ١٩٣٧ وافقت الولايات المتحدة على الاشتراك مع الدول الأوربية التى اجتمعت فى مؤتمر «مونترو» على الغاء حقوق الامتيازات فى مصر (٥).

1- U.S.F.R, 1919 Vol II, U. S. govt. Washington 1934. p. 204.

وانظر ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : نشر مؤسسة الأهرام مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة - بدون تاريخ ص٤٠٧ حول استجابة الولايات المتحدة لطلب بريطانيا الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وقد ورد نص طلب الاعتراف فى الوثيقة المرقمة تحت (٣٥) فى ملحق الوثائق من برقية اللنبى إلى كيرزون فى ٢٦ مارس ١٩١٩ بنفس المصدر .

2- Polk, R. William, The United States and the Arab World 3 rd ed. (Harvard University Press) 1975 p. 364.

Denovo, A. John, American Interests and policies in the Middle East. (1900- 1939, the University of Minnesota Press) p. 366-367.

وانظر أيضا ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ـ المرجع السابق ص٤٠٨.

3- Meyer, op. cit. p. 36.

(٤) حول الملامح الرئيسية للسياسة الأميريكية فى البلاد العربية بين الحربين التى دارت حول النشاط الثقافى والاقتصادى فى مجال الاستثمارات النفطية ثم بداية الاهتمام بقضية فلسطين ، انظر : خيرية قاسمية تحت عنوان «الولايات المتحدة والوطن العربى فى الفترة ما بين الحربين» الفصل الأول من مجموعة مقالات باسم السياسة الأميريكية والعرب «مرجع سابق» ص ١٥-٣٦.

5- Bryson, Thomas, A, American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975, A Survey (The Scarecrow Press inc.) Metuchen N.J., 1977) p. 110.

وقد ظلت اهتمامات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر قبل الحرب العالمية الثانية ذات طبيعة ثانوية تعكس المستوى المنخفض للعلاقات بين البلدين، وكان مرد ذلك إلى السيطرة البريطانية في مصر حتى أواخر الثلاثينات وكان هذا الوضع مقبولا كعامل ثابت في السياسة الخارجية الأميريكية فقد أيدت الحكومة الأميريكية اتفاقية ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا.

على ان عام ١٩٣٧ كان يمثل نقطة تحول بالنسبة للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر حيث اتجهت بشكل واضح للتنافس مع بريطانيا حين بدأت عملية بطيئة وغير مباشرة بتكوين صلات أوثق مع القاهرة بقصد ابراز وتقديم صورة طيبة للولايات المتحدة بالدعوة لالغاء سياسة الامتيازات وانتهاج سياسة المساواة دون أن تمر بالطريق البريطاني بهدف دفع مصر للتعامل المباشر مع الولايات المتحدة والواردات الأميريكية. ويمكن أن نميز ملامح السياسة الأميريكية نحو الشرق الأوسط عامة ومصر بصفة خاصة بثلاثة ملامح رئيسية هي: سياسة الباب المفتوح، ومبدأ حسن الجوار ومحاولة تقليص النفوذ التقليدي لكل من بريطانيا وفرنسا في العالم العربي (١) .

الا أن المشاركة الأميريكية المباشرة في المسائل المصرية أو في العمل السياسي داخل مصر قد اكتسبت شكلا أوضح بنشوب الحرب العالمية الثانية، ومع ان مصر كانت تعتبر حتى ذلك الوقت من مناطق النفوذ البريطاني في المقام الأول فإن الحرب ضد المحور أقحم الولايات المتحدة في خضم أحداث المنطقة للمرة الأولى فانشأت قاعدية جوية أميريكية بالقرب من القاهرة (٢) وأصبحت العاصمة المصرية مركزا لعمليات التأجير والاعارة Lend Lease ولانشطة المخابرات والدعاية في المنطقة ثم تولت الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ مسئولية مشتركة مع بريطانيا عن مركز إمداد وتموين الشرق الأوسط (٣) Middle East Supply center وأنشأت في القاهرة قيادات عسكرية أميريكية عرفت باسم قوات جيش الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ بهدف السيطرة والتنسيق لأنشطة الجيش الأميريكي في المنطقة ولتركيز التعامل مع القوات البريطانية في الشرق الأوسط (٤). كما أنشئت في مصر خدمة مباشرة لنقل الصور بالراديو بين الولايات المتحدة ومصر لأول مرة عام ١٩٤٢ (٥) .

وخلال الحرب العالمية الثانية تأكدت الأهمية الحيوية لمسرح البحر المتوسط وقناة السويس وجعلت مصر ركيزة الدفاع البريطاني بإنشاء مقر القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط في القاهرة وإنشاء قواعد عسكرية في مصر وانشاء منصب سفير إقليمي (وزير دولة بريطاني لشؤون الشرق الأوسط) يمثل الوجود والسلطة البريطانيين المتزايدين في الشرق الأوسط، ولم تعلن مصر الحرب الا في فبراير ١٩٤٥ بعد مؤتمر يالتا وبعد توقيع اتفاقية منفصلة مع الولايات المتحدة في يناير ١٩٤٥ حول الاعارة والتأجير (٦) .

1- Baram, Philip, The Department of State, in the Middle East, 1914-1945 (University of Pennyslvania Press, 1978) pp. 182-119.

2- Hurewitz, J. The Middle East Dilemmas, The Background of the United States Policy N.Y, Harper & Brothers, 1953 p. 80

3- Ibid, idem.

4- Motter, Vail, T.H., The United States Army in the world war II, The Middle East theatre, The persian Corridor aid to Russia (Washington, Dept. of the Army, 1952) p. 90.

5- Department of State Bulletin, VI may 16, 1942 p. 439.

6- Baram, philip., op. cit. pp. 183-185.

Bryson, op. cit., p. 129.

وقد اتجهت السياسة الخارجية الأميريكية فيما بين ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ إلي تركيز الوجود العسكرى والسياسى والاقتصادى فى مصر وذلك أثناء مواجهة بريطانيا للمحور غربى الأسكندرية، وكان منطق الخارجية الأميريكية يقوم على أساس رؤيتها أن مصر هى مركز العالم العربى ومرتكزا لمسرح البحر المتوسط، كما رأت الخارجية الاميريكية أن الوجود الأميريكى ضرورى لتنسيق المصالح الاقتصادية النامية المرتبطة بالحرب (القيادة الاستراتيجية للشرق الأوسط والبعثات الأميريكية فى مصر والخليج الفارسى والموارد الحيوية للنفط العربى) كما أن تمركز القوات الجوية الأميريكيةالتاسعة Ninth air force وكميات كبيرة من الدبابات الأميريكية من طراز شيرمان Sherman فى مصر كان دافعا قويا لأهتمام الخارجية الاميريكية بمصر مما دفعها إلى إنشاء تمثيل عسكرى خاص فى مصر على غرار «وزارة الدولة للشرق الأوسط» التى أقامتها بريطانيا فى مصر. وقد كانت أهداف السياسة الأميريكية خلال الحرب هى أولا وقف تقدم دول المحور، وثانيا إبراز القوة الأميريكية أمام العرب، وثالثا الحلول محل الوجود العسكرى البريطانى[1] وبشكل غير ملفت للنظر، وكان منطق الخارجية الأميريكية أن الوجود العسكرى والسياسى الأميريكى من شأنه خلق الشروط اللازمة للسيطرة الاقتصادية فى نهاية الأمر[2].

وكانت وزارة الخارجية الاميريكية تحبذ وجوداً اميريكا قويا فى مصر واقترحت ايفاد بعثة خاصة للشرق الأوسط برئاسة اللفتنانت كولونيل «هوسكينز» Hoskins بهدف اجراء مسح اقتصادى ولمواجهة دعاية المحور، كما كان الهدف أيضا إجراء اتصال شخصى مع القادة المحليين والمؤثرين، والترويج للدعاية الأميريكية من خلال مقر القيادة فى القاهرة وكان[3] كيرك KirK * متحمسا لهذا الدور، فطوال عام ١٩٤٢ ظل يحث الحكومة المصرية على إيفاد وفد تجارى عال إلى واشنطن وكان فى برقياته يعرب عن الارتياح لوجود مصالح أميريكية عسكرية واقتصادية فى مصر، كما أشار «كيرك» إلى أن الصحافة المصرية مواليه للأميريكين وانها تأمل أن تؤدى اميريكا دورا هاما كما ازداد توثق الصلات بين الولايات المتحدة ومصر فى نهاية عام ١٩٤٢ حيث أمكن تنفيذ الاعارة والتأجير عن طريق بريطانيا عندما افتتح السلاح الجوى الأميريكى التاسع بالقرب من القاهرة واحدا من أكبر المطارات العسكرية فى العالم خارج الولايات المتحدة

وبشكل عام فإن العلاقات مع مصر خلال الحرب على نحو ما خططت لها ونفذتها الخارجية الأميريكية كانت تنمو تدريجيا، ولكن يلاحظ أن أهداف السياسة الأميريكية نحو مصر لم تكن واضحة. بل أن التخطيط الأميريكى سياسيا واقتصاديا وعسكريا تجاه مصر كان يوحى بعدم احداث تغيير فى وضع مصر او قناة السويس[4].

كما يمكننا أن نميز فى تلك الفترة اتجاهين فى وزارة الخارجية الأميريكية بالنسبة للسياسة الأميريكية تجاه مصر، الأتجاه الأول هو تلاؤم المصلحة الأميريكية مع الوجود البريطانى فى مصر، أما الاتجاه الثانى فهو أن يحل الوجود الأميريكى تدريجيا محل الوجود البريطانى، وإن كان النصر يبدو واضحا للاتجاه الثانى بعد الحرب العالمية الثانية.

1- Ibid p. 188.

2- Memorandum for overall american political representative in the near East assisted by high ranking officer, may 8, 1942 U.S.F.R. Vol IV 1942 p. 76.

3- Baram, Philip. op. cit p. 188.

4- Ibid, idem.

* كان «كيرك» يشغل منصب الوزير المفوض الأميريكى فى مصر فى ذلك التاريخ.

وازاء احتمالات إنتصار دول المحور فى مطلع عام ١٩٤٢ فى الشرق الأوسط أصدر البريطانيون إنذارا للملك فاروق، أيده الدبلوماسى الأميريكى فى مصر لتعيين النحاس باشا رئيسا للوزراء (٤ فبراير ١٩٤٢)(١) ولكن سبب وقوع حادث اربعة فبراير ١٩٤٢ فى اثارة جدل كبير بين صناع السياسة الاميريكيين، فبعض المسؤولين من الخارجية الأميريكية رأوا ضرورة الأعتراض على المسلك البريطانى، بينما كانت هناك مجموعة أخرى بزعامة كيل وزارة الخارجية الاميريكية سامنار ويلز Summner Wells ترى ضرورة تأييد البريطانيين فى مسلكهم.

كما كان موقف الخارجية الأميريكية تجاه مركز إمدادات وتموين الشرق الأوسط مختلفا عن الموقف البريطانى، فقد كانت تعارض استمرار هذا المركز الذى اعتبرته بمثابة وكالة بريطانية لتنفيذ السياسات الاقتصادية فى الشرق الأوسط. وكانت هذه الوكالة الملحقة بقيادة الشرق الأوسط البريطانية توجه اقتصاديات الشرق الأوسط لخدمة قوات الحلفاء.

وقد انضمت الولايات المتحدة ـ كما سبق القول ـ للقيادة الاستراتيجية للشرق الأوسط عام ١٩٤٢ وساعدت المجهود البريطانى على مستوى التنسيق الإقليمى إلا أنه فى الأيام الأخيرة من الحرب، بدأ الأميريكيون المهتمون بأسواق الشرق الأوسط الضغط على واشنطن لإغلاق القيادة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط لنظرتهم إلى القيادة كأداه بريطانية للأحتفاظ بالسيطرة الاقتصادية فى المنطقة (٢) ، وكانت المصالح الأميريكية تتطلب العودة لسياسة الباب المفتوح حيث أن القيادة كانت تفرض قيودا على الواردات ونظرا لحساسية صناع السياسة الأميريكية للأهداف الأقتصادية الأميريكية بعد الحرب وافقت الولايات المتحدة على الانسحاب من القيادة (٣) .

وخلاصة القول أن روح التنافس مع بريطانيا كانت عاملا محركا وراء السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر خلال الحرب ، فحين بدا البريطانيون أقوياء ، كانت الخارجية الأميريكية تقبل لنفسها دورا ثانويا أما حين انتاب الضعف البريطانيين سياسيا وعسكريا ما بين عام ٣٧ – ١٩٤٢، رأت الخارجية الأميريكية الفرصة سانحة لتوسع نفوذها . لقد كان النفوذ والقوة والأسواق تمثل أهداف السياسة الأميريكية غير المعلنة إلا أنه لم يكن يوجه لمصر ـ حتى ذلك الوقت ـ على مستوى تخطيط السياسة الخارجية الأميريكية قدر كبير من الأهتمام الخاص بها (٤) ، وإن كان إسهام الولايات المتحدة فى أمور الشرق الأوسط لم يتوقف بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

---

(١) كان تقدم دول المحور فى شمال افريقيا سببا فى خشية بريطانيا من الجماهير المصرية فارادت أن تضمن حكومة موالية لها ، وفى نفس الوقت ترضى عنها الجماهير المصرية ومن ثم وجهت انذارا للملك فاروق بتكليف مصطفى النحاس زعيم حزب الاغلبية ليتولى الحكم وعندما تباطأ الملك فى تنفيذ الانذار البريطانى حاصرت الدبابات الانجليزية قصر عابدين مما اجبر فاروق على تكليف حزب الوفد لتشكيل هذه الوزارة التى تعرف فى التاريخ المعاصر باسم وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ . انظر محمود متولى . حادث ٤ فبراير فى التاريخ المصرى المعاصر ـ دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٨ ص٢٦.

(٢) حول التنافس الاقتصادي الأميريكى البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية وأختلاف النظرتين الاميريكية والبريطانية إلى مركز تموين الشرق الأوسط . انظر رؤوف عباس : امريكا والشرق العربى فى الحرب العالمية الثانية ، مجموعة مقالات السياسة الأميريكية والعرب مرجع سابق ، ص ٣٧-٤٨.

3- Bryson, op. cit. p. 219.

4- Ibidpp. 198-199.

وأنظر كذلك Dept. of state Bulletin Vol XV October 20, 1946, p. 727.

أنظر Ibid. Vol XIV June 23, 1946 p. 1088 .

ومما لاشك فيه أن إطارا جديدا ومحتوى جديدا للإتجاهات السياسة الأميريكية نحو مصر كان يتبلور فى سياق نمط جديد من العلاقات الدولية للولايات المتحدة مع القوى العالمية الأخرى بعد الحرب ومع دول الشرق الأوسط بصفة خاصة حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

فى ختام هذا الفصل ، نود توضيح ثلاثة مواقف أساسية فى السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه مصر بصفة خاصة ، إن الاتجاهات الأميريكية المنحازة للاستيطان اليهودى فى فلسطين من خلال ما كان يصدر من تصريحات وبيانات أميريكية حول تأييد الهجرة اليهودية أو السماح بها إلى أرض فلسطين لم تكن موضع رضى أو قبول من الرأى العام المصرى . الموقف الثانى أن مصر كانت تأمل كثيرا فى أن تقف السياسة الأميريكية موقف المؤيد من الأمانى الوطنية العادلة لها فى جلاء القوات البريطانية عن مصر * لأن مصر كانت تنظر حتى ذلك الوقت إلى الولايات المتحدة على أنها قوة تحررية لاتسعى للسيطرة أو الاستعمار، وقد شعرت مصر بأن الولايات المتحدة تشجع قيام الجامعة العربية من منطلق أنها قد تكون سبيلا لضعف السيطرة والنفوذ البريطانى الفرنسى على العالم العربى ولذلك كانت مصر تشعر بالارتياح لتأييد الولايات المتحدة لفكرة الجامعة العربية.

وعموما يمكن القول أن السياسة الأميريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تسعى إلى تدعيم الوجود الاقتصادى والاستثمارات النفطية بصفة خاصة بالاضافة إلى توثيق الروابط الثقافية مع محاولة زعزعة النفوذ البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط. أما الموقف الثالث فكان ينطلق من الإدراك المتزايد فى السياسة الأميريكية نحو الشرق الأوسط بأهمية مكانة مصر بالنسبة لموقعها الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، وقد حددت ملامح هذا السياسة ، بأبعادها الثلاثة (١) مستقبل العلاقات المصرية الأميريكية وإتجاهات السياسة الأميريكية نحو مصر.

---

* سوف نتناول هذا بشيء من التفصيل من فصلين لاحقين.

(١) خيرية قاسمية : الولايات المتحدة والوطن العربى فى الفترة ما بين الحربين ، مرجع سابق ص٣٥ - ٣٧. وانظر ايضا : رءوف عباس امريكا والشرق العر ى فى الحرب العالمية الثانية ، نفس المصدر ، ص ٣٧ - ٤٨.

الباب الأول

اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

الفصل الأول

مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا : الأبعاد الدولية للسياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقاتها على الشرق الأوسط بصفة خاصة.

(التهديدات السوفيتية - مبدأ ترومان - سياسة الأحلاف والأحتواء مناخ المواجهة والحرب الباردة)

ثانيا : تطبيقات السياسة الخارجية الأميريكية فى ضوء اتجاهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على مصر خاصة.

(مرحلة التشاور والتنسيق مع بريطانيا - مرحلة صياغة المقترحات الدفاعية - مرحلة إتخاذ المبادرات والإجراءات تجاه مصر).

مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة ١٩٥٢

يتعين لفهم وتقييم اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية وتطبيقاتها فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، رصد وتحليل خلفية هذه السياسة بأبعادها الدولية والأقليمية حتى يمكننا تفهم أبعاد السياسة الأميريكية تجاه مصر فى إطارها الصحيح من حيث هى أمتداد أو إنعكاس لركائز السياسة الخارجية الأميريكية الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ثم نحو مصر كحالة تطبيقية وعملية.

والواقع أن الفهم الدقيق لسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر أو بالأحرى لفهم مكانة مصر فى إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الإطار الزمنى إنما يتطلب فهما لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والتى يجب أن تبدأ بدورها بتفهم مشكلات الحرب الباردة (١) فى إدارة الرئيس ترومان كما تقتضى فهم العوامل الاستراتيجية الكامنة وراء هذه السياسة من حيث صلاتها بالشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ومصر بصفة خاصة. ويمكن الأقتراب من هذا الموضوع فى إطار ثلاثة دوائر رئيسية ، الدائرة الأولى تختص بالسياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى إدارة الرئيس ترومان ونشوء سياسة الأحتواء والأحلاف ومناخ الحرب البادرة وإعلان مبدأ الرئيس ترومان فى مارس ١٩٤٧ لارتباطه بشكل مباشر بالتطورات الأقليمية فى الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط، أما الدائرة الثانية فتتعرض لتطبيقات هذه السياسة على منطقة الشرق الأوسط من حيث الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأميريكية فى هذه المنطقة ، أما الدائرة الثالثة فهى التطبيقات العملية لهذه السياسة الجديدة (الاحتواء والأحلاف) فى مناخ الحرب البادرة على مصر بصفة خاصة مع تحليل اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر حتى بلغت ذرورتها فى أكتوبر ١٩٥١ بتقديم ما عرف باسم المقترحات الرباعية المقدمة لمصر للانضمام لقيادة الشرق الأوسط ، والدوائر الثلاثه التى نشير إليها ليست مراحل زمنية متعاقبة بل هى مداخل متتالية يفضى كل منها للآخر بحيث يفضى المدخل الدولى إلى المدخل الإقليمى إلى المدخل المحلى فى مصر، فنرى فى التحليل الأخير أن السياسة

1- Straus, Hupe, Robert, The Middle East, U.S. Naval Institute Proceedings, Jan, 29, 1951, p. 28.

(١) كان الرئيس هارى ترومان يشغل منصب نائب الرئيس الأميريكى فرانكلين روزفلت ولما توفى روزفلت ١٩٤٥ (ابريل) تولى الرئاسة نائبه ترومان طبقا لقواعد الدستور الأميريكى.

الأميريكية تجاه مصر لم تكن إلا جزء من كل وعنصرا من وحدة مترابطة من الاستراتيجية الاميريكية الدفاعية تجاه الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ككل.

أولا : الأبعاد الدولية للسياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيقها على الشرق الأوسط بصفة خاصة

حين نشبت الحرب العالمية الثانية دخلت قوات الولايات المتحدة الشرق الأوسط لمساعدة الحلفاء لنقل الامدادات إلى روسيا وربط مسرح بورما والهند والصين بالقواعد فى شمال أفريقيا وتقديم معونه التأجير والإعارة وحماية حقوق النفط الأميريكى وفى نهاية الحرب سحبت الولايات المتحدة قواتها من المنطقة وكان الاتجاه فى الولايات المتحدة هو تجنب الانغماس أو التورط فى المناطق الأخرى من العالم والتركيز مرة أخرى على برامج الانعاش فى الولايات المتحدة (١) .

لكن ضعف أوروبا كان من أهم التطورات بعد الحرب العالميه الثانيه ، هذه الحرب التى أدت إلى تدمير أوروبا أقتصاديا أدت إلى إنهيارها سياسيا حتى أن بريطانيا وجدت انها غير قادرة على الحفاظ على أمبراطوريتها وكان عليها أن تتخلى عن التزاماتها بعد أنهتركتها الحرب مستنفذة ماليا ، ومع محاولاتها تقليص التزاماتها فإن مطالب الدفاع الأمبراطورى واعتمادها على نفط الشرق الأوسط لم يقلل من أهمية المنطقة بالنسبة لبريطانيا، وكان على بريطانيا أن تعمل للابقاء على نفوذها فى فلسطين ومصر والعراق واليونان وإيران وتركيا بقدر ما تتحمله قدراتها العسكرية والاقتصادية (٢) .

وقد أدى هذا الموقف البريطانى المزعزع إلى ما يمكن وصفه بفراغ فى القوة وكان المقابل لذلك هو ظهور قوة جديدة وتحول فى مركز القوة من لندن إلى واشنطن .

ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لهذه التطورات التى تحدث فى العالم، وخلال سنى الحرب قال كورديل هال Cordell Hull وزير الخارجية الأميريكية للشعب الأميريكى أنه فى ظل الأمم المتحدة لن يكون هناك ضرورة لمناطق النفوذ أو لاى ترتيبات خاصة كانت الدول فيما مضى تلجأ إليها لمحاولة ضمان أمنها وتحقيق مصالحها (٣).

لكن نتائج الحرب العالمية الثانية دفعت واشنطن إلى أن تتبين أن تيار الانعزالية لايمكن أن يستمر استنادا إلى البحرية البريطانية التى لم تصبح هى القوة الأولى فى أوروبا والتى بدأت تتقلص نتيجة لخروج بريطانيا من الحرب وهى تتساوى فى قدراتها العسكرية والاقتصادية مع الدول المهزومه فى هذه الحرب تقريبا ، كما أن أوروبا وتوابعها كانت بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة حتى تبقى حرة وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور إيجابى فى تشكيل نظام الأمن الجديد الذى كان مقدرا له أن يخلف نظام الأمن الأوروبى خاصة أن فترة التهدئة مع الاتحاد السوفيتى خلال سنى الحرب قد ولت إلى غير رجعة.

انظر : 1- Donovan, Robert, Conflict and Crisis (New York, W.W. Norton & Co. in. 1977) p. 276.

انظر : 2- Chambers, frank, This age of conflict, (New York, Harcourt, Barce & World Inc) 1962, p. 595.

3- Cordell Hull, Address before U.S. Congress, Dept. of State Bulletin Vol IX no. 230 Nov. 20, 1943, p. 343.

ففي الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٤٧ حاول الأتحاد السوفيتي بإصرار كبير اختراق الشرق الأوسط وبدأت المحاولة في ١٩ مارس ١٩٤٥ حين قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة للحكومة التركية تقترح تعديل معاهدة الحياد وعدم الاعتداء بين تركيا والسوفيت . وفي يونيو من نفس العام أبلغ الروس الأتراك أن ثمن المعاهدة الجديدة هو قاعدة روسية على البحر الأسود لا يسمح بدخولها إلا للسفن الروسيه والتركية (١) كما طلب السوفيت في مذكرة في ٧ أغسطس ١٩٤٦ تعديل معاهدة مونترو Montreux * ووضع الدفاع عن المضايق في أيدي روسيا وتركيا (٢) وفي نفس الشهر قدم الأتحاد السوفيتي مذكرات متطابقة إلى واشنطن ولندن يقترح فيها إدارة جديدة للمضايق ولم تترك المذكرة للولايات المتحدة سوى بديلين إما البقاء بعيدا عن الساحة وترك موسكو تسيطر عى المضايق أو الإنحياز لتركيا ومواجهة خطر الصدام من السوفيت حول المضايق.

وكان ترومان يعى البديلين وأخطارهما وكان يعى أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة متبعا في ذلك رأى الرئيس روزفلت الذي أبلغ للحكومة التركية في ٧ نوفمبر ١٩٤١ أن الدفاع عن تركيا أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة (٣) .

وخلال أسبوعين من تلقي المذكرة السوفيتية ، سلمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لروسيا مذكرات متماثلة ترفض المقترحات السوفيتية وقد أدى رفض المذكرة السوفيتيه وإرسال الولايات المتحدة لوحدات بحرية إلى البحر المتوسط إلى بدء عهد جديد في السياسة الأميريكية انتقل فيها الدفاع عن أوروبا من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة، ففي بيان عام في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦ أعلن فورستال Forrestal وزير البحرية الأميريكية أنه من المقرر إيفاد مجموعة من السفن الأميريكية في البحر المتوسط لدعم قوات الاحتلال المتحالفه في أوروبا ولحماية المصالح الأميريكية في المنطقة (٤) .

ولم تكن وزارة الخارجية الأميريكية بدورها بعيدة عن مراقبة هذه التطورات وأثرها على الموقف في الشرق الأدنى . والأخطار التي ينطوي عليها ويمثلها بالنسبة للسلام العالمي، وفي نهاية عام ١٩٤٥ (١٩٤٥/١٢/٢٨) أعد «لوى هندرسون» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية مذكرة عن الموقف في الشرق الأدنى والأخطار التي يمثلها وقد وصف هندرسون الموقف في الشرق الأدنى بأنه «أرض خصبة للأطماع الدولية وأن الأهداف القومية للدول الكبرى الأربعة تتصادم، وأن الأهتمام الأكبر للولايات المتحدة بالمنطقة ليس مجرد الاشتراك في استخراج النفط أو المنافع العائد من التجارة، بل في منع التطورات التي قد تهدد مبادىء الأمم المتحدة مما قد يؤدي إلى تعطيل أو انهيار المنظمة وبالتالي إلي نشوب حرب عالمية ثالثة» وشرح هندرسون في تحليله للموقف عن الشرق الأدنى السياسات المتصارعة للدول الكبرى فبريطانيا تحاول استخدام المنطقة كسد ضخم يحول دون تدفق السوفيت في اتجاه الجنوب ، وفرنسا بدافع من الكبرياء الوطني تحاول الاحتفاظ بوضع مميز في سوريا ولبنان، والأتحاد السوفيتي يبدو مصمما على تحطيم البناء الذي اقامته بريطانيا بحيث تستطيع الاندفاع إلى تركيا والدردنيل وإلى البحر المتوسط وإلى إيران والخليج الفارسي والمحيط الهندي . أما الولايات المتحدة فقد كانت تطبق سياسة الباب المفتوح في الشرق الأدنى ولا تعتبر أن أي دولة في الشرق الأدنى تقع في منطقة نفوذ أي قوة كبرى وأن فكرة تمتع أي قوة كبرى واحدة بوضع متميز بنصوص اتفاقيات خاصة قد عفا عليها الزمن وتهدد السلام (٥) .

1- Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945 Vol. I Washington, U.S. Govt. pp. 1015-1018.

2- Dept of State Bulletin, 15, 1 Sept., 1946 pp. 420 422.

3- Foreign Relations of the United States, 1941, Vol III, Washington, Dept. of State, 1959 pp. 922-923.

4- Dept. of State Bulletin, Supplement Vol XVI, no. 409, May 4, 1947 pp. 885-86.

وصف لوى هندرسون المقصود بالشرق الأدنى بانه يشتمل على تركيا البحر المتوسط وبحر ايجه سوريا - لبنان فلسطين شرق الأردن ومصر بما فيها قناة السويس السعوديه العراق - ايران منطقة الخليج وافغانستان

5- U.S.F.R. 1946, Vol III, 1969 pp 1-6.

* حددت معاهدة «مونترو» عام ١٩٣٦ حقوق تركيا في السماح للسفن الحربية للعبور بين البحر المتوسط والبحر الأسود وقت الحرب والسلم.

ولم تكن الضغوط السوفيتية موجهة إلى تركيا فقط بل إلى إيران واليونان، فبالنسبة لإيران كانت قوات الحلفاء طبقا للمعاهدة الإنجليزية السوفيتيه الإيرانية فى عام ١٩٤٢ سوف تنسحب من ايران خلال شهور بعد وقف الحرب، ولكن الأتحاد السوفيتى حاول إقامة نظام موال له فى شمال إيران فبمساعدة القوات السوفيتية المتمركزة فى إيران استطاع اقامة حكم شيوعى فى اذربيجان Azarbaijan وابلغ ستالين وزير الخارجية الأميريكية «جميس بيرنز» فى مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية الذى عقد فى ديسمبر ١٩٤٥ أن القوات السوفيتيه سوف تبقى فى إيران . وفى ١٩ يناير ١٩٤٦ قدمت ايران شكوى إلى مجلس الأمن بأن وجود القوات السوفيتيه فى ايران وتدخلها فى شؤونها الداخلية يخلق تهديدا محتملا يؤدى انفجاره إلى تهدد السلم والأمن الدوليين وأوصى المجلس بأن يدخل الأطراف فى مفاوضات مباشرة، وفى ٢٩ مارس ١٩٤٦ قدم وزير الخارجية الأميريكية بيرنزByrnes مشروع قرار لمجلس الأمن ينص على أن المجلس قد أرجأ النظر فى الموضوع حتى ٦ مايو حتى تقدم حكومتا إيران والأتحاد السوفيتى تقريرا للمجلس عن انسحاب كافة القوات السوفيتية من كل إيران (١) .

وفى أبريل ١٩٤٦ تم التوصل إلى أتفاق بين الأطراف لتسوية المشكلة الإيرانية سلميا وانسحبت القوات السوفيتيه من شمال إيران، وفى ٦ مايو أبلغت إيران مجلس الأمن بانسحاب القوات السوفيتيه وكان موقف وزارة الخارجية كما تأكد فيما بعد من مبدأ ترومان فى ١٢ مارس ١٩٤٧ أن الحكومة الايرانية قد وجدت الشجاعة لرفض الضغوط السوفيتيه (٢) .

أما فى حالة اليونان فقد أخذ الضغط السوفيتى شكل الحرب الأهلية بين الحكومة والثوار الشيوعيين وكان الموقف الاقتصادى يزداد سوء كل يوم والحرب الأهلية تمزق البلاد ولم يكن هناك من سبيل لانقاذها سوى المساعدة الخارجية وكانت بريطانيا نفسها تواجه صعوبات جمة وسرعان ما ابلغت الولايات المتحدة فى ٢١ فبراير أنه بعد ٣١ مارس ١٩٤٧ فإنها لن تستطيع تقديم أى مساعدة عسكرية لليونان أو تركيا.

وفى ٣ مارس ١٩٤٧ وجه رئيس وزراء اليونان كونستانتين ماكسيموس Maximos ووزير خارجيتها تسالداريس Tsaldaris رسالة إلى وزير الخارجية الأميركية الجنرال «مارشال» وصفا فيه الموقف المتدهور فى اليونان وطلبا مساعدة فورية من حكومة الولايات المتحدة وكان انهيار اليونان يعنى أن الشرق الاوسط كله وجنوب آسيا وشمال أفريقيا سوف تفتح أمام المغامرات السوفيتية كما أن أوروبا الغربية وهي على شفا كارثة اقتصادية وسياسية لايمكن أن تصمد أمام الصدمة المادية والسيكولوجية للاختراق السوفيتى إلى البحر المتوسط والمحيط الهندى (٣).

وإزاء هذا الموقف كان أمام الولايات المتحدة عدة بدائل إما تجاهل الموقف وبالتالى ترك الشرق الأوسط للسوفيت فى الوقت الذى وصف فيه ترومان هذه المنطقة فى يوم الاحتفال بالجيش الأميريكى بالالفاظ التالية:

1- U.N. Journal of the Council no. 24, april 8, 1946.

2- Hoskins, L. Halford, The Middle East : Problem area in World Politics, (New York McMillan, Co.) 1958 p. 178.

وانظر : Joseph, Jones, The Fifteen Weeks (New York, 1955, The Vicking Press,) p. 53.

3- Ibid. p. 11.

وانظر ايضا Norman A. Graebner, Cold War Diplcmacy, (N.J.D.V. Norstand, 1962).

وجول وصف خطورة الموقف واليونان واثاره الاستراتيجية انظر تقارير هيئات الأركان المشتركة ووزارتى الخارجية والبحرية التى دفعت الرئيس ترومان إلى الموافقة على برامج المساعدة لليونان وتركيا ازاء انسحاب بريطانيا المتوقع من مسؤولياتها شرق البحر المتوسط انظر :

U.S. Dept. of State, Foreign Relations 1947 Vol. V. p. 58.

انظر كذلك مذكرات ترومان Harry. S. Truman, Memoris Vol II Years of Trial and hope, (Garden city, Doubleday, Co. Inc. 1956 p. 100.

«إن المنطقة تضم موارد طبيعية هائلة وهى تقع فى مفترق أيسر طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية ومن ثم فهى منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية فائقة لكن دولها ليست قوية بدرجة كافية فرديا أو جماعيا بحيث تصمد أمام العدوان العنيف [١] أما البديل الثانى فهو أن تتحمل الولايات المتحدة مسئولياتها التى نتجت عن تخلى بريطانيا عن أعبائها.

وفى ١٢ مارس ١٩٤٧ فى خطاب بالغ الأهمية أمام جلسة مشتركة للكونجرس أشار ترومان بصفة خاصة إلى اليونان وتركيا وقال اعتقد أن سياسة الولايات المتحدة لابد وأن تكون دعم الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الاخضاع من أقليات مسلحة أو من ضغط خارجي. وأن شعوب العالم، تتطلع إلينا لدعمنا فى الحفاظ على حياتها واننا إذا ما فرطنا فى قيادتنا فإننا نهدد سلام العالم وأوضح ترومان أن حرية أميريكا تتوقف على حرية العالم كله «وأن النظم الشمولية المفروضة على الشعوب الحرة بالعدوان المباشر أو غير المباشر تزعزع أسس السلام الدولى ومن ثم أمن الولايات المتحدة. وأنه لابد وأن تساعد الشعوب الحرة فى تحديد مصائرها بنفسها» واختتم ترومان خطابه بقوله «لقد وضعت على كاهلنامسؤليات ضخمة بسبب الحركة السريعة للأحداث وأننى على ثقة أن الكونجرس سوف يواجه المسؤليات بشجاعة [٢]، وطلب الرئيس ترومان من الكونجرس اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار فى شكل مساعدة اقتصادية وعسكرية لتلك الدول، وخلال شهرين وافق الكونجرس على الطلب وقد عرفت تلك السياسة بعدئذ باسم مبدأ ترومان التى يمكن وصفها بأنها الرد الأميريكى على المسلك السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية فى إطار عام من المواجهة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، كما كانت بمثابة الإعلان الرسمى لانتهاء التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا خلال الحرب.

هذه السياسة الأميريكية الجديدة التى عرفت باسم «سياسة الأحتواء» Containment Policy، إنما تعكس التسلسل المنطقى للأحداث، فقد كان ترومان يدرك أن القوة ضرورية لردع الدوافع التوسعية لروسيا فقد كتب ترومان فى مذكراته يقول «لقد كنت ادرك بوضوح تام ماذا يعنى إحياء النزعة الإنعزالية الأميريكية بالنسبة للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كان من الواضح أنه بدون المشاركة الأميريكية فلن تكون هناك قوة قادرة على التصدى بندية لروسيا، ولوكنا قد أولينا ظهرنا للعالم فإن مناطق مثل اليونان لضعفها وانقسامها نتيجة للحرب كانت ستسقط فى الفلك السوفيتى، ونجاح روسيا فى مثل هذه المناطق، وعدم اهتمامنا يمكن أن يؤدى إلى انتعاش الأحزاب الشيوعية فى دول مثل إيطاليا وفرنسا ... إن عدم الحركة والأنسحاب إلى القلعة الاميريكية يمكن أن يفسر بأنه تسليم مناطق ضخمة للروس ولقد كان هذا وقت انحياز أمريكا بوضوح إلى جانب العالم الحر وعلى رأسه (٢).

1- Dept. of State Bulletin april 14, 1946 p. 62.

2- Dept. of State Bulletin, mach 23, 1947, pp

3- Truman, S. Harry, Memoirs op. cit p 102 Norman, Graebner, The Truman administration and the Cold war, Current History, Oct. 1958. 1958 pp. 223-225.

كما ان قراءة وصف (ترومان) فى مذكراته لسياسة الاحتواء ، ولتعريف (كينان) لها يشير إلى ان مفهوم هذه السياسة الجديدة كان يتركز اساسا على احتواء الخطر الشيوعى من أوروبا والحيلوله دون تغلغله فى مناطق جديدة مثل الشرق الاوسط فهو فى الواقع العملى حصار للاتحاد السوفيتى سياسيا واقتصاديا ومذهبيا داخل حدود اوروبا الشرقية اى داخل حدود معينة ، وابعاد دول وشعوب أوروبا الغربية من الوقوع فى براثن الشيوعية.

انظر تحليل مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء فى :

Paterson, G. Thomas, American Foreign Policy, A History Since 1900 2 nd ed. (D.C Heath & Co., Lexington, U.S.A) 1983, pp. 449-451.

وانظر أيضا : Norman, Graebner, The age of Global power, The United States since 1939 (John Wiley & Sons, N.Y. 1979) pp. 91-94

وإذ أحس السوفيت أن أوروبا الغربية قد أصبحت موصدة أمامهم، فقد اتجهوا إلى تركيز دعايتهم وجهودهم فى منطقة الشرق الأوسط التى اعتبروها أرضا صالحة لتغلغلهم، وبدأت روسيا تثير المتاعب أمام النفوذ البريطانى وبالذات فى فلسطين حيث طالبتها بالانسحاب أكثر من مرة وصوتت لصالح قرار تقسيم فلسطين وحينما نشبت حرب فلسطين بادر السوفيت بدعم القدرة العسكرية لليهود من خلال صفقة أسلحة تشيكية مع حكومة إسرائيل التى أعلنت فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ولم يتوان السوفيت عن الاعتراف باسرائيل فور الإعلان عن قيامها (١) .

ولقد اقتضى أحتواء الشيوعية فى أوروبا برنامجا متكاملا لإقالة الاقتصاد الأوروبى من عثراته، وهذا البرنامج اقترحه «جورج مارشال» George Marshall وزير الخارجية الأميريكية عام ١٩٤٧ وعرف بأسم «مشروع مارشال» وكانت أولى متطلبات نجاحه تجميع الموارد الأوروبية لتقليل التنافس، وقد أدى هذا الأقتراح إلى بدء مشروع مارشال ثم إلى إنشاء منظمة دفاعية تضم مجموعة من دول شمال المحيط الأطلنطى على الجانبين الأوروبى الأميريكى فى عام ١٩٤٩ عرفت باسم منظمة حلف الأطلنطى (٢) . لقد كان مبدأ ترومان يمثل تحولا هاما فى السياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب العالمية الثانية اذ صدر كرد فعل للمخاوف التى أثارتها روسيا (٣) . وقد أسفر هذا المبدأ عن سلسلة من ردود الفعل والسياسات الأميريكية للمشاركة الإيجابية فى العالم كله، ففى خلال السنوات الباقية من إدارة الرئيس «ترومان» بل وخلال السنوات الثمانية لإدارة الرئيس ايزنهاور ظل الدفاع عن الشرق الأوسط وتدعيم تلك الحلقة الضعيفة فى الدفاع الغربى ضد الشيوعية يحتل أولوية هامة فى السياسة الخارجية الأميريكية (٤) وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت السياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط صعوبات جمة فى الترويج لمبادراتها الدفاعية، وقادت مصر معارضة هذه المبادرات الدفاعية سواء قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ أو بعدها .

وقصارى القول أن السياسة الخارجية الاميريكية إذ استشعرت ضرورة التحرك لتحمل مسؤلياتها فى قيادة العالم الحر لمواجهة الخطر السوفيتى فكرت فى اتباع سياسة جديدة أطلق عليها سياسة الأحتواء التى انبثق

انظر 1- Cohen, Michael, j. Palestine and the great powers 1945-1948 (Princeron University Press) 1982 p. 262.
خاصة التأييد السوفيتى للصهيونية ولتقسيم فلسطين فى الأمم المتحدة.

٢- لم يكن مبدأ ترومان سوى عنصر واحد فى استراتيجية منسقه متكاملة أما العنصر الثانى فهو ما أعلنه «جورج مارشال» وزير الخارجية الأميريكى فى ٢٦ يونيو ١٩٤٧ وهو إن لم يشر بالاسم إلى الاتحاد السوفيتى او إلى الدول الشيوعية ، لكن برنامجه كان مفتوحا لكل الدول الأوربية ، وقد وافق الكونجرس على خطة أو مشروع مارشال فى صيف ١٩٤٧. وكان مبدأ ترومان ومشروع مارشال يعنيان أن القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يسيران فى طريق التصادم ، أنظر Shulzinger, Robert D., American diplomacy in the twentieth century, 1984 (Oxford University Press, N.Y) pp. 207-210.

وانظر : كذلك Divine, Robert, A, Since 1945 2 nd ed., Politics and diplomacy in recent american history (Alfred A. Knopf N.Y. 1979). p. 26.
وخاصة عن تأثير اعلان مبدأ ترومان فى انشاء منظمة حلف شمال الاطلنطى ـ الفصل الثانى . وانظر فى تعريف منظمة حلف شمال الاطلنطى (٤ أبريل ١٩٤٩) خاصة المادة الثالثة من الاتفاقية التى تعتبر الهجوم على اية دولة من أولها هجوما عليها جميعا.
Eliott, Florence, Summerskill, Michael, A Dictionary of Politics revised edition 1961, London, Penuguin Referemces Books p. 254.
وبطرس غالى : الاحلاف العسكرية ، ملحق الأهرام الاقتصادى أول نوفمبر ١٩٦٥ ص ٤٢ – ٤٤.

٣- ثار جدل حول مدى اعتبار مبدأ اترومان يمثل نقطة تحول فى السياسة الخارجية الأميريكية . انظر : Donovan, R, op. cit. pp. 270-271.

وانظر أيضا مقال : Gaddis, John Lewis, was the Truman doctrine a real turning point foreign affairs 52, no. 2 Jan. 1974 pp. 386-402.

4- Thompson, Caroll, American Policy in the Middle East, Current History, Oct. 1958 pp. 234.
ويقول المقال «ان تحقيق الأستقرار فى الشرق الأوسط أصبح حجر الزواية فى السياسة الأميريكية تجاه المنطقة وانه انطلاقا من هذا المبدأ فقد خصصت الولايات المتحدة اعتمادات لبرامج الأمن المتبادل فى الشرق الأوسط وأن إدارة ايزنهاور قد ورثت هذه السياسة واستمرت عليها».

عنها نظام الاحلاف. وقد صاغ هذه السياسة «جورج كينان» George Kenan، أكثر خبراء وزارة الخارجية الأميريكية دراية بالشئون السوفيتية آنئذ. وكانت صياغة كينان لهذه السياسة Containment Policy، في مقاله الشهير في يوليو ١٩٤٧ بمجلة الشئون الخارجية Foreign affairs عن «مصادر السلوك السوفيتي» Sources of Soviet Conduct وكان رأى كينان «أن السياسة الأميريكية تجاه الأتحاد السوفيتي لابد وأن تكون الأحتواء الذى يتسم بالحزم وبالصبر واليقظة والمدى البعيد. كما كان يرى أن روسيا تتوسع كلما وجدت نقطة ضعيفة وأنه من واجب الولايات المتحدة خلق مراكز قوة حول هوامش الكتلة الشيوعية بتصفية نقاط الضعف وأن الوسيلة الأساسية للحيلولة دون التوسع السوفيتي هى جعل هذا التوسع مستحيل عسكريا حتى تتيقن روسيا أن العدوان لن يفيد. وقد أصبحت هذه الفرضيات بمثابة الخطوط الارشادية للسياسة الخارجية الأميريكية بعد ظهور الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتي كأكبر قوتين عظميين فى العالم المعاصر.

وبشكل أكثر تحديدا فإن «كينان» كان يرى أن الولايات المتحدة من خلال تطوير قواتها وأسلحتها للحفاظ على سيطرتها العسكرية يمكن أن تردع الأتحاد السوفيتي عن القيام بمغامرات عسكرية، ثم أنها تستطيع من خلال إبرام أحلاف مع الدول التى تتعرض للتهديد أو من خلال إصدار بيانات منفردة أن تدلل للاتحاد السوفيتي أن التوسع فى اتجاهات معينة لن يكون أمرا مقبولا، وتستطيع ثالثا من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للحلفاء ولكل الدول التى تصمم على الدفاع عن استقلالها ضد التهديدات السوفيتية أن تسهم فى تطوير قوتها العسكرية والاقتصادية ضد الأخطار الخارجية والداخلية (١) . وبذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة بإعلان مبدأ ترومان قد بدأت عصرا جديدا فى مجال سياستها الخارجية فى ظل مناخ الحرب الباردة أو الحرب السياسية مع الأتحاد السوفيتي بعد أن أيقنت أن عدم التحرك يعنى انهيار الجناح الشرقى لأوروبا وشرقى البحر المتوسط وإنشاء سيطرة شيوعية عن الشرق الأوسط (٢) .

وباعلان مبدأ ترومان فى ١٢ مارس ١٩٤٧، يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط قد دخلت دائرة الاهتمام المباشر لأمن الولايات المتحدة ولسياستها الدفاعية الأقليمية منذ بلورت سياستها الحازمة فى شكل ردود فعل إيجابية تجاه التهديدات السوفيتية للشرق الأوسط (٣) ومنذ ذلك التاريخ ارتبطت الولايات المتحدة باتخاذ تدابير لمنع التغلغل السوفيتي فى الشرق الأوسط، كما أن التدهور التدريجى للقوة البريطانية فى العالم العربى أرغمها على بحث مشكلة الدفاع المشترك.

ويرى «جون بادو» John Badeau أن هذه المسئوليات الجديدة وهى احتواء التوسع السوفيتي الشيوعى كان لها أثرها فى السياسة الأميريكية تجاه الشرق الأوسط والعالم العربى وإن لم تشكل توجها كافيا لصياغة سياسة خارجية تفصيلية تجاه الشرق الأوسط (٤) ويوافقه، كامبل John Campbell الرأى حين يقول «أنه لما كان التحدى السوفيتي فى الشرق الأوسط عسكريا فى طابعه فإن رد الفعل الدفاعي الأنجلو أميريكى أخذ شكل جهود بناء أحلاف عسكرية وخطط مشتركة للدفاع ومن ثم جاءت المحاولات الآلية التى أتبعت دون مراعاة كافية

1- Kenan, George, The Sources of Soviet Conduct, Foreign affairs, 25, July 1947 pp. 566-582.

وانظر ايضا : Needler, Martin, C. Understanding Foreign policy, (N. Y. Holt Rinehart, Winston Inc.) 1966 p. 102.

2- Spanier, Hohn W., American foreign policy since world war II 3 rd ed. Foreign policy (Fraederick A. Praeger, London, N. Y. pp. 3040.

3- Campbell, John C., Defense of the East, Problems of American (Published for the council on foreign relations, Harper & Brothers, N.Y. 1958, pp. 29-34.

4- Badeau, John S., The American approach to the Arab world, N.Y. 1968, p. 18.

للظروف التاريخية والسياسية لتكون مع دول الشرق الأوسط قيادة متحالفة أو منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط (١) .

وحقيقة الأمر أن الأساس الأول للاهتمام الأميريكى الجديد بالشرق الأوسط والبحر المتوسط هو أساس استراتيجي، وكان الهدف المسيطر على السياسة الاميريكية هو وقف التوسع السوفيتى ومنع انتشاره من المناطق الداخلية إلى الاقاليم الساحلية، وباختصار فإن الاعتبارات الاستراتيجية خلقت اهتماما أميريكيا لكبح جماح الضغوط الخارجية عن المنطقة (٢) ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى البدء فى بناء دروع ضد التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط (٣) وأصبح على الولايات المتحدة كأقوى دولة غير شيوعية أن تواجه هذا التحدى (٤) .

فقد كانت الاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط تنطلق من تقدير لأهمية منطقة الشرق الأوسط كمنطقة ذات أهمية استراتيجية أساسية يعتمد عليها كل أمل فى النجاح العسكرى للحلفاء، وعلى أن هذه المنطقة يمكن الدفاع عنها، وأنه يجب وضع سياسة للمنطقة ودعم قدراتها العسكرية، ومن ثم حاجة الولايات المتحدة إلى سياسة واقعية تجاه الشرق الأوسط والبحر المتوسط، كما أن خسارة الشرق الأوسط تعنى خسارة كل امدادات البترول بالنسبة للدول الغربية، وخسارة الاستثمارات الرأسمالية الضخمة فى حقول البترول فى إيران والسعودية، وبالتالى يتعين على نصف الكره الغربى امداد المجهود الحربى للحلفاء بالبترول فضلا عن أن دول الشرق الأوسط بحاجة إلى قوات برية تستطيع صد الهجوم السوفيتى، ومن ثم فإن الاحتفاظ بالشرق الأوسط كان يتطلب من بريطانيا وأمريكا أن تعملا متعاونتين على الفور (٥) .

فطبيعة المصالح الأميريكية فى الشرق الأوسط كانت فى الواقع ذات طابع محدد ومباشر وذلك من حيث صلتها وتأثيرها على الأمن الاميريكى وهى أى هذه المصالح تستمد أساسا من الواقع الاستراتيجى للشرق الأوسط من حيث صلته بالأمن العالمى والنظام الدولى وتأثير ذلك على تسهيلات المواصلات فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسى باختراق الكتلة اليابسة فى يوراسيا برا وجوا وبحرا كمفترق طرق بين الشرق والغرب (٦) .

1- Campbell, John, America and the middle East, India Quarterly, April, June 1959, pp. 142-143.

2- Major prblems of the United States foreign policy, 1951-1952, (prepared by the Staff of International Studies of the Brookings Institution 1951), Washington, D.C. p. 264.

3- Agwani, Mohamed Shafi, The United States and the Arab World 1945-1952, (Institute of Islamic Studies, Aligrah, India) with Introduction by A. Hourani, 1955. pp 110-11, 112-113.

4- Dulles, John foster, Challenge & Response in U.S. Policy, Foreign affairs, 1957, pp. 26-43.

5- McNulty, E. J., European Strategy reevaluated, U.S. Naval Institute proceedings, 1951, pp. 631-636.

وانظر أيضـــا : Crabb, Cecil, v., American foreign policyin the nuclear age, (Evanston, illinois, Row, peterson, & Co, 1960) p. 264.

حيث يستعرض اهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للدفاع عن الغرب ضد التوسع الشيوعى.

وبالنسبة لأهمية نفط الشرق الأوسط فى العلاقات الدولية انظر :

Stevens, Sir Roger, Middle East Oil in international relations, (Leads University press, 1973).

وانظر كذلك الكتاب الذى وضعه هربرت فايس Herbert Feis قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية عن البترول والسياسة الخارجية الاميريكية عام ١٩٤٤ والذى يقول فيه «أن المصلحة الأميريكية تكمن فى التنمية الحرة الكاملة والوصول الحر إلى النفط والمصادر الأخرى فى الشرق الأوسط ، وأن مشكلة نفط الشرق الأوسط لا يجب أن تبحث بمعزل عن مشكلة النفط فى العالم كله .

Feis, Herbert, Petroleum and American foreign policy (Stanford University, California, march 1944.

6- Badeau, op. cit. p. 20-21.

وبالاضافة إلى ذلك كله مصلحة الولايات المتحدة فى الوصول إلى امدادات البترول فى المنطقة وبترول الشرق الأوسط الذى يمثل المصدر الأساسى للطاقة والقوة لاقتصاد أوروبا الغربية الحليف الرئيسى للولايات المتحدة الأميريكية (٦٠٪ من واردات النفط لغرب أوروبا تأتى من المنطقة) ومصدرا أساسيا للدفاع العالمى. ومن وجهة النظر الأميريكية فقد كان الخطر الوحيد الذى يهدد الشرق الأوسط مصدره العالم الشيوعى، ومن ثم كانت ضرورة احتواء هذا الخطر مما جعل الدفاع على الشرق الأوسط يمثل بؤرة المصالح الأمريكية. لقد كان البحث عن الأمن فى الشرق الأوسط والدفاع الأقليمى عنه هو هدف الاستراتيجية الأميريكية فى تلك المنطقة التى تمثل موقما مانعا أو عائقا أمام التغلغل السوفيتى إلى البحر المتوسط [١] . فى إطار هذه المصالح وفى ضوء تلك الأهداف (الأمن والدفاع) [٢] كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تواجه أربع تحديات أو صراعات أساسية أولهما الصراع مع الأتحاد السوفيتى حول السيطرة الاستراتيجية على المنطقة كلها، وثانيها التنافس بين المصالح الغربية الناتجة من تصفية الامبراطوريات القديمة وثالثها التنافس بين الدول الغربية حول زعامة العالم العربى، ورابعا الصراع العربى الاسرائيلى، وتجاه كل صراع من هذه الصراعات كانت الولايات المتحدة تجد نفسها طرفاً لابد أن يكون له موقف وسياسة واتجاه [٣] ولعل أولى التحديات التى سوف تواجه السياسة الأميريكية التى تسعى للبحث عن أمن المنطقة والدفاع عنها هى النزاع المصرى الانجليزى والنزاع العربى الاسرائيلى[٤] وهما موضوعان لفصلين مستقلين، مما سيفرض على السياسة الخارجية الاميريكية اتخاذ موقف أو انتهاج سياسة تعمل للوساطه لتسوية هذين التحديين، النزاع المصرى الانجليزى والتسوية السياسية لمشكلة فلسطين [٥] . ويرى (بادو) أن هذه الأهداف التى سعت الولايات المتحدة. لتحقيقها قد طرحت صعوبات أو تناقضات فى أولوياتها [٦] خاصة ما يتصل بالتناقض بين نزعة الحياد والاستقلال فى بلدان الشرق الأوسط وسياسة التحالف للدفاع ضد روسيا التى انتهجتها الولايات المتحدة والواقع أن هذا التناقض الذى ألمح إليه (بادو) فى أولويات السياسة الاميريكية سوف يكون نقطة من نقاط الصدام الهامة بين اتجاهات السياسة الخارجية الاميريكية من ناحية ومواقف مصر الحيادية، أو الاستقلالية من ناحية أخرى.

وبقدر ما تأثرت المصالح الاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط بضغوط خارجية ودولية بقدرما تأثرت بضغوط اقليمية (النزاع المصرى الانجليزى ثم العربى الاسرائيلى) فمنذ نهاية الحرب

1- Hoskins, Halford, The quest for security in the Middle East (Annals of American academy) pp. 138-140 July 1954.

وانظر كذلك حول اهمية حوض البحر المتوسط فى الاستراتيجية الأميريكية والاهمية التاريخية للوجود البحرى الأميريكى فى البحر المتوسط :

Lewis, W. Jesse, Jr, The Strategic balance in the Mediterranean, (American enterprise for public policy research) Washington D.C. 1976)

Wyle, J.C., The Sixth fleet and American diplomacy pp. 55 60 in Hurewitz (ed.) Soviet-American rivalrly in the Middle East.

وعن نقل سياسة الاحتواء من البر إلى البحر كتطبيق للاساتراتيجية الاميريكية فى البحر المتوسط لسد «فراغ القوة» انظر : Zartman, William, The Mediterranean : Biridge or barrier (U. S. Naval Institute proceedings, Feb. 1967) pp. 65-71.

Hoskins, Halford, The Middle East problem area in world politics (Chapter 13) Question of Strategy in Middle East Defense, (chapter 14) The Search for situations of Strength, Mc Millan & C. N.Y.Y, 1954, pp. 255-229.

2- Straus, Robert, Hupe, in Thayer, W. Philip, Tensions in the Middle East, Johns Hopkins Press, p.6.

3- Ruth, E. Libby, Vice Admiral, Strategic Military Importance of the Middle East, in Thayer (ed.) Ibid.

4- Fatemi, S.N. The United States in the Changing Middle East, (The annals of American academy) July 1954 pp. 151-157.

5- Hall, Harvery, American Interests in the Middle East, (Headline series no. 72 Nov. Dec. 1948, pp. 7-50.

6- Badeau, John S, The Middle East Conflict in priorities, foreign affairs 1957, pp. 232-240.

العالمية الثانية والمنطقة تعانى من اضطرابات داخلية فالشعور القومى المتدفق بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى محاولة استبعاد الوجود العسكرى الأجنبى منها وينطبق هذا بصفة خاصة على مصر، فقد أصبحت العلاقات البريطانية مع مصر والتى تحكمها معاهدة ١٩٣٦ موضعاً للمراجعة عام ١٩٤٦ وكان المصريون متلهفين على إجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس إلا أن وجود قاعدة عسكرية بريطانية قوية فى مصر كان أمرا حيويا للاستراتيجية الأميريكية والبريطانية (١) .

وحتى نهاية عام ١٩٤٦ لم يكن الموقف فى مصر معاديا للولايات المتحدة خاصة أبان أزمة صدقى بيفين أكتوبر ١٩٤٦ بشأن مراجعة المعاهدة المصرية الانجليزية لعام ١٩٣٦(٢) والتى جاءت بوزارة جديدة برئاسة النقراشى باشا(٣) وقد كانت السياسة الخارجية المصرية تأمل فى تأييد البيت الأبيض فى مواجهة الحكومة البريطانية فقد ذهب إبراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى إلى الولايات المتحدة فى ابريل ١٩٤٧ لجس نبض الولايات المتحدة بالنسبة لتقديم معونة فنية وعسكرية للجيش المصرى، وفى ٢ سبتمبر ١٩٤٧ قام رئيس الوزراء المصرى (النقراشى باشا) بزيارة واشنطن وطلب من الحكومة الأميريكية ايفاد فنيين للقوات المصرية *

هذا الموقف من الحكومة المصرية كان دليلا على أنها تأمل فى أن تلعب الولايات المتحدة الأميريكية دورا فى جلاء البريطانيين عن مصرلكن مصر نسيت أن التحالف الاستراتيجى وعدم وضوح التناقض آنئذ فى المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة لن يجعل الولايات المتحدة تضحى بعلاقاتها مع بريطانيا أو الضغط عليها من أجل جلائها عن الأراضى المصرية، ومن ثم كان من الطبيعى الاتستجيب الولايات المتحدة لأمانى مصر فى تحقيق جلاء بريطانيا(٤) حيث أن اصرار المصريين على تخليص بلادهم من القوات البريطانية كان سيوءثر على مصالح الولايات المتحدة فى البحر المتوسط والشرق الأوسط لأن مصر فى ذلك الوقت كانت لا تملك القدرة العسكرية الكافية من وجهة النظر الأميريكية ـ للدفاع عن نفسها فى مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة ومن ثم فإن الولايات المتحدة كانت ترى أنه من مصلحة مصر التفاهم مع بريطانيا بأسلوب ودى حتى يمكن تحقيق دائرة تحالف تربط مصر بغيرها من الدول المجاورة تحقيقا لاستراتيجيتها الخاصة بالاحتواء.

ومن هنا كانت أهمية العلاقات الأنجلو مصرية بالنسبة للولايات المتحدة والتى تنبع من الدور الهجومى والدفاعى المحتمل والذى يمكن أن تقوم به مصر فى حالة حدوث هجوم سوفيتى على الشرق الأوسط وكان ثمة أهمية خاصة لهذه المشكلة، حيث أن الدفاع عن المنطقة ككل يعتمد على ايجاد حل لها، فمواقع القوة الاميريكية فى تركيا واليونان سوف تتأثر سلبا إذا اختفى مركز هام مثل مصر من إطار الدفاع الاقليمى الأميريكى وظلت

1- Major problems of the United States foreign policy 1951-1952. op. cit., p.266.

٢- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ دار الشروق طبعة ثانية ١٩٨٣ ص١١٩ - ١٣٠.

٣- وقد استقالت وزارة إسماعيل صدقى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وشكل محمود فهمى النقراشى وزارته التى استمرت فى الفترة من ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

انظر : يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخيه القاهرة ١٩٧٥ ص٤٨٤.

* سوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى موضع لاحق عند بحث الدور الأميريكى فى النزاع المصرى الانجليزى والموقف الأميريكى من تسليح الجيش المصرى.

4- Agwani, op. cit., p. 113.

المشكلة التى تواجه السياسة الأميريكية نحو مصر هى حل وتسوية نقاط الاحتكاك العسكرية والسياسية بين مصر وبريطانيا من أجل دعم قدرة مصر لردع العدوان الشيوعى[١] .

ثانيا: تطبيقات السياسة الخارجية الأميريكية فى ضوء اتجاهاتها الجديدة تجاه الشرق الأوسط على مصر خاصة.

لقد كان لأعلان مبدأ ترومان فى مارس ١٩٤٧ أثره المباشر على السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الاوسط، ويمكننا أن نميز هذه المرحلة من السياسة الاميريكية نحو مصر وحتى سنة ١٩٥٢ بثلاثة مراحل متتالية:

المرحلة الاولى ما بين عام ٤٧ ـ ١٩٤٨ وهو مرحلة يمكن أن نطلق عليها المشاورات والتنسيق المشترك مع بريطانيا للبحث عن اطار دفاعى لمنطقة الشرق الأوسط ومكانة مصر فى هذا الاطار بما عرف تحت اسم "مباحثات البينتاجون" ١٩٤٧، أما المرحلة الثانية فهى ما يمكن أن نصفه بأسم مرحلة "المقترحات" وهى أساسا بداية البحث عن "الترتيبات الاقليمية متعددة الاطراف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومصر، واتصفت بتردد السياسة الخارجية الاميريكية فى اتخاذ قرار حاسم فى الاضطلاع بمسئولية هذا الترتيب وهى الفترة التى غطت عامى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ وقد شهدت فترة البحث عن حل هذه، مؤتمرات اقليمية هامة للدبلوماسية الاميريكية فى كل من اسطمبول (١٩٤٩) والقاهرة (١٩٥٠) لمحاولة التوصل لتصور محدد عن نظام الدفاع الاقليمى للشرق الاوسط. أما المرحلة الثالثة فهى ما يمكن أن نصفه بمرحلة اتخاذ الاجراءات وهى التى بدأت السياسة الخارجية الاميريكية تميل بالفعل إلى اتخاذها لقرار ايجابى بالمشاركة المباشرة فى نظام الاحلاف فى الشرق الاوسط بعد أن كانت تفضل أن تترك لبريطانيا المسئولية الأولى. وقد انتهت فترة اعادة التقييم هذه بقرار انشاء قيادة الشرق الاوسط أو ما عرف باسم Middle East Command التى قررت فى أكتوبر ١٩٥١ تقديم مقترحات بشأنها إلى الحكومة المصرية. والواقع أنه كان لمصر مكانة متميزة فى السياسة الدفاعية الاميريكية تجاه الشرق الاوسط فى المراحل الثلاثة المتعاقبة مرحلة المشاورات والتنسيق مع بريطانيا ومرحلة البحث عن حل اقليمى (مرحلة المقترحات) ثم مرحلة اعادة التقييم (مرحلة اتخاذ المبادرات والاجراءات) وفيما يلى تفصيل لهذه المراحل الثلاث:

المرحلة الاولى:

فى سبتمبر ١٩٤٧ جرت مباحث بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط فى ضوء اقتراح "بيفين" بهدف التوصل لتفاهم ودى إزاء سياسة مشتركة ومسئولية مشتركة حيال المنطقة [٢] وكان ذلك بمناسبة رغبة بريطانيا فى الانسحاب من اليونان. وكان تقدير وزارتى الحرب والبحرية الأميريكتين أن الوجود البريطانى فى اليونان رمز لتصميم بريطانيا والقوة الغربية على استمرار استقلال اليونان، بينما كان تقدير الخارجية البريطانية أن هذه المباحثات يجب أن تكون ذات طابع سياسى شامل والا يقتصر على المسائل الدفاعية بين الخبراء العسكرين بل صياغة خطة عمل مشتركة فى المجالين السياسى والاقتصادى على أساس تقدير متفق عليه للوضع الاستراتيجى [٣] . كان الموقف الأميريكى فى هذه المباحثات

1- Major problems of the United States foreign policy. op. cit. p. 285.

2- U.S.F.R. 1947, Vol. V. 1971, p. 491.

3- Ibid. p. 495.

يؤكد على ادراك قيمة الشرق الأوسط وخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية والثروة المعدنية الهائلة والأخطار المترتبة فى القومية المتصاعدة بين الشرق الاوسط واتجاهها للعداء نحو الغرب، وتحدد الهدف الاميريكى فى هذه المباحثات بانه الحيلولة دون اطماع الدول الكبرى أو منافساتها والحيلولة دون تحول الخلافات المحلية إلى صراع مكشوف قد يؤدى إلى حرب عالمية ثالثة وكذلك الحيلولة دون الاطماع السوفيتية التى لو تحققت فقد يكون لها تأثير خطير ليس فقط على المصالح الاميريكية فحسب بل على الموقف العام تجاه الأتحاد السوفيتى(١).

أما من الناحية العسكرية فكان الموقف الأميريكى يؤكد على أمرين، أولا الاحتفاظ بالقوات البريطانية فى اليونان، وثانيا الاحتفاظ بالقواعد الحالية فى السويس أو ببدائل لها (٢)

وبالنسبة للقواعد العسكرية فى مصر بالتحديد كان الموقف الأميريكى يرى أنه لأسباب تتصل بالأمن الاقليمى والاستقرار الأقيلمى فإن الولايات المتحدة ترغب فى بقاء القوات البريطانية فى المنطقة بشكل عام وأنه فى ظل الحرب الحديثة لا يمكن أن تعتبر القوات فى قاعدة السويس دفاعا كافيا عن القناة وذلك إزاء إصرار المصريين على المطالبة بجلائها مما يجعل سلبيات بقائها أكبر من ايجابياتها إزاء العدوان الروسى المحتمل ومن ثم فان الولايات المتحدة تأمل أن تنقل قاعدة السويس إلى مكان آخر (٣).

ومع هذا الموقف المبدئى للخارجية الأميريكية لتفضيل نقل القاعدة البريطانية من مصر إلى مكان آخر فقد كان ترى أنها لن تلح على الجلاء عن القاعدة إلى أن تتاح قاعدة كبرى ثابته مثل برقة. كما كان تقدير وزارة البحرية الاميريكية أنه من الأهمية بمكان للولايات المتحدة والدول الغربية الوصول إلى مصادر الشرق الاوسط واستخدام خطوط مواصلات البحر المتوسط مما يفرض عدم انتقال السيطرة على جبال طارق والسويس إلى قوى معاديه للولايات المتحدة مع تمكين القوات الموالية للولايات المتحدة من استخدام هذين الموقعين بفاعلية(٤)، وكان موضوع الاحتفاظ بالقواعد البريطانية فى مصر بالتحديد موضوعا لمباحثات أميريكية بريطانية فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ اتفقت فيه الولايات المتحدة فى الرأى مع البريطانيين بأنه من الأهمية البالغة بهدف الحفاظ على أمن الشرق الأوسط وحفظ السلام العالمى أن يكون للبريطانيين تسهيلات استراتيجية محدده فى مصر ولابد أن يكون احتفاظهم بهذه التسهيلات فى وقت السلم على نحو يسمح باستخدامها بفاعلية وبسرعة فى حالة الخطر المباشر على أمن الشرق الأوسط وضمان حق العودة من أجل الاستخدام الكامل لهذه التسهيلات الخارجية.

كما كانت الخارجية الأميريكية ترى أنه لضمان حقوق بريطانيا فى التسهيلات فمن الضرورى التفاوض مع مصر حول اتفاقية مرضية وأن خير ما يمكن أن تتصوره الخارجية الأميريكية لهذه الاتفاقية هى أن تكون فى إطار عام من اتفاقيات الدفاع الاقليمى بين بريطانيا والدول العربية.

1- Ibid. p. 514.

2- Ibid. idem.

٣- انظر المذكره التى أعدتها وزارة الخارجية الاميريكية عن القواعد العسكرية فى مصر فى ملف الشرق الأدنى (بدون تاريخ)

Memo prepared in the Dept. of State, Washington (Undated) Military Questions (Bases - Egypt) Top Secret N.E.A. files, Lot 55, D 36, Ibid pp. 521-522.

4- Ibid. idem.

أما اذا لم تتحقق اتفاقية فى إطار اقليمى فلابد من بذل جهود جديدة للتفاوض على أساس اتفاقية ثنائية بين مصر وبريطانيا(١).

وطرحت المجموعة الأميريكية فى المباحثات المشتركة الموقف الأميريكى من الاحتفاظ بالحقوق العسكرية البريطانية فى مصر فى النقاط التالية:

١ ـ أن الحكومة الأميريكية نفسها غير مهتمة بالحصول على حقوق عسكرية فى مصر فى الظروف الراهنة.

٢ ـ أن الحكومة الأميريكية فى نفس الوقت على استعداد للمساعدة فى اقناع الحكومة المصرية بأنه من مصلحة مصر نفسها ومصلحة السلام العالمى أن تبقى لبريطانيا تسهيلات عسكرية مع ضمان حقوق العودة لاستخدام التسهيلات فى حالة الخطر المباشر من الخارج على أمن الشرق الأوسط مع اقناع الحكومة المصرية أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تنفذ بطريقة لا تقلل من سيادة مصر أو استقلالها.

٣ ـ أن الولايات المتحدة على استعداد فى حالة تنفيذ مثل هذه الترتيبات اتخاذ عدة خطوات لدعم العلاقة مع مصر مثل النظربايجابية لطلب مصر لايفاد مستشارين عسكريين وأنواع أخرى من المعونه الفنية والعسكرية كما أن الحكومة الأميريكية ترى أنه من الخطير فى الظروف الدولية الراهنة أن تتخلى بريطانيا عن التسهيلات الاستراتيجية بموجب اتفاقها من مصر(٢).

واستقراء اتجاه المشاورات الثنائية بين المسئولين الأميريكيين والبريطانيين حول استخدام قاعدة السويس فى مصر يدل على أن السياسة الدفاعية الأميريكية حتى ذلك الوقت كانت تؤيد احتفاظ بريطانيابحقوقها فى التسهيلات دون أن يكون للولايات المتحدة دور مباشر أو مسئولية مباشره فى هذا الاطار وكل ما كانت تراه هو التوصل إما لاتفاق اقليمى جديد بين بريطانيا ومصر أو اتفاقية ثنائية جديدة مع استعدادهما لاقناع مصر بذلك والاستجابة لطلباتها من المستشارين العسكريين والمعونة الفنية.

والواقع أن هذا الموقف السياسى الذى اتخذته الولايات المتحدة كان مؤسسا على تقديرات هيئة الأركان الأميريكية المشتركة التى قدرت أن خطط الطوارئ التى أعدتها تفيد أن الاحتفاظ بمنطقة القاهرة السويس ـ الخرطوم فى شرقى البحر المتوسط هو الحد الادنى وأن هذه المنطقة (القاهرة السويس) سوف تخدم أولاً كقاعدة للعمل الجوى الهجومى ثم تستخدم فى المراحل اللاحقة لعمليات أخرى لاستعادة موارد نفط الشرق الأوسط وإن كان ثمة خطط أخرى تحت الدراسة تتضمن استخدام قواعد أخرى غير قناة السويس فى المنطقة (٣).

١- انظر ملاحظات وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة لدى أفتتاح المباحثات المشتركة الخاصة بالشرق الأوسط . راجع.

Pentagon talks, Ibid, p. 563.

٢- انظر بيان المجموعة الأميريكية فى المباحثات عن الاحتفاظ بالحقوق العسكرية لبريطانيا فى مصر.

U.S.F.R. 1947, Vol. V. pp. 584-586.

وكان رئيس وزراء مصر فى أغسطس ١٩٤٧ قد طلب من وزير الخارجية بالنيابة ومن وزير الجيش ارسال خبراء عسكريين إلى مصر للمساعدة فى دعم الجيش لكنه اخطر انه لا يمكن الالتزام بذلك فى غيبة وجود تشريعات محددة وكـ [illegible] وزارة الخارجية الأميريكية ترى أن اتفاقية ١٩٣٦ بشأن البعثات والتدريب للمصريين ومشتروات الأسلحة من العوامل التى تحدد تطوير التعـ [illegible] ى مع مصر الأمر الذى يفرض على مصر مراجعة أو الغاء الاتفاقية كما كان (ترومان) قد استقبل رئيس الوزراء المصرى النقراشى فى أول سبتمبر ١٩٤٦ وقدم النقراشى لوزير الحربية فى ٢ سبتمبر نداء بطلب مستشارين عسكريين للجيش المصرى والسلاح الجوى المصرى وللمساعدة [illegible] ة الصغيرة والذخائر . هامش رقم (٢) Ibid p. 806 .

٣- انظر دراسة هيئة الاركان الأميريكية المشتركة عن المصلحة الاستراتيجـ [illegible] دنى.

U.S.F.R. Vol. V. 1948 part I pp. 2-3.

ودلالة هذه التقدير العسكرى أن السياسة الدفاعية الأميريكية مع أنها كانت تقوم أساسا على الدور البريطانى العسكرى فى مصر، لكنها كانت تعد خطط طوارئ محددة لاستخدام محور القاهرة - السويس كقاعدة للعمل الجوى الهجومى ثم قاعدة عمليات لاستعادة موارد نفط الشرق الأوسط، فمصر من ناحية العمليات العسكرية كانت برغم اسناد مسئوليتها لبريطانيا داخلة فى خطط طوارىء هيئة العمليات المشتركة الأميريكية وفي تفكيرها وتخطيطها العسكرى للمنطقة.

وعلى ذلك فمرحلة المباحثات المشتركة الأميريكية البريطانية التى تناولت مكانة مصر فى اطار الدفاع عن الشرق الأوسط كانت تسند المسئولية الأولى للدور البريطانى وإن تصورت الخارجية الأميريكية شكلاً جديداً لهذا الدور فى شكل اتفاق اقليمى أو اتفاق ثنائى جديد ومع ذلك كانت لها خططها العسكرية الخاصة باستخدام محور القاهرة السويس فى عملياتها الهجومية، لكن إطار الدور الأميريكى تجاه مصر كان لا يزال محدوداً مقيداً بالدور البريطانى.

المرحلة الثانية:

وفى مرحلة صياغة المقترحات مع بداية عام ١٩٤٩ ظهر التفكير فى ربط الدفاع عن الشرق الأوسط بالدفاع عن أوروبا بتوسيع نطاق حلف الشمال الأطلنطى ليشمل دول الشرق الأوسط وهذه الدول هى: اليونان وتركيا وسوريا ولبنان واسرائيل والأردن ومصر والسودان وارتيريا وأثيوبيا والسعودية والعراق وإيران وافغانستان والهند (١).

وقد رأت إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية أن منطقة شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط تمثل أهمية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة إلى الحد الذى يحتم حرمان أى قوة معادية محتملة أى موطأ قدم فى هذه المناطق كما يحتم على الولايات المتحدة الاستخدام الكامل لقواتها العسكرية وامكانياتها السياسية والاقتصادية اذا اقتضى الأمر. وقدرت هيئة التخطيط السياسى أنه لتحقيق هذا الهدف فإنه من المرغوب فيه إنشاء مطار مناسب فى منطقة السويس تستخدمه القاذفات الأميريكية إلا أن الظروف السياسية تجعل من المستحيل فى هذا الوقت بالنسبة للولايات المتحدة الحصول على حقوق عسكرية فى مصر لأن الواقع السياسى والعسكرى لموقف الولايات المتحدة يحول بينها وبين التفاوض للتوصل لمثل هذه الترتيبات فضلاً عن أن الدول العربية لا ترغب فى الدخول فى تحالف مع الولايات المتحدة حاليا بسبب تدهور الموقف الناتج عن المسألة الفلسطينية (٢). على أنه يمكن أن يكون البديل عن هذا التحالف إنشاء حلف اقليمى له نوع من الإرتباط أو احتمال الإرتباط بحلف شمال الأطلنطى، (٣) وان كانت ترى أن الحصول على تسهيلات كافية تجاه الجنوب فى البلاد العربية سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً مادامت الولايات المتحدة تقيم علاقات موالية لاسرائيل وبسبب روح العداء وعدم التعاون التى تثيرها تلك السياسة فى البلاد العربية (٤).

١- انظر مذكرة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية فى ١٣ يونيو ١٩٤٩ عن توسيع نطاق اتفاقية شمال الأطلنطى لتشمل الشرق الأوسط :

Memo by Mr. Gordon P. Meriam of the policy planning Staff, Top Secret, Washington June 13, 1949, P.P.S. file, U.S.F.R. Vol. V, 1949, pp. 31-32.

2- Ibid. p. 33.

3- Ibid. P. 34.

4- Ibid. P. 34.

وانظر أيضا ملخص قرارات مجلس الأمن القومى حول اعتبارات الأمن الأساسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط Ibid pp. 39-45.

وكما أشارت مذكرة هيئة التخطيط السياسى إلى المحاذير الكامنة فى علاقات الولايات المتحدة الموالية لاسرائيل بالنسبة لإقامة حلف اقليمى فى الشرق الأوسط تضم الدول العربية، فإن المستشار السياسى والعسكرى بإدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية وضع تصوراً للموقف الاستراتيجى للولايات المتحدة فى شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط أبرز أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية واسرائيل سوف تكون عاملاً هاماً فى تحديد اتجاهها نحو اتباع سياسة بناءة لوضع أساس لسياسة متوازنة واقتصاد قوى. وترى مذكرة إدارة الشرق الأدنى انه إذا ما اتبعت اسرائيل سياسة توسعية وعدوانية فإن أمن المنطقة والمصالح الأميريكية سوف تتعرض للخطر، ومن ثم فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه العرب واسرائيل لابد وأن تستند إلى عدة عناصر للحفاظ على الأمن الأميريكى والمصالح الأميريكية (١).

أ ـ أن الاستقرار السياسى والاقتصادى وأمن شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط أمر حيوى لأمن الولايات المتحدة.

ب ـ أنه من مصلحة الولايات المتحدة الحصول على احترام وحسن نوايا شعوب المنطقة سواء اليهود أو العرب وتوجيههم بعيداً عن الأتحاد السوفيتى.

جـ ـ ضرورة تسوية الخلافات بين اسرائيل والدول العربية على الأقل إلى الحد الذى يسمح لاسرائيل والدول العربية أن تعمل بالتنسيق لمعارضة العدوان السوفيتى.

د ـ أن ما سبق يتحقق بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

هـ ـ ضرورة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة كلما أمكن ذلك لتحقيق الأهداف الأساسية.

هذه التقديرات التى وصفها المستشار السياسى والعسكرى لإدارة الشرق الأدنى وضعت بعداً جديداً يمكن أن يوصف بأنه شرط أساسى لا مكان إقامه حلف إقليمى يضم الدول العربية فى الشرق الأوسط ويرتبط بحلف الأطلنطى وهو التصور الذى بدأت تطرحه السياسة الدفاعية الأميريكية للمنطقة منذ عام ١٩٤٩، ذلك الشرط هو تسوية النزاع العربى الاسرائيلى وهو شرط سوف تثبت التطورات أنه سيظل عائقاً دون استجابة مصر للمبادرات الدفاعية الأميريكية فى المنطقة فى عام ١٩٥١.

وقد تأكد هذا المفهوم أى ضرورة تحقيق التسوية بين العرب واسرائيل أو على الأقل انتهاج سياسة متوازنة بين الدول العربية واسرائيل من جانب الولايات المتحدة لإقامة الترتيب الاقليمى للشرق الأوسط، فى البيان الذى طرحته المجموعة الأميريكية فى المباحثات المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى واشنطن فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٤٩ (٢).

وعلى كل حال ففى هذه الفترة كان التردد وعدم الحسم لا يزال مسيطرا على التفكير الأميريكى بالنسبة لتخطيط الدفاع عن الشرق الأوسط إذ كان يرى أن إنشاء حلف الشرق الأوسط لايزال أمراً مستبعداً من جانب السياسة الحالية للولايات المتحدة إذ لا يفى باحتياجات المملكة المتحدة بقدر ما تفى بها المعاهدات الثنائية ومن

١- انظر مذكرة المستشار العسكرى والسياسى فى إدارة الشرق الأدنى مع وزارة الخارجية .

U.S. Strategic posture in the East Mediterranean U.S.F.R. Vol. VI. 1949. Washington Nov. 14. 1949. pp. 56-57.

٢- انظر بيان المجموعة الأمريكية فى المباحثات .

U.S. F R. 1949. Vol. VI. pp. 69-70.

ثم فإن التقدير الأميريكى ظل خلال هذه الفترة أن ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها فى بقاء تلك الاتفاقيات الثنائية له فائدة كبرى سواء بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة أم للمساعدة فى استقرار المنظمة.

كانت السياسة الدفاعية الأميريكية للشرق الأوسط لاتزال إذن فى مرحلة صياغة المقترحات والبحث عن حل هل تشارك فى إقامة ترتيب اقليمى مرتبط بحلف الأطلنطى أم لا تشارك، فى ضوء المحاذير الاقليمية (النزاع المصرى الانجليزى، النزاع العربى الاسرائيلى) هل تفضل عليها الاتفاقيات والترتيبات الثنائية بين بريطانيا ودول المنطقة؟ مع أن ذلك يعنى دوراً غير قيادى للولايات المتحدة، فى المنطقة؟ وفى سبيل «صياغة المقترحات» لمشكلة نمط الدفاع عن الشرق الأوسط هل يكون متعدد الأطراف فى شكل حلف اقليمى مرتبط بحلف الأطلنطى أم يبقى فى إطاره الثنائى مع الاكتفاء بدور مساعد وثانوى للولايات المتحدة، فى سبيل البحث عن حل لهذه المشكلة عقد مؤتمران دبلوماسيان لتناول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط ومكانة مصر بصفة خاصة فى اسطمنبول نوفمبر ١٩٤٩ ثم فى القاهرة فى مطلع عام ١٩٥٠.

وقد عقد مؤتمر فى اسطنبول بتركيا لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأميريكية فى الشرق الأدنى ما بين ٢٦ - ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩ والذى حضره چيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى مصر مع آخرين برئاسة جورج مــــاك جى George Mc Ghee مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى، وانتهت التقديرات السياسية الأميريكية إلى اتجاه يحدد أو بالأحرى يؤكد مجموعة من الأهداف الأميريكية فى منطقة الشرق الأدنى تتلخص فى الآتى[١].

- إن الهدف الأساسى للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى يجب أن يكون الحفاظ على السلام وتنمية الاستقرار السياسى والاقتصادى والأمن، وزيادة هيبة الولايات المتحدة واتجاه المنطقة نحو الولايات المتحدة والدول الكبرى بعيدا عن الاتحاد السوفيتى (أى استمرار سياسة المواجهة مع الأتحاد السوفيتى).
- إنه لتحقيق هذه الاهداف فأنه يتعين انتهاج سياسة اهتمام نشطة فى إطار الحياد العام بين الدول العربية واسرائيل (البعد الخاص بالنزاع العربى الاسرائيلى) ثم حدد المؤتمر وسائل تحقيق هذه الاهداف خلال فترة الحرب الباردة بأنها تدور حول منع الاتحاد السوفيتى من الفوز بأى سيطرة فى بلدان الشرق الأدنى عن طريق التخريب أو أى وسائل أخرى وأن ذلك يتحقق سواء بالنسبة للدول الملاصقة للأتحاد السوفيتى أو غير الملاصقة عن طريق تقديم معونة فنية وعسكرية.

ومعنى ذلك أن نتائج المؤتمر لم تحسم بعد الاختيار الأميريكى بالنسبة لأقامة أحلاف بينها وبين دول الشرق الأدنى بل أن توصيات المؤتمر أكدت أنه لا يجب أن تحاول الولايات المتحدة التفاوض حول إقامة أحلاف أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول الشرق الأدنى على الأقل حتى يحين الوقت الذى تكون فيه الولايات قادرة على تقديم القوات العسكرية اللازمة لتنفيذ الضمانات المقدمة ومع ذلك فأنه يجب مراجعة مثل هذه السياسة فى الوقت الذى يتبين فيه أن مثل هذه الأحلاف ضرورية من أجل تحقيق أهداف الولايات المتحدة فى فترة الحرب الباردة[٢].

١- انظر النتائج المتفق عليها والتوصيات فى مؤتمر اسطمبول لرؤساء البعثات الأميريكية فى الشرق الأدنى ٢٦ - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

U.S. S.F.R. Vol. VI, 1949, pp. 168-169 .

2- Ibid. 174.

ومن الواضح أن السياسة الدفاعية الأميركية تجاه الشرق الأوسط قد طرحت فى مؤتمر اسطمبول اتجاها متطورا تجاه فكرة إقامة الأحلاف تدل على أن المسألة أصبحت تدخل فى مدى ملاءمة التوقيت لانشاء هذه الأحلاف ومدى قدرة الولايات المتحدة على تقديم التزامات عسكرية لتنفيذ الضمانات المقدمة ثم طرحت نتائج مؤتمر اسطمبول احتمالات مراجعة الموقف الأميريكى من هذه الأحلاف.

وبشكل عام فإن المؤتمر الثانى لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأميريكية فى الشرق الأدنى الذى عقد فى القاهرة ما بين ٧ـ ١١مارس ١٩٥٠ برئاسة جيفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة لتعذر حضور جورج ماك جى مساعد وزير الخارجية لم يغير كثيرا من هذا التقدير الأميريكى لسياستها تجاه اقامة الأحلاف فى المنطقة (١) وظلت ترى أنه من غير العملى أو المرغوب فيه أن تشجع حلف دفاعيا إقليميا أو تشجع أى تجمع اقليمى موجه ضد أى دولة، ولكن الجديد فى الموقف أن الخارجية الأميريكية كانت تبحث فى الحقيقة المحاذير التى تنطوى عليها إنشاء ترتيبات امنية فى شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى على غرار حلف الاطلنطى على اساس انها لا تقدم حلا ليس فقط بسبب الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل بسبب قضية فلسطين بل بسبب الشكوك السابقة كما أن المنطقة تفتقر إلى مركز قوة power centre يقوم عليه الحلف (٢) ويعنى هذا ـ عمليا ـ أن مبدأ وضع ترتيبات اقليمية امنية ليس مرفوضا وانما تواجهه صعوبات أولها الخلافات بين الدول العربية وإسرائيل والافتقار إلى مركز قوة " فى المنطقة، وثانيا عنصر التوقيت" بمعنى أن انشاء حلف اقليمى فى منطقة الشرق الأسط يضع التزامات ثقيلة على الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وهى بحاجة أولا إلى تطوير القوة الأوروبية فى ظل اتفاقية شمال الاطلنطى.

وفى ضوء هذا التقدير أو الموقف غير المحسوم كان اتجاه السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة يقوم على أساس استمرار دعم الموقف العسكرى للولايات المتحدة خاصة فيما يتصل بالعلاقات المصرية الانجليزية (٣).

وقد تأكد هذا الموقف الأميريكى بالنسبة للتريكز على الوجود العسكرى البريطانى وعلى أهمية قاعدة السويس فى مصر مرتين المرة الأولى فى المباحثات الأميريكية البريطانية فى واشطن حول الموضوعات السياسية والعسكرية فى الشرق الأدنى ما بين ٢٠ ـ ٢٤ يوليو ١٩٥٠ والمباحثات الأميريكية البريطانية التى عقدت فى لندن فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٠ (٤).

والقاسم المشترك فى هذه المباحثات الثنائية العسكرية والسياسيةوبالنسبة لمكانة مصر فى إطار الخطط الدفاعية الأميريكية هو" تأكيد الأهمية الاستراتيجية لقاعدة السويس" وتأكيد أهمية بقاء كافة دول الشرق الأدنى فى المعسكر الغربى والأحتفاظ بالقواعد فى مصر كعنصر أساسى فى المنطقة، مع ضرورة بذل الجهود للحصول على ترتيبات مرضية مع مصر (٥).

١- انظر تقرير المؤتمر الأقليمى للشرق الأدنى فى القاهرة الذى بعث به السفير كافرى إلى وزارة الخارجية الأميريكية فى رسالته رقم ٤٨٦ فى ١٦ مارس ١٩٥٠. F.R.U.S. Vol V, 1950 pp. 12.

٢- تقرير وزارة الخارجية الأميريكية عن الترتيبات الأمنية فى شرقى البحر المتوسط والشرق الأدنى ـ انظر . Ibid pp. 152-153.

3- Ibid. p. 187.

4- Ibid. p. 188.

5-Ibid. p. 194.

وظل الموقف الأميريكى ـ بالنسبة للوضع العسكرى البريطانى فى مصر مؤيدا للهدف البريطانى بالاحتفاظ بحقوق القاعدة فى منطقة السويس فى وقت السلم وحق العودة وقت الحرب مع الامل فى أن تتوصل مصر وبريطانيا إلى اتفاق مباشر وأحيانا ما طالبت الخارجية الاميريكية بالاعتدال من الجانبين(١).

ومع هذا التركيز على الدور العسكرى البريطانى فى مصر كان الموقف الاميريكى تجاه المنطقة ككل يقوم على أساس تدعيم التعاون الاميريكى البريطانى بشكل وثيق وخاصة بالنسبة لتطوير جيوش المنطقة والاتفاق على تقسيم المسئوليات وبحث ايفاد بعثات اميريكية وزيادة معدل تدريب ضباط دول الشرق الاوسط فى المدارس العسكرية الاميريكية.

على أنه من أهم التطورات التى بدأت تظهر فى تفكير الخارجية الأميريكية بالنسبة للموقف الدفاعى ازاء الشرق الأوسط فكرة التخطيط المشترك مع المملكة المتحدة لإعداد وتطوير خطط لإقامة قواعد فى منطقة الشرق الادنى التى يمكن أن تظل متاحة حتى وإن ظلت بعض المناطق فى الشرق الادنى تحت الاحتلال(٢).

وعادة ما كان يترجم هذا الموقف بالنسبة لمصر فى المشاورات الأميريكية البريطانية التى جرت فى واشطن فى ٢٤ ـ ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠الذى كان يدور حول مبدأ تأييد بريطانيا فى الاحتفاظ بقاعدتها فى مصر(٣).

وجوهر الموقف الأميريكى بالنسبة لموضوع إنشاء القواعد العسكرية فى مصر كان يدور على أساس أنه رغم شكوك كثير من ممثلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما اذا كان اشتراك الولايات المتحدة فى ترتيبات ثلاثية أميريكية بريطانية مصرية لانشاء قواعد فى مصر ـ من بينها قاعدة أميريكية ـ يمكن أن تغير موقف الحكومة المصرية تجاه موضوع القاعدة البريطانية اقترح السفير فيليب جيساب phillip Jessup مدير إدارة الشرق الأدنى بحث هذا الموضوع بشكل مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة(٤).

مما لا شك فيه أن القراءة المتأنية لهذا التقدير تكشف أن التفكير الأميريكى بالنسبة للدفاع عن المنطقة ودور مصر فيها قد بدأ يستكشف إمكانية الربط بين دخول اميريكا فى اتفاق أو ترتيب ثلاثى مع بريطانيا ومصر حيث يمكن أن يؤدى ذلك إلى التأثير فى موقف مصر من موضوع وجود القاعدة العسكرية البريطانية فى السويس فى مصر، وكان هذا بالفعل جوهر الفكرة وراء طرح اقتراح إنشاء قيادة الشرق الاوسط عام ١٩٥١ وتحديد دور مركزى لمصر فيها. وبرغم ذلك ظلت هذه التقديرات محاطة بعدد من المحاذير الاقليمية، النزاع المصرى الانجليزى ـ الموقف بين الدول العربية واسرائيل، ولكن الواضح بعد هذه المشاورات البريطانية الأميريكية فى واشنطن ١٩٥٠ أن طريق البحث عن حل قد بدأ يشير إلى اتجاهات معينة فى السياسة الدفاعية الأميريكية لا تستبعد اشتراك الولايات المتحدة فى ترتيبات اقليمية ولكنها تشعر بأهمية عامل الوقت وضمان توافر القدرة على تنفيذ الالتزامات العسكرية التى تقدمها للمنطقة الأمر الذى دفع بالخارجية الأميريكية إلى

١- مذكرة مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ Ibid. p. 219.

٢- انظر مسودة الورقة التى أعدها المسئول عن قسم مصر والشئون المصرية الإنجليزية والسودان فى وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠. Ibid pp. 221-229.

٣- انظر المذكرة التى اعدها مستشار التخطيط الأقليمى فى إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية (هوارد) فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠ Ibid pp. 233-234. وانظر كذلك نصوص المباحثات الأميريكية البريطانية السياسية العسكرية فى واشنطن فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠.

4- Ibid. p. 234.

البدء فى عملية اعادة تقييم كاملة لموقفها من السياسة الدفاعية تجاه الشرق الاوسط ومصر بصفة خاصة وهى المرحلة الثالثة من تطوير السياسة الدفاعية الأميريكية نحو مصر وهى التى عرفت بمرحلة الاجراءات حيث اتخذت الولايات المتحدة اجراءات فعلية لتطبيق سياستها وتنفيذ المقترحات التى تضمن حماية مصالحها الهامة.

المرحلة الثالثة:

تشير وثائق الخارجية الأميريكية أن وزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية كانت طوال عام ١٩٥١ وحتى بداية عام ١٩٥٢ تقوم بإعداد سلسلة من الأوراق والأبحاث حول مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط ولم تتبلور ورقة نهائية متفق عليها طوال عام ١٩٥١ وذلك فيما عدا ورقة وزارة الخارجية المقدمة لمجلس الأمن القومى فى ١٩٥١ تحت عنوان موقف الولايات المتحدة بالنسبة للمنطقة العامة لشرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط فى ٢١ ديسمبر ١٩٥١(١). ولا شك أن مذكرة وزارة الخارجية الأميريكية * والتى نحن بصدد تحليلها والتى اعدها جورج ماك جى George MGhee مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح اجراءات سياسية وعسكرية أميريكية ضرورية لمساعدة دول الشرق الأوسط للدفاع عن المنطقة من العدوان، لا شك أن هذه المذكرة كانت بمثابة بداية جملة الاجراءات التى اشرنا إليها منذ قليل.

ويرى مساعد وزير الخارجية الأميريكية فى هذه المذكرة أنه فى ضوء الأحداث العالمية الراهنة فمن المعتقد أن عملا سياسيا وعسكريا أكثر إيجابية أصبح ضروريا لنجاح الدفاع عن الشرق الأوسط لاستغلال الولايات ولحلفائها للبترول والقواعد والطاقات البشرية فى الشرق الأوسط وقت الحرب.

١- انظر تقرير السياسات العامة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط U.S.F.R. Vol. V, 1951, p. 4.

يعرف التقرير الشرق الأوسط بشرقى البحر المتوسط وتركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية بما فيها مصر وليبيا .

لم تشرح المذكرة تفاصيل الأحداث العالمية الراهنة ولكن استقراء التطورات العالمية خلال الفترة السابقة مباشرة فى منتصف عام ١٩٥٠ (يونيو ١٩٥٠) يشير إلى أن أبرزها كان نشوب الحرب الكورية ودخول الولايات المتحدة الحرب لما لها من آثار دولية فى إطار الحرب الباردة والمواجهة مع الاتحاد السوفيتى خاصة وانها وقعت بعد تفجير الاتحاد السوفيتى لأول قنبلة ذرية له فى يوليو ١٩٤٩.

انظر تأثير الحرب الكورية على الموقف الدولى والسياسة الأميريكية فى خطاب ترومان امام الكونجرس فى ١١ ابريل ١٩٥١ عن محاولات السيطرة الشيوعية والخطط الهجومية السوفيتيه .

Patterson, Thomas, Major problems in American foreign policy. Documents & Essays Vol II 2 nd (ed.) D.C. Health & Co. Lexington, 1984 p. 435.

وقد بدأ هذا التفكير يتبلوّر عن الخطر السوفيتى على الشرق الأوسط يزداد وضوحا فى تصريحات ترومان كما حدد فى رسالته إلى الكونجرس عن توصيات الأمن المتبادل الذى تحدث فيه عن الخطر الشيوعى على العالم الحر وان برنامج الأمن المتبادل بمثابة تجميع للموارد والإدارة لمواجهة الخطر السوفيتى وأن جزء من هذه المعونة سوف يوجه للدول المتخلفة ومنها دول الشرق الأوسط كما أن ترومان فى إطار ما وصفه بالمناطق الحيوية الواجبة الدفاع سرد منطقة الشرق الأوسط وانه لا يمكن مقاومة هذا الخطر إلا باستمرار بناء الدفاعات المسلحة وبرامج المعونة الاقتصادية والفنية من خلال برنامج الأمن المتبادل المقدم للكونجرس.

انظر U.S. Dept. State Bulletin, June 24, 1951 Vol. XXXIV, no. 622 pp. 883.

وانظر أيضا جلسات الاستماع بالكونجرس حول برنامج الأمن المتبادل :- Hearings before the Committee on foreign relations House of the Representatives 82 nd, Cong. 1 st. Session June - July 1951.

وانظر فى نفس المعنى الشرح الذى قدمه جورج ماك جى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى لخطاب ترومان السابق الاشارة إليه أمام الكونجرس فى ٢٤ مايو ١٩٥١ عن برنامج الأمن المتبادل وعلاقته بالسياسة الدفاعية الأميريكية فى الشرق الأوسط خاصة ما يتصل بمشكلات العلاقات المصرية البريطانية.

وتستعرض المذكرة احتمالات السيطرة عن الشرق الأوسط وعلى موارده البترولية وطرق مواصلاته فى حالة نشوب حرب عالمية وتقترح المذكرة تشجيع شعوب المنطقة على التعاون مع الغرب فى مقاومة الأتحاد السوفيتى وترجمة ذلك فى جهد محلى متناسق لمقاومة الزحف السوفيتى[١] .

والاقتراح الرئيسى الذى قدمه"ماك جى" مساعد وزير الخارجية عن الاجراءات المطلوب لمساعدة دول الشرق الاوسط. هو اصدار بيان عن الاهمية الحيوية للشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة فى الدفاع عن الشرق الاوسط ككل[٢] وان الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة دول الشرق الاوسط للدفاع عن المنطقة ضد العدوان.

وتحقيقا لهذا الهدف تقترح المذكرة: البدء مع المملكة المتحدة فى سياسة دعم القوات المحلية لبلاد الشرق الاوسط التى سوف تشارك فى الدفاع عن المنطقة على أساس المشاركة المتكافئة وأنه لتحقيق تعاون العرب سوف تحث المملكة المتحدة على أن تتخلى عن حقوق اتفاقياتها المحلية فى مصر والأردن والعراق بوضع ترتيبات أمنية بديلة وكافية اذا امكن ثم تقديم كميات رمزية من السلاح الأميريكى لدول الشرق الأوسط، وتقديم بعثات تدريبية صغيرة، ثم إنشاء هيكل قيادة Command Structure اميريكى بريطانى للأغراض السياسية والعسكرية فى الشرق الأوسط وإن كان (هيكل القيادة) المقترح لن يغير من حقيقة أن المملكة المتحدة تتحمل مسئولية أساسية فى الدفاع عن المنطقة، وأخيرا الحصول على المواد الخام والمصنوعات للأغراض الحربية وخاصة من مصر واسرائيل لتدعيم الصناعات الحربية فى الشرق الأوسط وراء المجهود الحربى للحلفاء[٣] .

هذا التفكير يعكس بوضوح نواة التخطيط الدفاعى الجديد فى السياسة الأميريكية تجاه الشرق الأوسط فى انشاء"هيكل قيادة" مشتركة مع المملكة المتحدة تشارك فيها الدول العربية على أساس التكافؤ فهذه العناصر تشكل أسس القيادة الجديدة المقترحة للشرق الأوسط التى سوف تتبلور وتحدد عناصرها وأسسها فى تفكير الخارجية الاميريكية خلال شهور قليلة.

ويحدد ماك جى، مساعد وزير الخارجية بكل وضوح أن الموقف يقتضى ضرورة إعادة تقييم السياسة الأميريكية والالتزام العسكرى فى الشرق الأوسط لحدوث ما وصفه بمتغيرات كبرى فى الموقف الدولى منذ اكتوبر ١٩٥٠ فى زيادة الحشود الاميريكية والتدخل فى كوريا ثم زيادة القدرة التنظيمية الدفاعية فى أوروبا والقلاقل فى الشرق الاوسط فضلا عن أن خطط أو نوايا التخلص عن الشرق الاوسط لا يمكن أن تحقق المصالح الامنية للولايات المتحدة ولا يمكن أن يسمح للالتزامات فى مناطق أن تكون على حساب تهديد مناطق أخرى[٤] .

ويزداد وضوح التفكير الأميريكى الجديد فى إطار إعادة التقييم من حيث التحديد الجديد للعلاقة الأميريكية البريطانية حين يقول مساعد وزير الخارجية أن الأستمرار فى الأعتماد على المملكة المتحدة بأكثر من اللازم فى الدفاع عن الشرق الأوسط نوع من التمنى Wishiful Thinking لأن القدرات البريطانية أقل من أن تشكل أساسا سليما للدفاع عن المصالح الأميريكية فى المنطقة وأن معظم الحكومات تفضل الأعتماد على المعونة الأميريكية لا البريطانية وتفضل بدرجة أكبر المعونة الأميريكية البريطانية المشتركة.

انظر نص المذكرة فى

1- U.S.F.R. Vol. v, 1951 p. 4.

2- Ibid, idem.

3- U.S.F.R. Ibid. pp. 46 .

4- Ibid. pp. 8-9.

وقصارى القول فى إطار (سياسة الاجراءات والمبادرات) التى يشير اليها "ماك جى" أنه من الضرورى إعادة تقييم خطط الولايات المتحدة بالنسبة للشرق الأوسط فيما يتعلق بالأسراع فى البناء العسكرى فى المنطقة واتجاه إعادة التقييم إلى الأبتعاد عن فكرة المسئولية البريطانية الاساسية والتحول إلى فكرة المسئولية الاميريكية البريطانية والتعاون البريطانى الأميريكى الايجابى فى تطوير وتنفيذ الخطط الدفاعية (١) .

وتشير تقارير وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٩ يناير ١٩٥١ إلى استمرار مشاورات المملكة المتحدة والولايات المتحدة فى واشنطن ولندن بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط(٢) على مستوى وزارتى الخارجية فى البلدين ورؤساء الأركان وقد تطورت خلال هذه المشاورات فكرة التعاون المشترك فى شكل اقتراح إنشاء بعثة عسكرية مشتركة وخلق صلة مباشرة بين رؤساء اركان الدولتين(٢) .

على أن الخارجية الاميريكية فى مطلع عام ١٩٥١ كانت تعد للتعرف على الموقف على الطبيعة من خلال الزيارة الميدانية التى سوف يقوم بها ماك جى مساعد وزير الخارجية الاميريكية بجولته فى الشرق الادنى زار خلالها مصر فى الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٥١.

وقبيل رحلة ماك جى إلى الشرق الأدنى عقدت الخارجية الأميريكية اجتماعات مشتركة مع هيئة الأركان المشتركة فى ٣٠ يناير انتهت فيه إلى عدم كفاية القدرات البريطانية مما يقتضى توفير عوامل خاصة لضمان الدفاع عن المنطقة (٣) .

وقد قام (جورج ماك جى) مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى بجولته فى الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٥١ عقد خلالها مؤتمرا دبلوماسيا فى اسطمبول فى الفترة من ١٤ إلى ٢١ فبراير وتلخصت نتائجه فى أن الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة فى المنطقة فى ظل الحرب الباردة هى:

(أ) حشد القوة لأحتواء الشيوعية .

(ب) استعادة ودعم التبعية للغرب لدى دول الشرق الأوسط.

(جـ) بناء قوة عسكرية كافية فى كل دولة بحيث تحافظ عن الامن الداخلى، وتسهم بشكل ملائم فى الدفاع عن المنطقة.

(د) بناء وضمان إتاحة قواعد لجيوش وبحرية وطيران الحلفاء (٤) .

أما بالنسبة لمصر فى سياق هذا التخطيط الدفاعى الجديد فقد كان التقدير فى نتائج المؤتمر أنه ادراكا للأهمية الاستراتيجية لمصر فقد أوصى بأن تدرج فى المخطط العام للسياسة الدفاعية للشرق الوسط (مع عدم الارتباط بحلف الاطلنطى).

ولا شك أن نتائج المؤتمر الدبلوماسى الأميريكى فى اسطمبول فى فبراير ومارس ١٩٥١ تمثل الأرضية الحقيقية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط وصياغة فكرة إنشاء قيادة اقليمية تشارك فيها مصر مع دول

1- Ibid. pp. 10-11.

٢- انظر مذكرة وزير الخارجية الأميريكية اتشسون إلى وزير الدفاع الاميريكى مارشال فى ٢٧ يناير ١٩٥١ عن هذه المشاورات.
وانظر الورقة التى أعدتها إدارة الشرق الأدنى (بدون تاريخ) Ibid. pp.26.

3- Ibid. pp. 27-42.

4- Ibid. pp. 55-56.
وانظر أيضاً McGhee, George, Envoy to the Middle World, adventure in diplomacy, harper, Row, N. Y. 1983, pp. 365-387.

أخرى، فقد تلخصت توصيات المؤتمر بأنه يجب تشجيع التعاون بين دول الشرق الأوسط فى المجال العسكرى كاسهام فى التعاون السياسى المتزايد، وفى هذا الصدد تأكيد النتائج والآثار الايجابية التى تتحقق من إقامة حلف دفاعى اقليمى قوى[1].

وقد طرحت توصيات الموتمر الدبلوماسى الأميريكى ونتائج رحلة مساعد وزير الخارجية الأميريكية على مجلس الأمن القومى ووزارة الخارجية الأميريكية وهيئة رؤساء الأركان المشتركة ووزارة الدفاع كما جرت مشاورات أميريكية بريطانية مكثفة تستهدف فى مجموعها استخلاص تصور محدد عن السياسة الدفاعية الاميريكية الجديدة بعد أن جرت عملية إعادة التقييم والدراسة الميدانية فى المؤتمر الدبلوماسى فى اسطمبول.

فقد قدمت هيئة مجلس الأمن القومى فى ١٤ مارس ١٩٥١[٢] تقريرا عن سياسة الولايات المتحدة نحو الدول العربية واسرائيل باعتبارها من المشكلات التى تعترض تنفيذ سياسة دفاعية نشطة فى المنطقة يكون لمصر وللدول العربية فيها دورا متكافئا.

وقد أكدت هيئة مجلس الأمن القومى فى هذا التقرير أن الأستقرار السياسى والأقتصادى فى الشرق الاوسط أمر حيوى لأمن الولايات المتحدة وأن رؤساء هيئات الأركان البريطانية والاميريكية اتفقوا على أن أهمية الشرق الاوسط تأتى بعد أهمية أوروبا مباشرة وأن العوامل التى تشكل أهمية الشرق الاوسط بالنسبة لأمن الولايات المتحدة هى:

(أ) الموقع الجغرافى فى المنطقة بالنسبة للبحر المتوسط وغرب أوربا وأفريقيا وروسيا الأوربية والأسيوية.

(ب) موارد النفط.

(د) المواصلات والتسهيلات.

أما أهداف الولايات المتحدة فهى:

(أ) الحفاظ على توجه دول المنطقة نحو الولايات المتحدة.

(ب) حث الدول على زيادة قدراتها الدفاعية ضد الأتحاد السوفيتى.

(جـ) الحصول على حق نشر وإقامة وتشغيل قوات فى حالة التهديد باشتباكات عامة للقوات فى أراضى المنطقة ووضع أساس سياسى للحصول على حق العودة وإمكان دخول القوات إلى المنطقة.

ويستخلص من هذا الهدف الأخير (الحصول على حق نشر واقامة وتشغيل قوات فى أراضى المنطقة) أن عنصرا جديدا بالفعل بدأ يلح على السياسة الدفاعية الاميريكية فى مطلع ١٩٥١ وهو الاعداد المادى لمسرح الشرق الأوسط لمشاركة أميريكية فعلية فى العمليات الدفاعية وذلك بوضع (أساس سياسى) للحصول على حق العودة ودخول القوات للمنطقة وهذا (الأساس السياسى) فى تقدير الباحث هو بالضبط ما كان يجرى اعداده - وصياغته فى الخارجية الأميريكية ووزارة الدفاع وهيئات رؤساء الأركان المشتركة.

وبالنسبة لمصر فقد كان ثمة محاذير تدركها الولايات المتحدة وحددتها دراسة مجلس الأمن القومى الأميريكى، هذه المحاذير تحول دون استجابة مصر المتحملة للسياسة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة تقول

1- U. S. F. R. VoL. V, 1951. P. 58.

٢- انظر تقرير مجلس الأمن القومى فى

Staff study by the National Security Council. Ibid. pp. 97-102.

الدراسة" أنه مما لا شك فيه أن شعور المرارة تجاه الولايات المتحدة بسبب الموقف فى فلسطين قد أدى إلى شعور باللامبالاه لدى مصر بوقوفها موقف الامتناع فى مجلس الأمن عند طرح المسألة الكورية كذلك بسبب عدم استجابة الولايات المتحدة لطلبات مصر المتكررة من المعونة[1] فضلا عن أن النزاع بين مصر والمملكة المتحدة يطرح صعوبة خاصة فى تنفيذ التصورات الاستراتيجية الأميريكية للدفاع عن المنطقة [2] على نحو ماشرحه "ماك جى" للمسئولين فى الخارجية البريطانية فى مباحثاته معهم فى لندن فى ١٢ إبريل ١٩٥١ فى طريق عودته إلى واشنطن وعلى نحو ما طرحه فى إجتماع مشترك بين الخارجة الأميريكية ورؤساء هيئات الأركان المشتركة فى ٢ مايو ١٩٥١ لبحث تقريره عن الرحلة حيث أكد من جديد أن امكانيات التعاون مع مصر محدودة بسبب النزاع المصرى الانجليزى وأنه مالم تحل هذه المشكلة فإن عدم التعاون من جانب مصر قد يلغى أى فائدة للقوات فى مصر[3] .

وبرغم هذا المحظور فإن الإجتماع المشترك بين وزارة الخارجية الأميريكية والدفاع فى مايو ١٩٥١ أكد بالنسبة لمصر أن مجال الأهتمام الأميريكي سيظل هو استخدام القواعد فى مصروقت الحرب وتأكيد أهمية الحركة العسكرية فى قناة السويس[4] .

وكانت مكانة مصر فى التخطيط الدفاعى الجديد للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط موضوعا لمشاورات اميريكية بريطانية فى واشنطن فى ١٧مايو ١٩٥١ بين الادميرال (شيرمان) من رئاسة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الاميريكية وجورج (ماك جى) مساعد وزير الخارجية الأميريكية وبين السفير البريطانى والقائد البريطانى المارشال (اليوت) رئيس بعثة الأركان المشتركة البريطانية فى واشنطن.

وقد طرح مساعد وزير الخارجية الأميريكية أبعاد التعاون الأميريكى البريطانى فى الدفاع عن الشرق الأوسط من حيث صلته بالدور الأميريكى فى استخدام القواعد العسكرية فى مصر وأكد أن الهدف هو المساعدة وليس الحلول محل المعونة البريطانية أو الوجود البريطانى وأن اهتمام الولايات المتحدة يتركز حول خلق احساس بالمشاركة فى الدفاع عن المنطقة وأن برنامج المساعدة الأميريكية من شأنه أن يساعد على حل مشكلات بريطانيا فى مصر[5].

وطوال شهور عم ١٩٥١ التالية بحثت المشكلات الاستراتيجية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط سواء فى اطار الحكومة الأميريكيةأو حلف الأطلنطى من حيث أهمية توسيع نطاق الحلف ليشمل هوامش الشرق الاوسط بحيث تضم تركيا واليونان وأقامة (قيادة مستقلة) تغطى الحاجات الدفاعية لهذه البلاد كما بدأت المفاوضات التفصيلية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لانشاء قيادة للشرق الأوسط Middle East Command تتسع بحيث تشمل مصر وغيرها من دول الشرق الاوسط [6].

وتبلورت هذه المفاوضات الثنائية كما تبلورت دراسات أجهزةصنع السياسة الدفاعية (الخارجية والدفاع وهيئات الأركان المشتركة فى إعداد ورقة عمل هامة بواسطة هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية فى ٢٣ مايو ١٩٥١ عن بناء لقيادة الشرق الأوسط Command structure for the Middle East .

1- Ibid. pp. 98-99.

2- Ibid. p. 106.

3- Ibid. p. 114

4- Ibid. p. 124.

5- Ibid. p. 137.

6- Ibid. pp. 143-144.

وقد تلخصت أهداف هذه القيادة فى النقاط التالية:

١ ـ تلبية الحاجة الملحة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للمشاركة فى تنظيم قيادة فى أوروبا والشرق الأوسط.

٢ ـ التوافق مع القيادةالعسكرية فى البحر المتوسط وحماية الجناح الجنوبى لأوروبا وحماية مواصلات البحر المتوسط.

٣ ـ ادخال تركيا فى الدفاع البحرى عن الشرق الأوسط مع عضويتها الكاملة فى حلف الأطلنطى.

٤ ـ الحصول على الدعم الاختيارى من جانب الدول العربية واسرائيل.

٥ ـ الأعتبار الخاص للمعاهدات البريطانية مع مصر والعراق والأردن.

٦ ـ الأعتبار الخاص لتدفق البترول للغرب.

٧ ـ الأعتبار الخاص لاحتياجات القواعد المتاحة فى المنطقة للاستخدام الفورى للحلفاء.

٨ ـ أن الولايات المتحدة مع عدم استعدادها للدخول فى التزام عسكرى مباشر مع دول المنطقة فهى على استعداد بالاشتراك مع المملكة المتحدة وفرنسا للدفاع عن المنطقة.

٩ ـ الأعتراف بمصالح الكومونولث البريطانى فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

١٠ ـ حل المشكلات المصرية مع بريطانيا فى اتفاقية ١٩٣٦.

١١ ـ إقامة " تعايش عملى" Modus vivendi بين العرب وإسرائيل.

وبالاضافة إلى هذه الأهداف الشاملة ركزت ورقة العمل على عنصر التوقيت فأكدت ضرورة ملاءمة التوقيت حتى يكون ذلك عاملا على حل المشكلات البريطانية مع مصر بصفة خاصة مع تأكيد الأرتباط بمسرح عمليات البحر المتوسط الخاضع لحلف الأطلنطى (١) .

وقد وضعت الخارجية الأميريكية وهيئات رؤساء الأركان المشتركة فى ٢٠ أغسطس ١٩٥١ التفاصيل العملية حول ترتيبات إنشاء قيادة الشرق الاوسط واهتمت بصفة خاصة بوضع مصر حيث أكدت المشاورات داخل الاجهزة الأميريكية ضرورة التحدث مع المصريين حول ترتيبات قيادة الشرق الأوسط فى محاولة تدويل مقر القيادة لتجنب صعوبات الترتيبات الثنائية بين مصر وبريطانيا (٢) .

وكانت الخطوة العملية الأولى فى اتجاه مفاتحة مصر بالسياسة الدفاعية الأميريكية الجديدة القائمة على أساس إنشاء قيادة للشرق الأوسط موضوعا لبرقية من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة من واشنطن إلى السفارة الأميريكية فى مصر فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ حول المقترحات المقدمة لمصر لمشاركتها فى قيادة الشرق الاوسط. وكان ارسال هذه البرقية فى أعقاب المشاورات الأميريكية والبريطانية التى جمعت المسئولين السياسيين والعسكريين بين البلدين، وقد جاء فى هذه البرقية (٣) : ـ

1- Ibid. pp. 145-146.

٢- انظر مذكرة فيرجسون Furgson من هيئة التخطيط السياسى عن هذه المشاورات فى ٢٠ أغسطس ١٩٥١ .Ibid. p. 171 وانظر كذلك مذكرته فى ٢٩ أغسطس فى .p. 173 عن القيادة العليا ، وقيادة الاركان والأنشطة العسكرية والسياسية والدول المشتركة وتمثيلها.

٣- انظر نص البرقية رقم ٢٢٩ فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة .

Ibid. p. 181.

أنه قد اتفق على تقديم مقترحات اشتراك مصر فى قيادة الشرق الأوسط وذلك فى ضوء التوقيت المتفق عليه وأن تقدم فى الاطار التالى:

أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة أمر حيوى لأمن العالم الحر، وبالمثل فأن الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا من خلال الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط ككل ولذلك فإن مصر تدعى للاشتراك كعضو مؤسس على أساس المساواة والمشاركة الكاملة فى قيادة متحالفة للشرق الأوسط بالطريقة التالية".

(أ) ان تصبح مصر عضوا فى لجنة رؤساء الاركان للشرق الاوسط ومن ثم عضوا فى لجنة الممثلين العسكريين فى الشرق الأوسط.

(ب) أن مقر رئاسة القيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط سوف يضم ضباطا مصريين فى هيئة الأركان الموحدة.

(جـ) أن تصبح مصر عضوا فى قسم الاتصال فى الشرق الاوسط فى رئاسة القيادة العليا ويتيح هذا القسم الصلة بين القيادة والدول المشتركة.

(د) اقناع مصر بدعوة رئاسة القيادة العليا للاقامة فى اراضيها.

(هـ) اعطاء مصر مكانة ذات سلطة عالية ومسئولية خاصة فى هيكل قيادة الشرق الاوسط.

(و) تسهيلات لتدريب وتجهيز القوات تقدم للمصريين من الدول المشتركة فى القيادة.

(ز) تسليم القاعدة البريطانية الحالية فى مصر الى مصر على أساس انها سوف تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء باشتراك مصر الكامل فى إدارة القاعدة فى السلم والحرب.

(ح) سحب كافة القوات البريطانية غير المخصصة للقيادة العليا للشرق الأوسط من مصر.

(ط) تعتبر كل القوات البريطانية المتمركزة فى مصر فى السلم والحرب جزء من القيادة العليا الموحدة المتحالفة للشرق الأوسط.

(ى) يتحدد عدد قوات الحلفاء المتمركزة فى مصر وقت السلم بالأتفاق بين القيادة العليا للشرق الأوسط ومصر.

(ك) فى حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيك أو حدوث طوارئ دولية فإن مصر سوف تمنح قوات الحلفاء كل التسهيلات اللازمة بما فى ذلك استخدام الموانئ المصرية والمطارات وطرق المواصلات [١] .

وتشكل هذه العناصر بالشكل المقدم من وزارة الخارجية الأميركية (اتفاق متكامل) مع مصر ليحل محل الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا جوهره اجراء سحب شكلى لقوات بريطانية من مصر لتحل محلها قوات متعددة الأطراف بعد أن تتسلم مصر قاعدة السويس فى مقابل مشاركة مصر على قدم المساواه وبمسئولية خاصة فى القيادة العليا للقوات المتحالفة فى الشرق الأوسط، ولقد اختارت مقرا لها مصر. وقد حفلت هذه (الصفقة المتكاملة) بأنواع الحوافز التى يمكن أن تقنع مصر بقبول المقترحات وهى سحب القوات البريطانية وتقديم تسهيلات التدريب وتجهيز القوات.. ألخ.

وهذه (الصفقة الشاملة) المرسلة من الخارجية الأميريكية تعكس بصدق مدى أهمية مصر فى هيكل قيادة الشرق الأوسط [٢] .

1- Ibid. pp. 181-182.

٢- انظر المذكرة المرفوعة من وزير الخارجية الأميريكى إلى الرئيس ترومان حول اهمية مصر فى بناء قيادة الشرق الأوسط.

Memo by the Secretary of State to the President, Top secret, Washington, 12, Sept. 1951, Ibid. 185.

وقد شرح وزير الخارجية الأميريكية فى مذكرته إلى الرئيس ترومان العناصر التى تشكل فى تقديره أهمية مصر فى بناء قيادة الشرق الأوسط ومن ثم فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

يتحدث وزير الخارجية عن المباحثات السياسية والعسكرية التى جرت فى سبتمبر فى واشنطن ما بين ٥ ـ٧ مع ممثلى الحكومة البريطانية بقصد توحيد السياسات الأميريكية والبريطانية نحو مصر وكأساس لإنشاء قيادة عليا للحلفاء فى الشرق الأوسط بمشاركة ضابط أميريكين وفرنسيين وأتراك.

ويقول وزير الخارجية أنه سوف يتم الأتصال بمصر فى الأسبوع الأول من سبتمبر من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأنه بين الاشتراطات الضرورية للاتصال بمصر دعوة تركيا للانضمام (للناتو).

ويربط وزير الخارجية الأميريكية بين انشاء قيادة الشرق الأوسط والنزاع المصرى الانجليزى ربطا مباشرا حين يقول «إن ضمان الاتاحة الفوريةللغرب للقاعدة البريطانية الحيوية فى منطقة قناة السويس يتطلب تلبية المطالب القومية للمواطنين المصريين بالجلاء ووحدة وادى النيل الامر الذى يتطلب أن تقوم المملكة المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا بنقل قاعدة السويس من اشراف المملكة المتحدة إلى اشراف متعددة الاطراف للقيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط.

ويذكروزير الخارجية صراحة أنه حتى يكون الترتيب مقبولا للحكومة المصرية فإن ذلك يتطلب مجموعة من التنازلات والحوافز لمصر ومع أن تلك التنازلات سوف تصدر اساسا من المملكة المتحدة فإن نصيب الولايات المتحدة من المجهود سوف يكون تقديم الامدادت والتدريب والأسلحة فى شكل منح ومعونة اقتصادية محدودة فى شكل برنامج الأمن المتبادل.

وترى وزارة الدفاع أنه ليس ثمة بديل يحل محل القاعدة المصرية وبالتالى وبشرط موافقة مصر على التعاون مع القيادة العليا للحلفاء فى الشرق الأوسط فسوف يكون من الضرورى تقديم معاملة تفضيلية لمصر فى السلاح كثمن لتحقيق الأهداف الأميريكية .

أما إذا لم تقرر مصر التعاون مع القيادة فإن الولايات المتحدة سوف تمضى فى انشاء القيادة العليا للحلفاء للشرق الأوسط وأن تكون رئاسة القيادة العليا فى دولة غير مصر ، وفى نفس الوقت حجب أى مزايا عن مصر .

لكن وزارة الخارجية الأميريكية كانت تدرك أن تخصيص معاملة تفضيلية لمصر يحتمل أن يثير بعض الدول العربية لطلب معاملة مماثلة كما أن إسرائيل تطرح مشكلة خاصة فيما يتصل بقيادة الشرق الأوسط فقيمة قيادة الشرق الأوسط أنها للدفاع عن المنطقة ككل وليس ثمة شك فى أن إسرائيل سوف تتعاون بالكامل مع القيادة، لكن انشاء دولة إسرائيل من ناحية أخرى خلق اتجاهات حيادية بين الدول العربية ومن المامول أن يتغلب إنشاء قيادة الشرق الأوسط على هذه الاتجاهات، لكنه من المشكوك فيه تعاون مصر والدول العربية، مع القيادة، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تطلب من إسرائيل ألا تصر على دور بارز فى القيادة الجديدة حتى يتم انشاؤها مع العرب ويتطلب هذا تغاضيا من جانب إسرائيل عند تقديم العتاد والأسلحة لمصر كجزء من قبول مصر لاداء دور رئيسى فى الدفاع عن الشرق الأوسط .

ويطرح وزير الخارجية الأميريكى بعدا هاما من أبعاد انشاء قيادة الشرق الأوسط من حيث صلتها باحتمالات تسوية النزاع العربى الإسرائيلى حين يذكر أنه من الأهداف الهامة وراء إنشاء تنظيم أو هيكل

لقيادة الحلفاء Allied Command Structure أنها سوف تتيح مصر والدول العربية شيئا ايجابيا تهتم به بديلا عن الصراع مع إسرائيل ومن ثم تمهد الطريق نحو تسوية سلمية نهائية. ويحدد وزير الخارجية تأثير انشاء القيادة الجديدة على إسرائيل بصفة خاصة يقول «أنه من المقترح أن تعمل القيادة عن طريق جهاز اتصال بشكل وثيق مع إسرائيل ولكن بشكل هادىء كما أن القيادة الجديدة بمشاركة مصر الكاملة والمتكافئة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا لاتغير من الموقف الأمنى لاسرائيل، وأنه سوف تتاح لإسرائيل المشاركة فى عمل القيادة التى يتيح وجودها أملا متزايدا فى تسوية سلمية نهائية بين مصر والدول العربية» (١) وفضلا عن ذلك فقد كان تقدير الخارجية الأميريكية إلى جانب احتمالات تسوية النزاع بين العرب وإسرائيل أن نظام قيادة الشرق الأوسط قد يكون أساسا لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية (٢) .

وكانت تطورات الأحداث بإيقاع سريع مثار قلق مساعد وزير الخارجية الأميريكى الذى قدر أن الموقف فى مصر يدفع الولايات المتحدة للعمل بسرعة فى البحث عن اتفاق مع كل الحكومات المعنية بما فيها مصر حول انشاء قيادة الشرق الأوسط على أمل أن يجنب مثل هذا العمل اتخاذ قرار من جانب واحد من مصر لالغاء معاهدة ١٩٣٦ المصرية الإنجليزية خاصة وأن المعلومات من أعلى المصادر تدفع الولايات المتحدة للخشية أن المقترحات الهامة الخاصة بالقيادة لابد وأن تقدم لمصر خلال الأيام العشرة المقبلة وقبيل زيارة كبار الضباط الجنرال (برادلى) لتركيا من أجل تجنب الغاء الاتفاقية (٣) .

وقد تأهبت الخارجية الأميريكية لاحتمالات اتصال الجنرال برادلى بمصر فى زيارة مرتقبة لها تطرح المقترحات الدفاعية وأعدت لها نقاط تحدث محددة فى ٥ أكتوبر ١٩٥١ جاء فيها أنه سوف يتم الاتصال بمصر قبل أو أثناء زيارة الجنرال عمر برادلى لتركيا واذا استجاب المصريون للمساعى السياسية فمن المأمول فيه اتجاه الجنرال إلى مصر بعد زيارة تركيا وإن كان هذا يتوقف على التطورات فى مصر وإذا ما وافقت مصر على الاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط فإن يتعين على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بذل جهود حقيقية لاشعار المصريين أنه يجرى تقديم (صفقة جديدة) صادقة لهم وأنهم سوف يعاملون كانداد وأوصت مذكرة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية العمل فى هذا الاتجاه بأسرع ما يمكن نظرا لغليان الموقف فى مصر ضد البريطانيين واحتمالات الغاء معاهدة ١٩٣٦ (٤) .

وفى السادس من أكتوبر ١٩٥١ بعث (موريسون) وزير الدولة البريطانى ببرقية إلى الحكومة المصرية تقول أنه يأمل فى أن يتمكن من التقدم بمقترحات دفاع محددة فى ١٠ أكتوبر ١٩٥١ إلا أنه فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ قدمت حكومة النحاس للملك فاروق مشروعات قوانين تقضى بالغاء معاهدتى ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية والحكم الثنائى فى السودان ١٨٩٩ وفى اليوم التالى قدم النحاس باشا مشروعات القوانين للبرلمان المصرى (٥) وفى

---

1 Ibid. pp. 186-187.-

وان كان تطور الأحداث سوف يثبت للسياسة الخارجية الأميريكية بعد رفض مصر للمقترحات الرباعية أن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى عقبة هامة أمام انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط M.E.D.O.

2- Ibid. p. 191.

٣- انظر حديث مساعد وزير الخارجية الأميريكية ماك جى مع السفير التركى فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١. Ibid pp. 193-194

٤- مذكرة مدير إدارة الشرق الأدنى «جونز» Jones إلى مساعد وزير الخارجية الأميريكية (ماك جى) عن نقاط الجنرال (برادلى) فى ٥ أكتوبر Ibid. pp. 203-204.

٥- عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ط ٢ ١٩٦٤، مكتبة النهضة المصرية ص١٧ ومابعدها ، ص٢٨ ، ٢٩ . وانظر ايضا طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ص ٤٨٦ ، ٤٨٧.

التاسع من أكتوبر ١٩٥١ بعث مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ببرقيات إلى القاهرة ولندن وباريس وأنقره تقول أن الحكومة البريطانية تشعر بقوة أن الأجراء المصرى بالغاء المعاهدة لايجب أن يوقف تقديم المقترحات الجديدة . وأضاف (جونز) أن الخارجية الأميريكية تؤيد الموقف البريطانى بالنسبة لتقديم المقترحات ونشرها على الرغم من أن كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة وستيفنسون السفير البريطانى قد أوصيا بتأخير تقديم المقترحات لاحتمال رفضها وتمزيقها فى البرلمان، لكن الخارجية الأميريكية ظلت على موقفها وبعثت لكافرى «أن الحاجة لانشاء القيادة فى الشرق الأوسط ملحة ولها أهميتها الخاصة التى تتجاوز النزاع المصرى الإنجليزى وتأمل أن تكون قيادة الشرق الأوسط وسيلة لتسوية النزاع ولكن القضية الهامة هى المضى فى قيادة الشرق الأوسط سواء شاركت مصر فيها أم لم تشارك» (١).

فى الثالث عشر من أكتوبر ١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا مقترحات مشتركه للحكومة المصرية (٢) وقد أكدت المقترحات أن مصر تنتمى للعالم الحر وبالتالى فإن الدفاع عنها والدفاع عن الشرق الأوسط له نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للدول الديمقراطية الأخرى، وأن تعاون كافة الدول المعنية ضرورى للدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج، كما أشارت المقترحات إلى أن الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط وتنسيق الدفاع عنه مع المناطق الملاصقة حيوى بالنسبة للدفاع المصرى وأنه لهذه الأسباب فقد قدم اقتراح لانشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشارك فيها الدول القادرة والراغبة فى المساهمة فى الدفاع عن المنطقة.

ولذلك فقد دعيت مصر للمساهمة كعضو مؤسس فى التنظيم المقترح على أساس (الندية) والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين ويتوقع من مصر أن تسهم بقوات مسلحة وتسهيلات استراتيجية دفاعية أخرى مثل القواعد العسكرية والجوية والمواصلات والموانىء .. الخ اللازمة للدفاع عن الشرق الأوسط على قدم المساواة مع الدول المشاركة الأخرى.

وكان ثمة أمل فى أن توافق مصر على إقامة مقر القيادة العليا المتحالفة فى أراضيها، وقد عرضت على مصر عدة مغريات لو وافقت على الترتيب ، فقد وعدت مصر بمكانة ذات صلاحية ومسئولية عالية فى القيادة وحق تعيين ضباط مصريين فى هيئة أركان القيادة ، كما وعدت مصر بتسهيلات لتجهيز وتدريب قواتها، أما أعظم حافز فكان الغاء معاهدة ١٩٣٦ وسحب كافة القوات الدفاعية من مصر غير المخصصة للقيادة بموجب الاتفاقية مع مصر والدول المشاركة الأخرى ويتحقق ذلك بتسليم قاعدة السويس إلى مصر على أساس أن تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء فى إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط باشتراك مصرى كامل فى إدارة القاعدة فى السلم والحرب، كما تنشأ قيادة دفاع جوى تتألف من قوات مصر ، وقوات متحالفة وتخضع لقيادة ضابط يتحمل مسئولية مشتركة أمام الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط (٣) .

انظر 1- U.S.F.R. Vol V, 1951, editorial note pp. 205-206.

وراجع برقيات كافرى إلى الخارجية الأمريكية برقم ٤٦٣ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ عن نص المقترحات المقدمة لمصر وبرقية رقم ٤٧٣ فى ١٣ أكتوبر عن مقابلته مع وزير الخارجية المصرية لتقديم المقترحات Ibid pp. 209-210.

وراجع كذلك رد فعل الخارجية الأمريكية فى برقية الخارجية الأميريكية إلى السفارة الأميريكية فى مصر ١٦ أكتوبر ١٩٥١ Ibid p. 226 وكذلك برقية كافرى إلى الخارجية رقم ٥١١ فى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ والفصل الخاص بالدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية المصرية الإنجليزية قبل عام ١٩٥٢.

٢- انظر النص فى Dept. of State Bulletin XXVI Oct. 22, pp. 647-648.

كما وردت النصوص باللغة العربية فى عبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق ص ص٣٠ – ٣٧.

3- Dept. of State Bulletin Oct. 22, 1951 Loc. cit.

ولكن مصر رفضت كل المحاولات الأميريكية والاغراءات للدخول فى أى حلف أو المشاركة فى أى ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط مالم تحل القضية بينها وبين بريطانيا ، فكان تحقيق الجلاء شرطا رئيسيا للدخول فى أى مباحثات خاصة بالاحلاف فى الشرق الأوسط ، إلا أن ذلك كان مستحيلا من وجهة النظر الأميريكية والبريطانية ، ومن ثم سارت مصر فى اتجاه الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ (١).

وقد أورد كامل عبد الرحيم سفير مصر فى واشنطن أسباب رفض مصر للمقترحات فى النقاط التالية :

- أن مصر لم تستشر مطلقا حول المقترحات المشتركة التى قدمت لها ، وأنها لم تدع للمشاركة فى صياغتها ولم تعلم بمحتويات المقترحات إلا يوم تقديمها .

- أن مصر برغم ذلك درست المقترحات بكل عناية من قبل السلطات المصرية التى وجدتها امتدادا لاحتلال مصر ليس فقط بواسطة بريطانيا بل بواسطة دول أخرى.

- أن هذه المقترحات لا تعترف بالآمال الوطنية للبلاد ولا تضع نهاية لاحتلال الأراضى المصرية بواسطة القوات البريطانية ضد الإرادة المعلنه للشعب ولا تضمن هذه المقترحات لمصر استقلالها وسيادتها (٢) .

والواقع أنه لم يكن هناك توقيت أسوأ من التوقيت الذى قدمت فيه المقترحات الرباعية فى ذروة المشاعر المعادية لبريطانيا فى مصر (٣).

وقد أعلن محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى «أن مصر لن تنظر فى المساهمة فى تنظيم لمعاهدة خاصة بالشرق الأوسط إلا بعد خروج القوات البريطانية من قناة السويس والسودان» (٤).

وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أعرب «دين أتشيسون» وزير الخارجية الأميريكية عن (أسفة العميق) لرفض الإقتراح وعن أمله أن تعيد مصر النظر فى الطريق الذى سلكته وأن تدرك أن مصلحتها الذاتية سوف تتحقق بإنضمامها مع دول أخرى فى العالم الحر فى ضمان الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر المشترك (٥).

كما أعلنت وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٤ أكتوبر أن الولايات المتحدة تنوى إقامة قيادة الشرق الأوسط رغم رفض مصر التعاون معها (٦).

ورغم رفض مصر المبدئى لقبول الخطة الأميريكية البريطانية لم تفقد السياسة الأميريكية الأمل فى التوصل إلى إتفاق مع مصر، فقد رأى انطونى ايدن انه على ثقة من أنه من الممكن تسوية نقاط الإتفاق، بمجرد مناقشة المقترحات (٧) كما صرح اتشيسون انه لازال ثمة أمل فى أن يوافق المصريون على مقترحاتنا (٨).

١- وصف عبد الرحمن الرافعى رفض الحكومة المصرية للمقترحات بقوله «لقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا برفض المقترحات لان بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط فكرة استعمارية انظر : عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، المرجع السابق .

وانظر أيضا Howard, Harry, The development of United States policy in the near east, 1945-1951, A Historical Note part II Dept. of State Bulletin XXV no. 26, 1951, p. 842.

2- Latham, Edward, (ed.) Crisis in the Middle East N.Y.H.W. Wilson Co., 1952 p. 95.

3- Hoskins, Halford, op. cit. p. 282.

4- New York Times, Oct. 11, 1951.

5- Dept. of State Bulletin XXV, Oct. 29, 1951, p. 702.

6- New York Times Oct. 25, 1951. Hoskins, op. cit. p. 282.

7- وانظر Eden, Antony, full circle, Boston, Houston Mifflin Co. 1960, p. 252.

8- انظر تصريحات اتشيسون فى U.S. Dept. of State Bulletin no. 643 Oct. 22, 1951.

وفى العاشر من نوفمبر ١٩٥١ أصدرت الدول التى قدمت الاقتراح الأصلى لإنشاء القيادة توضيحا لنواياها (١) أعادت فيه تأكيد أهمية مثل هذه المنظمة وشرحت مهام القيادة المقترحة بأنها تستهدف أن تكون مركزا للجهود المتعاونة للدفاع عن المنطقة ككل وتحقيق السلام والأمن فى المنطقة عن طريق قيادة للشرق الأوسط ولتعزيز قدرة كل منها على اداء دورها الملائم فى الدفاع عن المنطقة ككل ضد العدوان الخارجي.

وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع بريطانيا للاعتراف بفاروق ملكا على السودان مقابل عضوية مصر فى الحلف ولكن البريطانيين أعلنوا أن هذا ثمنا باهظا (٢) .

وفى التاسع من يناير ١٩٥٢ أعلنوا خلال زيارة تشرشل لواشنطن بيانا مشتركا جاء فيه «لقد تبين لنا تطابق كامل فى الأهداف فى الشرق الأوسط وسوف يواصل وزيرا الخارجية العمل فى إعداد السياسات المتفق عليها لتحقيق هذا الهدف ونعتقد انه من الضرورى لتحقيق أهدافنا المشتركة إنشاء قيادة الشرق الأوسط باسرع مايمكن، أما بالنسبة لمصر فإننا على ثقة من أن اقتراح الدول الأربعة يطرح أفضل صيغة لتهدئة التوتر الحالى(٣) .

لقد قدمت الولايات المتحدة لمصر مقترحات تتصل أساسا بسياستها الدفاعية الجديدة تجاه الشرق الأوسط حددت لمصر فيها مكانة متميزة، ولكن استقراء الإطار الزمنى الذى قدمت فيه هذه المقترحات يشير بوضوح إلى أنها قد تزامنت مع توقيع ترومان على قانون الأمن المتبادل فى ١٠ أكتوبر ١٩٥١ الذى تضمن تقديم معونات فنية ـ اقتصادية لدول الشرق الأدنى فى إطار المواجهة المحتملة مع الأتحاد السوفيتى، فتقديم المقترحات الرباعية الدفاعية لمصر كان فى حقيقة الأمر فى إطار السياسة الدفاعية الأميريكية المرتبطة ارتباطا وثيقا ببرنامج الأمن المتبادل وان كانت الولايات المتحدة ـ كما أعلن اتشيسون ـ فى تقديمها لهذه المقترحات قد كررت أنه يكمن فى ثناياها الحل للمسألة المصرية الإنجليزية تلك المقترحات التى لا تلبى مصالح الأطراف المعنية فحسب بل وتسهم فى الدفاع عن العالم الحر.

لكن الواقع أن السياسة الدفاعية الأميريكية الجديدة تجاه مصر جعلت تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى الحقيقة مرهونا ومرتبطا ارتباطا عضويا بقبول مصر وتعاونها مع انشاء تلك القيادة الجديدة للحلفاء فى الشرق الأوسط من خلال نقل النزاع المصرى الإنجليزى من إطاره الثنائى إلى إطار إقليمى أو دولى ينقل زمام الأمور من يد القوات البريطانية فقط إلى قيادة قوات الحلفاء التى تشارك فيها دول أخرى إلى جانب بريطانيا ، وقد رفضت مصر المقترحات كما هو معلوم وكما شرحها السفير المصرى فى واشنطن فى حينه.

وظلت السياسة الدفاعية الأميريكية تجاه الشرق الأوسط تدور حول أهمية مكانة مصر ودورها فى الارتباط بالتحالف مع العالم الحر ، وظلت تتابع هذا الهدف حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث شاركت بدور نشط فى المفاوضات المصرية الإنجليزية وربطت اسهامها المؤثر فى تلك المفاوضات باحتمالات مشاركة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط على نحو ما سنتعرض له فى فصل قادم .

---

(١) النص الكامل فى U.S. Dept. of State Bulletin XXV, Nov. 19, 1951, pp. 817-818.

2- New York Times Jan.3, 1952.

3- U.S. Dept. of State Bulletin XXXVI, Jan. 21 1952, p. 84.

وقد اقترح تشرشل فى خطاب لاحق أمام الكونجرس ان يضع الشركاء الاخرون فى الاقتراح الرباعى قوات رمزية فى منطقة السويس كرمز لوحدة الهدف التى تلهم مشاعرنا «انظر النص فى U.S. Dept. of State Bulletin XXVI, Jan. 28, 1952 pp. 118-119.

راجع كذلك محاضر الكونجرس: Congressional Record 1952, p. 279.

انظر كذلك خصائص الموقفين الاميريكى والبريطانى فى الشرق الأوسط ، من حيث الاتفاق والتمايز فى المحاضرة التى القاها جون لوفتاس المستشار بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية.

U.S. Dept. off State Bulletin Vol XXV, no. 644, Oct. 29, 1951 pp. 703-706.

الفصل الثانى

موقف السياسة الخارجية الأميريكية
من النزاع المصرى الإنجليزى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: الموقف الأميريكى تجاه مفاوضات صدقى - بيفين ١٩٤٦

ثانياً: الموقف الأميريكى تجاه عرض مصر قضيتها على مجلس الأمن

ثالثاً: دور الولايات المتحدة خلال عامى ١٩٤٨-١٩٤٩

رابعا: مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها إلى مصر ٥٠-١٩٥١

الفصل الثانى

موقف السياسة الخارجية الأميريكية من النزاع المصرى الإنجليزى

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

حاولت السياسة الأميريكية أن تجد لنفسها موقعا وموقفا خلال كل المباحثات التى دارت بين مصر وبريطانيا فى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٢ وقد اتسمت المواقف والاتجاهات بهدف رئيسى هو أن تصبح مصر ضمن دائرة الاستراتيجية الدفاعية الأميريكية لتكوين أحلاف الشرق الأوسط من منطلق سياسة الاحتواء. ويمكننا من البداية توضيح مواقف الولايات المتحدة نحو مصر فى تلك الفترة من خلال عدة مراحل :

المحلة الأولى : خلال مفاوضات صدقى – بيفين ١٩٤٦.

المرحلة الثانية : خلال عرض قضية مصر على مجلس الأمن ١٩٤٧.

المرحلة الثالثة : قيام الولايات المتحدة بدور نشط خلال عام ١٩٤٩ لعقد اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل.

المرحلة الرابعة : خلال عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٢ مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها إلى مصر.

أولا : الموقف الأميريكى تجاه مفاوضات صدقى-بيفين (١٩٤٦) :

بمجرد أن أعلن عن الاتفاق على بداية المفاوضات المصرية الإنجليزية بين حكومة إسماعيل صدقى والحكومة البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ (١) حتى بدأت مرحلة من التشاور والتنسيق بين الحكومتين الأميريكية والبريطانية حرصت فيها الحكومة البريطانية على طرح أهدافها من المفاوضات المقبلة بينها وبين مصر على واشنطن لاشراكها فى الرأى وطلب مساعيها ووساطتها مع الحكومة المصرية إذا تعثرت المفاوضات فى إطار الهدف المشترك الذى كانت تلح عليه الحكومة البريطانية من وراء المفاوضات وهو الدفاع عن الشرق الأوسط.

(١) شكل إسماعيل صدقى وزارته فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ وإستمرت حتى ٩ ديسمبر من نفس العام، وقد شكل وفد المفاوضات المصرى مع بريطانيا فى ٧ مارس وشكلت بريطانيا وفدها فى ١٢ ابريل برئاسة ارنست بيفين وزير الخارجية البريطانية وفى ٧ مايو أصدرت الحكومة البريطانية بيانا أعلنت فيه عرضها سحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر وركزت على ثلاث نقاط. أولها: توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين

وكان السفير البريطاني في الولايات المتحدة «اللوردهاليفاكس» Lord Halifax واضحا في حديثه مع وكيل وزارة الخارجية الأميريكية دين اتسشيون Dean Acheson بقوله: «أن الهدف النهائي من المفاوضات هوتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس جماعي وفي إطار الأمم المتحدة * وركز السفير البريطاني في تحليله لوكيل الخارجية الأميريكية على ان الشرق الأوسط ينطوي على اهمية استراتيجية عظمى لبريطانيا ومصالحها في الشرق الأوسط وأوضح أنه في مرحلة من مراحل المفاوضات فإن البريطانيين يطلبون التأييد الأميريكي» (١).

وكانت المشاورات الأميريكية البريطانية التي تجرى في واشنطن تقابلها اتصالات مماثلة في لندن بين بيفين وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية و «أفريل هاريمان» Averell Harriman السفير الأميريكي في لندن حول الصعوبات التي تعترض المفاوضات المصرية الإنجليزية، وقد طلب «بيفين» من السفير الأميريكي أن يطلب من حكومته تكليف ممثلها في القاهرة باجراء مباحثات غير رسمية مع الملك فاروق توضح أهتمامات الولايات المتحدة بموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وبحيث يشجع الملك على أن يجتمع الوزير المفوض الأميريكي في القاهرة مستر تاك» Tuck في مصر مع صدقي باشا (٢).

تجمع بينها مصالح مشتركة. وثانيها: أن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها والموعد الذي يتم فيه. وثالثها: الأتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من تدابير لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر الحرب وشيك الوقوع.. وكان الظن مع بدء المفاوضات أن تنتهي سريعا باتفاق تام، إلا انه في ٢٣ مايو صدر بيان مشترك عن موقف المفاوضات وتمثلت نقاط الخلاف الأساسية في أن الأنجليز عرضوا الجلاء على خمس سنوات في حين عرض المصريون الجلاء على سنة واحدة، وحدد الإنجليز حالة الخطر الموجبة لعودة قواتهم بانها حالة الأعتداء على اى من بلاد الشرق الأوسط وفي نهاية يونيوحدث قدر من التقارب على أساس أن تكون مدة الجلاء ثلاث سنوات وان يؤخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك، «وفهمت منها الجماهير انها شكل من الحماية البريطانية يفرضها المشروع على مصر وبرغم سفر صدقي إلى لندن في ١٥ اكتوبر لحل المسألة المتبقية وهي السودان فقد أصر الجانب البريطاني على تاكيد الحالة القائمة في السودان وعدم التأثير في حق المملكة المتحدة في الظفر بالدفاع عن السودان الأمر الذي ادى تحطيم مشروع معاهدة صدقي. بيفين والتي يرجع أنهيارها في المقام الأول إلى ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار واحتجاج المظاهرات على المشروع واستقالة حكومة صدقي وفي شرح أسباب فشل مشروع صدقي بيفين يروي بعض المؤرخين انه من أسباب فشلها عدم أشتراك الوفد حزب الأغلبية في المفاوضات وانقسام المفاوضين على انفسهم فضلا عن فشل حكومة صدقي في السيطرة على زمام الأمن والحد من الاضطرابات والمظاهرات.

حول مفاوضات حكومة صدقي بيفين، أنظر: حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ص٦٧ – ٧٠. مركز مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢. طارق البشري الحركة السياسية في مصر ٤٥ ـ ١٩٥٢ مرجع سابق ص١١٦ ـ ١٣٠. كامل مرسي، أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٣٥، ٣٣٧. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٢ ص٤٧٩ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وانظر أيضا: نصوص الوثائق الثلاثة التي تم توقيعها بالأحرف الأولى في ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦ مشروع المعاهدة المصرية الانجليزية، بروتوكول السودان، وبروتوكول الجلاء الذي دعا إلى الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر اول سبتمبر ١٩٤٩ ـ أنظر:

British Cmd 7179 Egypt No. 2, 1947 : Papers Ragarding The Negotiations for A Revision of the Anglo Egyptian Treaty of1936 p. 2-4.

* ربما كان السفير البريطاني يحاول اضفاء شيء من الشرعية على فكرة تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط أستنادا إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة (٥١) عن حق الدفاع عن النفس ذاتيا أو جماعيا بالترتيبات الاقليمية.

1- Memorandum of Conversation By The Under-Secretary of State Acheson, Washington, April. 20, 1946, 741. 83- 4- 20 F. R. U. S. 1946 Vol VII p. 69 - 70.

2- The Ambassador in the U. K, Harriman To The Secretary of State, Top Secret, London, May 24, 1946. 741. 83/ 5 - 24 - 46, F. R. U. S. VII pp. 72 - 74.

وقد تمثلت هذه الصعوبات في رفض حكومة صدقي باشا للمقترحات البريطانية بالجلاء عن مصر ومن منطقة القناة خلال خمس سنوات وقد وصف الوزير المفوض الاميريكي في القاهرة تاك Tuck هذه المقترحات البريطانية بانها كانت بمثابة ضربة قاضية وأن الانطباع العام أن تمام الجلاء لن يتجاوز ٦ اشهر إلى عام واحد أنظر:

Memorandum of Conversation By Acting Secretary of State, Washington, May 7, 1946, 741. 83/ 5 - 7, 46 F. R. U. S. Vol VII p. 71.

واستجابة لهذا المسعى البريطاني، طلب وزير الخارجية الأميريكية من سفيره بالقاهرة مقابلة الملك لبحث تطورات المفاوضات المصرية الإنجليزية بحكم صداقة الولايات المتحدة مع مصر وبريطانيا وأن يوضح للملك أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الأوسط كله ذا أهمية حيوية لأمنها. وقد قابل الوزير المفوض الأميريكي بالقاهرة «تاك» Tuck رئيس الوزراء المصرى فى ٢٥ مايو ١٩٤٦ لعدم تمكنه من مقابلة الملك وابرق للخارجية الأميريكية فى ١١ / ٦ / ١٩٤٦ ينقل عن صدقى باشا تقديره للأهمية التى توليها الولايات المتحدة لأمن الشرق الأوسط، وبعث برده على الرسالة الأميريكية، ويمثل رد صدقى باشا فى الواقع قدرا من الترحيب المصرى بالدور الأميريكي فقد وصف صدقى هذا الدور بأنه «تدخل من الدولة التى كانت مصر دائما تعلق عليها الآمال لما هو معروف عنها من نزاهة وأهداف سامية فى سياستها الخارجية، وأن مصر كدولة فى الشرق الأوسط تشارك الولايات المتحدة الاهتمامات التى أبدتها بالنسبة لأمن المنطقة ، ولكن مصر توضح أن أهتمامها بهذا الأمن يرتبط بضرورة استعادتها لحريتها» وطلب رئيس الوزراء المصرى فى رسالته «أن تكثف الولايات المتحدة كافة جهودها لخلق روح من التوافق والانسجام» (١).

فالحكومة الأميريكية منذ بداية المفاوضات بين حكومة صدقى والحكومة البريطانية كانت تقوم بدور الوسيط فى نقل الآراء بين الحكومتين بطلب من حكومة بريطانيا فى المقام الأول، ثم بترحيب من حكومة مصر آنئذ فى المقام الثانى، وكانت هذه المشاورات على مستوى العواصم الثلاثة، لندن وواشنطن والقاهرة وبين رؤساء الوزارات فى البلاد الثلاثة خاصة إذا تعقدت المفاوضات أو وصلت إلى نقطة تحتاج إلى مساع مكثفة لحلها.

بيد أن أستقالة حكومة صدقى باشا فى الثامن من ديسمبر ١٩٤٦ لفشل مفاوضاته مع الحكومة البريطانية حول تفسير بروتوكول السودان الملحق بالاتفاقية المصرية الإنجليزية، ولحركة المعارضة الوطنية ضد فكرة الدفاع المشترك * وفشله فى السيطرة على الأمن وموجه الاحتجاجات والمظاهرات أدت إلى تولى محمود فهمى النقراشى لرئاسة وزارته الثانية من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ (٢).

استأنف النقراشى المفاوضات مع سير «رونالد كامبل» Ronald Campbell سفير بريطانيا فى القاهرة (٣) على أن ما قام به النقراشى من مباحثات ثم ما قام به أحمد خشبه باشا وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم فى السودان لم يسفر عن نتيجة مقبولة (٤) لأصرار الحكومة البريطانية على موقفها (٥) فقرر مجلس الوزراء عرض القضية على مجلس الأمن (٦).

1- TheMinister in Egypt (Tuck) to The Secretary of State. Cairo June 11, 1946, Secer No. 1035, Personal For Secretary741. 83/ 6 - 11-46. F. R. U. S. Vol. VII pp. 75 - 77.

انظر نص الرسالة (مذكرة شفوية Note Verable سلمت باللغة الفرنسية وترجمت إلى الإنجليزية فى برقية الوزير المفوض الاميريكى إلى الخارجية الاميريكية نفس المصدر ص ٧٦.

(*) سبقت الاشارة فى هامش سابق إلى ظروف فشل المفاوضات واستقالة حكومة صدقى باشا.

(٢) انظر وزارة النقراشى الثانية، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سابق ص٤٨٤.

(٣) حسن يوسف، المرجع السابق، ص٧٠.

(٤) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، دار المعارف القاهرة، جـ٢ (من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عهد فاروق) ١٩٧٧ ص٢٧٣-٢٧٤.

(٥) كامل مرسى، المرجع السابق ص٢٣٩.

(٦) حول الظروف السياسية الداخلية التى دفعت بحكومة النقراشى عرض الموضوع على مجلس الأمن، انظر : طارق البشرى، المرجع السابق ص١٣٩-١٤٣.

ثانياً: الموقف الأميريكي تجاه عرض مصر لقضيتها على مجلس الأمن ١٩٤٧:

منذ أن قرر النقراشي في ٢٨ يناير ١٩٤٧ وقف المفاوضات المصرية وإحالة القضية على مجلس الأمن، بدأ دور أميريكي نشيط بين مصر وبريطانيا قبيل طرح القضية على مجلس الأمن وأثناء مناقشتها ثم في أعقابها أتضحت فيها سمات معينة في الموقف الأميريكي سواء بالنسبة لمبدأ الموافقة على الخطوة المصرية باللجوء إلى مجلس الأمن وجوانبها الموضوعية والقانونية أم في البيان الأميريكي أمام المجلس ودوره في صياغة مشروع القرار، وكانت الخلافات الأميريكية البريطانية خلال هذه المرحلة تطبع الموقف الأميريكي بسمات معينة خلال هذه المرحلة التي تمر بها القضية المصرية.

من أولى سمات رد الفعل الأميريكي تجاه الخطوة المصرية تردد الحكومة الأميريكية في الاستجابة للمساعي البريطانية التي طلبت من الولايات المتحدة أن تمارس نفوذها لتثني مصر عن عزمها طرح قضيتها على مجلس الأمن، ورفضت الخارجية الأميريكية الاستجابة للمساعي البريطانية وأوضحت لبريطانيا من خلال سفيرها في لندن أنه «وإن كانت الولايات المتحدة تفضل تسوية النزاع خارج الأمم المتحدة فهي لا يمكن أن تثني أي دولة عن اللجوء إلى الأمم المتحدة، كما أن مجلس الأمن قد يرفض القضية على أساس أنها لا تمثل نزاعا أو موقفا يهدد السلم والأمن الدوليين» (١).

تلخصت اتجاهات الخارجية الأميريكية إزاء مبادرة مصر بطرح شكواها على مجلس الأمن، وممارسة الحكومة البريطانية لضغوطها على واشنطن حتى تثني مصر عن هذه الخطوة، في اتخاذ موقف محايد لايعترض على إدراج شكوى مصر على جدول أعمال المجلس من حيث المبدأ وفي نفس الوقت الاستعانة بالنواحي الإجرائية لتجنب تأييد مصر في المجلس وفي الوقت ذاته تجنب اجراء مناقشة في المجلس بل تفضل أن يكون في الجمعية العامة حتى لايستغل الأتحاد السوفيتي الموضوع لأغراض سياسية وحيث لا يتمتع بأغلبية في الجمعية العامة (٢).

ومثلما كانت الخطوة المصرية للجوء إلى مجلس الأمن موضع تشاور بين الحكومتين البريطانية والأميريكية وبين السفارة الأميريكية في القاهرة ووزارة الخارجية من واشنطن فإنها كانت موضوعا لمباحثات اجراها النقراشي باشا مع وزير الخارجية الأميريكي في ١٥ أغسطس ١٩٤٧ أثناء نظر مجلس الأمن للمسألة المصرية. وحين طرح النقراشي على وزير الخارجية الأميريكي قضية مصر في مسعاها أمام مجلس الأمن أكد له أن مصر تتطلع إلى تأييد الولايات المتحدة وتعول عليها وشرح له أن الوجود العسكري البريطاني في مصر ينقص من استقلالها ويحد من قدرتها على بناء جيشها، وأن بناء مصر لدفاعها بعد خروج القوات البريطانية تدعيم لأمن المنطقة وتبوء مكانتها بين دول المنطقة، كما أوضح النقراشي في مباحثاته لوزير الخارجية أن الولايات المتحدة سوف تكون مهتمة بالاسهام الذي يمكن لمصر أن تقدمه (للكتلة الديمقراطية) مشيرا إلى خشية مصر

---

(١) برقية السفير الأميريكي (دوجلاس) في لندن إلى وزير الخارجية الأميريكي في ٢٤ مارس ١٩٤٧.

The Ambassador in The U. K. (Douglas) To the Secretary of State 741./ 83-324, Secret, London 24 April 1947 , No. 1834.

وانظر أيضاً:

The Acting Secretary of State to The Embassy in the U. K, Washngton, March 27, 1947, Secret No. 1305, 741. 83/ 3-24, 47 F. R. U. S. Vol. 1947 pp. 766-767.

(٢) ورأى الخارجية الأميريكية يتمثل في مذكرة رئيس قسم شئون الكومونولث البريطاني في الخارجية الأميريكية في ١٨/ ٤/ ٤٧

من الشيوعية وأن مصر بطبيعتها معادية للشيوعية وأنه مالم تخرج القوات البريطانية فإن شعورا بالسخط سوف يسود مصر وجماهيرها ويؤدى إلى انتشار الدعاية الشيوعية وتصبح مصر أرضا خصبة للتسلسل الشيوعي (١).

ونستخلص من هذه الجولة من المباحثات المصرية الأميريكية قبيل عرض مصر لشكواها على مجلس الأمن بين النقراشى باشا ووزير الخارجية الأميريكية أن الجانب الأميريكي فى هذه المرحلة على الأقل لم يلتزم بأى موقف وإن وعد بدراسة الموقف المصرى بعناية، وكان طرح النقراشى باشا يتركز على حرص مصر على الحصول على التأييد الأميريكي موضحاً ومبرزاً ارتباط جلاء بريطانيا ببناء مصر لقدراتها الدفاعية ودورها فى الدفاع عن المنطقة، كما أبرز احتمالات التغلغل الشيوعي فى مصر لو لم تسارع بريطانيا بالجلاء.

وجدير بالذكر أن هذه الحجج التى ساقها النقراشى باشا فى أغسطس عام ١٩٤٧ حول دور مصر الدفاعي فى المنطقة، ومخاطر النفوذ الشيوعي تشبه فى مضمونها ودلالاتها وإن جاءت بألفاظ مختلفة نفس الحجج التى ساقها محمد نجيب فى سبتمبر ١٩٥٢ فى رسالته السرية إلى الولايات المتحدة التى قدم فيها تعهدا سريا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد اتمام جلاء القوات البريطانية، وهو التعهد أو الالتزام الذى لم يقدمه النقراشى باشا فى عام ١٩٤٧. ويمكن استخلاص عناصر الموقف الاميريكي من طرح الشكوى المصرية ضد بريطانيا أمام مجلس الامن، سواء من حيث أسلوب معالجة مجلس الأمن للقضية، أم من حيث أختلاف الموقف الأميريكي عن الموقف البريطاني، من خلال البرقيات التى بعثتها الخارجية الاميريكية إلى مندوبها فى مجلس الأمن، ومن خلال البيان الذى أدلى به المندوب الأميريكي أمام المجلس، والموقف فيما بعد من القرار الذى أصدره المجلس.

كانت نقطة الانطلاق فى الموقف الأميريكي هى الحرص على أن توضح الخارجية الأميريكية فى تعليماتها لوفدها فى الأمم المتحدة طبيعة موقفها تجاه الخلاف المصرى الإنجليزى بأنه فى الواقع يقوم على تفضيل تأجيل المناقشة بعد الاستماع إلى بيانات الجانبين لمدة أسبوع للدراسة والتشاور مع الحكومات بحيث تتاح للطرفين فرصة تسوية خلافاتهما باستئناف المفاوضات (٢).

ونستخلص من ذلك أن الولايات المتحدة - برغم قرارها بعدم الوساطة، فقد كانت تتجنب اتخاذ هذا الموقف بشكل علني وتفضل عدم الاضطرار للاعلان عن موقفها واتاحة الفرصة للجانبين لإستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة. وفى برقية وزير الخارجية الاميريكي فى ٨ اغسطس حددت إطار الموقف الأميريكي وتوصياتها لمندوبها فى النقاط التالية (٣):

1- Memorandum of Conversation By The Secretary of State, Restricted, Washington 15 August 1947.

أشترك فى المباحثات مع النقراشى السفير المصرى محمود باشا حسن ونائب مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية
F. R. U. S. Vol. Vpp. 785. - 786. 14. 1947.

* انظر الفصل الخامس بالدور الأميريكي فى المفاوضات المصرية البريطانية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبه إشارة إلى نص الوثيقة السرية المرسلة من محمد نجيب إلى الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٢.

2- The Secretary of State to the Acting U. S. Representative or The U. N. (Johnson) Secret, Washington, August 4, 1947 No. 330, 501--41947 F.R.U.S. Vol . V P. 787.

3- The Secretary of State to the Acting U. S. Representative or the U. N. (Johnson) Secret, Washington, August 8, 1947 B. O. 8-8-47, F. R. U. S. Vol. V pp. 686-790.

- أن الانسحاب البريطاني من مصر قبل الموعد الذى توافق عليه بريطانيايثير مشاكل خطيره بالنسبة لأمن المنطقة.

- أنه لو أثيرت مسألة أعتبار المشكلة تهدد السلم والأمن الدولى فإن الولايات المتحدة لن تعتبرها كذلك ولا تستطيع تأييد الموقف المصرى.

- أن الخارجية الأميريكية تريد تقليل فرصة الدعاية أمام الأتحاد السوفيتى ضد الولايات المتحدة.

- أن الأفضلية لاتفاق مصر والملكة المتحدة وفى حالة الأختلاف بينهما يتجه الوفد الأميريكى إما إلى استطلاع رأى الوفدين فى تقديم قرار لمجلس الأمن يقترح فيه المجلس على الطرفين إحالة الموضوع لمحكمة العدل الدولية وفى حالة الأختلاف على هذا الأقتراح فإن الوفد الأميريكى سوف يحاول حث الطرفين لتسوية النزاع عن طريق محكمة تحكيم [1].

وتحليلنا لهذا الموقف الأميريكى يشير إلى آن نظرة الخارجية الأميريكية تنطلق من نظرة أشمل إلى النزاع ووضعه فى إطار (أمن المنطقة) الذى قد يتأثر بانسحاب بريطانيا قبل موعد توافق عليه، كما تضعه فى إطار مواجهتها الدولية مع الأتحاد السوفيتى، وثالثا فى إطار عدم التأثير فى علاقاتها مع دول المنطقة ومن ثم كان بحثها عن أسلوب داخل الأمم المتحدة لحل النزاع عن طريق محكمة العدل الدولية أو التحكيم.

بيد أن هذا الموقف الأميريكى اصطدم بمعارضة بريطانيا وإصرارها على ضرورة رفض مجلس الأمن للشكوى المصرية على أساس أن الموقف يهدد السلم والأمن الدوليين وأن بريطانيا متواجدة فى مصر من خلال اتفاق وافقت عليه الحكومة المصرية وهو اتفاقية ١٩٣٦ التى وقعها الطرفان بكل رضائهما. ولكن وجهة نظر الخارجية الأميريكية إزاء هذا الأعتراض البريطانى كانت ترى أنه مع سلامة الموقف القانونى البريطانى فإنه من غير الواقعى آن يطلب من مجلس الأمن رفض الشكوى وتوصى الخارجية الأميريكية مندوبها بالبحث عن وسيلة لأخراج النزاع من مجلس الأمن بأسرع ما يمكن باتفاق الطرفين على استئناف المفاوضات وأفضلية اللجوء لمحكمة العدل الدولية [2] لما تجلبه اجراءات مجلس الأمن من مخاطر. ولاشك أن استمرار الخارجية الأميريكية فى الخط الذى اتخذته يعنى اختلافا واضحا بين الحكومتين البريطانية والأميريكية فى وجهات نظرهما فى معالجة المشكلة المطروحة على المجلس وكانت تسعى فى نفس الوقت لتجنب مشاعر العداء ضد الولايات المتحدة والملكة المتحدة فى المنطقة العربية وحثت مندوبها لمحاولة تأجيل الأجتماع فى ضوء انزعاجها من حده المناقشة فى مجلس الأمن فى بيانات مصر وبريطانيا [3] وكررت الخارجية الأميريكية توصياتها لمندوبها في ١٥ أغسطس ١٩٤٧بالموافقة على ملاحظات محمود فوزى ممثل الخارجية المصرية وهى أن تكون معالجة المجلس أولا

---

1 - Ibid pp. 787- 790.

(٢) جاءت هذه التوضيحات المرسلة من الخارجية الأميريكية لمندوبها في مجلس الأمن فى أعقاب المذكرة التي قدمهاجون بالفوره القائم بالأعمال البريطانى فى واشنطن إلى الخارجية الأميريكية يرفض فيها الاقتراح الاميريكى، باحالة النزاع المصرى الانجليزى إلى محكمة العدل الدولية. انظر:
The Secretary of state to the Acting U. S. Representative of the U. N., Secret, urgent Washington august 8, 1947, 501 BC/ 8-1847. Vol. V pp. 790-791.

(٣) وانظر نفس المصدر ص ٩٧٢ ومحاضر اجتماع الامن النصوص الحرفية
S. C. O.R. No. 73 pp. 1857 - 1875 & No. 75, pp. 1946 - 1956.

بالتوصية بأستئناف المفاوضات بمعونة وسيط. وثانيا التوصية باستئناف المفاوضات مع استمرار طرح الموضوع على المجلس. وثالثا احالة القضية على محكمة العدل الدولية (١).

واتخذ الموقف الأميريكي شكله العلني من خلال بيان السفير الأميريكي جونسون فى ٢٠ اغسطس ١٩٤٧ امام مجلس الأمن أشار فى إلى أن المجلس يشعر بصدق تعاطفه مع رغبة مصر فى الاستقلال التام والأمل فى أن تتوصل مصر والملكة المتحدة إلى اتفاق، وأيد مشروع القرار البرازيلى الذى ينص على أن يوصى المجلس الحكومتين المصريةوالبريطانية باستئناف المفاوضات، إذا فشلت فى البحث عن حل النزاع بوسائل سلمية من اختيارهما واستمرار إحاطة المجلس بالتقدم فى المفاوضات. (٢) وإطار هذا الموقف الأميريكى المعلن بهذه الصورة كانت تستهدف الحرص على تجنب إدانة المملكة المتحدة فى المجلس والميل فى نفس الوقت للتعاطف مع رغبة مصر فى الاستقلال التام وحث الطرفين على التفاوض فيما بينهما والبحث عن تسوية سلمية للنزاع، وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة لم تغفل عنصر وعلاقة التحالف مع المملكة المتحدة ولكنها أخذت فى اعتبارها مصالحها فى المنطقة ككل (حديث النقراشى مع وزير الخارجية الأميريكى وحديث عزام باشا مع هندرسون مدير إدارة الشرق الأدنى فى الخارجية الأميريكية وبذلك يكون الموقف الأميريكى قد حرص على ألاّ ينحاز انحيازا كاملا للمملكة المتحدة واجتهد فى البحث عن حل بديل للخروج من مأزق المناقشة فى مجلس الأمن.

لكن الخلاف الأميريكى البريطانى استمر وتعمق بعد صدور قرار مجلس الأمن حول تفسير نصوصه فقد أحس (بيفين) وزير خارجية بريطانيا بالاستياء الشديد من نصوص قرار مجلس الأمن فى ضوء تفسير المندوب البريطانى فى مجلس الأمن * «كادوجان» Cadogan بان القرار يعنى استمرار طرح المسألة على مجلس الأمن وطلب من مندوبه السعى لتعديل القرار والحصول على التأييد الأميريكى أو التحفظ على القرار على الأقل ولم تشاطر الخارجية الأميريكية الحكومة البريطانية هذا الموقف (٣) وأعلن السفير الأميريكى فى ٢٨ أغسطس

---

1 The Acting Secretary of State to the Acting U. S. representative, Secret, U. S. Urgent Washington, August, 15, 1947 no 353, 501. BC/ 8-15-47 F R U S Vol V pp 792 - 796

وانظر كذلك برقية القائم باعمال وزير الخارجية الاميريكية إلي المندوب الاميركى بالنيابة فى ١٩ اغسطس ١٩٤٧.

(٢) وانظر نص بيان السفير الاميريكى امام المجلس فى

S. C. O R. no. 80, p. 2214.

3- The Ambassador in the U. K (Douglas to the Secretary of State, U. S. urgent, London, August 21, 1947, no 4554, 501. BC./8/-21, 47 F.R. U. S. Vol. V. pp. 798 799

وانظر ايضا: S. C O R 2 nd Year no. 86 pp. 2296 2297.

* ينص مشروع القرار البرازيلى على الاتى:

«ان مجلس الأمن إذ يرى ان الاساليب السلمية للتسوية التى تنصّ عليها المادة ٣٣ من الميثاق لم تستنفد وان خير سبيل لتسوية النزاع هى عن طريق هذه الاساليب.

أ ـ استئناف المفاوضات المباشرة، و فى حالة فشل المفاوضات، السعى لحل النزاع بطرق سلميه أخرى من إختيارهما.

ب - استمرار اطلاع مجلس الأمن عن سير المفاوضات (محاضر اجتماع مجلس الأمن S. C. O. R. 2 nd year, 1947 no. 80, 2108.

كان عزام باشا أمين عام الجامعة العربية موجودا اثناء مناقشة مجلس الأمن للقضية المصرية فى ذلك الوقت حيث نقل لوزير الخارجية الاميريكية فى ١٢ اغسطس ١٩٤٧ خشيته من نشوء تيار معاد للولايات المتحدة ولبريطانيا فى الدول العربية إذا وقف مجلس الأمن ضد القضية المصرية. كما تحدث مع «لوى هندرسون» Loy Henerson مدير إدارة الشرق الأدنى فى ١٩ اغسطس ١٩٤٧ وسلمه رسالة شخصية إلى وزير الخارجية الاميريكية جورج مارشال Ceorge Marshall مؤرخه فى ١٣ اغسطس ركز فيه على تحبيذ مصر قيام الولايات المتحدة بدور الوساطة فى النزاع بين مصر وبريطانيا.

١٩٤٧ أنه لا يرى سببا لأصرار بريطانيا على حذف المسألة المصرية من المجلس وأنه سوف يصوت لصالح المشروع وأثار بيان السفير الأميريكى المؤيد لمشروع القرار المطروح على المجلس والذى تضمن انتقادا لموقف بريطانيا المتشدد رد فعل سلبى لدى الخارجية البريطانية التى أبلغت استياءها للسفارة الأميريكية فى لندن خاصة انتقاد السفير الأميريكى للعبارات الواردة فى مشروع القرار المقدم حول ترتيبات الدفاع عن مصر وبريطانيا ووصفه لهذه الاشارات بأنها غير ذات صلة ولامعنى Pointless وتساءلت بريطانيا عما إذا كان ذلك يمثل تحولا فى الموقف الأميريكى تجاه التحالف المصرى البريطانى وأن الأمر موضع دراسة الخارجية البريطانية وكذلك وزارة الحرب الأمر الذى دفع وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى توضيح الموقف الأميريكى كما ورد فى بيان السفير الأميريكى فى مجلس الأمن بأنه لا يعنى الأعتراض على ترتيبات دفاعية مقبلة بين مصر وبريطانيا بل يعتبر أن طرح توصيات محددة تتجاوز اختصاصات المجلس، كماأن الأصرار على صياغة مرفوضة من قبل المصريين لا تحقق الهدف من التوصل لحل معقول وأنه ليس ثمة تغيير فى الموقف الأميريكى[١].

وتوضح البرقيات المتبادلة بين الخارجية البريطانية والأميريكية أن الحكومتين كانت تسعيان لتبديد سوء التفاهم بينهما حول تفسير بيان السفير الأميريكى أمام المجلس وقد انعكس ذلك فى ارتياح الحكومة البريطانية لتأكيداتها فى ٣٠ أغسطس عن عدم وجود تغيير فى موقفها تجاه التحالف المصرى البريطانى وطلبت من الولايات المتحدة أن توضح أن سياستها ستظل تشجع الأتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية بحيث تشكل ترتيبات الدفاع المتبادل جزءا حيويا منها وأنه من المهم بالنسبة للخارجية البريطانية إفهام المصريين بأن الولايات المتحدة تؤيد مثل هذا الترتيب [٢]. ودلالة هذا الارتياح البريطانى أنه برغم التوضيحات أو التأكيدات التى قدمتها الخارجية الأميريكية بعدم وجود تغيير فى سياستها فقد كانت الخارجية البريطانية حريصة على أن تقوم الولايات المتحدة بدور أنشط، فى أقناع المصريين بتأييد الولايات المتحدة للترتيبات الدفاعية بين مصر وبريطانيا التى تشكل جزء حيويا من أى اتفاق بين مصر وبريطانيا. ففى ضوء الاتصالات الأميريكية البريطانية، والاتصالات الأميريكية المصرية قبل انعقاد مجلس الأمن لبحث القضية المصرية، وفى ضوء الموقف الأميريكى من المناقشة التى دارت والقرار الذى اتخذه مجلس الأمن والأثار السلبية التى ترتبت عليه بالنسبة لعلاقات الأميريكية البريطانى، فى ضوء هذه الخلفية لخصت الخارجية الأميريكية عناصر الموقف الأميريكى من النزاع المصرى الإنجليزى فى مذكرة سرى للغاية فى ٢٨ اغسطس ١٩٤٧ فى العناصر الستة التالية:

١ ـ ان استمرار الوجود البريطانى فى مصر يمثل عنصرا سلبيا لبريطانيا وللولايات المتحدة والعالم الغربى بشكل عام وأنه مالم تسحب بريطانيا قواتها بدون شروط وتاريخ محدد فان العلاقات بين الغرب والعالم العربى سوف تنهار.

1- The Charge in the U. K. (Clark) to the Secretary of State, Secret, London, august 29, 1947 no. 4706, 50, BC/8-29-47 F. R. U.S. Nol. V. pp. 802-803.

وانظر ايضا The Acting Secretary to the Embassy in London, Secret, urgent, Washington august 30, 1947 501, BC/8-29-47.

وكان وكيل الخارجية البريطانية مايكل رايت Michael wright قد استدعى فى ٢٩ اغسطس ١٩٤٧ احد المسئولين بالسفارة الأميريكية لابلاغه باستياء الحكومة البريطانية وانعكست نفس المعانى فى رسالة من بيفن الى «لافيت» وكيل الخارجية الأميريكية سلمها السفير البريطانى فى واشنطن يوم ٢ سبتمبر فى اليوم التالى تعبر عن القلق البالغ لبيفين من ملاحظات السفير الأميريكى فى مجلس الأمن انظر: نفس المصدر والموضع السابق.

2- The Ambassador in the U. K. (Douglas) to the Secretary of State Secret, London Sept 8, 1947, no. 4867, 741. 83/ 4-8-47F.R. U.S. Vol. V. p. 808.

٢ - أن العداء نحو الولايات المتحدة من جانب العرب سوف يلحق الضرر بالمصالح الأميريكية وأنه لابد من تجنب الإضرار بالعلاقات مع العالم العربي.

٣ - أنه من الضروري البحث عن وسيلة لاقناع بريطانيا سرا بأن تعلن عن نيتها سحب قواتها من مصر دون شروط وفي تاريخ معين.

٤ - أنه مع اقتناع الولايات المتحدة بضرورة انسحاب بريطانيا بدون شروط من مصر في أقرب وقت ممكن فإن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة الأحتفاظ بقاعدة في منطقة شرقي البحر المتوسط.

٥ - ترى الخارجية الأميريكية أن أفضل مكان لاقامة قاعدة بريطانية بديلة عن مصر هو طبرق بشرط ان تحظى بموافقة العرب.

٦ - وتوصى الخارجية الأميريكية بحث البريطانيين بأن يصارحوا الحكومة المصرية فورا باستعدادهم لأعلان نيتهم على الانسحاب غير المشروط من مصر وفي تاريخ محدد كما توصى بابلاغ الحكومة البريطانية بأن الولايات المتحدة سوف تؤيد في النهاية إقامة قاعدة بريطانية في طبرق (١).

ويمكن القول أن تقديرات الخارجية الأميريكية وتوصياتها انفة الذكر في مذكرتها التي اشرنا إليه من قبل تنطلق من الخشية من الآثار السلبية التي تترتب على أستمرار الوجود العسكري البريطاني في مصر وأزدياد مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب بشكل عام، فالخارجة الأميريكية استهدفت كما تشير عناصر التقدير الذي أعدته ادارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية تحقيق الأنسحاب للقوات البريطانية من مصر والبحث عن قاعدة عسكرية بديلة لها في منطقة مجاورة أي الأحتفاظ بقاعدة في شرقي المتوسط حتى لاتكون المنطقة عرضة للتسلل الروسي دون أن تكون القاعدة بالضرورة في مصر، فالإطار الذي تنظر منه الخارجية الأميريكية يتجاوز الإطار الثنائي المصري الإنجليزي ويتعداه إلى اطار الأمن الأقليمي للشرق الأوسط.

وبقدر ما كان للموقف الأميريكي في مناقشة الشكوى المصرية أمام مجلس الأمن من آثار سلبية على الحكومة البريطانية، فقد كان لها رد فعل طيب لدى الحكومة المصرية كما انعكست في مقابلة النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري مع نائب وزير الخارجية الأميريكي مستر «روبرت لافيت Robert lovet بحضور السفير المصري في واشنطن محمود حسن ومدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية حين أعرب النقراشي باشا عن امتنانه لتفسير السفير الأميريكي في مجلس الأمن لعبارة (اتفاق الدفاع المتبادل بين مصر وبريطانيا) بأنها غير ذات صلة بصياغة القرار المقدم للمجلس وإن كان نائب وزير الخارجية الأميريكية قد أوضح للنقراشي باشا أن السفير الأميريكي في مجلس الأمن لم يكن يعني أن حكومته تعارض عقد مثل هذا الأتفاق، وقد أوضح النقراشي في حديثه أن البريطانيين يريدون الحصول على ترتيب دفاعي متبادل مع مصر مقابل الانسحاب من قناة السويس، وأن مصر لا تستطيع قبول هذا الترتيب أو تجديد المفاوضات على هذا الأساس وأعرب رئيس الوزراء عن أمله في أن تتمكن الولايات المتحدة الاميريكية من كسر الجمود باقناع البريطانيين بالأعلان عن سحب قواتهم دون شروط من مصر (٢).

---

(١) انظر مذكرة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية (هندرسون) المرفوعة إلى وكيل وزارة الخارجية الأميريكية (لافيت)

Memorandum by the Director of the office of Near eastern and african affairs (Henderson) to the under secretary of state (Lovert) 841 - 2383 /8 - 24 - 47. F.R. u.s. vol v. 1947, pp. 800 - 802.

2- Memorandum of Conversation by Joseph Satterthwaite, special assistant to the director of the office of near Eastern and African affairs, (Henderson) Confidential, Washington, Sept. 3, 1947, 501. /Bc./9-3-47. F.R..U.S. vol v.pp.805 - 806.

وانظر ايضا محمد حسنين هيكل، المرجع السابق جـ ٣ النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن ص ٥٧ - ٨٥.

ثالثا: دور الولايات المتحدة خلال عامى ١٩٤٨-١٩٤٩

واستمرارا فى متابعة الولايات المتحدة لاهتمامها بمراجعة المعاهدة المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ والوضع خاص بالسودان فى المستقبل، فقد تلقت وزارة الخارجية الأميريكية عددا كبيرا من التقارير من لندن والقاهرة حول مختلف جوانب مراجعة هذه المعاهدة ولكن من الواضح ان الخارجية الأميريكية قد امتنعت طيلة هذه الفترة عن أبداء أى وجهة نظر إزاء هذه المسائل (١) . وقد أوجزت وثائق الخارجية الأميريكية متابعتها للاتصالات والمواقف المصرية البريطانية طوال عام ١٩٤٨ فى سلسلة من التطورات الهامة ابتداء من السابع من يناير ١٩٤٨ حين ألقى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر بيانه أمام مجلس النواب أعلن فيه أن حكومته سوف تواصل السياسة التى تستهدف تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر فورا ودون شروط ودعوته لوحدة وادى النيل وتقديره بإستمرار الوضع القائم فى السودان (٢).

وكانت تعليمات السفير البريطانى رونالد كامبل Ronald Campbel بعد عودته إلى القاهرة فى أعقاب مشاوراته فى لندن أواخر يناير ١٩٤٨ أن يقترح إجراء مباحثات غير رسمية بين مصر وبريطانيا بين المسئولين العسكريين بهدف إقامة هيئة دفاع مشتركة وكانت الاستراتيجية العامة هى تحويل المباحثات المصرية الإنجليزية إلى المشكلات الفنية والاستراتيجية لا المشكلات السياسية، وقد لاحظت الخارجية الأميريكية استمرار التخطيط البريطانى بالفصل بين المشكلات العسكرية عن المباحثات عن السودان واتجهت المباحثات وجهة جديدة بالتركيز على التعاون الدفاعى بين مصر وبريطانيا (٣) .

والواقع أن انتقال الأهتمام فى المباحثات المصرية الإنجليزية من الجانب السياسى إل الجانب العسكرى والدفاعى ، كما لاحظت الخارجية الأميريكية فى برقياتها لم يأت من فراغ بل أنه انعكاس مادى للتحولات الواضحة فى اهتمامات السياسة الخارجية الأميريكية بالأمن فى الشرق الأوسط وشرقى البحر المتوسط منذ أواخر عام ١٩٤٧ ولم يكن تركيز بريطانيا على هذه النواحى إلا صدى للتخطيط الأميريكى البريطانى المشترك فى واشنطن من قبل فيما عرف باسم مباحثات البنتاجون *. وقد أقر الرئيس الأميريكى ترومان فى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ مذكرة عن أمن شرقى البحر المتوسط والشرق الأوسط ووصفه «بأنه حيوى لأمن الولايات المتحدة» واعدت الحكومة الأميريكية خطط طوارئ تشمل منطقة القاهرة السويس والخرطوم كحد ادنى للدفاع والهجوم الجوى والعمليات الدفاع عن موارد النفط فى الشرق الأوسط (٤).

وفى تلك الفترة أطلت مشكلة فلسطين برأسها على المسرحين العربى والعالمى، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الصهونية تعمل جاهدة لانتزاع قرار من الأمم المتحدة الوليدة تعبيرا عن الأعتراف الدولى الشرعى بمطامحها فى إقامة دولتها فى فلسطين (٥)، إلى أن صدر قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . لقد كان نشوب

1- F.R.U.S., 1948 Vol V part I, P. 86.

2- Ibid. P. 85 Airgram no. 19, Jan. 12, 1948 from Cairo 7483/1-12-48.

3- Ibid, telegram no. 275 Jan. 23 from London 741. 83/ I - 23 - 48 Loc. cit.

(٤) تشير الوثائق الأميريكية خلال عام ١٩٤٨ إلى مباحثات السفير المصرى عبد الفتاح عمرو باشا مع بيفين وزير الخارجية البريطانى.

(*) تناول الفصل الاول بالتفصيل مباحثات البنتاجون بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

(٥) إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، دار الزهراء للاعلام العربى ١٩٨٦ ص ٤٠، ص ٤٧ -٦٥، وانظر طارق البشرى عن حكومة النقراشى وحرب فلسطين، المرجع السابق ص ٢٦٦ - ٢٦٨ وسوف تناول فى فصل لاحق تطور الموقف الأميريكى من قضية الهدنة المصرية الاسرائيلية عام ١٩٤٩ فى اطار موقفها العام من سير أحداث حرب فلسطين.

حرب فلسطين الأولى بين العرب والقوى الصهونية فى فلسطين ودخول جيش مصر هذه الحرب إلى جانب العرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ عاملا جديدا طرأ على اتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر كانت اثاره المباشرة نقل بؤرة الاهتمام الأميريكى إلى دائرة جديدة هى اثار حرب ١٩٤٨ ومحاولات تسوية النزاع المصرى الاسرائيلى فى إطار تسوية إقليمية. ولم تكن نهاية هذه لصالح العرب بل كانت عاملا هاما فى إحداث تغييرات ملموسة فى اتجاهات السياسة الأميريكية، ويمكن القول أن الولايات المتحدة بمساعدتها لاسرائيل فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى والاعلامى ابان الحرب الفلسطينية ووصول الأمر إلى قبولها عضوا فى الامم المتحدة قد نجحت فى أولى خطوات الحلول محل الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط [١] بعد أن لعبت الولايات المتحدة دورا هاما فى تثبيت وجود دولة اسرائيل وان كان الدور السوفيتى لايقل أهمية وتأثيرا عن الدور الأميريكى فى قيام دولة اسرائيل.

ومع أن مصر تجاوزت أزمة حرب فلسطين داخليا وواصلت حكومتها اتصالاتها ببريطانيا للتفاوض على الجلاء فان تطور الأحداث الداخلية فى مصر ادت لتوقف المباحثات حول قضية الجلاء وذلك بسبب انشغال مصربالكثير من أوضاعها الداخلية، ففى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر النقراشى رئيس الوزراء بوصفه حاكما عسكريا قرارا بحل جماعة الاخوان المسلمين ومصادرة صحفهم وممتلكاتهم وحصار شعبهم ولم يمر على هذا القرار ثلاثة أسابيع حتى وقعت حادثة إغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وكان هذا الاغتيال فى أسوأ ظروف يمكن ان تواجه النظام السياسى الذى كان قائما قبل عام ١٩٥٢ فالأمن مضطرب فى الداخل والجيش المصرى فى فلسطين يواجه النكسات [٢] وبعد اغتيال النقراشى تولى ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى رئاسة الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر حيث واصلت حكومة إبراهيم عبد الهادى اتصالاتها بالانجليز للتفاوض على الجلاء [٣] ويمكنا أن نرصد خلال هذه الفترة سير الموقف الأميريكى حيال مصر بانه كان يسير فى اتجاهين:-

الاتجاه الأول ،هو الدور النشط فى التوصل لأتفاق الهدنه بين مصر واسرائيل على نحو ماسنتناوله فى فصل لاحق، والاتجاه الثانى، هو استمرار الاهتمام والمتابعة النشطة للنزاع المصرى الإنجليزى وقد اتخذ هذا الأهتمام الأخير بعدأ أكثر تحديداهو فى الواقع امتداد للأهتمام الأميريكى بأمن شرقى البحر المتوسط من الناحية العسكرية وقد تمثل ذلك فى تركيز جزء من المباحثات المصرية الأميريكية والمصرية البريطانية بمشاركة أو متابعة أميريكية من أحد الجانبين فيما عرف بأسم مفاوضات الدفاع مع مصر، وكانت مفاوضات الدفاع بين مصر وبريطانيا هى الإطار الدولى الذى سعت من خلاله الولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٩ والأعوام التالية لاداء دور نشيط فى النزاع المصرى الإنجليزى [٤] (وسوف نعرض فى فصل مستقل الدور الأميريكى فى مفاوضات

---

(١) ابراهيم شكيب المرجع السابق ص١٢٥ - ١٣٦.

(٢) كامل محمد مرسى، المرجع السابق ص ٣٤١، وانظر احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو جـ ١ ط ١٩٨٣ - مكتبة مدبولى القاهرة ص ١٣٧.

(٣) انظر وزارة ابراهيم عبد الهادى فى يونان لبيب رزق، المرجع السابق ص ٤٨٧

(٤) انظر Menorandum of conversation by the counsellor (Bohlen) Washington 25,Jan. 1949 f.r.u.s. 1949.F.R.U.S. 1949. vol vI. p. 188.

وموضوعها الحاق ضباط اميريكين بالقيادة البريطانية في منطقة فايد بمصر.

وانظر متابعة المشاورات الاميريكية البريطانية لالحاق بعض الضباط الاميريكيين بالقيادة البريطانية في مصر فى

Memorandum by the Director of the office of near eastern affairs to the Director of the executive secretariat, ibid p.189.

وعن المشاورات البريطانية المصرية مع الملك فاروق ورئيس الوزراء المصرية حول مفاوضات الدفاع. انظر:

Talks of field marshall Slim with king farouk and the members of Eqyptian Cabinet re. U.K.Egyptian Defense cooperation (from the Ambassador in the U.K (Douglas) to the secretary of state. London, 22 March 1949, Ibid. pp. 199-202.

وكانت المباحثات المصرية البريطانية تسير فى إطار عسكرى فنى بحت والمباحثات الأميريكية البريطانية تسير فى إطار استراتيجى اشمل عن الدفاع عن المنطقة ككل ومكانة مصر فيها.

وانظر عن تصور الخارجية الأميريكية ووزارة الدفاع الأميريكى عن الطابع الفنى والعسكرى للمباحثات المصرية البريطانية:

The secretary of state to the secretary of Defense (Johnson) washington, April. 7. 1949, top secret, pp. 203- 204, F.R.U.S. 1949 Vol VI pp. 186- 220.

الدفاع بين مصر وبريطانيا فى إطار التخطيط الأميريكى البريطانى للدفاع عن الشرق الأوسط) ومحاولة دفع المباحثات المصرية الانجليزية ذات المضمون الفنى، لا السياسى إلى نتائج مواتية لاستراتيجيتها الدفاعية للمنطقة ككل. وبالاضافة إلى المتابعة الوثيقة للخارجية الأميريكية ولسفارتها فى لندن والقاهرة لمباحثات الدفاع بين مصر وبريطانيا وهى المباحثات ذات الطابع العسكرى الفنى حول التنسيق الثنائى المصرى البريطانى لدعم الدفاع فى منطقة القناة، كانت الخارجية الأميريكية فى منتصف عام ١٩٤٩ تقريبا قد اعدت ورقة عمل عن سياستها تجاه مصر حددت فيها أهدافها وسياستها تجاه مصر فى إطار سياستها العامة تجاه شرقى البحر المتوسط والشرق الاوسط التى تنطلق أساسا من الاعتقاد بأن للمنطقة اهمية أساسية للأمن الأميريكى وأن هذه السياسة توجه نحو تنمية الاستقرار فى المنطقة (١).

وقد حددت الورقة التى أعدتها الخارجية الأميريكية الخطوط الرئيسية للموقف الأميريكى تجاه النزاع المصرى الإنجليزى فى هذه المرحلة بأنه مع عدم سعيها على الاطلاق إلى التأثير أو الاضعاف لمكانة الاتفاقية الخاصة بين مصر وبريطانيا والوضع الذى تعطيه لبريطانيا فإن الخارجية الأميريكية تعتبر أى مراجعة أو تعديل للاتفاقية تجعل مصر خاضعة للمملكة المتحدة منافية لتطور الزمن وإن كانت مع ذلك لن تعارض أى أتفاق ودى لأستمرار المسؤوليات العسكرية البريطانية فى منطقة السويس، ومن ناحية ثانية كانت الخارجية الأمريكية ترى أنه مع استمرار نظر مجلس الأمن للنزاع حول تعديل الاتفاقية المصرية الإنجليزية لعام ١٩٣٦ فإن أيا من الطرفين لم يطرح الموضوع منذ مناقشات مجلس الأمن عام ١٩٤٧. وكانت الخارجية الأميريكية تأمل أن تساعد الاعتبارات الاستراتيجية المتصلة بأمن مصر كلا من بريطانيا ومصر على أن تراجعا هذه الاتفاقية مراجعة ملائمةوكان للخارجية الأميريكية تحفظ واضح فى هذا الإطار وهو أنها ترى أنه من السابق لأوانه دراسة المقترحات الرسمية المتعلقة لإحلال هذا الاتفاق باتفاق أشمل إطارا وأوسع نطاقا لانشاء حلف يضم الولايات المتحدة (٢).

على أن الأوضاع الداخلية فى مصر دخلت مرحلة مستمرة من العنف عقب تولى ابراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة وبدأت عمليات الأرهاب والتعذيب تطفو فوق سطح المياه المصرية واغتيل الشيخ حسن البنا مرشد الاخوان يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ (٣) وعندما وقعت الهدنة بين مصر وإسرائيل (فبراير ١٩٤٩) سرعان ماطفت إلى السطح من جديد المشكلة الوطنية وأصرار الشعب على جلاء القوات البريطانية الامر الذى ادى إلى نمو سريع للحركة الثورية ولم يجد الملك أمامه من سبيل إلا التضحية بحكومة إبراهيم عبد الهادى (٤) وعين حسين سرى فى يوليو ١٩٤٩ ولم يطل عمر وزارة حسين سرى، فتشكلت وزارة أخرى برئاسته فى ٣ سبتمبر ١٩٤٩ لتشرف على اجراء الانتخابات التى أجريت فى ٣ يناير ١٩٥٠ وكانت النتيجة انتصاراً واضحا للوفد (٥) الذى كون وزارته الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وعين فيها محمد صلاح الدين وزيرا للخارجية فى يناير ١٩٥٠. واتخذ الموقف الأميريكى من النزاع المصرى الانجليزى ثلاث اتجاهات أو بالاحرى ثلاث مسارات خلال

1- policy statement on Eqypt prepared in the Dept. of state washington, May 5, 1949, secret 711. 83/ 5 - 49 pp. 208- 216. F.R.U.S. Vol VI 1949.

2- Ibid p. 209.

(٣) احمد حمروش، المرجع السابق ص١٣٧.

(٤) نفس المصدر ص١٣٩

(٥) نفس المصدر ص١٤١، وانظر يونان لبيب رزق المرجع السابق ص٤٩٢. وانظر طارق البشرى ، المرجع السابق ٣٠٧.

عام ١٩٥٠. المسار الأول دراسة الخارجية الأميريكية وتقييمها للموقفين المصرى والبريطانى وتحديد نقاط الاختلاف وطرح البدائل، (وهذا المسار يتمثل فى مذكرات ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكى وفى برقياتها المتبادلة مع السفارة الاميريكية، أما المسار الثانى والثالث فهما الاتصالات المصرية الأميريكية (مثل مباحثات محمد صلاح الدين ووزير الخارجية الأميريكى) والمشاورات الأميريكية البريطانية.

رابعا: مرحلة بلورة المقترحات الدفاعية وتقديمها لمصر ٥٠-١٩٥١

ففى مطلع عام ١٩٥٠ كانت الخارجية الأميريكية تنظر إلى الخلاف المصرى الإنجليزى من زاوية محاولة الطرفين الأتفاق على تعديل معاهدةالتحالف لعام ١٩٣٦، وكانت نقطة الانطلاق فى الموقف الأميريكى فى نظرته لمصر برغم اعتراض الحكومة المصرية على المعاهدة أن الخارجية الأميريكية لازالت تعتبرها سارية المفعول وإنها سوف تتخذ موقفامحايدا خلال أى مفاوضات لمراجعة المعاهدة وتعديلها (١). وقد حللت مذكرة مساعد وزير الخارجية الأميريكية للشرق الأدنى عن علاقات مصر مع بريطانيا فى ٣ ابريل ١٩٥٠ الموقف المصرى الذى ينطوى على الرغبة فى جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس والسودان، كما حللت الموقف البرطانى بأنه ينطلق من عدم وجود سبب للاستعجال وأن المشكلة تكمن فى أختيار التوقيت الصحيح للمفاوضات (٢).

وقد استعرضت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية الموقفين المصرى البريطانى فى ضوء رسالة النحاس إلى بيفين فى ٢١ مارس ورد بيفين على النحاس فى ١٧ مايو ولخصت الموقف البريطانى فى ضوء هذا الرد الأخير بأن بريطانيا أبدت الرغبة فى تسوية مسألة المعاهدة فى ضوء زيارة الجنرال وليام سليم رئيس الأركان البريطانى لمصر وبحث الجوانب العسكرية للمشكلة على أساس اقناع المصريين بعدم قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وضرورة التعاون العسكرى المصرى الإنجليزى المشترك وأن الجنرال سليم لن يناقش الجوانب السياسية، أما الموقف المصرى كما قدرته الخارجية الأميريكية فهو قبول بدء المباحثات العسكرية مع التأكيد بأنها لاتحل محل المباحثات السياسية، وقدرت الخارجية الأميريكية أنه أمام بريطانيا بديلان هما إنهاء الإتفاقية عند حلول موعدها عام ١٩٥٦ دون جهد للحصول على اتفاق أطول أو التفاوض من أجل اتفاقية جديدة، أما البديلُ الثالث فهو التوصل إلى إتفاق متعددة الأطراف. أما بالنسبة لمصر فقد كانت الخارجية الأميريكية ترى أن حكومة النحاس تطلب الجلاء الكامل قبل مناقشة الترتيبات فى المستقبل وأن أمام مصر أربع بدائل هى التفاوض مع بريطانيا، اللجوء لمجلس الأمن، اللجوء للجمعية العامة، اللجوء لمحكمة العدل الدولية، وتشير مذكرة الخارجية الأميريكية أن الحكومة المصرية قد أتصلت بالحكومة الأميريكية للحصول على تاييدها للموقف المصرى. كانت هذه هى رؤية الخارجية الأميريكية للموقفين البريطانى والمصرى، أما عناصر الموقف الأميريكى نفسه تجاه النزاع فى هذه المرحلة فكان يقوم على أساس أن النزاع أساسا مسألة ثنائية بين مصر

---

(١) انظر تلخيص المشكلة المصرية كما أعدته إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية في ٢٤ فبراير ١٩٥٠ .

Memorandum by MR Stuart D. Nelson of the office of African and near eastern affairs to the director of the office (Berry) washington feb. 24, 1950 confidential sub. problem summary for Eqypt F.R.S.Vo. V 1959 p. 284.

(٢) اعتمد التقدير الاميريكى فى تحليله للموقفين المصرى على رسالة النحاس باشا المرسلة إلى بيفين برقية السفارة الاميريكية من القاهرة رقم ٢٥٧، ٢٧٦ فى ١٧، ٢٢ مارس ١٩٥٠ الموجودتان بملف العلاقات الاميريكية البريطانية رقم 641. 64. 3. 17. 50.

انظر Memorandum by the assistant secretary of state for near easten affairs, south asian and African affairs (McGhee) to the Under secretary of state (webb) top secret, washington April 3, 1950 subject: British relations with Egypt 641. 74 - 14 - 3 - 50.

المملكة المتحدة وأنه لاسبيل أمام مصر لضرب بريطانيا بالولايات المتحدة مع تأكيدها بقوة لأحتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر وطلبت الخارجية الأميريكية من سفارتها فى مصر فى ٢ مايو ١٩٥٠ ابلاغ الحكومة المصريه بهذا الموقف مع توضيح إنه من الأهمية البالغة لمصلحة أمن الشرق الأدنى والحفاظ على السلم العالمى أن تحتفظ بريطانيا بتسهيلات استراتيجية فى مصر خاصة فى منطقة قاعدة قناة السويس (١). وخلاصة الموقف الأميريكى أنه إزاء تباعد الموقفين المصرى والبريطانى فإن أقصى مايمكن تحقيقه استمرار وزيادة التعاون العسكرى بين مصر والمملكة المتحدة (أى فصل النواحى العسكرية عن النواحى السياسية) وهذا الموقف كما هو واضح تحكمه اعتبارات استراتيجية اقليمية وهى الحفاظ على التسهيلات الاستراتيجية لبريطانية فى مصر للدفاع عن الشرق الأدنى فى حالة وجود خطر مباشر وهو الإطار الذى ستظل الولايات المتحدة تنظر من خلاله إلى النزاع.

وفى إطار الأتصالات الأميريكية المصرية التى جرت بين السفير المصرى كامل عبدالرحيم مع مساعد وزير الخارجية الأميريكية «جورج ماك جى» George McGhee فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ ومع مدير إدارة الشرق الأدنى ويلز ستابلر Wells Stabler لبحث تطورات النزاع المصرى الإنجليزى أوجز السفير المصرى آراء الحكومة المصرية وطلب من الولايات المتحدة تقديم النصح لبريطانيا بالجلاء عن مصر وأن هذا الجلاء لن يستغرق أقل من عام ونصف إلى عامين وأن الترتيب فى المستقبل يمكن أن يقوم على أساس معاهدة لها مجلس دفاع مشترك قد يتسع ليشمل دولا أخرى فى الشرق الأدنى وقد يؤدى إلى أشتراك الولايات المتحدة (٢) بيد ان رد مساعد وزير الخارجية الأميريكى أكد السفير المصرى أنه من الحيوى تواجد البريطانيين فى مصر لأن العدوان الروسى قوى الاحتمال ثم اشار إلى أن مصر ستتعرض للقلاقل التى قد تثور فى الشرق الأدنى التى قد تتمحض عن الفراغ العسكرى الناتج عن الجلاء القوات البريطانية وكرر أن الأمر يمكن تسويته بين مصر وبريطانيا ثنائيا.

وباستقراء رد فعل مساعد وزير الخارجية الأميريكى يتجلى بوضوح التطابق فى الموقفين الأميريكى والبريطانى ازاء الضرورة الاستراتيجية لبقاء القوات البريطانية فى مصر مما دفع الجانب الأميريكى إلى رفض مجرد بحث موضوع الجلاء على الرغم من أن السفير المصرى نقل رأى الحكومة المصرية فى إمكانية الربط بين جلاء القوات البريطانية وتأسيس مجلس دفاع مشترك ولم يكن الشغل الشاغل للولايات المتحدة سوى مشكلة (الفراغ العسكرى) الناتج عن تخلى بريطانيا عن قواعدها.

وكما سبق الاشارة كانت تجرى بالتوازى مع الاتصالات المصرية الأميريكية مشاورات ثنائية بين الخارجية الأميريكية والبريطانية على نحو ماتم فى مباحثات ماكجى McGhee مساعد وزير الخارجية الأميريكية مع المسؤولين البريطانيين فى لندن فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٠ حيث صوروا الموقف المصرى بأنه لا يعكس إدراكا بأن

---

(١) انظر حول المفاوضات المصرية الانجليزية مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى اول يونيو ١٩٥٠.

Memorandum by the officer in charge of Egypt and Anglo Egyptian Sudan affairs. Stabler to the Director of the office of African and Near Eastern affairs,washington, I june 1950, top secret, subject Anglo - Egyptian negotiations, washington, June 1950, 641.74.6-1-50. F.R. U. S. 1950 Vol. Vpp. 289- 292.

(٢) انظر نص الحديث فى مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية:

Memorandum of conversation by the officer in charge of Egypt and Anglo Egyptian Sudan affairs (stabler) secret, washington, Juy 17, 1950, 641. 74/7-17-50. F. R. U. S. vol V. 1950 pp. 293 - 295.

الدفاع على مصر أهم من التطلعات السياسية وأن جلاء القوات البريطانية سوف يخلق فراغا فى المنطقة وطلبوا ممارسة الضغط على وزير خارجية مصر أثناء تواجده فى دورة الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٥١ وحدد مساعد وزير الخارجية الأميريكى موقف الولايات المتحدة بأنه يرتكز على دعم الموقف البريطانى إلى الحد المستطاع، (١) وان الولايات المتحدة رفضت كل الجهود المصرية لدفع الولايات المتحدة للتدخل، ثم طرح فكرة نقل القوات البريطانية إلى مواقع بديلة فى غزة أو العراق أو برقة لكنه قوبل بالرفض من مساعد وكيل الخارجية البريطانية(٢). ويمكن القول أنه مع تقارب الموقفين البريطانى والأميريكى حول الاعتبارات الاستراتيجة التى تفرض استمرار تواجد القوات البريطانية فى منطقة القناة فإن ما يميز موقف الخارجية الأميريكية كما شرحه المسئول الأميريكى فى مباحثات لندن هو طرح فكرة القواعد البديلة ويعكس هذا التصور بالطبع تصورا أوسع نطاقا للدفاع الاقليمى وربما يعكس فى طياته بذور البحث عن حل لجلاء القوات البريطانية عن مصر.

ومع اقتراب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوقع مقابلة محمد صلاح الدين باشا مع وزير الخارجية الأميريكية وتناولهما للنزاع المصرى الإنجليزى اعدت الخارجية الأميريكية تقديراتها التى أوجزت فيها من جديد الخطوط الرئيسية للموقفين المصرى والبريطانى ورسمت الإطار الذى سيطرح فيه وزير الخارجية الأميريكية موقف بلاده على وزير الخارجية المصرى. وقد توقعت الخارجية الأميريكية أن تطلب مصر وساطة الولايات المتحدة فى النزاع فى ضوء إصرار مصر على جلاء القوات البريطانية واعتبارها أى مصر الجلاء اهم من الدفاع، كما كانت الخارجية الاميريكية واعية للموقف البريطانى الذى يرفض الأنسحاب حتى يتم الأتفاق على ترتيبات دفاعية للمستقبل، وقدرت الخارجية الأميريكية أهمية الحفاظ على تسهيلات استراتيجية معينة للبريطانيين فى مصر فى عنصرين هما حق الاحتفاظ بالتسهيلات وقت السلم واستخدامها بفاعلية وبسرعة فى حالة التهديد المباشر لأمن الشرق الاوسط، وحق العودة لاستخدام هذه التسهيلات. وأنتهت الخارجية إلى ثلاث توصيات تسترشد بها فى مباحثاتها مع محمد صلاح الدين هى أنه فى ظل الظروف الدولية الراهنة فإن جلاء القوات البريطانية عن مصرسوف يكون أمرا خطيرا، وأنه فى حالة التوصل إلى أتفاق بين مصر وبريطانيا يسمح ببقاء قوات بريطانية فإن ذلك لا يعتبر تعديا على استقلال مصر بل يمثل اسهاما فى الدفاع عن المنطقة، وإنه اذا اثيرت مسألة الوساطة الأميريكية فإن الموقف سوف يكون اعتبار النزاع فى أساسه مسألة ثنائية بين مصر والمملكة المتحدة(٣).

---

(١) جرت سلسلة من المباحثات حول الشرق الأوسط فى لندن أثناء زيارة مساعد وزير الخارجية الأميريكية ما بين ١٨ - ٢٣ سبتمبر ١٩٥٠.

من بينها العلاقات المصرية الإنجليزية أنظر:

Memorandum of the informal U. S. U. K. discussions, Top Secret, London, Sept. 19, 1950 780. 00/9_ 18_ 50.

F. R. U. S. Idid pp. 296 _ 302

(٢) نفس المصدر والموضع

(٣) اعد مساعد وزير الخارجية الاميريكية مذكرة تلخص الاراء والسياسات الأميريكية تجاه عدد من المسائل التى قد يثيرها محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة فى الجمعية العامة مع الجنرال مارشال وزير الدفاع فى واشنطن خلال مقابلتهما فى ١٧ اكتوبر ١٩٥٠ انظر:

Top secret, Dept. of state, Assistant Secretary, october 12, 1950, to the secretary, through MR Matthews from N. E. A., from MR. Berry, sub. Egyptian Foreign Minister conversation with you. 611. 74/10_12-5.

وفى نفس الوقت كان أمام الخارجية الأميريكية صورة للموقف المصرى كما طرحه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين فى مباحثاته مع بيفين فى لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ أى قبل مقابلة وزير خارجية الولايات المتحدة فى ١٧ أكتوبر. وقد نقل صلاح الدين استعداد مصر للموافقة على بقاء القاعدة البريطانية فى مصر بشرط تولى المصريين صيانتها، وأنه يمكن للمملكة المتحدة العودة فى حالة الحرب وتولى القاعدة واستبدال المعاهدة الحالية بمعاهدة صداقة تستمر عشرين سنه واستكمال الجلاء التام خلال عام واحد، وترتيبات دفاعية مشتركة فى وقت الحرب لا فى وقت السلم، كما طرح صلاح الدين عل بيفن أنه قد يكون لمصر مكان فى الإطار الموسع لحلف الأطلنطى أو نوع من الترتيبات المائلة بحيث تجد حلا فى إطارها للخلافات المصرية البريطانية (١).

والواقع ان مباحثات صلاح الدين وزير خارجية مصر مع وزير الخارجية الأميريكى والأراء التى طرحهالم تخرج كثيرا عن افكاره التى سبق ان طرحها على بيفن فقد أبرز أن مصر حريصة على أداء دورها فى الدفاع عن الشرق الادنى بالتعاون مع الولايات المتحدة إلا أنه طالما بقيت القوات البريطانية فإن مصر لن تقوى بل ولن ترغب فى المشاركة فى الدفاع عن المنطقة (٢) وكانت استجابة الجانب الاميريكى للآراء التى طرحها محمد صلاح الدين باشا تتمثل فيما اوضحه جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية الاميريكية فى الجولة الثانية للمباحثات فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ وهى تناول موضوع الدفاع عن الشرق الادنى كاساس لمناقشة مسألة النزاع المصرى الإنجليزى، فابرز مساعد وزير الخارجية الاميريكية الموقع الحيوى لمصر فى الشرق الادنى ومدى اهميته فى ضمان دفاع فعال عن المنطقة وأوضح «أن وجود القوات البريطانية فى مصر عامل استقرار للسلام العالمى كما تمثل فى نفس الوقت عنصرا فى الدفاع عن مصر وأن موضوع القوات البريطانية متروك للتسوية بين مصر والمملكة المتحدة» (٣).

فى أعقاب هذه المباحثات التى جرت بين محمد صلاح الدين والخارجية الأميريكية وفى ضوء ماتلقته الخارجية الأميريكية من تقديرات من سفارتها فى لندن عن آراء صلاح الدين كما نقلها إلى بيفين فى مباحثاته فى ٢٨ سبتمبر بدأت الخارجية الأميريكية مشاورات مكثفة وصريحة مع سفارتها فى القاهرة حول استبدال الإطار الثنائى بين مصر وبريطانيا (معاهدة ١٩٣٦) فى إطار ثلاثى متعدد الأطراف (ارتباط مصر بحلف الاطلنطى) وتلقت من سفارتها فى القاهرة تقديرات كافرى سفيرها على هذه الاحتمالات، كما ناقشتها الخارجية الاميريكية مع وزارة الدفاع الاميريكية من الناحية العسكرية واستشارت بشأنها سفاراتها فى الشرق الأدنى(٤)

---

(١) بعث السفير الأميريكى فى لندن (دوجلاس) فى برقية إلى وزير الخارجية فى ٩ نوفمبر تطورات المفاوضات المصرية الإنجليزية فى ضوء مباحثات صلاح الدين وبيفن انظر:

The Ambassador in the U. K. (Douglas) to the secretary of state, top secret, London, 1950 no. 2718. Nov. 9, 1950, 641. 74/11-9-50.

(٢) انظر نص الحديث فى :

Memorandum of conversation by the secretary of state, secret, subject. Egypt Attitudes regarding Defenses of the Near East relations with the U. K. 641. 74/ 10 -17-50.

وانظر أيضا Dept. of state, Memo of conversation October 19, 1950, secret, subject, general discussion regarding points of interest to Egypt & U. S. 611. 74/ 10- 1950.

(٣) نفس المصدر والموضع

(٤) بعث وزير الخارجية إلى السفير كافرى فى القاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ يطرح عليه اراء رؤساء الأركان المشتركة البريطانية والأميريكية والخارجيتين البريطانية والأميريكية حول موضوع الترتيبات الدفاعية للشرق الأدنى ودور مصر فيها ورأى الولايات المتحدة بأن التسهيلات البريطانية تمثل أهمية مصر القصوى للدفاع عن المنطقة واتفق الجانبان على بحث امكانية طرح موقف مشترك بالنسبة للقواعد فى مصر انظر The secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret priority , washington, Nov. 20 , 1950, 780-5/11-20-50. Telegram. E.R.U.s, Vol V, 1950 pp. 321 - 322.

وانظر رد السفير كافرى فى The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the secretary of state, top secret, priority, Cairo 22, November, 1950, 641. 74/ 11- 22.50.

وقد طرح (كافرى) تقديرات السفارة الأميريكية فى القاهرة عن فكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة وأوجز رأيه بأن الامكانية مطروحة إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لدفع الثمن مشيرا إلى أنه فى ضوء الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط فليس للولايات المتحدة من سبيل إلا البحث عن وسائل تكفل بقاء البريطانيين فى مصر مع استبعاد احتمال (الجلاء) والبحث عن البدائل التى تسمح للبريطانيين والأميريكيين الأحتفاظ بالقواعد فى مصر، وأن البديل الذى يمكن طرحه على حكومة الوفد هو حلف ثلاثى لمشاركة مصر الكاملة وأن هذا الترتيب يحتاج لعناية كبيرة فى التناول، وحدد كافرى الثمن بأنه سوف يكون باهظا وهو تزويد مصر بالأسلحة، وإطار للتشاور العسكرى وأن السبيل فى تقدير السفير الأميريكى للاحتفاظ بقاعدة قناة السويس هو أقناع المصريين بأن الاسهام الأميريكى يخدم مصالحهم على المدى البعيد ويدعم سيادتهم وكبريائهم الوطنى، وأن الولايات المتحدة تتوخى العدل والانصاف وأنها تولى الأهتمام العميق لرخائهم الاقتصادى ورفع مستوى معيشتهم وأن الأمر يتطلب «نظرة جديدة» وأن البريطانيين وحدهم لا يمكنهم القيام بذلك (١).

وبالتوازى مع الحوار بين الخارجية الاميريكية وسفارتها فى مصر، كان ثمة حوار آخر يدور بين الخارجية الاميريكية ووزارة الدفاع لبحث النواحى العسكرية فقد جاء هذا الحوار بين الوزارتين فى أعقاب الاجتماع المشترك فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠ بين رؤساء الأركان المشتركة البريطانية والأميريكية وبين ممثلى الخارجية البريطانية والاميريكية لبحث موضوع الترتيبات الدفاعية الثلاثية مع مصر، فقد بعثت وزارة الخارجية بخطاب إلى وزير الدفاع الاميريكى مارشال فى ١٩٥٠/١٢/١١ بهدف مناقشة مدى الصواب فى القيام بمسعى مشترك اميريكى بريطانى تجاه مصر بهدف التوصل إلى أتفاق حول القواعد والمعدات التى تقدم لمصر، واقترحت أن تكون الاتفاقية الثلاثية إحدى البدائل التى تشكل عنصرا جديدا فى الموقف لأن بريطانيا لن تستطيع الصمود أمام اصرار مصر على المطالبة بالجلاء، وتصارح الخارجية الاميريكية وزارة الدفاع أنها غير متفائلة بأن تقديم أسلحة اميريكية لمصر مقابل (حقوق القاعدة) سوف يكون كافيا لاقناع المصريين للتغاضى عن أمالهم الوطنية فى التحرر من القوات الاجنبية، ثم تشير الخارجية إلى مشكلات أخرى تتصل بمدى توافر الأسلحة وتزويد مصر بها ثم موقف الكونجرس (٢).

ويدل خطاب الخارجية الأميريكية إلى وزارة الدفاع أنها فى شك من إمكانية نجاح المسعى المشترك لإقناع مصر حتى لو قدمت لها الأسلحة بفكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية ولو أنها فى الحقيقة بدلا من ان تتخذ قرارا سياسيا بالموافقة أو الرفض فهى تريد بداية بحث الموضوع من زاوية عسكرية. كما أن الهدف المباشر، كما قدره السفير الأميريكى فى القاهرة هو الأحتفاظ بقاعدة السويس، والسبيل لذلك هو الترتيبات الثلاثية المشتركة بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة كبديل للترتيب أو الأتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا فقط والوسائل التى يتوخاها لذلك هى تسليح مصر واشراكها فى حلف على أساس السيادة المصرية الكاملة ونوع من التسوية

---

(١) كما ارسل كافرى برقيية تالية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠.
F. R. U. S. VO. V. 1950, pp. 322 - 324.

(٢) انظر نص الخطاب الموجه إلى وزير الدفاع حول المسألة المصرية الإنجليزية فى ٦ ديسمبر ١٩٥٠ فى:
Memorandum by the Assistant secretary of state for near Eastern, south African affairs (McGhee) to the Deputy under secretary of stste of Defense regarding Anglo Egyptian question Dec. 6, 1950. F. R. U. S. Vol V. 1950 pp. 326 - 328.

للمسألة الفلسطينية وفى كل الأحوال كانت توجه السفير الأميريكى مجموعة من الدوافع منها، استبعاد أى احتمال لجلاء القوات البريطانية والبحث عن صيغ وبدائل تسمح ببقائها، فالبديل الأميريكى المقترح بين روءساء أركان الحرب البريطانيين والأميريكيين ووزارتى الخارجية الأميريكية والبريطانية هو مجرد تغيير فى الشكل فقط من ترتيب ثنائى إلى ثلاثى بأدخال الولايات المتحدة طرفا فى العلاقة المصرية البريطانية.

ولم تقتصر عملية المشاورات حول فكرة الترتيبات الدفاعية الثلاثية على نطاق التشاور الداخلى بين وزارتى الخارجية والدفاع الأميريكية أم بين هيئات الأركان المشتركة فى المملكة المتحدة ونظيراتها فى الولايات المتحدة فحسب، بل أن الخارجية الأميريكية طرحت تصوراتها وتقدير اتها فى مثل هذا الموضوع على سفاراتها فى منطقة الشرق الأدنى بالأضافة إلى أشتراك سفاراتها فى لندن وباريس وأنقرة ووفدها فى الأمم المتحدة فى التقديرات لما لهذا التطور من مضامين اقليمية ودولية ويعكس هذا الاطار الموسع من التشاور إدراك الولايات المتحدة للحاجة لدراسة الموضوع دراسة شاملة وعميقة(١).

وقد اوضحت الخارجية الاميريكية فى اتصالاتها هذه مع سفاراتها أن تجاهل المطالب المصرية بالجلاء قد يضاعف من اشتعال وقود القومية فى مصر وتعمق من مشاعر المرارة(٢) واقترحت ثلاثة بدائل اولها، إيجاد علاقة مشاركةمتكافئة بين بريطانيا ومصر تماثل علاقتها بالهند وباكستان وسيلان، أى بما يسمح لمصر بالتعاون مع المملكة المتحدة طواعية ومع الدول الغربية فى ترتيبات دفاعية وقت السلم ودون جلاء القوات البريطانية، والبديل الثانى ،هو تطوير ترتيبات دفاعية إقليمية بواسطة الدول العربية تمكن القوات الضاربة البريطانية من التعاون معها كشريك على أساس «الدعوة الحرة» من أعضاء جامعة الدول العربية والبديل الثالث، الذى طرحته الخارجية الأميريكية فهو الاقتراح البريطانى بابتكار نوع من الترتيب متعدد الأطراف تشارك فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بضمان أمنى لمصر، وتعقب الخارجية الأميريكية فى شرحها للمواقف أن هذه الأفكار لاتعنى تغييرا فى مواقفها الثابتة فى تأييد الوضع القوى لبريطانيا فى مصر وضرورة احتفاظها بالتسهيلات الاستراتيجية هناك فى حالة استعداد (٣).

وتحليل هذه البدائل الثلاثة اقامة علاقة المشاركة المتكافئة .equal to equal cooperation ثم تطوير ترتيبات دفاعية اقليمية تشمل الدول العربية كلها مع بريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة، وثالثا ترتيبات متعددة الاطراف تشارك فيها أيضا بريطانيا والولايات المتحدة، تحليل هذه البدائل يدل على وجود مضمون واحد لها هو استمرار وجود القوات البريطانية فى مسئوليتها للدفاع عن قاعدة قناة السويس إما فى إطار ثنائى، أو إقليمى أو متعدد الأطراف، ولكن المسؤلية الاساسية ستظل مسئولية بريطانية.

وقد عقب السفير الأميريكى فى القاهرة على هذه البدائل المطروحة بتوضيحه للخارجية الأميريكية أن المشكلة الاساسية فى المسألة المصرية الإنجليزية هى أن مصر لم تبد استعدادا لقبول فكرة احتلال قوات أجنبية

---

(١) برقيات وزير الخارجية الدورية فى السابع من ديسمبر ١٩٥٠.

The secretary of state to certatin diplomatic offices top secret, washington Dec. 7, 1950 no. (242) 641. 74/ 12 - 7 - 50 circular telegram F. R. U. S. Vol V. 1950 pp. 328- 329.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) نفس المصدر.

وقت السلم لمنطقة القناة بصرف النظر عن أنها فى إطار اتفاقية مصر إنجليزية جديدة أو وفى شكل حلف للبحر المتوسط أو أى نوع آخر من الاتفاقيات الدولية واضح أن مصر لن تقبل ايا من البدائل الثلاثة المقترحة لأنها تقوم على فكرة الأحتلال وقت السلم [1].

وقد درست الخارجية الأميريكية ردود فعل بعثاتها فى الشرق الادنى وخاصة تقييم سفيرها فى مصر وأعدت تقييما عرضته إدارة الشرق الأدنى على مساعد وزير الخارجية انتهت فيه إلى أن جوهر المشكلة هو فى تعاون مصر والملكة المتحدة فى مجال الدفاع خلال وقت السلم، وأن المصريين لا يعارضون فى استخدام أراضيهم بواسطة المملكة المتحدة والحلفاء وقت الحرب، وتوصى إدارة الشرق الأدنى بانتهاج السياسة التالية فى التشاور مع بريطانيا وهى أن تقع المسئولية العسكرية اساسا فى المنطقة على عاتق بريطانيا وأنه من المصلحة الاميريكية البريطانية احتفاظ بريطانيا بتسهيلات استراتيجية فى مصر وقت السلم، واستمرار التأييد القوى لمكانة بريطانيا فى مصر مع ابداء والأمل فى أن تتمكن مصر وبريطانيا من التوصل لحل مقبول للمشكلة يأخذ فى حسبانه احتياجات الأمن فى المنطقة والآمال القومية لمصر، وقدرت الخارجية الأميريكية أنه على المدى البعيد فإن الولايات المتحدة وبريطانيا سوف تخسران مالم يتم التوصل لحل وسط يعطى بعض الترضية للامال الوطنية لمصر [2]. وخلاصة توصيات قسم مصر بالخارجية الأميريكية تنطلق من التقدير أنه مع تأييد موقف بريطانيا فى مصر فإن احتمالات الأضرار بمصالح بريطانيا والولايات المتحدة فى مصر تتطلب (ترضية أمال مصر الوطنية) بخلق توازن بين احتياجات الأمن فى المنطقة وتطلعات مصر الوطنية ولاشك أنه كان لتقديرات السفارة الأميريكية فى القاهرة من توضيح رفض الحكومة المصرية للبدائل الثلاثة المطروحة ما أثار شكوك الخارجية الاميريكية مما دفع الحكومة إلى طرح هذه التوصيات التى لا تمثل تطابقا مع الموقف البريطانى بقدر ما تعكس تقدير المصالح الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة ككل.

كان انعقاد مؤتمر لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأميريكية فى منطقة الشرق الأدنى فى أسطمبول ما بين ١٤-٢١ فبراير١٩٥١، ثم فى بومباى للبعثات الأميريكية فى منطقة جنوب اسيا فى الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٢مارس فرصة مواتية لمساعد وزير الخارجية الأميريكى جورج ماك جى لزيارة القاهرة مرتين فى طريق الذهاب إلى بومباى فى أواخر فبراير وفى طريق عودته إلى لندن أواخر مارس حيث ألتقى فى القاهرة مع محمد صلاح الدين وزير الخارجية لمصر للمباحثات حول المسألة المصرية الإنجليزية واتيح له الأقتراب المباشر من تطورات المفاوضات قبيل انتقالها فى الشهور اللاحقة إلى اتصالات بين الخارجية الأميريكية والبريطانية فى لندن وواشنطن حيث بدأت نقاط الخلاف بين السياسيين تتجمع وتتزايد شيئا فشيئا على نحو سيتضح فى عرضنا لتطوراتها، وقد أوضح ماك جى لصلاح الدين الموقف الأميريكى ويقوم على أساس أن الولايات المتحدة لم تكن وليست راغبة فى أن تكون طرفا فى المفاوضات المصرية الانجليزية وإن كانت قد تباحثت وسوف تستمر فى التباحث مع الطرفين بروح ودية، وأضاف أن الولايات المتحدة تعترف لمصر بتطلعاتها الوطنية المشروعة، كما تعترف لبريطانيا بحقوقها طبقا للمعاهدة وتقدر أنه لدى بريطانيا رغبة حقيقية فى الإسهام فى حل المشكلة،

---

(١) انظر رسالة كافرى فى ١١ ديسمبر ١٩٥١ إلى وزير الخارجية

Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Seceratary of state top secret, Cairo Dec. II, 1950 no. 603, 641. 74/12-11-50. F.R.U.S. Vol V 1950. pp. 329-330.

2 - Memorandum by the officer in charge of Egypt & Anglo - Egyptian sudan affairs to the Assistant Secretary Of State McGhee Files. Lot 53 D468, Egypt top Secret Washington Dec. 14. 1950. sub. Anglo - Egyptian affairs F. R. U.S. Vol V. 1950 pp. 330 -331.

وأبرز ماك جى أن هناك موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ذاته سواء بالنسبة للدول فرادى أم بالنسبة للدفاع عن الشرق الاوسط ككل وأن الولايات المتحدة تشعر أن الدفاع عن الشرق الاوسط مشكلة إقليمية (١).

وردا على تعقيب من صلاح الدين بأن الدفاع عن الشرق الأوسط هو فى الأساس مهمة دولة وشعوبه وأن الدعم من الحلفاء يأتى فى المرحلة التالية، أشار مساعد وزير الخارجية الأميريكى أن الولايات المتحدةتوافق على تطوير القدرات الدفاعية المحلية للشرق الأوسط وأنه من أهداف الأعلان الثلاثى إتاحة دور للشرق الأوسط فى الدفاع عنه، ولكن «ماك چى» تحفظ بقوله إنه مهما كانت ضخامة الجيش الذى تبنيه مصر فإن الشرق الاوسط سيظل بحاجة إلى قوات اجنبيه اخرى. وأوضح «ماك چى» لصلاح الدين خطوره الموقف إذا استمر الخلاف بين مصر وبريطانيا مؤكدا لصلاح الدين «أنهم لن يعودوا مطلقا لعصر الأستعمار الذى عرفه العالم من قبل»(٢) وبدأت حلقة من المشاورات الأميريكية البريطانية فى لندن بمناسبة زيارة مساعد وزير الخارجية الأميريكية ماك جى إلى لندن ١٠ ابريل لمناقشة النزاع المصرى الإنجلزى، وقد لخص مساعد وكيل الخارجية البريطانية سير ريجينالد جيمس بوكر Sir Reginald Jame Bowker لمساعد وزير الخارجية الاميريكية «ماك چى» المقترحات البريطانية الخاصة بالدفاع عن مصر والمعروضة على مجلس الوزراء البريطانى فيما يلى:

- الأنسحاب التدريجى لكافة القوات البريطانية من عام ١٩٥١ حتى موعد إنتهاء الإتفاقية عام ٥٦.
- إقامة قاعدة يديرها مدنيون بريطانيون تخضع لسيطرة مصرية إنجليزية على أساس اتفاق تأجير.
- إقامة حلف دفاعى جوى يمكن الحكومة البريطانية من الأحتفاظ بأسراب طائرات وتنظيم دفاعى أرضى فى مصر بعد عام ١٩٥٦.
- حق دخول مصر من جديد للقوات البريطانية وقوات الحلفاء فى حالة الحرب.

وبالأضافة إلى ذلك اقترحت بريطانيا تقديم المساعدة فى البناء التدريجى للقوات المسلحة المصرية التى تسند إليها مسئولية الدفاع الداخلى والأمن (٣).

وأكد «بوكر» رفض الأرتباط بين قضية الجلاء وقضية السودان، ومن ناحية أخرى فقد طرح الجانب

---

(١) يروى «جورج ماك جى» الذى كان يعمل مساعدا لوزير الخارجية الأميريكية للشرق الأدنى فى ذاك الوقت تفاصيل حديثه مع محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر فى مذكراته السياسية بين عام ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ انظر:

McGhee, George, Envoy to the Middle World, Harper & Row publishers, New York 1983, p. 373- 375.

(*) لم تحقق الهدنة بين مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٤٩ استبعاد المخاطر التى تهدد السلام او تسهل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم بل على العكس تبعها سباق فى التسليح سعت فيه مصر والدول العربية للحصول على السلاح من مصادرة الغربية التقليدية دون نجاح بينما تسلحت اسرائيل من تشيكوسلوفاكيا بموافقة اتحاد السوفيتي كما حصلت على السلاح الذى تركته بريطانيا فى فلسطين بعد مايو ١٩٤٨ الأمر الذى خلق اختلالا فى الموازين العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل وبرغم تعاطف الولايات المتحدة مع اسرائيل فقد كانت تخشى امدادها بالاسلحة والاستجابة لطالباتها المتكررة حتى لا يبدأ سباق للتسلح وتتجدد الحرب بين العرب وإسرائيل ومن ثم اتفقت مع بريطانيا وفرنسا على إصدار اعلان ثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ يؤكد انها لن تسمح بتجدد الحرب بين العرب وإسرائيل وضمان حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ بما يعنى ضمان دولة اسرائيل، ثم ضمان التوازن فى التسلح بين الدول العربية وإسرائيل. انظر نص الاعلان الثلاثى فى:

Dept of state Bulletin XXII June 5, 1950, pp. 886-87.

2- The Ambassador in Egypt (Caffrey). To the Dept. of state , top secret priority, Cairo April, 1. 1951 no, 1001, 641. 74/4-1-51. F.R.U.S. Vol V, 1951, pp. 352- 355.

3 - Memorandum of Informal U. S. U. K. dsiscussions in connection with the visit to London of George McGhee, April 2-3, 1951. 788. 00/ 4-10-51. top secret London F.R.U.S. Vol v. 1951,. pp. 356-361.

الاميريكي موقف الولايات المتحدة من هذه المقترحات البريطانية التى تتلخص فى أن الولايات المتحدة الأميريكية لا ترغب فى أن تكون طرفا فى المشكلة، وأن المسؤولين العسكريين الأميريكيين يدركون أهمية قاعدة قناة السويس مع استمرار دعم الموقف البريطاني وانها أى الولايات المتحدة تشعر بنوع من التغير فى التفكير البريطانى إزاء المشكلة الاستراتيجية.

وفى نفس الموقف اكد مساعد وزير الخارجية الأميريكى دقة الموقف العالمى وفى الشرق الادنى فانه لايتحمل الجمود والخلاف بين مصر وبريطانيا وانه لذلك يحث المملكة المتحدة بقوة لجعل موقفها مع مصر يتسم بالمرونه قدر الامكان وأشار إلى أن دول الشرق الادنى (العراق والأردن) متعاطفه مع مصر وأن هناك رغبة عامة فى المنطقة لتحقيق مطالب مصر وأن المشكلة المصرية الإنجليزية إلى جانب مشكلة البترول الإيرانى ومشكلة فلسطين تمثل إحدى النقاط الثلاثة للاضطراب والقلاقل فى المنطقة.

وسرد ماك جى أن سيطرة مصر على الموارد والامدادات الحيوية (العمل والمياه) فى القاعدة قد يجعل وضع البريطانيين مستحيلا وأنه لن يكون من الحكمه بالنسبة لبريطانيا استخدام القوة وناشد بريطانيا المرونة فى موقفها مع مصر وتلبيته مطالبها مؤكدا أن الفترة القادمة من عام ونصف عام إلى عامين هى فترة حاسمة فى الشرق الأدنى [١].

وطرح ماك جى فكرة القوات متعددة الأطراف والترتيبات متعددة الأطراف كبديل للانسحاب الكامل ولو أن المصريين لم يلتزموا بها ولكنها كبديل يمكن طرحها.

وخلص ماك جى من طرحه لأبعاد المشكلة إلى ملاحظه خلال جولته فى الشرق الأدنى من انتشار ظاهرة الحياد بين العالم الحر والشيوعيين وأنه من الضرورة استعادة ثقة هذه الدول من أجل الحصول على تعاون أقوى فى الصراع العالمى الشامل.

واستقراء الحجج النى ساقها مساعد وزير الخارجية الاميريكية فى مشاوراته فى لندن خاصة الاخيرة حول انتشار ظاهرة الحياد فى الصراع العالمى فى الشرق الأوسط تفسر ذلك القلق الواضح لديه من آثار الخلاف المصرى الإنجليزى فى المنطقة على موقف مصر وتوجهاتها إزاء الصراع العام بين الولايات المتحدة والغرب من جهة والأتحاد السوفيتى من جهة أخرى وسيظل هذا الاعتبار الاستراتيجى من البواعث الأساسية لتحرك الولايات المتحدة ونشاطها فى تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى بما يخدم هذه الاعتبارات الاستراتيجية الدولية والأقليمية.

وفى القاهرة وواشنطن بدأت السفارة الأميريكية ثم الخارجية الأميريكية تستشعران تعثر المفاوضات المصرية الإنجليزية والصعوبات التى تكتنفها وبدأت مشاعر هذا القلق تنعكس فى برقيات السفارة الأميريكية من القاهرة إلى واشنطن وفى اتصالات الخارجية الأميريكية فى واشنطن مع السفارة البريطانية هناك [٢]. وقد تمثل هذا فى تقديرات كافرى فى القاهرة لمدى الصعوبات التى يواجهها السفير البريطانى فى مفاوضاته مع الحكومة المصرية لمواجهته باحتمالات المعارضة البرلمانية سواء من العمال أو المحافظين المتشددين ثم من حكومة

1- Ibid, Idem.

(٢) انظر تقديرات كافرى المنقولة للخارجية الأميريكية حول مقترحات السفير البريطانى رالف ستيفنون من القاهرة إلى محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر والتى تدور حول فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء، والتى وصف فيها المقترحات البريطانية بانها غير معتدلة أو مقبولة.

The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept. of state, top secret no. 2474, Cairo, 14, April, 1951, 641. 74/ 4-14-51, F.R.U.S. vo V, 1951 pp. 361-363.

الوفد نفسها التى قد لا تفضل التوصل إلى أى اتفاق على أى اتفاق سئ يجلب لها المتاعب والاضطرابات التى تخرج عن سيطرتها مما دفعها إلى التمسك بشروطها ورفض المقترحات البريطانية.

وفى واشنطون أوضح سكرتير أول السفارة البريطانية مع مسئول إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى مقابلتهما ٢٧ أبريل ١٩٥١ أن المقترحات البريطانية المقدمة لمصر هى الحد الأدنى الذى تقبله بريطانيا، أما بالنسبة للسودان فهى تعتبرها مسألة منفصلة، وأن الموقف البريطانى هو ضرورة حصول السودانيين على الحكم الذاتى فى اقرب وقت [(١)] (وموجز المقترحات البريطانية المقدمة لمصر آنئذ هى بقاء القاعدة تحت ملكية المملكة المتحدة بايجار طويل الأجل للأرض والسيطرة على القاعدة من خلال هيئة سيطرة مصرية إنجليزية، وانشاء خطة إنجليزية مصرية للدفاع الجوى سارية المفعول بعد عام ١٩٥٦ ـ وضمان لعودة القوات البريطانية الحليفة فى حالة الحرب والتهديد الوشيك بالحرب).

وقد عكس المسئول الاميريكى فى مذكرته عن الحديث مع مسئول السفاره البريطانية بذور الخلاف الأميريكى البريطانى الذى تمثل فى شعور الخارجية البريطانية بالقلق بسبب الانطباع الذى تولد لديها من مباحثات ماك جى مساعد وزير الخارجية البريطانية فى لندن (١٠ أبريل ١٩٥١) الذى يوصى بأن الولايات المتحدة تقدر التعاون المصرى بأكثر مما تقدر الأحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية لأنشاء قوات الحلفاء للدفاع عن منطقة الشرق الأدنى وقد أوضح المسئول الأميريكى أن هذا الانطباع غير صحيح إلا أن الخارجية الأميريكية تشعر بالقلق فعلا بسبب عدم التقدم فى المفاوضات المصرية الإنجليزية [(٢)] وكان قلق الخارجية الأميريكية فى الحقيقة صدى لتحذيرات كافرى من التباطؤ فى تقدم المفاوضات ومن مشاعر الغضب التى تجتاح البرلمان المصرى الذى يطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦، ومقاطعة بريطانيا والهجوم على السياسة الاميريكية والبريطانية فى الشرق الأوسط [(٣)].

إزاء ما وصلت إليه المباحثات المصرية البريطانية من طريق مسدود ـ فى تقدير الخارجية الأميريكية ـ يمكن طرح التقديرات الأميريكية لسير هذه المفاوضات وتوصياتها لدفع عجلتها فى عدد من العناصر [(٤)]:ـ

– أن الخارجية الاميريكية مع احساسها بخيبة الأمل من الرد المصرى على المقترحات البريطانية لازالت تعتبر الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات.

– أن الولايات المتحدة الأميريكية لاتزال تأمل فى تمكن الطرفين من التوصل إلى اتفاق مرضٍ بينهما لايأخذ فى اعتباره الأمال القومية المصرية فحسب بل القضية الحيوية لأمن شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى ككل.

– أن الخارجية الأميريكية أوضحت للحكومة المصرية بكل جلاء تأييدها القوى لاحتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية الهامة فى مصر.

---

(١) انظر نص مذكرة الحديث:

Memorandum of Conversation by the officer in charge, Egypt and Anglo-Egyptian sudan affairs (Stabler) Washington april 27, 1951, top secret McGhee Files lot 53468, Egypt.

2 - F.R. U. S. Vol v 1951, p. 363-365.

3- The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept of state, Confidential no. 1123, Cairo, May 2, 1951, 774.00/ 5-2-51. F.R.U.S. Vol V, 1951 p. 365.

(٤) مذكرة الخارجية الأميريكية إلى السفارة البريطانية فى واشنطن فى ٢١ مايو ١٩٥١:

The Dept. of State to the British Embassy, Aide Memoire, secret, washington, May 21, 1951, Conference files, Lot 59, Dt 5. U.S.U.K. Talks, Washington a/51, Briefing Book, Egypt F.R. U. S. Vol. V. 1951 pp. 366-367.

– أن الولايات المتحدة مستمرة فى مشاوراتها مع المملكة المتحدة فى البحث عن سبيل لمساعدتها فى هذا الموقف.

– أن الولايات المتحدة قد درست الموقف فى الشرق الأوسط ككل وانها وضعت أسلوبا جديدا وأكثر ايجابية نحو الشرق الأدنى تنوى تنفيذه بالتعاون مع المملكة المتحدة وتأمل أن يساعد هذا الأسلوب الذى لايوجه نحو مشكلة معينة فى الشرق الأدنى إلى حل المشكلة المصرية الإنجليزية.

– أنه مع تأييد المملكة المتحدة وأستمرار تقديم كل دعم لوضعها فى مصر، فإن الولايات المتحدة تخشى من أن المزيد من التدهور فى العلاقات المصرية الإنجليزية مع مايقترن به من قلاقل وزعزعة فى الموقفين الأميريكى والبريطانى ما يهدد الاسلوب الأميريكى الجديد بل ويلغى أثره.

– أن الحكومة الأميريكية تشعر بالقلق إزاء شعور الاضطراب الذى يسود المصريين شعبا وساسة لما يعتبرونه الوضع غير المرضى ومقارنتهم بين تأميم البترول فى إيران وتأميم القواعد فى مصر.

– أن الولايات المتحدة تود تحاشى مثل هذا الموقف الذى يزيد من تدهور الوضع الراهن فى الشرق الأدنى.

وفى ضوء هذه الاعتبارات التفصيلية التى حددت الموقف الأميريكى تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية أوصت الحكومة الأميريكية الخارجية البريطانية بأن يتضمن ردها فتح الباب لأعمال المفاوضات واقتراح زيارة وزير خارجية مصر لبريطانيا واستئناف شحنات رمزية لمزيد من الأسلحة لمصر* والأسراع بالتشاور بأسرع ما يمكن مع المملكة المتحدة (١)

وتحليل هذه المذكرة التفصيلية للخارجية الأميريكية التى وجهتها للحكومة البريطانية يوضح بجلاء أن المنظور الأميريكى تجاه المفاوضات المصرية الإنجليزية كان أشمل وأوسع وأن مخاوفها من تأثيراتها السلبية على الأوضاع فى المنطقة ككل قد دفعتها لمراجعة بريطانيا فى أسلوبها وتوصياتها باتخاذ بعض الخطوات، وباختصار فإنه مع الأتفاق فى الهدف النهائى بين الحكومتين البريطانية والاميريكية وهو الأحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، فإنه ثمة اختلاف فى الأسلوب بين الحكومتين الأميريكية والبريطانية، فالأولى تتناول الموقف فى إطار اقليمى استراتيجى أشمل والثانية تناول الموقف فى اطار ثنائى محدود يركز على الهدف المباشر لبقاء القوات البريطانية فى القاعدة بأكثر مما يركز على وضع منطقة الشرق الأوسط ككل ولم يكن غريبا أن ينعكس هذا التباين فى النظرة والأسلوب بين الحكومتين الاميريكية والبريطانية فى الرد البريطانى على المذكرة الأميريكية السابق تحليلها (مذكرة٢١ مايو ١٩٥١) بما يلقى المزيد من الضوء على مواطن الاختلاف بينهما. (٢) وكان محور الرد البريطانى الذى سلمه سكرتير أول السفارة البريطانية فى واشنطن Denis Greenhill إلى المسئول بإدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ستابلر Stabler

---

(١) نفس المصدر والموضع.

(*) بالنسبة لاستئناف ارسال كميات رمزية من الأسلحة من بريطانيا إلى مصر فالمقصود فى المذكرة الأميريكية استمرار توريدات التسليح من بريطانيا لمصر بوصفها المورد الرئيسي للسلاح لها.

2 - Memorandum of Conversation by the officer incharge, Egypt and Anglo -Egyptian Sudan affairs *Wells Stabler) top Secret, Washington June 14, 1951, Secretary, letter Lot 56 D459 Defense, Ibid, pp. 368- 369.

فى ١٥ يونيو ١٩٥١ «القلق إزاء ما وصفه بشكوك الولايات المتحدة فى ضرورة الاحتفاظ بقاعدة فى مصر وقت السلم وأن ذلك يمثل اختلافا أساسيا بين الدولتين[١] وذلك برغم توضيحات المسئول الأميريكى له الاهتمام البالغ بالقاعدة. وهذه الاتصالات الأميريكية البريطانية كذلك عكست اختلافا فى الأسلوب والنظرة بين الحكومتين وكانت مع ذلك مدخلا لمحاولة جديدة لتناول النزاع المصرى الإنجليزى من خلال التفكير فى تنظيم دولى للدفاع على الشرق الأوسط تدعو إليه مصر بحيث تتغلب بريطانيا بذلك على المخاوف الأميريكية مما سيكون مقدمة لاقتراح إنشاء قيادة الشرق الأوسط فيما بعد.

والواقع إنه بحلول أغسطس ١٩٥١ بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تنظران إلى انشاء قيادة الشرق الأسط على اساس انها قد تكون وسيلة تمكن البريطانيين والمصريين من تسوية خلافاتهم حول قاعدة السويس وتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ولذلك فإن الصلة بين المفاوضات المصرية الإنجليزية حول السويس ـ السودان والتخطيط لانشاء قيادة الشرق الأوسط أصبحت صلة وثيقة فى المرحلة التالية [٢]، وقد بدأ التفكير الجدى بين الحكومتين الأميريكية والبريطانية يتمثل فى رسائل متبادلة بينهما ثم فى دراسات وتقديرات داخل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة الأميريكية بهدف دراسة موضوع العلاقات المصرية والإنجليزية وأهمية الوضع العسكرى البريطانى فى مصر كذلك تمثلت فى شكل مباحثات بين وزيرى خارجية الحكومتين حول المقترحات الخاصة بانضمام مصر لقيادة الشرق الأوسط، وذلك كله تمهيدا لمفاتحة الحكومة المصرية فى المقترحات وقد استعرض موريسون Morrison وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى رسالته إلى وزير الخارجية الأميريكية اتشسون فى ١٥ أغسطس ١٩٥١ الموقف البريطانى بصراحة كبيرة حيث قال «أن مصر لا تستطيع ولن تستطيع الدفاع عن نفسها ضد عدوان دولة كبرى وأن مصر ليست هامة بالنسبة لنفسها فحسب بل كمفتاح للدفاع عن الشرق الأوسط كله.. » ويقترح موريسون فى رسالته هذه على وزير الخارجية الأميريكى أن تحاول بريطانيا انشاء منظمة لقيادة الحلفاء فى الشرق الاوسط، ويصارح وزير الخارجية الأميريكية «بأنه حريص على أن يتيح إنشاء القيادة الفرصة لأسلوب أو مدخل جديد مع المصريين ويضيف أن تفاصيل القيادة المقترحة وأسلوب أنضمام مصر لها لازال موضع دراسة. ويطلب موريسون فى ختام رسالته التاييد الاميريكى للأسلوب الجديد مع مصر[٣].

وتمثل رد الفعل الأميريكى لهذه الأراء الصريحة والمباشرة فى وضع وزارة الخارجية الأميريكية وهيئة الأركان المشتركة تقديرات للعلاقات المصرية الإنجليزية وأهمية الوجود والعسكرى البريطانى فى مصر [٤]، وكان تقدير هيئة الأركان الأميريكية المشتركة من الوجهة العسكرية مؤيدا للتقدير السياسى الخارجية الأميريكية

---

(١) نفس المصدر والموضع.

2- F.R.U.S. Vol V, 1951, Egypt editorial note. P. 371.

3 - The British secretary of state (Morrison) to the U.S.Secrtary state, London 16 August 1951, Secret F.R.U.S. Vol, V. 1951, pp. 372-376.

استطلعت الخارجية الأميريكية وجهة النظر العسكرية من وزارة الدفاع الأميريكية بالنسبة للاهمية الاستراتيجية للاحتفاظ بالقوات البريطانية فى مصر وإمكانيات نقلها، وإمكانية مشاركة مصر فى نظام دفاع جوى مشترك ـ انظر رسالة وكيل الخارجية الأميريكية (ماثيوز) إلى وزير الدفاع الأميريكى (مارشال) فى ٢١ أغسطس ١٩٥١.

4- The Deputy under secretery of state (Matthews) to the secretary of Defense (Marshall) top secret, Washigton August 21, 1951, 641.74/ 8-21-51. F.R.U.S. Vol V. 1951, pp. 376.

فقد رأت هيئة الأركان المشتركة [1] «أنه من الأهمية القصوى للحفاظ على السلم العالمى احتفاظ الدول الغربية بامكانية الوصول إلى التسهيلات الاستراتيجية فى مصر وأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تظل المملكة المتحدة هى المسئولة الأولى فى مصر، وأنه بالنسبة للحفاظ على الوضع البريطانى الحالى فى مصر تعتبر هيئة الأركان المشتركة أن استمرار الوضع يمثل أهمية قصوى للولايات المتحدة واقترحت هيئة الأركان الأميريكية أمرين، أولاً أن تتمتع المملكة المتحدة بحق الاحتفاظ بالتسهيلات الاستراتيجية فى مصر خلال وقت السلم على نحو يسمح باستخدامها بطريقة فعالة وسريعة فى حالة التهديد المباشر لامن الشرق الأوسط، وثانياً: حق العودة من أجل الاستخدام الكامل لهذه التسهيلات».

وتجدر الملاحظة أنه مع تأييد هيئة الأركان الأميريكية المشتركة للسياسة البريطانية الخاصة باتباع أسلوب جديد مع مصر «بالتعاون الأميريكى الفرنسى ـ التركى» (القيادة الخاصة بالشرق الأوسط) فهى تعارض أى التزام أميريكى بتقديم قوات، ولأى عمل عسكرى بريطانى ضد المصريين وقت السلم من أجل الحفاظ على حقوق القاعدة حيث أن ذلك يضر بالمصالح العسكرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

ويجىء رد وزير الخارجية الأميريكية على خطاب وزير الخارجية البريطانية فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ بما يحمل اقتناعا أميريكيا بالأقتراح البريطانى الخاص بقيادة الشرق الأوسط لضمان الوجود العسكرى البريطانى فى مصر حيث رأى وزير الخارجية الأميريكى فى رسالته هذه أنه يبدو له أن أكثر السبل ترجيحا لحل الخلافات مع مصر كما يقترح وزير الخارجية البريطانى هو نوع من التدويل لقواعد قناة السويس فى ظل ترتيبات قيادة الشرق الأوسط والتى من شأنها إدخال مصر فى الصورة فى موضع خاص بما يتيح لمصر المشاركة فى المسئولية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان السوفيتى المحتمل بالأضافة إلى أن دخول مصر فى مثل هذا الترتيب يخلق جوا صحياً لعلاقات الولايات المتحدة مع دول الشرق الأدنى» [2].

ويتضح أن المدخل الأميريكى البريطانى الجديد يرتكز على تغيير العلاقة بين مصر وبريطانيا من الإطار الثنائى إلى الإطار أو الترتيب متعدد الأطراف الموسع الذى يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، فالصيغة البريطانية سمحت بالاحتفاظ بمكانة بريطانيا العسكرية وفى نفس الوقت ضمنت تأييد الولايات المتحدة، أو على الأقل ضيقت الفجوة فى الأسلوب والتناول للمشكلة وأكدت الأتفاق بين الحكومتين فى الأهداف والغايات وهى دعم الدفاع فى الشرق الأوسط بالتعاون فى مصر.

عند هذه المرحلة، وقد تبلور تفكير أميريكى بريطانى متقارب تجاه الأسلوب الجديد والإطار متعدد الأطراف فى شكل قيادة الشرق الأوسط فى التعامل مع مصر، وقبيل مفاتحة مصر رسميا سلكت السياسة الخارجية الأميريكية مسلكين متميزين، أولهما: جس نبض أو مفاتحة الحكومة المصرية بطريقة غير رسمية عن طريق اتصالات مع السفارة المصرية فى واشنطن ثم فى اتصالات مكثفة أميريكية بريطانية على مستوى كبار المسؤلين من الدولتين، ثم على مستوى وزير الخارجية خلال ٥ – ١٤ سبتمبر ١٩٥١ لبحث التفاصيل المتعلقة بجوانب المشكلة المصرية البريطانية وصلتها بانشاء القيادة الجديدة، وفى نفس الوقت الحصول على موافقة (ترومان)

---

(١) مذكرة رئيس هيئة الأركان المشتركة الاميريكية (برادلى) إلى وزير الدفاع فى ٢٩ أغسطس ١٩٥١ بعنوان «أهمية الوجود العسكرى البريطانى فى مصر». Ibid. pp. 376- 381.

(٢) خطاب وزير الخارجية الأميريكى إلى وزير الخارجية البريطانى فى ٣٠ أغسطس ١٩٥١ Ibid pp. 381 -382..

رئيس الجمهورية على اتباع هذا النهج الجديد فى الوضع فى الشرق الأدنى، والواقع أن قراءة هذه الوثائق من جديد تعطى انطباعا قويا بأن تكثيف الاتصالات الأميريكية البريطانية على كل المستويات قد يعكس إلى حد كبير نوعا من السباق مع الزمن ولو من جانب الولايات المتحدة للعثور على حل للنزاع المصرى الإنجليزى فى ضوء تقديرات السفير الأميريكى كافرى فى القاهرة عن نوايا الحكومة المصرية لالغاء معاهدة ١٩٣٦.

انعكست هذه الخطوات الاميريكية المتعاقبة فى مباحثات مساعد وزير الخارجية الأميريكى ماك جى McGhee مع السفير المصرى فى واشنطن فى أول سبتمبر ١٩٥١ حيث أوضح له أن الولايات المتحدة لن تنتظر بعين الرضا إلى إجراء منفرد من جانب مصر الغاء معاهدة ١٩٣٦.* وأشار بطريقة عامة إلى إمكانية تقديم ترتيب متعدد الاطراف ليحل محل الإطار الثنائى للدفاع المصرى الإنجليزى واوضح له السفير المصرى أنه يفترض مثل هذا الترتيبت الجديد متعدد الأطراف يعنى جلاء القوات البريطانية (١).

ويتضح من عرض المسئول الأميريكى ورد السفير المصرى أن التفكير الاميريكى الذى طرح البديل الجديد لا يفترض جلاء القوات البريطانية بينما كان التفكير المصرى كما جاء رد السفير يعنى العكس مما أكد الاختلاف الأساسى فى المفهوم بينهما وسوف يتأكد هذا الأختلاف فيما بعد برفض الحكومة المصرية لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

وفى المباحثات التى جرت فى واشنطن بين مسئولى وزارتى الخارجية الأميريكية والبريطانية ما بين ٥ – ٨ سبتمبر ١٩٥١ حول المشكلة المصرية يتبلور الموقف عن اتفاق ثنائى على أن يكون الإطار لمقترحات انضمام مصر بقيادة الشرق الأوسط قائما على العناصر التالية:

– أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة مسألة حيوية لأمن العالم الحر وبالمثل فإن الدفاع عن مصر لا يتحقق إلا من خلال دفاع فعال عن منطقة الشرق الأوسط ككل ومن ثم فان مصر مدعوة للاشتراك كعضو مؤسس على أساس المشاركة الكاملة المتكافئة فى قيادة متحالفة (٢).

كما بعث ويلز ستابلر، وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة Wells stabler فى نفس اليوم إلى السفارات الأميريكية فى تركيا ومصر يشير إلى أنه ما أن تتم الموافقة التركية على المقترحات سوف يقوم سفير المملكة المتحدة فى مصر ثم السفير الأميريكى بالاتصال بالملك فى مصر لبحث أفضل السبل لمناقشة المقترحات مع القادة المصريين (٣).

(*) كان صبر المصريين قد بدا ينفد من فشل المفاوضات خاصة بعد أن وضح عدم جدوى محاولات الحكومة إجلاء المستعمر بالمفاوضات وكانت التنظيمات الشعبية وصحافتها والرأى العام فى مجموعه يقفون بالمرصاد لكل بادرة تهادن أو تنازل من جانب الحكومة وقد كتبت صحيفة الجمهور المصرى فى ٢٣، ٣٠ ابريل ١٩٥١ تهاجم بريطانيا وأمريكا اذ تتضامنان فى الضغط على مصر وقد اوقفت الأولى تصدير الاسلحة إليها. كما رفضت الثانية مدها بالسلاح وسرى منذ ٢٦ أغسطس ١٩٥١ شعار الغاء المعاهدة والكفاح المسلح، انظر طارق البشرى، مرجع سابق ص ٢٥١ – ٣٥٢ ، ٤٧٧.

1 - The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt - confidential, Washington, sept. 1. 1951, 641. 74/ 9-151, U.S.F.ER. Vol v. 1951, pp. 382- 383.

(٢) نقل ستابلر Stabler وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة فى برقية للسفارة الأميريكية فى القاهرة نتائج المباحثات مع المسئولين البريطانيين فى واشنطن حول ثلاثة موضوعات: اقتراح انضمام مصر إلى قيادة الشرق الأوسط، جدول زمنى مقترح للاتصال بمصر وتركيا حول قيادة الشرق الأوسط ثم مسألة السودان طرح فيها تفاصيل وشروط انضمام مصر لقيادة الشرق الأوسط. انظر:

The Acting secretary of state to the Emassy in Egypt, top Secret, Sept. 8, 1951, telegram no. 339, General U.S. Policies in the Near Middle East, Ibid, pp. 181-182.

(٣) نفس المصدر .p. 183 برقية نائب الوزير إلى السفارة فى تركيا.

وادراكا من المسئولين فى الخارجية الأميريكية والبريطانية خلال هذه المباحثات لحقيقة أن الحكومة المصرية لا تستطيع الدخول فى اتفاقية دفاع دون تسوية متزامنه لمسألة السودان، فقد قدمت ورقة ثالثة خلال هذه المباحثات عن السودان مما يؤكد الأرتباط بين مقترحات انشاء قيادة للدفاع عن الشرق الاوسط واحتمالات انضمام مصر لها (اتاحة قاعدة القناة للغرب وبين تسوية مسألة السودان) [1] واتفق المسؤولون الأميريكيون والبريطانيون على أنه لابد من التحرك فى مسألة السودان كعنصر حيوى لنجاح مقترحات قيادة الشرق الأوسط، وأنه لابد من محاولة تلبية تطلعات مصر تجاه السودان وأنه كحل وسط يمكن اقتراح لجنة من الأمم المتحدة تمثل فيها مصر لمراقبة التطورات الدستورية ورفع توصيات عن الطريقة التى يقرر بها السودانيون وضعهم الدولى بحيث يطمئن المصريون إلى ضمان مصالحهم خلال المراحل النهائية من التطور الدستورى للسودان، واقتراح نوع من الضمان الدولى لمياه النيل، واقتراح حاكم عام محايد للسودان [2]. وتبين أن المقترحات المطروحة تستهدف من وجهة النظر الأميريكية البريطانية تذليل العقبات أمام الاستجابة لمقترحات الدفاع وانشاء قيادة للشرق الاوسط وإن كان سيتضح فيما بعد تحفظات بريطانيا على هذه المقترحات التى طرحها فى الأصل الجانب الأميريكى وفسرها دين اتشيسون وزير الخارجية الأميريكية فى مباحثاته مع (موريسون) وزير الدولة البريطانى ما بين ١٠ - ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ بما يلقى مزيدا من الضوء على نقاط الأختلاف فى الاساليب بين الدبلوماسية الأميريكية والبريطانية فى التعامل مع النزاع المصرى الإنجليزى بشقيه قاعدة السويس ومسألة السودان. واستكمالا لسلسلة الإعداد لهذه المقترحات التى شملت اتصالات ومشاورات أميريكية بريطانية طرح اتشيسون وزير الخارجية الأميريكية على الرئيس ترومان مذكرة فى ١٢ سبتمبر ١٩٥١ حول أهمية مصر فى هيكل قيادة الشرق الأوسط المقترحة. ويطرح اتشيسون فى مذكرته باختصار أنه من أجل ضمان الاتاحة المستمرة للغرب للقاعدة البريطانية الحيوية فى منطقة قناة السويس وفى نفس الوقت تلبية المطالب القومية للوطنيين المصريين بالجلاء ووحدة وادى النيل (مشكلة السودان) فإن المملكة المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا سوف تقترح على مصر تحويل قاعدة القناة من الخضوع للاشراف البريطانى إلى إشراف متعدد الأطراف.

ونستخلص من تحليل مذكرة وزير الخارجية الأميريكية اتشيسون إلى الرئيس ترومان أن هدفه الأساسى هو ضمان الإتاحة المستمرة للغرب لقاعدة قناة السويس الحيوية . أما الهدف الثانوى المرتبط بالهدف الأول فهو تلبية المطالب القومية لمصر بالجلاء ووحدة وادى النيل، أما الوسيلة التى يقترحها فهى تحويل القاعدة من الخضوع للسيطرة البريطانية إلى السيطرة متعددة الأطراف مقابل تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر، هذا اذا وافقت مصر على الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط، وأن لم توافق حرمت من المزايا، فالتغيير المقترح هو نقل السيطرة على القاعدة من سيطرة بريطانية إلى سيطرة لقيادة الحلفاء التى تشترك فيها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، على أن وزير الخارجية الأميريكية كان واقعيا فى تقديراته لأنه طرح هذه التقديرات محاطة بشكوك حول قبول مصر أو الدول العربية الانضمام للقيادة المقترحة.

1- Agreed U.S. U.K. Paper, top secret Washington, sept. 8, 1951, Ibid pp. 383- 385.

2- Ibid p. 385.

على أن عمق الخلاف بين الخارجية الأميريكية والخارجية البريطانية ازاء المشكلة المصرية الإنجليزية اتضح فى مباحثات وزيرى الخارجيتين فى واشنطن ما بين ١٠ـ ١٤ سبتمبر ١٩٥١ لاستعراض موضوعات قيادة الشرق الأوسط وعلاقاتها بمصر والسودان وقد أوضح «اتشيسون» عناصر الموقف الأميريكى بالنسبة لقاعدة قناة السويس كما يلى:

– أن هيئة رؤساء الأركان المشتركة الأميريكية توافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر، وإن كانت المشكلة تكمن فى وصف الدواء الذى يحدث العلاج المطلوب، فالقوة المجردة لن تفلح ولابد من وضع خطة تكفل للمصريين مكانة مشروعة يمكنهم الألتزام بها وأن أسلوب الأتفاق متعدد الأطراف أو المشترك بين الحلفاء inter-allied arrangement يساعد على تحقيق هذا الهدف.

– وفى نفس الوقت تبذل الولايات المتحدة كل محاولة لتأييد احتفاظ المملكة المتحدة بالتسهيلات الاستراتيجية مصر.

أما الموقف الأميريكى بالنسبة للسودان فقد أوجزه اتشيسون فى الآراء التالية:

– إنشاء لجنة من الأمم المتحدة ذات وضع استشارى لرفع تقارير للأمم المتحدة.

– التفكير فى إمكانية تقديم ضمان دولى باتفاقية مصرية سودانية لمياه نهر النيل.

– بحث تحديد موعد مبكر لتحقيق الحكم الذاتى فى السودان.

– بحث تعيين حاكم عام محايد للسودان.

وخلص «اتشيسون» فى ملاحظاته خلال هذه المباحثات إلى أنه لم يسقط من حسابه ضرورة التشدد مع مصر ولكن الولايات المتحدة لاتؤمن أن اتخاذ موقف عنيف أو يتسم بالقوة لمجرد القوة كفيل بحل المشكلة لأن المصريين قادرون على جعل الموقف صعبا بالنسبة للبريطانيين (١).

والواقع أنه مع أتفاق الوزيرين الأميريكى والبريطانى مع الهدف – وهو إقامة قيادة الشرق الأوسط ـ وحث مصر على الانضمام فقد اختلفا على أنسب الطرق للتعامل مع هذا الموقف فالمنهج الأمريكى يرفض استخدام القوة أو التشدد مع المصريين بها فإذا كان الأتفاق فى الهدف أو الاستراتيجية واضحا فقد كان الخلاف فى الاسلوب بنفس الوضوح كمادلت على ذلك مباحثات الوزيرين ١٠ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٥١.

وهذا الموقف الذى قطعت فيه المباحثات الأميريكية البريطانية شوطا بعيدا حول إنشاء قيادة الشرق الأوسط وطرحها على مصر كعنصر بديل متعددة الأطراف تشارك فيها مصر للدفاع الأقليمى، فى هذا الوقت كانت الأحداث الداخلية فى مصر تسيرى فى أتجاه مختلف استشعرته السفارة الأمريكية فى القاهرة واستشعرته الخارجية الأميريكية بحيث أدركت خطورة عامل الوقت قبل تفاقم هذا الموقف الداخلى إذ كانت توقعات السفير الأميريكى تشير إلى قرب احتمال الغاء معاهدة ١٩٣٦ أو أنه مالم تتقدم بريطانيا باقتراحات مقبولة فإن الملك

1 - Alignment of U.S.U.K. policies in Middle East, Egypt, U.S.F.R. Vol III, 1951 Part I p. 1231 -1234.

سوف يضطر لمسايرة الحكومة فى قرار الالغاء [1] كما أن الرأى العام يساند الوزارة ويطالب بالتعجيل بالالغاء، وإن كان الملك قد أبدى اهتماماً بالمقترحات المتوقعة عن قيادة الشرق الأوسط «وطالب بالاسراع حيث انه لا يستطيع الانتظار أكثر من ثلاثة أسابيع».

وبات واضحاً أن الخارجية الأميريكية تحاول جاهدة تأجيل قرار الغاء معاهدة ١٩٣٦ لحين تقديم مقترحات قيادة الشرق الأوسط، وكانت فى الحقيقة فى سباق مع الوقت. وقد تمثل هذا القلق فى برقية الخارجية الاميريكية إلى سفيرها كافرى فى القاهرة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ يطلب منه مقابلة رئيس الوزراء أو وزير الخارجية من أجل الاعراب عن الأمل فى عدم اتخاذ اجراء متعجل يجعل من الصعب اجراء دراسة صادقة ومتعقلة للمقترحات الجديدة عن قيادة الشرق الأوسط[2].

لكن الرد الذى نقله كافرى للخارجية الأميريكية بعد مقابلته لصلاح الدين وزير خارجية مصر لم يكن يبشر سواء بتأجيل قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ او باحتمال قبول المقترحات الرباعية عن قيادة الشرق الأوسط وأن وعده بتأجيل الأجراء عشرة أيام، وبلغ قلق الحكومة الأميريكية حداً دفع سفيرها كافرى إلى أن يحث فاروق خلال مقابلته فى ٣٠ سمبتمبر ١٩٥١ للعمل على تأجيل القرار وأتاحة بعض الوقت للأطلاع على مقترحات قيادة الشــــرق الأوسط [3]، وفى نفس الوقت كانت الخارجية الأميريكية تعمل على محور مواز لتأجيل قرار إلغاء المعاهدة لمحاولة اقناع مصر بالمقترحات البريطانية الخاصة بالسودان والفصل بينها وبين مسألة قيادة الشرق الأوسط على أساس عامل الوقت[4] إلا أن التطور الذى توقعته السفارة وبذلت مساعيها مع الحكومة المصرية لتأجيله تزامن بل وسبق أى نتائج لهذه المساعى فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١.

وقبل أن نبدأ فى تناول رد الفعل الأميريكى وتقييمه لالغاء معاهدة ١٩٣٦ فإنه يتعين أن نجيب عن السؤال الذى لا يزال مطروحاً وهو مصير مقترحات انشاء قيادة الشرق الأوسط واحتمالات استجابة مصر لها بعد أن أمضت الخارجية الأميريكية وبريطانيا مشاورات طويلة فى الإعداد لها كصيغة بديلة للاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا.

لقد دلت مباحثات السفير الأميريكى فى لندن والتر جيفورد Walter Gifford مع المسئولين فى الخارجية البريطانية أن الجانب البريطانى لازال يفضل المضى فى تقديم المقترحات الرباعية الخاصة بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط إلى مصر من منطلق الاقتناع بأن الحكومة المصرية أقدمت على ألغاء معاهدة ١٩٣٦ كخطوة للمساومة فى بحث هذه المقترحات. ولكن الموقف الأميريكى كان أكثر واقعية حيث أوضح المسؤلون فى الخارجية الأميريكية أن قرار رئيس الوزراء المصرى بالغاء المعاهدة القى الشكوك أكثر من أى وقت مضى على قبول المقترحات الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط كما، أوضح أن المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان غير

---

1 - The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Dept. of state top secret, Cairo, sept. 18, 1951 Ibid pp. 385- 386.

نقل كافرى هذا الراي عن الملك فاروق فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١.

وانظر كذلك هامش رقم «٢»، Ibid, Loc, cit.

(٢) رسالة وزير الخارجية الاميريكى إلى السفارة فى القاهرة *Ibid pp. 386- 388.*

(٣) مقابلة كافرى مع الملك فاروق، انظر: The Ambassador in Egypt to the Dept, of state, top secret, sept. 30, 1951, Ibid pp. 388- 389.

(٤) رسالة وزير الخارجية الاميريكى إلى كافرى في القاهرة: The Secretary of state to the Embassy in Egypt Oct. 8, 1951, Ibid 390- 391.

كافية وان الموقف يتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ موقف أكثر إيجابية (١). وكان الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ إيذانا ومقدمة منطقية لرفض المقترحات الرباعية التى قدمت لمصر يوم ١٣ أكتوبر من قبل الولايات المتحدة والملكة المتحدة وفرنسا وتركيا (٢).

وتجدر هنا الإشارة إلى تفسير خاص للسفير الأميريكى (كافرى) بالقاهرة للمضى على الفور فى خطوة الغاء المعاهدة من جانب الحكومة المصرية، إذ يرى كافرى ان الحكومة المصرية كان قد قررت منذ فترة الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتخذت قرارات بذلك من حيث المبدأ منذ بضعة زسابيع ثم قررت التعجيل بهذا الاجراء خشية منها ـ كما يقول كافرى أن يقبل الملك المقترحات الخاصة بقيادة الشرق الأوسط (٣) وهذا التفسير الأميريكى للتعجيل بالغاء المعاهدة ينطوى على تقدير سبق للسفارة الأميريكية الإشارة إليه وهو أن صيغة الاتفاق أو الترتيب متعدد الأطراف الذى يبقى على الوجود البريطانى فى مصر – لن يكون مقبولا من الحكومة المصرية. وفى دراستنا لرد الفعل الأميريكى لقرار الحكومة المصرية الغاء معاهدة ١٩٣٦ نلاحظ حرص الحكومة الأميريكية على العمل على أكثر من محور، المحور الداخلى فى مصر بالسعى لمعالجة واحتواء الآثار الفورية، المباشرة للأزمة بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية فى منطقة القناة، ثم مواصلة المشاورات الأميريكية والبريطانية لتقدير الموقف من ناحية والعثور على مخرج من ناحية ثانية. وكانت الحكومة الأميريكية فى ذلك تحرص أولا على متابعة الموقف دوريا من خلال برقيات سفارتها فى القاهرة وتقييم الأجهزة الحكومية فى واشنطن ثم من خلال الاتصالات والتشاور مع الزعامات السياسية فى مصر.

بادرت الخارجية البريطانية بشرح عناصر الموقف البريطانى من حيث رد الفعل المتوقع تجاه الغاء المعاهدة وذلك فى رسالة بعث بها (موريسون) وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ إلى اتشيسون يشرح فيها الخطوات المتتالية لتصعيد رد الفعل البريطانى بما يصل إلى استخدام القوة لطرد القوات المصرية من القناة اذا اقتضى الامر (٤) وقبل استجابة الخارجية الأميريكية لرسالة الوزير البريطانى عقد اجتماع مشترك فى ١٥ أكتوبر بين الخارجية الأميريكية وهيئة لأركان المشتركة لدراسة الاثار المترتبة على انشاء قيادة الشرق الأوسط ولم ينته الاجتماع إلى قرار وطرح الامر على رئيس الجمهورية ووزير الخارجية لأتخاذ القرار الملائم (٥) واكتفت الولايات المتحدة فى ردها على الجانب البريطانى بتأييد الاجراءات الأمنية السلبية وأن رأت أن استخدام القوة ينطوى على نتائج بعيدة المدى تحتاج لتشاور أعمق بين الحكومتين وقد

---

1 _ The Ambassador in the U. K. Gifford to the Dept. of stste, top secret, london, Oct. 9, 1951, telegram no. 1734, U. S. E. R. Vol V. 1951, pp. 395 - 396.

(٢) وأنظر نفس المصدر ٢٢٦ الهامش الثانى عن رفض الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية فى ١٥ اكتوبر التى قدمت لهافى ١٣ اكتوبر تفاصيل المقترحات وردود الفعل الاميريكية وتطور فكرة انشاء القيادة وعلاقتها بمصر نتناولها فى الفصل الأول (مصر فى إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة) وقد ركز الفصل الحالى على تناول علاقة المقترحات الخاصة بانشاء القيادة بالمحاولات الأميريكية تسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

3- The Ambassador in Egypt to the Deptd. of state, top secret, Oct. 9, 1951, Ibid. p. 397.

4- The British Secretary of State for Foreign affairs (Morrison) to the secretary of state, top secret london 12, 1951.

(٥) انظر الملحوظة التحريرية. U. S. F. R., 1951 Vol V. p. 402.Memo. For the File by the Deputy undersecretary of state Matthews, 641- 741/ 10-15-51, 1957.

بعث اتشيسون فى ١٧ أكتوبر برسالة شخصية إلى موريسون يعقب فيها على الاجراءات المضادة التى يقترحها الوزير البريطانى، وقد كان اتشيسون واضحاً فى ضرورة توخي ضبط النفس لتجنب الصعوبات المتزايدة لخلق رد فعل عنيف وضار من جانب الرأى العام العالمى، وكان رده بشكل غير مباشر يحذر من استخدام القوة (١).

وفى نفس الوقت كانت المتابعة اليومية التفصيلية التى يقوم بها كافرى لآثار الغاء المعاهدة تتصل بمتابعة الاضطرابات فى منطقة القناة والاجراءات العسكرية المضادة التى اتخذتها القوات البريطانية، ومن حيث تأثيرها على الموقف والوضع الاميريكى فى مصر. وقد بعث كافرى فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ يشير إلى أن الاحداث الأخيرة جعلت الولايات المتحدة مرة أخرى هدفا مباشرا للعداء من جانب الصحافة والشعب فى مصر ولو أن الحكومة نجحت فى تجنب الهجوم على الولايات المتحدة ويحذر كافرى من الاجراء الذى قرره القائد البريطانى بقطع امدادات البترول عن القاهرة كاجراء انتقامى لوقف القطارات فى منطقة القناة، ويرى كافرى أن ذلك لو تم سيثير ردود فعل عنيفة لدى السكان وان الجحيم سوف يندلع فى مصر كلها خلال أيام (٢) خاصة وأنه وجد الملك فاروق شديد الانتقاد لتصرفات القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة وأنه أصبح متشائما بسبب المشاعر الغاضبة والثائرة (٣). ولم يكتف كافرى بالتدخل لدى السفير البريطانى لمنع الاجراءات المتطرفة للقيادة البريطانية بهدف احتواء آثار الأزمة بل أبرق للخارجية الأميريكية فى ٢٢ أكتوبر يحذر من أصرار العسكريين البريطانيين على اتخاذ الخطوة كما ينقل عجز السفير البريطانى عن التدخل لمنع هذه الخطوة (٤). والواضح أن كافرى قبل ان طرح تقديراته العامة وتوصياته لما يمكن عمله بالنسبة للمستقبل بعد الغاء المعاهدة، كان يسعى إلى أحتواء الآثار المباشرة من خلال مواصلة تحذيراته من الاجراءات العسكرية البريطانية فى القناة، إذ نجده يتابع مع السفير البريطانى فى القاهرة (ستيفنسون) التطورات، ويزداد قلق كافرى لما يراه من عجز ستيفسون عن كبح جماح العسكريين البريطنيين الذين يصرون على وقف امدادات البترول عن القاهرة، ويقدر كافرى أنه ليس ثمة إجراء أيسر من ذلك يمكن أن يقوض مكانة بريطانيا فى مصر أو يعزز مكانة الشيوعيين، وأنه إذا ارتكب العسكريون البريطانيون هذا الخطأ فلامجال للحديث بعد ذلك عن البحث عن حل للأزمة (٥).

---

(١) رسالة «اتشيسون» إلى «موريسون».

The Secretary of state to the British secretary of state for foreign affairs, top secret Ibid pp. 404 405.

وتشير أوراق دين اتشيسون فى مكتبة ترومان إلى أن اتشيسون انتهى إلى هذا الرأى بعد التشاور مع وزير الدفاع.

* عن الاحداث والاضطرابات فى منطقة القناة فى الفترة التى أعقبت الغاء المعاهدة، انظر صلاح الدين البستانى، معركة القناة كماشاهدتها ط ١٨ يونيو ١٩٥٦، مكتبة العرب – القاهرة ص٧٠– ٨٣.

(٢) برقية كافرى إلى وزارة الخارجية الاميريكية:
The Amassador in Egypt (caffrety) to the Dept. of state, top secret, Cairo, oct. 17, 1951, U. S. F. R. Vol VOI v, pp. 405 _ 406.

3- Ibid telegram no. 505, p. 409.

4- Ibid, telegram no. 508, p. 410.

5- Ibid, telegram no. 754 Nov. 24, 1951 p. 424.

وراجع ايضا برقية كافرى فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ التى حذر فيها من آثار اجراءات اعلان وقف امدادت البترول على مباحثاته مع سراج الدين والملك وسقوط مصر ثمرة ناضجة فى يد السفير السوفيتى بل وحثه الولايات المتحدة اعلان عدم مشاركتها فى المسئولية عن تصرفات بريطانيا والعسكريين البريطانيين فى القناة: Ibid, telegram no.767 nov. 26, 1951, pp. 426 - 427.

ولم يفت كافرى اثناء اهتمامه بالمعالجة للآثار المباشر للأزمة أن يضع تقييما للموقف الداخلى ويطرح توصيات بالنسبة للسياسة الأميريكية، فقد تابع برقياته إلى الخارجية الأميريكية فى ٢٧، ٣٠، ٣١ أكتوبر يحلل التطورات ويعرض التوصيات المقترحة على الخارجية الاميريكية كأسلوب عمل تجاه مصر وبريطانيا بعد أزمة الغاء معاهدة ١٩٣٦.

ولقد وصف كافرى الاجراءات البريطانية المضادة بأنها أصابت المصريين بخيبة الأمل والكراهية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة والغرب ككل، كما أنها خلقت فى الجيش مشاعر الاستياء إزا رجال الحكم الذين فقدوا كل سلاح يواجهون به بريطانيا كما أن المصريين بدأو يروجون الدعوة للصداقة مع روسيا (١).

وخلاصة تحليل كافرى – بالنسبة للوضع الداخلى - توقعاته زيادة مشاعر الكراهية فى صفوف المصريين ضدالولايات المتحدة والغرب ككل وتوقع تغيير الحكومة بعد بداية الصدام بين الملك والوفد بعد تورط الملك مع النحاس فى الأزمة إلى جانب استثارة السخط لدى الجيش تجاه رجال الحكم، أما من حيث الآثار الخارجية فقد لمس كافرى إزدياد صعوبة الاستجابة أو القبول لمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط كما لمس ظهور الدعوة للصداقة مع روسيا، وربما أهم ما فى تعليقات كافرى إبرازه أن الولايات المتحدة كانت لاتزال مدعوة للقيام بدور للمساعدة فى حل الأزمة بين مصر وبريطانيا، وقد طرح كافرى بالفعل توصياته لتحقيق هذا الهدف (٢). والمثير للاهتمام حقا أن الخارجية الأميريكية قد أبدت استجابة لتوصيات كافرى والاستفادة من تحذيراته للخارجية البريطانية (٣).

ومجمل التوصيات التى طرحها كافرى على الخارجية الأميريكية كأسلوب عمل تجاه الأزمة هو اتباع أسلوب الأعتدال بحيث تستطيع الولايات المتحدة ايجاد ثغرة من خلال الازمة وحذر من إتخاذ تدابير عقابية ضد مصر مثل وقف المعونة الاقتصادية وضرورة تحذير البريطانيين لضبط النفس وعدم التسرع فى إتخاذ اجراءات عسكرية، بالاضافة إلى التنبيه من مخاطر الصداقة مع السوفيت، ثم تحبيذ المضى فى مقترحات إنشاء قيادة الشرق الأوسط دون مصر حاليا مع إبقاء الفرصة متاحة لانضمامها مستقبلا، واقترح كافرى أن تستمر المشاورات فى نفس الوقت مع بريطانيا والملك للاتفاق حول مقترحات الدفاع بشرط تقديم شئ عن السودان، وأشار إلى أنه قد يكون من الضرورى فى النهاية التخلص من حكومة الوفد، وكانت الاستجابة واضحة لتوصيات كافرى لدى الخارجية الأميريكية التى حذرت السفارة البريطانية فى واشنطن من محاذير اتخاذ العسكريين البريطانيين لاجراءات طائشة تزيد من تدهور الموقف فى مصر، وأبلغت كافرى موافقتها على توصياته بتوخى الحذر والأعتدال والبعد عن الاجراءات المبالغ فيها ضد المصريين، وقدرت الخارجية الأميريكية ضرورة عدم الزج بالخلاف المصرى الإنجليزى فى مستقبل قيادة الشرق الأوسط وأعربت عن اعتقادها بضرورة ترك الباب مفتوحا لانضمام مصر إلى هذه القيادة وأنها توافق على عدم اتخاذ أى اجراءات عقابية ضد مصر وأن كانت تبحث وقف تدريب العسكرين المصريين وتراخيص تصدير المعدات العسكرية ووعدت باستئنافها .

---

1 - The Ambassador in Egypt to the Dept. of state, secret Oct, 27, 1951, no, 589, U.S.F.R. Vol V 1951, p. 411 - 412.

2- Ibid, telegram no. 605, 616, Cairo Oct, 30, 31, 1951, pp. 413 - 416.

3- The Acting secretary of state, to the Embassy in Egypt, sectet, telegram no. 689, washington, Nov. 3, 1951, Ibid pp. 416-419, telegram no 2325 Nov, 3, 1951 Ibid pp. 416 - 419, telegram no 2325 Nov. 2, 1951 From Acting secretary of state to the embassy in U.K.

وقراءة توصيات كافرى واستجابة الخارجية الأميريكية لها لمواجهة أزمة الغاء معاهدة ١٩٣٦ تبرز لنا نتيجة هامة وهى أنه إلى جانب حرص الحكومة الأميريكية على معالجة الموقف المباشر فقد كان الاهتمام الأساسى للدبلوماسية الأميريكية تجاه هذه الأزمة هو كيفية تخطى أزمة الغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية بأثرها على الوجود العسكرى البريطانى فى مصر. وعلى الرغم من رفض مصر المقترحات الرباعية ـ كيفية تخطى هذه الآثار من خلال ابقاء الباب مفتوحا أمام انضمام مصر لهذه القيادة مستقبلا، لذلك ومن هذا الاتجاه لم يتوقف كافرى فى مباحثاته بعد الغاء المعاهدة سواء مع الملك أم مع الساسة المصريين (سراج الدين وعبود)* عن بحث مقترحات الدفاع. وقد خلص كافرى من حديثه مع الملك أنه لايزال حريصا على اشتراك مصر فى هذا الترتيب كما أن سراج الدين أعرب له عن رغبته فى استمرار هذه المباحثات بهدف التوصل لاتفاق مقبول بشأنها وأن كان ذلك بشرط التوصل لاتفاق بشأن السودان (١). كما كان موضوع رفض مصر للمقترحات موضع حديث هام بين مساعد وزير الخارجية الأميريكية والوزير المفوض اللبنانى فى واشنطن حيث قدرت «أنه بعد دراسة واعداد قيادة الشرق الأوسط فإن الوقت كان قد أصبح متاحا أمام مصر للتوصل إلى تسوية مقبولة لمشكلة السويس». وشرح ماك جى أن المخرج من هذا الموقف هو الترتيب متعدد الأطراف الذى قدمته قيادة الشرق الأوسط التى تعتبر شعاع الأمل الوحيد أمام مصر وأنه ليس أمام مصر سبيل آخر للخروج من مأزقها سوى قيادة الشرق الأوسط (٢).

والتحليل الذى طرحه ماك جى مساعد وزير الخارجية حول رفض مصر للمقترحات الرباعية يعكس موقفا أميريكيا متشددا تجاه هذا الرفض المصرى من حيث ربطه حل النزاع المصرى الإنجليزى بقبول هذا الأسلوب متعدد الأطراف الذى يعتبره «حلا مشرفا يتسم بالمرونة» وأن الغرب لايستيطع ترك السويس دون دفاع، كما يعكس تحليل مساعد وزير الخارجية الأميريكية لرفض مصرللمقترحات أن الدبلوماسية الأميريكية لاتنظر إلى آثار الغاء المعاهدة من زاوية آثارها الثنائية المباشرة على العلاقات أو على تسوية النزاع المصرى الإنجليزى

(*) وصف عبدالرحمن الرافعى هذه المقترحات الرباعية بقوله: ان الغرض منها هو ابدال معاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها فى الجوهر وأبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه، وأن الحكومة المصرية قد أحسنت صنعا برفض هذه المقترحات لأن بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط هى فكرة استعمارية اتفقت عليها الدول الغربية لتربط الشعوب بعجلة الاستعمار.. وقد تجلت فيها نية السيطرة على مصر وعلي دول الشرق الأوسط واخضاعها لاطماع الاستعمار وزاد من وضوح هذه النية ما أعلنه الناطقون بلسان الدول الثلاث وقتها من عزمها على تنفيذ هذه المقترحات ولو لم تقبلها مصر.

انظر عبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، جـ٢، ١٩٦٤، مكتبة النهضة المصرية، ص٣٧ ـ ٣٩.

وانظر فى وصف رد الفعل الشعبى والإعلامى لالغاء المعاهدة ما اورده طارق البشرى من اللافتات التى ارتفعت فى المظاهرات والمنشورات الثورية التى كتب عليها «يسقط الدفاع المشترك» «الوساطة الأميريكية خدعة»، طارق البشرى ـ الحركة السياسية فى مصر١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ دار الشروق، جـ٢، ١٩٨١ ص٤٧٧ ـ ٤٨٨، ٤٩٤.

1- Memo. of conversation by Richard E. Grade, Office of the NearEastern affairs secret, washington, Nov. 9, 1951, McGhee files, lot 530468 U. S. F. R. VOl V. 1951 p. 419 - 420.

2- The Acting secretary of state to the Embassy in Egypt, Top secret, telegram no. 788. Nov. 21, 1951. Ibid. pp. 422- 424. وانظر

فحسب بل وآثارها على مستقبل قيادة الشرق الأوسط بعد رفض مصر للمقترحات الرباعية واحتمالات حذو الدول العربية الأخرى حذو مصر *.

ومما لاشك فيه أن المصالح الاستراتيجية التى كانت الولايات المتحدة تتوخاها من انشاء قيادة عليا للشرق الأوسط تدفعها بحكم رفض مصر لمقترحاتها رسميا إلى البحث عن مخرج باجراء مشاورات سرية بين السفير الأميريكى فى القاهرة مع الملك وسراج الدين سكرتير عام حزب الوفد والتفكير فى إدخال تعديلات على المقترحات وعلى موقف بريطانيا تجاه مشكلة السودان.

لاشك أن الولايات المتحدة كانت تدرك خطورة الجمود فى المفاوضات المصرية الإنجليزية لانعكاساتها على تصعيد الازمة فى العلاقات المصرية الإنجليزية من ناحية وعلى تفاقم الأوضاع الداخلية فى مصر من ناحية ثانية كأثر من أثار الغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم لأنها باستمرار جمودها توصد الباب تقريبا أمام احتمالات انضمام مصر لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط . وكانت السياسة الخارجية الأميريكية فى متابعتها وسعيها لتناول النزاع المصرى الإنجليزى فى هذا الوقت المتأخر من عام ١٩٥١ تسعى بكل السبل الى طرح الافكار والبدائل الخاصة بالتسوية. وفى نفس الوقت الأستمرار فى التشاور مع بريطانيا للنصح والتحذير لشعورها بزيادة شقة الخلاف، ثم لدخولها فى الحقيقة فى سباق مع الزمن ازاء استمرار تدهور الاوضاع الداخلية على نحو ماسنتاوله تفصيلا فى الفصل التالى.

وقد حذر وزير الخارجية الأميريكية اتشيسون فى مباحثاته مع (ايدن) وزير الخارجية البريطانية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ ** من اخضاع النزاع المصرى الإنجليزى – وهى مسألة سياسية بالدرجة الأولى - إلى ضغوط العسكريين، وصارحه القول بأن الحكومة الأميريكية وسفارتها فى القاهرة تريان أن الأسلوب الذى اتبعته بريطانيا فى مصر ينطوى على الضرر بل انها تقوض التعاون والتضامن بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

(*) كانت الحكومة الوفدية فى هذه الفترة (أكتوبر ونوفمبر ١٩٥١) فى أعقاب الغاء المعاهدة تواجه موقفا متأزما فى منطقة القناة خاصة عندما منع الانجليز تدفق المازوت من السويس إلى القاهرة والاقاليم مما يؤدى إلى توقف المصانع والمخابز والسيارات وما يستتبع ذلك من حرمان المدن والقرى من أسباب القوة المحركة فى الزراعة والصناعة وقد بادر سراج الدين بالاتصال بالسفير الأميريكى لتحذيره من خطر الهجوم على الأجانب اذا نفد مخزون المازوت وهو لا يكفى لأكثر من ستة أيام، وقد تدخل السفير الأميريكى فعلا لدى السلطات البريطانية حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة ـ أنظر احمد حمروش، قصة ثورة يوليو ـ القاهرة مكتبة مدبولى، جـ ١ ط ٣ ١٩٨٣، ص١٥٥، وانظر أيضا عبدالرحمن الرافعى مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سابق ص٥٤.

وقد نقل كافرى مقابلته مع سراج الدين وعبود باشا فى البرقية رقم ٥٧٥ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ فى حفل عشاء بدعوة من سراج الدين حيث دار الحديث بينهما عن الموقف بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة الوضع المتأزم فى منطقة القناة وكان سراج الدين وعبود كلاهما حريص على ان تظل اتصالاتهما سرا بالسفير الأميريكى ـ أنظر ملف.

641. 74., Ibid. p. 410 - 411.

(**) تولى حزب المحافظين بزعامة ونستون تشرشل فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ رئاسة الوزارة البريطانية وكان «انطونى ايدن» وزير للخارجية، وقد بدأت الحكومة البريطانية في عهد المحافظين تطور سياسة دفاعية جديدة لبريطانيا شرقى السويس وفى إطار هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة كانت تعالج نزاعها مع مصر. انظر:

Darby, philip, British Defense policy, East of Suez, 1947- 1968, (Oxford University, press) London, 1973 p. 43- 46, 47.

انظر أيضا : Abadi, Jacob Britain's withdrawal form the Middle East 1947 - 1971, The Economic and strategic imperatives (The Kingston press 1982 pp. 56 - 86.

كما بعث السفير الأميريكى فى لندن (جيفورد) إلى الخارجية الأميريكية فى ٧ ديسمبر ١٩٥١ يحذر فيها من استمرار اتساع شقة الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مصر (١). وفى نفس الوقت يطرح عناصر الموقف البريطانى تجاه مشكلة السودان ومقترحات الدفاع (٢)، ويقترح على حكومته فى نفس السياق ضرورة مواجهة الحكومة المصرية لأعمال العنف والأرهاب وكتائب التحرير فى القناة * كشروط ضرورية للتسوية. وفى المقابل فقد اقترح وزير الخارجية الأميريكية على سفيره فى لندن أن يطرح على ايدن التصور الأميريكى لتناول النزاع المصرى الانجليزى فى النقاط التى تتضمن عدم مشاركة الولايات المتحدة لبريطانيا الرأى فى ترك الأمور تسير على ماهى عليه على أمل إرغام حكومة الوفد على المفاوضات، أو على أمل اسقاطها. ويرتكز التحليل الأميريكى على أن القومية المصرية التى بدأت تتعاظم فى النمو منذ عام ١٩١٩ حركة عميقة الجذور لن يضعف مسارها بمضى الوقت وأنها تمثل تعبيرا دقيقا عن مشاعر المصريين ضد المملكة المتحدة، كما أن تفاقم الاضطراب قد يؤدى إلى حلول عناصر متطرفة محل حكومة النحاس مما يدفع بمصر إلى الفوضى والخراب وأن ذلك قد يدفع إلى إعادة احتلال مصر مما قد يشعل القومية المصرية ويفقد الغرب أى مكانة له على المدى البعيد وأنه لايمكن الاحتفاظ بوضعه على المدى القصير إلا بالقوة وأن ماتم عام ١٨٨٢ لايمكن أن يكون مقبولا للرأى العام العالمى عام ١٩٥١.

وفى نفس السياق أكدت الخارجية الأميريكية للخارجية البريطانية أن مواجهة مسألة الدفاع تقضى بتسوية مسألة السودان لارتباطهما، وطرحت صيغا للتوصل لحل مسألة السودان (٣).

وقراءة رسالة الحكومة الأميريكية إلى الخارجية البريطانية تعكس بوضوح قلقها من انهيار وضع الغرب فى مصر وفى المنطقة ووضع الولايات المتحدة بسبب السياسة البريطانية ولغة الرسالة واضحة الاستهجان للسياسة البريطانية فى مصر، وقد نقل السفير الأميريكى هذه الرسالة بالفعل إلى ايدن مؤكدا ضرورة عدم التأخر فى علاج الوضع فى مصر وإن كان ايدن قد تشدد فى قبول أى مقترحات عن السودان (٤).

---

(١) كان ذلك أثناء اجتماع الدورة الثامنة لمجلس وزراء حلف الاطلنطى ٢٤ - ٢٨ نوفمبر فى روما.

انظر the secretary of state to the Dept. of state secret, Rom, etelegram no. 740/ 3-11-2651, Nov. 26, 1951, U. S. F. R. Vol V, 1951, pp. 427 - 428.

(٢) عناصر الموقف البريطانى كما فصلها السفير الأميريكى فى برقية تتضمن الاصرار على ضمان الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودانيين ورفض أى اقتراح باجراء استفتاء فى السودان مع تاكيد المخاوف من سيطرة مصر على السودان اما بالنسبة لمقترحات الدفاع فهى ابداء الحكومة البريطانية لقدر من المرونة بالنسبة للنقل التدريجى للقاعدة من الطابع العسكرى إلى الطابع المدنى وأن الهدف الأول هو الاحتفاظ بالقاعدة. انظر

The Ambassador in the U. K. (Gifford) to the Dept. of state, Secret, telegram no. 2661, london, Dec. 7, 1951, 641. 74/ 12-51, Ibid pp. 431-433.

(*) انظر نشاط الفدائيين وحرب العصابات ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، مذكرات كمال الدين رفعت بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٨، ص١٢٣ - ١٢٦.

(٣) اشارت رسالة الخارجية الأميريكية كمثال لذلك إلى اقتراح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر باجراء استفتاء فى السودان بشروط معينة وهى ضمان منح السودانيين حق تقرير المصير فى النهاية، وقبول مصر لمقترحات الدول الأربعة الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط بعد تعديلها.

انظر The secretary of state to the Embassy in the U. K. telegram no. 2923, washington, Dec. 4, 1951, 641. 74/ 12/4151 U. S. F. R. ibid. pp. 32-38.

4- The Ambassador in the U. K. (Gifford) to the Dept. of state, secret, telegram no. 2769 london Dec. 17 1951 Ibid, 440-441.

وقد تجلى ادراك الحكومة الأميريكية لحيوية مسألة السودان بالنسبة لمصر ولدفع احتمالات التسوية امام النزاع المصرى الإنجليزى فى تركيزها فى اتصالاتها مع مصر أو مع الحكومة البريطانية على طرح مقترحات وبدائل للخروج من الأزمة أو المأزق الذى تدرك خطورته على الأوضاع الداخلية وعلى أوضاعها فى مصر والمنطقة. وقد أضاف إلى اقتناع الولايات المتحدة بهذا المسلك المعلومات التى نقلها كافرى عن حافظ عفيفى * رئيس الديوان الملكى فى يناير ١٩٥٢ بأنه لا الحكومة الحالية ولا أى حكومة أخرى فى مصر بقادرة على التفاوض حول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تعترف بريطانيا بحق ملك مصر فى السودان (١).

وقد أعدت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية مذكرة حول الموقف الأميريكى من المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان والمقترحات التى يتعين أن تتقدم بها الولايات المتحدة وقد جاءت هذه المذكرة خلاصة لمشاورات ثنائية بين كافرى فى القاهرة مع ستيفنسون السفير البريطانى فى القاهرة التى أكدت أنه لايمكن احراز تقدم فى ضم مصر إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تقدم لها مقترحات جذابة حول السودان، ومن ثم نصت على تحرك الخارجية الأميريكية لاقناع بريطانيا للتنازل بعض الشئ فى موضوع السودان لتحقيق هدف رئيسى هو ضمان أمن الغرب فى شرق البحر المتوسط وأبعاد الدول العربية عن دائرة النفوذ السوفيتى (٢). واقترحت الخارجية الأميريكية فى مذكرتها عددا من النقاط حول الخلاف المصرى الإنجليزى بشأن السودان نوجزها فيما يلى:

– أنه يمكن عرض الخلافات المصرية الإنجليزية حول السودان على الأمم المتحدة للحصول على توصية أو مناقشة المسألة بهدف التوصل لحل مرض لبريطانيا ومصر ولمصلحة السكان.

– استعداد الولايات المتحدة لتأييد أحد الحلول التالية: إما استمرار الحكم الثنائى مع هيئة استشارية للأمم المتحدة مع احتفاظ الملك فاروق والملك جورج السادس لبعض الاشارات للسودان فى لقبيهما، أو وصاية الأمم المتحدة وتولى مصر سلطة الإدارة، أو وصاية الأمم المتحدة وتولى الأمم المتحدة سلطة الإدارة.

وتشير المقترحات الأميريكية (التى تربط بين مقترحات السودان والدفاع عن الشرق الأوسط) أنه بالتوازى مع مقترحات السودان فإنه من المفهوم أن مصر سوف تنضم على الفور إلى قيادة دفاع الشرق الأوسط كشريك. وبالنسبة لاحتمالات المستقبل تقدر الخارجية الأميريكية أن الملك والشخصيات السياسية فى مصر مستعدة بل وراغبة فى التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشروط قد لاتحصل عليها بريطانيا بعد ذلك فى عام ٥٣ أو ٥٤، وفى هذا السياق تقدر الخارجية الأميريكية أن موقف بريطانيا فى السويس سوف يكون بالغ الصعوبة ولايمكن الدفاع عنه وأن بريطانيا سوف تواجه إما الانسحاب أو الأحتلال العسكرى لمصر وأنهما البديلان الوحيدان.

(*) حافظ عفيفى، رئيس الديوان الملكى، ووزير خارجية، ورئيسا لمجلس ادارة بنك مصر.

1- Incoming telegram Dept. of state secret, from Cairo to secretary of state no 988, Jan. 31, 1952 774. 00/ 1-352.

وراجع كذلك مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية:

Office Memo U.S. Gov. Sceret, to NE MR Kopper from NE MR Stabler, sub.. weekly Summary, Egypt, Anglo- Egyptian Sudan Affairs Jan. 1-7, 1952. 774.00/ 1-752. item (4) P. 2.

2 - Confidential Memo. Jan, 7. 1952, to Ambassador Jessup from Leonard C. Meeker, Sub. Egypt. 774. 00/ 00/ 1-7-52.

وتخلص الخارجية الأميريكية فى مذكرتها إلى أن الفرصة متاحة الآن لاقامة حكومة جديدة وموالية للغرب فى مصر واعطاء قادتها المعتدلين فرصة التوصل إلى تسوية فى الداخل وانه مالم يتم ذلك وأستمر تدهور الموقف فان مصر مع دول أخرى فى الشرق الأوسط سوف تزداد اندفاعا نحو الدائرة السوفيتية.

ويمكن القول اذن أن الفرضية السياسية التى أسست عليها الخارجية الأميريكية تقديراتها أن تسوية موضوع السودان هى المقابل الذى سيقدم لمصر ثمنا لاشتراكها فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بهدف تحقيق الهدف الأساسى وهو ضمان أمن الغرب فى شرقى البحر المتوسط وابعاد الدول العربية عن النفوذ السوفيتى كما تقول المذكرة. وتتوازى مسألة السودان مع انضمام مصر إلى قيادة الشرق الأوسط أما الإطار السياسى الذى وضعت الخارجية الأمريكية تقديرها على أساسه فهو المحاذير الموضوعية من أن عدم التقدم فى تسوية المشكلة يؤدى إلى تردى موقف بريطانيا فى مصر واستحالة الدفاع عن وضعها فى السويس. وتحذر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بستة شهور من أنه إذا أستمر التدهور فإن مصر ودول أخرى فى الشرق الأوسط سوف تزداد اندفاعا نحو الدائرة السوفيتية وهو أكثر ماتخشاه الولايات المتحدة.

وكترجمة عملية للموقف الأمريكى من شروط استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية فى ظل حكومة على ماهر فى أول مارس ١٩٥٢ حول السودان، حددت موقفها بانه ينطلق من الاحساس بالقلق لتأخير المفاوضات وعدم الاتفاق بين الولايات المتحدة والملكة المتحدة وأنها – أى الولايات المتحدة – قد حثت المملكة المتحدة للتوصل لصيغة حول السودان تقوم على اساس قبول لقب الملك فى إطار حق السودانيين فى تقرير المصير، وحثتها أيضاـ على الموافقة على انسحاب رمزى لقواتها فى منطقة القناة وأبدت الأستعداد للدخول فى مباحثات للدول الخمسة (الولايات المتحدة ـ المملكة المتحدة ـ فرنسا ـ تركيا ـ مصر) إذا أراد المصريون (١). وكان هذا الاقتراح الأخير فى ضوء تقديرات السفارة الأمريكية فى القاهرة أن التدخل الأميريكى هو الأمل الباقى فى التوصل لتسوية ولكن حتى هذا الأمل يتضاءل (٢)، وتحقيقا لنفس الهدف فان كافرى لم يكن يدخر وسعاً لمحاولة استمرار المفاوضات بين مصر والمملكة المتحدة حول السودان فى هذه المرحلة وتأكيد خطورة عامل الوقت بالنسبة لتزايد الصعوبات أمام الملك ورئيس الوزراء مالم يتم التوصل إلى تسوية (٣).

وكانت الخارجية الأمريكية تدرك دقة عامل الوقت وتأثيره على الأوضاع الداخلية * فى مصر فأجرت مشاورات حول السودان بين اتشيسون وزير الخارجية الأميريكى وايدن وزير الخارجية البريطانية فى باريس ٢٧ مايو ١٩٥٢ حث فيها اتشيسون وزير الخارجية البريطانى على اجراء مشاورات مع السودانيين حاليا دون ضمانات مسبقة تعطى للمصريين وأن تجرى هذه المشاورات على نحو يستهدف تحقيق الموافقة على لقب ملك

---

1 - Secret, Dept. of state, Assistant Secretary of state to the secretary via Matrhews from NEA, MR Berry, Sub,. Summary of current Anglo Egyptian relations feb. 27, 1952, 774.00/2-27-52./

2- Office Memo, secret, U.S. Govr. To NE MR K opper from NE MR Stabler, May 19,. 1952, sub. Weekly Summary of events, Egyptian Sudanese affairs, may 13-19, 1952, 774. 00/ 5-1951.

3 - Office Memo. U.S. Gov to NE Mr Jones, From NE Mr Stabler, APril 28, May 5, 1951. 774. 00/ 505, 1952.

(*) سنتناول فى فصل لاحق الموقف الأميريكى من تطورات الأوضاع الداخلية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

مصر والسودان فى فترة ما قبل تقرير المصير وعلى أساس يكفل فى الحقيقة ويضمن حقوق السودانيين وأكد أتشيسون أن الولايات المتحدة تؤيد كل التأييد حق السودانيين فى تقرير المصير وأنه لا يجب قبول أى اتفاق ينال من هذا الحق (١). وقد اتفق ايدن واتشيسون «على أنه إن كان الموقف فى مصر هادئاً حاليا (فى ١٩٥٢/٦/٣٠) فقد لا يكون كذلك فى الخريف» (٢).

لاشك أن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ قد خلقت موقفا جديدا أمام السياسة الخارجية الأميريكية فى تعاملها وتقييمها للنزاع المصرى الانجليزى من حيث خطورة آثارها على الأوضاع الداخلية فى مصر وفى المنطقة وانعكاسها على مكانة بريطانيا والغرب ومكانة الولايات المتحدة بشكل عام. ومن الواضح أن التعامل بين السياسة الخارجية الأميريكية وبين النزاع المصرى الإنجليزى بعد الغاء المعاهدة يعتبر مرحلة مميزة بذاتها من حيث كثافة الاتصالات الأميريكية البريطانية، والأميريكية المصرية ومن حيث اتضاح الخلافات الأميريكية البريطانية فى التناول والنظرة لآثار الأزمة، وكذلك من حيث الوتيرة العالية للاتصالات الأميريكية ولحرصها على إعداد المذكرات والتقارير التى تتضمن كثيرا من المقترحات والافكار والبدائل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

ظلت منطلقات السياسة الخارجية الأميريكية تجاه النزاع المصرى الإنجليزى ثابتة فى الاستراتيجية هدفها الأساسى ضمان أمن الغرب فى شرقى البحر المتوسط ووسيلتها فى ذلك محاولة حث مصر على الانضمام لقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط حتى وإن كانت مصر قد رفضت المقترحات الرباعية بدعوتها لذلك رسميا فى أعقاب الغاء معاهدة ١٩٣٦.

كان الغاء المعاهدة حافزا للخارجية الأميريكية على مواءمة أساليبها مع التغيرات الجديدة فى العلاقات المصرية البريطانية التى تأزمت بسبب هذا التطور، فبدأت تحتوى الأزمة وآثارها المباشرة، وبدأت تطرق السبل لاستئناف المفاوضات وتقديم المقترحات الخاصة بمسألة السودان (كأفكار جذابة) تشجع مصر على قبول البحث الجدى فى مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط.

الا أن تطور الأوضاع الداخلية فى مصر فى النصف الأول من عام ١٩٥٢ لم يكن مناخاً مواتياً لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية وأجراء مباحثات جادة عن النزاع المصرى الإنجليزى كما تدل على ذلك قراءة وتحليل الوثائق الأميريكية السرية عند مطلع عام ١٩٥٢. لقد كانت السياسة الخارجية الأميريكية حقاً فى سباق مع الزمن لمحاولة تسوية هذا النزاع وأداء دور نشط مع طرفين، الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، لكن تطورات الوضع الداخلى فى مصر لم تعطها الوقت الكافى وكان لابد أن تنتظر حتى تكشف هذه التطورات عما تخبئه لمصر بعد أسابيع وشهور قليلة من عام ١٩٥٢ لتستأنف السياسة الخارجية الأميريكية من جديد دورها النشط فى تسوية الخلاف المصرى الانجليزى لا فى ظل حكومة جديدة بل فى ظل عهد جديد وقيادة سياسية جديدة فى مصر بعد يوليو ١٩٥٢. وسوف نتناول ذلك فى فصل مستقل.

---

(١) نفس المصدر.

2- Office Memo, U.S. govr. to MR Stabler from Miss Fowler, June 30, 1952, Sub, Weekly Summary of events the Sudan. June 24-30 June 1952. 774. / 6- 3052.

الفصل الثالث

الموقف الأميريكى تجاه مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية

أولا: مدخل للموقف الأميريكى من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

ثانيا: الموقف الأميريكى من تطورات المسألة الفلسطينية منذ قرار التقسيم نوفمبر ١٩٤٧ وحتى نشوب حرب فلسطين الأولى مايو ١٩٤٨.

ثالث: الموقف الأميريكى منذ نشوب الحرب حتى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة فى فبراير ١٩٤٩: -

١- تحرك الدبلوماسية الأميريكية فى مجلس الأمن ازاء انتهاكات إسرائيل لترتيبات الهدنة.

٢- الدور الأميريكى فى الوساطة بين مصر واسرائيل للتوصل لاتفاقية الهدنة ١٩٤٩- مرحلة العمل الثنائى السرى التحضيرى للهدنة.

٣- الاسهام الأميريكى فى المفاوضات الفعلية لاتفاقية رودس بين مصر واسرائيل.

أولا: مدخل للموقف الأميريكى من المسألة الفلسطينية حتى قرار التقسيم ١٩٤٧:

تجلى التعاطف الأميريكى نحو إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين الذى أتى به وعد بلفور* فى شكل قرار مشترك صدر بالأجماع عن الكونجرس فى ٣٠ يونيو ١٩٢٢ يعلن أن الولايات المتحدة تؤيد إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين [١] كما تمثل هذا التعاطف فى القرار الذى وقعه الرئيس الأميريكى «وارين هـاردنج» Warren Harding فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ ليسجل الموقف المتعاطف للولايات المتحدة نحو الوطن القومى لليهود [٢] وليقول» ان الحكومة الأميريكية والشعب الأميريكى يتابعان بأعمق مشاعر العطف تطور الوطن القومى لليهود فى فلسطين ذلك المشروع الذى أدى فيه العقل الأميريكى ورأس المال دورا رائدا [٣].

وظل اهتمام الحكومة الأميريكية مستمرا فى متابعة التطورات الهامة فى فلسطين، كما ظلت الضغوط الصهيونية مستمرة على الإدارة الأميريكية للحفاظ على التعهد الأميريكى بالوطن القومى لليهود فى فلسطين، ولقد نتج عن هذه الضغوط البيان السياسى لوزارة الخارجية الأميريكية فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ الذى كان بمثابة تجديد للتعهد الأميريكى بالقضية الصهيونية فى فلسطين [٤]. وتجسد هذا الحرص الأميريكى بحماية مصالح اليهود فى فلسطين فى رد الفعل السلبى للرئيس الأميريكى روزفلت عام ١٩٣٩ فى احتجاجه على الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية فى ١٧ مايو ١٩٣٩ * والذى عارضته الدوائر الصهيونية فى الولايات المتحدة [٥] فكان أن بعث روزفلت برسالة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها «أنه تلقى بفزع قرارات الحكومة البريطانية عن سياستها فى فلسطين وأن انطباعاته التلقائية هى أن الولايات المتحدة لايمكن أن توافق على الكتاب الأبيض [٦].

(*) وعد بلفور هذا جاء فى الرسالة التى بعث بها بلفور A.J. Balfour وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد Lord Rothshild رئيس الاتحاد الصهيونى البريطانى وعد فيها بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين وكانت الرسالة مؤرخة فى ٢ نوفمبر ١٩١٧.

انظر Elliot, Florence, Summerskill, Michael, Adictionary of Politics, op. cit. p. 31

1- Williams A. Willianms, (ed.) America and the Middle East, (N. Y, Rinehart co.)1959 p.41.

2- Congressional Record Vol Lxll,1922, p. 9799.

وكان الرئيس الأميريكى «وودرو ويلسون» Woodrow Wilson.. قد أعلن من قبل عام ١٩١٨ تاييده الواضح لوعد بلفور ولإقامة «كومونولث يهودى» فى فلسطين.

انظر Voss, H.c. The Palestine Problem today, Israel its neighbours, (Boston, the Beacon Press, 1953) p. II.

3- U.S. F. R, 1938.

(*) عقد فى لندن مؤتمر فى الفترة ما بين ٧ فبراير إلى ١٥ مارس ١٩٣٩ اقترحت فيه الحكومة البريطانية خفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات وأصدرت فى ١٧ مايو ١٩٣٩ كتابا ابيض يحدد مبادئ سياستها هذه فى فلسطين. وكان الكتاب الأبيض البريطانى فى الواقع محاولة لتهدئة العرب فى فلسطين فى المنطقة.

انظر النص الكامل فى Hurewitz, J. Diplomacy in the Middle East, Adocumentary Recocd 1914- 1956 (Vol II Princeton N . J. D. Van Norstand & Co., 1956 pp. 218 - 226

4- U. S. F. R, 1938, pp. 953 - 55

قد استعرض البيان تاريخ الاهتمام الأميريكى بتطور الوطن القومى لليهود فى فلسطين حتى عام ١٩٣٨ ثم أعرب البيان عن أمل الولايات المتحدة فى أن تقوم بريطانيا باطلاعها أولا بأول على المقترحات الخاصة بتعديل الانتداب فى فلسطين.

(٥) انظر رسائل وايزمان رئيس الوكالة اليهودية فى فلسطين إلى «لويس برانديز» Louis Brandeis (عضو مجلس شيوخ)، ومراسلات «برانديز» مع الخارجية الأميريكية U. S. F. R. 1939, Vol iv pp. 744 - 57

6- Ibid pp. 775- 778.

وفى ٢٢ مايو ١٩٣٩ أى بعد خمسة أيام فقط من رسالة روزفلت إلى الحكومة البريطانية قام خمسون من أعضاء الكونجرس والشيوخ بزيارة وزير الخارجية الأميريكى «كورديل هال» Cordell Hull وأعربوا عن رفضهم للكتاب الأبيض البريطانى وطالبوا البرلمان البريطانى برفضه [١].

وخلال الحربالعالمية الثانية نشط الأميريكيون الصهانية فى الدعوة إلى إنشاء دولة يهودية تشمل كل فلسطين فقد اقرت المنظمة الأميريكية فى ١١ مايو ١٩٤٢ فى اجتماعها بمدينة نيويورك ماعرف بأسم برنامج بلتمور Biltmore لانشاء الدولة اليهودية [٢].

ولقد استجاب كثير من المشرعين فى الولايات المتحدة لقرارات موالية للصهونية، [٣] ففى فبراير ١٩٤٤ قدم إلى مجلس الكونجرس قرار موال للصهيونية يدعو إلى فتح أبواب فلسطين لعدد غير محدود من اليهود المهاجرين حتى يتمكن الشعب اليهودى فى النهاية من إعادة بناء فلسطين بوصفها كومونولث يهودى ديموقراطى، [٤] لكن التصويت على هذا القرار تأجل فى اللحظة الأخيرة على حد مايروى «لنسوفسكى» بسبب اعتراض «مارشال» رئيس هيئة أركان الحرب الأميريكية الذى كان يظن أن هذا القرار قد يضر بالمجهود الحربى للحلفاء [٥].

ولكن هذه الفترة من السياسة الخارجية الأميريكية تجاه المشكلة الفلسطينية كانت تتسم بالتناقض والتردد والذبذبة إبان ادارة الرئيس روزفلت خاصة خلال تلك السنة الانتخابية ١٩٤٤ التى رشح فيها نفسه على أساس برنامج ديمرقراطى انتخابى يؤيد الهجرة والاستيطان اليهودى فى فلسطين. وبرغم عدم صدور قرار من الكونجرس يؤيد برنامج روزفلت الذى يساند الهجرة والاستيطان «غير المحدود» فإن روزفلت كرر التزامه «بالكومونولث اليهودى» فى فلسطين فى رسالة إلى المؤتمر السنوى للمنظمة الصهيونية الأميركية فى نوفمبر ١٩٤٤قبل ثلاثة أسابيع من انتاخبه بوعده «أنه لو أعيد انتخابه فسوف يساعد على تحقيق ذلك الهدف» [٦].

وبرغم ذلك ففى فبراير ١٩٤٥ التقى الرئيس روزفلت مع الملك عبد العزيز آل سعود على متن القطعة البحرية الأميريكة كوينسى Quincy فى البحيرات المرة فى قناة السويس وهو طريق عودته من مؤتمر يالتا * وأكد له «أننى لن اتخذ أى إجراء بصفتى رئيسا للفرع التنفيذى للحكومة ينطوى على عداء للشعب العربى» [٧]، ولكن هذا التأكيد الذى قدمه روزفلت للملك عبد العزيز آل سعود كان واضح التناقض لما بذله من وعود أثناء الانتخابات لليهود ولبرنامجه الديمقراطى الذى أعيد انتخابه بموجبه.

1- Ibid pp. 763-765.

(٢) انظر النص الكامل فى: Hurewitz, op. cit pp. 234 - 235.

3- Lenszwoski, G. The Middle East in world affairs, lthaca, N. Y, cornell University press 1958, p. 327.

(٤) انظر نص القرار فى: Williams A. williams, op. cit. p. 41.

5- Lenszwoski, op. cit loc. cit.

وانظر أيضا تعليقات وزير الحرب الأميريكى أنئذ هنرى ستمسون Henry Stimson حول عدم تحبيذه إصدار هذا القرار بسبب عدد من الاحتجاجات العربية على مشروع القرار :Williams A. Williams.P.42. فلقداحتجت معظم الدول العربية لدى وزارة الخارجية الأميريكية فى مارس ١٩٤٤ فاكدت الخارجية الأميريكية فى ١٣ مارس فى مذكرات للحكومتين المصرية واليمنية «أنه من وجهة نظر الحكومة الأميريكية لا يجب اتخاذ أى قرار يغير من الموقف الأساسى فى فلسطين حتى يحين الوقت الملائم وبالتشاور الكامل مع العرب واليهود. انظر: Hurewitz, Middle East Dilemmas, (N. Y. Harper Brothers) 1953 p. 131.

6 - Snetiisnger,Truman, the Jewish Vote and Creation of Israel (Stanford University Hoover institution press) (1974 pp. 19- 21).

(*)عقد المؤتمر ما بين ونستون تشرشل وجوزيف ستالين فى يالتا بشبه جزيرة القرم.

7- Snetsinger, op. cit, Loc. cit

وانظر رسالة روزفلت إلى الملك عبد العزيز فى: Dept. of State Bulletin, Oct. 21, 1945 p. 623.

وفضلا عن ذلك ففى ١٦ مارس ١٩٤٥ كتب روزوفلت للحاخام «ستيفن وايز» stephen Wise يكرر التزامه بالبرنامج الديمقراطى قائلا «إننى لم أغير موقفى» (١).

وجاء الرئيس «هارى ترومان» بعد وفاة روزوفلت فى إبريل ١٩٤٥ ليضع حدا للتردد الذى شاب سياسة الولايات المتحدة ويضعها فى موضع المؤيد الحاسم للبرنامج الصهيونى وليستجيب للضغوط الصهيونية، وليبدأ بدوره فى ممارسة الضغوط على بريطانيا بالنسبة لفلسطين. وهذا الدور الأميريكى كما يقول «ناداف سافران» كان حاسما فى الضغط على بريطانيا وإرغامها على وضع قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ حيث كان التأييد الأميريكى حاسما فى الفوز بقرار لصالح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود (٢).

بل أن ترومان وبعد مشورة وزارة الخرجية الأميريكية كتب إلى «كلمينت آتلى» Clement Atlee رئيس وزارة بريطانيا نداء فى ٣١ أغسطس ١٩٤٥ يحث فيه بريطانيا على السماح بالهجرة الفورية لمائة الف يهودى إلى فلسطين، لكن رد الفعل كان اقتراح إنشاء لجنة تحقيق أنجلو أميريكية لدراسة الموقف فى فلسطين بما فى ذلك الهجرة اليهودية ووافق ترومان على الاقتراح وقد قامت اللجنة المؤلفة من ٦ أميريكين و ٦بريطانيين بتقصى الحقائق فى فلسطين وفى مخيمات اليهود فى أوروبا لمدة ٤ شهور وصدر تقرير اللجنة فى أول مايو ١٩٤٦ يعرب عن القلق من أن معظم أحياء اليهود فى أوروبا يعيشون فى ظروف من البؤس فى مواقع معسكرات الاعتقال، وأوصى التقرير بأن توافق الحكومة البريطانية على الفور على هجرة ١٠٠,٠٠٠ من اليهود إلى فلسطين، أما بالنسبة لفلسطين نفسها فإن اللجنة اقترحت وصاية الأمم المتحدة للإعداد لاستقلال دولة موحدة ثنائية القومية بحيث يمكن التوفيق فيها بين امال اليهود والعرب دون خشية طرف من سيطرة طرف آخر (٣).

ورفضت الحكومة البريطانية اقتراح اللجنة بالسماح بالهجرة على نطاق واسع ولم تتخذ أى إجراءات فى هذه التوصيات، ثم اقترحت لجنة موريسون جرادى Morrison - Grady يوليو ١٩٤٦ تشكيل اتحاد عربى يهودى فى فلسطين (٤) لكن هذا الاقتراح أيضا كان مصيره الإهمال. وأصبح ترومان يخضع لضغوط فى الداخل، ففى يوم ٤ أكتوبر ١٩٤٦ وهو يوم الغفران أقدس الأعياد اليهودية وقبل شهر من انتخابات الكونجرس دعا ترومان إلى إنشاء دولة يهودية قادرة على البقاء فى فلسطين، وكان «ترومان» قد تلقى قبل ذلك بوقت قصير معلومات تفيد أن يهود مدينة نيويورك سوف ينتقلون من صفوف الحزب الديموقراطى إلى الحزب الجمهورى فى انتخابات الكونجرس القادمة مالم يتخذ خطوة حاسمة وأن الحاكم الجمهورى لولاية نيويروك «توماس ديوى» Thomas Dewey المرشح الجمهورى للحزب عام ١٩٤٤ والمنافس خلال عام ١٩٤٨ يعد للأدلاء ببيان السماح بدخول بضعة آلاف من يهود أوروبا إلى فلسطين (٥).

---

1 - Snetstinger, op. cit, loc. cit.

2 - Safran, Nadav, the United States and Israel (Cambridge, Mass., Harvard University Press) 1963 pp. 3 - 4.

(٣) انظر نص تقرير اللجنة فى :
Adecade of American foreign policy, Basic Documents1941- 1949, Washington 1950. pp. 811 - 815.

4 - The political History of palestine under British adminstration, British information Service N. Y. 1948 p. 36

5 - Shulzinger, D. Robert, American diplomacy in the Twentieth century (N. Y. Oxford University press) p. 216. Sneisinger, op. cit. pp. 22 - 24,42.

ثانيا: الموقف الأميريكي من تطورات المسألة الفلسطينية منذ قرار التقسيم ١٩٤٧ حتى نشوب حرب فلسطين الأولى مايو ١٩٤٨:

وإزاء إحساس بريطانيا بعدم قدرتها سواء للوساطة لفرض حل في فلسطين لخضوعها للضغط الأميريكي الرسمي أم لاختلافها مع العرب والصهاينة ولمواجهتها الاضطرابات المتزايدة في الأقليم الخاضع للأنتداب، فقد طلبت في ١٢ أبريل ١٩٤٧ من السكرتير العام للأمم المتحدة عقد دورة خاصة للجمعية العامة لأصدار توصية خاصة بالمشكلة الفلسطينية (١).

وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الخاصةما بين ٢٨ أبريل و١٥ مايو ١٩٤٧ إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة معينة بفلسطين تسمى «لجنة فلسطين» الخاصة لدراسة المشكلة (٢) U.N. Special Committee on Palestine وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة في ٣ سبتمبر أوصت فيه الأغلبية بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية (٣).

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة بالتصويت (٣٣ صوت مقابل ١٣ صوت) مع امتناع عشرة دول وغياب دولة على قرار التقسيم، وفاز الصهاينة بأعظم انتصار، ولكن كانت لاتزال أمامهم عقبات أمام ولادة الدولة اليهودية (٤) ويقول «سافران» لم تقف الولايات المتحدة فحسب إلى جانب فوز التقسيم لكنها في اللحظات الحاسمة قبل القرار القت بكل ثقلها في جهود لحشد الأصوات المطلوبة وبدون هذا الجهد لكن من المشكوك فيه الحصول قرار التقسيم على أغلبية الثلثين المطلوبة من الجعية العامة (٥).

وقد أدى قرار العامة إلى تجديد العنف في الشرق الأوسط ففي ٣٠ نوفمبر حدثت أعمال عنف في المنطقة احتجاجا على قرار التقسيم ووقعت هجمات على المنشآت الأميريكية في سوريا ولبنان (٦).

---

1 - New York Times, feb. 26, 1947 p.1, Glubb, John, Britain and the Arabs, (London, Hadder & Stoughton) 1959 pp. 283.

2 - Leonard, Larry L., The United Nations and Palestine (International Conciliation)October 1949. p. 630.

٣ - انظر توصيات اللجنة في تقريرها. Dept. of State Bulletin Sept. 21, 1947 p. 546.

4 - U.S. F. R. 1947, vol vp. 1291.

5- Safran, op. p. 35.

وللوقوف على تفاصيل الضغوط الصهيونية والأميريكية الرسمية على أعضاء الأمم المتحدة خاصة دول امريكا اللتينية للتصويت لصالح قرار التقسيم انظر: Roosevelt, kermit, the parition of palestine, Alesson in pressure, Middle East journal, 1948 pp. 1 - 16 وقد نشر ايفان ويلسون Evan Wilson عام ١٩٧٩ وهو احد مسؤولي إدارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية وقنصلها بمدينة القدس في ذلك الوقت مؤلفا هاما عن قرار الاعتراف الأميريكي باسرائيل خاصة الفترة ما بين عام ١٩٤٢ ـ ١٩٤٨ وموقف إدارة ترومان بالتحديد خلال اتخاذ قرار تقسيم فلسطين. انظر:

Wilson, Evan, Decision on palestine, How the U. S Came to recognize Isrrael pp. 107 - 128, 129 - 149

Hoover institution press, stanford unversity, california, 1969

كما كتب الفريد ليلنتال Alfred Lilienthal فصلا هاما عن دور ترومان والتأثير الصهيوني في نشأة دولة إسرائيل وقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ ثم الأعتراف في ١٤ مايو ١٩٤٨ في كتابه:

The Zionist Connection, what price Israel Dodd, Mead & Co. N. Y 1978 pp. 46 - 100.

كما ان وثائق الخارجية الأميريكية لعام ١٩٤٧ تغطي الموضوع بالتفصيل حتى صدور قرار التقسيم. U.S.F.r Vol Washington 1947. pp. 999 - 1328

6- U. S. F. R. Vol V. pp. 1292 -1328.

هذه الاضطرابات التى نشبت فى أعقاب قرار التقسيم وأحتمال إرسال قوات أميريكية الى فلسطين لتنفيذ القرار آثار أرتباك صناع السياسة الأميريكية مما آثار قلق «فورستال» Forrestal وزير الدفاع الأميريكى وأصر على عدم استخدام القوة الأميريكية لتنفيذ قرار التقسيم (١).

وبذلك وافق الرئيس ترومان على طلب من وزارة الخارجية لفرض حظر على السلاح والعتاد الموجه للاستخدام فى فلسطين أو الدول المجاورة وأن يستمر الحظر حتى يتضح الموقف فى فلسطين (٢) ومع أن احتمال إرسال قوات أميريكية لتنفيذ قرار التقسم ظل بعيدا، فإن شبح الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط ظل يطارد المسئولين فى الحكومة وفى ٦ ديسمبر ١٩٤٧ أخبر فورستال وزير الدفاع الأميريكى ارنست بيفين وزير الخارجية البريطانى «أخشى ما تخشاه السلطات العسكرية الأميريكية هو وجود قوة روسية فى فلسطين(٣).

كما أن القنصل الأميريكى فى القدس روبرت ماكاتى Robert Macatee كتب فى تقريره لوزارة الخارجية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ يقول «إن العرب يشعرون أنه لو أرسلت الولايات المتحدة قوات للحفاظ على القانون والنظام ولتنفيذ التقسيم، فإن القوات الروسية أو السوفيتية سوف ترسل إلى الشرق الأوسط ويأمل العرب أن تساعد هذه المشكلة فى أن تعارض الولايات المتحدة التدخل العسكرى للأمم المتحدة فى فلسطين (٤).

وعلى ذلك بانتهاء عام ١٩٤٧ ظل الموقف فى فلسطين يتدهور واستمر تصاعد العنف، وكان واضحا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتحذ موقفا حاسما بطريقة أو بأخرى بالنسبة لتنفيذ قرار التقسيم أو أن تبحث عن حل بديل إذا ما رأت الأمم المتحدة أنه لايمكن تنفيذ التقسيم * .

وعلى أى حال فقد استمرت الضغوط على ترومان إذ كان عام ١٩٤٨ عاما انتخابيا فى محاولة صياغة سياسية بفلسطين تحقق مصالح اليهود وتحاول فى الوقت نفسه الحفاظ على المصالح الأمنية الأميريكية فى المنطقة. وقصارى القول أن الصهاينة خلال عام ١٩٤٧ أحرزوا أعظم انتصاراتهم من خلال التأييد الأميريكى التام لإقامة دولة خاصة بهم، وخلال عام ١٩٤٧ كان الرئيس ترومان ومستشاره والكونجرس خاضعين لضغوط قوية لحل مشكلة فلسطين بما يلبى المطالب اليهودية فى إنشاء دولة لهم وسواءمن خلال المؤتمرات الحكومية أم الضغوط السياسية أم النداءات المباشرة للرئيس، فقد تمكن الصهاينة من دفع قضيتهم إلى قلب الكيان السياسى الأميركى خاصة من خلال اتصالاتهم الشخصية المباشرة مع الرئيس ترومان. لكن مشكلة تنفيذ قرار التقسيم ظلت تفرض نفسها على الخارجية الأميريكية.

1- Millis, Walter, (ed.) The forrestal Diaries, N. Y., Vicking press, 1951, p. 346.

2 - U. S. F. R. 1947 vol v pp. 1300 - 1301.

3 - U. S. F. R. 1947 Vol v. pp 1315 - 1316.

4- Ipid pp. 1322 - 1328.

(*) كانت لجنة فلسطين التى انشاتها الامم المتحدة لتنفيذ قرار التقسيم قد عجزت عن اداء مهمتها وفى ١٦ فبراير ١٩٤٨ أوصى مجلس الأمن انه ما لم توضع قوة عسكرية كافية تحت تصرفها فإن اللجنة لن تستطيع تنفيذ مهمتها، ولظروف الحرب الباردة فى أوروبا وتحذيرات وزارة الخارجية الأميريكية من دفع العرب إلى المعسكر السوفيتى استبعدت إدارة ترومان ادخال قوات اميريكية إلى فلسطين لتنفيذ القرار الخاص بالتقسيم.
انظر : Snetsinger, op. cit. pp. 84 - 85.

ففى مطلع يناير ١٩٤٨ وضعت هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأميريكية تقييما للموقف الأميريكى بالنسبة لفلسطين آخذة فى الاعتبار المصالح الأميريكية فى البحر المتوسط والشرق الأدنى وفى ضوء توجيه الجمعية العامة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر (١).

وكان تحليل هيئة التخطيط السياسى ينطلق من أن فلسطين تحتل موقعا جغرافيا له مكانة استراتيجية عظمى بالنسبة للولايات المتحدة، إذ ترجع أهميتها للسيطرة على الطرف الشرقى للبحر المتوسط وقناة السويس وباعتبارها المخرج لبترول الشرق الأوسط ومن ثم أهميتها لأمن الولايات المتحدة، هذا إلى جانب أنها مركز لعدد من التيارات السياسية الهامة المتداخلة، كما لابد وأن أحداث فلسطين سوف تنعكس فى عدة اتجاهات، خاصة إزاء الضغط السوفيتى على هوامش المنطقة والتسلل إليها، فضلا عن الخلافات العميقة التى تستعصى على الحل بين العرب واليهود فى فلسطين، فإن الخطر جسيم فى أن تتحول المنطقة إلى مصدر للقلاقل والاضطرابات الخطيرة بما يمكن الاتحاد السوفيتى من استغلالها مالم يتسن التوصل إلى حلول عملية.

ويؤكد تحليل هيئة التخطيط السياسى للموقف الأميريكى أنه بدون قيادة الولايات المتحدة وضغوطها خلال مناقشة الأمم المتحدة لمسألة فلسطين لما أمكن الحصول على أغلبية * الثلثين فى الجمعية العامة لخطة التقسيم، ومن ثم فقد تولد اعتقاد أنه تقع على الولايات المتحدة مسؤولية ثقيلة لضمان نجاح خطة التقسيم (٢).

وتشير تقديرات هيئة التخطيط السياسى إلى أنه لم يمكن ثمة سبيل لتنفيذ خطة التقسيم إلا بالقوة من الأمم المتحدة أو بمساعدة مادية ومالية هائلة من الولايات المتحدة لليهود فى فلسطين مما سوف يثير العداء المتأصل ضد الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى والعربى لسنوات طويلة ومما يؤثر على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

وبرغم إقرار خطة التقسيم فى الجمعية العامة كانت الخارجية الأميريكية تدرك عدم النص على طريقة التنفيذ، بالإضافة إلى الشكوك التى تحيط بقانونية قرار الجمعية العامة ثم موقف الدول العربية الرافض للخطة مما أدى إلى بداية ظهور تفكير فى الحاجة لإعادة النظر فى الموقف من التقسيم لتجنب الاضرار بالمصالح الأميريكية ونشوء مواقف عدائية للولايات المتحدة (٣).

ومعنى ذلك أن إدراك الخارجية الأميريكة كان جاداً لمخاطر تنفيذ خطة التقسيم بالقوة إلى درجة دفعت بحث أتخاذ موقف جديد من قضية فلسطين حيث كانت الخيارات المطروحة أمام السياسة الأميريكة لتنفيذ الخطة (٤).

١ ـ إما حرب تشنها الدول العربية ضد الدولة اليهودية.

1- Report by the policy planning staff of the United States with respect to palestine pps/ 19 - Washington jan. 1948 U. S. F. R. 1984 vol v. 1948. pp. 546 - 554.

(*) وانظر أيضا فى تنفيذ خطة التقسيم مذكرة ماكلنتوك إلى مدير إدارة الشؤون السياسية الخاصة بالخارجية الأميريكية

Memo by Ropert Mc Clintock to the Director of the office of special political affairs (Rusk) secret, Washington, sub. problem of enforcing partition on palestine jan. 14, 1948.

2- Ibid. p. 541.

(٣) وانظر: محمود متولى، اتفاقية رودس بين العرب واسرائيل ١٩٤٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ١٣ ـ ١٤.

(٤) انظر مذكرة إدارة الشرق الأدنى حول تقسيم فلسطين وأمن الولايات المتحدة فى يناير ١٩٤٨:

Memo py Mr. Samuel C. kopper of the office of near eastern affairs, top secret, the partition of palestine and the United States security, Washington, Jan, 27, 1948 U. S. F. R 1948. vol v p. 563.

٢ ـ وإما حرب تشنها الأمم المتحدة ضد العرب فى فلسطين والدول العربية وهذا بالضرورة يوثر على المصالح الأميريكية لسببين:

(أ) حتمية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى أى قوة دولية ترسل إلى فلسطين .

(ب) وخسارة أميركا لصداقة العرب وهى شرط أساسى لاستخدام الشرق الأوسط كمركز استراتيجى لقوات الولايات المتحدة.

لذلك فقد فكرت الخارجية الأميريكية فى صيغة جديدة هى صيغة الوصاية لتحل محل الانتداب لحين التوصل لحل بين العرب واليهود (١) ، ولذلك فقد وضعت هيئة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية تقديرا جديدا للموقف يوصى بإحالة المسألة للتحكيم أو التوفيق وعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث الوصاية الدولية على فلسطين أو إقامة دولة اتحادية على أن تكون الوصاية الدولية من ثلاث دول هى الولايات المتحدة والملكة المتحدة وفرنسا أو وصاية ثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أو وصاية الأمم المتحدة.

يمكن القول إذن أن تصور الخارجية الأميريكية سواء على مستوى التخطيط السياسى أو على مستوى إدارة الأدنى أو إدارة الأمم المتحدة كانت كلها تتحسب لمواجهة مشكلة حتمية دعم ومساندة اليهود فى فلسطين ومن ثم مواجهة العداء العربى والخسارة الاستراتيجية المترتبة على ذلك فى الشرق الأوسط (٢) مما دفعها إلى التحذير من خطورة الاستمرار فى دعم أو تنفيذ خطة التقسيم وأوصت بتعديل السياسة الأميريكية تجاه فلسطين حتى لا تتورط الولايات المتحدة فى تحمل المسؤولية العسكرية لحماية السكان اليهود ومواجهة العداء الصريح من العالم العربى (٣).

إلا أن الرئيس ترومان من خلال مستشاره الخاص «كلارك كليفورد» Clark Clifford كان يرى رأيا آخر وهو الاستمرار فى تأييد خطة التقسيم ومساندة الولايات المتحدة لها بكل وسيلة من خلال عدة سبل مثل ممارسة الضغط على الدول العربية لقبول التقسيم ، واتهام الدول العربية بالعدوان وتحريك مجلس الأمن لاتهام العرب بتهديد السلم والأمن الدوليين، وأن تعمل الولايات المتحدة على إنشاء قوة أمن دولية فى فلسطين. ويدافع (كليفورد) مستشار (ترومان) بحرارة عن خطة التقسيم واتفاقها مع المصالح الاستراتيجية الأميريكية ويقترح على الرئيس ترومان التأييد القوى لقرار الأمم المتحدة الخاص بفلسطين باعتباره السياسة الوحيدة فى مصلحة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وذلك:

(١) **لارتباط الأمن الأميريكى بالسلام فى فلسطين:** إذ أن الأمن الأميريكى ومصلحتنا فى نفط الشرق الأوسط تعتمد على السلام فى فلسطين، كما أن فشل الأمم المتحدة فى تنفيذ خطة تقسيم فلسطين سوف يؤدى للحرب بين العرب واليهود ويعتمد السلام فى فلسطين على إجراء قوى من جانب الأمم المتحدة وهو أمر لا يتحقق بدون قيادة أميريكية (٤).

---

(١) انظر مشروع مدير إدارة الأمم المتحدة (راسك) Rusk بالخارجية المرفوعة إلى لافيت Lovett حول التغير نحو موقف جديد تجاه فلسطين:
Draft Memo by the Director of the office U. N affairs (RUSK) to the under secretary of state (Lovett), top seceret, Washington.

وانظر ايضا المذكرة الشاملة عن تطور الموقف الأميريكى واحتمالات وبدائل العمل المتاحة امامه، اعدتها هيئة التخطيط السياسى:

(٢) انظر ملفات هيئة التخطيط السياسى .pps/ files lot 64 D 563
Report by the policy planning staff, top secret pp. 5/ 23, Review of current trends in U. S foreign policy in palestine and Middle East, Ibid p. 655.

(٣) وانظر كذلك تقرير وكالة المخابرات المركزية فى ٢٨ فبراير ١٩٤٨ فى:
C. IA, files Report by the Central Intelligence Agency secret C. R. E. - 48, Washington fab. 28, possible developments in palestine

(٤) انظر مذكرة كليفورد عن البرنامج المقترح للمشكلة الفلسطينية فى:
Clifford papers, Memo by the president special counsel (Clifford) Washinton, March 6, 1948, problem U. S. F. R. 1948 Vol V, pp. 687 - 687 - 696.

(٢) الأمن الأمريكي والتغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط: فتخلى الأمم المتحدة عن فلسطين يخلق فراغا عسكريا فور انسحاب بريطانيا في ١٥ مايو ١٩٤٨ وما لم تنفذ الأمم المتحدة قرارها فقد تتدخل روسيا من جانب واحد تحت ستار الحفاظ على السلم الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

(٣) ارتباط الأمن الأميريكي بالنفط في الشرق الأوسط: فالدول العربية سوف تستمر في بيع البترول وهي تحتاج للولايات المتحدة بأكثر مما تحتاجها الولايات المتحدة ولاسبيل لحصولها على الدولارات الأميريكية إلا من الولايات المتحدة وهذه الدول العربية تقدم على الانتحار - كما يقول كليفورد في توصياته للرئيس ترومان - لو أخذت الاتجاة الروسي.

(٤) الأمن الأميريكي وفلسطين اليهودية: إن فلسطين اليهودية ذات توجه قوى نحو الولايات المتحدة وهي بعيدة عن روسيا وسوف تظل كذلك.

(٥) الأمن الأميريكي وقرار الأمم المتحدة عن فلسطين: فانهيار قرار التقسيم تحت إصرار وضغوط الولايات المتحدة سوف يسبب خسارة فادحة لمكانة اميريكا وقيادتها المعنوية في العالم، وإن رفض العرب للتقسيم لا يعتبر تحديا للأمم المتحدة بقدر ما هو تحد للولايات المتحدة.

ويركز (كليفورد) مستشار (ترومان) توصياته فيما يسميه بالبرنامج المقترح للمشكلة الفليسطينية بقوله «إن المصلحة الذاتية الأميريكية والأمن العسكري الأمريكي والمصالح النفطية الأميريكية في الشرق الأوسط، والمكانة الأمريكية في الشؤون الدولية، كل ذلك يستوجب التنفيذ الفعال لقرار تقسيم فلسطين وان أكثر الطرق فعالية لمنع التغلغل الروسي في الشرق الأوسط وحماية المصالح النفطية الأمريكية هو أن تتخذ الولايات المتحدة المبادرة الفورية في مجلس الأمن لتنفيذ قرار التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة [1].

وحدث بالفعل ما كانت تخشاه الخارجية الأمريكية، فقد انفجرت الاضطرابات في فلسطين وارتاعت الأمم المتحدة لأعمال العنف التي اثارتها توصياتها (بتقسيم فلسطين) فانعقد مجلس الأمن في ١٥ مارس ١٩٤٨ للنظر في الحالة وأبلغ مندوب الولايات المتحدة المجلس بأنه طالما اتضح أن قرار الجمعية العامة لا يمكن تنفيذه بالوسائل السليمة * وبما أن المجلس ليس مستعدا لتنفيذه، فينبغي على المجلس أن يوصي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية وعليه كذلك أن يطلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة وعليه بانتظار انعقاد الدورة الخاصة، أن يصدر تعليماته إلى لجنة فلسطين لتعليق مساعيها في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم[2].

وكان الوفد الأمريكي في مجلس الأمن وراء اصدار قراراته رقمي ٤٣ في أول إبريل ١٩٤٨ (مستند S / 7141) عن ازدياد العنف والاضطراب ودعوة للهدنة وقراره رقم ٤٤ في أول إبريل ١٩٤٨ وهو الجزء الثاني من القرار في المستند (S / 71411) بالدعوة لدورة طارئة خاصة للجمعية العامة لبحث المشكلة الفلسطينية.

---

1 - Ibid p. 696.

(٢) محمود متولي، المصدر السابق ، ص ١٤.

وكان مجلس الأمن قد فشل في ٥ مارس ١٩٤٨ في اعتماد مشروع قرار اميريكي بقبول قرار الجمعية العامة كأساس لعمل المجلس .

US. F.R. Vol V, 1948, Ibid P. 696.

وقد طرح وارين اوستن Warren Austin المندوب الأمريكى موقف الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة فى اللجنة الأولى فطالب باقرار الهدنة فى فلسطين وإقامة نظام للوصاية (١) وطرح مشروع خطة الوصاية كورقة عمل كما طلب ممثل الولايات المتحدة فى مشروع قرار امام اللجنة الأولى فى ٢١ ابريل إحالة ورقة العمل لدراستها فى اللجنة الرابعة (الخاصة بالوصايه) (٢).

وقد جرت اتصالات بين الوفدين المصرى والأميريكى (دين راسك مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأمريكية) وبين الدكتور محمود فوزى رئيس الوفد المصرى فى ٢٠ إبريل ١٩٤٨ اقترح فيها المندوب الاميريكى على الدكتور فوزى انضمام مصر إلى القوة الدولية المقترح ارسالها إلى فلسطين لتطبيق نظام الوصاية الدولية، لكن الدكتور فوزى تحفظ * على هذا الاقتراح (٣).

لكن الدورة الخاصة للجمعية العامة لم تستطع التوصل إلى ما يسعى إليه الوفد الأميريكى حول اقتراح نظام الوصايا فى الوقت الذى تتصاعد فيه اعمال العنف وانشطة الاشتباكات فى فلسطين مما دفع الوفد الامريكى للتحرك فى اتجاه محدد فى مجلس الأمن يدعو لوقف العنف وأنشطة الاشتباكات والارهاب والتخريب (قرار مجلس الأمن ٤٦ فى ١٧ ابريل ١٩٤٨ (S / 723) ورقم ٤٨ فى ٢٣ ابريل ١٩٤٨ لإقامة لجنة الهندنة (S / 727) (٤).

وقد أكدت الولايات المتحدة هذا الهدف المحدد فى اتصال بين ممثل الولايات المتحدة وارين أوستن Warren Austin وبين محمود فوزى فى ٣ مايو ١٩٤٨ مؤكدا له أن الهدف الرئيسى للولايات المتحدة هو تحقيق الهدنة(٥).

وقد تأكد ذلك من موافقة الرئيس ترومان على خطةعاجلة ينفذها الوفد الأميريكى فى الأمم المتحدة (٦)، وتتمثل هذه الخطة فى الوقف الفورى غير المشروط للاشتباكات لمدة عشرة أيام تبدأ فى الخامس من مايو كما كتب المستشار القانونى للوفد الأمريكى جون هورنر John Horner مذكرة فى ٤ مايو ١٩٤٨ يطرح فيها أن التفكير الحالى أصبح يقتصر على مجرد إقرار هدنة فى كل فلسطين (٧).

---

(١) انظر:

General Assmbly 11 / ss. Annex P. 12

2 - Ibid P. 12

وقد ورد نص مشروع القرار فى مستندات الجمعية العامة G.A 11 / ss . Anne P.31

(٣) انظر مذكرة حديث راسك مع فوزي فى :
Memo of convesation by MR Dean Rusk of the U.S delegation. Secrt, N.Y. April 20, 1984 U.SF.R VO. V, 1948 PP. 837

(*) لعل السبب في رفض مصر انها احست ان انزلاقها في الانضمام إلي القوة الدولية الخاصة بالوصاية يعتبر من جانبها اعترافا بقرار التقسيم الذى رفضته ويعتبر تخليا عن القضية الفلسطينية وهو مالم يكن يجرؤ سياسى مصرى على نهجه، هذا بالاضافة إلى ان الفكرة ذاتها لم تكن قابلة للتطبيق الجدي ولن يستفيد من ورائها إلا الصهاينة.

4- Security Council official records 3 rd Year, 1948. PP. 13 -31

(٥) مقابلة (اوستن) ممثل الولايات المتحدة مع محمود فوزى فى :
TheU.S. representaive at the U.N. (Austin) to the seretaary of state, top secret, N.y May 3, 1948 U.S.F. R. vol v, 1948 PP. 886 - 887

(٦) رسالة وزير الخارجة الأميركية إلي السفارة الأمريكية في لندن
The secrteary of state to the embassy in U.K. top secret, U.S. govr. urdent may 3, 1948 ibid p. 891

7- Memo by John Homer, Secret, N.Y. May 4, 1948, Future of paiestine, ibit. 898

كان الموقف التكتيكى ـ إن جاز التعبير ـ للولايات المتحدة هو العمل بكل السبل لتحقيق الهدوء فى فلسطين فى ضوء تصاعد العنف بينما كان الموقف الأساسى الاستراتيجى أيضا ـ هو أن الاعتراف بإسرائيل الدولة اليهودية يتفق مع سياسة الولايات المتحدة من البداية وأن اقامة دولة يهودية منفصلة أمر حتمى وأنها سوف تتم عن قريب، كما أنه لابد من الأعتراف بهذة الدولة (١) .

وفى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ انتهى الانتداب رسميا على فلسطين، وكانت بريطانيا قد أكدت أنها ستجلو رسميا عن فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وفى نفس التاريخ أعلن المجلس الوطنى اليهودى وجود دولة اسرائيل، وبعد إحدى عشر دقيقة أعلن الرئيس ترومان اعترافه بوجود تلك الدولة على سبيل الأمر الواقع وأنه يعاهد نفسه على شد أزر اسرائيل حتى تصبح بلدا كبيرا (٢).

يجدر القول هنا أن السياسة الخارجية الأمريكية فى قرارها بالعتراف الواقعى باسرائيل كانت تخضع لمؤثرات سياسية داخلية خاصة ازاء حملة صعبة لاعادة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٨ وقد أصبح ترومان شديد التأثر بالأمريكيين الصهاينة الذين كان هدفهم الأول حث الولايات المتحدة على الأعتراف بالدولة اليهودية فوراعلانها كما أن مستشارى ترومان أوصوا بقوة بتأييد الاعتراف محذرين من أن الجمهوريين سوف يستغلون الموقف.

بل أن حاييم وايزمان رئيس الاتحاد الصهيونى العالمى كتب لترومان فى ١٣ مايو ١٩٤٨، «أنه يرى من الملائم بصفة خاصة أن تكون أعظم ديمقراطية موجودة هى أول من يرحب بأحدث الدول التى تنضم إلى مجتمع الأمم» وفى الساعة ٦,١١ دقيقة من مساء ١٤ مايو ١٩٤٨ أى بعد إحدى عشرة دقيقة فقط من إنتهاء الانتداب البريطانى وعشرة دقائق من إعلان وجود إسرائيل، أعلن البيت الأبيض هذا الاعتراف الواقعى بالدولة الجديدة وبالحكومة المؤقتة (٣). وفى نفس ذلك اليوم بدأت أولى الحروب العربية الاسرائيلية.

وبالنسبة لدور مبدأ حق تقرير المصير فى صياغة السياسة الأمريكية بالنسبة لفلسطين خلال الفترة السابقة على إنشاء اسرائيل فقد تحدث «اتشيسون» وكيل وزارة الخارجية فى ظل ادارة ترومان منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٧ ثم وزير الخارجية منذ عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٣ فى مذكراته عن معارضته لانشاء دولة اسرائيل بقوله «أننى لم اشارك الرئيس ترومان رأيه فى حل مشكلة فلسطين إزاء المحنة الضاغطة للأعداد الهائلة من اليهود النازحين من أوروبا الشرقية لأن العدد الذى يمكن أن تستوعبة فلسطين العربية دون خلق مشكلة سياسية خطيرة سوف يكون عددا قليلا، كما أن تحويل البلاد إلى دولة يهودية قادرة على استيعاب مليون أو

---

(١) كانت هذه بالتحديد هى توصيات (كليفورد) المستشار الخاص للرئيس ترومان فى ٤ مايو ١٩٤٨، انظر اجتماع الرئيس ترومان مع وزير الخارجية ومستشاره الخاص (كليفورد) ومستشاري الخارجية الأمريكية من اقسام الشرق الأدنى والأمم المتحدة واصرار كليفورد على المبادرة بالاعتراف.
أنظر Ibid PP. 744, 906

(٢) محمود متولي، المصدر السابق، ص ١٦، وانظر أيضا رسالة وزير الخارجية الأميركية إلى الياهو ابشتاين ELIAHU EPSTEIN في واشنطن في ١٤ مايو ١٩٤٨ يخطره بتسليم خطاب ١٤ مايو ١٩٤٨ الساعة ٦,١١ بتوقيت واشنطن وأن الرئيس الأميركى اصدر بيان يعترف فيه اعترافا واقعيا بالدولة الجديدة فى اسرائيل:

The secretary of stae to MR Eliahu Epstein at Washington may 14, 1948, U. S.F. R. vol v, 1948 p.992.

3- snetsinger, op. citpp. 104- 111 Khoury, Fred The Arab - Israeli dilemma (Syracuse University press) 1968 PP.58- 60- 63.

أكثر من المهاجرين من شأنه أن يثير مشكلة سياسية خطيرة ولا يهدد المصالح الأمريكية فحسب بل والمصالح الغربية كلها في الشرق الأوسط» (١).

أما الرئيس ترومان فقد كان عن وعي أو عن غير وعي يربط بين مبدأ حق تقرير المصير والقضية الصهيونية برغم وجود اغلبية عربية كبيرة في فلسطين إلى ما بعد انشاء دولة اسرائيل على نحو ما جاء في مذكراته التي تقول «انني أدرك تماما عداء العرب لاستيطان اليهود في فلسطين ولكن شأني شأن كثير من الأمريكيين قد افزعتني محنة اليهود في أوروبا، كما أن وعد بلفور الذي وعد اليهود بفرصة لاعادة إقامة وطن قومي في فلسطين كان يبدو لي دائما متفقا مع السياسات النبيلة «لوودرو ويلسون» ولاسيما مبدأ تقرير المصير(٢).

ومهما كان تفكير ترومان فقد اعتبر بعد ذلك «الأب الروحي» Patron Father لتأسيس دولة أسرائيل وحين زار الحاخام الأكبر لاسرائيل ترومان في البيت الأبيض عام ١٩٤٩ يقال إنه قال للرئيس ترومان» لقد وضعك الرب في رحم أمك حتى تكون أداة لمولد اسرائيل من جديد بعد الفي سنة» (٣).

وفي الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ دخلت سبعة جيوش عربية إلى أرض فلسطين هي : مصر ـ شرق الاردن ـ اليمن العراق ـ السعودية ـ سوريا ـ لبنان، وبدأت في تاريخ المنطقة ما عرف باسم حرب فلسطين الأولى ولم تلبث الولايات المتحدة أن بدأت بذل جهودها لوقف الاشتباكات بين الاطراف المتحاربة، وكانت الجمعية العامة في اليوم السابق ١٤ مايو ١٩٤٨ قد أصدرت قرارا يدعو لتعيين وسيط دولي للمساعدة في التوصل لهدنة في إطار تحقيق تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية (٤).

1- Acheson, Dean, Present at the creation (M.U.W.W.norton& Co. Inc) 1969 p.169

2- Truman, s.harry,memoris, op. cit. p.133.

3- Snetsinger op.cit.p.135.

4- U.S.F.R. 1948 vol v par II pp. 994 - 995, memo of conpersation by secretary of state top secret amay 12, 1948, pp .972- 976.

وانظر ايضا بيان (كليفورد) مستشار الرئيس بعد الاجتماع، في نفس المصدر، ص ٩٧٧.

ثالثا: الموقف الأميريكى منذ نشوب الحرب حتى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة الامة فى فبراير ١٩٤٩

قد قام السكرتير العام للأمم المتحدة تريجفى لى Lie بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية الأميريكى فى ١٦ مايو ١٩٤٨ يخطره فيها برسالة الحكومة المصرية فى ١٥مايو عن دخول الجيش المصرى إلى فلسيطن ومطالبة أمريكا باتخاذ موقف عاجل فى مجلس الأمن (١)، وكان الموقف الأميريكى يتحرك أساساً فى مجلس الأمن لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هى وقف إطلاق النار ووقف الاشتباكات ومنع دخول المسلحين (٢).

وفى الثانى والعشرين من مايو ١٩٤٨ وافق مجلس الأمن على قرار يدعو فيه لوقف إطلاق النار وبدأت الهدنة الأولى فى ١١ / ٦ / ١٩٤٨ (٣)، والواقع أنه مع بداية أول هدنة بدأت تتضح معالم محددة للموقف الأميريكى تجاه النزاع المسلح من خلال عملها فى مجلس الأمن والوسيط الدولى برنادوت، ثم (بانش) ثم من خلال اتصالات مع ممثلى مصر وإسرائيل.

لقد كانت فترة الهدنة الأولى ذات أهمية حيوية للمجهود اليهودى للحفاظ على دولتهم التى أعلنوها فاستغلوا الهدنة لدعم خطوط إمدادهم وإتاحة الفرصة لألتقاط الأنفاس لهم لإعادة تجميع قواتهم، وفى التاسع والعشرين من مايو صدر توجيه من مجلس الأمن يدعو الأطراف لعدم ادخال قواتهم إلى فلسطين ودعوة حكومة (مصر) ضمن حكومات أخرى لوقف كافة الأعمال الحربية (٤).

---

(١) انظر رسالة السكرتير العام إلى وزير الخارجية الأميريكى:

The Secertary General of the U.N. to the U.S. representative (Austin) secret, May 16, 1948. Ibid. p. 1000.

(٢) مذكرة وزارة الخارجية الأميريكية إلى الرئيس ترومان عن عناصر الموقف الأميركى فى مجلس الأمن، انظر:

Memo by the Dept, of state to president Truman, top secret, Washington 22May 1948 Ibid, p 1027.

وانظر كذلك قرار مجلس الأمن فى ٢٢ مايو ١٩٤٨:

S.C.O.R. 3 rd Year Res.. p. 19.

(٣) راجع قبول الهدنة الأولى ١٩٤٨ المواقف بين اليهود والعرب فى أسرار ١٩٤٨، محمد فيصل عبدالمنعم، ص ص ٦٧٧ ـ ٦٨٠ ـ مصدر سابق.

وقد تلخصت خطة الإسرائيليين خلال فترة الأسابيع الأربعة مدة الهدنة الأولى فى أمور ثلاثة: هى بذل أقصى إمكانيات لديهم لتحسين أوضاعهم الحربية من الوجهة التكتيكية استعدادا للمرحلة الثانية من العمليات مع جلب المزيد من المهاجرين لزيادة قوتهم البشرية واستخدام كافة السبل المشروعة وغير المشروعة لاستيراد الأسلحة والذخائر لدعم القوة النيرانية لجيش إسرائيل، انظر: إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٦، ص ٢٤٩.

(٤) انظر وثيقة مجلس الأمن S/801 فى:

S.C.O.R. 3 rd year 1948 p. 13 - 31.

وفى هذا الوقت كان (برنادوت) رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدى قد عين وسيطاً فى ٢٠ مايو للمشكلة الفلسطينية، وتقدم فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨ بمقترحات خاصة بفض النزاع على أساس اتحاد يجمع بين الدولتين العربية واليهودية، ولكن إسرائيل رفضت مقترحات برنادوت لأنها لاترضى أهدافها التوسعية كما رفضها العرب لأنها لاتخرج عن حدود مقترحات التقسيم (١).

وتشير بعض الوثائق لوزارة الخارجية الأميريكية عن دور معين يحتمل أن يكون قد لعبه «روبرت ماكلنتوك» المسئول بإدارة الشرق الأدنى فى صياغة مقترحات (برنادوت) هذه عند تكليفه بالاجتماع مع برنادوت فى رودس أثناء صياغته لمقترحاته، ولم تحسم الوثائق ما إذا كان ذلك قد حدث فعلاً أم لا، وإن كانت قراءة المقترحات الأميريكية للتسوية السلمية للموقف فى فلسطين ومقارنتها بمقترحات (برنادوت) تكشف عن أن الاتجاه الرئيسى فى المقترحات الأميريكية ومقترحات برنادوت لا يختلف كثيراً خاصة إذا لمسنا أن عناصر المقترحات الأميريكية كانت تنصب أساساً على منع القتال وإقامة السلام فى المنطقة ككل باعتبار أن هذا السلام مفتاح التطور السلمى فى فلسطين فى ضوء المصالح الأميريكية فى المنطقة بهدف منع التغلغل الروسى وحماية النفط العربى(٢).

إلا أن القتال استؤنف فى التاسع من يوليو ١٩٤٨ فدعا مجلس الأمن ثانية لوقف إطلاق النار (٣) وكانت تعليمات وزير الخارجية إلى ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن يوم ١٠ يوليو ١٩٤٨ تتخلص فى:

١ ـ ضرورة تمديد الهدنة.

٢ ـ التسوية النهائية للمشكلة بالمفاوضات.

٣ ـ تنسيق العمل مع المملكة المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة تدرك أن الأحداث التى وقعت بانتهاك الهدنة الأولى ـ بسبب رفض العرب استمرار الوضع الراهن ـ يمكن أن تؤثر على الموقف فى فلسطين فسعت لتحريك مجلس الأمن بقرار تبنته الولايات المتحدة إلى درجة التهديد بفرض العقوبات طبقا للفصل السابع من الميثاق مما يعنى فرض وقف إطلاق النار إبتداء من ١٨ يوليو فوافقت إسرائيل والعرب على قبول قرار مجلس الأمن في الهدنة الثانية (٤).

---

(١) محمود متولى، المصدر السابق، ص ٢٠، وانظر نصوص مقترحات برنادوت المقدمة للاطراف فى ملحق وثيقة مجلس الأمن:
S.C.O.R. Supplement, July, 1948 pp. 18 - 21.

وقد دعت خطة برنادوت لاتحاد بين دولتين بين العرب واليهود فى منطقة تضم فلسطين والأردن وأوصت خطة برنادوت بضم النقب والقدس داخل المنطقة العربية.

(٢) انظر مذكرة التسوية السلمية للموقف المقبل فى فلسطين التى بعث بها المندوب الأميريكى فى الأمم المتحدة إلى وزير الخارجية فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨.
peaceful adjustment at the U.N. to the secretatry of state -top secret, Urgent N.Y. 03 June 1948, Ibid pp. 1161 - 1180.

(٣) صدر قرار مجلس الأمن فى ١٥ يونيو برقم ٥٤ فى المستند S/902 يقرر أن الوضع فى فلسطين يهدد السلم طبقا للمادة ٣٩ من الميثاق بما يقتضى تطبيق الفصل السابع على من ينتهك وقف إطلاق النار
S.C.O.R. 3rd year, 1948, pp 13 - 31
انظر كذلك تقرير الوسيط برنادوت فى ١٢ يوليو لمجلس الأمن عن الهدنة Ibid, July 1948, p. 47.
U.S.F.R. 1948, PART 11, VOL V, PP. 1191 - 92, 1198 - 205.

(٤) استؤنف القتال فى الأراضى الفلسطينية فى ٢١ يوليو ١٩٤٨ بعد فترة من وقف القتال كان لمصلحة الصهاينة دون العرب، فقد قامت القوات الإسرائيلية بالإستيلاء على كثير من المناطق العربية، انظر: إبراهيم شكيب، مرجع سابق ص ٢٦٩ ـ ٢٩١.

والواقع أن تحرك الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن لفرض الهدنة الثانية كان بدافع تمكين اليهود من تثبيت مكاسبهم على حساب العرب بل ان بانش أعلن فى تقريره في ٢٠/ ٨/ ١٩٤٨ انه علي العالم العربي أن يعترف انه قد اصبحت فلسطن دولة يهودية ذات سيادة تدعى اسرائيل ـ انظر محمد طلعت غنيمى، قضية فلسطين أمام القانون الدولى، ط ٢ ١٩٦٧، جامعة الدول العربية، ص ١٦٠ .

ويجدر بنا فى هذه المرحلة أن نشير إلي تطورين هامين يعكسان اتجاه الموقف الأميريكى فى هذه المرحلة الدقيقة من الصراع المسلح الذى تخللته هدنة يفرضها مجلس الأمن بمبادرة مباشرة من الوفد الأميريكى، ففى الثامن والعشرين من يونيو عين جمس ماكدونالد James Mcdonald ممثلا خاصا للولايات المتحدة فى إسرائيل وقد كان عضوا سابقا فى اللجنة الأميركية البريطانية للتقصى وهو أشد المؤيدين للصهيونية (١) وكان فى تعيينه ميلا واضحا من البيت الأبيض لتأكيد الموقف السياسى والعسكرى للجانب الصهيونى فى الحرب فى فلسطين. كما زاد من تعقيد الدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في النزاع المسلح فى حرب فلسطين ظروف الحملة الرئاسية الانتخابية المنحازة لاسرائيل، ففي الرابع عشر من يوليو أقر الديمقوقراطيون برنامجا حزبيا Parly platofm بالنسبة لفلسطين قالوا فيه «إننا نوافق على مطالب دولة إسرائيل بالنسبة للحدود الموضحة فى قرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ونرى أنه لايجوز إدخال تعديلات عليها إلا بالموافقة الكاملة لدولة إسرائيل» كما أن خطة الحزب تضمنت نصوصا توصى بالدعم المالى الأميريكى لإسرائيل ودعم عضويتها فى الأمم المتحدة ومراجهة الموقف من حظر السلاح لمنح دولة إسرائيل حق الدفاع عن النفس، ولم يكن برنامج الحزب الجمهورى أقل تعاطفاً نحو إسرائيل (٢).

ومن مظاهر هذا الالتزام الرناسى بدعم إسرائيل، كما ظهر فى البرنامج الانتخابى للحزب الديموقراطى، وفى تعيين ماكدونالد المؤيد للصهيونية تلك الرسالة التى كتبها الرئيس الأمريكى ترومان إلى ماكدونالد الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل قبل سفره وطلب منه إبلاغه شخصيا بالتطورات الخاصة بحظر السلاح والموقف الملائم للاعتراف وأنواع المساعدة التى تكون مطلوبة ويمكن أن تمنح للدولة الجديدة (٣).

---

(١) الهامش رقم (٢) Ibid. pp. 1131 - 1132.

(٢) لتفاصيل البرنامج الحزبى الانتخابى للديموقراطيين انظر مذكرة جوردن ميريام Gordon Meriam عضو هيئة التخطيط السياسى.

pps / files L of t 64, Near, Middle East, 1947, 1949, top secret, washington, july, 15, 1948, Ibid, p. 1221.

وانظر كذلك Sentsinger, john, op. cit. pp. 118 - 119.

وبالنسبة للبرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى، انظر أيضاً U.S.F. R 1948 Part II Vol V p. 1507, الاعتراف الكامل بإسرائيل بحدودها التى وافقت عليها الأمم المتحدة والمساعدة فى تنمية اقتصادها.

3- Ibid p. 1233.

١ـ تحرك الدبلوماسية الأمريكية فى مجلس الأمن أزاء انتهاكات إسرائيل لترتيبات الهدنة :

ويمكن القول أن الهدنة الثانية التى بدأت فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ *. كانت نقطة تحول هامة لصالح الجانب اليهودى فقد استمر القتال المتقطع خلال المراحل الأولى لسريان الهدنة وفى الأسبوع الثالث من يوليو كانت القوات الإسرائيلية قد تحولت وراء خطوط التقسيم المحددة فى نوفمبر ١٩٤٧ فى الأمم المتحدة وعززت مواقعها فى الجليل الغربى وقطاعات كبيرة من صحراء النقب، ومن ثم كان الموقف العسكرى الإسرائيلى قد تحسن حتى أن وكالة المخابرات المركزية الأميريكية قد كتبت تقريراً عن مدى استفادة إسرائيل من الهدنة لتعزيز قواتها وقدراتها العسكرية (١)، قالت فيه: «إن اليهود قادرون بدرجة تكفى لشن هجوم شامل وطرد القوات العربية خارج فلسطين، فالتطورات خلال الهدنة المسلحة حيث استطاع اليهود دعم وزيادة قواتهم وتحصيناتهم وخطوط امدادهم موقفهم الاستراتيجي والزيادة الهائلة فى قوة اليهود قد غيرت تغيرا كبيراً فى التقدير المبدئي لسير الحرب فى فلسطين، كما كان الامدادات لدى العرب بالغ السوء وامداد الذخيرة شديد الانخفاض، ومن المقدر أنهم لن يستطيعوا القتال حتى بالمستوى المتواضع السابق لأكثر من شهرين إلى ثلاثة شهور» (٢).

وقد أثار ذلك قلق الولايات المتحدة من الموقف العدوانى للحكومات المؤقتة فى إسرائيل لاستئنافها الاشتباكات وعدم تجاوبها مع جهود الأمم المتحدة لوقف القتال (٣) الأمر الذى دفع وزير الخارجية الأميريكى

(*) الهدنة الأولى فى ٢٨ مايو، والثانية ١٨ يوليو ١٩٤٨ والهدنة الثالثة والعامة الدائمة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

1- Report by the Central Intelligence Agency, Secret, Washington, July 27, 1948, Ibid p. 1240.

2- Ibid. pp . 1244 - 1245

(٣) انظر مذكرة وزير الخارجية إلى ترومان

Memo by Secretary of state to President Truman. Washington, august 16, 1948, Ibid p. 1313.

وقد أدى تحسن الموقف العسكرى الإسرائيلى فى منتصف اغسطس إلى طرد وبعثرة حوالى ٣٠٠,٠٠٠ من العرب سكان فلسطين أو أنهم أرغموا على الفرار من بيوتهم سواء إلى مواقع تخضع للجيوش العربية فى فلسطين أو إلى الدول العربية المجاورة ورفضت الحكومة الإسرائيلية ـ التى نجحت عسكريا ـ السماح بعودة اللاجئين العرب إلى بيوتهم إلا فى إطار تسوية سلمية شاملة وفى ظل ظروف لا تهدد الاستقرار الاقتصادى أو الأمن الداخلى لإسرائيل وهكذا بدأت أخطر وأطول مشكلة فى الصراع العربى الإسرائيلى ـ انظر المصدر نفسه، ص ص ١٣٢٤ ـ ١٣٢٦.

وهذا يفسر قلق الحكومة الأميريكية وتحركها تجاه ابعاد المشكلة التى نجمت عن تفوق إسرائيل عسكريا فى ميدان القتال.

ففى الفترة من ١٩ يوليو ١٩٤٨ إلى ٥ نوفمبر كانت المبادأة للاسرائيليين حيث قاموا خلال هذه الفترة بأكثر من ثلاثمائة مخالفة للهدنة ما بين أرضية وجوية وإن غلب على معظمها طابع اختراق المجال الجوى وكان من بين هذه المخالفات حوالى ٢٢ مخالفة جسيمة تشمل اعتداء مباشرا على القرى العربية واحتلال مواقع تكتيكية هامة مقابلة للمواقع المصرية وتهديدها تهديداً مباشرا، ويمكن القول أن بداية شهر سبتمبر ١٩٤٨ شهدت التحضيرات الفعلية للهجوم العام الإسرائيلى فى فلسطين وفى هذا الإطار يلاحظ تزايد معدلات الغارات الجوية فوق الجبهة المصرية بصورة ملحوظة، كما تصاعدت أعمال خرق شروط الهدنة بصورة ملحوظة اعتبارا من ١٥ اكتوبر لإثارة الاضطرابات فى الجبهة المصرية كتمهيد لتحقيق الهدف الأساسى وهو فتح الطريق إلى المستعمرات فى النقب، انظر إبراهيم شكيب، المرجع السابق، ص ٢٠٣ ـ ٢٢٤.

إلى أن يقترح على الرئيس ترومان ضرورة اجراء اتصالات مع إسرائيل بهدف حفظ السلام فى فلسطين حتى لا تظهر إسرائيل أمام الرأى العام والأمم المتحدة بمظهر المعتدى.

وقد كان هذا التقرير وراء تحرك جديد للوفد الأميريكى فى مجلس الأمن لإصدار قرار رقم ٥٦ فى أغسطس ١٩٤٨ (مستند S/ 983) يحدد فيه مسئولية كل طرف عن أعمال القوات النظامية وغير النظامية التابعة له [1].

وبرغم قرار مجلس الأمن فى التاسع عشر من أغسطس فمن الواضح أن إسرائيل قد استغلت تحسن وضعها العسكرى للقيام بعمليات واسعة فى منطقة النقب [2] مما كان موضع تقرير الوسيط بالنيابة ودافعا ـ مرة أخرى لمجلس الأمن ـ لأن يصدر بيانا فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ يشير فيه «إلى أن الموقف الحالى فى النقب يزداد تصعيداً بسبب الطبيعة الغامضة للتحركات العسكرية والتى تجعل من الصعب تحديد خطوط الهدنة الحالية، وكذلك بسبب مشكلة القوافل المتجهة إلى المستوطنات الإسرائيلية ومشكلة نزوح أعداد من العرب وعجزهم عن حصاد محاصيلهم، وفى ظل كل هذه الشروط، فإن الشرط الحتمى لاستعادة الموقف السائد هو وقف إطلاق النار على الفور وبطريقة فعالة وبعد وقف إطلاق النار فإنه يمكن بحث الظروف التالية كأساس لمفاوضات أخرى من أجل ضمان عدم تكرار الاشتباكات ومراعاة الهدنة مراعاة تامة».

(أ) انسحاب الطرفين من أى مواقع غير محتلة وقت اندلاع القتال.

(ب) قبول الطرفين لشروط هيئة مراقبة الهدنة الخاصة بالقوافل.

(جـ) اتفاق الطرفين على القيام بمفاوضات عن طريق وسطاء الأمم المتحدة أو مباشرة فيما يتصل بالمشكلات المعلقة فى النقب والمركز الدائم لمراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة كلها [3].

وكان هذا البيان الذى اعتمده مجلس الأمن عن الوضع العسكرى فى النقب فى اجتماعه ٣٦٧ فى ١٩ أكتوبر موضع تجاهل تام من إسرائيل مما دفع مصر إلى أن تطلب عقد اجتماع مجلس الأمن بشكواها فى ٢٦ أكتوبر [4] انتهت مداولاته بإقرار قرار مجلس الأمن رقم ٦١ فى ٤نوفمبر ١٩٤٨ (مستند S/1070).

ولعله أهم من الدعوة للانسحاب من المواقع التى تقدمت إليها القوات فى ١٤أكتوبر وهى الدعوة التى سبق أن وجهتها رئاسة الإشراف على الهدنة لحكومة مصر والحكومة المؤقتة لإسرائيل ورفضتها إسرائيل [5] ذلك العنصر الحيوى الذى ركز عليه الوفد الأمريكى فى تقديم مشروع القرار كأسلوب لتخفيف التوتر والتمهيد للتسوية، وذلك العنصر الحيوى هو إقامة خطوط هدنة دائمة عن طريق المفاوضات ومناطق منزوعة السلاح [6].

1-S.C.O.R. 3rd year 1948 pp . 13 - 31.

(٢) انظر تقرير وسيط الأمم المتحدة بالنيابة فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٨، المستند S.C.O.R. Supplement for october 5/1042, 1948.

3- S.C.O.R. 3rd year resolutions and decisiond pp. 23 - 24

وانظر تقرير الوسيط الدولى بالنيابة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٨ عن الوضع العسكرى فى النقب: فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ U. N. S. C. verbatim record S/Vp/ 374, Oct. 1948 S/pv/373 S/pv/373.

فى ٢٩ اكتوبر ١٩٤٨، وانظر خطاب محمود فوزى إلى السكرتير العام عن الإغارة على قطاع الفالوجا فى ٥ نوفمبر ١٩٤٨ S. C. O. R. Supplement. Nov. 1948 pp, 13 - 31.

4- S.C.O.R. 3rd year supplement for october 1948 Doc. S/ 1058.

نصوص جلسة مجلس الأمن التى ناقشت شكوى مصر عن انتهاك إسرائيل للهدنة فى المستند S/p 373 ومؤرخة فى ٢٣ اكتوبر ١٩٤٨. وانظر بيان خشبة باشا عن موقف مصر ـ المصدر نفسه S.C.O.R. pp. 13 - 21

5- S.C.O.R. 3rd year Supp. Oct., p. 70.

6- S.C.O.R. 3rd year Resolutions and decisions. p. 28.

ويهمنا أن نشير إلى البيان المطول الذى أدلى به ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن جيساب Jessup (مستند S/pv 376 فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ – الجلسة المسائية) وأكد فيه أنه من الضرورى استمرار الهدنة حتى تتم وضع الترتيبات لاحلالها بتسوية سلمية دائمة، وأنه من الحقيقى أنه بدون هدنة يستحيل التوصل إلى تسوية سلمية وأن الولايات المتحدة تؤيد جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الهدنة بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار فى فلسطين (١).

لكن إسرائيل برغم قرار مجلس الأمن الذى أيدته ودعت إليه الولايات المتحدة كانت تبذل جهودا خارقة للاحتفاظ بمنطقة النقب وإبقائها فى حوزة إسرائيل فى رسالتين متتاليتين بعث بإحداهما وايزمان إلى ترومان فى ٥نوفمبر ١٩٤٨ يحثه فيها على التدخل لإبقاء النقب فى حوزة إسرائيل والثانية بعث بها موشى شيرتوك وزير خارجية إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميريكى فى ١٤نوفمبر (٢) بالإضافة إلى مقابلة بين وايزمان والممثل الأميريكى الخاص فى إسرائيل (ماكدونالد) الذى أبلغه فيها وايزمان أن إسرائيل لن تتخلى عن النقب بل أن كل اليهود سوف يقاومون حتى الموت، ويناشد ترومان بمساندة إسرائيل فى الاحتفاظ بالنقب (٣).

وبرغم تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن فى ٤نوفمبر ١٩٤٨ فقد كانت تعى وتدرك دعاوى إسرائيل فى النقب خاصة وأن الميزان العسكرى قد تحول لصالحها فتحركت الخارجية الأميريكية فى ضوء رسالة «وايزمان» إلى «ترومان» فى ٥ نوفمبر من نفس العام نفسه أى فى أعقاب قرار مجلس الأمن مباشرة فاتجهت إلى ترجمة الوضع العسكرى الجديد إلى واقع دبلوماسى لصالح إسرائيل، وكان تقدير الخارجية الأمريكية أن قرار مجلس الأمن فى ٤نوفمبر ما لم يصاحبه عمل دبلوماسى سوف ينجح فى تحقيق انسحاب قوات إسرائيل من شمال النقب ولا سيما أن حكومة إسرائيل سوف تعمل على تجاهل هذا القرار مما قد يدفع الولايات المتحدة لتطبيق العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق وبما يلحق الضرر بإسرائيل، لذلك أوصت وزارة الخارجية بضرورة مراجعة سياسة الولايات المتحدة تجاه مسألة فلسطين (٤) مع التحقق من رغبات الرئيس ترومان خاصة فى ضوء خطاب فى «حديقة ميدان ماديسون» Madison Square Garden فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ التى قال فيها : «إن إسرائيل يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية، وحرة بدرجة كافية، وقوية بدرجة كافية لتسمح لشعبها أن يكفى نفسه بنفسه وأن يؤمن حياته *».

ولخصت الخارجية الموقف المقترح بالسماح لإسرائيل بتوسيع حدودها الجنوبية بحيث تشمل ذلك الجزء من النقب الشمالى حيث توجد معظم المستوطنات اليهودية «ولإنقاذ ماء وجه مجلس الأمن فإنه من الضرورى أن تقوم إسرائيل بانسحاب رمزى من شمال النقب والصيغة العملية المقترحة لتحقيق تسوية سلمية على هذا

S.C. Verbatim Record 376 the Meeting, paris, Nov 1948, p 11.

(٢) رسالة وايزمان إلى ترومان فى ٥ نوفمبر ١٩٤٨:

The president of the Provisional government of Israel (Weizman) to president Truman, Truman papers, president's secretary file U.S.F.R. 1948 vol v part 11 p 154 a - 1550.

The Israeli foreign Minister (Shertok) to the secretary of state at paris, 14 nov. 1948, Ibid.p 1581.

3- The special representative of the U.S in Israel (Mcdonald) to the Acting Secretary, sceret, U.S Urgent, tel Aviv, Nov. 17, 1948, Ibid. pp. 1606 - 1607.

4- Memo. by MR. Robert McClintock to the Acting Secretary of state (Lovett) top secret, sub. future course on palestine, 5 nov. 1948. Ibid. pp. 1551.

* انظر ماورد فى خطاب ترومان المشار إليه فى:

Public Papers of the president of the U. S. Harry Truman, 1948, Washington 1964, p. 913.

الأساس أن تنسحب إسرائيل بشكل عام إلى الخطوط ما قبل ١٤ أكتوبر مقابل ضمانات ببقاء القوات المصرية حيث هى وأن تصبح المنطقة المتنازع عليها فى شمال النقب منطقة حرام «وأن تترك مفتوحة لاستعادتها إلى السيادة الإسرائيلية بتوصية من الجمعية العامة».

ثم تنتقل الخارجية الأميريكية بعد طرح توصياتها للتسوية الخاصة بمنطقة النقب بالسماح لإسرائيل بالتوسع فيها ثم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة استكشاف امكانيات التسوية الدائمة وذلك بالتنسيق مع المملكة المتحدة(١).

ولكن رد فعل إسرائيل كما نقله المبعوث الأمريكى الخاص فى تل أبيب (ماكدونالد) كان عنيفاً وحادا بالنسبة لموضوع الانسحاب من النقب فقد بعث ببرقية إلى الخارجية الأمريكية يقول : «إنه من غير الواقعى تماماً سواء من الوجهة السياسية أو العسكرية تصور عودة إسرائيل إلى خط ٤ أكتوبر فى النقب وبالتالى التفريط فى مصير المستوطنات ووضعها تحت رحمة القوات المصرية التى فعلت كل ما يمكن لتدمير المستوطنات خلال الشهور الخمسة الأولى برغم الهدنة (٢).

ولكن الموقف الأمريكى برغم احتجاجات إسرائيل وممثليها كان يسير فى اتجاه مرسوم هو العمل للانتقال من الهدنة المؤقتة Truce إلى حالة الهدنة الدائمة كشرط ضرورى لاستقرار السلام والتسوية النهائية، كما كانت تسعى فى الوقت نفس إلى بدء عملية المفاوضات المباشرة أو بإشراف الوسيط الدولى (رالف بانش) لتسوية الحدود بين مصر وإسرائيل.

وقد عملت ـ فور إقرار مجلس الأمن لقرار ٤نوفمبر ـ على أن يبدأ بانش فى الإعداد لقرار جديد يسير فى هذا الاتجاه وقدم بانش بالفعل مشروع قراره فى ٩ نوفمبر ١٩٤٨ يشير فى ديباجته إلى أن الهدنة ماهى إلا مرحلة أولى فى الجهد المبذول لاستعادة السلام إلى فلسطين وأن الانتقال من الهدنة إلى إنهاء الحرب شرط أساسى للتسوية النهائية السلمية للمشكلات السياسية الأساسية، ويدعو فى الجزء التنفيذى الأطراف المشتركة مباشرة فى النزاع فى فلسطين من أجل إنهاء تهديد السلم، التعهد فوراً بالدخول فى مفاوضات سواء مباشرة أو عن طريق الوسيط الدولى بهدف تسوية المشكلات القائمة للهدنة فى كافة قطاعات فلسطين، وإقرار هدنة دائمة armistice تتضمن إما الإنسحاب وتسريح القوات المسلحة المشتبكة فى فلسطين أو الفصل الواسع بخلق مناطق منزوعة سلاحٍ واسعة تحت إشراف الأمم المتحدة (٣).

والواقع أن الولايات المتحدة فى دفعها وتأييدها لمشروع القرار الذى أعده (بانش) لمجلس الأمن لم تكن تتحرك من فراغ أو لمجرد رد الفعل للموقف العسكرى الإسرائيلى فى منطقة النقب وضرورة معالجته بقرار جديد بعد قرار ٤نوفمبر بل كانت تدرك أن الموقف العسكرى والسياسى فى فلسطين قد وصل إلى مرحلة جديدة تقتضى انتقال جهودها إلى نطاق جديد وهو بحث جوانب المشكلة العملية مثل الفصل بين القوات المتحاربة،إنشاء مناطق منزوعة السلاح، تحديد خطوط دائمة للهدنة فى كل قطاعات فلسطين بين إسرائيل والقوات المتحاربة، وبما يؤدى إلى الانتقال من الهدنة المؤقتة Truce إلى الهدنة الدائمة كخطوة نحو إقرار السلام والتسوية السلمية النهائية وذلك من خلال مفاوضات مباشرة أو تحت إشراف الوسيط الدولى بالنيابة.

1- Ibid p. 1553.

(٢) برقية الممثل الأميريكى الخاص فى تل أبيب فى ٥ نوفمبر ١٩٤٨، انظر:

THe Spcial spresentative of the U.S. in Israel (Mc Donald) to the Acting Secreatry of state. Urgent tel. Aviv, Nov, 5, 1948, Ibid. pp 1554 - 1554.

(٣) انظر نص مشروع القرار الذى أعده بانش لإمكانية بحثه فى مجلس الأمن وقد دخلت تعديلات عليه بعد ذلك:

The Secretary of state to the Acting Secretary of state Nov. 6, 1948, Ibid. p. 1555.

وقد حددت تعليمات وزير الخارجية فى ١٥نوفمبر ١٩٤٨ للوفد الأميريكى فى باريس الخطوط والمبادئ المطبقةعلى الموقف الأمريكى تجاه المسألة الفلسطينية أمام الجمعية العامة والتى وافق عليها الرئيس ترومان(١).

وتكمن أهمية هذه المبادئ العامة فى أنها تحدد بوضوح إطار الموقف الأميريكى تجاه التطورات العسكرية الجديدة وتحول الميزان العسكرى لصالح إسرائيل وإدراك ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الدبلوماسى نحو هدنة دائمة عن طريق المفاوضات المباشرة.

فقد قدرت تعليمات وزير الخارجية أن المصالح الأمنية والمصالح القومية الأخرى للولايات المتحدة تتطلب حلا سلميا للمسألة الفلسطينية تحقق أفضل الاتفاقيات لعلاقة ودية بين إسرائيل والدول العربية فى الشرق الأدنى وبين هذه الدول والولايات المتحدة.

وأما بالنسبة لاستقلال دولة إسرائيل فقد كانت تعليمات وزير الخارجية إلى الوفد الأميريكى «ضرورة معاملة إسرائيل كعضو كامل فى المجتمع الدولى وأنه لابد وأن تكون لها كل خصائص ومزايا الدول المستقلة وأن تكون لها السيطرة الكاملة على الهجرة إلى أراضيها والترتيبات الإقتصادية مع الأقاليم المجاورة».

أما بالنسبة للحدود، فكانت تعليمات وزير الخارجية فى المبادئ العامة المطبقة على فلسطين «أنه لا يجب أن تتخذ الجمعية العامة قرارا جديدا يحدد الحدود فى فلسطين، بل يجب أن تدعو الدول العربية وإسرائيل للدخول فى مفاوضات لإقرار تسوية إقليمية فى فلسطين وللمعاونة فى هذه المفاوضات فإنه يتعين على الأمم المتحدة تعيين «لجنة توفيق» تعمل لصالح الأمم المتحدة لتحقيق تسوية نهائية لكافة المسائل المعلقة بين الأطراف.

كما أنه يجب التصريح بأن نصوص قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حول الإتحاد الإقتصادى لكل فلسطين غير قابل للتنفيذ، من ثم فإن المنطقة المخصصة للدولة العربية من الأفضل أن تلحق بدولة عربية أو أكثر(٢).

وعلى ذلك، كما تقول تعليمات وزير الخارجية الأميريكى أنه على الجمعية العامة أن توصى ببدء مفاوضات مباشرة أو بطريق غير مباشر عن طريق لجنة التوفيق «كما أنه يجب على الجمعية العامة أن تؤكد بكل الطرق أن حرب فلسطين قد انتهت وأنه على الأطراف الآن بالتعاون مع الأمم المتحد العمل من أجل تسوية نهائية بالطرق السلمية (٣).

وتعكس هذه المبادئ المطبقة على فلسطين أمام الجمعية العامة تقديرات الخارجية الأميريكية بوضوح عن ضرورة الإعلان عن انتهاء حرب فلسطين والإنتقال إلى مرحلة التسوية السلمية، وكانت السياسة الخارجية الأميريكية، كما تشير برقية وزير الخارجية وكما تشير مذكرات الخارجية الأميريكية نفسها، تعمل على محورين أو مستويين، مستوى مجلس الأمن بإعداد مشروع قرار جديد ومستوى الجمعية العامة أثناء دورة انعقادها فى باريس.

---

(١) رسالة وزير الخارجية إلى وزير الخارجية بالنيابة عن المبادئ المطبقة على الموقف الأميريكى تجاه فلسطين أمام الجمعية العامة.

The secretary of state the Acting secretary of state, Urgent Nov. 15, 1948, Ibid, pp. 1596 - 1597.

(٢) نفس المصدر والموضع.

(٣) نفس المصدر والموضع.

ونستطيع أن نستقرأ هذا الخط الأميريكى الجديد من وثيقتين: أولا مقترحات الوسيط الدولى بالنيابة (بانش) المقدمة لمجلس الأمن فى جلسة رقم ٣٧٨ فى المستند رقم S/1076 وفى الشرح الذى قدمه بانش لأفكاره والذى لا يخرج عن اتجاه التفكير الأميريكى بالانتقال من الهدنة المؤقته المسلحة Truce إلى الهدنة الدائمة ar-mistice كخطوة لابد منها لتحقيق السلام فى فلسطين (١).

ويتحقق الباحث من هذا الاستقراء فى تحليل كلمة المندوب الأمريكى «جيساب» Jessup فى مجلس الأمن بقوله أن «الفضيلة الكبرى لهذا الاقتراح هو أنه يتطلع إلى المستقبل لا إلى الماضى أن فلسفته تقوم على ألا نطالب الأطراف من الآن بالاستمرار فى ظل هدنة مؤقتة مزعزعة، فالقرار الحالى يقدم أملاً جديداً للأطراف وإقراره يجب أن يمنحهم الثقة فى المستقبل وأنه يجب أن نتحرك إلى الأمام نحو الهدف الأسمى لتحقيق السلام وألا نعيش فى ظل الحرب المتقطعة بل فى ظل المفاوضات والمباحثات».

وعندما نشب القتال فى مايو ١٩٤٨ اتخذت قرارات متعجلة بأوامر لوقف إطلاق النار ثم الهدنة المؤقتة واتخذت عدة قرارات بشأنها وآخرها قرار ٤نوفمبر ١٩٤٨، وتبين لنا أن هذا النوع من العمل ليس كافيا وموقف الولايات المتحدة من الهدنة والقرارات المتكررة واضح، فالولايات المتحدة تعارض استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى ومجلس الأمن باعتماده هذا القرار يحقق تحولين: التحول الأول من الهدنة المؤقتة Truce إلى الهدنة الدائمة armistice والتحول الثانى أنه يجب أن يكون من الهدنة الدائمة إلى السلام الدائم وأعتقد أن التحول من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة أكثر من مجرد تغيير فى الألفاظ فهو تغيير فى المواقف والتغيير فى المواقف يمكن أن يحدث تغيرا فى الواقع (٢).

ولاستكمال تقدير موقف الأطراف المعنية بعد استعراضنا للموقف الأميريكى من مشروع القرار المقدم إلى المجلس من بلجيكا وفرنسا وكندا فى ١٥نوفمبر ١٩٤٨ (مستند. S/1079) الذى يدور أساسا حول عنصرى الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وعنصر المفاوضات الفورية المباشر أو غير المباشر عن طريق الأمم المتحدة، نشير إلى أن رد الفعل الإسرائيلى كما ورد فى بيان (ايبان) أمام المجلس كان مؤيدا بأن «يسجل أنه يسود المجلس إحساس بالحاجة الملحمة للإنتقال من الهدنة المؤقتة إلى طريق السلام الرسمى»، وأن الهدف المركز للقرار الذى تؤيده إسرائيل هو إنهاء الهدنة والإنتقال إلى مرحلة جديدة تتطلع إلى التسوية السلمية وأنه يعتقد أن القرار يتفق فى المبدأ والهدف مع أهداف التسوية السلمية ومع شروط المفاوضات غير المتحيزة» (٣).

أما مندوب مصر الدكتور محمود فوزى فكان واضح الانتقاد لعناصر مشروع القرار خاصة عنصر الانتقال إلى هدنة دائمة وطالب بالإكتفاء بعملية (وقف إطلاق النار) إذا كان لمقصود فعلا هو مجرد وقف القتال فحسب وذلك بسبب استمرار الهجوم الإسرائيلى فى مواقع كثيرة وخاصة فى الفالوجا كما انتقد محمود فوزى فكرة التفاوض المباشر مع «الممثلين الصهاينة» بسبب رفض مصر التفاوض معهم وعدم الإعتراف بهم وأن مصر مع ذلك تقبل فقط بالتفاوض مع الأمم المتحدة وطالب مجلس الأمن قبل اتخاذ قرار خاص بالهدنة الدائمة والتفاوض المباشر بتنفيذ قراراته السابقة الخاصة بانسحاب قوات إسرائيل إلى مواقعها قبل اعتداءاتها فى ١٤أكتوبر ١٩٤٨.

1- S.C. verbatim record Nov. 15, 1948, S/pv/ 380 pp. 26 - 35.

2-U.N.S.C. verbatim records, 380 meeting 15 Nov. 1948, pp. 87 - 90.

(٣) انظر بيان ايبان المؤيد لعناصر مشروع القرار فى:

S.C. verbatim record S/ pv. 381, 16 Nov, 1948 p. 2 - 3, 5.

وعلى ذلك كانت المواقف الأميريكية والإسرائيلية متطابقة فى الهدف والتقييم والإنتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وإقرار عملية المفاوضات المباشرة فى السير نحو إقرار التسوية السلمية. أما الموقف المصرى كماطرحه محمود فوزى فكان المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة أولا قبل اتخاذ قرار جديد ثم الاكتفاء بوقف إطلاق النار دون (اقرار هدنة دائمة) وأخيرا رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل (١) وأن الموقف يتلخص فى النهاية فى (فرض أمر واقع على العرب) فى ظل احتلال إسرائيل الأراضى جديدة وفى الوقت نفسه المطالبة بالهدنة والتفاوض.

إلا أن المجلس رغم ذلك طرح مشروع القرار الكندى البلچيكى الفرنسى للتصويت وعنصراه الأساسيان هما إقامة الهدنة فى كل قطاعات فلسطين بهدف إزالة تهديد السلام ولتسهيل الإنتقال من الهدنة المؤقتة الحالية إلى سلام دائم فى فلسطين، ثم دعوة الأطراف المعنية مباشرة فى الصراع فى فلسطين للسعى إلى إتفاق عن طريق مفاوضات مباشرة أو عن طريق الوسيط الدولى(٢).

وكان من الواضح أن الولايات المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن ٦٢ فى ١٦نوفمبر الذى أيدته وعملت مع (بانش) على صياغته وقدم باسم المملكة المتحدة وفرنسا وكندا قد خلقت بالفعل صيغة جديدة للنزاع بين العرب وإسرائيل بشكل عام، ومصر وإسرائيل بشكل، وكان الهدف المبتغى من تلك الصيغة الجديدة إن جاز التعبير هو (تطبيع الموقف) أى الانتقال من حالة الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة وبأسلوب المفاوضات المباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة.

وقد أوضحت الخارجية الأميريكية تصورها هذا بكل جلاء مع السفير المصرى فى واشنطن فى مقابلة هامة جرت بينه وبين وزير الخارجية «روبرت لافيت» Robert Lovett، ونائب مدير إدارة الشرق الأدنى، وكانت توضيحات وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة قاطعة فى قوله: «إنه من غير المجدى الدخول فى مناقشة لتطور المسألة الفلسطينية، فالواقع يشير إلى أنه توجد فى فلسطين جماعات من اليهود لا يمكن إبعادهم إلا بالقوة وأنه لايمكن تحقيق ذلك ومن ثم فإن المهم هو إعادة الأمور إلى مجاريها أى تطبيع الموقف to regularize the situaion بأسرع ما يمكن بحيث يمكن للجماعات الجديدة إتخاذ وضعها ككيان مستقل بين الأمم، وبحيث يمكن إزالة عوامل عدم الإستقرار مثل عدم وجود حدود واضحة. وقد أكد وزير الخارجية الأميريكية للسفير المصرى أن هذا هو أساس وهدف السياسة الأميريكية وأن المطلوب حاليا هو تحقيق السلام بالإنتقال من فكرة التسوية العسكرية إلى تأكيد التسوية السلمية».

ومضى وزير الخارجية بالنيابة يؤكد لسفير مصر فى واشنطن أن سياسة الولايات المتحدة هى تأكيد الحقيقة الثابتة بوجود إسرائيل وتطبيع الموقف بالوسائل السلمية وأن للولايات المتحدة مصلحة حقيقية فى الشرق الأوسط وصداقة البلاد العربية ولكن الطريق الوحيد للتعاون هو العودة للأوضاع الطبيعية من خلال المفاوضات السلمية (٣).

---

(١) نص بيان محمود فوزى المصدر نفسه. pp. 33, 51, 87 - 95.

(٢) نص القرار 62 (1948) Res. 16, Nov, 1948. 5/ 1080. S. C. O. R. Resolutions and decision pp. 92-30.

(١) انظر مذكرة حديث السفير المصرى كامل عبدالرحيم مع لافيت وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة فى واشنطن فى ١٧ديسمبر ١٩٤٨.

Memo of Conversation by the Acting secretary of state, Washington D.C. 17, 1948, F.R.U.S. 1948, P. 1672 - 74..

حققت الولايت المتحدة ماتريد من دفع «الصيغة الجديدة» إلى حيز التنفيذ بقرار مجلس الأمن، والإنتقال إلى الهدنة الدائمة وحققت إسرائيل ما تريد من إقرار مبدأ التفاوضات مع الأطراف العربية ولكن عند التطبيق لمنطوق القرار كانت إسرائيل تريد الاستفادة بنصوصه الخاصة بالهدنة والمفاوضات فحسب والاستمرار فى بناء قواتها فى المناطق التى احتلتها فى النقب فى نفس الوقت مع دفع (بانش) إلى الإعراب عن قلق بالغ أزاء الصعوبات التى يواجهها الجنرال «وليام رايلى» William Riley رئيس أركان الهدنة فى تنفيذ خطة الإنسحاب الإسرائيلية من النقب الشمالى تطبيقا لقرارى مجلس الأمن ٤نوفمبر ١٩٤٨ وقد حدد شيرتوك وزير خارجية الحكومة المؤقتة فى إسرائيل موقفه من الاستجابة لتنفيذ قرار مجلس الأمن بالإنسحاب فى النقاط التالية:

١ - إن إسرائيل لا يمكنها الإنسحاب من مناطق معينة فى النقب حيث تتمركز قواتها ولايمكنها إتمام الانسحاب حتى تتحدد خطوط الهدنة.

٢ - لايمكن لإسرائيل سحب قواتها المتحركة من النقب والموجودة قبل ١٤مايو ١٩٤٨ وترى ضرورة بقاء هذه القوات فى النقب التى تعتبرها سياسيا وعسكريا من أراضيها.

٣ - إن إسرائيل لن تسمح بجلاء اللواء المصرى المحاصر فى الفالوجا * أو تزويده بالطعام ولا يمكن لأى قائد عسكرى وأن يسمح للواء كامل مُسلح تسليحا كاملاً بالفرار والإنضمام للعمليات الهجومية للعدو وأن المصريين فى الفالوجا أسرى حرب، أما بالنسبة لإطعام المصريين فقد منع المصريون الطعام لمدة ثلاثة شهور عن المستوطنات الإسرائيلية المسالمة [(١)].

هذا القبول الإسرائيلى المشروط لقرار مجلس الأمن ٦٢ فى ١٦نوفمبر ١٩٤٨ أى القبول بالهدنة والمفاوضات ورفض الانسحاب من منطقة النقب أو رفع الحصار عن الفالوجا كان يعنى عمليا النية فى إستمرار العمليات العسكرية فى النقب وهو ما حدث فعلاً حين جددت إسرائيل عملياتها فى النقب فى الرابع والعشرين من ديسمبر بسبب إستمرار الوعى بالخطر الذى تمثله مصر من ناحية وزيادة الاستنزاف الاقتصادى والمالى لاستمرار الحرب من ناحية ثانية، ولإدراك إسرائيل أنها قادرة وحدها على ضمان الحصول على النقب الممنوحة لها بموجب خطة التقسيم من ناحية ثالثة [(٢)] مما دفع مصر إلى طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن فى٢٧ديسمبر١٩٤٨.

(*) فى النصف الأول من أكتوبر ١٩٤٨ استؤنف القتال على نطاق واسع بين القوات المصرية والإسرائيلية وتوالت الاشتباكات فى معظم اجزاء الجبهة المصرية وكان العدو يعمل على فتح الطريق لتموين مستعمراته الجنوبية بمنطقة النقب بالإضافة إلى عزل القوات المصرية وقطع مواصلاتها فضرب (عراق المنشية) و(الفالوجا) وهاجم (كوكبا) وبيت (حانون) وبذلك انقطع طريق الفالوجا بالمجدل، وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨ افادت رئاسة القوات المصرية بمنطقة الفالوجا ان مواصلاتها قد انقطعت من الشرق والغرب وأن العدو احتل موقعا فى بيت (لاهيا) قرب (بيت حانون) وبذلك سيطر على الطريق الرئيسى من الشرق والغرب وهكذا أصبحت القوات المصرية محاصرة تماما فى قطاع الفالوجا. انظر محمد فيصل عبدالمنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ص ٤١٣ - ٤١٥، ٤٣٧.

(١) برقية نائب مدير الوفد الأميريكى فى باريس (دالاس) إلى وزير الخارجية فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨:

The acting chairman of the U. S. at paris (Dulles) to the secrerary of state, top secret, paris, Nov. 26, 1948, 501. BB. palestine/ 11 - 26 - 48, U.S.F.R. 1948 part 11, pp. 1631 - 1632.

وانظر كذلك مذكرة (بانش) فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ عن موقف بن جوريون من القوة المصرية المحاصرة فى الفالوجا والحصار الإسرائيلى لبير سبع والمرسلة ببرقية من نائب رئيس الوفد الأميريكى فى باريس إلى وزير الخارجية بالنيابة فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨.

Ibid pp. 1652- 1653.

(٢) انظر الهامش السابق.

على أن ما يهمنا الإشارة إليه هو رد الفعل الأميريكى إزاء السلوك العسكرى الإسرائيلى الذى يحاول تكريس (الأمر الواقع فى النقب) ويهدد الصياغة الأميريكية الجديدة بالإنتقال إلى هدنة دائمة عن طريق المفاوضات. تمثل رد الفعل الأميريكى فى إقتراح طرحه مدير إدارة الأمم المتحدة فى الخارجية الأميريكية على وزير الخارجية فى مذكرة بتاريخ ٢٤ديسمبر بضرورة الإتصال بتل أبيب بلهجة قوية وبالقاهرة بسبب إصرار مصر على عدم التفاوض للتوصل إلى الهدنة (١).

وتعكس حدة رد الفعل الأميريكى للتصرف العسكرى الإسرائيلى فى عنف لهجة البرقية المرسلة من ترومان إلى شيرتوك وبن جوريون ووايزمان عن غزو الوحدات العسكرية الأسرائيلية للأراضى المصرية (٢) ووصفتها رسالة ترومان بأنها عملية عسكرية مدبرة وأضافت رسالة ترومان أن الحكومة البريطانية قد أبلغت الولايات المتحدة أنه ما لم تنسحب الوحدات الإسرائيلية فإن الحكومة البريطانية سوف تنفذ إلتزاماتها بموجب اتفاقية١٩٣٦.

٢ـ الدور الأميريكى فى الوساطة بين مصر وإسرائيل للتوصل لاتفاقية الهدنة ١٩٤٩ـ مرحلة العمل الثنائى السرى:

ويستخلص الباحث أن التصرفات العسكرية الاسرائيلية للإحتفاظ بالنقب واستمرار حصار الفالوجا وتجديد الاشتباكات ودخول المواقع المصرية أدى إلى رد فعل حاد لدى الإدارة الأميريكية التى قدرت أن خططها (بتطبيع الموقف) معرضة للخطر كما استشعرت أزمة عنيفة فى علاقاتها مع المملكة المتحدة (٣).

---

(١) مذكرة مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأميريكية.

Memo by the Director of the office of the U.N. affairs, (Rusk), to the Acting secertary of state secret, Washington, Dec. 24, 1948, Ibid. p 1689.

(٢) نص الرسالة ببرقية مرسلة من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى الممثل الأميريكى الخاص فى إسرائيل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨.

The acting secretary of state to the U.S representative in Israel (Mc Donald) stop secret, U.S. Urgent, Washington Dec. 30 , 1948, Ibid p. 1704.

كما أشار مشروع برقية من وزير الخارجية بالنيابة إلى (ماكدونالد) الممثل الخاص فى إسرائيل أن الرئيس يأمل الا تكون تقارير الاشتباكات من جانب إسرائيل صحيحة وإن صحت سوف يكون موضع اعتبار عند نظر منح إسرائيل قرضاً من بنك الاستيراد والتصدير، وأن العودة للحرب يعنى أن إسرائيل دولة غير محبة للسلام وأن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر فى تأييد عضوية إسرائيل فى الأمم المتحدة كما جاء فى مشروع برقية مرسلة إلى « السفارة الأميريكية بمصر »نأمل الا تتخذ مصر موقفا يؤدى إلى تجدد الاشتباكات، وأن مصر لم تنفذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر الذى دعا الاطراف للاشتراك فى مفاوضات من أجل تحقيق الاقرار الفورى للهدنة ـ انظر:

U.S.F.R. Vol v. 1948 pp 1690 - 1691.

والرسالتان غير مؤرختان وقد أوضح الهامش رقم (٢) بنفس الصفحتين أنهما لم ترسلا دون توضيح السبب وإن كانتا تدلان على تفكير الخارجية الأميريكية إزاء كل من إسرائيل ومصر فى هذا التوقيت.

(٣) انظر الحديث التليفونى بين سكرتير أول السفارة البريطانية فى واشنطن بروملى Bromley مع ماكلنتوك Meclintock بادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨.

Ibid pp. 1692- 1693.

عند هذه المرحلة يمكن القول أن الدور الأميريكى انتقل من تركيز العمل خلال الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن بقراره الخاص بإقامة الهدنة الدائمة فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ثم قرار ٢٩ ديسمبر بدعوة الحكومات لوقف اطلاق النار على الفور وتنفيذ قرارى المجلس فى ٤ نوفمبر، ١٦ نوفمبر إلى العمل الثنائى المكثف مع كل من مصر واسرائيل من أجل وضع قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ فى ١٦ نوفمبر موضع التنفيذ وهو القرار الداعى للهدنة الدائمة والمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بإشراف الأمم المتحدة.

وقد شهدت هذه المرحلة - مرحلة الانتقال إلى العمل الثنائى - سلسلة من الإتصالات المكثفة، إتصالات اميريكية اسرائيلية واتصالات أميريكية مصرية، واتصالات أميريكية مع الوسيط الدولى للأمم المتحدة، وسوف نحاول استخلاص دلالات هذه الاتصالات بعد تحليل مضمونها وردود فعل كل من أطرافها مصر واسرائيل والوسيط الدولى حتى التوصل إلى اتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩*.

وقد سعت السياسة الأميريكية أولا لتحقيق وقف الاشتباكات فى النقب والتغلغل الإسرائيلى فى الأراضى المصرية وتهيئة المسرح لبدء المفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل بوساطة الأمم المتحدة وكان ذلك فى إطار سلسلة من الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية، والأميريكية المصرية على نحو ماسوف نتناول فيما يلى.

أثارت رسالة ترومان إلى وايزمان وبن جورين عن الغزو الإسرائيلى للأراضى المصرية ردود فعل عنيفة فى إسرائيل تمثلت فى رد بن جورين فى أول يناير ١٩٤٩ الذى نقله الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) فى رسالة لوزير الخارجية الأميريكية يعقب فيها بن جوريون على اتهام الولايات المتحدة للقوات الإسرائيلية بغزو الأراضى المصرية.

وقد تضمن رد (بن جوريون) نفى غزو مصر وإن أشار إلى اختراق الأراضى المصرية أثناء سير العمليات الحربية.

ويلاحظ أن رد (بن جوريون) جاء فى ضوء اعتبارين أو عاملين، حدة لغة رسالة ترومان من ناحية والتهديدات البريطانية بتنفيذ وفرض الانسحاب مالم تنفذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن (١).

ويؤكد هذا الاستقراء ماجاء فى رسالة ثانية بعث بها الممثل الخاص للولايات المتحدة إلى الخارجية الأميريكية يقول فيها إن الضغط الأميريكى واستخدام لغة التهديد قد أدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية (٢).

وفى نفس الإطار بعث (حاييم وايزمان) رئيس الحكومة المؤقتة لإسرائيل إلى الرئيس ترومان فى ٣ يناير رسالة يرد فيها على تحذير المبعوث الأميريكى الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية وإلا

(*) محمود متولى، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره.

1- Telegram from the special representative of U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state Jan. I. 1949, U. S. F. R. 1949. Vol VI. p 554.

2- Ibid p. 595.

أعادت الولايات المتحدة النظر فى طلب إسرائيل الانضمام لعضوية الأمم المتحدة، وقد أبدى حاييم وايزمان انزعاجه من الموقف الأميريكى غير المتكافئ مع «العدوان المصرى» (١).

واكتفت الخارجية الأميريكية بطمأنة إسرائيل ببرقية بعث بها وزير الخارجية بالنيابة إلى الممثل الأميريكى الخاص فى ٣ يناير ١٩٤٩ ردا على رسالة وايزمان وتعليق بن جوريون عن خطورة العمل الإسرائيلى وخطورة رد الفعل البريطانى، مؤكدا أن للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية كبرى ومصالح أخرى فى الشرق الأوسط وأنه ليس لذلك مايبرر الموقف الإسرائيلى من الأعتراض على رد الفعل الأميريكى القوى (٢).

وبالتوازى مع الاتصالات الأميريكية الاسرائيلية كانت الخارجية الأميريكية تجرى فى نفس الوقت اتصالات مع سفارتها فى القاهرة وتصدر لها التعليمات لإبلاغ الملك فاروق بموقفها إزاء تجدد الاشتباكات فى منطقة النقب.

وقد تضمنت المذكرة التى طلبت الخارجية الأميريكية إبلاغها للملك فاروق انزعاج الولايات المتحدة الشديد لتجدد القتال بين قوات مصر وإسرائيل فى منطقة النقب برغم قرارى مجلس الأمن في ٤ نوفمبر، ١٦ نوفمبر وقرارات مجلس الأمن الأساسية لوقف إطلاق النار والهدنة فى فلسطين فى ٢٩ مايو، ١٥ يوليو ١٩٤٨.

وتقول المذكرة الأميريكية إن الولايات المتحدة قد طلبت من إسرائيل الانسحاب فورا والتوقف عن غزو الأراضى المصرية.

ولكن المذكرة الأميريكية كانت تطلب من مصر فى نفس الوقت الالتزام بقرار مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ الذى يدعو الاطراف فى الصراع للتفاوض للتوصل للهدنة مباشرة أو عن طريق وسيط الأمم المتحدة (٣).

كما طلبت الرسالة ـ تحديدا ـ من مصر أن تبدأ على الفور المفاوضات بهدف التوصل للهدنة التى يطالب بها مجلس الأمن فى قراره فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ كما تطلب من الملك التدخل لدى الحكومة لحثها على ذلك. وفى نفس الرسالة تطلب الولايات المتحدة من مصر ممارسة ضبط النفس وتأكيدات عن نوايا مصر السلمية وأكدت أن الحكومة الأميريكية والشعب الأميريكى يشعران أن الوقت قد حان للسلام مع اسرائيل(٤).

---

١ - رسالة وايزمان الى ترومان Ibid p. 600

٢ - رسالة من وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى تل ابيب (ماكدونالد)

U.S.F.R.Vol VI. pp 1949. pp. 601 - 602

٣ - طلبت الخارجية من سفارتها بالقاهرة اجراء مقابلة فورية مع الملك وتقديم عرض شفوى للمطالب الأميريكية ثم مذكرة مكتوبة . انظر نص الرسالة فى ٣يناير ١٩٤٩ Ibid pp. 602 - 603

٤ - نص الرسالة ـ انظر: Ibid, idem

وقد بعث القائم بالأعمال الأميريكى فى القاهرة (باترسون) برسالة إلى الخارجية الأميريكية ينقل فيها مقابلته مع الملك فاروق وحثه اياه على عدم اقدام المصريين على أعمال عسكرية حتى لايتعرضوا لعمليات انتقامية من اسرائيل وطلب من الملك ممارسة نفوذه، وقد ابلغه الملك رغبة الحكومة المصرية فى ابرام الهدنة التى قررها مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر ولكن بشرط تنفيذ نصوص قرار مجلس الأمن فى ٤ نوفمبر فى نفس الوقت.

انظر:

The charged. affaires in Egypt (Patterson) to the secretary of state. Cairo. Jan. 5. 1949. 501. BB. Palestine 1-5-49- too secret. Ibid. p.617 .

وكانت مصر قد وافقت سرا على بدء المباحثات مع اسرائيل فى ٤ يناير ١٩٤٩ وأبلغت ذلك (لبانش) الذى ابلغها بدوره إلى نائب رئيس الوفد الأميريكى واشترطت مصر موافقة إسرائيل على وقف اطلاق النار، مما دفع (بانش) إلى أن يطلب وساطة الولايات المتحدة لدى اسرائيل للموافقة على وقف اطلاق النار وتقديم النصيحة الملائمة لها بما يكفل رجحان الاتجاه نحو وقف اطلاق النار والدخول فى مباحثات الهدنة، وكان طبيعيا أن توافق اسرائيل على الهدنة بعد أن تمركزت قواتها فى النقب وتمكنت من الاستيلاء على أراضى جديدة ومواقع استراتيجية دعمت موقفها العسكرى.

وقد عززت الحكومة الأميريكية فى هذا الوقت اتصالاتها مع كل من مصر وإسرائيل فقد طلبت من السفارة الأميريكية فى القاهرة إبلاغ وزير الخارجية المصرى بأن الحكومة الأميريكية تأمل ألا تغير الحكومة المصرية نواياها السلمية وتأمل أن تلتزم مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار فورا وبدء مفاوضات الهدنة والسلام. وقد ابلغت رسالة مماثلة إلى ممثلها فى إسرائيل بنفس المضمون والتاريخ [٢].

وبعد أن مهدت الدبلوماسية الأميريكية لبدء المباحثات باتصالاتها مع كل من الخارجية المصرية والخارجية الإسرائيلية فيما بين ٤ . ٥ يناير ١٩٤٩، استطاع (بانش) الوسيط الدولى بالنيابة أن يقدم تقريره إلى مجلس الأمن فى ٦ يناير ١٩٤٩ مفاده أن مصر قد ابلغت ممثل الوسيط الدولى فى القاهرة عن القبول غير المشروط للاقتراح بوقف اطلاق النار يعقبه فورا مفاوضات مباشرة بين ممثلى الحكومتين تحت إشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قرارى مجلس الأمن فى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ *.

وتعكس رسالة ابراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر الذى تولى الحكم فى مصر بعد اغتيال النقراشى بصفته الرجل الثانى فى حزب الهيئة السعدية إلى السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم تقدير حكومته للمشاعر الودية للولايات المتحدة التى تسعى لإعادة السلام إلى فلسطين ولتؤكد أن مصر قد التزمت بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بفلسطين بينما لم يلتزم بها الأعداء الصهاينة ومن ثم فقد اضطرت مصر لممارسة الدفاع المشروع ضد الهجمات [٣].

انتقلت الدبلوماسية الأميريكية من التمهيد للمفاوضات بالاتصال بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية إلى مرحلة أكثر تحديدا هى مرحلة استطلاع الرأى لدى كل منهما لمعرفة مواقفهما واتجاهاتهما تجاه مفاوضات الهدنة وموضوعاتها.

2- The secretary of state to the Embassy in Egypt. top secret, Washington, Jan.5, 1949. Ibid Pp. 516 - 616.

(*) لاشك أن رغبة مصر فى فك الحصار عن قواتها فى الفالوجا بعد أن ساء وضعها وعدم قدرة مصر على القيام بعمل عسكرى مضاد ثم انحياز الولايات المتحدة إلى جانب اسرائيل واستجابتها لمطالبها والفتور الذى أصاب القوات العربية المشاركة خاصة بعد الهزائم التى لحقت بها كل ذلك كان يمثل جملة من الدوافع التى حدت بمصر إلى قبول وقف اطلاق النار بدون شروط.

3- Ibid. P. 622

وفى المرحلة الإستطلاعية هذه اجتمع نائب رئيس الوفد الأميريكى فى نيويورك مع محمود فوزى لمناقشة تسوية الحدود فى فلسطين فى ٧ يناير حيث طرح فوزى ضرورة إجراء مباحثات غير رسمية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر حول خطوط الحدود جنوبى فلسطين (١).

وبالتوازى مع الاتصال مع مصر لاستطلاع آرائها قابل الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل شرتوك وزير الخارجية الإسرائيلى فى ٩ يناير ١٩٤٩ للتأكد من انسحاب وحدات اسرائيل من الأراضى المصرية والالتزام بوقف اطلاق النار وقد أكد شيرتوك التزام اسرائيل بوقف اطلاق النار والبدء فى مفاوضات كاملة مع مصر. وقد طلبت الخارجية الأميريكية من القائم بأعمال سفارتها فى مصر ابلاغ الحكومة المصرية بعزم حكومة اسرائيل على الالتزام بوقف إطلاق النار وسحب قواتها من مصر وأن يبلغ رئيس وزراء مصر عن أمل الحكومة الأميريكية ألا تفعل مصر مامن شأنه زعزعة الوضع القائم وإبداء الأمل ببدء المباحثات فى رودس بين مصر وإسرائيل وأن يؤدى ذلك إلى سلام دائم فى فلسطين (٢).

وفى إطار مرحلة استطلاع وجهات النظر والتأكد من النوايا، جرت فى واشنطن مقابلة بين الممثل الخاص لحكومة اسرائيل المؤقتة (ابشتاين) ومسؤولى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ١٠ يناير ١٩٤٩ (٣) أكد فيها ابشتاين تمام انسحاب القوات الإسرائيلية التى دخلت الأراضى المصرية ورغبة الحكومة المؤقتة فى اسرائيل فى دخول المفاوضات مع مصر فى رودس.

وأوضح «ابشتاين» أنه وان كان الموقف العسكرى هو العامل الأساسى فى إقناع المصريين بالموافقة على الهدنة فإن الحكومة المؤقتة لاسرائيل تدرك أهمية الاتصالات التى تقوم بها الولايات المتحدة فى القاهرة وتل أبيب وأنها كانت ذات فائدة وأن هذه الاتصالات قد تمت فى اللحظة المناسبة سيكولوجيا وأن اسرائيل شديدة الإمتنان للولايات المتحدة».

واستجابة لهذه التأكيدات التى نقلها (ابشتاين) ممثل الحكومة الإسرائيلية المؤقتة فى واشنطن، طلبت الخارجية الأميريكية من سفارتها بالقاهرة فى ١١ يناير ١٩٤٩ أن تبلغ وزارة الخارجية المصرية بطريقة غير

---

(١) انظر مذكرة حديث محمود فوزى مع صمويل كوبر المساعد الخاص لمدير مكتب الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية وعضو الوفد الأميريكى فى نيويورك وكان الموضوع تسوية الحدود فى فلسطين. Ibid. PP. 623 - 652.

(٢) انظر برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل الى وزارة الخارجية الأميريكية فى ٩ يناير ١٩٤٩. Ibid P. 632.

وانظر الهامش رقم (٥). P.633 عن برقية القائم بالأعمال الأميريكى فى مصر رقم ٣٢ فى يناير ١٩٤٩.

(٣) مذكرة حديث مسؤولى الخارجية الأميريكية مع ممثل اسرائيل فى واشنطن .

Memo of conversation by Mr. Stewart W.Rockwell of the Division of Near Eastern affairs, washington, Jan. 10, 1949, Mr. Eliahu Epstein, special representative of the provisional govr. of Israel 867 No. 01 1 - 10 - 49. U.S.F.R. 1949, Vol VI PP. 633 - 634.

رسمية أن ممثل اسرائيل قد أبلغ الخارجية الأميريكية رسميا بأن كافة القوات الإسرائيلية قد انسحبت من الأراضى المصرية وأنها - أى الخارجية الأميريكية - تأمل أن توفد الحكومة المصرية كبار مسؤوليها إلى مباحثات رودس (١).

بذلك كانت الخارجية الأميريكية بمثابة القناة (غير المباشرة) التى ستنتقل عبرها تأكيدات الطرفين بالاستعداد لدخول المباحثات مما يضفى ثقلا واهمية للدور الذى سوف تلعبه الدبلوماسية الأميريكية ليس فقط فى مجرد استطلاع الرأى والتأكد من النوايا بل وفى تقريب المواقف وممارسة الضغط فى بعض الأحيان لتحقيق الصيغة الأميريكية الجديدة باقرار الهدنة الدائمة وإجراء المفاوضات بين ممثلى الحكومتين المصرية والاسرائيلية كخطوة أولى نحو التسوية السلمية.

وكانت الخارجية المصرية من جانبها قد اشترطت لبدء مفاوضات الهدنة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية التى كانت قد قامت بغزوها، ففى مقابلة بين السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم والخارجية الأميريكية فى ١٠ يناير ١٩٤٩ نقل أن حكومة مصر مع موافقتها على ايفاد مندوبيها للمفاوضات فى رودس مع الوسيط بالنيابة فإن هؤلاء المندوبين لن يغادروا مصر حتى يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية.

وحدد السفير المصرى مع الخارجية الأميريكية موقف حكومة مصر بأنه الاصرار على أن تجرى كل المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة فى ٤ .١٦ نوفمبر ١٩٤٨ وأن مصر سوف تشترك فى المفاوضات بعقل مفتوح ورغبة صادقة من أجل هدنة دائمة وسلام مقبل».

وأعرب السفير المصرى فى واشنطن عن تقديره «للجهود الرائعة» من جانب الولايات المتحدة لاقناع الإسرائيليين بالإنسحاب من مصر وأنه لولاهم لما كانت مصر قد وافقت على الدخول فى المفاوضات وأعرب عن أمله فى أن تستمر الولايات المتحدة فى أن تلعب دورا رائدا فى إنجاز الهدنة.

وفى مقابل هذا ابلغ المسؤولون بادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية أنهم تلقوا معلومات أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت تماما من مصر وأكدوا أن جهود الحكومة الأميريكية لتحقيق حل سلمى للمشكلة الفلسطينية سوف يستمر بالتعاون مع الأمم المتحدة (٢).

لاشك أن مضمون حديث السفير المصرى كامل عبد الرحيم مع الخارجية الأميريكية يؤكد ما سبق أن استقرأه الباحث من أن الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية المكثفة كان لها دورا حيوى فى ارغام إسرائيل على الإنسحاب من الأراضى المصرية (رسالة ترومان إلى وايزمان وبن جوريون فى ٥ يناير ١٩٤٩) مما يكشف عن الدور النشط الذى لعبته الدبلوماسية الأميريكية فى التمهيد للمفاوضات وفى دفع مصر للموافقة على الدخول فى مفاوضات رودس.

---

(١) انظر برقية الخارجية الأميريكية إلى سفارتها بالقاهرة برقم ٣٨ نفس الموضع والمصدر بالهامش السابق.

(٢) انظر مقابلة السفير المصرى كامل عبد الرحيم فى واشنطن مع مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية:

Momo. of conversation by the Director of the office of Near Eastern and African affairs, confidential, sub. interview with Ambassador of Egypt, Jan. 10, 1949, U.S.F.R, Ibid PP. 636 - 637.

٣- الاسهام الأميريكى فى المفاوضات الفعلية لاتفاقية رودس بين مصر وإسرائيل:

بعد التمهيد للمفاوضات بتأكيد وقف إطلاق النار وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من داخل الأراضى المصرية قامت الخارجية الأميريكية ببلورة تصوراتها عن دور الولايات المتحدة فى التوصل لحل لمشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة فأكدت أن اهتمام الولايات المتحدة بالمشكلة الفلسطينية مصدره المصلحة الاستراتيجية العميقة للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى، ولذلك فقد سعت الولايات المتحدة من خلال ثلاث وسائل أساسية للاسهام فى حل المشكلة الفلسطينية واستعادة السلام فى الشرق الأوسط. ففى الجمعية العامة قامت بالدور القيادى فى محاولة الوصول إلى سلام دائم، وفى مجلس الأمن نشطت الولايات المتحدة فى تبنى وتأمين الاجراءات الهادفة إلى الحفاظ على الهدنة فى فلسطين لتحل محلها الهدنة الدائمة، كذلك سعت فى الجمعية العامة لتقديم غوث فورى لأكثر من نصف مليون عربى يشكلون مشكلة إجتماعية وسياسية خطيرة فى الأمم المتحدة. ووضح أن أهداف الولايات المتحدة بالنسبة لفلسطين فى الأمم المتحدة هى ضمان الوقف الفورى والنهائى للاشتبكات العسكرية. إجراء مفاوضات عن طريق لجنة التوفيق الخاصة والتى تشارك الولايات المتحدة فى عضويتها، ثم الغوث وإعادة التوطين فى النهاية للاجئين العرب [١]. وكل ذلك بالطبع كان ينبع من أهداف السياسة الأميريكية ومصالحها الأمنية فى الشرق الأدنى.

بذلك أصبح المسرح مهيئا لبدء المفاوضات الفعلية بين مصر وإسرائيل فى ردوس بعد تمهيد نشط من الدبلوماسية الأميريكية واتصالات متتالية بين واشنطن وتل أبيب من ناحية وواشنطن والقاهرة من ناحية أخرى مكنت الوسيط (بانش) من إبلاغ مجلس الأمن فى برقية له فى ١٢ يناير ١٩٤٩ عن بداية المفاوضات بين مصر والحكومة المؤقتة لإسرائيل فى ردوس فى ١٢ يناير ١٩٤٩ *.

وقد بعث ترومان إلى وايزمان برسالة هامة فى ١٧ يناير ١٩٤٩ تزامنت مع بداية المفاوضات المصرية الإسرائيلية يؤكد له فيها أنه يتطلع - فى ضوء التطورات الأخيرة - إلى مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل ويأمل أن يتسع نطاق هذه المفاوضات العسكرية إلى المجال السياسى وأن تتسع بحيث تشمل كل الأطراف فى النزاع.

---

(١) مذكرة ماكلنتوك الخاصة بدور الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين.

Memo. by Robert McClintock, Secret, Washington, Jan. II, 1949, U. S. F. R. Ibid. P. 640. Message released by the U. N. security council on Jan, 13, 1949, U. S. F. R. Ibid. PP. 649 - 650

(*) وقد جاء فى تقدير بانش انه الحاقا لتقرير الوسيط فى ٦ يناير ١٩٤٩ عن اتفاق مصر وإسرائيل على وقف اطلاق النار فى النقب وبدء مفاوضات على اساس قرارى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ فقد ترأس الوفد المصر ى البكباشى محمد ابراهيم سيف الدين ورأس الجانب الاسرائيلى الدكتور ايتان، وأكد (بانش) فى تقريره أنه فى ضوء اجتماعه بالوفدين منفصلين انهما قد ابديا رغبة صادقة فى التوصل لنتيجة ناجحة للمباحثات فى أسرع وقت ممكن.

كما قدم بانش تقريرا اخر فى ١٣ يناير ١٩٤٩ الحاقا بتقريره فى ١٢ يناير عن الاتفاق على النواحى الاجرائية واجراء مباحثات تمهيدية منفصلة ثم اجتماعات بين رؤساء الوفدين ثم اجتماعات مشتركة برئاسة الوسيط الدولى وأبرز (بانش) فى تقريره أن روح المصالحة والتوفيق توحى بالأمل». (نفس المصدر والموضع).

وقد أبرز (بانش) فى كلمته فى الجلسة الافتتاحية لمفاوضات الهدنة بين مصر واسرائيل فى رودس يوم ١٣ يناير أن المفاوضات تنحصر فى تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤، ١٦ نوفمبر وأن الاجتماع ليس «انعقاد مؤتمر سلام» وليس من المتوقع أن يتناول المشكلات السياسية المعقدة التى تحيط بالمسألة. انظر البرقية رقم ٤١ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٩ في ملف فلسطين فى الأمم المتحدة رقم 50 IBB Palestine 1- 14 - 1949 ibid P. 656. والنشرة الصحفية.

وقد أكد القائم بالأعمال الأميريكى (باترسون) فى القاهرة فى برقيته للخارجية الأميريكية ماقاله (بانش) عن طبيعة المباحثات فوصفها بأنها (عسكرية صرفة) وحدد الموقف المصرى بأنه ينفى أى طابع سياسى للمباحثات ولاتعنى الاعتراف بدولة اسرائيل أو تعنى مباحثات مباشرة مع الصهاينة أو مباحثات مائدة مستديرة - أنظر

The Charge D'affairs (Patterson) in Egypt to Secretary of State, restricted, Cairo Jan 14, 1949, Ibid PP. 666 - 667.

وأكد (ترومـان) فى رسـالتـه إلى وايزمـان خـلال انعـقـاد مـفـاوضـات الهـدنة «أنه من الضـرورى بالنسـبـة لاسرائيل والعرب أن يبذلوا كل محاولة للتوصل لتسوية نهائية بما يحقق لفلسطين السـلام النهائى وهو أمر بالغ الحيوية للشرق الأدنى وللهدف الأكبر فى الأمن الدولى» (١).

ويستـخلص البـاحث من رسالة ترومـان إلى وايزمان دلالتين، أولاهمـا: الحث الواضـح لحكومة اسـرائيل على التجاوب فى مفاوضـات الهـدنة بينها وبين مصـر وبذل كل مـحاولة للتوصل لتسوية نهـائية، وثانيهمـا: أن الولايات المتحدة ـ بعكس مصر ـ تأمل أن يتسـع نطاق المباحثات العسكرية بحيث يمتد إلى المجال السياسى وأن تشمل كل الأطراف.

لذلك يمكن القـول إن نشـاط الدبلومـاسـيـة الأمـيـريكية المكثف للاعـداد للجو الملائم لعقد مـفـاوضـات الهـدنة واتصـالاتها بـين مصـر وإسـرائيل لم يكن لمجرد تحقيق وقف إطلاق نار آخر أو وقف اشتـبـاكات بل الانتقال من الهدنة المؤقتة إلى الهدنة الدائمة كخطوة أولى نحو سـلام دائم على نحو ما أعلن جيسـاب Jessup المـنـــدوب الأميريكى أمام مـجلس الأمن فى جلسته فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ كمـا سبق أن أوضـحنا فى موضـع سابق.

ومما يرجع هذا الاستقراء للباحث عن طبيعة الدور الأمـيـريكى فى الوسـاطة بين مصـر وإسـرائيل واهتمـام هذا الدور بالعمل من أجل تسوية نهائية وتحويل الطابع العسكرى إلى طابع سياسى كما جاء فى رسالة ترومان إلى وايزمـان فى ١٧ يناير نص الإعـلان الذى اتفق عليـه بين مندوبى مـصـر وإسـرائيل فى ١٤ يناير حـول بند جدول الأعمال المعنون (ضمانات اضافية خاصة بالهجوم العسكرى والأمن القومى) وقد اتفق على أن يكون هذا الاعلان ديباجة لاتفاقية الهدنة التى صيغت فى ١٩ يناير ١٩٤٩ (٢).

= اقام (بانش) مع أعوانه فى طابق خاص بفندق (دي روز) برودس وحجز للمندوبين المصريين واليهود طابقين من نفس الفندق وبدأت المفاوضات فى ١٣ يناير بين الوفدين المصرى واليهودى تحت رئاسة بانش وكان أعضاء الوفدين من الجانب المصرى الاميرلاى محمد ابراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل الرحمانى والبكباشى محمد نوح، والملازم أول روجيه لبيب ومن الجانب الاسرائيلى والتر ايتان والكولونيل بيجال يادين، وكان الجنرال وليام رايلى يعمل بالتعاون مع رالف بانش الوسيط الدولى فى المفاوضات وكان جدول الأعمال يشمل تصريح الطرفين بعدم الاعتداء اثناء المفاوضات واخلاء القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا وتحديد خطوط الهدنة وقدم (بانش) فى ٢٣ يناير ١٩٤٩ مشروعا من عدة نقاط تحتوى على عدم الاعتداء من أى من الطرفين أثناء المفاوضات واحتفاظ كل من الطرفين بموقفه، وتحديد خطوط الهدنة بالنسبة للقوات المصرية والاسرائيلية وتنفيذ قرار مجلس الأمن فى ١٩٤٨/١١/١٦ وتخفيض القوات المصرية فى منطقة غزة ورفح، وحياد منطقة العوجة وتبادل الاسرى وسريان الاتفاق لحين تسوية مشكلة فلسطين ـ انظر محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤، وانظر ايضا ابراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للاعلام العربي، ١٩٨٦، ط ١، صص ٤٠٨ ـ ٤١٤

(١) مشروع رسالة ترومان Truman to President Haim Weizman of Israel tel Aviv, Washington undared 501. BB. Palestine 1 - 17 - 1949 نقل الرسالة الى البيت الابيض «لافيت» Lovett وزير الخارجية الأميريكى بمذكرة مؤرخة فى ١٧ يناير والمحتمل إنها ارسلت الى الرئيسى الاسرائيلى دون تعديل ـ انظر U. S. F. R. Vol Vi, 1949, PP 670 - 671.

(٢) رسالة مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة (اوستن) الى وزير الخارجية (ينقل برقيات بانش من رودس الى السكرتير العام)

The U. S. representive at the U. N. (Austin) to the Secretary of state, confidential, N. Y. Jan. 19, 1949 U. S. F. R Vol VI 1949. P. 686

تحليل هذه الديباجة يعكس فى تقدير الباحث ما كانت عليه وجهة النظر الآميريكية التى اعدها (بانش) في مضمون هذه الديباجة إذ قالت فى مطلعها بدافع من الرغبة فى تحقيق السلام الدائم لفلسطين وفى هذا الاطار الاعتراف بأهمية الضمانات المتبادلة بالنسبة للنوايا العسكرية فى المستقبل بين الطرفين يتم تأكيد المبادئ التالية التى يلتزم بها الطرفان خلال الهدنة:

١ ـ الاحترام الدقيق من الطرفين لتوجيهات مجلس الامن بعدم اللجوء للقوة العسكرية فى النزاع الخاص بفلسطين

٢ ـ عدم القيام بأى عمل عدوانى من جانب القوات العسكرية بالبر والجو والبحر من اى جانب أو التخطيط لهذا العمل أو التهديد ضد الشعب أو القوات المسلحة للطرف الآخر.

٣ ـ الاحترام الدقيق لحق كل طرف فى أمنه وتحرره من الخوف من هجوم القوات المسلحة لطرف آخر.

٤ ـ الموافقة على أن إعلان الهدنة بين القوات المسلحة للطرفين خطوة لاغنى عنها نحو تصفية الصراع المسلح واستعادة السلام فى فلسطين.

لم يقتصر الدور الأميريكى فى مفاوضات الهدنة المصرية الاسرائيلية على التمهيد لها واستطلاع مواقف الجانبين وحثهما على التجاوب بل كان بنفس الدرجة من النشاط خلال عملية المفاوضات ذاتها كلما ظهرت صعوبات يتعثر أمامها سير المفاوضات وبصفة خاصة مواقف اسرائيل من العوجة وبير سبع وبير العصلوجى وحصار الفالوجا وإصرارها على عدم رفع حصار الفالوجا إلا بعد توقيع اتفاق الهدنة.

وقد استشعر (بانش) هذه الصعوبات فى الموقف الإسرائيلى تجاه حصار القوات الإسرائيلية لجيب (الفالوجا) الذى أصر على عدم رفع الحصار عنه إلا بعد توقيع اتفاقية الهدنة فبعث إلى (راسك) Rusk مدير إدارة الأمم المتحدة بالخارجية الأميريكية عبر أجهزة الاتصالات البحرية فى ردوس أن الوفد الإسرائيلى ابلغه رسميا أن انسحاب القوات المصرية من الفالوجا المقرر بداه فى ٢٥ يناير قد يتأجل لحين ابرام اتفاقية الهدنة مع مصر ووصف (بانش) هذا العمل بأنه انتهاك صارخ للاتفاق المصرى الإسرائيلى حول الموضوع، وأعرب عن رأيه بأن مثل هذا العمل المتعسف والمنفرد، مالم يعالج فورا، فسوف يسفر عن انهيار المفاوضات [١].

كما كان (بانش) قد بدأ بالفعل يواجه صعوبات أخرى لا تقل عن مشكلة حصار (الفالوجا) بالنسبة لمواقف إسرائيل من مناطق (العوجة) وبير العصلوجى وبيرسبع [٢]، مما دفعه للاعتقاد بأن الموقف الحالى يتطلب ممارسة الضغط على مستوى حكومى [٣]، وحث الولايات المتحدة على التدخل لاقناع إسرائيل بتغيير موقفها.

---

(١) انظر U. S. F. R. Vol VI 1949, Ibid P. 691 .

(٢) وانظر برقية السفير الأميريكى فى اليونان إلى وزير الخارجية:

The Ambassador in Creece (Grady) to the secretary of state, secret, Athens Jan. 28, 1491.

3- The U. S. representative (Austin) to the secretary of state, secret, N. Y. Jan 23, 1949, Ibid. P. 691. نفس الموضع والمصدر

وقد أكد اتصال السفير المصري مع إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية تقديرات (بانش) وضرورة ممارسة ضغط حكومى على اسرائيل إذا طرح السفير المصرى كامل عبد الرحيم الموقف الإسرائيلى المتشدد فى المفاوضات فى رودس لرفض الانسحاب طبقا للخطوط التى حددها مجلس الأمن وأعرب عن خشيته من فشل المفاوضات فى رودس وماسيكون لذلك من نتائج، وطلب من الحكومة الأميريكية أن تمارس نفوذها مع الإسرائليين لاقناعهم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وقد أكد مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية أن حكومته شديدة الاهتمام بتحقيق سلام دائم فى فلسطين وأنها سوف تعمل كل ماتستطيع لإقناع الطرفين بضرورة الاعتدال (١).

فى ضوء تقديرات (بانش) وخشيته من انهيار المفاوضات وفى ضوء مساعى مصر لدى الحكومة الأميريكية نشطت الدبلوماسية الأميريكية فى سلسلة من الاتصالات المركزة بين واشنطن وتل أبيب فى مباحثات أميريكية اسرائيلية للتغلب على الصعوبات التى تعترض مفاوضات الهدنة بسبب الموقف الإسرائيلى.

فقد استدعت الخارجية الأميريكية الممثل الخاص لاسرائيل لدى الولايات المتحدة «ابشتاين» وابلغته مخاوفها ازاء الانباء التى تشير إلى أن ممثلى اسرائيل فى مفاوضات رودس قد أعلنوا تأجيل انسحاب القوات المصرية من الفالوجا الذى كان مقررا يوم ٢٥ يناير حتى يتم الاتفاق على الهدنة بين مصر وإسرائيل (٢).

وتقول برقية الخارجية الأميريكية المرسلة إلي ممثلها الخاص فى إسرائيل عن الاجتماع مع ابشتاين فى واشنطن أنه سبق للوفد الإسرائيلى أنه وافق على الافراج دون شروط عن هذه القوات وأن هذه الموافقة الاختيارية لم تكن مرتبطة بالتوصل لاتفاق الهدنة.

ونقلت الخارجية الأميريكية أن الممثل الإسرائيلى فى واشنطن أفاد أن تعليمات تل أبيب تقول بابلاغ الخارجية الأميريكية بأن حكومته تريد من حيث المبدأ ابقاء قواتها فى نفس الخطوط العسكرية الحالية اثناء الهدنة التى تحكمها الاعتبارات العسكرية ولكن هذا الموقف لن يؤثر على التسوية السلمية النهائية، وأشار ابشتاين - كما نقلت برقية الخارجية الأميريكية - «إلى أن المصريين قد هزموا فى الحرب ولكنهم يريدون العودة إلى القاهرة فى ثياب المنتصرين وهو أمر ليس من السهل تحقيقه».

وقد عبرت الخارجية الأميريكية عن أنها تأمل ألا تتخذ أى من الحكومتين موقفا من شأنه أن يؤدى إلى انهيار المفاوضات، حيث أن الحكومة الأميريكية الصديقة لكل من مصر وإسرائيل تريد نجاح المفاوضات (٣).

ونقل الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل بدوره إلي وزير الخارجية الأميريكية نتائج اتصالاته ومباحثاته مع وزير الخارجية الاسرائيلى (شيرتوك) ومع (شلواح) Shiloahالمستشار السياسى بالخارجية

---

(١) انظر مذكرة حديث ستيورات روكويل من ادارة الشرق الأدنى : Stuart Rockwell بالخارجية مع السفير المصرى كامل عبد الرحيم

Memo. Of Conversation by. Mr.Stuart Rocwell of the Division of near eastern affairs, Confidential Washington, Jan 24, 1949, Sub, palestine, Ibid pp. 693 - 694.

(٢) انظر برقية الخارجية الأميريكية إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى تل أبيب:

The secretary of state to the special representative of the U. S. in Israel (McDonald) top secret, U. S urgent, Washington 24 feb. 1949, U. S. F. R. Vol VI. 1949- 695.

3- Ibid, idem

الإسرائيلية. وقد حلل (ماكدونالد) الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل موقف الأخيرة بأنها تطالب أن يكون الجلاء عن الفالوجا جزء من المفاوضات العامة للهدنة ككل وألا تكون عملية منفصلة وأن (بانش) قد رفض هذا التفسير وأصر على تحديد موعد للانسحاب مع اقتراب الاتفاق على الهدنة بالاضافة إلى أن المصريين أرسلوا مذكرة إلى (بانش) يتهمون فيها إسرائيل بالتقاعس وإبطاء عملية الانسحاب من الفالوجا(١).

وكما سبق القول فإن نشاط الدبلوماسية الأميريكية كان يسير فى اتجاهين متوازيين، الاتصالات الأميريكية الاسرائيلية، والاتصالات الأميريكية المصرية ـ بالاضافة إلى القناة الثالثة ـ إن جاز التعبير ـ وهى اتصالات واشنطن مع بانش بشكل دورى لتقييم الموقف فى سير المفاوضات.

وفى اطار الاتصالات الأميريكية المصرية نقل وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة خلاصة اتصالات المبعوث الإسرائيلى ابشتاين Epstein فى واشنطن (بمعنى مضمون الاتصالات الأميريكية الاسرائيلية) (٢) وقلق إسرائيل البالغ من موقف مفاوضات رودس واحتمالات فشلها وحدد موقف إسرائيل فى عدة نقاط هى:

ـ إن اسرائيل ترغب بصدق فى التوصل لاتفاق مع المصريين وترى أن المصريين متشددون ويرفضون الاعتراف بالهزيمة.

ـ إن أهم عقبة هى منطقة (العوجة) التى يرى المصريون أن الوجود الإسرائيلى فيها يمثل تهديدا لهم، ويطالبون بانسحاب الاسرائيليين من العوجة، لكن الحكومة الإسرائيلية ـ لأسباب أمنية ـ لاتستطيع الانسحاب بالكامل مادامت احتمالات مفاوضات التسوية السلمية غير قائمة.

ـ إن الإسرائيليين أبلغوا المصريين بالاستعداد لانسحاب معظم القوات الإسرائيلية من العوجة مع ترك (موقع عسكرى) تحت إشراف الأمم المتحدة وإنه لن يكون فى هذه القوة مايهدد مصر، ومع ذلك تعتبر قدرا من الحماية للمستوطنات الإسرائيلية فى المنطقة.

ـ أن إسرائيل لاترى مبررا لرفض مصر توقيع الهدنة على أساس هذا الترتيب لمنطقة العوجة وإنه إذا ما تم الاتفاق حول العوجة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف ترفع الحصار عن الفالوجا.

ـ إن الموقف الإسرائيلى هو البقاء فى الخطوط الحالية باستثناء الترتيب فى العوجة والفالوجا وبقاء مصر فى غزة والشريط الساحلى فى رفح.

ونقل وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة أن ترتيب العوجة كما قال ابشتاين ـ قد تم فى اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلى لإقناع المصريين بالموافقة على هذا الأساس وأنه رغم الجمود فلن ينسحب الإسرائيليون من المفاوضات.

---

(١) برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل إلى الخارجية الأميريكية فى ٢٦ يناير ١٩٤٩:

The special representative of the U.S. In Israel (McDonald) to the secretary of state, top secret, urgent.tel Aviv, Jan, 26, 1949, 501. BB. Palestine 1-26-49 U.S.F.R. Vol VI, 1949 pp. 700, 701.

(٢) رسالة وزير الخارجية الأميريكى إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة فى ٢٨ يناير ١٩٤٩:

The Secretary of state to the Embassy in Egypt, top secret, U.S. Urgent, Washington, Jan. 28. 1949, 501. BB. Palestine. 1- 28-49 U.S.F.R. Vol. VI, 1949, pp. 705-706.

وقد طلب وزير الخارجية الأميريكي إبلاغ وزير خارجية مصر فورا مع اضافة أمل الحكومة الأميريكية بالتوصل لاتفاق الهدنة وابراز معقولية الاقتراح الإسرائيلي الخاص بالعوجة لأنه لايهدد خطوط المواصلات المصرية (١).

ويستخلص الباحث من برقية وزير الخارجية الأميريكية إلى السفارة بالقاهرة عدة دلالات أولها أن موقف المفاوضات المتعثر يعود إلى اسلوب إسرائيل في ربط الجلاء عن الفالوجا باتفاق الهدنة ككل، ثم بربط الاتفاق علي الفالوجا باتفاق آخر حول (العوجة) بما يعنى ترابط كل موضوعات الانسحاب سواء في (العوجة) أم في رفع الحصار عن (الفالوجا) بالتوصل لاتفاق الهدنة ككل، إلا أنه إزاء تهديد الوفد المصرى بالانسحاب من المفاوضات سارعت الحكومة الإسرائيلية بطلب وساطة مباشرة من الولايات المتحدة مع الحكومة المصرية وهو ما قامت به فعلا كما رأينا في برقية وزير الخارجية الأميريكي.

وتنفيذا لتوجيهات وزير الخارجية الأميريكي قابل القائم بالأعمال الأميريكي فى القاهرة في اليوم التالى ٢٩ يناير ابراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر (٢) وأبلغه بالرسالة، وفى نهاية الاجتماع أعرب عبد الهادى عن عدم استطاعة بحث اقتراح العوجة أو أى نقاط أخرى تثيرها اسرائيل حتى تثبت اسرائيل حسن نيتها برفع الحصار دون شروط ومع ذلك فقد ترك رئيس وزراء مصر الانطباع لدى القائم بالأعمال الأميريكى بحرص مصر على الاستمرار فى المفاوضات مع الأصرار على ضرورة توافر حسن النوايا وانقاذ ماء الوجه بالافراج دون شروط عن قوة الفالوجا كشرط لاستئناف المباحثات الجادة فى رودس.

وكانت المعلومات التى ينقلها (بانش) الوسيط الدولى عن الموقفين المصرى والإسرائيلي وجمود المفاوضات واحتمال تجدد القتال واصرار كل من الطرفين على موقفهما دافعا آخر على تكثيف اتصال الولايات المتحدة بكل من مصر وإسرائيل، فمن خلال اتصالات (بانش) بالوفد الأميريكى فى نيويورك حدد الموقف المصرى بأنه يطالب بالانسحاب الاسرائيلى والادارة المصرية فى بير سبع وبير العصلوجى والسماح لقوات المصرية بالعودة إلى بير العصلوجى وعلى طول خط رفح بين العصلوجي والمطالبة بالتقدم نحو العوجة كما نقل (بانش) اصرار المصريين على أن المزايا الناتجة عن الهدنة Truce لايجب أن تقرها اتفاقية الهدنة الدائمة armistice أم الموقف الاسرائيلى كما نقله (بانش) للوفد الأميريكى فكان يقوم على أساس ابقاء القوات الإسرائيلية فى العوجة بحد أدنى بقوة دفاعية وأن يكون أى ترتيب للانسحاب على أساس تبادلى.

وكان واضحا للخارجية الأميريكية فى ضوء تقديرات (بانش) مدى تأثر المصريين لتأجيل الجلاء عن العوجة ورفع الحصار عن الفالوجا خاصة وأنهم غيرمضطرين لتوقيع اتفاق يعطى للإسرائيليين مالديهم فعلا(٣).

هذه الفجوة بين الموقفين الاسرائيلى والمصرى فى مفاوضات الهدنة دفعت الخارجية الأميريكية إلى القيام بدور الوساطة لنقل مقترحات اسرائيل الجديدة إلى مصر (٤) خاصة بعدما أبلغ ممثل إسرائيل فى الولايات

---

(١) نفس المصدر بالهامش السابق.

(٢) نص مقابلة عبد الهادى مع القائم بالاعمال الأميريكى فى برقية السفارة رقم ١١٦ فى ٢٩ يناير ١٩٤٩ - انظر ملف..501. BB./ Palestine 1-29-49

3 - The U.S. representative in the U.N. Austin to the secretary of state, secret, urgent N.Y. Jan. 28, 1949, 501. BB. Palestine, 1-28-49. Ibid. p. 707.

4 - The secretary of state to the Emmbassy in Egypt, top secret, Washington Jan. 31, 1949, 501. BB./ P{alestine 1-30-1949, U.S.F.R. Vol VI. 1949.p. 713-714.

المتحدة (ابشتاين) ردود حكومته على آراء رئيس وزراء مصر عبد الهادى بشأن العوجة. وتتلخص المقترحات الإسرائيلية كما نقلها وزير الخارجية الأميركى إلى السفارة فى القاهرة:

- أن تكون قرية العوجة مقرا للجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة تحت اشراف الأمم المتحدة مع عدم تمركز قوات من الطرفين مع سحب قوات اسرائيل، مع استمرار موقف اسرائيل من الفالوجا وأن هذا يطمئن المصريين مع عدم تهديد خطوط المواصلات للمصريين.

عند هذه المرحلة من توقف المفاوضات المصرية الاسرائيلية، أعدت الخارجية الأميركية تقييما لسير المفاوضات وجهود الوساطة فى ضوء اتصالاتها مع مصر واسرائيل واتصالات الوسيط الدولى (بانش) لخصت فيه تطورات المفاوضات على النحو التالى (١):

- بالنسبة لموقف الوسيط الدولى أنه تقدم فى ٣١ يناير بحل وسط مقترح للحكومتين المصرية والاسرائيلية ليكون اساسا لهدنة بين البلدين وجوهر هذا الحل الوسط هو انسحاب القوات الاسرائيلية الضاربة تجاه الشمال وبقاء القوات المصرية خارج فلسطين بالكامل باستثناء شريط ساحلى صغير من غزة فى اتجاه الجنوب الغربى باتجاه الحدود المصرية وقوات محددة بالقرب من الخليل، أما بير سبع الواقعة تحت سيطرة الحكومة الاسرائيلية وموقع صحراوى فى النقب يسمى العصلوجى مع نقطة مواصلات هامة على الحدود المصرية تسمى العوجة سوف تكون مقرا للجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية تحت اشراف الأمم المتحدة.

- أما موقف الحكومة الاسرائيلية فهو أن تحتفظ بقوات دفاعية فى المستوطنات اليهودية فى النقب، وقد أكدت الحكومة الاسرائيلية للولايات المتحدة أنه من وجهة نظرها فإن العقبة الرئيسية هى تحديد القوى التى ستبقى فى العوجة وهى على مرمى حجر من الحدود المصرية.

- أما الموقف المصرى فهو وجود اتفاق غير مكتوب غير مشروط بين وفدى مصر وإسرائيل بإجلاء القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا (حوالى ٣٠٠٠ فرد).

- وبالنسبة للموقف الأميركى كما حددته مذكرة وزارة الخارجية فيقوم على إمكانية اقناع الحكومة الاسرائيلية بجعل العوجة منطقة منزوعة السلاح وكذلك بير سبع والعصلوجى مع انسحاب ولو رمزى لقواتها الضاربة نحو الشمال فى النقب وعندئذ يقوى الاحتمال فى إمكان عقد اتفاق هدنة بين مصر واسرائيل وأن هذا الاتفاق هو حجر الزاوية، فبعد توقيع الاتفاق مع مصر سوف توقع اتفاقيات مع الدول العربية الأخرى.

وقد حددت مذكرة الخارجية الأميركية خلاصة تقديراتها للموقف وطرحت توصياتها لأسلوب العمل بين مصر واسرائيل فى أن الحل يتوقف على النجاح فى استمرار المباحثات المصرية الاسرائيلية، ولذلك فإنه من المفيد أن تعرب الحكومة الأميركية لإسرائيل عن أملها العميق فى أن تقدم حكومة إسرائيل تنازلات عاقلة من المحتم أن تفشل المفاوضات بدونها.

وتضيف مذكرة الخارجية الأميركية فى تقديرها للموقف المصرى أن الحكومة المصرية قد قبلت على مضض مقترحات الوسيط الدولى وطلبت من الولايات المتحدة بذل قصارى جهدها لإقناع الحكومة الاسرائيلية لتقدم التنازلات الضرورية للاتفاق النهائى، واقترحت المذكرة اجراء اتصالات مع إسرائيل عن طريق ممثلها فى

---

(١) مذكرة روبرت ماكلنتوك إلى وزير الخارجية عن الهدنة المصرية الإسرائيلية:

Memo, by Mr. Robert McClintock to the secretary of state, Washington Feb. 4. 1949, the Israeli - Egyptian armistice negotiations 501. BB. Palestine 2-4-49. Ibid. pp. 723-724.

واشنطن (ابشتاين) وأن البديل أمام فشل المباحثات هو أن يحيل (بانش) الموضوع من جديد إلى مجلس الأمن حيث يناقش أسباب الفشل علنا (١).

ولاشك أن الاتصالات المصرية الأميريكية فى نفس الاطار الزمنى ومقابلة وزير الخارجية اتشيسون مع السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم، قد عززت تقديرات الخارجية الأميريكية وأكدت ضرورة تحركها فى اتجاه اقناع اسرائيل وتكثيف اتصالاتها مع تل أبيب.

فقد طرح السفير المصرى فى مقابلة مع اتشيسون فى ٥ فبراير ١٩٤٩ الموقف المصرى من سير المفاضوات فى رودس على النحو التالى (٢):

- أن الحكومة المصرية قد قبلت ومستعدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن فى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

- كذلك فان مصر قبلت الحل التوفيقى الذى اقترحه (بانش) لكسر الجمود ولإنجاح التوصل لاتفاق الهدنة مع الحكومة الاسرائيلية.

- إن اسرائيل برغم ذلك رفضت أى حل وسط وأصرت على التوصل لاتفاق.

- إن الحكومة المصرية تطلب من الولايات المتحدة (التدخل) لمنع انهيار المفاوضات.

- إنه سوف يكون من المؤسف فشل المفاوضات وتجدد القتال.

وقد طرح وزير الخارجية الأميريكى اتشيسون موقف الولايات المتحدة من سير المفاوضات فى ضوء ما طرحه السفير المصرى وفى ضوء مالديها من معلومات من اتصالاتها مع إسرائيل والوسيط الدولى (بانش):

- إنه يتفق مع السفير المصرى فى وجهات نظره بالكامل.

- إنه بحث الموقف مع الرئيس (ترومان) الذى يبدى حرصا كبيرا فى التوصل لاتفاق كما أنه بحث الموقف مع الممثل الخاص لإسرائيل.

- أكد (اتشيسون) حرص الحكومة على عدم وقف المفاوضات وبذل كل الجهود للتوصل لاتفاق الهدنة.

- أنه مع عدم استطاعة الحكومة الأميريكية التدخل فهى سوف تستمر فى بذل مساعيها الحميدة بهدف تحقيق هذا الهدف.

وفى ختام لقاء اتشيسون مع السفير المصرى أبدى له تقديره لتعاون مصر وموقفها البناء فى مفاوضات رودس (٣).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مقابلة اتشيسون مع السفير المصرى كامل عبد الرحيم، انظر محضر المحادثة.

Memo of Conversation by the secretary of state, Sub. Rhodes Negotiations on Palestine, Washington, Feb. 5, 1949,501. BB. Palestine 2-5-49, U.S.F.R. Iid. p. 725.

(٣) المصدر السابق.

كشفت الدبلوماسية الأميريكية اتصالاتها مع اسرائيل باستدعاء وزير الخارجية الأميريكى لممثل اسرائيل فى الولايات المتحدة لحث حكومته على قبول مقترحات الوسيط الدولى فى مفاوضات الهدنة مؤكدا له أن الولايات المتحدة من معلومات ممثليها فى نيويورك ومن الوسيط الدولى تشعر بالقلق وأن مصر قد قبلت مقترحات الوسيط الدولى بينما أبلغ ايبان الممثلين الأميريكيين فى نيويورك رفض إسرائيل للمقترحات.

نقل وزير الخارجية الأميريكى فى مقابلة للممثل الخاص لاسرائيل أن (بانش) أشار إلى خطورة فشل المباحثات واحتمال احالة الأمر إلى مجلس الأمن، وأن المسئولية سوف تقع على عاتق الحكومة الاسرائيلية.

- إن الرئيس ترومان يشعر بالقلق البالغ وأن اسرائيل تعرف مدى تعاطفه مع إسرائيل الذى يرى أن اللحظة هى أنسب اللحظات المواتية نفسيا للتوصل إلى اتفاق دون الاضرار بالمصالح الحيوية للطرفين بتقديم تنازلات من جانب اسرائيل.

- حث اسرائيل على عدم رفض مقترحات الوسيط الدولى وإلا تعرض موقف إسرائيل للضرر بسبب إحالة الموضوع لمجلس الأمن [١].

كما أن الخارجية الأميريكية بعثت بتعليماتها لممثلها فى إسرائيل فى الخامس من فبراير تبلغه فيها أنه فى ضوء المطلب الرسمى من حكومة اسرائيل لبذل مساعى حميدة بين مصر واسرائيل للوصول إلى حل وسط بشأن مفاوضات رودس، فإن الحكومة الأميريكية اتصلت بالحكومة المصرية حول اقتراح اسرائيل الخاص بالعوجة وقد طلب وزير الخارجية الأميريكى من الممثل الأميريكى الخاص مقابلة وزير خارجية إسرائيل وترك مذكرة بالمعنى [٢]:

(١) أن الولايات المتحدة كعضو فى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين وحكومة صديقة طلبت منها اسرائيل رسميا استخدام مساعيها الحميدة لإنهاء الجمود الحالى فى المفاوضات، فإن الولايات المتحدة قد اتصلت بمصر بالمعنى المطلوب.

(٢) إن حكومة الولايات المتحدة مع عدم معرفتها بالمقترحات الاسرائيلية المضادة للحل الوسط الذى اقترحه الوسيط الدولى، فقد علمت أن حكومة مصر قد وافقت من حيث المبدأ على الحل الوسط.

---

(١) مذكرة حديث وزير الخارجية مع الممثل الخاص لاسرائيل فى ٥ فبراير ١٩٤٩ Truman papers, president's secretary file; Memo of conversation by the secretary of state, Washington 5 Feb. 1949, top secret.
U.S.F.R. Vol VI, 1949, pp. 728-729.
وقد بعث وزير الخارجية بمذكرة المقابلة فى ٥ فبراير لاطلاع الرئيس ترومان

(٢) انظر برقية رقم (٧٥) من وزير الخارجية إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى اسرائيل (ماكدونالد) فى ٥ فبراير.
Telegram No. 75, from the secretary of state to the Special representative of the U.S. (McDonald) at tel aviv, WAshigton 5 Feb. 1949, 501. BB. Palestine 2-5-49, Ibid, p. 730.

«انه بنفس روح الصداقة التى اتصلت بها بمصر بناء على طلب إسرائيل فإن حكومة الولايات المتحدة ترغب فى التصريح بانها تأمل أن تتمكن حكومة إسرائيل من بذل جهد خاص للموافقة من أجل قبول مشروع بانش كأساس ممكن للإتفاق مع مصر.

ثم أبلغ وزير الخارجية الأميريكى ممثله فى تل أبيب بمضمون المقابلة مع ابشتاين Epstein فى واشنطن لينقل إليه قلق الرئيس.

وقد قابل ممثل الولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) وزير خارجية إسرائيل (شيرتوك) لينقل رسالة وزير الخارجية الأميريكية إليه فى ٥ فبراير ١٩٤٩ وقد أبلغه (شيرتوك) بالموقف الإسرائيلى[١]:

(١) تقدير جهود الولايات المتحدة مع مصر.

(٢) الأسف لمقترحات بانش المتعارضة مع موقف إسرائيل وأمل حكومة إسرائيل ألا تضر ضررا بالغا بالمفاوضات، وأن مصر كانت سوف تتساهل فى موقفها لولا مقترحات بانش عن العوجة التى تمسكت بها.

(٣) أن إسرائيل قد وافقت أثناء المفاوضات على عدة نقاط:

(أ) الموافقة على خفض القوات الإسرائيلية فى منطقة العوجة إلى عدة وحدات دفاعية.

(ب) الموافقة على اجلاء مدينة العوجة بالكامل ووضعها تحت إشراف الأمم المتحدة.

(جـ) الموافقة على وجود لجنة الهدنة على الجانب الإسرائيلى وهو تنازل كبير بالنسبة للمنتصر.

(د) انه إذا كانت مصر تخشى احتفاظ إسرائيل بوحدات صغيرة فى منطقة العوجة فانه يمكن لمصر بناء دفاعات على الحدود المصرية فى مواجهة العوجة.

(هـ) مع أن الموقف الإسرائيلى هو الإصرار على جلاء مصر بالكامل عن منطقة رفح ـ قطاع غزة، فقد قدمت إسرائيل تنازلا سياسيا وعسكريا ضخما بالسماح لمصر بالإستمرار فى الاحتفاظ بقوات عسكرية خفيفة فى منطقة القطاع.

ولخص (شيرتوك) الموقف الإسرائيلى بأن تخلى إسرائيل عن العوجة يعنى التخلى عن أهم وأخطر المواقع على الحدود والرجوع إلى مواقع لايمكن الدفاع عنها تاركة نفسها للخطر أمام مصر لو غيرت موقفها واستأنفت الحرب ورأى (شيرتوك) أنه مع أن مصر هى المعتدية Invader فإن (بانش) يطالب إسرائيل بالإنسحاب من منطقة واسعة وأن هذا المطلب ليس عادلا أو مقبولا.

وكان تعليق ممثل الولايات المتحدة على ما طرحه (شيرتوك) من عناصر الموقف الإسرائيلى أنه من الضرورى توجيه إهتمام خاص بخوف إسرائيل العميق من قدرة مصر النسبية، وأنه مع هزيمة القوات المصرية فى الميدان، فهى لا تزال سليمة، ويمكن لها أن تتسلح لدى عودتها لمصر وعبور الحدود وضرب إسرائيل من

---

(١) أنظر البرقية رقم (١٠١) من الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) إلى وزير الخارجية عن مقابلته مع (شيرتوك) وزير خارجية إسرائيل Telegram no. 101, from the special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary top secret, urgent, tel Aviv, Feb.6,1949, 501. BB./ Palestine, 2 - 6 -49, Ibid, P. 731.

جديد وأن عدم إطمئنان إسرائيل للأمم المتحدة بأن تضمن تقييد مصر فى المستقبل دفع إسرائيل لعدم الإستعداد للتخلى عن مواقعها الدفاعية الحالية (١).

فى اليوم التالى لمقابلة (ماكدونالد) ممثل الولايات المتحدة مع شيرتوك وزير الخارجية الإسرائيلى قابل (ماكدونالد) فى ٧ فبراير شلواح Shiloah المستشار السياسى لرئيس الوزراء الإسرائيلى للحصول على رد إسرائيل على المذكرة الأميريكية فى اليوم السابق (٢).

وقد حدد (شلواح) مستشار رئيس وزراء إسرائيل الموقف الإسرائيلى كما يلى:

- إن مصر قدمت مقترحات تثير القلق فى رودس باصرارها على انسحاب القوات الإسرائيلية من النقب باستثناء القواعد الدفاعية فى المستوطنات.
- الاحتفاظ بحرية الحركة الكاملة لتحرك القوات المصرية فى المنطقة.
- عدم السماح لإسرائيل بأى قوات دفاعية فى النقب الجنوبى.

وعقب شلواح على مقترحات (بانش) بأنها كلها صيغت لصالح مصر رغم أن إسرائيل هى (الطرف المنتصر). ثم لخص (شلواح) موقف إسرائيل أو بالأخرى مطالبها كما يلى:

- إن مصر يجب أن تقبل معالجة موضوع الهدنة على أساس المساواة التامة فى وضع الجيشين.
- إن إسرائيل لن تسمح بمعاملة منطقة النقب بطريقة متخلفة عن أى جزء فى إسرائيل.
- إن إسرائيل سوف توافق على مضمون (مشروع) بانش لتتيح لمصر إنقاذ ماء وجهها وأن كانت المقترحات تصف إسرائيل بأنها المعتدية.
- إن إسرائيل لن توافق على أى شروط تهدد أمنها خلال الفترة الخطرة أو تخلق توازن عسكرى جديد بحيث يتيح وضعا يزيد من صعوبة المفاوضات المقبلة (٣).

ويقيم شلواح الدور الأميريكى فيقول إن التدخل الأميريكى قد يكون له تأثير ضار بإرغام إسرائيل على الإنسحاب فى لحظة أصبح فيها الانتصار العسكرى وشيكا.

وللتأكد من حقيقة الموقف الإسرائيلى ومدى مرونته عادت الخارجية الأميريكية بعد أسبوع فى (١٤فبراير) لتطلب من ممثلها فى تل أبيب أن يقابل على الفور وزير الخارجية (شيرتوك) لإستيضاح التقارير المتضاربة بين تصريحات ايبان عن احتمال نجاح المفاوضات الخاصة بالعوجة (بتحييد) المنطقة ووجود قوات دفاعية مصرية وإسرائيلية متساوية فى القوة خارج المنطقة وإنسحاب إسرائيل من بير سبع مع المعلومات الواردة للولايات المتحدة من رالف بانش عن إصرار إسرائيل على رفض الإنسحاب من (بير سبع) وعدم قبول فكرة تحييد المنطقة (٤).

---

(١) نفس المصدر

(٢) انظر البرقية رقم ١٠٩ فى ٧ فبراير ١٩٤٩

Telegram no. 109, from the special representative of the U.S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, top secret, tel Aviv Feb. 27, 1949. 501. BB./ Palestine 2-7-49. U.S.F.R. Vol VI. 1949 PP. 734 - 735.

عن مقابلة ماكدونالد مع المستشار السياسى لرئيس الوزراء الاسرائيلى (شلواح)

(٣) نفس المصدر

(٤) انظر برقية وزير الخارجية الاميريكى إلى الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) فى ١٤ فبراير:

U.S.F.R Vol VI, 1949 PP. 748 - 749.

وطلبت الخارجية الأميريكية من ممثليها فى تل أبيب أن يتأكد من صحة معلومات إيبان عن تقديم تنازلات إسرائيلية.

وفى ١٥ فبراير ١٩٤٩ نقل الممثل الأمريكى فى إسرائيل إلى الخارجية الأميريكية [١] نتائج مقابلته مع (شلواح) وزير الخارجية بالنيابة عن تصريحات ايبان فوصفها بأنه كان متفائلا إلى حد الخطأ وأن موقف إسرائيل من العوجه وبير سبع فى المفاوضات هو:

ـ الموافقة على الجلاء عن العوجة وسحب قواتها من المنطقة المحيطة.

ـ رفض إقتراح بانش لتحديد مكان لجنة الهدنة فى العوجة وبير العصلوجى وبير سبع.

ـ استعداد إسرائيل لتقديم أى صيغة مقبولة لتلبية مطالب مصر فى منتصف الطريق إلا فيما يتصل بتنازلات تنطوى على ضرر سياسى أو خسارة عسكرية فلن توافق إسرائيل.

وقد قدرت البعثة الأميريكية فى إسرائيل أن المقترحات الأسرائيلية معقولة وهى أقصى ما يمكن لإسرائيل أن تقدمه [٢].

والواقع أنه بغض النظر عن تقدير مدى (المعقولية) أو التشدد فى المقترحات الإسرائيلية فمن الواضح أن كثافة الإتصالات الأميريكية والمقابلات المستمرة بين المسؤولين الأميريكيين فى واشنطن مع ممثلى إسرائيل، ومقابلات ممثلى الولايات المتحدة فى إسرائيل مع المسؤولين بالخارجية الإسرائيلية وإبداء الخشية من إنهيار المفاوضات وطرح القضية من جديد على مجلس الأمن* كما أن إقتراح (بانش) كان عاملا واضح التأثير فى موافقة إسرائيل على الجلاء عن العوجة وبذلك أزاحت عقبة أمام الإتفاق حول الهدنة وبقيت مسألة الفالوجا أحدى أخطر نقاط الإختلاف بين الموقفين الإسرائيلى والمصرى.

وسوف نرى أن الدبلوماسية الأميريكية فى هذه المرحلة التى قدرت فيها أنها قد حققت شيئا من التنازلات الإسرائيلية سوف تكثف اتصالاتها مع الحكومة المصرية لدفع عجلة المفاوضات إلى الأمام.

فقد أكد مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى مقابلته مع السفير المصرى كامل عبدالرحيم فى ١٧ فبراير ١٩٤٩» أن الولايات المتحدة تستخدم واستخدمت كل جهودها مع الحكومة الإسرائيلية لتحقيق حل معقول وأن الحكومة الأميريكية تقدر حسن النوايا والصبر من جانب مصر وترجو أن تبذل جهدا حقيقيا للتوصل إلى إتفاق، وفى مقابل هذه (الطمأنة) لبذل الجهد للتوصل لحل معقول، أعرب السفير المصرى عن أمله بأن تستخدم الولايات المتحدة كل نفوذها لاقناع الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى إتفاق فى رودس، وأنه يثق أن ما تحقق من تقدم إنما يرجع إلى جهود الولايات المتحدة، وأنه واثق أن جهدا اضافيا فى هذا الموقف من المستويات العليا ضرورى لانجاح المفاوضات [٣].

---

(١) برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل (ماكدونالد) إلى وزير الخارجية الأميريكية فى ١٥ فبراير
Telegram, no. 129, the special representative of the U. S. in Israel (McDonald) to the secretary of state, Tel Aviv, Feb. 15, 1949, U.S.F.R Vol VI. 1949, PP. 752 - 753.

(٢) نفس المصدر (برقية الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل إلى وزير الخارجية الأميريكية فى ١٥ فبراير ١٩٤٩).

(*) مما لاشك فيه انه من بين العوامل التى دفعت إسرائيل إلى الرضوخ للضغوط الأميريكية بالإضافة إلى خشيتها من إنهيار المفاوضات، تخوفها من عرض الموضوع مرة أخرى على مجلس الأمن بعد ان حصلت ما تريد من قرارات خاصة بالهدنة فى نوفمبر ١٩٤٨ وبعد أن تحصنت فى مواقعها التى تجاوزت قرار التقسيم الذي اقرته الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ولاحتمال تدخل قوى أخرى مثل الاتحاد السوفيتى فى مداولات المجلس وقراراته الامر الذي كانت تريد الولايات المتحدة تجنبه.

(٣) مقابلة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية مع السفير المصري كامل عبدالرحيم فى فبراير ١٩٤٩، انظر:
Memo. of conversation by the Director of the office of near Eastern, African affairs, Washington Feb. 17, 1949, Sub. Israeli - Egyptian negotiations in Rhodes.

فالرغبة المصرية واضحة فى وساطة الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بالتوصل إلى إتفاق وفى نفس الوقت الإستعداد الأميريكى واضح لبذل الجهد (لتحقيق حل وسط).

وقد أكد هذا المعنى المتفق مع ضرورة وساطة الحكومة الأميريكية ما نقله (بانش) إلى الولايات المتحدة عن طريق ممثلها فى نيويورك يرجوه تدخل الحكومة الأميريكية لحل مشكلة (بير سبع) ازاء إصرار المصريين على إنسحاب القوات الأسرائيلية من بير سبع، وإصرار الإسرائيليين على عدم الدخول فى أى التزام رسمى بالإنسحاب، ويرى (بانش) أن المشكلة هى بين مجلس الأمن وإسرائيل بأكثر مما هي بين مصر وإسرائيل ويرجو أن تتدخل الولايات المتحدة (وقد اقترح ممثل الولايات المتحدة فى نيويورك على الخارجية الأميريكية عقد مقابلتين إحداهما مع الدكتور فوزى والثانية مع إيبان لحل المشكلة (١).

ويلمس الباحث فى الوساطة الأميريكية هذه المرة إستجابة لطلب إسرائيل، لا طلب مصر ومساعى (الوسيط الدولى) إذ أن الولايات المتحدة أو بالأحرى الخارجية الأمريكية كانت أقرب إلى أن تمارس ضغوطها على مصر إدراكا منها أن إسرائيل قد قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات فى قبول الإنسحاب من منطقة العوجة وأنها بحاجة إلى اقناع الحكومة المصرية للتراجع عن مخططاتها الخاصة «ببير سبع». وقد دفع الخارجية الأميريكية فى هذا الاتجاه عاملان، أولهما: تقديراتها الخاصة بأن إسرائيل قدمت أقصى ما يمكن من تنازلات، ثانيا الضغوط المستمرة للخارجية الإسرائيلية ذاتها على الممثل الأميريكى لدى إسرائيل. فقد استدعاه وزير الخارجية الإسرائيلى فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ وأبلغه أنه فى اجتماع رودس الأخير فى ٢٠ فبراير أن قبلت إسرائيل مقترحات (بانش) عن اتفاقية الهدنة دون تحفظات إلا أن المصريين قدموا تحفظين احدهما تحفظ (فنى) والثانى تحفظ (مبدئى) فالتحفظ الفنى يتصل بتعريف المقصود (بالوحدات الدفاعية) المسموح بها فى منطقة الهدنة والثانى (المبدئى) يتصل بجلاء إسرائيل عن بير سبع (٢).

ورجا وزير خارجية إسرائيل أن تتصل واشنطن بمصر لحثها على القبول غير المشروط لمقترحات (بانش) لاهمية التوقيع على الإتفاقية ويحث وزير الخارجية الإسرائيلى ممثل الولايات المتحدة على ضرورة إتخاذ إجراء سريع من وزارة الخارجية الأميريكية فى هذا الأتجاه.

ومن الواضح أن الخارجية الأمريكية قد إستجابت للمساعى الإسرائيلية أن لم يكن ضغوطها، فتحركت فورا للإتصال مع الخارجية المصرية * فقد بعث وزير الخارجية الأميريكية إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة يطلب فيها إجراء مقابلة فورية مع وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة باشا لإبلاغه بموافقة الحكومة الإسرائيلية دون شروط على النص المقترح للإتفاقية وأن مصر قد تحفظت على الجزء الخاص ببير سبع.

وطلبت من سفارتها أن تنقل رأى الحكومة الأميريكية بأن نص الاتفاقية المقترحة يحتوى على أحكام لا تتضمن أو تنطوى على أى حقوق أو دعاوى سياسية وأن وضع بير سبع سوف يتحدد فى أى إتفاقية نهائية وأن الحكومة الأميريكية تعتقد أنه لايجب السماح بأن تعوق هذه المسألة توقيع الإتفاقية.

---

(١) برقية ممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة رقم ٢٠٣ فى ١٨ فبراير إلى الخارجية الأميريكية
U. S. F. R. Vol VI, 1949, P. 755 - 756 telegram no. 203, From the U. S Representative at the U.N. to the secretary of state, Secret priority, N. Y. Feb. 18, 1949.

(٢) مقابلة شيرتوك مع جميس ماكدونالد الممثل الأميريكى الخاص فى إسرائيل، انظر برقية رقم ١٤٩ فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ إلى الخارجية الأميريكية
Telegram no. 149, the special representative of the U. S. In Inrael, to the secretary of state top secret, urgent, tel Aviv, Feb. 21, 1949, U.S. F. R. Vol VI, 1949, P. 759 - 760.

* ولا شك أن إستجابة الخارجية الأميريكية للمساعى الإسرائيلية إنما يترجم فى الحقيقة مدى الإنحياز الواضح من جانب الولايات المتحدة للضغوط الإسرائيلية وللمطالب الإسرائيلية فى الوقت الذى كانت مصر تحاول وتصر على اجلاء قوات إسرائيل عن بير سبع حتى لاتتخذ منها نقطة تمركز على الحدود المصرية.

وأضافت برقية الخارجية الأميريكية لسفارتها بالقاهرة أن الحكومة الأميريكية قد عملت على إقناع إسرائيل بتعديل موقفها المتشدد ومن ثم فقد قدمت تل أبيب تعديلات للموافقة على مقترحات (بانش) بالنسبة للعوجة وبير العصلوجى. كما أن الحكومة الأميريكية تأسف لأى إجراء يخلق مزيدا من الصعوبات وقت اقتراب توقيع الإتفاقية.

وفى ختام الرسالة تقول الخارجية الأميريكية «إنه من منطلق روح الصداقة لمصر، وبدافع من الرغبة فى عودة السلام للشرق الأدنى، فإن حكومة الولايات المتحدة تحث الحكومة المصرية على قبول مقترحات (بانش) دون الإصرار على التحفظات» (١).

وبالفعل أستقبل رئيس وزراء مصر عبدالهادى باشا القائم بالأعمال الأميريكى فى ٢٢ فبراير ١٩٤٩ وبحث معه الموقف وأكد القائم بالأعمال الأميريكية له أن «بير سبع» لايمكن أن تكون عقبة أمام توقيع إتفاقية الهدنة حيث أن مشروع (بانش) لا يتضمن الحقوق أو الدعاوى السياسية فى المدينة التى سوف تتقرر فى التسوية السلمية (٢) وقد وعده عبدالهادى باشا يبذل جهده من أجل التسوية مؤكدا أن الموقف المصرى نحو (بير سبع) ليس متعسفا بل ترجع أهميته كرمز لقرار الأمم المتحدة فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ كنقطة إستراتيجية للدفاع عن مصر ومركز اتصالات فى طريق رئيسى، وأنه لذلك كان حرص مصر على وجود إدارة مدنية للمدينة دون قوات.

وخلص القائم بالأعمال الأميريكى من مقابلته لرئيس وزراء مصر أن عبدالهادى باشا سوف يستخدم نفوذه لإزالة التحفظات المصرية حول (بير سبع) وفى مقابل ذلك طالب عبدالهادى باشا بأن تقوم الولايات المتحدة بتأييد عودة اللاجئين إلى بلادهم (٣).

ويتضح أن الضغوط الأميريكية قد أثمرت مع مصر وأن عبدالهادى باشا قد استجاب لها إذ لم ينقض يومان على المقابلة حتى وقعت حكومتا مصر وإسرائيل فى رودس فى ٢٤ فبراير إتفاقية عامة للهدنة كأول إتفاقية بين إسرائيل وإحدى جاراتها العربية (٤).

وتمثل رد الفعل الأميريكى فى بيان صدر عن الرئيس يقول «لقد شعرت بأمتنان كبير إزاء أنباء توقيع إتفاقية هدنة بين ممثلى مصر وإسرائيل فى رودس وأن هذا العمل بمثابة تأكيد لروح ضبط النفس والحكمة لدى الحكومتين».

ومضى بيان الرئيس الأميريكى يقول «ولدى أمل فى أنه بعد توقيع الهدنة الرسمية بين مصر وإسرائيل فإن نمط السلام سوف يستتبعه قريبا إبرام إتفاقيات مماثلة بين إسرائيل والدول العربية الأخرى وآمل أن تؤدى إتفاقية الهدنة إلى تحقيق سلام دائم ومن ثم إطلاق ملكات شعوب الشرق الأدنى للعمل البناء لتنمية بلادهم وأن

---

(١) برقية الخارجية الأميريكية إلى السفارة بالقاهرة فى ٢١ فبراير ١٩٤٩ أنظر:

Telegram no. 194, the Secretary of state to the embassy in Egypt, top secret, U. S. urgent, Washington, Feb. 21, 1949, Ibid PP. 760 - 761.

(٢) مقابلة القائم بالأعمال الأميريكية مع عبدالهادى باشا رئيس وزراء مصر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٩، أنظر:

The charge D'affaires in Egypt (patterson) to the secretary, top secret, no. 186, Cairo feb. 22, 1949, Ibid.pp. 764 -765.

(٣) نفس المصدر

(٤) انظر النص فى U. N. S. C. OR. 4th year special Supplement no. 3 Dec/5/1264 Rev. I. pp. 1-14.

الولايات المتحدة على إستعداد بوصفها عضو فى لجنة التوفيق الفلسطينية لمعاونة الأطراف فى التوصل السريع لسلام عادل ومشرف [1].

ودون الخوض فى تفاصيل إتفاقية الهدنة ذاتها أو تقييم بنودها [2] من الناحية القانونية أو السياسة فأنه من المهم إستخلاص الدلالات من الموقف الأميريكى فى مراحله المختلفة تجاه النزاع سواء قبل إندلاع حرب فلسطين مباشرة أم خلال تطور العمليات العسكرى خلال الهدنات الأولى والثانية ثم خلال مفاوضات الهدنة الأخيرة فى رودس التى انتهت بتوقيع إتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩.

لقد اجتاز الموقف الأميريكى ثلاثة مراحل متعاقبة منذ قرار التقسيم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى توقيع الهدنة بين مصر وإسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩، المرحلة الأولى هى التى سادت فيها تقديرات (كليفورد) مستشار الرئيس (ترومان) على تقديرات الخارجية الأميريكية التى رأت فى وقت من الأوقات تفضيل خطة الوصاية على خطة التقسيم من منطلق إعادة النظر فى سياسة الولايات المتحدة الأميريكية نحو فلسطين، وتلخصت تقديرات كليفورد التى طبقها الرئيس ترومان فى أن المصلحة الذاتية الأميريكية والأمن العسكرى والمصالح النفطية الأميريكية فى الشرق الأوسط والمكانة الدولية كل ذلك يستوجب التطبيق الفعال لتقسيم فلسطين [3].

وظل هذا هو موقف الولايات المتحدة حتى إعتراف ترومان واقعيا بإسرائيل فى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلانها.

أما المرحلة الثانية: فهى تعكس مواقف الولايات المتحدة منذ اندلاع القتال فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وكان محور هذا العمل بكل الجهد من خلال مجلس الأمن لوقف العنف وأنشطة الإشتباكات وتحقيق الهدنة. [4] كان هذا الموقف التكتيكى (تحقيق الهدنة) أما الموقف الأساسى فهو أن الإعتراف بإسرائيل الدولة اليهودية يتفق مع سياسة الولايات المتحدة منذ البداية، وأن إقامة دولة يهودية منفصلة أمر حتمى وأنها سوف تتم عما قريب كما أنه لابد من الاعتراف بهذه الدولة. [5] وتركز العمل الدبلوماسى الأميريكى منذ نشوب القتال خلال مجلس الأمن لتحقيق وقف إطلاق النار ووقف الإشتباكات ومنع دخول المسلحين وظل يعمل من أجل هذه الأهداف فى قرارات متوالية لمجلس الأمن بلغت عشرة قرارات حتى قرار ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ [6]، وحتى بعد إنهيار الهدنة الأولى، عملت جاهدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بتجديدها وقرار ببدء هدنة ثانية فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ والتى كانت نقطة تحول لصالح المجهود الحربى اليهودى. ومع حرص الدبلوماسية الأميريكية طوال مناقشات مجلس الأمن ووساطة الأمم المتحدة (برنادوت) على تنفيذ أوامر وقف إطلاق النار، لم يكن الجهد

(١) نشرة صحفية صادرة عن البيت الأبيض
Dept. of state Bulletin March 6, 1949, p. 302.

كما بعثت وزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٤ فبراير برقية مشتركة لتل ابيب برقم (١١٣) والقاهرة برقم (٢٠٢) تفيد انها متفائلة بإبرام الإتفاقية المصرية الإسرائيلية فى رودس وخاصة باللقاء الودى والعلنى بين الوفدين المصرى والإسرائيلى فى مفاوضات طبيعية، انظر
U. S. F. R. Vol VI, 1949, p. 765.

وانظر ايضا البيان الذى اذاعة إبراهيم عبدالهادى رئيس الوزراء المصرى، مقتبس فى اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل، محمود متولى، المصدر السابق، ص ص ٣٢، ٣٣.

(٢) انظر محمود متولى، نفس المصدر، ص ص ٣٧ – ٤٦.

3- U. S. F. R. 1948, Vol V part II p. 696.

(٤) انظر مقابلة محمود فوزى مع «وارين اوستن» المندوب الأميريكى فى الأمم المتحدة
Ibid. pp. 886 - 887

(٥) توصيات كليفورد مستشار ترومان
Ibid. pp. 972 - 976.

(٦) انظر قرارات مجلس الأمن طوال عام ١٩٤٨:
U. N. S. C. 3rd Year Resolutions & Decisions 1948. pp. 31 -31.

الدبلوماسى الأمريكى يتناول فى أى مرحلة تنفيذ خطة التقسيم بحذافيرها بعد أن تجاوزتها قوات إسرائيل بكثير بعد الهدنة الثانية، بل رأت أن أى حدود يتم وضعها يجب أن تكون بموافقة إسرائيل دون اعتبار للحدود المرسومة فى خطة التقسيم ذاتها، ولم تتحرك الدبلوماسية الأميريكية فى الواقع تحركا جادا إلا فى المرحلة التالية التى يمكن تحديد بدايتها فى تجديد العمليات العسكرية الإسرائيلية فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ فى منطقة النقب وغزوها للأراضى المصرية مما كان دافعا لأن تهدد المملكة المتحدة بتنفيذ التزاماتها مع مصر طبقا لاتفاقية ١٩٣٦ الأمر الذى هدد بأزمة حادة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الصراع بين مصر وإسرائيل فى فلسطين.

وكان نشاط الدبلوماسية الأميريكية ملموسا بشكل واضح فى مجلس الأمن فى هذه الفترة فى استصدار قرارى ٤ نوفمبر ١٩٤٨، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ واستقراء بيانات المندوب الأميريكى جيساب Jessup فى محاضر جلسات مجلس الأمن تلقى الضوء على اهتمام الولايات المتحدة باحتواء أزمة العدوان الإسرائيلى على الأراضى المصرية بأسرع مايمكن وتهديد إسرائيل بإعادة النظر حيالها إن لم تنسحب من أراضى مصر. وفى نفس الوقت كانت آفاق الدبلوماسية الأميريكية بالنسبة للنزاع بين مصر وإسرائيل تتطلع إلى ماوصفته (باعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى) أو تطبيع الموقف بأسرع مايمكن والإنتقال من مرحلة الهدنة المسلحة التى تتخلل الإشتباكات Truce إلى مرحلة الهدنة الدائمة Armistice كخطوة أولى فى سبيل إستعادة السلام فى الشرق الأوسط.

وقراءة بيانات المندوب الأميريكى فى محاضر إجتماعات مجلس الأمن ثم قراءة مقارنة مع تفسيرات الوسيط الدولى بالنيابة (بانش) حول الأنتقال من الهدنة المسلحة إلى الهدنة الدائمة والهدف منها يدفع الباحث إلى أن يستخلص أن المنطق الأميريكى أو التفكير الأميريكى فى الواقع كان خلفية الصياغة التى طرحها (بانش) أمام مجلس الأمن عند تقديم مقترحاته فى قرار المجلس ١٦ نوفمبر ١٩٤٨.

والمرحلة الثالثة هذه التى بدأت منذ تجديد العمليات العسكرية من جانب إسرائيل ضد مصر فى النقب وحصار الفالوجا وإحتلال العوجة وبير سبع، مما أدى إلى قرارى مجلس الأمن ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ كانت مقدمة لأوسع عملية إتصالات دبلوماسية أميريكية إسرائيلية، وأميريكية مصرية بحيث يمكن القول إن الدبلوماسية الأميريكية إنتقلت من العمل فى مجال مجلس الأمن إلى العمل الثنائى السرى بين مصر وإسرائيل من أجل التغلب على الصعوبات الخاصة بعقد إتفاقيات الهدنة بين مصر وإسرائيل فوساطة الولايات المتحدة كانت تجرى لثلاثة أو٣أربعة عوامل فى الحقيقة، العامل الأول: هو التقديرات الأميريكية ذاتها بالإرتباط بين الأمن الأميريكى والقضية الفلسطينية أو السلام فى الشرق الأوسط كما جاء فى توصيات «كليفورد» مستشار ترومان التى سبق أن أشرنا إليها، أما العامل الثانى فهو إتصالات «بانش» الوسيط الدولى بالنيابة الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ممثلى الولايات المتحدة يطلب تدخل الحكومة الأميريكية مع المصريين والإسرائيليين للتغلب على صعوبات المفاوضات والتى دائما ما كانت تستجيب له الخارجية الأميركية. والعامل الثالث هو مساعى الحكومة الإسرائيلية ذاتها التى كانت رغم إصرارها على مطالبها (استمرار إحتلال العوجة، ربط رفع الحصار عن الفالوجا بتوقيع إتفاقية الهدنة) كانت تخشى من إنهيار المفاوضات وضياع فرصة توقيع إتفاق الهدنة مع مصر فكانت تطلب رسميا من الحكومة الأميريكية التدخل لاقناع مصر بقبول مقترحات (بانش) التوفيقية أثناء سير المفاوضات، أما العامل الرابع فكانت مساعى الحكومة المصرية على نحو ما لمسناه فى مقابلات السفير المصرى

كامل عبدالرحيم مع وزير الخارجية الأميريكية فى واشنطن أو فى مقابلات المندوب الأميريكى فى الأمم المتحدة مع محمود فوزى فى باريس أثناء دورة الجمعية العامة فى خريف ١٩٤٨.

لقد كان الهدف المباشر للدبلوماسية الأميريكية سواء فى اتصالاتها مع إسرائيل أم مع مصر هو وقف القتال وإقرار هدنة دائمة تكون مقدمة لسلام دائم فى الشرق الأوسط. ولقد تحقق للدور الأميريكى بتوقيع إتفاقيات هدنة ١٩٤٩ وقف القتال بالفعل بين مصر وإسرائيل ثم بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان فيما بعد إلا أنه لم يتحقق لها الهدف الكبير وهو إستعادة السلام فى الشرق الأوسط *. ولكن الدبلوماسية الأميريكية سعيا وراء الهدف الأكبر - التسوية الإقليمية بين العرب وإسرائيل جددت نشاطها مرة أخرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى دور جديد ووساطة جديدة لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فى إطار إقرار تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط وهو ما سوف نتناوله فى فصل لاحق.

(*) حول انتهاكات إسرائيل المتتالية لاتفاقيات الهدنة. أنظر محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية العالمية ٦٤/١٩٦٥، ص ١٠٥ - ١١٠.

وحول طبيعة إتفاقيات الهدنة انظر محمد طلعت غنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولى: دراسة تحليلية لجوانب القضية من الناحية القانونية ط٢، ١٩٦٧، ص ص١٧٤ - ١٧٦ حيث يقول «إن من يستقرا نصوص إتفاقيات الهدنة يتبين له بوضوح أن النزاع الذى من أجله نشبت الحرب لازال قائما....».

الفصل الرابع

وجهة النظر الأميريكية تجاه الأوضاع الداخلية فى مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: رصد الوضع داخل الجيش وعلاقته بالقصر.

ثانيا: تقييم الموقف الداخلى حتى سقوط حكومة الوفد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢: .

١ ـ أزمة نادى الضباط يناير ١٩٥٢.

٢ ـ متابعة الاضطرابات فى منطقة القناة وتحليل دلالاتها.

ثالثا: تقدير الموقف بعد سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة

رابعا: تحليل التغيرات الوزارية ٢٧ يناير ١٩٥٢ إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢.

١ ـ تقييم حكومة على ماهر باشا ٢٧ يناير ـ أول مارس ١٩٥٢.

٢ ـ تحليل الموقف الداخلى بعد أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢

٣ ـ تقييم وزارة نجيب الهلالى باشا أول مارس ـ ٢ يوليو ١٩٥٢

٤ ـ تقييم الأوضاع الداخلية بعد استقالة الهلالى باشا ٢ يوليو ١٩٥٢

٥ ـ تقييم حكومة سرى باشا ٢ ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢

وجهة النظر الأميريكية تجاه الأوضاع

الداخلية فى مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢

لقد كانت عين الولايات المتحدة تتركز بعد الحرب العالمية الثانية على التطورات التى تحدث فى الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى ما يجرى فى مصر داخليا بصفة خاصة انطلاقا من اقتناعها بأهمية موقع مصر الاستراتيجى وما تمثله من ثقل فى المنطقة المحيطة بها واعتقادا منها بأن من يسيطر على القاهرة يكتب له إلى حد كبير رسم خريطة الشرق الأوسط كما يريد، وقد استخدمت الوثائق الأميريكية اصطلاح «الثورة فى مصر» لأول مرة فى مطلع عام ١٩٤٩ فى تقرير للقائم بالأعمال الأميريكى فى لندن إلى واشنطن تحت عنوان الثورة فى مصر قال فيه «أنه يبدو من تطور الأمور فى مصر من سىء إلى أسوأ فإن الثورة قد أصبحت أمراً محتوماً» وأشار إلى أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وهى مشكلات متفاقمة قد ازدادت سوء بسبب حرب فلسطين، وأن زعماء مصدر بدلا من محاولة اتخاذ خطوات عملية لعلاج الموقف، إنما يتنافسون ويتصارعون من أجل السلطة «وسط بحر متصاعد من السخط والجوع واليأس» وأنه فى ظل الظروف الراهنة، فإن الصراع سيحتدم بين الملاك والمعدمين» وأن المستقبل فى مصر كئيب [١].

وتقرير القائم بالأعمال الأميريكى فى لندن لا يحتاج لمزيد من الشرح لاستشعار المسؤول الأميريكى بالارهاصات المبكرة للثورة فى مصر وأن الثورة فيها أصبحت أمرا محتوما ومع أن تقرير المسؤول الأميريكى

1- THE charge in the U,K (Holmes) to the secretary of sate London, jan. 7, 1949 secret subject. Rovolution in Egypt 833. 00/1-7- 49, Air-gram F.R. U.S.1949. Vo.VI p.187.

وقد نقل القائم بالأعمال الأميريكى هذه المعلومات عن احد المسؤولين فى الخارجية البريطانية الذى وصفه بأنه يتعامل مع الشؤون المصرية مباشرة..

لم يفض فى الشرح والتحليل فقد أورد مسببات هذه الثورة من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة ضاعفت منها حرب فلسطين ثم الصراع على السلطة وسط السخط والجوع واليأس *.

أولا: رصد الوضع داخل الجيش وعلاقته بالقصر:

إلا أن هذا الشعور العام لدى الخارجية الأميريكية بمخاطر وقوع الثورة فى مصر كان أكثر تحديدا فى متابعتها لمظاهر السخط والتبرم بين ضباط الجيش المصرى كإحدى نتائج حرب فلسطين التى اشارت إليها الوثيقة السابقة ضمنا فقد نقلت السفارة الأميريكية فى تقرير لها فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٠ نص الالتماس الذي قدمه ضباط الجيش المتذمرون إلى الملك فاروق فى ١١ سبتمبر ١٩٥١ الذى يؤكد ولاء الجيش للملك ويطالب فى نفس الوقت بطرد حيدر باشا واجراء تغييرات فى القيادات العليا للجيش وتحقيق دقيق فى مخالفات الأسلحة وبذل الجهود لتدعيم قدرات الجيش وعدد آخر من الاصلاحات.

وقد وصفت السفارة الأميريكية هذا الالتماس بأنه ندد بحيدر باشا وتعرض لحملة فلسطين التى امتلأت بالخيانات والمؤامرات، والى إغداق المناصب والترقيات الاستثنائية على من كانت مؤهلاتهم الجبن والنفاق والفراغ واستبعاد من يستحقونها لشجاعتهم وإنجازاتهم المتميزة، فقد سجل تقرير السفارة نصوص المطالب والتوصيات التى قدمها ضباط الجيش للملك (١).

وإذا كانت إحدى وثائق الخارجية الأميريكية قد تحدثت عن الثورة فى مصر منذ عام ١٩٤٩، فإن متابعة السخط المتزايد بين ضباط الجيش المصرى خاصة فى قيادته بمنطقة منقباد فى المنطقة العسكرية الجنوبية حيث كان قائدها الأميرالاى سيد طه الذى تولى قيادة القوات المصرية فى الفالوجا، هذه المتابعة أدت إلى أن تضع

(*) حول الأصول التاريخية لثورة يوليو، انظر محمد انيس، السيد رجب حراز، ثورة يوليو وأصولها التاريخية ص ١٤٧ وما بعدها عن التناقضات الأساسية فى المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وص١٨٩، ٢٠٤ وعبدالرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو الفصل الرابع، أسباب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٥٠ وما بعدها مرجع سابق، وحول مظاهر الفساد السياسى وسياسات الإحتلال والقصر و الأحزاب قبل الثورة، انظر محمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ (١٩٨٠)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص١٧٦ وما بعدها.

1- Foreign service of the U.S.A, Confidential to the Dept. of state from Cairo no. 763, sept. 25, 1950 sub. Army Dissatisfaction 774. 55/9 - 25 - 50

(والمطالب هى إقالة حيدر باشا وتعيين القيادات من الضباط ذوى السمعة والكفاءة الطيبة، المشبعين بالروح العسكرية والقضاء على المحاباة، انهاء ديكتاكتورية رياض باشا سكرتير عام وزارة الحربية ـ تنفيذ الخدمة الاجبارية بطريقة فعالة، تزويد الجيش بأسلحة حديثة، تزويد الوحدات القائمة بأسلحة كاملة قبل تشكيل وحدات جديدة، إنهاء تقليد تعيين الضباط بمرسوم، ضمان إجراء تحقيق فى موضوع مخازن الجيش بواسطة السلطات القضائية المدنية، وضع نظام يكفل تكوين كادر صف ضباط اكفاء يسمح لهم بمزايا تجذبهم للجيش).

السياسة الأميريكية فى القاهرة تقديراتها حول الانقلاب العسكرى الحتمى على يد الضباط الذى سيخلصهم من طبقة الباشوات الطفيلية الموجودة على قمة القوات المسلحة (١).

الواقع أن هذا التقرير لا ينقل فحسب مظاهر السخط والتذمر فى قيادات الجيش فى إحدى المناطق العسكرية بمصر من خلال الأحاديث مع ضباطها بل ويستعرض ظاهرة التذمر ويحاول استجلاء بواعثها ويتوقع نتائجها فى محاولة للتنبؤ مرة أخرى بارهاصات حدوث انقلاب عسكرى حتمى فى مصر، وتشير الوثيقة إلى أن سيد طه ـ قائد المنطقة ـ قد أعرب عن عدم رضائه عن الوضع السائد وأن الجو كله كان يوحى بالنذر بما لا تخطئه عين، وذكر سيد طه اسم الملك بالازدراء والاحتقار وأن الضباط تحدثوا بصراحة كاملة عن الانقلاب العسكرى. ويشير تقرير السفارة أن هناك بين ضباط المنطقة عددا من الضباط على استعداد لتولى القيادة وأن القوة الوحيدة المستعدة لتحدى السلطة هى تحالف غير مقدس فيه الأخوان المسلمين المتطرفين وضباط الجيش المنشقين وأن مثل هذا التحالف قد يستطيع القيام بانقلاب واسع القاعدة يهدد وضع الملكية وتقدر السفارة أن المعلومات التى انطوى عليها هذا التقرير محتملة الوقوع.

وعلى الرغم من أن السفارة الأميريكية لم تتعمق كثيرا فى تحليل هذه المعلومات لكنها سجلت بوضوح خطورة ظاهرة السخط بين قطاعات الجيش المصرى * خاصة الضباط الذين وقعوا العريضة المرفوعة للملك للمطالبة بطرد حيدر باشا، كما أن السفارة أكدت احتمالات تطور هذا السخط إلى انقلاب يخلص الجيش من قياداته ويخلص البلاد من طبقة الباشوات الطفيلية ومع عدم استبعاد تقديرات السفارة هذا الاحتمال ولو أن السفير كافرى تصور أن الحكومة لابد وأن تكون واعية لهذا الاحتمال والتصدى له، فإن الأمر الهام فى هذه الوثيقة تسجيلها ـ لأول مرة ـ لاحتمال حدوث انقلاب عسكرى فى مصر تنبأت به منذ نوفمبر ١٩٥٠.

وتتبع تقارير السفارة الأميريكية تطور العلاقة بين الملك والجيش فى ضوء السخط المتزايد بين صفوفه ومحاولة الملك استرضاء الجيش والتصالح معه بهدف استبعاد خطر حدوث انقلاب عسكرى فى النهاية (٢).

ترى السفارة الأميريكية أن الملك والحكومة بدافع من القلق الحقيقى من تزايد السخط ونمو التذمر بين صفوف ضباط الجيش خلال الشهور الست الأخيرة من عام ١٩٥٠ فقد اتخذ خطوات هامة فى ١١، ١٢ نوفمبر لاسترضاء الجيش إذ قبل استقالة القائد العام حيدر باشا وقرر مجلس الوزراء تقاعد عثمان المهدى باشا

1- Foreign service the U.S.A., secret, to the dept. of state from cairo no. 1051, Nov. 4, 1950, sub. comment of Indian Military Attache on growing discontent. among middle grade army officers.

نقلت السفارة الأميريكية هذه المعلومات عن الملحق العسكرى الهندى الذى زار منقباد وقابل سيد طه وأيدت تحليله وتوقعاته فى تقريرها للخارجية الأميريكية.

(*) وانظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق عن تحليل الأسباب السياسية للثورة وخاصة ما يتعلق منها بالجيش، ص ص١٥٢ ـ ١٦٦.

(٢) حول علاقة الملك بالجيش، انظر مذكرات حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ص ٢١٥، مرجع سبق ذكره .انظر عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو حول محاولات الملك السيطرة على الجيش وضمان الولاء له، ص١٤٣.

رئيس الأركان وأعلن وزير العدل تقديم المتورطين فى موضوع تحقيقات الأسلحة الفاسدة لمحاكم مدنية لاعسكرية (١).

وتقدير السفارة أن استعداد الملك وقراره بالتضحية بحيدر باشا وتقديم تنازلات لمطالب الضباط دليل قوى على خطورة الموقف الذى تطور فى الجيش كما ترى أن الأسباب وأن كانت ترجع إلى حملة فلسطين فقد انتشر السخط بشكل واسع خلال الصيف وأن الضباط المتذمرين سوف يمثلون قوة ضغط على الملك وسوف يظلون خطرا محتملا على الأمن.

كما قدرت السفارة أنه لاشك فى أن كراهية الجيش لحيدر باشا ولاساليبه كانت مسؤولة عن تنظيم جماعة من الضباط الساخطين بدأت ترسل التماسات للملك وتوزع منشورات عن مظالمها، وكانت إقالة حيدر باشا فى مقدمة مطالبها بعد أن كان قد تعرض خلال الصيف للإتهامات بالمسؤولية عن الإهمال الجسيم خلال توليه منصب القائد العام للجيش عن المخالفات التى حدثت فى شراء الأسلحة خلال حملة فلسطين (٢).

وكان رأى السفارة أن ضباط الجيش الساخطين وقطاعات واسعة من الرأى العام قد اقتنعت أن حيدر باشا متورط فى هذه المخالفات وأنه يحمى غيره من الضباط ولذلك لم يكن هناك مفر من استقالته، وتقدير السفارة أن تضحية الملك بحيدر باشا لم تكن لمجرد استرضاء الجيش بل وبقصد تخفيف الضغط لإقالة آخرين من الحاشية فى القصر يعتبرون متورطين فى مخالفات الأسلحة، كما استخلصت السفارة أن تقديم الضباط المتورطين فى مخالفات الأسلحة الفاسدة للمحاكم المدنية إنما يعود إلى ضغوط الضباط المتذمرين (٣).

وإذا كان طبيعيا أن ترصد السفارة الأميريكية وتقيم مضاعفات الأزمة بين الملك والجيش فى متابعتها لحادثة استقالة القائد العام حيدر باشا، فقد أوضحت فى تقاريرها عمق واتساع مظاهر السخط بين ضباط الجيش وقوة الضغط الذى يمارسه على الملك ومحاولته استرضائه لمنع خطر الانقلاب فى النهاية كما يقول نص التقرير.

وشهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٠ والشهور الأولى من عام ١٩٥١ جهودا أميريكية مكثفة للوساطة بين المملكة المتحدة ومصر لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ولكن دون التوصل إلى صيغة مقبولة لمصر أو لبريطانيا مما هدد بتوقف المفاوضات وتجميدها ثم تصعيد الأزمة بين الحكومتين المصرية والبريطانية تدريجيا حى بلغت ذروتها فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وما كان لها من تداعيات ومضاعفات على الوضع الداخلى فى مصر،

---

(١) حول تفاصيل قضية الأسلحة الفاسدة التى اثيرت باستجواب من مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ فى ٢٩ إبريل ١٩٥٠، انظر ابراهيم شكيب، المرجع السابق ص٤٨٢ - ٤٨٥، وقد ورد فى هامش الصفحة ٤٨٥ تفاصيل ما ورد باعداد مجلة روزاليوسف - فى ٦، ١٣، ٢٠يونيو ١٩٥٠ تحت عنوان محاكم مجرمى حرب فلسطين تتناول الصفقات الخاصة بالأسلحة والذخيرة وفسادها وماكان لها من تأثير فى نتائج حرب فلسطين، وانظر كذلك مذكرات حسن يوسف، المرجع السابق ص٢٨٦ - ٢٩٠، وانظر محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص٣٠٢ مرجع سبق ذكره. وانظر أحمد بهاء الدين: فاروق ملكا، دار روز اليوسف القاهرة، ١٩٥٢، ص٨٥ - ٩٦.

(٢) انظر طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ٤٦٤ - ٤٦٦.

3- *Foreign service of the U. S. A to Dept. of stste from Cairo no. 11-9, Nov. 13, 1950. sub. kings efforts to conciliate the Army, 774. 55 1/11-1350.*

وكانت متابعة كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة لآثار هذه الأزمة على الأوضاع الداخلية دقيقة وتفصيلية تعكس مخاوفه من تأثيرها على المستقبل السياسى لمصر قد تصل إلى الثورة.

وقد قدر كافرى فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق حول القناة فإن انفجارا مدويا لن يكون امرا مستبعدا وأنه سيكون له تداعيات تصل إلى الثورة والسيطرة الشيوعية وأنه دون التوصل إلى اتفاق على السودان فلن يستطيع الملك أو أى حكومة قبول مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط (١).

ثانيا: تقييم الموقف الداخلى حتى سقوط حكومة الوفد بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢:

كان كافرى يدرك المأزق الذى تواجهه الحكومة المصرية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ خاصة بعد أن اصبحت بريطانيا تفضل التعامل مع حكومة جديدة ولو أن الوقت فى تقدير كافرى لم يحن بعد (٢).

وقد كان كافرى واضحا فى طرح تصوراته بالمدى الذى يمكن أن يصل اليه انفجار الموقف الداخلى فى مصر وتداعياته التى قد تبلغ حد الثورة مما حدا به أن يقدم تحذيراته وتوصياته. ففى برقية لكافرى فى ٦ ديسمبر ١٩٥١ تحمل رقم (٨٢٨) وصف فيها مدى العداء المتأصل فى نفوس المصريين تجاه البريطانيين، ذلك العداء الذى يسود المجتمع كله وأنه لم تعد هناك لا صحافة ولا جهات رسمية ولا جمهور يمكن التطلع اليه طلبا للاعتدال والتعقل. ووصف كافرى مظاهر العداء بأنها اتخذت شكل المظاهرات والافتتاحيات الهيسترية فى الصحف ليس ضد بريطانيا فحسب بل وضد الحكومة وضد سراج الدين، وأن المطالب المصرية المتطرفة أصبحت تنادى بإطلاق العنان لكتائب التحرر وتسليح الشعب وقطع العلاقات مع بريطانيا وأن سراج الدين، وان لم يسقط بعد، فقد وصل إلى اتخاذ أقصى الاجراءات التى قد تحقق هدوءاً ظاهريا لكنها سوف تزيد الضغط إلى درجة الانفجار مالم يحدث تغيير جذرى فى التفكير البريطانى من أسلوب الانتقام إلى أسلوب المصالحة والمحاولة الصادقة لإيجاد حل، كما أن ثمن هذا الحل يعلو ويزداد كل يوم، وأبرز كافرى فى تقريره هذا تزايد هجمات الفدائيين (والتى وصفها كافرى بأنها هجمات الإرهابيين فى القناة) على حد وصفه والذين يراهم الشعب أبطالا (٣).

مخاوف السفارة الأميريكية من تداعيات الموقف كانت فى الحقيقة تصدر عن سببين أولهما أسلوب الحكومة البريطانية فى التعامل مع الأزمة بطريق التشدد والعنف والتلويح باستخدام القوة وأسلوب حكومة الوفد فى اتخاذ إجراءات متطرفة، ثم تصاعد الصدام بين القوات البريطانية فى القناة وبين من وصفتهم السفارة الإميريكية بالإرهابيين مما دفع كافرى إلى توقع بلوغ هذه التداعيات إلى حد الثورة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق للخلاف المصرى الإنجليزى.

وكان تردى الأوضاع الداخلية فى مصر فى هذه الفترة من الخطورة بحيث أستوجب اجراء مشاورات بين الخارجية الأميريكية وهيئة الأركان المشتركة حول الأزمة بين مصر وبريطانيا وآثارها على الموقف الداخلى فى مصر (٤).

1- The Ambassador in Egypt (caffrey) to the Dept. of state (secret), Cairo . Nove 30, 1951, 641. 74/ 11-3051, F.R.U.S. vol v 1951, pp.430.

2- Op. cit, p. 430.

(٣) انظر برقية كافرى إلى الخارجية الأميريكية رقم (٨٢٨) فى ٦ ديسمبر – نفس المصدر، ملف 641. 74./12-651.

4- Substance of discussions of state joint chiefs of sraff Meeting Dec. 12, 1951 F.R.U.S vol V, 1951, pp. 434 - 437.

وصف مدير إدارة الشرق الأدنى فى الخارجية الأميريكية الموقف الداخلى فى مصر بأنه «موقف مفزع» وطرح تقدير الخارجية الأميريكية للموقف فوصف الكراهية المتأصلة ضد البريطانيين وما يترتب على ذلك من نتائج تؤثر على الموقف وعلى المنطقة التى تتطلع الولايات المتحدة إلى إقامة القواعد فيها. وطرح المسؤول الأميريكى أسباب تدهور الموقف فى مصر ووصفها مع ذلك بأنها اعمق من مجرد الكراهية للبريطانيين بل تعود إلى مشكلات اقتصادية تتركز فى انهيار مستوى المعيشة وفى سوء عدالة التوزيع بالنسبة للدخل القومى وفى تحمل الطبقات الفقيرة للعبء الأكبر من الضرائب وفى ارتفاع الأسعار بشكل لا مثيل له مما يعنى انخفاض قيمة الجنيه المصرى والدخول الحقيقية، هذا بجانب ضآلة نصيب الفرد فى مساحة الأرض المزروعة نظرا للتزايد المستمر فى عدد السكان وهناك المشكلات الاجتماعية والتى تركزت فى انتشار الجهل والمرض وقلة الخدمات. وصف الوفد وحكومته بأنه «أفسد حزب سياسى فى تاريخ مصر الحديث» (١)، وأن أحدا لم يعد يثق فى أمانة الحكومة والتى وصفها بأنها عاجزة ولم توف بوعدها للشعب وأنه حزب مفكك إلا فى مسألة إلغاء المعاهدة، كما اعتبر القلاقل الناتجة عن مقاطعة العمال المصريين للقواعد البريطانية أمرا يؤثر على الوضع المضطرب فى الشرق الأوسط.

فى ضوء هذه الصورة الواقعية القاتمة للموقف الداخلى، طرح المسؤول الأميريكى بعض الاقتراحات لتعديل فكرة قيادة الشرق الأوسط لا سيما فى إطار تقديم شىء بالنسبة للاعتراف بملك مصر ملكا على السودان ـ لعل ذلك يفيد فى حل الأزمة المصرية البريطانية، وأوجز تقديراته «بأن الأمور فى مصر تتدهور وأن مصر فى طريق الضياع ما لم يتوقف هذا التدهور» (٢).

وواضح أن تأثر الأوضاع الداخلية فى مصر بسبب الاضطرابات فى منطقة القناة والصدام مع القوات البريطانية والإجراءات المضادة لها ضد المقاومة المصرية كان موضع قلق كبير من السفارة الأميريكية وصفته بأنه موقف مفزع لا يعود فقط فى التقدير الأميريكى إلى مجرد التدهور فى العلاقات المصرية الإنجليزية بل إلى اسباب أعمق تتصل بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتتصل بعجز الحزب الحاكم والحكومة الأمر الذى يؤثر مجمله فى النهاية على ما كانت تتطلع إليه الولايات المتحدة فى المنطقة من إقامة قواعد للدفاع. على أن المدخل الذى ارتأته الخارجية الأميريكية لمحاولة الخروج من المأزق هو تعديل مقترحات الدفاع (تسوية مشكلة القاعدة) ومشكلة السودان وسوف يكون ذلك فعلا المنهج الجديد بعد فترة من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

١ـ ازمة نادى الضباط يناير ١٩٥٢.

وفى مطلع عام ١٩٥٢ كان تركيز السفارة الأميريكية على الأوضاع فى الجيش المصرى وعلاقته بالملك والحكومة واضحا ومدى تأثيره على استقرار الأوضاع الداخلية فى مصر محلا لتقارير وبرقيات من السفارة الأميريكية بالقاهرة إلى الخارجية فى واشنطن. وقد تمثل هذا الاهتمام فى متابعة أحداث الإنتخابات السنوية لنادى الضباط فى مصر، (٣) حيث جاء فى التحليل العام الذى وضعته السفارة لمشكلة الانتخابات بأنها تقع

(١) نفس المصدر والموضع.

(٢) نفس المصدر والموضع.

3- Foreign service dispatch, secret, security information desp. no. 1585 jan, 19, 1952 from Cairo, to Dept. of state, of state, sub - incidents concerning Egyptian army officers club annual elections 774.00.1/1 1952.

فى إطار الصراع الأساسى داخل الجيش بين القيادات القديمة نصف المتعلمة وبين الضباط الشبان الذين حصلوا على قدر كبير من التعليم «واشارت إلى أن المجموعة القديمة كان يمثلها فى المناصب العليا للجيش القائد العام الفريق حيدر باشا ورئيس الأركان عثمان المهدى باشا، أما القادة الضباط الشبان المتعلمين فمن أمثال اللواء محمد نجيب بك واللواء سعد الدين عبد الصبور.

ويرجع تقرير السفارة اتساع الهوة بين المجموعتين إلى مشكلة حملة فلسطين حيث رأت مجموعة الضباط الشبان ان مجموعة حيدر والمهدى قد ضللت القصر فى شن الحملة بتقديم حسابات خاطئة حول كافة العوامل مما أدى إلى هبوط حيدر والمهدى للحضيض فى نظر الضباط الشبان واحتقارهم.

وتدل تقديرات السفارة لمدلولات الحادث وإجماع التعليقات أنها استقرأت استياء عاما بين ضباط الجيش الشبان وأن سير الأمور على ما هى عليه سوف يؤثر سلبيا على إمكانية الاعتماد على الجيش كعنصر استقرار يدعم النظام القائم وبذلك ألقت السفارة ظلالا من الشك على أن القوات المسلحة بصراعاتها الداخلية بين القيادات الشابة والقيادة القديمة سوف تقف إلى جانب النظام أو تسانده، وهذا ما أكده كافرى فى برقيته عن نجاح الضباط الشبان فى تنحية حيدر باشا القائد العام للجيش من منصب الرئيس الفعلى لنادى الضباط[١] مما أدى إلى اهتزاز ثقة الملك فى سيطرته دون منازع على القوات المسلحة [٢].

٢ـ متابعة الاضطرابات فى منطقة القناة وتحليل دلالاتها:

وبدأت تعقيدات الموقف بين القوات البريطانية والمصريين فى منطقة القناة تفرض نفسها على الأوضاع الداخلية مما كان مثار لمتابعة القنصلية الأميريكية فى بور سعيد لهذه التطورات على الطبيعة لاتصالها بالنشاط العسكرى المحلى فى منطقة القناة. ففى إطار هذه المتابعة والتقييم بعثت القنصلية الأميريكية فى بور سعيد برسائلها الدورية التى وصفت فيها الموقف المحلى بأنه مستمر فى التدهور وركزت فى متابعتها على نشاط كتائب التحرير التى وصفتها بأنها تتسلل من القاهرة والإسكندرية وقيامها بمهاجمة المعسكرات البريطانية مساء ١٨ يناير ١٩٥٢ ونشوب قتال عنيف فى مبنى الجمارك ومحطة السكك الحديدية لعدة ساعات واستخدام البريطانيين مدافع المورتار والميدان. وفى تقرير آخر وصفت القنصلية حدوث قتال عنيف فى مدينة الإسماعيلية فى ١٩ يناير بين القوات البريطانية وأفراد كتائب التحرير ووصفت ما اعتبرته أخطر قتال وقع فى مدينة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ * أسفر عن خسائر عالية من المصريين وهدم ثكنات الشرطة ومبنى المحافظة

1- Incoming telegram, confidential security information Dep. of state 774. 00/1 - 12-52, from Cairo, on. 104.

وانظر كذلك برقية كافرى رقم ١٠٥٠ فى ١٢ يناير بنفس الملف عن حديث كافرى مع سرى باشا عن الأحداث الأخيرة للجيش.

انظر كذلك استعراض الأوضاع الداخلية فى مصر والموجز الأسبوعى حول القلاقل فى صفوف الجيش:

2- Office Memo. U. S. govt. to NE MR Kopper from NE MR ORTIZ Jan. 14, 1952, Weekly summary of Egyptian - Anglo sudan affairs Jan. 8 -14. 1925.

(*) أورد عبد الرحمن الرافعى تفاصيل حادث مدينة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ فشرح بالأرقام والأسماء الخسائر المادية والبشرية بين جنود الشرطة وبما يؤكد مضمون تقرير القنصلية الأميريكية فى بور سعيد عن الحادث. انظر عبد الرحمن الرافعى. مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٩٢ ـ ١٠٣، وانظر جمال الشرقاوى، حريق القاهرة قرار اتهام جديد ١٩٧٦، دار الثقافة الجديدة، ص ٤١٣ ـ ٤١٧.

واستمرار التوتر فى الموقف المحلى خاصة بعد أخبار عن سقوط حكومة النحاس فى اعقاب الهجوم البريطانى على مدينة الإسماعيلية فى اليوم السابق لحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ *.

ويحلل القنصل الأميريكى فى بورسعيد رد الفعل المحلى بين صفوف المصريين لهذه الحداث فيقول: «إن الناخبين المصريين الذين ساندوا الوفد عام ١٩٥٠ قد تبينوا أن زعماءهم قد اخفقوا وانهم لم يحققوا شيئا خلال العامين السابقين برغم الوعود التى قدمها الزعماء» (١).

ولقد كان لأحداث القناة والاضطرابات التى سادت المنطقة خاصة حرب العصابات ضد القوات البريطانية ما أثار مخاوف الإدارة الأميريكية من أن تؤثر على اضطراب سير الملاحة فى القناة واستقرار القاعدة وتأثيرها على مصالح وأمن الدول الغربية، وقد كانت هذه الموضوعات - إلى جانب موضوعات أخرى - محل مذكرة تفصيلية أمام مساعد وزير الخارجية الأميريكية تحدد الإطار العام للموقف الأميريكى نحو مصر فى ضوء التطورات الأخيرة وذلك استعدادا لمقابلته مع السفير المصرى فى واشنطن فى ٢١ يناير ١٩٥٢ (٢).

وقد حددت مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية النقاط التى يتحدث بها الوزير الأميريكى مع السفير المصرى عن رد الفعل تجاه أحداث منطقة القناة فى أن الولايات المتحدة تبدى الأسف لاستمرار حرب العصابات ضد البريطانيين الأمر الذى يزيد من تفاقم المشكلات الداخلية فى مصر وأن الاضطرابات فى منطقة القناة تؤثر فى العلاقات الودية والوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر وتؤجل التوصل للتسوية السلمية لمنطقة

(*) انظر احمد حسين، قضية التحريض على حريق مدينة القاهرة، ١٩٥٧، خاصة ما ورد حول تقرير الاتهام المقدم من النيابة العسكرية فى قضية الجناية رقم ١٤٣ عسكرية عليا ١٩٥٢ باتهام احمد حسين رئيس حزب مصر الاشتراكى بالتحريض والاتفاق لوضع النار عمدا فى عدة اماكن بدافع العداوة للنظام السياسى والاجتماعى.

وكذلك بيان الحزب الاشتراكى فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ عن تحليل الأوضاع الراهنة آنئذ والمناداة بسقوط الحكومة، ص ١٠، ١٢١، ص ٢٠٦، ٢٠٧، وانظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، عن مقدمات الحريق وحوادثه، ص ١١٣ - ١٢٥.

ويوجز الرافعى اسباب الحريق فى رد الفعل الشعبى الناتج عن السخط المتزايد للمواطنين على فظائع السياسة البريطانية خاصة مجزرة الاسماعيلية فى اليوم السابق.

وانظر ايضا محمد انيس، حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ (بداية المتاعب ومقدمات مؤامرة الحريق)، ص ١٤ - ٣٦، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢. وعن موقف الجيش ووزارة الداخلية، ص ٣٩ - ٤٥ وما بعدها ص ٥٢ - ٥٤، (اهداف الحريق والمدبرين لها) ويوجز ذلك فيقول من المؤكد أن الذين خططوا لحريق القاهرة وباشروا تنفيذه هم الجهة الاكثر كسبا من هذا الحريق اي الإنجليز اما هداف الحريق فمن السهل ايجازها، اولا: فى ضرب حكمة الوفد وايجاد المبرر لذلك الا وهو عدم قدرتها على السيطرة على الموقف، وثانيا: : اخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

ومع تحميل المخابرات الانجليزية مسؤولية الحادث يرى الدكتور محمد انيس انه إذا كان المسلم به أن العقل المفكر والمنفذ لحريق القاهرة هو المخابرات الانجليزية فهو يشير إلي اطراف متواطئة معها فى القصر وبعض رجال الحكم ويبرىء ساحة حزب مصر الاشتراكى من تخطيط الحريق وان شاركت عناصره فى أعمال التخريب، وانظر ايضا جمال الشرقاوى، حريق القاهرة، مرجع سابق، فى بحثه عن اصحاب المصلحة المسؤولين، ص ٣٧٧، ٤٢٧ - ٤٣٠، ٤٦٣ - ٤٦٤، ٤٧٧ - ٦٣٠ - ٦٣٦ خلص منها إلى أن المستفيدين هم الانجليز والأميريكيين والملك - وانظر مذكرات مرتضى المراغى وزير الداخلية فى حكومة على ماهر بعد ٢٦ يناير ١٩٥٦، مجلة اكتوبر، العدد ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦ فى ٢، ٩، ١٦ فبراير ١٩٨٦ على التوالى صفحات ٤٧ - ٥٠، وحديث فؤاد سراج الدين عن حريق القاهرة فى صحيفة الوفد العدد ١٥٢، فبراير ١٩٨٧، ص ٣.

1- Foreign service despatch, restricted from port said, Egypt to Dept. of state, no. 139. sub. Recent developments at port said jan. 18, 1952 774. 00/1-2952.

2- Visit of Egyptian Ambassador, jan. 21, 1952 611.74/1-21-52 Box 2845 1950 - RG 55.

قاعدة القناة، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا يشتركان فى المخاوف من جراء الصعوبات التى تواجهها مصر من الاضطرابات وحرب العصابات وعدم استقرار الأوضاع (١).

واتساقاً مع هذا النهج فى الاتصال بالطرفين للتهدئة وأحتواء الأزمة. كان رد فعل الولايات المتحدة بنفس القدر من القلق ازاء أحداث الصدام فى مدينة الإسماعيلية والهجوم على مبنى المحافظة فقد أجرى وزير الخارجية الأميريكى اتشيسون اتصالا مع السفير البريطانى يطلب منه أن يحث إيدن على إصدار رسالة مهدئة للموقف خاصة وأن السفير كافرى يبذل قصارى جهده لمنع المصريين من ارتكاب إجراءات انتقامية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، وأكد اتشيسون للسفير البريطانى أن الولايات المتحدة منزعجة لهذه التطورات (٢) وأعرب له عن استيائه وأن مثل هذه الأساليب لا تحل المشكلات وكرر تحبيذ إصدار بيان للمصالحة (٣).

ثالثا: تقدير الموقف بعد سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة:

وقد تدافعت، كما هو معروف، التطورات الداخلية فى مصر فى أعقاب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وسقوط الحكومة الوفدية وتولى حكومة على ماهر والحكومات التالية لها. وكان رد الفعل الأميريكى لهذه الأحداث ينطلق من موقف المراقبة الدقيقة ومن مرحلة الوصف والتقييم المجرد إلى مستوى التوقع والتنبؤ والتحليل لاحتمالات المستقبل.

وكان واضحا تماما آن كافرى قد أبدى ارتياحا تاما لتغيير حكومةالوفد ووصف مدى الوداعة التى تلقى بها الوفد طرده من الحكومة على يد الملك لما وصفه بالفشل المروع فى السيطرة على الاضطرابات فى احداث السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢* . ويحض كافرى الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بالذكر حين يقول: «إن فروجه وحده كان مكسبا كبيرا وانه وحده كان يستحق تغيير الوزارة» وفى تقدير كافرى أن الموقف العام أفضل بكثير وأن أعضاء الوزارة الجديدة كأفراد أو كتل أفضل بكثير (٤)، وأبرز استقبال الملك لأعضاء الحكومة الجديدة ومطالبتهم بالحزم وتكريس انفسهم للإصلاح، ويذكر عن على ماهررئيس الوزراء الجديد أنه عاقد العزم على المحافظة على القانون والنظام (٥).

---

(١) نفس المصدر، وكان السفير المصرى كامل عبد الرحيم قد طلب مقابلة وزير الخارجية فى واشنطن ليبحث اساسا تصريحات تشرشل خلال زيارته لواشنطن عن ارسال قوات رمزية من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وما أثارته من رد فعل حاد لدى مصر باللجوء إلى مجلس الأمن. كما طرحت المذكرة التى تناولت موضوعات المقابلة نقاطا تشمل الاتجاه العام للعلاقات المصرية الأميريكية، والوضع فى قناة السويس وان الموقف الاميريكى وان اكد على عدم التدخل فى شؤون مصر او سيادتها او استقلالها فهو يرى انه من العبث تصور ان قناة السويس مسألة مصرية داخلية فحسب بل انها وقواعدها وحرية التجارة والمرور ذات أهمية قصوى للعالم الحر ولترتيبات الدفاع عن الغرب.

2- Secret secrity information, Dept. of state. Memo of conversation jan. 27, 1952, sub, Egyptian developments papers of Dean Acheson, Harry s. Truman Library Missouri U. S. A.

(٣) وانظر فى نفس الموضوع

Secret Security infomation, Dept. of state Memo of conversation jan. 27, 1952 sub Egyptian develop ments774-00/1-2752.

4- Telegram sent to secretary of no. 1189 jan. 29, 1925 file no. 350 Egypt.

5- Telegram sent to secretary of state restricted no. 191, jan. 29., 1952 file no 350 Egypt.

وقد حرصت وزارة على ماهر علي إعادة الأمن إلى نصابه وشرعت فى اصلاح ما دمره حريق القاهرة واعادة النظام إلى الجامعة ومعاهد التعليم، انظر: كامل مرسى، اسرار مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص ٣٦٠، وموسى صبرى، قصة ملك واربع وزارات، دار القلم ١٩٦٤، ص ٢٠ ـ ٦٤.

وقد وصفها عبد الرحمن الرافعى بانها (وزارة هدنة) المرجع السابق، ص ١٣٢، ١٣٧ وان كان كما يروى الرافعى قد سعى لاستئناف المفاوضات لتحقيق اهداف البلاد وفى مقدمتها الجلاء. المرجع السابق، ص ١٣٥، ويونان لبيب رزق مرجع سابق، ص ٥١٣ ـ ٥١٦.

وقبل أن نستعرض أوجه وتفاصيل رد الفعل الأميريكى للتفاعلات الداخلية فيما بعد حريق القاهرة وما أعقبها، نشير إلى أن التقييم الأميريكى لهذا الحدث تحليلا وتفسيرا واستنتاجا، كان من البداية يكتفى بالمتابعة الوصفية للحادث وظروفه دون التعمق فى خلفياته وأسبابه، ثم انتقل فيما بعد إلى اتخاذ موقف من الحادث فى ضوء محاكمة أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى، هذا فى الوقت الذى كان السفير كافرى يحرص فيه على التعمق فى نظرته لصورة الأوضاع الداخلية فى مصر وراء ظواهر العنف والاضطرابات المتلاحقة التى يشهدها.

ويستخلص كافرى من تطور الأحداث فى مصر منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وحتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢* أن اتجاه التطورات سلك اتجاهين، المسلك الأول: هو استخدام العنف الارهاب كوسيلة لتحقيق أهداف مصر القومية (حوادث القناة ثم حريق القاهرة) ولكن ذلك لم يثبت أى فاعلية، أما الاتجاه الثانى: الذى يستقرأه كافرى فهو ذلك التصميم المتزايد لدى المصريين ككل على تحقيق اهدافهم الوطنية، وأن هذا التصميم لم يتأثر ولم يتغير بتغير الحكومات واحدة بعد الأخرى (١). وفى ضوء هذا التحليل وضع كافرى تقديرا شاملا لأوضاع الحكم فى مصر بعد تولى حكومة على ماهر وسقوط حكومة الوفد تناول فيه وضع الملك والحكومة والشعب واختتم تقديراته بآرائه فى المستقبل الذى تتجه إليه الأوضاع (٢). فبالنسبة للملك يرى كافرى أنه عاجز لا يدرك ماذا يفعل وأنه مع استيائه من حكومة على ماهر فهو غير مستعد لتغيير الحكومات، أمّا حكومة على ماهر فمع تسجيل كافرى لها إنها حافظت على النظام ونجحت فى تخفيف حدة التوتر فى منطقة القناة فقد كانت تعانى من نقطة ضعف خطيرة هى أنها تسعى لتأييد القصر فضلا عن أن أضعف نقطة تواجهها هى عدم احراز تقدم فى المفاوضات المصرية الانجليزية وأن تسويف بريطانيا قد ينتهى بتولى حكومة أسوأ وقد طرح كافرى فعلا احتمالات تغيير حكومة على ماهر بحكومة الهلالى **.

أما بالنسبة للشعب فيقدر السفير الأميريكى أن الشعور بالخوف يسيطر على الجماهير فضلا عن الاحساس بانعدام الثقة وانتشار الشائعات، وانتشار ظاهرة العنف واستمرار إطلاق سراح المخربين الذين أحرقوا القاهرة، وعدم وجود أى برامج ذات تأثير على الشعب وأن الأمراض المزمنة لا تحلها إجراءات عاجلة.

(*) سبقت الاشارة فى موضع سابق إلى مقدمات ودوافع حريق القاهرة فى الهامش.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo to seceretary of state no. 1234 Feb. 1, 1952, 774. 00/2-21-52.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo to secretary of state no. 1395. Feb. 21, 1952 774. 00. / 2-21- 52.

(**) تولت وزارة احمد نجيب الهلالى فى اول مارس ١٩٥٢ حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ وقد جاء فى جواب الهلالى باشا على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة ان الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاباة قد انتشرت فى كل مكان وانه ينوى السير فى طريق تخليص البلاد من كل هذه المساوئ، وفى بداية حكمه اصدر مجلس الوزراء عدة قرارات بتأليف لجان قضائية تتولى التحقيق فى الجرائم والمخالفات الادارية ولكن يبدو ان الفساد كان قد خيم بظلاله فى كل مكان الأمر الذى فشلت معه كل الجهود التى بذلها الهلالى على طريق التطهير وشكا الوزراء وكان واضحا ان الوزارة قد اختارت طريقا مسدودا.

وتحدث الناس عن صفقة مالية وقعها عبود باشا للتخلص من وزارة الهلالى فى ٢٤ مارس ١٩٥٢ استصدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس انواب وتبين أن موقف الوزارة من حل المجلس أنها لم تكن سياسة مرسومة فى معالجة الموقف السياسى ومن ثم ظهر الارتجال فى مسلك الوزارة مما أدى إلى اضعاف مركزها وانتهى بها الأمر إلى تقديم استقالتها إلى الملك فى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ ولم يبد سببا ظاهريا لهذه الاستقالة، انظر كامل مرسى المرجع السابق، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥، وعبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٨ ـ ١٤٥، ويونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٥١٩ ـ ٢١٩ وموسى صبرى، مرجع سابق، ص ١٢٠ ـ ٤٢

ويخلص كافرى من هذا التقييم الشامل للأوضاع فى مصر إلى أن الجماهير ناضجة مستعدة وجاهزة لأى شىء بل ويتساءل كافرى فى اسلوب ينم عن التخوف من التوقعات المقبلة قائلا «إلى اين نتجه من هنا» والنتيجة التى انتهى اليها كافرى أن الوقت يجرى فى مصر وليس هذا هو الوقت الذى تكسب فيه بريطانيا بالتلكؤ، وينتقل كافرى إلى صياغة احتمالات أكثر تحديدا وتنبأ فى تقييمه الشامل حين يقول: «ان اعادة الاحتلال أو حدوث التمرد أو قيام الثورة فى مصر قد تكون أحداثا مبالغا فيها على الأسماع ولكنى أراها على الأوراق فى مصر اليوم»

وليس أدل على صدق حدس كافرى المبنى على متابعة دقيقة ومباشرة للأحداث من قوله «ان الشعب فى مصر ناضج لأى شىء وان الوقت يجرى وأن الثورة قد تكون أمرا مبالغا فيه ولكنه يراها على الأوراق فى مصر».

ولا يملك الباحث فى ضوء برقيات كافرى قبل الثورة ببضعة شهور الا أن يستخلص سلامة قديراته ودقة تحليلاته المستندة إلى معلومات صحيحة عن تردى الأوضاع فى مصر بسرعة عالية طرحت بقوة احتمالات التمرد والثورة مما دفعه لقوله أنه يراها على الأوراق فى مصر.

They are vsible on the cards in Egypt.

وكان احساس كافرى بخطورة عامل الوقت فى هذا الصدد حادا وعميقا إذ أن الوقت فى تقديره يسير ضد كل أصحاب النوايا الطيبة وانهم يجلسون فوق بركان قد ينفجر قريبا ما لم تعدل بريطانيا عن سياسة المماطلة (١).

رابعا: تحليل التغيرات الوزارية ٢٧ يناير - ٢٢ يوليو ١٩٥٢ :

أما على صعيد الأوضاع الداخلية فى ظل الحكومة الجديدة برئاسة على ماهر فقد تابعت ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ملخصاتها الأسبوعية تحليلها لأوضاع حكومة على ماهر، ولفت نظرها بدء اهتزاز (الهدنة القلقة) بين حكومة على ماهر وحكومة الوفد المستقيلة وراقبت الهجمات العنيفة على سراج الدين واتهامه بالأهمال فى أحداث حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢، وأن هذه الهدنة القلقة مصدرها كما وصفتها الخارجية الأميريكية حرص الجانبين الحكومة والوفد على عدم حل البرلمان (٢).

١- تقييم حكومة على ماهر باشا ٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢:

سجلت الخارجية الأميريكية لحكومة على ماهر قدرتها على تحسين الوضع فى القناة بوقف ما أسمته بالنشاط الإرهابى واستنتجت من ذلك أن الإجراءات الحازمة للحكومة تدل على أن المتطرفين عاجزون عن الضغط على بريطانيا دون موافقة ضمنية على الأقل من الحكومة.

وقد حللت السفارة الأميريكية سياسة حكومة على ماهر ووصفته بأنه يتحرك فى ضوء ثلاث محاور فى نفس الوقت:-

---

1- Incoming telegram. Dept. of dtate, secret, security information from Cairo to Secetary of state no. 1368 Feb. 19, 1952. 774. 00/ 1952

(*) استخدم الدكتور يونان لبيب رزق فى وصفه للوزارات الاربعة التى شكلت بعد سقوط وزارة الوفد ما بين يناير ١٩٥٢ حتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ تعبير وزارات الإحتضار، انظر يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ٥١٣.

2- Office Memo U. S. govt. to NE MR Kooper from NE MR ORTIZ fe. 12-18, 1952 Sudan affairs.

(أ) استعادة القانون والنظام.

(ب) اتخاذ اجراءات اقتصادية لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

(جـ) استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية [1].

وبالنسبة لاستعادة القانون والنظام قدرت السفارة أن استخدام القوات المسلحة قد اعاد القانون والنظام بشكل فعال كما أن الحكومة بذلت جهودا لانهاء الأنشطة الإرهابية فى منطقة القناة، وبدء التحقيقات فى أحداث ٢٦ يناير بانشاء محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المسؤولين [2].

وتحلل السفارة أن هذه التدابير قد اتخذت فى محاولة قوية لخلق انطباع عام بالثقة بأن اندفاع مصر نحو الانهيار قد توقف.

أما على الصعيد الاقتصادى ، أشارت السفارة إلى تقديم الحكومة لمشروع قانون أمام البرلمان تطلب قرضا بمبلغ ٠٠٠و ٠٠٠، ٥ مليون جنيه للتعمير.

وعن استئناف المفاوضات المصرية الانجليزية تقول السفارة إن على ماهر إلى جانب تصريحاته باستئناف المفاوضات قد اتخذ عددا من الخطوات (لتخفيض الحرارة) فى مصر وإعداد المسرح لقبول النتائج المحتملة للمباحثات إلا أنه فشل فى تشكيل جبهة وطنية [3]. وإن كانت اتصالات السفير الأميريكى مع رئيس الوزراء للإعداد لبدء جولة جديدة من المباحثات المصرية الانجليزية لم تسفر عن نتيجة ملموسة لإصرار على ماهر على أنه من غير الممكن التوصل إلى مثل هذه التسوية للخلاف المصرى الإنجليزى دون الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان وضرورة نقل قاعدة القناة خارج مصر مما آثار خلافا مع كافرى الذى أوضح أن الموقف الأميريكى هو بقاء القاعدة فى مصر، وعلى أى حال فقد كان اتصال رئيس الوزراء مع كافرى فى إطار إدراكه لضرورة اتخاذ اجراء عاجل لأهمية عنصر الوقت بالنسبة لبقاء وزارته [4].

أما المحور الثانى الذى حرص رئيس الوزراء على سلوكه لتأكيد بقاء حكومته فهو ـ كما سبقت الإشارة ـ اتخاذ تدابير اقتصادية لعلاج ارتفاع تكاليف المعيشة، وقد صارح على ماهر السفير الأميريكى فى مقابلة معه أن الحل الأساسى لمشكلات مصر الداخلية يكمن فى الاصلاح الاجتماعى لكنه حذر أنه حين يتعرض لهذه المشكلة فسوف يواجه المعارضة من الساسة الأثرياء وأن ذلك أحد الأسباب فى رغبته للتوصل بأسرع ما يمكن مع بريطانيا إلى تسوية [5]، ولكن تؤكد الأحداث فشل على ماهر فى تحقيق أى من هذين الهدفين مما كان السبب الرئيسى فى استقالة حكومته *.

1- office Memo, Secret to MR Kopper from MR ORTIZ, Weekly summary Feb. 5-11, Egypt.

(٢) تقرير ادارة الشرق الأدنى المشار إليه عن الفترة من ٥ ـ ١١ فبراير الذى أعده «كوبر».

انظر فى سياسة وزارة على ماهر، حسن يوسف، المرجع السابق، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وموسى صبرى، المرجع السابق، ص ٥٥، ويونان لبيب رزق، المرجع السابق ص ٥١٦ ـ ٥١٩.

(٣) تقرير (كوبر» فى إدارة الشرق الأدنى فى نفس التاريخ.

4- Telegram sent to secretary of state, washington, jan 30 1952, secret, desp. no. 1199 from cairo, file.350 - Egypt. Ibid, desp. no. 1226, jan 31, 1952. telegram sent to seretary of state.

(*) يصف طارق البشرى ظروف تولى على ماهر لرئاسة الوزارة فى اعقاب حريق القاهرة بأنه «ظرف خليق بأن يفر فيه الجميع من توليتها» ويحددهدفها بأنها «وزارة للتهدئة والتمييع» وقد اقتضت سياسة التهدئة هذه أن يحاول تخفيف ضغط الغلاء وخفض نفقات المعيشة فاهتم بتوفير المواد التموينية وتخفيض اسعارها، كما اتخذت اجراءات لوقف الكفاح فى القناة وانسحاب الفدائيين وان اقتضت سياسته ابقاء الضوء مسلطا على المشكلة الوطنية والدخول فورا فى المفاوضات مع وعد الجماهير باستئناف الكفاح ان فشلت وهذا لم يرض الانجليز، كما يبدو أن السراى اعتقد ان المدة التى بقيها على ماهر فى الحكم كانت كافية لاعادة الهدوء والاستقرار فدبرت له ما جعله يستقيل فى نفس اليوم المحدد لبدء مباحثاته مع السفير البريطانى وأبلغت السفير ليعتذر عن مقابلة على ماهر فلما طلب على ماهر مقابلة الملك رفض الملك فقدم على ماهر استقالته وقبلت فى أول مارس ١٩٥٢. انظر طارق البشرى، المرجع السابق ص ٥٥٩ ـ ٥٦٧، انظر ايضا موسى صبرى، قصة ملك و ٤ وزارات ص ٣٧ ـ ٣٨، ٤٦ ـ ٤٨، ٧٧، ٨٢، دار القلم، القاهرة ١٩٦٤.

وان كان السبب المباشر لاستقالة على ماهر المناقشات الحادة فى مجلس الوزراء أول مارس ١٩٥٢ حول مرسوم تأجيل البرلمان الذى وقعه الملك وترتب على المناقشة استقالة وزير المالية زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى وزير الداخلية لاعتراضهما على عدول على ماهر عن تنفيذ مرسوم تأجيل البرلمان، وازاء هذا التصدع فى الوزارة أعرب الملك عن رغبته فى استقالة الوزارة فقدم على ماهر استقالته ظهر ذلك اليوم وقبلت على الفور وكلف احمد نجيب الهلالى فى اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة ، انظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٨.

وفى إطار المساعدة لحكومة على ماهر على الاضطلاع بمهمتها الأولى فى الحفاظ على الأمن والنظام يمكن تفسير استجابة الخارجية الأميريكية لطلب حكومة على ماهر تزويدها بمعدات لقوات الشرطة بعد أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢. فلقد تلقى السفير الأميريكى طلبا عاجلا من الحكومة المصرية للحصول على معدات لثلاث وحدات متنقلة من الشرطة والتى يوليها الملك فاروق اهتماما خاصا وشخصيا . وكانت تقديرات الخارجية الأميريكية أن هذا الطلب من الحكومة المصرية بالغ الأهمية ويجب أن يلقى نظرة إيجابية من جانب الحكومة الأميريكية على أساس من الأولوية فى ضوء الاعتبارات التالية :

- أنه قد حدث إنهيار كامل فى قوات الشرطة قبيل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأن أحداث يوم الحريق تؤكد هذا الإنهيار ومن ثم أصبحت الحاجة ضرورية لدعم جهاز الأمن الداخلى فى مصر من خلال تسليحه بمعدات جديدة ومتطورة .
- أنه من الواضح ضرورة أتخاذ إجراءات بوليسية جديدة وفعالة لمنع الاضطرابات فى المستقبل .
- أنه بالاضافة إلى أهمية الاستقرار الداخلى فى مصر وضمان توفيره بالنسبة لأمن الولايات المتحدة والدول الغربية فإن الخارجية الأميريكية تعتقد أن هذه المعونة المقدمة لمصر بإنشاء هذه الوحدات سوف يساعد على خلق جو موات لاستئناف المباحثات الخاصة بالتسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القناة [1] وقد أوصت الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع اعتبار مصر مؤهلة لتلقى هذه المعونة بموجب قانون الأمن المتبادل .

٢ـ تحليل الموقف الداخلى بعد أحداث حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢:

ولاشك أن الإستجابة الأميريكية السريعة لطلب حكومة على ماهر بتزويدها بمعدات لقوات الشرطة مساندة لها فى الحفاظ على الأمن والنظام لم يكن مجرد دعم لحكومة جديدة بل تقديرا لخطورة إنهيار الأستقرار الداخلى فى مصر وتأثيره السلبى على أمن الولايات المتحدة والغرب فى مصر وفى المنطقة من ناحية ثم لخلق جو ملائم لاستئناف المباحثات الخاصة بالتسهيلات الاستراتيجية فى منطقة القناة من ناحية أخرى بما يؤكد الإرتباط فى تقدير الخارجية الأميريكية بين الاستقرار الداخلى فى مصر والمصالح الاستراتيجية الأميريكية فى هذه الفترة المليئة بالأحداث الداخلية فى مصر .

---

1 - Top secret, security information, Letter from Herman Matthews, Deputy under secretary of state to Robert Lovett, secretary of Defense Feb. 23, 1952. 774. 56/ 2-18-52.

و انظر كـذلك Office Memo. To MR Jones From MR stabler Sub. weekly summary of events, Egypt April 28-May 5, 1952 774. 00/ 5-1952.

وقد تم بالفعل في ٣٠ ابريل١٩٥٢ التوصل إلى أتفاق بين مصر والولايات المتحدة لتقديم معونة عسكرية لمصر فى شكل وحدات شرطة وتدريب ضباط شرطة فى الولايات المتحدة واعتبرت الولايات المتحدة هذا الأتفاق خطوة كبيرة لتحالف مصر مع الغرب . وأنظر كذلك :

Confidential Memo. Egyptian police equipment and training . May. 23, 1952 774.5 MSP 5-2052 RG 59-Box 4023

وكذلك ما أورده مرتضى المراغى في مجلة أكتوبر العدد ٥٠٠ فى ٢٥ مايو ٨٦، ص ٦٧ وقد أوردت هذه المذكرة أسباب تزويد مصر بهذه المعدات باعتبار مصر من وجهة النظر العسكرية تمثل أهمية واضحة لأمن الشرق الأدني والولايات المتحدة بالاضافة إلى أن ما أحدثته الاضطرابات وحرائق القاهرة تؤكد أهمية مصر للعالم الحر وتبرر اعطاءها الأولوية . وقد أرفق بهذه المذكرة الخطابان المتبادلان من السفير الأميريكى كافرى إلى وزير الخارجية المصرى حسونة باشا فى ٢٩ /١٩٥٢/٤ ومذكرة وزير الخارجية المصري إلى السفير الأميريكى في القاهرة فى ١٩٥٢/٤/٣٠.

وانظر كذلك : Office Memo. to NEA. Mr Kopper sub. weekly summary of events. Egypt Sudan June 10-16-1952, 774. 00/ 6-16-52.

والواقع أن هذا الاهتمام الأميريكى البالغ بتأمين الأوضاع الداخلية فى مصر كانت ينعكس فى المتابعة الدقيقة والتفصيلية للسفير كافرى لنتائج أحداث القاهرة ودلالاته بالنسبة للقوى الدخلية وتأثيرها على الاستقرار والأمن فى البلاد ، ففى إطار المتابعة والتحليل لهذه الأحداث بعث كافرى بوصف تفصيلى للأحداث والخسائر استنتج من خلالها أن العملية - فى تقديره - قد تم توقيتها بعناية وبتخطيط مسبق على أساس انتقاء الأهداف وهى فى تقديره ثلاثة أنواع: أهداف متصلة بأماكن اللهو والفساد ، والأهداف المتصلة بمناهضة بريطانيا (مثل نادى الصيد وبنك باركليز وشركة الخطوط الجوية البريطانية) والأهداف المتصلة بمناهضة الباشوات (المتاجر الفاخرة) [1] .

وبذلك فإن كافرى يرجع الأسباب إلى أسباب أخلاقية وأسباب سياسية وأسباب اقتصادية وإجتماعية، فيحدد الإطار العام للأحداث فى ضوء خلفية دينية وسياسية واجتماعية وإشارة كافرى إلى عنصرى الدقة فى التوقيت والتخطيط المسبق للأهداف المنتقاة يؤكد هذا المضمون الواضح للأحداث (معاداة بريطانيا - معاداة الطبقة الثرية - معاداة الفساد) . وفى إطار التفسير الأخلاقى للأحداث - إن جاز التعبير - يبرز كافرى فى برقية له فى ٢٩ يناير ١٩٥٢ تصريحات الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين وإشاراته إلى أن اشعال الحرائق لن يقضى على عناصر الفساد والإنهزاميين مادامت القوانين الحديثة تسمح بوجودها ومطالبة الهضيبى بمقاطعة البضائع البريطانية بدلا من تدمير المنشآت [2] .

على أن كافرى لم يركز فى تحليله لآراء القوى الداخلية تجاه أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ على الإخوان المسلمين فحسب ، بل أنه نقل للخارجية الأميريكية فى اليوم التالى ٣٠ يناير تقديرات السفير البريطانى ستيفنسون بأن العملية كلها تمت بتخطيط متقن من الحركة الشيوعية ، ولم ينف كافرى هذا التأويل بل نقله للخارجية الأميريكية [3] . ويلاحظ الباحث أن تقديرات الخارجية الأميريكية فى دراستها لأسباب الإستجابة لطلب مصر تقديم معونة عسكرية لدعم الأستقرار الداخلى قد أوردت أن التحريض والتنظيم الشيوعى وراء هذه الاضطربات [4] وليس البحث بصدد تحديد أى من القوى الداخلية فى مصر كانت مسؤولة آنئذ عن أحداث القاهرة فى ٢٦ يناير تنظيم الإخوان المسلمين أم تنظيم شيوعى * .

على أن السفير الأميريكى فى أكثر من رسالة للخارجية الأميريكية كان أوضح وأكثر صراحة فى الإشارة إلى ما يراه دور أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى فى الأحداث من خلال أتباع أحمد حسين لنفس الأساليب التى يتبعها الشيوعيون فى مناسبات سابقة [5] .

---

1 - Telegram sent to secretary of state retricted Jan. 29,1952 no. 1192 file no. 350. Egypt.

2- Ibid desp . no. Jan. 29, 1952.

وحول موقف الأخوان المسلمين خلال المعركة ضد الإنجليز بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦، انظر طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ - ٣٧٧ . وتركز دعوة الإخوان المسلمين آنئذ على «مكارم الأخلاق» لا على التعبئة السياسية او العسكرية ».

(٣) Telegram sent to secretary of state, secret, despno. 1219 from Cario Jan.30. 1952 file no. 350 Egypt.

(٤) المصدر السابق ، راجع رسالة وكيل الخارجية الأميريكية إلى وزير الدفاع الأميريكى فى ٢٣ فبراير ١٩٥٢ لتبرير الموافقة على طلب مصر.

(*) راجع ما سبق الاشارة إليه من تحليل الدكتور محمد أنيس عن دوافع وأهداف حريق القاهرة ورايه الخاص الذي أنتهي إليه عن المسؤلين عن تدبير وتنفيذ الحادث ، وراجع ايضا الخلاصة التي انتهي إليها جمال الشرقاوي «بان مؤامرة مثل مؤامرة حريق القاهرة لا يدبرها وينفذها إلا من له مصلحة فى اشعالها .. وأن الذين استفادوا هم الإنجليز والأميريكان والملك» ، جمال الشرقاوي ، المرجع السابق ، ص ٦٣٠ ، ٦٣١ - ٦٣٦.

5 - Telegram sent to secretary of state, secret, security information, sent desp. from Cairo no. 1029, Jan. file 350, Egypt.

وتؤكد تقارير كافرى إلى الخارجية الأميريكية عن المسئولية عن أحداث القاهرة شعوره القوى إلى درجة الإتهام لأحمد حسين حيث نقل فى ٢٩ مارس ١٩٥٢ ، نص المذكرة التى قدمها أحمد حسين زعم الحزب الأشتراكى إلى رئيس الوزراء ينفى فيها مسئولية الحزب عن أحداث حريق القاهرة ويقول: «إن الأسباب الحقيقية للاحداث المؤسفة فى ٢٦ يناير هى السخط الذى كان يتراكم فى صدور المصريين جميعاً بسبب الحكومة وعجزها عن التوصل لاتفاقية مع البريطانيين بالنسبة للآمال الوطنية لمصر (١) .

ومع أن كافرى لم يكذب صراحة دفاع أحمد حسين فقد عقب على رسالته بالهجوم الشديد فوصفه بانه اشتراكى بالاسم متطرف دينيا وعنيف فى معاداته للغرب وموال لروسيا ويشير كافرى إلى ان الإفتراض السائد فى مصر أنه أكثر من أى فرد آخر فى مصر مسؤول عن أحداث ذلك اليوم * .

ويرد كافرى على محاولة أحمد حسين اثبات براءته فى رسالته الى رئيس الوزراء بقوله إنه إزاء ارتباط أحمد حسين القديم بالأنشطة غير المشروعة التى لم يستبعد فيها العنف ابدا، فإن أقواله على اقل تقدير، مبالغ فيها (٢) .

وواضح أن كافرى وان كان لديه شعور قوى بمسئولية أحمد حسين عن أحداث حريق القاهرة لكنه تجنب الجزم بإتهام قاطع احساسا منه باحتمال وجود عناصر شيوعية وراء الحادث . وقد اتضح تقديره هذا فى برقية فى ١٦ مايو حين بعث بنص تقرير إدانة أحمد حسين الذى نشرته الصحف فى ١٢ مايو ١٩٥٢بادانة أحمد حسين بتهمة التحريض والتواطؤ فى عدد من جرائم الحرق والسلب للمنشآت العامة. ويعقب كافرى فى تقريره للخارجية الآميريكية بأن الحكومة خلال ثلاث شهور ونصف من التحقيق قد جمعت دليلا قويا ضد أحمد حسين وشركائه لكنها عجزت عن القاء الضوء على العناصر الشيوعية التى يسود الاعتقاد - كما يقول كافرى - انه كان لها دور فى تنظيم عمليات التخريب بكفاءة شديدة يوم ٢٦ يناير ويستطرد كافرى أن أى توجيه شيوعى يبدو وأنه كان موجودا قد آخفى كل آثر له تماما.

وتقرير كافرى كما هو واضح يسلم بإدانة أحمد حسين كما جاء فى التقرير الذى أذاعه النائب العام ولا يرفضها لكن كافرى برغم تسليمه بإدانة أحمد حسين لم يزل يرى ان عناصر شيوعية كان لها دور فى التنظيم الدقيق للآحداث وإن كانت قد استطاعت اخفاء كل أثر لذلك.

وكانت شكوك كافرى فى مراوغة أحمد حسين فى جعل المحاكمة العسكرية كسبا للوقت ولعطف الناس، واضحة فى تقاريره لمتابعة المحاكمة وتؤكد اقتناعه بأنه كان وراء حوادث القاهرة (٣) .

1- Foreign service despatch. confidential desp. no. 1995 March 29, 1952 - Sub. Socialist Leader Ahmed Hussein. Memorandum on the events of Jan. 26, 1952 774. 00/ 3- 2952.

(*) ولاشك ان اتهامات كافرى لأحمد حسين لا تمثل الحقيقة كلها بقدر ماكانت تعكس التفكير الاميريكى الذى يعزو أي مناهضة للغرب على انه بايعاز من الشيوعية وفى نفس الوقت يتهم الحركات الوطنية التحررية بانها موالية لروسيا .

(٢) نفس المصدر .

3- Foreign service desparteh from Cairo to the Dept. of state may 16. 1952 Sub. Indictment of socialst leader Ahmed Hussein 774. 00/ 5-16-52

وانظر كذلك: Foreign service desp. from Cairo no. 2554 June 21, 1952 to Dept. of state Sub. developments in Ahmed Hussein trial 774.00/ 6-12-52.

بعد هذا الاستقراء فى تحليل الموقف الأمريكى من أحداث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وعلاقة القوى الداخلية به، وموقف الحكم تجاه المسئولين عنه فى تقدير السفارة الأميريكية، نعود للقول ان استقالة حكومة على ماهر فى تقدير الخارجية الأميريكية كانت تعود الى عدم الاستجابة لانتهاج خط متشدد ضد الوفد وتحميله مسؤولية أحداث ٢٦ يناير * .

٣-تقييم فترة وزراء نجيب الهلالى أول مارس-٢ يوليو ١٩٥٢:

وعولت السفارة الأميريكية على تولى حكومة الهلالى للوزارة فى مصر بأنها سوف تتعامل بقوة مع الفساد والرشوة والتخريب خاصة وأنه قد اختير لعاداته للوفد وهى المهام التى لم تفلح حكومة على ماهر فى التصدى لـها (١) .

وتابعت الخارجية الأميريكية تدهور الأحوال الداخلية فى مصر اقتصاديا واجتماعيا فى ظل الحكومة الجديدة فقال كافرى فى برقيته أن ضغط السخط الاجتماعى والصعوبات الاقتصادية والقلاقل لازالت كامنة حتى الآن ولكنها مهيأة لتفجير الهدوء الظاهرى الذى يفرضه الحكم العسكرى، وأنه مالم تسمح الظروف بجهود بناءة لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التى تحيط بمصر فانه من المحتوم أن تجرب مصر انواعا من العلاج أشد تطرفا وحسما (٢).

ومن الجدير بالذكر أن تحليل كافرى لاسباب سقوط حكومة على ماهر هى نفسها تحليله لأسباب فشل الهلالى وسقوطها الوشيك لقصورها فى علاج الأسباب الحقيقية للسخط الا وهى (الفساد والرشوة والإسراف واختفاء العدالة الاجتماعية وفشل المفاوضات مع بريطانيا) ، بالاضافة الى توقعات كافرى لحدوث تغيرات اعمق فى حياة مصر السياسية. (٣) وقد تجسدت هذه التوقعات الأميريكية للاحتمالات المتوقعة الحدوث فى مصر فى عنوان وصفته الخارجية الأميريكية لتطور الاحداث فى مصر فى الموجز الاسبوعى عن مصر فى الفترة من ٨ الى ١٤ ابريل ١٩٥٢ يقول « المرجل السياسى لايزل يغلى» وهو عنوان يغنى عن كل تعليق (٣) .

٤-تقييم الأوضاع بعد استقالة وزراء الهلالى باشا ٢ يوليو ١٩٥٢:

وتدل القراءة والتحليل للوثائق الأميريكية سواء تقارير السفارة من القاهرة أم مذكرات الخارجية الأميريكية فى واشنطن أن التركيز كان واضحا فى اهتماماتها خلال الاسابيع القليلة السابقة على قيام ثورة

(*) تجمع المصادر على أن محاولة على ماهر سلوك مسلك الاستقلال عن القصر كان سببا مباشرا في سوء العلاقة بين القصر والوزارة إلى الحد الذى ادى إلى رفض الملك مقابلةعلى ماهر فى أول مارس ١٩٥٢.

انظر محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، المرجع السابق، جـ ٢ ، ص ٣١٣ ويؤيد هذه الرواية حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ ويضيف إليها استقالة وزيرى المالية زكى عبد المتعال والداخلية مرتضى المراغى ، وانظر أيضا : موسى صبرى ، المرجع السابق ، الأزمات التى حطمت وزارة على ماهر ، ص ٦٤ ـ ٨٩ .

1-Secret security information, Dept. of state Assistant secretary, march 3, 1952, to the secretary from MR. Berry, NEA, sub. significance of change in Egyptian government 774.00/3/352. A 44

وانظر يونان لبيب رزق وزارة نجيب الهلالى الأولى، المرجع السابق ٥١٩ ـ ٥٢١ .

2- Foreign service desparch, from Cairo, desp. no. 2092, April 14, 1952, 774.00/4-1452.

3- Office Memo, U.S. govr. to NE, MR Jones Via NE MR Kopper, from MR stabler, sub, Weekly summary of events, Egypt and the sudan, April 8-14, 1952, 774.00/4-1952.

وانظر أيضا: يونان لبيب رزق ، المرجع السابق حول ظروف استقالة وزارة نجيب الهلالى الأولى ، ص ٥٢٣ ، ومذكرات مرتضى المراغى ، مجلة أكتوبر ، العدد ٥٠٠ ٢٥ مايو ١٩٨٦ ص ٦٩ حول ما وصفه «بمؤامرة الاطاحة بالهلالى» عندما بدأت يد الهلالى تمتد إلى أكبر صديق للوفد والإنجليز وهو احمد عبود ودور عبود فى دفع رشوة للملك فاروق لاقالة وزارة الهلالى ، مرتضى المراغى ، مجلة أكتوبر ، العدد ١٠٥ ، أول يوليو ١٩٨٦ ، ص ٥٩.

يوليو على تطور أو لنقل تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر أسبوعا بعد أسبوع ووزارة بعد وزارة، وكانت هذه التقارير إلى جانب استعراضها لتطور الأزمة الوزارية (سقوط حكومة الهلالى، ثم تعيين حكومة حسين سرى) وهو مظهر من مظاهر تدهور الاوضاع تحلل وتتعمق فى دراسة اسباب التدهور الأخرى واحتمالاتها المتوقعة بما ينذر بحدوث تغير أو ثورة وشيكة فى مصر (١).

فى تقدير الخارجية الأميريكية عن الأوضاع الداخلية فى مصر خلال شهر مايو وصفت الحالة فى مصر سياسيا بأنها فى حالة حركة معطلة أو شلل suspendend animation وأنه أضحى يسود مصر شعور عام بالغموض والابهام فى هدوء مصطنع. وتقدر الخارجية الأميريكية مظاهر الشلل على المستوى الادارى فى جهاز ودوائر الحكومة المصرية ثم فى الافتقار للعمل الايجابى فى المجال الاقتصادى وتدهور الوضع المالى مما يثبط الهمم ويخيب الآمال (٢) .

ولعل أكثر وثائق الخارجية الأميريكية كشفا لظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى مصر كما وصفها تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة هو ذلك التقرير الشامل الذى أعدته السفارة حول سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإنعكاساتها على طبقة الفلاحين وتأثيرها عليهم كقوة سياسية فى أى ثورة أو حركة لقلب نظام الحكم (٣) .

يشير تقرير «عدم الاستقرار السياسى فى مصر» الذى كتب قبل الثورة بشهر واحد تقريبا (فى ١٦ يونيو ١٩٥٢) إلى الفلاحين كقوة سياسية كامنة وغير نشطة فى مصر وأنهم يظهرون كل دليل على التحول نحو الفاعلية فى الصراع السياسى ، ويعزو تقرير السفارة هذه الظاهرة ـ وهذه فى الواقع قيمة الوثيقة التى نحاول أستقراءها ـ إلى استمرار سوء الحالة الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة ، قلة أسواق القطن المحصول الوحيد فى مصر، والإدراك بأن الأوضاع السياسية هى التى تؤثر فى هذه الأمور كلها مما أدى إلى يقظة الفلاحين وإدراكهم الحرمان من حقوقهم (٣) .

يعلل التقرير هذا الإدراك بتأثير الأوضاع السياسية بانتشار وتطور وسائل الأتصال من إذاعة وصحف وانتشار التعليم وتحسين وسائل النقل مما أدى لأزدياد الوعى وأن هذه العوامل جعلت الفلاحين أكثر تقبلا لدعاية العناصر الساخطة ولايماءات الدعاية الشيوعية .

ويشير التقرير إلى أن الفلاحين وهم الأكثرية الساحقة من السكان ولأهميتهم الاقتصادية فى مصر ، فإنه لابد ، بحكم الضرورة ، أن تشملهم أى خطط للقوى السياسية إذا كانت تتوخى تغيير الأوضاع الراهنة .

---

(١) من مظاهر التدهور والفساد السياسى فى تأليف وزارة حسين سرى ٢ ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ أن الملك كلف فى وقت واحد بعد استقالة وزارة نجيب الهلالى أثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما بهى الدين بركات وحسين سرى وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الأخر مكلف بتشكيل الوزارة وذلك مظهر سافر لعدم الاستقرار بل لانهيار نظام الحكم وأخيرا وقع اختيار الملك على حسين سرى لتأليف الوزارة. ولم تعمر وزارة حسين سرى أكثر من ٢٠ يوما تفجرت خلالها ازمة الجيش بحل مجلس ادارة نادى الضباط الذى كان قد تم انتخابه برئاسة اللواء محمد نجيب تحديا لأرادة القصر وقد عاشت الوزارة أغلب ايامها تواجه هذه المشكلة لكن تصرفات القصر وحيدر باشا القائد العام للجيش كانت تزيد من أسباب حدتها وتتصاعد بأحداثها ـ انظر كامل مرسى ، اسرار مجلس الوزراء ، المرجع السابق ، ص ٣٦٧ ويونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥، وموسى صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧.

2- Office Memo. U.S. govr. to MR kooper from NE MR Stabler May, 19, sub. weekly summary of events, Egyptian Sudanese affairs, May 13-19, 1952 . 774.00/ 5-1952.

(٣) تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ٢٥١١ فى ١٦ يونيو ١٩٥٢ عن «عدم الاستقرار السياسى فى مصر والشرق الأدنى».

Foreign service despatch, from Cairo, Amembassy to the Dept. of state desp. no. 2511, June 16, 1952 Sub. political instability in the Near East 774.00/ 6-16-52.

ويذكر تقرير السفارة تحديدا وبعبارات صريحة لا لبس فيها احتمالات الثورة أو الأطاحة بالحكومة فيقول ان أولئك الذين يسعون إلى الثورة أو الأطاحة بالحكومة لا يمكن أن يتجاهلوا الفلاحين كما لا يمكن أن يتجاهلوا أولئك الذين يسعون للتطور المنظم (لعل ذلك يفسر التقييم الإيجابى للسفارة الأميريكية فى القاهرة لقرارات الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ فى مستهل حكومة الثورة على نحو ما سنرى فى فصل لاحق).

وينوه التقرير بانعكاسات المشكلة الاقتصادية وتأثيرها على القوة السياسية الكامنة للفلاحين مثل الزيادة السكانية وتفاقم البطالة ، قلة التصنيع ، والوضع الاقتصادى المتردى مما يؤدى إلى مضاعفة وزيادة عدم الاستقرار (١).

ويخلص هذا التقرير الهام إلى أن تجنب قيام الثورة فى مصر يقتضى أن تواجه الحكومة الأسباب الرئيسية للسخط ثم يعقب أن الافتقار الواضح للرغبة لدى الطبقات الحاكمة فى إدخال الإصلاحات الضرورية يمثل فى حد ذاته عاملا يؤدى إلى عدم الاستقرار .

واستقراء الباحث لمضمون هذا التقرير واللغة الصريحة التى أستخدمها وفى هذا التوقيت عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يطرح الإطار العام للتقدير الأميريكى للاحتمالات القوية للثورة فى مصر أو الإطاحة بالحكومة ـ مالم تتجنب مواجهة الأسباب الرئيسية للسخط ـ وتضع السفارة هذه الاحتمالات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسى فى إطارها الاقتصادى والاجتماعى الأمر الذى يحرك ـ فى تقدير السفارة ـ احتمالات الثورة وإلى زيادة الإدراك والوعى ولاسيما لدى القوة السياسية الكامنة للفلاحين فى مصر .

وبقدر ما كان اهتمام السفارة الأميريكية فى مصر موجها إلى متابعة وتحليل أسباب ونتائج تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر ، كانت الخارجية الأميريكية وهيئة الأركان الأميريكية المشتركة ووزارة الدفاع الأميريكية تشعر بالقلق تجاه سبب آخر من أسباب عدم الاستقرار السياسى فى مصر وهو تفاقم الأزمة بين مصر وبريطانيا وجمود الموقف بالنسبة لأى تسوية بينهما للخلاف المصرى الإنجليزى مما آثار لدى هذه الأجهزة الأميريكية احتمالات لجوء بريطانيا إلى استخدام القوة فى مصر الأمر الذى طرح مخاوف عميقة لديها لحدوثها فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متدهورة معقدة فى مصر. وكانت الأجهزة الأميريكية فى الحقيقة تربط ربطا واضحا بين مشكلة قاعدة القناة بين مصر وبريطانيا وبين تدهور الأوضاع الداخلية وما يستتبعه من احتمالات لجوء بريطانيا لاستخدام القوة .

وقد بحثت هيئة الأركان الأميريكية احتمالات التحرك العسكرى البريطانى فى مصر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٢ وأنتهت إلى أنه من المحتمل أن تتجه بريطانيا للمحافظة على مكانتها بالقوة وإن كانت سوف تسعى إلى تأييد دولى وخاصة من جانب الولايات المتحدة (٢) .

وجاء تقدير هيئة الأركان الأميريكية أنه لو استخدمت بريطانيا أسلوب القوة فسوف تظل بريطانيا متورطة فى مصر لعدة سنوات ، وكانت هيئة الأركان الأميريكية المشتركة تأمل أن تتمكن بريطانيا من تجنب استخدام القوة للحفاظ على مكانتها فى مصر . ومع ذلك كانت هيئة الأركان الأميريكية المشتركة تقدر أنه من الأهمية

---

(١) المصدر السابق .

(٢) برقية الخارجية الأميريكية إلى سفارتها فى لندن :

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret information sent to Amembassy, London, June 25, 1952, 16/741./6-25-52.

بمكان بالنسبة للولايات المتحدة أن تحتفظ بريطانيا بحق إبقاء التسهيلات الاستراتيجية فى مصر فى وقت السلم، وفى حالة تسمح باستخدامها بفاعلية وسرعة فى حالة التهديد المباشر ضد أمن الشرق الأوسط كما تحتفظ بريطانيا بحق العودة للأستخدام الكامل لهذه التسهيلات ولذلك فإن هيئة الأركان الأميريكية المشتركة أوصت بضرورة تأييد الولايات المتحدة سياسيا ودبلوماسيا للمملكة المتحدة فى بلوغ هذه الأهداف .

أما بالنسبة للأحتمال المجرد بلجوء بريطانيا لأستخدام القوة فعلا فى مصر، فقد كان تقدير هيئة الأركان الأميريكية المشتركة أنه إذا تدهور الموقف فى مصر إلى حد اضطرار بريطانيا للجوء لأستخدام القوة للحفاظ على مكانتها واضطرت لطلب دعم الولايات المتحدة ، فإن هيئة الأركان ترى ضرورة تقييم الحكومة الأميريكية للموقف الدولى قبل أتخاذ قرار أو موقف تجاه هذا التأييد (١) .

وتحليل مضمون هذا التقرير واضح الدلالة فى أنه يؤسس تقديراته على فرضية قوية هى حدوث تدهور ملموس فى الموقف فى منطقة القناة يؤثر على استخدام القاعدة والأوضاع الداخلية والاستقرار فى مصر بشكل عام مما يثير احتمالات لجوء بريطانيا إلى استخدام القوة وبالتالى يطرح اختيارات أمام السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر من ناحية وتجاه بريطانيا من ناحية ثانية .

وبشكل عام فإن الوثيقة تشير إلى أن الخط الأميريكى تجاه بريطانيا فى مصر هو تأييد احتفاظ بريطانيا بحق إبقاء التسهيلات الاستراتيجية فى مصر خلال وقت السلم فى حالة تسمح باستخدامها بفاعلية وسرعة ، وتأييد احتفاظ بريطانيا بحق العودة للأستخدام الكامل للتسهيلات ، ثم تأيد بريطانيا سياسيا ودبلوماسيا لتحقيق هذه الأهداف . ولكن فى الحالة الخاصة بلجوء بريطانيا لاستخدام القوة ، فقد كان الموقف الأميريكى مغايرا، اذ لم تلزم هيئة الأركان نفسها أو حكومتها بتأييد استخدام القوة واقترحت دراسة الموقف الدولى قبل اتخاذ أى قرار .

ولاشك أن الأرتباط بين تدهور الموقف السياسى الداخلى فى مصر ـ خلال الأسابيع القليلة السابقة على ثورة يوليو ـ وبين مشكلة السيطرة على قاعدة القناة ومشكلة السودان، أى الربط بين استقرار الوضع الداخلى والمشكلة السياسية الأولى فى مصر كان يسيطر على تفكير الخارجية الأميريكية ويخلق لديها مخاوف عميقة آثارت لديها ـ كما سبق القول ـ احتمالات لجوء بريطانيا لاستخدام القوة. وقد انعكس هذا القلق بصورة أحد وأعمق فى التقرير الذى أعده المدير المساعد للتخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية ـ عن الموقف السياسى الداخلى فى مصر فى الأسبوع الاول من شهر يوليو ١٩٥٢ (٢). واشار التقرير الى أنه من بين المشكلتين الأساسيتين اللتين تمثلان اساس النزاع الحالى بين مصر وبريطانيا، وهما السيطرة على قناة السويس ومستقبل السودان، فإن المشكلة الأولى وإن كانت الاهم فهى الايسر والاسهل حلا، بل كان يمكن حلها اذا لم تكن مرتبطة بمشكلة السودان، والمشكلتان فى الحقيقة يمكن فصلهما وإن كانت كلٌ من بريطانيا ومصر متظاهرتين بغير ذلك.

---

(١) راجع أيضا الوثيقة الخاصة برسالة وزير الدفاع الاميريكى إلى وزير الخارجية فى ١٩٥٢/٦/٢٩.
Top secret, security information, the secretary of Defense, 29, June, 1952 letter from the secretary of Defense to the secretary of state.
وقد أرفقت نص مذكرة رئيس هيئة الأركان الاميريكية المشتركة فى ٢٥ /١٩٥٢/٦ والتى رفعها إلى وزير الدفاع ، ملف 611. 74/ 6-25-52.

(٢) المذكرة السرية المقدمة إلى «روبرت جونز» من هيئة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية عن «الموقف السياسى فى مصر» فى ٩ يوليو ١٩٥٢:
Secret, security information, 9, July 1952 Momorardium for MR Robert Jones, Policy planning staff, Dept. of State, sub. political situation in Egypt. 774.00/ 7-9-52.

وقد استخلصت السفارة الأميريكية من اتصالاتها فى مصر أن المصريين يوافقون على فصل المشكلتين بشرط موافقة الولايات المتحدة على نقطتين:

- الاشتراك فى إدارة جديدة لقناة السويس.

- ضمان أن تأجيل مشكلة السودان لن يؤثر فى مطالب مصر بدور أوبرأى لها فى مستقبل تلك البلاد.

وقدرت السفارة أن حل مشكلة قاعدة السويس باحلال المصريين محل البريطانيين لا يتحقق الا باشتراك الولايات المتحدة ولكن حلها لن يتحقق حتى باشتراك الولايات المتحدة مادامت مشكلة السودان تطغى عليها.

هذه التقديرات الأميريكية لمأزق النزاع المصرى الانجليزى خلال المرحلة الدقيقة من تدهور الوضع الداخلى تعكس الحرص والاهتمام بالسعى لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية الحادة فى مصر بايجاد صيغة مقبولة للخلاف المصرى الانجليزى - احد المصادر الدائمة لهذه الأزمة - وانعكاساته على الموقف الداخلى، أو بمحاولة دعم الاستقرار الداخلى من خلال تزويد الحكم بمعونة عسكرية لتحقيق الأمن والنظام، وقد تم ذلك فى اتفاقية المعونة العسكرية فى مايو ١٩٥٢.

اذا كانت السفارة الأميريكية فى متابعتها لتدهور الأوضاع الداخلية فى مصر تركز على أسبابها الرئيسية، والمتمثلة فى سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية أم فى أسبابها السياسية المتمثلة فى الأزمة فى العلاقات المصرية الانجليزية وتدهور الموقف الأمنى فى منطقة القناة وماله من تداعيات داخلية، فقد كانت السفارة والخارجية الأميريكية تتابعان بنفس القدر من الاهتمام والعمق مظاهر هذا التدهور المتمثلة فيما يمكن أن نسميه الأزمة الوزارية المستمرة فى مصر حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى هذا السياق تابعت السفارة الأميريكية فى تقاريرها الاسبوعية كما تابعت الخارجية الأميريكية فى ملخصاتها الاسبوعية الأحداث فى مصر والسودان. وتناولت بالتحليل اسباب استقالة أو سقوط وزارة الهلالى وعزتها الى فشله في التوصل الى اتفاق مع بريطانيا لتسوية النزاع المصرى الانجليزى، وخلصت السفارة من تحليلها هذا الى انها قد حذرت دائما من أن حكومة الهلالى لن يكتب لها الإستمرار إلا اذا قدم البريطانيون تنازلات (١).

وقد وصفت السفارة الأميريكية الأزمة الوزارية فى مصر بعد سقوط وزارة الهلالى بأنها أسوأ أزمة وزارية فى تاريخ مصر الحديث (٢) لغياب أى حكومة لمدة ٤٨ ساعة إلى أن شكل حسين سرى وزارته فى ٢ يوليو ١٩٥٢.

وقد رأت السفارة الأميريكية أن أسوأ مظهر لهذه الوزارة - التى تعد أضعف حكومة شكلت حتى ذلك الوقت - وجود كريم ثابت من أشياع القصر وعملاء عبود باشا * .

1- Office Memo, U.S. govr. to NE, MR Stabler from Miss Fowler. sub weekly summary of events, Egypt and the sudan June 24-30, 1952.

2- Office Memo, secret, to N.E. MR. stabler from Miss fowler, sub. Weekly summary of events, Egypt & the Sudan July 1-7, 1952. 774. 00/7-7-52

(*) حول ظروف استقالة وزارة الهلالى وتشكيل وزارة حسين سرى يصف حسن يوسف فى مذكراته ملابسات استقالتها بأنها (الدسيسة الكبرى) ويورد فى ذلك حديثه مع الملك فى ضوء مذكرة كريم ثابت مستشاره الصحفى الذى أوصى الملك بإخراج االهلالى من الحكم. انظر حسن يوسف ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩ وعن مساوىء كريم ثابت ودلالة تعينه في وزارة حسين سرى، انظر الرافعى فى المرجع السابق ص ١٤٦ حيث يقول «وكان من علامات إنحدار المنصب الوزارى دخول كريم ثابت فى هذه الوزارة فقد كان تعيينه ارضاء لرغبة الملك فى أن يكون صفيه وخليله وملازمه فى لهوه ومجونه وزيرا من وزراء الدولة» . وانظر : موسى صبرى ، المرجع السابق ، ص ١٤٧.

٥ـ تقييم حكومة سرى باشا ٢ـ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ :

ويقيم السفير الأميريكى حسين سرى باشا وحكومته بأنه قد يكون أكثر رجال مصر موالاة للغرب ، وربما يكون الوحيد الذى يعرف ماذا يعنى الستار الحديدى وإن كان ـ أى كافرى ـ لايكن له أى حب ولكن يمكن الاعتماد عليه (١) .

ويحلل كافرى المشكلات التى كانت تواجه حكومة حسين سرى باشا فى النقاط التالية :

- العلاقات مع البريطانيين والسودانيين.
- إجراء الإنتخابات .
- الأحكام العرفية والرقابة.
- البرنامج الإقتصادى .
- العلاقات مع الأحزاب الأخرى .

أما اتجاهات الوزراة وميول أعضائها ، فقد حللت السفارة وزارة حسين سرى باشا فوصفته (بأنه رجل الملك) وأن بقية أعضاء الوزارة موالون للقصر وأن وزير الداخلية الجديد محمد هاشم باشا صهر سرى باشا رئيس الوزراء وبالتالى فإن السيطرة فى الحقيقة على وزارة الداخلية كانت معقودة بالفعل لرئيس الوزراء .

وتقدر السفارة أن أخطر المظاهر التى تثير القلق فى التشكيل الوزارى الجديد هو تعيين كريم ثابت كوزير دولة عن العلاقات بين الحكومة والقصر. (عين حسين سرى باشا فى وزارته كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق وزيرا لشئون القصر كهمزة وصل بين الملك والوزارة وكان هذا التعيين بتوجيه من الملك).

وتصف السفارة (كريم ثابت) «بأنه مقامر سيىء السمعة» . disreputable adventurer يمارس نفوذا كبيرا وسيئا على الملك (٢) . بل وتعزو أسباب سقوط وزارة الهلالى إلى الدور الذى لعبه كريم ثابت وأحمد عبود باشا والياس اندراوس باشا الذين نظروا بفزع شديد إلى احتمالات تنفيذ الهلالى لبرامج التطهير ، حيث كان التطهير سيشمل هؤلاء ، وأن الهلالى حين أحس بهذه المناورات طلب المضى فى تنفيذ برامج التطهير ولما تبين أنه لن يستطيع ذلك قدم استقالة الوزارة (٣).

1- Office Memo, U.S. govr. secret, security information to NEMR Stabler, from NE MR Miss Fowler. Sub. weekly summary of events Egypt. Sudan July 1 -7, 1952, 774. 00/ 7 - 7 5.

2- Dept. of state, Assistant secretary secret information to the Acting secretary July 3, 1925 from NE MR Byroade sub. change of govr. in Egypt 774. 00/ 7 - 3 - 52.

3- Ibid.

وراجع برقية السفارة رقم ٢٣٩٣ فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ حول رفض الأستجابة لمحاولات كريم ثابت اقناع كافرى بالتدخل لاسقاط الحكومة (أن يتدخل السفير لدى الملك لإحلال حكومة الهلالى بغيرها) .

على أن السفارة ـ إذ تربط فى تحليلها بين مظاهر الفساد الكامنة وراء الأزمة الوزارية وبين أزمة العلاقات المصرية البريطانية ـ تقدر أنه كان من أهم الأسباب المباشرة لاستقالة الهلالى ، إدراكه أن عدم إحراز تقدم مع البريطانيين فى تسوية الخلاف كان سيرغمه على الاستقالة ففضل أن يتقدم بالاستقالة بنفسه * .

وتشير تحليلات السفارة لأسباب سقوط حكومة الهلالى ، ومأزق حكومة سرى أن مغزى تغيير أى حكومة فى مصر هو أن أى حكومة فى مصر لا تستطيع البقاء مدة طويلة دون إحراز تقدم حقيقى أو وهمى مع البريطانيين . وتتنبأ السفارة أنه مالم يستطع سرى باشا تحقيق تقدم مع البريطانيين فى المستقبل القريب، وإذا لم يقرر الملك إجراء انتخابات فإنه يعود للسير فى طريق على ماهر والهلالى باشا(١) .

ومع مضى الأسابيع القليلة ، بل والأيام القليلة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تابعت السفارة الأميريكية الأحداث المباشرة المؤدية لثورة يوليو ١٩٥٢ ، كما صورها كافرى فى برقياته للخارجية الأميريكية فى السياق التالى :

ـ تعاقب الإضطرابات فى صفوف الجيش بين الضباط الشبان .

ـ محاولات القصر فرض اللواء حسين سرى عامر على عضوية مجلس إدارة نادى الضباط برئاسة محمد نجيب ، ومقاومة النادى لهذه المحاولة والأزمة الناتجة عن ذلك بين القصر ومجلس إدارة النادى والضباط الشبان .

ـ محاولات تشكيل مجلس إدارة جديدة برئاسة على نجيب شقيق محد نجيب وعرض منصب وزير الحربية على محمد نجيب .

وتركز برقيات كافرى فى متابعتها للأزمة بين القصر والجيش على اتصالات أعضاء مجلى إدارة النادى المخلوع بالضباط فى القاهرة والإسكندرية والعريش ومنقباد وإلى إجتماعات صغار الضباط بالثكنات طول الليل والنهار ١٧ ، ١٨ يوليو ١٩٥٢ (٢) .

ومما لاشك فيه أن برقيات كافرى فى الأيام القليلة السابقة على الثورة كانت تتلمس بوضوح تام العلامات الأولى لحركة الجيش والمواجهة بين القصر والجيش والاتصالات الواسعة للضباط بتشكيلاتهم المختلفة بما يوحى أن حركة شاملة لأرجاء البلاد على وشك الحدوث .

(*) سبقت الإشارة فى موضع سابق إلى سياسة محاربة الفساد والتطهير التى حاولت وزارة الهلالى انتهاجها وما أدى إلى وضع عراقيل أمام الوزارة وتدخل الملك ورجال القصر فى شئونها حتى ان الهلالى شعر ان الملك يريد تغيير الوزارة فحسب وكان لحاشية الملك دخل فى هذا الموقف اذ كان فريق منهم يخشى أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته . انظر عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ١٤٥ ، ويشير الرافعى كذلك إلى ان الهلالى لم يوفق فى مسعاه فى قضية الجلاء وأنه عندما بدأ مباحثاته مع السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) طلب تصريحا من الحكومة البريطانية أن يكون الجلاء ووحدة الوادى أساسا للمفاوضات فلم يظفر بأى وعد منها بذلك ـ الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ وفى أسباب استقالة وزارة الهلالى، يونان لبيب رزق، المرجع. السابق، ص٥٢٣.

1- Foreign service desp. from Cairo May 27, 1952 to Dept. of state no. 2393, sub. continued activities and views of Karem Tabet Basha 774. 00/ 5-27-52

(٢) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ١٠١ فى ١٨ يوليو ١٩٥٢:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 101, July 18, 1952, 774. 00 551/7/7-18-52.

3- Office Memo, U.S. govr., secret, security information July 21, 1952, to NE MR Stabler from NE Miss fowler, sub. weekly summary of events, Egypt the Sudan July 15-21, 1952. 774.00/7-2-52.

وقفت السفارة الأميريكية أمام إستقالة سرى باشا فى ٢١ يوليو ١٩٥٢ قبل الثورة بيومين لتصفها بأنها التغير الثانى فى الحكومة خلال ثلاثة أسابيع وتفسرها بانها ترجع إلى الخلافات السائدة حول السيطرة على سياسات الجيش (٣) .

وتذهب فى تحليلها لأسباب هذا الخلاف إلى أنه يعود إلى المواجهة بين الجيش والقصر التى تمثلت فى فرض رجل القصر اللواء سرى عامر على عضوية مجلس إدارة نادى الضباط وقيادته أعضاء المجلس بزعامة اللواء محمد نجيب .

وكان لتدخل الملك بتأييد (رجله) ويقصد به حسين سرى عامر بعزل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة اللواء على نجيب ، شقيق محمد نجيب مناورة فاشلة أدت إلى تهيئة المناخ لتحرك الجيش ضد الملك فقد سارع الضباط المطرودون بالإتصال بالضباط فى القاهرة والإسكندرية والعريش ومنقباد حيث عقدت اجتماعات لصغار الضباط فى الثكنات وكانت هذه الإجتماعات تتسم بالهياج والعنف .

وتفاقمت الأزمة رغم تراجع حسين سرى باشا رئيس الوزراء ولجوئه لترضية الضباط المتذمرين فاقترح عرض منصب وزير الحربية على محمد نجيب الذى رفض هذا العرض ، فذهب سرى باشا إلى الملك لإقناعه بسحب تأييده لسرى عامر ومرسوم ١٦ يوليو بحل مجلس إدارة النادى إلا أن الملك رفض طرد سرى عامر دون طرد نجيب الذى اعتبره الملك أحد قادة المتذمرين فى الجيش ضد الملك ، فتقدم سرى باشا باستقالته * .

لاشك أن أستقالة وزارة سرى باشا ** وما اقترن بها من أزمة المواجهة بين القصر والجيش على ومستوى الملك قيادات الضباط كان يهيىء المسرح السياسى فى مصر لتحرك الجيش ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالثورة وبالطبع لم تكن هذه الأزمة إلا مظهرا خارجيا فحسب لأزمة علاقة الثقة المفقودة بين القصر والجيش منذ انتخابات نادى الضباط فى مطلع عام ١٩٥٢.

ومن ناحية ثانية فإن استقالة سرى باشا جاءت لتؤكد مأزق الحكم فى مصر بعد سقوط وزارة الهلالى من قبله ووزارة على ماهر منذ يناير ١٩٥٢ فالأزمة الوزارية والأزمات الوزارية المتلاحقة كانت فى تقدير السفارة الأميريكية نتيجة للفشل فى مواجهة أسباب السخط الأساسية وهى فى أساسها مشكلات إجتماعية وإقتصادية وسياسية خاصة الفشل فى معالجة الخلاف المصرى الإنجليزى وأزمة العلاقات المصرية الإنجليزية وانعكاسها على تدهور الوضع الداخلى فى مصر فى ايقاع سريع منذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

لم تكن نذر الثورة واحتمالات التمرد أو الإنقلاب العسكرى غائبة عن تقديرات السفارة الأميريكية فى القاهرة أو الخارجية الأميريكية فى واشنطن بل أن وثائق السفارة فى مصر ووثائق الخارجية الأميريكية السرية غير المنشورة حتى الآن قد استخدمت نفس هذه الألفاظ فى أكثر من موضع واستخدمت كثيرا من التعبيرات المجازية (المرجل السياسى لا يزال يغلى) لوصف الغليان السياسى فى مصر خلال الشهور السابقة على الثورة .

(*) انظر تفاصيل الخلاف بين وزارة حسين سرى باشا والملك حول أزمة نادى الضباط الذى اضطر لتقديم استقالته التى وصفها الرافعى بأنها أستقالة مشرفة لحسين سرى ووزارته اذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك فى اذلال الجيش وضباطه الأحرار وقد قبل الملك استقالته فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢، الرافعى، المرجع السابق ، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ، ويونان لبيب رزق ، حول بوادر حركة الجيش واستقالة وزارة حسين سرى باشا ، المرجع السابق ، ص ٥٢٦.

(**) استدعى الملك نجيب الهلالى باشا لتشكيل وزارة جديده وقبلها بشروط، اهمها إخراج كريم ثابت وابعاد العناصر الفاسدة من الحاشية والغاء الأحكام العرفية ومع ذلك قبل الهلالى وضعا شاذا هو تعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية والبحرية مما كان امتهانا للضباط حيث لم يتخرج من الحربية ولم يكن سوى صهرا للملك ، ولم تدم وزارة الهلالى سوى ١٨ ساعة، انظر كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٦.

ولاشك أن قدرة السفير كافرى على الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة وقراءتها قراءة صحيحة وتحليلها واستخلاص النتائج السليمة منها جعله يقول بوضوح: «إنه يقرأ حدوث الثورة فى مصر على الأوراق»، لقد كان تنبؤ السفارة الأميريكية باحتمالات الثورة واضحا وموثقا وركزت فيه على تحرك الضباط وتابعت مظاهره المختلفة منذ مطلع عام ١٩٥٢ حتى المواجهة بين القصر والجيش فى الأزمة الثانية لنادى الضباط - إن جاز هذا التعبير .

وقد حاولت السياسة الخارجية الأميريكية إحتواء الآثار المباشرة للأزمة الداخلية فى مصر بدعم الأمن الداخلى ودعم الحكومة من خلال اتفاق المعونة العسكرية الخاصة بالشرطة فى إبريل ١٩٥٢ ، كما حرصت على نصح البريطانيين وتحذيرهم من اللجوء لاستخدام القوة فى منطقة القناة واختطت لنفسها خطا فاصلا بين التأييد السياسى والدبلوماسى للوجود العسكرى البريطانى فى مصر وبين التورط فى عمل عسكرى يؤثر على علاقة الولايات المتحدة بمصر .

والجدير بالتسجيل أن التحليل الأميريكى للموقف الداخلى فى مصر قبل الثورة كان لايتم من فراغ بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهمية التى توليها الولايات المتحدة للإستقرار فى مصر ولتأثيرها على أمن الغرب فى شرق البحر المتوسط وعلى المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة من العالم، وهذا يفسر لنا اشتراك وزارة الدفاع الأميريكية وهيئة الأركان الأميريكية المشتركة مع الخارجية الأميريكية فى إعداد التقارير والتوصيات فى معالجة ومتابعة الموقف الداخلى فى مصر هذه المتابعة الدقيقة القريبة من مصادر الأحداث ، وقراءتها للأسباب الحقيقية الكامنة وراء مظاهر التدهور وزعزعة الإستقرار فى نظام الحكم فى مصر .

لقد تحركت القوات المسلحة ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالثورة التى «كان يقرؤها كافرى على الأوراق» وقد تجمعت أمام السياسة الخارجية الأميريكية فى واشنطن صورة متكاملة عن تطورات ومسببات تدهور الوضع الداخلى فى مصر إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وكانت أمامها كذلك صورة دقيقة عن القوى الحزبية المتفاعلة على المسرح السياسى فى مصر وعن القصر والجيش وعن المشكلة الرئيسية أمام مصر وهى علاقتها مع بريطانيا .

وفى ضوء هذه التقديرات المستفيضة عن أوضاع مصر الداخلية قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تعاملت السياسة الخارجية الأميريكية مع التغيير فى نظام الحكم فى مصر الذى أتى مع مقدم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما سنتناول فى الفصل التالى .

الباب الثانى
الموقف الأميريكى نحو نظام الحكم الجديد
فى مصر منذ يوليو ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥

الفصل الخامس
التقييم الأميريكى لحركة الجيش وتغيير نظام الحكم فى مصر

أولا : ردود الفعل الأولى تجاه حركة الجيش.

ثانياً: اتصالات ضباط الحركة بالسفارة الأميريكية بالقاهرة اطرافها ومضمونها.

ثالثاً: التقارير الأولى للسفارة الأميريكية وتقييم وزارة الخارجية لاتجاهات ضباط الحركة داخليا وخارجيا.

رابعا: تقييم السفارة والخارجية الأميريكية للقوى السياسية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو.

خامسا: تقييم صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة ومع القوى السياسية المعارضة.

التقييم الأميريكى لحركة الجيش وتغيير نظام الحكم فى مصر

قبل أن نستعرض عناصر اتجاهات السياسة الأميريكية تجاه قيام ثورة ٢٣ يوليو وتطوراتها خلال شهورها الأولى، يهمنا أن نستقرىء مضمون الوثائق الأميريكية التى تزامنت مع قيام الثورة لنرى مدى الحقيقة فى توقعات هذه الثورة وقدر الدقة أو الصحة فيها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل ردود الفعل الأولى تجاه الحدث، وننتقل بعد ذلك إلى التقييم الأولى للثورة كحدث واتجاهاته وعناصره، ثم بدايات الإتصالات مع أعضاء الثورة وطبيعتها والهدف منها.

مما لاشك فيه أن السفير الأميريكى كافرى قد توقع حدوث ثورة يوليو كما دلت على ذلك تقاريره وبرقياته قبل وقوع الثورة بشهور على نحو ما تناوله البحث فى فصل سابق. وأكد كافرى توقعاته السابقة فى برقيته الأولى فى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى قال فيها «لقد ابلغت مرارا وتكرارا أن اتجاه الاحداث يسير حتما نحو حركة من النوع الذى وقع «واضاف» أن الانقلاب هو نتيجة للوضع العام المتدهور»(١).

وكافرى بذلك يضع ثورة يوليو ١٩٥٢ فى إطارها أو سياقها السياسى العام كنتيجة للوضع العام المتدهور فى مصر *.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Alexandria, to secretary of state no.18 July 23, 774.007. 23 - 52.

(*) قسم عبد الرحمن الرافعى اسباب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ثلاثة مجموعات رئيسية من الأسباب، الأسباب السياسية وفى مقدمتها السخط والمرارة من رؤية الاحتلال جاثما على أرض الوطن وأن الضباط الأحرار استشعروا الواجب فى انقاذ البلاد من الاحتلال كما انهم رأوا أن الاحتلال لم يكن وحده السبب فيما اصاب البلاد من الكوارث، بل أن فاروق يشاركه هذه التبعية فتعاهدوا على تحرير البلاد من الاحتلال ومن فاروق معا فهى ثورة تحريرية لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من ربقة الاستعمار ولتطهير أداة الحكم فيها من الفساد، كما يرى الرافعى انه من بين الأسباب السياسية مايتصل بالجيش ذاته وخاصة سياسة بريطانيا والملك حياله من السيطرة عليه وتحديد تسليحه مما أدى إلى هزيمته فى حرب فلسطين فما فعله الاحتلال فى الجيش كان من أهم البواعث على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. =

أولا: ردود الفعل الأولى تجاه حركة الجيش

وأول ما يسجل من مظاهر أو سمات إيجابية للموقف الأميريكى تجاه قيام الثورة فى مصر، الموقف الايجابى الذى اتخذته السفارة الأميريكية فى القاهرة والذى تمثل فى المشاورات التى اجرتها الخارجية الأميريكية مع المسؤولين البريطانيين فى واشنطن تجاه احتمال التدخل العسكرى ضد الثورة فى مصر، وكذلك رفض مساعى الملك فاروق ومساعى مرتضى المراغى فى نفس الوقت لحث الولايات المتحدة ذاتها على التدخل العسكرى (١) * وقد اجابت وزارة الدفاع الأميريكية على طلب فاروق من كافرى بتحرك قطع من الاسطول السادس لإخراجه من الاسكندرية بالاعتذار لبعد قطع الاسطول. وزاد كافرى على ذلك أن نصح فاروق بألا يرتكب «عملا طائشا» (٢) عندما اتصل به يطلب معونته لإخراجه هو وأسرته من مصر فى حراسة سفينة حربية أميريكية. وعلى الرغم من أن استغاثة فاروق بكافرى صباح ٢٣ يوليو كانت صريحة فقد كان رأى كافرى الذى نقله إلى الخارجية أن الموقف فى القاهرة خرج تماما عن سيطرة الملك وأصبح فى يد نجيب بلا منازع (٣).

والواقع أن برقية اتشيسون إلى كافرى فى القاهرة فى ٢٥ يوليو أكدت بضرورة نصح الملك بألا يسلك سلوكا طائشا وأن الولايات المتحدة لا تريد التورط فى الوقت الحالى وأنه لاسفينة حربية ولا طائرة تستطيع

= أما المجموعة الثانية من الأسباب التى أشار اليها الرافعى فهى الأسباب الاقتصادية واوجزها فى عبارته التى تقول «كانت الحالة الاقتصادية فى أول عام ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلى الانتفاض والثورة والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التى كانت تتراءى فيها، أما المجموعة الثالثة من الاسباب فهى الاسباب الإجتماعية إذ كانت الحالة الاجتماعية تدعو أيضا إلى الثورة وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، ومن أمثلتها مظاهر سوء توزيع الملكية الزراعية وبالاضافة إلى الاسباب والاقتصادية والاجتماعية كان فساد الحكم وفساد فاروق على نحو ما فصله الرافعى من تدخل فى شؤون الحكم والجيش والاستغلال ومباذله فى حياته الخاصة من الأسباب الدافعة إلى أن ينشد الشعب الثورة ففاروق كان يسير فى حكمه وفى حياته الشخصية إلى الهاوية وكان يدفع الشعب والجيش معا إلى الثورة دفعا. انظر عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٥٠ - ٢١٤.

1- Incoming telegram, Dept. of state, Top secret, security information from Alexandire, to secretary of state no. 21, July 24, 1952, 774.00 7 - 24.

وانظر كذلك برقية كافرى إلى وزير الخارجية فى الأوراق الخاصة السرية لدين اتشيسون:

Papers of Dean Acheson, Truman Library July 24, 1952.

(*) كما يروى احمد حمروش واقعة اتصال الملك فاروق بجيفرسون كافرى السفير الأميريكى لمقابلته فى سراى المنتزة يوم ٢٣ يوليو ومطالبته للسفير بمحاولة اقناع الحكومة البريطانية بحاجة الملك لتدخل قواتها ولم تثمر جهود الملك فى استجلاب تدخل بريطانى او حماية امريكية لعرشه. انظر أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، جـ ١ ط ٣، ١٩٨٣، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ٢٢٣ - ٢٢٩.

2 - Incoming telegram, to Dept. of state, Top Secret, security information, from Alexandria, to secretary of state no. 23 July 25, 774. 00/7 - 2552.

3 - Incoming telegram, Dept. of state, secret security information, from Alexandira, to secretary of state no. 14 July, 23, 774. 00/72352.

وانظر فى الوثائق البريطانية البرقيات التالية رقم ١٠٩٥ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، ١١٠٣ فى ٢٦ يوليو، ١١٢٢ فى ٢٧ يوليو من «كروزيل» Creswell القائم بالاعمال البريطانى إلى «بوكر» Bowker مدير إدارة افريقيا بالخارجية البريطانية F. 0371 - 96878

القدوم لمصر لهذا الغرض (١). ومؤدى الموقف الأميريكى من الناحية العملية ترك الأمور تسير فى مجراها أمام حركة الانقلاب دون تدخل سواء من جانب الملك أو البريطانيين (ويلاحظ أن هذا الموقف الأميريكى قد تزامن مع بدء اتصالات السفارة مع ضباط الثورة - مقابلة ديفيد ايفانز مع عبد المنعم النجار وسليمان محمود فى المخابرات العسكرية وتأكيدهما له نوايا الثورة فى الداخل والخارج على نحو ماسنتناول بعد قليل).

وبرغم تكرار إلحاح الملك على كافرى أكثر من مرة بأن قليلا من التحرك قد يغير الصورة بالكامل (٢) طالبا منه تدخل البريطانيين فى الموقف فإن كافرى أكد لفاروق أن الحركة ليست موجهة له شخصيا، وذلك فى الوقت الذى كان فاروق قد بعث بالمراغى إلى السفارة البريطانية بعد ظهر ٢٤ يوليو يحرضها على التدخل العسكرى ضد الحكم الجديد (٣) بعد أن نقل للوزير المفوض البريطانى أن مجموعة الضباط مصممة للجوء للعنف لطرد البريطانيين بالقوة وإقامة ديكتاتورية شيوعية إخوانية محل الملكية. وقد كان تقييم كافرى لمحاولة المراغى «انها مجرد مزاعم (٤) مغرضة تهدف للتحريض على التدخل العسكرى البريطانى». وقد اكدت الخارجية الأميريكية للخارجية البريطانية أنه ليس لديها ما يؤكد معلومات المراغى، ونصحت الخارجية البريطانية بالتأكد من معلوماتها أولا (٥) وواضح أن اتصالات السفارة الأميريكية فى القاهرة برجال الثورة فى وقت مبكر وتقييمها الخاص كان له أثره فى عدم الاستجابة لتوسلات المراغى أو الملك للتدخل العسكرى البريطانى.

---

(١) برقية اتشيسون إلى كافرى Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, security information, sent to Amconsul, Alexandria, for Caffrey, rpt. Cairo, 153, July 25, 1952, 774./ 7 - 2552.

2-Incoming telegram, Dept. of state, top secret, security information, from Cairo, to secretary of state no. 149, July 23, 1952, 770.00/7 -23- 52.

(٣) برقية من القنصلية الأميريكية فى الاسكندرية رقم ٢١ فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ المصدر السابق.

(*) يشير مرتضى المراغى وزير الداخلية المصرية السابق قبل الثورة فى مذكراته التى نشرت بمجلة اكتوبر إلى صداقة جيفرسون كافرى السفير الأميريكى بالملك فاروق وأن الملك قد تقرب منه ظنا منه انه سيقوم بحمايته من الانجليز ولعل فاروق اراد من ذلك ان يشعر الانجليز بانه سيلجأ إلى طلب حماية من امريكا ولعله أراد بهذه الوسيلة ان يشعر امريكا انه صديق لها أما المستر كافرى فكان شغله الشاغل هو الشيوعية وكان يشعر بأن الشيوعية خطر داهم على مصر وبالتالى على الشرق الأوسط.

انظر مذكرات مرتضى المراغى - اكتوبر، العدد ٥٠٢، فى ١٥ يونيو ١٩٨٦، ص ٦٨ ومع ذلك لم يورد المراغى اى اشارة فى مذكراته إلى انه قد اوفد من قبل الملك فاروق إلى السفارة البريطانية ليطلب تدخلها العسكرى ضد حركة الضباط على نحو ما اثبته كافرى فى برقيته إلى الخارجية الاميريكية فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وإن اثبت المراغى فى مذكراته ان الملك فاروق أراد فعلا ان يستعين بالانجليز فى اليوم التالى للثورة فارسل مبعوثا إلى السفارة البريطانية قابل فيها الوزير المفوض (كرسويل) الذى كان قائما باعمال السفير واستفسر منه المبعوث عن امكانية مساعدة الملك ورفض (كرسويل) بحث مساعدة الملك ووصفه بانه (مجنون ملعون) فرواية المراغى تثبت انه كان هناك بالفعل مبعوث من الملك إلى السفارة البريطانية ولكنه يغفل تماما من هو المبعوث الذى يشير (جيفرسون كافرى) انه لم يكن شخص آخر سوى المراغى نفسه.

(٤) نفس المصدر

(٥) برقية صادرة من الخارجية الأميريكية إلى السفارة فى القاهرة والسفارة الأميريكية فى لندن: Outgoing telegram, Dept. of state, secret, security in-formation, Amembassy, Cairo, no. 146 Rptd, Amembassy, london no. 521 July 24, 1952, 77.00/ 7 - 2452.

وقد واصل المراغى اتصالاته بالسفارة الأميريكية للاعراب عن مخاوفه عن المستقبل فى مصر ويحذر من الفوضى والتطرف ويطالبهم بالتدخل - وذلك فى مقابلة مع سكرتير اول السفارة فى ١٨ اغسطس ٥٢.

والواقع أنه لم يكن ثمة سبيل أمام الملك أو المراغى للتحريض على التدخل العسكرى البريطانى ضد حركة الجيش ذلك أن الخارجية الأميريكية ناقشت انقلاب الجيش فى مصر مع ممثلى السفارة البريطانية فى واشنطن واتصلت بالخارجية البريطانية فى لندن فى رسالة بعث بها اتشيسون إلى القاهرة ولندن توضح للبريطانيين أن التدخل الخارجى سوف يكون كارثة وأوضحت أن حركة الجيش مسألة داخلية (٢)، فنصيحة الولايات المتحدة لبريطانيا منذ الساعات الأولى للثورة هى عدم التدخل عسكريا ضد حركة الجيش ووصفت ذلك اذا حدث بأنه كارثة ولاشك أن ذلك الموقف قد هيأ الفرص أو زاد الفرص أمام نجاح حركة الجيش وبقائها. وقد ساعد على ذلك فى الواقع تأكيد الملحق العسكرى البريطانى للمتحدث الرسمى لنجيب فى ٢٤ يوليو «أن بريطانيا لن تتدخل عسكريا بشرط الحفاظ على القانون والنظام». وقد فسر المتحدث الرسمى (عبد المنعم أمين) ذلك بأنه طمأنة من لندن، وأكد أن الأمن الداخلى سوف تجرى المحافظة عليه مهما كان الثمن وأكد الطابع المعادى للشيوعة فى الحركة (٣).

ومن الجلى أن استدعاء الملحق العسكرى البريطانى والملحق الجوى الأميريكى كان بهدف ضمان عدم تدخل بريطانيا عسكريا لتأمين حركة الانقلاب خاصة بعدما علم رجال الحركة من اتصالات الملك بكافرى * كما أن تأكيد المتحدث الرسمى لنجيب بالحفاظ على النظام بأى ثمن كان رسالة موجهة لبريطانيا لتبديد أى ذريعة للتدخل، وكذلك كان تأكيد الطابع المعادى للشيوعية لحركة الجيش بمثابة رسالة موجهة إلى ممثلى الولايات المتحدة فى مصر لحثهم على ممارسة الضغوط على بريطانيا وطمأنة الولايات المتحدة لاتجاه الحركة ولونها **.

لم يكن من العملى أو حتى من المنطقى أن تبادر الخارجية الأميريكية بإبداء موقف إيجابى علنى أو واضح من حركة الجيش فى ساعاته الأولى أو أيامه الأولى، وان كانت السفارة الأميريكية قد سلكت سبيلين متكاملين ومترابطين للوصول فيما بعد إلى التقييم الايجابى لثورة يوليو فى شكل بيان رسمى صدر عن واشنطن فى مطلع سبتمبر ١٩٥٢. هذان المسلكان أو السبيلان هما فتح أبواب الاتصالات والمحادثات بين السفارة وأعضاء

1- Outgoing telegram, Dept. of state, Top secret, security information, sent to Amembassy, London prior - ity,494 reptd. information Amembassy, Cairo, priority, 129, 23 July 1952, 774.00/7- 2352.

وانظر الوثائق البريطانية المشاورات بين واشنطن ولندن:

برقية السفارة البريطانية من واشنطن رقم ١٤١٨ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ إلى وزارة الخارجية، حول مقابلا ت السفير البريطانى مع الخارجية الأميريكية

F. O. 371, 46878.ة

(٢) برقية السفارة الأميريكية رقم ١٨٢ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ إلى واشنطن، ملف (٧٧٤)

(*) تشير الوثائق البريطانية إلى تصنت الضباط ونجيب على الاتصالات التليفونية بين الملك وكافرى فى الاسكندرية حول طلب الملك تدخل بريطانيا - انظر البرقية رقم ١٠٦٧، ١٠٩٥ فى يوليو ١٩٥٢

F. O. 371/1018/241.

(**) تكررت فى الشهور الأولى بل والاسابيع الأولى للثورة اشارات الضباط فى احاديثهم مع اعضاء السفارة الأميريكية إلى الطابع المعادى للشيوعية في الحركة وقد ورد ذلك فى احاديث على صبرى وزكريا محيى الدين، ومحمد نجيب مع اعضاء السفارة ومع جيفرسون كافرى السفير الأميريكى فى مواقع ومناسبات متعددة كما أورد مرتضى المراغى فى مذكراته فى مجلة اكتوبر فى ١٥ يونيو ١٩٨٦ أنه لما يئس الأمريكان والانجليز من فاروق اتجهوا نحو حركة الضباط الأحرار وحاولوا الاتصال بها وجرت هذه المحاولة عن طريق ضابطين بالجيش المصرى هما البكباشى عبد المنعم أمين وقائد الجناح على صبرى، ويضيف المراغى أن الضباط الأحرار لعبوا لعبتهم بمهارة وجاروا الأمريكان». انظر: مذكرات مرتضى المراغى - مجلة اكتوبر، ١٥ يونيو ١٩٨٦، ص ٦٨، ٦٩.

الحركة لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن خلفيات الحركة واتجاهات أعضائها وتفكيرهم السياسى ويمكن أن نسمى هذه المرحلة المبدئية بالمرحلة الأولى من الاتصالات للتعرف وجمع المعلومات وخلق مايسمى بعلاقات العمل بين رجال السفارة ورجال الجيش. أما المسلك الثانى فهو إجراء عملية تقييم مستمرة للحركة تنتقل من مجرد نقل الانطباعات والمعلومات المتفرقة إلى تقييم موضوعى ومتكامل للاتجاهات والنوايا حتى تحدد الخارجية الأميريكية على أساسها سياستها المقبلة مع النظام الجديد فى مصر. هذه العمليات والاتصالات مع رجال الثورة بهدف جمع المعلومات عنهم وعن الحركة وعن اتجاهاتهم ثم اعداد التقييم السياسى ليكون امام واشنطن لتحديد سياستها سوف تسهم فى خلق رد فعل إيجابى لدى الخارجية الأميريكية انعكس فيما عرف بعد ذلك بالتصريح الذى أدلى به اتشيسون فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ للصحافة الأميريكية عن «التطورات المشجعة فى مصر».

ولاشك أن فهم طبيعة هذه الاتصالات التى جرت بين رجال السفارة الأميريكية فى القاهرة ومضمونها والهدف من ورائها يبين إلى أى مدى كانت آثارها منعكسة فى التقييم السياسى للحركة خلال الشهر الأول من آخر يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية اغسطس من نفس العام *.

ثانيا: اتصالات ضباط حركة الجيش بالسفارة الأميريكية ـ اطرافها ـ مضمونها:

وقد حرصت حركة الضباط على اجراء اتصالات بالسفارة الأميريكية فى الساعات الأولى من الحركة فاستدعى البكباشى سليمان محمود والصاغ عبد المنعم النجار «ايفانز» مساعد الملحق الجوى الأميريكى فى القاهرة صباح ٢٤ يوليو إلى مقر قيادة المخابرات الحربية المصرية حيث دارت بينهم محادثة أشبه بالاسئلة والأجوبة. ويصف «ايفانز» الضباط المصريين بأنهم كانوا متعاونين فى إجاباتهم [1] وكان هدفهم الواضح كما استخلص ايفانز تأكيد نواياهم فى:

ـ تطهير القوات المسلحة من الفساد والعجز.

(*) يشير احمد حمروش فى معرض روايته عن الاتصالات الخارجية للضباط الأحرار قبل الثورة إلى الاتصالات الأميريكية مع الضباط فينوه إلى ان اتصالات الضباط الأحرار لم تقتصر على القوى والتنظيمات السياسية فى مصر ولكنها امتدت لتشمل ايضا مندوبى وزارة الخارجية الأميريكية ووكالة المخابرات المركزية الأميريكية الذين استثارتهم منشورات الضباط الأحرار وانتصارهم فى انتخابات نادى الضباط فبذلوا غاية جهدهم للتعرف عليهم واكتشاف ارائهم ومحاولة اجتذابهم وكانت حلقة الاتصال مع ضابط فى المخابرات المصرية تسمح طبيعة عمله بالاتصال بالملحقين العسكريين الاجانب ولم يحدده احمد حمروش، والمرجح انه يقصد على صبرى رئيس فرع المخابرات فى القوات الجوية المصرية قبل الثورة، ويشير أحمد حمروش إلى انه من المقطوع به أن الأميريكيين وجدوا فى النشاط السرى لحركة الضباط الأحرار بعض ما يحقق لهم اهدافهم فى المنطقة (ولم يحدد حمروش ما هى هذه الأهداف) ولكن لم يستطيعوا ان يكونوا مسيطرين عليه انظر أحمد حمروش ـ قصة ثورة يوليو ط ٣، جـ ١، ١٩٨٣، ص ١٨٢ ـ ١٨٨.

ويلاحظ ان حمروش فى روايته كلها يعتمد اعتمادا كليا على ما أورده مايلز كوبلاند فى كتابه «لعبة الأمم» دون ان يوثقه من مصدر أخر.

1 - Incoming telegram, Dept. of state, top secret, security information, from Cairo, to secretary of state no. 178, July 25, 1952. 774. 00/7-2552.

يروى محمد حسنين هيكل رواية اخرى مؤداها ان عبد الناصر اوفد على صبرى إلى ايفانز فى الساعة الثالثة من صباح الانقلاب لشرح موقف الثورة والتحذير من التدخل البريطانى ـ انظر:

Heikal, Cairo Documents, Op. cit, pp. 35 - 36.

وانظر تقرير السفارة عن وصف احداث الانقلاب يوما بيوم من ليلة ٢٢ يوليو حتى رحيل الملك فاروق ٢٦ يوليو حيث ورد فيه كذلك أن قلق القادة العسكريين المصريين كان واضحا من احتمال التدخل العسكرى البريطانى مساء يوم ٢٣ يوليو حيث اتصل قائد السرب على صبرى رئيس مخابرات القوات الجوية واحد المشتركين فى الحركة بمنزل ايفانز مساعد الملحق الجوى الأميريكى وتحدث نيابة عن مجموعة ضباط الانقلاب وطلب نقل رسالة إلى البريطانيين بأن الحركة ليست موجهة ضدهم وتحذر من أن أى تدخل سوف يقاوم بالقوة.

Foreign service despatch, secret, security information from Cairo to the Dept. of state July 30, 1952, Sub. "The Military take- over" in Egypt. desp.no. 151, 774. 00/7 - 3052.

- طلب معونة عسكرية ومعدات من الولايات المتحدة.

- الاشتراك فى قيادة مشتركة مع الحلفاء.

- القضاء على النفوذ الشيوعى.

- الاطمئنان إلى مدى صحة المعلومات الخاصة بطلب الملك التدخل العسكرى ضد الثورة.

ويجد الباحث أنه فى الاهداف التى نقلها ضباط المخابرات المصرية إلى الضابط الأميريكى ديفيد ايفانز (المعونة العسكرية - الاشتراك فى قيادة مشتركة - القضاء على الشيوعية) مايبعث ويوحى بالإطمئنان للسفارة الأميريكية إلى نوايا الحركة داخليا وخارجيا وإلى اتجاهات أعضائها وليس أهم لأهداف السياسة الخارجية الأميريكية آنئذ من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم ليس هناك ماهو أهم من القضاء على النفوذ الشيوعى فى الداخل. ويمكن أن نستخلص أن هذه الاهداف التى نقلت للسفارة الأميريكية كانت ترمى إلى كسب ثقتها والتأكيد على عدم استجابتها لمسعى الملك بالتدخل العسكرى ضد الثورة *.

وبعد الاطمئنان لنجاح الحركة دعا عبد المنعم النجار المتحدث الرسمى لمحمد نجيب الملحقين العسكريين الاميريكى والبريطانى والفرنسى لإبلاغهم بنوايا الجيش التى تمثلت فى حل البرلمان وإجراء إنتخابات جديدة واتجاه الجيش للإشراف على الحياة السياسية ** مؤكدا لهم أن الوثائق أثبتت فساد النحاس باشا وحرمه وسراج الدين مشيرا إلى أن الجيش يريد التعاون مع البريطانيين فى حفظ الأمن الداخلى، لكن الجيش يشعر بالقلق للمناورات البريطانية فى منطقة القناة مؤكدا النية فى إعادة تنظيم الجيش المصرى وقرر (عبد المنعم النجار) فى المقابلة رغبة الجيش المصرى فى الإشتراك فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط وأكد طبقا لما نقله «ايفانز» أنه حينما تنشب الحرب فإن مصر تريد ان تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها وأن تكون شريكا متكافئا.

(*) يروى «محمد حسنين هيكل» ان السفير الأميريكى وهو ممثل سياسة الولايات المتحدة الأميريكية قد أحيط باهتمام واضح في تلك الايام الأولى للثورة وان هذا الاهتمام كان اشارة فى الواقع إلى ماكانت ظواهر الأمور توحي به من امكان قيام علاقات مصرية اميريكية طيبة. ويجمل «هيكل» مجموعة من العوامل الموضوعية التى كانت تساعد على تحقيق هذا الهدف فى النقاط التالية: - إن بريطانيا كانت تمثل العدو الرئيسى فى المنطقة وأن الاتحاد السوفيتى كان بعيدا، وأن الولايات المتحدة كانت تعكس صورة، مقبولة ثم يضاف إلى ذلك أنه لم يكن للولايات المتحدة ماض استعمارى فى الشرق الأوسط وأنه بالنسبة لقضية فلسطين فان الولايات المتحدة لم تكن فى ذلك الوقت فى موضع المسؤولية أمام العرب. ومع أن معظم العوامل التى اوردها (هيكل) صحيحة فى مجملها إلا أنه من المشكوك فيه صحة العاملين الأخيرين حيث أنه كانت هناك أصوات بالفعل تتشكك فى الدور الأميريكى تجاه = منطقة الشرق الأوسط بعد مساعدتها فى استصدار قرار تقسيم فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٧ وقيام دولة اسرائيل ثم فى مشاركتها فى تقديم المقترحات الرباعية إلى مصر فى أكتوبر ١٩٥١ بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتركيا على أن (هيكل) نفسه يعود ليستطرد ويتحفظ على هذه العوامل الموضوعية التى اشار اليها فيرى أن الولايات المتحدة قد تصورت أن النظام الجديد يمكن جره إلى الاحلاف العسكرية الغربية وربطه بمخططات السيطرة الاستعمارية على المنطقة سياسيا واقتصاديا وربما استطاعت فى النهاية ان تستدرجه إلى الصلح مع اسرائيل وهو (اى هيكل) يصف هذه المرحلة بدقة (١٩٥٢ - ١٩٥٥) بأنها مرحلة «الترويض»

انظر محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، دار العصر الحديث، القاهرة (١٩٦٧)، ص ٥٥ - ٦١.

(**) ترجع أهمية هذه الاشارة التى وردت على لسان عبد المنعم النجار اتجاه الجيش للاشراف على الحياة السياسية إلى الافصاح عن النية فى هذا الوقت المبكر من قيام الثورة فى اطماع الضباط لتولي السلطة السياسية ويلقى هذا القول بظلال من الشك على بعض الآراء التقليدية التي تريد ان حركة الجيش كانت زاهدة فى السلطة بل وتقبل عودة حزب الوفد ولاتريد حل البرلمان.

وحديث عبد المنعم النجار مع ممثلى الدول الغربية الثلاث كان الهدف منه - فى تقدير الباحث - طمأنة ممثلى الدول الغربية الثلاث خاصة بريطانيا برغبة الجيش فى التعاون معهم لحفظ الأمن الداخلى ثم لطمأنتهم بدرجة أكبر وهذا هو الأهم بأن طرح عليهم مجتمعين رغبة الجيش فى الاشتراك فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم يكن ثمة ماهو أشد تأثيرا من هذا العرض على تفكير الممثلين الثلاثة، وان كان الباحث يميل للاعتقاد أن هذا العرض كان يهدف إلى كسب الثقة وتأمين الحركة أكثر مما كان يعبر - فى هذه الأيام الأولى من الثورة - عن خط أو إلتزام سياسى مسبق (١).

وفى اطار السعى لتأمين الحركة من الاخطار الداخلية بعدما استطاع الضباط تحييد خطر التدخل العسكرى الخارجى، قابل على صبرى * «ايفانز» ليطرح مخاوف المجموعة العسكرية من تطلع الوفد للحكم ومن مهاجمة الشيوعيين للانقلاب وتوزيعهم للمنشورات، ونفى أن يكون للإخوان علاقة بحركة الجيش ونقل لايفانز اتجاه الحركة لتشكيل لجنة عسكرية لإعادة تنظيم الجيش (٢).

وتحليل الباحث لمقابلة (ايفانز) مع (النجار) أن تقديرات السفارة الأميريكية فى ضوء اتصالاتها مع النجار ثم مع (على صبرى) خلال الاسبوع الأول أن الحركة أكدت على نقطتين اساسيتين هما رغبة الجيش المصرى فى الاشتراك فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، وتأكيد الطابع المعادى للشيوعية للنظام الجديد والرغبة فى التفاوض لمكافحة انشطتها الأمر الذى مهد السبيل إلى تجاوب السفارة الأميريكية ومن بعدها الخارجية الأميريكية مع الثورة فى شهورها الأولى.

ويركز على صبرى فى اتصالاته الوثيقة مع «ايفانز» على عنصر هام وهو حرص القوات المسلحة المصرية على ضمان الكفاءة والصلاحية بين صفوفها وأنها لذلك سوف تتخذ إجراءات بعدة تغييرات فى القيادات وتقديم عدد منها للمحاكمات بتهم الفساد وقلة الخبرة والعلاقة بالعهد السابق. ويشير على صبرى إلى الكفاءة الممتازة للضباط المصريين الذين تلقوا تدريباتهم فى الولايات المتحدة وإعجابهم بادارة القوات الأميريكية وكفاءة القادة الأميريكيين (٣) وحرص على صبرى واضح فى مضمون مقابلته على إبراز تأثر الضباط المصريين بالتعليم العسكرى الأميريكى وتأثيره على ضباط الحركة.

ومقابلة (على صبرى) التى نقلها ايفانز واضحة المضمون وهى مناقشة علاقة حركة الجيش بالقوى الداخلية وبرجال الأحزاب والوفد والشيوعيين والأخوان والتركيز على الموقف المناوئ للشيوعيين من الحركة

---

(١) انظر حديث «النجار» كما نقله «ايفانز» فى برقية السفارة السرية إلى الخارجية الأميريكية:
Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Cairo, to secretary of state no 285. July 29, 1952, 774. 00/ 72952.

(*) كان على صبرى يشغل منصب رئيس فرع المخابرات الحربية بسلاح الطيران انئذ وبحكم وظيفته كان يقابل «ديفيد ايفانز» مساعد الملحق الجوى بالسفارة الأميريكية.

2 - Incoming telegram, Dept. of state, secret security infomation, from cairo, to secretary of state no. 238, August 1, 1952, 774. 00/ 1952.
= وانظر فى الوثائق البريطانية البرقية المرسلة من الاسكندرية إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ١١٢٩ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢ من (كرزويل) انه لم يكن للاخوان أو للوفد دور فى الثورة. F.O. 371/ 96871/ 018/ 273.

(٣) نص حديث على صبرى مع «ايفانز» فى تقرير السفارة الأميريكية رقم ١٧٣ فى ٤ اغسطس ١٩٥٢: secret service despatch, foreign service despatch from Cairo to the Dept. of state sub.prospective personnel changes in Royal Egyptian air force, desp. no. 173, August 4, 1952. 774. 00/ 8 - 452.

ونفى الإرتباط بالإخوان وإلى جانب هدف (على صبرى) من نقل المعلومات عن خطط الحركة وعلاقتها ونواياها فإنها تتجاوز فى تقدير الباحث مجرد الرغبة فى تأمين الحركة من الخطر الداخلى بل تتعداه إلى طلب التأييد الأميريكى بالحفاظ على قنوات اتصال منتظمة بين الحركة والسفارة الأميريكية مما يدفع بدوره إلى مزيد من الاطمئنان إلى مواقف المجموعة العسكرية وإلى خطوطها ونواياها ومد يد المساعدة لها فى المستقبل.

وقد زاد تركيز ضباط الحركة فى اتصالاتهم مع السفارة الأميريكية على موضوع مكافحة الشيوعيين فقد نقل (عبد المنعم النجار) فى مقابلة له مع الملحقين العسكريين الأميريكى والبريطانى والفرنسى فى ٣١ يوليو أن العسكريين فى مصر يريدون تشكيل لجنة غير رسمية لمحاربة أنشطة الشيوعية ودعايتها، ويأمل العسكريون أن تضم اللجنة ممثلين عن القوات المسلحة المصرية والشرطة المصرية وممثلين للسفارات الفرنسية والبريطانية والأميريكية (١). وحديث (عبد المنعم النجار*) مع ايفانز يؤكد على حقيقة أن حدوث الانقلاب العسكرى قد أدى إلى اضمحلال أنشطة الشيوعية ودعايتها، كما أن اقتراحه بتشكيل لجنة غير رسمية لمكافحة الشيوعية يضع العلاقة بين الحركة والسفارة الأميريكية على صعيد آخر غير صعيد المعلومات، ثم ينتقل إلى صعيد التعاون والتنسيق المشترك ليس فقط فى مجال السياسة الخارجية كما وعد عبد المنعم النجار من قبل للإشتراك فى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط بل وفى مجال السياسة الداخلية فى مصر .

وتدريجيا فى ضوء هذه الاتصالات بدأت تتبلور الصورة القريبة لدى السفارة الأميريكية عن رجال الثورة وميولهم وكانت اتصالات ضباط آخرين مثل «عبد المنعم أمين و «زكريا محيى الدين ثم نجيب مع كافرى تطرح

---

1 - Incoming telegram, secret, security information from Cairo, to secretary of state no. 228, July 31, 1952, 774. 00/ 7- 3152.

(*) «عبد المنعم النجار» كانت آخر رتبة عسكرية له هى رتبة البكباشى، وآخر منصب مدنى له سفير بالخارجية المصرية، وقد تخرج فى الكلية الحربية ابريل ١٩٣٩ وفى كلية اركان الحرب عام ١٩٥٠ ويروى ان جمال عبد الناصر قد طلب منه (باعتباره ضابطا فى المخابرات الحربية قبل حركة الجيش) الاتصال بالأمريكيين وابلاغهم أن أى تدخل لمصلحة الانجليز سوف يتحول إلى مجزرة على مشارف القاهرة وأنه (أى عبد المنعم النجار) اقترح اسم على صبرى ضابط مخابرات الطيران وأن النجار ابلغه فيما بعد برغبة جمال عب الناصر فى الاتصال بالأميريكيين فقام فعلا بالاتصال بمساعد الملحق الجوى الأميريكى «ديفيد ايفانز».

انظر شهادة عبد المنعم النجار فى كتاب أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو جـ ٤ شهود ثورة يوليو ط ٢، ١٩٨٤، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣. ويؤكد واقعة الاتصال بين (على صبرى) وديفيد ايفانز ما ورد فى مذكرات عبد اللطيف بغدادى انه كان يعرف مدي صداقة على صبرى بمساعد الملحق الجوى الأميريكى (ايفانز) فى القاهرة ويقوله انه اقترح على باقى زملائه فكرة استدعاء على صبرى لابلاغ السفير الأميريكى عن طريق الملحق الجوى بالانقلاب على أن يقوم السفير الأميريكى بابلاغ السفير البريطانى بتلك الرسالة. ويقول البغدادى إن هذه الخطوة منا (الاتصال بالسفير الأميريكى (كافرى) كانت عاملا مساعدا فى توثيق العلاقة بين اميريكا ومصر فى السنين الأولى من الانقلاب ـ انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى جـ ١، المكتب المصرى الحديث، ص ٥٦.

كما يروى النجار فى شهادته ان المخابرات الانجليزية والأميريكية كانت نشطة جدا فى البحث عن النشاط الشيوعى وانهم اتصلوا بهم (فى المخابرات الحربية قبل ثورة ٢٣ يوليو) عن طريق العلاقات العامة والعلاقات الاجتماعية للبحث والتساؤل عن الضباط الأحرار وأن انشطهم كان الملحق العسكرى الأميريكى ومساعد الملحق الجوى كما يشهد عبد المنعم النجار بأنه خلال الفترة التى اعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ وتولى زكريا محيى الدين مهام مدير المخابرات قامت صلات ودية مع بعض الأميريكيين الذين قدموا لهم أبحاث ودراسات عن طريق تنظيم ادارة المخابرات. انظر شهادة النجار فى المصدر السابق، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

اطارا من المعلومات تستند اليه السفارة ومن ثم الخارجية الأميريكية فى عملية التقييم الشاملة للتغيير فى نظام الحكم فى مصر.

وكانت مقابلة كافرى مع عبد المنعم أمين * وزكريا محيى الدين ثم مع نجيب فى ٢٠ أغسطس من اللقاءات التى ساعدت على توضيح الصورة أمام السفارة الأميريكية (١).

وقد نقل زكريا محيى الدين وعبد المنعم أمين لكافرى أن مصر دولة تحتاج إلى صديق قوى وأنهما يودان اتخاذ الولايات المتحدة صديقا، وأبديا شكوكهما فى بريطانيا ورفضهما التعامل معها، كما أكدا لكافرى ادراكهما للخطر الشيوعى فى الشرق الأدنى، وأنهما مستعدان لاتخاذ خطوات كافية لمكافحة الشيوعية، واستفسر منهما كافرى عن مدى نفوذ الاخوان المسلمين فى الحركة، وقد نفيا له ذلك، وشرح لهما بدوره حقائق موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط وحقائق عن الشيوعية. ويثير الاهتمام أن حديث عبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين من جهة وكافرى من جهة ثانية يجمعه قاسم مشترك هو الرغبة فى التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة فى اتجاهين (الدفاع عن الشرق الأوسط ومكافحة الشيوعية) وهذا القاسم المشترك يشكل أساسا هاما لتقديرات ولتقييم السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الوضع الجديد فى الشهور التالية والذى سوف نرى كيف ينقله كافرى فى برقياته وتقاريره (٢).

اما لقاء نجيب مع كافرى فكان أكثر مباشرة وصراحة فى الاعراب عن الرغبة فى الصداقة مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدة من الولايات المتحدة وأن اهداف الحركة هى الحفاظ على القانون والنظام ورفع مستويات المعيشة وتطهير الحكومة من الفساد والأحزاب السياسية واعادة تنظيم الجيش على أساس الكفاءة، وتحدث مع كافرى عن برامج الإصلاح الزراعى، وأدرك خطورة التسرع فى إطلاق سراح الشيوعيين. ومن ناحية أخرى أكد كافرى لنجيب ولزملائه تعاطفه معهم وتهنئتهم على النظام وعدم العنف أو اراقة الدماء وعلى انتهاج سياسة الاعتدال.

(*) عبد المنعم امين ـ آخر رتبة عسكرية له هى رتبة البكباشى واخر مناصبه عضو مجلس القيادة ثم سفير فى المانيا الاتحادية وكان مدرسا فى مدرسة المدفعية المضادة للطائرات ويروى فى شهادته الواردة فى كتاب احمد حمروش دوره في ليلة الثورة فى قيادة القوات التى حاصرت قصر رأس التين وأنه بعد ذلك تقرر ضمه هو ويوسف صديق وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى إلى مجلس قيادة الثورة.
أما زكريا محيى الدين اخر رتبة عسكرية له هي رتبة البكباشى أركان حرب واخر منصب مدنى له هو نائب رئيس جمهورية. وقد عين بعد قيام الثورة مديرا للمخابرات العامة وعين (عبد المنعم النجار) نائبا له وزكريا محيى الدين، هو الذى حل القلم السياسى التابع لوزارة الداخلية واستبدله بجهاز المباحث العامة. انظر:
احمد حمروش قصة ثورة يوليو الجزء الرابع شهود ثورة يوليو ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ط٢، ١٩٨٤، ص ٢٤٧ ـ٢٥٢. وتؤكد شهادة عبد المنعم أمين فى نفس المصدر ماورد فى الوثائق الأميريكية مرارا عن اتصالاته بالسفارة الأميريكية سواء مع المستشار السياسى ماكلنتوك أو مع السفير الأميريكى جيفرسون كافرى حيث يقول عبد المنعم أمين «إنه قابل القائم بالاعمال الأميريكى «ماكلنتوك» الذى عرفه بالسفير كافرى» وأن عبد المنعم دعاه إلى منزله مع عدد من رجال الثورة عندما أبدى رغبته فى التعرف بمحمد نجيب وأن الصلة ظلت مستمرة مع الأميريكيين الذين كانوا ضد النظام الملكى وأن «ماكلنتوك» قدم لهم خدمات كثيرة. انظر احمد حمروش، المرجع السابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

1 - Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, August, 11, 1952, 774. 00/ 8 - 11- 52.

وانظر كذلك: Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from Cairo, no. 406, August 20, 1952, 774. 00/ 18 - 20 - 52.

(٢) المصدر السابق.

وفى تقرير كافرى إلى الخارجية الأميريكية يعكس - فى ضوء هذه المقابلة وفى ضوء ماتجمع لديه من معلومات سابقة - تقديره لاتجاهات الضباط فيقول: «أعتقد انهم يتميزون بحسن النوايا والوطنية وأنهم مفعمون بالرغبة فى أن يفعلوا شيئا من أجل مصر، لكنهم من ناحية أخرى يجهلون الأمور الاقتصادية والفنية والسياسية والدولية، لكنهم متلهفون على أن يتعلموا وتعلموا الكثير».

ويقول كافرى فى تقريره انه تعمد عدم الخوض فى مسائل الدفاع وأنه سوف يتطرق إليها حين يتعرف على الضباط أكثر من ذلك ويحلل كافرى شخصية نجيب فيصفه «بأنه ليس ذكيا ولكن لديه حس وإدراك سليم وبعض صفات الزعامة» (١).

وبدأت هذه الاتصالات تثمر دورا متزايداً للسفارة الأميريكية فى شؤون مصر الداخلية فى شكل نصح ومشورة تارة وفى شكل وساطة تارة أخرى على نحو ماحدث حين طلب «على ماهر» رئيس الوزراء وساطة كافرى لدى نجيب ورجاله لنصحهم فى موضوع الإصلاح الزراعى، وكانت مكانة كافرى لدى الضباط تتيح له القيام بمثل هذا الدور فقد كان يرى أن الضباط الشبان ذوى مقاصد حسنة وأمناء ووطنيين ولكن هناك الكثير مما يجهلونه وان حاولوا التعلم. وكان كافرى فى الوقت نفسه يدرك ان نجيب لم يكن له دور فى الحركة وأن بعض صغار الضباط خضعوا لتاثير اليساريين وأن كافرى نصحهم بالعدول عن ذلك (٢).

أجل كانت علاقة كافرى بالضباط عن طريق اتصالات ايفانز وماكلنتوك Mcclintock تسمح له بهذا الدور بعد جمع مايكفى من معلومات عن اتجاهاتهم وقدراتهم واعتدالهم أو تطرفهم (٣).

خلال هذه الفترة الوجيزة التى لم تزد على اسابيع قليلة اتضح عمق واتساع صلات السفارة الأميريكية* المباشرة مع معظم اعضاء الثورة على مستوى السفير كافرى ونجيب أو على مستوى زكريا محيى الدين

---

(١) المصدر السابق

وتتأكد هذه الانطباعات التى تولدت عند السفير كافرى من مقابلته مع نجيب فى ١٩ أغسطس فى المعلومات التى نقلتها السفارة البريطانية فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية وتقديره لشخصية نجيب (انه رجل معقول ولكنه ليس حرا فيما يفعل) وعن اهتمام كافرى بتوجهات النظام السياسية والاصلاح الزراعى وتأثير الاخوان المسلمين على الثورة انظر فى الوثائق البريطانية:

Confidential from Cairo to foreign office no. 1246 20 August 1952 (internal condition) F.o. 371 196880 - 38369.

(٢) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ٤٤٤ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٢:

incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Cairo to secrtary of state no. 444 August 22, 1952, 664-0018-2252. - 2 - 52

(٣) انظر برقية ماكلينتوك (مستشار السفارة الأميريكية) عن حديثه مع زكريا محيى الدين فى منزل ليكلاند السكرتير الأول بالسفارة التى تدور حول وصف لشخصية زكريا محيى الدين «بالاعتدال والتواضع والمودة والذكاء» وحدد زكريا محيى الدين اتجاهات الحركة انها موجهة للبرنامج الداخلى، وقد اعطى زكريا محيى الدين للضابط الأميريكى الانطباع ان العسكريين المصريين سوف يتوجهون للولايات المتحدة بطلب المعونة والمشورة فور ترتيب امورهم الداخلية.

Foreign service despatch confideratial form Amembassy Cairo, desp. no. 364 sept 2, 1952, to Dept. of state sub. Military Junta, around General Niguib Lt. col. Zacharia. 774. 00 / 9 - 2 - 52.

(*) تجدر الاشارة هنا إلى غزارة واتساع نطاق اتصالات السفارة الأميريكية وتشعب مصادر معلوماتها من خلال اللقاءات مع المصادر المباشرة سواء رجال الثورة انفسهم أو الحصول على محاضر اجتماعاتهم فى مجلس قيادة الثورة أو عن طريق المصادر العلنية الأخرى مثل تصريحاتهم فى الصحف ومايكتب عنهم على أن مستوى الاتصالات الأميريكية كما تدل الوثائق السرية بملفات وزارة الخارجية المنقولة عن السفارة الأميريكية بالقاهرة كانت تشمل كل القطاعات المصرية تقريبا من عسكرية ومدنية وحزبية وقوى سياسية وشخصيات عامة.

وماكلينتوك مستشار السفارة الأميريكية أو على مستوى على صبرى و ديفيد ايفانز مساعد الملحق الجوى للسفارة الأميريكية، الأمر الذى يؤكد قوة الارتباط فى المشورة والتنسيق بينهما سواء فى مجال المعلومات أو التأثير الداخلى كوساطة كافرى بين «على ماهر» و «نجيب» . وتدور هذه الأمور حول عنصرين هامين: الاتجاه الواضح لدى ضباط الحركة للتعاون مع الولايات المتحدة وطلب مشورتها من ناحية، والرغبة الواضحة لدى السفارة الأميريكية فى التعرف على ميولهم واتجاهاتهم وعلاقاتهم فيما بينهم بهدف تحقيق أعلى آمالها فيما بعد وهو إقامة تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط مع رجال الحكم الجديد.

تجلى دور السفارة الأميريكية فى مجريات السياسة الداخلية لنظام الحكم الجديد فى اتصالاتها مع كل من على صبرى وعبد المنعم أمين اعضاء اللجنة العسكرية العليا لبحث مستقبل حكومة على ماهر وتوسط (ايفانز) لابقائه فى رئاسة الوزارة وبحث ايفانز مع على صبرى بدائل وزارة على ماهر سواء تولى وزارة مدنيه جديدة ام وزارة عسكرية مؤقتة ولو أن السفارة تفسر اقالة على ماهر بسبب عدم قدرته على مسايرة رغبات المجموعة العسكرية [١].

ولم تكن الرغبة فى التأثير من جانب السفارة الأميريكية فحسب، بل أن رئيس الوزراء على ماهر كان بدوره حريصا على توسيط كافرى لدى نجيب وطمأنته على نواياه وبثقته فى الإسراع فى التنفيذ بالنسبة لاعلان برنامج الإصلاح الزراعى فى وقت مبكر واجراءات التطهير فى الوزارات [٢]، كل ذلك يؤكد الدور النشط لكافرى فى الحفاظ على استمرار على ماهر رئيسا للحكومة وإبقاء العلاقة مستمرة بين ضباط الحركة وبينه. وكان حرص رجال الثورة على التشاور مع كافرى واطلاعه على نتائج خلافاتهم مع على ماهر واضحا فى مبادرة عبدالمنعم أمين بابلاغ ماكلينتوك مستشار السفارة فى ٧ سبتمبر بقرار اقالة على ماهر وتعيين نجيب رئيسا للوزراء وقائدا عاما فى نفس الوقت. ولم يكن مجرد إبلاغ فحسب، بل تبريرا للقرار بأنه بسبب التسويف وعدم القدرة التامة من جانب السياسيين بما فيهم على ماهر لتفهم الحاجة للاصلاح الحقيقى.

وتعاطفا من كافرى مع هذا المنطق، أوصى الخارجية الأميريكية بأن يكون رد فعلها هو امتداح الحركة الاصلاحية فى مصر من حيث المبادئ التى دعت إليها لا من حيث الاشخاص [٣]. وقد استجابت الخارجية الأميريكية لتوصية كافرى وأصدرت بيانا صحفيا بنفس المعنى وأضاف تمنيات النجاح للحكومة المصرية فى البرنامج الاصلاحى ووافق اتشيسون على هذا البيان فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ [٤].

---

(١) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى واشنطن (الخارجية) رقم ٥٧٤ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢: Incoming telegram, Dept. of state, secret security information from cairo, no. 573 sept. 5, 1952, 774. 00/ 9 - 552.

(٢) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ٥٧٢ فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢.

(٣) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية رقم ٥٩٣ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، بنفس الملف.

وانظر فى ذلك تقييم السفارة البريطانية فى القاهرة لاستمرار على ماهر فى مقاومة الاسراع فى برنامج الاصلاح الزراعى وأحاديثه مع السفير الاميريكى فى ذلك الشأن - الوثائق البريطانية البرقية رقم ١٢٨٧ فى ٢٨ اغسطس ١٩٥٢ من القاهرة إلى الخارجية البريطانية F.o. 371/ 96881/ 1018/ 342.

(٤) نص البيان: Confidential security information to the secretary from NEA, MR. Byroade sept. 8, 1952, Sub. reaffirmation of sept. 3, 1952 statement on Egypt, 774. 00/ 9 - 852.

وكان تقدير السفارة الأميريكية فى القاهرة والخارجية الأميريكية فى واشنطن ايجابيا تجاه هذا التغيير الوزارى بل انهما كانتا مقتنعتين أن النظام الجديد فى مصر وبرنامج الاصلاح يمثلان أعظم الامال لتحقيق الاستقرار فى مصر وذلك من شأنه تحديد السياسة نحو النظام الجديد على أمل تطوير إيجابى لتشجيع الاصلاح الحقيقى (١).

ثالثا: التقارير الأولى للسفارة الأميريكية بالقاهرة وتقييم وزارة الخارجية الأميريكية لاتجاهات ضباط الحركة داخليا وخارجيا:

والواقع أن تقييم السفارة الأميريكية لحركة الجيش كان عملية مستمرة متصلة كما تشير إلى ذلك برقيات السفارة وتقاريرها وكانت توضع فى ضوء وعلى هدى هذه الاتصالات، أى لم تكن توضع من فراغ أو مجرد تكهنات بل تستند إلى أساس من المعلومات المباشرة والموثوقة والمستندة إلى مصادرها الأولية.

ونتعرض الآن لمراحل عملية التقييم الأميريكى للانقلاب منذ كان انطباعات وصفية سريعة تعطى للخارجية الأميريكية مايمكن وصفه بنبضات إخبارية عن وقائع هذا الحدث التاريخى فى منطقة من أهم المناطق بالنسبة للإستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأدنى.

سبق القول إنه من حيث التوقع والتنبؤ بوقوع ثورة أو انقلاب فان كافرى قد توقع ذلك تماما فالأمر لم يجئ مفاجأة له بل يمكن القول أنه قد تهيأ لاستقباله فى أى وقت كما تهيأت لاستقباله الخارجية الأميريكية، وتبقى أمامه مهمة التقييم لرجال الحركة واتجاهات الحركة ذاتها والمشكلات التى تواجهها والمهام التى تتوقع النهوض بها ثم علاقاتها بالولايات المتحدة ومستقبل هذه العلاقات.

وصف كافرى ماسماه بالتنظيم السرى للقوات المسلحة المصرية برئاسة نجيب بأنه ليس فى الواقع الا مجموعة غير متجانسة من ضباط الجيش من الرتب المتوسطة الذين تربطهم معا ظاهرة الاحتقار العام والمشترك تجاه قادتهم (٢). ويرى كافرى ان المجموعة تحركت قبل الأوان ولم يكن أمامها الفرصة فى إعداد برنامج بعد الاستيلاء على السلطة، ويرى أن الامر يختلف بعد توليهم السلطة وان الموقف يحتاج لما هو أكثر من نجاح الحركة وأن العينات المطلوبة غير موجودة بالضرورة، أما نجيب فقد وصفه بأنه ليس زعيما قويا أو ذكيا وأن الموقف لايمكن أن يستمر على هذا النحو ولم تخرج تعليقات كافرى عن مجرد انطباعات أولية عن المجموعة التى قامت بالانقلاب.

وهذه المرحلة الأولية من المتابعة كانت مرحلة إنطباعات أو معلومات فحسب لاتقييم متكامل ولذلك نجد كافرى فى برقية ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢ يضيف معلومات جديدة عن قوة الضباط التى قامت بالحركة (٣) وحدد

---

(١) برقية واردة إلى الخارجية الأميريكية من سفارتها فى لندن: Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from London, to secretary of state, no. 1334, sept. 8, 1952.

2 - Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, Cairo, to secretary of state no. 163. July 24. 1952. 774. 00 / 7 - 2452.

(٣) اشارت البرقية إلى ان اساس التخطيط للانقلاب يضم ٢٠ من الضباط المثاليين من بينهم عدد من أعضاء تنظيم الاخوان المسلمين وأن المنفذين للحركة ثلاثمائة وأن اعلاهم رتبة ضابط بكباشى، واكد كافرى أن الضباط استقبلوا الحركة بحماس. انظر: Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from Alexandria to secretary of state no. 29, 1952, 774. 00 / 7- 2552.

مطالبهم بأنها تتركز فى تشكيل حكومة برئاسة على ماهر واعادة تنظيم الجيش، وحقه فى تطهير نفسه، وتسريح موظفى الحكومة غير الأكفاء، ومحاكمة الفاسدين وتشكيل حكومة دستورية تضمن إنتخابات حرة، تطهير مستشارى الملك. وأبرز كافرى أن الرغبة الواضحة للمجموعة هى بناء جيش كفء حسن التدريب وكان اهتمام السفارة منصبا فى هذه الأيام الأولى على مدى استقرار الأمن والنظام فى مصر كما تمثل فى برقية كافرى فى ٢٨ يوليو اذ أكد أن الجيش يمارس السيطرة الفعلية، وأن النظام والقانون مستتبان وفى وقت مبكر للغاية. يقدر كافرى - بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة - أن اقتناع القادة العسكريين المصريين باحتمال تقديم معونة عسكرية كبيرة لهم سوف يدفعهم للنظر من جديد لموضوع قيادة الشرق الأوسط [1] وبذلك يلمس كافرى أهم الموضوعات التى توليها الخارجية الأميريكية اهتماما عاليا.

وخلاصة تقييم كافرى سيطرة الجيش الفعلية واستتباب الأمن والقانون وان لم يكن واثقا من سيطرة نجيب على الجيش ثم طرحه لأول مرة بعد الثورة لموضوع المعونة العسكرية الأميريكية لمصر وربطها بإعادة النظر فى قيادة الشرق الأوسط.

ويرجع الباحث أن تقديرات كافرى الأولية فى ٢٥ يوليو تعكس إلى حد كبير الملاحظات التى قدمها (ايفانز) بعد مقابلة لضابطى المخابرات المصرية سليمان محمود والنجار.

وفى اعقاب هذه الانطباعات أو المعلومات الأولية بلورت الخارجية الأميريكية فى ضوء تقارير السفارة أول تقييم أولى لها عن الثورة من ثلاث زوايا خلفيات الحدث ذاته، كيفية وقوعه، تأثير العناصر الحزبية عليه [2].

وقد استعرض هذا التقرير خلفية الحدث من عدة زوايا أولها، تأثير الصراع فى قيادة الجيش بين كبار القادة والضباط الشبان بعد نمو الجيش المصرى، ثم سخط الضباط الشبان على الرشوة والفساد خاصة بعد تأثير حرب فلسيطن وزيادة السخط ولاسيما فى اعقاب فضيحة الاسلحة الفاسدة *، ثم الصراع بين الملك والقادة الشبان متمثلا (فى أزمة انتخابات نادى الضباط). أما تحليل الحركة ذاتها فقد كان تقدير الخارجية ان اللواء نجيب قاد انقلابا هادئا وفعالا سيطرت عليه القوات المسلحة، وأن الهدف المعلن للحركة هو تطهير القوات المسلحة من العناصر الفاسدة ويشير التقرير إلى اعتقالات قادة القوات المسلحة وكبار المسؤولين وعملاء القصر ويعرض التقرير لمطالب نجيب للملك (تولى على ماهر للوزارة - إجراء انتخابات نزيهة - إلغاء الأحكام العرفية).

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state. no. 1971, July 28, /1952, 774. 00/7-2852.

2- secret, security information, offce Memo, U.S. Govr, to NE MR Stabler from Miss Fowler, sub, Weekly Summary of events July 28, 1952, Egypt and the sudan July 22 - 28, 1952.

(*) سبق التعرض فى موضع سابق (بالهامش) لقضية الاسلحة الفاسدة. انظر ايضا تفاصيل هذه القضية كما رواها احسان عبد القدوس فى كتاب احمد بهاء الدين «فاروق ملكا» تحت عنوان مصر والاسلحة الفاسدة حيث يستعرض استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة عندما طولب يحذف اجزاء من تقرير الديوان عن صفقات الاسلحة والذخائر كما يروى احسان عبد القدوس كيفية حصوله على عقود توريد الاسلحة الفاسدة من بعض الضباط وبدئه لكتابة مقالاته عن فضائح حرب فلسطين. انظر احمد بهاء الدين «فاروق ملكا» ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة، دار روز اليوسف د.ت ص ٨٥.

كما يشير عبد المنعم امين في شهادته التى أوردها احمد حمروش فى كتابة قصة ثورة يوليو إلى انه أى عبد المنعم امين قد عرف بتفاصيل هذا الموضوع اثناء تواجده في لندن لشراء بعض الاسلحة خلال حرب ١٩٤٨ وانهم (أى الضباط) اتصلوا باحسان عبد القدوس الذي كان ينشر عدة تحقيقات صحفية وقدموا له بعض المستندات. انظر احمد حمروش، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

كما قدمت الخارجية الأميريكية فى تحليلها لوقائع الإنقلاب محاولات الملك والمراغى تحريض السفيرين البريطانى والأميريكى على التدخل ضد الحركة مما دفع بالضباط لمطالبة الملك بالتنازل عن العرش.

وعن المؤامرات الحزبية على الحركة فقد أكد التقرير أنه لم يكن للشيوعيين تأثير على الجيش وان لم تستبعد محاولة استغلال التغيير فى اتجاههم. وبالنسبة للإخوان المسلمين تعترف الخارجية بأن لهم قدر من القوة بين صفوف القوات المسلحة وأنه يكاد يكون من المؤكد أن لهم تأثير قوى فى الانقلاب لتشابه أهداف الإنقلاب مع اهدافهم المعلنة فى أن عددا من قادة الانقلاب يعرف أنهم من أعضاء الإخوان (١).

وإلى جانب ماكانت السفارة الأميريكية فى القاهرة تواصل إرساله إلى واشنطن لاستكمال الصورة الوصفية عن حركة الإنقلاب واتجاهات الضباط، كانت الخارجية الأميريكية تعد تقييمها المبدئى الذى بدأ يتخذ أو يسلك اتجاها ايجابيا فى نظرته إلى «حركة الضباط الشبان» التى وصفتها مذكرة الخارجية الأميريكية عن (الولايات المتحدة والأزمة المصرية والملك فاروق) بأنهم المجموعة الوحيدة التى لها قوة حقيقية وتهتم بمصلحة مصر، بل ووصفتهم بأنهم «الأمل الوحيد لشعب مصر» وأنهم مصممون على إجلاء البريطانيين عن مصر كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار فى الحكم. ولعل أبرز مافى التقرير أنه ينقل تطلع «الضباط الشبان» إلى الولايات المتحدة ويرحبون بترتيبات معها تكفل الصداقة بين الولايات المتحدة ومصر مما يعطى انطباعا فى رأى التقرير بالاستعداد لدخول حلف دفاعى عن الشرق الأوسط فور خروج البريطانيين من مصر (٢).

---

(١) نفس المصدر.

(*) وقد جاءت علاقة الاخوان بالجيش نتيجة لمحاولة الاخوان توسيع نفوذهم ليشمل هذا القطاع الذي كان محرما على الأحزاب السياسية. وقد توثقت هذه العلاقة بصفة خاصة خلال حرب ١٩٤٨ فما أن دخل متطوعو الأخوان إلى القتال حتى تمكنت من ضم مجموعة من الضباط بعد أن قررت الحكومة تخصيص ضباط التدريب المتطوعين إلى صفوفها وهناك لمس الضباط ماقام به المتطوعون من مجموعة الاخوان من دور أبرز كفاءتهم القتالية حيث تولوا حماية الجيش من هجمات اليهود. انظر عن علاقة الاخوان بالضباط الأحرار، د. زكريا سليمان بيومي: الاخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسة المصرية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، مكتبة وهبة ـ القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٤٤ ـ ٢٥١.

وانظر ايضا عن خلفيات هذه العلاقة: ميشيل ريتشارد، الاخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان)، مكتبة مدبولى، ط ٢، ١٩٨٥، خاصة ماورد عن علاقة الشيخ حسن البنا بأنور السادات وعبد المنعم عبد الرؤوف ومحمود لبيب، وصلات الضباط بالاخوان المسلمين أثناء حرب فلسطين، ص ١٥٨، ١٦٤ ـ ١٦٥. وانظر عن علاقة الأخوان المسلمين بالضباط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية: أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو جـ ١، ط ٣ المرجع السابق، ص ١١٤، ١٣٥، ١٣٧. وكان ثمة تنظيم سرى للاخوان المسلمين بين ضباط القوات المسلحة تضم خليته الرئيسية سبعة ضباط هم: عبد المنعم عبد الرؤوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين حمودة وصلاح خليفة. انظر: حسين محمود حمودة: اسرار حركة الضباط الأحرار والاخوان المسلمون، الزهراء للاعلام العربى، ط ١٩٨٥، ص ٣١ ـ ٣٧، وانظر كذلك عن اجتماعات عبد الناصر بقيادة الاخوان المسلمين قبل الثورة محمود عبد الحليم: الأخوان المسلمون: احداث صنعت التاريخ، ص ٢١ ـ ٢٨، نشر دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، وعن دور الاخوان فى حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انظر: صلاح شادى، صفحات من التاريخ، جـ ١، سلسلة الحركة الاسلامية رقم ٢، شركة الشعاع للنشر ـ الكويت، ١٩٨١، ص ١٧٠ ـ ٢٠٢، وانظر أيضا: طارق البشرى عن صلات الضباط الاحرار مع جماعة الأخوان، ص ٤٧٢، المرجع السابق.

والواقع أن تنظيم الضباط الاحرار بعد حرب فلسطين خاصة قد بدأ يزخذ شكلا منفصلا عن القوى السياسية خارج الجيش فهو لم يصبح تنظيما تابعا للأخوان أو الشيوعيين أو الوفديين أو السراى ولكن بعض أعضائه فى اللجنة التأسيسية لم يقطعوا صلاتهم بالتنظيمات القديمة وانما أصبح انتماؤهم مع ذلك إلى مجموعة واحدة يشكل جبهة متحدة. انظر: أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ١٤٣. على أن تشكيل اللجنة التأسيسية فى الحقيقة لم يكن يضم من كان مرتبطا تنظيميا بتشكيل الأخوان لأن عبد الناصر وضع فى الاعتبار استقلال الحركة عن أى من التنظيمات الموجودة وعندما رفض عبد المنعم عبد الرؤوف ذلك اخرجه من اللجنة التأسيسية لاصراره على الانتماء للاخوان وعدم التخلى عن ارتباطه بهم، ويؤكد ذلك ماورد فى كتاب حسين حموده، اسرار حركة الضباط الأحرار والاخوان المسلمين، المرجع السابق، ص ١٩٧٦ عن الخلاف فى الرأى بين جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف بشأن تبعية هذا التنظيم للاخوان المسلمين.

2- Office Memo, U.S. govr., to MR Jones, from MR Bourne sub. Farouk, the U.S and the Egyptian Crisis 7/30/52 - 611. 74/7 - 3052.

ويؤكد هذا الاستنتاج الذى توصلت إليه تقرير الخارجية الأميريكية توصية كافرى للخارجية الأميريكية «بأنه فى ضوء إمكانيات النظام الجديد فى مصر الموالى للغرب التى تتضح يوما بعد يوم، فإنه يوصى بتجنب الجمود والبدء فورا فى تحليل المدى الممكن للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة اذا استمر نفس الإتجاه(١).

ويخلص كافرى إلى نتيجة هامة بالنسبة للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر وهى أن الولايات المتحدة «يجب أن تتوقع - فى النهاية - انها سوف تجد الفرصة لقيادة مصر وبالتالى الشرق الأوسط كله للانضمام إلى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط وبناء قوات دفاع محلية فعالة بأقل التكاليف».

فى ضوء هذه المعلومات المستمرة عن إتجاهات الحركة واهتماماتها أمكن ان يتوافر للخارجية الأميريكية ما يمكن أن يسمى (قاعدة معلومات) تسمح لها فى وقت ملائم أن تصدر اعلانا يعكس النظرة الإيجابية الرسمية للتطورات المشجعة فى مصر كما سيصفها بيان وزير الخارجية فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢. ويهمنا فى هذه المرحلة أن نبين معالم الصورة لدى الخارجية الأميريكية التى أتاحت مثل هذا التقييم الإيجابى خلال شهر تقريبا من قيام الثورة.

لقد كان أبرز التطورات التى جذبت اهتمام السفارة الأميريكية خلال هذه الفترة تجاه حركة الجيش ثلاثة أمور: حركة التطهير التى قامت بها حكومة على ماهر بالغاء الإمتيازات والألقاب وقوانين الكسب غير المشروع، الأمر الثانى إعادة تنظيم القوات المسلحة، والعنصر الثالث مواقف الأحزاب السياسية من الحركة الجديدة فى ضوء إصرار الجيش ونجيب على تطهير الحياة السياسية من الفساد الذى ساد المجتمع فى ظل الحكومات السابقة (٢).

فمن حيث العلاقة مع الحكومة، تأزمت علاقة الجيش مع حكومة على ماهر لتباطئه فى تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعى مما أدى إلى وقوع أول صدام بين السلطة الجديدة ممثلة فى الجيش وبين الحكومة.

أما من حيث العلاقة مع الإخوان المسلمين فمع تأييد الإخوان المسلمين المبدئى للحركة على نحو ما تمثل فى زيارة الهضيبى لنجيب فى ٢٨ يوليو والدعوة لتأييد الحركة، إلا أن معارضة الإخوان لمناقشة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد الإنسحاب البريطانى عن مصر والسودان كان مثار خلاف بين الجيش والقادة العسكريين (*).

وبالنسبة للإصلاحات الإجتماعية فقد استرعى اهتمام السفارة الأميريكية أن مجموعة الضباط تنوى تحقيق ثورة إجتماعية لاتتسم بالعنف وأن موضوع الإصلاح الزراعى يأتى فى مقدمة مقترحاتهم وأن العسكريين يضغطون من أجل إتخاذ إجراء سريع فى هذا الإتجاه.

---

1 - Incoming telegram, Dept. of state Secret security information from Cairo, no. 271 August 5, 1952 774.00 / 8-52.

2 - Foreign service despatch, secret from, Amembassy, Cairo, desp. no. 284, August, 18. Sub. Egypt new era the first three weeks 774.00/8-1852.

(*) الواقع أن العناصر الثورية التى خرجت من الجيش هى التى كانت تسعى منذ بواكيرها الأولى إلى الحصول على تأييد جماعة الاخوان المسلمين وهو التأييد الذى حظيب به بالفعل والأدق أن يقال انها سعت لتأييد بعض زعمائها على أن الانقلاب الذى وقع عام ١٩٥٢ كان هو التحدى الخطير والأول من نوعه فى تاريخ الأخوان المسلمين للفكرة التي أعطت هذه الجماعة قوتها الخاصة، ولكن الثابت أنه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شارك الاخوان المسلمون مع بقية المصريين في الاحتفال ببزوغ فجر حقبة جديدة. انظر: ريتشارد ميتشل، الاخوان المسلمون (ترجمة عبد السلام رضوان) ط٢، ١٩٨٥، مكتبة مدبولي، ص ١٧٥.

ويسجل تقييم السفارة للمجموعة العسكرية إيمانها بالحاجة لتدابير أمن فعالة ضد التخريب الشيوعي وإنها تحقيقا لهذا الهدف خططت لإنشاء لجنة لتخطيط وتنفيذ الأنشطة المناهضة للشيوعية.

وخلاصة التقييم الإيجابي للسفارة أن أداء الحكم الجديد من وجهة نظر الحكومة الأميريكية كان أداء جيدا تميز بالهجوم على الفساد الذى وصفه كافرى بأنه «استشرى كسرطان خبيث فى الكيان السياسى لمصر»[١].

لكن التقييم لم يكن متفائلا بالنسبة للمستقبل السياسى لمصر – برغم ذلك مالم يحدث تغيير حقيقى فى نسبة السكان إلى الموارد برغم وجود إمكانية ضمنية للتوسع فى الإنتاج الزراعى والتنمية الصناعية ويطرح التقييم احتمالات السياسة المتوقعة أمام مصر فى ضوء المشكلات التى تعترض حركة الجيش وهى مشكلة السلطة أى الخلاف مع على ماهر مما قد يفرض على العسكريين تولى الحكم بأنفسم ومايترتب عليه من مشكلات لقلة خبرتهم، ثم مشكلة الإفتقار إلى قاعدة قومية وتنظيم سياسى مما يطرح مشكلة التعاون والعلاقة مع الاخوان والوفد والعناصر الشيوعية، والخطر الثالث القدرة على إنجاز الوعود مثل برامج الإصلاح الزراعى، ذلك عن المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية التى يتعين على القادة الجدد مواجهتها فهى تتركز بصفة اساسية فى التخلص من الاحتلال البريطانى والنظر فى مستقبل السودان.

ومع ذلك فان التقدير النهائى لاحتمالات المستقبل كما تصورته السفارة الأميريكية فى مصر وبرغم هذه المشكلات هى أن الحركة الحالية تهدف عن وعى إلى تحقيق ثورة إجتماعية سلمية تتجنب الفوضى والسيطرة الشيوعية التى كان يبدو ان البلاد تنزلق إليها دون أن تشعر.

وتقدير كافرى أنه لو نجحت «حركة الجيش فى بلوغ هذا الهدف» فان أعز آمال الغرب فى تحقيق الإستقرار فى مصر والشرق الأوسط يكون قد تحقق» [٢] ويوصى كافرى فى تقييمه الشامل للمشكلات التى تواجه الحركة ولاحتمالات المستقبل امامها أنه عند رسم السياسة الأمريكية نحو مصر ونحو قيادتها الجديدة بأنه يجب مراعاة كل هذه العوامل.

فى ضوء هذا كله تحركت الخارجية الأميريكية لتستشير سفاراتها فى القاهرة ولندن حول اصدار بيان رسمى يصدر عن واشنطن يشجع الحكومة الجديدة فى مصر ويرحب بجهودها لحل المشكلات الداخلية [٣]. وقد أوصى كافرى باصدار البيان[٤] بينما تردد السفير الأميريكى فى لندن فى الموافقة وان كان قد نقل تقديرات الخارجية البريطانية بانه ربما أدى مثل هذا البيان إلى تشجيع مصر على زيادة الثمن الذى تطالب به فى ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الخارجية الأميريكية قررت المضى فى إصدار البيان الإيجابى بالترحيب بالحكومة الجديدة فى مصر برغم المحاذير البريطانية [٥].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

3- Outgoing telegram, Dept. of state, secret, verbatim text sent to Amembassy, Cairo, priority no. 341. rptd Amembassy, London, priority no. 1141, 8/ 15-852. 611.74. 8-18-52.

4- Incoming telegram, Dept. of state, secret informations from Cairo, to secretary of state no. 418, August 21, 1952, 611. 74/8-2152.

وانظر البرقية الواردة من لندن رقم ٩٩٥ بنفس الملف فى ٢٠ اغسطس ١٩٥٢.

5- Outgoing telegram, Dept. of state, secret, verbatim text sent to Amembassy Cairo no. 415 rptd information Amembassy London no. 136 Augst 1952. 611.74/8-25-52.

وقراءة نص التصريح تسترعى الاهتمام لاستخدام تعبيرات منتقاة مثل حدوث بعض التطورات المشجعة فى مصر بما ذلك إعلان (برنامج إصلاحى) ثم تمنيات النجاح (للمدنيين والعسكريين) فى الجهود لحل المشكلات الداخلية بالإضافة إلى إبراز (الدرجة العالية من الصداقة والتعاون) فى العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر والأمل فى ازدياد قوة العلاقات لصلحة البلدين ولمصلحة مصر وبلدان العالم الحر (١).

لاشك أن التصريح الرسمى يقول كثيرا من المعانى إلى جانب نقل الموقف الإيجابى الرسمى للحكومة الأمريكية تجاه التغيير فى نظام الحكم فى مصر وأول ما يقوله البيان فى تقدير الباحث اشارته إلى (الدرجة العالية من الصداقة والتعاون) بين مصر والولايات المتحدة لمصلحة البلدين والعالم الحر ومن المعروف أن استخدام اصطلاح «العالم الحر» له مضامينه السياسية والاستراتيجية والدفاعية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. والتصريح الرسمى يعكس بوضوح على كل حال (التعاطف) مع الثورة فى مصر فى أولى أيامها فى الحكم كما يعكس رغبة الأدارة الأمريكية فى تشجيع الحكم الجديد على السير فى طريق (الاصلاح) وهو ما أكده وزير الخارجية لرئيس الجمهورية فى اجتماعهما يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢ لبحث تطورات الاوضاع فى القاهرة (٢) بعد استقالة الوزارة المدنية التى كان يرأسها على ماهر والاحتمالات المستقبلية فى ضوء تولى الضباط السلطة فى مصر، وقد قررت الخارجية الأميريكية فى ضوء هذا التغير الجديد أن تستطلع آراء وتقديرات سفارتها فى القاهرة مثل تحديد اتجاهاتها وردود فعلها نحو مصر بحلول العسكريين محل المدنيين فى الحكم بعد اقالة وزارة على ماهر فإن مصر فى تقدير «كافرى» تكون قد دخلت المرحلة الثانية من الثورة فى فترة من الاستقرار النسبى الحكومى مع استمرار نمط السيطرة العسكرية التى سوف تستمر لمدة طويلة. وسوف نحلل التقييم الأميريكى لهذه المرحلة الثانية من تولى العسكريين للسلطة فى مصر.

كان التقدير الأساسى أن تركيز الحكم العسكرى سوف يتغلب على المشكلات الداخلية بهدف التقدم نحو الإصلاح السياسى والإجتماعى قبل التصدى لعلاج مشكلات مصر الخارجية، مثل العلاقات المصرية الإنجليزية وتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط والسلام مع إسرائيل (٣).

ويلمس التقرير بعد تولى العسكريين للحكم أنهم فى علاقاتهم مع الولايات المتحدة يتطلعون بحق إلى علاقة تحالف معها ويدركون حاجتهم إلى صديق قوى وأنهم قد اعتبروا الولايات المتحدة هذا الصديق وميلهم لتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة بدرجة كبيرة (٤). وقيمة هذا التقييم لإتجاهات نظام الحكم العسكرى فى

---

(١) انظر نص البيان الرسمى فى U. S. Dept. of state Bulletin, Sept 15, 1952, p. 406, Vol. XXVII no. 690.

وهو تصريح اتشيسون وزير الخارجية للصحافة فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٢) وانظر كذلك اوراق وزير الخارجية فى

Papers of Dean Acheson Truman, S. Harry, Library, Meetings with the president item (2) Egypt, Confidential

كما وجدت هذه الوثيقة فى الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأمريكية بدار الوثائق القومية فى وشنطن

Dept. of state, the Secretary Sept. 8, 1952, Meetings with the president item (2) Egypt Confidential.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 622, Sept. 9, 1952, 774.00/9-52.

4- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 622, Sept. 9, 1952, 774.00/9-52.

مصر أنه ـ كما يقدر كافرى ـ ما أن تستقر العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام الجديد فقد يكون من الممكن الضغط على مصر من أجل الدفاع المشترك وحتمية مشاركة بريطانيا من خلال التوصل لاتفاقية القناة مع مصر(١).

فى ضوء هذا التقييم لإتجاهات الحكم العسكرى تجاه الولايات المتحدة تتحدد خطوط السياسة الأميريكية نحو مصر فى عدة نقاط هى: الإستعداد لتقديم المساعدة وخاصة المعونة الفنية ثم المعونة العسكرية مع تجنب الإلحاح على الإشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وعدم إغفال أى مناسبة لحث الحكومة المصرية للسير فى هذه الإتجاه.

ويصف كافرى علاقة الولايات المتحدة مع مصر بتعبير مجازى يقول «إن الولايات المتحدة يجب أن تكون ضميرا لمصر تذكرها أن هناك عالما خارجيا له مشاكل تؤثر مباشرة على مستقبل مصر.

قصارى القول أن تولى العسكريين للحكم فى مصر كان يحمل مدلولات ايجابية فى تقدير السياسة الأميريكية سواء على الصعيد الداخلى فى مصر أم من حيث علاقة مصر بالولايات المتحدة بعد ان دخلت مصر فى المرحلة الثانية من الثورة التى يسودها الإستقرار وكان هذا التقييم للحكم العسكرى مدخلا لتوصيات كافرى للخارجية الأمريكية بالاستعداد للإستجابة لتقديم المعونة الفنية والعسكرية لمصر(٢) ثم استجابة الخارجية الأمريكية فعلا لهذه التوصيات (٣)، بل أن اتشيسون وزير الخارجية الأمريكية فى برقية لكافرى لابلاغه بالاستجابة لتقديم المعونة الفنية لمصر قال: «ان اللحظة مواتية للولايات المتحدة للاعراب عن تحالفها مع القوى الراغبة فى السعى نحو التغيير والإصلاح وأن برامج التعاون الفنى وبرامج النقطة الرابعة كرمز للتعاون الدولى يجب أن تعطى الفرصة الكاملة لتطوير التعاون فى ميادين الصحة والتعليم والزراعة والصناعة كدليل على اهتمام الولايات المتحدة فى مساعدة قوى الإصلاح التى تواجه مشكلات الفقر والمرض والجهل بشجاعة(٤).

انتقلت السياسة الخارجية الأمريكية اذن فى هذه المرحلة من مجرد المتابعة والتقييم إلى التفكير الجدى فى دعم النظام وتقديم المعونة الفنية والعسكرية وسوف نلمس فى تقارير كافرى بشكل واضح اتجاها للدفاع عن النظام والحماس لتأييده إلى حد الاختلاف مع الحلفاء البريطانيين فى تقييمهم وتعاملهم مع نظام الحكم فى مصر وتحذيرات كافرى من التفكير البريطانى الذى يرجع إلى العصور الوسطى الذى لا يريد أن يرى فى مصر «ثورة داخلية» مؤكدا أن الأمل الوحيد أمام بريطانيا والولايات المتحدة هو الحفاظ على علاقات تقوم على الثقة مع النظام الحالى حتى يحين وقت اقناع المصريين بالاهداف المشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط(٥) ولم يكن كافرى يكتفى بالدفاع الواضح عن اتجاهات الحكم العسكرى فى مصر أمام الخارجية الأمريكية بل كان

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

3 - Outgoing telegram, Dept. of state, Secret, information, sent to Amembassy, Cairo, no. 555, 9/11/52, 774.00/9-7-52.

(٤) نفس المصدر.

5- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 619, 1952, 774.00/9-952.

(٥) نفس المصدر.

عنيفا فى نقده لسياسات بريطانيا فى مصر خلال العامين الماضيين ويحملها مسؤولية الاخطاء التى أدت لقيام الثورة فى مصر(*).

وبالتوازى مع السعى لدعم النظام وتأييده بالمعونة الفنية والعسكرية كانت السياسة الخارجية الأمريكية فى مصر قد بدأت عملية التوجيه والتأثير المباشر على اتجاهات الحكم العسكرى فى مصر داخليا وخارجيا وقد تجلى ذلك فى حديث كافرى مع نجيب الذى ركز على أهمية اقناع اصحاب التيار المحايد فى مصر بالانضمام إلى رأى الأغلبية بأن مصر يجب أن تتحالف مع الغرب، ثم تأكيد خط حكومة نجيب فى الحيلولة دون تحول مصر للشيوعية والترحيب ببرنامج النقطة الرابعة فى مصر، فالتحالف مع الغرب ثم مقارمة الشيوعية وبرامج النقطة الرابعة كانت تمثل الخطوط الثلاثة الاساسية فى اتصالات الخارجية الأمريكية مع رجال الحكم العسكرى فى مصر مع نجيب وحكومته (1) التى وصفها كافرى بأنها تضم مجموعة من الضباط تتسم بالاخلاص والذكاء والتركيز على المشكلات الداخلية (2).

ومع استقرار تقديرات السفارة والخارجية الأميريكية على تقييم إيجابى لنظام الحكم العسكرى فى مصر فقد كانت دائمة القلق والمراقبة لاحتمالات الخطر الذى قد يمثله النفوذ الشيوعى ضد الحكم فى مصر وكانت تعول كثيرا على قدرة الحكم فى مقاومة الشيوعية وانشطتها على نحو مالمسنا فى أحاديث رجال السفارة مع اعضاء الحكومة العسكرية **، وكانت السفارة تقيس أداء الحكم وكفاءته فى مقاومة الشيوعية، وفى نفس الوقت كانت تقيس مدى صلابة أو متانة العلاقات فيما بين رجال الحكم العسكرى وموازين القوى داخل مجلس قيادة الثورة وفى ضوء هذه الاعتبارات كان تقييم السفارة ومتابعتها لتفاعل الحكومة العسكرية مع القوى السياسية الأخرى فى مصر، ولتفاعل علاقاتها الداخلية فيما بينها.

كانت السفارة تتابع بقلق الصراع بين العسكريين وبين العناصر الشيوعية وقد استقبل كافرى بحماس لا يخلو من فخر الاعتقالات التى تمت ضد الشيوعيين ويعزوها إلى نصيحته لعبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين، بعد ان ألقت القوات المسلحة القبض ليلة ١٦ ـ ١٧ اغسطس على ٣٠ أو ٤٠ من قيادة الحزب الشيوعى

(*) حول تفاصيل الشكوك والخلافات الواضحة في النظرة والموقف بين السفارتين الأميريكية والبريطانية حيال تقييم ثورة يوليو، انظر المذكرة التى كتبها سير روجر الان Sir Roger Allen رئيس قسم افريقيا بوزارة الخارجية البريطانية حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢. وخطاب سير جيمس بوكر Sir James Bow-ker مساعد وكيل الخارجية البريطانية حتى ١٣ يناير ١٩٥٤ إلى سير رالف ستيفنسون Sir Ralph Stevenson السفير البريطانى فى مصر عن سوء ظنونهم بمسلك السفير الأميريكى كافرى حيث ورد فى المذكرة والخطاب فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ «أن هناك خلافا حقيقيا بيننا وبين الأميريكيين الذين يعملون بنشاط لبناء نفوذهم مع الحكم العسكرى وانهم بهذا النفوذ يوجهون النظام فى اتجاه الاعتدال» انظر الوثائق البريطانية، الوثيقة رقم F. O. 371/ 96881 12 Sept. 1952. وبرقية كافرى إلى الخارجية رقم ٦٣٢ فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ بنفس الملف السابق الإشارة إليه.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, no. 666, to secretary of state, Sept. 11, 1952, 774.00/9-1952.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no.566 Sept. 5, 1952, 774.00/9-552.

(**) روى محمد نجيب فى كتابه «كلمتى للتاريخ» انه فى ثانى لقاء له مع جيفرسون كافرى (اللقاء الأول فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢) فى ٢ أغسطس ١٩٥٣، ان كافرى قال له «ان حكومته تخشى من تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود اجهزة أمن قوية لحماية شعبها وعرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها فى هذا الأمر كما تحدث عن ضرورة ارتباطنا باحلاف العالم الحر». ويستطرد نجيب انه قد عارض كافرى فيما قاله وأنه ـ أى نجيب ـ لا يخشى من اى تسلل شيوعى إلى مصر وأنه قطع اتصالاته مع الأميريكيين بعد ذلك والتى استمر سرا مع جمال عبد الناصر فيما بعد. انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ»، دار الكتاب النموذجى، القاهرة، ١٩٧٥ ـ الموقف الأميريكى من الثورة، ص ١٢٧ — ١٢٨ وما أورده نجيب عن قطع صلته بالأمريكيين غير دقيق حيث تمت مقابلات عديدة بينه وبين السفير كافرى وبين أعضاء السفارة بعد هذا التاريخ.

فى مقر الحزب فى القاهرة بسبب توزيع منشورات تهاجم الحركة. وتفيد مصادر السفارة الأميريكية أن القوات المسلحة المصرية حصلت على دليل على أن الحزب الشيوعى المصرى أقام اتصالات مباشرة مع حزب توده فى إيران وان ذلك كان حلقة رئيسية فى القيادة بين الحزب الشيوعى المصرى والاتحاد السوفيتى(١). وقد كان ارتياح السفارة واضحا لتحرك العسكريين بنشاط ضد الشيوعيين واطمأنت إلى عدم قدرة الشيوعيين على تهديد الحركة (٢)، وكانت اتصالات السفارة تعكس القلق من الافراج عن الشيوعيين إلى حد وصف مستشار السفارة لفتحى رضوان الذى دافع عن إطلاق سراحهم أن الولايات المتحدة لاتنظر إلى هذه الأمور ببساطة وأن شيوعيا واحدا هو لينين قد بدأ أحد الثورات (٣) ونجحت جهود السفارة فى اقناع الحكومة باتخاذ قرار بعدم تطبيق الإفراج عن المعتقلين السياسيين على الشيوعيين المسجونين دون محاكمة بل وزيادة العقوبات على انشطة الشيوعيين بل وألقاء القبض على أى شيوعى تم الإفراج عنه (٤). وفى الوقت نفسه كشفت السفارة مراقبتها لبدء الصراع بين الشيوعيين والحكم الجديد بتوزيع منشورات فى الجيش تصف الانقلاب بأنه «مؤامرة استعمارية» وتصف نجيب بأنه أداة أو عميل للامبريالية (٥). ومع تقييم السفارة لاتجاهات وميول اللواء نجيب واعضاء اللجنة العسكرية العليا تقييما ايجابيا تجاه الولايات المتحدة لميلهم واستعدادهم لعقد تحالف واتفاقية معها كانت تتوجس خيفة من افتقارهم إلى الخبرة وأن نواياهم الطيبة لا تكفى (٦) وظلت تتابع عن كثب أداء حكومة نجيب فى مقاومة الشيوعية وتقيس مدى سيطرة الجيش وشعبيته (٧)، وبقدر مقاومة الحكم للدعاية الشيوعية بقدر ما

1-Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 383, August 18, 1952, 774.00/8-1852.

ذكر كافرى فى برقيته ان معلوماته منقولة عن على صبرى قائد السرب والمسئول عن مخابرات السلاح الجوى، ويشير كافرى أن الاجراءات التى اتخذها العسكريون المصريون جاء إستجابة للنصيحة التى نقلها إلى عبد المنعم امين وزكريا محيى الدين حين زاره فى الأسبوع السابق ـ برقية السفارة رقم (٣٢) فى ١١ اغسطس، ويضيف ان العسكريين يندمون الان لتسرعهم فى اطلاق سراح السجناء السياسيين.

2- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 560, Sept. 5, 1952, 774.00/9-552.

وتشمل البرقية أحاديث لعبد المنعم امين وزكريا محيى الدين مع مستشار السفارة الأميريكية فى عشاء يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 698, Sept. 14, 1952, 774.00/9-14, 52.

4- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, unnumbered Sept. 19, 774.00/9-1952.

(٥) نفس المصدر.

6- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state, no. 119, Nov. 13,1952, 611.74/11-1352.

(7) انظر تقرير السفارة عن شعبية نجيب وسيطرة الجيش

Foreign service despatch, Restricted, from Cairo to the Dept. of state, desp. no. 610, Sub. General Naguib tour in Lower Egypt, Oct. 6, 1952, 774.00/10-652.

وكذلك مقابلة قائد الجناح وجيه أباظة مع ريبورت باين المسئول عن العلاقات العامة بالسفارة الأميريكية عن قياس شعبية نجيب في القوات المسلحة ومحاربة الشيوعية بالتعاون مع السفارة وقد نقل اباظة أن الصحف الشيوعية المعارضة، الملايين، الاشتراكية، والكاتب المصرى سوف يوقف صدورها وأنه من المنتظر اغلاق المصرى افندي وان لجنة الجيش اقرت فكرة التعاون الوثيق مع السفارة لمحاربة الشيوعية:

Foreign service desparch, desp. no. 682 from Amembassy, Cairo, to the Dept. of state, Oct. 7, 1952, Sub.prgoagenda, planned for the Egyptian armed forces 774.00/10-752.

وتقرير كافرى عن مقالات صحيفة (الملايين) فى ١١ اكتوبر لمناهضة الولايات المتحدة والاحلاف العسكرية ومقاطعة النقطة الرابعة واشتراك مصر فى خطط الدفاع عن الشرق الأوسط :

Foreign service desp. no. 666 from Amembassy, Cairo, to the Dept. of state, Oct. 13, 1952, Sub. Communist front weekly nws papers published in Cairo.

كان حرص السفارة على إبعاد النفوذ الشيوعى والمعارضين للولايات المتحدة * من اللجنة العسكرية العليا(١) مثل يوسف صديق وخالد محيى الدين **.

كانت السياسات التى ينتهجها محمد نجيب وعلاقاته بالسفارة الأميريكية موضع مراقبة ومتابعة من السفارة لما لها من صدى وتأثير داخل الجيش وماخلقته من صراعات بين صفوفه بين الموالين والمعارضين للنفوذ الأمريكى.

وركزت السفارة فى تقييمها لصراعات القوى داخل الجيش المصرى على ظاهرة الإنقسام التى حدثت داخل اللجنة العسكرية العليا من المشاه الموالين لمحمد نجيب والمدفعية المعارضين له، خاصة وأن محور السخط والانقسام بين نجيب واللجنة العسكرية العليا كانت علاقته بالولايات المتحدة خاصة، وأن المجموعة المتطرفة فى الجيش ترى أن محمد نجيب قد باع نفسه للامبريالية الأميريكية بعد ان انتشرت فى الجيش أنباء بعثة على صبرى وعبد المنعم النكلاوى إلى واشنطن كدليل على الخضوع للنفوذ الاميريكى(٢).

وكان تقييم السفارة الأمريكية أن خير سبيل لمواجهة السخط فى الدوائر العسكرية هو اتخاذ إجراءات سريعة لتقديم المعونة العسكرية لمصر لدعم حكم نجيب حتى لا يصاب بخيبة الأمل ***.

تركز التقييم الأمريكى للصراعات داخل مجلس قيادة الثورة على بدء ظهور الخلافات بين عبد الناصر الذى يقود حركة معارضة ضد محمد نجيب بهدف تولى رئاسة الوزارة ودفع نجيب إلى مجرد رئيس جمهورية اســـمى(٣)، وبرغم ذلك كان الاتجاه الأميريكى يستهدف دعم مكانة نجيب حتى يتفرغ للمشكلات التى توليها السياسة الأميريكية اهتمامها وهى الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق المصالح الإستراتيجية والسياسية للغرب فى مصر والشرق الأوسط (٤) ولذلك كانت تحذر من احتمالات سقوط النظام الحالى أو سيطرة الشيوعيين

(*) يرجع الصدام بين الثورة والشيوعيين فى تفسير احمد حمروش إلى احداث كفر الدوار حيث وقعت اضطرابات بين صفوف العمال واعتداءات على رجال البوليس وأشعال الحرائق فى ١٢، ١٣ اغسطس ١٩٥٢. وان الاعتقالات للضباط الشيوعيين قد بدءت فى ١٥ يناير ١٩٥٣ مع وضع الأحزاب الشيوعية والمنظمات اليسارية العلمية إلى مهاجمة حركة الجيش باعتبارها حركة رجعية فاشية تعتقل الوطنيين وتحل الأحزاب السياسية وتعادى الديمقراطية.

ويعزو أحمد حمروش الاعتقالات إلى المخابرات المركزية الأميريكية التى لعبت دورا كبيرا فى افساد العلاقة بين التنظيمات الشيوعية وبين حركة الجيش حتى وصل الصدام غايته مع نهاية عام ١٩٥٣ انظر احمد حمروش قصة ثورة يوليو، جـ ١، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٢٨٧، ٢٩٧، ٢٩٨.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, no. 1529 Dec. 29, 1952, 774.00/12-1952.

(**) وحول اهتمام التنظيمات الشيوعية بالعمل فى القوات المسلحة واتصالاتهم بالضباط وصف الضباط قبل الثورة ـ انظر: د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠. دار الثقافة الجديدة ط نوفمبر ١٩٧٦، ص ٢٢٩، ٢٣٤.

2-Foreign service desparch, desp. no. 1648 from Amembassy, Feb. 16, 1953 to the Dept. of state, Sub. Opposition in Egyptian army to proamerican attitude of general Naguib 774.55/121652.

(***) يروى تقرير السفارة تفاصيل الحادث الذى أدى إلى اعتقال ٢٧ ضابط فى الجيش فى ١٥ يناير بسبب ازمة انتخابات أعضاء اللجنة التنفيذية لنادى الضباط واجتماع المجموعة الصغيرة للانتخابات ٤٧ ضابط فى مقر القيادة فى العباسية مما أوضح الصراع بين المشاه الموالية لنجيب والمدفعية المعارضة له وانسحاب اعضاء اللجنة العسكرية العليا من الانتخابات وبدء الاعتقالات.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information, from Cairo, to secretary of state, Dec. 11, 1952, no. 1414. 774.00/12-1952.

وانظر تحليل كافرى لمظاهر التدهور فى مكانة حكومة نجيب فى الداخل التى ترجع لسخط الجماعات التى تضررت من الإصلاح الزراعى والمصاعب الاقتصادية التى يواجهها الفلاحين والقلاقل التى يثيرها الإخوان المسلمون واستغلال الشيوعيين للمصاعب الاقتصادية ثم الافتقار إلى دعم وتأييد النقابات العمالية للنظام برغم شعبية نجيب الواسعة بين الجماهير (من برقية السفارة رقم ١٢٦٨ فى نوفمبر ٥٢ فى نفس الملف).

(٤) المصدر السابق، برقية السفارة رقم ١٤١٤ نفس التاريخ والملف.

ورحبت بالتصدى للخصوم السياسيين بإلغاء الأحزاب السياسية واتخاذ إجراءات عنيفة ضد الوفد لثبوت تآمرهم ضد الثورة بعد أن حاول خصوم نجيب ـ الوفد والإخوان والشيوعيين ـ وحتى داخل الجيش النيل من حكومة نجيب وسياسته الخارجية والاقتصادية (١). وكان تفسير السفارة الأميريكية تبريريا لقرار إلغاء الأحزاب السياسية ولاعتقالات الشيوعيين على أساس أن البديل كان سيطرة الشيوعيين (٢) وكان وجيه اباظة (مسؤول الدعاية فى القوات المسلحة المصرية ـ كما تقول الوثائق الأميريكية) يؤكد سيطرة الحكومة على الموقف بالنسبة لانتشار نفوذ الشيوعيين وأن رئيس الوزراء جمال عبد الناصر يقف موقف بالغ العداء ضد الشيوعيين (٣).

وفى اطار متابعة التحليل ومتابعة نشاط الشيوعيين فى مصر حلل كافرى النشاط الشيوعى ومدى انتشاره بين صفوف الجالية اليونانية وخاصة فى مدينة الإسكندرية وتوسيع مجال نشاطها خارج نطاق الجالية اليونانية * ، وأنه برغم صلات السلطات المصرية على الشيوعيين فلا زال نشاطهم يمثل درجة من الخطورة (٤) وكان تقدير السفارة لحركة اعتقالات الشيوعيين خاصة ولتشكيل محكمة عسكرية خاصة لمحاكمة المتهمين بالتآمر ضد الثورة أنه جزء من السياسة لتحقيق الوحدة الوطنية والأمن (٥).

بلورت السفارة الأميريكية تقييمها للاوضاع الداخلية فى مصر بعد أن اتضحت امامها عناصر القوة ومصادر الخطر أمام نظام الحكم كما أتضحت لها أولا سيطرة الجيش ومشاعر الحكم الموالية للغرب والولايات المتحدة واتجاهاته لمقاومة الشيوعية، كما اتضحت لها طبيعة الخطر امام الثورة من مواقف الخصوم السياسية من الوفد والاخوان والشيوعيين الذى واجهته الثورة بحل الأحزاب السياسية وتحديد فترة انتقالية لثلاث سنوات. وقد تزامن مع هذا التقييم للوضع الداخلى فى مصر فى مطلع عام ١٩٥٣ التوصل لاتفاق لمشكلة السودان كما سنتناول فى فصل لاحق ـ مما حدا بالسفارة الأميريكية أنه مابين التوصل لهذه التسوية وترقبا لبدء المفاوضات الخاصة بالجلاء، فانه من الملائم تحديد عناصر الصورة الداخلية فى مصر فى النقاط التالية:

ـ أن حاجة الحكومة لاقامة تنظيم سياسى جديد تمثلت فى الغاء الاحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ لمواجهة المصدرين الأساسيين للمعارضة، الوفد والإخوان المسلمين وذلك بإقامة هيئة التحرير للكيان السياسى الجديد تحت السيطرة الكاملة لمجلس قيادة الثورة.

ـ أن مكانة الحكومة قد تعززت بعد أتفاق السودان الذى يعتبر فاتحة لبدء مفاوضات مبكرة عن الجلاء.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, to secretaryof state from Cairo no. 1656 Jan. 17, 1953.

(٢) نفس المصدر.

3- Foreign service deps, confidential from Amembassy, Cairo, no. 2779, May. 27, 1954, Sub.increased Communist activity in the near East file no. 350.21 Communism.

(*) نشطت القوى اليسارية والتقدمية وسط الجاليات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية وكانت هناك المجموعة الشيوعية اليونانية والمجموعة الشيوعية الإيطالية ـ انظر رفعت السيعد، المرجع السابق، ص ١٢٢.

4- Foreign service desparch from Amembassy, Cairo, desp. no. 2806. May 129, 1954 Sub. extent of Communsim among greek residents in Egypt fils no. 350.21, Communism confidential.

(٥) كان نجيب قد اعلن فترة انتقالية لمدة ٣ سنوات لأعداد البلاد لحكم دستورى وحل الأحزاب وعدم السماح بمباشرة نشاطها ـ انظر
Office Memo, U. S. govt. secret, to NE MR Dorsey from NE MR ORTIS sub. weekly summary of events Egypt Jan. 21 - s7, 1953. 774.00/ 12-7-53.

- تم إعلان الدستور المؤقت (الإعلان الدستورى) فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ خلال الفترة الإنتقالية لثلاث سنوات مع اغفال حرية الصحافة - وجواز تعديل استقلالية القضاء بقوة القانون *.

وتقدير السفارة أن هذه الإجراءات تعنى أن الحكومة لازالت غير واثقة من نفسها وتشعر بالحاجة للعمل التحكمي للدفاع عن نفسها ضد أعداء النظام.

وتقدير السفارة أن النظام الحالى أصبح بعد اتفاق السودان يولى اهتمامه الاكبر لتحقيق نتائج فورية بالنسبة لموضوع الجلاء والحصول على معونة عسكرية واقتصادية من الغرب مقابل الترتيبات الدفاعية. واستخلص كافرى من هذا التقييم انه من مصلحة الولايات المتحدة مساعدة حكومة نجيب على البقاء فى السلطة (١).

بعد أن بلورت السفارة الأميريكية تقييمها للوضع الداخلى فى مصر فى مستهل عام ١٩٥٣ وخلصت إلى اهمية دعم حكومة نجيب على البقاء فى السلطة لمصلحة الولايات المتحدة والغرب كانت الخارجية الأميريكية بدورها تعد تصورا شاملا للأهداف الأميريكية فى مصر فيما يسمى بالخطة الأقليمية لمصر والمهام الموكولة بالسفارة لتنفيذها (٢).

وقبل أن نعرض لتفاصيل هذه الاتجاهات ولطبيعة الأهداف والمهام المنوطة بالسفارة يهم الباحث ان يسجل ان نجيب نقل لممثل المعونة الفنية فى مصر (فراير Fryer فى ١٧ مارس آراءه بصراحة تامة فى العلاقة المصرية الأميريكية نوجزها فى عدة نقاط: لم يترك نجيب شكا فى إنحياز مصر للغرب والسعى للحصول على تأييد الولايات المتحدة فى نزاعها مع بريطانيا وربط صريح بين دخول مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وخروج القوات البريطانية، حث الحكومة الأميريكية على أن تقوم بدور نشط فى مساعدة مصر فى تسوية مسألة السويس على نحو ما فعلت فى مسألة السودان وأن تنفذ مشروعاتها فى مصر لخلق قاعدة من التأييد تسمح لمصر بالانحياز إلى الغرب فى نهاية المطاف (٣).

فى ضوء وفى إطار هذه المعلومات - على أعلى مستوى - حددت السياسة الخارجية ثلاثة أهداف رئيسية لها فى مصر فى هذه الفترة هى: أولا: تطوير مواقف لدى المصريين من شأنها تيسير التعاون بينها وبين الغرب، وثانيا: خلق إدراك واقعى بالخطر الذى يهدد تطلعات مصر من الاستعمار السوفيتي والتخريب الشيوعى وتنمية وتعميق الاتجاه الذى يرفض الحياد كموقف لا أخلاقى وانتحارى **، وثالثا: تنمية الثقة فى النهضة المصرية

(*) صدر إعلان دستور فترة الانتقال من القائد العام للقوات المسلحة (محمد نجيب) ويتضمن المبادىء الآتية : جميع السلطات مصدرها الأمة والمصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وماعليهم من واجبات، الحرية الشخصية وحرية الراى مكفولتان فى حدود القانون وحرية العقيدة مطلقة، والقضاء مستقل، وان قائد الثورة يتولى اعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق اهدافها. انظر عبد الرحمن الرافعي : ثورة يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩، ط ١ - ١٩٥٩، مكتبة النهضة المصرية، ص ٧٤ - ٧٥.

1- Foreign service desp. from Cairo, no. 1773, March 3, 1953 to the Dept. of state, Sub. apprasial of internal political situation in Egypt end of Feb. 1953, 774.00/3 -3-53.

2- Confidential, Amembassy, Cairo no. 1986, March 28, 953, Country plan, Egypt USIS, Country plan-Egypt.

(٣) نص مقابلة نجيب مع فراير - انظر: Memo of conversation between general Naguib & MR. Fryer of T. C. A. March 23, 1953 Amembassy, Cairo, secret no. 1934 file no. 36/2 Naguib Xoo TCA. (Fryer) 2 -2353.

(**) صاحب هذا التعبير هو جون فوستر دلاس الذى كان يعتبر انتهاج الحياد موقفا غير اخلاقى أو منافيا للأخلاق.

واحتمالات وامكانيات التقدم الاقتصادى والاجتماعى من خلال التطور المنتظم، وهذه المهام تنطلق من فرضية اسهام مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط من خلال تعاون اقليمى وتعميق احساسها بقوة الولايات المتحدة. وبالنسبة لقضية قناة السويس اقناع مصر بضرورة توخى الاسلوب الواقعى فى حلها مع وعد مصر بالمعونة فور التوصل لهذا الحل، وتشجيع قبول إسرائيل كدولة لا يهدد وجودها مصر والترويج لأن فكرة السلام مع إسرائيل لا يهدد مصالح مصر وكانت هناك مجموعة عوامل فى تقدير الخارجية الأميريكية مواتية لنجاح هذه الخطة من بينها المكانة العالمية التى تتمتع بها السفارة الأميريكية، التناقض بين الاسلام والشيوعية السياسية المعادية للشيوعية التى تنتهجها الحكومة المصرية ورغبة المسؤولين فى الحكم فى التعاون مع الولايات المتحدة فى المسائل السياسية والعسكرية (١).

فى ضوء هذه العوامل المواتية للسياسة الأمريكية فى مصر، أعدت «الخطة الأقليمية» لتحديد طبيعة ومدى العلاقة مع نظام الحكم فى مصر فى مطلع عام ١٩٥٣ بهدف الترويج للاتجاهات والمواقف الداخلية والخارجية التى تخدم المصالح الأمريكية فى مصر وفى المنطقة بشكل عام.

يسجل الباحث ان عملية التقييم الأميريكية للوضع الداخلى فى مصر واعداد الخطة الاقليمية لمصر بتحديد الاهداف والمهام قد تزامنت ـ كما اتضح بالتوصل لاتفاق حول السودان أى ببداية العمل بوساطة امريكية لحل النزاع المصرى الإنجليزى، وكذلك تزامنت مع بدء المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء عن قاعدة السويس، وكانت هذه الظروف تتزامن بدورها مع الزيارة المرتقبة لجون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية لمصر التى ستتم فى مايو ١٩٥٣، فالتقييم للوضع الداخلى فى مصر واعداد خطة تفصيلية متكاملة للسياسات الأميريكية فى مصر حددت طبيعة مدى العلاقة بين الحكومة والسياسة الخارجية الأميريكية فى هذه الفترة.

رابعا: تقييم السفارة والخارجية الأميريكية للقوى السياسية بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢:

على أن السياسة الخارجية الأميريكية لم تكن تقصر تعاملها على رجال الثورة أو الحكم فحسب، بل كانت تمد الجسور بالاتصالات واللقاءات مع القوى السياسية المناوئة للثورة مثل الإخوان المسلمين والوفد لقياس موازين القوى واحتمالات الصراع الدائر داخل مصر من ناحية ولتكامل قاعدة المعلومات الاساسية التى تنطلق منها تقديرات من ناحية أخرى.

وإزاء الدور الذى سوف يلعبه جمال عبد الناصر فى إطار الأحداث الداخلية فى مصر فى هذه الفترة فانه يهمنا قبل استعراض علاقات السفارة بالقوى الداخلية الأخرى فى مصر (الإخوان والوفد) ان نستعرض تقييم السفارة لعبد الناصر ولآرائه وقوته داخل مجلس قيادة الثورة. وجدير بالذكر أن دور عبد الناصر لم يكن موجها فقط للاحداث الداخلية باعتباره وزيرا للداخلية فى حكومة محمد نجيب بل كان فعالا فى اتصالات مجلس قيادة الثورة فى الشهور الأولى مع السفارة الأميريكية فى إطار المفاوضات لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى، ومفاوضات الجلاء وكان له ثقله وتأثيره كما سنتبين حين يتاح هذا الجانب من جوانب السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر.

---

(١) الخطة الاقليمية لمصر ـ تقرير السفارة رقم ١٩٨٦.

قابل عبد الناصر كافرى وقابل مستشارى السفارة الأميريكية ماكلينتوك وليكلاند مرات عديدة بحيث تكونت صورة عن اتجاهاته وتفكيره ونفوذه وهى صورة أثبتت الأحداث بعد ذلك صدقها ودقتها. لم يكن خافيا على السفارة الأميريكية أن عبد الناصر هو المنظم الأصلى للجنة الضباط الأحرار التى نفذت انقلاب ٢٣ يوليو وأنه اقوى عضو فى اللجنة العسكرية العليا وربما كان أكثرهم اعتدالا فى آرائه(١).

وقد انتقد عبد الناصر، كما يروى وليام ليكلاند مستشار السفارة البريطانيين والولايات المتحدة وقال بصراحة إنه لا يوجد فى مصر اليوم من يقف ويطالب بالإنضمام إلى قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط لأنه سوف يتهم بالخيانة ويبيع نفسه للأميريكيين (٢) وذلك للارتباط بين السياستين الأميريكية والبريطانية.

وتقدير السفارة واضح الإدراك لمكانة ونفوذ عبد الناصر داخل حركة الضباط الأحرار وواضح الإشارة فى شكوك عبد الناصر فى ارتباط مصر مع أى تحالف غربى أو أميريكى، وهذه نقطة خلاف اساسية بين عبد الناصر ونجيب الذى كان صريحا فى وعده بالانضمام للدفاع عن الشرق الأوسط *.

ولم يكن عبد الناصر يخف انتقاده للسياسة الأميريكية الاقليمية فى الشرق الأوسط المؤيدة للقوى الأمبيريالية ولإسرائيل بعد ان كانت تناصر الحرية والحقوق. «وان كانت تستطيع استعادة حسن نوايانا وصداقتنا وتأييدنا لقضيتها إذا ناصرت حقوقنا وعادت إلى مبادئنا السامية».

ويعقب كافرى على هذه الآراء لعبد الناصر بأنها وان انطوت على نقد للسياسة الأمريكية فقد تركت الباب مفتوحا لتحسين العلاقات مع مصر(٣).

ويقدر الباحث أن مضمون التصريحات وتوقيتها ربما كانت بهدف خلق نوع من الضغط على الولايات المتحدة للإسراع فى المساعدة فى المفاوضات المصرية الإنجليزية بعد مفاوضات السودان والإسراع بتقديم المساعدات الفنية والعسكرية خاصة وأنه سبق ان أبلغ المسؤولين فى السفارة الأميريكية فى نوفمبر انه لا يأمل فى تلقى اسلحة من بريطانيا أو الولايات المتحدة وأن الحكومة المصرية تسعى حاليا لشراء السلاح من أى مصدر، وأن توفير كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة بهدف ضمان إستمرار ولاء القوات المسلحة على الأقل للنظام القائم، وأن النظام فى مصر ليس مستعدا لمعاداة عناصر جديدة من السكان (الطلبة ـ العمال) أو

1- Foreign service desparch, desp. secret, from Cairo, no. 954, Nov. 18, 1952, Sub. conversation with LT col. Gamal Abdel Nasser 774.00/11-8-52.

وقد تمت المقابلة فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٢.

(٢) نفس المصدر.

(*) ويرغم ذلك الوضوح الوارد فى الوثائق الأميريكية من انتقادات عبد الناصر للسياستين الأميريكية والبريطانية ورفضه قبول فكرة الانضمام لقيادة الشرق الأوسط حتى لا يتهم بالخيانة، ويرغم نفس الوضوح الوارد فى احاديث نجيب مع المسؤولين بالسفارة الأميريكية من الوعد بالانضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط برغم ذلك يروى نجيب رواية مختلفة سواء فى كتابة كلمتى للتاريخ بقوله انه فى حديثه مع كافرى رفض اى حديث عن الأحلاف قبل الجلاء غير المقيد بشروط، انظر محمد نجيب كلمتى للتاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ وكذلك فى كتابه «كنت رئيسا لمصر» أن الأميريكيين عندما يئسوا منه اتجهوا إلى جمال عبد الناصر وقرروا التحالف معه ضدى وأن نجيب كان يشعر دائما بخطر احتواء الأميريكيين للثورة. انظر محمد نجيب (كنت رئيسا لمصر، (مذكرات)، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣١٢-٣١٤، ٣٢٦. وهاتين الروايتين عكس ماهو مسجل بالوثائق الأميريكية والبرايطانية تماما.

3- Foreign service desp. March, 1953, from Amembassy Cairo, to the Dept. of state no. 17-62. 611.74/3-253.

التشدد تجاه الناقدين للسلطة فى غياب الاحتمال بتلقى مساعدة وتعاون من الدول الغربية (١) مما يعكس بوضوح إحساسا ناميا بخيبة الأمل وسرعة الاستجابة لمطالب رجال الثورة، وبرغم ذلك كان اطمئنان السفارة الأميريكية لمعاداة عبد الناصر الشديد للشيوعية دافعا لها للتعويل على مكانته ومتابعة نفوذه وصعوده فى مجلس قيادة الثورة إلى الحد الذى جعل كافرى يجزم «بأن السلطة الحقيقية فى النظام الحالى فى يد عبد الناصر لا فى يد نجيب رئيس الوزراء والقائد العام» (٢). وقد قرأ كافرى تعيين عبد الناصر فى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة على أنه خطوة أخرى فى عملية بناء مكانته العامة وأن اسمه الرسمى لا يعنى أكثر من الاقرار بمكانته العقلية وان جمال عبد الناصر كان دائما أقوى أعضاء مجلس قيادة الثورة وأنه يتفوق على نجيب فى الذكاء وفى قوة الشخصية، وأكد كافرى أن الاتجاه الحقيقى للأمور فى مصر أصبح فى يد عبد الناصر (٣).

سبق القول أن اتصالات السفارة الوثيقة برجال الحكم الجديد قد اقترنت بالاتصال الواسع بالجماعات السياسية المعارضة لنظام الحكم سواء من الإخوان المسلمين أم الوفد بهدف معرفة اتجاه موازين القوى السياسية ومقدار تحديها للحكم، ومقدار مواجهة الحكم لها، فضلا عن أتخاذ مصادر خصبة للمعلومات لتكمل الصورة أمام السفارة عن مستقبل الصراع على الحكم فى مصر.

لمسنا من قبل ردود الفعل الأولى للسفارة الأميريكية تجاه حركة الجيش وحرص كافرى وحرص المسؤولين بالسفارة على معرفة علاقة الحركة بالإخوان المسلمين وتأثيرها على ضباط الجيش وقد اعترفت السفارة بأن من أولى الأسئلة التى ثارت هى مدى تأثير الأخوان المسلمين فى الحركة وانضمام أحد أبرز أعضائها وهو الشيخ أحمد حسن الباقورى إلى الوزارة المدينة كوزير للأوقاف. ويشير كافرى إلى حديثه مع نجيب فى ١٩ أغسطس واعتراف نجيب أن هناك بالفعل بعض الخطر من نفوذ الإخوان المسلمين لما لهم من تأثير على كافة رتب الجيش ولكنه - أى نجيب - واع لهذا الخطر ويثق فى القدرة على السيطرة عليه (٤) *.

1- Incoming telegram no. 1268 Nov. 21, 1952.

راجع مقابلة وجيه اباظة مع مسؤول العلاقات العامة فى السفارة الأمريكية (باين) عن دور عبد الناصر فى مقاومة الشيوعية - مصدر سابق.

(٢) يرى كافرى انه برغم شعبية نجيب الهائلة فهو ليس اكثر من شخصية مظهرية أو رسمية لا يمكن أن يتحرك مستقلا عن الضباط الاحرار الذين نفذوا انقلاب ٢٣ يوليو. ويؤكد كافرى ان عبد الناصر استطاع ان يسيطر على اللجة العسكرية خلال الشهور التالية من قيام الحركة لاعتماده على الاقناع وقوته الشخصية بالاضافة لمكانته التاريخية فى الحركة - انظر

Foreign service desp. no. 1959 from Amembassy Cairo, to Dept. of state, March 26, 1953.

(٣) التقرير السرى لكافرى فى ١٨ مايو ١٩٥٤ - انظر :

Foreign service desp. from Amembassy Cairo, no. 2471, to Dept. of state, May 18, 1953, Sub. Gamal Abdel Nasser Named Deputy president of the R. C. C, 774.00/5-18-53.

(*) ومما يؤكد ذلك ماورد فى رسالة السفارة البريطانية فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ (سرى رقم ١٠١١/٢٨٤/٥٢) عن مقابلات مستشار السفارة الأميريكية روبرت ماكلنتوك Robert Mcclinctock وويلز ستابلر Wells Stabler من إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية للواء محمد نجيب فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢، وعن تحذيرهم اياه من العناصر المطرفة مثل فتحى رضوان ونور الدين طراف والشيخ أحمد حسن الباقورى ممن وصفوهم بالوطنيين المتطرفين.

انظر الوثيقة البريطانية F. O. 371/96881-38369 فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٢.

4- Foreign service desp. Confidential, Deps. no. 544 Sept. 27, 1952 from Cairo, to the Dept. of state. role of the Muslim Brotherhood under Egypt new regime 774.00/9-27-52.

وكان كافرى مقتنعا بامكانية سيطرة الثورة على الاخوان المسلمين لأن التنظيم نفسه فى رأيه يعانى من الإنقسام بين القادة المعتدلين مثل المرشد العام الهضيبى والباقورى وزير الأوقاف وبين المتطرفين أمثال صالح عشماوى، ويعتبر الباقورى من القادة المعتدلين فى الإخوان المسلمين المعروفين للسفارة الأميريكية (١).

ومع تأييد الإخوان لحركة الجيش فى البداية، فقد كانت هناك أدلة عن معارضة بعض قطاعاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة وأن استياءهم هذا سوف ينتهى بتباعد كامل إلى حد الصدام فى النهاية مع الثورة (٢).

ومن خلال اتصالات السفارة الأمريكية مع قيادات الاخوان المسلمين استطاعت تقييم اتجاهاتهم نحو الحكومة العسكرية فى مصر (٣) التى ركزت على افتقاد الوضع الاقتصادى والاجماعى وشكوكها فى الموقف الاقتصادى وقرارات الحكومة الخاصة بالرقابة على الاسعار وآثاره على الاقتصاد وقدر الاخوان على لسان (محمود مخلوف) أن الثورة فى مصر تفقد شعبيتها تدريجيا مما سوف يؤدى إلى ردود فعل عنيفة وأن ازدياد السلطات التعسفية قد يؤدى إلى ديكتاتورية غير مستحبة وقمع متزايد على يد النظام (٤)، ورغم قسوة هذا النقد ومعارضته لاتجاهات الحكم فقد كانت السفارة تعزوه إلى الأهواء المتميزة لمحمود مخلوف وإلى مصالحه الشخصية بل ووصفته بأنه «مراقب متعصب» وأن آراءه مبالغ فيها وكانت السفارة الأميريكية تحرص على التأكد من أمر هام هى معارضة الاخوان المسلمين للشيوعية وهذا ما أكده الهضيبى لمستشار السفارة الذى حذر الهضيبى من الأثر السيء لتصرفات الاخوان غير المسؤولة على المعونة الأمريكية لمصر على الرأى العام الأميريكى (٥). ويستخلص الباحث من تحليل معنى هذه المقابلة الهامة أن المسؤول الأميريكى لم يكتف فقط بالاستفسار عن الموقف تجاه الحكم فى مصر بل الموقف تجاه الولايات المتحدة ومن النفوذ السوفيتى.

ولم تكن اتصالات محمود مخلوف تتم مع السفارة الأميريكية فى القاهرة فحسب بل مع إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ليؤكد الفائدة من توثيق صلات الولايات المتحدة بالإخوان المسلمين ولينفى لهم أنه تنظيم متطرف، وكان الهدف الواضح من استقبال الخارجية الأميريكية لمخلوف هو توثيق الصلات بالإخوان المسلمين كقوة مناهضة للشيوعية فى مصر حتى لو كانت صلاتهم بالحكم غير مستقرة وبصرف النظر عن تقلبات العلاقة بين الثورة والاخوان (٦).

---

(١) يشير تقرير السفارة إلى مذكرة معلومات عن مقابلة الباقورى مع احد اعضاء السفارة الاميريكية فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ حيث قدم الباقورى معلومات تفصيلية عن حركة الإخوان واتجاهاتها ومواقفها فى بت ماهر نسيم المحرر باخبار اليوم - انظر Confidential Memrondum enclosure desp. no. 544.

(٢) نفس المصدر.

(٣) كان محمود مخلوف احد رجال الاعمال البارزين الذى يرتبط بصلات وثيقة للغاية مع تنظيم الاخوان وهو نجل المفتى الاكبر فى مصر وصهر المرشد العام الهضيبى اهم قنوات الاتصال مع السفارة الأميريكية ومصدر معلوماتها، لكن السفارة رغم ذلك كانت تتأكد من تقديراته وتعليماته عن طريق اتصالاتها بالهضيبى المرشد العام شخصيا - انظر: Foreign service desp. confidential, no. 922 Nov. 15, 1952, from Amembassy Cairo to the Dept of state sub. Views of pro-Ikhwan observer on Egyptian military movement.

(٤) نفس المصدر.

(٥) اشترك فى مقابلة المستشار الامريكى ماكلنتوك كل من الهضيبى وسعيد رمضان ومحمود مخلوف. انظر Foreign service desp. from Amembassy Cairo to the Dept of state Dec. 24, 1952a, Sub. Views of the supreme Guide, Moslem Brotherhood on current political situation 774.00/1-12-52.

6- Restricted, Dept. of state, Memo of conversation, May 28, 1953, United states conlacts with Moselm Brotherhood 774.00/5/28-53.

وكانت السفارة تدرك تماما أن العلاقة بين الضباط وتنظيم الاخوان هدنة قلقة غير مستقرة Uneasy Truce وان لم يكن من المحتمل فى تقديرها آنئذ أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة فى تصفية التنظيم(١) ولكنها كانت تتابع التنافس بينهما للسيطرة على القاعدة السياسية ويشمل فى نفس الوقت وجود تيار قوى داخل مجلس قيادة الثورة يدعمه صلاح سالم بتصفية الإخوان واحلال الباقورى محل الهضيبى بهدف سيطرة العسكريين على التنظيم واضعافه. وكانت اتصالات الإخوان بالخارجية الأميريكية عن طريق مخلوف تسير فى اتجاه معاكس لاتجاهات الخارجية الأميريكية التى تؤيد نظام الحكم الجديد، فقط طرح مخلوف على الخارجية الأميريكية نوعا من البديل لقيادة مجلس قيادة الثورة عن طريق توثيق صلات الولايات المتحدة أولا بالإخوان المسلمين والساسة السابقين مثل محمود أبو الفتح وعلى ماهر ومكرم عبيد ومع الهضيبى بالطبع. وفى سبيل اقناع الخارجية الأميريكية بهذا البديل أكد للخارجية الأميريكية دعم نجيب فى توقيع اتفاق سرى مع الولايات المتحدة التى يعارضها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ثم معاداة الشيوعية. بل وطرح مخلوف ـ طلبا للدعم الأميريكى للإخوان المسلمين وطمعا فى قبولها لفكرة البديل السياسى ـ تأييد الاخوان لمساعى التوصل لتسوية مع إسرائيل من خلال اتصالاتهم بزعماء اليهود فى الخارج فى إسرائيل وبذلك يطرح مخلوف على الخارجية الأميريكية بدائل تحقق اهدافها داخل مصر(معاداة الشيوعية وتوقيع اتفاق تعاون سرى) وأهداف خاصة بالتسوية مع إسرائيل، وسوف تكشف التطورات أين يكون الاختيار الأميريكى مع تنظيم الأخوان أم النظام الجديد (٢).

وتأكيدا لظاهرة الهدنة غير المستقرة بين الاخوان والثورة يسجل كافرى أن تصريحات الهضيبى تؤيد الإتفاق بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة على اتباع سياسة (الجهاد المحدود) فى حالة فشل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع المصرى الإنجليزى، وأن الهضيبى لذلك أعلن تأييد حكومة نجيب فى تحرير مصر من قوات الاحتلال الأجنبى، ويفسر كافرى هذه المصالحة المؤقتة بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة بأنها نتيجة لجهود عبد الناصر الذى كان يهدف لاستئناف المفاوضات مع بريطانيا، ولكن حتى برغم هذه المصالحة ظلت الخلافات بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة حول السياسة الداخلية (تعيين الضباط فى مناصب وزارية) (٣).

وقد استشعرت السفارة من الاتصالات مع جماعات الاخوان توترا متزايدا بينهم وبين مجلس قيادة الثورة تجاه العديد من المسائل الداخلية وكثرة انتقاداتهم لسياسة المجلس بل وتحديهم لقراراته (٤) * على نحو

1- Foreign service desp. confidential, from Amembassy, Cairo, to the Dept. of state no. 2290, April 29, 1953 sub. side lights on relations between Naguib & Muslim Brotherhood 774.00/4-29-53.

وكان التقرير عبارة عن مقابلة بين مخلوف والملحق العمالى للسفارة الأميريكية فى ١٩ ابريل ١٩٥٣.

(٢) مقابلة مخلوف مع مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ٤ يونيو ١٩٥٣ ـ انظر: Secret security information, Dept. of state, Memo of conversation June, 4, 1953, Sub. Views of Mahmoud Makhlouf on Egyptian situation 774.00/6-4-53.

3- Confidential, Amembassy, Cairo, no. 2823, June, 20, 1953, Mulsim Brotherhood Support for Naguib on Suez Canal zone issus file no. 450.2 Muslim Brotherood.

4- Foreign service desp. confidential no. 284, from Cairo, to Dept. of state June 23, 1953, 77.006-23-53.

(*) من بين نقاط الخلاف بين جمال عبد الناصر والاخوان المسلمين فى مجال السياسة الداخلية المدى الذى يصل إلى الاصلاح الزراعى. انظر محمود عبد الحليم: الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢ ـ ٩٨، ص ١٦٧، ١٧١. على أن جذور الخلاف، كانت أعمق من مجرد الخلاف على بعض المسائل الداخلية كما اثبتت أحداث مارس ١٩٥٤ فيما بعد وكما اتضح من رفض عبد الناصر من البداية (وصاية) من أى تنظيم سياسى خارج مجلس قيادة الثورة والضباط الاحرار. وانظر تحليل الصراع بين النخبة العسكرية والقوى المدنية الحزبية (الاخوان والوفد) فى عبد الغفار رشاد محمد: النخبة السياسية ضمن مجموعة مقالات، النظام السياسى المصرى وتحدى الثمانينيات ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢، مجموعة دراسات (تحرير) على الدين هلال، نشر دار نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ط ٢، ص ١١٠ ـ ١١٢، وانظر ايضا عن الازمة بين الاخوان والثورة، محمد نجيب «كنت رئيسا لمصر»، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦ ـ ١٦٩، والرافعى ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ١٠٤ ـ ١١٣ (بيان مجلس قيادة الثورة فى ١٤ يناير ١٩٥٤ بحل جماعة الإخوان المسلمين الذى سرد تطور العلاقة بين الثورة والإخوان المسلمين، وانظر كذلك أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

ماأفصح الهضيبى لضابط المخابرات بالسفارة الأميريكية فى ٢١ / ٦ / ١٩٥٣ بأن الحكومة لا تستطيع الغاء تنظيم الاخوان حتى لو شاءت وأنه حتى لو صدر قانون بحظر الاخوان فسوف تستمر الاجتماعات وانتقد الهضيبى برامج الإصلاح الزراعي وامتداد سيطرة العسكريين على الوزارات ووصفه لتغيير نظام الحكم إلى نظام جمهورى بأنه ليس إلا تغييرا فى الاسم فحسب مما أوضح اقتراب لحظات الصدام مع النظام وتعاظم التحدى الذى يشكله الاخوان وان كان العداء بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة لم يكن شاملا فقد كانت مشاعر الود واضحة تجاه اللواء نجيب بينما كانت مشاعر العداء دفينة وكامنة تجاه عبد الناصر الذى اعتبره التنظيم عنصرا معاديا له بعد ان تخلى عن عضويته فى الإخوان «وأصبح خائنا للقضية» (١) وأصبح الاخوان يتوجسون خيفة حقيقية من حملة الإعتقالات الموجهة للشيوعية أساسا وإن حاولوا التستر وراء الإخوان المسلمين (٢).

وبقدر ماكانت السياسة الأميريكية حريصة على استقراء وتحليل اتجاهات حركة الإخوان المسلمين تجاه الثورة، بقدر ماكانت قيادة الإخوان المسلمين ذاتها بنفس القدر من الحرص فى الاتصال بالسفارة وتحليل مواقفها من قيادة الثورة ومن هيئة التحرير ومن مسألة قناة السويس وآرائهم تجاه البريطانيين ومواقفهم تجاه الشيوعيين من مصر وتجاه الدستور. كان الهضيبى ومعه مخلوف لمدة ثلاث ساعات مع المستشار السياسى للسفارة الأميريكية بالقاهرة يطرحان طبيعة العلاقات بين جماعة الإخوان والثورة خاصة بالنسبة لتصفية بعض عناصر مجلس قيادة الثورة خاصة عبد الناصر، بالإضافة لدعوة الإخوان لانسحاب العسكريين من الحكم واحلالهم بآخرين من مختلف الأحزاب السياسية، ويرى المسؤول الأميريكى أن ذلك يعنى تقديم (بديل) للنظام (٣). فضلا عن تشكيك الهضيبى فى استجابة الشعب لتنظيم هيئة التحرير الجديد لافتقاره إلى الفكرة بل ولفقدان صفة الفلاحين فى النظام ككل وخيبة املهم فيه. ولم يكتف الهضيبى بانتقاد الاخطاء التنظيمية والسياسية لمجلس قيادة الثورة بل وانتقد فكرة العمل العسكرى ضد البريطانيين ويفسر المسؤول الأميريكى ذلك بأنه يميل إلى تأييد أسلوب حرب العصابات، وأبرز المسؤول الأميريكى أن الهضيبى أكد له تصدى الإخوان للشيوعية فى مصر وأن الدعوة الدينية هى السبيل الوحيد لمقاومة الشيوعية (٤).

واضح من حديث الهضيبى أنه يوجه كافة أنواع النقد لمجلس قيادة الثورة سواء فى تجربة التنظيم السياسى أم فى السياسة الاقتصادية أم فى سياسة الحكومة ضد البريطانيين، ويسوق الهضيبى بعد هذا النقد القضية التى تلقى تجاوبا من السفارة الأميريكية وهى مناهضة الشيوعية والتركيز على الدعوة الدينية فى الدستور ولكن لعل اهم ماطرحه الهضيبى هو فكرة البديل السياسى للنظام الجديد وهو نفس الإقتراح الذى طرحه مخلوف على (ماكلنتوك) المستشار الأميريكى من قبل.

وإلى جانب التقييم الأميريكى المستمر لموقف الإخوان المسلمين من مجلس قيادة الثورة اتجه التقييم إلى تحديد موازين القوى داخل حركة الاخوان التى تمثلت فى الصراعات بين الهضيبى (الجناح المعتدل) والجناح

1- Secret Memo to the Ambassador from MR Lunt. Sub. Rift widening between Muslim Brotherhood & R. C. C. file no. 350. Egypt 6-7-53.

(٢) نفس المصدر.

3- Foreign service desp. confidential from Cairo, Desp. no. 318 August 5, 1953 to the Dept. of state. Sub. no. 318 August 5, 1953 to the Dept. of state. Sub. transmitting Memo of conversation with supreme Guide of the Moslem Brotherhood 774.00/18-5-53.

(٤) نفس المصدر.

المعارض العشماوى وعبدالقادر عوده (١)، وإلى موازين القوى داخل مجلس قيادة الثورة وأن بات واضحا فى اتصالات الاخوان المسلمين بالمسؤولين الأميريكيين فى القاهرة أو واشنطن محاولة التفرقة بين تعاطفهم مع نجيب وعدائهم لعبد الناصر (٢) ومخاوفهم من سيطرة عبد الناصر وان النظام سوف يواجه المصاعب بدون نجيب.

وانعكست هذه الهدنة القلقة بين الاخوان ومجلس قيادة الثورة والنظرة المزدوجة (المتعاطفة) مع بعض اعضائها (نجيب) والمعادية لآخرين (عبد الناصر) على مواقف الأخوان العلنية. فبرغم انتقاد عناصر اخوانية كثيرة لسياسة التنظيم السياسى لمجلس قيادة الثورة (هيئة التحرير) على لسان الهضيبى ومخلوف ثم سعيد رمضان كما سبق الاشارة، فان الهضيبى نفى حدوث شقاق بين جماعة الاخوان وهيئة التحرير وصرح بأن أحدا لا ينكر أن هيئة التحرير تعمل لمصلحة الوطن (٣) بل وأعلن الشيخ عبد الرحمن البنا «المشرف العام» للإخوان المسلمين فى ١١ سبتمبر امام رجال الثورة اثناء الإحتفال برأس السنة الهجرية ان الإخوان المسلمين كانوا يتطلعون إلى قيام حركة الجيش وأنهم يؤيدون النظام الجديد من بدايته.

هذا التناقض العلنى فى المواقف تجاه مجلس قيادة الثورة دفع كافرى إلى النظر بعين الشك أزاء حقيقة العلاقة بين الإخوان والثورة فى ضوء الانشقاق الداخلى فى صفوفهم بين متطرفين ومعتدلين ويخلص إلى وجود تكتل قوى بين الإخوان ضد مجلس قيادة الثورة. كما أن هذا التناقض بين المتطرفين المعتدلين فى الإخوان أتاح لعبد الناصر فرصة استغلال الانشقاق داخل جماعة الإخوان وترك الصراعات تتفاعل بينهم حتى يضعف التنظيم بعد ان تتفاقم مشكلاته الداخلية. ويصف كافرى هذا الموقف من عبد الناصر بانه (نجاح باهر) فى سياسة الثورة فى تدمير كافة الجماعات المعارضة (٤).

ومع رفض عبد الناصر الوساطة بين الجناحين المتصارعين التى طلبا منه كلاهما حتى تتفاعل خلافتهما، فقد قام كوزير للداخلية بعد ذلك بالمصالحة بينهما، ويفسر كافرى هذا التصرف بأنه فى الحالتين، حالة رفض الوساطة أو الإنحياز، ثم حالة قبول المصالحة، كان عبد الناصر يريد تأكيد سيطرته وقدرته على التأثير على الجماعة المعارضة له خاصة فى ظل الصراعات والانشقاقات داخلها، وبرغم هذه المصالحة التى حققها عبد الناصر فلم تكن نهاية المطاف فى تقدير السفارة الأميريكية (٥).

1- Foreign service despach, confidential, desp. no. 534, from Cairo, to the Dept. of state, August, 27, 1953 Sub. Conflicts involing Muslim Brotherhood 611.74/8-25-53.

وكان الهضيبى ومخلوف يفرقان دائما بين اعضاء مجلس قيادة الثورة فقد كان مخلوف يصف نجيب بانه رمز النظام وانه لا غنى عنه أما الآخرين وهما عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فهما لا يتمتعان بمحبة الشعب.

(٢) نقل سعيد رمضان لإدارة الشرق الادنى بالخارجية الاميريكية اثناء وجوده فى واشنطن اراءه تجاه النظام الجديد وعن حكومة نجيب وهو ان لم يبد معارضة كبيرة للنظام فقد انتقد اخطاءه. انظر : Memo from Disvision of Research for Near East, Sept. 25, 1953 Sub. informal consultations with Saiid Ramadan, file no. 350, Egypt.

(٣) أدلى الهضيبى والبنا بهذه التصريحات فى عيد رأس السنة الهجرية ١١ سبتمبر ١٩٥٣ فى الاحتفال الذى اقامته الجماعة فى مدينة المنصورة وحضره نجيب ورجال مجلس قيادة الثورة ونفيا فيه وجود سوء تفاهم ـ انظر تقرير السفارة رقم ٢٧٠ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٣ بنفس الملف.

(٤) حدث شقاق علنى بين المتطرفين (سيد سابق والعشماوى) الذين استولوا على مقر قيادة الإخوان وبين الهضيبى فى اعقاب حوادث تفجير فى العباسية اتهم فيها الهضيبى المنشقين واتباعهم ولم تتخذ الحكومة اجراءات القبض علي المرتكبين لها حتى لجأ سيد سابق والعشماوى من جهة والمجموعة المؤيدة للهضيبى من جهة أخرى إلى عبد الناصر تطلب مناصرته وتأييده ولكنه رفض الانحياز لأى منهما. انظر : Confidential Amembassy, Cairo, no. 132, Nov. 29, 1953, Dissention in Muslim Brotherhood, file no. 350.

وانظر تفاصيل الحوادث فى الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، مرجع سبق ذكره، ص ١١ ـ ١١٢.

(٥) انظر تقرير السفارة الأمريكية ١٣٦٣ فى ٤ ديسمبر ١٩٥٣ :

Amembassy, Cairo, no. 1363, Dec. 4, 1953, further developments in Muslim Brotherhood, file no 350.2.

تناول البحث فى فصل سابق تقييم السفارة الأميريكية للوفد والسياسة قبل قيام الثورة ووصفه أياه بأنه أفسد حزب سياسى فى تاريخ مصر الحديث، هذا فى الوقت الذى كان الوفد فيه لا يزال فى السلطة قبل استقالة حكومته فى أحداث حريق القاهرة ١٩٥٢.

برغم هذا التقدير السابق للوفد واوضاعه السياسية كانت اتصالات قيادة الوفد بالسفارة الأميريكية تسعى لحثها على تمكينه من العودة للحكم عن طريق عقد إتفاقية سرية بين سراج الدين والسفارة تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بعقد إتفاقية بين مصر وبريطانيا ترضى الطرفين، ويتولى سراج الدين بعد الانتخابات منصب رئيس الوزراء وإقناع الملك بألا يعارض وجود سراج الدين فى السلطة، ومقابل ذلك يعقد سراج الدين إتفاقية مع بريطانيا خلال أسبوعين وخلال أسبوعين تاليين يبدأ مفاوضات حول الدفاع عن الشرق الأوسط تلعب فيها مصر دورا كاملا مع تحقيق انحياز كامل لمصر تجاه الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، هذا ما نقله سراج الدين مع ممثل له إلى أحد مسؤولى السفارة الأميريكية فى الوفد خارج السلطة فى ٣ إبريل ١٩٥٢(١).

ولم يأخذ كافرى مقترحات سراج الدين بعقد اتفاقية سرية مأخذ الجد، فقد كانت كما يراها تسير نحو الثورة المحتومة «التى يراها على الأوراق» كما قال.

يشير الباحث إلى هذه الإتصالات السرية قبل الثورة بين سراج الدين والسفارة الأميريكية والتقييم السلبى لها ليضعها فى سياقها المنطقى مع الإتصالات الوفدية الأميريكية بين سراج الدين وهو فى معتقله بسجن الأجـــانب* تبرر ما سبق أن اقترحه بأنه لو عاد الوفد للحكم فإن سراج الدين لن يعقد حلفا للشرق الأوسط فحسب بل ويتعهد بالتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، وينقل للسفارة الأميريكية أن الشعب المصرى يأس من الديكتاتورية العسكرية ** ويرحب بالتحرر من طغيان مجلس قيادة الثورة وأن الوفد يتوقع قلاقل داخلية فى مصر خلال شهر وأنه - أى سراج الدين - على استعداد لتقديم المزيد من التفاصيل عن نواياه (٢).

ويهمنا الإشارة إلى الرد الأميريكى على رسالة سراج الدين بأنه مع اهتمام الولايات المتحدة بتسوية النزاع المصرى الإنجليزى والنزاع الفلسطينى فإن سياسة الولايات المتحدة هى التعامل مع الحكومة القائمة وأنه ليس ثمة سبيل لتدخل أميريكى سواء فى المساعدة أو الإطاحة بالحكومة المصرية.

1- Foreign service despatch, secret, no. 2047, from Amembassy to the Dept. of State, sub. suggested secret agreement between the United States and secretary General of the Wafd party, June 5, 1953.

(*) الملاحظ ان فؤاد سراج الدين فى رسالته المشار إليها إلى السفارة الاميريكية فى ٥ يونيو ١٩٥٣، مذكرة السفارة الاميركية إلى الخارجية الاميريكية بواشنطن رقم ٢٦٨٧ فى ذلك التاريخ انه كان يبالغ فى إظهار سيطرة العسكريين على الحكم لانه فى ذلك التاريخ كانت الاستجابة للثورة لدى الجماهير واضحة وقوية وكانت قيادتها تعمل متضامنة ولم يكن قد ظهر بعد بين اعضائها خلاف على السطح كما لم تكن انياب الديكتاتورية العسكرية قد ظهرت بعد.

(**) اعتقل فؤاد سراج الدين ضمن مجموعة من الساسة القدامى بعد استقالة وزراة على ماهر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ثم حوكم امام محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ بالسجن ١٥ عام ثم افرج عنه صحيا. انظر الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو مرجع سابق، ص ١٠١.

2- Foreign service desp., secret, from Amembassy Cairo Desp. no. 2687 to the Dept. of state, wafd approach to Embassy, June 5, 1953. 774.00/6-5 53.

وتقدير السفارة الأميريكية أن وجود قدر من السخط العام والنقد لمجلس قيادة الثورة مع جمود المسألة المصرية الإنجليزية دفع سراج الدين إلى بذل هذه المحاولة على أمل إثارة اهتمام الدول الغربية بابرام اتفاقية الدفاع عن الشرق الأوسط. ويقول كافرى مرة ثانية ـ إنه من العسير على الوفد «سيىء السمعة» أن يحقق هذا الهدف حتي لو عاد للسلطة بموافقة ضمنية من الغرب(١).

وتقدير الباحث أن سعى سراج الدين مع السفارة الأميريكية جاء فى وقت خطأ فى منتصف عام ١٩٥٣ بعد أن انتهت السياسة الأميريكية إلى تقييم إيجابى لعلاقاتها مع نظام الحكم وقررت ضرورة دعمه ومساندته وقطعت شوطا بعيدا فى اتصالاتها مع رجاله كما جاءت اتصالات الوفد قبل الثورة فى إبريل ١٩٥٢ فى وقت خطأ كذلك حين عرض سراج الدين نفس الإقتراح بعقد اتفاق سرى عن الدفاع عن الشرق الأوسط فى الوقت الذى كانت الأحداث تسير فى اندفاع نحو الثورة.

والنتيجة الثانية التى يستخلصها الباحث من اتصالات الوفد ـ سراج الدين ـ بالسفارة الأميريكية ثم الموقف الأميريكي من هذه الاتصالات هى نفس النتيجة التى يمكن استخلاصها من اتصالات قيادات الإخوان المسلمين الهضيبى ومخلوف وسعيد رمضان مع السفارة والخارجية الأميريكية وهى طرح جماعة الإخوان المسلمين (كبديل سياسى) لمجلس قيادة الثورة مع اختلاف الدوافع والاهداف، إلا أنهما يتفقان بالطبع فى معارضتهما لمجلس قيادة الثورة. فإذا كان الوفد يعرض تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى وتسوية المسألة الإسرائيلية ثم عقد تحالف مع الغرب فى الشرق الأوسط ، فقد كان تنظيم الإخوان يعرض مناهضة الشيوعية ويقترح ترتيبات دفاعية مع الغرب وتسوية مع إسرائيل، كذلك فالتنظيمان (الوفد والإخوان) طرحا على السفارة الأميريكية افكارا واقتراحات متشابهة إلى حد كبير تحقق للسياسة الأميريكية فى مصر فى تقديراتها أهدافها وتحقق لهما لو تمت الوصول للحكم عوضا عن حركة الجيش ومجلس قيادة الثورة، لكن السياسة الخارجية الأميريكية كان قد استقر قرارها على اختيار الوقوف مع حركة الجيش ومجلس قيادة الثورة.

وفى إطار التقييم الأميريكي لمواقف القوى الداخلية فى مصر من نظام الحكم الجديد تابعت وحللت اتجاه الطائفة القبطية تجاه النظام، وأبرزت الوثائق السرية للسفارة اهتمامها بإبراز مخاوف الطائفة وانتقاداتها ثم استقراء طبيعة الاتجاهات السائدة فيما بينها، وفى النهاية التعليق عليها وتفسيرها.

من اتصالات السفارة بكبار رجال الطائفة القبطية ومتابعة اجتماعاتهم(٢) استشعرت أن الطائفة القبطية يسودها اعتقاد أن تنظيم الإخوان المسلمين وراء حركة الجيش وأنه فى نية الحكومة وضع دستور على أساس القرآن والإسلام مما يهدد مصالح الأقلية غير المسلمة فى مصر، ثم إثارة الاقباط لموضوع التمييز الطائفى بطرد عدد منهم من الحكومة وخاصة المناصب العليا، وكان اتجاه الطائفة يسير فى مسلكين إرغام الحكومة على كشف حقيقة نواياها، ثم إرسال وفد لنجيب للمطالبة، بضمانات محددة لغير المسلمين، وفى حالة رفضها إعلان هذه المطالب فى الخارج.

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ عقد كبار رجال الطائفة القبطية فى ١١ يناير ١٩٥٣ اجتماعا بمصر الجديدة بمنزل الدكتور نجيب اسكندر وزير الصحة الأسبق لبحث موقف الاقباط تجاه الحكم والدستور وقد نقل ماهر دوس الذي كان يعمل مساعد مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية المصرية وفصل من عمله مضمون هذا الاجتماع، وقد تحفظت السفارة على أرائه بسبب تضرره من الفصل ـ انظر:

Foreign service desp., condidential, from Amembassy, Cairo, desp. no. 1394, Jan. 13, 1953, to Dept. of state Sub Foreign servive desp., attitude of Coptic Community towards the New Regime 774. 00/1-12-53.

وتقييم السفارة لهذا الاتجاه المعارض لدى الطائفة القبطية مبعثه أولا تحيز شخصى من بعض المفصولين من الوظائف، ثم تأثر عدد كبير من الأقباط من كبار الملاك الذين تأثروا بسياسة الإصلاح الزراعى لحكومة نجيب ولذلك فدوافعهم شخصية قد لا تعكس آراء أغلبية الأقباط، وبالنسبة لموضوع التمييز والتفرقة ضد الأقباط فمع تسليم السفارة أنه توجد بعض مشاعر التعاطف بين اللجنة العسكرية العليا والإخوان المسلمين فهى تستبعد ممارسة سياسة التمييز ضد الأقباط لأنه كان من مصلحة الحكم الجديد ألا يعادى طائفة الأقباط التى تمثل جزءا رئيسيا فى النسيج السكانى فى مصر وعنصرا تاريخيا لا غنى عنه، وإن أدركت مشاعر الخوف بين الجالية تجاه انتماءات بعض رجال الثورة.

وهذا التقييم يعكس دون شك قدرا واضحا من التحفظ تجاه انتقادات أو معارضة قطاع من الطائفة القبطية لرجال الثورة، وتفسرها السفارة لأسباب شخصية لاموضوعية، وتقييم السفارة يميل إلى التبرير والتفسير لمواقف الجالية القبطية بأكثر مما يميل إلى قبولها.

وإلى جانب قطاع المعارضة داخل الطائفة القبطية استطاعت السفارة الأميريكية من خلال اتصالاتها رصد وتقييم آراء معتدلة وأقل انزعاجا تشير إلى أن ليس ثمة دليل على اتجاه أو سياسة للتمييز ضد الأقباط وأن إثارة هذا الموضوع قد يكون لون من ألوان الانفعال واقتناع هذا القطاع المعتدل بصدق نجيب فى محاولة تحقيق الإنسجام الطائفى [1].

وواضح أن المصدرين الآخرين للسفارة أبرزا وجود تيار معتدل من رجال الطائفة فى مواقفهم تجاه نظام الحكم يعزز وجهة نظر السفارة بأن آراء (ماهر دوس) لا تمثل بالضرورة أغلبية الأقباط فى مصر وبالتالى لا تشكل خطورة على نظام الحكم الجديد الذى اتجهت السياسة الخارجية الأميريكية إلى مساندته فى شهوره الأولى. وكان تقدير كافرى لآراء الأقلية المعارضة أنها تعكس المخاوف ولكنها تتسم بالمبالغة وعدم الدقة وإن كانت تنم عن شعور حقيقى بالقلق وعدم الإحساس بالأمن[2].

ولا شك أن من أسباب متابعة السفارة الدقيقة لمواقف واتجاهات الجالية القبطية فى مصر تجاه الحكم الجديد شأنها فى ذلك شأن متابعة مواقف ونشاط الإخوان المسلمين، ونشاط الوفد، لم يكن بدافع الحصول على

---

١ ـ عقد اجتماع ثان لكبار رجال الطائفة فى ١٨ يناير ١٩٥٣ اتفق فيه على تشكيل لجنة فرعية لبحث آراء الأقباط ورغباتهم تضم (الدكتور نجيب اسكندر وزير الصحة السابق والدكتور ابراهيم ثابت رئيس محكمة الاستئناف والدكتور مراد كامل استاذ اللغات السامية بجامعة فؤاد الأول والدكتور توفيق شحاتة أحد كبار موظفى وزارة التعليم وعياد عياد أحد المسؤولين بجمعية خيرية قبطية وسامى جبران محام ونائب سابق، وماهر دوس مساعد مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية). وقد جمعت السفارة معلوماتها عن هذا الاجتماع عن مصدرين هما إبراهيم غالى أحد الدبلوماسيين بوزارة الخارجية المصرية وصديق وهبة باشا سفير سابق وياوران الملك فؤاد انظر:

Foreign service desp. np 1404 Jan. 21, 1953 From Amembassy, Cairo, to Dept. of State, sub; Attitude of the Community towards the New Regime 774.00/1-27-53.

٢ ـ استمر ماهر دوس الدبلوماسى السابق والمحامى فى اتصالاته بالسفارة الأميريكية لينقل اراد الاقباط المعارضين لنظام الحكم الجديد. وكان تحفظ كافرى شخصيا على ارائه واضحا فى تقاريره وكان يعزوها إلى فصله من الخدمة بالحكومة وإن كان ماهر دوس يعبر فى تعليقاته على اتجاهات النظام قلق الاقباط من سياسة مصادرة الممتلكات والأراضى ووجود تحالف بين الثورة والإخوان المسلمين، ولخص الموقف العام من الثورة بأنه (عهد الإرهاب) الذى ليس له مثيل فى التاريخ الحديث وان الكل يشعر بخيبة الأمل وينتظر الانتقام ـ انظر.

Foreign service desp. no. 1279, Nov. 2, 1953, to the Dept. of State, sub. Coptic fears aroused by R.C.C. file no. 350- Egypt.

المعلومات فحسب بل بدافع تقييم القوى المعارضة للنظام ومخاوفها ومدى صلابتها. ولم تكن الوثائق السرية للسفارة لتخفى تعاطفها مع رجال الثورة وتبريرها لسياستهم، كما كانت هذه الاتصالات بهدف معرفة مصادر قوتها ونقاط ضعفها وربما تأمين الحكم ضدها بعدما انتهت إلى قرار واضح أن نظام الحكم العسكرى الجديد فى مصر يخدم المصالح الأميريكية فى مصر والشرق الأوسط.

خامسا: تقييم صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة ومع القوى السياسية المعارضة:

بعد مرور عام على الثورة، كانت صراعات القوى داخل مجلس قيادة الثورة قد اتضحت واقتربت إلى نقطة الصدام، كما أن علاقات مجلس قيادة الثورة بالقوى السياسية المعارضة وخاصة الإخوان المسلمين كانت تسير فى طريقها نحو المواجهة، وكانت التطورات السياسية الداخلية تدفع فى اتجاه حسم هاتين المعركتين، المعركة داخل مجلس قيادة الثورة، والمعركة مع الإخوان المسلمين. كان استئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية والسعى للتوصل لتسوية للنزاع المصرى الانجليزى هدفا من أهداف مجلس قيادة الثورة لتحقيق الإستقرار والاستتباب أولا وللحصول على المعونة الأميريكية ثانيا، كما كان تدعيم مكانة مجلس قيادة الثورة وتوطين نفوذه وسيطرته مدخلا أساسيا لدخول مرحلة المفاوضات المقبلة فى اتجاه حسم الصراعات داخل مجلس قيادة الثورة وتحديد السيطرة الفعلية، كان إعلان الجمهورية فى ١٨ يونية ١٩٥٣ يتلخص فى التقييم الأميريكى فى:

- تحقيق طموح نجيب فى تولى رئاسة الجمهورية ولكن فى نفس الوقت وضع السيطرة الفعلية فى يد جمال عبد الناصر وزملائه فى مجلس قيادة الثورة.

- إبعاد نجيب عن الاتصال المباشر مع الجيش وتعزيز مكانة عبد الناصر نائب رئيس الوزراء بشغله المنصب الاستراتيجى كوزير للداخلية وتعيين صديقه عبد الحكيم عامر الذى يثق فيه قائدا عاما للقوات المسلحة* بعد أن طلب له ترقية *.

- ازدياد سيطرة الضباط على الوضع الداخلى، ووضع نهاية للصدام بين الوزراء المدنيين وأعضاء مجلس قيادة الثورة.

قراءة السفارة الأميريكية للدلالات السياسية لإعلان الجمهورية يشير إلى اضمحلال مكانة نجيب بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية ** وازدياد نفوذ عبد الناصر وزملائه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم والبغدادي وبشكل عام إحكام قبضة العسكريين على الحكم [1].

(*) عارض محمد نجيب هذه الترقية بقوة، انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(**) من الجدير بالذكر أن محمد نجيب كان أول رئيس جمهورية معين ولم ينتخب ولعل ذلك كان تكتيكا من جمال عبد الناصر وصحبه حتى لا يأخذ نجيب صفة الانتخاب الشعبي.

1- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of State, no. 2603, June 19, 1953, 774.00/6-19-53.

ويرى كافرى بوضوح أن التشكيل الجديد للحكومة يعكس بدقة ووضوح هذا الوضع* فنجيب فى رأيه لا يعدو أن يكون رمزا كرأس للدولة أما عبد الناصر فهو العقل والشرارة للحركة كما يصفه كافرى، ويرى كذلك فى تولى عبد الناصر لوزارة الداخلية أمرا مطمئنا من وجهة نظر الأمن (١). وارتياح السفارة الأميريكية لسيطرة عبد الناصر أمر تؤكده تقاريرها وبرقياتها فضلا عن أن عداءه للإخوان المسلمين كان باعثا على اطمئنان السفارتين الأميريكية والبريطانية لسيطرته على الأوضاع فى القناة وعلى الوضع القائم.

بل ان مواقف عبد الناصر التى يسجلها كافرى قد أدت إلى وقف الحملات الصحفية ضد الولايات المتحدة(٢). ومع تشكيل الحكومة الجديدة التى قدرت السفارة أنها ضمنت لعبد الناصر ومجموعته السيطرة، فإن التفاعلات الداخلية خاصة حظر النشاط السياسى للإخوان المسلمين ** كان يعكس نفسه على موازين القوى داخل مجلس قيادة الثورة وخاصة علاقة نجيب بعبد الناصر وعلاقة كل منهما بالإخوان المسلمين التى تصاعدت فى المواجهة كمقدمة لأحداث مارس ١٩٥٤ على نحو ما سنتناول بشىء من التفصيل.

وقد استشعر عبد الناصر بعد أن تحقق له السيطرة الفعلية - فى تقدير السفارة الأميريكية - أنه رغم قرار حظر نشاط الإخوان المسلمين وإقامة تنظيم سياسى موالٍ لمجلس قيادة الثورة هو تنظم هيئة التحرير فإن الإخوان المسلمين بقيادة الهضيبى كانوا يتحدون قرار الحظر واستمر التنظيم شبه العكسرى ولم يتوقف نشاطهم من التغلغل فى الجيش والشرطة (٣) وكان عبد الناصر يشعر بالثقة فعلا بقوته داخل مجلس القيادة وأنه لا يخشى أى مواجهة مع أنصار الإخوان لذلك تعامل معهم منذ عام ١٩٤٦ وأنه انتهى على مضض إلى نتيجة مؤداها أنه لا يرجو منهم خيرا وأن معظم قادتهم انتهازيون يعملون لصالحهم الذاتية (٤) فقام بعملية

(*) عينيت وزارة محمد نجيب الثانية (الاولى فى ١٩٥٢/٩/١٨) فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وكان جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية، وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية والبحرية وصلاح سالم وزيرا للارشاد القومى ووزير دولة لشئون السودان وعدلت هذه الوزارة فى ٦ اكتوبر ١٩٥٣ حيث دخلها زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا للمواصلات وعدلت مرة أخرى في ٣ يناير ١٩٥٤ حين عين كمال الدين حسين وزيرا للشئون الاجتماعية. انظر محمد محمد الجوادى، التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦، ص ٢٩ - ٣٠.

1 - Incoming telegram, dept of state, secret, from Cairo, to secretary of state, on, 2618, June 22, 1953, 774. 00/6 - 22 - 53.

2 - Foreign service despatch, from Amembassy Cairo, no. 1292, Washington, Sub; Anti - United states articles in government sponsered AL-Tahrir.

يقول التقرير ان مقالات معادية للولايات المتحدة حذفت بأمر الرقيب بتعليمات من جمال عبد الناصر.

(**) صدر قرار حظر نشاط الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ وذلك فى أعقاب احداث يناير من نفس العام حين عمدت جماعة الاخوان المسلمين الى استعراض قوتها داخل الجامعة نفسها (جامعة القاهرة) للاحتفال بذكرى شهداء القناة واحداث اعمال شغب وانقسام الطلبة الى فريقين مؤيدين للإخوان ومعارضين لهم، فقررت الثورة حل الجماعة، وبقرار حل الإخوان المسلمين تكون الثورة قد البت على نفسها كافة القوى السياسية المعارضة لها فى مصر الوفد والشيوعيين والاخوان المسلمين، وكانت الظروف مهيأة لثورة مضادة من بعض الضباط ولتمرد محمد نجيب على الدور الذى كان يلعبه فى حدود مرسومة كواجهة لمجلس قيادة الثورة. انظر عبد العظيم رمضان: الصراع الإجتماعى والسياسى فى مصر من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية ازمة مارس ١٩٥٤، القاهرة ١٩٧٥، دار روزاليوسف، القاهرة، ص ٨٢، ٨٣.

3- Foreing service despatch, from Cairo, np., 1804 Jan. 30, 1954, to the Dept. of state, sub. Nasser's position regarding Moslem Brotherhood 1774.00\1-30-54.

وقد حدد عبد الناصر شروطه المفروضة على الإخوان المسلمين قبل مناقشتهم وذلك فى حديثه مع المستشار السياسى للسفارة الأميريكية (ليكلاند Lakeland) حل التنظيم شبه العسكرى للاخوان وقادتهم ممن تريد الحكومة القبض عليهم، ان يتوقف الاخوان المسلمون فورا عن التغلغل فى الجيش والشرطة، ان يقوم الإخوان المسلمون بتطهير انفسهم بطرد الهضيبى والعناصر الاخرى التى تحاول السيطرة على التنظيم.

4 - Secret, telegram, sent, Jan, 26, 1954, to secretary of state from Cairo, no 837, file no. 350. 2 Moslem Brotherhood.

اعتقالات سجلت «نجاحا باهرا» (١)، ولا يخشى منهم أى رد فعل بل استطاع شق صفوفهم والاجتماع بقياداتهم المنشقة المنافسة للهضيبي وعرض شروطه على قياداتهم الشابة (٢).

والتقييم الأميريكى لهذه المواجهة بين عبد الناصر وقيادة الإخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤ تعكس أن العداء الكامن بين عبد الناصر وتنظيم الإخوان كان متبادلا وان انفجاره على السطح كان متوقعا فى إطار محاولات عبد الناصر تصفية القوى المعارضة لمجلس قيادة الثورة، وموقف عبد الناصر من الإخوان المسلمين كان الشك والتربص، كما تعكس التقديرات الأمريكية سيطرة عبد الناصر وثقته بنفسه وقبضه على الموقف الداخلى.

على أنه إذا كان عبد الناصر قد نجح فى هذه العملية فى مواجهته مع الإخوان فإنه قد خلق من ناحية ثانية بداية معركة داخل مجلس قيادة الثورة مع نجيب وبعض مؤيديه لاختلافهما حول العلاقة مع الإخوان المسلمين حيث كان نجيب يرى أن إنشاء هيئة التحرير كتنظيم سياسى منافس للإخوان المسلمين آثار عداءهم وفرض اجراءات القمع عليهم (٣) مما سيكون مقدمة لأزمة إستقالة نجيب - ضمن أسباب أخرى - ثم أزمة مارس بين نجيب وعبد الناصر داخل مجلس قيادة الثورة.

وتقدير السفارة الأميريكية أنه إلى جانب اعتراض نجيب على اجراءات القمع التى اتخذها عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين وانتقاده للتعجيل بإنشاء هيئة التحرير كحزب سياسى، كانت لديه أسباب أخرى تدفعه للمواجهة مع عبد الناصر منها اعتراضه على أسلوب العمل بنظام الأغلبية فى مجلس قيادة الثورة، والمشكلات التى يواجهها بسبب هذا النظام مما دفعه إلى تقديم استقالته بعد أن رفض مجلس قيادة الثورة الاستجابة لمطلبه بسلطات استثنائية بما فى ذلك الاعتراض على قرارات المجلس(٤) وحاول مجلس قيادة الثورة ترضيته دون جدوى(٥) ، وتقدير السفارة أن نجيب قدم استقالته فى توقيت غير ملائم (مرحلة دقيقة من المفاوضات المصرية الإنجليزية) اعتقادا منه أن مجلس قيادة الثورة لن يوافق على استقالته لكن المجلس وافق على استقالته بالاجماع، كما أن خطأ نجيب فى تقدير السفارة أنه لم يتوقع إضطرابات فى القوات المسلحة **.

١- نفس المصدر.

2- Secret service desp. from Cairo, no. 1804, Jan. 30, file no. 350.2.

(*) يروى حسين حموده فى كتابه أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين أن أحداث يناير ١٩٥٤ أو ما وصفه (بمحنة الإخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤) تعود إلى اتهام عبد الناصر للإخوان المسلمين بإجراء اتصالات مع الإنجليز من خلف ظهر مجلس قيادة الثورة مما أدى إلى حملة اعتقالات واسعة خاصة فى أعقاب أحداث ١٢ يناير ١٩٥٤ شملت ضمن من شملت من الضباط الإخوانيين البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف والبكباشى أبو المكارم عبد الحى والصاغ معروف الحضرى والصاغ جمال ربيع والصاغ حسين حموده نفسه، انظر حسين حموده، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ - ١٠٧.

3 - Foreign service desp. Confidential no. 2098, from Cairo to Dept. of state, March 4, 1954 sub. president of American University, Cairo, describes conversation with General Naguib feb. 18, 1954, 774. 00/ 3-4-54.

4- Telegram, sent to secretary of state, confidential feb. 25, 1954, Dept. of state from Cairo, no 954 file no. 350, Egypt. Naguib resignation.

٥- نفس المصدر وقد شرح كافرى خلفيات الاستقالة وارجعها إلى تحريض سليمان حافظ مستشار نجيب له بالحصول على سلطات رئاسية حقيقية دون انتظار للدستور الجديد مما دفع نجيب لاقتراح إجراء استفتاء على سلطاته لكن مجلس قيادة الثورة رفض اقتراحه.

(**) يحلل الدكتور عبد العظيم رمضان الانقسام الذى حدث بين صفوف مجلس قيادة الثورة قبل أزمة مارس ١٩٥٤ مباشرة بأنها تعود إلى تصارع التيارات والاتجاهات داخل المجلس بين تلك المؤيدة للشرعية الدستورية والديمقراطية وتلك التى تؤيد الدكتاتورية العسكرية وإن ذلك قد تجسد فى الصراع بين نجيب وعبد الناصر وأن دوافع نجيب للاستقالة هى كراهيته لسيطرة الضباط الشبان على المجلس وخاصة جمال عبد الناصر وإحساسه بعبادة الجماهير له في مقابل ذلك، ان الفرصة قد سنحت لنجيب فى يناير ١٩٥٤ بفرض شروطه بسبب حل جماعة الإخوان المسلمين دون استشارته فطالب إما بالعودة للحياة النيابية واما قبول استقالته ولكن مجلس قيادة الثورة قبل التحدى فى جلسة ٢٢ فبراير ١٩٥٤ وعين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ومجلس قيادة الثورة. انظر عبد العظيم رمضان، الصراع الإجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧، ٨٩، ٩٣.

وقد بلورت السفارة تقييمها لاستقالة نجيب والمرحلة التى وصل إليها صراعه مع عبد الناصر وآثارها فى تصور شامل يقول بأن نجيب فى جوهره رجل طيب وأمين ووطنى مخلص ومحبوب وصادق ولكنه ضعيف وأنه يفرح بالمديح ويتنصل - سرا من المسئولية عن القرارات غير الشعبية - إن قرار استبعاد نجيب قد تم بعد تردد لأن مجلس قيادة الثورة كان يأمل فى إرجاء الصراع والأزمة إلى ما بعد تسوية المسألة المصرية الإنجليزية لكن نجيب دفع الموقف إلى الأزمة بتحريض من المحيطين به [١]. ويعقب كافرى أنه لا الرأى العام العالمى ولا المصرى يدرك مدى قدرة تخطيط عبد الناصر وتنفيذه لحركة الجيش وأن عبد الناصر وهو ابن ٣٦ عاما أطول قامة وأعلى رأسا من نجيب فى قراراته وقوة شخصيته.

وتحليل كافرى لشخصية عبد الناصر ونجيب واضح الميل فى تقديره الإيجابى لعبد الناصر ووصفه لنجيب بالضعيف «بأن مجلس الثورة هو الذى خلق منه زعيما» [٢] بينما كان عبد الناصر العقل الحقيقى والشرارة وراء الحركة [٣].

وليس البحث بصدد استعراض تفاصيل ووقائع حادث تمرد سلاح الفرسان بزعامة خالد محيى الدين أو تفاصيل أحداث أزمة مارس ذاتها، بل سيتناولها من حيث التقييم الأميريكى لدلالاتها وبالنسبة لموازين القوى داخل مجلس قيادة الثورة وآثارها على وضع كل من عبد الناصر ونجيب، ثم نتائجها بصفة عامة على الوضع الداخلى السياسى فى مصر من وجهة نظر السياسة الأميريكية.

فى إطار المواجهة المتوقعة بين نجيب وعبد الناصر تابعت السفارة الأميريكية المواجهة بين عبد الناصر وضباط سلاح الفرسان لاصرارهم على عودة نجيب، وما كان من رد فعل عبد الناصر - الخصم العنيد لنجيب - من اعتقال أكثر من ٤٠ ضابط [٤] وتعكس تقديرات السفارة الأميريكية أن عبد الناصر استطاع تعبئة مجلس قيادة الثورة إلى جانبه ضد حركة سلاح الفرسان وأنه ناور وكسب الوقت بالتفاوض معهم حتى تمكن من اعتقال نجيب وخالد محيى الدين فى ثكنات العباسية (وإن كان نجيب سيعود تحت ضغط الرأى العام فيما بعد) [٥] .

و تقديرات السفارة الأميريكية انة لاشك قد حدث خطأ فى تقدير شعبية نجيب حيث اتسع نطاق مؤيديه داخل الجيش وخارجه وأن الحقيقة أن رد فعل الجيش والرأى العام ارغم مجلس قيادة الثورة على عودة نجيب[٦] ، وبصرف النظر عن الآثار المباشرة لعودة نجيب وازدياد مكانتة رئيسا للجمهورية وتزايد قوة المجموعة

---

1 - Incoming telegram, Dept of state, confidential from Cairo, to secretary of state no. 963, feb. 26, 1954.

٢ - نفس المصدر.

٣ - برقية السفارة رقم ٩٥٤ فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ عن استقالة نجيب، مصدر سابق، وراجع كذلك برقية السفارة السرية رقم ١٠٨٧ التى بعث بها «ليكلاند» المسؤول السياسى فى السفارة عن الأحداث التى ادت إلى استقالة نجيب ووقائعها فى ١٠ مارس ١٩٥٤.

Confidential, telegram, sent, March 10, 1954, Dept. of state, Cairo, no. 1078 file no, 350. Egypt.

4- Incoming telegram, Dept. of state, confidential, from Cairo, to secretary of state no. 984 feb. 27, 1958. 774. 00/ 2-27-54.

٥ - وفى برقية فى نفس اليوم رقم ٩٨٦ كانت تقديرات السفارة أن عبد الناصر ناور بحيث عرض تذمر سلاح الفرسان على الضباط الأحرار فى مجلس قيادة الثورة الذين قرروا محاصرة الثكنات فى العباسية وبذلك استطاع التغلب على محاولة خالد محيى الدين استنفار ضباط الفرسان وعلى اتفاقه مع نجيب لتولى رئاسة الجمهورية. والواقع ان موازين القوى فى الجيش (المدفعية والطيران والمشاه) كانت تؤيد مجلس قيادة الثورة، نفس الملف.

6- Incoming telegram, Dept. of state, confidential from Cairo, to secretary of state no. 1002 feb 28, 1954.

الموالية له ، فان تقدير عناصر كثيرة ـ كما ترى السفارة ان حركة الضباط الفرسان (مؤامرة شيوعية إخوانية) لكسر قوة مجلس قيادة الثورة [١]. ويسوق كافرى دليلا على ذلك ظهور صالح عشماوى وعبد القادر عوده مع نجيب فى الشرفة فى عابدين و أنه شوهد بين المتظاهرين طلبة وعدد من العناصر الشيوعية والاخوانية المنظمة[٢] وأن أخطر الدلالات أنه برغم المصالحة الظاهرية بين نجيب ومجلس قيادة الثورة فان الصراع سوف يستمر [٣] .

لقد كانت قراءة السفارة الأميريكية لدلالات الصراع تشير إلى أن التنسيق الإخوانى الشيوعى كان وراء تحريك المظاهرات المؤيدة لنجيب ضد عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، كما عكست هذه القراءة قلقا وخشية من السيطرة الإخوانية والشيوعية على نجيب والتأثير واستغلاله للترويج لأفكارهم. كذلك تعكس عدم ارتياح كامن لعدم حسم الصراع لصالح عبد الناصر واهتزاز نفوذ العسكريين الموالين لعبد الناصر وازدياد سيطرة العناصر اليسارية المتطرفة الشيوعية الموالية لخالد محيى الدين والعناصر الإخوانية على نجيب[٤]، علــى أن التقديرات الأميريكية فى مجملها كانت مطمئنة إلى قدرة عبد الناصر على المناورة والسيطرة على موازين القوى وعلى ضرب تحالف الإخوان والشيوعيين لصالحه وضد القوى المعارضة.

والتقييم الأميريكى لخطط عبد الناصر فى المستقبل بعد هذه التجربة أنه سوف يستمر فى هذا الطريق لتطهير البلاد من العناصر التخريبية المعارضة[٥].

كان التحليل الأولى لنتائج أزمة مارس ١٩٥٤ أنه برغم عودة نجيب فإن التوازن الدقيق السابق فى مجلس قيادة الثورة لم يعد ولن يعود وأن عبد الناصر سوف يحاول استعادة سيطرته الكاملة «حيث لا يقبل الخسارة دون حرب ضارية «وأن عودة نجيب ليست نهاية لصراع السلطة فضلا عن استمرار الصراع بين مجلس قيادة الثورة وبين الإخوان والشيوعيين[٦] وبصفة خاصة بين عبد الناصر والمؤيدين له فى مجلس قيادة الثورة حيث

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ نفس المصدر.

٤ ـ كان عبد الناصر في اتصالاته بالسفير كافرى يؤكد كشفه لتحالف الإخوان والشيوعيين وانه اتخذ لذلك وسيلة لضربهم وبدأ حملة اعتقالات واسعة ضدهم فاعتقل عبد القادر عوده الذى كان يؤم المتظاهرين فى عابدين، كما اعتقل أحمد حسين واعتقل عددا كبيرا من الشيوعيين وبالنسبة لخالد محيى الدين فقد كان عبد الناصر يعلم أنه كان شيوعيا قبل الثورة وأنه تعهد بقطع علاقاته بالشيوعية خلال عمله فى مجلس قيادة الثورة وعدم القيام بأى انشطة وأن عبد الناصر ناور بعرض رئاسة الوزارة عليه لعلمه بحدة رد فعل الجيش ضده مما يؤدى للتخلص منه. راجع حديث عبد الناصر مع (ليكلاند) المستشار السياسى للسفارة فى ٢ مارس ١٩٥٤ فى ملف الإخوان المسلمين رقم ٣٥٠ عن رواية عبد الناصر للاحداث الذى بعث بها كافرى فى برقية رقم ١٠٢٢ في ٢ مارس انظر:

Secret, telegram, sent to secretary of state, march 2, 1954 from Cairo, no. 1022, file no. 350, Egypt Nasser account of events.

٥ ـ نفس المصدر ورواية مشابهة نقلها آخر لمجلس قيادة الثورة (لم تحدده الوثائق) إلى ليكلاند فى ١ مارس ١٩٥٤ ارسلت ببرقية ١٠٧٨ من القاهرة إلى الخارجية الأميريكية.

٦ ـ انظر تحليل إدارة الشرق الادنى بوزارة الخارجية لأحداث أزمة مارس ودلالاتها فى:

Office memo, secret, March 11, 1954 Sub. Current. Developments in Egypt 77.4.00/ 3-11-54.

وتقرير القنصلية الأميريكية فى الإسكندرية رقم ٧٧ فى ٣ مارس بنفس الملف.

كان تركيز معارضتهم عليه شخصيا بأكثر من تركيزها على النظام خاصة وأن الهدف النهائى للإخوان هو إضعاف مكانة جمال عبد الناصر بهدف عزله لتوقعهم استمراره فى قمعهم ومطاردتهم إلى حد أن تفكير الإخوان كان يتجه إلى تكريس أنفسهم «للقتل السياسى» لعبد الناصر(١).

وقبل أن نستعرض التقييم الشامل للخارجية الأميريكية لأزمة مارس ودلالاتها داخليا وخارجيا بالنسبة لمصر* نشير بإيجاز إلى تقييم السفارة لمكانة كل من نجيب وعبد الناصر ثم موازين القوى بين الإخوان والوفد والشيوعيين فى ضوء هذه الأحداث.

تقدير مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية من خلال لقائه مع نجيب فى ١٧ مارس. أنه كان يبدو فى «شكله طيب» وإن لم ينم عن القوة وإن نجيب كان يريد إعطاء الانطباع بأنه أصبح على وفاق وتصالح مع أعضاء مجلس قيادة الثورة حيث أنه صور ذلك الصراع والأزمة بانها مجرد «سوء تفاهم» وأن أعضاء مجلس قيادة الثورة يعملون كفريق وأن استقالته من أجل التضحية لضمان وحدة القيادة والمصلحة العامة، وتستخلص الخارجية الأميريكية من هذه الآراء لنجيب أنه يحاول طمأنة الأميريكيين خاصة تكرار مخاوفه من الخطر الشيوعى، باستغلال خلافه مع مجلس قيادة الثورة(٢).

واستكمالا للتقييم الذى تضعه الخارجية الأميريكية للأزمة، قابل مدير الشرق الأدنى عبدالناصر بحضور وليام ليكلاند المستشار السياسى للسفارة واستخلص منها أن مجلس قيادة الثورة وعبد الناصر لا ينوى الرضوخ لخصومه وإن كان وجود نجيب يمثل اصعب مشكلة موحيا أن مواجهة حتمية سوف تحدث لا محالة مع نجيب ومع الخصوم فى المستقبل القريب وأنه - أى عبد الناصر- لن يسمح لخصومه بهدم ما حققه النظام خاصة محاولة الوفديين والشيوعين والإخوان المسلمين استغلال الموقف السياسى للدعوة للحرية والديمقراطية لزعزعة النظام الثورى فضلا عن تقدم الشيوعية فى مصر بسبب عجز السياسة الأميريكية وإنحيازها إلى بريطانيا (٣)، وربما كان من أهم النتائج التى استخلصها مدير الشرق الأدنى عن تفكير عبد الناصر السياسى

---

1 - Foreign service despatch, confidential, dep. no 2180 March 13, 1954 from Amembassy, Cairo, to Dept. of state sub, Ikhwan tactics, thinking, concerning the present situation, 774.00/-13-54.

(*) انظر تفاصيل أز مة مارس ونجيب فى: عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٩١ - ١١٦، وانور السادات، قصة الثورة كاملة، دا الهلال، ١٩٦١، ص ٢٠٥، وعبد اللطيف البغدادى (مذكرات) المكتب المصرى الحديث، ص ٨٥ - ١٣٣، وتفسير البغدادى للازمة يتلخص فى انه تنافس على السلطة او ما يمكن وصفه «بصراعات القوى»، بينما يميل الدكتور عبد العظيم رمضان إلى وصفه الصراع فى إطار يتجاوز مجرد التنافس الشخصى او الصراع فى القوى إلى إطار (الثورة المضادة) من جانب نجيب ومؤيديه ثم مصرع (البورجوازية الكبيرة) على حد وصفه على يد البروليتاريا (القيادات العمالية وعمال النقل العام بصفة خاصة ووقوفهم إلى جانب عبد الناصر فى النهاية ضد نجيب) انظر عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ١٠٨ - ١١٦، وانظر كذلك أحمد حمروش (صدام الضباط) فى قصة ثورة ٢٣ يوليو، جزء ١، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩ - ٣٦١.

ويوجز الدكتور عبد العظيم رمضان دلالات أحداث مارس ١٩٥٤ وانتصار عبد الناصر بأن تلك الحقبة كانت نهاية الدور السياسى للطبقة البورجوازية المصرية الكبيرة، ومن الثابت تاريخيا ان الحكم انتقل نهائيا منذ ذلك التاريخ إلى عناصر البورجوازية الصغيرة العسكرية والمدنية، المرجع السابق، ص ١١٦، ويوافقه فى ذلك احمد حمروش حيث ينتهى فى تحليله لأحداث مارس ١٩٥٤ ان حركة الجيش قد نجحت في الانفراد بالقوى المختلفة تطيح بها واحدة بعد الأخرى حتى أصبحت حركة الجيش هى المسيطرة وانتصر الجانب المسلح من الطبقة المتوسطة، حمروش، المرجع السابق، ص ٣٦١.

٢ - مقابلة نجيب مع هارت مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى ١٧ مارس ١٩٥٤. انظر:
Secret Memo of conversation Amembassy, Cairo, March 22, 1954 file 350. Egypt

٣ - مقابلة عبد الناصر مع هارت فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ - انظر:
Foreign service despatch, secret, from Amembassy, Cairo desp. no. 2262, March 23, 1954 to the Dept. of state sub. Conversation between Lt. Colonel Gamal Abdel Nasser Mr. Parker Hart 774. 00/3-23-54

بالنسبة للمستقبل أنه بعد حسم الموقف الداخلى فسوف يتجه لتسوية موضوع جلاء القوات البريطانية عن مصر*.

أما التقدير الأميريكى لقدرة عبد الناصر على التصدى خلال الأزمة فقد وصفه كافرى «بأنه رجل جسور وذكى ولا تؤثر فيه النكسات بسهولة وأنه يكرس جهده حاليا لدعم سيطرته على القوات المسلحة وأنه يؤمن بعنصر المفاجأة» أما عن أسلوبه فى إدارة الأزمة فقد وصفته السفارة بإنه تمكن من إثارة رد فعل القوات المسلحة بعد ترك الأمور تصل إلى درجة من التدهور والتوتر فضلا عن استغلال عنصر جديد هو نقابات العمال فى ظل هيئة التحرير لتنفيذ خططه، كما أن قرار استمرار نجيب، برغم معارضة البغدادى وجمال سالم كان مرجعه إلى أن أخطار بقائه أقل من أخطار تجديد الخلاف معه داخليا وخارجيا، لامكان السيطرة عليه داخل مجلس قيادة الثورة(1).

أما آثار أزمة مارس على توجهات الوفد والإخوان - فى تقييم السفارة الأميريكية - فتتلخص فى أن القوتين المعارضتين للثورة كانتا تعتقدان أن الموقف الداخلى قد وصل إلى درجة من التدهور تسمح بخلق ضغط عام يؤثر فى الأحداث(2)، فالوفد يحاول الترويج لأنه يقبل إنجازات الثورة أى إنشاء نظام جمهورى وقرار قانون الإصلاح الزراعى ويؤيد الدعوة للعودة للحياة البرلمانية، والهدف الواضح للوفد فى التقييم الأميريكى قبول زعامة نجيب وبالتالى استغلال العداء بينه وبين عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، أما الإخوان فيطالبون بإلغاء قرار حل تنظيمهم من أجل تمكينهم من مكافحة البريطانيين والساسة القدامى الذين يحاولون السيطرة على الثورة، أما مجلس قيادة الثورة فلم يغير مواقفه المعلنة تجاه الوفد والإخوان ودلالات ذلك أن الصراع بين القوى الثلاثة مجلس قيادة الثورة، والوفد والإخوان قد احتدم بعد عودة نجيب، فكلا الوفد والإخوان يحاولان استقطابه والتأثير عليه لكن مجلس قيادة الثورة لم يرجع عن سياسة حل الأحزاب ومن ثم فالمتوقع اصطدامه بهما فى الفترة المقبلة(3).

(*) لمحاولة تفسير الارتباط بين صراع عبد الناصر ضد القوى المعارضة له فى جماعة الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة وبين خطط عبد الناصر لاستئناف المباحثات المصرية الإنجليزية وتسوية موضوع جلاء القوات البريطانية عن مصر، رجع الباحث إلى مجموعة الوثائق البريطانية التى استعرضت الاحوال الداخلية فى مصر منذ أواخر عام ١٩٥٣ حتى نهاية عام ١٩٥٤ وتشير هذه الوثائق أن المباحثات السرية حول الاتفاقية المصرية الانجليزية الخاصة بالقناة قد استؤنفت فى الفترة من ١٦ - ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ وأن الجو العام كان مواتيا وإن كانت الوثائق البريطانية تلاحظ أن جماعات الإخوان المسلمين كانت تختلق احداث ضد الإنجليز فى منطقة القناة وفى الاسماعيلية بصفة خاصة لاحراج الحكومة المصرية التى كانت كما تقول الوثائق البريطانية تحرص على الحفاظ على النظام.

انظر التقارير التالية نصف الشهرية فى الوثائق البريطانية المرسلة من القاهرة من السفارة البريطانية إلى الخارجية البريطانية:

١ - التقرير السياسى عن الفترة من ١٦- ٢٥ ديسمبر ١٩٥٣ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ F.O. 371/108313/7612.

٢ - التقرير رقم ٩ عن الفترة من ٣٠ ديسمبر إلى ١٢ يناير ١٩٥٤، المؤرخ فى ١٤ يناير ١٩٥٤ F.O. 371/68313/ 7612.

وانظر بصفة خاصة تحليل السفارة البريطانية فى القاهرة لمصادر تأييد عبد الناصر فى صراعه مع نجيب التى تتمثل فى القوات المسلحة والحرس الوطنى وهيئة التحرير مع تعاطف من جانب الفلاحين والعمال مع حصر مصادر المعارضة فى الأحزاب القديمة والطبقات العليا وبعض المصادر الساخطة فى الجيش والشيوعيين.

٣ - راجع تقرير السفير البريطانى رالف ستيفنسون فى ١٤ فبراير ١٩٥٤ رقم ١٥٥ من القاهرة إلى الخارجية البريطانية. F.O.371/108315/7621.

٤ - التقرير السياسى نصف الشهرى عن الفترة من ١٣ يناير إلى ٢٦ يناير ١٩٥٤ رقم ٢٠ لعام ١٩٥٤ من القاهرة إلى لندن عن حملة اعتقالات الإخوان المسلمين F.O. 371 /108313/ 7612.

١ - برقية السفارة رقم ١٢١٥ فى ٣٠ مارس، نفس الملف، عن دور عبد الناصر فى الأزمة وعن الأساليب التى استخدمها.

2- Foreign Service desp,. form Amembassy Cairo, no. 2293, March 25, 2954 to Dept. of state sub. Wafdists& Moslem Brothers declare their stand concerning current political situanon file no. 350 Egypt.

(٣) نفس المصدر.

أما تأثير الأزمة على توجهات مجلس قيادة الثورة فى ظل المعطيات الجديدة فهو تزايد الاتجاه داخله بضرورة التشدد مع اتجاهات المعارضة وقمعها بلا رحمة وتأجيل أى انتخابات، مع ترك الفرص فى نفس الوقت لنجيب ليمارس سلطاته على أمل أن يتجاوزها فيتيح للمجلس الفرصة للتخلص منه(١). وبالنسبة لآراء المجلس ككل فى معالجة الأزمة فقد استطاع التحرك بشكل فعال ومخطط من خلال التنظيمات العمالية وأن ذلك ظاهرة جديدة سوف تؤكد نفسها(٢) إن المجلس لم يطرح فى الأزمة قضية خلافه مع نجيب، بل طرح قضية عامة هى قضية معارضة العودة للأحزاب السياسية القديمة كقضية عامة وكان ذلك سببا فى حصوله على تأييد عام ولو بمعنى سلبى أى تأييده ضد عودة الفساد السياسى والصراع الحزبى القديم، وأهم من ذلك ضمان المساعدة القوية من القوات المسلحة وبذلك حقق المجلس ثلاث نتائج مبدئية أولها زعزعة مكانة نجيب، إضعاف نفوذ الإخوان والوفد، ثم ضمان فترة هدوء تسمح للمجلس بتوجيه اهتمامه للمشكلات الداخلية خاصة استئناف المفاوضات مع بريطانيا(٣).

فى ضوء التقييم الأميريكى لآثار أزمة مارس ١٩٥٤ على القوى السياسية الداخلية - مجلس قيادة الثورة والوفد والإخوان، وعلى كل من عبد الناصر ونجيب - خلصت لتقييم عام للموقف الداخلى أبرز ملامحه استمرار احتفاظ عبد الناصر بتأييد مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار وإضعافه لخصومه السياسيين واعتماده على تأييد العمال والجيش، وإن استمر العداء الدفين بينه وبين الإخوان وأن أهدافه فى المرحلة القادمة سوف تتركز فى القضاء على الفساد وتحسين ظروف المعيشة ومحاربة الساسة القدامى ملاك الأراضى والأثرياء، أما بالنسبة للقضايا الخارجية فإن مجلس قيادة الثورة يبدى بشكل عام اتجاها مواليا للغرب والرغبة فى التوصل لتسوية مع المملكة المتحدة، خاصة وإن التوصل لهذه التسوية سوف يساعد على توضيح هذا الاتجاه لفتح الباب أمام المعونه الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة بصفة خاصة(٤).

فى ضوء هذا التقدير للآثار العامة للأزمة استخلصت السفارة عدة مظاهر تدل على رغبة الحكومة المصرية فى استئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية من بينها حملة مناهضة ضد الشيوعية - قلة الهجوم المعلن ضد المملكة المتحدة وبما لا يحرق الجسور، بذل مجهود لتهدئة الأوضاع فى منطقة القناة بما فى ذلك اعتقال لبعض المصريين، ثم الموقف المتحفظ فى مواجهة الاستفزاز الإسرائيلى الخطير فى غزة، ورقابة متشددة على أفكار نجيب المعارضة لإتاحة استخدام القناة بواسطة الغرب وسيطرة شديدة على الإخوان والوفديين القدامى والطلبة الشيوعيين، ثم اتصالات عبد الناصر مع السفير البريطانى(٥).

1- Confidentialr foreign service despatch, form Cairo, no. 2290, march 25, 1954, sub. Egypt situation unsettled, file no. 350 Egypt.

2 - Confidential, telegram, sent to secretary of state desp. no. 1215, March 30, from Cairo, file no. 350, sub. Nasser, his part in present action & tactics.

وانظر برقية السفارة رقم ١٢١٣ فى ٣٠ مارس فى نفس الموضوع - نفس الملف.

٣ - نفس المصدر.

4 - Foreign service desp. secret, no. 2561, April 27, 1954, file no. 350, Egypt.

5 - Secret, telegram, sent to secretary of state, from Cairo, April 30, 1954, no 1374, file no. 350, Egypt.

وقد بدأت الحكومة فعلا تركيز انشطتها الدعائية ضد الشيوعيين التى استمرت فى نشاطها السرى بهدف زعزعة مكانة مجلس قيادة الثورة بإثارة مشاعر السخط والعداء للغرب، وكان أسلوب الحكومة استخدام هيئة التحرير وتكليف ائمة المساجد فى القرى بمهاجمة الشيوعية وخاصة فى موضوعات العقيدة الدينية، ونشر كتب منسوبة للمنظمات الشيوعية عن رفض الأديان وإصدار كتب باسم الشيوعيين ضد الإخوان المسلمين وإصدار كتب باسم الإخوان ضد الشيوعيين بهدف احداث انشقاق فى صفوف الجبهة المتحدة من الشيوعيين والإخوان المسلمين - انظر:

Foreign servic desp. . secret, from Amembassy, cairo no. 2760, May 24, 1954 file no. 350, Egypt.

وتقييم السفارة أن الاتجاه لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية كان مبعثه إدراك الحكومة بوضوح أن تسوية هذا النزاع يمثل عاملا أساسيا فى دعم النظام والاستقرار، ولا شك أن أزمة مارس عززت من هذا الإدراك ودفعت المجلس لاستئناف المفاوضات بعد نجاحه فى المواجهة مع القوى المعارضة.

بيد أن نية مجلس قيادة الثورة على استعداده لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية فجر احتمالات الصدام بين المجلس والإخوان وأنهى الهدنة المؤقتة التى سادت فى الشهور التالية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ بعد إطلاق سراح الإخوان وتجلت مظاهر هذا الصدام فى مطالبة الهضيبى لعبد الناصر فى ٤ مايو بإعادة حرية التعبير والحياة البرلمانية، ثم رحلته إلى البلاد العربية للحصول على تأييد له من خصوم مجلس قيادة الثورة خارج مصر وبالإضافة لمواقف الهضيبى اتضحت استعدادات الإخوان لخلق قلاقل ضد النظام فى إحتفالات ٢٣ يوليو ١٩٥٤ إذا بدأت المفاوضات أو تم التوصل لاتفاق.

وفى نفس الوقت كان عبد الناصر على علم بهذه النوايا واستعد لمواجهة عنيفة مع الإخوان وإن كانت القوة المعارضة له لن تقتصر على الإخوان بل كان يواجه جبهة موحدة من الوفد والشيوعيين والإخوان [1] وإن كان عبد الناصر قد ركز جهوده فى هذه الفترة على ضرورة الانتهاء من المفاوضات المصرية الإنجليزية وتأجيل المواجهة الحاسمة مع خصومه إلى فترة لاحقة وقد تحقق لعبد الناصر فعلا ما أراد بالتوصل إلى التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ كما سنتناول بالتفصيل فى فصل مستقل.

إلا أن عناصر المعارضة بين الإخوان والوفد وقطاعات من الجيش تكتلت واستغلت فرصة الهجوم على الإتفاقية (إتفاقية الجلاء الموقعة فى أكتوبر ١٩٥٤) التى قبلها عبد الناصر فى محاولة تعميق الخلاف بين عبد الناصر ونجيب الذى كان معترضا على مبدأ إتاحة استخدام القاعدة للغرب والعودة إليها وهو أحد نصوص الاتفاقية، كما جدد مطالبه بالحصول على بعض السلطات لكن مجلس قيادة الثورة رفض ذلك، ثم المطالبة بموعد قريب للإنتخابات وإطلاق سراح السجناء السياسيين وخاصة المعتقلين من ضباط الجيش، وتقدير السفارة الأميريكية أن الوفد والإخوان هم الذين حرضوا نجيب بهدف إحداث شقاق بين نجيب وعبد الناصر لاستغلال الموقف.

لكن التقييم السياسى الأميريكى أن مستقبل النظام فى هذه الفترة ـ أغسطس ١٩٥٤ ـ لم يعد مجرد أشخاص بل يعتمد أساسا على الاحتفاظ بمساندة ووحدة القوات المسلحة وأن هذه كانت معقودة لعبد الناصر.

وبلغت احتمالات الصدام ذروتها فى محاولات اغتيال عبد الناصر فى ٢ أكتوبر ١٩٥٤ وحملة الاعتقالات الواسعة ضد الإخوان المسلمين وليس المجال سرد تفاصيل الحدث ذاته وحقائقه، بل هدف البحث إبراز التناول الأميريكى لدلالات الحدث على علاقات القوى ومستقبل الحكم فى ظل حكم عبد الناصر.

ولقد استغل النظام محاولة الاغتيال بالتحديد للهجوم على الإخوان وجماعاته المتصلة بالتنظيم السرى وأشار النظام «إلى أن الوقت قد حان لتدمير الإخوان» [2].

---

1 - Foreign service desp. Confidential, no. 278, October 1954, Amembassy, sub. Opposition elements hope to split govt. by backing Naguib, file no. 350, Egypt.

٢ ـ انظر التقرير الشامل عن محاولة اغتيال عبد الناصر وتفاصيل اعتراف محمود عبد اللطيف وصلاته بالتنظيم وردود فعل عبد الناصر والسادات وحسين الشافعى فى:

Foreign service desp. no. 825, Amembassy, Cairo, October 30, 1954 file no. 350, sub. Assasination attempt on Nasser.

والتقييم لهذا الحدث الهام من وجهة نظر السفارة الأميريكية أن النظام اختار تحميل تنظيم الإخوان المسلمين مسئولية محاولة الاغتيال بسبب ارتباطاآنمتهم بالإخوان المسلمين *.

وتحليل السفارة لرد فعل عبد الناصر باتخاذ تدابير عنيفة ضد التنظيم أنه كان قد أبدى قدرا كبيرا من الصبر فى تعامله معهم إلا أنه لم يكن يستبعد سياسة القمع أما رد الفعل لدى الإخوان المسلمين فقد ساد الذعر صفوفهم وشعروا بخطورة المحاصرة بعد سقوط قياداتهم(١).

وتقدير الباحث أنه طوال الشهور السابقة سواء على أزمة مارس ١٩٥٤ أم توقيع الاتفاقية المصرية الإنجليزية فقد ظلت مشاعر العداء كامنة بين الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة تخبو ثم تشتعل فترة بعد فترة إلى أن انفجرت مشاعر العداء فى أكتوبر ١٩٥٤ بمحاولة اغتيال عبد الناصر ولجوئه إلى أساليب القمع والعنف فى مواجهة الإخوان بعد محاولات سياسية تراوحت بين حل التنظيم وبين مهادنة القيادات إلى أن انتهى الموقف بهذه المواجهة العنيفة المباشرة بين النظام الجديد وأحد القوى السياسية الرئيسية داخل مصر. ويقدر الباحث أن هذا العداء السافر قد تكشف وانفجر بعد التوصل للإتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس وبداية احتمالات الاستقرار الداخلى للنظام ودعم قواعده بعد حل هذه المشكلة الوطنية السياسية المزمنة.

ويقدر الباحث كذلك أن حسم هذا الصراع المزمن بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الإخوان المسلمين بعد عامين من قيام ثورة يوليو انهى مرحلة هامة ودقيقة فى تفاعل الصراعات الداخلية فى مصر بين مجلس قيادة الثورة من جهة وبين القوى السياسية المعارضة من جهة أخرى وفى مقدمتها تنظيم الإخوان المسلمين لصالح مجلس قيادة الثورة ومرجع ذلك قوة نفوذ وسيطرة جمال عبد الناصر على مجلس قيادة الثورة من جهة وإلى مساندة القوات المسلحة له من جهة أخرى وإلى حسمه صراع القوى على القيادة السياسية بينه وبين نجيب من قبل بحيث استطاع تعبئة قوى المجلس وقوى الجيش والسلطة وراءه فى المواجهة مع الإخوان، وكان التقدير الأميريكى لتطور هذا الصراع وتفاعلاته خلال عامين من عمر الثورة أن عبد الناصر المخطط، «والعقل المفكر» والشرارة وراء حركة الجيش هو الذى سوف يسيطر فى النهاية.

(*) انظر تفاصيل حملة الاعتقالات التى بدأت ضد الإخوان المسلمين فى اعقاب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، اعتقال الهضيبى وعشماوى وعبد المنعم عبد الرؤوف، فى الوثائق البريطانية التقرير رقم ٢٨٨ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٤، من القاهرة إلى لندن:

F. O. 371/ 08314/7612

وانظر كذلك التقرير رقم ٢٤١ فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ عن تفاصيل قضية محاولة اغتيال جمال عبد الناصر الأدلة الموجهة ضد هنداوى دوير الموجه والمحرض لمحمود عبد اللطيف الذى ارتكب محاولة الاغتيال.

وانظر كذلك تفاصيل المحاكمة واستمرار الاجراءات العنيفة لاعتقالات الاخوان حوالى ١٠٠٠ من الأعضاء، وحوالى ٧٠٠ من المجموعة الإرهابية.

انظر التقرير السياسى المرسل من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى لندن رقم ٢٥٤ فى ٢ ديسمبر ١٩٥٤ وهو يلخص الاحداث من ١٧ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤.

F. O. 371/108314/ 7612.

والتقرير نصف الشهرى التالى رقم ٢٦٧ فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى لندن عن اختتام المحاكمات ٢٤ ديسمبر بعد مثول عبد الرحمن البنا، والشيخ عبد الستار والبهى الخولى الذين أعلنوا تعاونهم مع مجلس قيادة الثورة. وقد صدرت الأحكام يوم ٤ ديسمبر ١٩٥٤ بالاعدام على الهضيبى ومحمود عبد اللطيف وثلاثة أخرين من الارهابيين، وحكم على ١٥ أخرين من اعضاء مكتب الإرشاد العام أحكام بالسجن مدي الحياة أو ١٥ عام وخفف حكم الاعدام على الهضيبى إلى السجن مدى الحياة، ونفذ حكم الاعدام في ٧ ديسمبر على المحكوم عليهم. انظر تقرير السفارة البريطانية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، لندن رقم ٢٦٧ فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ عن الفترة من ١ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٥٤.

F.O. 371/108314/7612.

١ ـ نفس المصدر.

الفصل السادس

الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول السودان وقاعدة السويس

أولا: الإطار العام للدور الأميريكي وأهدافه.

ثانياً: الاتجاهات الأميريكية نحو النزاع المصري الانجليزي عشية ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثالثاً: الجهود الأميريكية لتسوية مسألة السودان فبراير ١٩٥٣.

رابعا: الجهود الأميريكية في المفاوضات لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس وتوقيع إتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة السويس

أولا: الإطار العام للدور الأميريكى وأهدافه:

لم ينشط الدور الأميريكى فى السياستين الداخلية والخارجية لمصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلا بعد تمهيد وإعداد كان طرفاه رجال الحكم الجديد فى مصر محمد نجيب وعبد الناصر وآخرين والسفارة الأميريكية فى القاهرة جيفرسون كافرى ومستشاروه ماكلينتوك، وليكلاند ولويس جونز وغيرهم، فبعد اتصالات بين الطرفين شبه منتظمة على نحو ما تناولنا تفصيلا فى الفصل السابق، تلاقت افكارهما وتبادلت خلالها المجموعتان الآراء وتعرف كل منهما على اتجاهات المجموعة الأخرى.

وقد اتخذ محمد نجيب مبادرة فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ حيث بعث برسالة إلى السفير الأميريكى حملها إليه أحد رجال الثورة وهو عبد المنعم أمين[1] يستكشف فيها إمكانيات التعاون المصرى الأميريكى سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى إطار التعهد بتقديم التزامات سرية عن نوايا مصر بالإنضمام إلى التخطيط فى الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. ورسالة نجيب هذه تمثل بداية جديدة فى التعامل مع الولايات المتحدة ثم استجابة الولايات المتحدة من خلال الرسالة التى بعثت بها إلى سفيرها كافرى فى القاهرة فى ٣٠ سبتمبر والتى أبلغها لنجيب فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٢، هاتان الرسالتان تمثلان أهمية خاصة من حيث تحديد الإطار العام لاتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى ظل حكومة نجيب.

وقد مهدت هاتان الرسالتان، رسالة نجيب والرد الأميريكى عليها، السياق التاريخى لبدء دور أميريكى نشط على مستوى السفارة الأميريكية فى القاهرة وعلى مستوى الخارجية الأميريكية، بل والادارات الأميريكية المعنية فى واشنطن فى تناول قضيتين هامتين من القضايا السياسية التى تواجهها مصر فى ظل حكمها الجديد، المسألة الأولى هى مشكلة السودان، والثانية مشكلة قاعدة قناة السويس وجلاء القوات البريطانية، وكانت المسألة الثانية تتصل اتصالا وثيقا فى هدفها النهائى بقضية الدفاع عن الشرق الأوسط ومدى قبول مصر لها واستعدادها للالتزام بها فى اتفاقية التسوية مع بريطانيا، وكثيرا ما أشارت الولايات المتحدة إلى هذه

---

(١) عبد المنعم أمين، عضو مجلس قيادة الثورة عند بدايتها ثم عين سفيرا فى بون من فبراير ١٩٥٤ إلى مايو ١٩٥٦ حيث انتهت صلته بالأعمال الحكومية.

انظر حمروش «شهور ثورة يوليو، ص ٢٤٧ - ٢٥٢، مرجع سبق ذكره.

المسألة لا على أنها المسألة المصرية الانجليزية أو مسألة قناة السويس فحسب بل اشارت إليها دائما وعن صدق بأنها (مفاوضات الدفاع) أو مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم تغفل السياسة الخارجية الأميريكية لحظة واحدة عن أن إقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط هو الهدف وهو الإطار الذى تتحرك من خلاله للمساعدة فى التوصل إلى تسوية لمسكلة قاعدة القناة.

فالدور الأميريكى فى الواقع فى المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة القناة منذ يوليو ١٩٥٢ ليس إلا امتدادا للموقف الأميريكى تجاه المفاوضات حول النزاع المصرى الإنجليزى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ولكن فى ظل نظام جديد للحكم. لقد فشلت السياسة الخارجية الأميريكية فى اقناع الحكومة المصرية فى أكتوبر ١٩٥١ بقبول المقترحات الرباعية حول الدفاع عن الشرق الأوسط إلا أنها منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ انتهجت دبلوماسية نشطة تجاه نظام الحكم الجديد للوصول إلى هدفها النهائى عبر جهودها فى الوساطة والتأثير لتسوية مسألة السودان ثم مسألة قاعدة قناة السويس.

ويطرح هذا الفصل الإطار العام للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر وهو الهدف الذي تتوخاه من المساعدة فى تسوية مسألة السودان وتسوية مسألة قاعدة قناة السويس، وهى تهيئة الجو السياسى لدور مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط من خلال مشروعها المقترح باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ثم يعرض الفصل بالتفصيل للدور الذى لعبته السياسة الخارجية الأميريكية فى التوصل لتسوية هاتين المسألتين وربطهما المستمر بهذا الهدف الاستراتيجي.

فإذا كان يبدو للوهلة الأولى أنه ليس على الولايات المتحدة مسئولية كبيرة تجاه مشكلات مصر إلا أنه لا يمكن لأميريكا الهروب من مسؤولياتها تجاه الموقف فى مصر فى قناة السويس التى لم تعد حكرا على بريطانيا فهى جزء من الدفاعات الدولية التى تمولها الولايات المتحدة والتى تؤثر فى أمنها(١).

ولقد أدركت الولايات المتحدة ذلك فالدبلوماسية الماهرة والمساعى الحميدة للسفير الأميريكى فى القاهرة «جيفرسون كافرى» أبقت على استمرار المفاوضات المصرية الإنجليزية وساعدت فى التوصل لاتفاق السودان وأصبحت مصر تتطلع إلى الولايات المتحدة لحل مشكلة القناة(٢).

وإذا تناولنا المواقف الأميريكية تجاه مشكلة المفاوضات المصرية الإنجليزية لابد من أن نتذكر الإطار الذى كانت تسير فيه هذه المفاوضات من وجهة النظر الأميريكية، فالمشكلة من الوجهة الأميريكية لم تكن مشكلة ثنائية بل هى جزء من المشكلة العامة للتوفيق بين المصالح الأمنية للعالم الحر وبين الموقف الدقيق المعارض للغرب والذى يتجسد فى التيار القومى فى الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط فى التقدير الأميريكى مكشوف للعدوان السوفيتى وهو يمثل لها ولحلفائها فى غرب أوروبا قيمة اقتصادية واستراتيجية كبرى وكان هدف السياسة الأنجلو أميريكية خلال هذه الفترة المساعدة فى تدعيم المنطقة بحيث تردع وتقاوم العدوان، ولا توجد قاعدة فى الشرق الأوسط تتيح من المزايا ما تتيحه قاعدة قناة السويس(٣).

1-Badeau.John. S., The emergence of Modern Egypt. Healdines series. no. 98. March. 20, N.Y. 1953, pp. 50-51.

2 - Ibid p. 51.

3 - Major problems of the United States Foreign policy 1951-1952. op. cit. pp. 286-290.

وعناصر الموقف الأميريكى تجاه المفاوضات المصرية الانجليزية كان يحكمها **أولا:** إعتراف الولايات المتحدة بأهمية المحافظة على مواقع القوة المناهضة للشيوعية سواء مواقع بريطانية أو أميريكية، **ثانيا:** أهمية تعميق الإدراك بالخطر الشيوعى وأهمية الاستعداد العسكرى، **وثالثا:** أهمية تلبية المطالب الوطنية المشروعة إلى أقصى حد بما يتفق مع المصالح الأمنية للغرب، ومن ثم فقد كانت مراجعة العلاقات المصرية الإنجليزية رغم إطارها الثنائى فهى تهم الولايات المتحدة بقدر ما تهم مصر وبريطانيا ومن ثم فهى مشكلة ذات أبعاد متعددة الأطراف، وبحكم الموقع الحيوى لقناة السويس فقد كان من الضرورى القيام بدور أميريكى نشط فى تسوية المشكلة مع وضع إطار واسع للمفاوضات مع مصر وبالتالى وضع الطبيعة العسكرية للمشكلة فى إطارها الصحيح[1].

وكان هدف السياسة الأميريكية بشكل عام تعديل الموقف المصرى إزاء التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط الذى لم تقبله حكومة مصر منذ عام ١٩٥١ بحيث تتمكن من تطوير سياسة معينة من شأنها التوفيق بين الآمال القومية المصرية واحتياجات الأمن الانجلو أميريكى فى مناطق شرقى البحر المتوسط والبحر الأحمر وذلك من منطلق التقدير بأن جهود الولايات المتحدة لإقامة ترتيب أمنى دفاعى إقليمى فى الشرق الأوسط على أساس الموارد المشتركة للدول فى المنطقة والوضع العسكرى الأميريكى البريطانى يمكن ان تنهار أمام رفض مصر، فمكانة مصر إذن فى الشرق الأوسط وموقعها الإستراتيجى تجعل من المهم بالنسبة للولايات المتحدة البحث عن حل لهذا النزاع[2].

والواقع أنه من خلال المباحثات بين الحكومة المصرية والسفارة الأميريكية فى القاهرة أم من خلال دراسة أجهزة الإدارة الأميريكية لهذه المشاكل المتعلقة بالمفاوضات المصرية الإنجليزية فأن موضوع مفاوضات الدفاع أو بتعبير آخر إقناع مصر بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط كان يسير جنبا إلى جنب مع موضوع الانسحاب العسكرى للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وبعبارة أخرى فموضوع الجلاء عن القاعدة لم يكن منفصلا عن مستقبل القاعدة واتاحتها للاستخدام كجزء من الإطار العام للدفاع عن الشرق الأوسط بحيث كانت الحكومة الأميريكية تنظر إليهما كموضوعين متكاملين متداخلين مما يفرض من الناحية المنهجية معالجتهما كوحدة واحدة.

وتسوية مشكلة السودان كانت مدخلا ضروريا للبدء فى مفاوضات قاعدة قناة السويس أو كما تسميها وثائق الخارجية الأميريكية مفاوضات الدفاع ومفاوضات الدفاع عن الشرق الأوسط وبعبارة أخرى كانت السياسة الخارجية الأميريكية تنظر إلى تسوية النزاع المصرى الانجليزى بشقيه السودان والسويس كمدخل للتوصل إلى الاتفاق حول صيغة للدفاع عن الشرق الأوسط.

لقد كانت تسوية مسألة السودان تحفز للمضى قدما نحو المرحلة التالية لتسوية مسألة قاعدة السويس، وتسوية مسألة قاعدة السويس هى المدخل لمفاوضات الدفاع الأشمل عن الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أنه بالتوازى مع جهود الوساطة الأميريكية فى المفاوضات الإنجليزية المصرية خلال عامى ٥٢، ٥٤ ظلت مشاورات الحكومتين المصرية والأميريكية مستمرة منذ نوفمبر ١٩٥٢، تتقدم مرة وتتعثر مرة أخرى حول المعونة العسكرية

---

1 - Ibid p. 187-288.

2 - Ibid p. 240-241.

لمصر أو تسليح الجيش المصرى ولكنها ظلت متصلة ودون نتيجة إلى ما بعد توقيع اتفاقية قاعدة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤، وسوف يكون هذا الموضوع محل البحث فى فصل مستقل.

وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة موضوعات متكاملة فيما بينها من حيث تحليل وتوضيح أبعاد الدور الأميريكى فى المفاوضات لتسوية النزاع المصرى الانجليزى وأولى هذه الموضوعات الإطار العام للدور الأميريكى، ثم الجهود الأميريكية للوساطة فى تسوية مسألة السودان وثالثا دور السياسة الأميريكية فى التوصل لاتفاقية قاعدة قناة السويس عام ١٩٥٤.

ثانيا: الاتجاهات الأميريكية نحو النزاع المصرى الانجليزى عشية ثورة يوليو ١٩٥٢:

كان تقدير الخارجية الأميريكية عشية ثورة يوليو أن مشكلة السودان تمثل العقبة الكؤود الرئيسية أمام التفاوض على الترتيبات المقبلة لقاعدة قناة السويس وأن استمرار الركود الحالى قد يؤدى إلى الإضطرابات والقلاقل التى قد تدفع البريطانيين لاستخدام القوة مما سيكون له أخطر العواقب بالنسبة لوضع الغرب فى الشرق الأوسط وكان من الضرورى بالنسبة للسياسة الأميريكية البحث عن بديل وأسلوب جديد للتوصل إلى اتفاق مع مصر[1] وقررت الخارجية الأميريكية أنه حان الوقت للاستفادة من الموقف الأميريكى فى مصر من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للمملكة المتحدة ومصر من خلال العمل مع المصريين مباشرة لتسوية المشكلة المصرية الانجليزية.

أما خطوات التحرك التى اقترحتها الخارجية الأميريكية فتتلخص فى الآتى:

- أن تعترف بالملك فاروق ملكا على السودان فى إطار حق تقرير المصير للسودانيين فى موعد مبكر.

- أن تساعد فى تطوير القوات المسلحة المصرية من خلال بعثات تدريب ومعدات رمزية فى إطار برنامج ملائم يتفق عليه فى مقابل قبول مصر بتأجيل المباحثات التفصيلية عن كل مراحل مشكلة السودان فى الوقت الراهن مع المملكة المتحدة.

- أن تبدأ مفاوضات القاعدة بغية التوصل إلى اتفاق حول إحلال فنيين معظمهم بريطانيين وقلة منهم أميريكيين محل القوات البريطاية وحول خطة دفاع مصرى إنجليزى مشترك والاشتراك - دون التزام - فى المباحثات الخاصة بدفاع الشرق الأوسط.

وتحدد الخارجية الأميريكية إطار مباحثات السودان بتناول الوضع المؤقت للسودان قبل تقرير المصير - التطور الدستورى للسودان - حقوق المياه - واستعداد الولايات المتحدة للاشتراك فى المباحثات. وتؤكد الخارجية الأميريكية أن تعاون الولايات المتحدة مع مصر لن يتحقق إلا إذا قبلت مصر حقائق معينة وقبلت كذلك المسئوليات الواقعة عليها بحكم موقعها الاستراتيجى فى شرقى المتوسط[2]. وتقديرات الخارجية الأميريكية ان أتباع هذا المنهج أو هذا الاتجاه يحقق للسياسة الأميريكية عدة مزايا تتمثل فى إزالة مشكلة السودان بوصفها عقبة كؤود للمفاوضات حول القاعدة، واحتمال التوصل إلى تسوية مبكرة لقاعدة السويس، واشتراك مصر فى مباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط، واحتمال أن يؤدى ذلك إلى الاشتراك فى المنظمة (منظمة

(١) انظر المنهج الجديد المقترح للمسألة المصرية الانجليزية الذى اعدته وزارة الخارجية الأميريكية.
Secret, security in formation, dept. of state, Assistant secretary, July 21, 1952 to the secretary via MR Matthewsm from NEA MR Byroade, Sub. Anglo- Egyptian Problem proposed new approach 774. 00/ 7-21/52.
2 - Ibid, idem.

الدفاع الميدو M.E.D.O.)* وفتح الباب لمشاركة عربية عامة فى الميدو M.E.D.O. وتدعيم مكانة الولايات المتحدة فى مصر وخلق علاقات عمل أوثق مع المملكة المتحدة(١).

وفى مرحلة مبكرة من قيام الثورة، وخلال أقل من شهرين كانت السياسة الأميريكية قد بدأت تنشط فى المشاورات الأميريكية البريطانية أم الأميريكية المصرية حول مستقبل القاعدة العسكرية فى قناة السويس واشتراك مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

أوفدت الخارجية الأميريكية مدير إدارة الشرق الأدنى (ويلز ستابلر Wells Stabler) لمقابلة الجنرال «برايان روبرتسون» قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى فايد فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ لبحث مستقبل القاعدة البريطانية فى مصر وأكد القائد البريطانى أن القاعدة توقفت عن أداء وظيفتها بعد إلغاء المعاهدة وأنه لا جدوى ولا فائدة منها دون تعاون مع مصر وأنه شخصيا يرى إمكانية صيانة القاعدة بعدد قليل من القوات الإدارية يقل عن خمسة آلاف. وأيد«برايان روبرتسون Brian Robertson) موقف الولايات المتحدة من تشجيع حكومة نجيب وضرورة انتهاج سياسة واقعية والتعامل مع القوة المؤثرة فى مصر، وبالنسبة لمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط دعا القائد البريطانى إلى توثيق التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول الإستراتيجية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأدنى.(٢)، واستمرت المشاورات بين سفيرى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى القاهرة لاعداد تقييم مشترك عن الأوضاع فى مصر انتهى إلى وجوب تأييد حكومة محمد نجيب من جانب لندن وواشنطن لتشجيع تطور الاتجاهات المعتدلة فى سياسة مصر الخارجية(٣) بهدف بدء الحوار بين مصر وبريطانيا وبدور نشيط من الولايات المتحدة لتحقيق تسوية لمسألة السودان أولا ثم مسألة قاعدة السويس.

وبالتوازى مع هذه المشاورات البريطانية الأميريكية، كانت تجرى اتصالات على مستوى بعض رجال الثورة وأعضاء السفارة الأميريكية حول الدور الأميريكى فى المساعدة مع بريطانيا لتحقيق الدفاع عن الشرق الأوسط بعد الجلاء(٤) بالتأكيد على مسئولية الولايات المتحدة كأقوى شريك لارغام بريطانيا على اتباع سياسة ذكية مع مصر حتى تشترك مصر مع الولايات المتحدة كشريك نشط وفعال فى ترتيبات الدفاع بعد جلاء البريطانيين.

على أن أهم اتصال فى إطار المشاورات الأميريكية المصرية خلال هذه الفترة تلك المبادرة التى أخذها محمد نجيب تجاه السفارة الأميريكية فى رسالته إلى كافرى فى ١٨ سبتمبر يعرض فيها تقديم (التزامات سرية) تتصل بالأهداف الخاصة بالإنضمام إلى منظمة الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية وإقتصادية، وكانت رسالة نجيب تؤكد وقوف العسكريين المصريين تماما فى صف الولايات المتحدة ومعارضتهم للشيوعية وأنهم يحتاجون لامدادات عسكرية ومعونة مالية من الولايات المتحدة مقابل استعدادهم لتقديم التزامات سرية محددة بالنسبة للأهداف بعيدة المدى بما فى ذلك تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) أو الإشتراك مع الولايات المتحدة(٥) واستفسرت الرسالة تحديدا عن نوع الالتزامات السرية التى تريدها الولايات المتحدة من نجيب.

(*) الاسم الكامل هو : Middle East Defence Organization

1 - Ibid, idem.
2 - Incoming telegram, Dept. od state, secret, from Cairo to secretary of state no. 681, Sept. 21. 1952, 774. 00/21-9-52.
3 - Incoming telegram, Dept. of state, from Cairo, to secrestary ofd state no. 734 sept 19, 1952, 774. 00/ 9-19-52.

(٤) مقابلة عبد المنعم امين مع مستشار السفارة الأميريكية :
Foregin service despatch, secret, no.598 from Cairo, ro dept. of slate Oct. 3,1952, 611 - 73110 - 352.

(٥) انظر نص الرسالة فى برقية السفارة الأميريكية رقم ٧٣٠ فى ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ :
Incoming telegram, dept. of state, secret. from Cairo, to secretary of stste no. 730, sept. 18, 1952, 774. 00 / 9 - 1852.
5 - From Dean Acheson to the president, Sept. 30, 1952, Darft reply to Naguib's approach. Secret, 774. 00/ 9- 1852.

ويؤكد كافرى فى برقيته للخارجية الأميريكية أن الهدف النهائى كان واضحا أثناء الاتصال معه بأنه تحقيق منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كإطار أوسع للعلاقة المصرية الأميريكية.

ورسالة نجيب إلى كافرى واضحة لالبس فيها وهى عرض علاقة وثيقة تقوم على الإنحياز إلى الولايات المتحدة خارجيا ومحاربة الشيوعية داخلياً ثم تقديم إلتزامات سرية عن الاهداف النهائية للحركة بالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية.

وقد بحث الموضوع بين وزير الخارجية «دين اتشيسون Dean Acheson» ومدير الأمن المتبادل ونائب وزير الدفاع الأميريكى ،وذلك لتقييم الموقف وإعداد الرد على رسالة نجيب الذى أرسل فعلا إلى القاهرة(1). وقد وافقت الخارجية الأميريكية على أن تقديم الدعم المادى والمعنوى* لنظام الحكم الجديد فى مصر هو خير السياسات المؤدية نحو تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر والتقريب الوثيق بين مصالح مصر والغرب وبصفة خاصة:

١ ـ إشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط

٢ ـ تسوية الخلاف المصرى الانجليزى.

٣ ـ السلام مع إسرائيل.

وقدرت الخارجية ضوورة عدم الابطاء فى تقديم الدعم المؤثر والفعال وأنها على استعداد لقبول الالتزامات أو التأكيدات السرية كأساس مقبول لسياسة التعاون والدعم المادى وتفضل أن تكون الالتزامات فى شكل صيغة كتابية مع الاستعداد لبحث التزامات شفوية، وتقترح الخارجية أن يكون الرد على رسالة نجيب فى ضوء هذه التطبيقات على الأساس التالى:

تعاطف الحكومة الأميريكية مع رسالة نجيب وتبادل مصر الرغبة فى التعاون مع تحديد طبيعة هذاالتعاون ونطاقه.

وبالنسبة لاستعداد مصر تقديم التزامات سرية طلبت الخارجية الأميريكية أن تدرس مصر إمكانيات الإشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول العالم الحر فى التخطيط للدفاع المشترك عن المنطقة. وفى هذا الإطار طرحت الخارجية فى ردها على رسالة نجيب أهمية المسألة المصرية الإنجليزية لارتباطها الوثيق بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وبالنسبة لتزويد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة، فقد أوضحت الخارجية ـ فى رسالتها إلى كافرى لإبلاغها لنجيب ـ أن تقديم هذه الاسلحة قبل السلام مع اسرائيل سوف يثير مشكلات صعبة وتعبر الخارجية عن أملها فى أن يتمكن النظام من إصدار بيان عام عن نواياه غير العدوانية(2).

1 - From Dean Acheson to the president, Sept. 30, 1952, Darft reply to Naguib is approach, Secret, 774. 00/ 9- 1852.

وقد أرسلت برقية من وزارة الخارجية إلى القاهرة برقم ٦٧٨ فى ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢:

Outging relegam, Dept. Of State, secret, sent to Amembassy, Cairo, priority, 774. 00/ 9-18-52.

(*) لعل المقصود بالدعم المعنوى هو تكثيف الاتصالات مع رجال الثورة ومساندتهم فى مفاوضاتهم مع الجانب البريطانى.

2 - Ibid.

وانظر تعقيب كافرى على تعليمات الخارجية المرسلة إليه فى ٣٠ سبتمبر للرد على رسالة نجيب فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢:

Incoming telegram. Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 834, Oct. 2, 1952, 774. 00/ 10252.

والتقييم الشامل من الخارجية الأميريكية لرسالة نجيب ومقترحاتها التفصيلية التى تدور فى ثلاثة إتجاهات موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ـ تسوية النزاع المصرى الإنجليزى ـ تحقيق السلام مع اسرائيل، يمثل موقفا ايجابيا يمهد لفتح صفحة جديدة من التعامل بين السياسة الخارجية الأميريكية وبين نظام الحكم الجديد فى مصر، وقد اهتم كافرى بالتعقيب على هذا التقييم الإيجابى من الخارجية لرسالة نجيب وأكد فى برقية له أن الهدف النهائى كان قبل الثورة ولا يزال التوصل إلى اتفاق حول تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد أكد هذه المعانى (بايرود) مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى اجتماعه مع السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم حين أوضح (بايرود) أن هناك مكان على الدوام لاشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة تأمل أن تجد مصر طريقها واضحا للانضمام مع الدول الأخرى فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأدنى.

وكانت الملاحظة الوحيدة للسفير المصرى هى عدم ربط المعونة الأميريكية المطلوبة لمصر بشرط الاشتراك فى (الميدو) وحث الحكومة الأميريكية على عدم الضغط على حكومة نجيب للتعاون فى الدفاع عن الشرق الأوسط إلى أن تستقر داخليا[1]، وقد أثار الملحق العسكرى المصرى[2] مع الخارجية الأميريكية موضوع ربط المعونة العسكرية المطلوبة لمصر بالإلتزامات الشفوية من نجيب على أساس أن تكون الاستجابة لاحتياجات مصر الفورية غير مرتبطة بتقديم هذه الالتزامات التى ذهبت إلى مدى بعيد خاصة ما يتصل بالمسألة الانجليزية المصرية.

فاتصالات السفير المصرى مع وزارة الخارجية لتوضيح موضوع الربط بين الاشتراك فى منظمة (الميدو) وتقيم المعونة لمصر زادتها ايضاحا اتصالات الملحق العسكرى المصرى التى اكدت نفس التقديرات لدى الخارجية الأميريكية.

إلى جانب الاتصالات الأميريكية المصرية بين نجيب وايزنهاور عن طريق السفارة الأميريكية فى القاهرة ثم اتصالات السفارة المصرية فى واشنطن مع وزارة الخارجية الأميريكية كان كافرى واعضاء السفارة الأميريكية يقومون بمشاورات وتقييم مستفيض مع الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا حول اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو).

فقد عقد عبد الناصر وعامر عبد المنعم أمين مع مستشار السفارة الأميريكية لبحث التعاون المصرى الأميريكى فى ضوء الرد الذى وصل كافرى ردا على رسالة نجيب وأوضح المستشار الأميريكى أن الولايات المتحدة على استعداد للدخول فورا فى مباحثات مع نجيب وأنها تتوقع أن يكون لها (عائد مشرف) honourable return لأى استثمار لها فى مصر وأوضح الضباط بدورهم استعدادهم للنظر بشكل إيجابى فى دخول مصر فى نوع من المنظمة الدفاعية عن الشرق الأوسط مقابل الجلاء البريطانى عن قاعدة القناة[3] والإستعداد لتأييد عقد اتفاقية

---

(١) انظر حديث السفير المصرى:
Secret, dept. Of state, Memo of conversation oct. 2, 1952, General discussion on the current Egyptian situation

(٢) وهو اللواء عبد الحميد غالب، انظر:
Outgoing telegram, Dpt. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo, 826, Oct. 10, 1952, 774. 00/ 10-10-52.

(٣) نص محضر المقابلة فى:
Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 886, Oct. 8, 1952, 661.74./10-825.

سرية يتزامن فيها انسحاب بريطانيا من منطقة القناة مع دخول مصر منظمة (الميدو) وكان تقدير السفارة فى ضوء مباحثاتها مع الضباط أن تحقيق أى تقدم يحتاج لتوافر ثلاث شروط :

١ - إعلان بريطانيا نيتها فى الجلاء.

٢ - البدء الفعلى للجلاء.

٣ - الإنسحاب النهائى للقوات المتزامن مع دخول مصر تنظيم (الميدو) مع ترك بعض القوات كفنيين.

واتفق الضباط على أنه من المفيد للطرفين فصل مباحثات السودان عن مباحثات الجلاء عن قناة السويس.

وواضح أن مشاورات الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا (عبد المنعم أمين وجمال عبد الناصر وعامر) مع المستشار الأميريكى تطرقت إلى أبعاد هامة فى تحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى ظل حكم الثورة وهى: ربط الجلاء البريطانى بالإستعداد لبحث الدخول فى ترتيبات دفاعية عن الشرق الأوسط مع التعجيل بالتوصل لنتائج سريعة للمفاوضات وفصل مفاوضات السودان عن مفاوضات القاعدة.

فى ضوء هذه المشاورات الأميريكية البريطانية والأميريكية المصرية وفى ضوء رسالة نجيب فى ١٨/٩/ ١٩٥٢ والرد عليها من الخارجية الأميريكية ولقاءات أعضاء اللجنة العسكرية العليا مع السفارة الأميريكية فى القاهرة بلورت الخارجية الأميريكية تقديراتها للموقف الأميريكى من احتمالات انضمام مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وعلاقة ذلك بمفاوضات الجلاء عن قاعدة السويس.

وتذكر تقديرات الخارجية فى مطلع عام ١٩٥٣ أنه من المستحيل أن تتوقع إشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أو إصدار بيان علنى بالموافقة على مثل هذا الاشتراك قبيل إبرام تسوية عامة بما فيها أسس متفق عليها حول الجلاء المرحلى للقوات البريطانية.

وتقدر الخارجية أنه ربما كانت أقصى تنازلات يقدمها المصريون هى «الموافقة على التصريح علنا بالإستعداد للتعاون فى الدفاع عن الشرق الأوسط وقت إعلان البريطانيين لنواياهم فى الجلاء، وإن كان من الممكن قبول إتفاق سرى للإدلاء بمثل هذا التصريح خلال فترة معقولة من بدء الجلاء المرحلى، وبالنسبة للوقت الذى سوف يستغرقه الجلاء فإنه سوف يتيح الوقت للتدليل عمليا على تعاون مصر قبل استكمال إنسحاب بريطانيا[١].

وبذلك تربط الولايات المتحدة فى تقديراتها العامة بين اتفاقية الدفاع عن الشرق الأوسط والجلاء المرحلى للبريطانيين عن مصر، وتفضل إجراء مباحثات إستطلاعية مع مصر حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قبل تقديم أى مقترحات مكتوبة.

ثالثا: الجهود الأميريكية لتسوية مسألة السودان:

كانت الإدارة الأمريكية خلال الشهور الأولى، بل الاسابيع الأولى لثورة يوليو حريصة على تحديد إطار عملها وتقديراتها تجاه تسوية النزاع المصرى الانجليزى بشقيه السودان وقاعدة السويس من خلال عملية

(١) ارسلت نصوص تقديرات الخارجية الأميريكية إلى سفارتيها فى كل من لندن والقاهرة فى ٢ يناير ١٩٥٣:
Outgoing telegram, Dept. of state, secret, sent to Amembassy, London no. 43. 77, rptd. info. Amembasy, Cairo 1319, Jan. 2, 1953, 774.5/1-153.

المشاورات الواسعة التى استغرقها البحث فيما سبق، بل إنها كانت حريصة حتى عشية ثورة يوليو على أن تحدد لنفسها منهجا جديدا تجاه مشكلة السودان بصفة خاصة التى اعتبرتها عقبة كؤود اساسية أمام التفاوض حول الترتيبات المقبلة لقاعدة قناة السويس.

لذلك كانت عملية وضع التقديرات واستخلاص النتائج حول تسوية مشكلة السودان تتم من خلال مشاورات وإتصالات بين السفارة الأميريكية من ناحية ومع المسؤولين المصريين من ضباط الحكم الجديد. وفى هذا الاطار أجرى مديرا إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية «ستابلر Wells Stabler» أثناء وجوده فى مصر للتشاور مع القائد البريطانى «روبرتسون» حول قاعدة السويس ـ أجرى مشاورات هو وسكرتير أول السفارة الأميريكية «سباركز Sparks» مع حسين ذو الفقار صبرى شقيق على صبرى ـ والذى كان يعمل مع القوات المصرية فى السودان*. ويعطى كافرى السفير الأميريكى أهمية خاصة لآراء حسين ذو الفقار صبرى لعلاقته الوثيقة برجال الثورة، وقد تبلورت نقاط الحديث حول احتمالات التسوية فى السودان، واستخلصت منها السفارة الأميريكية أن نظرة نظام الحكم الجديد فى مصر تميل إلى الإعتدال فى موضوع السودان على أساس أن مصر لا تخشى استقلال السودان لتأكدها أن السودان سوف يتجه إلى مصر بطبيعة الحال(١).

وفى نفس الوقت كانت التقديرات الأميريكية للموقفين المصرى والبريطانى تشير أولا بالنسبة للبريطانيين إلى أنهم غير متلهفين على بدء مباحثات (الميدو) أو القاعدة (قاعدة السويس) مع مصر حيث يريدون أولا الانتهاء من مسألة السودان قبل تناول مشكلة السويس التى سوف تكون بطبيعة الحال جزء من مفاوضات الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو)(٢).

كما كانت تقديرات الخارجية الأميريكية لمواقف حكومة محمد نجيب أنها ترفض المقترحات البريطانية التى تدعو لانشاء حكومة سودانية مستقلة، وإصرارها على أن تكون اللجنة الإنتقالية التى سوف تنشأ لمساعدة الحاكم العام ذات سلطات حقيقية لا مجرد جهاز استشارى، كذلك دعوة الحكومة المصرية لإنشاء اللجنة قبل الإنتخابات وبالتزامن مع إعلان دستور السودان(٣)، بينما يصر البريطانيون ـ فى تقدير الخارجية الأميريكية ـ على أن يكون للحاكم العام سلطات خاصة لا تخضع لقيود اللجنة الاستشارية بهدف حماية مصالح السكان غير المسلمين فى جنوب السودان، وذلك فى مواجهة إصرار حكومة نجيب على سلطات إلزامية للجنة الاستشارية(٤)

---

(١) اشار حسين ذو الفقار صبرى فى حديثه إلى اعتراضات مصر على المقترحات البريطانية التى تعطى صلاحيات كثيرة للحاكم العام من خلال سلطاته المبالغ فيها التى تتضمن قرارات مؤثرة على مستقبل السودان، من السيطرة على الادارة المدنية لحماية المواطنين البريطانيين والإبطاء فى عملية السودنة وممارسة سلطات ادارية ذات مضامين تشريعية خاصة فى مناطق الجنوب، ولكن دون اعتراض على مبدأ استقلال السودان ـ انظر:
Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 736, Sept. 19, 1952, 774.00/ 9 /1952.
وانظر ايضا حسين ذو الفقار صبرى: ثورة يوليو واتفاقية السودان مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٢، ص ٥٤ ـ ٦٠.

(*) ذهب حسين ذو الفقار صبرى إلى السودان عام ١٩٤٩ ضابطا بالقوات المصرية بالخرطوم وكان رئيسا لاركان حرب رئاسة القوات المصرية وقت قيام الثورة المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) انظر تحليل إدارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية فى نوفمبر ١٩٥٢:
Secret, Office Memo, to NE, MR HART from Ne MR ORTIS, Sub. Weekly summary of events, Egypt& the Sudan Nov. 12-17-1952.

(٣) مذكرة إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية:
Secret, Office Memo, 25 Nof. 1952, sub. Weekly summary of events Nov. 17-24 Nov. 1952.

4 - Secret, office Memo; Nov. 25 to Dec. 2-1952.774 . 112 - 2 - 52.

ومع ذلك فإن الخارجية الأميريكية كانت ترى أن المصريين فى اتصالاتهم بالسودانيين قد مهدوا الطريق لحل وسط حول مسألة جنوب السودان(١).

وبعد الاستقراء الأميريكي لمواقف البريطانيين والمصريين حول جوانب مسألة السودان انتقلت السياسة الأميريكية الى تكثيف مشاوراتها مع المصريين من رجال الثورة فأجرت مباحثات بين «روبرت ماكلنتوك» القائم بالاعمال الأميريكي بالسفارة بالقاهرة مع جمال عبد الناصر وعبد المنعم أمين وعبد الحكيم عامر فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ وذلك قبل مغادرته إلى لندن للحاق «بهنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأميريكى للشرق الأدنى(٢) لاستكمال المشاورات الأميريكية البريطانية حول موضوع الدفاع بالكامل.

فى هذه المشاورات، كان التقدير الأميريكى وجود (إحساس بعدم الثقة) لدى الضباط المصريين من الدوافع البريطانية لإعطائها أهمية خاصة لمسألة الجنوب واحتمال تحريض سكان الجنوب لاختيار الإنفصال والإنضمام للمستعمرات البريطانية المجاورة، وكان دور مستشار السفارة اقناع الضباط بجدية البريطانيين فى التوصل إلى اتفاق حول السودان وحثهم على الإستمرار فى المفاوضات حيث أنهم على وشك تحقيق هدفهم الاستراتيجى وهو الانسحاب البريطانى من السودان. واستطاع «روبرت ماكلنتوك» ـ كما يقول فى برقيته ـ إقناع الضباط المصريين بإمكانية الاتفاق حول السلطات الاستثنائية للحاكم العام وتسوية موضوع السودنة.وأكد ماكلنتوك للضباط عبد الناصر وعامر وأمين أن البريطانيين أبدوا الاستعداد لتقديم ضمانات رسمية عن وحدة السودان فى الإتفاقية التى تم التوصل إليها مع مصر، بل واقترح إمكانية التوصل لاتفاق سرى يلحق بالإتفاقيات المنشورة أو ربما خطاب من رئيس وزراء بريطانيا إلى رئيس وزراء مصر لتبديد مخاوف المصريين بأن بريطانيا لن تشجع الجنوب على الانفصال(٣).

وقدرت الخارجية الأميريكية فى مطلع عام ١٩٥٣ ـ فى ضوء اتصالاتها مع البريطانيين والمصريين ـ أن المفاوضات المصرية الإنجليزية قد وصلت إلى مرحلة دقيقة وتواجه صعوبتين، موضوع جنوب السودان الذى يوليه البريطانيون أهمية خاصة، والموضوع الثانى الذى تدور حوله الخلافات اختصاصات الحاكم العام برفض التشريعات السودانية التى قد يراها ضارة بمصالح سكان الجنوب، ويعارض المصريون هذا الفيتو للحاكم العام(٤).

ولم تكن السياسة الخارجية الأميريكية لتترك المفاوضات تنهار أو تصاب بالشلل بعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الدقيقة وبعد أن كثفت من اتصالاتها مع رجال الثورة فى القاهرة واستطاعت التعرف على نقاط الاختلاف بين المصريين والبريطانيين فكانت مباحثات لندن بين «بايرود» و«بوكر» Bowker وكيل الخارجية البريطانية*

---

1 -Foreign service desp. no. 1080, Dec. 8,1952, from Cairo to dept. of state, 774.00/12-652.

(٢) صرح «هنرى بايرود» أن الحكومة المصرية قد تحركت للتوصل إلى اتفاق مع السودانيين والملكة المتحدة حول مستقبل السودان وأن هناك اسباب تدعو للأمل لتسوية هذه المسألة وان هذا النظام يستحق دعم الدول الغربية ـ انظر :

U.S.Dept. of state. Bulletin Dec. 15, 1952, vol XXVII no. 703 pp. 931-935.

وكان ذلك فى محاضرة القاها «هنرى بايرود» امام مجلس العلاقات الخارجية فى شيكاغو فى ٢ ديسمبر ١٩٥٢ قبل سفره إلى لندن.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary od state no. 1528 Dec. 29, 1952, 774./ 5/12-2952.

(٤) مذكرةادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية، بنفس الملف:

Secret, office Memo. to NE MR DORSEY from MR ORTIZ, Jan, 6, 1953.

(*) هو سير «ريجالند بوكر» Sir Reginald Bowker

مخصصة لاستعراض تفاصيل وبنود الاتفاق المصرى الانجليزى وصياغة بنود الإتفاقية والتشاور حوله، وقد شرح «بايرود» للخارجية البريطانية أن الولايات المتحدة تولى أعظم الإهتمام لإنجاز تسوية مبكرة لمشكلة السودان، وعن أمله أن تمارس المملكة المتحدة كل ما فى وسعها للتوصل إلى اتفاق، ويقول «بايرود»: لقد أوضحت الأثر المدمر على كافة خططنا فى مصر والشرق الأوسط لو انتهت مفاوضات السودان بالفشل[١]،وفى نفس الوقت طلب «بوكر» من مساعد وزير الخارجية الأميريكية آن يقوم كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة بالمساعدة فى إقناع المصريين بالموقف البريطانى الخاص بوحدة السودان. فالجانبان الأميريكى والبريطانى حريصان على التوصل لتسوية مبكرة والجانب البريطانى يطلب مساعدة السفارة الأميريكية فى اقناع المصريين[٢].

واستطاعت الخارجية الأميريكية باتصالات «بايرود» فى لندن واتصالات «كافرى» مع الأعضاء الضباط فى المباحثات الأميريكية المصرية أن تقترب من تسوية مسألة السودان، فقد قررت فى مطلع فبراير ١٩٥٣ أن التسوية قد أصبحت وشيكة خلال الأسبوع ما بين ٤ إلى ١٠ فبراير وذلك على أساس أن البريطانيين قدقبلوا بالخطة المصرية للسودنة للإدارة السودانية وصياغة سلطات الحاكم العام على نحو يحول دون ذكر اسم جنوب السودان بالاضافة إلى موافقة بريطانيا على جعل ممارسة الحاكم العام لسلطاته تخضع لموافقة اللجنة، وكان تقدير الخارجية الأميريكية أن المصريين سوف يقبلون الإتفاق [٣] لرغبتهم فى التوصل إليه باسرع ما يمكن[٤].

وفى الثانى عشر من فبراير أمكن التوصل إلى تسوية للمسألة السودانية، والواقع آنه لم يكن هناك شك - كما يقول «ويلتون وين» Wilton Wynn «أن وجود «جيفرسون كافرى» عميد الدبلوماسين الأميريكيين قد اتاح مساعدة هائلة فى مفاوضات السودان. بل أنه قد المح إلى تقديم معونة أميريكية ضخمة لوتم التوصل إلى اتفاق»[٥].

واعتبرت هذه الاتفاقية - بالنسبة لبريطانيا والغرب - قد حققت ازالة عقبة اساسية - من وجهة النظر الأميريكية - أمام اشتراك مصر فى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه إذا أعقبتها - كا يبدو - إتفاقية حول جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس فإن هذا الإشتراك يصبح إمكانية محتملة[٦] وذلك بفضل تشجيع الولايات المتحدة التى ساعدت على استمرار مفاوضات السودان بما أدى إلى اتفاق حول تحديد

---

(١) حدد وكيل الخارجية البريطانية «لبايرود» نقاط الاختلاف المتبقية التى طلب مساعدة السفيز الأميريكى مع المصريين لقبولها وتسويتها: السلطات المستبقاه للحاكم العام فى الجنوب، والسلطات الدستورية الاستثنائية للحاكم العام، موضوع السودنة، وقد نقل «بايرود» هذه التفاصيل إلى السفارة الأميريكية فى مصر - انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret from London to secretary of state no. 3739 Jan. 8, 1953 rptd info. Cairo, 198, from Byroade 774.5/ MSP/ 1-853 RG 59 Box 1023

2 - Ibid

3- Office Memo, weekly summary of events Feb. 4-10 1953, 774.00/ 2-1053.

4- Office Memo, weekly summary of events Egypt & the sudan Feb. 12-17, 1053.

وانظر كذلك حسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق، ٩٤-٩٥.

(٥) ترجع أهمية وصف «ويلتون وين» إلى انه كان مديرا لمكتب مجلة التايم الأميريكية فى القاهرة فى ذلك الوقت. انظر

Wynn, wilton, Nasser of Egypt 1959 (Arlington Books, Cambridge)p. 91

6- Nolte, Richard, op. cit. p. 62

مستقبل السودان وكذلك بفضل الدور النشط فى تشجيع المباحثات الدبلوماسية[1] مما كان موضع تقدير مجلس النواب الذى أشاد بجهوده فى التوفيق بين مصر وبريطانيا بمساعيه الحميدة[2].

وفى الخارجية الأميريكية بعث «دالاس» برسائل إلى وزير الخارجية المصرى«محمود فوزى» والى «انطونى ايدن» وزير الخارجية البريطانى بمناسبة التوصل إلى اتفاق حول السودان بين الحكومتين[3] وبينما اشار«دالاس» فى رسالته إلى «فوزى» إلى أن الحل الودى للمسألة يستهدف تحقيق جو من التفاهم المتبادل والثقة فى الشرق الأدنى كما يحقق منافع لكافة دول العالم «نجده فى رسالته إلى «ايدن» أكثر تحديدا حيث يشير «إلى أن هذا الاتفاق الودى سوف يكون الخطوة الأولى نحو إنشاء المزيد من الإرتباطات المثمرة فى منطقة ذات أهمية كبرى لأمن العالم الحر»[4] ملمحا بذلك إلى الإرتباط بين مفاوضات السويس اللاحقة وبين فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، أى حل المشكلة المصرية الانجليزية فى شقها الثانى بالنسبة لقاعدة قناة السويس لا فى إطار ثنائى بل فى إطار الدفاع والأمن الاقليمى للشرق الأوسط ككل.

أما نجيب فقد وصف إتفاقية السودان فى كتابه «قدر مصر» Egypt's Desting بأنه يمثل صفحة جديدة فى علاقات مصر وبريطانيا والولايات المتحدة التى استطاعت استخدام نفوذها بشكل أكثر فعالية لاقناع البريطانيين بالتفاوض مع مصر على أساس المساواة وأن هذه النتيجة الطيبة ساعدت فى إقناع الولايات المتحدة لبريطانيا باستئناف المفاوضات لسحب قواتها من منطقة السويس[5].

وإذا كانت برقيتا «دالاس» إلى فوزى و«إيدن» تعطيان مؤشرا جيدا لنوع رد الفعل لدى الخارجية الأميريكية للتوصل إلى الإتفاق فلاشك أن الوثائق السرية للخارجية فى تلك الأيام تشير إلى نوع تقديراتها وتوقعاتها المستقبلية بعد التوصل لمثل هذا الاتفاق. ففى أعقاب الإتفاق قدرت الخارجية الأميريكية نتائج التوصل لاتفاق مصرى إنجليزى حول السودان بأنه يفتح الطريق لمباحثات الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة

1- Stebbins, Richard, the U.S. in World affairs, 1953, (Harper& Brothers N.Y) pp. 294-295.

2- Congressional Record, House of Representatives Feb. 1953, p. 1114.

3- U.S. Dept. of state, Bulletin vol XXVIII, no. 713 Feb. 23, 1953 p. 305.

كما اذيعت الرسالتان فى نشرة صحفية رقم ٨٩ فى ١٤ فبراير ١٩٥٣.

4 - Ibid, idem.

5 - Naguib, M.Egypt Destiny, London, 1955 p. 244-249.

كما روى نجيب أنه هو الذى ترأس المباحثات التى كانت قد بدأت فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣ وضمت صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى والدكتور محمود فوزى والدكتور حامد سلطان، وأن الوفد البريطانى كان يضم سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة ومستر كرزويل الوزير المفوض البريطانى ومستر «باورز» سكرتير أول السفارة البريطانية، ويحلل نجيب دوره فى الاتفاقية بأنه قد جرؤ على إعلان موافقته على مبدأ تقرير المصير مخالفا الخط الذى أصر عليه السياسيون قبل الحركة وأنه قد حاصر الانجليز بأسلوبهم. انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣ ـ ١١٤.

وحسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق والذى يردد نفس المعانى التى أوردها نجيب حين يقول «فإذا كانت الادارة البريطانية تمني السودان بحقهم فى تقرير المصير، فان مصر لا تمانع بل انها تستحث ذلك بشرط أن يتم فى حرية تامة، حسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق، ص ٦٦.

السويس وبالتالى لمباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط(١) وإن كانت مصر فى تقدير الخارجية الأميركية قد بدت بالغة القلق لبدء المفاوضات المؤدية إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس إلا أن البريطانيين يتحركون فى بطء فى هذا الإتجاه(٢).

ويحدد «دالاس» موقف الحكومة الأميريكية من مصر فى هذه المرحلة بعد التوصل لاتفاقية السودان فى برقية تفصيلية للسفير كافرى فى القاهرة فى ١٧ فبراير يقول فيها: «يجب أن نتذكر أن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة تكمن فى المفاوضات المقبلة الباقية حول مشكلة القاعدة وفى الترتيبات الدفاعية حيث أن هذه الترتيبات تؤثر فى مصالحنا الأمنية وفى المصالح البريطانية». ويحدد «دالاس» سياسة الولايات المتحدة المقبلة بشكل صريح - فى ضوء اختلاف الرؤية بين بريطانيا والولايات المتحدة - حول التعامل مع حكومة نجيب بأن الولايات المتحدة تتحرك حاليا نحو الأمام بمفردها لاقتناعها أن سياستها هى خير السبل وأحكمها، وأن هذه السياسة سوف تتأثر لو اهتزت ثقتها فى حكومة نجيب.

لقد حث «دالاس» السفير الأميريكى فى القاهرة على بذل كل جهد للحفاظ على إتفاقية السودان كجزء من حل المشكلات بين مصر والمملكة المتحدة إذ أن المفاوضات حول السودان وقناة السويس - فى نظر الولايات المتحدة عملية متكاملة ومتصلة تخدم هدف واحد هو المصالح الأمنية للولايات المتحدة وهى الترتيبات الدفاعية الخاصة بالشرق الأوسط، ومن ثم كان اختيار الحكومة الأميريكية للوقوف إلى جانب حكومة نجيب كأنسب وأصلح سياسة لها(٣).

أما «كافرى» الذى لعب دورا هاما فى المفاوضات للتوصل إلى هذه الاتفاقية فقد بعث بدوره بتقديراته بعد توقيع الإتفاق ولكن وصفت هذه التقديرات بأنها كانت واقعية وعملية فى مضمونها ونظرتها للمستقبل وتقديم النصح والمشورة للحكومة الأميريكية من حيث استثمار تحسن الجو الناتج عن الاتفاقية، ويحذر «كافرى» أنه مع أن شعبية الولايات المتحدة وهيبتها فى مصر لازالت عالية فإن الولايات المتحدة تعرض كل نفوذها وشعبيتها

---

(١) تحليل ادارة الشرق الأدنى لنتائج اتفاق السودان، انظر:

Office Memo. Secret, Feb. 17, 1953 To NE MR Dorsey from NE MR ORTIZ sub. Weekly summary of events, Egypt, the Sadan Feb. 11-17, 1953.

(٢) مذكرة إدارة الشرق الأدنى:

Office Memo. Secret, Feb. 24, 1953. Weekly Summary of events, Egypt & the SUdan, Feb. 18-24, 1953 774.00/2-2453.

(٣) برقية دالاس إلى كافرى، انظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo, 1952 rptd info. Amembassy London. 5475 Fe. 17.1953, RG 59 Box 4023.

التى اكتسبتها خلال عامين للانهيار لعدم تقديم مساعدات عسكرية وفنية لمصر بعد أن اشبعتها مديحا ولم تقدم شيئا حتى الآن.. ويقول «كافرى» إنه لو كان اتفاق السودان انتصارا للولايات المتحدة فإن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة هى فى الدفاع عن المنطقة [١].

الجهود الأميريكية فى المفاوضات لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس:

كانت تقديرات الخارجية الأميريكية - كما سبق القول - أن نتائج التوصل إلى اتفاق مصرى انجليزى حول السودان سوف تفتح الطرق لمباحثات حول الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة السويس وبالتالى لمباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط، وذلك على حد تعبير مذكرة ادارة الشرق الأدنى فى السابع عشر من فبراير فى الموجز الاسبوعى للأحداث تعقيبا على الاتفاق وفى نفس الوقت حللت الخارجية الأميريكيةموقف مصر بعد توقيع الاتفاقية بأنها اصبحت بالغة القلق لبدء المفاوضات التى تؤدى إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة [٢] إلى حد ارسال مذكرة إلى البريطانيين بطلب الجلاء دون شروط مما دفع دالاس إلى تحذير اتباع هذا الاسلوب مع البريطانيين ويرسل بتعليماته إلى سفيره كافرى بأن يتدخل لمنع مثل هذه التصريحات حتى لا تؤثر على مصير اتفاق السودان ذاته مؤكدا فى نفس الوقت أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية فى المفاوضات الباقية حول مشكلة القاعدة وفى الترتيبات الدفاعية [٣]، ويقوم السفير فعلا بإبلاغ هذا التحذير لكل من (محمود فوزى) يبلغه فيه أنه من الخطأ البالغ إرسال مذكرة فى الوقت الحالى لطلب الجلاء الكامل وإن كان أكد ضرورة بدء مباحثات السويس دون تأخير وينقل نفس التحذيرات إلى صلاح سالم الذى وعده بعدم الادلاء بأى تصريحات بل عدم اتخاذ أى خطوة قبل التشاور مع السفارة [٤].

المشاورات بين السفارة الأميريكية وأعضاء مجلس قيادة الثورة حول مفاوضات الجلاء:

وعلى أى حال فإن مرحلة جديدة من المشاورات المصرية الأميريكية حول موضوع جلاء القوات البريطانية وعلاقته بترتيبات الدفاع قد بدأت بالفعل بعد التوصل لاتفاق السودان، وكانت اطراف هذه المشاورات السفارة الأميريكية وأعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة والإتصالات الأميريكية البريطانية من جهة أخرى حيث كانت

---

(١) انظر تعليق كافرى على الاتفاقية وتأثيرها على العلاقات المصرية الأميريكية:

Incoming telegram Dept. of state, secret, fromCairo, To secretary of state. no. 1890. 18, 53.reptd,. London 647, 774. 5/2 - 1853 RG 59 Box 4023

(٢) مذكرة ادارة الشرق الأدنى فى الموجز الاسبوعى ١٨ - ٢٤ فبراير ١٩٥٣ سبق الاشارة اليها.

(٣) برقية دالاس إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة فى ١٧ فبراير ، سبق الاشارة إليها.

(٤) حديث صلاح سالم مع مستشار السفارة الأميريكية، سبق الاشارة إليه على الصفحة السابقة..

وكذلك انظر برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ١٨٩٢ فى ١٩ فبراير عن مقابلة صلاح سالم مع ماكلينتوك McClintock مستشار السفارة الأميريكية، بنفس الملف:

Incoming telegram. Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 1892, Fep. 19 1953.

السفارة الأميريكية فى لندن تحاط علما أولا بأول بنتائج مشاورات كافرى مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتبرق بدورها للخارجية الأميريكية بتعليقات وانطباعات الخارجية البريطانية.

وقد اتضحت فى بداية عملية المشاورات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والسفارة الأميريكية وكان صلاح سالم يمثل (اللجنة العسكرية العليا) نقطتان: «أن مصر - كما ذكر صلاح سالم - يجب أن تنضم إلى الغرب وأنها مستعدة للدخول فى ترتيبات رسمية بعد إتمام الجلاء، أما ممثل السفارة فقد أوضح أنه من الأسهل لو أن هناك تأكيدات حاسمة ولكنها سرية من نجيب والحكومة المصرية عن نيتها للدخول فى نظام الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط (١).

وقراءة الحديث بين صلاح سالم وماكلينتوك مستشار السفارة تدل على أنه لم يكن هناك اختلاف فى الرأى بينهما بل ربما كان التباين فى رأيهما هو (التوقيت) فالموقف الأميريكى كان يرى تقديم ضمانات قوية وسرية أثناء المفاوضات أما الموقف المصرى فأساسه أن الدخول فى ترتيبات دفاعية لايتم إلا بعد إتمام الجلاء. وهنا فى الواقع كانت نقطة الخلاف الاساسية بين الموقفين الأميريكى والبريطانى حيث أن موقف الحكومة البريطانية كما يقدر السفير الأميريكى فى لندن آلدريتش Aldrich هو إنها سوف تجد من المستحيل - فى الظروف الحالية - إبداء أى اشارة للجلاء مالم تقترن بترتيبات دفاعية بديلة عن القاهرة، ويضيف السفير أنه حتى التأكيدات المصرية السرية لم ترد فى حسبان الحكومة البريطانية (٢) التى ترى مقايضة الضمان البريطانى بالجلاء بالتأكيدات السرية المصرية بمعنى أن الولايات المتحدة تكتفى بضمانات قوية وسرية قبل الدخول فى مفاوضات (أى أن التوقيت هو نقطة الخلاف مع مصر) أما بريطانيا فلا ترى أى ضمانات سرية ثمنا كافيا بل تطالب بإعلان ترتيبات مرضية كبديل للدفاع عن القاعدة.

وقد أكد كافرى هذا الموقف المصرى الرافض لجعل الجلاء مرتبطا باتفاقية عامة أو اقتراح عام Package Proposal للاشتراك فى منظمة (الميدو) أو سابقا عليها وأن موقف المصريين أنه بعد الاتفاق مع بريطانيا على الجلاء، فسوف يقدمون تأكيدات (ربما ليست علنية) عن نيتهم للاشتراك مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وآخرين فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.

ومع تحليل السفارة الأميريكية للموقف المصرى بعد رفض الربط بين مقترحات الدفاع أو الإشتراك فى منظمة (الميدو) وبين الجلاء البريطانى عن القاعدة فهى تؤكد أن العسكريين المصريين قد أوضحوا مرارا أنهم أكثر من مستعدين لعقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة لكنهم فى غاية التردد فى عقد مثل هذا الإتفاق مع

---

(١) نفس المصدر.

(٢) برقية السفير الأميريكى فى لندن إلى الخارجية الأميريكية فى واشنطن:

Incoming telegram Dept of state. Top secret. fromLondon to secretary of state no. 4688 Feb. 20, 1953.774. 2 - 2053

(موضوع الارتباط بين الجلاء وترتيبات الدفاع والتوقيت الملاءم لهذا الارتباط قبل أم بعد الجلاء أم اثناء المفاوضات) فقد نقل صلاح سالم للسفارة الأميريكية أنه بحث مع عبد الناصر الموضوعات التى اثارها مع مستشار السفارة من قبل وأن عبد الناصر ـ قد أكد له «إنه من غير الواقعى بالنسبة للمصريين طلب جلاء غير مشروط وأنهما ـ أى صلاح سالم وجمال عبد الناصر يدركان أن الجلاء لابد وأن يناقش فى إطار أوسع من مفاوضات الدفاع وإن كان المصريون لن يطالبوا بأقل من الجلاء التام » (٢). وكان تقدير السفارة عند هذه المرحلة أن نجيب ومجلس قيادة الثورة ـ كما تسميها السفارة الأميريكية «اللجنة العسكرية العليا» فى مواضع كثيرة يواجهون موقفا صعبا حيث أن الرأى العام المصرى يتوقع إجراءً عاجلا حول موضوع الجلاء (٣)، وشاركت الخارجية الأميريكية سفيرها فى القاهرة نفس التقدير إذ اشارت إلى (النوايا الطيبة) التى تولدت فى أعقاب التوصل لتسوية مسألة السودان سرعان ما تتبدد بسبب نفاد الصبر المتزايد لبدء مفاوضات السويس(٤).

وإن كان صلاح سالم لم يكرر لكافرى أن اعضاء «اللجنة العليا» واللواء نجيب يقفون بشكل قاطع إلى جانب الولايات المتحدة ويدركون أهمية انضمام مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الجيش المصرى بمفرده لايستطيع الدفاع عن قناة السويس وأنهم يحتاجون لمساعدة خاصة من الولايات المتحدة (٥).

فكرة المشاركة الأميريكية فى المفاوضات المصرية البريطانية:

عند هذا الحد من المشاورات المصرية الأميريكية بين السفارة ومجلس قيادة الثورة، اتجهت الدبلوماسية الأميريكية إلى دفع المشاورات إلى الإطار الثلاثى بحيث يشمل مصر وبريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة على أن فكرة مشاركة الولايات المتحدة فى المفاوضات رغم حماس بريطانيا لها، لم تكن امرا مقبولا أو مستساغا من مجلس قيادة الثورة لشكوك المصريين فى نوايا البريطانيين وإن كان رأى كافرى أن العمل الحقيقى يجب أن يناط به هو من وراء الستار بسبب هذه الشكوك* (٦).

---

(١) برقية كافرى الى الخارجية أول يناير ١٩٥٣.
Incoming telegram, Dept. of state, Secret, fromCairo, to secretary of state no. 1548, Jan. 1 195774. 5/ 1- 53

(٢) مقابلة صلاح سالم مع مستشار السفارة الأميريكية لنقل مشاوراته مع عبد الناصر ـ انظر برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن ٢٣ فبراير ١٩٥٣
Incoming telegram, Dept. of state secret, from Cairo, to secretary of state no. 1917 Feb. 23, 1953, 774. 5/2 - 53.

(٣) نفس المصدر

(٤) مذكرة سرية لادارة الشرق الأدنى بالخارجية فى ٣ مارس ـ انظر:

Office, Memo. Secret, Feb. 25 - March 3, 1953, 774, 00/3 - 3 - 530

(٥) مقابلة صلاح سالم مع كافرى فى ٥ مارس ١٩٥٣ ـ انظر:

Secret, telegram sent to secretary of state, March 5, no. 1987, File . no. 320 - Anglo - Egyptian Negotiations

(٦) برقية كافرى إلى الخارجية الاميريكية فى ١٠ مارس ١٩٥٣ رقم ٢٠٢٢ ـ انظر

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of no. 2022, March 10, 1953, 774/310 -53.

(*) الثابت أن مجلس قيادة الثورة كان دائم التشاور سرا مع السفارة الأميريكية حول مفاوضات الجلاء عن قاعدة قناة السويس ويهدف من ذلك بالطبع إلى حث الخارجية الأميريكية ليس فقط للوساطة بينه وبين الجانب البريطانى، بل ولممارسة قدر من الضغط الدبلوماسى على الخارجية البريطانية، واستقراء مضمون المشاورات السرية يدل على أن مجلس قيادة الثورة كان يلوح باحتمالات انضمام مصر لترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط بعد اتفاقية الجلاء وقد لعب مجلس قيادة الثورة هذه الورقة بذكاء واضح.

أما فكرة الاشتراك الرسمى المعلن للولايات المتحدة فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا فكان امرا غير مقبول لدى مجلس قيادة الثورة لانه من ناحية يضع المفاوض المصرى منفردا أمام قوتين حليفتين على مائدة المفاوضات، وثانيا لأن المفاوض المصرى، كان قد اختار تنشيط دور الولايات المتحدة سرا فى شكل (وساطة) واضحة الميل إلى الجانب المصرى، ومن ثم يمكن أن نفسر سعى مجلس قيادة الثورة الحثيث للاستفادة من الدور الأميريكى سرا مع العزوف عن اخراجه إلى حيز العلانية أو اضفاء طابع رسمى عليه فى المفاوضات مع بريطانيا.

وكان ايزنهاور قد كتب إلى محمد نجيب فى ١١ مارس١٩٥٣ رسالة مع الجنرال «جون هال John Hull * حول الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية البريطانية يأمل أن يتمكن الجنرال الأميريكى من مساعدة نجيب بمشورته فى النواحى العسكرية خلال المفاوضات وفى الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى الدفاع عن العالم الحر ** وإن الولايات المتحدة تولى اهتماما للمساعدة فى حل مسألة القناة على نحو يتفق مع آمال مصر الطبيعية ومع الضرورات الأساسية للدفاع عن الشرق ضد الشيوعية [١] إلا أنه برغم رسالة ايزنهاور ثم تحذيرات كافرى من المسعى المشترك مع بريطانيا لدى الحكومة المصرية للإشتراك فى المفاوضات فقد أحس كافرى وستيفسون بحساسية شديدة لدى نجيب ولدى فوزى رغم ميلهما للقبول [٢] خشية من رد الفعل الداخلى مما دفعهما إلى مصارحة كافرى بأن من الافضل أن يحقق من وراء الكواليس أكثر مما يمكن أن يحققه كمفاوض نشط [٣].

ولقد أدى رفض نجيب ومحمود فوزى للمسعى الأميريكى البريطانى المشترك الذى قام به كافرى وستيفنسون حول مشاركة الولايات المتحدة النشطة فى المفاوضات ثم اقتناع كافرى بأن ذلك سوف يثير الحساسيات المصرية والشكوك فى نفوس البريطانيين من محاولة الضغط عليهم، ادى هذا الموقف إلى رد فعل سلبى لدى الخارجية البريطانية وأثار خلافات بين الموقفين الأميريكى والبريطانى تجاه مسألة اشتراك الولايات المتحدة. وكان هذا الخلاف موضع أخذ ورد بين السفيرين الأميريكيين فى لندن وينثروب آلدريتش Winthrop Al-drich وكافرى فى القاهرة، وكان كلاهما شديد الحماس فى الدفاع عن وجهة نظر الحكومة المعتمد لديها خاصة بعدما اصدرت السفارة الأميريكية فى القاهرة بيانا فى ١٧ مارس ١٩٥٣ لتوضيح الموقف الأميريكى بالنسبة لموضوع الإشتراك فى المفاوضات ومشكلة قاعدة قناة السويس بشكل عام مؤكدة أن الحكومة لاترغب فى الإشتراك فى المباحثات الخاصة بمسألة السويس مالم تطلب منها الحكومتان المصرية والبريطانية ذلك [٤].

وكان السفير الأميريكى فى لندن ينتقد هذا الرفض المصرى اذ رأى أن رفض مصر اشتراك الولايات المتحدة فى مفاوضات الدفاع والإصرار على اقتصار المرحلة الأولية من المباحثات على الجلاء فقط دون أى شكل من التعهد بقضايا اشمل يعوق تحقيق الاهداف الأميريكية البريطانية المشتركة بجعل القاعدة صالحة للاستعمال مباشرة فور جلاء البريطانيين، عنها واشتراك مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط ويعزز هذا الرفض إلى أن مصر غير مستعدة للتفكير فى موضوع الإشتراك فى الدفاع عن الشرق الأوسط حاليا كما أنها تخشى من ميل الولايات المتحدة للموقف البريطانى، ويوصى السفير الأميريكى حكومته فى نفس الوقت أن تؤكد لمصر اهتمامها بالاستعاضة عن المسؤولية البريطانية عن قاعدة القناة بترتيبات دفاعية أوسع نطاقا على أساس إقليمى وأن الاحتمال الوحيد لبدء مفاوضات واقعية لمشكلة الدفاع يقوم غلى مبدأين قبول بريطانيا لمبدأ الجلاء،

(*) نائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأميريكى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣.

(**) المقصود بالطبع هو قبول الدور الأميريكى النشط والفعال كقوة ضاغطة على الجانب البريطانى ولكن فى إطار من السرية الكاملة وبعيدا عن الإطار الرسمى للمفاوضات الثنائية مع بريطانيا.

1- The White House, Washington, April, 8, 1953 Memo for Henry Byroade, Assistant Secretary, Dept. of state 774. 00/ 4 - 8 - 53

(٢) مقابلة كافرى وستيفنسون السفير البريطانى مع نجيب وفوزى فى ١٤ مارس ١٩٥٣ (برقية سرية رقم ٢٠٦٠ فى ١٤ مارس ١٩٥٣) ملف 774.5/3 - 14 - 53. وكذلك البرقية السرية رقم ٢٠٦٤ فى ١٥/٣/١٩٥٣ فى نفس الملف.

(٣) نفس المصدر.

(٤) البرقية السرية للسفارة رقم ٢٠٩٠ فى ١٨ مارس ١٩٥٣، بنفس الملف.

- وفى نفس الوقت قبول مصر لمبدأ الترتيبات البديلة للدفاع أو اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (١).

أما السفير الأميريكى فى القاهرة كافرى فيطرح على الخارجية رأيا مختلفا عن وجهة نظر زميله السفير الأميريكى فى لندن ويشرح أن الهدف النهائى - وهو اتاحة القاعدة بعد انسحاب القوات البريطانية للاستخدام - يمكن أن يتحقق عن طريق اتفاقية مباشرة لا عن طريق نظام مستقل بذاته للدفاع وأن الإصرار على نظام أو جهاز للدفاع ينذر بعدم تحقيق الغرب للنتيجة المرجوة (٢).

ولا يتردد السفير الأميريكى فى لندن مرة أخرى فى الابراق إلى دالاس شخصيا يحذر من تأثر العلاقات الأميريكية البريطانية تأثرا سلبيا بمواقف الولايات المتحدة من موضوع مفاوضات الجلاء عن السويس ويحذر من الوقوع فى شرك المصريين فى الوقت الذى يتصرفون فيه ضد مصالح الغرب، وإنه لايمكن تحقيق تسوية المشكلة إلا اذا أوضحت الولايات المتحدة للمصريين تأييدها للجهود البريطانية حتى لا تستمر علاقات الولايات المتحدة فى التدهور بسبب المشكلة (٣).

ولكن ما هى حقيقة الموقف المصرى الذى كان السفير الأميريكى فى القاهرة واضح الدفاع والتبرير له أمام الخارجية الأميريكية؟ لقد تجمعت لدى كافرى من آراء عبد الناصر الشخصية ومن آراء بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة مايكفى لوضع تقييم ايجابى عن ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة فى إطار المفاوضات الخاصة بالقناة ثم الدفاع عن الشرق الأوسط ولقد كان هذا التقييم الايجابى محل استجابة لدى الخارجية الأميريكية فى نهاية الأمر برغم وجود تقييم مختلف لدى سفارتها فى لندن بل ولدى المخابرات الأميريكية تجاه مصر *.

كانت لدى كافرى آراء عبد الناصر بأصرح العبارات عن تصوراته للتعاون مع الولايات المتحدة فى الاطار التالى (٤):

- إنه لو وافق البريطانيون على الانسحاب، كان المصريون مستعدين لمناقشة ترتيبات صيانة القاعدة، وفيما يتعلق باتفاقية الجلاء عن القاعدة وصيانتها، ضمان لإتاحتها للغرب فى حالة العدوان مستقبلا.

- ان أى مساعدة هامة لمصر سوف تكون مشروطة بتعاون مصر فى خطط الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وإنه لايرى سببا لمنع ترتيب ذلك بعد الاتفاق على قاعدة القناة واهمية التصور الذى طرحه عبد الناصر على أحد أعضاء السفارة الأميريكية (ليكلاند) وكان أمام كافرى وأمام الخارجية الأميريكية بالطبع انها قد تبلورت فيما بعد فى المفاوضات مع بريطانيا عام ١٩٥٤ فى شكل اتفاقية الجلاء التى ركزت على موضوع الاتاحة availability للقناة للاستخدام فى المستقبل.

---

(١) برقية السفير الدريتش فى لندن إلى الخارجية الأمريكية رقم ٥١٢٩ فى ٣/١٧ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, Top secret, from London to secretary of state no. 5129, March 17, 1953.

774. 573 - 17 53.

(٢) برقية السفير كافرى فى القاهرة إلى الخارجية الأميريكية ٢٠٧٦ فى ١٧ مارس بنفس الملف.

(٣) برقية السفير الدريتش فى لندن إلى الخارجية الأميريكية رقم ٥٢٠٨ فى ٢٠ مارس ١٩٥٣ والمرسلة للقاهرة للعلم الشخصى لكافرى برقم ٢٨٤٦ بنفس الملف.

(*) سوف نعرض بعد قليل بالتفصيل لوجهة نظر المخابرات المركزية الأميريكية المغايرة لوجهة نظر وزارة الخارجية فى تحليلنا للاتجاهات المختلفة داخل الادارة الأميريكية تجاه المفاوضات مع مصر.

(٤) برقية كافرى السرية إلى الخارجية فى ١٧ مارس ١٩٥٣ التى طرح فيها آرائه المعارضة للسفير الأميريكى فى لندن - سبق الاشارة اليها.

كما أن تصور عبد الناصر لاطار التعاون مع الولايات المتحدة تركز على أن المصريين أكثر استعدادا لهذا التعاون ولكن (كشركاء أحرار)، وأنه إذا ما وافقت بريطانيا على الجلاء فسوف يكون المصريون مستعدين لمناقشة ترتيبات الحفاظ على القناة وضمان إتاحتها لكن التصور الهام في الواقع الذى طرحه عبد الناصر هو ما افصح عنه من أن الإصرار على فكرة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط يمثل ضعفا للسياسة الغربية لأن الحلف لن يكون له قيمة حتى لو وقع دون دعم الشعوب العربية (١) وبرغم ملاحظات عبد الناصر هذه فقد كان عبد الناصر يقف منفردا في الحث على استمرار محاولة التوصل إلى تسوية بالمفاوضات مع بريطانيا، وكان كافرى يأمل أن يتمكن عبد الناصر من إقناع زملائه باستمرار التفاوض والتقدم بمقترحات جديدة.

التصور الأميريكى البريطانى لاطار المفاوضات مع مصر:

على أنه مهما كانت الاختلافات في التقييم بين سفراء الولايات المتحدة في القاهرة أو في لندن بل حتى بين الخارجية الأميريكية وبين تقديرات المخابرات، فإن مجموعة من المبادئ والاسس للمفاوضات المصرية الانجليزية كان قد اتفق عليها بين الولايات المتحدة وبريطانيا بحيث اصبحت تحدد وتشكل الاطار العام للموقف الأميريكى من المفاوضات (٢) وهذه الأسس هى:

١ ـ الانسحاب المرحلى للقوات البريطانية من منطقة القناة.

٢ ـ مباحثات حول مستقبل منطقة القناة بهدف اعادة تنشيطها باسرع مايمكن وقت القتال.

٣ ـ الامدادات الخاصة بالدفاع الجوى عن مصر.

٤ ـ اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

٥ ـ المساعدة الاقتصادية الأميريكية البريطانية لمصر.

وقد اكد (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكى هذه المبادئ والأسس التى تحدد الاطار المتفق عليه بين الحكومتين البريطانية والأميريكية وذلك خلال حديثه مع السفير المصرى في واشنطن« محمد كامل عبد الرحيم» في ١١ مارس ١٩٥٣ حيث أفصح له أنه يجب على مصر أن تأخذ في اعتبارها المصلحة المشتركة للدول الأخرى في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط من أجل التوصل لحل ناجح لمشكلة الجلاء، وكان السفير المصرى قد طرح أن الجلاء يجب أن يسبق الإتفاق على منظمة الدفاع الأميريكية (المنهج المصرى) فكان توضيح (بايرود) له

1- Telegram sent to secretary of state, Washington March, 18, 1953, no. 2085 tile no. 320. 1. Anglo - Egyptian Negotiatons.

(٢) وردت هـذه النقاط والاسس في مذكرة سلمتها المملكة المتحدة إلى الحكومة التركية في ١٢ مارس ١٩٥٣ حول الموقف الجديد المقترح نحو المصريين في موضوع مفاوضات القناة وفي مناقشة السفير الأميريكى في انقرة مع وزير خارجية تركيا تناول الحديث هذه النقاط واوضح السفير الأميريكى أن حكومته اطلعت عليها ووافقت عليها (جرت المقابلة في ١٦ مارس ١٩٥٣ بعد تقديم المذكرة البريطانية) وجدير بالذكر البند الرابع وهو: اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) كان محل اهتمام السفير الأميريكى، وكذلك فإن المقابلة بين السفير الأميريكى ووزير الخارجية التركى قد اتت بعد رفض مصر اشتراك الولايات المتحدة في المفاوضات الثنائية مع بريطانيا بعد مقابلة كافرى لنجيب ومحمود فوزى في ١٤ مارس ١٩٥٣.

انظر التقرير السرى من انقرة إلى الخارجية في واشنطن رقم ٥٨٣ في ٢٠ مارس ١٩٥٣ عن مذكرة الحديث بين السفير الأميريكى ووزير الخارجية التركى في ٦١ مارس ١٩٥٣، ملف 774.5/3 - 20 - 53.

(وهو ضمن الأسس والمبادئ المتفق عليها) هو ضرورة التفكير فى ترتيبات دفاعية ناجحة للشرق الأوسط كسبيل للتوصل لحل لمشكلة الجلاء [١].

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت تدرك تماما الاهتمام الأميريكى الواضح بوضوح دور قاعدة قناة السويس فى الدفاع عن المنطقة من خلال اتاحتها الفورية وقت الحرب وأوضحت للخارج الأميريكية أن ذلك الأمر سوف يكون موضع الاعتبار فى المباحثات حول صيانة القاعدة، وقد تأكد هذا الوضوح فى ادراك الحكومة المصرية فى حديث محمود فوزى مع كافرى الذى نقله الأخير فى برقيته من القاهرة إلى واشنطن فى ١٤ ابريل ١٩٥٣ [٢].

التباين بين الموقفين المصرى والأميريكى تجاه وضع القناة فى مفاوضات الجلاء:

ومع ذلك فقد كان هنالك قدر من تباين الرؤية بين التفكير المصرى والتفكير الأميريكى تجاه مسألة دور قاعدة قناة السويس فى المستقبل فى الدفاع عن المنطقة وعلاقتها بالدفاع عن الشرق الأوسط ككل، وقد سبق أن عبر عبد الناصر عن معنى محدد وهو أن الحلف لن يكون ذا قيمة بدون دعم من الشعوب العربية ذلك فى الوقت الذى كان التصور الأميريكى كله يدور حول ضرورة (الإتاحة الفورية للقاعدة للاستخدام وقت الحرب) عند مناقشة مستقبل القاعدة فى اطار المفاوضات المصرية الانجليزية.

وقد عكس السفير المصرى الجديد فى واشنطن (أحمد حسين) فى حديثه مع جون جرنجان John Jernegan مديرا إدارة الشرق الأدنى الموقف المصرى تجاه هذه النقطة فى الاتى:

- إنه لن يوجد فراغ دفاعى بعد انسحاب البريطانيين من مصر اذا توافرت صداقة الدول الغربية لمصر والشعوب العربية وأنه لاقيمة لقاعدة القناة دون تعاون الحكومة المصرية والشعب المصرى.

- إن المناخ النفسى لن يسمح لمصر بعقد حلف شرق أوسط مع الغرب، وان الشعب يعتبر الحلف الدفاعى استمرارا مقنعا للسيطرة الاستعمارية البريطانية.

- إن الحلف غير ضرورى وإنه إذا لم تهاجم مصر فمن مصلحة الغرب أن تبقى خارج الحرب وإن الدول العربية مرتبطة بميثاق أمن جماعى مثل منظمة حلف الأطلنطى.

- إنه لذلك فلا جدوى من ربط البريطانيين الجلاء بالدفاع عن الشرق الأوسط وإنه اذا تحقق الجلاء فإن الترتيبات العملية لبناء القدرة الدفاعية للدول العربية يمكن أن تبدأ على الفور.

وقد طالب أحمد حسين الولايات المتحدة أن تمارس ضغطا على بريطانيا لاتباع هذه السياسة وألمح أن هناك تيارا ناميا فى مصر ينتقد الولايات المتحدة.

1- Confidential Dept. of state Memo of Converstion, March. II, 1953, Sub. Visit of Egptian Ambassa - dor, 611. 74./3 - 11 - 53

(٢) نقل كافرى فى ١٤ ابريل مقابلته مع محمود فوزى حيث اطلعه محمود فوزى على مشروع رسالة نجيب إلى ايزنهاور ردا على رسالة ايزنهاور فى ١١ مارس حول الدور المصرى فى تسوية مسألة القناة والدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر الشيوعية، وكان فوزى حريصا فى مقابلته مع كافرى أن يؤكد له بطريقة لالبس فيها عن أخذ الاهتمام الأميريكى بعين الاعتبار فى المباحثات المصرية الانجليزية (تحديد دور القاعدة فى الدفاع عن المنطقة من خلال الاتاحة Immediate availability لوقت الحرب

أما التصور الأميريكى فقد طرحه مدير ادارة الشرق الأدنى فى الآتى:

- إنه لامعونات عسكرية (دون التزام) من جانب الدول العربية.

- إنه حتى ولو لم تهاجم مصر فإن تسهيلات القاعدة حيوية للمناطق الأخرى، فلا مثيل للقاعدة فى الشرق الأوسط.

- إنه يمكن حل مشكلات مصر مع بريطانيا ولكن ليس طبقا لتصور السفير المصرى (١).

وكان حديث السفير المصرى أحمد حسين يعكس فى الواقع ما سبق أن ردده جمال عبد الناصر مع أعضاء السفارة الأميريكية فى القاهرة ومع كافرى من معان حول الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الموقف الأميريكى، كما طرحه مدير إدارة الشرق الأدنى كان صريحا ومباشرا فى ربط المساعدة العسكرية بالتزام محدد تتعهد به مصر (أى الالتزام بإتاحة القاعدة للإستخدام الفورى وقت الحرب للدفاع عن الشرق الأوسط) كما كان المسؤول الأميريكى واضحا فى طرح مفهوم التكامل فى الدفاع الاقليمى عن المناطق الأخرى حتى لو لم تهاجم مصر.

الاتجاهات المختلفة داخل الادارة الأميريكية نحو مستقبل مفاوضات قاعدة قناة السويس مع مصر:

عند هذه المرحلة كانت أمام السياسة الخارجية الأميريكية - على وجه التقريب - كافة المعطيات التى تمكنها من بلورة تقديرات شاملة تجاه مصر بشكل عام وتجاه النزاع المصرى الانجليزى بشكل خاص واحتمالات التسوية وارتباطها بالدفاع عن الشرق الأوسط. ونقول عند هذه المرحلة لأنه قد أصبح أمام الخارجية الأميريكية صورة عن مباحثات وزير الخارجية محمود فوزى مع السفير الأميريكى فى القاهرة، وصورة من محادثات أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطن مع مدير إدارة الشرق الأدنى ثم اتصالات السفارة الأميريكية مع رجال قيادة الثورة - وخاصة عبد الناصر - إلى جانب تقديرات كافرى فى القاهرة والدريتش السفير الأميريكى فى لندن.

أصبح فى الواقع - فى ضوء هذه المعلومات المتاحة - أمام السياسة الخارجية الأميريكية اتجاهان: اتجاه للمخابرات القومية، واتجاه لوزارة الخارجية:

فاتجاه المخابرات القومية: وصف موقف مصر من الصراع بين الشرق والغرب بأنه موقف انتهازى، وإن مصر ترى فى إسرائيل والمملكة المتحدة خطرا أشد من خطر الاتحاد السوفيتى، وأن استعداد النظام المصرى للدخول فى مفاوضات مع الغرب ليس بسبب أى اتجاه موال للغرب بل مجرد محاولة لضمان تحقيق أهداف سياسية مصر الخارجية من خلال التفاوض مع الغرب بشأن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس ودور مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط ، وإنه إذا ما إنهارت المفاوضات أو استمر الجمود فإن الحكومة

---

(١) مقابلة السفير المصرى فى واشنطن احمد حسين فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ مع جرينجان Jernegan مديرادارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية قبيل زيارة دالا س للقاهرة فى ١١ مايو.

سوف تسعى لتغطية فشلها بانتهاج موقف معاد للغرب، وانه إذا ازدادت المعارضة واحتمال الاطاحة بالحكومة فإنها قد تسعى للحصول على الاسلحة والتجارة من الاتحاد السوفيتى وربما تجديد حرب العصابات ضد القوات البريطانية *.

وتقدر المخابرات القومية الأميريكية أن انجاز الإتفاقية مع الغرب سوف يدعم من موقف النظام الحالى وسوف يتيح للغرب التزامات تتصل بمنطقة قناة السويس، وسوف تتيح للغرب فرصة لتحقيق تعاون أوثق مع الدول العربية الأخرى [1].

وهذا الاتجاه الذى تمثل فى تقرير للمخابرات الأميريكية عن التطورات المحتملة فى مصر فى ضوء النزاع المصرى الإنجليزى ومحاولات تسويته تعكس شكوكاً قوية فى دوافع مصر فيما نقلته من تقارب مع الغرب بل ويشكك فى احتمالات استقرار نظام الحكم واتجاهاته فى المستقبل بالإنحياز إلى الاتحاد السوفيتى والتخلى عن الفكرة الإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط **.

أما الاتجاه الثانى فقد كان يتركز على تبريرالخارجية الأميريكية لعلاقاتها بمصر وتبرير المساعدة العسكرية والاقتصادية لها لارتباط هذه المساعدة بتسوية مشكلة قاعدة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط، وكان تصور الخارجية الأميريكية أو اتجاهها التبريرى للدفاع عن هذه العلاقة ومحاولة تطويرها ينطلق من عدة اعتبارات :

- الأهتمام البالغ الذى توليه الولايات المتحدة فى استخدام مصر كوسيلة لاستعادة مكانتها فى العالم العربى وان تقديم المساعدة الاقتصادية لمصر من الأدوات التى تستخدم فى هذا السبيل .
- اتفاق الحكومتين الأميريكية والبريطانية على استخدام المعونة العسكرية والاقتصادية مقابل الحصول على تعاون مصر فى شكل قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط .
- طلبت الخارجية الأميريكية من مدير برنامج الأمن المتبادل ومكتب الميزانية الموافقة على منحة معونة اقتصادية وفنية لمصر فى حدود ٤٠ مليون دولار .
- إن المشروع المقترح لسد أسوان العالى يطرح إمكانيات هائلة للتنمية فى مصر وقد يكون المجال الذى تحقق فيه الولايات المتحدة أعظم أثر سيكولوجى وإقتصادى وأن الولايات المتحدة تتابع التطورات عن كثب [2] .

(*) هذا التقدير هو نص تقرير المخابرات المركزية الأميريكية تحت عنوان تقدير «المخابرات القومية» رقم ٧٦ فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ الموجود بالملف رقم ٧٤٤ الخاص بمصر والولايات المتحدة فى الأرشيف القومى بواشنطن

1- Probable developments in Egypt. Summary of national intelligence estimate no. 76 March 5, 1953. Secret. 771. 00/4 - 1553.

(**) ومع ماقد يبدو من تعاوض ظاهرى بين نص التقرير الذى يصف سياسة مصر (بالانتهازية) وأن دوافع النظام للتفاوض مع الغرب ليس بسبب وجود أى اتجاهات موالية للغرب لدى النظام بل لضمان تحقيق اهداف مصر الخارجية، وبين النتيجة التى انتهت إليها من أن انجاز الاتفاقية مع الغرب (يقصد اتفاقية الجلاء) سوف يدعم موقف النظام فى مصر، فإن الباحث يميل إلى الرأى الذى يقول إن تقديرات المخابرات المركزية مع شكوكها فى موالاة مصر للغرب - وهى شكوك فى موضعها - لم تكن تقلل مطلقا من استفادة الغرب من توقيع اتفاقية الجلاء وامكانيات قاعدة قناة السويس

2- Secret Dept. of state. Assistant Secretary April 28, 1953. Sub. president Memorandum regarding Egypt 611. 74/4/2853.

وكان مدير الشرق الأدنى (بايرود) يقترح على مساعد وزير الخارجية هذه النقاط فى الحديث مع الرئيس ايزنهاور لتبرير المساعدة الأميريكية لمصر فى ضوء رسالة نجيب الى ايزنهاور فى ١٤ ابريل راجع نص المذكرة المعروضة على ايزنهاور فى الوثيقة:

Secret. Memorandum for President sub. Naguib reply to your Letter. 611. 74/4 - 3053

رحلة دالاس إلى الشرق الأوسط زيارته لمصر ١١-١٣ مايو ١٩٥٣:

كان أمام الادارة الأميريكية فى هذا التوقيت اتجاهان، اتجاه يقوم على أساس التشكيك فى نوايا مصر ودوافعها، وفى توجهاتها الخارجية المستقبلة، تبنته « المخابرات القومية» واتجاه يقوم على اساس تقديم المساعدة العسكرية والإقتصادية لمصر لتدعيم المكانة الأمريكية للحصول على تعاون مصر فى قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط.

وكانت إدارة ايزنهاور قد تولت الرئاسة منذ أربعة شهور فحسب منذ يناير ١٩٥٣ ولذلك فانه منطقيا فى ضوء هذه التقديرات المتباينة عن اتجاه السياسة الأمريكية نحو مصر واختيار أفضل السبل للتعامل معها - بالاضافة إلى اعتبارات اخرى - ان يقرر دالاس وزير الخارجية القيام برحلة إلى الشرق الأوسط « حيث الارض خصبة للتغلغل الشيوعي. وحيث تفتقر المنطقة إلى الاهتمام من جانب الولايات المتحدة [١] وحيث ظهرت روح قومية وصلت إلى درجة التطرف فى عدائها للغرب والدول الغربية .

وبالفعل كانت زيارة دالاس إلى دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر تستهدف تحقيق نظرة جديدة للسياسة الأميريكية خاصة وان الولايات المتحدة كانت تسعى لإعادة دراسة وإعادة تقييم سياستها طبقا لاحتياجات هذه الدول « التى تسعى لتحسين مستوى معيشتها ودعم إقتصادياتها والأهتمام بدفاعاتها الوطنية [٢] ». ويؤكد دالاس نفس المفاهيم فى تصريحه عشية مغادرته واشنطن إلى القاهرة فى ٩ مايو ١٩٥٣ بأن أكثر مشكلات الشرق الأوسط إلحاحا وحاجة إلى حل يعود سببها إلى الموقع الاستراتيجى لهذه البلاد وهى تؤثر فى حرية وأمن العالم كله [٣].

بهذا التفكير قام دالاس بزيارة مصر ضمن جولته فى منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين ١١ - ١٣ مايو ١٩٥٣ فى وقت تزايد فيه الأرتباط الأميريكى بالشرق الأوسط ، وهو ارتباط كان موضع أمال كثيرة من شعوب المنطقة، وكانت صورة الولايات المحدة فى ذلك الوقت صورة براقة حيث خرجت من الحرب العالمية الثانية قوية وغنية واشد تأثيرا وأقوى نفوذا، وكانت الشعوب تتقبل وتتوقع أداء أميريكا لدور اكبر فى الشرق الأوسط، كما كان الاميريكيون بدورهم يهتمون اهتماما حيويا بالبترول فى الشرق الأوسط حيث بديء استغلاله بطريقة إقتصادية رائعة وبنظام المواصلات الجوية وتطورات الحرب الباردة [٤]. وفى هذه الظروف زار دالاس مصر يحمل معه تطرفه واصراره على احتواء الشيوعية. وتحدث مع عبد الناصر فى الموضوع المفضل لديه لإنشاء حلف مناهض للشيوعية وأهمية أحلاف الأمن الجماعى لاسيما منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

1- U. S. Dept. of state bulletin. Vol XXVIII, no. 722, APril 27, 1953

خطاب لدالاس أمام الجمعية الأميريكية لمحررى الصحف يوم ١٨ ابريل ١٩٥٣

(٢) محاضرة القاها سميت وكيل الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشؤون الدولية فى فيلادلفيا فى ٨ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان «نظرة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية: انظر : U. S Dept. of state 1953 PP. 703 - 705

3- Ibid PP. 708 - 709

4- Heikal, M Cairo Documents, New York, 1973 P. 33

(الميدو) وأهمية اشتراك مصر فى المنظمة*، ويروى هيكل فى كتابه « وثائق القاهرة» رد عبد الناصر على دالاس » باننا لسنا على استعداد لبحث الأحلاف او تدابير الأمن إلا من منطلق إرادتنا الحرة « وانه لو دخلت مصر الحلف قبل الجلاء البريطانى عن القاعدة فسوف يبدو ذلك بضغط الوجود البريطانى» (١) . ويحلل هيكل ان هذه الحجة التى ساقها عبد الناصر اعطت لدالاس بعض الأمل إذ أنه شعر انه لو تم جلاء بريطانيا عن القواعد فقد يتمكن من إقناع عبد الناصر بالانضمام للحلف (٢) واصبح دالاس مقتنعا بضرورة تسهيل انسحاب بريطانيا من مصر بل وصمم على محاولة الصلح بين اسرائيل والدول العربية (٣).

نتائج زيارة دالاس لمصر:

فماذا كانت النتائج المباشرة وغير المباشرة لاول اتصال مباشر بين وزير الخارجية الأميركية دالاس وبين قيادة النظام الجديد فى مصر مع عبد الناصر وزملائه من الضباط، لعل أهم النتائج هى عملية اعادة التقييم او اعادة رسم السياسة التى كان يسعى اليها دالاس قبل بدء زيارته لمصر لتحقيق نظرة جديدة للشرق الأوسط، ويمكن ايجاز النتائج المباشرة للزيارة فى عدة أمور:

(*) انظر نصوص محاضر اجتماعات دالاس مع محمود فوزى وزير الخارجية فى ١١ مايو ١٩٥٣ بوزارة الخارجية حيث عقدت بمقروزارة الخارجية المصرية وشارك فيها من الجانب المصرى الدكتور محمود فوزى ومحمد عوض القونى سكرتير وزير الخارجية، ومن الجانب الأميركى جون فوستر دالاس وزير الخارجية، ومن الجانبالأميركى، وهارولد ستاسين Harlod Stassen مدير ادارة الأمن المتبادل، وهنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأميركى وجيفرسون كافرى السفيرالأميركى بالقاهرة ولويس جونز سكرتير أول السفارة وقد استعرض = دالاس الدور الذى يمكن أن تلعبه الولايا ت المتحدة فى مفاوضات الجلاء والموقف من مصر واسرائيل وفرص تحقيق السلام

Concerence Files lot 59 D 95 CF 156, Memo of Conversation prepared in the embassy in Cairo, May 11, 1953, 4 P.M.

وانظر جلسة المباحثات الثانية فى نفس اليوم الساعة الخامسة مساء مع محمد نجيب رئيس الوزراء وحضرها الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وأحمد حسين سفير مصر لدى الولايات المتحدة ومن الجانب الأميركى دالاس ونفس المجموعة السابقة، وقد وصف فيها نجيب الولايات المتحدة بأنها نصيرة الحرية وصديقة الشعوب الضعيفة واكثر الدول تعاطفا مع الآمال الوطنية للدول الصغرى، وإن اشار نجيب أن مصر نتيجة لتجربتها مع بريطانيا تخشى الأحلاف والاتفاقيات، وضرورة إعادة الثقة بين مصر وبريطانيا وفى المقابل ركز دالاس على سياسة الادارة الجديدة فى الولايات المتحدة على مقاومة الخطر الشيوعى فى المنطقة وإن النزاع المصرى الانجليزى يمثل مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة

Conference files lot 59 D 95 CF 156.

وانظر الجلسة الثالثة من المباحثات مع جمال عبد الناصر فى اليوم التالى ١٢ مايو ١٩٥٣ والتى اشترك فيها من الجانب المصرى عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى، وقد كان دالاس صريحا فى إبداء حماس الادارة الأميركية للنظام الجديد فى مصر، وقد ركز عبد الناصر على ضرورة جلاء القوات البيريطانية عن مصر وناقش معه دالاس تفاصيل تتعلق بمستقبل القاعدة بعد الجلاء والخطورة الكامنة فى غيبة تنظيمات دفاعية لحماية المنطقة فكانت إجابة عبد الناصر تتركز فى ضرورة تقوية ميثاق الضمان الجماعى العربى.

Confereneee files, Lot 59, D95., CF 156.

وانظر أيضا محمد حسنين هيكل «ملفات السويس» مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٥٩ - ٢٦٦.

وكذلك رواية الدكتور محمود فوزى عن مباحثاته مع دالاس ومع محمد نجيب وعبد الناصر، فى حرب السويس (ترجمة مختار الجمال) دار الشروق، ط ١٩٨٧، ص ٣٧ - ٣٨، وراجع رواية نجيب عن مقابلته لدالاس وحديثه عن اخطار الشيوعية على الشرق الأوسط. محمد نجيب «كلمتى للتاريخ»، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

1- Heikal, op. cit. pp. 40-41.

2- Ibid, idem.

3- Ibid. p. 42.

ويروى هيكل أن دالاس التقى بعبد الناصر مرة واحدة بالسفارة الأميركية فى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٥٣ وانه قد حضر لمصر لهدفين محاولة ترتيب صلح بين العرب والاسرائيليين وثانيا: تنفيذ مخططه لاحتواء اتحاد السسوفيتى بأحلاف عسكرية وسياسية كما يشير هيكل إلى أن دالاس ناقش مع عبد الناصر أثناء المقابلة موضوع السلاح الأميركى وشرح له دالاس اسباب ارجاء ايزنهاور ارسال الاسلحة لمصر بسبب تدخل تشرشل رئيس الوزراء البريطانى وإن كان دالاس قد وعد عبد الناصر ببحث طلبات مصر وأن يحاول فى نفس الوقت تسوية المشكلات بين بريطانيا ومصر (يلاحظ الباحث أن دالاس كان يعكس التقديرات الأميركية بربط تسليح مصر بالنجاح فى تسوية النزاع المصرى الانجليزى. وسوف نتعرض لذلك تفصيلا فى الفصل الخاص بالسياسة الأميركة وتسليح مصر).

- إن دالاس نجح فى تصحيح الانطباع بأن الولايات المتحدة تؤيد السياسة البريطانية فى مصر تأييدا كاملا وأنه حصل على التزام من المصريين بعدم اتخاذ اجراءات متطرفة ضد البريطانيين الى مابعد عودته إلى واشنطن حتى يتمكن من مراجعة الموقف [1].

- إنه مع العمل على منع الصدام بين المصريين والبريطانيين، فإن دالاس خلص إلى ضرورة استئناف المباحثات بين مصر وبريطانيا لتسوية النزاع [2]، وقد طرح ذلك فى توصياته (أو فى نقاطه السرية الاربعة عشرة) فى مذكرته المعروفة بهذا الإسم.

هذا بالنسبة للنتائج المباشرة على الجانب الأميريكي، أما بالنسبة للجانب المصرى فقد مثلت فى مشاعر الاغتباط الشديد بزيارة دالاس لمصر التى نقلها محمود فوزى فى رسالة منه الى دالاس فى ٣٠ مايو ١٩٥٣ خاصة قوله «انك لابد وأن تشعر بالسعادة عندما تعرف أن جهودك الدؤوبة لإيجاد حلول سلمية للمشكلات العالمية تحظى بالتقدير فى مصر ...» ورغم أن الرسالة موجزة وتحمل من عبارات المجاملة اكثر مما تحمل من مضمون سياسى إلا أن قيمتها تكمن فى الانطباع الجديد الذى تركته زيادة دالاس لدى وزير الخارجية [3].

على أن الأثر المباشر حقا لدى الجانب المصرى كان هو تلك السلسلة من التصريحات المؤيدة للولايات المتحدة ولدورها والاعجاب بها على لسان عبد الناصر وحسين الشافعى وصلاح سالم والسفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين، ودارت كلها حول الاشادة بالدور الأميريكي والإعراب عن الثقة فى سياسة الولايات المتحدة والتطلع إلى مساعدتها فى تسوية الخلاف المصرى الانجليزى [3].

1- office memo, secret, To NE, MR dDorsey from NR, Mr Burdett, May 19, 1953, sub. Weekly summary of events, Egypt, May 13-19,774. 00/ 5 1953.

2- Ibed.

3 - Letter from Fawzi to Dulles, May 30, 1953, selected correspondence, 8, related material box (70) J.F.D. Papers 1952- 1959.

نفي صلاح سالم في حديث حديثه له فى روز اليوسف ١٨ مايو فى ١٩٥٣ وجود توافق فى المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وقال إن الولايات المتحدة تشجع وتدعم الشرق الأوسط لتمكينه من مقاومة الشيوعية وان مصر تعترف بالجميل للولايات المتحدة لمساعدتها فى مسألة السودان ولو أنها اتبعت نفس السياسة فى مسألة جلاء الانجليز عن مصر فسوف تفوز بتعاون مصر والعالم العربى كله. وفى صحيفة المصرى فى ١٩ مايو ١٩٥٣ تحدث حسين الشافعي ماأعرب عن الشعور بالصداقة والتفاهم تجاه الولايات المتحدة وكذلك أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطن فى ١٥ مايو أن زيارة دالاس لمصر (فأل طيب) واعرب عن أمله فى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط بحيث لا تنحاز الولايات المتحدة لدولة على حساب دولة أخرى، وجمال عبد الناصر فى حديث مسجل للاذاعة فى الولايات المتحدة فى ١٧ مايو ١٩٥٣ ،اكد للشعب الاميريكى أن مصر مهتمة اكثر من أى دولة اخرى بصيانة قاعدة القناة فى أحسن حالة تشغيل مؤكدا إ ن صيانة القاعدة سوف تمنع احتلال جديد او سيطرة للاجانب على مصر مستقبلا كما أنها سوف تكون اساسا لتحقيق الأمن والسلام فى الشرق الأوسط فى المستقبل، وكذلك نجيب فى ١٩ مايو ١٩٥٣ دعا إلى الصبر وتوخى الحذر فى الدعوة للجلاء غير المشروط.

هذه التصريحات المتلاحقة تعكس نوع الجو السياسى المهادن الذى تركته زيارة دالاس كما تعكس أن هذه الآراء المواتية لاعضاء مجلس قيادة الثورة والسفير المصرى عن الدور الأميريكى غير المعلن وغير المباشر فى المفاوضات المصرية الانجليزية التى سوف تحاول الخارجية الأميريكية استئنافها.

انظر تقرير السفارة الأميريكية عن ردود فعل زيارة دالاس لدى رجال الثورة فى.

Foreign service despatch from Amembassy, Cairo, May 20, 1953, to the Dept. of state, sub: appeals for unity and patience by Naguib & Others 774.00/ 5-2-53

ولكن مع هذه النتائج المباشرة على الجانبين الأميريكي والمصرى فإن إعادة التقييم الأميريكي للأوضاع في مصر ولسياستها الخارجية بعد زيارة دالاس لها في مايو ١٩٥٣ كان أهم الآثار بعيدة المدى في تحديد مسار السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر في المرحلة المقبلة، مرحلة تنشيط المفاوضات غير المباشرة والاتصالات الأميريكية المصرية والأميريكية البريطانية خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ وحتى النصف الثانى من عام ١٩٥٤ بهدف التوصل إلى تسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

إعادة التقييم الأميريكي للأوضاع في مصر ولسياستها الخارجية في ضوء زيارة دالاس في مايو ١٩٥٣:

وقد تحددت إتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر في أعقاب زيارة دالاس لها في مايو ١٩٥٣ في عدد من النقاط الهامة للرحلة ضمنها دالاس في مذكرته السرية[1] بعد أن حلل الوضع في مصر بالنسبة للنزاع المصرى الإنجليزى فوصف هذا الوضع بأنه شديد التوتر وينذر باحتمال الاشتباك المباشر بين مصر والمملكة المتحدة وأن نجيب وجماعته مجلس قيادة الثورة، (شبه مرضى) بالمسألة البريطانية ويرى دالاس أن النقاط الفنية في النزاع ليست هامة لأن المشكلة تكمن فيما إذا كانت بريطانيا سوف تلزم نفسها بالإنسحاب النهائى الكامل أم لا كما أن المشكلة أن قاعدة قناة السويس تمون المنطقة كلها، فهل يمكن الوثوق بالمصريين إذا سيطروا على القاعدة وهل سيحتفظون بها في حالة صالحة للاستعمال، أهم من ذلك ما إذا كانت مصر ستوافق على أن يحتل الغرب القاعدة (بما في ذلك الولايات المتحدة وأن يستخدمونها في حالة الطوارئ)، كما خلص دالاس من تحليله لاتجاهات مصر أن نجيب غير مستعد لإلزام حكومته صراحة بترتيبات دفاعية مع الغرب في هذه المرحلة بسبب الرأى العام وإن قدم وعودا (بكلمة شرف) للتعاون مع الولايات المتحدة، وأن نجيب يشعر أن التحرك في إتجاه اتفاقيات مع إسرائيل ليس بالأمر الصعب ما إن يتمكن من حل المشكلة مع البريطانيين، ويختتم دالاس هذا التحليل بنتيجة مؤداها أنه يجب على الولايات المتحدة إقناع البريطانيين بتليين موقفهم to relax their position وأن تبذل نفوذا قويا للإبقاء على نجيب في مكانه، ومن الضرورى التحرك بسرعة فور الوصول إلى واشنطن حيث ينتظر الطرفان الموقف الأميريكي.

وبالنسبة لمصر طرح دالاس ضرورة أن يحدد مجلس الأمن القومى الأميريكي الإجراءات المطلوبة بالنسبة لمصر في ضوء تعليقات السفير الأميريكي كافرى في مصر و(آلدريتش) في لندن *. وفي الجزء الخاص بنتائج

1- Selcted Correspondence and relatd material, secret, personal and private, important points of trip, file on Middle East, Box (73) J. F. D. papers 1952 - 1959.

في نهاية استعراض دالاس لمذكرته السرية حدد نوع الإجراءات المطلوب من الولايات المتحدة اتخاذها بعد عودته من الرحلة، ثم الخلاصة العامة للرحلة بالنسبة لافتقار المنطقة إلى الاستقرار - موقف الدول الكبرى - الخطر الكامن في الاتجاه الحالى (الحياد) ثم ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بالنسبة للمشكلة العربية الإسرائيلية وبالنسبة لحل مشكلات أخرى محددة مثل مشكلة الاستعمار - مساعدة المنطقة، والدفاع عنها.

(*) القى دالاس بيانا بالإذاعة فور عودته عن نتائج هذه الرحلة تضمنت كثيرا من النقاط التى أوردها في مذكرته السرية فيما عدا الإجراءات والتوصيات المطلوبة اتخاذها بالنسبة للمنطقة ككل ولكل دولة، انظر:

Selectes Correspondence Box (73) J.F.D. papers.

كما نشرت في نشرة وزارة الخارجية في ١٥ يونيو ١٩٥٣ وانظر:

U.S Dept. of state bulletin vol XXVIII, no 729, June 15, 1953, Report on the Middle East.

الرحلة يضع دالاس ظاهرة عدم الإستقرار فى مقدمة الظواهر السياسية فى المنطقة سواء بسبب ضرورة هذا الإستقرار السياسى للتقدم الداخلى أم لبناء القدرة الدفاعية للمنطقة خاصة وأن المنطقة أصبحت تسيطر عليها روح ثورية متطرفة أدت بالدول إلى تضخم مشكلاتها والتقليل من شأن الخطر السوفيتى(١). ويرى دالاس أنه من أهم أسباب عدم الإستقرار المشكلات التى تواجهها مصر مثل الصراع العربى الإسرائيلى والنزاع مع المملكة المتحدة والوضع الاقتصادى والإجتماعى المتدهور.

ومن أهم نتائج الرحلة بالنسبة لمصر أن مكانة بريطانيا لم تصبح عاملاً مؤثرا فى استقرار المنطقة بل أن القوات البريطانية فى المنطقة تعتبر عاملا يؤدى إلى عدم الاستقرار ولا يشجع على الإستقرار، مما يؤثر على موقف الولايات المتحدة ذاته لارتباطها فى الأذهان بالسياسة البريطانية، وبذلك فهى أى الولايات المتحدة (تحمل أثقالا فوق أعناقها). ويبرز دالاس فى نتائج رحلته الخطر الكامن وهو التردد بين الحياد الكامل فى الصراع بين الشرق والغرب والرغبة فى طلب معونة الغرب وحمايته، والخطورة التى يراها دالاس أن الدول الملاصقة للإتحاد السوفيتى أكثر وعيا بالخطر الحقيقى وأكثر استعدادا للتعاون فيما بينها والتعاون مع الولايات المتحدة فى مسائل الدفاع. والخلاصة التى انتهى إليها دالاس هى أن تزيد الولايات المتحدة نفوذها فى الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ولاشك أن هذا التحليل الذى وضعه دالاس يشير إلى الموقف الأميريكى من حلف بغداد فيما بعد (بلورة تصورات دالاس للحزام الشمالى وهى الفكرة التى تبناها بعد زيارة المنطقة).

ويخلص دالاس من استعراض عناصر رحلته سواء فى المذكرة السرية أو فى بيانه المذاع إلى أن أهمية قاعدة القناة لأمن المنطقة والغرب ككل وضرورة التوفيق بين المصالح الغربية وسيادة مصر، والدور المحتمل للولايات المتحدة فى المفاوضات المصرية الإنجليزية، وحدد دالاس الإجراءات المطلوبة تجاه المنطقة ككل (القدس - الحدود - التعويض - التوطين) تحذير الإسرائيليين والعرب من العدوان، توزيع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عام ١٩٥٤ مع التلويح بالمساعدة الأمريكية لمصر إذا وافقت على حل النزاع المصرى الإنجليزى وفقا للتصورات الأمريكية أى الربط بين تسوية القاعدة وتحقيق أمن الدول الغربية *.

---

(١) نفس المصدر.

(*) لتحليل نتائج زيارة دالاس للمنطقة، راجع:

proceedings of the 2nd annual conference of the American friends of the Middle East Inc, N.Y. Jan 28 - 29, 1954 p. 82 - Review of the American policy in the Middle East by Richard Sanger

المستشار بوزارة الخارجية الأميريكية.

وقد ابرز هذا التقرير الشكوك العميقة لشعوب المنطقة فى القوى الاستعمارية وفى الولايات المتحدة لارتباطها بحلف الأطلنطى.

خطة العمل الأميريكية نحو مصر فى ضوء نتائج رحلة دالاس

(تقديرات وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى)

أسفرت رحلة دالاس إذن عن نتائج هامة استخلصها بنفسه على الطبيعة، تتصل بالمنطقة ككل وتتصل بمصر بصفة خاصة ،وفى النصف الثانى من عام ١٩٥٣ نلمس أن نتائج رحلة دالاس هذه قد بدأت تنعكس فى تقييم شامل لاتجهات السياسة الأميريكية نحو مصر قامت به وزارة الخارجية، كما قام به مجلس الأمن القومى فى تقريرين سريين يتصفان بأهمية خاصة لأنهما يطرحان خطة عمل محددة المعالم نحو مصر أو الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر، ومن أولى هذه الخطوط البدء فى استكشاف السبل لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية، وبحث نقط الاختلاف والاتفاق وبدء الاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين الولايات المتحدة ومصر، ثم دفع هذا كله فى اتجاه إجراء المشاورات المباشرة بين مصر وبريطانيا وسوف يكون هذا الجهد المكثف محور الدبلوماسية الأميريكية نحو مصر خلال الفترة القادمة.

ولقد حددت وزارة الخارجية الأميريكية أهداف السياسة الخارجية نحو مصر وتوجهاتها الأساسية المقترحة خلال الفترة ٥٣/٥٤ فى ضوء الآتى:

- ظاهرة الحياد أو ما يمكن وصفه بمجال السياسة الخارجية لمصر ثم الاتجاه نحو نظام الحكم فى مصر والتنمية الاقتصادية وثالثا تجاه مشكلة قاعدة قناة السويس أو الدفاع عن الشرق الأوسط(١).

- فبالنسبة لظاهرة الحياد فقد اقترحت الخارجية الأميريكية ضرورة التصدى للاتجاه نحو الحياد الذى ينمو فى بعض الدوائر وتنمية الرغبة فى التعاون مع الغرب فى الميادين السياسية والعسكرية والثقافية.

- وفيما يتصل بطبيعة نظام الحكم فى مصر فقد أوصت الخارجية بتشجيع الحكومة الحالية فى ظل نجيب على التطور على هدى المبادئ الدستورية وأن تبتعد عن الدكتاتورية العسكرية ودعم برنامج الإصلاح الإقتصادى والبناء الداخلى فى مصر.

- وبالنسبة لمشكلة قاعدة السويس ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط فينطلق تحليل الخارجية وتوصياتها من أن المشكلة ليست هى الدفاع عن مصر فحسب بقدر ما هى الدفاع عن الشرق الأوسط ككل، وتبنى الخارجية تقديراتها على أساس أن بريطانيا على استعداد لسحب قواتها من مصر مع الإصرار على ضرورة الحفاظ على الإستعداد الفورى للقاعدة الضخمة فى السويس للإستخدام بواسطة الغرب فى حالة حدوث اشتباكات، والهدف الأميريكى تجاه هذه المشكلة - فى تقدير الخارجية الأميريكية - هو إقناع المصريين بأن الدفاع ضد الشيوعية لن يكتب له النجاح إلا على أساس عالمى وأن قناة السويس وقاعدة القناة - كجزء من هذا الإطار العالمى للدفاع - لابد وأن تظل فى حالة إستعداد دائم وفورى، والسبيل الذى تتوخاه السياسة الأميريكية نحو مصر هو تبديد المشاعر المناهضة للبريطانيين لدى المصريين وخلق جو يقوم على الإستعداد للتعاون فى مجهود الدفاع المتبادل (٢).

1- Office Memo. to MR schwinn from NEA/ by Richard Sanger. Sub: proposed basic policy guidance on Egypt U.S. objectives in Egypt.

611 . 74/ 7 - 9 - 35.

2- Ibid.

والواقع أن خطوط العمل هذه نحو مصر أو التوجهات الأساسية الأميريكية نحو مصر التى قدرتها الخارجية الأميريكية لم تأت من فراغ، لكنها ـ كما أشرنا ـ حصيلة نتائج زيارة دالاس لمصر وللمنطقة، كما أنها ـ فى أتت ترجمة وصدى للتقديرات التى وضعها مجلس الأمن القومى الأميريكى لأهداف وسياسات الولايات المتحدة نحو الشرق الأدنى بشكل عام ونحو مصر بوجه خاص[1] حيث حدد مجلس الأمن القومى أنه يجب على الولايات المتحدة ـ بالتنسيق مع المملكة المتحدة ومصر ـ السعى نحو تسوية مبكرة ـ عن طريق التفاوض ـ لمسألة قاعدة السويس والمسائل المتصلة بالدفاع. وأسس مجلس الأمن القومى هذا التقدير على أساس إدراكه بأن استمرار القوات البريطانية فى أرض مصر استحالة سياسية، وأنه لابد للولايات المتحدة من استخدام نفوذها لمساعدة الطرفين للتوصل لاتفاقية، كما أنه فى ضوء مكانة مصر فى العالم العربى فإنه يجب على الولايات المتحدة تقديم مساعدة متزايدة متاحة لمصر حين تتم تسوية مسألة السويس على نحو يتفق والمصالح الأمنية للولايات المتحدة وذلك بهدف زيادة قدرة مصر على أداء دور هام والتعاون مع الغرب فى الترتيبات الدفاعية للمنطقة، ودعم إقتصاد مصر ووضعها الأمنى على نحو يساعد على المساهمة فى الحفاظ على المصالح الأمنية للغرب فى الشرق الأدنى، ويحدد مجلس الأمن القومى الأميريكى ضرورة تقديم المساعدة العسكرية لمصر إذا أمكن حل خلافاتها مع البريطانيين بشرط أن تكون مثل هذه المساعدة العسكرية مرتبطة بشكل دقيق بالأهداف السياسية والدفاع المصرى عن قاعدة السويس[2].

المشاورات الأميريكية البريطانية لبدء مباحثات الجلاء مع مصر فى القاهرة:

كانت تقديرات مجلس الأمن القومى الأميريكى وتقديرات الخارجية الأميريكية من تحليل مضمونها متفقة فى الهدف، وإذا كانت تقديرات مجلس الأمن القومى حددت الإطار العام للأهداف الأميريكية فى مصر، فإن تقديرات الخارجية حددت ما يمكن وصفه بخطة عمل تفصيلية نحو مصر خلال عام ١٩٥٤/٥٣ وكانت توصياتها ـ فى الواقع ـ تمهيدا للمباحثات الشاملة حول مصر التى سوف تجرى بين الخارجية البريطانية والخارجية الأميريكية فى واشنطن فى الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٥٣.

وتمهيداً لهذه المباحثات الأميريكية بدأت الخارجية الأميريكية سلسلة اتصالات استطلاعية مع سفارتيها فى القاهرة ولندن لبحث إمكانية استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف أولا بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، ثم بين بريطانيا ومصر من جهة أخرى لتقريب وجهات النظر وتضييق شقة الخلاف.

1- National Security Council no. 155/1 Top Secret, Copy no. (1). The president A report to the National Security Council by the executive secretary on the U.S. objectives and policies with respect to the Near East July 14, 1953, p. 5, 20, 21.

2- Ibid.

وفى إطار اتصالات الخارجية الأميريكية مع الخارجية البريطانية بعث دالاس برسالة إلى السفير الأميريكى فى لندن لنقلها إلى الخارجية البريطانية[1] تؤكد أن خير ما يخدم المصالح الأميريكية والبريطانية هو الاستئناف الفورى للمباحثات المصرية البريطانية وأن الموقف الأميريكى يكمن فى أنه مع الإقتناع بضرورة استئناف المفاوضات وأنه على استعداد للمساعدة فإننا واثقون أن هذه المفاوضات لن تكون مجدية إلا إذا توافرت لدينا معلومات عن استعداد البريطانيين للتفاوض وأن يبدى المفاوضون البريطانيون ولو قدر محدود من المرونة حتى يمكن حث المصريين على استئناف المفاوضات.

وبالنسبة لموضوع إتاحة القاعدة للإستخدام، يرى (دالاس) فى رسالته المنقولة إلى الخارجية البريطانية أنه من الأفضل أن يعطى المصريون ضمانا معلنا بالاستعداد (لإتاحة القناة للاستخدام) أثناء سير المباحثات من التوصل إلى اتفاق أشمل حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط حيث لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على ذلك فى المستقبل[2].

واستمرارا فى تكثيف الجهود الأميريكية بعثت الخارجية بأفكارها من نقاط الاختلاف بين الجانبين المصرى والإنجليزى إلى سفارتيها فى لندن والقاهرة للتوصل إلى تفاهم فيها وتحديد إطار عمل لحل هذه النقاط[3] التى تتصل أولا بالإدارة الفنية للقاعدة (أهمها تعيين قائد مصرى للقاعدة مع ضابط أركان حرب بريطانى كمستشار فنى وكبير للفنيين البريطانيين)، وثانيا نقل المواد من وإلى القاعدة (مع اشتراط الموافقة المصرية على أى زيادات)، وثالثا عدد الفنيين والإكتفاء بالحد الأدنى المطلوب (مع خفض العدد تدريجيا ووضع جدول لإحلال المصريين) ورابعاً مدة سريان الإتفاقية (وفقاً للظروف الدولية) مع مراجعة الاتفاق خلال فترة محددة، وخامساً اتاحة القاعدة للاستخدام فى المستقبل (وضع صيغة مقبولة)، وسادسا، المشاورات العسكرية والاقتصادية (فى حالة إبرام اتفاق القاعدة) يمكن إجراء مباحثات ثلاثية بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة لدعم مصر عسكريا واقتصاديا.

واضح من التفاصيل المقترحة أنها بالفعل إطار عمل تؤكد درجة الاسهام والتأثير الفعال الذى تعمل به الخارجية الأميريكية لدفع عجلة المفاوضات المصرية الإنجليزية من خلال مقترحات عملية وتقريب وجهات النظر. وبعد استطلاع الخارجية لتعليقات سفيرها بالقاهرة، يرى كافرى أن هذه المقترحات قد تفتح الباب فعلاً للحل مع مراعاة أن المبدأ الأساسى الذى يتمسك به المصريون هو (التمصير النهائى للقاعدة) وأنهم لن يتراجعوا عنه، ويشرح ماذا سيقبل وماذا سيرفض المصريون من هذه المقترحات: مثل رفض وجود ضابط أركان حرب كمستشار فنى، وترك مدة السريان غير محددة وأهمية موافقة المصريين على مبدأ الإتاحة للاستخدام وربط ذلك بالمساعدة العسكرية والاقتصادية [4].

وتأكيدا لاهتمام الخارجية باستمرار هذا الحوار الهام مع سفارتيها فى لندن والقاهرة بعث (دالاس) بالمزيد من التفاصيل عن إطار العمل أو الصيغة المقترحة للنقاط التى يتفق عليها بين مصر وبريطانيا فى مفاوضات

1- Top Secret, The White House, washington, June 16, 1953, Memo for the secretary of state, Re: Message on Egypt pp. 1 - 3 Box (1) White House Correspondece 1953, White House Memo Series J.F.D. papers 1952 - 1959.

(٢) نفس المصدر

3-Telegram sent form secretary, July 4, 1953 to Cario no. 17, London no, 19. File no. 320. 1 Anglo - Egyptian Negotiations.

4- Telegram sent to secreatry of state July 6, 1953, no. 20, London no. 5, File no.320 Anglo - Egyptian Neogtiations.

تسوية قاعدة القناة حول الإدارة الفنية (تولى المصريين إدارة المستودعات والمنشآت وقاعدة القناة وتولى المستشار الفنى البريطانى عملية الصيانة الفعلية، يقرر الطرفان موضوع الزى والتبعية القانونية للفنيين، كما يتولى المصريون قيادة مراكز الاتصالات مع تولى أفراد بريطانيين للعمليات) بالنسبة لتحديد عدد الفنيين والحد الأدنى المطلوب ٤٠٠٠ فنى يرحلون فى نهاية خمس سنوات (مدة سريان الإتفاقية خمس سنوات) وكل هذه الصياغات إنما تعكس الاهتمام المتزايد لحل المشكلة وتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر لخلق رغبة لدى مصر لمزيد من التعاون مع الغرب[١].

وبالتوازى مع اتصالات (دالاس ـ كافرى) كان السفير الأميريكى بالقاهرة على اتصال مستمر مع عبدالناصر الذى يعمل على الحصول على موافقة مجلس قيادة الثورة على هذه المقترحات «وينقل تقدير المصريين لجهودنا لمساعداتهم فى التوصل لتسوية واتفاق وأننا بدخولنا فى وساطة نشطة فقد اضطلعنا فى نظرهم بمسئولية قانونية بعدم التخلى عنهم»، ويضيف (كافرى) فى رسالته إلى (دالاس) «أن المصريين يتوقعون أن نبذل محاولات نشطة مع البريطانيين لاقناعهم وأنهم، أى المصريين، يؤكدون قبولهم للصياغة الأميريكية مع تغيرات طفيفة [٢]».

المفاوضات الأميريكية البريطانية فى واشنطن يوليو ١٩٥٣:

وبعد هذا الحوار بين الخارجية وسفرائها فى القاهرة ولندن حول إطار العمل فى المقترحات الخاصة بتسوية الجلاء، انتقلت الجهود الأميريكية إلى مستوى آخر تمثل فى المباحثات الأميريكية البريطانية فى واشنطن حول مصر وإمكانيات دفع المباحثات المصرية الإنجليزية حول قاعدة السويس، وقد عقدت المباحثات هذه فى جلستين ١١، ١٤يوليو ١٩٥٣ بين وزير الخارجية البريطانية ووزير الخارجية الأميريكى.

وقد عقد الاجتماع الأول فى ١١ يوليو ١٩٥٣ وكانت أهم عناصر المناقشة فى الاجتماع الأول إطار الخطة البريطانية التى قدمها اللورد سولسبرى Salisbury وزير الخارجية البريطانية ثم مضمون الموقف البريطانى فى المفاوضات وتعليقات دالاس وزير الخارجية الأميريكى لتوضيح موقف الولايات المتحدة، ثالثا نص الرسالة التى بعث بها اللواء محمد نجيب إلى الرئيس ايزنهاور (المرفق بمحضر الاجتماع) وتسلمتها الإدارة الأميريكية فى ١١يوليو ١٩٥٣ لتحديد الموقف المصرى من المفاوضات ومن دور الولايات المتحدة ورابعا، الخطة المصرية والصيغة المصرية التى بعث بها اللواء محمد نجيب مع رسالته إلى ايزنهاور (المرفق بمحضر الاجتماع) [٣].

1- Telegram received from secretary July 7, 1953 no. 23 File no. 3201.

Egyptian Negotitions, telegram received from secretary no. 22, July 7, 1953.

2- Incoming telegram, Dept of state, Top secret from Cairo, to secretary of state no. 43, Jly 10, 1953, *DDE papers 1953 - 61*, Ann Whitman File, international series, Egypt, 7/10 - 53.

(٣) نصوص مضابط الاجتماعات المشتركة الاميريكية البريطانية فى واشنطن بين دالاس وسولسبرى لبحث موضوع قاعدة قناة السويس ـ انظر:

Top secret, Washington talks, the U.K. U.S. suez Canal base, minutes of meetings, Jly 11, 14, 1953, *Copy no* (27), 29.

وسوف نعرض بإيجاز ما قدمه اللورد سولسبرى من إطار الخطة outline of plan أو الصيغة البريطانية التى أعدها الوفد البريطانى ويحتوى على العناصر التالية: الجلاء (الانسحاب خلال ١٨ شهر) القاعدة (ضرورة احتفاظ بريطانيا بالسيطرة الفنية) وحول إتاحة القاعدة للاستخدام وحق بريطانيا فى العودة (تعتبرها بريطانيا مسألة بالغة الأهمية ولذلك تقترح صياغة تقول إنه فى حالة نشوب حرب كبرى أو عدوان أو تهديد بالعدوان ضد مصر من قوى خارجية فإن القاعدة سوف تتاح للتصدى الكامل، وأن العدوان أو التهديد بالعدوان على تركيا أو إيران أو أى دولة عربية من جانب قوى خارجية يعتبر عدوانا أو تهديدا بالعدوان على مصر) وبالنسبة للدفاع الجوى (اقتراح منظمة مصرية إنجليزية مشتركة متكاملة للدفاع الجوى تشمل أسراب بريطانية أو تقديم مستشارين بريطانيين لمصر لتنسيق الدفاع الجوى عن الشرق الأوسط) أما بالنسبة للمعونة العسكرية فلا ترى الصياغة البريطانية مبررا لعرضها على المصريين، وبالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط توافق رأى دالاس على اعتبار الإتفاقية المصرية الإنجليزية خطوة أو مرحلة على الطريق لإنشاء إتفاقية دفاع مشترك، وحول مدة السريان (خمس سنوات).

وطلب سولسبرى التأييد الأميريكى لمقترحاته خاصة فكرة (الحلف) لتجنب حدوث فراغ، واقترح أن تبعث الولايات المتحدة مبعوثا للقاهرة يضع ثقله وراء المباحثات وأن المصريين سوف يوافقون إذا تأكدوا من التأييد الأميريكى، كما شارك القائد البريطانى سير برايان روبرتسون فى شرح الجوانب العسكرية للصياغة البريطانية.

وقد طرح دالاس الأفكار الأميريكية تعقيبا على شرح سولسبرى وروبرتسون كما يلى:

- أن للولايات المتحدة نفس الأهداف السياسية التى تتوخاها المملكة المتحدة.

- أن الولايات المتحدة من اتصالاتها مع مصر ترى الصياغة المصرية المقترحة فى رسالة نجيب إلى ايزنهاور تقدما ملموسا عن المواقف السابقة خاصة موافقة المصريين على وجود ٤٠٠٠ من الفنيين.

وشرح دالاس تقديراته لاهتمام المنطقة العربية بخلافها مع إسرائيل بأكثر من اهتمامها بالخطر السوفيتى، وأنه يرى لذلك أن المنطقة لا يعتمد عليها من وجهة نظر الأمن وأنه يمكن توفير قوة أكبر يعتمد عليها من دول الحزام الشمالى خاصة تركيا وسوريا والعراق، وعبر دالاس أنه حتى مع التوصل لاتفاق مع المصريين سوف يحدث احتكاك مستمر وأنه يتوقع الكثير من المشكلات فى جعل مصر (المركز العسكرى للحلف الدفاعى) ومن ثم فإن الولايات المتحدة تتجه للتفكير بدرجة أكبر فى مجموعة دول النطاق أو الحزام الشمالى التى لا تولى اهتماما كبيراً للصراع مع إسرائيل بل تشارك الولايات المتحدة اهتماماتها، ومع ذلك أكد دالاس اهتمام الولايات المتحدة بأهمية تواجد قوات دفاع بين قاعدة السويس والإتحاد السوفيتى لصد المعتدين وأنه فى حالة الحرب فإن هذه القوات سوف تدعم أساسا من منطقة القناة.

أما الموقف المصرى فقد تمثل أولا فى مضمون رسالة نجيب التى أوضحت بجلاء أنه إذا تحققت تسوية مرضية فإن مصر سوف تتعاون بصدق مع أصدقائها وحلفائها وسوف تكون مستعدة لمساعدتهم لأداء دورها الكامل فى بناء القوة العسكرية والاقتصادية والإستقرار الجماعى الحيوى لتحقيق أمن الشرق الأوسط، كذلك أكدت رسالة نجيب الإستعداد المصرى لإبرام اتفاقية القاعدة مشروطة باتفاق متزامن على الجلاء الفورى للأفراد البريطانيين فى منطقة القناة باستثناء الحد الأدنى، كما أنه لا يمكن طلب موافقة مصر على وجود فنيين

والالتزام بإتاحة القاعدة دون تقديم مقابل فى شكل التزام وتأكيدات بتزويد مصر بالمعدات العسكرية والمعونة الأخرى، وأكدت رسالة نجيب أن الموقف المصرى ليس للمساومة بل يعكس رغبة صادقة من جانب مصر للتوصل إلى تسوية مشروعة وسلمية (١).

بالإضافة لرسالة نجيب طرحت المقترحات المصرية التفصيلية للمفاوضات مع بريطانيا بالنسبة للإدارة الفنية للقاعدة وتولى قيادتها ضابط مصرى مع تعيين ضابط بريطانى لهيئة أركان القاعدة كمستشار فنى مسئول عن تدريب المصريين على مهام الفنيين البريطانيين بملابس مدنية.

بالنسبة لنقل المواد من وإلى القاعدة تمنح المملكة المتحدة حقوقا كاملة فى نقل أى معدات من وإلى القاعدة مع عدم الزيادة إلا بموافقة مصرية. وعن عدد الفنيين بعد الإنسحاب يحدد بأربعة آلاف لمدة ٣ سنوات هى مدة سريان الاتفاق، مدة سريان الاتفاقية ثلاث سنوات، أما إتاحة القاعدة فى المستقبل ويطبق بشرط موافقة مصر على وجود فعلى للتهديد أو الهجوم، وحول المشاورات العسكرية والاقتصادية فور إبرام الاتفاق، تدعو مصر خبراء عسكريين واقتصاديين من المملكة المتحدة والولايات المتحدة للتباحث بشأن خطط الدفاع عن المنطقة وتدابير دعم مصر عسكريا واقتصاديا.

ولا شك أن هذه المباحثات كانت شاملة الطابع لاستعراضها الآراء البريطانية والتعليقات الأميريكية والمقترحات المصرية، فالصياغة البريطانية تركز أساسا على موضوع الدفاع والحرب والصياغة المصرية التى تراها الولايات المتحدة تمثل تقدما ملموسا تركز على التفاصيل الفنية تاركة موضوع إتاحة القاعدة للاستخدام للمستقبل، كما تعكس وجهات نظر دالاس نقدا لتركيز المقترحات البريطانية على منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى لا يرى دالاس احتمالا لقيامها فى المستقبل فى الظروف الراهنة بل ويطرح بديلا لها هو ما عرفه باسم دول الحزام الشمالى.

والواقع أن القراءة التحليلية للنصوص البريطانية والمصرية ثم تعليقات دالاس تدفعنا إلى أن نرجح أن (إطار العمل الأميريكى) أو الأفكار الأميريكية التى بعث بها دالاس إلى كافرى تكاد تكون هى الصياغة المصرية المقدمة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء المباحثات مع تعديلات طفيفة خاصة بمدة سريان الاتفاق، كما يؤكد هذا الترجيح حماس دالاس فى دفاعه عن المقترحات المصرية (الأميريكية النشأة)بالإضافة إلى شروح مساعدى دالاس أثناء المفاوضات عن إيجابيات الورقة المصرية، (كما فعل بايرود).

فالورقة المصرية ليست إلا الأفكار الأميريكية معدلة مما يلقى ضوءا قويا على طبيعة الدور الدقيق الذى لعبته الدبلوماسية الأمريكية فى هذه المفاوضات بين مصر وبريطانيا فهو دور (الوسيط النشيط) وإن لم يكن دور الوسيط المعلن.

وقراءة نصوص محاضر الجلسة الثانية المشتركة بين دالاس وسولسبرى فى ١٤ يوليو تؤكد ما يحاول الباحث التوصل إليه من اقتراب وجهات النظر الأميريكية من الموقف المصرى المطروح إلى حد أثار خلافا حادا وعنيفا بين سولسبرى ودالاس، دفع دالاس إلى أن يصارح وزير الخارجية البريطانية بحقيقة الموقف الأميريكى

---

(١) نفس المصدر، نص رسالة نجيب بالمرفق (أ) من محاضر الاجتماعات.

دون أدنى تردد، فقد وجه دالاس نقداً اتسم بالحدة إلى سياسات بريطانيا[1] ووصفها بالجمود والتشدد والأساليب الاستعمارية وطالبهم بالمرونة من أجل صالح الغرب بأكمله وليس لصالح بريطانيا وحدها وصارح سولسبرى بأنه لا يستطيع أن يعد بدعم الولايات المتحدة لموقف متشدد يؤدى إلى الإنهيار وحرب العصابات وصارح الوفد البريطانى أنه من خلال زيارته لمصر بذل جهدا لحث مصر عن العدول عن سلوك طريق حرب الفدائيين *. كذلك فإن تعليقات اللورد سولسبرى وسير «برايان روبرتسون» القائد العسكرى البريطانى كانت تدافع عن السياسة البريطانية وتبررها وتحولت من طلب تأييد الولايات المتحدة إلى مجرد التماس عدم مصارحة مصر بتأييد الولايات المتحدة لمقترحاتها فى رد ايزنهاور على رسالة نجيب.

وقصارى القول أن هذه المباحثات كشفت بجلاء عن عمق الاختلاف بين الموقفين الأميريكى والبريطانى فى التعامل مع المسألة المصرية، فبينما ركزت النظرة النظرة الأميريكية على ضرورة التأقلم مع المتغيرات الجديدة تركزت النظرة البريطانية على اعتبارات السياسة الداخلية فى بريطانيا والإعتبارات الأمنية الإستراتيجية دون مراعاة الظروف الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن رد ايزنهاور على نجيب برغم إلحاح وزير خارجية بريطانيا أبدى الترحيب بالمقترحات المصرية ووصفها بأنها تمثل خطوة هامة للأمام وإن تركت بعض الصعوبات دون حل، ويطلب ايزنهاور من نجيب أن يأخذ فى اعتباره أن أمن مصر لابد وأن يتأثر بوقوع حرب عالمية أو هجوم عدوانى على مناطق خارج الدول العربية وأن هذا لابد وأن ينعكس على مسألة إتاحة القناة للإستخدام فى المستقبل ومدة سريان الاتفاقية. ويخلص ايزنهاور إلى أن المقترحات المصرية والبريطانية ليست متباعدة ويوصى باستئنافها

ويؤكد ايزنهاور لنجيب أنه على استعداد لتقديم مساعدات أميريكية إلى محمد نجيب فى خطط التنمية الاقتصادية ودعم القوات المسلحة وعن أمله فى التوصل إلى تفاهم يتزامن مع توقيع اتفاقيات قاعدة القناة مع المملكة المتحدة [2].

مما لا شك فيه أن المباحثات الثنائية الأمريكية البريطانية فى واشنطن ١١ ـ ١٤يوليو ١٩٥٣ وشمولها ببحث المقترحات الأمريكية والمصرية وطرح الموقف الأميريكى لتصوراته بكل وضوح وصراحة، كانت مقدمة لمرحلة تالية من سير عملية المفاوضات المصرية الإنجليزية فى القاهرة خلال الشهور التالية من أغسطس إلى أكتوبر اتسمت باتصالات غير رسمية دقيقة بين عبدالناصر وليكلاند مستشار السفارة الأميريكية وبين عبدالناصر وكافرى السفير الأميريكى، كما اتسمت بلقاءات ومباحثات غير رسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى

---

(١) نفس المصدر.

(*) يذكر كمال الدين رفعت فى مذكراته : أن الفترة من مايو ويونيو ١٩٥٢ قد شهدت بالفعل تحركا واسعا للفدائيين فى منطقة القناة. انظر تفاصيل نشاط الفدائيين فى هذه الفترة فى مذاكرت كمال الدين رفعت، إعداد مصطفى طيبة، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص ٢٦٠.

وراجع عن حالة الأمن فى منطقة القناة وعمليات الفدائيين الوثائق البريطانية تقارير الملخصات الأسبوعية خاصة الفترة يناير وفبراير ومارس ١٩٥٤: انظر التقارير رقم ٢٠ فى ٢٨ يناير ١٩٥٤، المحضر السياسى من السفارة البريطانية بالقاهرة F.O. 371/ 108313 - 7612 والتقرير رقم ١١٣ فى ٢٢ إبريل ١٩٥٤ عن الأحداث فى منطقة القناة F.O. 371/ 108313 - 7612.

(٢) قام دالاس بإعداد الرد الموجه من أيزنهاور إلى نجيب بعد التشاور مع سولسبرى والجنرال روبرتسون، انظر: Top secret, July 15, 1053, Memo for the president, the White House, sub. Egypt DDE papers 1953 - 1961, Internationl series Box (8) file Egypt 7 - 15 - 53.

وحول نص مشروع الرسالة انظر: Letter draft reply from D.D.E. to Naguib, Top secret, D.D.E. papers, Ann whitman file Box (8) Egypt 7 - 15 - 53.

وتدخلات متعددة للسفارة الأميريكية لتقريب وجهات النظر ـ للحيلولة دون انهيار المباحثات، واتسمت كذلك بتوجيهات مستمرة وارشادات من الخارجية الأميريكية إلى سفاراتها فى القاهرة للمعاونة بل ورسائل مباشرة من ايزنهاور إلى الحكومة البريطانية إذا اقتضى الأمر واحتاج للتدخل لإنقاذ المفاوضات.

لقد كانت المفاوضات المصرية الإنجليزية التى تراقبها وتسهم فى دفعها الدبلوماسية الأميريكية تتقدم أحيانا وتتعثر أحيانا أخرى ولكنها بعد المباحثات الأميريكية البريطانية فى صيف ١٩٥٣ قد بدأت فعلا فى السير فى الاتجاه الصحيح نحو التسوية خاصة وأن الدبلوماسية الأميريكية كانت تقف موقف الناصح والمؤيد للمفاوض المصرى سواء فى المواقف العامة أم فى التفاصيل الفنية التى تحتاج لمهارات خاصة فى الصياغة والكتابة لبنود الاتفاق.

بدء الاتصالات غير الرسمية المصرية البريطانية بمشاركة أميريكية:

سارت الإتصالات غير الرسمية الخاصة بالمفاوضات المصرية الإنجليزية فى عدة مسارات أو إتجاهات متوازية ومتداخلة، المسار الأول: الإتصالات المصرية الأميريكية خاصة إتصالات عبدالناصر وليكلاند مستشار السفارة الأميريكية بالقاهرة ركز فيها عبدالناصر على عدم اللجوء للعنف قبل استنفاذ كل سبل تسوية النزاع المصرى الإنجليزى كما أكد الحاجة لتسوية بناءة لهذا النزاع كمقدمة لابد منها لحل مشكلات مصر الأساسية، وأكد عبدالناصر ضرورة الصبر والمثابرة وضبط النفس وضرورة تهيئة الجو العام، وفى المقابل أبرز المسؤل الأمريكى تأييد الولايات المتحدة للتوصل لتسوية سلمية تخدم سياسة مصر وفى الوقت نفسه تحتفظ بقاعدة قناة السويس فى حالة تشغيل جيدة للإستخدام الفورى بواسطة مصر أو حلفائها مستقبلا والمح لرسالة ايزنهاور إلى نجيب خاصة تأكيد الولايات المتحدة على التسوية والمساعدة [1].

ويصف كافرى (اتجاه عبدالناصر) فى المقابلة بانه يتصف «بالواقعية والنضج».

أما المسار الثانى فهو بين الإتصالات المصرية البريطانية غير الرسمية فى أعقاب مشاورات واشنطن الثنائية فى ١١ ـ ١٤يوليو ١٩٥٣ وكانت فى شكل طلب لاتصالات غير رسمية مع الجانب البريطانى ممثلا فى روبرتسون القائد البريطانى فى القناة لمعرفة رد فعله أزاء المقترحات المصرية المقدمة مع رسالة نجيب إلى ايزنهاور، فقدم الجانب البريطانى تعليقاته التالية: بالنسبة لتنظيم القاعدة توافق بريطانيا على فكرة تولى قائد مصرى يساعده مستشار فنى بريطانى وإن لم يتفق على لقب الأخير بين الجانبين مع استمرار خلافات حول علاقة المصريين بمركز الاتصالات، ومشكلة ارتداء الزى العسكرى البريطانى، وبالنسبة لمدة السريان أوضح البريطانيون أن مدة بقاء الفنيين هى مدة سريان الاتفاقية (١٠ سنوات كما يراها البريطانيون و٣سنوات كما

1- Telegram sent to secr... y of State August 2, 1953, Sent no. 160File no. . 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

يراها المصريون) ولازال الأمر معلقا. وواضح أن البريطانيين قدموا الصيغة التى نوقشت فى واشنطن أو أنهم التزموا برد فعلهم كما كان فى واشنطن ولم يبد المصريون ارتياحا لتعليقات البريطانيين[1] وبرغم الخلافات فإن هدف مباحثات واشنطن قد تحقق وهو دفع الجانبيبن المصرى والبريطانى لبدء الاتصالات غير الرسمية من جديد.

ولم تكن الولايات المتحدة بغافلة عن وجود اختلافات بعضها جوهرى وبعضها ثانوى بين الجانبين، وخشية منها من انهيار المفاوضات أو وقوفها بعث دالاس برسالة واضحة الهدف والمضمون إلى سفارتيه فى القاهرة (رقم ١٨٣) ولندن ٧٨٤ فى ٢٤أغسطس يحث فيها السفيرين على بذل كل الجهود لمنع انهيار المفاوضات والتدخل عند الضرورة لصياغات توفيقية ومقترحات وسط بين الطرفين[2]، وفى ذلك كما هو واضح من قراءة وتحليل الوثيقة أن دالاس كان يعطى ضوءاً أخضر لكافرى بالتدخل وأداء دور أنشط وأكثر تأثيرا خاصة وأن المفاوضات بين الجانبين المصرى (عبدالناصر وفوزى وعبدالحكيم عامر) وبين الجانب البريطانى (برئاسة روبرتسون) أوضحت نقاط اختلاف أساسية حول رفض المصريين إضافة تركيا وإيران للدول التى تتعرض للعدوان وتنفيذ الإتفاقية فى خلالها وأن مصر تكتفى بالتشاور فى حالة الهجوم على تركيا. أما العنصر الثانى الخلافى فهو مدة سريان الاتفاقية (يطالب البريطانيون بعشر سنوات ويطالب المصريون بخمس سنوات). والعنصر الثالث هو بدء سريان الإتفاقية (هل تبدأ بعد التوقيع كما تريدمصر أم بعد إتمام الجلاء كما تريد بريطانيا)، وأخيرا مدة جلاء القوات (يقدرها البريطانيون بسنيتن ويقدرها المصريون بستة شهور) وبرغم هذه الاختلافات فإن التقدير البريطانى أنه قد حدث اقتراب فعلا على الإتفاق حول أخطر الموضوعات، وهو إتاحة القاعدة للاستخدام فعلا. ولكن برغم التقدير البريطانى فقد كانت الهوة واسعة فى نقاط أخرى ويحتاج الأمر لجهود اميريكية للتوفيق [3] خاصة وأن عبدالناصر قد نقل اعتراضاته على إضافة تركيا، وعلى طول مدة السريان للسفارة الأميريكية مما دفع كافرى إلى طرح أفكار بديلة لتقريب وجهات نظر الجانبين (نص أكثر شمولا دون تحديد اسمتركيا) [4] تلبية لرغبة عبدالناصر التى نقلها إليه بل ونقلها إلى الخارجية الأميريكية عن طريق السفير المصرى الذى طلب مساعدة الخارجية الأميريكية فى إقناع البريطانيين بتغيير موقفهم بالنسبة لمدة السريان خاصة وأن مبدأ هاماً قد اتفق عليه وهو اتاحة القاعدة للإستخدام. وبدأت الخارجية تفكر فى خطوات أكبر للتدخل المؤثر لإنقاذ المفاوضات[5] وكان تحرك الخارجية الأميريكية استجابة لطلب عبدالناصر فى اتجاهين التشاور معه لنصحه وتضييق فجوة الخلاف ثم اجراء إتصالات أميريكية بين دالاس وسولسبرى، والواقع أن تقديرات السفارة الأميريكية فى الحالتين كانت هى المحرك الحقيقى للاتصالات فى الاتجاهين.

1- Telegram sent to secretary of state Augst 3, 1953 no. 187 file 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

2- Telegarm received form secretary of state, August, 14, 1953 to Cairo, 183, London 784, File no. 320. Anglo - Egyptian negatiations.

3- Telegram sent to secretary of state, August 25, 1953, no. 253, from Cairo file no. 320. 1 Anglo - Egyptian ngotiations.

4- Telegram sent to secretary of state, August 25, 1953 no. 250, same file.

(آراء عبدالناصر فى سير المفاوضات وملاحظاته كما نقلها للسفارة الأميريكية وتعليق السفير الأميريكى كافرى على كيفية التغلب على الصعوبات).

(٥) رسالة الخارجية الأميريكية إلى كافرى حول طلب عبدالناصر لمساعدتها وتدخلها عن طريق السفارة المصرية فى واشنطن فى ٢٨ أغسطس ـ انظر:

Telegram sent from secreatry of state, August 28, 1953 to Cairo no., 239, London 1063, file no. 320. Anglo - Egyptian negotianions.

فبالنسبة لاتصالات السفارة الأميريكية مع عبدالناصر، حثته على عدم قطع المفاوضات حيث أن أساس الاتفاق أصبح وشيكا وحتى فى حالة إحراز أى تقدم يجب انتظار زيارة روبرتسون للندن للتشاور، وكان حرص السفارة على عدم وقف المفاوضات أوانهيارها مدفوعا بتحذيرات عبدالناصر الواضحة أن مصر قدمت تنازلات كبيرة من قبل بناء على مشورة الولايات المتحدة وأن مجلس قيادة الثورة وصل إلى نهاية الشوط وأن المزيد من التنازلات يعرضه للخطر داخليا وبدأ يلمح إلى تزايد المعارضة الداخلية التى قد ترغمه على وقف المفاوضات واللجوء لكل السبل العسكرية والسياسية لطرد البريطانيين(١) الأمر الذى أوضح للسفارة الأميريكية وللخارجية بالتالى دقة المرحلة التى وصلتها المفاوضات ودقة وضع المفاوضين المصريين وضرورة التدخل المؤثر لدى بريطانيا.

والواقع أن التقرير الشامل لكافرى تضمن تحليلاً للوضع الدقيق الذى وصلته المفاوضات وردود الفعل فى مصر والإحساس بالمرارة وفقدان الثقة وخيبة الأمل الذى تشعر به القيادة المصرية تجاه الولايات المتحدة بأنها تخلت عنها وحصلت على تنازلات دون مقابل من أجل حليفتها المملكة المتحدة يهدد وضع الولايات المتحدة ويؤدى إلى ضياع ما حققته، وأن السبيل الوحيد لإنقاذ الموقف هو العمل على تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول القاعدة بأسرع ما يمكن حتى يمكن فتح امكانيات جديدة للعمل البناء فى الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا، ويقلل من احتمالات الصدام مع المملكة المتحدة ويوحى بصراحة بتدخل فعال للولايات المتحدة مع المملكة المتحدة فى لحظة قد لاتكون بعيدة(٢)، وقد وصف كافرى الموقف المصرى بأنه لم يكن يتوقع منه الذهاب إلى هذا الحد لقبول المقترحات البريطانية الخاصة بمدة سريان الإتفاقية وان مجلس قيادة الثورة يقدم على مجازفة سياسية كبرى لاحتمالات المعارضة من الوفد والإخوان والشيوعيين بل وحتى الباشوات، ويلخص كافرى تقديراته بأن أمن المنطقة لن يتحقق دون التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى التى سوف تفتح الباب لحسن النوايا والتعاون المتكافئ مع مصر فى الدفاع عن المنطقة (٣).

فى ضوء هذه التحذيرات أو التوصيات للسفارة الأميريكية فى القاهرة وفى ضوء مسعى عبدالناصر لدى كافرى ولدى الخارجية طالبا وساطتها وتدخلها، تبادل دالاس مع سولسبرى رسالة حول التطورات فى مصر، ابلغه فيها أن المباحثات قد أحرزت بعض التقدم وإن ظلت بعض الخلافات قائمة وأنه من المهم استمرار المباحثات لدفع هذه العلاقات الجديدة إلى الأمام(٤)، كما أجرت الخارجية الاميريكية اتصالات مع سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى ومع السفير البريطانى فى نيويورك اثناء انعقاد دورة الجمعية العامة واستطاعت بلورة المقترحات البريطانية فى صورة معدلة قد تؤدى إلى قبولها، وابرقت بها إلى كافرى وطلبت مساعدته فى

---

(١) رسالة السفارة الأميريكية بالقاهرة إلى الخارجية فى واشنطن ٣١ اغسطس رقم ٢٧٣، ورقم ٢٩٠ فى ٥سبتمبر بنفس الملف عن مقابلات عبدالناصر وليكلاند ورقم ٢٩٢ فى ٦ سبتمبر فى نفس الملف.

2- Foreign service despatch, secret, no 625 from cairo to secretary, Sept 4, 1953, Sub. Apperciation of U.S. position in Egypt, 611. 74/9 - 453.

(٣) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى واشنطن رقم ٣٠٢ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٣، نفس الملف (المفاوضات المصرية الإنجليزية).

(٤) نص مشروع الرسالة المقترحة انظر:

Confidential sept 8, 1953, Memo for MR Byroade NEA from John Foster Dulles, 774.00/9-8-53, draft of suggested message from the president to prime minister Churchill

(عدل ايزنهاور عن ارسال الرسالة المقدمة وكلف بها دالاس).

تأييد المقترحات البريطانية. وأهم التعديلات البريطانية بعد تدخل الولايات المتحدة هي خفض مدة السريان إلى ٧ سنوات بعد إبرام الإتفاق، وأن يستغرق الجلاء عاماً ونصف، وثلاث سنوات للفنيين، وكذلك تعديل الصيغ المقترحة لإتاحة القاعدة للإستخدام في حالة الهجوم على مصر أو إحدى الدول العربية وإتاحة القاعدة للإستخدام (في حالة الهجوم على تركيا وإيران) والتشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة والنص على حرية الملاحة في القناة في ديباجة الاتفاق. وقد طلبت الخارجية من كافرى بذل قصارى جهده للمساعدة خاصة وأن هذا هو أقصى ما يمكن الحصول عليه من البريطانيين[1] الذين لن يتراجعوا عن مقترحاتهم، وقد نصح كافرى عبد الناصر فعلا بقبول الموقف البريطاني وأشار عليه أن مرونة البريطانيين بالنسبة للتفاصيل قد يمكن من التوصل إلى اتفاق وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التي شرحها عبد الناصر لكافرى في قبول المقترحات البريطانية داخل مجلس قيادة الثورة معرضا نفسه ومكانته وهيبته للاتهامات بالتنازل للبريطانيين[2].

وعند هذا الحد كانت المباحثات البريطانية المصرية قد وصلت إلى نقطة حرجة لاختلاف مواقف الطرفين تجاه مدة سريان الإتفاقية ونوع الزى الذى يرتديه الفنيون، وإدراج تركيا في الدول التي تنفذ الإتفاقية بالنسبة لها عند إتاحة القاعدة للإستخدام مما دفع إلى انسحاب عبد الناصر من جلسات المباحثات يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعد أن أوضح للسفير الأميركي أن ليس بمقدوره التقدم بالمزيد من التنازلات وأن الولايات المتحدة مدعوة للتدخل لإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات[3].

وبرغم ذلك ظلت الإتصالات الفردية بين الجانبين المصرى والأميركي حول الجوانب الفنية (استخدام الزى) في مقابلات بين على صبرى ولويس جونز مستشار السفارة الأميركية[4]، كما استمرت من ناحية ثانية الإتصالات الأميركية البريطانية لإجراء دراسة تفصيلية على صياغة لمواد الاتفاق، فأعد الجانبان ورقة مشتركة في ١٣ أكتوبر ١٩٥٣ تحت اسم «ورقة محادثة ثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول المفاوضات المصرية» كما ارفق بهذه الورقة مذكرة تحت اسم «مذكرة تفاهم على المبادئ» وقد تناولت ورقة المباحثات دور القاعدة بعد الانسحاب. وتركزت مذكرة التفاهم حول مبدأ إتاحة القاعدة للإستخدام ووضع مركز الاتصالات تحت السيطرة البريطانية والسماح باستخدام الطائرات البريطانية. والواقع أن مباحثات أكتوبر وما اسفرت عنه (ورقة المباحثات الثنائية ومذكرة التفاهم تعكس فعلا (التدخل الفعال) الذى تمارسه الولايات المتحدة مع البريطانيين لمحاولة كسر الجمود الذى وصلت إليه المباحثات[5] وتؤكد الدور الأميركي الوثيق في إعداد بنود

---

(١) رسالة من وزير الخارجية في واشنطن إلى القاهرة في ١٩ سبتمبر رقم ٣٢٤ ولندن ١٤٨١، نفس الملف.

(٢) حديث كافرى وعبدالناصر في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ حول قبول المقترحات البريطانية (بعد التشاور الأميركي والبريطاني) ونصيحة الخارجية الأميركية لكافرى بالمساعدة ولعبد الناصر بقبول المقترحات، بالاضافة لقرار ايزنهاور بعدم ممارسة مزيد من الضغط على البريطانيين حاليا – انظر

Telegram sent to secretary of state no. 357. sept. 23. 1953.

وبنفس الملف برقية الخارجية إلى القاهرة رقم ٣٣٦ عن مساعى السفير المصرى وعبد الناصر لدى الخارجية ورد الفعل الأميركي بالنصح بقبول المقترحات البريطانية، كذلك قرار ايزنهاور (بأنه من الأفضل عدم الضغط على البريطانيين). انظر مذكرة الحديث مع الرئيس ايزنهاور:

Top secret, personal, private, the secretary of state sept. 23, 1953, Memo of conversation with the president, White House.

(٣) برقية السفارة الأميركية في القاهرة إلى الخارجية في واشنطن رقم ٣٦٠ في ٢٤ سبتمبر، نفس الملف.

(٤) تقرير السفارة الأميركية في القاهرة إلى الخارجية في واشنطن رقم ٨٢٤ في ٢٥ سبتمبر، نفس الملف.

(5) Top secret, Attached U.S. U.K. bilateral talking paper on Egyptian negotiations and its table entitled "Memo of understanding on principles oct. 13, 1953 611. 74/10- 1353.

وتفاصيل الاتفاقية، وعلى صعيد آخر كان كافرى يواصل جهوده لإقناع عبد الناصر بالعدول عن موقفه وأنه يسعى لتحسين الجو السائد داخل مجلس قيادة الثورة وأنه لولا مشورته لانسحب المصريون من المفاوضات تماما وربما لن تتمكن حكومة مصرية أخرى من التفاوض مع البريطانيين حول قاعدة قناة السويس، فكافرى كان يقوم فى الواقع بمهمتين نصح عبد الناصر بالعدول عن موقفه، وتحذير الخارجية الأميريكية من سوء تقديرات البريطانيين للموقف فى مصر وللصعوبات التى يواجهها عبد الناصر[1] واستطاع فعلا أن ينجح فى اقناع عبد الناصر بالعودة إلى مائدة المفاوضات فى ٢٢ أكتوبر[2]، وقد حاولت الخارجية الأميريكية فعلا اقتراح حل وسط لموضوع الزى يقرب بين الجانبين[3]، وبذلك تكون الخارجية قد تدخلت بشكل حاسم فى تعديل صياغة نقاط الإختلاف الخاصة بإتاحة القاعدة للإستخدام وارتداء الزى الرسمى بحيث تذلل الصعوبات أمام الاتفاق الوشيك.

إلا أن احساس عبد الناصر بالضغوط المتزايدة عليه من داخل مجلس قيادة الثورة ومن المعارضة الداخلية بسبب التنازلات التى قدمها وإتهامه بأن الولايات المتحدة اقتطعت منه التنازل وراء التنازل، دفعه مرة ثانية إلى التشدد والتلويح بقطع المفاوضات وهدد بأنه مالم يتم التوصل إلى اتفاق فإن مصر لن تكون ملتزمة بالتنازلات التى قدمتها وسوف تكون حرة فى طرق السبيل الذى تراه وتعيد النظر فى موقفها تجاه القاعدة وسوف تنهج سياسة الحياد ولن تسمح باستخدام الأراضى المصرية ميدانا للقتال لحرب قادمة وأنه اذا رضخ مجلس قيادة الثورة للضغط الشعبى فى مصر للإتجاه نحو سياسة عدم الانحياز فلن يعود لسياسة التعاون الوثيق مع الغرب لأن مجلس قيادة الثورة يفقد شعبيته فى هذه المرحلة[4] وأنه مع إدراك مصر لأنها لن تستطيع إجلاء البريطانيين دون تأييد الولايات المتحدة فقد خاب أملها فى هذا التأييد.

ويبدو أن تلويح عبد الناصر ثم فوزى باحتمالات انتهاج مصر لسياسة الحياد كان له مفعوله وتأثيره على تفكير (كافرى) الذى وصف هذا الاتجاه بأنه خطر داهم خاصة إذا ارتبطت بفشل المفاوضات المصرية الإنجليزية مما دفعه إلى التحذير من خطورة اتباع مصر (لسياسة حيادية) ومن خطورة تصعيد الموقف العسكرى بين المصريين والبريطنيين وضرورة بذل المزيد من الجهد لاقناع المصريين لايجاد صيغة مقبولة لإتاحة القناة للاستخدام[5].

---

(١) رسالة كافرى إلى الخارجية الأميريكية ـ برقية رقم ٤١٣ فى ٦ أكتوبر بنفس الملف.

(٢) استعرضت برقية السفارة فى ٢٢ أكتوبر الموضوعات التى شملتها المفاوضات المستأنفة وهى نقاط الاتفاق (النص على قاعدة القناة فى الديباجة ـ مدة سريان الاتفاق ـ عدد الفنيين ـ اتاحة القاهدة للاستخدام فى معظم عناصرها ـ ظلت نقطة الخلاف الزى الرسمى) ـ انظر برقية السفارة رقم ٤٨٨ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٣، نفس الملف، مع نص نقاط الاتفاق الذى ينشر لأول مرة.

(٣) برقية الخارجية رقم ٤٧٢ فى ٢٣ أكتوبر و ٥٣٨ فى ١٢ نوفمبر، نفس الملف

(٤) مقابلة عبدالناصر مع ليكلاند مستشار السفارة فى ٢نوفمبر ١٩٥٣ ـ برقية الخارجية الأميريكية رقم ٥٧١ فى ٢٠ نوفمبر ورقم ٥٨٨ فى ٢٢ نوفمبر عن رسالة عبد الناصر إلى الخارجية الأميريكية التى أبلغها السفير احمد حسين حول نتائج اجتماعاته مع روبرتسون فى القاهرة ، نفس الملف.

وانظر تقرير السفارة الإميريكية رقم ١٤٦٥ سرى فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٣ عن مباحثات الصياغة لمواد الاتفاقية، نفس الملف (مقابلة عبد الناصر وكافرى) وانظر ايضا مقابلة احمد حسين مع دالاس فى أول ديسمبر بحضور مدير إدارة الشرق الادنى الذى طرح فيه السفير المصرى على دالاس أن الاختيارات المطروحة على مصر ـ فى ضوء نجاح أو فشل الاتفاق ـ هى بين اتباع سياسة الحياد أو موالاة الغرب مع توجيه اللوم للولايات المتحدة لعدم ممارسة ضغوط على بريطانيا: Confidential. Dept of state. Memo of conversation. Dec 1. 1953. sub situation in Egypt on the eve of Ber-muda conference Dec. 1953. 774. 00/ 12 153

(٥) برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن برقم ٧٤٩ فى ٦ يناير ١٩٥٤ ملف ٥٠٠، الموضوع وقف المساعدات الاقتصادية اذا انتهجت مصر سياسة الحياد.

وفى هذا الاتجاه وإزاء إصرار عبد الناصر على رفض عدد من المقترحات البريطانية (موضوع زى الفنيين البريطانيين)(١) راحت الخارجية الأميريكية تحاول إقناع عبد الناصر بأهمية قبول نقاط التفاوض حتى تقدم لها الولايات المتحدة معونة اقتصادية وحل مشاكل قاعدة القناة لتمهيد الطريق نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع تاكيد رغبة المملكة المتحدة فى التوصل لاتفاق، وأن المقترحات البريطانية المعدلة هى أفضل ما تحققه مصر وتحصل عليه، وصورت الخارجية الأميريكيةلعبد الناصر المزايا السياسية الداخلية من تحقيق اتفاق الجلاء كما تحقق نصر سياسى باتفاق السودان. وبايجاز فإن الخارجية الأميريكية طرحت على عبد الناصر عن طريق كافرى كل ما يمكن طرحه من حجج وحوافز تتعلق بنجاح المفاوضات وآثارها على السياسة الداخلية من دعم مجلس قيادة الثورة وقدرته على مواجهة المعارضة وتتصل باحتمالات تقديم معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة لمصر(٢).

والواقع انه عندما نقل كافرى لعبد الناصر توصيات الخارجية الأميريكية وتعليقاتها كان رد فعل عبد الناصر مفاجئا لكافرى إذ أبلغه عبد الناصر أنه يستطيع إقناع مجلس قيادة الثورة بتعديل صياغة الإتاحة لاستخدام القاعدة بحيث تشمل الإتاحة الفورية للقاعدة فى حالة الهجوم على الدول العربية أو تركيا ولكنه لا يستطيع الموافقة على الصياغة البريطانية الخاصة بالزى الرسمى* وكان تعقيب كافرى أنه اذا كانت بريطانيا جادة فى التوصل إلى اتفاق فإن خطوة فى هذا الاتجاه تكون قد تحققت إذا أخذت فى الاعتبار هذا التنازل الهائل من جانب مصر(٣). والواقع أن سير المفاوضات بعد هذا التنازل الضخم الذى قدمه عبد الناصر بجهد واضح ومباشر من كافرى لم يكن لدى عبد الناصر المزيد من التنازلات لتقديمه وبذلك ظل ينتظر رد الخارجية البريطانية مدة من الوقت أصابته بالقلق(٤) وخشى من عرضه على مجلس قيادة الثورة قبل الحصول على رد بالموافقة خاصة وأنه - أى عبد الناصر - يخوض معركة شرسة ويائسة داخل مجلس قيادة الثورة** خاصة وأنه قدم هذا التنازل على مسئوليته الخاصة دون عرضه على المجلس(٥).

---

(١) برقية السفارة رقم ٧٩١ فى ١٠ يناير ١٩٥٤ إلى الخارجية، نفس الملف الموضوع «المباحثات المصرية الانجليزية ـ مسألة الفنيين».

(٢) برقية الخارجية إلى السفارة فى القاهرة رقم ٨٢٠ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ نفس الملف.

(*) مما لا شك فيه أن جمال عبدالناصر فى قبوله لتعديل صياغة بنود الاتفاقية مع بريطانيا بما يضمن الاتاحة لاستخدام القاعدة على الفور فى حالة الهجوم على الدول العربية أو تركيا، لاشك أنه كان يبدى مرونة ملموسة يمكن تفسيرها بأنها تعود لعدة اعتبارات أولها أن عبد الناصر كان مدفوعا لهذه المرونة بطول مدة المفاوضات مما سيتيح للقوى المعارضة له النقد والهجوم وتاليبها عليه، وثانيا رغبة عبدالناصر فى إنهاء هذه المفاوضات لتدعم مكانته الداخلية وبدون التورط فى اعطاء وعود قاطعة للولايات المتحدة قد لايستطيع الوفاء بها اذا تعقدت المفاوضات فترة أطول، وثالثا احساس عبد الناصر أن هناك نذر فى الافق (يناير ١٩٥٤) تشير إلى صراعات داخل مجلس قيادة الثورة قد تؤثر على مكانته ونفوذه ودوره فى المفاوضات مع بريطانيا.

ويروى نجيب فى كتابه «كلمتى للتاريخ» أن الأميريكيين عادوا فى هذه الفترة إلى وساطتهم لتتفاوض مصر من جديد مع بريطانيا، ويذكر نجيب أن مصر قبلت الوساطة الأميريكية حتى لا تدخل اجتماعات المباحثات فى دوامة الاحاديث التى يجيد البريطانيون اثارتها، وتركزت الوساطة الأميريكية على مدة سحب القوات البريطانية من القناة، وينسب نجيب للأميريكيين قولهم فى هذه الفترة إن القاعدة لم تعد بريطانية بقدر ما أصبحت غربية استراتيجية اعدت للدفاع عن المنطقة كلها، راجع محمد نجيب، ص١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٨٣٦ فى يناير ١٩٥٤، نفس الملف.

(٤) تقرير السفارة لمقابلة على صبرى مع لويس جونز فى ٣ فبراير ١٩٥٤ رقم ١٨٥٦ سرى، نفس الملف، وانظر وصف (هيكل) لتنازل عبدالناصر (بأنه مجحف وشديد الوطأة على مصر) كما وأن هذا الشرط يعنى تقديم معونة مقابل ثمن باهظ يعكس مقدار المعارضة التى يتعرض إليها عبد الناصر. (برقية السفارة عن حديث هيكل مع مستشار السفارة فى ٨ فبراير نفس الملف برقم ١٨٩٩).

(**) وعن تطورات الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ومقدمات أزمة مارس راجع فى الوثائق البريطانية الملخص السياسى عن الفترة من ١٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٥٤ رقم ٨٤ فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ من السفارة فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية. F.O. 371/ 108313 - 7612 والتقرير رقم ٩٧ فى ٨ ابريل ١٩٥٤، والتقرير رقم ٦٤ فى ١١ مارس ١٩٥٤.

(٥) وانظر مقابلة على صبرى مع ديفيد جونز الملحق الجوى بالسفارة عن تنازل عبدالناصر فى تقرير السفارة رقم ١٩١٣ سرى فى ٩ فبراير ١٩٥٤ بنفس الملف، وكذلك حديث عبد الناصر مع كافرى فى ٩ فبراير الذى اتضح منه مقدار قلق عبد الناصر وخشيته من الضغوط الداخلية لتأخير الاستجابة =

وقد جرت سلسلة من الاتصالات المتتالية بين مجلس قيادة الثورة (عبد الناصر وعلى صبرى) مع السفارة الأميريكية وبين السفير المصرى أحمد حسين وكافرى فى القاهرة خلال الأسابيع الأولى من فبراير ومارس ١٩٥٤، فى جهود مكثفة لإقناع الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا للإستجابة لتنازل عبد الناصر لمساعدته فى بلورة اتجاهات موالية له داخل مجلس قيادة الثورة من ناحية ولمواجهة المعارضة الداخلية من ناحية أخرى، وقد حذر كافرى بأكثر من طريقة من ضياع هذه الفرصة مما يعنى انهيار المصالح الأميريكية والبريطانية فى الشرق الأوسط كما ظل يثنى على (الأسلوب الإيجابى) لنظام الحكم فى مصر فى معالجة المشكلات، وكان كافرى فى كل ذلك كثير الاشادة بعبد الناصر بعد الموافقة على (إدراج اسم تركيا) فى قائمة الدول التى يمكن أن تستفيد بالإتفاقية فى حالة العدوان[1].

منذ يناير وحتى يونيو ١٩٥٤ بعد أن قدم عبد الناصر موافقته على إدخال تركيا ضمن الإتفاقية فى مبدأ إتاحة القاعدة للاستخدام وهو مبدأ وصفه كافرى بأنه يمثل تنازلا هائلا قدمه عبد الناصر، حدث، كما أشرنا منذ قليل اتصالات متتالية لحث الجانب البريطانى على الاستجابة لموافقة عبدالناصر دون جدوى* إلى استدعى محمود فوزى السفير الأميريكى لمقابلته وأبلغه أنه يتحدث باسم رئيس الوزراء، وأن مصر تطلب منه أن يبلغ وزير الخارجية الأميريكى أنها تقدمت باقتراح انتظرت طويلا أن تعقب عليه بريطانيا وأن صبر مصر يكاد ينفذ، وكان لغة مقابلة فوزى وكافرى حادثة تنطوى على تحديد واضح بعدم المساومة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مباحثات واشنطن اثناء زيارة تشرشل وايدن[2]. ويلاحظ من هذا التحذير أن تلك الرسالة لم تنقل كالعادة عن طريق عبد الناصر أو على صبرى بل أخذت القناة الدبلوماسية بما يحمل معنى «الجفوة» أو «البرود) الذى بدأ ينتاب العلاقة الحميمة بين كافرى ومجلس قيادة الثورة.

الدور الأميريكى فى استئناف المفاوضات المصرية البريطانية وصياغة بنود الإتفاقية:

واستقراء التطورات والإتصالات المصرية الأميريكية اللاحقة لمقابلة فوزى وكافرى فى ٢٣ يونيو توضح أنها كانت فعلا مقابلة هامة حققت من النتائج مالم تحققه إتصالات أخرى حيث جاءت فى أعقابها توجيهات من

= للتنازل الذى قدمه، برقية السفارة رقم ٨٩١ فى ٩ فبراير ١٩٥٤ بنفس الملف، ثم مقابلة تالية بعد يومين بين علي صبرى والمسؤول السياسى بالسفارة نفس الموضوع (تقرير السفارة رقم ١٩٢٨ فى ١٢ فبراير ١٩٥٤ نفس الملف).

وقابل السفير أحمد حسين فى القاهرة كافرى مرتين فى يومين متتاليين ١٠، ١١ مارس لتأكيد خطورة عامل الوقت (برقية السفارة ١٠٧٥، ١٠٧٦ سرى فى ١٠ مارس ١٩٥٤، نفس الملف. وانظر حديث الاخوين على صبرى وحسين ذو الفقار صبرى مع مستشار السفاره الأميريكية حول مشاعر الاحباط والمرارة لدى عبد الناصر ومن تعاظم تيار الحياد بسبب التعنت البريطانى والسلبية الأميريكية (برقية السفارة السرية فى ٢٨ مايو ١٩٥٤ رقم ١٤٩٩ إلى الخارجية بنفس الملف).

(١) برقية كافرى إلى الخارجية عن حديثه مع عبد الناصر فى ١٧ مارس ١٩٥٤ رقم ١١٠٩ التى اشار فيها أنه هو أى كافرى الذى اقتطع extracted موافقة عبد الناصر على تركيا ـ نفس الملف.

(*) كانت قد بدأت اتصالات غير مباشرة مع البريطانيين عن طريق السفير الاميريكى كافرى فى القاهرة لاستئناف المفاوضات فى ١١ مارس ١٩٥٤ على أساس تنازل مصر لاتاحة قاعدة القناة للاستخدام بحيث تشمل تركيا - راجع الوثائق البريطانية ـ تقرير الملخص السياسى الاسبوعى عن الفترة من ١٠ إلى ١٣ مارس ١٩٥٤ (المفاوضات) .F. O. 3710/ 108313

(٢) مقابلة فوزى وكافرى فى ٢٣ يونيو ١٩٥٤، برقية السفارة السرية رقم ١٥٨٦ فى ١٩٥٤/٦/٢٣، نفس الملف.

دالاس لكافرى ليبلغها للجانب المصرى عن التعديلات على الموقف البريطانى فى أعقاب المباحثات الثنائية مع تشرشل وايدن فى واشنطن (١).

وأوجز دالاس تقديراته أن البريطانيين قرروا إعادة بدء المفاوضات مع مصر والتحرك للتوصل إلى اتفاق مبكر، وأن تشرشل قد قرر هذه السياسة بسبب رغبة الحكومة البريطانية فى نقل قواتها من مصر إلى مكان آخر، وموجز هذه المقترحات هى: أن الحد الأدنى لمدة الجلاء سوف تكون ٢٤ شهرا وبالنسبة لمدة سريان الاتفاقية مابين ١٠ ـ ١٢ عام مع ترك الحرية للسفير البريطانى للتفاوض (٢).

دور السفير كافرى فى التوصل للإتفاق:

وبنقل هذه المقترحات البريطانية الجديدة يمكن القول إن المرحلة النهائية أو الجولة النهائية للمفاوضات المصرية الإنجليزية حول القاعدة قد بدأت فعلا*، وقد قدم كافرى المقترحات لمحمود فوزى وأوصاه بقبولها، لكن فوزى اعترض على ثلاث نقاط، النقطة الأولى: مدة الإتاحة وقبول مصر ٧ سنوات فقط، والنقطة الثانية: الالتزام بفترة ١٥ شهر لإتمام الجلاء، والثالثة: هى أن مصر مستعدة لإدراج إيران للتشاور فقط ولكن ليس للإتاحة الفورية للقاعدة. وأشاد فوزى بالدور الأميريكى خاصة بكافرى الذى أبلغه أنه لو سارت المفاوضات بطريقة مرضية فإن الولايات المتحدة سوف تقدم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر (٣) وكان ذلك حافزا متجددا يشير إليه كافرى بين الحين والآخر لدفع عجلة المفاوضات.

ومابين ١١ . ١٢ يوليو جرت محاولات شاقة بين كافرى وستيفنسون من ناحية والجانب المصرى من ناحية اخرى لاقناع المصريين بالتنازل دون جدوى سواء لمدة السريان (٧ سنوات أو مدة الجلاء ١٧ شهر أو لإدراج إيران) (٤) ونقلت مصر اعتراضاتها إلى الخارجية الأميريكية عن طريق سفيرها أحمد حسين موضحا أن عبد

---

(١) برقية دالاس إلى كافرى من واشنطن إلى القاهرة رقم ١٦٠١ فى ٢٨ يونيو ١٩٥٤، نفس الملف.

(٢) برقية دالاس إلى كافرى نفس المصدر.

(*) حول مقدمات وظروف استئناف المفاوضات المصرية البريطانية فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ بوساطة أميريكية فعالة لتعديل الموقف البريطانى إلى حد ممارسة الضغوط عليه، راجع التقرير السرى للسفارة البريطانية فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية رقم ١٥٢ فى أول يوليو ١٩٥٤ عن الفترة من ١٦ يونيو إلى ٢٥ يونيو ١٩٥٤

F.O. 371/ 108313 – E/ 1013/ 28.

والتقرير السياسى رقم ١٥٧ فى ١٥ يوليو عن الفترة من ٣٠ إلى ١٣ يوليو ١٩٥٤ والتقرير رقم ١٦٥ في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ الذى تناول توقيع «رؤوس الاتفاق» فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤

F.O. 371/ 108313 - E / 1013 / 32

وقد سبق الاستئناف الرسمى للمفاوضات فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ مباحثات سرية بوساطة اميريكية استمرت من ديسمبر ١٩٥٣ حتى مايو ١٩٥٤.

انظر الوثائق البريطانية، التقرير االسياسى رقم ١٣١ فى ٢٠ مايو١٩٥٤ F.O. 371 /1013/ 22.

والتقرير رقم ١٤١ فى ٣يونيو ١٩٥٤، والتقرير رقم ١٤٥ فى ١٧ يونيو ١٩٥٤ F.O. 371/ 1013/ 26.

كما يسجل الدكتور محمود فوزى «أن المملكة المتحدة قد وافقت عام ١٩٥٤، على بدء سحب حاميتها المكونة من ثمانين الف من منطقة السويس بضغط اميريكى قوى» ـ انظر محمود فوزى، حرب السويس ص٣٨ ـ ٣٩.

(٣) مقابلة فوزى وكافرى ١١ يوليو ١٩٥٤ برقية السفارة من القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٤٣، نفس الملف.

(٤) برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٤٦ فى ١٢ يوليو ١٩٥٤ جلسة المباحثات التى شارك فيها ستيفنسون السفير البريطانى وعاونه كافرى فى اقناع الجانب المصرى بالشروط البريطانية.

الناصر لايستطيع التنازل أكثر من ذلك لالتزامه أمام ضباط الجيش بمدة الاتفاقية ومدة الجلاء، كما أنه اقنع الضباط بصعوبة بالغة بقبول إدراج تركيا(١).

وفى جولة شبه نهائية بين عبد الناصر وكافرى تمسك عبدالناصر بموقف مصر إلى حد إقناع كافرى بأنه لو حدث إرغام عبد الناصر على قبول هذه الشروط فسوف تكون النتائج وخيمة وضياع مستقبل التعاون مع الغرب، وكان كافرى يرى عبد الناصر يستخدم أسلوبين لإقناع الولايات المتحدة التلويح بمستقبل التعاون مع الغرب وإبراز الاخطار الداخلية عليه وعلى نظامه إذا قدم المزيد من التنازلات(٢).

وفى الجلسة التالية (١٥يوليو) حققت المفاوضات تقدما ملحوظا فى عدد من النقاط الجوهرية باستثناء ثلاث نقاط هى (مدة السريان - مدة الإنسحاب - إدراج ايران)(٣).

وتحدد الموقف المصرى كما طرحه عبدالناصر فى المفاوضات فى رفض إدراج إيران، وبالنسبة لفترة الإنسحاب التمسك بشرط إتمام الإنسحاب قبل انتخابات يناير ١٩٥٦، وبالنسبة لسريان الاتفاق تمسك عبدالناصر بمدة ٧سنوات واوضح أن مصر بذلك توافق لبريطانيا على قاعدة لمدة ٧ سنوات بمعنى ربط مصر لنفسها بالغرب ربطا لافكاك منه، وكان عرض عبدالناصر لقضية مصر موضع تقدير من الجانب البريطانى لمهارته فى المفاوضات وقدرته على الإقناع.

وحلل كافرى الإسلوب المصرى بأنه:

(أ) أبرز التنازل الهائل بالموافقة على إدراج تركيا.

(ب) أن مصر قدمت تنازلا بالموافقة على إتاحة القاعدة للاستخدام وبالتالى تعريض نفسها لخطر هجوم ذرى.

(جـ) أن بريطانيا سبق أن وافقت على مدة سبع سنوات.

(د) دفع صلاح سالم للتلويح باستخدام العنف إذا لم يتم الاتفاق.

وازاء هذا الموقف المتشدد الذى استخدمه المفاوض المصرى، لم يسع الجانب البريطانى إلا أن طلب تعليمات من لندن (٤) للتصرف وانتهى ستيفنسون رئيس الجانب البريطانى (إلى أنه لابد من قبول وجهة النظر المصرية) (٥) لأن بريطانيا كانت ستجلو على أى عام حال عام ١٩٥٦. ولم يكن ثمة من سبيل إلا الموافقة فعلا

---

(١) مقابلة السفير المصرى أحمد حسين مع مدير ادارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية (بايرود) (مذكرة سرية عن المحادثات فى الخارجية حول مفاوضات قاعدة السويس فى ١٣ يوليو ١٩٥٤، نفس الملف)

(٢) مقابلة عبد الناصر وكافرى ١٣ يوليو ١٩٥٤ ـ برقية السفارة الأميريكية إلى الخارجية رقم ٥٧ فى ١٣ يوليو، ٦٢ فى ١٤ يوليو.

(٣) برقية السفارة من القاهرة رقم ٧١ فى ١٥ يوليو، نفس الملف.

(٤) برقية السفارة السرية رقم ٧١ إلى الخارجية (نفس المصدر) وانظر: ايضا البرقية التحليلية لكافرى للموقف المصرى وتشدده فى المفاوضات برقية رقم ٨٦ فى٢٠ يوليو ١٩٥٤ ملف المفاوضات المصرية الانجليزية ورقم ٩٢ فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ عن تقديرات ستيفنسون للموقف المصرى وتوصياته بالموافقة. بنفس الملف.

(٥) برقية سرية من واشنطن إلى القاهرة ولندن رقم ٥٧ القاهرة، ٢٩٧ لندن، نفس الملف فى ١٥ يوليو ١٩٥٤

على وجهة النظر المصرية كما أصر عليها عبدالناصر فى المفاوضات فى الحادى والعشرين من يوليو ١٩٥٤ بتوقيع مبدئى على الإتفاق بين مصر وبريطانيا*.

رد الفعل الأميريكى لتوقيع الإتفاق:

تمثل رد الفعل المباشر لتوقيع الإتفاق المبدئى بالأحرف الأولى بإصدار بيان صحفى سبق أن اعدته الخارجية الأميريكية منذ ١٥ يوليو توقعا منها لنجاح المفاوضات تضمن الترحيب باستئناف المفاوضات، وبالنهج البريطانى والمقترحات البريطانية الجديدة، وأن الأسلوب الجديد يحقق الامال الوطنية لمصر ويسمح لحكومتها بالتركيز على مشكلاتها الإجتماعية والإقتصادية وفى نفس الوقت تتيح هذه التسوية أساسا سليما طويل الأجل للقدرات الدفاعية للشرق الأدنى بما يسمح بالإستفادة بالموارد الكلية للغرب.

وكان كافرى قد ابرق - بعد التوصل إلى الإتفاق - إلى الخارجية الأميريكية يوصى بإصدار البيان بأسرع ما يمكن تتضمن نفس العناصر السابقة بالإضافة إلى عنصر جديد هو تقدير الولايات المتحدة كدولة بحرية - بعزم الحكومتين على الإلتزام باتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس(١).

أما ردود الفعل الأولى لاطراف الاتفاق فقد نقلها كافرى إلى الخارجية فى ٢٨ يوليو ١٩٥١ فبالنسبة للمصريين اشار إلى أسمى تقدير للمصريين للمساعدة الجمة والفعالة من جانب الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق، ونقل تأكيدات فوزى باحترام مصر للوثيقة. وواضح أن كافرى كان ينقل هذه الردود الأولية عن الحكومة المصرية وهو يدرك الدور الذى أداه مع ستيفنسون ومع المصريين وعبدالناصر فى التوصل إلى الإتفاق(٢).

وقد تمثل رد الفعل الأميريكى الرسمى لتوقيع الاتفاق فى بيان لوزير الخارجية الأميريكى فى ٢٨ يوليو وصف فيه الاتفاقية بأنها خطوة كبرى فى تطور العلاقات بين دول الشرق والغرب وأن يكون بداية عصر جديد من التعاون الوثيق بين دول الشرق الأدنى والغرب، وأن الاتفاقية سوف تكفل اساسا أدوم للهدوء والأمن فى الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة ترحب بصفة خاصة بقرار مصر إتاحة قاعدة القناة للمملكة المتحدة فى حالة العدوان ضد المنطقة(٣).

(*) اجل تم الاتفاق بين مصر وبريطانيا ووقع بالاحرف الأولى فى السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٤ ثم تم التوقيع على الاتفاق بتفاصيله فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤، ولكن بريطانيا لم تتوقف عن مواصلة مباحثاتها مع عبد الناصر حول الدفاع عن الشرق الأوسط وهذا بالفعل ما دار بين انطونى ناتنج Anthony Nutting وزير الدولة البريطانى وبين عبد الناصر الذي طلب من ناتنج - حسب روايته - أن يبقى فى القاهرة بعد توقيع الاتفاقية لاستعراض العلاقات المصرية الانجليزية والوضع بشكل عام فى الشرق الأوسط.

لقد كان توقيع الاتفاقية بالنسبة لوزير الخارجية البريطانية ايذانا بعهد جديد فى الشرق الأوسط تتحدد فيه مسائل الدفاع عن المنطقة والنزاع مع اسرائيل ثم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وكان راى عبدالناصر - كما يروى ناتنج - ان نظامه يعتمد على الجيش ومن ثم أهمية توفير المعونة العسكرية له بعد توقيع الاتفاق.

- راجع نصوص مقابلة انطونى ناتنج مع عبدالناصر فى الوثائق البريطانية: F.O. 371/ 108313 E. 105 10/ 15.

secretary of state Anthony Nutting oct. 28. 1954, Record of Talks between Nutting and col. Nasser after signature of the agreement.

(١) برقية واشنطن السرية إلى القاهرة رقم ٥٧ فى ١٥ يوليو (مشروع البيان الصحفى) وانظر برقية كافرى بالتوصية باصدار التصريح فى ٢٧ يوليو من القاهرة إلى واشنطن رقم ٤٦ فى يوليو، نفس الملف.

(٢) برقية السفارة فى القاهرة إلى واشنطن ٢٨ يوليو رقم ١٢١ فى ٢٨ يوليو، نفس الملف.

(٣) نص تصريح دالاس صدر بنشرة صحفية رقم ٤١٣ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ - انظر:

U.S.Dept. of state bulletin Vol xxxI no. 789, August 9, 1954 pp. 198-199.

وانظر ايضا selected correspondence and related metrial Box (84) 1954 Dept. of state press release no. 413.

ويعكس بيان دالاس الإطار الاقليمى الواسع فى تقييم الإدارة لنتائج الإتفاقية فالعناصر الثلاثة للتقييم ـ التعاون الوثيق مع الغرب، والأساس الدائم لأمن المنطقة، ـ مواجهة العدوان يمثل مضمون الموقف الأميريكى ورد فعله تجاه نتائج الإتفاقية.

أما دور جيفرسون كافرى فى التوصل لهذا الإتفاق فقد سجله دالاس فى رسالته إليه فى ٢٩ يوليو ١٩٥٤لتقدير دوره فى تسهيل توقيع الإتفاقية ويعرب له عن شكره وامتنانه وقد رد كافرى على دالاس يؤكد له أنه تم التوصل للإتفاق بفعل تفهمه وتعاطفه وثبات موقفه(١).

وتبادل دالاس مع ايدن وعبدالناصر ومحمود فوزى الرسائل حول التوصل للإتفاق، فقد كتب دالاس لايدن «إن التكيف مع ظروف العالم المتغير من خير خصائص التقاليد البريطانية وأن الإتفاق ينطوى على فائدة متبادلة للمملكة المتحدة ومصر» واجابه ايدن برسالة يقدر له الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق، كما أكد دالاس لفوزى وعبد الناصر «أنه على ثقة أن هذه التسوية سوف ترسى الاسس لتعاون اوثق بين بلدينا تجاه المشكلات التى تؤثر فى منطقة الشرق الأدنى، وسوف تؤدى إلى مزيد من الإستقرار والقوة الدفاعية فى المنطقة.

وأجاب عبد الناصر دالاس بأن مصر على ثقة من أن هذه الإتفاقية سوف تبدأ عصرا جديدا من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وأنه من الممتنين للمعونة والمساعدة من قادة وحكومة الولايات المتحدة فى تحقيق هذا الاتفاق.

وأجاب فوزى «بأنه سوف يتذكر دائما بالتقدير التأييد الذى اتسم بالصبر والحكمة والمعونة لقادة وحكومة الولايات المتحدة فى التوصل لهذا الاتفاق»(٢).

والقاسم المشترك لرسائل دالاس إلى أطراف الإتفاقية فوزى وعبد الناصر وايدن والردود عليه تؤكد الدور الفعال الذى أدته السياسة الخارجية الأميريكية فى التوصل إلى الإتفاق، ومن ناحية أخرى من مضمون رسالة دالاس إلى عبدالناصر بصفة خاصة تعكس المضمون الإقليمى الذى ينظر به إلى نتائج الإتفاقية والأمن والقدرة الدفاعية للمنطقة، ويفسر توجهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر قبل وبعد الإتفاقية اى مدى إسهامها فى تحقيق الأمن والقدرة الدفاعية الاقليمية، وقد اكد دالاس نفس المعانى الشاملة للتوصل إلى الإتفاق فى بيانه فى ١٩أكتوبر ١٩٥٤ الذى وصف التوقيع النهائى للإتفاق بين مصر والمملكة المتحدة بانه حدث له أهمية بعيدة المدى، وأن إزالة هذا العائق من طريق التعاون الأوثق سوف يفتح طريقا جديدا نحو العلاقات السلمية بين الشرق الأدنى ودول أخرى فى العالم الحر. وأن هذا التعاون سوف يدعم استقرار وأمن المنطقة، ونوه دالاس بالمسئوليات الجديدة والأشمل التى سوف تتحملها مصر بانتقال القاعدة العسكرية فى القناة من السيطرة البريطانية إلى السيطرة المصرية(٣).

1- Letter from Caffrey to Dulles, J.F.D. Cairo July 29, 1954, selected correspondence Box (79) J.F.D. papers.

2- U.S. Dept. of state bulletir Vol xxxI, no. 790 August 16, 1954p. 234. British Embassy, Washington July 31, 1954 from Roger Makins to J.F.D. Message from Eden.

وانظر نص رسالة إيدن إلى دالاس فى ٣١ يوليو عن طريق السفير البريطانى روجر ماكينز 611. 74/ 7- 31 - 54. .

(٣) نص بيان دالاس حول توقيع الاتفاق فى ١٩ اكتوبر فى النشرة الصحفية ٥٩٤ لوزارة الخارجية وانظر: Slected correspondence, Box (84) oct. 19, 1954. J.F.D. papers.

وقبل أن نوجز رد فعل الكونجرس والصحافة الأميريكية لهذا الحدث إلى جانب رد فعل الادارة الأميريكية يهمنا أن نشير إلى تقييم السفارة الأميريكية فى القاهرة لمضمون وآثار الإتفاقية المصرية الإنجليزية بالنسبة لمستقبل اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر. وقد احتوى ملف المفاوضات المصرية الانجليزية ـ ضمن وثائق السفارة الاميريكية بالقاهرة ـ على وثيقتين أحداهما رسالة من المستشار السياسى للسفارة (لويس جونز) مرسلة إلى مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية ووافق على محتواها (كافرى) وأعضاء السفارة الذين اشتركوا فى المفاوضات[1]، كما احتوى الملف على رسالة ختامية تحت عنوان «تأملات فى الإتفاقية ودلالاتهابالنسبة لمصر وبريطانيا، وبالنسبة لسياسة الولايات المتحدة عامة وسياستها فى مصر[2]. والقاسم المشترك بين رسالة المستشار السياسى للسفارة فى ١٣ أغسطس ١٩٥٤ وبين تأملات كافرى فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٤ ذلك الإقتناع العميق بتأثير الإتفاقية على وضع مصر فى المنطقة والأمن الاقليمى حيث يقول جونز: «لقد قلنا دائما إن مصر هى مفتاح الشرق الأوسط، فالجغرافيا والقدرات والحجم والشخصية والتعليم تؤكد هذا التقدير، وتحدث بشكل أكثر تحديدا فيقول» إنه فى مصر الآن نظام ذو نوايا حسنة، ولقد زالت عقبة السويس وإزاء قوة الولايات المتحدة ومسؤولياتها فإن الإتفاقية المصرية الإنجليزية تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة أهم منها بالنسبة للملكة المتحدة، فالملكة المتحدة تخرج من المنطقة والولايات المتحدة تدخل المنطقة» ويوصى بالحذر والصبر فى التعامل مع المصريين بعد الإتفاقية حين يقول «إن مصر فى حالة (حمل)الآن ولم تصل إلى مرحلة المخاض ويجب أن نبدى الفهم والحنكة فى تعاملنا معهم خلال فترة حرجة كهذه[3]، ويكرر كافرى فى تأملاته نفس التحذير حين يقول «إن افدح خطأ يمكن أن ترتكبه الولايات المتحدة فى اللحظة الراهنة هو محاولة إرغام مصر على الاشتراك فى ترتيبات أمنية اقليمية تضم الدول الغربية، ويعتقد كافرى أن هذا الوقت سوف يأتى، ويكرر كافرى نفس آراء مستشاره حين يقول» إن اتفاقية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ قد ازاحت آخر العقبات أمام الولايات المتحدة وأنه قد آن الأوان أمام الولايات المتحدة لتبدى قدرتها على العمل»[4].

كان ذلك هو تقدير الإدارة الأميريكية لنتائج الإتفاقية وتقييم آثارها (دالاس فى الخارجية والسفارة الأميريكية فى القاهرة، وكذلك تقييم الصحافة الأميريكية التى ايدت تقييم الإدارة حيث أعتبرت النيويورك تايمز توقيع الإتفاقية بمثابة مقدمة لتحول محتمل فى الموقف تجاه علاقات عسكرية وسياسية أوثق مع الغرب بعد إنهائها لنزاع طويل حال دون تحقيق وحدة حقيقية بين الحلفاء الغربيين والشرق الأوسط بل وأدت أحيانا إلى احتكاك بين واشنطن ولندن [5].

ولم يفت كل من تعرض للمفاوضات المصرية الإنجليزية عام ١٩٥٤ إلا أن يبرز الدور الشخصى الذى لعبه كافرى فى دفع عجلة المفاوضات[6] إلى أن حقق انتصارا للدبلوماسية الأميريكية ومصالحة بين مصر

1- Offical, informal, confidential letter to william Burdett, office of near eastern affairs, Dept. of state from Lewis Jones, U.S. embassy cairo, August 13, 1954.

2- Foreign service despatch from Amembessy Cairo,no 761 oct. 21, 1954 file no. 320. Anglo Egyptian Negotiations.

(٣) رسالة جونز، المصدر السابق.

(٤) تاملات كافرى عن الاتفاقية، المصدر السابق.

5- New York Times pp 1, 4, 5 July 29, 1954.

6-Wynn,Wilton, Nasser of Egypt 1959, Arlington Books, cambridge, p. 91

والغـــرب[١] ولم تكن الإتفاقية نهاية فى حد ذاتها بل خطوة لإنشاء أمن جماعى فى الشرق الأوسط حيث كان هدف الولايات المتحدة كسب عضو جديد لما وصفه دالاس فى رسالته لعبد الناصر باستقرار أكبر وقوة دفاعية أعظم فى المنطقة[٢].

ورغم كل هذا التقييم الإيجابى فى الإدارة والصحافة فإن اتجاها ناقدا آخر للإتفاقية كان يسود الكونجرس الأميريكى اتساقا مع الموقف السلبى تجاه سياسة مصر الخارجية خاصة فى اتجاهين علاقة مصر ببريطانيا وموقف مصر من إسرائيل، فالإتفاقية التى عبرت عن الإرادة الطيبة التى أكدتها الولايات المتحدة تجاه مصر لم تكن مبعثا لارتياح إسرائيل، حيث كان هدفها بقاء الجيش البريطانى فى مصر وعدم وجود علاقات طيبة بين الولايات المتحدة ومصر[٣].

وقد رأى أحد المتخصصين فى السياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط فى الإتفاقية أنها كانت خطأ من أخطاء السياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط لأنها أدت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية فى الشرق الأوسط كان يعتمد عليها الهيكل الكامل للنظام الدفاعى الإقليمى الحيوى لكل خطط الدفاع الغربية، وأن مصر لم ترفض فحسب التعاون مع الولايات المتحدة فى إقامة نظام دفاعى جديد بل قابلت الكرم الأميريكى بالازدراء والغطرسة[٤].

والوقع أن اصواتا عديدة فى الكونجرس تحدثت لتنتقد نتائج هذه الاتفاقية خاصة ما يتصل منهابآثار معينة على إسرائيل فقد بعث النائب ما نويل سيللا Emanuel Cellar عضو مجلس النواب الأميريكى عن نيويورك (احدى الولايات التى يتضح فيها تأثير الموالين لإسرائيل فى الكونجرس) رسالة فى ٢٤ أغسطس لدالاس يتحدث فيها عن المخاطر التى تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الإتفاق بسبب انسحاب القوات البريطانية من القاعدة وتفرغ الجيش المصرى لإسرائيل، ثم الوعود الخاصة بتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، وتضمن خطابه نقدا للسياسة الإميريكية تجاه مصر والتى تحمل الكثير من الأخطار بالنسبة لإسرائيل، حتى أن دالاس يضطر للرد عليه وينفى وجود أى نوايا عدوانية لدى مصر تجاه اسرائيل[٥]، وقد كرر نفس المعانى نائب آخر فى عام ١٩٥٦ فى مجلس النواب الأميريكى حين اعتبر روسيا هى المستفيدة من جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس بالإضافة إلى تهديد دولة إسرائيل الصديقة، وأن عبد الناصر يتهدد الولايات المتحدة فى اذاعته وصحافته ويهدد بالقضاء على اسرائيل[٦]، بل أن عضوا آخر فى مجلس الشيوخ أعتبر إنسحاب القوات البريطانية من مصر نكسة للعالم الحر ودليلا على فشل السياسة الأميريكية فى الشرق

1- Lacquer, Walter, the Soviet Union and the Middle East, frederick praeger N.Y, 1959 p. 196

وانظر: Eveland, Wilbur, Ropes of sand, norton, co. London, N.Y 1980. p 10

حيث يقول لايوجد احد يمكن ان يشك فى ان كافرى قد لعب دورا حاسما فى المفاوضات المصرية الانجليزية عن قاعدة قناة السويس، كما وصف الدكتور محمود فوزى هذا الدور الذى قام به كافرى قائلا «لقد وجدت ان كافرى كان متعاونا ومتفهما بالنسبة للمفاوضات التى ادت إلى إنهاء مرابطة القوات البريطانية فى مصر، محمود فوزى، المرجع السابق، ص٣٩.

(٢) انظر Stebbins, Richard, the U.S. in world affairs, 1954 pp. 339 - 340. Harper & Beothers N.Y. 1956.

3- Heikal, op. cit p. 45.

4- Hurewitz, J.C. our mistakes in the Middle East, Atlantic monthly Dec. 1956, P. 48

5- U.S. Dept. of state, bulletin, Vol XXXI, no. 792 August 30, 1054 pp. 316-318.

الأوسط ،وأن عبد الناصر أصبح يهدد إسرائيل بالدعوة لاستعادة شعب فلسطين لاستقلاله وحريته* ، كما وصف عضو مجلس النواب «جمس روزفلت» جلاء القوات البريطانية عن مصر بأنها نذير شؤوم للعالم الحر وأن السفير الأميريكي فى مصر قد أساء التقدير وأن مصر لم تبد أى شعور بالصداقة نحو الغرب(١).

ومهما كانت الاصوات الناقدة فى الكونجرس للموقف الذى اتخذته الادارة من إتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عن قاعدة قناة السويس فقد كانت الإدارة تعتبرها نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بمعنى أنها لم تفتح فقط أبواب التعاون مع مصر بل مع العالم الغربى أيضا، والولايات المتحدة كما قدرت الخارجية الأميريكية، بإزالة المشكلة التى اعترضت هذا التعاون وبالتالى فتحت الطريق أمام المعونة العسكرية والإقتصادية الأميريكية لمصر فى الربع الأخير من عام ١٩٥٤(٢).

ولعلنا نتساءل هل فتحت فعلا أبواب التعاون مع الولايات المتحدة والغرب وهل فتحت فعلا خزائن الولايات المتحدة ومخازن أسلحتها لمصر بعد اتفاقية ١٩٥٤ أم لا؟ الوثائق السرية لوزارة الخارجية الأميريكية، وبالقدر الذى أتيح للباحث الاطلاع عليه تؤكد أن الخطط قد أعدت والبرامج قد جهزت والمشروعات قد نوقشت على مستوى الإدارة الأميريكية بل وأعدت صياغة مشروعات الاتفاقيات وأرسلت للحكومة المصرية بالفعل، إلا أن عوامل أخرى حالت دون تنفيذ هذه الخطط وتلك المشروعات أو توقيع إتفاقيات، منها ما كان يتصل بشروط ارتبطت بهذه المعونة ـ رفضتها مصر ـ ومنها ما كان يتصل بعوامل الضغط الصهيونى داخل الإدارة الأميريكية والذى تزايد بعد توقيع الاتفاقية ووقوف مصر والولايات المتحدة على مشارف مرحلة جديدة من التعاون الثنائى ـ ذلك التعاون الذى لم تكد خطوطه الأولى تتحدد حتى طمست وما كادت برامجها تعد حتى سحبت لتضع السياسة الخارجية الأميريكية عند منعطف جديد أو مفترق جديد مع مصر وهو ما سوف نحاول استعراضه وتحليله فى الفصول التالية.

(*) يلاحظ أن هذا النائب وغيره قد أدلي بملاحظاته تلك فى خضم مناقشات الكونجرس الأميريكى للعلاقات مع مصر في منتصف عام ١٩٥٦ أى عقب صفقة الأسلحة التشيكية، وعقب اشتراك مصر في مؤتمر باندونج وإعتراف مصر بالصين الشعبية مما ترك انعكاسات سلبية داخل قطاع كبير من أعضاء الكونجرس خاصة الموالين منهم لإسرائيل في أعقاب اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وخلق تيارا مناهضا لمصر ومعاكسا للإدارة في عرضها تمويل السد العالى .

1- Cong. Rec. House, June 19, 1956 p. 10622.

(٢) انظر تحليل نتائج ودلالات الاتفاقية المصرية الانجليزية بالتفصيل في :

Hourani, Albert, The Anglo- Egyptian agreement, some causes and implications, the Middle East Journal vol9, summer 55 no. 3pp. 254-255.

وانظر تعليق نجيب على الاتفاقية : Naguib, Egypt destiny op. cit., pp. 260- 2261, 244-249-251,

الفصل السابع

السياسة الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى

يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

أولا : الاتصالات الأولى بين رجال الثورة والسفارة والخارجية الأميريكية لطلب السلاح .

ثانيا : الموقف داخل أجهزة الإدارة الأميريكية من طلب مصر تزويدها بالسلاح .

ثالثا : موقف الإدارة الأميريكية الجديدة فى رئاسة دوايت ايزنهاور منذ ١٩٥٣ .

رابعا : الموقف الأميريكى بعد توقيع الإتفاقية المصرية البريطانية لقاعدة قناة السويس بالأحرف الأولى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

خامسا : تحليل دوافع وآثار الموقف الأميريكى نحو طلب مصر تزويدها بالسلاح فى أعقاب توقيع إتفاق قاعدة قناة السويس ١٩٥٤ .

السياسة الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى

يوليو ١٩٥٢ـ١٩٥٥

مما لاشك فيه أن اتجاه الولايات المتحدة الأميريكية لتسليح الجيش المصرى يمثل عنصرا من أهم العناصر المكونة للموقف الأميريكى والسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، إذ يعكس مدى استجابة الحكومة الأميريكية ومدى استعدادها لتلبية حاجات مصر من الأسلحة ، كما يعكس العوامل المختلفة المؤثرة فى موقف هذه السياسة نحو مصر من حيث تقديرها للشروط الواجب توافرها فى مصر داخليا وخارجيا حتى تستجيب لمطالبها للتزود بالأسلحة ، ولاشك أيضا أنه فى صدارة هذه الإشتراطات التى كانت السياسة الخارجية الأميريكية تتوخاها هى اتجاه السياسة الخارجية لمصر ، هل تدخل مصر فى إطار سياسة التحالفات العسكرية التى دعت إليها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأوسط وإلى أى حد تتجاوب مصر مع الدعوة لإقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط عرف باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، والإرتباط الوثيق بين هذه النظرة ـ أى إقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط ـ وتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول مستقبل قاعدة قناة السويس .

ولقد ظل اتجاه ونوايا الولايات المتحدة الأميريكية إزاء تسليح الجيش المصرى وثيق الإرتباط بموقف مصر من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ككل فى إطار تسوية النزاع المصرى الإنجليزى . ولقد كان فصل السياسة الخارجية الأميريكية وتسليح الجيش المصرى من الفصول الحافلة بالأتصالات المصرية الأميريكية وبالمفاوضات الأميريكية البريطانية، وبالتقديرات الإستراتيجية التى تقوم بها مختلف أجهزة الإدارة الأميريكية من خارجية ودفاع وأمن متبادل وهيئة الأركان المشتركة للتوصل إلى قرار حول تسليح الجيش المصرى . لقد حفل هذا الفصل بالوعود والأمانى التى ظلت معلقة حتى بعد تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى أكتوبر ١٩٥٤ وانتهى الأمر فى النهاية إلى تحول مصر بحثا عن مصادر السلاح للدفاع عن حدودها وحماية استقلالها الوطنى .

يعود اتجاه مصر لطلب السلاح من مصادر أميريكية إلى مطلع عام ١٩٤٧ حين طلب النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى معونة عسكرية من الولايات المتحدة لتحديث القوات الجوية المصرية [1] ، على أن السنة

(1) Chronolgy, Middle East Journal, Jan. 11, 1948 p. 62.

التالية شهدت حرب فلسطين وحظر الأسلحة والفشل فى الحصول على أسلحة من الغرب [١] . وإن ظلت الاتصالات مستمرة بين الخارجية المصرية والخارجية الأميريكية عن طريق الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية فى واشنطن والقائم بأعمال نائب مدير إدارة الشرق الأدنى لحثه على تلبية طلبات مصر لتقديم معونة عسكرية وطلب إيفاد بعثة من وزارة الدفاع الأميريكية إلى مصر وعدم تأخير الإستجابة حتى لا يؤثر سلبا على موقف مصر من برنامج الأمن المتبادل ، ولكن الخارجية كانت تشترط أولا معرفة الوضع القائم للقوات المسلحة المصرية وخططها المستقبلية وثانيا تحديد موقف مصر من خطط الأمن المتبادل التى تمثل خطوة ضخمة يجب أن تقدرها دول الشرق الأدنى [٢] .

فالطلب المصرى لمعونة عسكرية أميريكية أحاطته أولا ظروف حظر السلاح، وثانيا مدى استجابة مصر لبرامج الأمن المتبادل وتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط، وثالثا تأزم العلاقات المصرية البريطانية بسبب مطالب مصر للجلاء عن قاعدة القناة وتدخل البريطانيين لدى الولايات المتحدة لمنع الأستجابة لمطالب مصر للتسليح . وبشكل عام لم يتسن التوصل إلى اتفاق بين مصر والولايات المتحدة حول تزويد مصر ببعض الأسلحة للحفاظ على النظام والأمن الداخلى إلا بعد أحداث حريق القاهرة وذلك حين قبلت الولايات المتحدة فى مايو ١٩٥٢ تزويد مصر ببعض المعدات والعتاد لوحدات الشرطة على أساس سداد القيمة وذلك لأغراض الأمن الداخلى فى مصر[٣] .

أولا : الاتصالات الأولى بين رجال الثورة والسفارة والخارجية الأميريكية لطلب السلاح :

ومنذ قيام الثورة لم يضع النظام الجديد وقتا فى طلب معونة عسكرية أميريكية أو من مصادر غربية أخرى. فبعد أسبوعين فقط من الحركة صرح نجيب فى أول مقابلة صحفية له: «إن مصر تريد الحصول على أسلحة أميريكية وترحب بمثل هذه المعونة من بريطانيا أو من أى دولة أخرى فى أوروبا الغربية» ، وقال نجيب: «إن مصر لابد وأن تحصل على الأسلحة ومعدات حربية حديثة، ولا أستطيع القول من سيزودنا بالسلاح إذا رفضت أميريكا والديمقراطيات الغربية تقديم المعونة» . وأعرب نجيب عن الثقة فى تدريب الضباط المصريين فى الولايات المتحدة وحصول الجيش المصرى على معدات أميريكية [٤] . وكان رد فعل الولايات المتحدة التى استشعرت من تصريحات محمد نجيب تقبلا لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أنها ترحب بهذا الطلب فى شكل رسمى [٥] .

---

(١) أعلنت وزارة الخارجية الأميريكية فى ٥ ديسمبر ١٩٤٧ وقف الترخيص لشحنات الأسلحة إلى الدول العربية ـ انظر
U.S. Dept. of state Bulletin XVII, Dec. 14, 1947, P. 1. 97.

(٢) مقابلة العقيد عبد الحميد غالب الملحق العسكرى المصرى بالسفارة المصرية فى واشنطن مع مستر «ستابلر» Stabler القائم بأعمال نائب مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ـ انظر
Secret. Dept. of state, memo of conversation, august 8, 1951, Sub. Egyptian request for Arms Assistance, 774. 56/8-851.

3 - U.S. Treaties & other International agreements, Washington, Gov. printing office 1956 VII part I p. 841.
وانظر الفصل الخاص بالموقف الأميريكى تجاه التطورات الداخلية في مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

4 - New York Times, August of, 1952 P.1 .

5 - Ibid, August 9, 1952 p.1.

وسرعان ما بدأت المفاوضات بين الولايات المتحدة ومصر حول موضوع طلب الأسلحة . ويروى عبد الناصر أن الموضوع طرحه بعد ثلاثة أشهر من الثورة حين أجرى مباحثات مع وكيل وزارة الدفاع الأميريكية وأنه تلقى تأكيدا بان الولايات المتحدة يسعدها تسليح مصر (١) .

والواقع انه عقب قيام ثورة يوليو مباشرة وبأقل من ثلاث شهور كانت حكومة مصر قد تقدمت بطلب معونة عسكرية دفاعية من الولايات المتحدة ،وأبدت استعدادها لتقديم تأكيدات شفوية أو كتابية حول مساهمة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مما دفع الولايات المتحدة إلى ايفاد أحد مسؤولى الخارجية الأميريكية وهو «ويلز ستابلر» Wells Stabler إلى القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ حيث طلب من السفير كافرى إعداد دراسة عن احتياجات القوات المسلحة المصرية من المعدات فى ضوء اشتراكها فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد تمخض عن هذه الدراسة التقرير الشامل الذى اعده جرين لى «Green Lee» الملحق العسكرى الأميريكى بالاشتراك مع الملحقين الجوى والبحرى الآميريكيين فى القاهرة ليضع الإطار العام لعدد القوات المسلحة المصرية والمهام التى ستناط بها فى ظل اشتراك مصر فى منظمة «الميدو» «M. E. D. O» والشروط التى تقبلها مصر.

وكانت تقديرات احتياجات القوات المسلحة المصرية تتوقف على نوع المهام التى ستقوم بها مصر فى الدفاع ليس فقط عن مصر فحسب باستثناء منطقة القناة التى يتولاها البريطانيون بل فى الدفاع عن نفسها مع جزء من منطقة القناة أم الدفاع عن نفسها بالإضافة إلى منطقة القناة بالكامل، ومرد هذه التقديرات إلى أن السياسة الخارجية الأميريكية تجاه الاستجابة لاحتياجات القوات المصرية لا تتعامل مع مصر وحدها بل مع المنطقة ككل (٢) .

ولم تكن هذه التقديرات الأولية التى حدد لها الملحق البحرى الآميريكى خطوطها العريضة فى الرابع من أكتوبر ١٩٥٢ بكافية لإعداد تقديرات أشمل وأوفى حول طلب الحكومة المصرية لمعدات عسكرية، وكان لابد من عقد اجتماع مشترك بين الضباط المصريين والملحقين العسكريين بالسفارة الأميريكية فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ حيث قدم ممثلو القوات المسلحة المصرية مشروعات القوائم الخاصة بالاحتياجات المطلوبة للبرامج المقترح من المعونة العسكرية (٣) .

---

1 - Interview with prime ministers of Egypt & Israel. U.S. news & world Report XC nov. 4, 1955 p. 49.

وانظر رواية هيكل عن اتصالات عبد الناصر بالسفارة الأميريكية حول طلب الأسلحة ومباحثات عبد الناصر مع وليام فوستر William C. Foster نائب وزير الدفاع الأميريكى أثناء زيارته للقاهرة فى ٥ نوفمبر ودعى لمقابلة عبد الناصر بالسفارة الاميريكية بالقاهرة حيث اقترح إيفاد بعثة مصرية للولايات المتحدة لإجراء مباحثات حول شحنات الأسلحة ، (بعثة عل صبرى في نوفمبر ١٩٥٢) انظر :

Heikal, M., Cairo Documents, pp. 3, 37

وانظر أيضا محمد حسنين هيكل ، نحن وأميريكا ، دار العصر الحديث، د . ت ، ص ٦٤ ـ ٧٥ . ومحمد نجيب كنت رئيسا لمصر، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٦ ـ ٣١٧ .

(٢) انظر المذكرة السرية لمكتب الملحق البحرى بالسفارة الأميريكية بالقاهرة حول تقديراته للمعدات العسكرية المطلوبة للبحرية المصرية فى ٤ أكتوبر ١٩٥٢:
Office of the naval attache, Embassy of the U.S. Cairo, Egypt, Serial 0063, Oct. 4, 1952, Secret, Memo to Ambassador Via Counsellor of Embassy, Estimate of arms equipment for the Egyptian army, 774.5 MSP. 10-452, RG 59.

(٣) مثل القوات المسلحة المصرية كل من العقيد عبد المنعم أمين ، والعقيد على النكلاوى قائد الجناح على صبرى، ومثل السفارة الاأميريكية روبرت ماكلنتوك Robert McClintock والكولونيل جريجو Gerco الملحق الجوى الأميريكى ، والكابتن مورتون سوند رلاند Morton Sunderland و للفتانت كولونيل ديفيد ايفانز David Evans مساعد الملحق الجوى (صديق على صبرى) ومستر ليكلاند Lakeland (صديق عبد الناصر) انظر : Secret, foreign service despatch from Amembassy, Cairo, desp. no. 754 to the Dept. of state

وقد شمل تقرير السفارة السرى موضوع طلب الحكومة المصرية لمعدات حربية، ومرفقات التقرير كانت قائمة المعدات للجيش المصرى وقائمة المعدات للقوات الجوية ، ثم تعليق الملحق الحربى ، وتعليق الملحق الجوي ـ انظرملف . 774, 56/10-2052, RG 84, Box 4026 1950-1954 (Defense Matters)

ومما يثير الإهتمام أنه فى هذا الاجتماع المشترك بين الضباط المصريين والأمريكيين لبحث احتياجات الجيش المصرى طرح الضباط الأميريكيون بشكل عام تصورهم لدور مصر فى الدفاع الإقليمى عن المنطقة واشتراطات القيام بهذا الدور، فقد وصف الملحق العسكرى الأميريكى هذا الدور بقوله «إنه لو منحت مصر المعونة فلابد من أن تتلائم وتتسق مع الصورة العامة للدفاع الغربى». كما أن كافرى السفير الأميريكى فى تعقيبه على المباحثات والطلبات أكد أولا ضرورة استعانة مصر بمصادر السلاح التقليدية (بريطانيا) ثم وهذا وهو المهم أنه فى مقابل اى معونة تقدم لمصر فانه على مصر بدورها أن تقدم التزامات فيما يتصل بتسوية الخلافات مع المملكة المتحدة والإنضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) (١) .

وجدير بالذكر أن الدراسة التى أعدت بالسفارة عن احتياجات مصر العسكرية لم تتم من فراغ فقد تمت فى إطار طلب مصر لمعونة عسكرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ فى مقابل التزامات محددة من بينها إشتراك مصر فى شكل من أشكال منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وانطلق تقييم السفارة وتقرير الملحق العسكرى من نقطة حيوية هى أن مناقشة للمعونة العسكرية الأميريكية لمصر يجب ان تستند إلى المعرفة المؤكدة على موافقة مصر على الأشتراك الفعال فى الدفاع الشامل ضد الشيوعية العالمية وأنه لابد وأن تقدم مصر ضمانات كافية بهذا المعنى. ويورد تقرير الملحق العسكرى أن هناك شروط قبلتها مصر مقابل المعونة العسكرية والمالية الأميريكية، نقل المتحدث الرسمى للحكومة المصرية مضمونها إلى السفارة (عبدالمنعم أمين فى مقابلة مع كافرى) وهذه الشروط الخمسة هى:

أ - أن الحكومة المصرية موالية للغرب موالاة تامة.

ب - أن الحكومة المصرية سوف تعمل على التوصل إلى تحالف طويل الأجل مع الولايات المتحدة .

جـ - أن الحكومة المصرية تود الاشتراك فى نوع من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

د - أن الحكومة المصرية مستعدة لتقديم تأكيدات سرية مكتوبة أو شفوية للولايات المتحدة لتنفيذ الشروط أ، ب، جـ، وان نوع التأكيد يتوقف على احتياجات الولايات المتحدة والموقف السياسى الداخلى فى ذلك الوقت .

هـ - انه يتعين على الحكومة المصرية - من خلال التثقيف والدعاية أن تعلم شعبها الحاجة للتحالف مع الغرب قبل أن تتمكن علنا من الإلتزام بالمبادىء السابقة أ، ب، جـ، د .

بالإضافة إلى هذه الشروط فلابد من مراعاة عدة نقاط عند دراسة احتياجات الجيش المصرى من المعونة العسكرية الأميريكية تتمثل فى قدرة مصر على الشراء، ثم استعداد الدول الغربية الأخرى تزويد مصر بجزء من احتياجاتها، ثم قدرة مصر على تغيير معداتها إلى النمط الأميريكى، وأخيرا حل الخلافات بين مصر وإسرائيل حتى لا يثير دعم القوات المسلحة المصرية شكوكا كبيرة (٢) . ولعل هذه النقطة الأخيرة وهى حل الخلافات بين مصر وإسرائيل سوف تكون من عوامل الحد من قدرة السياسة الخارجية الأميريكية على تنفيذ سياستها لتسليح مصر فيما بعد، خاصة أحداث الاشتباكات فى غزة خلال الربع الأول من عام ١٩٥٥ .

---

(١) نفس المصدر .

(٢) انظر التقرير الشامل للملحق العسكرى الأميريكى فى القاهرة عن القوة والمعدات المطلوبة للجيش الملكى المصرى فى ظل ظروف مؤسسة على اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢:

The foreign service of the U.S., office of the army attache American embassy, Cairo, Egypt, Oct. 30, 1952 Memo for the ambassador. A study of strength and equipment requirements of the royal Egyptian army under certain conditions predicated on Egyptian participation in (Medo), 774. 15 MSP. 11/15-52.

فدارسة الطلب المصرى للمعونة العسكرية الأميريكية لم تتم إذن بمعزل عن شروط سياسة معينة تذكر الوثائق الأميريكية أن الحكومة المصرية قد قبلتها ثم أنها تمت كذلك فى ضوء عامل بالغ الأهمية وهو أن الاستجابة لهذه الاحتياجات تتم وفقا للمهام التى سوف تسند إلى القوات المصرية فى ظل انضمامها لمنظمة لمنطقة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم تستند فى نفس الوقت إلى عامل لا يقل أهمية وهو تسوية الخلافات بين مصر وإسرائيل، فتلبية هذه الشروط السياسية والاستجابة للضمانات المطلوبة هى التى سوف تحدد تنفيذ المعونة العسكرية الأميريكية لمصر.

إلا انه حتى العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ لم تبدأ الإدارة الأميريكية فى واشنطن دراسة حقيقية لطلب مصر من المعونة العسكرية إلى أن تلقت بصفة رسمية تأكيدات مكتوبة من مصر فى شكل نص مذكرة مؤرخة ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ سلمها عبد المنعم أمين ممثل محمد نجيب إلى السفير كافرى فى القاهرة (١) والذى أرسلها فى برقية مستعجلة إلى الخارجية الأميريكية، وأهمية المذكرة المصرية الرسمية أنها أول وثيقة رسمية تسلم للسفارة الأميريكية بطلب من الحكومة المصرية للمعونة العسكرية تنطوى على (تأكيدات) أو ضمانات مصرية لقبول شروط سياسية سبق الموافقة عليها شفويا وقد حددت الحكومة المصرية مطالبها وضماناتها فى ٦ نقاط أساسية:

أ ـ تقدير الحكومة المصرية لتأكيدات الحكومة الأميريكية لمواقفها من النظام الحالى فى مصر كما وردت فى تصريحات وزير الخارجية الأميريكية فى سبتمبر ١٩٥٢ *

ب ـ إعادة تأكيد رغبة حكومة مصر فى التعاون والاستعداد للدخول فى مباحثات مع الولايات المتحدة لتحديد طبيعة ومدى التعاون بعد انتهاء إنسحاب القوات البريطانية من مصر.

ج ـ أن الحكومة المصرية تهدف إلى دعم اقتصادها وبناء قواتها المسلحة لتكون دعامة للسلم والأمن فى المنطقة وأنه مع إيمان حكومة مصر بالاعتماد على الذات إلا أنه من الحيوى سد فراغ كبير لتحقيق الدعم الإقتصادى والعسكرى من خلال معونة مقدمة من الدول المهتمة بصداقة مصر.

د ـ أن حكومة مصر تأمل فى التوصل لاتفاق حول الانسحاب الفعلى للقوات البريطانية، وأنه فور إبرام مثل هذا الإتفاق فإن حكومة مصر سوف تكون مستعدة لتقديم ضمانات بأن احدى الأهداف الهامة لسياستها سوف يكون المساهمة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من دول العالم الحر فى التخطيط المشترك للدفاع عن المنطقة فى إطار ميثاق الأمم المتحدة.

هـ ـ أن مصر سوف تستمر فى التطلع إلى مصادر السلاح التقليدية.

و ـ أن حكومة مصر لم تتردد فى إبداء نواياها الطيبة لتحسين الجو من أجل حل مرض للمشكلات القائمة، ومن نافلة القول إبراز أهمية عامل الوقت للحل المبكر للمشكلات القائمة(٢).

---

(١) نص مذكرة محمد نجيب إلى الحكومة الأميريكية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٤ برقية سرية صادرة من السفارة إلى الخارجية رقم ١١٦٦ فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ ملف 611. 74/11-1052 ، وبرقية سرية رقم ١١٦٧ بنفس التاريخ وبنفس الملف تضمنت نص المذكرة .

(*) انظر الفصل الخاص برد الفعل الأميريكى تجاه نظام الحكم الجديد فى مصر .

2 - Secret. Text of Egyptian Memorandum, dated Nov. 10,1952 handed to Ambassador Caffrey. 774. 5 MSP. 12-29-52 RG 59 Box 4023 .
عثر الباحث على هذه الوثيقة مرفقة برسالة دين اتشيسون وزير الخارجية الاميريكية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ إلى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل وهى صورة من المذكرة المصرية مكتوبة على ورق الخارجية الأميريكية واعطيت لها درجة السرية الخاصة بوثائق الخارجية الاميريكية .

وتحليل هذه الرسالة المصرية الهامة يشير إلى وضوح المطلب المصرى الرسمى للحصول على معونة عسكرية اميريكية فى إطار من الضمانات السياسية المصرية، ولكن من المبالغة القول أن فى هذه الوثيقة قبول لشروط سياسية أو تعهدات معينة تتجاوز الإستعداد لإعلان نوايا مصر فى التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط فى إطار ميثاق الأمم المتحدة، وهذا فى تقدير الباحث يدخل فى باب النوايا والإحتمالات السياسية بأكثر مما يدخل فى باب الالتزامات أو التعهدات المحددة.

إلا أن برقية كافرى التى أرسلها مع مذكرة نجيب للحكومة الأميريكية تشير إلى ما وصفه (بالشروط) الاميريكية للمساعدة ،ولخصها كافرى فى ضرورة الحصول على ضمانات من مصر عن (نواياها) بالنسبة لمنظمة (الميدو).وعموما فكافرى قدر أن لغة المذكرة المصرية تفتقر إلى الوضوح والحسم المتوقع ومع ذلك تتيح فرصة للبحث، ويضيف أنه أوضح للضباط المصريين أن بريطانيا لن تنسحب من قاعدة القناة إلا إذا كان هناك دليل مادى على أن الدفاع عن القناة فى أيدى أمينة. فالمذكرة المصرية قدمت (تأكيدات بنوايا مصر) والسفارة الأميريكية قدمت (إيضاحات) حول شروط الاستجابة للمعونة العسكرية بمعنى أن الأمر فى إطار (التأكيدات المصرية) والإيضاحات الأميريكية كان لا يزال فى إطار المباحثات التمهيدية.

ثانيا: الموقف داخل اجهزة الادارة الأميريكية من طلب مصر تزويدها بالسلاح:

وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة المصرية فى العاشر من نوفمبر ١٩٥٢ لطلب المعونة وتقديم الضمانات، كانت بداية مرحلة جديدة وهامة من الحوار بين أجهزة الإدارة الأميريكية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة، برنامج الأمن المتبادل للتوصل إلى قرار حول الإستجابة لمطالب مصر من الإحتياجات العسكرية أو حول ما يسمى «بأهلية مصر للحصول على معونة عسكرية أميريكية».وكان هذا الحوار الداخلى فى الإدارة الأميريكية يواجه فى نفس الوقت قوى معارضة من الخارجية البريطانية من ناحية، ومن الأصوات المؤيدة لإسرائيل داخل الإدارة من جهة أخرى للحيلولة دون تقديم المعونة العسكرية لمصر.

ـ موقف وزارة الخارجية الأميريكية:

بدأت الخارجية الأميريكية فى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٥٢ وضع الأسس والمعايير للسياسة الأميريكية نحو تسليح الجيش المصرى بالتشاور مع وزارة الدفاع الأميريكية لارتباط القضية بجوانب سياسية وعسكرية فى نفس الوقت. ففى ٢١ نوفمبر بعث دين اتشيسون وزير الخارجية برسالة إلى روبرت لافيت Rob-ert Lovett وزير الدفاع الأميريكى يقترح فيها وبعد إجراء الدراسة المبدئية لوزارة الدفاع عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلى وزارة الخارجية والدفاع ومكتب مدير الأمن المتبادل حول السبل المتاحة لتسليح الجيش المصرى [1] ، وجوهر طلب وزير الخارجية الأميريكية هو توضيح المبررات السياسية لتسليح مصر على أساس

(١) انظر صورة النص الأصلى لخطاب وزير الدفاع المؤرخ ٢١ نوفمبر فى :

Secret, Letter from H. Freeman Matthews Deputy Undersecretary, Nov. 21, 1952 to Averell Harriman, Director for Mutual Security, 611.7, 11-21-52.

أن الموقف فى مصر قد تطور إلى الحد الذى يفرض على الولايات المتحدة أن تحدد بشكل أدق الاجراء الذى سوف تتخذه للمساعدة فى التوصل لتسوية معقولة للنزاع المصرى البريطانى. ويستعرض وزير الخارجية مراحل الاتصال مع ممثلى اللواء نجيب مع السفارة الأميريكية لإبلاغها باستعداد الحكومة المصرية للتعاون مع الولايات المتحدة والتعهد بالتزامات معينة بما فى ذلك الإشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية وإقتصادية

ويشير خطاب وزير الخارجية الأميريكية إلى مشاورات أميريكية بريطانية لتسوية مشكلة النزاع المصرى الانجليزى فى إطار انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة حثت المملكة المتحدة على صياغة شروط للتسوية مقبولة استراتيجيا للدول الغربية ومقبولة فى نفس الوقت من الحكومة المصرية، ويصارح وزير الخارجية نظيره وزير الدفاع الأميريكى بأن التوصل لتسوية مرضية للنزاع المصرى الإنجليزى سوف يجعل من الميسور اشتراك الدول العربية فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ويقترح وزير الخارجية اعداد ثلاث خطوات:

١ ـ وضع عناصر لتسوية مشكلة السويس تكون مقبولة استراتيجيا من الغرب وأن تكون لها فرصة القبول من مصر.

٢ ـ ترتيبات الدفاع المتبادل والإلتزامات الأخرى الممكنة التى يرجى أن توافق عليها مصر.

٣ ـ تفاصيل المعونة العسكرية والإقتصادية التى تستعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتقديمها لمصر.

ويطلب وزير الخارجية من وزارة الدفاع إعداد دراسة للمشكلات التى ينطوى عليها وضع برنامج معونة عسكرية لمصر بقصد تحديد ما يمكن عمله انتظاراً للمفاوضات المقبلة بين مصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة(١) .

وبعد أن يحدد وزير الخارجية المبررات السياسية لتسليح مصر يعود للكتابة إلى وزير الدفاع فى رسالة ثانية فى ٢ ديسمبر يقترح عليه الخطوة العملية لتنفيذ هذه السياسة برفع توصية لرئيس الجمهورية تؤكد أهلية مصر للحصول على منحة مساعدة بموجب قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١، ويؤكد إنطباق المعايير على مصر للحصول على مثل هذه المعونة من حيث موقعها الإستراتيجى واهميته المباشرة فى الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى ،ولأهمية هذه المعونة فى الدفاع عن الأمم الحرة بالإضافة إلى قدرة مصر فى الحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة وعلى أمن الولايات المتحدة (٢) .

وبعد أن يشرح وزير الخارجية انطباق هذه المعايير (الفنية) على مصر يؤكد أن تقديم المعونة لمصر يمثل عنصرا أساسيا فى مفاوضات تسوية النزاع المصرى الانجليزى حول قاعدة القناة والتزام مصر بالإشتراك فى المنظمة المقترحة للدفاع عن الشرق الأوسط، وأن هذا فى رأى وزير الخارجية يفتح الباب أمام مزيد من

---

(١) نفس المصدر .

(٢) رسالة وزير الخارجية اتشيسون إلى روبرت لافيت وزير الدفاع فى ٢ ديسمبر ١٩٥٢ حول إنطباق المعايير الفنية الواردة فى قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥١ على مصر بحيث تصبح اهلا eligible للحصول على المعونة : انظر :

Secret, letter from Dean Acheson, Secretary of state, to Robert Lovett, Secretary of defense Dec. 2, 1952 774.5/ MSP/12 - 352 RG (59) Box 4023.

الاشتراك من دول عربية أخرى ويساعد الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة فى تحقيق هدفها من استقرار المنطقة ككل.

وبشكل عام فإن تقييم الخارجية لطلب مصر التزويد بالأسلحة كان تقييما إيجابيا فى نظر السياسة الأميريكية، وهذه المعونة العسكرية تخدم فى تقدير وزارة الخارجية هدفين أساسين أولهما التوصل لاتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة السويس، والثانى تسهيل مساهمة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بل ثمة هدف ثالث محتمل هو أن المعونه قد تفتح الباب أمام دول عربية أخرى للاشتراك.

فوزير الخارجية طرح على وزارة الدفاع المبررات السياسية والمعايير الفنية الهامة لتقديم المعونة لمصر، وطلب إعداد دراسة شاملة عن الموضوع وقد أعدت وزارة الدفاع بالفعل دراسة عن المشكلات التى ينطوى عليها إعداد برامج للمعونة العسكرية لمصر فى ضوء قوائم الاحتياجات المقدمة للحكومة الأميريكية فى ١٠ نوفمبر من اللواء نجيب رئيس وزارة مصر (١) ، وتتلخص رأى الدفاع فيما يلى بالنسبة للسياسة العامة لتسليح مصر: إن تقديم منحة معونة عسكرية لمصر يفرض على الولايات المتحدة مسؤولية إضافية عن مصر والشرق الأوسط وإن ذلك ينطوى على قرارات سياسية وعسكرية لا يتصل بمصر وحدها بل بالشرق الأوسط ككل، وأن الهدف من ذلك تحقيق أهداف عسكرية وسياسية، مثل انضمام مصر والدول العربية لمنظمة (الميدو)، ثم دعم الحكومة المصرية والحصول على حقوق فى القاعدة وبالتالى فإن مصر سوف تسعى للحصول على معدات عسكرية إضافية ضخمة من الولايات المتحدة فيما يتصل بالقوات المسلحة المصرية.

موقف وزارة الدفاع الأميريكية وهيئة الأركان المشتركة:

ومن ناحية ثانية تطرح دراسة وزارة الدفاع تأثير برامج المعونة العسكرية لمصر على الدول العربية الأخرى وإسرائيل واحتمال مطالبة هذه الدول بالمعاملة بالمثل وعلى ذلك ترى وزارة الدفاع أنه لا يمكن للولايات المتحدة دراسة المعونة العسكرية لمصر بمعزل عن المعونة للمنطقة ككل، وترى وزارة الدفاع أن الهدف من برامج المعونة العسكرية للمنطقة ككل خدمة المصالح الأمنية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والحيلولة دون حدوث سباق تسلح أو آثار سيئة على الموقف العربي الإسرائيلي، أما بالنسبة لتأثير المعونة المقدمة لمصر على موقفها من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ترى وزارة الدفاع الأميريكية ضرورة تحديد الولايات المتحدة مسبقا لنوع الحقوق التى ستحصل عليها من قاعدة السويس (٢) .

وفى ضوء هذه الدراسة الشاملة التى أعدتها وزارة الدفاع الأميريكية واستجابة لخطابى وزير الخارجية فى ٢١ نوفمبر، و٢ ديسمبر ١٩٥٢ بعث وزير الدفاع الأميريكى فى ٢٩ ديسمبر بخطاب يطرح فيه رأى وزارة

---

(١) دراسة وزارة الدفاع التى طلبتها وزارة الخارجية أعدت فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ ـ انظر :

Top secret, Appendix, problems involvedin preparing a program of military assistance to Egypt. Dec. 15, 1952, 774. 5 MSP. 12-15-52 RG 59 Box 4023.

(٢) نفس المصدر .

الدفاع فى ضوء هذه الدراسة (١) ، وفى ضوء تقييم هيئة أركان الحرب المشتركة (٢) التى توافق على تحويل اعتماد بمبلغ عشرة ملايين دولار لعام ١٩٥٣ لبرنامج الأمن المتبادل بشرط توافر عنصرين أولا: أن توصى وزارة الخارجية رسميا بأن تقديم مثل هذه المعونة ضرورى من الوجهة السياسية من أجل تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المرغوبة للولايات المتحدة، وثانيا: أنه سوف يطلب من مصر سداد قيمة هذه المعونة إلى أقصى درجة ممكنة وأنه على هذا الأساس توافق وزارة الدفاع على توصية وزارة الخارجية المرفوعة لرئيس الجمهورية بأن يوافق على المنحة العسكرية المقدمة لمصر فى ضوء ثلاث عوامل، أولهما: أن الموقع الإستراتيجى للدولة التى تتلقى المعونة يمثل أهمية مباشرة للدفاع عن منطقة الشرق الأدنى، وثانيهما أن مثل هذه المعونة ذات أهمية حاسمة للدفاع عن الدول الحرة ، وثالثا: أن تدعيم قدرة الدولة التى تتلقى المعونة أمر حيوى للحفاظ على السلم والأمن فى المنطقة ولأمن الولايات المتحدة ، وأهمية رأى وزارة الدفاع فى الحقيقة يكمن فى أنه استند إلى تقييم هيئة الأركان المشتركة التى رأت أن قيام تحالف مؤثر وناجح بين دول الشرق الأوسط شرط حيوى لتحقيق الإستقرار فى المنطقة وتطوير دفاع كاف ضد العدوان الشيوعى المباشر وغير المباشر، وأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط لن تقوم لها قائمة دون تعاون اختيارى وودى بين الدول العربية وأن مصر الصديقة المتعاونة بوصفها زعيمة للجامعة العربية هى المفتاح للإشتراك الإختيارى للدول العربية فى المنظمة (٣)

ولذلك فإن هيئة الأركان المشتركة ترى أن المعونة العسكرية لمصر تشكل جزءا من التسوية العامة للنزاع المصرى الانجليزى وجزاء من مشكلة أوسع ولتدعيم دفاعات الشرق الأوسط، وإن التوصل إلى تسوية قاعدة القناة خطوة هامة فى إقناع الدول العربية للإنضمام إلى منظمة الناتو، واستنادا إلى ذلك تؤيد هيئة الأركان المشتركة تقديم معونات عسكرية للحكومات الصديقة الموالية للغرب من أجل تحقيق الاستقرار الداخلى وزيادة تجاوب الدول العربية فى اتجاه حلف إقليمى يهدف فى النهاية إلى تطوير دفاعات الشرق الأوسط ضد تهديد العدوان الشيوعى (٤) .

وقصارى القول أن موضوع اتخاذ قرار بشأن المعونة العسكرية لمصر كان مدار بحث مستفيض اشتركت فيه وزارة الخارجية لتوضيح الإعتبارات والمبررات السياسية ولتحديد المعايير التى تنطبق على مصر فى

---

(١) رسالة وزير الدفاع فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢

From secretary of defense to secretary of state 774.5/MSP 12 - 29 - 52 A/8 .

(٢) راجع ملخص تقرير هيئة الأركان المشتركة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢ :

Views of Joint chiefs of staff on policy aspects of military aid to Middle East. 774.5 MRP 12-20-52. RG. 59.

وهى فى شكل مذكرة رفعها (بايرود) مدير إدارة الشرق الأدنى إلى دالاس حول وجهات نظر هيئة الأركان المشتركة .

(٣) تقرير هيئة الأركان المشتركة ـ نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر

والنظر تفاصيل موقف هيئة الأركان المشتركة من موضوع معونة التسليح المقدمة لمصر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٢ فى حديث مساعد وزير الخارجية (هنرى بايرود) مع الجنرال (عمر ابرادلى) رئيس هيئة الأركان االمشتركة فى اجتماع ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢ عبر الجنرال برادلى عن أراء هيئة الاركان المشتركة بأنه من الوجهة العسكرية فإن اقامة (منظمة الميدو) بالغة الاهمية وانه لهذا السبب لابد من تعاون الدول العربية وخاصة مصر وانه لذلك ضد المصلحة القومية السماح بوجود أى عقبة تمنع انشاء منظمة (الميدو) حتى ولو كانت هذه العقبة اسرائيل .

Secret. Dept. of state. Assistant secretary Dec. 30. 1952 to the Secretary from NEA MR Jernegan. Sub. Conversation with General Bradley on Israel. Grant arms assistance for Egypt. F.W. 774. 5/MSP 12-29-52.

الحصول على مثل هذه المعونة من الوجهة السياسية وهى ما يسمى بأهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية طبقا لقانون برنامج الأمن المتبادل - كما اشتركت فى البحث وزارة الدفاع لبحث المشكلات المرتبطة بإعداد برنامج معونة عسكرية لمصر وثالثا اشتراك هيئة الأركان الأميركية بتوصياتها حول الشروط الواجب توافرها لتلقى مصر لهذه المعونة من زاوية الإعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة ككل - والجهات الثلاثة الخارجية والدفاع وهيئة الأركان المشتركة اتفقت فى الرأى على أن مصر تستوفى شروط الأهلية eligibility لتلقى المعونة بعد انطباق الشروط السياسية، كما وافقت الأجهزة الثلاثة على رفع توصية بأن يتخذ رئيس الجمهورية قراراً بالموافقة على الاعتمادات المطلوبة وتحويل المبالغ للعام المالى٥٣/ ١٩٥٤.

والواقع أن هذه التقديرات الإيجابية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة لصلاحية مصر لتلقى المعونة العسكرية لم توضع من فراغ سياسى بل جاءت نتيجة لتقييم موضوعى للسفارة الأميركية فى القاهرة مما رأته من دلائل متزايدة على خيبة أمل أعضاء مجلس قيادة الثورة من عدم وجود تأييد مادى من الولايات المتحدة تجاه نظام الحكم مما دفع بالسفارة إلى القول أنها لا تستطيع الحفاظ على دعم القوات المسلحةإلا بديلل حقيقى ملموس فى شكل معونة عسكرية تفتح أبواباً كثيرة بما فيها الدفاع عن الشرق الأوسط[١] ، وكانت تحذيرات السفارة الأميركية من الخطورة بحيث دفعت اتشيسون وزير الخارجية إلى الابراق لكافرى بإبلاغ نجيب أن طلب المعونة العسكرية موضع دراسة عاجلة لدى الحكومة الأميركية [٢] .

القوى المعارضة لتزويد مصر بالسلاح ـ المعارضة البريطانية ـ

إدارة الأمن المتبادل ـ الرئيس الأميركى :

كانت الحكومة المصرية تطرق باب الخارجية الأميركية لطلب المعونة، وقد لقيت مطالبها تجاوبا من الخارجية والدفاع وهيئة الأركان ولكنها اصطدمت بقوى أخرى معارضة لها، قوى داخل الإدارة ذاتها بسبب التأثير الصهيونى (برنامج الأمن المتبادل) وقوى خارجية هى الخارجية البريطانية التى تعترض على تقديم معونة عسكرية لمصر خلال فترة المفاوضات الثنائية مع مصر حول السودان وحول قاعدة قناة السويس.

ولقد حاولت مصر طرق أبواب أخرى للحصول على السلاح من أسبانيا، لكن الحكومة البريطانية مارست ضغوطها لمنع تصدير السلاح إلى مصر أو إبرام عقود معها حتى لا تؤثر على المفاوضات المصرية الإنجليزية إلى أن توافق الحكومة المصرية على الاشتراك فى الخطط الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولم تكتف الحكومة البريطانية بالإتصال بالحكومة الأسبانية بل واتصلت بالسفارة الأميركية فى مدريد لحثها على نفس الأمر لفرض حظر شامل لمنع تصدير الأسلحة الأوروبية إلى مصر، وكان هذا الموقف بداية خلافات حادة بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول تقديم معونة عسكرية أميركية إلى مصر [٣] .

---

1 - Office Memo, Secret, Dec. 2. 1952, to NE, MR Stabler from NEA MR ORTI Z Sub. Weekly Summary of events, Egypt & the Sudan Nov. 25-52 to Dec. 2 1952. 774. /12/2552.

(٢) برقية اتشيسون إلى السفارة الأميركية فى القاهرة :

outgoing telegram. Dept. of state, secret, to Amembassy Caro no. 1154, Dec. 36. 1952, 774.5/ MSP/ 12 - 352.

2 - Confidential, foreigns ervice despatch from Amembassy, Madrid desp no. 395 to Dept. of stste Sub shipment of arms to Egypt, 774.56/ 11-14-52.

لكن الحكومة الأميريكية لم تشارك بريطانيا محاولاتها فرض الحظر على تصدير السلاح إلى مصر بل كان رأيها الثابت الذى ابلغته لسفاراتها فى الخارج أن اعتماد الحكومة الجديد فى مصر على الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل المعونة الاقتصادية والعسكرية يمثل أهم سلاح للمساومة فى يد الغرب لجذب مصر ناحيته وناحية خطط الدفاع الأقليمى، وأن الولايات المتحدة قد أكدت تعاطفها وتعاونها مع حكومة محمد نجيب وأكدت الخارجية الأميريكية لدبلوماسييها عدم الاشتراك فى مساندة الجهود البريطانية، مع توضيح أن الولايات المتحدة بصدد بحث طلبات مصر للمعونة العسكرية من الذخيرة والسلاح والطائرات مقابل احتمال تقديم مصر لالتزامات بالإشتراك فى تخطيط الدفاع الاقليمى (١) ، وقد تأكد هذا الموقف حول اختلافات وجهات نظر الخارجية الأميريكية والبريطانية فى رسالة اتشيسون إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة التى نقل فيها رفض طلب ايدن بالامتناع عن تقديم المعونة العسكرية لمصر بواسطة الولايات المتحدة وانفراد بريطانيا بهذه المسؤولية(٢) . وكان تحليل الخارجية الأميريكية أن هذا الاقتراح البريطانى يترك امداد مصر بالأسلحة لبريطانيا فقط بأنه رغبة فى الاحتفاظ بعنصر المساومة، وأكدت الخارجية الأميريكية اختلافها فى الرأى مع الخارجية البريطانية بقولها: «إن عدم مساعدة الولايات المتحدة لمصر عسكريا يقلل من إمكانيات اضطلاعها بدور معين خلال مفاوضات الدفاع الأقليمى» (٣) .

لم تكن اعتراضات الخارجية البريطانية - على نحو ما سوف نستعرض - هى العقبة الوحيدة أمام الإدارة الأميريكية التى ارتأت كما تشير الوثائق - أنها رأت رأيا مخالفا للموقف البريطانى بالنسبة لأهمية تقديم المعونة العسكرية لمصر، فقد كانت الخارجية الأميريكية تدرك إدراكا تاما أنه مع تأييدها للمعونة العسكرية لمصر فقد كانت تتعرض لضغوط إسرائيل والجماعات إليهودية الأميريكية التى تطالب بالمعاملة بالمثل أو بتوقيع اتفاقية سلام مع الدول العربية قبل تزويدها بمعونة عسكرية اميريكية.

وكانت وزارة الخارجية الأميريكية تدرك تماما الضغوط العنيفة التى سوف يتعرض لها رئيس الجمهورية من الجماعات إليهودية ومن إسرائيل للموافقة على أهلية مصر للحصول على معونة ما لم تعامل إسرائيل بالمثل.

وكانت مشكلة الخارجية والدفاع أنها تعارضان بقوة منح معونة عسكرية لإسرائل على أساس عسكرى ، ذلك أن القوة المسلحة لإسرائيل تتجاوز بالفعل حدود واحتياجات الأمن والدفاع عن الشرق الأدنى، فضلا عن ذلك فإن الخارجية الأميريكية تري أنه في ظل الظروف السائدة فإنه من الضار على أمن الشرق الأدنى وعلى محاولات التقارب مع مصر التوصية باعتبار إسرائل أهلا للحصول على المعونة (٤) .

---

1 - Outgoing telegram, Dept of stst, Secret, sent to circular no. 634 Dec. 4, 1952, 774.56/12-452.

2 - Outgoing telegram & Dept of state, Secret, sent to American embassy, London 3860 rptd Cairo no. 1186 Dec. 9, 1952, 774 /MSP. 12 -952.

3 - Office Memo, U S govt , Secret, to NE, MR Dorsey from NE MR OR TIZ Sub. Weekly summary events, Dec. 3-9-52 Assistance to Naguib Regime

4 - Top Sscret, Dept. of State, Assistant secretary Dec 30, 1952, to the secretary from NE A, MR Jernegan Sub. Israel & the grant mititary assistance for Egypt F W 774 5 MSP 12 1952

وتقترح الخارجية أن يتناقش الوزير مع رئيس الجمهورية ومع هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل للتعجيل باتخاذ قرار فى الموضوع على أساس أن مصر هى المفتاح لاقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والعلاقة الجديدة بين الغرب والدول العربية وأنه من الضرورى بدء برنامج معونة عسكرية واقتصادية، وكذلك التوصل لتسوية للمسألة المصرية الإنجليزية بهدف تحقيق اشتراك مصر فى منظمة الميدو ،كذلك تحدد وزارة الخارجية أنه من أول أهداف الولايات المتحدة بالنسبة لمصر تحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل، وأن الخارجية لم تهمل موقف إسرائيل ولكنها تقدر أن حرمان مصر من المعونة حتى يتم توقيع اتفاق سلام أمر غير عملي، كما أن المساواة فى الأهلية للحصول على المعونة العسكرية بين مصر واسرائيل سوف يقلل من التأثير النفسي لتقديم المعونه العسكرية لمصر بمفردها [١].

والواقع أن مضمون هذه التوصيات الهامة لوزارة الخارجية توضح بجلاء بذور الخلاف الكامن أو المحتمل بين موقف البيت الأبيض من ناحية وبين تقديرات أجهزة الإدارة والخاجية والدفاع وهيئة الأركان بسبب ضغوط إسرائيل والجماعات إليهودية الأميريكية، مما يؤكد فى هذا الوقت المبكر من تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر بعد الثورة إلى أى حد تتأثر هذه السياسة بالعامل الداخلى الذى يتعلق بصناعة القرار السياسى الأميريكى كما تمثل فى عمق التأثر السلبى للجماعات إليهودية فى الولايات المتحدة على مدى استجابة الادارة لمطالب مصر العسكرية أو الاقتصادية، كما سيحدث فيما بعد فى الموقف من تمويل مشروع السد العالى بعد ذلك بقرابة عامين.

هذا التقييم النهائى لوزارة الخارجية الذى بلورته فى توصياتها إلى مدير برنامج الأمن المتبادل هاريمان حول أهلية مصر للحصول على المعونة العسكرية وضعه اتشيسون فى رسالة إلى افريل هاريمان مدير برنامج الأمن المتبادل مؤداها، أن وزارة الخارجية ترى أن هناك عددا من الإعتبارات تؤهل مصر للحصول على المعونة (أنها عنصر حيوى فى المفاوضات لتسوية النزاع المصرى البريطانى، وتأثير انضمام مصر لمنظمة الدفاع Medo على إسهام الدول العربية الأخرى) وبالتإلى توصى وزارة الخارجية باعتبار مصر أهلا للحصول على المعونة العسكرية [٢] ، وتأكيدا لهذا الطلب يتحدث وزير الخارجية مع مدير برنامج الأمن المتبادل تليفونيا ليوضح له أنه سوف تكون ضغوط كثيرة عليه وعلى الرئيس لاشراك إسرائيل فى المعونة.

وقد حدد مدير البرنامج شرطين لإسرائيل، أولهما: ألا تعطى الولايات المتحدة معونة لمصر ما لم تحصل إسرائيل على معونة مماثلة ، وثانيهما: أن تبدأ مصر مباحثات الصلح، لكن وزير الخارجية أجاب بأن هذين الشرطين مستحيلان فإنهما كفيلان بهزيمة الهدف من مساعدة نجيب وأنه إذا فرض الشرطان فلا داعى لتقديم المعونة على الإطلاق[٣].

---

(١) نفس المصدر ، وقد أكد نفس الموقف السفير (بايرود) فى اجتماعه مع الجنرال برادلى رئيس هيئة الأركان عندما شرح الضغوط الواقعة على البيت الأبيض لاعتبار اسرائيل أهلا للمعونة مثل مصر . كذلك رفض الجنرال برادلى أن تكون اسرائيل عقبة أمام إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط .

(٢) انظر رسالة اتشيسون فى ٣١ ديسمبر إلى أفريل هاريمان مدير الأمن المتبادل

Top Secret, letter from Dean Acheson, Secretary of State to Averell Harriman Directr for Mutral Security 31 Dec. 1952 774.5/ MSP/12-3152.

(٣) الحديث التليفونى مع هاريمان ـ انظر

Memo of conversation, participants, MR. Harriman & MR Acheson 774.5 MSP/ 12-3152.

وفى اجتماع حاسم بين رئيس الجمهورية ومدير شؤون برنامج الأمن المتبادل ووزير الخارجية لمناقشة المعونة العسكرية لمصر فى ٧ يناير ١٩٥٣ اتضحت الاتجاهات، فوزير الخارجية اتشيسون قدم صورة عامة للموقف فى مصر والأهمية القصوى لدعم نجيب وحكومته بوصفها (أفضل أمل لاتجاه مصر نحو الغرب) وإن كافة فرص السلام والأمن لإسرائيل سوف يتهددها إلى درجة كبيرة انهيار حكومة نجيب، لكن هاريمان أوصى بتقديم معونة اقتصادية فقط من مشروعات النقطة الرابعة وأنه يفضل ترك القرار للإدارة التالية. ووافق ترومان على رأى مدير الأمن المتبادل وأنه ليس من الأصوب اتخاذ قرار بأهلية مصر للحصول على منحة عسكرية . وبذلك كان موقف رئيس الجمهورية ومدير الأمن المتبادل واضح المعارضة لتوصيات وزارة الخارجية والدفاع والأركان المشتركة ، خاضعين من ناحية للضغوط التى مارستها إسرائيل من ناحية والجماعات الأميريكية واليهودية من ناحية ثانية، ثم لضغوط الحكومة البريطانية من ناحية ثالثة [١] . وقد أبلغ قرار رئيس الجمهورية بعدم أهلية مصر للحصول على المعونة العسكرية إلى الميجور جنرال «جورج أو لمستيد» بوزارة الدفاع فى ١٢ يناير ١٩٥٣ [٢] مما انعكس على المباحثات التى كان يجريها جورج اولمستيد George Olmstead وهو مدير برامج المعونة العسكرية الأجنبية مع بعثة الضباط المصريين الموجودة فى واشنطن والتى لم تتلق ردا على طلبات مصر وكل ما ابلغت به أن طلبات مصر معروضة على الرئيس الجديد للولايات المتحدة ايزنهاور إلى أن عاد على صبرى رئيس البعثة إلى مصر فى يناير دون شحنات أسلحة [٣] .

تبلور الموقف فى مطلع عام ١٩٥٣ لدى تولى إدارة ايزنهاور المسئولية عن السياسة الخارجية فى عقبتين أمام تقديم معونة عسكرية لمصر أولهما اشتراط اسرائيل أن تعامل بالمثل أو توقع مصر على معاهدة صلح، وثانيهما: سياسة بريطانيا الهادفة لحظر السلاح عن مصر هذا بالإضافة إلى قرار الإدارة السابقة لترومان بعدم أهلية مصر لتقديم معونة عسكرية.

---

(١) محضر اجتماع الرئيس ووزير الخارجية ومدير برنامج الأمن المتبادل ، انظر

Meeting with the president. Sub. Grant Military aid for Egypt. 774.5/MSP. 1-7-53.

وكان هاريمان فى الواقع قد أبدى تحفظات واضحة قبل هذا الاجتماع فى حديثه مع مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى جرينجان Jernegan فى ٦ يناير فحواها أن الاستجابة لطلب مصر سوف يكون بداية لمطالب دول أخرى بنفس المعاملة كما أنه فرض التزام على الإدارة المقبلة وأنه أى هاريمان - لا يستطيع رفع توصية للرئيس بهذا المعني ، حديث هاريمان مع جرينجان مساعد وزير الخارجية - ملف 774.5 MSP 1-6-53.

(٢) انظر مذكرة المساعد الخاص لوزير برنامج الأمن المتبادل إلى الميجور جنرال جورج اولمستيد بوزارة الدفاع (مدير برنامج المعونة العسكرية) حول قرار الرئيس :

Top Secret, Jan 15,1953, Memo for major General George H. Olmsted Dept. of defense Sub. grant military aid for Egypt from Edwin M. Martin, Special assistant to the Secretary for mutual security affairs, 774.5 MSP 1-12-53.

(٣) انظر رواية هيكل عن أراء (اولمستيد) والجنرال عمر برادلى فى مباحثات بعثة على صبرى فى واشنطن فى يناير ١٩٥٣ فى

Heikal, Cairo documents, op. cit. pp 38-39

وفى كتابه «نحن وأميريكا» مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ - ٦٨ .

وانظر محضر اجتماع بعثة الضباط المصريين فى واشنطن (عبد الحميد غالب الملحق العسكرى فى واشنطن ، قائد السرب على صبرى والعقيد على النكلاوى من الجانب المصرى وممثلى الخارجية الأميريكية بايرودByroade وأورتيز ORTIZ مدير إدارة الشرق الأدنى فى ٢٤ ديسمبر حيث نقل الجانب المصرى رغبة مصر فى الحصول على أسلحة أميريكية كأساس لتطوير الجيش المصرى لكن ممثلى الخارجية مع توضيح تأييد الحكومة الأميريكية لمصر شرحوا بدورهم مشكلات الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة . ومن الواضح أن المباحثات بين بعثة شراء السلاح والمسؤولين فى الخارجية والدفاع كانت تسير بالتوازى مع (الحوار الداخلى) فى الإدارة الأميريكية دون التوصل إلى قرار مما كان يثير قلقا لدى أعضاء مجلس الثورة فى مصر ويدفع بكافرى السفير الأميريكى إلى أرسال التحذيرات وراء التحذيرات من آثار التأخير وعدم الاستجابة - انظر :

Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, Dec. 24, 1952 Sub. Call by Egyptian arms purchasing mission 774.56/12-2452.

يمكن القول فى ضوء الوثائق السرية المتاحة أنه كانت هناك مدرستان أو اتجاهان: اتجاه للخارجية الأميريكية والسفارة فى القاهرة اللتان تؤيدان تقديم المعونة العسكرية لمصر، واتجاه : لبرنامج الأمن المتبادل الذى كان يعبر عن الأصوات المعارضة والاتجاه المعارض، هذا بالإضافة إلى عدد من الأصوات فى الكونجرس الأميريكى من الأعضاء إليهود المؤيدين لإسرائيل والمعارضة لإرسال شحنات الأسلحة إلى مصر حتى لا تخلق اختلالا فى إمدادات الأسلحة وتشجع العرب على التشدد وتدفعهم للحرب ضد إسرائيل، وإنه لو كانت الولايات المتحدة تنوى تسليح مصر فإنها تكون بذلك قد تناقضت مع نفسها لأن ذلك لا يخدم أهداف الدفاع الإقليمى (١).

إلى جانب هذه القوى الداخلية المعارضة، كان على الإدارة الأميريكية (الخارجية) وعلى السفارة الأميريكية فى مصر أن تواجه المعارضة البريطانية الحادة لخططها فى تقديم معونة عسكرية لمصر، وقد انتقد كافرى سياسة بريطانيا تجاه حظر إرسال السلاح إلى مصر ووصفها بأنها قائمة على فروض خاطئة وحث الخارجية الأميريكية أن تختار على الفور وأن تمضى فى تنفيذ برامج المعونة المؤقتة لمصر وأن أى تأخير يعنى تبديد كل الامال فى التعاون العربى مع الغرب، ويوصى صراحة بضرورة مقاومة المحاولة البريطانية لتأخير البرنامج الأميريكى المؤقت لمصر بل وبضرورة مضاعفة الجهود الأميريكية بأى ثمن لأن ذلك هو السبيل الوحيد لدور أميريكى نشط وفعال فى أصعب مفاوضات مقبلة وحتى يبقى للغرب من خلال الولايات المتحدة بقايا مكانة فى الشرق الأوسط (٢) .

وفى نفس الوقت كانت الدبلوماسية الأميريكية تتعرض لضغط مباشر ومكثف من الخارجية البريطانية خلال المباحثات التى أجريت فى لندن ٣ ـ ٥ يناير ١٩٥٣ ، وكان محور هذه المباحثات قلق الخارجية البريطانية واعتراضها على مشاورات الولايات المتحدة مع الضباط المصريين لبيع قائمة من المعدات العسكرية لمبالغ تصل إلى ثلاثين مليون دولار. وكان هدف (بايرود) الذى يمثل الخارجية الأميريكية فى المباحثات أن يوضح هدف السياسة الأميريكية من تقديم برنامج مؤقت للمعونة العسكرية لمصر قبل المفاوضات المصرية البريطانية ولكنه كان يصطدم باعتراض الخارجية البريطانية وهيئة الأركان البريطانية التى تتهم الولايات المتحدة (بسوء النية) لإصرارهم أولا على أن تكون بريطانيا هى المصدر الرئيسى للسلاح لمصر للتحكم فى نوع السلاح وكمياته، وثانيا استغلال السلاح كورقة للمساومة خلال المفاوضات المقبلة (٣) .

إزاء هذه الإختلافات فى تناول موضوع «سياسة التسليح» تجاه مصر بين الدبلوماسيتين الأميريكية والبريطانية خلال مباحثات لندن (٣ ـ ٥ يناير ١٩٥٣) طرحت الولايات المتحدة سياستها فى تسليح مصر فى ورقة سلمتها بمعرفة السفارة الأميريكية فى لندن فى ٣ يناير ١٩٥٣ (٤) تحدد الإطار السياسى والعناصر العسكرية لهذه السياسة .

---

(١) رسالة نائب نيويورك فى مجلس النواب ايمانويل سيللار Emanuel Cellar إلى وزير الخارجية اتشيسون فى ٦ يناير ١٩٥٧ ـ انظر :
Cong. Record, Appendix AG 1, Jan. 6, 1953.

2 - Incoming telegram, Dept. of State Secret, from Cairo to Secretary of State no. 1552, Jan. 2, 1953 774.5/MSP, 1- 53.

(٣) برقية (بايرود) السرية من لندن إلى الخارجية الأميريكية فى واشنطن رقم ٣٦٤٠ فى ٣ يناير ١٩٥٣ عن المباحثات الأميريكية البريطانية حول اثار البرنامج المؤقت للمعونة العسكرية لمصر ـ انظر :
Incoming telegram, Dept. of stste, secret, from London to secretary of State no. 3640 Jan. 3, 1953 rptd info. Cairo, 185 from Byroade 774.5-MSP/ 1-353.

(٤) برقية السفير الأميريكى فى لندن والتر جيفورد Walter Gifford إلى واشنطن فى ٣ يناير ١٩٥٣ ـ انظر :
Incoming telegram from London no. 3674 Jan. 3, 1953, 774.5-1-353 MSP/ Defense Matters.

١ ـ أن حكومة محمد نجيب أبدت استعدادا لدراسة دخول مصر فى نظام دفاع مشترك مع الدول الغربية إذا ساعدتها الولايات المتحدة فى تسوية المسألة المصرية البريطانية بجلاء بريطانيا عن القناة .

٢ ـ أن حكومة نجيب تقدم أحسن الفرص للغرب لوضع ترتيبات مرضية للدفاع المشترك فى المنطقة .

ـ أنه فى مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة تقديم برنامج مؤقت للحكومة العسكرية لمحمد نجيب .

على أن هذه الورقة الأميريكية التى حددت أهداف السياسة الأميريكية وعناصرها من تسليح مصر كانت ترد عليها بعض المحاذير التى تتلخص فى :

ـ الشكوك البريطانية والإحساس بضرورة طمأنة المملكة المتحدة بعدم أستخدام القوات المسلحة المصرية لها للهجوم مع القوات البريطانية .

ـ التأكيد على إستمرار حصول مصر على أسلحتها من المصدر التقليدى (المملكة المتحدة) مع عدم استبعاد شراء مصر للأسلحة الأميريكية أو شراء الولايات المتحدة لأسلحة بريطانية تنقلها إلى مصر .

ـ التعهد بالتشاور الوثيق والتنسيق بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة فى إعداد برامج التسليح .

وباختصار وضعت الورقة الأميريكية عدة عناصر تستهدف طمأنة بريطانيا سياسيا وعسكريا من تسليح مصر وكانت فى غاية الوضوح عندما ربطت بين تسليحها لمصر وبين مدى التقدم فى التزام مصر بالاشتراك فى نظام الدفاع المشترك ، كما ان حجم مطالب المساعدة الأميريكية يتوقف على (أداء مصر) فى هذا الاتجاه .

وبرغم هذا التأكيد والتوضيحات استمرت اعتراضات البريطانيين على تزويد مصر بالسلاح فقد رفض رئيس أركان الحرب الإمبراطورية الجنرال ريدمان General Redman رفضا باتا برامج التسليح الأميريكى إلى حد وصف البرنامج بأنه بدعة وكفر Heresy [١] وأدرك الجانب الأميريكى أن بريطانيا تريد أن تمارس نوعا من (الفيتو) على برنامج التسليح الأميريكى لمصر وهو ما ترفضه السياسة الأميريكية .

كانت السياسة الخارجية الأميريكية تواجه عند هذا الحد مأزقا حقيقيا ، فهى من ناحية تتلقى إشارات واضحة من سفارتها فى القاهرة تحذر من خطورة التأخير فى الإستجابة لمطالب مصر من تزويدها بالسلاح إلى الحد الذى وصف فيه كافرى الموقف بأن «الأرض تغوص تحت أقدامهم فى مصر» [٢] بسبب قلق الضباط ومخاوف القيادة العسكرية من نمو التيار المحايد المناهض للغرب، وقد استجاب بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشؤون الشرق الأدنى لهذا التحذير الذى بعث به كافرى من القاهرة أنه وإن لم يتمكن من تحقيق تقدم فى مفاوضاته مع البريطانيين فإنه سوف يحث على تسوية الموضوع على أعلى مستوى بين الحكومتين[٣].

---

(١) برقية السفير الأميريكى من لندن إلى الخارجية الأميريكية عن جلسة المباحثات الثنائية فى ٥ يناير ١٩٥٣ لبحث أمداد مصر بالسلاح طبقا للورقة الأميريكية ـ انظر :

Incoming telegram from London to Secretary of state no. 3691 Jan. 6, 1953. 774.5/1-653.

(٢) برقية كافرى إلى الخارجية فى ٧ يناير ١٩٥٣ عن مقابلات عبد الناصر مع ضباط الجيش ووعوده لهم بتزويد مصر بالسلاح من الولايات المتحدة وتلويحه بأنه مع أن مستقبل مصر يرتبط بالغرب إلا أن التيار المحايد والمناوئ للغرب ينمو بقوة وأن مصر غير قادرة على مواجهته دون مساعدة حقيقية ـ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret, to secretary of state no. 1590 from Cairo, Jan 7., 1953. 774.5/1-7-53.

أرسل كافرى إلى «بايرود» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية .

(٣) برقية بايرود إلى كافرى من لندن رقم ٣٧٤٦ فى ٩ يناير ١٩٥٣ ـ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from London to secretary of state, sent to Cairo, for Ambassador no. 199 from. Byroade 774.5 MSP/1-9-53

ثالثا : موقف الإدارة الأميريكية الجديدة في رئاسة دوايت ايزنهاور منذ يناير ١٩٥٣ :

لقد بدا أنه أمام الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة مهمة بذل محاولة أخرى للتوصل إلى صيغة تتغلب بها على اعتراضات بريطانيا من ناحية ، ثم على تحفظات الأمن المتبادل من ناحية ثانية ، وفي نفس الوقت تستجيب لتحذيرات وضغوط السفارة الأميريكية في مصر من ناحية ثالثة وأخيرا تعالج الموقف الناجم عن فشل الوفد العسكري المصري في واشنطن الذي لم يتوصل إلى أي نتيجة في مفاوضاته مع وزارة الخارجية والدفاع .

كان أمام الخارجية الأميريكية أن تطرق بابا جديدا وهو عدم ربط البرامج المؤقتة للتسليح لمصر بمفاوضات الدفاع في المرحلة الحالية مع تقديم ضمانات محددة للبريطانيين (منع اى اعتداءات على الجنود البريطانيين في مصر) وبحث تأثير هذه المساعدات على المفاوضات الخاصة بالسودان، ثم تحدد نوعيات وكميات الأسلحة المطلوبة لمصر واستبعاد الأنواع التي قد تعترض عليها بريطانيا.

ولكن برغم هذه الصيغة التي تعبر عن متابعة الخارجية الأميريكية لجهودها في ظل الإدارة الجديدة للرئيس ايزنهاور لتأمين الموافقة على برنامج المعونة العسكرية لمصر، فإن ادارة برنامج الأمن المتبادل كانت تصر على تحفظاتها التي تتصل بجوهر اتجاهات الإدارة الأميريكية نحو مصر والشرق الأوسط ، فكان مدير برنامج الأمن المتبادل يثير مشكلة تأثير برنامج المعونة المقترح لمصر على الحكومة الإسرائيلية التي سوف تطالب بالمثل، ويحدد تحفظاته على تزويد مصر بالطائرات بقصد دعم نظام نجيب، ويتساءل عن كيفية تبرير هذا للإسرائيليين ويطرح مدير برنامج الأمن المتبادل ان المشكلة هي في السؤال، هل تشجع الإدارة الأميريكية نجيب على دخول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أم شن الحرب على إسرائيل؟.

ويخلص مدير برنامج الأمن المتبادل إلى أنه من الخطورة البالغة وضع مثل هذه الأسلحة في أيدى نظام مزعزع لا يزال في حالة حرب(١).

فمعركة الخارجية الأميريكية كانت في الواقع مزدوجة، معركة مع الخارجية البريطانية، ثم معركة مع أجهزة اخرى داخل الإدارة الأميريكية ذاتها مما أوقع الدبلوماسية الأميريكية في هذه الفترة في درجة من التردد وعدم الحسم والتأثير بالضغط على كل الأطراف.

في نفس توقيت اعتراض برامج الأمن المتبادل على المعونة لمصر بسبب تأثيرها على إسرائيل، توالت ضغوط كافري وتحذيراته من احتمالات فقد الثقة في الولايات المتحدة وانهيار مكانتها في مصر بل وضياع

---

(١)انظر مذكرة برنامج للأمن المتبادل إلى الخارجية الأميريكية التي تعكس الاصوات المعارضة لتسليح مصر في ٢٢ يناير ١٩٥٣ كرد على المحاولة الجديدة للخارجية بطلب تفويض من الرئس ايزنهاور بتزويد مصر بمعونة عسكرية على سبيل المنحة ـ انظر:

Martin, sub. Grant military aid for Dept. of stste, Deputy under secretary, top secret jan. 22, 1953, Memo to MR Matthews of M.S.A. EM Egypt, 774. 5-5/ MSP / 1-2-53.

النفوذ الأميريكى فى مصر والمنطقة كلها إذا لم ينفذ برنامج التسليح، ويقول كافرى بتشاؤم: « إنه لو دمرنا مكانتنا فى مصر فإننا يجب أن نستعد لتصفية أعمالنا فى الشرق الأوسط[١].»

ويحاول دالاس فى مستهل عهده بالخارجية طرح صيغة يرضى بها البريطانيون وينقذ الموقف فى مصر عن طريق التباحث مع البريطانيين فى قائمة الأسلحة المطلوبة لمصر، ثم التشاور مع بريطانيا حول الموقف والوضع فى مفاوضات السودان وأوضاع الأمن الداخلى، وذلك قبل اخطار نجيب بقرار المعونة، وكان دالاس فى كل هذا حريصاً على تأكيد عدم احقية البريطانيين فى ممارسة الاعتراض على أهداف الولايات المتحدة فى مصر[٢].

وقد أضيف إلى ضغوط البريطانيين فى لندن، وضغوط كافرى فى القاهرة، وضغوط برنامج الأمن المتبادل فى واشنطن، ضغوط أخرى من الضباط المصريين أعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث لاحت فى الأفق نذر الفشل التى تواجه البعثة العسكرية المصرية فى واشنطن للتفاوض على شراء الأسلحة وبحث استدعائها من مهمتها الفاشلة[٣].

ولم يكن أمام الخارجية الأميريكية ـ بعد أن تجمعت لديها تقارير من سفارتها بالخارج عن احساس اليأس وخيبة الأمل لدى الضباط المصريين فى الحصول على أى معونة سلاح من الولايات المتحدة بسبب تنسيقها لمواقفها مع المملكة المتحدة ـ إلا أن تسعى لبذل محاولة جديدة لإدراكها أن الضباط المصريين قد بدأوا يفكرون فى البحث عن مصادر أخرى للأسلحة من ناحية ولإدراكها أيضا أن استتباب الحكم يعتمد على قدرة نجيب فى اثبات الاتجاه الموالى للولايات المتحدة بحيث يترجم فى شكل معونة عسكرية، واخيرا ضرورة دعم نجيب بالأسلحة حتى يقف الجيش وراء سياسة الاعتدال التى ينتهجها[٤].

فى ضوء هذه التقديرات للخارجية الأميريكية راحت تبحث من جديد عن متغير لرفع توصية لرئيس الجمهورية باعتبار مصر مؤهلة للمعونة العسكرية للتغلب على اعتراضات إدارة الأمن المتبادل، وطرحت الخارجية تصورها فى الآراء التى قدمها (بايرود) مساعد وزير الخارجية فى شكل توصيات محددة لتقديم المعونة لمصر وقد شرح (بايرود) فى خلفية توصياته ان نظام الحكم الجديد فى مصر يتيح للولايات المتحدة أفضل الفرص للتوصل نحو تسوية لأعقد مشكلات الشرق الأوسط وان الولايات المتحدة انتهجت سياسة التشجيع لحكومة مصر بتقديم عشرة ملايين جنيه منحة لشراء القمح وعرضت بيع معدات عسكرية قيمتها ١١ مليون دولار.

---

(١) انظر برقيات كافرى المتتابعة فى ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨ يناير ١٩٥٣ ارقام ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧١٧، ١٧٢٣ على التوالى، ومذكرة الخارجية ـ ادارة الشرق الأدنى فى موجز الأحداث الأسبوعي في ٢٧ يناير، ،وبرقية دالاس إلى لندن والقاهرة رقم ٥٠٠١، ١٥٣٠ فى ٢٨ يناير ١٩٥٢، والوثائق بنفس الملف 774. 56/1 53

(٢) رسالة دالاس إلى سفيريه فى لندن والقاهرة حول الموقف الأميريكى من الاعتراضات البريطانية لوقف برنامج التسليح ـ انظر:
Outgoing Telegram, Dept OF STATE, SECRET, SENT TO AMEMBASSY, LONDON, PRIORITY 5001, OUTGOING TELEGRAM, PTS INFO AMEMBASSY LONDON, PROIRITY 500, JAN. 28, 1953, (1950 - 1954 DEFENSE MATTERS).

(٣) مقابلة عبد المنعم أمين مع السفارة الاميريكية فى ٧ فبراير ١٩٥٣ انظر برقية السفارة رقم ١٨٠٨ فى ٧ فبراير ١٩٥٢ ملف / 774. 56 2-7-53ومقابلة عبد الناصر وعبد المنعم امين لمستشار السفارة فى ٢٨ فبراير نقلا احساسهما بخيبة الأمل برغم وقوف مصر موقفا مرنا فى مباحثات السودان ـ انظر برقية السفارة رقم ١٨١٠ فى ٨ فبراير بنفس الملف، وبرقية دالاس إلى القاهرة فى ٩ فبراير عن نتائج مباحثات البعثة العسكرية فى واشنطن، برقية رقم ١٦٠١ فى ٩ فبراير بنفس الملف.

(٤) مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٢، انظر
Office Memo U S govt secret. To NE MR , Dorsey, Feb 10, 1953 from NE MR ORTIZ sub. Weekly summary of events, Egypt & sudan Feb 2-10 1953 , 774. 00/2 10 53

ويشير (بايرود) أيضا أن المصريين كانوا متلهفين للحصول على طائرات لكن الرئيس السابق (ترومان) اعترض على المعونة العسكرية ولو على أساس الدفاع، ولذلك اقترح (بايرود) كإجراء مؤقت عرض تدريب (٥٠) طيار مصرى كخطوة نحو مساعدة المصريين فى مسئولياتهم المتوقعة للدفاع عن القناة والشرق الأوسط ككل(١)، ويقرر دالاس هذه التوصيات فى رسالة منه إلى «هارولد ستاسن» Harold stassen المدير الجديد لبرنامج الأمن المتبادل وذلك من باب إبداء التأييد المادى لحكومة نجيب بدعم كفاءة القوات الجوية المصرية وكبادرة على حسن النوايا السياسية(٢) كما اقترح دالاس على (استاسين)Stassen أن يطلب من رئيس الجمهورية إعتبار مصر مؤهلة للحصول على منحة المعونة العسكرية لتدريب عدد محدود من الأفراد فى القوات المسلحة المصرية فى المنشآت العسكرية الأميريكية، ويلاحظ الباحث أن هذا الإتجاه الجديد لدى الخارجية الأميريكية قد تزامن مع توقيع اتفاقية السودان فى ١٧ فبراير ١٩٥٣ والإحساس بأهمية تشجيع الاعتدال لدى الحكومة المصرية (٣)

وقد شرح دالاس الدوافع التى حدت بالولايات المتحدة لاعادة النظر فى تقديم المعونة العسكرية لمصر ونوعية المعدات التى سوف تقدمها فى رسائل منه إلى السفارتين الأميريكية فى القاهرة ولندن وباريس لخصها فى أنها تهدف للحفاظ على مكانة حكومة محمد نجيب بحيث تسمح له بحرية الدخول فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كما أن الإستجابة لطلب المعونة العسكرية لا يخدم فقط الحفاظ على الثقة فى الغرب والولايات المتحدة بل يخدم المفاوضات المقبلة خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر برنامج المعونة بمثابة خطوة سياسية ذات أهمية خاصة تزيد من فرص نجاح مفاوضات قاعدة قناة السويس (٤).

استمرار القوى المعارضة لتزويد مصر بالسلاح، (الخارجية البريطانية - إدارة الأمن المتبادل):

ولكن هذه المحاولة مرة أخرى كان محكوما عليها أن تصطدم بعقبتين رئيسيتين، وهما وان لم يحولا دون موافقة الرئيس ايزنهاور على توصيات الخارجية ودالاس* لكنهما من الناحية العملية حالتا دون وضع موافقة ايزنهاور موضع التنفيذ(٥).

---

(١) توصيات بايرود لاعتبار مصر مؤهلة للمعونة العسكرية فى ١٤ فبراير ١٩٥٣، أنظر:

Top Secret, Dept. of state. Assistant secretary: Feb. 14. 1953 to the secretary from NEA, Byroade, sub. Recommendation that Egypt be found eligible for grant military aid. 774.5 - MSp/2 ` 14 - 53.

(٢) رسالة دالاس الى ستاسين مدير برنامج الأمن المتبادل ـ انظر:

Top secret. To MR Stassen, from Dulles, Feb 14, 1953, 774.5/ MSp/ 2-14-53.

(٣) انظر مذكرة ادارة الشرق الأدنى فى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ فى موجز الاحداث الأسبوعى من ١٨ إلى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ملف. 774.56/ 2- 25-53.

(٤) برقية دالاس رقم ١٧٦٤ للقاهرة، ٥٩١٥ للندن، ٤٧٣٨ لباريس، ملف: 53 - 25 - 774.56 /2

(*) يروى ايفلاند، ضابط المخابرات الأميريكية فى كتابه (حبال من الرمال) عن اعتبارات اتخاذ ايزنهاور لهذا القرار، أن الولايات المتحدة قدمت هذا العرض لضمان مغادرة البريطانيين سلميا من قاعدة السويس وكثمن لجلاء قوات بريطانيا عن القاعدة، ، وان الولايات المتحدة عرضت تزويد مصر بالأسلحة التى تمكنها من الدفاع عن القناة التى تعتبر شريان الحياة لبريطانيا، وذلك ازاء رفض مصر احتفاظ بريطانيا بحامية فى القاعدة للدفاع عن القناة. ويذكر (ايفلاند) أنه قد اشترك في اعداد (تقرير الاهلية) لموافقة الرئيس ايزنهاور ومن نصوصها الهامة إن الترتيبات بين مصر والولايات المتحدة حيوية للدفاع عن الشرق الادنى وان المعدات العسكرية الاميريكية لن تستخدم لش العدوان ضد أى دولة، وفى أغسطس وقع ايزنهاور وثيقة سرية للغاية عن أهلية مصر لتلقى منحة عسكرية ـ انظر:

Eveland, Crane, Wilbur, Ropes of sand, America.s failure in the Middle East, W.W Nortton, co . 1980, London, N.Y.PP.87 - 90

(٥) لمراجعة نوع المعدات والأسلحة التى عرضتها الولايات المتحدة على مصر أنظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, Amembassy, Cairo A- 339, April 2/19/53, 774.56. 56- 4/2-53..

معارضة إدارة الأمن المتبادل:

تمثلت العقبة الأولى فى اعتراضات مدير الأمن المتبادل على رسالة دالاس اليه فى ١٩ فبراير ١٩٥٣ وكرر مرة أخرى أنه سوف يطرح على رئيس الجمهورية ردود الفعل الاقليمية لمثل هذه المعونة فى اسرائيل، وبذلك كان موقف الخارجية والدفاع فى جانب، وموقف إدارة الأمن المتبادل فى جانب آخر، فبينما كانت حساسية اسرائيل تنعكس فيما تثيره إدارة الأمن المتبادل من اعتراضات، كانت الخارجية والدفاع تؤكدان أن الهدف الأشمل والأعم بالنسبة لدعم مصر باعتبارها الدولة الرئيسية فى العالم العربى يفوق بكثير الآثار المترتبة على اسرائيل(١).

وعلى الرغم من أن الرئيس الأميريكى دوايت ايزنهاور قد وافق فعلا فى ١٧ مارس ١٩٥٣ على التوصية المرفوعة إليه بمنحة المعونة العسكرية لتدريب الطيارين المصريين بموجب قانون الأمن المتبادل(٢) واعداد اتفاق المعونة(٣)، فإن العقبات بدأت تظهر امام الإدارة لتنفيذ هذه الموافقة من جانب البريطانيين تحت مختلف الذرائع والحجج(٤)، ولو أن الولايات المتحدة حاولت الاحتفاظ لنفسها بالقرار الأخير.

وسرعان ما أعربت الخارجية البريطانية عن قلقها من برنامج المعونة العسكرية (تدريب الطيارين ـ انواع السلاح وكمياته مواعيد تسليم الذخائر) خاصة لما ينطوى عليه هذا القرار من اعتبارات عسكرية وتأثير على المركز التفاوضى للمملكة المتحدة مع مصر، وتشجيع مصر للتحول إلى الولايات المتحدة كمصدر لتزويدها بالطائرات، فضلا عن القلق ازاء مواعيد تسليم العربات المدرعة وكميات الذخيرة(٥). ولم تكتف الخارجية البريطانية بنقل اعتراضاتها (عن طريق السفارة الأميريكية فى لندن) بل ارسلت تعليماتها إلى سفارتها فى واشنطن للاعراب عن قلقها فى مقابلة بين أحد مسؤولى السفارة البريطانية مستر «بيلى» وبين مستر «جرينجان» مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية بحجة ان ذلك سوف يشجع المصريين على الإعتقاد بحصولهم على ما يريدون دون تقديم مقابل لتلبية المصالح الغريبة فيما يتصل بمشكلة السويس وذلك على الرغم من تبريرات الخارجية الأميريكية، ان ذلك بمثابة برهان على حسن النية فقط وأن الولايات المتحدة لا تنوى ان تذهب الى ما هو أبعد من ذلك حتى يتم التوصل إلى ترتيبات مرضية حول المسائل المتصلة بالدفاع(٦).

---

1 - Top secret, to secretary from NEA, MR jernegan, sub, grant assistance for military training for Egypt Feb. 28, 1953, F.W. 774. 5 / MSP/ 2- 1953.

(٢) موافقة الرئيس ايزنهاور على منحة المعونة العسكرية ـ انظر مذكرة ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية:
Office Memo, Secret, March 17, 1953 to NE MRB urdett, sub, weekly summary of events, march 17, 1953.
74. 00/ 3-17-53.

(٣) مذكرة الخارجية الأمريكية. إدارة الشرق الأدنى عن اعداد الاتفاقية بالتشاور بين وزارتى الدفاع وادارة الأمن المتبادل ـ انظر:
Office Memo, Secret, March 24, 1953 774. 00/ 3- 24 - 53.

4- Outgoing telegram, Confidential, Security, April 14,
1953 sent to Amembassy London no. 6804, Cairo, 2006, 774. 56/ 4 - 1453.

(٥) اعتراضات الخارجية البريطانية المشار إليها ابلغتها السفارة الأميريكية فى لندن إلى واشنطن فى برقية رقم ٥٧٢١ فى ٢٢ ابريل ١٩٥٣ ملف 774. 56/ 4 - 22- 53.

(٦) مقابلة مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية مع مسؤول السفارة البريطانية في ٢٢ ابريل ١٩٥٣ ـ انظر:
Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, April 22, 1953, Sub. British Concerns at the American offer to train Egyptian jet pilots 774 5/MSP.

والواقع أن قرار الرئيس ايزنهاور بالموافقة على تدريب الطيارين المصريين رغم أنه كان يشكل جانبا واحدا فقط من جوانب المعونة العسكرية فقد ظل محل اعتراض الخارجية البريطانية، ويقدر الباحث أن الخارجية والادارة الأميريكية كانت إلى حد ما مضطرة ولو مؤقتا إلى اتخاذ هذا الموقف الإيجابى قبيل زيارة دالاس للقاهرة فى مايو ١٩٥٣ اى بعد قرار ايزنهاور بفترة وجيزة. وفى ظل ظروف المفاوضات المصرية البريطانية حيث قدمت الخارجية الأميريكية ردا ايجابيا للملحق العسكرى المصرى فى واشنطن قبل سفره للقاهرة فى ٧ مايو ١٩٥٣ بناء على استفساره بتعليمات صريحة من القاهرة، أجابت الخارجية بأنها سوف تكون على استعداد لبيع كميات من الأسلحة للقاهرة، وكانت تبريرات الخارجية الأميريكية للحكومة البريطانية هى: ان الرفض لطلبات مصر سوف يثير الشكوك فى نوايا الولايات المتحدة تجاه مصر ويدفعها إلى عرقلة المباحثات مع المملكة المتحدة، فضلا على خلق جو غير موات لزيارة دالاس، ومع أن الخارجية الأميريكية قدمت هذا الرد الإيجابى للملحق العسكرى المصرى فقد قدرت إرجاء الاعلان عن بيع الأسلحة فى ذلك الوقت زيادة فى طمأنة البريطانيين[١].

بيد ان زيارة دالاس لمصر ومقابلاته مع عبد الناصر لم تؤت ثمارها من حيث حصول دالاس على موافقة مصرية صريحة، أو موقف مصرى صريح يرقى لدرجة الإلتزام بالإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[*] . الأمر الذى دفع الإدارة الأميريكية بعد رحلة دالاس إلى مصر إلى عدم الاستجابة لتزويد مصر بكافة الأسلحة التى طلبتها من قبل مما دفع عبد الناصر وعامر إلى الإجتماع بمسئولى السفارة الأميريكية فى القاهرة للإعراب عن خيبة آمالهم وأوضحا انهما لا يطلبان أسلحة صغيرة يخشى منها شن حرب عصابات على البريطانيين بل دبابات ومدرعات وانهما على استعداد لتقديم ضمانات بعدم استخدامها ضد البريطانيين.

ووصل اليأس بعبد الناصر ان قال لمسئولى السفارة «انه إذا استمر موقف الولايات المتحدة دون تغيير فليس امامه من بديل سوى ان يشرح لضباط الجيش أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تمنع السلاح تحت ضغط من بريطانيا» واضاف عبد الناصر ان هذا آخر ما يريد أن يقوم به وانه حريص على خلق مشاعر موالية للأميريكيين فى الجيش إستعدادا للتعاون فى المستقبل وانه لذلك فهو يرجو بصفة خاصة أن تكون اول شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة[٢].

وأوصى كافرى فى ضوء مقابلة عبد الناصر بضرورة اتخاذ قرار عاجل بالإستجابة لطلبات مصر، أولا لتحقيق دعم النظام داخليا بواسطة الجيش، وثانيا تشجيع الاتجاه الموالى للغرب ولأمريكا فى مصر، وثالثا

---

(١) تبريرات الخارجية الأميريكية لتقديم رد ايجابى لمصر بالتوازى مع تقديم تاكيدات لطمأنة الخارجية البريطانية وردت فى برقيتين حداهما من دالاس إلى القاهرة والثانية من دالاس إلى لندن ـ انظر:

Outgoing telegram. Dept. of state. confidetial. sent to Amembassy. London priority 7150. rptd. info. Cairo.no. 2115 May 1. 1953. 774. 56 5-1-53. outgoing telegram sent to London no 7198 May 5. 1953

(*) راجع نصوص مقابلات دالاس مع نجيب وعبد الناصر ومحمود فوزى خلال زيارته للقاهرة فى الفصل السابق

(٢) مقابلة عبد الناصر وعامر مع السفارة الأميريكية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٢ انظر:

Incoming telegram. Dept. of state. secret. from cairo.tosecretary of state no. 265. june 29. 1953. 774- 4- 6- 53

تجنب خيبة الأمل فى الدور لأميريكى وهو العامل الوحيد الذى يمنع المزيد من التشدد المصرى فى موضوع جلاء القوات البريطانية من قاعدة السويس[١].

إلا أن تردد الإدارة كان واضحا فى تجاوبها مع كافرى حيث رفضت الإستجابة لتوصياته بإعادة النظر فى تزويد مصر بالسلاح وصارحت الخارجية الأميريكية سفارتها بالقاهرة ان الرئيس ايزنهاور قد كرر تأكيداته للبريطانيين بعدم تزويد مصر بالسلاح لحين اتضاح الموقف بالنسبة للمشكلة المصرية البريطانية[٢].

ولقد أصاب هذا التردد الأميريكى أو بالأحرى النكوص الأميريكى فى تنفيذ ما وعد به بعد ان قرر ايزنهاور إرجاء تسليم الأسلحة الرئيسية لمصر ، اصاب هذا النكوص الأميريكى عبد الناصر بمشاعر الأحباط وفسرها بأنها نوع من الرضوخ للضغط البريطانى[٣]. وينقل كافرى عن عبد الناصر قوله بمرارة انه ازاء افتقار الولايات المتحدة للاهتمام بالمطالب المصرية فسوف يسمح لبعض ضباط الجيش من الشباب بالذهاب إلى بوخارست فى مؤتمر للشباب وأنه لا مانع لديه من البحث عن أماكن أخرى للحصول على متطلبات الجيش المصرى من سلاح، ولعل عبد الناصر لم يكن يذكر ذلك بصفة جدية وإنما كان يتخذ منها ورقة للضغط على الولايات المتحدة. ويحذر كافرى بعد نقله هذا القول عن عبدالناصر، ان لذلك دلالاته السياسية الهامة، ولكن تحذيرات كافرى راحت سدى بعد ان ظل الوعد الأميريكى معلقا دون تنفيذ بل لم يكتب له أن ينفذ حتى بعد توقيع اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية فى أكتوبر ١٩٥٤.

ضغوط الحكومة البريطانية لمنع تزويد مصر بالسلاح

ظلت الضغوط البريطانية مستمرة على الخارجية الأميريكية لإقناعها بالامتناع عن تقديم أى معونة عسكرية أو إقتصادية لمصر حتى تتحقق نتائج ملموسة للمفاوضات المصرية البريطانية، بل ولا يقدم أى عرض بهذه المعونة إليهم الا بموافقة الحكومة البريطانية، وكانت الولايات المتحدة تجتهد فى التغلب على هذه الضغوط والبحث عن سبيل لعدم مسايرة المملكة المتحدة فى اساليبها. ففى نوفمبر ١٩٥٣. أبلغ (دالاس) وزير الخارجية البريطانى (انتونى ايدن) إنه من أجل موازنة المعونة المقدمة لاسرائيل فإنه من الهام الإعلان عن تقديم معونة

---

(١) مقابلة عبد الناصر وعامر مع السفارة الأميريكية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٣ انظر
Incoming telegram. Dept. of state. secret. from cairo. to secretary of state no. 265. june 29. 1953. 774- 4- 6- 53

(٢) رد الخارجية على توصيات كافرى باعادة النظر ى قرارها بإرجاء تسليم الأسلحة - انظر Outgoing telegram Dept. of state. secret. sent to Amembassy, Cairo 5. rptd London 35 july 2. 1953. 774. 56/6-293.

(٣) انظر رد فعل عبد الناصر فى برقية كافرى رقم ١٤٠ من السفارة الأميريكية إلى الخارجية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣.
Incoming telegram. Dept. of state. top secret. from Cairo to secretary of state no. 140. july 29 1953. 774.58/72953.

للعرب وان مصر هى المكان الوحيد الملائم للتحرك على الفور، ولكن وزير الخارجية البريطانية (ايدن) حث دالاس على تأجيل القرار حيث أنه رأى ان تخصيص معونة لمصر يعنى الكشف عن اختلاف كبير بين السياستين الأميركية والبريطانية، كما يعنى تشجيعا للطرف المصرى، كما ابلغ (ايدن) السفير الأميركى فى لندن انه واثق من أن بريطانيا سوف تصل الى اتفاق مع مصر ونفى أن تكون قد قررت عدم التوصل إلى اتفاق وحث على عدم اتخاذ أى خطوة مع مصر [1].

واستمرت الحكومة البريطانية فى ضغوطها فى مؤتمر برمودا ديسمبر ١٩٥٣ على الرغم من اصرار الولايات المتحدة على عدم ارجاء تقديم المعونة لمصر. لكن ايدن كان دائما يحذر من أن تقديم المعونة لمصر سوف يؤثر سلبا على المفاوضات المصرية الانجليزية، وكتب تشرشل إلى ايزنهاور مرتين فى ١٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ يحتج على تقديم المعونة لمصر ورفض تقديم أى تنازلات(*).

والواقع أنه برغم ادراك الخارجية الأميركية لأهمية تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر حتى تسهم فى تقديم المفاوضات المصرية الإنجليزية حول القناة، وبضرورة إدخال مصر فى انحياز حاسم مع العالم الحر ولضمان تعاون مصر فى ترتيبات الدفاع التى تضمن الإتاحة الدائمة للقاعدة [2]. فإن تقرير الخارجية الأميركية - فى النهاية كان قد انتهى إلى أن تقديم المعونة - قبيل الاتفاق قد يؤثر على العلاقات الانجليزية الاميركية دون تغيير الموقف البريطانى، ولكنها كانت من ناحية اخرى ترى ان تقديم المعونة قد يحول دون تدهور مكانة الولايات المتحدة فى مصر ويوازن المعونة الاميركية لإسرائيل. وظلت فى هذا الموقف المتردد دون

1- Top secret, to secretary, from NE MR Byroade, sub. U.K. approach to the U.S. to delay economic and military aid to Egypt jan, 1945 file1 no, 500 Economic aid

(*) كان مؤتمر «برمودا» لرؤساء حكومات الولايات المتحدة والملكة المتحدة وفرنسا قد عقد فى الفترة من ٤ إلى ٨ ديسمبر ١٩٥٣، وقد حضر الاجتماعات جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركى، وانطونى ايدن وزير الخارجية البريطانى، حيث ناقشا النزاع المصرى البريطانى. وقد ابلغ دالاس مضمون هذه المباحثات مع ايدن الى السفير (كافرى) فى القاهرة فى برقية رقم ٦٣٨ فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ (ملف 641.74-12-9-53) حيث طرح ايدن امكانية تحريك المفاوضات مع مصر حول قاعدة قناة السويس لو كان ثمة قدر من المرونة بالنسبة لموضوع اتاحة القناة للاستخدام، وفي نفس الوقت ابلغ دالاس ايدن فى تلك المباحثات ان الولايات المتحدة لا تستطيع تأجيل تقديم المساعدة الاقتصادية لمصر اكثر من ذلك بينما اعترض ايدن على اساس ان لذلك أثره الضار على العلاقات الأميركية البريطانية واعرب عن امله ان تساند الولايات المتحدة الموقف البريطانى بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر قبل تقديم المعونة الاميركية، وانظر مقابلة دالاس مع السفير المصرى احمد حسين فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٣، البرقية المرسلة إلى السفارة فى القاهرة رقم ٦٤٩ ملف 641.74.12-10-53.

(٢) مذكرة الخارجية الاميركية عن الاعتبارات السياسية لمساعدة مصر عسكريا:

Top secret, letter to stassen, Director of foreign operations Administration from Frederick Nolting Acting special assistant to the secretary for mutual security affairs oct.2., 1953 774/MSP/ 10-253.

حسم خاصة أن توقيت تقديم المعونة كان عنصرا حاسما ومعقدا فى نفس الوقت بسبب تصاعد الحملة التى تطالب بالحياد(*) فى مصر(١).

والواقع أن سياسة الولايات المتحدة لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وان كانت واضحة الاهداف والتصورات تماما لكنها ظلت أسيرة أو رهينة للتوصل لتسوية مشكلة قاعدة السويس فى المفاوضات المصرية الانجليزية، ومن ثم عرضة لتثير واضح من الدبلوماسية البريطانية، وظلت بريطانيا، كما توضح وثائق الخارجية الأميريكية تلح على الولايات المتحدة فى حجب المعونة حتى تقدم مصر على تنازلات تقبلها بريطانيا، وظل هذا محور المفاوضات الثنائية بين ايدن ودالاس وبين تشرشل وايزنهاور.

وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تواجه عاملا آخر هو معونتها لاسرائيل وضرورة موازنتها بمعونة للدول العربية وخاصة مصر، ثم عوامل أخرى خاصة بالحفاظ على مكانتها وهيبتها فى مصر، لكن يبدو ان تقديرها لعنصر واهمية العلاقات الأميريكية البريطانية فى ذاتها كان يطغى على كل هذه الاعتبارات الإقليمية مجتمعة.

وبدأت الولايات المتحدة منذ مطلع عام ١٩٥٤ تفصح عن شروط محددة لتقديم المعونة لمصر بربطها صراحة بحل مشكلة قاعدة السويس وتقدم المفاوضات المصرية الانجليزية وقد كلفت الخارجية الأميريكية كافرى فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ بنقل هذه الرسالة إلى عبد الناصر التى قالت بالحرف «إن الولايات المتحدة تعتقد انه من أجل

---

(١) مذكرةإدارة الشرق الأدنى عن أ ساليب بريطانيا واتصالاتها لتأخير المعونة الأميريكية لمصر- نفس المصدر (وثيقة الخارجية الاميريكية فى ٦ يناير ١٩٥٤).

(*) كان تعبير «الحياد» قد بدأ يتردد على لسان قيادات نظام الحكم الجديد فى مصر، ففى ٢٩ يناير ١٩٥٣ اعلن جمال عبد الناصر انه ليس هناك أى اتجاه لاستبدال الاحتلال بحلف أجنبى «مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر. اخترنا لك ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩، جـ ٢، مرجع سابق ص ٢٨٢، كما انهارت المفاوضات مع بريطانيا فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ لرفض عبد الناصر مناقشة موضوع الحلف الدفاعى الذى يربط مصر والدول العربية الأخرى بحلف الاطلنطى. انظر: New York Times, April 1953 p 1

كما نشرت صحيفة المصرى فى ١٤ ابريل ١٩٥٣، ١١ مايو ١٩٥٣ ص ١، تصف فيه اى توقيع حلف دفاعى مشترك بانه خيانة سوف تحاربها الشعوب العربية بكل قوتها، ونشرت صحيفة الزمان فى ٧ مايو ١٩٥٣ تقول ان من يتصور ان مصر تميل إلى المعسكر الشرقى او المعسكر الغربى فهو يخطئ كل الخطأ»، وانظر الاهرام ٨، ١٢، ١٥ مايو ١٩٥٣ ص ١، ص ٢، ٧ الناقد لموقف الولايات المتحدة، و٧ يونيو ١٩٥٣، ص ١ وفى ديسمبر ١٩٥٣ نشرت اخبار اليوم (٥ ديسمبر ١٩٥٣) أن جمال عبد الناصر بعث بتعليمات إلى سفيره فى واشنطن ليبلغ الولايات المتحدة انه ما لم تحث الولايات المتحدة بريطانيا للاستجابة للمطالب المصرية فى منطقة القناة فإنه سوف يعلن «سياسة الحياد الرسمى» بين الشرق والغرب. اخبار اليوم، ٥ ديسمبر ١٩٥٣ ص ١.

كما نشرت الأهرام فى عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٥٣، ص ١ انه تم استدعاء سفراء مصر فى موسكو ونيودلهى وكراتشى لاجراء مشاورات فى القاهرة حول السياسة الخارجية الجديدة وان هذه المشاورات سوف تشمل الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية ومحاولات الولايات المتحدة اقامة حلف جديد فى الشرق الأوسط والضغوط البريطانية لدفع بعض الدول للانضمام إلى الغرب فى الحلف العسكرى الجديد كما يحلل انتونى ناتنج Anthony Nutting وزير الدولة البريطانى للشؤون الخارجية فى تلك الفترة (٥٣ ـ ١٩٥٤) ان جذور حلف بغداد تعود فى الدرجة الأولى إلى فشل بريطانيا واميريكا فى اقناع مصر بالانضمام اليهما فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط وان بريطانيا حاولت مرارا وتكرارا اقناع عبد الناصر باعادة النظر فى فكرة اقامة حلف على غرار حلف الاطلنطى للشرق الأوسط ولكن عبد الناصر كان مصمما على ابقاء مصر محايدة. انظر صحيفة الأهرام ص ٥، ١، ٥، ٢٢ فبراير ١٩٨٦

ويلاحظ الباحث أن نغمة «الحياد» المصرى قد بدأت تعلو فعلا فى مطلع عام ١٩٥٣ وخاصة بعد زيارة دالاس لمصر فى ١١ ـ ١٢ مايو ١٩٥٣ ويعود هذا التغير فى توجه مصر الإقليمى ـ كما يحلل «داويشا» Dawisha الي رد الفعل لزيارة دالاس ودعوته لتحالف مصر مع الغرب ورفض مصر لهذه الدعوة واختيارها لسياسة نشطة لمقاومتها.

انظر Dawisha, A. Egypt in the Arab world, the elements of foreign policy (McMillan press ltd) 1976 pp. 10-11

فتح الطريق امام التنمية الاقتصادية الاجتماعية لمصر ـ وهو الأمر الذى يتطلع اليه مجلس قيادة الثورة ـ فإنه يجب حل مشكلة قاعدة السويس بأسرع ما يمكن، وأن مثل هذا التطور من شأنه أن يسمح بتقديم المعونة الكاملة والفعالة من جانب أصدقاء مصر»[1].

ويلاحظ أن هذه الرسالة الأميريكية إلى مجلس قيادة الثورة فى مصر قد جاءت فى اعقاب اتصالات أميركية بريطانية بين دالاس وايدن فى مؤتمر برمودا (ديسمبر ١٩٥٣)، وفى رسائل بين تشرشل وإيزنهاور فى ١٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ مما يرجح إستجابة الولايات المتحدة للمساعى بل الضغوط البريطانية الملحة لتأخير تقديم اى معونة لمصر حتى تم تسوية المشكلة وسواء كان ذلك تشجيعا لمصر أم ضغطا عليها، فالحقيقة تبقى أن هذه المعونة الأميريكية ظلت مشروطة باتفاق مصر مع بريطانيا طوال عام ٥٣، ١٩٥٤. وبتحليل الوثائق الاميريكية لا نملك إلا أن نسجل أن الولايات المتحدة كانت قد الزمت نفسها فعلا بتقديم معونة عسكرية وإقتصادية لمصر مرتبطة بالتسوية المصرية الانجليزية إلا أنه إزاء الاصرار البريطانى والضغوط البريطانية، فقدحجبت كل معونة فى غياب الإتفاق بين مصر المملكة المتحدة[2].

رابعا: الموقف الأميريكى بعد توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية بالأحرف الأولى:

وكان التوقيع بالاحرف الأولى على الإتفاقية المصرية الإنجليزية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ محكا حقيقيا للتحقق من تنفيذ الوعود الأميريكية بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر مشروطة بالتوصل إلى اتفاق وحول قاعدة السويس. وفور التوقيع بالاحرف الأولى على الاتفاقية، كلف دالاس كافرى بإبلاغ الحكومة المصرية بموقفها بعد توقيع الاتفاقية المصرية الإنجليزية:

١ ـ إن الولايات المتحدة على استعداد فى هذا الوقت للدخول فى مباحثات بشأن تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر تنفيذا لالتزام الرئيس ايزنهاور لنجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣.

٢ ـ الولايات المتحدة مستعدة لتزويد مصر بمشروع الاتفاق حين ترغب مصر.

٣ ـ إن معونة الولايات المتحدة سوف تكون بهدف مساعدة مصر فى تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية ودعم قواتها من أجل النهوض بمسئولياتها المتزايدة فى ظل اتفاقية قاعدة القناة.

٤ ـ إن طابع وتوقيت وحجم المعونة الأميريكية سوف يرتبط بالضرورة بالتطورات فى المنطقة بما فى ذلك ـ ضمن عوامل أخرى ـ تنفيذ مصر لاتفاقية قاعدة القناة.

---

(١) رسالة الخارجية الأميريكية إلى سفارتها بالقاهرة برقية رقم ٨٢ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ وجدها الباحث فى ملف المفاوضات المصرية الإنجليزية وفى ملف المعونة الاقتصادية ـ انظر :

Top Secret. for the Aambassador. Code Room. no 820. jan. 22. 1954.

(2) Foreign operations administration secret. sub. U S economic aid for Egypt. fiscal year 1954 - 1955. March 2. 1954. file no. 500. Economic aid to Egypt.

٥ ـ انه سوف يطلب من الرئيس الأميريكى تقريرأهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية على أساس أن اتفاقية قاعدة القناة ـ ضمن عوامل اخرى ـ تمثل ترتيبات تقتضى قيام مصر بدور هام فى الدفاع عن المنطقة[١].

وطلب دالاس أن يوضح كافرى للحكومة المصرية أن حجم المعونة الإقتصادية وحجم المعونة العسكرية سوف يتوقف على النتائج التى تتوصل إليها البعثة العسكرية «مجموعة المسح العسكرى» التى سوف توفد إلى مصر عما قريب بعد توقيع الاتفاقيات.

وعلى ذلك فقد كانت بداية المفاوضات المصرية الأميريكية حول تنفيذ الوعود الأميريكية لتقديم المعونة العسكرية والاقتصادية بعد التوقيع بالاحرف الأولى على الإتفاقية المصرية الإنجليزية تمشيا مع الاتفاق الانجليزى الاميريكى باشتراط تسوية المشكلة المصرية الانجليزية أولا، أما الشرط الثانى فهو تنفيذ مصر للإتفاقية كعنصر ضمن عناصر أخرى تتصل بالتطورات فى المنطقة ككل، والشرط الثالث أن قرار أهلية مصر لتلقى المعونة العسكرية يرتبط بترتيبات قيام مصر بدور هام فى الدفاع عن المنطقة

أى أن التكييف الأمنى والإستراتيجى لدور مصر فى المنطقة انطلاقا من توقيع إتفاقية قاعدة القناة كان مبررا للولايات المتحدة لاعتبار مصر مستحقة أو أهلا لتلقى المعونة، فهل تسمح (تطورات المنطقة) بذلك فعلا والمقصود هنا ـ بتطورات المنطقة ـ العلاقات الحرجة والمتوترة مع إسرائيل، وموقف مصر الخارجى (الحياد الايجابى) مما يضع المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر فى الميزان.

الشروط الأميريكية لتقديم المعونة لمصر بعد الإتفاقية المصرية البريطانية:

وقد كان للشروط الأميريكية المرتبطة بالتوقيع على اتفاق ثنائى مع مصر، ثم لضغوط إسرائيل من ناحية ثانية ان دخلت المعونة الأميريكية الموعودة فى طريق مسدود لاخروج منه.

وبالنسبة للشروط الأميريكية فقد بعثت الحكومة الأميريكية الى مصر بنموذج للإتفاقية الثنائية لاتفاقيات المعونة العسكرية حتى تتبين منها الاطار والشروط التى يتم فى ضوئها تقديم هذه المعونة، وتتمثل هذه الشروط فى العناصر التالية:

١ ـ ان تستخدم المعدات فقط فى أغراض الأمن الداخلى والدفاع المشروع عن النفس والمشاركة فى الدفاع عن المنطقة وفى تدابير وترتيبات الأمن الجماعى للأمم المتحدة، مع التعهد بعدم القيام بأى عمل عدوانى ضد أى دولة أخرى، وأنه سوف يطلب من مصر الموافقة على الشروط التالية:

أ ـ المشاركة فى تنمية التفاهم الدولى وحسن النوايا وصون السلم العالمى.

ب ـ اتخاذ الاجراءات التى يتفق عليها ثنائيا لازالة اسباب التوتر الدولى.

جـ ـ تنفيذ الالتزامات العسكرية التى اضطلعت بها فى الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الاطراف التى تكون الولايات المتحدة طرفا فيها.

---

(١) برقية دالاس إلى كافرى فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ رقم ١١٤ ملف المعونة الاقتصادية تحت عنوان «ماذا ينبغى على كافرى ابلاغه لمصر» ـ انظر:

Telegram received, Secret, july 28, 1954, from secretary of state, washington, priority, 144 file no 500, economic aid to Egypt, sub, what Caffey should tell to Egypt.

د ـ أن تجعل متاحا وبما يتفق مع متطلبات استقرارها السياسى والاقتصادى، اسهامها الكامل الذى تسمح به مواردها البشرية والتسهيلات والحالة الاقتصادية من اجل تنمية وصيانة قدراتها الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر.

هـ ـ إتخاذ كل التدابير المعقولة التى تلزم لتنمية قدراتها الدفاعية.

و ـ إتخاذ الخطوات الملائمة لضمان الاستخدام الفعال للمعونة الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة.

٢ ـ ان تقدم مصر طبقا لميثاق الأمم المتحدة ـ الى الحكومة الأميريكية وللحكومات الأخرى التى يتفق عليها، المعدات والخدمات والمعونة لاخرى لزيادة قدرة هذه الحكومات على الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ولتسهيل اشتراكها فى تدابير الأمن للأمم المتحدة [١].

٣ ـ ان الحكومةالمصرية لن تسمح بنقل حق أو ملكية المعدات أو المعلومات أو الخدمات المقدمة للغير.

وتطلب الحكومة الأميريكية ـ فى ضوء هذه الشروط ـ من مصر أن تتبادل المذكرات مع الولايات المتحدة بما يعنى الموافقة على هذه الإتفاقية.

والقراءة التحليلية والنقدية لهذا النموذج يوضح أن الشروط المقدمة لا تنطوى على ارتباط مصر مع الولايات المتحدة فحسب، مقابل تقديم المعونة العسكرية بل ومع الغرب ككل. كما يشير نموذج الاتفاقية المقدمة إلى تمتع الأفراد العسكرين الأميريكيين الذين يتواجدون لمراقبة تنفيذ المعونة، بالحصانة الدبلوماسية الكاملة، الأمر الذى سيكون موضع اعتراض مصر فى ردها على هذه الشروط فى مقابلة بين فوزى وكافرى فى ٢٤ أغسطس ١٩٥٤.

ولم يكن تقديم نموذج الإتفاقية الثنائية بين مصر والولايات المتحدة بالشروط التى تضمنتها لتمر دون اثارة رد فعل سلبى لدى المسؤولين بالخارجية المصرية ولدى الصحفيين المصريين المتصلين بمجلس قيادة الثورة حيث وجدوا فيها ما يثير القلق لاحتوائها على نصوص تؤدى إلى ربط مصر ربطا واضحا بتحالف مع الولايات المتحدة كما تسمح بوجود بعثة عسكرية اميريكية فى مصر[٢].

ويروى (ويلبور ايفلاند) فى كتابه «حبال الرمال» أن كافرى قابل محمود فوزى الذى ابلغه أنه بعد دراسة متأنية فإن مصر قررت ألا تطلب معونةعسكرية من الولايات المتحدة وكانت إجابة كافرى أن ذلك يعنى أن الولايات المتحدة قد اعفيت من الألتزام بتزويد مصر بمعونة عسكرية[٣].

1- Annex A. Confidential. secret security information. illustrative M D.A bilateral aid file on military assistance 1954

2- Eveland. op. cit. pp. 102-104

(٣) تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة عن ردود الفعل لدى الخارجية المصرية تجاه الشروط المقدمة فى نموذج الاتفاقية الثنائية ـ انظر:

Foreign service desp no 313, august 24. 1954 fromn Amembassy cairo. file no. 500. U.S economic aid to Egypt sub. evidence of Egyptian concerns over texts proposed aid agreements

وتعزز رواية (ايفلاند) بأن مصر بالفعل قد تخلت عن فكرة الحصول على معونة اميريكية عسكرية واقتصادية لرفضها التوقيع على اتفاقية ثنائية، تلك البرقية التى بعث بها كافرى فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ ينقل فيها «أن الحكومة المصرية انتهت إلى أنها لا تستطيع توقيع الاتفاق الخاص بالمعونة، ولذلك فإنها سوف تتخلى عن فكرة الحصول على معونة المنحة العسكرية من الولايات المتحدة فى الوقت الراهن»[١].

وكان تعقيب كافرى على هذه النتيجة التى تمثل نهاية مرحلة هامة من السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ، ـ ان لهذا القرار آثارة السلبية الواضحة الضارة بالولايات المتحدة لرفض مصر التوقيع على اتفاقية المعونة وان خصوم الولايات المتحدة فى مصر سوف يستغلونها كتعبير عن فشل العلاقة المصرية الأميريكية.

وقد تأكد موقف الحكومة المصرية مرة ثانية فى حديث على صبرى مع كافرى الذى أكد فيه ان قرار مصر يرجع (لاسباب سياسية محلية) وإن كان ليس بدافع أى تغيير فى نوايا مصر تجاه الولايات المتحدة وأكد أن عبد الناصر يهتم اهتماما مؤكدا بضرورة المعونة العسكرية على أساس السداد ولكن دون قبول اتفاق (شديد الوطأة)[٢].

ويطرح (ايفلاند) ـ انه برغم هذا الموقف المعلن من الحكومة المصرية ـ فقد كانت «المخابرات المركزية» تعد ترتيبا سريا لتقديم معونة عسكرية لمصر عن طريق مفاوضات مباشرة بين ممثليها فى مصر وعبد الناصر وذلك برغم موقف وزارة الدفاع المعارض لهذه الإتفاقيات السرية، وأن المخابرات المركزية قد قررت إيفاد ضابطين لمصر لهذه المهمة السرية هما «ايفالاند» ـ مؤلف الكتاب ـ والكولونيل الآن جيرهارت» Alan Gerhardt، وكان من رأى ايفلاند عدم اثارة موضوع الأحلاف العسكرية مع عبد الناصر، وإن كان لم يمانع فى استطلاع رأى عبد الناصر فى قبول مجموعة استشارية عسكرية اميريكية وبالتالى تتوافر لمصر شروط الأهلية لتلقى المعونة العسكرية.

ويرجح الباحث صحة هذه الرواية لأنه بمجرد أن أثار الضابط «ايفلاند» و«جيرهارت» موضوع ايفاد بعثة عسكرية استشارية أميريكية لعبد الناصر كان رد فعل عبد الناصر سلبيا، وان عبد الناصر قد استشف ـ كما يروى ايفلاند ـ تردد الخارجية الأميريكية لتنفيذ التزام ايزنهاور لتقديم معونة عسكرية لمصر[٣].

---

(١) برقية كافرى عن تخلى مصر عن طلب المعونة العسكرية الأميريكية ـ انظر

Secret telegram sent to secretary of state, washington from Cairo, no 275 August 31, 1954.

(٢) مقابلة على صبرى مع كافرى فى نفس اليوم ٣١ اغسطس حول تبرير موقف مصر من رفض شروط المعونة ـ انظر

Telegram sent to secretary of state from Cairo, Augst 31, 1954, secret no 278 file no 500, U.S. military assistance to Egypt

3 - Eveland, op. cit p. 105

العامل الاسرائيلى وراء تحلل الولايات المتحدة من وعودها بمعونة مصر:

والحقيقة ان الشروط التى فرضتها الولايات المتحدة لقيود معونتها العسكرية لمصر وحدها لم تكن هى السبب الوحيد لتحللها من التزاماتها، أو بالأحرى لم يكن رفض مصر أو تخليها عن فكرة المعونة هى السبب الوحيد فى سحب الولايات المتحدة لتعهداتها المقدمة منذ عام ١٩٥٣ فقد كان العامل الإسرائيلى بدوره يفعل فعله فى الضغط على الإدارة الأميريكية لحجب المعونة العسكرية عن مصر، فقد نقل دالاس إلى ايزنهاور مدى فزع الحكومة الإسرائيلية والسفير الإسرائيلى من جراء تعاظم قوة الدول العربية ـ كما وصفها آبا ايبان السفير الإسرائيلى فى واشنطن ـ خاصة بعد إنتقال قاعدة القناة إلى مصر واعداد برنامج المساعدة العسكرية الاميريكية لمصر. وبذلك يمكن القول ان العامل الإسرائيلى بدأ يتدخل فى هذه المرحلة من تطور السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر للتأثير سلبيا فى هذا الاتجاه بطلب معونة عسكرية لاسرائيل بدعوى أن القوى المعادية المحيطة لاسرائيل (مصر) تلقى الدعم من الولايات المتحدة(١)، ومع ان الإدارة الأميريكية كانت تحاول الاحتفاظ لنفسها بحرية الحركة والقرار فى موضوع تسليح الجيش المصرى فى ضوء المصالح الكلية للولايات المتحدة فإن تأثير العامل الإسرائيلى على القرار الأميريكى النهائى يوضح ان هناك صعوبة حقيقية تواجه الولايات المتحدة فى تعاملها مع مصر فى هذه الفترة الدقيقة من علاقاتهما، كما تشير ربما أكثر من أى شىء آخر بنوع المآزق والاختبارات التى تواجهها الدبلوماسية الاميريكية مع مصر بعد أن كانت قد حققت ما كانت تتطلع اليه من مكانة بدورها النشط والمؤثر فى التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول السودان عام ١٩٥٣ ثم حول قاعدة السويس عام ١٩٥٤ ثم واجهت بعد ذلك ضغوطا بريطانية لتأجيل المعونة، ثم ضغوط إسرائيلية لتغل يدها عن تنفيذ وعد قطعته على نفسها بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر.

لقد واجهت السياسة الخارجية الأميريكية فى اعقاب اتفاقية القناه موقفين او تطورين اثرا تأثيرا حاسما على برامج وخطط المعونة العسكرية لمصر، أول هذين التطورين: قرار الحكومة المصرية تأجيل او صرف النظر عن مطلب المعونة العسكرية الأميريكية، وثانى هذين التطورين العامل الإسرائيلى الذى تمثل فى ضغوط الحكومة الإسرائيلية ـ فى ظل المماطلة الأميريكية من ناحية وبسبب قسوة الشروط من ناحية اخرى ـ على واشنطن بعد اتفاقية القاعدة وبدء تنفيذ برامج المعونة العسكرية وقد استغلت فى ذلك مشكلة قديمة هى اغلاق مصر لقناة السويس فى وجه الملاحة للسفن الإسرائيلية(٢).

---

(١) حديث دالاس مع ايزنهاور فى ٧ اغسطس ١٩٥٤ حول مقابلة آبا ايبان مع دالاس واعرابه عن قلقه من المساعدة العسكرية الاميريكية لمصر خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية ـ انظر:

1959 white House Memo. Dept. of state, the secretary, August, 7, 1954 Memo of conversation with the president , J.F.D. papers 1952 - Series Box (1) Meetings with the president 1954.

وراجع رد الفعل الاسرائيلى والصهيونى داخل الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية قاعدة القناة فى الفصل الخاص بذلك.

(٢) فى موضوع الضغوط الإسرائيلية على الإدارة الأميريكية بعد توقيع اتفاق القناة، انظر مذكرة الخارجية الأميريكية.

Office Memo, Confidential, U.S. govt. sept 7, 1954. To Murphy from MR Hart re: U.S. military aid programs for Arab states & I & the suez blockade problem. 77456/ 754.

والتقدير أن هذه النقطة الأخيرة بصفة خاصة وان لم ترتبط ارتباطا مباشرا بالقرار الأميريكى بسحب التعهد بتقديم المعونة العسكرية ، لكنه كان وثيق الصلة برد فعل اسرائيل والمجموعات اليهودية الأميريكية تجاه المضامين والدلالات السياسية لتوقيع اتفاقية قاعدة القناة لجلاء القوات البريطانية، وتولى مصر السيطرة على القناة، بحث الولايات المتحدة باقناع مصر تغيير موقفها من اغلاق الملاحة أمام سفن اسرائيل فى قناة السويس* ، ونستنتج من مذكرة الخارجية الأميريكية أن عناصر أميريكية يهودية قد أثارت هذا الموضوع مع المسئولين فى الخارجية الأميريكية (روبرت مورفى فى ٢٤ اغسطس ١٩٥٤) الذى اعدت له هذه المذكرة.

وتلخص هذه المذكرة أن السياسة الخارجية الأميريكية تجاه تسليح مصر فى أعقاب اتفاقية القاعدة بدأت تواجه الاتجاهات الحقيقية لمصر فى مجالين:

أولا: رفض مصر لشروط المعونة وقرارها تأجيل طلب المعونة حتى تتجنب تقديم ضمانات أو تأكيدات سياسية والتزامات عسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ودول العالم الحر الأخرى فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

ثانيا: إصرار مصر على استمرار اغلاق القناة فى وجه السفن الإسرائيلية بعد توقيع رؤوس موضوعات اتفاقية قاعدة القناة فى يوليو ١٩٥٤ فى الوقت الذى ترى الخارجية الأميريكية أن نصوص الاتفاق تقول بأن الشركة البحرية للسويس والتى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى ذو اهمية دولية اقتصادية وتجارية واستراتيجية، وان الاتفاق يعبر عن تصميم الطرفين على التمسك باتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى القناة.

وكلا الموضوعين، فى تقدير الباحث، الامتناع عن تقديم ضمانات أو تأكيدات سياسية خاصة بالمعونة الأمريكية العسكرية لمصر، ثم استمرار إغلاق قناة السويس فى وجه السفن الإسرائيلية، كان دافعا لمراجعة الخارجية الاميريكية لموافقها من مصر، خاصة وان العامل الاسرائيلى بدأ يمارس ضغوطه بعدما لمس من الدور الأميريكى النشط فى التوصل لاتفاقية القناة وبدء مرحلة جديدة من التعاون المصرى الأميريكى بالأضافة إلى مخاوفه من تولى مصر للسيطرة الكاملة على قاعدة قناة السويس بعد استكمال انسحاب القوات البريطانية منها.

لقد عكست الشروط الأميريكية المرتبطة بالمعونة العسكرية لمصر ضغوطا إسرائيلية لضمان ما وصفته بالاستخدام المشروع للأسلحة عن طريق استقبال بعثة عسكرية أمريكية فى مصر لتتبين بنفسها، «فالاستخدام المشروع للأسلحة والتأكد من عدم وجود نوايا عدوانية ضد إسرائيل لدى مصر بقبول بعثة أميريكية هى اشتراطات الولايات المتحدة لتقديم معونة عسكرية اميريكية لمصر، وهى اشتراطات رفضتها مصر، لكنها اشتراطات كانت تمثل فى الواقع حجر عثرة امام قبول مصر لهذه المعونة العسكرية الأميريكية التى سوف

(*) راجع تفاصيل الموقف الاميريكى من موضوع الاجراءات المصرية لاغلاق القناة أمام الملاحة من والى اسرائيل فى الفصل الخاص بالدور الأميريكى فى تسوية النزاع المصرى الاسرائيلى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

تختتم فصولها برفض مصر رسميا للمعونة ووضع السياسة الأمريكية نحو مصر منذ نهاية عام ١٩٥٤ على بداية طريق الافتراق ثم التصادم مع السياسة الخارجية الأميريكية(١).

خامسا : تحليل دوافع وآثار الموقف الأميريكى بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس ١٩٥٤:

لقد كان رفض مصر لشروط المعونة العسكرية الأميريكية يحمل من الدلالات السياسية الكثيرة بالنسبة لمستقبل السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى اعقاب عامين من الآمال التى كان يعلقها كل من الجانبين على الآخر، فالضباط المصريون كانوا يتطلعون دائما إلى دعم قدرات الجيش المصرى باسلحة أميريكية، والخارجية الأميريكية كانت تعلق الاستجابة لهذا الطلب بالتوصل إلى تسوية للنزاع المصرى الانجليزى، فلما تحقق لها هذا الهدف، علقت الاستجابة على طلب مصر مرة ثانية على اسهام مصر فى التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط من خلال قبول شروط المعونة العسكرية الأميريكية التى رفضتها مصر.

لقد كان هذا الرفض المصرى للشروط الأميريكية، يمثل فى تقديرنا ـ مرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر تتسم بالاختلاف والتناقض والافتراق. حتى أن مجلس الأمن القومى الأميريكى شكل مجموعة عمل خاصة لدراسة المشكلة من كل جوانبها ونتائجها فى آخر ديسمبر ١٩٥٤ (٢) انتهى فيها إلى :

«أن الولايات المتحدة ومصر وقعت إتفاقية معونة عسكرية تسدد مصر ثمنها فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ من حق مصر أن تشترى بموجبها معدات عسكرية من الولايات المتحدة. وقد بعث الرئيس ايزنهاور برسالة إلى اللواء نجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ يقول فيها «إنه سوف يقدم تأكيدات حاسمة لتزويد مصر بمنحة معونة عسكرية واقتصادية فى الوقت الذى يتم فيه توقيع اتفاق مبدئى حول قاعدة السويس».

وبعد تسوية مسألة قاعدة السويس، لم يتم الإتفاق على تقديم معونة عسكرية وإن كان اتجاه الولايات المتحدة يكشف عن حرصها على إبرام اتفاق تستفيد منه مصر لمساندة حكم عبد الناصر من ناحية ولمواجهة النقد الذى ظهر بعد إبرام اتفاق السويس من ناحية أخرى(٣).

وتنفيذا لتعهد الولايات المتحدة بتقديم معونة عسكرية زار كافرى محمود فوزى وزير الخارجية بهدف مناقشة الموضوع حيث قدم له مشروع اتفاقية بتحديد الشروط المطلوب توافرها للحصول على منحة عسكرية واقتصادية(٤) وقدم عرضا بتزويد مصر بأسلحة بملايين الدولارات إذا وقعت مصر اتفاقات للأمن

---

(١) انظر تفاصيل الشروط العسكرية المرتبطة بالمعونة الأميريكية لمصر خاصة موضوع ايفاد البعثة العسكرية الأميريكية لمصر لضمان الاستخدام المشروع للأسلحة وعدم وجود نوايا عدوانية ضد اسرائيل، حديث الملحق الجوى المصرى فى واشنطن (العقيد حسين خيرى) مع مسؤول بالخارجية الأميريكية :
Confidential, Dept. of State, Memo of Conversation, Oct. 12,1954, Sub. possible U. S. military aid to Egypt. 774.58/19-254.

2- Top secret, office Memo U. S. govt, Dec. 21, 1954 to NE MR Jernegan, from NE MR, Dorsey, Sub, Consideration of grant military assistance to Egypt 774.5/MAP/ 12-254.

(٣) انظر جلسات الاستماع فى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بالكونجرس ١٩٥٧: President's proposal on the Middle East, Hearings before the Committee on foregn relations and the Committee on armed services U. S. Senate 85th Cong. 1st session on S. J. R. 1919 H. J. R. 117 Washington. 1957 II p. 663.

4 - New York Times, August 3, 1954 p. 1.

المتبادل[١] ولم يكن هذا عرضا خاصا محددا بل مجرد عرض للتفاوض حول اتفاق لمعونة على سبيل المنحة[٢] وأعلنت وزارة الخارجية الأميريكية أنها على استعداد لتنفيذ التعهدات بتقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر[٣].

وكانت الشروط التى حددتها الولايات المتحدة لتقديم المعونة العسكرية بالغة الأهمية، وحين بحث كافرى وعبد الناصر هذا الموضوع لأول مرة فى ٢ أغسطس ١٩٥٤ قدم الوثائق التى تحدد الشروط الواجب توافرها لأهلية الحصول على هذه المعونة [٤] والموافقة على بعض الشروط المختلفة الأخرى [٥].

ومع أنه ليس هنالك شرط صريح محدد بأنه قد يطلب من مصر الانضمام إلى أى حلف إقليمى كشرط لتلقى أى معونة عسكرية [٦]، فإن جوهر الشروط المفروضة على منح المعونة كان يعنى الانحياز للغرب والتحالف معه [٧]، وكان أكثر الشروط إزعاجا لمصر هو ما يتطلبه قانون الأمن المتبادل من قبول البعثة العسكرية، وقد قال عبد الناصر «إن استقبال بعثة أميريكية هنا تعنى السيطرة الاجنبية، إننا لم نطرد البعثة البريطانية لإحلال بعثة أميريكية محلها [٨]».

ولذلك لم تكن مفاجأة أن يبلغ محمود فوزى وزير الخارجية كافرى بقرار مصر صرف النظر بصفة مؤقتة عن طلب المعونة لاعتبارات داخلية، وقد أكد عبد الناصر أكثر من مرة فى اجتماعات عديدة بينه وبين السفارة الأميريكية فى ٢٩ سبتمبر، و ٦أكتوبر ونهاية نوفمبر ١٩٥٤ أن اتفاقية برامج المعونة العسكرية غير مقبولة بشروط الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بسبب الموقف الداخلى فى مصر، وإن أشار إلى حرص مصر على المعونة الأميريكية ولكن دون اتفاقية [٩]، فعبد الناصر أصر على رفض المعونة أو لنقل كان على استعداد لقبولها دون توقيع اتفاق إلا أنه فى المقابل فقد أوضحت البعثة العسكرية الأميريكية (غير الرسمية التى عقدت مفاوضات مطولة فى نهاية نوفمبر مع عبد الناصر) أنه من المستحيل استثناء مصر لكن عبد الناصر ظل على موقفه.

وانتهت مجموعة العمل فى مجلس الأمن القومى الأميريكى بالتقديرات والتوصيات التالية حول المعونة العسكرية الأميريكية لمصر:

ـ تم الاتفاق بين البعثة العسكرية الأميريكية التى أجرت مفاوضات مع عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٥٤، وبين السفير الأميريكى فى القاهرة كافرى على اعتبار أن عرض الحكومة الأميريكية تقديم المعونة العسكرية

---

1 Senate Hearings op cit. II p. 730.

(٢) بيان السفير السابق فى مصر بايرود امام الكونجرس : Ibid p. 756

(3) Stebbins, Richard, The United States in World affairs 1954 (N. Y. Harpers Brothers) 1955 p. 342.

(٤) تضمنت هذه الشروط، كما سبقت الاشارة ضرورة موافقة مصر على قصر استخدام الاسلحة على اغراض الأمن الداخلى فقط والدفاع عن النفس والدفاع الاقليمى، وقبول تعيين أو تخصيص عدد من افراد القوات المسلحة أو افراد آخرين من وزارة الدفاع (بعثة استشارية) بهدف وحيد هو المساعدة بصفة استشارية أو لأداء مهام أخرى ذات طبيعة غير قتالية ـ انظر:

U. S. treaties and other international agreements V par II, 1955.p.2499.

وكانت العراق قد قبلت مثل هذه البعثة فى ابريل ١٩٥٤

(٥) انظر النص الكامل لقانون الأمن المتبادل: Mutual security لعام ١٩٥٤ ـ القانون العام ٦٦٥ Act - U. S. statutes at larges, 1955, LXVII, part I pp. 832 864.

6 - Goold, Adams, R. The time of power, A reappraisal of John Foster Dulles (London 1962). p. 203.

7- Wynn, Wilton, Nasser of Egypt, the Search for dignity (Cambridge Arlington Books,)1955 p. 70.

8- Interview with prime ministrs of Egypt and Israel, U. S. news and world Report Sept. 3, 1954 pp. 48 - 49

(٩) مذكرة مجلس الأمن القومى فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٤، المصدر السابق .

على مصر، ثم رفض عبد الناصر لهذه المعونة تنفيذا من جانب الحكومة الأميريكية لتعهد الرئيس ايزنهاور فى ١٥ يوليو ١٩٥٣.

ـ أن الرئيس ايزنهاور بذلك يكون قد وفى بتعهده فيما يتصل بتوقيع اتفاقية المعونة الإقتصادية الخاصة بمنحة المعونة الاقتصادية ، وكذلك فيما يتصل بمنحة المعونة العسكرية بتقديم العرض الذى ظل مفتوحا لمدة معقولة ثم انتهى برفض عبد الناصر لهذا العرض.

ـ وتوصى مجموعة العمل فى مجلس الأمن القومى بأن أى طلب فى المستقبل لمعونة عسكرية يجب أن يدرس فى ضوء الخصائص المميزة وخاصة المزايا السياسية والعسكرية التى قد تعود على الولايات المتحدة دون أن تأخذ فى الاعتبار رسالة الرئيس ايزنهاور إلى نجيب فى ١٥ يوليو ١٩٥٣(١).

وبهذه التوصية السياسية الهامة لمجلس الأمن القومى الأميريكى، يستخلص أن الحكومة الأميريكية قد تحللت منذ ديسمبر ١٩٥٤ من تعهدها بتقديم المعونة لمصر وهو التعهد الذى التزم به ايزنهاور منذ يوليو ١٩٥٣ واعتبرت رفض مصر لتوقيع الاتفاق الخاص بالمعونة مبررا لهذا التحلل.

والقراءة التحليلية الناقدة لتقديرات (مجموعة العمل) هذه فى «مجلس الأمن القومى الأميريكى» تلقى أضواء كاشفة على جوهر سياسة الولايات المتحدة تجاه تسليح مصر فى أواخر عام ١٩٥٤ وهى أن تقديم المعونة العسكرية لمصر إنما يرتبط بالمزايا السياسية والعسكرية التى يمكن أن تعود على الولايات المتحدة دون أى إشارة لتعهد من إيزنهاور بتسليح مصر.

ولم يكن الإرتباط بين توقيع إتفاقية قاعدة قناة السويس وبين تقديم معونة عسكرية واقتصادية لمصر ارتباطا حقيقيا فى الواقع كما ظلت تؤكد وتكرر السياسة الخارجية الأميريكية للقادة المصريين، إذ أنه بمجرد توقيع هذا الإتفاق وبتأثير أميريكى مباشر وبدور أميريكى مؤثر فى المفاوضات وفى صياغة بنود الاتفاق، وفى تقديم تنازلات هامة، بمجرد توقيع هذا الاتفاق، قدمت شروطاً للمعونة، ولم يكن أمام القيادة فى مصر إلا أن ترفضها، فتعلن الخارجية الأميريكية أنها بذلك تكون قد وفت بتعهدها وتتحلل من الوعود التى بذلتها مما أدى إلى فشل المفاوضات لأصرار الولايات المتحدة على ربط تسليح مصر باتفاقية خاصة رفضتها من حيث المبدأ.

والخلاصة أن رفض عبد الناصر للشروط الأميريكية بتوقيع اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة من ناحية، واصرار البعثة الأميريكية العسكرية والسفير الأميريكى على هذه الشروط تمثل ـ فى تقديرنا ـ نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة تعكس الافتراق الحقيقى بين السياستين الأميريكية والمصرية فى نهاية عام ١٩٥٤ بعد عامين من التشاور والتنسيق بعد الدور النشيط والمؤثر الذى لعبته الدبلوماسية الأميريكية فى مفاوضات تسوية النزاع المصرى الإنجليزى. إلا أنه حينما حانت لحظة الوفاء بالتعهدات الأميريكية واجهت مصر الشروط التى لم تستطع قبولها.

ونقدر أن هذه المرحلة فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر تمثل نقطة تحول هامة جوهرها اصرار مصر على الحفاظ على استقلالها، وإصرار الولايات المتحدة على ربط معونة مصر عسكريا باطار مصالحها الاستراتيجية والأمنية فى الشرق الأوسط، وكانت قضية تسليح الجيش المصرى هى المحك الصعب الذى كشف عن هذه المواقف المتعارضة .

(١) نفس المصدر .

الفصل الثامن

التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر ١٩٥٥-١٩٥٦

نقاط الصدام تتجمع بين السياسة
الخارجية الأميريكية ومصر

أولا : حلف بغداد وسياسة الأحلاف الأميريكية.
ثانيا: مؤتمر باندوج ابريل ١٩٥٥ وسياسة مصر الخارجية.
ثالثا: حاجة مصر الملحة للسلاح في أعقاب الغارة الاسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥.
رابعا: إعلان صفقة الاسلحة التشيكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ وردود الفعل الأميريكية.

التحول فى اتجاهات السياسة الخارجية
الأميريكية نحو مصر ١٩٥٥ـ١٩٦٥

عندما تبددت آمال الولايات المتحدة في اشراك مصر فى نظام الدفاع الإقليمى عن الشرق الأوسط احست بخيبة أمل تجاه عبد الناصر وتجاه نظامه الذى رفض قبول شروط المعونة العسكرية الأميريكية التى عرضتها عليه الولايات المتحدة فى اعقاب توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة التدهور فى العلاقات المصرية الأميريكية والتى وصلت ذروتها بسحب الولايات المتحدة عرض تمويل إنشاء السد العالى فى ١٩ يوليو ١٩٥٦.

ومن المعروف أنه منذ الحرب العالمية الثانية وبدء من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٥، كان محور السياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط إنشاء نظام دفاعى إقليمى مرتبط بالغرب بشكل عام.

أولا: حلف بغداد وسياسة الأحلاف الأميريكية:

الواقع ان الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٤ كانت تضغط على انسحاب بريطانيا من قناة السويس وإنهاء سيطرتها على السودان، وكان دالاس مقتنعا أنه يريد موازنة خسارة بريطانيا لنفوذها فى المنطقة بنظام جماعى فى الشرق الأوسط، وقد توصل دالاس بعد زيارته للمنطقة فى مايو ١٩٥٣ إلى أن هذا الهدف يتحقق بدعم الدفاعات فى دول المنطقة الأكثر تعرضا للخطر السوفيتى وهو ماوصف باسم دول الحزام الشمالى تركيا وإيران والعراق وباكستان[١].

وفى الثانى من إبريل ١٩٥٤ تم توقيع معاهدة دفاعية بين تركيا وباكستان وفى نفس الوقت كانت المفاوضات المصرية البريطانية قد وصلت إلى مرحلة حرجة حول الجلاء عن قاعدة قناة السويس[*] وبناء على طلب بريطانيا أوقفت الولايات المتحدة قرار الاستجابة للمعونة العسكرية والاقتصادية إلى مصر[٢] لحين تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس، وفى الرابع عشر من مايو ١٩٥٤ وقعت الولايات المتحدة معاهدة دفاع متبادل مع باكستان. وكان توقيع الإتفاقية المصرية البريطانية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ مثيرا مرة أخرى للمشكلة القديمة لاقناع دول الشرق الأوسط لتوحيد جهودها للدفاع ضد الخطر المحتمل من روسيا[٣]. وتطور الأمر فيما بعد إلى ظهور حلف بغداد الذى كان سببا فى تدهور علاقات مصر بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة[٤].

---

(1) Davids, Jules, The United States and The Middle East, 1955 - 1960, Middle Eastern affairs, May, 1960., pp. 131-132.

(*) كانت دفة المفاوضات في ذلك الوقت تدور حول نقطتين اساسيتين، اتاحة القناة للاستخدام بواسطة القوات البريطانية عند حدوث خطر او تهديد للمنطقة، وشمولها لدول أخرى مثل إيران او تركيا مما كان موضع مفاوضات مستفيضة بين الجانبين.

(2) The Bagad pact, Royal institute of international affairs, London, 1956, Memoranda pp. 1-v, appendix pp. 3-4.

(3) Ibid. p. 4.

(4) Ibid. p. 4.

والواقع أن الولايات المتحدة لم تتخلى عن فكرة إنشاء منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط التى ارتكزت عليها استراتيجيتها تجاه المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية إلا على أساس التحول إلى مبادرة جديدة قوامها ان تتولى الدول ذاتها فى المنطقة مهام الدفاع عن نفسها، وكان هذا التحول فى التفكير نواة حلف بغداد * الذى كان فى نظر الدول العربية بزعامة مصر محاولة أميريكية لتفرقة العرب [١].

كانت السمة المسيطرة على السياسة الخارجية الأميريكية تجاه المنطقة، كما سبق القول هى سياسة الاحلاف والتحالفات ، ولذلك كانت فكرة الحزام الشمالى التى وجدت تطبيقها فى إنشاء (حلف بغداد) تنسجم مع الاستراتيجية الأميريكية التى طبقها دالاس لاحتواء الكتلة الشيوعية عن طريق سلسلة من الأحلاف العسكرية، وفى هذه السلسلة كانت أوروبا ترتبط بالشرق الأوسط عن طريق عضوية تركيا فى حلف الأطلنطى منذ عام ١٩٤٩ وفى الشرق عن طريق ارتباط باكستان بمنطقة جنوب شرق آسيا بحلف بغداد.

وكانت إدارة ايزنهاور متلهفة بشكل خاص على إسناد دور لمصر فى هذه الاستراتيجية العالمية بسبب دور مصر التاريخى كأقوى عاصمة عربية إلى جانب موقعها الاستراتيجى، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل[٢] منذ رفضت مصر بعد توقيع إتفاقية الجلاء، الشروط الأميريكية للمعونة العسكرية من ناحية، ومن ناحية ثانية كان رأى عبد الناصر تجاه هذه الاستراتيجية الأميريكية القائمة على الدفاع الإقليمى عن الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعى واضحا وصريحا، وأنه إذا طورت الولايات المتحدة سياسة تتسم بالشجاعة وهى السياسة الوحيدة السليمة من الوجهة الأخلاقية بتأييد أولئك الذين يحرصون على التخلص من السيطرة الأجنبية أو الاستغلال فإن الاستقلال الحقيقى هو أعظم دفاع ضد الشيوعية أو أى نوع من التغلغل أو العدوان [٣].

والقراءة التحليلية للوثائق الخاصة بالسياسة الخارجية الأميريكية طوال فترة المفاوضات المصرية البريطانية من حيث الدور المؤثر والنشيط للدبلوماسية الأميريكية تبين أن اتجاها للمواءمة والتكيف بين الدبلوماسية الأميريكية وبين اتجاهات مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر كان يتزايد مع الاقتراب من الهدف وهو توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس، لكن برفض مصر الشروط الأميريكية التى ارتبطت بتقديم المعونة العسكرية لمصر وفاء لتعهد سابق من الإدارة الأميريكية فى عهد الرئيس ايزنهاور، اتضح أن فترة التكيف والمواءمة بين الدبلوماسية الأميريكية ومصر ، كانت فترة قصيرة انتهت فى ٦ يناير ١٩٥٥ حين اعلنت تركيا والعراق عن نيتهما فى عقد حلف للتعاون المتبادل [٤] مما مهد لإقامة حلف بغداد تجسيدا لمفاهيم دالاس عن

(*) انظر اراء عبدالناصر فى الميثاق التركى الباكستانى فى تصريحاته فى كفر الدوار فى ١٩ ابريل ١٩٥٤، حيث قال: «إن هناك سياسة من شأنها أن تعزل بعض الدول العربية فى الشرق الأوسط، والدول العربية فى هذه المنطقة لن تشترك فى أى حلف أو ميثاق ولن ننظر فى اقتراح بشأن التنظيم الدفاعي عن المنطقة قبل أن تحل قضيانا وعلى راسها قضية مصر » وكذلك تصريحاته فى مدينة المنيا في ٢٤ يونيو ١٩٥٤ حين قال: «يا أهل المنيا الأحرار لن نقبل أن نرتبط بأى حلف من الاحلاف وخطابه فى ٢٩ يوليو ١٩٥٤ (إننا كنا نهدف إلى هدفين هما: الجلاء الكامل، وعدم الارتباط بأى حلف أو بالدفاع المشترك.

راجع خطب وتصريحات جمال عبدالناصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، مجموعة اخترنا لك، جـ٢، نشر شركة الاعلانات الشرقية، د. ت، ص٢٨٢ ـ ٢٨٤، ٣٥٢ ـ ٣٥٤، ٤٤٤.

(1) Smolasky. O.M. soviet policy in the Middle East, 1954, 1957, Journal of internationai affairs, pp. 135 - 136.
Horroks, Sir Brian, Middle East defense, a British view, Middle Eastern affairs, feb. 1955 pp. 33 - 41
وانظر أيضا: Raleigh, J.S. The west and the defense of the Middle East, Middle Eastern affairs June, July 1955 pp. 177 - 184.

(2) Peretz, Don, nonalignment in the arab world, The Annals of American academy, 1964 pp. 36 - 43.

(3) Abdel Nasser, Gamal, the Egyptian Revolution, foreingn Affairs, 1954, p. 211.

(٤) انظر نص الاعلان فى : Hurewitz part II, op cit. pp. 390 - 391

دور دول «الحزام الشمالى » مما كان له رد فعل عنيف لدى عبد الناصر [١] * وذلك بسبب ارتباط حلف بغداد بحلف الأطلنطى [٢].

لقد شهدت بداية عام ١٩٥٥ تطورات هامة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر، انعسكت فى تعامل هذه السياسة مع ثلاثة تطورات هامة كانت تمثل نقاط صدام ومواجهة بين الدبلوماسية الأميريكية وبين السياسة الخارجية المصرية، أولى نقاط الصدام والخلاف إنشاء حلف بغداد، ثم الموقف من اشتراك مصر فى مؤتمر باندونج وكلا التطوران إنشاء حلف بغداد ومساندة الولايات المتحدة له، ومشاركة مصر فى هذا التجمع الحيادى، إنما كانتا تمثلان صداما بين سياسات الاحلاف والتحالفات التى تساندها الولايات المتحدة وبين السياسات الاستقلالية الحيادية التى انضمت إليها مصر.

أما التطور الثالث فكان سعى مصر المستمر للحصول على السلاح من مصادر جديدة وتوصلها إلى اتفاقية الأسلحة التشيكلية فى سبتمبر ١٩٥٥، هذه التطورات الثلاثة الهامة حلف بغداد التى تجسد سياسة الأحلاف والتكتلات التى تؤيدها الولايات المتحدة، ومؤتمر باندونج وسياسة مصر الحيادية الجديدة، ثم صفقة الأسلحة التشيكلية، تعتبر فى ثلاثة نقاط صدام بددت الواحدة بعد الأخرى رصيد الثقة والنوايا الطيبة التى تظاهرت الولايات المتحدة بخلقها خلال أكثر من عامين منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو، وبالاضافة إلى هذه التطورات الثلاثة الهامة، كان حادث الاعتداء الإسرائيلى على غزة فى فبراير ١٩٥٥ من الروافد الرئسية التى اسهمت فى تأكيد نزعة مصر الحيادية الاستقلالية من ناحية ومن سعيها للحصول على السلاح من مصادر جديدة من ناحية ثانية مما ضاعف من احتمالات الصدام والمواجهة بين الدبلوماسية الخارجية الأميريكية والدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٥٥.

ففى أوائل عام ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة تنظر إلى مصر نظرة متفائلة ولكنها مشوبة بالحذر، إذ كانت ترى عبد الناصر وقد وطد دعائم حكمة بطرد نجيب، واستبعاد كافة الأطراف المنافسة له فى السلطة،

---

(١) انظر: .Wynn, wilton, op. cit p. 112

(*) انظر تصريحات عبد الناصر فى ٢٧ ابريل ١٩٥٥ بمدينة «كلكتا» إن سياسة مصر تجاه الدول الكبرى تقوم على أساس «أن اجراءات الدفاع يجب أن تنبعث من المنطقة دون أى مساهمة خارجية وأن مصر تعارض بشدة فى مساهمة أى دولة كبرى فى اتخاذ اجراء للدفاع عن الشرق الاوسط، وخطابه بمدينة «بنى سويف» فى ٦ يوليو ١٩٥٥، المرجع السابق، جـ٣، ص٦٧٢- ٦٧٣ حين قال: «نحن ضد الأحلاف العسكرية وهنالك قوم لا يعجبهم هذا الكلام يريدون أن تلبى رغباتهم فى التحالف طوعا أو كرها». وكذلك خطابه بمدينة «الفيوم» فى ٦ يوليو ١٩٥٥ حين قال «لقد رفضنا الدعوة إلى الاحلاف وأى تحالف مع الدول الكبرى يعنى السيطرة وطلبنا من الدول العربية التضامن تحت لواء الدفاع المشترك لأن هذه الاحلاف هى أحلاف الذئب والحمل ولابد أن يأكل الذئب الحمل».. وعندما وقفت دولة عربية غير هذا الموقف وقفنا لها لانها بذلك تفرق شمل العرب الذين يجب إلا ينسوا اسرائيل التى تسلح بواسطة من خلقوها».

خطب جمال عبد الناصر، المرجع السابق جـ٣، ص٦٧٤ - ٦٨٠، وانظر ايضا خطابه فى مدينة «الفيوم» فى ٢٢ يوليو ١٩٥٥ حول سياسة مصر الخارجية حين هاجم حلف بغداد صراحة بقوله فى ٢٢ يناير ١٩٥٥ اذا بنا نفاجأ بالحلف العراقى التركى الذى لم يلبث حتى أصبح الحلف العراقى التركى البريطانى، لم نتردد فى أن نصارح أخواننا أن هذا الحلف يتعارض مع السياسة التى بنيناها ورسمنا خطوطها وانه هادم للآمال التى اجمعنا على تنميتها وانه يتعارض مع الضمان الجماعى ومناقض لميثاق جامعة الدول العربية وأهدافه..» المرجع السابق، جـ ٤، ص٩١٦

(٢) قيل الكثير فى تفسير رد فعل عبد الناصر العنيف تجاه حلف بغداد - انظر:

Lacquer, Nasser's Egypt. London weidenfield

وانظر أيضا:

and Nicolson p. 29 Little, op. cit p. 295 - 260 - 261, Lacouture op. cit. p. 210

حول الصدام المصرى الاميريكى بسبب انشاء حلف بغداد وهجوم مصر على سياسة التكتلات انظر:

Ray, Alan, Western pactomaria in the middle East, the Reporter, no. 16, 1955 Perlman, M. E.gypt versus the Bagdad pact, Middle Easterr pp. 95 101, march1956

وبالإضافة إلى ذلك فقد استطاع استكمال المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشكل ناجح تمخض عن اتفاقية الجلاء عن قناة السويس وكان يهيأ للسياسة الخارجية الأميريكية أن هذا التطور دليلُ على اتجاهات مصر الموالية للغرب، وكان المأمول أن يبدى عبد الناصر استعدادا للانحياز إلى الغرب فى التصدى للشيوعية، لكن كل الجهود الأميريكية البريطانية فى جذب مصر إلى حلف دفاعى عن الشرق الأوسط باءت بالفشل. وبعد تبنى دالاس لفكرة الحزام الشمالى اتجهت الجهود الأميريكية والبريطانية إلى إقامة أحلاف مع البلدان الواقعة بالقرب من الكتلة السوفيتية، وكانت تركيا بالفعل عضوا فى حلف الأطلنطى، وباكستان عضوا فى حلف جنوب شرقى آسيا عام ١٩٥٤ ، لكن الفجوة بينهما كانت كبيرة، وبدأت الولايات المتحدة عملية سد الفجوة عام ١٩٥٤ بتوقيع اتفاقية معونة عسكرية مع العراق (١).

وبالموافقة والتشجيع الكاملين للولايات المتحدة أخذت تركيا زمام المبادرة فى بناء منظمة دفاع إقليمية، ففى إبريل ١٩٥٤ وقعت اتفاقية صداقة وتعاون مع باكستان فى كراتشى (٢)، وقد شجعت الولايات المتحدة هذه الخطوة وباركتها حيث كانت تنظر إلى الاتفاق التركى الباكستانى كخطوة حيوية نحو الحفاظ على الدفاع عن العالم الحر (٣) كما كانت تنظر بعين الرضا إلى اتفاق التعاون المتبادل بين تركيا والعراق الذى وقع فى بغداد فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ (٤)، وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن تجميع دول الشرق الأوسط فى مثل هذه الترتيبات الدفاعية ما يتيح الوقاية والحماية ضد الهجوم المحتمل من الداخل أو الخارج (٥).

لقد كان أول رد فعل لمصر هو الهجوم الدعائى الحاد على الحلف من خلال وسائل الإعلام الحكومية الموجهة وبطريقة لم تشهدها الخلافات العربية من قبل (٦)، ولم يكن هذا الأسلوب يستهدف إبراز المعارضة الرسمية على أمل إرغام العراق على التراجع وإرغام العرب الآخرين على معارضة نورى السعيد فحسب بل لخلق معارضة داخلية ضد هذا الحلف والأحلاف المماثلة فى العالم العربى، ولكن أقوى رد فعل لعبد الناصر كان انشاء ما يشبه الحلف المضاد من محور تضامن يضم مصر والسعودية وسوريا فى شكل قيادة عسكرية موجهة وقد دعمت السعودية الحملة المصرية سياسيا وماليا * (٧).

فماذا كانت الدوافع التى تحفز عبد الناصر لمعارضة هذا الحلف وتكمن وراء هجومه؟ يمكن فى ضوء استقراء السلوك السياسى المصرى انئذ إيجاز هذه الدوافع فى مجموعة من الأسباب أولها: أن عبد الناصر فى المقام الأول كان معارضا لسياسة التحالف بين القوى الكبرى والدول الصغرى لأنه كان يعنى عدم التكافؤ ويتيح مجالا للسيطرة والهيمنة وفرض النفوذ، ومن ثم كان هذا الحلف فى نظره ضربه للتضامن العربى خاصة

---

(1) Campbell, John C. Defense of the Middle East, problems of American foreign policy, (N.Y. Frederick praeger 1960) p. 54.

(2) New york Times Jan. 19, 1955, p. 26

(3) New york Times April 3, 1954 p. 4.

(4) U.S. Dept. of State, American foreign policy 1950 - 1955, Basic Documents vol II, 1957, pp. 2180 - 2182. انظر نص المعاهدة فى:

(5) Howard, Harry, Development of U.S. policy in the Mear East during 1955, U.S. Dept. of state belletin. xxxv no 874, march 26, 1956 pp 510 - 511.

(6) Little, Egypt, op cit. p. 260.

(*) كانت السعودية فى الواقع تخشى من انحياز الغرب للاسرة الهاشمية فى بغداد نظرا للعداء التقليدى بين السعوديين والهاشميين.

(7) Campbell, op. cit. p. 55.

وان الحلف يسيطر عليه الغرب بعدما تأكد بانضمام بريطانيا له فى إبريل ١٩٥٥ مما زاد فى معارضة عبد الناصر له (١).

وكانت لعبد الناصر شكوك قوية فى دوافع انضمام بريطانيا للحلف إذ كان يعتبر انضمامها مجرد وسيلة تستعيد بها سيطرتها على مصر وضمان استمرار كلمتها فى الشرق الأوسط. وقد أكدت هذه الشكوك تصريحات ايدن فى مجلس العموم البريطانى فى إبريل ١٩٥٥ حين قال «إن هدف بريطانيا من الانضمام للحلف هو دعم نفوذها فى الشرق الأوسط» (٢).

ومن الأسباب الأخرى الكامنة وراء معارضة عبد الناصر للحلف حرصه على قيادة مصر للعالم العربى، حيث كان الدعم الأميريكى البريطانى لنورى السعيد يتيح له معونة عسكرية ومالية ويقوى مركز العراق فى مواجهة القوى العربية الأخرى (٣) كما كان عبد الناصر يدرك أن حلف بغداد يؤثر فى زعامته للعالم العربى، وقد أبدى عبد الناصر شعوره بالضيق والأحباط من موقف الولايات المتحدة وبريطانيا مع مراسل النيويورك تايمز فى إبريل ١٩٥٥ (٤)* .

وأخيرا فإن هجوم عبد الناصر كان مصدره شكوكه فى تركيا التى عقدت اتفاقا تجاريا مع إسرائيل فى ٤ يوليو ١٩٥٠ فقد سارع عبد الناصر إلى القول «إن العراق قد ربطت نفسها بطريق غير مباشر بحلف غير مقدس مع إسرائيل» (٥).

كان هذا هو رد الفعل المصرى، من حيث الأسلوب والدوافع تجاه حلف بغداد فماذا كانت عليه الولايات المتحدة تجاه الحلف؟

أولا يتعين القول أن الحلف جاء تتويجا منطقيا لفكرة «الحزام الشمالى» التى تبناها دالاس، فبالاضافة إلى تحالفها مع تركيا فى حلف الأطلنطى، ومع باكستان فى حلف جنوب شرقى آسيا وصداقتها وتحالفها الوثيق مع بريطانيا، وكان الحلف فى الواقع يمثل التقاء وامتزاجا بين سياسة الأحتواء الأميريكية وسياسة بريطانيا لإعادة النفوذ البريطانى فى المنطقة من خلال ترتيبات جديدة (٦) بعد أن كادت تفقده عقب اتفاقيتى الجلاء عن السودان ومصر.

---

(1) Little, op. cit. pp. 261 - 263.

(2) Great Britain parlimentary debates (commons) Dxxxlx 1955, p. 897.

(3) Wynn, Wilton, op. cit. pp. 111 - 112.)

(4) New york Times April 4, 1955 p. 1

(*) حيث أوضح فى هذا الحديث أن جر دول المنطقة إلى احلاف يعنى تمزيقها وخلق عداوات بين دولها وتصبح محاورها سببا فى وقوع اقطار الشرق الاوسط بين براثن الفوضى السياسية للدول الكبرى مما يؤدى إلى عكس الغرض الذى هدفت إليه الولايات المتحدة.

وانظر أيضا: Weelok, Keith, Nasser's new Egypt, a critical analysis, (N.Y. Frederick A. praeger) 1960 pp. 221 - 222.

(5) Martin, H.G. The soviet union and the Middle East, Middle Eastern affairs vtlno.2, feb. 1956. p. 52.

(6) Fitz simmons, M.A. The Suez crisis and containment policy, Review of politics xlx oct. 1957. p. 433.

وكان رد الفعل الأميركي حماسيا لكل هذه الاتفاقيات، وتصورت الولايات المتحدة أن هناك إدرا كا متزايدا بأن الشيوعية وليست إسرائيل هي الخطر الحقيقي على العرب (١). وبرغم ذلك كانت الولايات المتحدة مترددة في الانضمام لعضوية الحلف، ومن الواضح أن دالاس كان يشعر أن هذا هو أفضل ترتيب متاح حاليا(٢)، والسؤال المطروح هو، لماذا ظلت الولايات المتحدة بعيدا عن عضوية حلف بغداد؟ والواقع أن ثمة عدة أسباب كانت وراء عزوف الولايات المتحدة عن الانضمام إلى العضوية الكاملة للحلف أولها: معارضة إسرائيل للحلف، حيث أن الانضمام للحلف من وجهة نظر إسرائيل كان يعني انتهاك السياسة المعلنة من التزام الحياد في النزاع العربي الإسرائيلي، وثانيهما: عدم الرغبة في استعداء السوفيت بأكثر من اللازم، وكما يشير «جون كامبل» فإن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تتحول سياستها في الشرق الأوسط إلى قضية سياسية داخلية وهو الأمر الذي قد يصبح كذلك بالفعل إذا اضطر مجلس الشيوخ للتصديق على الاتفاقية (٣).

ولكن يبدو أن السبب الحقيقي هو تردد الولايات المتحدة في الانغماس في الصراعات العربية، فكافة الدول العربية باستثناء العراق كانت غير مكترثة بالحلف أو معادية له وقد أيد دالاس هذا الرأي حين قال في شهادته أمام الكونجرس «أن السبب وراد عدم الانضمام للحلف هو أن الحلف كان مثيرا للجدل الشديد بين الدول العربية» (٤).

فماذا كان تاثير الحلف على اتجاه الولايات المتحدة وعلاقتها بمصر؟

من الواضح أن عبد الناصر كان يعتبر الحلف مناهضا لمصالحه وبالتالي فقد كان عبد الناصر يعتبر الولايات المتحدة خصما له بقدر ما يراه من تأييدها للحلف. فروابط الولايات المتحدة مع العراق وبريطانيا وباكستان وتركيا وتأييدها لمبادئ الحلف بل أن الاتفاق النهائي الذي أدى إلى إنشاء (حلف بغداد) كان في الواقع نتيجة للأفكار الأميريكية والضغط الاميريكي وعلاقة العمل الوثيقة التي أقامتها واشنطن مع المنظمة الجديدة، اجتمع هذا كله ليعوض عدم مشاركة الولايات المتحدة أو انضمامها رسميا لعضوية الحلف وادعاء الحياد بين الصراعات والمنافسات العربية.

لقد كانت الولايات المتحدة تحاول الاستفادة مما كانت تعتبره حلفا دفاعيا معاديا للشيوعية مع تجنبها في نفس الوقت لمساوئ العضوية وهي بهذه الطريقة تحاول الحصول على أقصى التزامات ممكنة بالانحياز للغرب، وأن تتجنب في نفس الوقت الخلافات الإقليمية الحادة أو أن توصم كدولة استعمارية بسبب ارتباطها أو مشاركتها مع بريطانيا* .

---

(1) New York Times, feb. 26, 1955 p.4.

(2) Drummond, R.& Coblentz, G. op. cit. pp. 140 - 149

(3) Campbell, op. cit. p. 60.

(4) U.S. senate, Hearings on Eizenhower doctrine, op. cit. p. 135.

(*) واشتركت الولايات المتحدة فيما بعد في ابريل ١٩٥٦ في اللجنة العسكرية والاقتصادية للحلف وقد اكدت الولايات المتحدة تأييدها المستمر للدول الاعضاء من أجل تحقيق الاهداف الدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. وقد رحب بها البيان الختامي للدورة الثانية لاجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد في طهران في ١٩ ابريل ١٩٥٦ - انظر:
Second meeting of the council of Bagded pact organization, U. S. Dept. of state Bulletin XXXIV no. 880 May 7, 1956 p. 755.

إلا أن الولايات المتحدة لسوء الحظ قد قللت من تقديرها لاتجاهات مصر وعبد الناصر من الصراع على القيادة الإقليمية مع العراق، ومن الخشية من تجدد السيطرة الغربية. لقد كان الموقف الأميريكى من حلف بغداد، ورد فعل مصر حيال الحلف نقطة صدام حادة بين السياستين الأميريكية والمصرية فى مطلع عام ١٩٥٥ أو بين سياسة التحالفات التى استندت إليها استراتيجية الأحتواء الأميريكية فى الشرق الأوسط التى أصرت على إقامة الحاجز الوقائى ضد العدوان الشيوعى فى المنطقة وبين السياسة المصرية الرافضة للدخول فى التزامات أو تعهدات مع دول كبرى من خارج المنطقة بهدف الدفاع عنها [١].

وبينما كان وزير الخارجية الأميريكية دالاس يعتقد أن حلف بغداد يمثل انتصارا كبيرا لمواجهة العدوان السوفيتى ودفاعا عن الشرق الأوسط فقد كانت النتيجة الواضحة زيادة سباق التسلح بين مصر والعراق من ناحية والدول العربية وإسرائيل من ناحية أخرى [٢] كما ساعد على خلق تحالف عسكرى بين مصر وسوريا والسعودية واليمن وصفه الدبلوماسيون فى باريس باختصار «بأنه جنون الأحلاف pactomania ووصفته بعض الصحف الأوروبية بأنه تهديدا فارغ واستفزاز غير ضرورى لروسيا» [٣].

بذلك يمكن القول إن عام ١٩٥٥ كان بداية العاصفة فى العلاقات الأميريكية المصرية، فإبرام حلف بغداد بين بريطانيا وإيران والعراق وباكستان وتركيا دفع عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياساته مع الغرب، وحين باركت الولايات المتحدة قيام الحلف وانضمت إلى معظم لجانه بدأ عبد الناصر يفتح نيرانه على الولايات المتحدة، كما أن انضمام العراق إلى حلف الحزام الشمالى يعتبر فى نظر القاهرة محاولة غربية لتبديد فكرة الوحدة العربية * .

أما التطور الثانى الهام الذى أثر فى تدهور العلاقات المصرية الأميريكية فى ظل أزمة الصدام والمواجهة بين السياستين حول حلف بغداد، فكان الهجوم الإسرائيلى على قطاع غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ [٤].

ففى السابع عشر من فبراير ١٩٥٥ تولى بن جوريون وزارة الدفاع وبعد أحدى عشر يوما شنت إسرائيل هجوما مسلحا منظما داخل قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية ـ وقد أدى الحادث إلى قتل عدد من الجنود المصريين والفلسطنيين، وكان ذلك أول هجوم على غزة منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية رسميا مسؤوليتها عنه [٥] بزعم أنه رد على عمليات التسلل من القطاع.

---

(١) انظر: Desmond . Wright . Defense and the Bagded pact, The political Quarterly XXVIII no. 2 April - June 1957 pp. 162-163.

وانظر ايضا : Report on the near east (Address by Secretary Dulles, U. S. Dept. of state bulletin XXVIII, no. 729 June 15, 1955. p. 835.

(2) Michael, Straight, Dry tinder in the Middle East, New Republic, CXXXIV, Jan. 30, 1956 p. 9.

(3) Newsweek, XLVI, Dec. 5, 1955 p. 36 To prevent aggression: filling a gap.

(*) راجع خطب وتصريحات عبد الناصر فى ١٩٥٥/٧/٦ بمدينة بنى سويف ومدينة المنيا فى ٢٢ يوليو ١٩٥٥ الذى شن فيها هجوما عنيفا على الحلف العراقى التركى البريطانى (حلف بغداد) وعلى التحالف مع الدول الكبرى.

خطب وتصريحات جمال عبد الناصر مجموعة اخترنا لك ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، د. ت، نشر شركة الاعلانات المصرية، ص ٦٧٤ ـ ٩١٦.

(٤) حول اسباب الحادث ودوافعه (ادعاءات اسرائيل عن المتسللين عبر الحدود المصرية الإسرائيلية) انظر :

Dayan, M., Foreign affairs, XXXIII, no. Jan. 1955, Israel's border and security problems p. 263. Sayegh, Fayez, the evolution of neutralism the U. A. R., in the dynamics of neutralism in the arab world, Asymposium-San Francisco Chandler, publishing Co. 1964. p. 192..:وكذلك

(5) U. S. Senate, Committe on foreign relations & committee on armed services, Hearings on S. J. Reso. 19, H. J. Res. 117, Jan. Feb 1957 85 th cong. lst session 1957 pp. 76-77.

واجمالا حددت هذه المصادر اسباب الهجوم بحوادث الحدود بالقرب من العوجة، واغلاق قناة السويس، وحادث احتجاز السفينة «بات جاليم» فى سبتمبر ١٩٥٤، واتفاقية الجلاء ورغبة اسرائيل فى فرض الصلح على العرب.

وليس الهدف من الحديث عن حادث الاعتداء الإسرائيلى المسلح على قطاع غزة فى هذا الموضع تحليل تفاصيل الحادث من حيث خصائص الموقف الأميريكى تجاهه خاصة فى مجلس الأمن وذلك فى إطار معالجتنا للموقف الأميريكى من حوادث الحدود بين مصر واسرائيل ـ فسوف يكون لكل ذلك حديث مستقل فى فصل لاحق يتناول جوانب الموقف الأميركى من النزاع بين مصر وإسرائيل ومحاولات الوساطة بينهما لتسوية هذا النزاع، ولكن هذا الجزء من الفصل الحالى الذى نتناوله يركز أساسا على مدى تأثير حادث الاعتداء الإسرائيلى على قطاع غزة على إحداث المزيد من التدهور فى العلاقات المصرية الأميريكية وتمهيد الطريق أمام صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر من نفس العام، وما كان لها من نتائج على اتجاهات السياسة الأميريكية نحو مصر فيما بعد.

كان الهجوم صدمة لعبد الناصر وضربة لهيبة مصر (١) فى ظل حكم عبد الناصر وقد دفعت الغارة الإسرائيلية مصر إلى التحرك بطرق شتى وعلى نحو أثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد بادرت مصر إلى إخطار مجلس الأمن وطلبت أن يبحث على الفور هذا العدوان، وبعد أن تلقى المجلس شكوى مضادة من إسرائيل أجل المجلس اجتماعاته لحين تلقى تقرير من رئيس لجنة الهدنة العامة. وفى ١٧ مارس انعقد المجلس واستمع إلى تقرير رئيس لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة الذى أكد أن الهجوم كان مدبرا ومخططا بواسطة السلطات العسكرية الإسرائيلية (٢)، وأكدت انتهاكاتها للاتفاقية العامة، كما أشار تقرير جنرال «بيرنز» (رئيس هيئة الرقابة على الهدنة) فى ١٧ مارس ١٩٥٥ إلى مجلس الأمن أن الهدوء النسبى كان يسود على طول حدود الهدنة بين مصر وإسرائيل فى الفترة من نوفمبر ١٩٥٤ إلى فبراير ١٩٥٥ (٣).

وكانت مصر تتوقع تطبيق العقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق (*) لكن ذلك كان غير ممكنا بسبب موقف كل من (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا). إلا أنه فى ٢٨ مارس ١٩٥٥ اضطرت الدول الثلاث أمام وحشية الهجوم وتنديد الرأى العالمى له إلى تقديم مشروع قرار يدين الهجوم المدبر والمخطط بواسطة السلطات الإسرائيلية بوصفه انتهاكا صارخا لاتفاقية الهدنة العامة لعام ١٩٤٩. وقد طلبت الدول الغربية الثلاث من رئيس هيئة الرقابة على الهدنة فى الأمم المتحدة الاستمرار فى مشاوراته مع مصر وإسرائيل على أمل أن يفى الطرفان بالتزاماتهما بموجب اتفاقية الهندنة لعام ١٩٤٩ ودعت الدول الثلاث الطرفين المتحاربين للتعاون مع رئيس أركان هيئة الرقابة الدولية وذلك فى محاولة للحفاظ على الأمن فى منطقة الحدود بين الطرفين(٤).

---

(١) وصف هذا الهجوم بانه من الاسباب التى ساعدت عبد الناصر فى صراعه مع العراق حيث اعطى دفعة للحلف العسكرى بين مصر وسوريا والسعودية ـ انظر :

Lilienthal, Alfred, There goes the Middle East. N. Y 1960 p. 82.

(2) U. N. Security Councel official records 10th year supplement, Jan. Feb. March, 1955 Doc/3373 annex III pp. 60-61.

(3) Ibid p. 36.

(*) الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو ذلك الفصل الخاص بالعمل الذى تقوم به الامم المتحدة من خلال مجلس الأمن فيما يتعلق بالتهديدات التى يتعرض لها السلم وانتهاكات السلام واعمال العدوان، ويحتوى على المواد من ٣٩ ـ ٥١ ومواد هذا الفصل هى التى تحدد حالات تهديد السلام، واعمال العدوان وفرض التدابير القسرية العسكرية أو الاقتصادية او غيرها ضد المعتدى.

انظر ميثاق الأمم المتحدة : Office of public information U. N. N. Y. charter of the U. N. (ed.) 1980. pp. 22-28.

(4) U. N. S. C. O. R. 10th Year supplement for Jan. Feb. March. 1955, Doc. 5/3379 p. 96.

ومع أن الولايات المتحدة قد أولت تأييدها لمصر فى مجلس الأمن، ولكن ذلك لم يؤد الى تحسن العلاقات الثنائية، لأن الموقف الأميريكى كان ينطلق اساسا من السعى لدعم جهود حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة ومعارضتها لاستخدام القوة كوسيلة لتغيير الوضع القائم، وكانت مصر تتوقع موقفا اكثر تشددا من جانب الولايات المتحدة ضد إسرائيل ، وكان منطق مصر أن إسرائيل ما كانت لتشن الهجوم دون تقدير لآثارة على الولايات المتحدة، كما تذكرت مصر الرفض الأميريكى المتكرر لتزويدها بالاسلحة مالم تنضم إلى حلف أمن متبادل، ومن ثم فقد كانت حادثة غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ عاملا هاما فى دفع مصر بعيدا عن الغرب[١] .

ويروى (رويرت سانت جون) فى سيرته عن عبد الناصر أنه بعد حادث غزة انتهج سياسة تنظيم غارات الفدائيين انتقاما من إهانة اسرائيل وقد احاطت السرية بهذه العمليات فى بداية الأمر، ولكن أخبار غارات الفدائيين الذين كانوا يتسللون الى داخل إسرائيل من بين عرب قطاع غزة قد ذاعت وكان هدفها ضرب أهداف داخلية فى اسرائيل[٢]. ولاشك أن تنظيم مثل هذه العمليات كان عاملا مساعدا في تدهور العلاقات المصرية الأميريكية، إذ عارضت الولايات المتحدة هذه العمليات والأنشطة لاضرارها باسرائيل من ناحية ولزيادة حدة التوتر فى المنطقة من ناحية ثانية بحيث تجعل من الصعب الحفاظ على الوضع الراهن*.

لقد كان لحادث ٢٨ فبراير أثر بعيد المدى على موقف مصر فى السياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط، فقد دفعت عبدالناصر الى اتخاذ قرارات خطيرة تتعلق بسياسة تسليح الجيش المصرى وتتعلق بسياسة مصر الخارجية وضعها على الفور موضع التصادم والاحتكاك مع السياسة الخارجية الأميريكية.

لقد واجه عبد الناصر بعد اعلان حلف بغداد الذى أيدته الولايات المتحدة تحديا إقليميا، ثم فرضت عليه الغارة الاسرائيلية على غزة تحديا عسكريا وأمنيا، وفى ظل هذين التحديين الاقليمى والعسكرى غادر عبدالناصر مصر للمرة الأولى لحضور مؤتمر باندونج وقد تزامن اشتراك مصر فى هذا المؤتمر بعد غارة غزة وقبل صفقة الأسلحة التشيكية فكان مجالا لتأكيد استقلالية مصر فى سياستها الخارجية ومعارضتها للاحلاف والتكتلات والسير خطوات أبعد فى تدهور علاقات مصر بالولايات المتحدة الأميريكية.

ثانيا: مؤتمر باندونج (١٨-٢٤ ابريل ١٩٥٥) وسياسة مصر الخارجية:

ولقد كان مؤتمر باندونج الذى عقد فى ١٨ - ١٤ إبريل ١٩٥٥ يضم عددا من الدول التى خضعت من قبل للاستعمار فى تكتل جديد يعتبر بداية لاعادة توجيه الدول الثورية فى العالم العربى فى ظل الحرب الباردة، وحتى منتصف الخمسينيات كان الشرق الأوسط وشمال افريقيا يكاد يكون وقفا على الغرب حتى انتهجت مصر سياسة الحياد الايجابى بالانضمام الى الهند ويوغوسلافيا وأدى هذا بدوره إلى زعزعة السيطرة الغربية فى العالم العربى[٣].

---

1 - Humbaraci, Arsalan, Middle East Indictment from Truman doctrine to the soviet penetration and British downfall to the Eisenhower Doctrine, (London, Robert Hale Ltd) 1958. pp. 196 - 197.

2- St. John, Robert, The Boss the story of Gamal Abdel Nasser, N.y. McCrawhill 1960 p. 208.

(*) انظر نص كلمة عبدالناصر فى مؤتمر باندونج فى مجموعة خطب جمال عبدالناصر، جـ ٢ (اخترنا لك) د.ت، ص ٥٧٠ حيث هاجم سياسات الدول الكبرى وفرضها على الدول الصغرى لتحقيق مصالحها الخاصة مما يؤدى الى عزلها ويفرق فيما بينها مما يؤدى الى وقوعها تحت السيطرة الأجنبية.

3 - Sharabi, Hisham, Nationalism and Revolution in the Arab world, 1956 (D.vvanNorstand Co . Ltd Inc. Princeton N.J) p. 79.

وقد تلقى عبدالناصر الدعوة لحضور هذا المؤتمر، ويجمع المحللون على أن اشتراك عبدالناصر فى هذا المؤتمر كان له اثره الحاسم فى كسر احتكار الغرب فى تجارة السلاح والتعامل مع الكتلة الشرقية وانتهاج سياسة عدم الانحياز(١).

ويهمنا فى إطار تحليل تطور واتجاه السياسة الأميريكية نحو مصر خلال هذه الفترة (٥٥ ـ ١٩٥٦) أن نلمس ملامح التحول والتغير فى هذه السياسة كما تمثلت فى رد الفعل الأميريكى ازاء انتهاج مصر لسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز.

لقد كان رد الفعل الأولى لدى صانعى قرارات السياسة الأميريكية مزيج من القلق والشك ان لم يكن العداء الكامل. فقد ظلت الدبلوماسية الأميريكية لعدة سنوات تطالب الدول المحايدة باختيار الجانب الذى يؤيد الولايات المتحدة فى الحرب الباردة، وكانت ردود الفعل الأميريكية انتقادية بشكل عام فمن حيث المبدأ كانت الولايات المتحدة تعارض مبدأ الحياد أساسا وكانت لدى الإدارة الأميريكية مخاوفها تجاه علاقات الدول المحايدة بالكتلة الشيوعية، ومع مضى الوقت أصبح صناع السياسة فى الغرب يدركون توافق الرأى بين الدول المحايدة والدول الشيوعية فى عدد من القضايا الدولية(٢)، وليس هذا بجديد فى واقع الأمر فمنذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧ ظلت الاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط تقوم على أساس مبدأ (احتواء) الخطر الشيوعى فى ظل الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى وخلق نظام دفاعى اقليمى يعتمد على دول «الحزام الشمالى» فى إطار اتفاقيات الأمن المتبادل والذى تمخض عن حلف بغداد.

وقد هاجم دالاس سياسة الحياد والاستقلال ووصفها ليس فقط بأنها غير عملية أو ممكنة التحقيق، بل وصف مبدأ الحياد ذاته إلا فى ظروف استثنائية للغاية بأنه مفهوم غير أخلاقى وقصير النظر. وقد عبر عن نفس الآراء والمواقف كل من الرئيس ايزنهاور ونائب الرئيس نيكسون(٣). وقد أدى هذا الاتجاه الناقد لسياسة الحياد ووصفها بالجمود واللا اخلاقية إلى آثار سلبية على السياسة الأميريكية وفقدان الولايات المتحدة لهيبتها(٤).

وباستعراض وتحليل الوثائق السرية الأميريكية عن رد الفعل الأميريكى تجاه عقد المؤتمر ذاته وتجاه نتائجه نلمس الظواهر التالية:

---

(١) عن تأثير المشاركة فى مؤتمر باندونج على سياسة مصر فى عدم الانحياز انظر:

Little, Tom, Middle East Forum XXXIV no 4 April 1959 p. 26. Little Egypt. op. cit pp. 205 - 260, Cremeans. op. cit. p. 145.

انظر أيضا : Stevens, Georgiana, Arab Neutralism and Bandung, Middle East Journal, Spring 1957 pp. 139 - 152.

عن التحول الى سياسة الحياد الايجابى انظر:

انظر أيضا : Raleigh J.S. Middle East politics, the past ten years Middle Eastern affairs Jan., 1959 pp. 8 - 15.

2 - Crabb, Cecil, United States and the neutralists a decade in perspective, the Annals of American Academy, Nove, 65 pp. 93 - 95.

3 - Dulles. the cost of peace, Dept. of state bulletin June 18, 1956 pp. 999 - 1000.

وانظر: president Eisenhoweris views on neutrality Dept. of state bulletin XXXIV, June 18, 1956 pp. 1000 - 1005, Richard Nixon, Our partnership increating a World of peace, Dept. of state bulletin xxxv no. 890 July 16, 1956 pp. 93 - 94.

وانظر ايضا موقف ايزنهاور من الحياد فى:

Armstrong. Hamilton. Neutrality Varying tunes Foreign affairs. xxv, Oct. 1956 pp. 93 - 94.

(٤) انظر نقد سياسة دالاس فى معالجة مفهوم الحياد واثاره السلبية على السياسة الاميريكية فى العالم فى:

Fleming, D.F. is containment immoral, the Annals of American Academy Nov. 65 p. 18 - 28.

- إعراب دالاس وزير الخارجية الأميريكى عن مخاوفه الحقيقية من ظهور خطر حقيقى فى أن يظهر فى آسيا تيار او منهاج لمعاداة الغرب ومعاداة البيض(١).

- كما تقدر السفارة الأميريكية فى القاهرة أن الخطورة تكمن فى أن يكون (نهرو) قد تمكن من توثيق صلاته مع عبدالناصر للوساطة بين مصر والصين الشيوعية مما يتطلب اكتشاف أى ترتيبات سرية بين عبدالناصر ونهرو وشواين لاى، كما أن نجاح عبد الناصر قد يدفعه لانتهاج خط نهرو(٢).

- كما ابرقت السفارة فى تقريرها أن المؤتمر يؤدى إلى ابراز صورة مصر ومكانة عبدالناصر كزعيمة للقوى المناهضة للامبريالية فى آسيا وأفريقيا(٣).

وقد ركز (بايرود) فى تقييمه لنتائج اشتراك عبدالناصر فى باندونج بأنه كان مصرا على إدانة الأستعمار فى كل اشكاله ومواقفه فى آسيا وأفريقيا وتأكيد استقلالية مصر(٤).

أما الخارجية الأميريكية ، فقد اعتبرت أن المؤتمر بصراحة يعتبر نكسة للغرب ونجاح للصين الشيوعية ولشواين لاى رئيس وزرائها، وأن مصر خضعت لتأثير (نهرو) والحياد الهندى وأن المصريين يقدسون كل كلمة يقولها نهرو(٥).

ثالثا : حاجة مصر الملحة للسلاح فى أعقاب الغارة الاسرائيلية على غزة :

بعد حادث غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ زاد الضغط فى مصر للحصول على الأسلحة، وقد تطلبت المصلحة القومية لمصر اتخاذ خطوات حاسمة وسريعة لدعم قواتها المسلحة، وقد أوضح عبدالناصر فى حديث مع مراسل مجلة أميريكية إحساسه بالمرارة تجاه الدول الغربية ومساعدتها المستمرة لاسرائيل (٦)، خاصة وان حادث غزة دلل على أن الجيش الاسرائيلى يتمتع بالتفوق فى التسليح مما كان يجبر مصر على البحث عن أسواق جديدة للحصول على الأسلحة*.

ومن المعروف أن السياسة الأميريكية بالنسبة للمعونة العسكرية لدول الشرق الأوسط كان يحكمها بشكل عام الاعلان الثلاثى الذى اصدرته مع بريطانيا وفرنسا فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ وحيث تقول الفقرة ذات الصلة «إن الحكومات الثلاثة تدرك أن الدول العربية واسرائيل تحتاج للاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لأغراض

---

(١) مقابلة دالاس مع شارل مالك السفير اللبنانى فى واشنطن فى ١٩ ابريل ١٩٥٥ File no. 670 - 901/ 4 - 9 - 55.

(٢) تقرير السفارة الأميريكية بالقاهرة رقم ٢٠٢٠ فى ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥ عن نتائج مؤتمر باندونج، بنفس الملف.

(٣) تقرير السفارة ١٩٨٣ عن الاتجاه المعادى للغرب فى مصر بعد مؤتمر باندونج بنفس الملف فى ٢٠/ ٤/ ١٩٥٥.

(٤) تقرير (بايرود) الى الخارجية فى ٢٨ ابريل ١٩٥٥ رقم ٢٠٢٣ عن دور عبدالناصر فى المؤتمر، بنفس الملف، وانظر كذلك تقريره الى الخارجية فى ٦ مايو ١٩٥٥.

(٥) مقابلة روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميريكية مع شارك مالك السفير اللبنانى فى واشنطن فى ١٠ مايو ١٩٥٦، بنفس الملف.

6- Interview with the prime ministers of Egypts Israel "Where war threatens now" U.S news and world Report xxxIv. no. 19 N 4.19955 p. 48 1955 p. 48.

(*) انظر خطاب عبدالناصر فى ٢٩مارس ١٩٥٥، ٩ ابريل ١٩٥٥ بعد العدوان على غزة: خطب جمال عبدالناصر، مجموعة اخترنا لك، جـ ٢، ص ٥٥٣، ٥٥٥ .

تأمين أمنها الداخلي ودفاعها المشروع عن النفس، وللسماح لها بأن تلعب دورها في الدفاع عن المنظمة ككل، وفي هذا الصدد فإن الحكومات الثلاثة تود أن تستذكر وتعيد تأكيد نصوص البيانات التي أدلى بها مندوبوها في مجلس الأمن في ٤ اغسطس ١٩٤٩، حيث أعلنوا معارضتهم لتطور سباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل(١).

لكن مصر كانت رافضة لهذه السياسة لعدة أسباب أولها: ان الاعلان وضع اسرائيل في كفة والدول العربية في كفة أخرى، وثانيا: ان الدول التي تملك السلاح كانت في موقف يسمح لها بتحديد ما تحتاجه الدول التي تطلب السلاح من متطلبات دفاعها المشروع عن النفس ومتطلباتها أمنها الداخلي، وثالثا: ان المفاوضات الطويلة الأجل التي جرت بين الولايات المتحدة ومصر لم تسفر عن شئ ملموس حول تقديم المعونة العسكرية الموعودة *، وقد تضمن تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميريكي في ١٠ مايو ١٩٥٦ تفاصيل كثيرة عن سياسة التسليح الأميريكية تجاه مصر منذ ديسمبر ١٩٥٢ وما تعرضت له المفاوضات من عثرات وعقبات الى أن اخطرت مصر الولايات المتحدة بعدم رغبتها في الحصول على أسلحة أميريكية وفقا للشروط الأميريكية وتوقيع التعهد النمطي الخاص بالمعونة العسكرية، وكان ذلك في مطلع عام ١٩٥٥(٢) وخلال هذه المفاوضات وجد المصريون أنفسهم في محنة حقيقية فهم من ناحية محتاجون الى الاسلحة ومن ناحية ثانية يكرهون الشروط التي كانت جزء من الصفقة مع الولايات المتحدة.

وفي ابريل ١٩٥٥ شارك عبدالناصر في مؤتمر باندونج كما هو معروف وكان لذلك تأثيره في تأكيد انتهاج مصر لسياسة الحياد الايجابي ومقاومة الأحلاف العسكرية، وكان اشتراك عبدالناصر في المؤتمر مناسبة ليبحث مع شوان لاي رئيس وزراء الصين احتمال حصول مصر على أسلحة من الروس، وكان شوان لاي يشجع عبدالناصر، وأبلغه أنه سوف يتحدث مع الروس. وفي مايو ١٩٥٥ تحدث عبد الناصر أثناء حفل استقبال مع السفير السوفيتي في القاهرة «دانييل سولود» حول الموضوع، وفي ٣ يونيو ١٩٥٥ تلقى دالاس رسالة تخطره بهذه المحادثة ،ثم في ٩ يونيو ابلغ عبدالناصر بايرود سفير الولايات المتحدة بالمقابلة وحذره ان ذلك ليس تمويها، وقال إذا لم يساعد الغرب مصر فسوف تحصل على أسلحة من الروس**، وكان الدبلوماسيون الاميريكيون في القاهرة مقتنعين أن عبدالناصر يحتاج للأسلحة لدعم مكانته الداخلية وتهدئة القلاقل المتزايدة في الجيش وتلبية احتياجاته للدفاع المشروع(٣)، وكان الاعتقاد لدى هؤلاء الدبلوماسيين السعي للحصول على

1- U.S. Dept. of state, American foreign Policy 1950 - 1955, Basic Documents, vol I, 1957 p. 2237.

(*) راجع الفصل الخاص بالموقف الاميريكي من تسليح الجيش المصري.

(2) - U.S. Congress, House of Representatives Committee on foreign affairs, AReport of special Study Mission to the Middle East south-east Asia and the Western pacific Report no. 2147 84th cong. 2 nd session May 10, 1956 p. 38.

(**) انظر ايضا أمين سعيد: الثورة من ٢٣ يوليو الى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ عن صفقة الأسلحة التشيكية، نشر عيسى بابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٩ ص ٣٢٦ وما بعدها.

3 - U.S. Senate, Committee on foreign relations & Committee on armed services, Hearings on S. J. REs. no. 19 & H.J.R. no. 117 to authorize the president to undertake economic & military cooperation with nations in the general area of the Miiddle East. 85th Cong. Ist session 1957 part II. p. 714.

أسلحة أميريكية لا يمثل انتهاكا لمبادئ الأعلان الثلاثى، وقد ادرك رجال السفارة الأميريكية أن عبدالناصر يشعر باليأس وأنه لم يكن يناور، وقد أدى ذلك إلى إرسال توصيات بالاستجابة لطلب عبدالناصر*.

لكن دالاس كان مصمما على عقاب عبدالناصر بحرمانه من السلاح لسياسته الحيادية التى انتهجها ووصفها بأنها موقف غير اخلاقى ولانضمام عبدالناصر الى دول العالم الثالث، بل وكان دالاس يبحث عن وسيلة لعرقلة صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، إذ كانت المخابرات المركزية واثقة أن عبد الناصر لديه عرض مؤكد من الروس بتقديم عتاد وأسلحة ثقيلة مقابل القطن[1] وبالاضافة إلى ذلك كانت سياسات اسرائيل تستهدف عرقلة أى اتفاق مصرى أميريكى لشراء السلاح على نحو ما كان يفسرها آلان دالاس مدير وكالة المخابرات

(*) حول موضوع تسليح الجيش والمفاوضات مع الولايات المتحدة فى اغسطس ١٩٥٥، كان هناك عرض اميريكى للاسلحة لمصر قيمتها عشرة ملايين دولار (برقية من دالاس الى بايرود فى ١٨ اغسطس ١٩٥٥) عن ابلاغ الحكومة المصرية عن ثمن وامكانية توافر المعدات التى طلبتها مصر.

تعليق دالاس: إن البرنامج المصرى طويل الاجل - ينطوى على صعوبات تتصل بالتكلفة واستيعاب المعدات.

- قد يرى عبدالناصر قيمة عملية فى عمل الفنيين العسكريين الأميريكيين مع الضباط المصريين.
- يقترح ان يقرر الخبراء العسكريون الاميريكيون والمصريون دراسة الزيادة بمقدار عشرة ملايين.
- يمكن اتخاذ قرار خاص بالكميات والمعدات.
- تقدم المعدات على فترات طويلة:
- الطائرات ب ٢٦ تستغرق من ٦ الى ١٢ شهرا.

برقية دالاس إلى بايرود فى ١٩٥٥/٨/٨ عن العرض الأميريكى لتقديم معدات لمصر قيمتها عشرة ملايين دولار مع اقتراح لجنة خبراء عسكرية مشتركة

Outgoing telegram, Dept of State, Secret sent to Amembassy, Cairo, no. 256 file no 774. 56 - 8 - 855.

وبرقية بايرود من القاهرة إلى دالاس رقم ١٩٥:

Incoming telegram, Debt. of state, secret from Cairo, to secretary of state no 195 August 8-8 1955,

عن مقابلته مع على صبرى واستعجاله ارسال الاسلحة ومقابلة مع عبدالناصر لمدة ٤ ساعات حول موضوع التسليح.

وحول طلبات مصر لتسليح الجيش:

فقد طلبت مصر فى ١٥ ابريل ١٩٥٥ شراء ذخيرة ٧٥ مم بموجب قانون الأمن المتبادل.

ووافقت وزارة الخارجية من وجهة النظر السياسية والاقتصادية وطلبت رأى وزارة الدفاع.

نص المذكرة الموجهة من وزارة الخارجية الى البريجادير جنرال ويلسون مدير مكتب المساعدات العسكرية بوزارة الدفاع عن طلب مصر انظر:

Memo for Brig. General J. K. Wilson, Jr.. Director office of military assistance, Debt. of Defense, file no. 7745 6/3 - 2555.

وانظر نص مذكرة السفارة المصرية فى ٢٥ مارس ١٩٥٥ الموجهة من السفير المصرى الى دالاس وانظر القائمة المرفقة بالمذكرة، ملف

774 . 56 / 3 - 2555.

وانظر ايضا: برقية (بايرود) من القاهرة الى الخارجية الاميريكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ يرسل فيها نشر اخبار فى صحف الجمهورية والأخبار والأهرام عن موافقة الولايات المتحدة على بيع اسلحة اميريكية لمصر بعد أن رفض عبدالناصر الدخول فى اتفاق للامن المتبادل.

برقية (بايرود) الى الخارجية الأميريكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن نشر اخبار عن موافقة الولايات المتحدة على إرسال أسلحة لمصر:

Incoming relegram, Dept. of state from Cairo, to secretary of state no. 578, Sept. 27, 1956 no. 774. 56/99 - 2755.

وبرقية فى نفس الموضوع تحت رقم ٥٧٤ من بايرود الى الخارجية

Incoming telegram, Dept. of state, from Cairo, to secretary of state no. 573 Sept 27/1955 file no.774. 56/9 - 2755.

1 - Eveland, op. cit pp. 132 - 135, 136.

المركزية الأميريكية الذى قال: إن محاولة تخريب المكاتب الاميريكية فى مصر* كانت تقع مسئوليتها على المخابرات الاسرائيلية»[1].

وقبل أن يتخذ عبدالناصر قرارا نهائيا بالحصول على السلاح عن طريق الروس قرر عبدالناصر في يونيو ١٩٥٥ الحصول على أسلحة قيمتها ٢٧ مليون دولار دون شروط ودون توقيع اتفاقيات المعونة المعتادة أو الموافقة على استقبال بعثة عسكرية أميريكية فى القاهرة أو تطبيق القانون الأميريكى الذى ينص على أن هذه الاسلحة لا تستخدم وفقا لتقديراته هو، كما رفض عبدالناصر مبدأ ابلاغ واشنطن دوريا باستخدام الأسلحة. وبرغم ذلك فقد أعلن فى ٣٠ يونيو أن الولايات المتحدة قد وافقت من حيث المبدأ على تزويد عبدالناصر بأسلحة تعادل فى قيمتها ٢٧ مليون دولار، إلا أنه كانت هنالك بعض الصعوبات الفنية، وفى يوليو استمرت المفاوضات بين عبدالناصر والولايات المتحدة، وكانت المشورة المقدمة لدالاس أن عبدالنصر قد قرر آنئذ وقف مساعيه للحصول على أسلحة من الكتلة السوفيتية ولو مؤقتا وأنه سوف يحاول الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة[2] وكان السوفيت قد أبلغوا عبدالناصر فى ٢٧ يوليو ١٩٥٥ استعدادهم وموافقتهم على تزويده بالسلاح، وفى نفس الوقت تزايدت أدلة غير رسمية أمام عبدالناصر عن اتفاقيات سرية بين فرنسا واسرائيل[3]، وبالاضافة الى تسليح اسرائيل كان الموقف على الحدود يزداد توترا فقد هاجم الاسرائيليون خان يونس فى غزة، وفى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ قاموا بغزو منطقة العوجة منزوعة السلاح على الحدود مع مصر ورفضت اسرائيل الانسحاب تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة.

(*) يشير «الان دالاس» بذلك الى ما عرف باسم فضيحة لافون The Lavon Affair

وقد بدات هذه الفضيحة بخطط اسرائيل فى يوليو ١٩٥٥ لتنشيط شبكة من عملائها فى القاهرة التى كان يوجهها الكولونيل بنجامين جفلى Benjamin Jivili رئيس المخابرات العسكرية الاسرائيلية.

وقد ارسل مدير المخابرات العسكرية الاسرائيلية الى الشبكة فى القاهرة يطلب القيام باعمال تهز ثقة الغرب فى مصر حيث تؤدى الاعمال الى اجراءات اعتقال ومظاهرات وأن الهدف من هذا العمل هو منع المعونة العسكرية والاقتصادية من الغرب لمصر. وقد نفذت هذه التعليمات ما بين ٢ يوليو و ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بواسطة الشبكة التى كانت تضم عشرة من اليهود المصريين تحت رئاسة العملاء الاسرائيليين، وكانت المفاوضات قد بلغت ذروتها بين القاهرة ولندن حول الجلاء عن قاعدة قناة السويس وبين القاهرة وواشنطن لتزويد مصر بالسلاح وغير ذلك من اشكال المعونة على امل قيام تحالف مصرى أميريكى فيما بعد، وقد القيت القنابل على المراكز الثقافية البريطانية والأميريكية ودور السينما المملوكة للبريطانيين وبعض مكاتب البريد فى القاهرة والاسكندرية واتجهت الشكوك إلى الإخوان المسلمين خصوم عبد الناصر ولكن سرعان ماكتشفت الشبكة الاسرائيلية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ بعد القاء القبض على أحد العملاء فى الاسكندرية، ولم يكن شاريت يعلم شيئا عن هذا المخطط وبدأ يجمع معلومات عن المسؤولين بوزارة الدفاع ولم يتخذ اى خطوة حتى اعلنت القاهرة فى ٥ اكتوبر موعد محاكمة المتهمين اليهود. ولم يكتشف اسرار الجهة التى اصدرت الاوامر بتحريك شبكة العملاء الا بعد ست سنوات عام ١٩٦٠ حين اعلنت لجنة تحقيق لافون عن المسئولين وقررت ان (ديان و بيريز وجيفلى Givli) ولكن ظلت مسؤولية لافون السياسية قائمة بالنسبة لشاريت رئيس الوزراء.

Rokach. Livia. The Lavon affair, Terrorism to coerce The west, in Israel Sacred Terrorism A study on Moshe Sharett personal diary, Belmont, Massachusetts. U. SA, 1980, pp. 37 - 39.

1 - Ibid p. 136.

وانظر تفاصيل فضيحة لافون (شبكة التجسس الاسرائيلية والتخريب فى مصر) فى التحقيقات التى اجريت ٦٠ – ١٩٦١ فى:

New York Times. Oct. 24, 1960 p. 3 Nov 17, 1960 P. 5, Dec. 26, 1960 p. 4 Jan. 1961. p. 4.

2 - U.S. Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Hearings on the situation in the Middle East 48 th cong, 2nd session 1956 p. 16.

3 - Flapan, Simha Bridge a cross the mediterranean, New out look VOI VII, May 1964 p. 15.

وانظر كذلك :

Iondes Michael. Divide and Loose, the Arab Revolt 1955 - 1958, London Geoffrey & Bles 1960p. 127.

وكان عبد الناصر فى ذلك الوقت يجرى مفاوضـات مع الجانبين الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى إلا أنه اضحى واضحا أن المفاوضات المصرية الأميركية لا تتقدم خطوة واحدة، وكان السبب المعلن لعدم التقدم فى المفاوضات ارتفاع الأسعار وضرورة السداد بالدولار.

وقد عقب عبدالناصر على الرفض الأميريكى للاستجابة لطلباته المتكررة وعلى التصورات الأميريكية بأن عبدالناصر يناور بالحصول على أسلحة سوفيتية فقال: «يبدو أنهم لم يصدقونى وأظن أنهم تصوروا ذلك مناورة منى، ولكن الأمر لم يكن مناورة، اننى احتاج للأسلحة وليس لى من خيار الا الحصول على الاسلحة من الشـرق[1]، وأكد عبدالناصر ان مصر ليس لديها خططا عدوانية نحو اسرائيل واشار إلى أن سعى مصر للحصول على الأسلحة الأميريكية بسبب التفوق الحالى لاسرائيل فى القوة، ولكن لما يمكن أن يتحول اليه التفوق العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل، وقال عبد الناصر: «إننى لا أفكر فى قوة جيش اسرائيل اليوم بل فيما يمكن ان يصبح عليه فى المستقبل» وعلى سبيل المثال فاسرائيل تحصل على شحنة من مائة من الدبابات الفرنسية الخفيفة وذات مدفعية سريعة عيار ٧٥ مم، وكانت فرنسا قد وافقت أن تبيع لنا نفس العدد لكنها اوقفت الشحن واسوأ من ذلك فإن ما كان مقررا لشحنه لنا أصبح الآن فى طريقه الى اسرائيل»[2].

رابعا : صفقة الأسلحة التشيكية وردود الفعل الأميريكية :

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر بيانه التاريخى* الذى شرح فيه أسباب عجزه على الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة لارتباطها بشروط سياسية تتصل بتوقيع اتفاق الأمن المتبادل وتلقيه ردا ايجابيا من حكومة تشيكوسلوفاكيا لتزويده بالأسلحة مقابل منتجاتها من القطن والأرز بتوقيع اتفاق تجارى بين مصر وتشيكوسلوفاكيا[3].

قبل أن ننتقل الى تحليل رد الفعل الأميريكى تجاه هذا التطور الهام سواء كان رد فعل على مستوى الإدارة أم الكونجرس، أم على مستوى الإعلام الأميريكى فمن المهم تحليل دلالات هذا التطور على اتجاهات السياسة الأميريكية بشكل عام نحو المنطقة فى إطار الاستراتيجية الأميريكية القائمة على احتواء الاتحاد السوفيتى بسلسلة من الأحلاف العسكرية مع عدد من دوله.

---

1 - New york Times, Oct. 6, 1955. p. 1.

2 - Ibid. pp. 1,4.

وانظر ايضا مجموعة خطب الرئيس عبدالناصر (قال الرئيس) روائع خالدة فى أحداث مصر الكبرى دار الهلال ومقدمه لفتحى رضوان، د.ت، ص ١٨١ ـ ١٨٧ عن تسليح اسرائيل ومحاولات مصر الحصول على اسلحة من الغرب ثم لجوء مصر للكتلة الشرقية.

(*) انظر نص خطاب عبدالناصر فى حفل افتتاح معرض صور للقوات المسلحة فى القاهرة مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، فى امين سعيد، مرجع سابق، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩، ومجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر، الهيئة العامة للاستعلامات ـ القسم الأول ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨ ص ٦,٤ ـ ٤١٠، د . ت.

3 - Frankland, Noble (ed.) Documents on international affairs 1955, R.I.I.A, London, Oxford University press 1957, pp. 370 - 377.

وانظر: New York Times Sept. 28. 1955 p.4.

لقد كانت صفقة الاسلحة التشيكية المصرية فى الواقع صفقة سوفيتية مصرية نفذت عن طريق التشيك وكانت صفقة الأسلحة الجديدة التى تزود المصريين بالأسلحة السوفيتية بكميات كبيرة تمثل دخول الاتحاد السوفيتى الى المسرح السياسى فى الشرق الأوسط، وقد أدى ذلك الى اختلال الميزان الاقليمى فى الشرق الأوسط(١) وقد قدرت أول صفقة سوفيتية تشيكية مع مصر فى سبتمبر ١٩٥٥ بحوالى ٨٠ مليون دولار ثم قدرها المسؤلون الأميريكيون فى مايو ١٩٥٦ بمائة مليون دولار، وفى سبتمبر من نفس العام قدر الأميريكيون أن الرقم قد يصل الى ٢٥٠ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار(٢)* .

والاحتمال المرجح ان المفاوضات التى أدت إلى صفقة الأسلحة مع الكتلة السوفيتية قد عقدت فى القاهرة فى يوليو، وقد بدأها الأتحاد السوفيتى عندما حضر (شيبيلوف) وزير الخارجية السوفيتى إلى القاهرة فى يوليو لحضور احتفالات التحرير، وفى أواخر أغسطس بدأت تنتشر شائعات عن صفقة أسلحة مصرية شيوعية مما آثار تعقيبات من دالاس، وبنهاية سبتمبر لم يعد من الممكن الاحتفاظ بأخبار الصفقة سرا(٣).

2- Glassman, John D. Arms for the Arabs, the sovier Union and war in the Middle East The Johns Hopkins University press, Baltimore London, 1975.

وانظر كذلك حول سياسة مبيعات الأسلحة الأميريكية للشرق الأوسط:

kemp, Geoffrey, Strategy, Arms levels 1955 - 1957 - in Hurewitz J.C. (ed.) Soviet American rivalry in the Middle East, Frederick praeger publishers N.Y. 1969 pp. 12 - 36.

3- Loring, Allen Robert, Middle Eastern economic relations with the soviet union & Eastern Europe and mainland china, University of virginia 1958, p. 50.

(*) وقد ابرق بايرود بفقرات كاملة من خطاب عبدالناصر من علان صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا(أ).

ابرق بايرود الى الخارجية يوصى بالقول أن صفقات الأسلحة مع الكتلة السوفيتية يحتمل ان يكون لها آثار بعيدة المدى وأن الولايات المتحدة فى معرض مراجعة الموقف الناتج عن الاتصال المصرى التشيكى(ب)

(أ) برقية بايرود الى الخارجية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ رقم ٥٨٥

Incoming telegram, Dept. of state, from Cairo to secretary of state no. 585 Sept. 28, 1956 file no. 774, 56. 19 - 2855.

(ب) برقية بايرود الى الخارجية فى ٢٨ سبتمبر رقم ٥٨٧، بنفس الملف.

كما ذكر تقرير السفارة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ الحاقا للبرقية رقم ٥٨٥ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ تفاصيل الخطاب، وعقبت أن مقال محمد حسنين هيكل فى آخر ساعة المنشور فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ الذى وصفه تقرير السفارة بأنه يوضح خلفية خطاب عبدالناصر والذى شرح فيه هيكل انه منذ ٢٨ فبراير ١٩٥٥ منذ الهجوم الاسرائيلى على غزة مرت شهور ولم تتلق مصر من الولايات المتحدة سوى كلام فقط وانه فى ظل هذه الظروف هل كان يمكن لاى مسؤول مصرى مخلص لمصر ان يرفض بحث العرض السوفيتى».

يؤكد بايرود فى برقية للخارجية انه كان لدى السفارة منذ بضع ايام تقرير ان السفير السوفيتى قد أبلغ عبدالناصر انه يمكن ترتيب الصفقة عن طريق دولة تابعة لو كان هذا الترتيب مقبولا من وجهة نظر عبدالناصر.

تقرير السفارة الأميريكية من القاهرة الى الخارجية فى واشنطن رقم ٣٥٩ فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ (مرسل بالحقيبة) كتب التقرير سكرتير اول السفارة (الكسندر شينى) AlexanderShnee كان لشرح قبول عرض الاسلحة التشيكية.

برقية بايرود الى الخارجية يؤكد علم السفارة:

Incoming telegram, Dept of state, secret, to secretary of state no. Goo Sept. 29, 1955 life no. 774. 56/2955.

3 - Soviet policy in the Middle East, The World today, vol II no. 12, Dec. 1955, pp. 525 - 527.

وكان دالاس قبل إعلان تزويد تشيكوسلوفاكيا لمصر بالأسلحة قد صرح فى ٣ أغسطس أن الحكومة الاميريكية قد تلقت تقارير غير رسمية موثوق بها مؤداها ان الأتحاد السوفيتى قد عرض أسلحة على دول الشرق الأوسط، وبعد اجتماع فى نيويورك فى ٢٧ سبتمبر بين دالاس وما كميلان وزير الخارجية البريطانى الذى كان يحضر الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن أن الحكومتين البريطانية والأميريكية يجريان مشاورات فيما بينهما ومع الحكومات الأخرى فيما يتعلق بامداد الشرق الأوسط بالأسلحة وان هنالك انسجام تام فى آرائهم ا(١).

لقد بدأ صعود الاتحاد السوفيتى فى تقدير الغرب فى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر فى صيف عام ١٩٥٥ مما ادى إلى تغيير جذرى فى مواقف الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، فمن قبل كانت الولايات المتحدة تعد مصر بالأسلحة بشرط إبرام الاتفاقية المصرية الإنجليزية حول جلاء القوات البريطانية من مصر، وتم التوصل إلى الاتفاقية عام ١٩٥٤، ثم وقع فى مطلع عام ١٩٥٥ فى ٢٨ فبراير الهجوم الاسرائيلى ضد غزة واصبحت الأسلحة مسألة ملحة لكى يحافظ عبدالناصر على ولاء قواته، وتحول عبدالناصر إلى الكتلة السوفيتية للحصول على كميات كافية بشروط معقولة تسدد بالقطن، وقد أكد الذعر الناتج عن الصفقة للمصريين ان مفتاح السياسة الأميريكية فى المنطقة هو الخوف من الاتحاد السوفيتى(٢)*.

أما دلالات صفقة الاسلحة التشيكية بالنسبة لمصر فتتمثل فى أن بيع الأسلحة لمصر وهى أول صفقة سلاح مع الدول النامية، قد أثر فى التوازن الحرج بين الدول العربية واسرائيل وبالتالى فإن حوادث الحدود بين مصر واسرائيل زادت عددا وحدة حيث وصلت ذروتها فى اندلاع الاشتباكات فى اكتوبر ١٩٥٦(٣).

وعلى الصعيد الاعلامى انطلقت ضد مصر وعبدالناصر فى الصحافة الموالية لاسرائيل كل الأوصاف التى تهاجم السياسة المصرية وزعامة عبدالناصر، فوصفته بانه فاشستى وشيوعى ونازى ومعادى للغرب(٤) كما وصفت الحكومة المصرية بانها لا تعرف الا عدوا واحدا هو الصهيونية وأن اسرائيل اصبحت (هوساقوميا) فى مصر، وان حادثة ٢٨ فبراير ١٩٥٥ تعتبر بمثابة حجر الزاوية فى موقف مصر ضد اسرائيل وان مصر تحولت بعد صفقة الأسلحة الى عدو شرس تدعمها ترسانة سوفيتية غير محدودة(٥).

1- Keesings contemporary archives Oct. 1 - 8, 1955.p. 14446.

انظر ايضا :

policy on supply of arms to countries of the Middle East, U.S. Dept of state bulletin, xxxIII No. 850, Oct. 1955. p. 560.

2 - Nolte, R. & Polk, William, toward a policy for the middle East, Foreign affairs, 1958 pp. 654 - 655.

(*) ولقد جرت مشاورات اميريكية بريطانية حول موضوع الاسلحة الروسية لمصر فى واشنطن ٣ اكتوبر ١٩٥٥.
طرح دالاس وريموندهير، وفرانسيس راسل من الجانب الأميريكى تصوراتهم لمعالجة آثار اتفاق صفقة السلاح باحتواء اثاره الاقليمية (التوصل الى اتفاق مع اسرائيل) وممارسة ضغوط على مصر تدريجيا. شرح اهمية بترول الشرق الاوسط للعالم الغربى، اثر المعونة العسكرية والاقتصادية السوفيتية على مصر والعالم العربى، اتجاهات مصر الحيادية واثرها على المنطقة.
انظر نص محضر الاجتماع السرى بين دالاس وما كميلان اثناء زيارة وزير الخارجية البريطانى لواشنطن لمناقشة صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر فى ٣ اكتوبر ١٩٥٥.

Dept. of state: Memo of conversation, Oct. 3, 1955, Sub. Call of British foreign secretary. ref: Soviet Egyptian Arms agreement - (McMillan - Dulles).

يقع محضر المباحثات فى (٩) صفحات حذفت منها بعض الفقرات لاعتبارات متصلة بالأمن.
(٣) انظر تفاصيل صفقة الاسلحة التشيكية مع مصر فى إطار المساعدة العسكرية السوفيتية للدول غير المنحازة فى:

Ramazani, R.K. Soviet Military assistance to the uncommitted countries, Midwest Journal of political science III, Nov. 59 pp. 356 - 373.

4 - Lichtein, George, Nationalism & Revolution & fantasy in Egypt, Commentary, Behind the guns deal with czechostovakia, Commentary Jan. 56 pp 30 - 44.

5 - Lehrman, Hall, three weeks in Cairo, Ibid Feb. 1956 vol 21, pp. 101 - 111.

وقال نفس الكاتب فى مقال تال إن صفقة الأسلحة المصرية التشيكية قد اثارت كراهية شديدة لدى الغرب بقدر ما أثارت فرحة عارمة فى صفوف العرب، وأن مجرد تجميد ارسال الأسلحة لاسرائيل لن يحل مشكلة أمن اسرائيل سواء لاسرائيل أو للغرب ويطالب الكاتب ان تقدم الولايات المتحدة لاسرائيل كميات من السلاح لتواجه جزءا من مشتروات مصر من اسلحة تشيكوسلوفاكيا، ويدعو الولايات المتحدة لاستخدام الحزم الذى سوف يكون ثورة فى السياسة الاميريكية تجاه الشرق الأوسط لانها اللغة الوحيدة التى تفهمها الدكتاتوريات ويلمح الكاتب إلى أنه لو تقاعست الولايات المتحدة فهل سيتاح أمام اسرائيل وسيلة اخرى لاستخدام تفوقها المادى وهل تستطيع اسرائيل انتهاج سياسة مستقلة من أجل بقائها(١).

وفى مقال ثالث يتهم الحكومة الأميريكية بانتهاج سياسة المهادنة مع العرب وخشيتها من بيع طائرة واحدة لاسرائيل مراعاة لحساسيات العرب. ويزعم الكاتب فى مقاله ان موقف واشنطن السلبى تجاه اسرائيل من شأنه ان يدعم العرب عسكريا ويشجعهم على شن هجوم شامل، وانه لتجنب ضياع المنطقة للسوفيت فلابد من تغيير السياسة الاميريكية الحالية التى تنتهجها وزارة الخارجية لمهادنة العرب وأن هذه المهادنة سوف تدمر الأمن الأميريكى «ويخلص الكاتب الى أن» المواجهة الحاسمة مع العرب من شأنها أن تساعد أميريكا وانه من العناصر الحيوية فى هذه المواجهة الدعم الأميريكى لأمن اسرائيل وحقها فى السلام لا من أجل اسرائيل بل من أجل أميريكا(٢).

واستمرت هذه الحملة المركزة التى تقودها مجلة Commentary لسان حال اللجنة اليهودية الأميريكية فى نيويورك ضد صفقة الاسلحة التشيكية تهاجم فيها السياسة المصرية ونواياها العدوانية وتدعو للمواجهة الحاسمة معها للدفاع عن امن الولايات المتحدة وللتصدى للتغلغل السوفيتى وذلك بالتوقف عن دعم مصر، وتقديم السلاح لاسرائيل، واتهام مصر بتكوين محور مع موسكو ضد الولايات المتحدة والغرب، وقد تكرر هذا الخط الذى يثير المخاوف الأميريكية العميقة تجاه التغلغل السوفيتى فى مقال «والتر لاكير» فى نفس المجلة تحت عنوان «محور موسكو ـ القاهرة» هدفه طرد الغرب. دعا فيه «لاكير» إلى انتهاج سياسة الحزم لانها السياسة الوحيدة التى تفهمها القاهرة(٣) ويشير «لاكير» إلى أن الهدف المباشر للسياسة السوفيتية فى الشرق الاوسط هو الحيلولة دون إقامة تنظيم دفاعى فى الشرق الأوسط يتعاون مع الغرب، وأنه بنهاية عام ١٩٥٥ تحقق للسياسة السوفيتية هذا الهدف، فلم تشترك فى حلف بغداد سوى دولة عربية واحدة، وأن الهدف الثانى للسياسة السوفيتية فى المرحلة القادمة هو القضاء على النفوذ الغربى فى المنطقة(٤)، ويدعو كاتب آخر من نفس المجلة الى أن الطريقة الوحيدة لمواجهة عبدالناصر هو أن تتكتل الدول الغربية لترفض ابتزاز عبدالناصر وتعريض اسرائيل لرغبة الانتقام المصرية ومقاومة سيطرته على الدول العربية، ويحذر الكاتب واشنطن من أن المسئولية تقع عليها لمنع الحرب ولو بقرارات صعبة أو الاستمرار فى الطريق الغامض الملتوى نحو الكارثة الدامية(٥).

---

1 - Ibid, is an Arab - Israeli war inevitable, a challenge to American leadership, Commentany pp. 211 - 221, March 1956.

2 - Ibid, western self - interest and Israel self - defense, they coincide, Commen tary pp. 401 - 408, March 1956.

3 - Lacguer walter the Moscow - Cairo axis its aim to drive the west out, commentary pp. 409 - 417 May 1956 vol 21 no. 5.

4 - Ibid, idem.

5 - Hudson, G. F., America, Britain and the Middle East, for a policy of strength, pp. 517 - 521, Commentary, jung 1956.

لقد كان رد الفعل الاعلامى - كما تناولنا فيما سبق - يسيطر عليه الحدة والنقد العنيف لاتجاهات السياسة الأميريكية التى وصفت «بالمهادنة» مع مصر، واستثارت هذه الحملة الاعلامية نقطتين حساستين لدى الادارة الأميريكية، الخشية من التغلغل السوفيتى فى المنطقة بعد صفقة الاسلحة التشيكية، والخشية على امن الولايات المتحدة وامن اسرائيل والدعوة لتقديم الدعم العسكرى لها فى مواجهة حاسمة مع العرب.

فى ظل هذه الحملة الإعلامية المشحونة التى قادتها اللجنة الأميريكية اليهودية من خلال لسان حالها مجلة الـــCommentary ، كان رد فعل الادارة الاميريكية وجرت مناقشات الكونجرس فى لجنة الشؤون الخارجية فى جلسات الاستماع فى مجلس الشيوخ فى فبراير ١٩٥٦، وفى تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميريكى الخاصة بالبعثة التى اوفدت الى الشرق الاوسط فى مايو من نفس العام بل وفى جلسات لاحقة فى عام ١٩٥٧ عندما نوقشت مقترحات الرئيس ايزنهاور لتقديم معونات اقتصادية وعسكرية للمنطقة فيما عرف باسم (مبدأ ايزنهاور) وأدلى خلالها كثير من رجال الادارة بشهاداتهم حول الظروف الداخلية والاعتبارات التى احاطت برد الفعل الأميريكى لصفقة الاسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥.

وفى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ بعد اعلان صفقة الاسلحة التشيكية وجدت الخارجية الاميريكية نفسها فى مأزق بين الاختيار بين صداقة مصر للحيلولة دون تطور علاقات اوثق بينها وبين الاتحاد السوفيتى او سلوك سبيل آخر لعقاب مصر لتحالفها مع الاتحاد السوفيتى واثبات آن سياسة الحياد التى تنتهجها مصر ستجر عليها الوبال[1]، وفى الشهور التالية تراوح الموقف الاميريكى تجاه مصر بين هذين النقيضين، وكانت قمة هذا التناقض فى يوليو ١٩٥٦ بسحب عرض تمويل السد العالى.

لقد كان رد الفعل الأولى تجاه صفقة الاسلحة التشيكية يتسم بالذعر وجاءت صفقة الاسلحة مع الاتحاد السوفيتى بمثابة صدمة كبرى حيث فقد الغرب سيطرته على الموقف وبذلك انتفى اثر الاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠[2]، فضلا عن الخشية من حصول الاتحاد السوفيتى على موطأ قدم فى الشرق الأوسط، الأمر الذى جعل رد الفعل حادا وانفعاليا[3]*.

---

1 - Lacquer, Walter, The soviet Union and the Middle East, N.Y. praeger 1959, p. 213.

(٢) المعروف أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اصدرت الاعلان الثلاثى فى عام ١٩٥٠ الذى ورد فيه ان الدول الثلاثة لن تسمح بالعدوان على خطوط هدنة فلسطين وانها سوف تحاول الحفاظ على التوازن فى توفير السلاح لاسرائيل والدول العربية.

انظر: Dept. of state Bulletin xxII, June 5, 1950 p. 886.

3 - Cyril, falls, Communist arms for Egypt, illustrated London news CCXXVII, oct. 15, 1955 p. 652.

(*) حول رد فعل الخارجية - انظر: برقية الخارجية الاميريكية الى بون - لندن - القاهرة فى ١٩٥٥/٩/٢٩.
إن الخارجية تنظر باقصى القلق الى الاتفاقية لانها تمثل خطوة من الكتلة السوفيتية فى منطقة جديدة تفتح امكانيات واسعة للانشطة التخريبية ومن المتوقع أن تثير الموقف العربى الاسرائيلى

برقية الخارجية الأميريكية الى سفاراتها فى بون - لندن والقاهرة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ لتوضيح موقف الحكومة من صفقة الاسلحة المصرية السوفيتية.
outgoing telegram. Dept. of state to Amembassy, Bonn, London, Cairo, file no. 774.56/ 9-27-56.

وأن مساعد وزير الخارجية (جورج آلان) فى طريقه للقاهرة لمناقشة الصفقة مع عبدالناصر وليؤكد الآثار الحتمية على العلاقات بين الدول الغربية ومصر.

وحول رد فعل دالاس - انظر برقية من دالاس الى وزير الخارجية فى القاهرة رقم ٦٣٢ فى ١٩٥٥/٩/٢٨.
«ان الولايات المتحدة لن تتخذ أى اجراء فيما يتصل بطلب بمصر حتى تستكمل مراجعة الدلالات بعيدة المدى للاتفاق المصرى لشراء اسلحة من الكتلة السوفيتية».

جاء ذلك ردا على اسئلة وجهت لدالاس فى مؤتمر صحفى يوم ٢٧ سبتمبر عن احتمالات ارسال اسلحة اميريكية لمصر.

برقية دالاس الى السفارة فى القاهرة عن رد فعل اتفاق السلاح المصرى التشيكى فى ١٩٥٥/٩/٢٨:
Outgoing telegram, Dept. of state, confidential sent to Amembassy Cairo, no. 633 file no. 774.56/ 9-28 55.

تمثل أول ردود الفعل الأميريكي الرسمي في قرار الولايات المتحدة بايفاد (جورج آلان) مساعد وزير الخارجية إلى القاهرة «لشرح» الموقف الأميريكي ولم يكن معروفا تماما نوع التعليمات التي يحملها (آلان) ولكن من المؤكد أن مهمة (الان) كانت تنطوي على ممارسة قدر عال من الضغوط على عبدالناصر لتصحيح خطأه وارغامه على التراجع، وقد ضاعف من الأزمة ذيوع تقارير صحفية قبل خطاب عبدالناصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ في معرض صور القوات المسلحة بأن جورج آلان قد حضر للقاهرة لتسليم انذار لعبدالناصر حول العواقب الوخيمة التي تنتظر مصر اذا قبلت صفقة الأسلحة[١]. وقد تباينت التأويلات لمغزى ايفاد جورج آلان، فمن قائل انها تشير الى انزعاج واشنطن[٢] ومن قائل انها قد وطدت وعززت من مكانة عبدالناصر في العالم العربي[٣].

ولم يؤد ايفاد (جورج آلان) الى زيادة التوتر في العلاقات الأميريكية المصرية فحسب، بل كان مناسبة للكثير من الاضطراب في العلاقات بين الدولتين والحيرة للدبلوماسيين الأمريكيين وتفضيل ذلك انه بعد إتصال هاتفي مع هربرت هوفر وكيل الخارجية الاميريكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ قرر دالاس ايفاد (آلان) في هذه المهمة بعد اخطاره بساعتين[٤] وكانت السرعة التي اوفد بها (آلان) الى القاهرة ذات اثر ضار على الولايات المتحدة فحتى السفارة الأميريكية في القاهرة لم تكن قد اخطرت بقرار دالاس[٥].

وطبقا لما يرويه «اليس Ellis فإن كيرميت روزفلت Kermit Roosevelt كان يناقش أمورا دقيقة مع عبدالناصر حين وصله تقرير من وكالة الاسوشيتدبرس يفيد ان (آلان) قد اوفد للقاهرة، يحمل انذارا نهائيا ينطوي على تهديد بحرب اقتصادية ضد مصر.

ولدى وصول (آلان) قابل السفير الاميريكي (بايرود) وكيرميت روزفلت واريك جونستون الذين نصحوه بالا يسلم الانذار الذي يحمله ووافق (آلان) على نصيحتهم[٦]، وقابل (آلان) عبدالناصر لمدة ساعتين في أول اكتوبر[٧] وقد حاول جورج آلان قبل الاجتماع تصحيح الأخبار التي تشير الى انه يحمل انذارا كما حاول أن يؤكد حضوره لمصر لمحاولة فهم السياسة المصرية وتوضيح السياسة الأميريكية*.

1- Ellis, Harry, Challenge in the Middle East, Communist influences and american policy N.Y. 1960. P. 44, the Ronald press.

2 - wynn. op. cit .p. 120

3 - Weelock, Keith, Nassers new Egypt acritical analysis. N.Y. Frederick praeger 1960 p. 230.

وانظر ايضا: Campbell op. cit. p. . 73

4 - New York Times Sept. 28, 1955 p.I.

5 - Washington post & Times Herald Sept. 29. 1955, N.Y. Times Oct. I, 1955 p.I.

6 - Ellis, H. op. cit. pp. 42 - 45.

(٧) تتفق رواية (اليس) مع رواية ايزنهاور في كتابه Waging Peace من ان (الان) قد اوفد لمحاولة اثناء عبد الناصر عن توقيع الصفقة مع الشيوعيين. انظر Eisenhower, waging peace op.cit. p. 24 - 25.

كما تتفق مع رواية هيكل الذي اشار الى ان رد فعل (دالاس) تمثل في ايفاد روزفلت لمقابلة عبدالناصر، ويروي هيكل ان روزفلت ابلغ السفير الأميريكي في القاهرة (بايرود) ان دالاس يريد من عبدالناصر الغاء الصفقة وانه مالم يقم بذلك فإن الولايات المتحدة سوف توقف كل معونة وكل تجارة وتقطع العلاقات الدبلوماسية لفرض الحصار على مصر ولمنع كل السفن من حمل الاسلحة الى مصر، وكان رد دالاس يؤمن بجدوى هذه الاجراءات كلها. ويشير هيكل ان روزفلت ناقش الموقف مع عبد الناصر دون جدوى».

(*) انظر Hekal, op. cit. pp. 5055

وبعد اجتماعه مع عبدالناصر واجتماع مع السفير احمد حسين رأى (آلان) أن الرحلة قد أتاحت له فهما واضحا لسياسة مصر، وأنه مع وجود عدم تطابق تام بين البلدين فإن سياسة الولايات المتحدة تقوم على اساس واقعي[1].

وقبل أن ننتقل الى تحليل رد الفعل الأميريكي في اعقاب ايفاد الخارجية (لجـــوج آلان) ومـقـابلاته مع عبدالناصر، يهمنا أن نشير الى أن روايات كثيرة قد سردت في هذه المقابلات الهامة، ولكن ايا منها لم يحدد بدقة ما هي طبيعة رسالة دالاس الى عبدالناصر، ماهي تفاصيلها وماهو مضمونها**؟. وهل سلمها (آلان) لعبد الناصر أم لا، وهل قبلها عبدالناصر ام رفضها؟ ثم ما هي الرواية الدقيقة التي نقلها (آلان) عن مقابلتيه مع عبدالناصر؟.

اولا بالنسبة لنص مذكرة (دالاس) إلى عبدالنصر المرسلة مع جورج آلان والتي أوردت بعض الروايات انها لم تسلم (وكتبت الوثائق السرية الاميريكية التي أطلعنا عليها بإذن خاص انها سلمت بالفعل) فإن دالاس كتب لعبدالناصر يقول[2] :

- الاعراب عن القلق العميق لتقارير ابرام الحكومة المصرية للاتفاق لشراء أسلحة من الأتحاد السوفيتي.

- يقول لعبد الناصر «انه يحتمل انك لم تدرك تماما خطورة مثل هذه الصفقة وكيف ينظر اليها في الولايات المتحدة، مدى صعوبة الحيلولة دون تأثيرها السيء على العلاقات الطيبة بين البلدين.

- يشير دالاس إلى مواقف الحكومة الأميريكية نحو مصر فيقول «إن الولايات المتحدة تعاونت مع مصر على أساس تعاون مصر مع الغرب والثقة الكاملة في تأكيدات مصر عن (توحدها) الكامل مع الغرب.

- يشير الى مساعدة مصر في المفاوضات المصرية الانجليزية الخاصة بالسودان وبقاعدة السويس اعتقادا أن ذلك يحقق تعاون مصر مع الغرب.

- ان الاتفاقية المقترحة مع الاتحاد السوفيتي تقوض حتى الافتراض الأساسي الذي قامت عليه علاقات الولايات المتحدة مع مصر وتدفع مصر في طريق الانفصال تدريجيا عن اصدقائها القدامى الطبيعيين.

- ان الصفقة لا يمكن اعتبارها مجرد صفقة تجارية اذ أن لها مغزى سياسي هام.

- ان سجل الأتحاد السوفيتي معروف فهو يبدأ بلفتات ودية وسرعان ما تؤدي إلى التخريب والتورط في الفلك الشيوعي على نحو لا فكاك منه مما يؤدي إلى ضياع استقلال مصر.

ومضى دالاس يقول في رسالته «إنه استنادا إلى تعاوننا السابق أشعر انه لدّى ما يبرر أن اطلب منك أن تفكر تفكيرا عميقا في النتائج المترتبة على الطريق الذي تسير فيه، اعتقادا مني أن هذا الطريق لن يحقق سوى زيادة التوتر في المنطقة والاضرار بالشعب المصري.

---

(١) وانظر : New York times, Oct. 4, 1955 p 18. Washington post Oct 2, 4, 1955 p. 1.

(**) انظر محمد حسنين هيكل، ملفات السويس ـ مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٣٦٢ – ٣٦٥.

(٢) نص الرسالة وجدناه في ملفات السفارة الأميريكية في بيروت. American Embassy, Beirut, Oct 6, 1955.

وكان (آلان) قد ترك نسخة منها بالسفارة

وكان (جورج آلان) نفسه قبل مقابلته لعبد الناصر فى القاهرة ١/١٠/١٩٥٥ قد اعد ما يسمى (بنقاط تحدث)* احتوى على العناصر التالية:

- توضيح الهدف من الزيارة وأنها بهدف فهم الموقف المصرى والسياسة المصرية وشرح السياسة الأميريكية ونفى أى أخبار بأنه يحمل انذارا أو تهديدا.

- ثم تلخيص رسالة دالاس السابق الاشارة الى نصوصها.

- شرح أخطار السياسة السوفيتية (خلق القلاقل فى المنطقة - تشجيع سباق التسليح - اختراق المنطقة والتسلل اليها لتحقيق السيطرة السوفيتية بدءا بالمعدات والخبراء والفنيين حتى تتحقق لها السيطرة).

- ان تدفق الأسلحة قد تؤدى الى حصول اسرائيل على أسلحة بدورها مما قد يؤدى إلى حرب شاملة فى المنطقة قبل أ ن تتمكن مصر من الاستفادة من زيادة تسليحها.

- ان الولايات المتحدة قد مارست نفوذها لتحقيق تسوية لقاعدة قناة السويس لتحقيق السيادة المصرية على القاعدة وأنها بذلت هذه المحاولة على أمل أن تحتفظ مصر باستقلالها لا أن ترضخ لجهود العالم الشيوعى لتحقيق وضع تكون فيه السيطرة على المعدات السوفيتية متوقفة على تزويدها بقطع غيار سوفيتية.

- وإنه لابد لمصر أن تتذكر ان الولايات المتحدة قد حاولت إبداء رغبتها الصادقة فى مساعدة ودعم نظام عبدالناصر.

- ان الولايات المتحدة لا تزال ترغب فى تحقيق إطار لتسوية النزاع بين مصر واسرائيل، وفى تقديم المساعدة لقرض يقدم من البنك الدولى لبناء السد العالى.

- انه لهذا كله فإن دالاس يأمل من عبدالناصر الا يستمر فى خطته لاستلام الأسلحة من الأتحاد السوفيتى(١).

كانت تلك هى عناصر رسالة دالاس الى عبدالناصر و«نقاط التحدث» التى أعدها جورج آلان لينقلها إلى عبدالناصر، فما هى حقيقة ما تم بالفعل فى تلك المقابلة وماذا كان رد عبدالناصر حين قابله (آلان) ؟

لقد قابل (آلان) عبد الناصر مرتين مرة فى أول أكتوبر ومرة ثانية فى ٣ أكتوبر بحضور السفير الأميريكى (هنرى بايرود).

ويصف (بايرود) فى برقيته إلى الخارجية الأميريكية فى أول أكتوبر ١٩٥٥ جو المقابلة ومضمونها بما يلى(٢).

- إن عبد الناصر كان هادئا وحاول أن يكون ودودا.

- أكد عبد الناصر أنه أشد قلقا من النشاط الشيوعى وأكثر حرصا على منعه أو تغلغله عن طريق الفنيين العسكريين من قلق دالاس نفسه.

- إن الحديث - مع ذلك - كان مشدودا فى البداية ولم يفصح عبد الناصر عن أى رأى خلال الدقائق العشرة الأولى

(*) نفس المصدر

(١) نفس المصدر

(٢) مقابلة الان مع عبد الناصر فى ١/١٠/١٩٥٥.

Incoming telegram Dept. of state, confidential from Cairo, to Secretary of State no. 632 Oct.1, 1955. from Allen, file no. 774. 56/ 1-10-55.

ـ ذكر (آلان) لعبد الناصر أن الهدف من زيارته هو أن يتفهم بقدر الإمكان سياسة مصر وموقفها، وقرأ (آلآن) على عبد الناصر نص رسالة دالاس ببطء ووضوح، وأن عبد الناصر طلب إعادة قراءة بعض النقاط فى الرسالة، أما عبد الناصر ـ كما يرى (آلان) فى برقيته ـ فقد طرح موقف مصر كما يلى[1] :

ـ إنه من أسباب ثورة ١٩٥٢ الحاجة إلى السلاح والمعدات، واستعرض عبد الناصر جهود مصر لمدة ثلاثة سنوات للحصول على الأسلحة دون جدوى وأن مصر تحملت هذه المواقف حتى هجوم اسرائيل على قطاع غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

ـ أكد عبد الناصر أنه منذ ذلك التاريخ وأصبح للسلاح والمعدات أولوية مطلقة.

ـ بالنسبة لجهود مصر للحصول علي السلاح من الولايات المتحدة أوضح عبد الناصر أنه لم يطلب السلاح إلا من الولايات المتحدة، وأن دالاس قد وعد بأسلحة قدرها ٦٠ مليون دولار ولكن دون جدوى لاعتراض البريطانيين رغم الحاح كل من الكولونيل جيرهارت Gerhardt وايفلاند Eveland (بالسفارة الأميريكية) دون جدوى أيضا فى مطلع ١٩٥٥، بل أنه فى يونيو ١٩٥٥ كرر عبد الناصر الطلب من (بايرود) ووافقت الولايات المتحدة على المبدأ وقدمت قائمة بالمعدات بعد تأخير طويل لشراء أسلحة بسبع وعشرين مليون دولار، وطلب عبد الناصر الشراء بالجنيه المصرى لكن عبد الناصر لم يتلق أى إجابة

وقد لخص عبد الناصر الموقف بكل صراحة بأنه يعتقد أن الحكومة الأميريكية تحاول ابقاء مصر ضعيفة، وأن ذلك بسبب النفوذ اليهودى فى الولايات لمتحدة.

عاد (آلان) تعقيبا على ملاحظات عبد الناصر ليستعرض جهود الولايات المتحدة فى محاولة لتسليح جيش مصر لولا رفض عبد الناصر قبول المستشارين العسكريين، لكن عبد الناصر أجابه بأنه استطاع أن يتخلص من البريطانيين ولايمكن إحلال الأميريكيين محلهم.

وقد ركز عبد الناصر على أن الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا بدون أى شرط وعلى أساس تجارى، وأنه لن يرضخ لأى شروط أو أى التزامات نحو الكتلة السوفيتية وأن الاتفاقية لم تتضمن أى حضور أى فنيين إلا بناء على طلب مصر.

وينهى (بايرود) برقيته باشارة ذات مغزى إنه بينما كان هو و (آلان) مع عبد الناصر كان السفير السوفيتى فى القاهرة ينتظر فى الغرفة الخارجية، أما (آلان) فبعد مقابلته لعبد الناصر أراد أن ينقل إلى الخارجية الأميريكية مدى اصرار عبد الناصر على الحصول على السلاح من أى مصدر فقال: «لايمكن لأى برقية أن تنقل ذلك الإصرار المطلق للحكومة المصرية والشعب المصرى للحصول على الأسلحة بعد الهجوم على غزة».

أما فى المقابلة الثانية فى ٣ أكتوبر بين عبد الناصر و (جورج آلان) التى استمرت ساعة وربع الساعة بحضور السفير الأميريكى (هنرى بايرود)[2]، فقد أكد (آلان) لعبد الناصر فى مقابلته الثانية أن أميريكا ومصر

---

(١) نفس المصدر

(٢) مقابلة آلان الثانية مع عبد الناصر فى ١٩٥٥/١٠/٣.

Incoming telegram Dept. of state, secret, from Cairo, to Secretary of State no. 654 Oct.3, 1955. from Allen, file no. 774. 56/ 1-10-355.

تواجهان مشكلة خطيرة، وتلك المشكلة هى تجنب علاج مشكلات الشرق الأوسط على نحو يخدم السوفيت أو يسمح لهم باستغلال الموقف.

ويعقب (بايرود) أن (آلان) حاول الالتزام بالهدوء فى حديثه برغم خطاب جمال عبد الناصر عن مؤامرات الولايات المتحدة لاضعاف مصر وتدعيم اسرائيل* وقد أشار (آلان) لعبد الناصر آن اعداءه سعداء لخطابه لأن رد الفعل الأميريكى سيكون معاديا له.

أجاب عبد الناصر (آلان) بأن الصحافة فى الولايات المتحدة تنشر مقالات عن قدرة اسرائيل على حشد ٢٥٠,٠٠٠ رجل وهزيمة الدول العربية مجتمعة* وأنه يشعر بالمرارة. إنه مع إدراك الرأى العام الأميريكى لقوة اسرائيل فهم يوجهون له النقد لمحاولته تصحيح الميزان عن طريق صفقة تجارية.

فتساءل منه (آلان) عما إذا كان لايزال يقدر استمرار (حسن النوايا) الأميريكية بعد وصفه أميريكا (بالكذب والتآمر) فاكد له عبد الناصر أنه يقدر ذلك مؤكدا أن المستقبل يتوقف على الولايات المتحدة .

انهى (آلان) حديثه الثانى مع عبد الناصر بأن سباق التسلح فى الشرق الأوسط سوف يعود بالكوارث على الجميع ومن ثم ضرورة تجنب هذا السباق وتخفيف حدة التوتر.

وواضح فى سياق الحديث أن عبد الناصر قد حاول أن يستشف أو يستطلع مستقبل العلاقات المصرية الأميريكية بعد صفقة الأسلحة ولكن (جورج آلان) تعمد عدم الأجابة.

ويعقب (بايرود) أن المباحثات مع عبد الناصر لم تحقق نتيجة لاثناء عبد الناصر عن عزمة ويخلص (بايرود) إلى نتيجة هامة أنه لو كان (آلان) قد اتبع اسلوب الانذار مع عبد الناصر لادى ذلك إلى قطع العلاقات ومهاجمة المصالح الأميريكية فى المنطقة (١).

لقد اثارت صفقة الاسلحة التشيكية التى عقدتها مصر واعلنها عبد الناصر فى السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ رد فعل عميق فى السياسة الخارجية الأميريكية فى أكثر من اتجاه، الاتجاه الأول فى علاقاتها مع مصر، كما تمثلت فى زيادة (جورج آلان) ومقابلتيه مع عبد الناصر، والاتجاه الثانى فى مشاورات أميريكية إسرائيلية كان مدارها محاولة اسرائيل مواجهة شحن الأسلحة السوفيتية إلى مصر.

ففى مقابلة بين (ابا ايبان) السفير الاسرائيلى فى واشنطن مع (جورج آلان) وكيل وزارة الخارجية الاميريكية أكد له (آلان) أن سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى منع سباق التسلح فى الشرق الأدنى، فرد عليه (ايبان) أنه لو صحت التقارير عن شحن أسلحة روسية لمصر بعد عقد صفقة السلاح التشيكى فلن يكون أمام إسرائيل سوى مطالبة القوى الصديقة للتأثير على الاتحاد السوفيتى والمصريين لعدم تنفيذ الاتفاق، أو أن تطلب إسرائيل اسلحة من كافة الدول الغربية للحفاظ على التوازن مع مصر(٢).

(*) راجع خطاب جمال عبد الناصر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ فى معرض صور القوات المسلحة - مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر - الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت. ص ١٩٥٢ - ١٩٥٨.

(١) نفس المصدر.

(٢) انظر محضر مقابلة (أبا ايبان) مع (جورج آلان) فى واشنطن فى ١٩٥/٩/٢٧ برقية الخارجية الاميريكية إلى السفارة فى تل أبيب.
Outgoing telegram, Dept. of state, Confidential sent to Amembassy Tel Aviv, no. 226 sept. 27, 1955 file no. 774,. 56/ 927 55.

وانظر كذلك مقابلة السفير الاميريكى فى تل أبيب ادوارد لوسون Edward Lawson مع موشى شاريت Moshe Sharett رئيس وزراء اسرائيل يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥ لبحث صفقة الاسلحة التشيكية مع مصر وتأثير ذلك على سباق التسلح بين مصر وإسرائيل والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وتشجيع مصر للعدوان على إسرائيل.
Incoming telegram, Dept. of State, confidential from TEl Aviv, to secretary of state no. 307 sept. 30, 1955 file no. 774. 56 19-3055.

وكان تأثير الصفقة التشيكية على أتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو إسرائيل عميقا، فقد اعقبتها سلسلة من المشاورات بين السفارة الاسرائيلية فى واشنطن والخارجية الأميريكية حيث طرحت السفارة الاسرائيلية مخاوفها من آثار هذه الصفقة على اسرائيل وعلى الوجود الأميريكى والدعم الأميريكى فى المنطقة وموازين التسلح.

ففى مقابلة بين «ريوفين شلواح» Reuven Shilooh الوزير المفوض بالسفارة الاسرائيلية فى واشنطن فى ٥ أكتوبر ١٩٥٥ مع اعضاء ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية (راسل Russel وبيرجيس Burgess[1]) طرح الوزير المفوض الاسرائيلى مخاوف حكومته من (تغاضى) الحكومة الأميريكية عن صفقة السلاح أو التقليل من شأنها وعدم تقدير مخاطر وجود خبراء سوفيت وفنيين سوفيت فى مصر وأن اسرائيل تنظر إلى ذلك التطور بقلق بالغ.

وقد أوضح المسؤول الأميريكى أن مخاوف اسرائيل مع ذلك - مبالغ فيها وأن تقدير الولايات المتحدة لنوايا عبد الناصر أنه لا ينوى شن حرب ضد اسرائيل فى المستقبل المنظور على الأقل.

كما أشار المسؤول الأميريكى إلى أن الولايات المتحدة تشعر أن الاتحاد السوفيتى ومصر قد تصرفا بقدر من عدم المسؤولية فى الموضوع حيث تحرك الاتحاد السوفيتى فى وقت ازدادت فيه فرص تسوية المسألة العربية الاسرائيلية، وأن دالاس وما كميلان أوضحا ذلك لمولوتوف حيث تعارض ذلك مع (روح جنيف) أما بالنسبة لعبد الناصر فربما أقدم على هذه الخطوة على أساس أنها صفقة تجارية بحتة وعبد الناصر بذلك يخدع نفسه فلاشك ان الأتحاد السوفيتى سوف يستغل الموقف سواء عن طريق وجود الفنينين أو بخلق حاجة مستمرة لإحلال قطع الغيار.

أوضح (راسل) أن موقف وزير الخارجية الأميريكى دالاس فى بيانه فى ٢٦ أغسطس أنه لا يمكن تحقيق التسوية عن طريق سباق التسلح، وأن الأمل يكمن فى تسوية المسائل المعلقة، وإن كان تقدير الولايات المتحدة أن فرصة اقناع عبدالناصر لالغاء صفقة السلاح غير كبيرة وأن المطلوب هو تقليل أثارها إلى أقصى درجة.

وأن المتاح حالياً هو اختيارات تتروح بين فرض عقوبات فورية ضد مصر، وأن الولايات المتحدة تتردد فى ذلك قبل استكشاف الموقف، وربما انتهى الأمر بفرض عقوبات على أنه يجب أن يسبق هذا القرار أن يتحدد ما إذا كان لايزال من الممكن تحقيق تسوية بين العرب واسرائيل، ومع تقليل خطر تغلغل السوفيت فى المنطقة.

أضاف المسؤول الأميريكى أن الولايات المتحدة حريصة على أن تبحث مع اسرائيل الخطوات المقبلة.

وفى مقابل ذلك أعرب له الوزير المفوض الاسرائيلى (ريوفين شلواح) عن قلق حكومته من تصريحات المسؤلين فى الخارجية الأمريكية عن (تفوق اسرائيل العسكرى) على مصر وأن اسرائيل كانت عميلا قديما للسلاح من تشيكوسلوفاكيا.

---

(١) مقابلة ريوفين شلواح Reuven Shiloah الوزير الاسرائيلى المفوض بسفارة اسرائيل فى واشنطن مع فرانسيس راسل Francis Russell وبيرجيس Burgess بادارة الشرق الادنى بالخارجية الاميريكية:
Secret, Dept. of state, Memo of Conversation Oct. 5, 1955 sub Israel's Concern at Possible U.S. acquiescence in U.S.S. R _Egypt arms deal, file no 774. 56/ 10-5-55.

وأكد (شلواح) أن(آبا ايبان) السفير الاسرائيلى فى واشنطن سبق أن ابلغ (دالاس) أن عبدالناصر غير جدير بثقة الولايات المتحدة وأن عبدالناصر لن يكون طيعا أو يقبل بالتسوية وحتى لو وافق فان اسرائيل تتشكك فى نوايا أى شخص يدعمه الاتحاد السوفيتى وأن ما تطالب به اسرائيل هو تحقيق (توازن القوى) فى المنطقة(١).

وكان ثمة اتجاه ثالث فى الأثر الذى أحدثته صفقة الأسلحة التشيكية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى المنطقة، وهى علاقة الولايات المتحدة مع العراق العضو الاساسى فى حلف بغداد بعد حصول مصر على الأسلحة من الكتلة السوفيتية، فقد آثار سفير العراق فى واشنطن «موسى الشهبندر» فى ١٩٥٥/٩/٢٧ موضوع التسليح السوفيتى لمصر مع (جورج آلان) الذى وجد نفسه مطالبا بتوضيح سياسة الولايات المتحدة نحو مصر من حيث تزويدها بالسلاح، فنفى للسفير العراقى أولا أن ثمة عرض أميريكى لتسليح مصر وأن المصريين أنفسهم رفضوا وجود بعثة عسكرية أميريكية ولم توقع مصر علي أتفاقي للأمن المتبادل. وأضاف (الان) أن المعلومات المتوفرة لدى الولايات المتحدة تشير إلى وجود عرض سوفيتى لتزويد مصر بالسلاح ولخص (آلان) المشكلة التى تواجه الولايات المتحدة فى ضوء هذا التطور كما يلى:

١ ـ الموقف المصرى المعادى للعراق فى شكل الهجوم العنيف على حلف بغداد واستياء الولايات المتحدة من هذا الموقف.

٢ ـ أن الولايات المتحدة فى نفس الوقت تريد الاسهام فى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ولا تريد اتخاذ أى إجراء يزيد من حدة التوتر(٢).

أما الاتجاه الرابع الذى أثرت فيه صفقة السلاح التشيكية فى السياسة الخارجية الأميريكية فقد تمثل فى مشاورات أميريكية بريطانية حول نتائج هذه الصفقة على المنطقة بشكل عام وعلي موازين القوى بين مصر واسرائيل بشكل خاص.

فقد أجريت مباحثات بين السفير البريطانى فى واشنطن «سير روجر ماكينز Roger Makins» مع جورج آلان مساعد وزير الخارجية عقب لقائه مع عبدالناصر، وقد طرح (آلان) فى الاجتماع موقف عبدالناصر الذى وصف الصفقة فى البداية ـ على حد قول (الان) بأنها صفقة تجارية فقط ـ ثم عاد عبدالناصر، كما يروى (آلان) ليصف الولايات المتحدة بأنها قد تآمرت مع بريطانيا والدول الغربية ضد مصر لحرمانها من الأسلحة.

ويحلل (آلان) موقف عبدالناصر مع السفير البريطانى بأن عبدالناصر قد طرح اتفاقية الأسلحة التشيكية فى صورة سياسية لمحاولة تبريرها بأنها نتيجة لحرمانه من الأسلحة ومسؤولية الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عامة عن ذلك.

وذكر (آلان) للسفير البريطانى أن الدول العربية فى معظمها تقف وراء عبد الناصر، وأن عبد الناصر يتمتع بشعبية هائلة مما زاده ثقة فى نفسه وجعل التعامل معه أشد صعوبة(٣).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر مذكرة حديث (جورج الان) وكيل الخارجية الأميريكية مع السفير العراقى فى واشنطن موسى الشهبندر فى ٢٧/ ٩/ ١٩٥٥.

Dept. of state, Memo of Conversation, Sub: Call of Iraqi Ambessador, Sept. 27, 1955, file 774. 56/ 9-27-55. Confidential.

(٣) محضر أجتماع جورج آلان مساعد وزير الخارجية الأميريكية مع السفير البريطانى فى واشنطن «روجر ماكينز» فى ١٠ اكتوبر ١٩٥٥:

Dept. of state, secret, Memo of Conversation Oct. 10, 1955, file no, 774. 00/ 10-55.

أجاب دالاس فى مؤتمر صحفى بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥٥ على سؤال حول أهداف مباحثات (الان) مع مصر بقوله: « إنه أجرى جولتين من المباحثات استطاع خلالهما التوصل لتفهم عميق لدوافع مصر فى الموضوع واعتقد أن عبدالناصر بدوره قد تفهم موقفنا من الموضوع، وأنه تحقق تفهم أفضل عن ذى قبل وأن هذا هو الهدف من الرحلة»[١].

إلا أن دالاس ذكر فى البيان الصحفى ملاحظتين هامتين: أولاهما، أن الدول العربية مستقلة ومن ثم فهى حرة فى التصرف كما تشاء، وثانيهما: أنه من زاوية العلاقات السوفيتية الأميريكية فإن إرسال الأسلحة للشرق الأوسط لن يسهم فى تخفيف التوتر، وقال دالاس: إن هاتين الملاحظتين تصدقان اليوم. واضاف «أنه من الصعب انتقاد الدول التى تشعر بالأخطار التى تتهدها وتسعى للحصول على أسلحة بصفة مخلصة أنها تحتاج للدفاع، ومن ناحية أخرى فاننى أشك شكا كبيرا فى ظل الظروف السائدة أنه من الممكن تحقيق الأمن عن طريق سباق التسلح» [٢].

وبرغم هذه الملاحظات الهادئة أو التبريرية فإن الانطباع كان، أن الايفاد المتسرع للبعثة إلى القاهرة والدلالات التى انطوت عليها قد اضرت بالموقف الأميريكى فى مصر، وقد وصف Ellis أثارها المباشرة بأنها فى الحقيقة وضعت نهاية لعلاقات روزفلت وعبدالناصر[٣].

لقد كان الانطباع العام عن صفقة الأسلحة مثيرا بوجه عام للولايات المتحدة ولكن لم يكن ثمة اتفاق حول الاجراء العقابى ضد مصر. لقد بحث مجلس الأمن القومى موضوع صفقة الأسلحة[٤]، كما بحثت إعادة تقييم جذرى فى العلاقات ووافقت الولايات المتحدة على انتهاج موقف الترقب والانتظار بالنسبة لمصر[٥] وإلى حد كبير القى اللوم على الأتحاد السوفيتى بأكثر مما القى اللوم على مصر بالنسبة لصفقة الاسلحة.

أما الرئيس ايزنهاور ففى بيان اصدره من مقر البيت الأبيض المؤقت فى مدينة دنيفر بولاية كولورادو فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ أكد المبادىء الواردة فى الاعلان الثلاثى فى مايو ١٩٥٠ وقال الرئيس «إنه بينما تقف الولايات المتحدة على استعداد لدراسة مطالب الاسلحة المشروعة فهى لا تنوى الاسهام فى سباق التسلح فى الشرق الأوسط، وأما سياسة الولايات المتحدة التى أعتقد الرئيس ايزنهاور أنها سوف تسهم بشكل كبير فى أمن شعوب المنطقة فقد تمثلت فى الإعلان الثلاثى، وأكد الرئيس ايزنهاور أن هذه السياسة لا تزال سارية المفعول[٦]. وأعرب نيكسون نائب الرئيس عن أسفه لوجوده محاولة إثارة سباق تسلح بطريق غير مباشر فى الشرق الأوسط[٧].

وبرغم مشاعر الأسف التى أبدتها الولايات المتحدة ازاء دخول الأتحاد السوفيتى فى أمور الشرق الأوسط، فلم تفكر فى أى اعتراض قوى على الاجراء الذى اتخذته مصر، كما يبدو أن الخارجية الأميريكية قد تبينت أن

1 - Transcript od secretary Dulles news conference, U.S. Dept. of State Bulletin XXXIII no. 851, Oct 17, 1955 p. 604.

2 - Ibid, idem.

3 - Ellis, op. Cit, pp. 46-47.

4- New York Times, October 10, 1955 p.2.

5- Ibid., 9, 14 Oct. 1955 p. 1-2.

6 - U.S> Dept. of State, American foreign policy 1950-1955, Basic Documents Vol II, Washington D.C. 1957, p. 2238.

7 - New Yourk times Oct. 17, 1955.

صفقة الأسلحة لا تعنى أن مصر قد انضمت إلى الكتلة السوفيتية، وأكد المسؤولون فى وزارة الخارجية أن عبد الناصر مناهض للسوفيت[١]، كما أكد دالاس أن أسلحة الكتلة السوفيتية قد اشتريت لأن شروط السداد كانت أفضل[٢]، بل وصرح دالاس بأن عبدالناصر كان مدفوع أساسا بالرغبة فى الحفاظ على الاستقلال الحقيقى للمنطقة[٣] وفى أول نوفمبر ١٩٥٥ صرح بايرود أن العلاقات بين البلدين قد تحسنت فى أعقاب الفترة الخاصة باتفاق صفقة الأسلحة التشيكية[٤].

أما من جانب مصر فقد كانت لاتزال حريصة على الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة ولاسيما فى ضوء حاجتها لبناء السد العالى والحفاظ على ضمانات ضد النفوذ السوفيتي المتطرف، وقد أكد أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطن رغبة مصر فى إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة[٥] كما أن عبدالناصر صرح لأحد رؤساء التحرير الأميريكين قبل ١٩ يوليو بعدة أسابيع أن مصر تسعى لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة وأنه سيبذل قصارى جهده[٦] لتحقيق هذا الهدف.

لقد أنتهت الخارجية الأميريكية إلى أنه من الحكمة توثيق العلاقات مع مصر من أجل الحيلولة دون تزكية وتعاظم النفوذ السوفيتي من خلال الاستجابة الجادة لتمويل مشروع السد العالى.

لقد كان تزويد الجيش المصرى بأسلحة أميريكية من أدق المراحل وأكثرها حرجا فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر، وكانت صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر تمثل بالفعل هزة عميقة لدى الإدارة الأميريكية ولدى الكونجرس ربما لم تدرك أبعادها الحقيقية إلا بعد أزمة السويس ١٩٥٦ حين ناقشتها جلستا الاستماع فى مجلس الشيوخ أمام لجنة العلاقات الخارجية ولجنة القوات المسلحة حيث أدلى بالشهادة الأطراف التى عاشت قصة تسليح الجيش المصرى، كافرى وباريرود، كما ناقشها من أعضاء الكونجرس فولبرايت، وهربرت همفرى.

لقد حدث هذه التطورات الهامة فى خريف ١٩٥٥ بالكونجرس الأميريكى أن يوفد بعثة خاصة من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس النواب لزيارة الشرق الأوسط فى الفترة من ١١ أكتوبر إلى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ سجلت فيه فى إطار العلاقات الخارجية لمصر ما وصفته البعثة بأنه أخطر تدخل للكتلة السوفيتية فى مصر، وهو ما حدث قبل زيارة البعثة لمصر بشهر واحد، وهو الاعلان عن شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا وقد قامت البعثة بالتحقق من السياسة الأميريكة الخاصة بالتسليح فى مصر [٧] وخلصت البعثة إلى أنه وإن كانت مصر قد قررت تجميد اتفاقية المعونة العسكرية من الولايات المتحدة فى أعقاب اتفاقية قاعدة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤ فإن الطلبات المصرية لشراء الأسلحة الأميريكية لقيت اهتماما فوريا من جانب الولايات المتحدة فى أعقاب تسوية السويس.

---

1 - Ibid, Oct. 2, 1955.

2 - Ibid Feb. 26, 1956.

3 - Idid april 4, 1956.

4 - Ibid Nov. 2, 1955.

5 - Ibid Oct. 13, 1955.

6 - Ibid June 27, 1956.

7 - Report of the special Mission to the Middle East, South & South East Asia and the Western pacific, Committee on foreign Relations, may 10, 1956, 84th Cong. 2nd session, House Report 2147, Washington pp. 35-41.

ويشير تقرير البعثة إلى أن مصر فى أوائل يونيو ١٩٥٥ أثارت مع الولايات المتحدة مسألة الحصول على أسلحة إضافية بالشراء، وأبلغت فى ٢٢ يونيو بموافقة الولايات المتحدة على طلبات الشراء ثم ثارت مشكلة التمويل، ولم يكن قد اتخذ قرار بالنسبة للشروط المالية حتى أصبح أمر الصفقة التشيكية معلوما وانه نتيجة لهذه الصفقة أوقفت الولايات المتحدة بحث الطلب المصرى بشكل عملى.

وينحى تقرير البعثة منحى دفاعيا أو تبريريا لموقف الإدارة الأميريكية حين يقول: «إن الاتفاقية المقترحة للمعونة العسكرية لم تكن تمثل بأى شكل حلفا على نحو ما قال بعض القادة العرب ولم يكن يطالب مصر بالموافقة على ظروط خاصة، أو تعهدات خاصة واحتفظت لها بالاعتراف الكامل بالسيادة وأنه لا يمكن بيع السلاح لأى دولة إلا بالموافقة على شروط قانون الأمن المتبادل وشروط المبيعات العسكرية وهو تلقى الرئيس لتعهدات مرضية بعدم استخدام المعدات إلا لأغراض الأمن الداخلى وللدفاع المشروع عن النفس[1].

وفى هذا الإطار التبريرى الدفاعى عن موقف الادارة الأميريكية من عدم تسليح الجيش المصرى عالجت بعثة مجلس النواب الأميريكى السياسة المصرية التى وصفتها بأن تنطوى إلى حد كبير على الطموحات من جانب، وقلة خبرة زعمائها من جانب آخر، وأن آمال مصر فى قيادة الدول العربية قد أصيبت بنكسة حين انضمت العراق إلى حلف بغداد.

وخلصت البعثة الأميريكية فى تقييمها[2] لاتجاه السياسة الخارجية لمصر فى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية إلى أنها، لا تشعر أن مصر تنوى أو ترغب فى قطع صلاتها بالغرب وشأن مصرشأن دول كثيرة فى الشرق الأوسط وجنوب اسيا، تعتقد أنها تستطيع الحفاظ على مكانة محايدة فى إطار صراع عالمى واسع، وان مصر لم تتخذ المعونة السوفيتية كخطوة فى اتجاه الخضوع للاتحاد السوفيتى، وتقدر البعثة أن المساعدة السوفيتية لم تقدم لمعونة مصر بل للمساعدة فى توسيع النفوذ السوفيتى فى هذه المنطقة من العالم[3].

وفى جلسة استماع فى مجلس الشيوخ أمام لجنة العلاقات الخارجية دار نقاش بين السناتور وليام فولبرايت فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ والسناتور هيربرت همفرى من ناحية، وبين دالاس من ناحية أخرى خلال شهادته حول مفاوضات صفقة الأسلحة التشيكية ودوافع امتناع الولايات المتحدة عن الاستجابة لطلبات مصر من الأسلحة الأميريكية.

وقد حاول دالاس فى شهادته تبرير مواقف الإدارة الأميريكية بارتفاع اسعار الأسلحة الأميريكية ردا على سؤال السناتور فولبرايت لتفسير عدم بيع الأسلحة الأميريكية لمصر وان الولايات المتحدة لم تكن تريد بدء سباق التسلح وقال دالاس: «إن المصريين فعلا طلبوا شراء سلاح من الولايات المتحدة وإن الولايات المتحدة لم تبع لهم السلاح لعدم ملائمة الاسعار وإنهم وجدوا أسعارا أفضل لدى السوفييت على أساس المقايضة بالقطن». وشرح دالاس لهمفرى أن الولايات المتحدة كانت على استعداد لبيع الأسلحة بالشروط المحددة فى اتفاقية الأمن المتبادل أما بيع السوفيت للأسلحة فلم يرتبط به أى شروط من النوع الذى يرتبط بالمبيعات الأميريكية[4].

---

1 - Ibid p. 39.
2 - Ibid pp. 40- 41.
3- Ibid, idem.

(٤) انظر شهادة دالاس أمام جلسة الاستماع فى مجلس الشيوخ امام لجنة العلاقات الخارجية:
Situation in the Middle East, Hearings before the Committee on foreign Relations, U. S. Senate 84th Cong. 2nd session feb, 24, 1956. pp. 16-17-40.

على ان هذه الأسباب التى ساقها دالاس فى معرض شهادته أمام الكونجرس فى فبراير ١٩٥٦ حول الأسباب التى دفعت للامتناع عن التعامل مع عبد الناصر وتقديم المعونة العسكرية التى كان يسعى إليها منذ وقت، لم تكن مقتنعة بالقدر الكافى للكونجرس خاصة وأنها كانت دافعة لمصر للسعى لأول مرة لعقد صفقة مع الكتلة السوفيتية.

لقد عاد الكونجرس بعد عام تقريبا فى فبراير ١٩٥٧ لبحث هذه المسألة مرة أخرى، فما هى الأسباب الحقيقية التى منعت الولايات المتحدة للتعامل مع عبد الناصر بالشروط التى يرضاها؟ من الوجهة الرسمية، فقد كان ذلك مرده إلى عدم التوصل لاتفاق حول الجوانب المالية، مثل الأسعار وشروط الدفع، والاستنتاج المنطقى الذى يترتب على ذلك هو أنه لو كانت هذه المشكلات المالية قد حلت، لأمكن تحقيق الصفقة.

لكن مناقشات الكونجرس بعد عام قد أوضحت من خلال شهادة عدد من رجال الإدارة أمام لجان الكونجرس أن هذه الاعتبارات المالية أو الفنية كانت تأتى فى المرتبة الثانية[١].

يتضح ذلك فى سؤال السناتور فولبرايت للسفير الأميريكى (بايرود) عن السبب فى اتجاه مصر إلى الروس بدلا من الولايات المتحدة، فأجاب (بايرود) إن مشكلة مبيعات السلاح قد دفعت عبد الناصر دون شك إلى أنه ليس أمامه أمل فى الحصول على دعم حقيقى من الغرب، كما أنه لا يمكن أن يطمئن بأن يعهد بأمن مصر إلى الدول الغربية. وكان السفير (بايرود) يعتبر أن التردد الأميريكى فى تزويد مصر بالسلاح دافعا لعبد الناصر إلى أن يتحسب لحظر مفروض من الغرب على إمداده بالأسلحة فى حالة حربه مع إسرائيل، ويبدو أن عبد الناصر قد استنتج ذلك وأن الغرب لن يسمح ولن يستطيع قبول اختلال فى التسليح بين إسرائيل وجيرانها العرب، وكان تقدير (بايرود) ان عبد الناصر قد اتخذ هذا القرار (اللجوء إلى المصادر السوفيتية) بعد أن انتهى إلى نتيجتين بالاضافة إلى وجود صعوبات فنية وصعوبات مالية وهى «ان المسألة من حيث المبدأ والسياسة ان الغرب لن يسمح له ان يكون اقوى من أسرائيل اما النتيجة الثانية التى توصل إليها يقينا فهو أنه ليس أمامه بديل آخر[٢].

ومن ناحية أخرى كان رأى (بايرود) أن الاصرار الأميريكى على ان يوقع عبد الناصر اتفاقية معونة عسكرية بدا للزعيم المصرى أنه لا يعنى سوى احلال السلطة البريطانية بسلطة أميريكية حتى قبل أن تنسحب السلطة البريطانية من منطقة قاعدة قناة السويس[٣].

كما بدا للحكومة المصرية أنها لا تستطيع عن طريق أى نوع من التفاوض شراء الأسلحة من الغرب[٤]، وجدير بالملاحظة أنه قبيل صفقة الأسلحة بين مصر والكتلة السوفيتية أوصى السفير (بايرود) عدة مرات وزارة الخارجية التوصل إلى اتفاق معقول مع عبد الناصر لمنع دخول الاسلحة السوفيتية إلى المنطقة[٥].

ويفسر السفير الأميريكى فى القاهرة السابق على (بايرود) وهو (جيفرسون كافرى) فى جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية ولجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ دوافع عبد الناصر إلى المصادر السوفيتية بان عبد الناصر كان يريد معونة عسكرية دون شروط اما نحن فقد كانت لنا شروطنا[٦].

1- U.S. Congress, Senate, The Presidents Proposal on the Middle East. Hearignsbefore the committee on foregn Relations & Committee on armed Services 85th Cong 1st session S.J. Res 19 & H.J. Res. 117 par t II Feb. 5, 6, 7, 11, 1957, p. 715.
2 - Ibid, idem.
3 - Iidd p. 730.
4 - Ibid p. 737.
5 - Ibid p. 782
6 - Ibid p. 783.

وكانت إجابة الأدميرال آرثر رادفورد Arthur Rudford رئيس هيئة الأركان المشتركة فى القوات المسلحة الأميريكية على السناتور (هيوبرت همفرى) فى جلسات استماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ردا على إثارة الاعتبارات المالية كسبب للامتناع عن تزويد مصر بالسلاح. ويعبر الأدميرال (رادفورد) فى ذلك عن رأى القوات المسلحة الأميريكية إلى جانب ماسبق أن عبر عنه كلا من (كافرى) و(بايرود) السفيرين الأميريكيين السابقين فى القاهرة.

صرح الأدميرال (رادفورد) ردا على سؤال السانتور همفرى الذى قال «اليس صحيحا أن المصريين عرضوا شراء أسلحة من الولايات المتحدة وأننا عرضنا بيع الأسلحة ولكن أسعارنا كانت مبالغة فى الارتفاع؟» صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميريكية بقوله «لا أعتقد ان ذلك كان السبب الحقيقى .. ما كان يريد المصريون شراءه، كما اتذكر، أنواعا من الأسلحة لم نكن نريدهم شراءها، وربما كان للسعر دخل فى ذلك، ولكنه فى رأيى لم يكن العامل المسيطر»[١].

وخلاصة شهادة رجال الإدارة الاميريكية والقوات المسلحة فى الكونجرس ترجح أن أسبابا سياسية تتصل باتجاهات السياسة الأميريكية ذاتها نحو مصر وتجاه المنطقة ككل وراء قرارها بالأمتناع عن الاستجابة لطلبات مصر بتزويدها بالسلاح، ومن ثم تفسير اتجاه مصر للحصول على هذه الأسلحة من مصادر الكتلة السوفيتية.

على أن رد فعل الإدارة الأميريكية لصفقة الأسلحة التشيكية ورد فعل الإعلام الأميريكى - برغم حدته - لم يعكس بدرجة كافية مدى الآثار السلبية التى تركتها الصفقة على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية فى الكونجرس بصفة خاصة من زاويتين تتعلق بنوايا مصر وسياستها الاقليمية:

الزواية الأولى: الترويج المتكرر داخل الكونجرس لموالاة مصر للاتحاد السوفيتى بعد توقيع صفقة الأسلحة التشيكية، ثم الاصرار على نغمة معاداة مصر لاسرائيل ونواياها العدوانية والدعوة لتزويد اسرائيل بالسلاح ودعمها بعد تعرضها لأخطار التسليح السوفيتى لمصر.لقد تغيرت نظرة الولايات المتحدة وموقفها من مصر وعبدالناصر بعد صفقة الأسلحة السوفيتية، إلى حد إسقاطها لعامل معاداة عبدالناصر للشيوعية وأصبحت تنظر إليه كعميل سوفيتى فحسب[٢].

والثانية: إنه منذ عقد الصفقة المصرية التشيكية للأسلحة، لم تهدأ المناقشات فى الكونجرس حول الزحف الشيوعى فى الشرق الأوسط، وحول الأخطار التى يتعرض لها السلام وحول مناشدة اسرائيل، تلك الدولة الديمقراطية للولايات المتحدة للحصول على المساعدة دون الاستجابة لنداءاتها. لقد وصف أعضاء مجلس النواب هذه الصفقة بانها نقطة تحول فى الشرق الأوسط لأنها أدخلت الحرب الباردة إلى هذه المنطقة الحيوية، كما وصفوا استيراد مصر أسلحة من الشيوعية واستقدامها للفنيين الشيوعيين تهديداً للغرب، ومن الواضح - فى تقديرهم - أن مصر لم تكن تحصل على أسلحة من الكتلة الشيوعية لتحارب الشيوعية أو تدافع عن العالم الحر، وان الهدف الرئيسى للآلة العسكرية المصرية التى يزود بها الشيوعيون مصر هو «دولة اسرائيل الديمقراطية»[٣].

---

1 - Ibid p. Jan. 14,15,24, 25, 28, 29,30, Feb. 1,4,1957, p. 438.

2- Leiden, Carl, Egypt, the drift to the left, Middle Eastern affairs, Dec. 1962 p. 203.

3 - Cong. Rec, senate, Vol 102, part 2 84th Cong. 2nd. session Feb. 1, 1956 pp. 1817-1825, House of Representatives (MR Kefauves).

لقد دارت فى مطلع عام ١٩٥٦ مناقشة واسعة حول الموقف فى الشرق الأوسط فى مجلس النواب، ففى جلسة ٨ فبراير، تركزت المناقشات حول التهديد الشيوعى للشرق الأوسط الناجم عن عقد عبد الناصر لصفقة الأسلحة مع الأتحاد السوفيتي وخلقه موقفا متفجرا يستحق المواجهة بسياسة أميريكية مؤيدة لاسرائيل بتزويدها بالأسلحة والمعونة العسكرية للدفاع عن الديموقراطية فى الشرق الأوسط[١].

وفى جلسة ٢٠ فبراير استمر المناقشة حول الموقف المتوتر والخطير فى الشرق الأوسط الذى يهدد السلام فى العالم «ويهدد مصالحنا الحيوية فى الشرق الأوسط» وتتعرض له أمن الدولة الديمقراطية الصغيرة التى ساعدنا فى تأسيسها[٢] على حد وصف السناتور (ليهمان) Lehman فى بيانه عن الأسلحة الأميريكية للسعودية.

بل أن السناتور همفرى فى أجتماع لمجلس الشيوخ فى ٢١ فبراير ١٩٥٦ طالب بمراجعة السياسة الأميريكية نحو مصر فى ضوء اتجاه عبد الناصر المستمر نحو موسكو، ويتساءل فى نفس الوقت لماذا اعترضت الإدارة الأميريكية على تزويد اسرائيل بالسلاح وأنها بذلك تزيد من احتمالات الهجوم العربى على اسرائيل، وقدم همفرى لدعم حججه هذه مقالا من صحيفة النيويورك تايمز صدر فى ١٨ فبراير ١٩٥٦ طلب ادراجه فى مضبطة الجلسة تحت عنوان (أسلحة إلى الشرق الأوسط) يذكر أن «مصر بالأسلحة التشيكية قد قلبت الميزان فى الشرق الأوسط وأنها أصبحت متفوقة على اسرائيل خاصة فى مجال الطيران»، كما أورد فى نفس المعنى مقالا نشر فى صحيفة الواشنطن بوست فى ٢١ فبراير ١٩٥٦ تحت عنوان (فوق برميل نفط) ركزت علي أخطار تسليح مصر على اسرائيل[٣].

واستمرت الحملة هلى مصر دون توقف، ففى ٢٧ ابريل ١٩٥٦ تحدث أحد أعضاء مجلس النواب هو النائب (كيوج) MR. Keogh يصف فيها اسرائيل «بأنها تقف اليوم فى وجه أطماع ديكتاتور ليسيطر على الشرق الأوسط، وتقف فى وجه غزو الشيوعية فى الشرق الأوسط، وأن اسرائيل تخوض معركتنا فى الشرق الأوسط وانه فى الذكرى الثامنة لتأسيس اسرائيل فإن الولايات المتحدة تخذل نفسها إذا تخلت عن إسرائيل أو خذلتها»[٤].

وفى الثالث من مايو أثار عضو مجلس النواب عن نيويورك وهو (ايمانويل سيللار) Emanuel Callar سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الأتحاد السوفيتي وموقفها المعادى للولايات المتحدة وطالب بتطبيق اجراءات للحد من واردات القطن المصرى حفاظا على مصالح مزارعى القطن الأميريكيين بعد أن عقدت صفقة اسلحة مع تشيكوسلوفاكيا[٥].

وفى الثامن عشر من مايو تحدث السناتور (مونرونى) Monroncy عضو مجلس الشيوخ يشن حملة شرسة ضد عبد الناصر ويصف محاولات الولايات المتحدة ومبادراتها وأموالها ومحاباتها «لعبد الناصر» بأنها أثمرت

---

1 - Cong. Rec. House. Feb. 8. 1956. pp. 2402-2423 Vol 102 part 6.

2 - Cong. Rec. Senate Vol 102. part 3 Feb. 20. 1956. pp. 2881-2882.

3- Cong. Rec. senate. vol 102. part. 3. 84th Cong. 2nd session Feb 21. 1956. pp. 3036-3037.

4- Cong Rec. House Vol. 102 part 6 Aapril 56. 27 p. 7223.

5- Idid May 3. 1956 p. 7480

اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية الذى يشترى طائرات الميج الروسية لدعم مكانته فى مصر، ويصف الولايات المتحدة بأنها ذهبت بعيدا فى مهادنة عبد الناصر»[1]، وفى نفس السياق هاجم السناتور(مونرونى) ما وصفه بضعف السياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط لعدم استجابتها استجابة قوية لصفقة الأسلحة التشيكية لمصر [2] وقدم مقالين من النيويورك تايمز فى ٢٢ مايو ١٩٥٦ تؤكد وجهة نظره(*).

وفى مجلس النواب تصدى عضو المجلس (مولتر) Multer للسياسة الأميريكية مرة أخرى فهاجم دالاس واتهمه فى جلسة ٢٣ مايو ١٩٥٦ بأنه يخفى رأسه فى الرمال بتجاهله كميات الأسلحة التى نقلها الشيوعيون إلى مصر[3].

وتكرر الهجوم على مصر وعبد الناصر فى إجتماع مجلس النواب فى ١١ يوليو ١٩٥٦ حين هاجم النائب (بيـــرنى) Byrne تهديدات عبد الناصر لاسرائيل وقال: «إن اسرائيل لم تطالب أحدا بالدفاع عنها بل تطالب بأسلحة للدفاع عن نفسها وإنه على الولايات المتحدة أن تهب لمساعدة اسرائيل وقت الخطر»[4].

إن استقراء وتحليل اتجاهات المناقشة فى الكونجرس الأميريكى منذ عقد صفقة الأسلحة التشيكية يشير بوضوح إلى الجو المشحون ضد مصر لقرارها بتسليح الجيش المصرى من مصادر سوفيتيه حيث تكتل عدد كبير من أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ لتأكيد عداء مصر لاسرائيل وموالاتها للاتحاد السوفيتى مصدر الخطر على المصالح الحيوية الأميريكية فى الشرق الأوسط، بحيث صورت مصر وعبد الناصر بعد صفقة الأسلحة التشيكية بأنها تشكل خطر على إسرائيل وخطرا على المصالح الأميريكية وطالب الاعضاء فى الكونجرس الإدارة بالتخلى عن مهادنة مصر وعبد الناصر والوقوف بحزم أمام تسليح مصر بالاسراع بمساعدة اسرائيل وتلبية مطالبها للدفاع عن نفسها.

والحقيقة أن حدة رد الفعل فى الكونجرس الأميريكى لقرار مصر بعقد الصفقة التشيكية للأسلحة تدفعنا لأن يرجح حجة التفسير الذى أوردته صحيفة النيويورك تايمز بأنه قد يكون من أولى الأسباب وراء تردد الولايات المتحدة فى تزويد مصر بالأسلحة نزاعها مع اسرائيل حيث كان السبب الحقيقى وراء حاجة مصر للسلاح هو الخطر الذى تمثله اسرائيل، وكانت الحكومة الاسرائيلية خاصة بعد توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس تبدى خشية كبيرة من حصول مصر على اسلحة أميريكية، فقد أعلن موشى شاريت رئيس وزراء اسرائيل أن المعونة الأميريكية لتسليح مصر سوف تكون جريمة فوق جريمة، كما أن السفير الاسرائيلى فى واشنطن صرح أنه إذا قدمت لمصر معونة عسكرية فإنه يجب تقديمها بالمثل لاسرائيل[5].

فلا الادارة الأميريكية سمحت بتزويد مصر بالأسلحة، ولا الكونجرس الأميريكى بعد صفقة الاسلحة التشيكية، هدأ من رد فعله ضد تسليح مصر لما تمثله من خطر - فى تقدير عديد من أعضائه المؤيدين لاسرائيل - على أمن أسرائيل، وعلى المصالح الأميريكية فى المنطقة.

1- Cong. Rec. senate. vol 102. part. 3. 84th Cong. 2nd session Feb 21. 1956. pp. 3036-3037.

2- Cong. Rec., House. Vol. 102 part Vol. May 23. 1956 84 the Cong. 2nd session p. 8835.

(*) المقالان يوضحان نقدا لاذعا لما وصفه بتهاون السياسة الأميريكية وضرورة تصديها بقوة لمصر لعقدها صفقة السلاح وتعويض اسرائيل عن الآثار العسكرية لها.

3- Cong. Rec., House. Vol. 102 part VII. May 23. 1956 84 the Cong. 2nd session p. 8835.

4- Cong. Rec. House Vol., 102 part 9 July 11. 1956 p. 12383.

5 - New Yourk times. July 29. 31. 1954. p. 1. 4.

لقد كان لرد فعل الكونجرس إزاء صفقة الأسلحة التشيكية آثاره على اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر كما تمثل فى مواقف سلبية تجاه الاستجابة الجادة لتمويل مشروع السد العالى. ومع أن الحكومة الأميريكية قد اتخذت فى نوفمبر ١٩٥٥ بعد صفقة الأسلحة التشيكية قرارها بالاشتراك مع بريطانيا بتقديم عرض لتمويل السد العالى للحد من تطور النفوذ السوفيتى فى مصر والمنطقة بعد صفقة الأسلحة، إلا أن ردود الفعل الحادة فى الكونجرس ضد مصر ظهرت في مناقشات الكونجرس حول آثار الصفقة على أمن اسرائيل وإدخال المنطقة فى دائرة النفوذ السوفيتى لخلق جو معادى لمصر ولعبد الناصر أدى فى النهاية إلى تراجع الادارة عن قرارها بتمويل بناء السد العالى ، كما سنرى بالتفصيل فى الباب الثالث.

لقد كانت وراء التحول فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال عام ١٩٥٥ مواقف مصر الحيادية منذ رفضت شروط المعونة الأميريكية أواخر عام ١٩٥٤، وعارضت بقوة سياسة الأحلاف العسكرية فى الشرق الأوسط، كما تمثلت فى حلف بغداد والتى ساندتها بقوة الاستراتيجية الأميريكية فى الشرق الأوسط، كما كان وراء مظاهر التحول فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر سياسة الحياد الإيجابى التى انتهجتها مصر منذ شاركت فى أجتماع باندونج فى ابريل ١٩٥٥، على أن التحول الحقيقى فى اتجاهات السياسة الخارجية الاميريكية نحو مصر جاء نتيجة للآثار المترتبة على الغارة الاسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وفشل مصر المتوالى حتى يونيو من نفس العام فى الحصول على أسلحة أميريكية عن طريق الشراء، مما دفع مصر للسعى إلى توفير حاجتها من السلاح عن طريق مصادر من الكتلة السوفيتية بعقد صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥. وليس ثمة شك فى الآثار بعيدة المدى التى ترتبت على عقد صفقة الاسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا فقد انعكست بعمق فى عداء الاتجاهات الأميريكية فى الكونجرس نحو مصر. وكما أنعكست فى رد الفعل الاعلامى والذى لم يقل حدة عن رد الفعل فى الكونجرس إزاء قرار مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية. وقد تراوح رد فعل الإدارة تجاه هذا الحدث الهام بين محاولة احتوائه وعلاج آثاره بالاستجابة لعرض مصر تمويل السد العالى، إلا أن الإدارة الأميريكية سرعان ما تحولت عن موقفها وتراجعت عما التزمت به بخضوعها لمواقف الكونجرس واتجاهاته المعادية لمصر والرافضة لمساندة جهود الإدارة لتمرير الموافقة على اعتمادات تمويل مشروع السد العالى فى مصر.

الباب الثالث

التغير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية
نحو مصر

١٩٥٥ـ١٩٥٦

الفصل التاسع

الموقف الأميريكى من النزاع
المصرى الإسرائيلى
عقب ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: مرحلة الاتصالات الأولية

ثانيا: التقديرات الأميريكية لاحتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل فى أعقاب رحلة دالاس لمصر ١١ـ١٣ مايو ١٩٥٣.

ثالثا: الموقف الأميريكى من قضايا النزاع بين مصر وإسرائيل:

(أ) اغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية

(ب) آثار اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس ١٩٥٤.

(جـ) مشكلة الاشتباكات عبر خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل ١٩٥٤ـ١٩٥٥.

رابعاً: الجهود السرية الأميريكية للوساطة بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية سلمية ١٩٥٥ـ١٩٥٦.

(أ) المشاورات الأميريكية والبريطانية لإعداد الخطة السرية (ألفا).

(ب) المهمة السرية "لالمور جاكسون" بين بن جوريون وعبد الناصر.

(جـ) المهمة السرية «لروبرت أندرسون» بين بن جوريون وعبد الناصر.

خامساً: موقف الكونجرس من جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل.

سادساً: التقييم الأميريكى لنتائج جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل.

الموقف الأميريكى من النزاع المصرى
الإسرائيلى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢

أولا: مرحلة الاتصالات الأولى:

منذ الأيام الأولى لقيام الثورة فى مصر اتضح اهتمام إسرائيل باستطلاع نوايا النظام الجديد نحوها ومدى استعداده للمضى فى طريق السلام، وقد سلكت إسرائيل فى ذلك مسلك إبداء القلق والتخوف للحكومة الأميريكية وحثها على التوسط بينها وبين مصر للتوصل إلى تسوية سلمية.

ففى مقابلة بين ابا ايبان سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة مع مستر «باركر هارت» Parker Hart مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى واشنطن بعد أسبوع واحد فقط من قيام الثورة فى مصر أى فى ٣١ يوليو ١٩٥٢، أشار آبا ايبان إلى أن سقوط الملك فاروق ليس فى ذاته بالأمر الذى يثير القلق من وجهة نظر إسرائيل، ولكن الإشارة المستمرة إلى إسرائيل باعتبارها سببا فى هزيمة مصر هى ما تثير القلق كما أن الحكومة الإسرائيلية تشعر بالقلق لاحتمال أن تخلق هذه الإشارات المستمرة لحرب فلسطين أيديولوجية عدوانية بين ضباط الجيش فى مصر[١].

وقد نقل ايبان إلى الخارجية الأميريكية أن ممثلى إسرائيل فى أوروبا قد قابلوا عدداً من قيادات الوفد قبل وبعد الانقلاب، وأن انطباع ممثلى إسرائيل فى أوروبا أن قادة الوفد ليسوا معارضين للتسوية بين مصر وإسرائيل، ثم طرح أبا ايبان بعد ذلك أهم نقطة، كما تروى وثائق الخارجية الأميريكية وهى أن إسرائيل تأمل أن النظام الجديد فى مصر ربما يتيح طريقا نحو السلام بين مصر وإسرائيل وأنه يأمل أن تجد الولايات المتحدة الإمكانية لأن توضح لنجيب أن الولايات المتحدة تحبذ عقد مثل هذا السلام وأنه من مصلحة الاستقرار فى الشرق الأوسط ابرام الصلح[٢].

كما أشار آبا ايبان إلى أن السفير كافرى بالقاهرة يتمتع بمكانة رفيعة وبالثقة فى مصر وأن له تأثير على المصريين من كل الأحزاب وأن مكانته تلك تسمح له أن يشير على النظام الجديد بالسلام مع إسرائيل.

---

(١) انظر حديث ابا ايبان سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة انئذ مع هارت مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية فى ١٩٥٢/٧/٣١.

Secret security information. Dept. of state. Memorandum of conversation. Sub. Israeli views on Egyptian situation. July 31. 1952. 774. 00/731 - 52.

(٢) نفس المصدر.

كان هذا الموقف الذى طرحه سفير إسرائيل يعكس رغبة حكومته فى حث الولايات المتحدة على القيام بدور الوساطة بين إسرائيل ومصر، والواقع أن رد فعل الحكومة الأميريكية قد أكده مدير إدارة الشرق الأدنى حين صرح بأن الحكومة الأميريكية تأمل فى العثور على طريق لتسوية المسألة العربية الإسرائيلية وأن المسألة الإسرائيلية لها أولوية عالية باعتبارها من العوامل المؤثرة على الاستقرار فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة لطلب الوساطة فقد قال ممثل الخارجية الأميريكية أنه من الصعب على الولايات المتحدة بمفردها مفاتحة النظام الجديد فى مصر من التسوية مع إسرائيل إلا إذا جاء الوقت المناسب، وأن الارتباط بين الولايات المحدة ـ فى أعين العرب وبين الانحياز لاسرائيل جعلها أى جعل الولايات المتحدة ـ موضع الشك والريبة [١].

من الجلى أن هذه المقابلة التى تمت بعد أسبوع واحد من قيام الثورة فى مصر تدل على سعى إسرائيل الحثيث على دفع الدبلوماسية الأميريكية للوساطة بينها وبين مصر، وكان ذلك كما سوف يتضح، هدفا من أهداف السياسة الأميريكية نحو مصر وإحدى ملامحها الأساسية سواء فى إطار جهودها لتسوية مشكلة قاعدة قناة السويس بين مصر وبريطانيا وإقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أم تقديم المعونة العسكرية لمصر، وفى كل هذه الأوقات، كانت التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل والتى أثارها ايبان مع الخارجية الأميريكية قاسما مشتركا ومؤثرا فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر طوال السنوات الأربعة التى اعقبت ثورة يوليو وحتى عام ١٩٥٦.

كذلك فقد كان واضحا من قراءة اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى المرحلة المبكرة من قيام الثورة أن هدفها النهائى هو انجاز وإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كإطار واسع للعلاقات المصرية الأميريكية وذلك مقابل تقديم المعونة العسكرية لمصر، أما من ناحية مصر خلال مراحل الثورة وأيامها الأولى فكانت تأكيد نواياها بالوقوف إلى صف الولايات المتحدة أو بعبارة أخرى الانحياز لها ثم معاداة الشيوعية داخليا، والتعهد بعدم تجديد الاشتباكات مع إسرائيل ثالثا.

وقد تمثلت هذه المعانى منذ الاتصالات الأولى التى جرت بين السفارة الأميريكية فى القاهرة وبين مجلس قيادة الثورة فى مصر، فقد كانت رسالة نجيب والمجموعة العسكرية إلى الولايات المتحدة تؤكد الوقوف فى صف الولايات المتحدة ومعارضته الشيوعية دون هوادة، وفى نفس الوقت التأكيد بعدم وجود نوايا لدى مصر لتجديد الاشتباكات مع إسرائيل أو بريطانيا [٢].

وقد جاءت استجابة الخارجية الأميريكية للمبادرة التى بعث بها نجيب إلى السفارة الأمريكية فى القاهرة فى ١٨سبتمبر ١٩٥٢ توضح أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خاصة والغرب عامة تجاه مصر تدور حول العناصر التالية:

١ ـ اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.
٢ ـ تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى.
٣ ـ السلام مع إسرائيل [٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) راجع مقابلة عبدالمنعم أمين مع السفير كافرى فى ١٩٥٢/٩/١٨ لنقل مبادرة نجيب بتقديم التزامات سرية للولايات المتحدة بشأن الانضمام إلى منظمة الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية فى برقية كافرى إلى الخارجية الأمريكية:

Incoming telegram. Dept. of state. secret. security information. from Cairo. to Sec. of state no. 730. Sept. 18. 1952. 774. 00/9 - 1852.

(٣) راجع رد الخارجية الأميريكية على مبادرة نجيب التى بعث بها إلى كافرى فى ١٩٥٢/٩/٢٧ (برقية الخارجية الأمريكية إلى السفارة فى القاهرة ملف (1774. 00/ 0 - 52).

والواقع أنه إذا كان اشتراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط هدفاً نهائيا للسياسة الخارجية الأميريكية فإن تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى، وتحقيق السلام مع إسرائيل، لم يكونا سوى مرحلتين متعاقبتين لبلوغ هذا الهدف.

وفى تقييم الخارجية الأميريكية لرسالة نجيب وعرضه تقديم التزامات سرية سبق أن نقلها كافرى * فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ إلى واشنطن، كانت تبرز دقة وحساسية مناقشة موضوع إسرائيل مع النظام الجديد فى مصر، وكانت تأمل أن يتمكن النظام الجديد فى مصر من إصدار بيان يعبر عن نواياه غير العدوانية بشكل عام، ويفضل أن يكون محددا، فضلاً عن حرص الخارجية الأميريكية فى تقييمها الشامل لمبادرة نجيب على توضيح أن تزويد القوات المسلحة المصرية بالسلاح قبل تسوية السلام مع إسرائيل سوف يثير مشكلات داخلية صعبة (بمعنى ارتباط سياسة تسليح الولايات المتحدة لمصر بتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل مما يفسر كثيراً تردد الولايات المتحدة ـ الإدارة الكونجرس ـ فى تسليح مصر تحت مختلف الذرائع).

فالتقييم الأميريكى لمبادرة نجيب طرح فى الواقع ثلاثة عناصر أو ثلاثة أبعاد للسياسة الأميريكية نحو مصر، العنصر الأول: الدفاع عن الشرق الأوسط، والعنصر الثانى: تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى، والعنصر الثالث تحقيق السلام مع إسرائيل، هذه العناصر الثلاثة أو الأبعاد الثلاثة سوف تحدد تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى السنوات التالية.

وقد عزز هذا الاتجاه لدى الخارجية الأميريكية مااستشعره كافرى سفيرها فى القاهرة من «أنه أكثر اطمئنانا لاحتمال اتخاذ حكومة نجيب ـ فى نهاية المطاف ـ لخطوة إيجابية نحو إسرائيل مع أنها لاتستطيع الدعوة صراحة لاتفاقية سلام مع إسرائيل، فإن حضور نجيب لصلوات عيد الغفران ** توحى بهذا الاتجاه» ـ على حد قول كافرى[1]، على أنه يجدر القول أن مباحثات الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا (عبدالناصر ـ عامر ـ عبدالمنعم أمين) مع مستشار السفارة الاميريكية فى القاهرة فى إطار مشاوراتهم المستمرة أوضحوا تماما عدم التفكير فى أى صلح مع إسرائيل فى الوقت الراهن[2].

وكانت السفارة الأميريكية قد قدرت أن الحكام الجدد فى مصر خلال الشهور الأولى للثورة سوف يركزون جهودهم على حل المشكلات الداخلية المعقدة، وأنه سوف يتعين عليهم العثور على الحلول للمشكلات الصعبة

(*) بدأ عمل جيفرسون كافرى كسفير للولايات المتحدة فى القاهرة فى عام ١٩٤٩ واستمر حتى يناير ١٩٥٥ حين خلفه هنرى بايرود فى فبراير ١٩٥٥.

(**) اورد نجيب ذكر زيارته للمعبداليهودى فى عيد الغفران حيث كان يستقبله الحاخام الاكبر «حاييم ناحوم» عضو مجمع اللغة العربية انئذ وأن يقينه ان إسرائيل ليست هى عدونا الأول فى هذه الفترة. وأن اهتمامنا كان متركزا على تحرير مصر. انظر محمد نجيب ـ كلمتى للتاريخ المرجع السابق، ص١٤٣.

(١) تعقيب كافرى على تعقيبات الخارجية المرسلة إليه فى سبتمبر ١٩٥٢ للرد على رسالة نجيب فى ١٨سبتمبر ١٩٥٢ ـ انظر برقية السفارة إلى الخارجية الاميريكية:

Incoming telegram, Dept. of state, secret security infomatiom from cairo, to secretary of state no. 834 october2, 1952, 774. 00/ 10 - 2 - 52.

(٢) برقية السفارة فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن ـ انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, security information from cairo to secretary of state no. 886, oct. 8, 1952, 611. 741/ 0852.

والتقدم نحو الاصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى قبل التوجه لعلاج مشكلات مصر الخارجية التى تتمثل فى النظر فى العلاقات المصرية الانجليزية ثم السلام مع إسرائيل (١) وأخيرا قضية الدفاع عن الشرق الأوسط.

وكان تقدير السفارة واضحا فى أن تولى العسكريين للحكم فى مصر سوف يساعد أولا على علاج مشكلاتها الداخلية، وأن هذا ضرورى كمدخل أساسى لعلاج مشكلاتها الخارجية (٢).

لكن هذا التقدير المبدئى بالتركيز على مشكلات مصر الداخلية لم يكن حائلا بالطبع دون قيام الدبلوماسية الأميريكية نحو مصر بدور مؤثر ونشط فى معالجته مشكلات مصر الخارجية على نحو ما تناولنا فى فصول سابقة عن الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول تسوية مسألة السودان ومشكلة الجلاء عن قاعدة قناة السويس وحتى توقيع اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤، وقد كان الموقف الأميريكى تجاه النزاع المصرى الإسرائيلى يدور أساساً حول محاولة تبين نوايا النظام الجديد ومواقفه من الاستعداد للسلام وقبول الوساطة بين مصر وإسرائيل كما كان يحاول جس النبض لدى الجانبين مصر وإسرائيل لبحث احتمالات التسوية بينهما وتحديد مواقفه تجاه المشكلات القائمة بينهما مثل مشكلة اغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، ومشكلات اشتباكات الحدود والتحرشات العسكرية.

لم يكن البحث فى احتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل بغائب عن الاتصالات بين السفارة الأميريكية فى القاهرة وبين ضباط الثورة. وتكشف وثائق الخارجية الأميريكية أن هذه الاتصالات قد تكثفت بعد التوصل إلى معالجة أول جانب من جوانب مشكلات مصر الدولية وهى تسوية مسألة السودان كجزء من التسوية العامة للنزاع المصرى الإنجليزى، واتساقا مع الموقف الأميريكى من خلال البدء بعلاج المشكلات الداخلية قبل تناول المشكلات الخارجية لمصر.

وقد تمثلت اتصال أعضاء مجلس قيادة الثورة مع الجانب الأميريكى لبحث احتمالات التسوية بين مصر وإسرائيل فى مقابلة هامة عقدها صلاح سالم مع روبرت ماكلنتوك Robert Mcclintock المستشار السياسى للسفارة الأميريكية بالقاهرة (٣)، وقد تساءل صلاح سالم حول رأى المستشار الأميريكى فى احتمالات السلام مع إسرائيل وأضاف أنه سوف يكون من الصعب تحقيق أو إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مالم تحل تلك المشكلة، وأوضح ماكلنتوك لصلاح سالم «أن ما كان تحث واشنطن عليه دائماً هو أن الصلح مع إسرائيل سيصبح أقرب منالا لو استطاعت الولايات المتحدة إنجاح مفاوضات الدفاع مع مصر» وأن اللواء نجيب بالمكانة

(١) انظر التقييم الأمريكى للمرحلة الثانية من الانقلاب فى مصر بعد تولى العسكريين للسلطة بعد إقالة الحكومة المدنية (برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ٦٢٢ فى ١٩٥٢/٩/١٩ ـ انظر:

Incoming telegram, Dept of state, secret, security information from Cairo to secretary of state no. 662, Sept, 19, 1952.

نفس الملف.

(٢) كرر كافرى هذا التقدير ـ أى الاهتمام بمشكلات مصر الداخلية أولا قبل حثها على تناول مشكلاتها الدولية (الخلافات مع الملكة المتحدة ـ السلام مع إسرائيل ـ انظر برقية السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن: Incoming telegram, Dept, of state, secret, security information from Cairo to secretary of state no. . 561, sept. 5, 1952, 774, 00/ 9 - 5.

(٣) انظر رسالة المستشار الأميريكى فى القاهرة روبرت ماكلنتوك إلى هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الأدنى فى ٢٧ فبراير ١٩٥٣ التى نقل فيها حديثه مع صلاح سالم فى الملف رقم ٣٢٠ (مصر وإسرائيل): from Robert Mc Clintock, Amembassy Cairo, 27, 1953 to: Henry Byroade, Assistant secretary of state for Near Eastern Affairs file no. 320, Egypt - Asrael.

المتعاظمة التى تتحقق له بعد نجاح المفاوضات قد يكون قادراً على تحقيق الصلح مع إسرائيل ليس من جانب مصر وحدها بل من جانب العرب جميعاً».

وقد وافقه صلاح سالم على هذا التحليل وألمح بشكل عام إلى أن اللواء نجيب ومجلس قيادة الثورة يفكران فى احتمالات تسوية سلمية مع إسرائيل كخطوة تالية لمفاوضات الدفاع مع بريطانيا والولايات المتحدة وأضاف صلاح سالم أنهم كانوا يفكرون فى الصلح مع إسرائيل على أساس خطة برنادوت (١)، كما قال صلاح سالم «إنه ليس لمصر أطماع اقليمية فى منطقة النقب وإن كانت تود لو أنها كانت من نصيب الأردن كممر إلى البحر». ويعقب المستشار الأميريكى أنه قال لصلاح سالم «لو أن نجيب أتى إلى الولايات المتحدة فسوف يستقبل استقبال الأبطال باعتباره القائد العربى الذى عقد الصلح مع إسرائيل (٢).

ولم تكن الاتصالات الأميريكية فى مصر لاستكشاف احتمال التسوية بين مصر وإسرائيل تقتصر على رجال مجلس قيادة الثورة بل تعدتها إلى علاقات واتصالات مع قوى داخلية أخرى فى مقدمتها الاخوان المسلمين للتعرف على موازين القوى بينها وبين مجلس قيادة الثورة وللتعرف على اتجاهاتها ونواياها تجاه القضايا الداخلية والخارجية.

وفى إطار بحث نوايا القوى الداخلية السياسية فى مصر تجاه احتمالات التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، دارت اتصالات السفارة الأميريكية مع الإخوان المسلمين من خلال مقابلة السفير الأميريكى كافرى ومحمود مخلوف نجل المفتى الأكبر شيخ الجامع الأزهر وصهر المرشد العام للاخوان المسلمين القاضى المستشار حسن الهضيبى حول احتمالات السلام مع إسرائيل (٣).

وقد طرح مخلوف بعض الآراء عن احتمالات السلام مع إسرائيل تتناول ضرورة خلق الجو الملائم أى ما وصفه «بالعقول المتجاوبة» وأن ذلك لايتحقق إلا من خلال طرف ثالث بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدد مخلوف المشكلات التى يجب حلها بأنها تتلخص فى حل مشكلة اللاجئين وتعويضات الممتلكات المفقودة، وتدويل مدينة القدس، ثم تصحيح خطوط الحدود فى النقب، وأوضح مخلوف ضرورة تدويل القدس باتفاق عام بين العرب وإسرائيل والدول المسيحية والولايات المتحدة وبريطانيا، كما أن تصحيح الحدود يحقق انجازا هاما لتسوية كل الخلافات وتهدئة المخاوف العربية من البرنامج العدوانى التوسعى من جانب إسرائيل كما يسهم فى استعادة الثقة المتبادلة (٤).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

ومن الحدير بالذكر آن نسجل أن الأهداف النهائية للولايات المتحدة حيال مصر لم تتغير طوال ثلاثين سنة وقد حدث نفس الموقف فى عهد الرئيس السابق أنور أسادات حين وجدت لديه الولايات المتحدة الاستعداد لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، فلعبت دوراً نشيطاً وصف بأنه (دور الشريك الكامل) مما أدى إلى التوصل لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فى ٢١ ابريل ١٩٧٩.

(٣) انظر رسالة كافرى إلى الخارجية الأميريكية فى ٥مارس ١٩٥٢ التى أرفق بها المذكرة التى كتبها «محمود مخلوف» حول احتمالات السلام مع إسرائيل وأن تحفظ كافرى فى تعليقه بأن محمود مخلوف يعرب عن ارائه الشخصية ومع ذلك يعكس تيارا معينا بالغ المحافظة والتدين داخل تنظيم الإخوان المسلمين ومن هنا تبرز اهمية ارائه: Foreign service despatch, from Amembassy Cairo, desp. no. 1789, March, 5, 1953 File 320. Egypt - Israel.

والواقع أن الوثائق الأميريكية حافلة باتصالات السفارة الأميريكية بالقاهرة بل ووزارة الخارجية فى واشنطن بالقيادات الإخوانية، حسن الهضيبى وسعيد رمضان، وكانت مكانة محمود مخلوف تدخل فى هذا الإطار من شبكة الاتصالات الواسعة بحكم صلة المصاهرة بينه وبين المرشد العام وباعتباره نجل الشيخ «مخلوف» شيخ الجامع الأزهر.

(٤) نفس المصدر.

موضوع التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل بوساطة الولايات المتحدة كان إذن موضوعاً مطروحا فى أحاديث واتصالات السفارة الأميريكية وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومع ممثلى القوى الداخلية الأخرى فى مصر، على أن قناة الاتصال الرئيسية ظلت فى الواقع بين السفارة الأميريكية من ناحية وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى. وقد اتفق الجانبان على أن نجاح المفاوضات الخاصة بالدفاع ويقصد بها المفاوضات المصرية الانجليزية حول قاعدة قناة السويس سوف يمهد لنجاح التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، وكان ذلك كما هو واضح، تقدير السفارة الأميريكية فى القاهرة التى قال مستشارها السياسى إنه كان يحث الخارجية فى واشنطن عليه.

وواضح كذلك أن مجلس قيادة الثورة كان يحث الجانب الأمريكى على أن يلعب دوراً نشيطاً فى إنجاح المفاوضات المصرية الإنجليزية بأمل التوصل أولا إلى توفير الظروف المواتية لإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) ومن خلالها أو فى أعقابها طرح سبل التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل.

ويثير هذا التوقيت المبكر من الاتصالات الرسمية بين رجال الثورةوالسفارة الأميريكية فى مطلع عام ١٩٥٣ السؤال حول مدى اهتمام الإدارة الأميريكية الجديدة فى عهد ايزنهاور باحتمالات التسوية بين مصر وإسرائيل، ولاشك أن هذا الاهتمام كان فى إطار أشمل وأعم حول الاهتمام بمشكلات مصر الداخلية والخارجية، ثم فى إطار أخص هو السعى الحثيث للتوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى لإقامة نظام الدفاع عن الشرق الأوسط.

ومما يبرز الدور الذى احتلته مسألة تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فى هذا الوقت المبكر من ولاية الإدارة الأميريكية الجديدة تلك المقابلة التى أجراها أبا ايبان سفير إسرائيل فى واشنطن مع مساعد وزير الخارجية الأميريكية «هنرى بايرود» لابداء القلق من بوادر تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وأهمية هذه المقابلة أنها تحدد أبعاد الموقف الإسرائيلى وأهم من ذلك أنها تلقى الضوء على رد الفعل الأميريكى والتقييم الأمريكى لاحتمالات هذه التسوية وشروطها (١).

وقد أثار (أبا ايبان) مع (بايرود) فى مقابلته تلك ما وصفه بفتور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة بعد تولى الإدارة الأميريكية الجديدة، وأن صداقة إسرائيل مع الولايات المتحدة تتضاءل بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تدعيم صداقتها مع الدول العربية وأن ايزنهاور يطرح أسلوبا جديداً فى السياسة الأميريكية تجاه الشرق الأوسط ،وأشار (آبان ايبان) إلى الزيارة المتوقعة «لجون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأميريكية إلى المنطقة «ليخطب ود العرب» واقترح إصدار بيان من وزير الخارجية الأميركية يؤكد صداقة أمريكا وإسرائيل الا أن (بايرود) اعتذر عن عدم صوابية إصدار مثل هذا البيان لأنه يثير قلق العرب، واقترح إمكان إعادة تأكيد الأعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠، وأشار (بايرود) أنه يعتقد أن أى ترتيبات دفاعية عن المنطقة هى للدفاع ضد العدوان من خارج المنطقة لا من داخلها.

---

(١) انظر مقابلة السفير الإسرائيلى فى واشنطن (أبا ايبان) مع مساعد وزير الخارجية الأميريكى (هنرى بايرود) لابداء القلق من تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل فى ٦ مارس ١٩٥٣ (ملف الشرق الأدنى):

Confidetntial, security, information Memorandum of conversation, March 6, 1953 file 350, Near East, sub, U. S. Israel relations, including Israel concerns over changes in U.S. policies the Near East.

وقد حدد (بايرود) الموقف الأميريكي من تساؤلات السفير الإسرائيلي أو شكوكه بقوله «إنه من آماله الكبرى تحقيق السلام في الشرق الأدنى، وأن ذلك في ذهن وزير الخارجية وأنه لايمكن إنشاء ترتيب دفاعي فعال في المنطقة حتى يتحقق السلام»، وتساءل (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية من السفير عن الثمن الذي يمكن لإسرائيل أن تدفعه مقابل السلام وأن كل طرف لابد وأن يدفع ثمنا وأنه يأمل أن تولى حكومة إسرائيل اهتمامها لهذا الأمر، وقد أوضح ايبان أن حكومته مهتمة فعلا بهذا الأمر وأن (رالف بانش) قد قام بدور الوسيط فعلا بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية حول الموضوع، وأن الحكومة الاسرائيلية تعتقد أنه لو اجتمع ممثلوها مع ممثلي الحكومة المصرية فلن ينهضوا قبل التوصل لاتفاقية، وأن حكومة إسرائيل تفكر في حلول محتملة إلا أنه من الضروري الجلوس مع الممثلين المصريين لحل هذه الخلافات (١).

وواضح أن توطيد الإدارة الأميريكية لعلاقاتها بمصر، وتقييمها الإيجابي لنظام الحكم الجديد بعد قيام الثورة ثم رحلة دالاس لمصر في مايو ١٩٥٣ بعد شهرين من مقابلة (ايبان) مع (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية كان من العوامل المثيرة للقلق في الخارجية الإسرائيلية خاصة وأن اهتمامات الإدارة بالترتيبات الدفاعية الإقليمية في الشرق الأدنى كان محدداً لعلاقاتها مع الدول العربية ومع إسرائيل، وحافزا لها على توطيد علاقاتها مع مصر في ظل نظامها الجديد بمساعدتها في اتفاق السودان ثم في النزاع المصري الإنجليزي حول قاعدة قناة السويس، ومع ذلك فإن التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل لم تكن غائبة عن إطار التفكير السياسي للخارجية الأميريكية حتى قبل ثورة ٢٣يوليو ولكنها كانت ترى حل مشكلة قاعدة السويس وإنشاء نظام دفاعي للشرق الأوسط مدخلا يؤدي للتسوية التي تأتي في أعقابه وليس قبله.

وفي أعقاب استطلاع ردود الفعل المصرية والإسرائيلية التي تجمعت لدى الخارجية الأميريكية وسفارتها في القاهرة، انتقلت إلى مرحلة أكثر تقدما وهي استكشاف القنوات المحتملة للاتصال بين مصر وإسرائيل في حالة اجراء مباحثات سلام في المستقبل.

فقد بعث كافري السفير الأميريكي في القاهرة إلى الخارجية الأميريكية في ١٠مارس ١٩٥٣ بتقرير عن القنوات المحتملة لاجراء اتصالات بين مصر وإسرائيل في حالة عقد مباحثات سلام في المستقبل، وتضمن تقرير كافري مذكرة أعدها محمود مخلوف من المصادر الإخوانية للسفارة اقترح فيها اثنين من المصادر الإسرائيلية التي قد تكون في خدمة الحكومة المصرية إذا فكرت جديا في عقد صلح مع إسرائيل (٢).

وكان محمود مخلوف قد نقل إلى ماكيلنتوك المستشار السياسي للسفارة أنه في أعقاب اغتيال (الكونت برنادوت) فقد استطاع إنقاذ حياة إحدى اليهوديات في مصر وهي مدام يولاند نيل Mme Yolande Nel وهي صديقة حميمة لوزير خارجية إسرائيل موسى شاريت وأنها موجودة حاليا في باريس وأنه يمكن من خلالها

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رسالة كافري إلى الخارجية الأميريكية ـ انظر:

Foreign service despatch, desp no. 1821, March 10, 1953, from Amembassy. Cario, to the Dept of state, File no. 320, Egypt - Israel - sub possible Egyptian Israeli channels in event of future peace talks.

الاتصال بشاريت فى أى وقت، وقال مخلوف إن مصدره الإسرائيلى الثانى هو أحد أثرياء اليهود الإنجليز يقيم فى لندن ويدعى بنيت Bennet *، وكان رد فعل المستشار السياسى الأميريكى أنه طلب من مخلوف أنه لو استطاع تلمس أى بادرة حقيقية بالاهتمام من جانب إسرائيل لعقد سلام مع مصر بشروط يرى أنها مقبولة للحكومة المصرية فعلية أن يتصل به فورا، ويشير (ماكلينتوك) إلى الأفكار العامة التى سبق لمحمود مخلوف أن طرحها بشأن الصلح بين مصر وإسرائيل والتى سبق أن أرسلها ماكلينتوك إلى الخارجية الأميريكية فى رسالته التى تحمل رقم ١٧٨٦ فى ٥مارس ١٩٥٣[١].

وبالتوازى مع الاتصالات الأميريكية المصرية حول احتمالات التسوية مع إسرائيل والقنوات المحتملة للاتصال وبين الخارجية الأميريكية والسفير الإسرائيلى فى واشنطن كانت تجرى اتصالات بين السفارة الأميريكية فى إسرائيل والخارجية الإسرائيلية حول نفس الموضوع.

فقد بعث القائم بالأعمال الأميريكى فى إسرائيل برسالة إلى السفير الأميريكى فى القاهرة عن طريق الخارجية الأميريكية فى واشنطن ينقل إليه اتصالاته ومباحثاته مع الخارجية الإسرائيلية خاصة حديثه مع والتر ايتان Walter Eytan مدير عام الخارجية الإسرائيلية الذى استفسر من القائم بالأعمال الأميريكى عن صحة المعلومات التى تقول بوجود خطة أميريكية للسلام بين العرب وإسرائيل. وفى نفس الوقت نقل مدير عام الخارجية الإسرائيلية معلوماته عن الجهود السرية التى بذلتها الخارجية الإسرائيلية لإقامة اتصال مع ممثلى مصر عن طريق السفارتين فى باريس، لكنه - أى والتر ايتان - أضاف أن مثل هذه الجهود استمرت دون جدوى ويعقب القائم بالأعمال الأميريكى أن مدير عام الخارجية الإسرائيلية (ايتان) قال له إن إسرائيل متلهفة على إجراء أى اتصال مع أى من الدول العربية وخاصة مصر على أى أساس وبأى شكل من أجل استكشاف احتمالات السلام[٢].

(*) وذلك على أساس أن هذين اليهوديين يمكن أن يكونا ذا تأثير على بعض المسؤولين الإسرائيليين، ومن خلالهما يمكن أن تتأكد إسرائيل من حسن النوايا نحوها.

(١) المصدر السابق.

وقد عاد مخلوف لتأكيد هذه المعلومات المتصلة بالقنوات المحتملة للاتصال بين مصر وإسرائيل - مرة ثانية - فى مقابلاته مع المسئولين فى الخارجية الأمريكية فى واشنطن فى ٤يونيو ١٩٥٣ بعد زيارة دالاس لمصر، حيث نقل مخلوف للخارجية الأميريكية انه على اتصال بأعضاء الجالية اليهودية فى مصر وأصدقاء يهود فى لندن وأنه يريد مساعدة الولايات المتحدة فى تحقيق التسوية مع إسرائيل.

انظر مقابلة محمود مخلوف مع مسئولى الخارجية الأميريكية واشراته لتأييد مساعى الولايات المتحدة فى تحقيق تسوية بين مصر وإسرائيل فى ٤ يونيو ١٩٥٣. وفى تقدير الباحث أن مخلوف فى اتصالاته مع السفارة الأميريكية فى القاهرة أو مع الخارجية الأميريكية فى واشنطن كان يحرص على اقتراح بديل لمجلس قيادة الثورة أمام الخارجية الأمريكية يحقق لها أهدافها الداخلية والخارجية فى مصر، فالأهداف الداخلية هى معاداة الشيوعية والأهداف الخارجية هى توثيق العلاقات مع أمريكا ثم تأييد الإخوان لمساعى التوصل لتسوية مع إسرائيل من خلال اتصالاته مع زعماء اليهود فى الخارج وفى إسرائيل - انظر:

Secret, security information, Dept. of state memo of Conversation, June4, 1949 views of Mahmoud Makhlouf on Egyptian situation 774. 00/ 6 - 4 - 53.

(٢) رسالة القائم بالأعمال الأميريكى فى إسرائيل حول حديث مدير عام الخارجية الإسرائيلية (والتر ايتان) عن تلهف إسرائيل لاجراء اتصالات للتسوية مع أى من الدول العربية وإسرائيل رقم ٣٢٠ فى ١٨مارس ١٩٥٣:

Foreign service of the U.S.top secret, American Amembassy, Tel Aviv, March18, 1953, from Francis H. Russell, charge D' affaires a .i to Jefferson Caffrey.

وتشرح رسالة القائم بالأعمال الأميريكى فى إسرائيل رد فعله أزاء مفاتحة مدير عام الخارجية الإسرائيلية له بالرغبة فى إجراء اتصالات من أجل التسوية مع مصر. وقد تمثل رد فعل القائم بالأعمال الأميريكى فى قوله: أن الولايات المتحدة قد تلقت إشارات تبعث على الأمل من أن بعض الدول العربية قد تتمكن فى وقت مبكر من بحث موضوع السلام وأن نصحه بألا تصر حكومة إسرائيل على أن يكون الفضل لها فى بدء مباحثات السلام وذلك بسبب نفسية العرب الناتجة عن هزيمتهم العسكرية وفشلهم فى إخضاع إسرائيل للضغط الاقتصادى، وأن النجاح فى العمل من أجل مفاوضات السلام قد يعتمد على أن يبدو العرب أنهم قادرون على المبادرة وليس لمجرد الاستجابة للضغوط.

ويقترح القائم بالأعمال الأميريكى بعض الأسماء الإسرائيلية التى يمكن أن تكون وسيلة للاتصال من أجل مباحثات السلام مع مصر وذلك فى إطار البحث عن القنوات المحتملة للاتصال بين الجانبين من أجل السلام، وقد شملت مقترحات القائم بالأعمال الأمريكى «ريوفين شلواح» Reuven Shiloah المستشار الخاص لوزير الخارجية الإسرائيلى و«الياهو ايلات» Eliahu Elath سفير إسرائيل فى لندن وتيدى كوليك Teddie Kollak مدير عام مكتب رئيس وزراء إسرائيل[1].

ويحدد القائم بالأعمال الأميريكى فى رسالته المشكلات الرئيسية التى قد تثار فى أى مباحثات سلام وهى:اتفاقيات الحدود ـ اللاجئين ـ وضع مدينة القدس ـ موارد المياه ـ التسهيلات الحرة للموانئ ـ حقوق العبور للعرب إلى ميناء حر، يحتمل أن يكون ذلك عبر النقب.

وتجدر الإشارة فى هذه المرحلة إلى أن تقييم القائم بالأعمال الأميريكى لم يكن مجرد ملاحظات عامة بل أفكار محددة عن وسائل الاتصال المحتملة بين مصر وإسرائيل، ثم طرح محدد للمشكلات المطروحة للبحث بين مصر وإسرائيل، وثالثا طرح تصور للموقف الإسرائيلى من هذه المسائل. فبالنسبة لموضوع الحدود أوضح القائم بالأعمال الأميريكى فى رسالته أن الحكومة الإسرائيلية مترددة فى تقديم أى تنازلات هامة فى أى قطاع محدد خشية أن تفقد أفضل أوراقها قبل الجلوس فى أى مفاوضات. وبالنسبة للاجئين، يشير إلى أن هناك اتفاق عام على مبدأ عدم العودة على نطاق واسع وأن حكومة إسرائيل مع ذلك ربما قبلت عودة جزء محدود كجزء من تسويةشاملة وأنها قد توافق على مبدأ التعويض للعرب الذين يستقرون فى أماكن أخرى، أما بالنسبة للقدس، فيرى القائم بالأعمال الأميريكى أنها أعقد مشكلة، وفيما يتعلق بمشكلة مصادر المياه، ففى حالة التوصل إلى سلام، لن تكون هناك مشكلة فى وضع برامج لتنمية مصادر المياه يفيد المنطقة كلها. وفيما يتصل بمنطقة النقب، فإسرائيل لن تقبل التخلى عن سيادتها على النقب كممر إلى ميناء حر[2].

هذه الأفكار المحددة عن الموقف الإسرائيلى، كما يقدره ويقيمه القائم بالأعمال الأميريكى فى تل أبيب يبرز أولا مدى اتساع وشمول الاتصالات التى أجراها مع الحكومة الإسرائيلية حول تفاصيل التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، ويبرز ثانيا اشتراك السفارة الأميريكية فى القاهرة فى متابعة هذه الاتصالات كما تبين نقل هذه المعلومات من تل أبيب للقاهرة عن طريق السفير الأميريكى كافرى فضلا عن نقلها بالطبع إلى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ولمساعد وزير الخارجية السفير (هنرى بايرود).

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

ويستخلص الباحث من وثائق الخارجية الأميريكية المرسلة من مساعد وزير الخارجية الأميريكية إلى السفارة الأميريكية بالقاهرة أن الاتصالات المصرية الإسرائيلية من خلال الوساطة الأميريكية وقنواتها (السفارة الأميريكية فى تل أبيب والسفارة الأميريكية فى القاهرة) قد بلغت مرحلة متقدمة على نحو ما يتمثل فى اتصالات السفير كافرى مع عبدالناصر حول البحث عن وسيط غير رسمى بين مصر وإسرائيل لمحاولة تحقيق السلام بينهما.

فقد بعث بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكية فى ٢٦ مارس ١٩٥٣ بتقرير إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة يعقب فيهاعلى رسالة كافرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٣*، وكان كافرى قد أشار فى رسالته هذه اقتراح عبدالناصر أن يقوم السفير الألمانى فى القاهرة بدور الوسيط غير الرسمى informal intermediary فى محاولة الوساطة من أجل التوصل لتسوية سلمية(١).

وقد عقب (بايرود) على اقتراح عبدالناصر بأنه من الأهمية بمكان بحيث يستوجب استكشاف كل السبل التى تؤدى إلى الصلح بين مصر وإسرائيل. كما يشير (بايرود) إلى أن كافرى سبق أن بعث برسالة إلى سفير الولايات المتحدة فى إسرائيل (مونيت ديفيز Monnet B. Davis) يقترح عليه تقييم واقتراح الشخصيات الإسرائيلية التى قد يعهد إليها بهذه المهمة الدقيقة، ويحث مساعد وزير الخارجية الأميريكية سفيره فى القاهرة كافرى الاستمرار فى استغلال كل فرصة لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل.

لم تكن السفارتان الأميريكيتان فى القاهرة وتل أبيب، بل لم تكن الخارجية الأميريكية تعمل من فراغ لاستكشاف السبل واستغلال كل الفرص لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل، فقد شملت الأهداف الأميريكية فى مصر والخطة الإقليمية المحددة لها لبلوغ هذه الأهداف نصا صريحا على تشجيع قبول إسرائيل كدولة تهدد مصر وجودها، والترويج للفكرة التى تدعو لأن السلام مع إسرائيل يهدف لتحقيق مصالح مصر(٢).

قبل رحلة دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط كأول اتصال رسمى للتعرف على الحقائق السياسية فى دول المنطقة فى عهد الإدارة الأميريكية الجديدة (إدارة الرئيس ايزنهاور)، حرصت إسرائيل على نقل وجهات نظرها ازاء نقاط الخلاف مع مصر خاصة مشكلة إغلاق المرور فى قناة السويس أمام سفنها، ومستقبل قاعدة قناة السويس بعد تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى إطار الترتيبات الدفاعية المحتملة المصاحبة للتسوية، ومن نافلة القول تكرار الحديث عن الدور الأميريكى النشط والمؤثر فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول مستقبل قاعدة قناة السويس وحول الترتيبات الدفاعية للقاعدة فى ضوء الاتفاق المحتمل.

ففى إطار بحث مستقبل قاعدة قناة السويس واحتمالات السلام فى المنطقة قابل موشى شاريت وزير خارجية إسرائيل وأبا ايبان سفير إسرائيل فى واشنطن (هنرى بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية فى

(*) لم تشمل برقيات كافرى من القاهرة إلى الخارجية الأميريكية نص هذه البرقية فى الملف ٣٢٠ (مصر وإسرائيل) وقد سحب النص من الملف المذكور ووردت الإشارة إلى سحب النص فى مقدمة محتويات الملف لاعتبارات الأمن.

(١) انظر رسالة بايرود إلى كافرى فى:

Dept. of state, March, 26, 1953, top secret, from Byroade to Caffery file no. 320. Egypt - Israel

(٢) انظر تفاصيل الخطة الاقليمية الأميريكية فى مصر الأهداف والمهام:

Confidential, security information, Amembassy, Cairo, no. 1986, March 28, 1953, Country plan Egypt U.S.I.S.

واشنطن وكان مدار المباحثات موقف الحكومة الإسرائيلية من مشكلة قاعدة قناة السويس، وقد حدد شاريت هذا الموقف فى النقاط التالية من حيث اهتمام إسرائيل بها (١):

١ ـ أن قناة السويس ممر مائى دولى.

٢ ـ اهتمام إسرائيل بالترتيبات الدفاعية فى القناة بعد التسوية.

وقد أوضح (شاريت) أن إسرائيل طرفا يعنيه الأمر حيث أن أى تغييرات فى الوضع الحالى للقناة سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على إسرائيل، وأن الأمر يتجاوز مجرد قيام دولة غربية (يقصد الولايات المتحدة) بالتأثير على سيطرة مصر على منطقة القناة ويتعداها إلى ترك السيطرة على القناة للمصريين دون أى تدابير احتياطية لضمان حقوق الدول الأخرى.

وأكد (شاريت) أن رفع القيود المفروضة على الملاحة من وإلى إسرائيل فى قناة السويس ليس فضلا تقدمه مصر بل حق من حقوق إسرائيل*.

وقد شرح (بايرود) أن موقف الحكومة الأميريكية هو ضرورة رفع القيود، ثم شرح أن مشكلة قناة السويس هى مشكلة الدفاع عن المنطقة والضمانات التى تحصل عليها مصر من ابقاء الطابع الدولى لهذا الممر المائى. وحلل (بايرود) الموقف بأن الولايات المتحدة تفضل أن يتوصل المصريون والبريطانيون أولا إلى اتفاق دولى قبل الاقدام على اجراء لرفع المقاطعة المفروضة على إسرائيل وأن الولايات المتحدة سوف تجرى مفاوضات سرية هادئة مع البريطانيين والمصريين حول مستقبل القناة.

وأضاف (بايرود) أن الموقف الأميريكى هو ضرورة بقاء الممر المائى دوليا مع أخذ مصلحة إسرائيل فى الاعتبار دائماوأكد (بايرود) لشاريت أن السلام يحتل الأولوية فى تفكير وزير الخارجية الأميريكى وأنه سبق تساءل من السفير عن الثمن الذى يمكن لإسرائيل أن تكون مستعدة لدفعه مقابل السلام.

وطرح شاريت بدوره الموقف الإسرائيلى من السلام فقال «إن السلام يجب أن يكون بين الدول العربية فى حدودها الحالية وبين إسرائيل فى حدودها الحالية» وتساءل منه (بايرود) عما إذا كان ذلك يعنى عدم تقديمتنازلات اقليمية فأجابه شاريت:أنه قد يكون مستعدا لتقديم تعديلات adjustments وتساءل عن تقديم التنازلات الاقليمية ولماذا، وأوضح شاريت أن تقديم تنازلات اقليمية لن يحقق السلام بل سيثير شهية العرب لمزيد من الأراضى فأوضح له (بايرود) أن جزء من أراضى إسرائيل الحالية حصلت عليه بقوة السلاح فعاد شاريت ليقول أن الأرض لايمكن أخذها من إسرائيل إلا بقوة السلاح.

1- Secret security information, Memorandum of conversation, April 8, 1953, File, no. 350, Middle East.

(*) وهنا يتضح مدى الصلف الإسرائيلى فى محاولة الاشتراك فى ترتيبات دفاعية عن القناة وهى بهذا تسعى إلى ضمان امنها أولا وقبل كل شىء كما يهمها الا تترك مصر حرة السيادة فوق أراضيها ولعل ذلك قد تم من منطلق:

ـ موقف القوة التى كانت عليه إسرائيل.

ـ ضمانها وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها.

ـ ضمانها تأييد الكتلة الشرقية بشكل إيجابى.

حيث لم يكن للسوفيت انئذ نشاط بمصر وليس لهم وسائل ضغط أو موطأ قدم ثم انه قد وضح للسوفيت من خلال متابعة تطور الاحداث أن الولايات المتحدة تساند حركة الجيش.

ورغم هذا الاختلاف الواضح فى تناول الجانبين الأميريكى والإسرائيلى لفكرة (التعديلات الاقليمية) كاحدى عناصر التسوية بين مصر وإسرائيل فإن (بايرود) نقل الحديث حول احتمالات السلام إلى مستوى آخر واتجاه آخر حين قال له إنه لا العرب ولا إسرائيل مستعدون لتقديم خطة للسلام «ولذلك فإن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة لتقديم خطة من جانبها»، فعقب شاريت: «إنه ربما تحتاج الولايات المتحدة إلى قوة عسكرية لتنفيذها كم أن إسرائيل سوف تحتفظ بحدودها الحالية وإن كانت على استعداد لبحث فكرة «معبر» passage بين مصر والأردن وأنه طلب من (رالف بانش) ابلاغ وزير الخارجية المصرى أن إسرائيل توافق على ذلك وأن يطرح الموضوع على اجتماع بين ممثلى مصر وإسرائيل وأنه لو أمكن التوصل إلى اتفاق مع مصر فإنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الحكومات العربية [1].

وفى ختام هذه المقابلة الهامة نفى (بايرود) أن يكون لدى الولايات المتحدة خطة جاهزة للسلام إلا أنه أوضح أنه قد يصبح من الضرورى أن تقوم الولايات المتحدة بإعداد خطة لأنه من مصلحتها عودة الأوضاع السلمية للشرق الأوسط وأن ذلك يمثل بالنسبة للولايات المتحدة هدفا سياسيا أساسيا، بيد أنه لايمكن وضع سياسات فى هذا الاتجاه قبل عودة وزير الخارجية دالاس من رحلته إلى الشرق الأوسط[2].

والواقع أن الدبلوماسية الأميريكية قد ازدادت اقتناعا بامكانيات انجاز ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط خلال زيارة دالاس لمصر (مايو١٩٥٣) ومقابلته لعبدالناصر لادراكه أنه لو أمكن إجلاء بريطانيا عن القواعد فى مصر فإنه من الممكن اقناع عبدالناصر بالانضمام للحلف الجديد، ومن ثم أصبح دالاس مقتنعا بضرورة تسهيل انسحاب بريطانيا من مصر بل وصمم على محاولة الصلح بين إسرائيل والدول العربية [3].

ثانيا: التقديرات الأمريكية لاحتمال التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل فى أعقاب رحلة دالاس لمصر ١١ـ١٣ مايو ١٩٥٣:

على أن تفكير دالاس قد تبلور فى اتجاه امكانيات التسوية السلمية بين إسرائيل ومصر فى أعقاب زيارته هذه المنطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ كما حللها فى مذكرته السرية المعروفة باسم «النقاط الهامة للرحلة»[4] التى تحدث فيها تفصيلا عما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بالنسبة للمشكلة العربية الاسرائيلية.

وتقدير دالاس فى (نقاطه الهامة) عن الرحلة هو أن نجيب يشعر أن التحرك قدما فى اتجاه الاتفاق مع إسرائيل ليس بالأمر العسير ما أن يستطيع حل المشكلة مع البريطانيين. وفى إطار الإجراءات التى يطرحها دالاس فى مجال الموقف بين مصر وإسرائيل يقترح تحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه موضوع الحدود ويطلب من الرئيس اصدار بيان يحذر العرب والإسرائيليين من العدوان، كما يطرح دالاس فى ختام مذكرته عن (نقاط الرحلة الهامة) تصوراته أو حلوله المقترحة بالنسبة للمشكلات التى تواجه المنطقة وأولها فى تقديره الافتقار إلى الاستقرار السياسى وأولى مصادر عدم الاستقرار المنازعات التى تواجهها مصر، الصراع العربى الإسرائيلى.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر.

Heikal, M. H. Cairo Documents N.Y. 1973, P.42.

(٣) وقد سبق أن تناولنا فى فصل سابق تفاصيل رحلة دالاس لمصر دوافعها وأهدافها ونتائجها، انظر كذلك ما أورده الدكتور محمود فوزي عن محادثته مع دالاس وعن محادثات عبدالناصر مع دالاس فى تلك الزيارة، انظر محمود فوزى: حرب السويس ١٩٥٦ (ترجمة مختار الجمال) دار الشروق، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٤) الأوراق الخاصة السرية لدالاس المحفوظة بجامعة برنستون، انظر:

Seleceted correspondence and related Material Box (73) J.F Dulles papers secret, personal, private, important points of a trip, on Middle East.

ويحلل دالاس فى مذكرته السرية موقف الولايات المتحدة، فيرى أنه ليس «بالموقف الجيد» بسبب فقدان الاحترام للولايات المتحدة، حيث يتفاوت هذا الاحترام بقدر اقتراب أو ابتعاد الدول العربية من إسرائيل وينتقل دالاس إلى لمس جوهر مسببات هذا الضعف فى الموقف الأميركى فيقول: إنه العامل الإسرائيلى، ثم ارتباط الولايات المتحدة فى الأذهان بالسياسة الاستعمارية التى «تمثل اثقالا ملتفة حول اعناقنا» فدالاس رأى بوضوح تام العاملين اللذين يؤثران سلبا على موقف الولايات المتحدة، وهما العامل الإسرائيلى أو العلاقة الأميركية الإسرائيلية، ثم العلاقة الأميركية الأنجلو فرنسية.

وترجع أهمية رحلة دالاس إلى منطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ إلى أنها حددت بوضوح موقف الولايات المتحدة بالنسبة للتوتر العربى الإسرائيلى من خلال بيان دالاس فى أول يونيو ١٩٥٣ بعد عودته من رحلته حيث قال «أن إسرائيل يجب أن تصبح عضواً من مجتمع الشرق الأوسط وأن هذا لايمكن أن يتحقق إلا من خلال تنازلات من الجانبين وأنه على الأطراف المعنية المسؤولية الأولى لتحقيق السلام وأن الولايات المتحدة لن تتردد فى استخدام نفوذها لتحقيق خفض تدريجى فى التوتر فى المنطقة وتحقيق السلام فى النهاية [(١)].

وفى أعقاب رحلة دالاس إلى مصر والشرق الأوسط بوجه عام، أعد مجلس الأمن القومى الأميركى تقريرا سريا للغاية يحدد سياسات وأهداف الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء مواجهتها للاتحاد السوفيتى وضرورة تنسيق سياساتها مع المملكة المتحدة على أساس الحيلولة دون إسرائيل على الدول العربية لمنع تزايد عداء العرب ضد الولايات المتحدة ولعدم اتجاههم للانحياز إلى الاتحاد السوفيتى [(٢)].

وقد حددت ورقة مجلس الأمن القومى الأميركى مواقف الولايات المتحدة تجاه عناصر النزاع (الحدود - اللاجئين - القدس - التعويضات) وبالنسبة لمصر بشكل خاص فقد اقترح التقرير ضرورة مقاومة الولايات المتحدة لتدخل مصر فى المرور فى قناة السويس ثم أوصى باستمرار بذل الجهود لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى الذى يشكل - فى تقدير مجلس الأمن القومى الأمريكى - حائلا لأى عمل بناء أو محتمل من جانب مصر فى اتجاه المشكلة الفلسطينية.

وكانت السفارة الأميركية فى القاهرة مصدرا أساسيا لتحليل سياسة مصر تجاه إسرائيل والتعرف على نواياها حتى تضع صورة واقعية أمام الخارجية الأميركية فى تقديراتها الشاملة عن احتكالات تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل. فقد أكد (كافرى) فى رسالته للخارجية الأميركية فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٣ «أن المصريين لا يرون إسرائيل ذاتها خطرا على مصر ولكنهم يعتقدون أن إسرائيل المدعمة بالتأييد الذى تحصل عليه من الولايات المتحدة تمثل خطرا لايمكن تجاهله» [(٣)].

1- Sanger, Richards, Review of the American policy in the Middle East during 1953 p. 92 in proceedings of the Annual conference of the American Friends of the middle East inc. jan. 28 - 29, 1954.

(٢) انظر تقرير مجلس الأمن القومى الأميركى السرى للغاية عن اهداف الولايات المتحدة وسياستها تجاه النزاع العربى الاسرائيلى وتهديد النفوذ السوفيتى المتزايد فى الدول العربية:

Top secret, Draft Suggesstion for a statement of policy by the national security council of U.S. objectives & policies with respect to the Arab Israeli conflict and the threat of increasing soviet influence in the Arab state.

(٣) انظر تحليل السفير الأمريكى كافرى لسياسة مصر تجاه إسرائيل:

Restricted, Cairo, from Cafffrey to Dept. of state, August 28, 1953, file no 350 Egypt - Israel.

وفى تقدير شامل لمناهج العمل المقترحة أمام السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال عام ١٩٥٣ - فى أعقاب رحلة دالاس - يطرح كافرى توصيات تتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة تجاه مصر فى ضوء عدة عناصر أهمها الصراع فى المصالح بين الحلفاء الغربيين ودول المنطقة، والصراع فى المصالح بين دولة إسرائيل المدعومة من الغرب وبين جيرانها العرب، ويشير كافرى إلى انه أصبح من المحتم ومن المرغوب فيه أن تقوم الولايات المتحدة بدورمسئول وبشكل متزايد فى الشرق الأوسط خاصة وأن تسوية النزاع الحالى بين مصر وبريطانيا سوف يفتح إمكانيات جديدة للعمل البناء لدعم الدفاع عن الشرق الأوسط وتحسين الجو لتثبيت العلاقات بين العرب وإسرائيل (١).

وانطلاقا من اهتمام الخارجية الأميريكية بدفع جهود السلام بين مصر وإسرائيل فى أعقاب زيارة دالاس للمنطقة، فقد دعت إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية رالف بانش (الأميريكى الجنسية) مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة لابلاغها بالمعلومات التى توفرت لديه عن الاتصالات الجارية بين مصر وإسرائيل.

وتلخص مذكرة حديث المسؤول بالخارجية الأميريكية مع (رالف بانش) تقييمه لاتصالاته مع نجيب ومحمود فوزى منذ فبراير ١٩٥٣ (٢)، وقد نقل (بانش) أن وزير الخارجية المصرى مجمود فوزى أشار بأنه قد جرت فعلا اتصالات مبدئية للسلام مع إسرائيل وصفها فوزى بأنه (دقات على الباب) وطلب إليه فوزى أن ينقل إلى القدس اهتمام مصر بامكانية إجراء مباحثات مع الإسرائيليين وأن مصر يمكن أن تقبل تقسيما واحدا لاتقسيمين، بمعنى أن مصر يمكن أن تقبل وجود إسرائيل ذاتها، لكنها لاتقبل أن تنفصل عن الدول العربية الأخرى بسيطرة إسرائيل على منطقة النقب ،ربما كان يعنى ذلك أن مصر تريد نوعا من «الممر» يربطها بالأردن، وقد استأذن (بانش) من الدكتور محمود فوزى أن يبلغ الإسرائيليين بمقترحاته فوافق على ذلك بشرط الا يبلغ الإسرائيليين أن ذلك بناء علي اقتراح مصر. ويضيف (بانش) فى روايته اللاحقة عن اتصالاته بين مصر وإسرائيل التى ينقلها للخارجية الأميريكية بناء على طلبها - أنه قد تحدث فى القدس مع بن جوريون ولم يطلعه على أراء الدكتور محمود فوزى، لكنه أبلغ شاريت بها، ولم يحصل على ردود، ولكن شاريت استدعاه بعد ذلك لابلاغه برغبة إسرائيل فى إجراء مباحثات مع المصريين وأنهم مستعدون لاجرائها فى أى مكان حتى فى القاهرة فى نطاق مطلق من السرية ودون شروط وبجدول أعمال مفتوح، ويضيف (بانش) أنه قد أبلغ فوزى بذلك لدى عودته للقاهرة بشأن استجابة الإسرائيليين وبدا فوزى بالغ الاهتمام وقال أنه سوف يبلغ اللواء نجيب.

وفى هذا الحديث الذى يستعرض فيه (بانش) اتصالاته مع الخارجيتين المصرية والإسرائيلية لبحث شروطهما للتسوية السلمية، نرى أن بانش يقترح على الخارجية الأميريكية فى سبتمبر١٩٥٣ أنه لكى يجتمع الطرفان فلابد لهما من مساعدة طرف ثالث، وأن الولايات المتحدة قد تكون طرفا مناسبا، ووافق (بانش) على الرأى القائل بأنه حين تتم تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس مع البريطانيين فإن الوقت سوف يكون ملائما للجمع بين المصريين والإسرائيليين لتحقيق تسوية سلمية وقد أوضح (بانش) أن مصر يجب أن تكون الدولة العربية الأولى لعقد سلام مع إسرائيل حيث أن الدول العربية سوف تحذو حذو مصر(٣).

1- Foreign service despatch, secret security information, desp. no. 625 from Cairo sept. 4, 1953, appreciation of U.S. position in Egypt 611. 74/9 - 4 - 53.

(٢) انظر مذكرة الحديث بين رالف بانش مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة مع ممثلى إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية حول الاتصالات الجارية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل:

Secret, security information, Dept. of state, Memo. of conversation Sept. 10, 1953. Subject: peace feelers between Israel & Egypt.

(٣) نفس المصدر.

إلا أنه فى الوقت الذى كانت فيه الدبلوماسية الأميريكية تجمع المعلومات عن النوايا والاتجاهات ، وتطرق السبل فى مصر وإسرائيل للبحث عن إمكانيات السلام واستطلاع الآراء والمواقف لدى مصر وإسرائيل والاستجابة للرغبة من الجانبين للقيام بدور الوساطة لتسوية النزاع كانت الدبلوماسية الأميريكية تصطدم بمواقف إسرائيلية متصلبة وعدوانية فى مواجهة كل من مصر والأردن. ولقد نقل كافرى بالفعل قلق عبدالناصر من حادث اعتداء القوات الإسرائيلية على منطقة العوجة منزوعة السلاح وهجومها بقوة «٢٠٠٠» جندى فى المنطقة وحفر الخنادق وإقامة الأسلاك الشائكة. وأوضح كافرى أن عبدالناصر آثار معه خطورة الموقف وأنه سوف يرسل بقواته إلى المنطقة وأنه لايستطيع الانتظار حتى لا يثير الرأى العام(1).

وقد تكرر نمط العدوان الإسرائيلى المسلح مرة أخرى على قرية (قبية) الأردنية مما دفع بالخارجية الأميريكية إلى دراسة فرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل. واستقراؤنا للتطورات الاقليمية المحيطة بنمط العدوان الإسرائيلى على مصر والأردن فى هذه الفترة من عام ١٩٥٣ يشير إلى أن توثق العلاقة المصرية الأميريكية، والدور الأميريكى المؤثر فى قضايا مصر الداخلية والخارجية خاصة مفاوضات تسوية النزاع المصرى الإنجليزى ثم إستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل خاصة إغلاق مصر للملاحة فى قناة السويس أمام إسرائيل كان محركا لتحرشات إسرائيل العسكرية بمصر والأردن *. وقد حاول أعضاء المنظمات اليهودية وأعضاء مجلس الشيوخ فى نيويورك وغيرهما الإعراب للخارجية الأميريكية عن شكواهم من المقاطعة العربية وخاصة ما يتصل بقناة السويس فى محاولة لتفسير دوافع العدوان الإسرائيلى المسلح، وفى نفس الوقت للحيلولة دون فرض العقوبات الاقتصادية الأميريكية.

وقد وجد الباحث فى ملف العلاقات الإسرائيلية الأميريكية محضر محادثة بين دالاس ووزير الخارجية الأميريكى وبايرود مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية من ناحية وبين عدد من أعضاء مجلس الشيوخ وبعض زعماء المنظمات اليهودية فى نيويورك من ناحية أخرى. وقد جاء هذا الحديث فى سياق قرار الحكومة الأميريكية فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل بسبب حادث قبية (2).

ثالثا: الموقف الأميريكى من موضوعات النزاع بين مصر وإسرائيل:

وأهمية هذه الوثيقة ودلالاتها بالنسبة للموضوع الذى نتناوله، أنها توضح أولا رد فعل إسرائيل تجاه التجاوب الأميريكى مع مصر خلال الفترة موضع البحث كما توضح ثانيا ضغوط رجال الكونجرس وزعماء اليهود على الخارجية الأميريكية فى مواقفها المؤيدة لمصر والأردن ضد إسرائيل.

---

(1) انظر حديث عبدالناصر مع كافرى حول حادث اعتداء إسرائيل على منطقة العوجة فى ٢٩ سبتمبر١٩٥٣:

Top seret, telegram sent to secretary of state, sept. 29, 1953, file 320, Israel - Egypt.

(*) خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ تكررت حوادث الاعتداء الإسرائيلية على مناطق الحدود مع كل من مصر والأردن. ففى٢١ مايو ١٩٥٣ (وفوستر دالاس ما زال فى منطقة الشرق الأوسط خلال رحلته) قامت إسرائيل بالاعتداء على خمس قرى أردنية، وفى ٢٩ مايو هاجمت قطاع غزة وقتلت ثلاثة من المصريين. انظر الاهرام ٢٢ مايو ١٩٥٣، ص٣، ٣٠ مايو ١٩٥٣، ص٢، والأهرام ٢يونيو ١٩٥٣، ص٣، وراجع أيضاً:

Huchinson, Elmo, H., Violent truce, N.Y. Devinadair, 1956, pp. 11, 17, 39 - 46, 120.

(2) مذكرة حديث دالاس وبايرود مع زعماء اليهود وأعضاء مجلس الشيوخ الأميريكى حول العقوبات الاقتصادية ضد إسرائيل والموضوعات المتصلة بالعلاقات الأميريكية الإسرائيلية ـ انظر

Restricted, Dept. of state, Memo of conversation, Sub. economic sanctions against Israel, and related matters affecting U.S. Isralel relations oct. 6, 1953, Dulles, Sealey Mudd library, Box no. (10) File Israeli - U.S. relations (951 - 1957).

والخارجية الأميريكية فى تقييمها لعلاقاتها بين مصر وإسرائيل ولدورها المحتمل للوساطة من أجل تحقيق السلام كانت تنظر إلى هاتين الحادثتين: (العوجة وقبية) على أنهما معوقان لاتخاذ خطوات إيجابية نحو السلام وقد يستشف منهما أن إسرائيل لازالت تحمل الروح العدوانية والتوسعية نحو العرب *. وكانت الخارجية الأمريكية تدرك النوايا التوسعية لإسرائيل لمد حدودها إلى الأراضى الغنية فى أودية دجلة والفرات والأراضى فى سوريا، كما كانت الخارجية الأميريكية تدرك وجود عناصر فى الجيش والحكومة وداخل الشعب الإسرائيلى ترى أن الحل الوحيد لمشكلات إسرائيل هو التوسع الأقليمى وأنه مع تزايد الضغط الاقتصادى فإن هذه الجماعات داخل إسرائيل تزداد عددا وأن هذا الموقف خطير على أمن الشرق الأوسط وأمن الدولة الجديدة(١).

واستقراء الخارجية الأميريكية لهذه الاتجاهات المتشددة داخل إسرائيل أكدته الأحداث والتطورات اللاحقة كما سوف تتمثل فى تصاعد النزاع المصرى الإسرائيلى سواء فى شكل موقف مصر من استمرار إغلاق قناة السويس أمام إسرائيل أم فى شكل الاشتباكات على الحدود المتكررة عامى ١٩٥٤، ١٩٥٥ خاصة مع اقتراب تسوية مشكلة قاعدة قناة السويس والتى تزايدت وارتفعت معدلاتها ونسبة خطورتها بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤.

وفى تحليل مفصل لموقف الولايات المتحدة من تسوية مسألة قاعدة السويس أعدت وزارة الخارجية الأميريكية مذكرة معلومات لوزير الخارجية دالاس عشية انعقاد مؤتمر برمودا فى ١٨ديسمبر ١٩٥٣ ** تبرز عمق اهتمام الولايات المتحدة بالتسوية المقبولة لمشكلة القاعدة (٢) من منطلق تقديرها أن مشكلة القاعدة تزداد تعقيدا بسبب القيود التى تواصل مصر فرضها على السفن التى تحمل أنواعا من السلع من وإلى إسرائيل ـ وكانت الولايات المتحدة تأمل أن تكون تسوية هذه المشكلة ـ رفع القيود المفروضة على الملاحة الإسرائيلية ـ جزء من التسوية العامة لمشكلة قاعدة قناة السويس.

فاهتمام الولايات المتحدة فى هذه الفترة بتسوية مشكلة القاعدة كان يرجع ـ فى تقدير الباحث ـ إلى ثلاثة عوامل أساسية: هى تسوية المشكلة مع إحدى حليفاتها وهى المملكة المتحدة لازالة التناقض فى مواقفهما تجاه مصر من ناحية وتجاه الولاياتالمتحدة من ناحية أخرى، ثم لتنفيذ الاتفاق السرى مع نجيب للمساهمة فى تخطيط الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط بعد إتمام الانسحاب والتوصل إلى اتفاق مقابل الحصول على معونة عسكرية واقتصادية، وثالثا لحل مشكلة إغلاق قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية كجزء من تسوية عامة لمشكلة القاعدة.

(*) وانظر بيان الخارجية الأمريكية فى ١٨اكتوبر ١٩٥٣ عن إدانة حادث (قبية): Dept. of state Bulletin, oct. 26, 1953 p. 552.

1- Top secret, security information, office Memo. sub. Israel fundamental problems, oct. 29, 1953, Jackson record Box (1) file OCB Misc. Memos (2).

(**) سبق أن تناولنا الإشارة إلى هذا المؤتمر فى فصل سابق،

2- Secret security infromation. Memo. Addendum to briefing paper on Egypt for Mr. Dulles, 774. 00/12 - 18 - 53.

واستقراء تطور الأحداث عام ١٩٥٤، ١٩٥٥ يدلنا على أن مشكلة استمرار قيام مصر بإغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية قد بدأت تعود لتطرح نفسها على الدبلوماسية الأميريكية خلال عام ١٩٥٤ بصفة خاصة مع تنامى الدور الأميريكى ونشاطه فى مفاوضات الجلاء واحتمالات تأثيرها على وضع قناة السويس بعد عودتها للسيطرة المصرية.

وقبل أن نتناول عناصر الموقف الأميريكى عن أزمة إغلاق مصر للملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس خلال عام ١٩٥٤ ـ أى بعد قيام الثورة وهى الإطار الزمنى للفصل الذى نتناوله ـ فإنه يهمنا أن نستعرض بإيجاز كيف تطور هذا الموقف وماذا انتهت إليه خاصة فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت وتنامت بين نظام الحكم الجديد فى مصر وبين السياسة الأميريكية فى ظل إدارة أيزنهاور.

(أ) مشكلة إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية:

فور اندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل، بدأت الحكومة المصرية تفتيش كافة السفن التى تعبر قناة السويس (١) وبدأت مصر تحظر الملاحة الإسرائيلية عبر القناة كإجراء احتياطى ومنع البضائع المهربة من الوصول إلى إسرائيل (٢)، ومع توقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل رفضت مصر السماح للسفن الإسرائيلية أو السفن المتجهة إلى إسرائيل من عبور قناة السويس، وكان رأى مصر أنه برغم انتهاء القتال الفعلى فإن حالة الحرب لاتزال قائمة مادامت لم توقع اتفاقية صلح، وحتى تؤكد مصر قيودها المفروضة على الملاحة الإسرائيلية أعلنت فى ٦فبراير ١٩٥٠ قانون الحظر الذى نص على استمرار ترتيبات الزيارة والتفتيش وقد حددت المادة العاشرة من هذا القانون السلع التى تعتبر من المهربات الحربية التى تستحق المصادرة ما أن تتأكد أن وجهتها إسرائيل (٣). وكان الهدف من قانون الحظر منع كل مامن شأنه دعم القوة العسكرية أو الاقتصادية لإسرائيل.

ولاشك أن الحظر المصرى والمقاطعة العربية قد الحقت الضرر بالاقتصاد الإسرائيلى (٤)، ومن الواضح أن أخطر جوانب المقاطعة العربية كان إغلاق قناة السويس وخليج العقبة مما حرم إسرائيل اسواقا فى شرق أفريقيا واسيا وقد قدر أحد المتخصصين أن الآثار المباشرة وغير المباشرة للمقاطعة العربية قد كلفت إسرائيل ٤٠مليون دولار من جملة العجز السنوى من ميزانيتها البالغ ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٥٣، وكان الجزء الأكبر من الأربعين مليون دولار عبارة عن تكاليف النقل الإضافية الناتجة عن إغلاق قناة السويس أمام الملاحة

1- New york Times May 18, 1948 p. 1.

(٢) مصطفى الحفناوى، قناة السويس، ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الثالث حرية الملاحة فى القناة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، ص ٢٨٩.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣٦، ٣ أبريل ١٩٥٠، ص١.

الإســرائيليــة (١)، والواقع أنه نتيجة لقانون الحظر المصرى فى فبراير ١٩٥٠، لم يصل إلى إسـرائيل سوى ١٥,٠٠٠ طن عبر قناة السويس عام ١٩٥٣ مقابل ١٧٥,٠٠٠ إلـى ٢٠٠,٠٠٠ طن سنويا قبل فرض الحضـر على الملاحة (٢).

وتقدمت إسـرائيل بشكواها إلى مـجلس الأمن فى أغسطس ١٩٥١ وقـد شـارك الوفد الأمـيريكى فـى تأييد مشـروع القرار الثنائى المقدم من بريطانيـا وفرنسـا فـى ١٦ أغسطس ١٩٥١ والذى يطالب مصـر برفـع القـيود المفروضة على السفن الإسرائيلية (٣)، وقد صرح المندوب الأميريكى وارين أوستن بإن حكومته مدفوعة بالرغبة فى رؤية واحد من مصـادر التـوتر فى الشـرق الأدنى وقد أزيل وأننا مـقتنعـون أن اتفـاقيـة الهـدنة التى أوقفت الاشتباكات بين مصر وإسـرائيل منذ عامين ونصف تقريبا لابد من احترامـها وتدعيمها حتى يأتى وقت يتحقق فيه السلام الدائم وأننا نشعر أنه برفـع هذه القيود فإن مـصـر يمكن أن تسـهم بشكل إيجابى فى تخفيف التوتر فى الشرق الأدنى» (٤).

كـمـا أضـاف المندوب الأميريكى «إن القيـود التى فرضـتـها مـصـر على المرور فى القناة لاتتفق بالتـأكيد مع روح ونص اتفاقيات الهدنة وأن حكومته تعتقد أن فرض هذه القيود واستمرارها هذه المدة بعد توقيع اتفـاقية الهدنة انتكاس لما التزم به الجانبان الا وهو إقامة سلام دائم فى منطقة فلسطين (٥).

وفى أول سبتمبر ١٩٥١ اعتمد مـجلس الأمن مشروع قـرار بتـأييد ٨أصـوات مقـابل لاشئ وامتناع ثلاثة (الاتحاد السوفيتى والصين والهند) وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح إسرائيل لتأييد القرار الذى دعا مصر لإنهاء القيود المفروضة على الملاحة التجارية الدولية ووقف التدخل فى الملاحة (٦)، ولكن لم يكن للقرار أى نتيجة إذ استمر الموقف المصرى كما هو على أساس أن حصـارها لإسرائيل مشروع بموجب اتفاقية القسطنطينية التى تنظم الملاحة فى قناة السويس، بمعنى أن ذلك من حـقـهـا فى الدفـاع عن النفس ضد (دولة مـحـاربة) كمـا أن إسرائيل من ناحية أخرى ظلت تجرب العبور فى القناة منذ عـام ١٩٥١ لما تعتبره حقها فى حرية الملاحة عبر القنـاة. ومن المرات التى أقدمت عليـهـا إسـرائيل لاختـبـار هذا الحق مـا حـدث فى ٢٤ يناير ١٩٥٤ حين دخلت السـفـينة الإيطاليـة فـرانكا مـاريا Franca Maria قناة السويس بحمولة متـجهة إلى إسرائيل فأوقفتـها السلطات المصرية وصادرت الشـحنة، وفى ٢٨ يناير ١٩٥٤ تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن ضـد مصر(٧). وقـد أيدت الشكوى الإسـرائيليـة أصـوات عـديدة داخل الولايات المتـحدة (٨) وكـانت الضـغـوط تتـوالى لحث الولايات المتحدة على إرغام مصر لرفع قيودها المفروضة على إسرائيل.

1- Ellis, Harry, Israel and Middle East N. Y. The Ronald Press Company 1957, p 163.

2- Eliezer, Ereli, the Bat Galim Case before the secureity council, Middle Eastren affairs Vo. VI, No. 4 April 1955. p. 108.

3- U. N. security council, official records, 6th yesr 552 meeding 16. 1951 pp. 3 - 6.

4- Ibid. p . 8.

5- Ibid p. 9.

6- U. N. S. C. O. R. 6 th yaer 558 Meeting, sept, 1, 1951, Doc. 5/2322 p. 30.

(٧) الأهرام ٢٩ يناير ١٩٥٤، ص ٦.

(٨) انظر فهرس صحيفة النيويورك تايمز:

Index of New york Times jan. feb. 54, p. 717.

وسرعان ماجرت الاتصالات الاسرائيليه الأميريكية بشأن موقف مصر من إغلاق قناة السويس أمام اسرائيل وذلك لتنسيق المواقف اثناء مناقشة الشكوى الإسرائيلية أمام مجلس الأمن وقد بعث ايبان إلى السفير الأميريكى (لودج) فى الأمم المتحدة ينسق معه مناقشة مجلس الأمن فى فبراير ١٩٥٤ حول القيود التى تفرضها مصر على الملاحة المتجهة من وإلى اسرائيل فى قناة السويس (١).

ويبلغ السفير (ايبان) «هنرى كابوت لودج» بمشاوراته مع ممثلى النرويج والدانمارك والسويد وهولندا وبلجيكا وجنوب افريقيا وأستراليا ونيوزلندا واثيوبيا وإيطاليا وكندا والأرجنتين والاكوادور، ويطرح ايبان على لودج أن يخرج المناقشة من اطار النزاع العربى الإسرائيلى إلى إطار يتعلق بتأييد حرية الملاحة الدولية ضد القيود التى تفرضها مصر.

ويقترح سفير إسرائيل على لودج المندوب الأميريكى فى مجلس الأمن أن تقوم الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا بالمساعدة فى الادلاء ببيانات ضد القيود التى تفرضها مصر ويبعث ايبان مع رسالته هذه بعناصر مشروع قرار تساعد فى رأيه على رفع القيود وتسهم فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط (٢).

وقد بحثت الخارجية الأميريكية فى دراسة تفصيلية موقف الولايات المتحدة من مناقشة اجراءات مصر لاغلاق الملاحة أمام اسرائيل فى قناة السويس منذ قرار مجلس الأمن أول سبتمبر ١٩٥١ حتى ديسمبر ١٩٥٣(٣) حين اتخذت الحكومة المصرية قرارا بتوسيع تطبيق القيود المفروضة على السلع الإسرائيلية. وقد طرحت الخارجية الأميريكية الموقف الأميريكى حيال مصر فى ضوء الأهداف الأميريكية من النزاع ومن أطرافه واحتمالاته على النحو التالى:

- إن الولايات المتحدة يهمها أمران أساسيان:

أولا: تجنب أى ضرر مادى يلحق بضرورة احترام اتفاقية وجهاز الهدنة (هدنة رودس الموقعة فى ١٩٤٩) نصا وروحا.

ثانيا: إن الولايات المتحدة تحاول مساعدة مصر والمملكة المتحدة فى مفاوضات قاعدة السويس وضرورة التقليل من الضرر الذى يلحق بوضع الولايات المتحدة فى مصر إلى أقصى درجة، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تلتزم خلال المناقشة فى مجلس الأمن بالسلوك التالى:

أ - ألا تبادر بالمناقشة وألا تعارض المناقشة أو الأجراء الذى قد يتخذه مجلس الأمن.

ب - إن الموقف العام خلال المناقشة سوف يتوقف كلية على خصائص الحالات والحجج والقضايا التى يطرحها أطراف النزاع.

جـ - الاستعداد لتأييد أى اتجاه من جانب أطراف النزاع لسحب الشكوى.

وكان موقف الولايات المتحدة من طرح الموضوع على مجلس الأمن قد أثير من قبل فى ١٥ يناير ١٩٥٤ فى حديث بين وزير الخارجية والسفير الاسرائيلى ايبان حين أشار السفير إلى أن إسرائيل تبحث طرح الموضوع

1- Letter to Ambassador Lodge from Ambassador Eban Feb. II, 1954 file no 510. Memo to Ambassador Lodge from Brom Burdett.

2- Ibid. idem.

(٣) انظر Confidential. Palestine in the Security Council. Egyptian blockade practices.Feb. 12. 1954. file no. 530

الخاص بممارسات مصر ضد الملاحة الإسرائيلية على مجلس الأمن، وكان موقف وزير الخارجية الأميركى أنه إزاء عدم اعتراض بريطانيا على المناقشة فى المجلس فإن الولايات المتحدة لن تحث اسرائيل على الامتناع، ومن ثم ففى ٢٧ يناير ١٩٥٤ فى حديث بين ميرفى Murphy مساعد وزير الخارجية الأميركى وبين ايبان أبلغه (ميرفى) إن اسرائيل يمكن أن تتقدم بشكواها وإن اوضح له ان اسرائيل يجب أن تعى آثار ونتائج هذا العمل وإن موقف الولايات المتحدة كان ولايزال ان مصر تنتهك قرار مجلس الأمن حول الموضوع وأن أى إجراء من المجلس يتجاوز هذا الحد سوف يحكم عليه فى ضوء الاعتبارات الخاصة.

وفى نفس الوقت أبلغت الولايات المتحدة سفيرها فى القاهرة كافرى بأن يثير مع الخارجية المصرية مسألة رفع القيود والحصار، وقام كافرى فعلا بمقابلة محمود فوزى فى ٣٠ يناير ١٩٥٤ حيث أبلغه فوزى أن مصر على استعداد لرفع القيود المفروضة فى ديسمبر (الخاصة بالأغذية وليس كل القيود) بشرط عدم إتخاذ اسرائيل لاى إجراء فى المجلس (١).

وتحليل هذا الموقف الأميركى من هذه المسألة التى تعتبر من أولى المشكلات المثارة بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وبعد أن طرحت للمرة الثانية أمام مجلس الأمن عام ١٩٥٤ ان الموقف الأميركى من حيث نقده ورفضه للإجراءات المصرية كان واضحا ولالبس فيه منذ عام ١٩٥١،ولكنه هذه المرة خلال تقدم إسرائيل بشكواها للمجلس كان حريصا على عدم أخذ زمام المبادرة فى المجلس وكان يحبذ ضبط النفس وعدم المغالاة فى الادانة أخذا فى الإعتبار علاقته بمصر وبالملكة المتحدة أثناء مفاوضات قناة السويس ومكانة الولايات المتحدة فى مصر وعلاقتها بحكومة نجيب.

وبالإضافة إلى ذلك كان الموقف الأميركى تحكمه اعتبارات تتعلق بتجنب استفادة الاتحاد السوفيتى من المناقشة فى المجلس ضد الغرب، ومن ناحية ثانية كانت الولايات المتحدة تريد أن تحتفظ لنفسها بحرية الحركة فى السيطرة على الملاحة فى المياه الاقليمية خارج قناة بنما (٢) ولذلك حددت الولايات المتحدة لنفسها السلوك التالى:

- عدم القيام بأى دور قيادى فى مناقشة المجلس او صياغة أى قرار مالم تتطلب التطورات ذلك.

- انها لن تتدخل باسم مصر أو اسرائيل بالنسبة لتوقيت المناقشة.

- إنها سوف تدفع دول أخرى مثل البرازيل وكولومبيا ونيوزلندا لتبنى قرار يشير إلى تحدى مصر لقرار مجلس الأمن مع تخفيف لغة الإدانة، وأن تشير المناقشة إلى أن الدولة التى تتحدى قرار مجلس الأمن لاتنفذ متطلبات عضويتها فى الأمم المتحدة وأن مصر تتحدى قرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ وضرورة دعوة مصر لوقف التدخل فى الملاحة.

كما كانت الخارجية الأميركية تدرك أنه إذا طلب الجانبان المصرى والبريطانى أثناء المناقشة فى مجلس الأمن ضرورة تعديل اللغة والمواقف تجاه مصر بما يساعد على تقدم مفاوضات قاعدة قناة السويس، فانه لابد - من وجهة النظر الأميركية - إعطاء ذلك كل الاهتمام واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتعديل مسار المناقشة ولغة القرار (٣).

1- Ibid, idem

2- Ibid, idem.

3 - Ibid, idem

وباختصار فإن الموقف الأميريكى تجاه المسألة ككل وتجاه المناقشة فى مجلس الأمن كان موقفا يتسم بالحذر والرغبة فى التوازن وعدم حرق الجسور مع مصر بصفة خاصة.

والواقع إن الخطوط الارشادية للسلوك الأميريكى فى مناقشة مجلس الأمن كما حددتها الدراسة التفصيلية لوزارة الخارجية الأميريكية التى أشرنا اليها قد تمثلت بدقة فى بيان السفير لودج فى مجلس الأمن فى جلسة الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤، فبعد أن حدد لودج نقاط الموقف الأميريكى التى تقوم على أن المشكلة المطروحة تتعلق بتنفيذ أحد أعضاء الأمم المتحدة لقرار اتخذه أعلى جهاز فى الأمم المتحدة منذ أكثر من عامين (١٩٥١) بعد أن وقع الطرفان (مصر وإسرائيل) اتفاقية الهدنة «التى من أهدافها تحقيق السلام الدائم فى فلسطين،» وبعد أن أشار لودج إلى ان المشكلة تتركز فى أنه لايحق لطرف أن يدعى انه فى حالة حرب فعلية أو أنه يحتاج لممارسة حق الزيارة والتفتيش لاى غرض مشروع للدفاع عن النفس، أيد لودج مشروع القرار المقدم من نيوزلندة (الوثيقة 5/3/8) لكن لودج فى نفس الوقت اشاد بما جاء فى بيان مندوب مصر فى مجلس الأمن السفير (عزمى) حول النوايا الطيبة لمصر وجهودها للاعداد لحل معقول وأنه أى (لودج) لايسعه إلا الاشادة بهذه المشاعر (١).

وفى التاسع والعشرين من مارس جرى التصويت فى مجلس الأمن حول مشروع القرار المقدم من نيوزلندة والمؤيد من الغرب والولايات المتحدة حول حرية الملاحة فى قناة السويس وكان القرار مؤيدا لإسرائيل وقد عارضته مصر بقوة واستخدم الاتحاد السوفيتى حق (الفيتو) فى التصويت ضد المشروع.

وفى تقدير الباحث أن دلالات هذه المسألة التى أثارتها إسرائيل فى مجلس الأمن تتجاوز فى دوافعها وأهدافها الاطار المحدد للآثار الواقعة على اسرائيل من استمرار إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الاسرائيلية وتتعداها إلى تنفيذ تخطيط مدروس من ممارسة الضغط الدولى على نظام الحكم فى مصر وعلى الإدارة الأميريكية والحكومة البريطانية أثناء عملية المفاوضات الدقيقة الخاصة بقاعدة قناة السويس والتذكير بدعاوى اسرائيل فى استخدم هذا الممر المائى، فضلا عن أن التحرك الاسرائيلى لاثارة الموضوع فى مجلس الأمن فى هذا التوقيت الحرج بالنسبة للإدارة الأميريكية فى ضوء علاقتها مع مصر ومع نظام حكمها كان يتم خلال الربع الأول منذ عام ١٩٥٤ وهى فترة كان الخط العام للسياسة الخارجية الأميريكية فى المنطقة خلالها يتجه إلى تقديم الدعم العسكرى للعراق وعقد اتفاق للأمن المتبادل معها، وقد كانت اسرائيل فى نفس التوقيت تحاول الاحتجاج على اى صفقات سلاح تقدم للعرب (٢) ولم تقتنع اسرائيل فى ذلك بأى تأكيدات يقدمها وكيل الخارجية الأميريكية بيديل سميث Beedel smith أو (هنرى بايرود) مساعد الخارجية الأميريكية بإن الاسلحة لن تستخدم ضد اسرائيل (٣).

---

(١) انظر: S.C.O.R 663 Meeting March 25, 1954, p. 1-3.

وانظر كذلك: S.C.O.R 657tg Meeting 4 Feb. 54. pp. 8 - 9.

(فى نفس الوقت تقدمت مصر بشكوى الى المجلس حول انتهاكات اسرائيل للهدنة فى منطقة العوجة).

وانظر ايضا S. C. O. R. 658th Meeting 5 Feb. 54. p. 1.

(٢) انظر New York times March 7, 1954 p.2. March 9, 54 p. 6. March 17 54 p. 14 March 19, 54 p. 8 March 22 54 p. 8

(٣) انظر New York Times March 7, 54 p.2.

وقد قدمت هذه البيانات او التاكيدات لمجموعة من اعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس

لم يكن غريبا إذن أن يكون الربع الأول من عام ١٩٥٤ فترة «التوتر العربى الاسرائيلى» من أهم الموضوعات التى يبحثها ايزنهاور مع دالاس فى التاسع عشر من ابريل ١٩٥٤ حيث ناقش دالاس جوانب هذا التوتر وموضوع المساعدة العسكرية للعراق. لكن أهم مايلفت النظر فى التقييم الذى طرحه دالاس على ايزنهاور تلك الخطورة الكامنة فى أن تتعمد اسرائيل كسر الهدنة على أساس أن ذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى ترتيب أفضل، وقد أكد ايزنهاور لدالاس ضرورة استمرار سياسة عدم التحيز Impartality وعدم الخضوع للضغوط السياسة وأشار بالتحديد إلى المضى قدما فى إبرام اتفاق أمن متبادل مع العراق وعقب دالاس بانه يتوقع معارضة سياسية قوية من العناصر الخاضعة للنفوذ الصهيونى (١).

وكما أوضح تطور الاحداث فيما بعد فان هذا الحديث بين ايزنهاور ودالاس حول نوايا اسرائيل لخرق «الهدنة» كان فى الحقيقة قراءة صحيحة للمستقبل الذى سوف تكشف عنه التطورات اللاحقة خاصة بعد رد فعل اسرائيل لتوقيع الاتفاق الخاص بقاعدة قناة السويس والعودة لإثارة موضوع حرية الملاحة فى القناة إلى أن يتحقق ماتوقعه ايزنهاور ودالاس من نية إسرائيل فى خرق الهدنة بوقوع حوادث الحدود والاشتباكات المسلحة أواخر عام ١٩٥٤ ومطلع عام ١٩٥٥ كما سنرى فى موضع لاحق.

ب- آثار اتفاقية الجلاء عن قاعدة قناة السويس اكتوبر ١٩٥٤:

فى أعقاب توقيع رؤوس الاتفاق بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس بدأت ردود الفعل تتضح فى أوساط الكونجرس بصفة خاصة ازاء آثار هذا الاتفاق على اسرائيل بالنسبة لاغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الاسرائيلية، فقد بعث النائب الأميريكى امانويل سيللار Emanuel Cellar عن ولاية نيويورك فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ رسالة إلى وزير الخارجية الأميريكى دالاس يتحدث فيها عن المخاطر التى تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الاتفاقية بسبب انسحاب القوات البريطانية من القاعدة وتفزع الجيش المصرى لها وتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، كما تثير الرسالة إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام اسرائيل ويطالب الحكومة الأميريكية بالتدخل لتفرض على مصر الامتثال لقرار مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٥١ (٢).

واهمية خطاب النائب الأميريكى أنه أولا يحمل النقد للسياسة الأميريكية تجاه مصر كما يحمل معانى الانحياز لها والتجاهل لمصلحة اسرائيل خاصة بعد توقيع رؤوس الاتفاق، ويرسل دالاس إلى النائب الأميريكى ردا فى ١١ أغسطس يكتبه له مساعد وزير الخارجية (مورتون) يستشهد فيها بتصريحات عبد الناصر فى أول أغسطس التى تنطوى على نفى أى نوايا عدوانية ضد اسرائيل (٣) وأنه ليس لدى الولايات المتحدة دليل على وجود مثل هذه النوايا، وانها ملتزمة بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠، وانها لازالت تقف وراء قرار مجلس الأمن لعام ١٩٥١ الخاص بحرية الملاحة فى قناة السويس (٤).

---

(١) انظر مذكرة الحديث بين الرئيس ايزنهاور ودالاس فى ١٩ ابريل ١٩٥٤

Memo of Conference with the president, April 19 , 1954, P.3 Box (1), Meetings with the President, White House Memo. Series. J. F. D papers 1952 - 1959.

(٢) انظر: U. S. Dept . of state bulletin Vol. XXXI, no. 792, August 30, 1954. pp 316 - 318. U .S News World report

(٣) نص تصريحات عبد الناصر

(٤) انظر: U. S Dept. of state bulletin no. 792. Loci cit.

ويلاحظ أن نفس النائب «سيلار» كان قد اثار نفس القضية الخاصة بفرض القيود من جانب مصر علي اسرائيل في ١٨ يناير ١٩٥٤ مما وصفه «بالقيود» التعسفية التى تفرضها مصر على السلع الاسرائيلية التى تمر عبر قناة السويس وطالب بان يتخذ الوفد الأميريكي لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية اجراء فى هذا الشان وإن مصر بذلك تشدد من مقاطعة اسرائيل انتهاكا لقرار مجلس الأمن فى أول سبتمبر ١٩٥١ وأن مصر وسعت نطاق المقاطعة والمصادرة لتشمل حتي الغذاء وأن للولايات المتحدة مصلحة في اسرائيل، وأن اجراءات مصر مضادة للمصالح والاهداف الأميريكية في اسرائيل ولذلك ادعو السفير الأميريكى فى مجلس الأمن لاثارة الموضوع.

راجع Gong. Record. House , Jan. 18, 1954. p. 410.

وقيمة هذه الرسالة التى أرسلها النائب الأميريكى انها تحدد أولا رد الفعل لدى الكونجرس فى قطاع النواب المؤيدين لاسرائيل تجاه آثار الاتفاقية المصرية الإنجليزية لقاعدة قناة السويس خاصة إغلاق مصر للملاحة فى قناة السويس أمام اسرائيل، وثانيا تكمن قيمتها فى مضمون الرد الذى بعث به دالاس إلى النائب الأميريكى يوضح فيه حقيقة الموقف الأميريكى ازاء التزام الولايات المتحدة بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وتأكيدها لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ الخاص بالملاحة فى قناة السويس، وكلاهما فى الواقع يمثلان ركنين أساسيين فى الموقف الأمريكى تجاه النزاع الاسرائيلى المصرى ويحددان المسلك الأميريكى تجاه محاولات التسوية بينهما.

ومما يؤكد هذا الاتجاه المعارض للموقف الأميريكى ذلك الهجوم على السياسة المصرية تجاه اسرائيل الذى شنه عضو أخر فى مجلس النواب هو تشارلز كيرستين Charles Kersten عن إغلاق مصر للمرور فى قناة السويس أمام اسرائيل مذكرا أنه منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ومصر مستمرة فى منع السفن بما فيها السفن الأميريكية المتجهة إلى اسرائيل من المرور، وأن الحكومة الأميريكية أو الحكومات الغربية لم تقبل حجج مصر فى هذا الشأن وأن هذا الحصار أصاب إسرائيل باضرار اقتصادية بالغة وأن مصر تقوم حاليا بفحص بيانات حمولات السفن الأميريكية المتجهة إلى اسرائيل، وأن هذه اهانة لايمكن أن تقبلها الولايات المتحدة وأنه من المأمول أنه عندما توقع مصر وبريطانيا الاتفاقية أن تصحح العلاقة بين مصر واسرائيل وأن ترفع مصر حصارها (١).

وبالطبع لم يكن رد فعل توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية يقتصر على أوساط الكونجرس المؤيدة لاسرائيل خاصة مايتصل منها بحرية الملاحة فى قناة السويس أمام السفن الاسرائيلية، بل كان مدارا للمباحثات بين الحكومتين الاسرائيلية والأميريكية وبين الحكومتين الأميريكية والمصرية، وكانت الدبلوماسية الأميريكية فى إطار هذه المباحثات بين الجانبين المصرى والاسرائيلى تحاول طرح أفكارها وتصوراتها للوصول إلى تسوية لهذه المشكلة المعقدة.

ففى الثلاثين من يوليو ١٩٥٤، قابل ايبان سفير اسرائيل فى واشنطن (هنرى بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكى لمناقشة آثار الأتفاقية المصرية الانجليزية لقاعدة قناة السويس على اسرائيل (٢). ذكر ايبان أنه بتوقيع هذه الاتفاقية، فإن اسرائيل قد وصلت إلى مرحلة أقرب إلى مفترق الطرق، فاما أن تتسلح بالكامل - مالم تساعدها الولايات المتحدة فى علاقاتها مع الدول العربية - أو تتحول إلى عهد من التعاون السلمى مع الدول العربية إذا ساعدتها الولايات المتحدة، وأوضح (ايبان) أن اتفاقية قاعدة السويس قد ازالت حاجزا بين اسرائيل ومصر وإنها تقوى مصر من خلال المخازن والتسهيلات التى سوف تترك لمصر وأن هذه الآثار سوف تتضاعف لو أن الولايات المتحدة قدمت معونة عسكرية لمصر، وأشار (ايبان) أنه لايريد أن يهاجم الاتفاق ولكنه يقترح خطوات تخفف من الاخطار التى تتعرض لها اسرائيل بسبب الاتفاقية:-

---

1 - Congressional Record, House, August 20, 1954. P. 15815.

وراجع ايضا رد فعل الكونجرس المؤيد لاسرائيل بعد توقيع اتفاقية الجلاء وأثاره السلبية علي اسرائيل Cong. Record House 18 June, 1956 p. 10 505 June, 1956 p. 10622

ومن الادلة على أن هذه المسألة كانت مطروحة على الراى العام الاميريكي الموالى لاسرائيل أن لجنة من المحامين الاميريكيين اعدت دراسة قانونية خلصت الى أن تدخل مصر فى مرور البضائع فى قناة السويس يتنافى مع اتفاقية قناة السويس ١٨٨٨ ومع اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية ومع ميثاق الامم المتحدة وقراراتها. انظر:

Pamphlet entiled The U. N and Egyptian blockade of the Suez Canal (Lawyers committee on blockades) 1954 p. 25

(٢) انظر مذكرة الحديث بين ايبان وبايرود في ٣٠ يوليو ١٩٥٤:
Memo. of conversation Jily. 30. 1954. sub. effects of Anglo Egyptian Suez base-Agreement on Israel, file no. 500, U. S. economic and military aid to Egypt, Dept. of state.

١ـ الموافقة على الطلب الذى تقدمت به اسرائيل فى فبراير ١٩٥٣ لمنحة مساعدة عسكرية وضرورة التوازن فى التسلح بين الدول العربية واسرائيل لأسباب عسكرية ونفسية وان اسرائيل تفضل الا تزود الولايات المتحدة الدول العربية بالسلاح وإنها لو فعلت ذلك فإنها يجب ان تزود اسرائيل بالسلاح.

٢ ـ اقناع مصر بالعدول عن موقف العداء تجاه اسرائيل (وقد استجاب ايبان لاقتراح بعد ذلك من بايرود بأن يصدر عبد الناصر بيانا يعلن فيه أنه ليس لمصر نوايا عدوانية ضد اسرائيل).

٣ ـ ضمان الدول الغربية لحدود اسرائيل بشكل أكثر تحديدا أو تفصيلا من الاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وأنه لاتكفى مجرد تكرار الاعلان، وانتقد السفير بقوة عدم نص الاتفاقية على تعهد خاص من جانب مصر لرفع القيود على العبور فى قناة السويس من وإلى اسرائيل وأن اسرائيل قد تثير الموضوع فى مجلس الأمن.

وفى مواجهة هذا الطرح الاسرائيلى لآثار الاتفاقية المصرية الإنجليزية حول قاعدة قناة السويس على اسرائيل وتأثيرها على امكانيات السلام، قدم (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكية الموقف الأميريكى فى النقاط التالية:

١ ـ إن الولايات المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة تجاه اسرائيل بمحاولة حث مصر على التقدم نحو تسوية المشكلة بين العرب واسرائيل وأنه لايجد مايثبطه تجاه احتمالات النجاح، وأن النتائج سوف تتحقق قبل ان يتأثر توازن القوى الحالى بين اسرائيل والدول العربية.

٢ ـ إن الولايات المتحدة تبذل جهدا حقيقيا للبحث عن وسيلة لضمان الحدود بما يطمئن كل الاطراف.

٣ ـ إن الرئيس ايزنهاور فى رسالة إلى اللواء نجيب منذ زمن طويل الزم الولايات المتحدة بمساعدة مصر بمعونة اقتصادية وعسكرية فور تسوية مشكلة قاعدة السويس.

٤ ـ ليس من مصلحة اسرائيل أو الولايات المتحدة أن تصبح المشكلة العربية الاسرائيلية العقبة الوحيدة أمام التقدم فى المنطقة، والولايات المتحدة ترحب بمشورة اسرائيل فى كيفية تجنب هذا الموقف وأن اسرائيل قد تبحث تقديم تنازلات فى إطار تسوية شاملة مع الدول العربية (١).

ومن الواضح أن الاتفاقية المصرية الانجليزية قد طرحت آثارا على النزاع بين مصر واسرائيل مما دفع بالخارجية الاسرائيلية إلى إثارة الموضوع مع الولايات المتحدة فى محادثة بين (ايبان) وبايرود، هذه الآثار صورها (ايبان) على أنها أخطار ناجمة عن الاتفاقية بعد تولى مصر للقاعدة وزوال الحاجز بينها وبين اسرائيل وتلقيها المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة، وطرح (ايبان) مطالب محددة وهى أن تحث الولايات المتحدة مصر على تعديل موقفها المعادى تجاه اسرائيل. وكان رد الفعل الأميريكى ازاء هذه المخاوف الاسرائيلية تأكيد (بايرود) للالتزام الأميريكى بذلك إلا أنه من الواضح فى نفس الوقت التزام الولايات المتحدة من خلال رسالة ايزنهاور إلى نجيب (١٩٥٣) بمساعدة مصر عسكريا واقتصاديا فور تسوية مشكلة قاعدة السويس. وقصارى القول ان اتفاقية الجلاء عن قاعدة السويس نشطت التأثير الاسرائيلى بالسلب على اتجاهات الولايات المتحدة نحو مصر بالحث على عدم تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية لمصر مالم يتم التوصل إلى تسوية سلمية بينها وبين الدول العربية.

---

1 - Ibid, idem.

والواقع أن الخارجية الأميريكية فى اعقاب مقابلة بايرود وايبان - التى اسلفنا الإشارة اليها - تباحثت مع الخارجية المصرية فى هذه المخاوف والشكوى الاسرائيلية فى إطار المحاولات الأميريكية للتسوية السلمية بين مصر واسرائيل، ففى مقابلة بين كافرى وبين محمود فوزى نقلها كافرى للخارجية الأميريكية طرح فوزى موقف مصر من الهواجس الاسرائيلية كما نقلها كافرى - فى النقاط التالية (١):

- إن مصر بالتأكيد تريد التعايش مع اسرائيل وتعرف أنها ذات يوم سوف تواجه احتمال اتفاق سلام ولكن الوقت لم يحن بعد *.
- أن السلطات المصرية لن تصدر بيانات بعدم مهاجمة اسرائيل واشار إلى تصريحاته وتصريحات رئيس الوزراء بأنه ليس لدى مصر نوايا الهجوم على اسرائيل.
- أن مصر تحث بريطانيا على المضى فى المفاوضات للتوقيع النهائى على الاتفاقيات.
- أشار إلى أن المخابرات المصرية لديها ادلة على أن اسرائيل تدبر الحوداث لتخريب الاتفاقية مع بريطانيا.
- أشار وزير الخارجية المصرى إلى أن مصر تحترم الاتفاق الثلاثى.
- أن السلطات المصرية تدرس مشروعات اتفاقيات المعونة الاقتصادية والعسكرية وأنه يفضل دراستها بعناية مع زملائه ليتفهموا مضامينها.

وحقيقة هذا الحديث الذى دار بين (فوزى) وكافرى فى أعقاب الحديث المطول بين بايرود وايبان فى واشنطن حول الآثار المترتبة على الاتفاقية المصرية الانجليزية خاصة ماطرحه ايبان عن ضرورة قيام الولايات المتحدة بحث مصر على تعديل موقفها المعادى لاسرائيل وأن اسرائيل - بعد الاتفاقية - فى مفترق طرق إما إلى التسلح الكامل وإما إلى التعايش السلمى مع الدول العربيبة - هذا الحديث يندرج فى اطار المساعى الأميريكية الحثيثة لطمأنة اسرائيل من ناحية ولمحاولة حث مصر - كما طلبت اسرائيل - على التقدم نحو التسوية السلمية.

وكان ايبان قد قابل دالاس فى الرابع من أغسطس وتحدث معه عن الآثار المترتبة على اتفاقية قاعدة السويس وعلى العلاقات بين مصر واسرائيل واحتمالات السلام بشكل عام وذلك بعد لقائه مع (بايرود) فى الثلاثين من يوليو ١٩٥٤ (٢).

وقد كان طرح ايبان مع دالاس عن آثار الاتفاقية على اسرائيل على احتمالات السلام مع مصر أكثر تحديدا وتفصيلا فقد أوضح النقاط التالية:

---

(١) انظر برقية كافرى فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ عن مقابلته مع محمود فوزى:
Secret telegram, sent to sec. of state, Washington, 4 August, 1954 sent to Dept. of state no. 62 from Cairo file no. 320 Israel Egypt re: peace treaty possiblilities.

وكان مدار المباحثات احتمالات عقد اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل.

(*) وهذا تنبؤ صحيح كما حدث فيما بعد بعقد الاتفاقيات مع إسرائيل بداية من عام ١٩٧٨، ١٩٧٩.

(٢) انظر مقابلة دالاس وايبان فى ٤ اغسطس ١٩٥٤ :
Telegram received August 4, 1954, from secretary of state to Tel Avive no. 61, Cairo, file no. 320, Israel - Arabs, Israel ambassador on Suez - Arab relations in Gerenrai.

١ ـ أن الاتفاقية ذات طابع ثورى بالنسبة لاسرائيل والشرق الأوسط ككل بحيث يجب بحث آثارها مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فالتسوية والتطورات أثارت قلقا شديدا فى اسرائيل

٢ ـ أن اسرائيل مع ذلك لم تعارض الاتفاق من حيث المبدأ ومع ذلك فقد يكون لها آثار مدمرة على اسرائيل:

أ ـ فى الجانب العسكرى فجلاء البريطانيين عن القناة أزال عائقا أمام القوات المصرية، وقضى على وضع منطقة سيناء كحاجز بين مصر واسرائيل بالاضافة الى أن وراثة مصر للتسهيلات سوف يزيد من قوتها العسكرية وأن ذلك سوف يتضاعف لو تسلمت مصر معونة عسكرية من الولايات المتحدة.

ب ـ من الناحية السياسية أن التسوية تمت فى الوقت الذى الى أصبحت فيه مصر أكثر تهديدا لاسرائيل وصدور تصريحات من المسؤولين بهذا المعنى.

٣ ـ أن التسوية تمت دون ضمان من مصر برفع الحصار عن تجارة اسرائيل فى القناة.

٤ ـ العنصر الثالث الذى يثير قلق اسرائيل هو أن المعونة العسكرية المقترحة لمصر والاجراءات الأميريكية الأخرى المتعاطفة مع العرب تتخذ دون اتخاذ اجراء مقابل مع اسرائيل ودون ضمان لاسرائيل وأن الاتفاق الثلاثى ليس كافيا وأنه غير ملزم للأطراف كما أنه إنهار بسبب تغير ميزان القوى بسبب المساعدة العسكرية للعراق ولمصر.

٥ ـ أنه لو تركت اسرائيل تواجه الدول المجاورة المعادية لها ووقفت الولايات المتحدة موقفا سلبيا فإن اسرائيل قد تصبح معسكرا مسلحا متوترا وعصبيا يسيطر عليها الاستعداد العسكرى على حساب التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ثم تقدم سفير اسرائيل بثلاثة مطالب محددة:

أ ـ منحة معونة عسكرية لموازنة الدول العربية.

ب ـ ضمانات أقوى ضد العدوان.

جـ ـ رفع القيود فى القناة

وفى مقابل الشرح والمطالب الاسرائيلية، قدم دالاس الموقف الأميريكى فى النقاط التالية:

١ ـ أن الولايات فى محاولاتها المساعدة لتحقيق تسوية السويس لم تقصد مطلقا الاضرار باسرائيل وأن الموقف فى مصر كان خطيرا ينذر بالحرب وكان استمراره مشحونا بالخطر.

٢ ـ أن الآثار السلبية قد تبدو للوهلة الأولى، لكن ليس ثمة أخطار مباشرة فالجلاء البريطانى سوف يستغرق عامين.

٣ ـ يجب على اسرائيل الاطمئنان لاهتمام الولايات المتحدة بمستقبلها وأن معلومات الولايات تشير الى أن اسرائيل أقوى من جيرانها مجتمعين [1] ولن تغير من المعادلة بجعل جيرانها أقوى منها.

1 - Ibid, idem

٤ ـ إن الولايات المتحدة ملتزمة بتأييد الاعلان الثلاثى وأنها تتصدى للعدوان ولايمكن أن تفعل أكثر من ذلك حتى لو كانت هنالك اتفاقية مع اسرائيل.

٥ ـ إن الصداقة الاساسية للشعب الأميريكى تجاه اسرائيل معروفة وفريدة ولم يحدث مايغير من تلك الصداقة ولاداعى لان تشعر اسرائيل بالقلق والعزلة.

٦ ـ إنه لايمكن أن تتوقع اسرائيل أن تبقى الولايات المتحدة فى حالة ضعف بالنسبة لاسرائيل، فتسليح العراق بهدف تدعيم المنطقة وإن الولايات المتحدة سوف تدرس بعناية برامج الاسلحة لمصر وسوف تكون محدودة الحجم ولن تغير موازين القوى [١].

هاتان المقابلتان بين ايبان وبايرود فى ٣٠ يوليو، ثم بين ايبان ودالاس فى ٤ أغسطس ، وماتبعهما من اتصال كافرى بمحمود فوزى فى القاهرة فى نفس إطار نقل المخاوف الاسرائيلية والحصول على تأكيدات مصرية إنما توضحان مدى التركيز فى اتصالات الحكومة الاسرائيلية على ابراز آثار الاتفاقية المصرية الانجليزية على اسرائيل ومحاولة دفع الدبلوماسية الأميريكية فى اتجاه الوساطة بينها وبين مصر من أجل تحقيق مطلبها فى التسوية السلمية ورفع القيود على قناة السويس.

وقد تأكد مدى هذا التركيز الاسرائيلى، بل ويمكن القول فى الضغط الاسرائيلى على الحكومة الأميريكية فى طرح العلاقات المصرية الاسرائيلية والتوتر على الحدود المصرية الاسرائيلية فى حديث هام بين موشى دايان رئيس الأركان فى الجيش الاسرائيلى وبين المسؤولين بادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية يوم ٥ أغسطس [٢] (فى اليوم التالى لمقابلة ابيان دالاس) وقد تساءل المثلون الاسرائيليون ماذا تتوقعه حكومة الولايات المتحدة من إسرائيل لتحسين علاقاتها مع مصر بعد توقيع اتفاقية القناة، كما أعربوا عن القلق إزاء القيود التى تفرضها مصر فى قناة السويس و فى خليج العقبة.

وقد أوضح جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية أن المشكلة المصرية الانجليزية ظلت عقبة كؤود أمام رغبة الولايات المتحدة فى تحقيق تقدم نحو الاهداف المشتركة خلال السنوات السابقة وأن الأحداث من عام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر أثبتت خطأ أن مجرد الوجود العسكرى البريطانى فى منطقة السويس قد قلل من الحوادث على طول خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية، وأن الحكومة الأميريكية على اقتناع بأن ابرام اتفاق القاعدة واحتمالات تقوية العلاقات المصرية الأميريكية طرحت اطارا جديدا يساعد على بذل جهود أكثر فعالية نحو السلام والاستقرار اللذين تتطلع إليهما الولايات المتحدة واسرائيل.

أما بالنسبة لحرية العبور فى قناة السويس وخليج العقبة فإن الموقف الأميريكى معروف وواضح فى الأمم المتحدة وفى الاتصالات الدبلوماسية مع القاهرة وأنه مع الصبر، يمكن لاسرائيل أن تحصل على مايرضيها بالنسبة لهذه المسائل خلال فترة معقولة [٣].

---

1 - Ibid, idem.

(٢) انظر مقابلة موشى داين مع جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية يوم ٥ أغسطس ١٩٥٤ :
Confidential, Dept. of state Memo of conversation sub:
Israel - Egyptian relations, August 5, 1954, file no. 320 Israel - Egypt relations

3 - Ibid, idem.

هذا التكثيف فى الاتصالات الأميريكية الإسرائيلية (مقابلات ايبان مع بايرود، ثم مع دالاس ثم دايان مع مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية ثم اتصالات الخارجية الأميريكية بسفارتيها فى تل أبيب والقاهرة واتصالات كافرى مع فوزى) يعكس مدى حدة القلق الاسرائيلى، وفى نفس الوقت الاهتمام بتنشيط الدور الأميريكى للتأثير على مصر أو للحد من ايجابيته نحو مصر على الأقل على أن الدلالة المستخلصة من تكثيف اسرائيل لاتصالاتها مع واشنطن تكشف عن احتمال قوى بأن اسرائيل سوف تحاول خلق «مشكلة» من آثار اتفاقية قاعدة السويس وآثارها على النزاع مع مصر سواء حول حرية العبور فى قناة السويس أم حول حوادث الحدود بين البلدين.

وقد كانت الخارجية الأميريكية تعى، كما تدل على ذلك وثائقها، هذا الموقف الاسرائيلى الذى يصر على اثارة المشكلات كنتيجة لما يعتبره الآثار السلبية للاتفاقية المصرية الانجليزية. وفى إطار مساعى الخارجية الأميريكية لمعالجة موضوع القيود المصرية المفروضة على الملاحة فى قناة السويس المتجهة إلى إسرائيل بعث وزير الخارجية الأميريكى بالنيابة «سميث» فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٤ * إلى السفارات والقنصليات الأميريكية فى كل من الاسكندرية والقاهرة وحيفا ولندن وبورسعيد وتل أبيب يعرب عن قلق الخارجية الأميريكية من استمرار القيود المصرية المفروضة على الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل وأوضح وزير الخارجية بالنيابة أن الهدف الأول حاليا هو ضمان التخلى - عمليا - عن هذه القيود وأن أفضل وسيلة عملية فى هذا الاتجاه هو اقناع مصر بالتخلى عن اشكال التحكم فى هدوء ودون علنية.

وأعرب وزير الخارجية بالنيابة أن الخارجية تشعر بالاطمئنان لعملية التخفيف التدريجية لهذا الحظر عن أنواع من الحمولات مثل نقل البترول.

وتسجل الخارجية الأميريكية فى برقياتها السرية أن التقارير الأسبوعية للقنصليات الأميريكية فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ بأن السفن لم تعد بحاجة إلى الحصول على تصريح عند دخول بورسعيد للحصول على مياه، وأن السفن المتجهة إلى حيفا يمكن ان تحصل على المياه والطعام، وأن الخارجية الأميريكية ترحب بهذا القرار(١).

وتطلب الخارجية الأميريكية من سفاراتها وقنصلياتها المذكورة فى البرقية ارسال تقارير تفصيلية عن المعلومات المتاحة عن حركة السفن فى القناة من وإلى اسرائيل، وعن القيود المفروضة عمليا لانظريا، وتطلب من سفاراتها فى لندن تحديدا الاستفسار عن أى تغيرات تطرأ على أسعار التأمين البحرى بما يعكس تخفيف القيود على الملاحة من قناة السويس من وإلى اسرائيل، فاتصالات الخارجية الأميريكية ببعثاتها واهتمامها بمتابعة الشكوى الاسرائيلية واضحة من برقياتها فهى تعمل على حث مصر على رفع القيود عمليا دون حاجة إلى اعلان تغيير فى الموقف، وفى نفس الوقت تسجل بعض التخفيف فى القيود وتطلب متابعة هذا التطور، ويستخلص الباحث أن هذا الموقف الحذر والذى حقق قدرا من الانفراج فى القيود قد جاء فى اعقاب اتصالات مكثفة بين الخارجية الأميريكية ووزارة الخارجية المصرية وفى اعقاب اتصالات اميريكية اسرائيلية.

(*) هو الجنرال والتر بيديل سميث General Walter Beddel Smith، ويلاحظ انه كان مديرا لوكالة المخابرات المركزية حتى ٨ فبراير ١٩٥٢ ووكيلا لوزارة الخارجية من ٩ فبراير ١٩٥٣ حتى اول اكتوبر ١٩٥٤.

(١) انظر برقية الخارجية الأميريكية إلى سفارتها وقنصلياتها فى كل من الاسكندرية والقاهرة ولندن وحيفا وبور سعيد وتل ابيب :

Dept. of state, confidential no. C. A 1981, Sept. 21, 1954, Sub. Egyptin restrictions on Suez canal shipping to Israel, sent to Alexandria, Cairo. port said file no. 510.

ولكن اسرائيل رأت اثارة المشكلة مرة أخرى أمام مجلس الأمن بعد احتجاز السفينة بات جاليم Bat Galim فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤ وهى سفينة ترفع علم اسرائيل تبلغ حمولتها ٥٠٠ طن وصلت إلى المدخل الجنوبى لقناة السويس متجهة من ميناء مصوع إلى حيفا باسرائيل وكان على ظهر السفينة طاقم اسرائيلى من عشرة أفراد وتحمل حمولة مكونة من ٩٣ طن من اللحوم و ٤٢ طن من الاخشاب و ٣٠ طن من الجلود (١) وقد أثارت الدوائر الصهيونية الرأى العام الأميريكى ضد مصر إلى درجة أن عرض الأمر على مجلس الأمن، وفى ١٤ يناير ١٩٥٥ خلال مناقشة بات جاليم Bat Galim فى مجلس الأمن أعرب السفير الأميريكى (كابوت لودج) عن رأى الولايات المتحدة فى الحادث بأنه ليس إلا حلقة فى سلسلة الحالات التى ينظر اليها مجلس الأمن فيما يتصل بالمسألة الفلسطنية وانه يجب أن ينظر إليها فى إطار المنازعات بين اسرائيل والدول العربية (٢) وأبرز المندوب الأميريكى فى نيويورك انه كان من حق الفرد ان يتوقع حدوث تقدم اكبر نحو اقامة سلام عام بين مصر واسرائيل وان الهدف الوحيد للولايات المتحدة هو رؤية تسوية عادلة ومنصفة للمشكلات القائمة بين اسرائيل وجيرانها ولكن ذلك لايمكن أن يتحقق دون الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

كما أعلن المندوب الاميريكى انه من رأى الولايات المتحدة أن القيود المصرية المفروضة على السفن التى تمر فى قناة السويس وتتجه إلى إسرائيل أو الخارجة منها لاتتفق مع روح وهدف اتفاقية الهدنة العامة المصرية الاسرائيلية الموقعة فى رودس عام ١٩٤٩ وتتناقض مع قرارات مجلس الأمن فى أول سبتمبر ١٩٥١ وتراجعا عن الاهداف التى التزم بها الطرفان (٣) وإن كان المندوب الاميريكى قد أشار فى نفس الوقت إلى استجابة مصر إلى نداءات مجلس الأمن على لسان ممثلها الدكتور محمود عزمى فى ١٤ اكتوبر وان مصر لم تعترض على عبور السفن المتجهة إلى اسرائيل وإن مصر أبدت روح التفاهم وتستحق الثناء والتشجيع (٤).

جـ ـ مشكلة الاشتباكات عبر الحدود بين مصر واسرائيل:

إلا أن مشكلة المرور فى القناة أمام الملاحة الاسرائيلية لم تكن العقبة الوحيدة أمام السياسة الخارجية الأميريكية فى معالجتها للنزاع بين مصر واسرائيل، فقد كان الموقف المتوتر على الحدود بين البلدين والحوادث التى ازدادت بصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية قاعدة السويس، من أهم التطورات التى فرضت نفسها على الخارجية الأميريكية فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٤ وطوال عام ١٩٥٥ وكان واضحا أن النزاع المصرى الاسرائيلى ـ بعد توقيع اتفاقية السويس ـ يتجه بشكل مضطرد إلى درجة من التوتر التى تنذر بالصدام.

1- United Nations Security council official records 9 the year 962 meeting Octoper 14, 1954 pp. 1 - 18

2- U. N. S. C. R 4 th Jan. 1955 885. 7 Meeting pp. II - 13

ويلاحظ أن اسرائيل تقدمت بشكواها إلى مجلس الأمن فى ١٤ اكتوبر تحت بند «المسألة الفلسطينية» انظر :

U. N. S. C. O. R 9th year, October 14, 1945. p. I.

وانظر كذلك نص خطاب اسرائيل في ١٤ فبراير ١٩٥٥ إلى رئيس مجلس الأمن

U.N.S.C.O.R 10th Year - 5/3362 - supplement for Jan - Feb. March 55. N. Y. pp. 31 - 32.

3- U.S.Dept of state Bulletin Vol XXXXII, Fep. 21, 1955 P. 305

(٤) كانت القضية قد انتهت فعلا فى ٢٣ ديسمبر حين أبلغ مندوب مصر فى مجلس الأمن أن مصر تتخذ الاجراءات اللازمة لتسليم طاقم السفينة الى السلطات الاسرائيلية عن طريق لجنة الهدنة المشتركة وأنها على استعداد للافراج عن السفينة والحمولة ـ انظر

U.N.S.C.O.R.supplement, Oct, Nov. Dec, 1854, Doc. 5/3352 P. 54.

ففى ٥ نوفمبر ١٩٥٤ بعثت الخارجية الأميريكية إلى «كافرى» سفيرها بالقاهرة بأن يقابل المسؤولين فى الخارجية المصرية ويقدم لهم الموقف الاميريكى حول حوادث الحدود بين مصر واسرائيل فى قطاع غزة وقد نقل «كافرى» للخارجية المصرية ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق ازاء الحوادث الخطيرة فى منطقة غزة التى وجهت لجنة الهدنة المشتركة اللوم لمصر بشأنها كما أبلغها ان اسرائيل نقلت للولايات المتحدة ادعاءاتها بأن الحوادث التى وقعت فى غزة توحى بتورط الحكومة المصرية وأن لديها الدليل على وجود (متسللين متهمين)(١).

إن الولايات المتحدة ـ كما نقل كافرى ـ وان لم تقبل دعاوى اسرائيل بتورط الحكومة المصرية فهى تعتقد أن الحكومة المصرية مسؤولة عن وضع حد للحوادث التى تسبب فيها اشخاص فى منطقة تحت السيطرة المصرية وأن تقصير مصر فى أداء ذلك أدى إلى انتقام اسرائيل فى سلسلة من ردود الفعل التى تثق الولايات المتحدة فى ان مصر تريد تجنبها وأن الولايات المتحدة تعتقد ان مجلس قيادة الثورة المصرية سوف يراجع بدقة الترتيبات بهدف اقرار السلام فى المنطقة وترجو الولايات المتحدة ان يقوم مجلس قيادة الثورة بالتحقيق فيما إذا كانت ثمة جماعات مناوئة للحكومة تعمل لخلق الصعوبات أمامها بالعمليات فى منطقة غزة، وتقترح الولايات المتحدة العمل من خلال هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة وترتيباتها بين الشرطة المحلية وقادة الجيش على الجانبين.

وفى نفس الوقت تطلب الخارجية الأميريكية من سفارتها فى إسرائيل ابلاغ المسؤولين فى الحكومة الاسرائيلية بهذا المسعى الأميريكى لدى الحكومة المصرية وتبلغها أن الحكومة الأميريكية مستمرة فى معارضتها لسياسة الانتقام التى أدانها مجلس الأمن وتطلب تأكيدا من الحكومة الاسرائيلية بألا ترتب لانتهاج مثل هذه الاساليب فى قطاع غزة (٢) كما تطلب الخارجية الأميريكية من ممثلها فى القدس ابلاغ الجنرال «بيرنز» * قائد قوات الهدنة بمساعى الولايات المتحدة وبتقييمه لاحتمالات قيام اسرائيل بضربات انتقامية (٣).

فالموقف الأميريكى *وإن بدا فى الظاهر* ـ يحمل مصر مسؤولية أحداث الحدود فى غزة فى نوفمبر ١٩٥٤ ويطالبها بفرض تدابير لاقرار الأمن، فقد كان يطلب من إسرائيل ويتوقع فى نفس الوقت الا توجه ضربات انتقامية فى محاولة لاحتواء الأزمة تجنبا لمضاعفات فى الموقف بين البلدين.

والواقع أن عناصر عديدة فى النزاع المصرى الاسرائيلى بدأت تفرض نفسها على السياسة الخارجية الاميريكية تجاه البلدين والتى رأت فى تطورات مابعد اتفاقية قاعدة السويس اتجاهات سلبية متزايدة (القلاقل المتزايدة على الحدود ـ حادث السفينة بات جاليم).

---

(١) انظر برقية وزير الخارجية المرسلة الى السفير «كافرى» فى القاهرة عن المسؤولين عن حوادث الحدود فى نوفمبر ١٩٥٤:

Telegram received from secretary of state, Washington, 5 Nov. 1954, Sent, Sent to Cairo. no. 705, file no 431, Egypt, Israel.

2- Ibid

وقد فعلت اسرائيل العكس تماما بالغارة التى شنتها فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على المواقع المصرية فى قطاع غزة.

(*) هو الميجور جنرال ايدون ل. م بيرنز، ضابط كندي مدير هيئة الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة اعتبارا من ١١ اغسطس ١٩٥٤

3- Ibid

وتعكس مقابلة أبا ايبان سفيرإسرائيل فى واشنطن مع وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة «هربرت هوفر»، ومع نائب وكيل الخارجية الأميريكية «روبرت ميرفى»، ومساعد وزير الخارجية بالنيابة «جرنيجان» فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٤ عناصر الموقف الاسرائيلى من هذا النزاع، كما تعكس بالتفصيل أبعاد الموقف الأميريكى من هذه الاوجه المتعددة للنزاع المصرى الإسرائيلى فى الربع الأخير من عام ١٩٥٤ (١).

طرح آبا ايبان على المسؤولين الأميريكيين مايرى أنه تطورات سلبية منذ أكتوبر ١٩٥٤ تمثلت فى عدم اتخاذ أى خطوات عملية لتغيير الموقف العدائى الذى خلقته السياسة الأميريكية فى تسليح العرب والاتفاقية المصرية الانجليزية حول قاعدة السويس والقلاقل السائدة على الحدود بين مصر وإسرائيل وإستيلاء المصريين على السفينة «بات جاليم Bat Galim» ومحاكمة اليهود فى الاسكندرية المتهمين بالجاسوسية *.

وطرح ايبان أن الحاجات المباشرة لاسرائيل هى أولا ترتيبات لضمان أمن إسرائيل، وثانيا الحفاظ على توازن القوة العسكرية بين اسرائيل والدول العربية، وثالثا ضم إسرائيل لأى ترتيبات دفاعية فى المنطقة كما اقترح ايبان أن إسرائيل مستعدة لدفع تعويضات عن ممتلكات اللاجئين المفقودة مقابل رفع الحصار المصرى فى قناة السويس، واضاف أنه يجب وقف التدهور بين مصر واسرائيل، وضرب أمثلة على ذلك بمحاكمات الاسكندرية وحادث السفينة «بات جاليم» (٢).

اما بالنسبة لرد الفعل الأميريكى لهذه المطالب والمقترحات الاسرائيلية ازاء نزاعها مع مصر فقد اوضح نائب وزير الخارجية الأميريكى «هربرت هوفر» الموقف الأميريكى كما يلى:

١ ـ إنه بالنسبة للمساعدة العسكرية فهى تقدم فى ظل شروط لاتنطوى على تهديد لأمن إسرائيل.

٢ ـ إن الولايات المتحدة مستمرة فى اقناع مصر باحترام قرار مجلس الأمن بشأن حرية العبور فى قناة السويس لكل السفن وتشعر أن هناك فرصة طيبة لكى تحصل اسرائيل على ماتريد إذا أستطاعت الولايات المتحدة تهيئة الجو للتفاوض حول التخفيض التدريجى للقيود المصرية، ونصحت اسرائيل بألا تضخم المشكلة وتعمل على احراج مصر.

٣ ـ بالنسبة للحدود فالولايات المتحدة تعرب عن قلقها إزاء الموقف على الحدود المصرية الاسرائيلية وأن الولايات المتحدة سبق أن تباحثت مع مصر حول الموضوع ولكن دون نتيجة وأنها على استعداد للمضى وبحث الموضوع.

ان السفير الأميريكى فى القاهرة قد أشار بطريقة غير رسمية إلى أن إصدار مصر لاحكام بالاعدام على اليهود الأحد عشرة يمكن ان يؤثر بشكل سلبى على أمن المنطقة (٣).

---

(١) انظر نص مذكرة المباحثات فى:

Dept. of state , Memo. of cionversation, Dec. 17, 1954, U S policy toward Arap - Israel relations file no. 325. alpha - Israel - settlement.

2- Ibid

(*) سبق الاشارة فى موضع سابق إلي محاكمة بعض عملاء اسرائيل من اليهود بسبب تفجير قنابل فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فيما عرف باسم «فضيحة لافون»

(٣) نفس المصدر.

ومن الواضح أن طرح ايبان للآراء والمطالب الاسرائيلية كان صريحا ومحددا، كما كان الطرح الأميريكى يستهدف طمأنة اسرائيل أولا ثم يشرح لها المساعى المبذولة مع الحكومة المصرية بالنسبة لرفع القيود المفروضة على الملاحة الاسرائيلية وحوادث الحدود ومحاكمات الاسكندرية مع اليهود. بل ان الخارجية الأميريكية ذهبت فى استجابتها ولا نقول - تعبيرها - عن الآراء والمطالب الاسرائيلية شوطا ابعد عندما قامت بعد مقابلة ايبان مع وزير الخارجية بالنيابة بابلاغ سفارتها بالقاهرة بأن تثير مع الخارجية المصرية قلقها من التصريحات المعادية لاسرائيل فى مصر والتى تعتبر معارضة للسلام مع إسرائيل وتعبيرا عن النوايا العدوانية وان المعارضة المتشددة للتسوية مع إسرائيل تتعارض مع السلوك الدولى المقبول، وأن هذه الدعاوى المصرية تطرح للتساؤل التزام مصر بمبادئ الأمم المتحدة (١).

ولاشك أن مضمون هذه الرسالة ولغتها يتسم بالحدة والحسم فى (لفت نظر) مصر إلى آثار التصريحات المعادية لاسرائيل ليس فقط بالنسبة للتعاون بين مصر والولايات المتحدة بل على الموقف الدولى ككل بل وتطالب مصر أن تتخذ موقف بناء تجاه إسرائيل وتجاه السلام (٢).

وبرغم نشاط الدبلوماسية الأميريكية بين كل من مصر وإسرائيل لاحتواء أزمات اشتباكات الحدود والحيلولة دون ممارسة إسرائيل لسياسة الضربات الانتقامية على خط الحدود المصرية الإسرائيلية فقد شهد عام ١٩٥٥ سلسلة من هذه الحوادث المتفاوتة الحجم والتأثير من اختراق الحدود وشن الغارات والتسلل والانتقام، وسوف نركز فى تناولنا لهذه الأحداث المتتالية على الموقف الأميريكى منها وأسلوب معالجتها فى إطار موقفه العام من النزاع المصرى الإسرائيلى.

فمن أهم حوادث الحدود هجوم القوات النظامية الاسرائيلية فى ٢٨ فبراير على المواقع المصرية فى قطاع غزة * وكانت خسائر مصر فيه ٣٨ قتيلا و ٣٠ جريح **. ويهمنا تتبع وتحليل الموقف الأميريكى من هذا الحادث وغيره من اشتباكات الحدود المتكررة طول الفترة من فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية العام ومطلع عام ١٩٥٦. وقد عقد

1- Telegram received from secretary of state , Washington, sent, Cairo, no. 1001, 31 Dec. 1954, confidential file no. 350, Egypt - Israe

2 - Ibid.

(*) سبق ان تناولنا تفاصيل الحادث فى فصل سابق.

(**) تضمنت شكوى مصر المقدمة لمجلس الامن التى وجهها عمر لطفى مندوب مصر فى الأمم المتحدة فى ١ مارس ١٩٥٥ (مستند 5/33 65) طلب عقد مجلس الامن لبحث العدوان المدبر في ٢٨ فبراير من جانب القوات المسلحة الاسرائيلية على منطقة غزة مما أدى إلى خسائر تشمل ٣٩ قتيل، ٣٢ جريح، انظر نص الوثيقة 5/3367فى: U.N.S.C.O.R.10th Year Jan. Feb. March 1955 p.33 وانظر تفاصيل وتطورات حوادث الحدود والتسلل من مصر الى اسرائيل ومن اسرائيل الى مصر فى التقرير المؤرخ فى ١٧ مارس ١٩٥٥ من كبير مراقبى الهدنة حول حادث غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ (المستند 5/3373 وقد ارفقت بالتقرير ملاحق مطولة من الادلة المقدمة من مصر عن اعتداءات اسرائيل منذ نوفمبر ١٩٥٤ حدد فيه اليوم والساعة والمكان وعدد الضحايا (الملحق ٤) كما ارفق الملحق رقم (٥) متضمنا شكاوى اسرائيل والأدلة المقدمة منها عن تسلل الفدائيين من قطاع غزة، ثم انظر كذلك شكوى اسرائيل في ٢٥ مارس ١٩٥٥ (مستند S/3376) عما وصفته باغارات المتسللين من مصر من قطاع غزة، ٢٨ مارس ١٩٥٥ (مستند S/3381) المرفق بها خريطة توضح مواقع تسلل المصريين من غزة الى داخل اسرائيل.

- راجع المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، ملحق يناير، فبراير، مارس ١٩٥٥ وملحق ابريل ومايو ويونيو ١٩٥٥، وملحق يوليو واغسطس وسبتمبر ١٩٥٥.

وراجع اليوميات الخاصة لموشى شاريت عن تدبير وتخطيط من جوريون للغارة على فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

Livia Rokach, Israel, s sacred terrorism. A study based on Modhe sharett, s personal, diary Belmont, Massachusetts, U.S.A. 1980, pp.41 - 45.

وانظر كذلك رواية بن جوريون عن الحادث نفسه فى:

Neff, Donald, Warriors at Suez. London press. N. Y. 1981, pp. 29 - 47.

مجلس الامن أولى جلساته فى الرابع من مارس ١٩٥٥ بناء على شكوى مقدمة من مصر وأرجأ اتخاذ أى قرار أو اجراء حتى يتم تقديم تقرير من الجنرال بيرنز Burns كبير مراقبى الهدنة إلا أن السفير الأميريكى «وادزورث» Wadsworth تحدث فى جلسة مجلس الأمن فاشار إلى أنه ولو أنه ليس من الملائم مناقشة الحادث المفزع فى غزة مناقشة كاملة فى الوقت الراهن لعدم توافر نتائج مناقشات لجنة الهدنة المشتركة أو التقرير النهائى لرئيس الهدنة فإنه لو ضمت التقارير المبدئية فإن الحادث الذى وقع فى غزة ليس ثمة مايبرره أو الدفاع عنه، وأن الولايات المتحدة تعارض سياسة الثأر والانتقام وأن استخدام القوات المسلحة لن يؤدى إلى مفاوضات السلام (١).

وفى السابع عشر مارس قدم «بيرنز Burns» تقريره الذى أدان اسرائيل (٢)، وفى التاسع والعشرين من مارس قدمت الولايات المتحدة بالاشتراك مع فرنسا والمملكة المتحدة مشروع قرار يقرر أن العدوان الاسرائيلى كان عملا عسكريا مدبرا ووصف السفير «لودج» الحادث بأنه هجوم مدبر بأوامر من السلطات الاسرائيلية (٣) وارتكبته القوات الاسرائيلية النظامية. وفى معرض تحليل السفير الأميريكى فى مجلس الأمن لأسباب الحادث الح الى أن التسلل من الأراضى الواقعة تحت السيطرة المصرية وإن لم تكن السبب المباشر فى حادث غزة، فقد كانت من أسبابه الرئيسية، ودعا ـ بكلمات منتقاة ـ الطرفين مصر واسرائيل إلى تشديد الرقابة على التسلل عبر الحدود، واضاف لودج أن حكومته تدرك أنه كانت هناك استفزازات وأنه كان يجب منعها بواسطة السلطات المسؤولة إلا أن الولايات المتحدة كدولة تتبنى القرار، ومهما كان الاستفزاز ترى أنه لم يكن ثمة مبرر للعمل العسكرى الاسرائيلى فى زة، وأن الولايات المتحدة سبق أن قالت فى المجلس أن أعمال اسرائيل الانتقامية تتناقض مع التزاماتها فى الميثاق وأن الحادث بالغ الخطورة بسبب تدبيره المسبق الواضح وأنه ليس من مصلحة اسرائيل، أن تضاعف من التوتر بينها وبين جيرانها وإن تدفع المنطقة إلى حافة الحرب، وأن تحبط الجهود المخلصة لبناء السلام، وانه من هنا يجب أن نحكم على العمل الذى لايمكن أن نرضاه، وأن هدفنا هو منع المزيد من التدهور فى العلاقات بين مصر واسرائيل (٤)، وأيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن فى ٢٩ مارس بادانة الهجوم الاسرائيلى انتـ كا لقرار وقف اطلاق النار فى ١٥ يوليو ١٩٤٨ (٥) ولموازنة قرار الإدانة ضد اسرائيل اعتمد مجلس الأمن قرارا ثانيا فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ يدعو مصر واسرائيل للتعاون مع هيئة الرقابة الدولية (٦). ويلاحظ الباحث أن السفير الأميريكى «كابوت لودج» هو الذى قدم مشروع القرار الثانى الخاص بالاوضاع على خطوط الهدنة وتخفيف حدة القرار على الجانبين بشكل عام، وكان (لودج) يركز فى تقديمه أن هذا المشروع يمثل رغبة صادقة فى تقديم كل مساعدة لمنع تكرار الأحداث وحث الأطراف المعنية على التعاون مع هيئة الرقابة على الهدنة (٧) لتقليل مشكلة التسلل الذى يرى كبير المراقبين أنها من أسباب التوتر،

1- S.C.O.R 692th Meeting 5 March, 1955, p.3.

2- Barber, Hollis,W. The United States in World affairs, 1955. Puplished dor the council on foreign relations by harper, Brothers. N.Y.1957 pp./67 - 170

3- S.C.O.R. 695 Meeting 29 March 1955 pp 9. - 10.

(٤) انظر نص بيان السفير «لودج» ايضا فى: U.S.Dept. of state Bulletin Vol XXXII, April 18, 1955 pp 569, 633.

(٥) نص القرار فى U.N Doc.s/3379. 28 March 1955.

(٦) نص القرار الثانى فى U.N Doic.s/3379, 28 March 1955.

(٧)نص بيان «لودج» فى تقديم مشروع القرار الثانى ـ انظر : U.N.S.C.O R 696 th Meeting 30 March, 1955 pp. 8 - 9.

وطالب «لودج» بتأييد مقترحات رئيس هيئة الهدنة (بترتيب داوريات مصرية اسرائيلية مشتركة فى المناطق الحساسة من الحدود)، وذلك بهدف خلق احساس بالامن على الجانبين ومنع حدوث مآسى مثل مأساة غزة ولوضع مشكلة التسلل فى منظورها الصحيح (١).

فقراءة الموقف الأميريكى من خلال تحليل بيانات المندوب الأميريكى فى مجلس الأمن ونصوص مشروع القرار الذى تبنته الولايات المتحدة وقدمت له، يدل على أنه ينطلق أولا من تحميل اسرائيل بمسئولية العدوان «المدبر» وإدانتها، ثم محاولة موازنة هذا الموقف - ثانيا - بارجاع اسباب الحادث الى عمليات التسلل عبر الحدود ولو أنها فى تقدير السفير الأميريكى لم تكن مبررا للعمل الانتقامى. على أن التقييم الكامل للموقف الأميريكى لايستكمل إلا إذا حللنا رد الفعل الأميريكى لشكوى تالية تقدمت بها إسرائيل إلى مجلس الأمن ضد مصر حول ماوصفته «بالهجمات المتكررة من القوات المسلحة النظامية وغير النظامية المصرية ومن المتسللين المسلحين من الأراضى الواقعة تحت السيطرة المصرية ضد القوات الإسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين» (٢).

وقد تحدث المندوب الأميريكى فى جلسة التاسع عشر من ابريل ١٩٥٥، محددا الموقف الأميريكى فى مناقشة الشكوى الاسرائيلية فاشار الى أن المجلس سبق وأن اتخذ قرارا منذ ثلاثة أسابيع (الوثيقة S/3379)* يتصل بالأحوال السائدة على خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل وأن هذا القرار أيد جهود مراقبى الهدنة وأوضح أن حكومته لاتوافق على وقوع مثل هذه الحوادث بعد حادث غزة لأنها تعكس الافتقار الى اليقظة من جانب السلطات والحكومات المحلية وأنه على مصر أن توقف مثل هذه الاحداث، كما أمن المندوب الأميريكى على جهة نظر كبير المراقبين بأن الأحداث التى وقعت قد تكون نتيجة لاجراءات الثأر المحلية وبطريقة غير رسمية وأنه ليس ثمةمايبرر أى عمل انتقامى مهما كانت أسبابه، وفى النهاية طالب المندوب الأميريكى حكومتى مصر واسرائيل بممارسة ضبط النفس وتطبيق الاجراءات الوقائية لمنع هذه الأحداث (٣) .ومن الواضح أن رسالة المندوب الأميريكى فى هذه المرة كانت موجهة لمصر التى وصف سلطاتها المحلية (بأنها تفتقر الى اليقظة) وأن عليها أن توقف مثل هذه الأحداث، فالموقف الأميريكى اذن وجد فى «شكوى اسرائيل ضد مصر» فرصة لتحقيق (توازن) بين إدانة اسرائيل فى قرار ٢٩ مارس وفى مناقشة مسئولية مصر عن أحداث ٩ ابريل كما جاء فى شكوى اسرائيل.

وكان واضحا أن الموقف بين مصر واسرائيل يزداد تدهورا وتوترا مما دعا السفير الأميريكى بتوجيه رسالة فى ٧ يونيو ١٩٥٥ بوصفه رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر يدعو فيه إلى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ بالتعاون مع هيئة الرقابة الدولية ومنع التسلل عبر الحدود (٤).

وكان تتابع الحوادث واتساع نطاقها وتقديم الشكاوى من الجانبين أمرا استوجب رد فعل الإدارة الأميريكية سواء على مستوى الخارجية الأميريكية أم على مستوى رئيس الجمهورية حيث كانت هنالك مساع سرية للسلام

---

1 - Ibid.

(٢) - انظر نص شكوى اسرائيل ضد مصر فى : S.C.O.R.697 th meeting 6 Aprial 1955.

(*) راجع الهامش رقم (٣) بالصفحة قبل السابقة

3- S.C.O.R 19th April, 1955, pp. 16 - 17.

(٤) نص رسالة رئيس مجلس الأمن (السفير الأميريكى لودج) انظر: U.N.Dos .s/3404, 7 June 1955.

والتسوية الاقليمية قد بدأت تدخل مرحلة التنفيذ والمتابعة مع مصر واسرائيل وسوف نتناول هذه المساعى الأميريكية السرية فى موضع لاحق من هذا الفصل.

إلا أنه على المستوى العلنى فقد أبرز «دالاس» فى تصريح له فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ موقف حكومته من النزاع على الحدود بين مصر واسرائيل حيث قال «إن الحكومة الأميريكية قامت بمساع مباشرة مع مصر واسرائيل لوقف القتال فى منطقة غزة والامتناع عن استخدام القوة». وكان «دالاس» قد القى بيانا هاما حول السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة أمام مجلس الشؤون الخارجية فى نيويورك فى ٢٦ اغسطس بموافقة الرئيس اعرب فيه عن أنه من أجل تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والدول العربية فإن الولايات المتحدة على استعداد :

(أ) للانضمام الى معاهدات رسمية مع دول أخرى فى الشرق الأوسط لحماية الحدود المتفق عليها بين اسرائيل والدول العربية

(ب) دعم تقديم قرض دولى لاسرائيل لتمكينها من تعويض اللاجئين العرب

(جـ) المساهمة فى تكاليف تنمية مشروعات الرى فى المنطقة [١].

وكرد فعل أميريكى لسلسلة من الأحداث التى وقعت مابين ٢٢ اغسطس حتى ٤ سبتمبر ١٩٥٥ تبلور الموقف الأميريكى فى مجلس الأمن تجاه مناقشة وقف الاشتباكات واجراءات منع المزيد من الحوادث فى منطقة غــزة [٢] بأن تقدمت الولايات المتحدة - مع المملكة المتحدة وفرنسا - فى ٨ سبتمبر باقتراح لمناقشة موضوع الاشتباكات بشكل عام عبر الحدود دون الدخول فى تفاصيل كل حادث على حدة، وقد أشار السفير «كابوت لودج» الى أن مصر واسرائيل لم تنفذا المقترحات التى تضمنها قرار مجلس الأمن فى ٣٠ مارس ١٩٥٥ لمنع حوادث الحدود حول منطقة غزة واقترح السفير الأميريكى أن يوجه مجلس الأمن جهوده لتحقيق هدفين اساسيين: للحفاظ على السلام فى الشرق الأدنى ولاقرار وقف اطلاق النار بشكل فعال فى منطقة غزة، وثانيا اتخاذ اجراءات محددة من جانب مصر واسرائيل بالتعاون مع هيئة الهدنة الدولية لعدم تكرار حوادث العنف وقد تجنب «لودج» مناقشة حادثة معينة، وقد صدر بالفعل قرار جديد يتضمن نداء يدعو للتعاون بين مصر واسرائيل مع هيئة الهدنة فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ [٣].

وبرغم رسالة رئيس مجلس الأمن (السفير الأميريكى لودج خلال شهر يونيو) الى الدول الاعضاء للتعاون مع هيئة الرقابة على الهدنة وبرغم قرار مجلس الأمن فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥ كانت الولايات المتحدة فى كلتا الحالتين - رسالة رئيس المجلس (السفير الأميريكى) وقرار المجلس فى ٨ سبتمبر - تحرص على تأكيد تعاون مصر واسرائيل مع هيئة الرقابة على الهدنة، برغم ذلك كله، فقد كان الموقف على الحدود بين مصر واسرائيل الذى هدأ قليلا وبعد قوع الاشتباكات فى شهر اغسطس من العالم نفسه، قد عاد للتوتر فى منطقة العوجة

1- Keesing.s contemporary archivesp. p. 14 390 - 14392. 26 August 1955.

2 - S.C.O.R. 700 th Meeting 8 Sept. 1955. p. 6 - 7

3 - U.N.S.C.Dos. .s/3422 Sept.7, 1955.

المنزوعة السلاح حيث احتلتها القوات الاسرائيلية فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ واتهمت مصر اسرائيل بالعدوان، وقد شهد بذلك الجنرال «بيرنز» Burns كبير مراقبى الهدنة ولم يعقد اجتماع لمجلس الأمن واستطاعت هيئة الهدنة تحقيق الانسحاب يوم ٢ أكتوبر (١)، لكن التوتر وصل الى الذروة فى الثالث من نوفمبر فى اشتباك مسلح فى منطقة العوجة المنزوعة السلاح دفع الخارجية الأميريكية أن تستدعى فى ٥ نوفمبر سفيرى مصر واسرائيل لمباحثات منفصلة مع «جورج الان» مساعد وزير الخارجية للشئون الشرق الأدنى (٢) صدر على أثرها بيان من الخارجية الأميريكية أشار إلى أن الولايات المتحدة لاحظت بقلق بالغ زيادة العدوان والاشتباكات بين مصر واسرائيل وإنه قد حدثت انتهاكات للهدنة من جانب مصر واسرائيل وأنها تأسف للجوء لاستخدام القوة لتسوية المنازعات وتؤيد بقوة تسوية النزاع بالطرق السلمية .

كما صدر عن الرئيس ايزنهاور فى ٩ نوفمبر بيانا قرأه «هربرت هوفر» وكيل الخارجية الأميريكية أبرز القلق العميق إزاء التطورات الاخيرة فى الشرق الأدنى وأن الاندلاع الأخير للاشتباكات قد أدى الى زيادة حدة التوتر وأن هذه الاحداث تؤدى حتما الى عرقلة البحث عن السلام والافتقار إلى الأمن فى المنطقة.. «وإننا نعتقد أن الأمن الحقيقى يقام على التسوية العادلة المعقولة» (٣).

وفى اليوم التالى مباشرة لبيان ايزنهاور صدر فى العاشر من نوفمبر بيان ثان عن الخارجية الاميريكية يقول «ان الولايات المتحدة قد أعلنت انها سوف تعارض بقوة أى طرف يبدأ الحرب فى الشرق الأوسط وسوف تقف موقف المؤيد إلى الجانب الذى تقتنع الولايات المتحدة برغبته فى الحفاظ على السلام واننا نبذل كل ما نستطيع لاقناع الطرفين بأن بدء الحرب يعنى حماقة كبرى» (٤).

وقد كرر ايزنهاور نفس المعانى فى ٢ مارس ١٩٥٦ حين اعلن فى مؤتمر صحفى أن اندلاع الاشتباكات فى الشرق الأوسط يمثل كارثة للعالم كله وأكد الحاجة لاقناع الطرفين مصر واسرائيل بأن الأمل الوحيد فى التسوية السلمية يكمن فى «الوساطة» (٥).

وتحركت الدلوماسية الاميريكية للعمل من خلال مجلس الأمن لمواجهة التوتر المتزايد على الحدود بين مصر واسرائيل فطلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن فى ٢٧ مارس ١٩٥٦ لبحث مشروع مقدم من الولايات المتحدة بصفة عاجلة يدعو همر شولد سكرتير عام الأم المتحدة بالتباحث مع القادة العرب والاسرائيليين ومع الجنرال «بيريز Burns» كبير مراقبى الهدنة وان يجرى بحثا ميدانيا حول أساليب تخفيف حدة التوتر ودعم جهاز الرقابة (٦).

---

1 - Barper. Hollis. W. op. cit.pp. 167 - 170.

(٢) نص بيان وزارة الخارجية الأميريكية انظر:

Dept. of state Bulletin. Nov.14. 1955 P. 786.

3 - Keesing. s Contemporary archives. p. 14526. Nov. 12. 1955.

4 - Ibid. idem.

5 - Ibid. April. 7. 1956 p. 14793.

6 - Lbid. idem.

رابعا: الجهود السرية الأميريكية للوساطة بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية سلمية شاملة:

واضح للمتتبع لتطور أزمات الحدود المتتالية بين مصر وإسرائيل خلال عام ١٩٥٥ بشكل خاص أن الولايات المتحدة فى موقفها كانت تحرص أولا على (احتواء الأزمة) من خلال معالجتها فى مجلس الأمن باصدار قرارات الإدانة أو البيانات على لسان ممثليها لتوضيح الإطار العام للموقف الأميريكى وكانت تركز بصفة خاصة على جهاز الهدنة، كوسيلة للتحقق من المسئولية عن الحوادث وتخفيف التوتر على الجانبين. ولكن كما لمسنا فى تصريحات الخارجية الأميريكية بعد حادث العوجة فى الثانى من نوفمبر ١٩٥٥ و تصريحات الرئيس ايزنهاور ان ادراك الدبلوماسية الأميريكية لأبعاد خطر النزاع المصرى الاسرائيلى فى اشتباكات الحدود كان عميقا وحادا وكانت تطرحه فى إطار تهديد السلم والأمن الإقليمى والعالمى وانها كانت تحاول اقناع الجانبين مصر وإسرائيل بأن خير وسيلة لتحقيق التسوية السلمية هى «الوساطة».

وقراءة السياق الزمنى لتصاعد هذه الأزمات الحدودية تشير إلى أنها قد تزامنت مع توقيع اتفاقية قاعدة قناة السويس وفى اعقابها، ثم تصاعدت فى الحدة واتسعت فى النطاق بعد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر فى سبتمبر ١٩٥٥.

السؤال الذى يطرح نفسه فى تحليلنا للموقف الأميريكى تجاه النزاع المصرى الإسرائيلى فى صوره العديدة، سواء النزاع حول حرية المرور فى قناة السويس أمام الملاحة المتجهة من وإلى إسرائيل أم اشتباكات الحدود، هو هل اكتفت الدبلوماسية الأميريكة فى رد فعلها تجاه هذه الأحداث بمجرد (احتواء الأزمة) أو ما نسميه (إدارة الأزمات أو التحكم فى الأزمات) Crisis management فقط أم أن أنها سعت لما هو أشمل وأوسع نطاقا لمحاولات الوساطة لتسوية النزاع من خلال اتصالات سرية على مستوى عال بين مصر واسرائيل.

الثابت لنا من الإطلاع على الوثائق السرية الأميريكية المتاحة حتى الآن، أن الدبلوماسية الأميريكية لم تكتف باحتواء الازمات أو معالجتها فحسب، بل أنها بالفعل وضعت خطة سرية مدروسة للوساطة بين مصر وإسرائيل للتوصل لتسوية سليمة بينهما خاصة فى ضوء تصاعد التوتر بينهما بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، ولكن لا يجب أن نغفل حقيقة أن الموقف الأميريكى الأساسى منذ قيام ثورة يوليو واتصالاتها مع اعضاء مجلس قيادة الثورة كان يعمل على حث مصر وإسرائيل للتوصل إلى هذه التسوية الإقليمية بل وجعلها هدفا من أهدافه فى خطته الإقليمية للشرق الأوسط كما سبق أن تناولنا بالتفصيل.

وسوف نحاول أن نستعرض بإيجاز أبعاد التحرك الأميريكى السرى - كما ورد فى الوثائق السرية الأميريكية - لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فى أعقاب اتفاق قاعدة قناة السويس بشكل عام وفى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية المصرية فى سبتمبر ١٩٥ بشكل خاص.

أ- المشاورات الأميريكية البريطانية لاعداد الخطة السرية (ألفا):

من ثوابت السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر حثها على الأشتراك فى الترتيبات الدفاعية الإقليمية فى الشرق الأوسط، وكانت ترى أن المساعدة فى حل مشكلة قاعدة قناة السويس والتوصل إلى اتفاق بشأنها سوف يزيح عقبة أساسية أمام تحقيق هذا الهدف ووعدت بتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية فور تحقيق هذا الاتفاق الذى وقع بالفعل فى أكتوبر ١٩٥٤، كما كانت ترى أن النزاع المصرى الإسرائيلى بدوره يمثل عقبة

أمام بلوغ هدفها الاستراتيجى ، وهو اشراك مصر فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولذلك فقد جعلت تسوية النزاع المصرى الإسرائيلى هدفا من أهدافها الأساسية فى تعاملها مع النظام الجديد فى مصر.

ولذلك فإن السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر منذ مطلع عام ١٩٥٥ قد اتجهت للربط بين المساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى وهو ما عرف باسم الخطة «الفا» أو المشروع «الفـــا» Alpha[1] وجوهر هذه الخطة التى بحثت مع الجانب البريطانى القيام بمساع مشتركة لدى إسرائيل والدول العربية حول تسوية المسائل المعلقة بينهما *.

وقد اتفقت مجموعة العمل المشتركة (الأميريكية البريطانية) على أن الحوافز المطلوبة لاتخاذ الخطوات الضرورية سوف تشمل عقد اتفاقية بين الولايات المتحدة وبريطانيا (ويحتمل فرنسا وتركيا) وبين إسرائيل، ثم اتفاقية منفصلة مع كل دولة مجاورة مع إسرائيل تضمن الحدود المتفق عليها.

كما اتفق على أن التسوية سوف تتطلب معونة اقتصادية إضافية ضخمة من الولايات المتحدة وقد قسمت هذه المشروعات إلى نوعين، النوع الأول تبلغ قيمته ٤٨٦ مليون دولار تنفذ فى ظل استمرار الموقف الحالى بين العرب وإسرائيل وتدور حول توطين اللاجئين فى سيناء وسوريا ومشروع لتنمية وادى الأردن، ومساعدات اقتصادية منتظمة لاسرائيل، أما المشروعات من النوع الثانى فتتضمن تقديم معونات مرتبطة ومطلوبة للتسوية بين العرب وإسرائيل، فتقدم لاسرائيل بمفردها ٢٠٠ مليون دولار، ويقدم لمصر والأردن وسوريا ولبنان ١٤٥ مليون دولار، كما أن تقديم المعونة لإسرائيل والدول العربية المجاورة (٢٥٠ مليون دولار) مشروطة بتحقيق التسوية [2].

وجدير بالذكر أنه فى النوع الثانى من المشروعات كان تقديم المساعدة العسكرية لمصر بشكل خاص مرتبط بتحقيق التسوية مع إسرائيل. وكان الهدف من الخطة (ألفا) يتلخص فى تحقيق أمن المنطقة فى مواجهة التهديد الشيوعى الخارجى والداخلى.

وتلخص هذه المذكرة فى الحقيقة التوجه الصريح للإدارة الأميريكية نحو مصر بعد توقيع اتفاقية قاعدة القناة بأن تقديم مساعداتها العسكرية لمصر ـ ضمن الدول العربية الأخرى ـ أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتسوية للنزاع بينها وبين إسرائيل من منطلق ربط المساعدات الثنائية لدول المنطقة بالتسوية الاقليمية بهدف تحقيق الأمن الاقليمى فى مواجهة الخطر الشيوعى من الداخل والخارج[3].

---

1 - Alpha, Feb. 14, 1955, to the secretary, from Fracis H. Russellsub. Arab - Israel settlement, Persnal & Private, top secret, White House, Correspondence, General, D. D. E Papers, Box (3)

(*) سبق ان جرت مشاورات غير رسمية بين وزير الخارجية الأميريكية «دالاس» ووزير الخارجية البريطاني «ايدن» في باريس في نوفمبر ١٩٥٤ أتجه في أعقابها وكيل الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مستر «شاك برج» Shuckburg إلي واشنطن لمباحثات أستغرقت أسبوعين في يناير ١٩٥٤، كما سافر وكيل الخارجية الأميريكي «فرانسيس راسل» إلي لندن لمدة أسبوعين في فبراير ١٩٥٥، ثم أوائل مايو بعد ذلك ـ أنظر: Top Secret, Alpha, to Mr. Hoover, From Russell, sub. Present status of efforts to secure Israel - Arab settlement, White House Memo Series, Box (3), D. d . E. Library.

وقد اطلق على الخطة اسم «الفا» كتعبير رمزى سرى عن خطة التسوية بين مصر واسرائيل على اساس ربطها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

2 -Alpha, Feb. 14 1955, to the secretary from Russell, op. cit.

3 -Ibid, idem.

وفى الخامس من مايو كما سبق أن اشرنا * استمرت المباحثات والأعمال التحضيرية التى تجريها ادارتا الشرق الأدنى فى كل من الخارجية الأميركية والخارجية البريطانية حول العناصر التى يمكن أن تشكل تسوية عادلة حول المسائل الكبرى بين إسرائيل وجاراتها العربية (1)، وقد شملت هذه المسائل: الحدود، اعادة توطين اللاجئين والتعويضات، والقدس والعلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وغزة، وحقوق مصر فى المرور عبر النقب، وتفترض الخطة نجاح مشروع تنمية وادى الأردن.

وقد توصل الجانبان الأميريكى والبريطانى للاتفاق حول أفضل السبل لتحقيق اتفاق العرب وإسرائيل تتمثل فى:

- اجراء مباحثات للتعرف على مدى تعاون مصر بين السفير الأميريكى (بايرود) وعبد الناصر فى الأسبوع التالى (هذه المذكرة أعدت فى ٥ مايو ١٩٥٥ وبالتالى كان من المتوقع أن تجرى المباحثات فى ١٢ مايو١٩٥٥).
- أنه فى حالة نجاح مباحثات عبد الناصر وبايرود فسوف تجرى اتصالات مع الأردن وإسرائيل، وإذا لم يبد عبد الناصر تعاونا فقد أتفق الجانبان البريطانى والأميريكى على أساليب بديلة.
- اما الفروض التى استندت إليها التسوية فقد كانت ان العنصر الأساسى فى أى تسوية سوف يكون ضمان أميريكى بريطانى للحدود بين إسرائيل والدول العربية.
- والفرض الثانى أن الجزء الأكبر من الأموال الضرورية لتعويض اللاجئين سوف توفره الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
- أما الفرض الثالث فهو الاعداد لمعونات اقتصادية وعسكرية ضخمة تقدم للدول المتعاونة(2).

وتشير المذكرة إلى أن هذه المقترحات قد وافق عليها «هارولد ماكميلان» وزير الخارجية البريطانى و«انتونى ايدن» رئيس الوزراء، وفى الولايات المتحدة نوقشت الخطط مع «جورج الان» وكيل الخارجية الأميريكى ومع مسؤولى إدارة الشرق الأدنى ومع «هوفر» ومع الرئيس «ايزنهاور» كما أن «دالاس» سبق أن ناقش الخطط بايجاز مع الرئيس «ايزنهاور» فى ٢٥ فبراير (ظهرت على المذكرة تأشيرة بخط اليد تقول: «إن الرئيس ايزنهاور قد اطلع على المذكرة فى ٥ مايو ١٩٥٥».

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى فى سبيل تنفيذ الخطة «الفا» ـ كما اوضحت الوثيقة ـ هى المشاورات التى يتوقع أن يجريها السفير الأميريكى فى القاهرة (بايرود) مع الرئيس عبد الناصر، وقد تناولت الخطة كما طرحت المذكرة تفاصيل كثيرة عن النزاع العربى الاسرائيلى مثل الحدود واللاجئين وقطاع غزة ولم تستبعد المذكرة احتمالات رفض عبد الناصر وعدم تعاونه مع السفير الأميريكى بايرود، وان اشارت الى اعداد خطط بديلة عند وقوع هذا الاحتمال.

(*) انظر الهامش على الصفحة السابقة الخاص بالمشاورات الاميركية البريطانية حول الخطة الفا، من يناير الى مايو ١٩٥

1- Top secret, to Mr. Hoover, from Russell, sup. present statuse of efforts to secure Israel- Arab settlement, White House Memo series D. E. Library.

2 - Ibid p. 2.

ولعل ما يلفت النظر - أن الفرضية الثالثة التى قامت عليها خطة «الفا» أن المساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة سوف تقدم للدول المتعاونة فقط. وليس مستبعدا أن يكون التفكير فى عدم تعاون عبد الناصر مع (بايرود) واردا في الاعداد للخطط البديلة التى اشارت إليها المذكرة، بالتالى حرمان مصر من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المرتبطة والمرهونة بتنفيذ التسوية العربية الإسرائيلية، ويمكن القول ان هذه الوثيقة توضح وفى وقت مبكر (مايو ١٩٥٥) الاحتمالات برفض الولايات المتحدة تقديم أى مساعدة عسكرية أو اقتصاديةلمصر إذا فشلت الخطة «الفا» التى تعبر ركيزة السياسة الخارجية الأميريكية والبريطانية تجاه دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر خاصة ما يتصل بالنزاع العربى الإسرائيلى.

وقد عقد مجلس الأمن القومى الأميريكى اجتماعا فى الخامس من مايو ١٩٥٥ بحث فيه «هربرت هوفر» مع الرئيس ايزنهاور تطورات الخطة «الفا» وقدم له مذكرة (فرانسيس راسل) وعقب عليها ايزنهاوربأنه يدرك الصعوبات الجمة المرتبطة بتنفيذ المشروع وطالب ببذل كل جهد لا نجاح هذا المشروع (١).

وفى نفس الاجتماع اقترح المساعد الخاص لوزير الخارجية «اوكنور» O'conner ان يقوم السفير بايرود بمقابلة عبد الناصر فى الأسبوع التالى لمفاتحته فى مشروع (الفا) وان أبدى المساعد الخاص لوزير الخارجية أن ذلك يعنى التزام الولايات المتحدة بمبلغ ألف مليون دولار حتي وإن كانت المباحثات استطلاعية فحسب.

كمال اوضحت المذكرة المقدمة من المساعد الخاص لوزير الخارجية الأميريكى فى ١٥ فبراير ١٩٥٥ النقاط التالية فى حالة التوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى:

١- أن تضمن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مشتركتين السلامة الاقليمية لدول المنطقة.

٢ - زيادة المساهمات الأميريكية والبريطانية للمنطقة إلى مبلغ يضاعف من مائة إلى مائتى مليون جنيه او إلى ألف مليون جنيه خلال خمس سنوات.

ومع أن موقف الرئيس أيزنهاور من عدم رغبته فى الالتزام فى ذلك الوقت، أصابته الدهشة لضخامة المبلغ ومع ذلك فقد وافق على ضرورة بذل جهد لتحقيق تسوية خلال سنتين والاستمرار فى تنفيذ المشروع (٢).

كان واضحا من استقراء السياق الزمنى للتفكير فى هذه الخطة والاجتماعات التى تجريها الإدارة الأميريكية لدفعها إلى حيز التنفيذ أنها قد جاءت متزامنة مع الغارة الإسرائيلية على المواقع المصرية فى قطاع غزة فى ٢٧ فبراير وما تركته من آثار على النزاع المصرى الإسرائيلى وسلسلة اشتباكات الحدود المتعاقبة وانعكاساتها على الموقف الأميريكى داخل مجلس الأمن.

وكما يدل استقراء الوثائق الخاصة بالخطة (الفا) فان ركيزتها الأولى كانت تتوقف على التعاون من جانب عبد الناصر فى ضوء المباحثات التى سوف يجريها مع (بايرود) فى القاهرة.

---

1 -personal & private, top secret, Alpha, May 5, 1955 Memo for the secretary, White House Memo series, Box (3) Meetings with the president, 1955.

2 -Special Assistant to the Secretary May 6, 1955. Memo for the secretary Re. Alpha, D.D. E. Library.

ب ـ المهمة السرية لالمور جاكسون بين بن جوريون وعبد الناصر:

وقد تزامن مع إعداد الخطة وبلورة عناصرها وأهدافها في مايو ١٩٥٥، أن الإدارة الاميريكية اتجهت للاستعانة بطرف (ثالث) غير حكومي هو المور جاكسون Elmore Jackson ممثل جماعة الكويكرز في الأمم المتحدة [١] للقيام بوساطة سرية بين عبد الناصر من جهة وموسى شاريت ودافيد بن جوريون من جهة أخرى، طوال الفترة من أغسطس إلى سبتمبر ١٩٥٥،في رحلات متصلة بين القاهرة والقدس بتأييد من الإدارة الأميريكية وبتعاون سفيرى الولايات المتحدة «ادوارد لوسون» Edward Lawson في تل أبيب و(بايرود) في القاهرة، وكانت بداية هذه الوساطة السرية لقاء جاكسون مع السفير المصرى أحمد حسين في واشنطن في أبريل ١٩٥٥ ثم مع الدكتور محمود فوزى في نيويورك في ١٥ يوليو ١٩٥٥ الذى أكد له أهمية سلوك منهج شجاع ومبتكر للتوصل لتسوية شاملة، ويروى جاكسون مباحثاته مع شاريت وبن جوريون وجدعون رافائيل في القدس ومع عبد الناصر ومحمود فوزى ومع السفارتين الأميريكية في كل من القاهرة والقدس ويبرز أن مباحثاته شملت نقاطا محددة هي: تخفيض حدة التوتر على الحدود والتقليل من تصاعد العنف، ولكنها شملت في الوقت نفسه احتمالات المفاوضات المباشرة وعقد لقاء بين عبد الناصر وبن جوريون [٢] . واستخلص جاكسون من رحلاته الخمسة السرية الى كل من القاهرة والقدس أنه مع اهتمام عبد الناصر باحتواء التهديدات بتصاعد العنف على الحدود، فإنه لم يبد أهتماما بمناقشة موضوعات أشمل عن الشرق الأوسط[٣]، ويستنتج جاكسون أن عبد الناصر ربما كان يحتاج لوقت قبل الدخول في بحث مناقشات أساسية وان استطرد أنه من المحتمل أيضا أن عبد الناصر مشغول بمفاوضات اخرى ذات طبيعة هامة تجرى مع دول أوروبا الشرقية [٤].

واستقراء احداث تلك الفترة الهامة من محاولات الإدارة الأميريكية التوسط لتسوية النزاع المصرى الاسرائيلى من خلال خطة (الفا) الشاملة لتسوية النزاع العربى الاسرائيلى ـ يشير إلى أن السياق الزمنى لها قد جاء في أعقاب حدثين هامين هما: حادث الهجوم الاسرائيلى على قطاع غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وما كان له من آثار مباشرة على استكشاف عبد الناصر لمصادر جديدة لتسليح جيش مصر، ثم اشتراك عبد الناصر في أبريل من نفس العام في مؤتمر باندونج وبدء ظهور الاتجاهات الحيادية في نهج السياسة المصرية. ويبدو أن الاستنتاج الثانى الذى طرحه (المور جاكسون Elmore Jackson) بأن عبد الناصر في مباحثاته معه لم يكن مستعدا آنئذ (اغسطس/ سبتمبر ١٩٥٥) لبحث مسائل اساسية تتصل بالنزاع العربى الاسرائيلى وهو ماكانت

---

1 -Jackson, Elmore, Middle East Mission, the story of a major bid for peace in the time of Nasser, Ben Gurion ,W.W. Norton and Co. N.Y. London, 1983.

ويروى جاكسون في كتابه بداية علاقته بعبد الناصر منذ عمليات الإغاثة التى قامت بها جماعة الكويكرز اثناء حصار الفالوجا في حرب ١٩٤٨ والمساعدات التى قدمت لقطاع غزة.

2 - Ibid pp. 32-56.

3 - Ibid p. 55

4- Ibid p. 56.

تقوم عليه اسس خطة (الفا) كلها هو الاستنتاج الأقرب إلى الدقة ولاشك ـ فى تقديرنا أن بايرود السفير الاميركي بالقاهرة كان على علم بتفاصيل هذه المباحثات كما يؤكد جاكسون فى روايته.

والواقع أن دالاس قد توصل إلى نفس النتيجة فى سياق تقديراته لاحتمالات رفض أو قبول (خطة الفا) من جانب بعض الدول العربية وإسرائيل وارتباط ذلك بالدور السوفيتي مع العرب، فقد حلل دالاس فى رسالة هامة للرئيس ايزنهاور فى ١٩ أغسطس ١٩٥٥ احتمالات رفض أو قبول خطة الفا، وأعد بالفعل مشروع بيان للعرض على الرئيس ايزنهاور يتعرض فيه إلى المشروع ، وقد رتب دالاس القاء هذا البيان أمام مجلس الشؤون الخارجية Council on foreign relations فى نيويورك يوم ٢٦ أغسطس(١).

البيان الذى اقترحه دالاس كان يتناول مسألة الحدود بشكل عام دون المساس بموضوعات محددة ويشرح دالاس أسباب الإسراع فى الاعلان عن خطة (الفا) فى النقاط التالية:

١ ـ أن عبد الناصر يبدو ولو مؤقتا متفهما للمشروع وإن كانت أطماعه مبالغ فيها.

٢ ـ أن مشروع جونستون (الخاص بتنمية وادى نهر الأردن*) قد تعثر بسبب اصرار الدول العربية على العمل مع جونستون من خلال الجامعة العربية **.

1-personal and private, August 19, 1955, top secret, Alpha,J.F.D. papers 1952-1959, White House Memo series Box (3) white correspondance General 1955 (1) D.d.E. Library.

(*) كان الرئيس ايزنهاور قد اعلن في ١٤ اكتوبور ١٩٥٣ انه سوف يوفد «ايريك جونستون» Eric johnston احد كبار رجال الأعمال إلي الشرق الأوسط برتبة سفير ممثلا خاصا له لكي يبحث مع الحكومات في المنطقة عددا من الخطوات لتحسين الموقف العام في المنطقة وان الهدف الرئيسي لبعثة جونستون هذه تحقيق اتفاق بين اسرائيل والعرب حول التنمية المشتركة والاستغلال المشترك لمياه نهر الأردن بما يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط والتقدم الاقتصادي للمنطقة وكان ذلك رد فعل لمحاولات اسرائيل حول مياه نهر الأردن.

لكن الدول العربية المعنية (سوريا ـ الأردن ـ لبنان) كانت رافضة لهذه الخطة التي تحدد تقسيم مياه نهر الأردن بينها وبين اسرائيل لتخصيص حصة من المياه لاسرائيل اكبر بالنسبة لتعداد سكانها من الحصة المخصصة للدول العربية الثلاث (سوريا ـ لبنان والأردن) وقد ظلت الدول العربية علي رفضها خلال عامي ٥٤، ١٩٥٥،

انـــظـــر: Dept. of state bulletin, Oct. 26, 1953 p. 553. stevens, Georgiana, the Jordan River valley,international conciliation no. 506, 1956, p. 262-272 Middle East Journal vIII, 1954 p. 75, peretz, Don, development of Jordan, waters August 1955. p. 400, Middle East Journal Ix, Doherty, Katheryn, Jordan waters, confict international concilication no. 553, 1965 p. 16.

حتي انتهت مهمة جونستون بالفشل. وقد قام جونستون بآخر رحلاته للشرق الأوسط في اغسطس ١٩٥٥.

(**) فى حديث تليفوني بين دالاس وجونستون قبل سفر الأخير الي الشرق الأوسط شرح فيه جونستون مقاومة بعض الدول العربية للمشروع مثل لبنان والعراق والسعودية. وعقب دالاس انه لو بدأ الروس يدخلون مسرح الأحداث وخاصة في مصر بمختلف الاساليب التي يستخدمونها حاليا وازداد توتر الموقف فإننا يجب ان نغير موقفنا بالكامل من الحياد في المنطقة، كما ان الموقف يتغير بسرعة في المنطقة ولابد من عمل شيء. وتحليل هذه الوثيقة ـ نص الحديث التليفوني بين دالاس وجونستون ـ يؤكد ان السياسة الخارجية الأميريكية كانت تنطلق من فرضية مستمرة هي ان التسوية الاقليمية للنزاع في الشرق الأوسط هو مفتاح مواجهة النفوذ السوفيتي، ومن ثم كان ترتيب زيارة جونستون للمنطقة في اغسطس ١٩٥٥ للتباحث حول مشروعه. وكانت وجهة نظر دالاس انه يتخوف من دخول الروس مسرح الأحداث في مصر وان هذا سيؤدي إلي تغيير الموقف الأميريكي بالكامل من المنطقة اي التحول عن موقف الحياد، وبينما كان جونستون يري في موقف مصر اتجاها مواتيا للمساعدة في المشروع، يري دالاس ان عبد الناصر علي العكس يريد استغلال الموقف ـ الصراع العربي الاسرائيلي ـ لاستعادة هيبته في المنطقة العربية. وبينما كان جونستون يحث دالاس على عدم الادلاء بتصريحات قبل سفره الي المنطقة كان دالاس يميل الي الادلاء ببيان يحذر فيه من دخول الروس في المنطقة خاصة مصر، خاصة بعد وضوح نزعة الحياد لدى مصر فى اعقاب مؤتمر باندونج في ابريل من نفس العام وفشله في الحصول علي الأسلحة من الولايات المتحدة.

وقصارى القول ان التطورات فى النصف الثانى من عام ١٩٥٥ ـ من وجهة نظر السياسة الخارجية الأميريكية ـ وبدء دخول الروس مسرح احداث الشرق الأوسط وخاصة مصر كانت تعتبر نقطة تحول في تغيير الموقف الأميريكي ـ كما وصفه دالاس من موقف الحياد الي دعم اسرائيل حيث رأي في تدخل الروس مساندة لمصر ضد إسرائيل ورأى في ذلك اخطارا كامنة. انظر مذكرة الحديث التليفوني:

Memo of telephone conversation with Eric johnston, August 18, 1955, telephone call series Box (40, J.F.D. papers 1952-1959.

٣ ـ أنه مع وجود هدوء نسبى فى المنطقة فإنه يتوقع حدوث تطورات فى إطار التقارب السوفيتى العربى.

وفى ضوء هذه الاحتمالات التى يطرحها دالاس فى اغسطس ١٩٥٥ فإن الولايات المتحدة لن يكون لها خيار سوى مساندة إسرائيل وبقوة أكبر والتخلى عن الدور المحايد، ويرى دالاس أنه من المستحيل تنفيذ مشروع (الفا) إلا إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على التحدث كصديق لإسرائيل والعرب معا.

وتحليل رسالة دالاس إلى ايزنهاور والتى يتعجله فيها الاعلان عن مشروع (الفا) للتسوية بين العرب وإسرائيل وتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية واسعة النطاق تكشف إلى حد كبير عن الدافع الحقيقى وراء فكرة المشروع ذاته، هى كما وصفها بايجاز تلك التطورات التى يمكن أن تحدث فى إطار التقارب العربى السوفيتى، كما يكشف تحليل الرسالة عن نتيجة كامنة تترتب على هذا التطور المحتمل وهى تقديم الدعم القوى لاسرائيل من جانب الولايات المتحدة واسقاطها او تخليها عن دور (المحايد)، فالمشروع بهذه الصورة كان أقرب ما يكون إلى الخطة الوقائية لاستباق حدوث التقارب العربى السوفيتى بالاسراع فى دفع عجلة التسوية بين العرب واسرائيل.

وكان دالاس ـ كما تشير رسالته إلى ايزنهاور ـ يشعر بتشاؤم من احتمالات نجاح الخطة لتوقعه ردا سلبيا من جانب العرب واسرائيل، إذ لا يرى العرب يريدون فعلا عقد صلح مع اسرائيل، كما أن اسرائيل لا تريد بحث أى تعديلات فى الحدود، وأن كل ما تريده عقد اتفاقية أمن مع الولايات المتحدة[١].

ومع تشاؤم دالاس من الرد السلبى للجانبين فقد كان يرى فى تقديم المشروع ـ على الأقل ـ جهدا ايجابيا من جانب الولايات المتحدة للتعامل مع المسألة[٢].

وبالفعل فإن دالاس فى محاضرة له أمام مجلس العلاقات الخارجية الأميريكية فى نيويورك فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ استعرض ما وصفه بتحقيق بعض الآمال وتحولها الى حقائق منذ زيارته للمنطقة فى ربيع ١٩٥٣، وبعد أن كانت قاعدة السويس موضعا للنزاع، والصراع المحتمل ، وأنها نتيجة للجهد الدؤوب وروح المصالحة، فقد تم حل المشكلة حلا ناجحا. وأشار دالاس فى محاضرته أنه برغم ذلك بقيت مشكلة أخرى هى «أمن المنطقة» وأنه كان واضحا من الدفاع عن الاقليم بطريقة فعالة يعتمد على التدابير الجماعية[٣].

ثم انتقل دالاس إلى موضوعه الرئيسى فى محاضرته حين قال: أما المشكلات المتبقية فهى النزاع بين العرب واسرائيل وأنه من مظاهرها الافتقار إلى حدود دائمة بين العرب واسرائيل، وبالنسبة لأمن المنطقة بين العرب واسرائيل فإن الولايات المتحدة يمكن أن تنضم إلى ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أى محاولة من أى جانب لتغيير الحدود بين اسرائيل والعرب بالقوة،أى ضمان أمن الحدود، ولكن بعد الاتفاق على تحديد خطوطها [٤]. كما أشار إلى نية الولايات المتحدة لتقديم قرض دولى لاسرائيل لتمكينها من تعويض اللاجئين العرب ثم المساهة فى تكاليف تنمية مشروعات الرى فى المنطقة.

1- personal and private, August 19, 1955, top secret, Alpha, J.F.D 1952 - 1959. White House Memo series box (3) .

2 -Ibid.

3 -U.S. Dept. of state bulletin vol XXXIII no. 845. sept. 5, 1955. pp. 378-380. -

4 -Ibid, idem.

وخطاب دالاس أو بالأحرى محاضرته أمام مجلس العلاقات الخارجية يلخص عمليا الخطوط العريضة لمشروع (الفا) والهدف من ورائها.

بيد أن السياق الزمنى الذى طرحت فيه، كما لمسنا من قبل، قد اقترن بتدهور سريع على طول خط الحدود بين مصر واسرائيل وفى منطقة العوجة بصفة خاصة، وكان موضوعا للبحث فى مجلس الأمن وصدور قراره فى ٨ سبتمبر ١٩٥٥*، وازداد الموقف تدهورا فى الأسبوعين الأخيرين من أكتوبر حتى الخامس من نوفمبر حيث وقع العدوان الاسرائيلى على منطقة العوجة فى الثانى من نوفمبر وتوالت سلسلة ردود الفعل من الولايات المتحدة فى الخامس من نوفمبر على نحو ما تناولنا فى هذا الفصل فى موضع سابق.

جـ-المهمة السرية "لروبرت اندرسون" بين عبد الناصر وبن جوريون:

على أن الحدث الكبير الذى دفع بالسياسة الأميريكية لتغيير تقديراتها مرة أخرى بعد فشل خطة (الفا) إعلان عبد الناصر فى السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ عن اتفاق صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، واحدثت ردود فعل عنيفة داخل الإدارة الأميريكية والكونجرس الأميريكى كما سبق أن تناولنا فى فصل سابق، وكان من الضرورى أن تبحث الدبلوماسية الأميريكية عن منهج مختلف للتعامل مع مصر بعد رفض مصر للشروط المرتبطة بتقديم المعونات العسكرية وإبرامها لصفقة السلاح مع إحدى دول الكتلة الشرقية .

ويرى(هيكل) أن دالاس، رغم غضبه واحباطه من عبد الناصر فى محاولته تحقيق تسوية بين مصر واسرائيل فانه بعد صفقة الأسلحة سلك طريق الدبلوماسيةالسرية (١) ففى مطلع يناير ١٩٥٦ قررت واشنطن ايفاد روبرت اندرسون Robert Anderson لمهمة غير معلنة بين القدس والقاهرة (٢) ، ويروى ايزنهاور أنه قد استقبل اندرسون فى ١١ يناير ١٩٥٦ (وهو نائب وزير الدفاع السابق) كما استقبل دالاس وان مناقشتهم تركزت حول الزيارة المقبلة لروبرت اندرسون للشرق الأوسط حيث تأمل الولايات المتحدة - كما يقول ايزنهاور - تحقيق بعض التقدم بين مصر واسرائيل (٣) ، ويضيف ايزنهاو ر انه ودالاس قد طلبا من (اندرسون) اجراء اكثر المباحثات صراحة مع عبد الناصر فى مصر وبن جورين فى اسرائيل ، ويستطرد ايزنهاور انه لو تم التوصل إلى اتفاقية صلح عملية بين الدولتين فإن الشعب الأميريكى والكونجرس سوف يوافقان على أى قدر من

(*) صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٠٨ في ٨ سبتمبر ١٩٥٥ (المستند s/3435) تحت بند المسألة الفلسطينية، وقف الاشتباكات واتخاذ التدابيرلمنع المزيد من الحوادث في منطقة غزة (المستند s/3432) ويدعو القرار كلا من مصر واسرائيل لاتخاذ كافة الخطوات لاقرار انظام والهدوء في المنطقة وبصفة خاصة، الامتناع عن المزيد من أعمال العنف والاستمرار في وقف اطلاق النار، وقد تم اقرار هذا القرار بالاجماع في الاجتماع رقم ٧٠٠ في ٨ سبتمبر ١٩٥٥ - انظر: S .C. O. R. Or. 10th year, Resolutions and decisions of the security concil, 1955,pp. 3-4.

1- Heikal, Cairo Documents, op. cit. pp. 55-56.

ويرى المور جاكسون نفس الراي ويضيف أن واشنطن قررت ان تقرن بتمويل مشروع السد العالى جهدا مركزا لتحريك عملية السلام بين مصر واسرائيل انظر: Jockson, op. cit . p. 80-93.

2- Jackson Ibid. . 92.

(٣) ويشير جاكسون أن أندرسون من اصدقاء ايزنهاور المقربين وكان يعمل نائبا سابقا لوزير الدفاع، كما يقول إن مقترحات بيان دالاس في اغسطس ١٩٥٥ كانت بمثابة جدول اعمال اندرسون وانه قد اعطيت له تعليمات لان يعرض مع تمويل السد العالي ضمانا أميريكيا بحدود متفق عليها ومعونة اقتصادية كبري لاسرائيل لدفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين - انظر: Jackson, op. cit. p. 92.

المعونة المادية لهما وأنهما على اقتناع أنه لن يخدم مصلحة الولايات المتحدة محاولة تسليح إحدى الدولتين ضد الأخرى «وأنه سوف يكون مأسويا لو بدأ الاتحاد السوفيتي تسليح دولة منها وتولت الولايات المتحدة الدفاع عن الأخرى بالدعم العسكري والمالي» ثم يحدد ايزنهاور الهدف الأميريكي بقوله «اننا مستعدون لعمل اى شيء للتقريب بينهما لبدء عملية تعاون خاصة في الموضوعات الاقتصادية (١)

بالإضافة إلى رواية ايزنهاور وبالرجوع الى نصوص المباحثات التي اجراها ايزنهاور ودالاس مع أندرسون قبل سفره نستخلص ان الاطار الذى طرح خلال الاجتماع هو حل المشاكل المتصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي في اطار اشمل وقد حدده دالاس بأنه زعامة العالم العربي وحدد دالاس لمصر في هذا الإطار دور الزعامة خاصة وانها تلقى دعما من السعودية ومن سوريا، وأن الولايات المتحدة تقف موقفا مرنا من أطماع مصر في الزعامة على أساس أن الولايات المتحدة لم تنضم لحلف بغداد كما أنها لم تبذل جهدا لتوسيع نطاق الحلف من خلال انضمام دولة عربية أخرى، وطرح دالاس تقديراته بان عبد الناصر على استعداد لدفع الثمن للحصول على تأييد الولايات المتحدة مقابل تضييق نطاق العضوية في حلف بغداد واقتصاره على أعضائه الحاليين مع الاحتفاظ لمصر بالزعامة على الدول العربية (٢).

كما ناقش اجتماع (ايزنهار - دالاس - اندرسون) احتمالات التسوية بين مصر اسرائيل وخلص الى أن مصر لا تستطيع التوصل لتسوية مع اسرائيل ما لم تأخذ معها في تلك التسوية الدول العربية المجاورة لها في الحدود مثل الأردن وسوريا ولبنان (ومن هنا تأتي أهمية مشروع جونستون لتحويل مياه الأردن خاصة وان فشل التوصل حول المشروع يعني ان اسرائيل سوف تقوم بتمويل المياه كلها.

والعنصر الثاني الذى طرح في الاجتماع الثلاثي قبل سفر اندرسون هو موضوع تعويض واعادة توطين اللاجئين والأموال المطلوبة لهذين الهدفين ومساهمة الولايات المتحدة فيها، وقد طرحت عدة بدائل منها: توطين ٥٠.٠٠٠ في اسرائيل، كما اقترح جونستون، وطرحت شبه جزيرة سيناء لاعادة التوطين، كما طرحت العراق وايران، وكان تصور الاجتماع الثلاثي أن المشكلة الحقيقية في المشروع المطروح للتسوية هي موضوع النقب ومسألة عبور اسرائيل لخليج العقبة، وعبور مصر للأردن والسعودية، واقترح ايزنهاور شق طريق عبر خليج العقبة يربط بين شبه جزيرة سيناء بالسعودية وبحث تكاليف المشروع وامكانيات موافقة الكونجرس.

ودلالات هذه المباحثات - كما نستقرؤها من رواية ايزنهاور التي كتبها دالاس - أن التحرك الأميريكي للوساطة بين مصر واسرائيل كان يقوم على أ ن التسوية الثنائية بين مصر واسرائيل في إطار ترتيبات اقليمية اشمل تضم مصر والسعودية والأردن واسرائيل، كما تشمل سوريا ولبنان، وتشمل عملية التعويض واعادة التوطين للاجئين الفلسطينيين في إحدى دول المنطقة، كما ان إطار هذا التحرك الأميريكي كان يستهدف - كما يقول ايزنهاور - اغلاق الباب أمام النفوذ السوفيتي من خلال تسليحه لمصر أو إحدى الدول العربية، وكان سبيل التحرك الأميريكي في ذلك هو تحريك عملية التفاوض والوساطة بين عبد الناصر وبن جوريون لاهميتها في إطار التسوية الإقليمية.

1- D.D.E.Diary Box (9) 1955-1956. 1/11/56 pp. 3-4.D.d. E.Library.

2- personal and private, the secretary, Jan 11. 1956 Memo of conversation at the White House J.F.D.papers 1952 -1959. Box (4)Meeting with the president.

وقد حمل ايزنهاور (اندرسون) رسالتين، احداهما إلى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل لمناقشة بعض المشكلات الإقليمية الخطيرة التى تواجه اسرائيل وجيرانها والعالم غير الشيوعى بشكل عام [١]، كما حمله رسالة مماثلة إلى عبدالناصر، وان كان قد طلب من اندرسون أن يبحث مع عبدالناصر العديد من المشكلات الخطيرة فى المنطقة «التى تواجهكم» (لم يذكر مصر) كما حدث فى رسالته لبن جوريون حين قال المشكلات التى تواجه (اسرائيل)[٢].

ويروى هيكل أن اندرسون عقد سلسلة من الاجتماعات مع عبدالناصر حيث طرح عليه عبدالناصر رده على الاقتراح الأميريكى (تحقيق السلام بين مصر واسرائيل) بأن اساس المناقشة يجب ان يكون خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧[٣]. وتتضمن رسالة عبد الناصر الى ايزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٦ تفاصيل موقف مصر على النحو التالى:[٤]

- أن مصر أعلنت دائما وسعت فى كل مناسبة اثبات رغبتها فى السلام وتصميمها على تنمية مواردها من أجل مصلحة الشعب المصرى، ويعنى ذلك أن مصر لا تضمر نوايا عدوانية تجاه اى دولة ولن تكون طرفا فى أى حرب عدوانية.
- ان مصر جزء من منطقة الشرق الأوسط معنية بالاستقرار فى المنطقة وأن أى اضطراب فى الشرق الأوسط سوف يستتبع بالضرورة آثارا عميقة على القدرة المصرية لانتهاج سياسة التطور السلمى.
- ان قيام اسرائيل فى فلسطين كان أخطر تحد يمكن تصوره لمصالح الشعب المصرى والعربى إلا أنه برغم الاحساس بالظلم الذى اسفر عنه هذا التطور، فإنه من أجل السلام تدرك مصر ضرورة السعى لازالة التوتر بين الدول العربية واسرائيل، وفى نفس الوقت فإن مصر تؤكد رغبتها المستمرة فى احترام الحقوق الأساسية والتطلعات للشعب العربى وترى امكان تحقيق ذلك[٥].

وتكمن قيمة رسالة عبد الناصر الي ايزنهاور تعليقا على مهمة اندرسون للوساطة بين مصر واسرائيل انها تؤكد الاقتران بين النهجين المصرى والأميريكى فى التوصل الى تسوية سلمية، فقد ذكر عبد الناصر بوضوح كامل أن إقامة إسرائيل فى فلسطين هى اخطر تحد يواجه الاهتمامات السلمية لمصر والعرب (يلاحظ انه لم يذكر الخطر أو التحدى السوفيتى الاقليمى كما تقرؤه الخارجية الأميريكية) الا أنه ربما كان لقول عبد الناصر ان مصر تدرك أهمية السعى لازالة التوتر بين العرب واسرائيل ما شجع ايزنهاور على ايفاد مبعوثه روبرت اندرسون مرة اخرى الى القاهرة والقدس.

---

(١) رسالة ايزنهاور الي بن جوريون فى ٩ يناير ١٩٥٦:

Letter of D.D.E. to Ben Gurion 1/9/56, D.D. E. papers 1953 - 1961. Ann whitman file, international series Box (8) tile Israel.

(٢) رسالة ايزنهاور الي عبد الناصر في ٩ يناير ١٩٥٦:

Letter of D.D.E. to Nasser, D.D. E. papers 1953-1961, Ann whitman file, international series Box (29) file Egypt.

3- Heikal, op. cit. p. 55-56.

(٤) رسالة عبد الناصر الي ايزنهاور في ٦ فبراير ١٩٥٦:

Letter from Nasser to D.D.E, D.D.E. papers Box (8) 2-6-56.

(٥) نص رسالة عبد الناصر الى ايزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٦.

وفى الرسالة الثانية من ايزنهاور لعبد الناصر فى السابع والعشرين من فبراير يشير ايزنهاور إلى أنه بحث مع اندرسون ودالاس الخطوات التى قد تتخذ فى السعى من أجل التسوية السلمية، ويؤكد ايزنهاور فى رسالته لعبد الناصر أن الوقت الحاضر يتيح أفضل فرصة للتوصل للتسوية مما يمكن الولايات المتحدة من تقديم مساعدة متزايدة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية [1]، وفى نفس الرسالة يخطر ايزنهاور عبد الناصر اهتمامه بمتابعة مفاوضات تشييد السد العالى وأنه سعيد لاحراز تقدم ويقول ايزنهاور إن «السد العالى يمثل سياسة التنمية السلمية بأجلى معانيها»

وتحليل مضمون رسالة ايزنهاور الثانية لعبد الناصر تبرز بصفة خاصة ذلك الارتباط الوثيق الذى شدد عليه ايزنهاور بين التوصل لتسوية سلمية وبين ما يمكن للولايات المتحدة من تقديم مساعدة متزايدة لتحقيق تطلعات الشعوب العربية، وبعبارة أخرى فأيزنهاور يقول فى رسالته (المساعدة مقابل التسوية) وهذا بالتأكيد سوف يكون نهج السياسة الخارجية الأميريكية فى الشهور المقبلة حين سحبت عرض تمويلها للسد العالى بعد أن تحققت من عدم استجابة عبد الناصر لمهمة اندرسون التى فشلت، كما يفسر (هيكل) اساسا لأن الاسرائيليين لم يكن لديهم النية للتخلى عن الحدود التى وضعتها خطة التقسيم [2].

خامسا: موقف الكونجرس من جهود التسوية بين مصر وإسرائيل:

وبالتوازى مع محاولات الإدارة الأميريكية تنشيط الوساطة من خلال مبعوثيها روبر اندرسون بين عبد الناصر وبين جوريون كان ثمة تيار قوى يسود مجلس النواب الأميريكى يدعو لعقد اتفاق سلام بين اسرائيل والدول العربية خاصة فى ضوء ما يقدرون انه اختلال فى التوازن العسكرى فى المنطقة (بعد صفقة السلاح التشيكية) ورغبة حكومة اسرائيل فى شراء أسلحة دفاعية، وقد طالب الأعضاء بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب [3].

ويوضح تحرك النواب فى مجلس النواب الأميريكى الضغوط التى يمارسونها على الإدارة بعد صفقة الأسلحة التشيكية لدفع الإدارة لبذل الجهود لتحقيق اتفاقية سلام بالمفاوضات المباشرة وعدم الاكتفاء بالاعلان الثلاثى لعام ١٩٥١.

وقد ادت هذه التيارات داخل مجلس النواب الأميريكى إلى تفكير دالاس لطرح سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على الكونجرس الأميريكى فاعد مشروع بيان عن علاقات اسرائيل بالدول العربية ناقشه مع الرئيس ايزنهاور الذى ادخل عليه عدة تعديلات هامة [4].

ويهمنا فى سياق مشروع البيان الذى اقترحه دالاس على ايزنهاور ان دالاس كان يبرز أهمية الإطار الإقليمى للتسوية بين العرب واسرائيل وهو امتداد للخط الذى طرحه فى بيانه فى اغسطس ١٩٥٥ وامتداد تطبيقى لمشروع أو خطة (الفا).

1- Letter of D.D.E. to Nasser 2/27/56.

2- Heikal, op. cit. p. 55-56 .

3 - U.S. Dept. of state, bulletin vol XXXIV, no 869, Feb. 20, 1956.

وانظر كذلك نص الرسائل المتبادلة بين دالاس ومجموعة النواب الأميريكيين في ٦ فبراير ١٩٥٦ فى نفس النشرة وفى نفس العدد والتاريخ ص ص ٢٨٥ الى ٢٨٨

4- White House, Memo series, Box (8) Meetings with the president, D.D.E. Library statementby the secretary, Draft, corrections by the president, feb., 1956.

وفى مشروع البيان كان دالاس يعزو استمرار التوتر فى المنطقة لانعدام وجود حدود دائمة محددة ويؤكد استعداد الولايات المتحدة للمساهمة فى مساعدة الأطراف فى استبدال خطوط الهدنة بحدود دائمة مع الاستعداد للاسهام فى ضمانات دولية للحدود المتفق عليها، فالمنهج الأميريكى الذى يطرحه دالاس - إقليمى فى جوهره - يقوم على أساس الاستعاضة عن خطوط الهدنة بحدود دائمة تساهم الولايات المتحدة فى تقديم ضمانات دولية لها، أما بالنسبة للمعونة الاقتصادية فإن دالاس يحدد إطارها بأنها تستهدف تقديم المعونة الاقتصادية بهدف دعم (الأمم الحرة) ويربط دالاس بين المعونة الاقتصادية الثنائية وتحقيق الاستقرار الإقليمى فهو يربط بين مشكلة اللاجئين العرب (مصدر المرارة بين العرب واسرائيل) وبين تقديم المعونات الاقتصادية من خلال تقديم قروض أميريكية لاسرائيل لتمويل التزاماتها لدفع تعويض الممتلكات، وينتقل دالاس لشرح مشروع وادى الأردن الذى يتيح اعادة توطين مئات الآلاف من اللاجئين فالارتباط واضح بين التسوية السلمية والمعونة الاقتصادية الأميريكية، ويذكر دالاس بصراحة أن مشكلات هذه المنطقة يجب أن تبحث فى إطار أوسع من نضال العالم الحر ضد الشيوعية الدولية (١).

وقد اجاب دالاس تحديدا على استفسار من أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى جلسة الاستماع فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ - حول تحقيق السلام فى المنطقة عن طريق المفاوضات لا عن طريق سباق التسلح - فقال ان الولايات المتحدة عن طريق القنوات الدبلوماسية تقوم دائما باستكشاف المشكلة، وأنه قد قابل رئيس وزراء اسرائيل مرارا، وأنه ناقش الأمر مع سفير اسرائيل فى واشنطن، وأن سفيرى الولايات المتحدة فى القاهرة وتل ابيب على اتصال مستمر بالموقف، وأن الولايات المتحدة تحاول تحريك الموقف على ضوء بيان اغسطس ١٩٥٥، بيد أنه من المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة انه كلما تحسن الموقف تدهور مرة أخرى بسبب أحداث - مثل الغارة على غزة - واستطرد دالاس فى اجابته على عضو مجلس الشيوخ بأنه لا يريد الايحاء بأن هذه الغارات بلا مبرر، ولكنه يشعر أن الغارات تجاوزت بكثير مدى الاستفزاز وادت الى تدهور الموقف ولكنى مع ذلك لم أشعر باليأس فى امكانية التوصل لتسوية دائمة (٢).

وأمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميريكى طرح دالاس سياسات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ نشوب حرب ١٩٤٨ بين العرب واسرائيل(٣). ولخص هذه السياسة بأنها تدعيم لدور الأمم المتحدة وجهودها، ثم تأكيد التزام الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا فى الاعلان الثلاثى ٢٥ مايو ١٩٥٠ الخاص بصون السلم والاستقرار فى الشرق الأدنى.

واستعرض دالاس التطورات خلال الشهور الست السابقة على بيانه وأهمها كميات الأسلحة الضخمة من الكتلة السوفيتية والتى عقدت فى رأيه المشكلات التى حاولت الأمم المتحدة حلها(٣)، واشار إلى ظهور سباق التسليح بين اسرائيل والدول العربية، وتعرض لطلب اسرائل الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة، وأن

1- Ibid, idem.

وانظر تفاصيل جلسة الاستماع التى تضمنت شهادة وزير الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦.

Situation in the Middle East, Hearings before the senate committee on Foreign relations Feb, 24 , 1956. Washington U.S. senate 84 th Congress, 2 nd session p.29.

2- Ibid, idem.

3- statement by secretary of state before the senate foreign relations committee. Dept. of state for the press, no. 96 Feb. 24 , 1956, Box (100) . selected correspondence. J.E.D. papers.

تحفظ بأن خير ما يحقق أمن إسرائيل ليس مشتروات الأسلحة بل باجراءات أخرى تشمل الاعتماد على الأمم المتحدة وميثاقهاوالاعلان الثلاثى.

وحدد دالاس الموقف الأميريكى بشكل اكثر تفصيلا أنه لا يستبعد احتمال بيع الأسلحة لاسرائيل فى اى وقت إذا كانت ستحافظ على السلم، كما أنه لم يستبعد مبيعات الأسلحة للدول العربية الأخرى.

ثم حدد دالاس ان المشكلة الملحة هى الحاجة للتسوية بين اسرائيل وجيرانها العرب وان حل هذا الصراع المرير العميق هو المفتاح لرخاء المنطقة، واستذكر دالاس بيان ٢٦ اغسطس ١٩٥٥ الذى حدد ثلاث مشكلات:

- مأساة اللاجئين.

- الشعور بالخوف السائد بين العرب واسرائيل.

- عدم وجود حدود دائمة بين اسرائيل وجيرانها العرب.

ويخلص دالاس فى بيانه أمام لجنة العلاقات الخارجية إلى أنه فى ضوء حل المشكلات الأخرى المتصلة فإن ايزنهاور على استعداد للتوصية بأن تنضم الولايات المتحدة لارتباطات فى اتفاقيات رسمية لمنع أو ردع أى جهة من أى طرف لتغيير الحدود بالقوة بين العرب وجيرانها

وينتهى دالاس فى بيانه الى أن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط كان يشغل مباحثاته مع رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) خلال زيارته الأخيرة الى واشنطن فى يناير ١٩٥٦، وأن الحكومتين مستعدتان لتقديم مساعدة مالية لحل مشكلة اللاجئين وضمان الحدود المتفق عليها، وأن الأمن الدائم لدول المنطقة وسلامتها ورخائها لا يعتمد على السلاح أولا بل على سيادتة القانون الدولى وانشاء علاقات ودية بين الدول المتجاورة[1].

يستوقف النظر فى قراءة مشروع بيان دالاس الذى طرحه على الرئيس ايزنهاور فى ٦ فبراير ١٩٥٦، ثم اجابة دالاس على استفسارات أعضاء مجلس النواب الذين طالبوا بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل وردود دالاس على استفسارات أعضاء مجلس الشيوخ فى جلسة الاستماع الخاصة بلجنة العلاقات الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ التى القى فيها دالاس بيانه الشامل - الذى استعرضنا أهم نقاطه منذ قليل - يستوقفنا عدة ملاحظات:

إن بيان دالاس أمام لجنة العلاقات الخارجية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ جاء فى اعقاب مقابلة للرئيس ايزنهاور فى ٦ فبراير والمقارنة بين مشروع الاعلان، والاعلان ذاته يشير الى أن دالاس حذف جزء غير قليل من بيانه بعد عرضه على الرئيس ايزنهاور، ثانيا أن بيان دالاس كان فى الواقع لاحقا لاجتماعه مع الرئيس ايزنهاور وروبرت اندرسون قبيل زيارته الثانية للشرق الأوسط والذى ناقش فيه احتمالات التسوية بين العرب واسرائيل فى اطار مشروع إقليمى للتنمية. والواضح أن ما طرحه دالاس فى اجتماعه مع ايزنهاور فى ١١ يناير ١٩٥٦ ثم فى مشروع بيانه الذى طرحه على ايزنهاور فى ٦ فبراير يعكس البعد الجديد فى أزمة العلاقات المصرية الأميريكية وهى صفقة الأسلحة السوفيتية التى يقول دالاس «إنها عقدة الحل الذى تسعى الأمم المتحدة فى التوصل اليه»، على أن عنصر دخول الاتحاد السوفيتى فى تسليح إحدى دول المنطقة (مصر) كان لاشك - فى تقديرنا - مبررا لهذا التحرك الأميريكى المكثف وللاجتماعات المتلاحقة فى ١١ يناير، ٦ فبراير ثم لالقاء البيان الشامل فى ٢٤ فبراير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وقد فسر دالاس فى إضافة على البيان قبل

---

(١) نفس المصدر

الاجابة على اسئلة الصحفيين بقوله: «إننا نعالج مشكلة على قدر كبير من الدقة والتعبير وأنه مادامـا، السلام بين اسرائيل والدول العربية مفتقدا فإن ثمة أخطار بعيدة المدى تصل الى العالم الإسلامى وافريقيا كلهاوأن الإدارة مصممة على تناول المشكلة من زاوية ما يخدم المصالح الأميريكية على أساس الحياد الودى importiality بين الاسرائيليين والعرب وانه ما لم يتحقق ذلك فإن المصالح الكبرى للولايات المتحدة ولحلفائنا ولاسرائيل تتعرض للتهديد (١).»

سادسا: التقييم الأميريكى لنتائج جهود الوساطة بين مصر واسرائيل:

أوشكت الدبلوماسية الأميريكية خلال الربع الأول من عام ١٩٥٦ أن تصل إلى خلاصة تقييمها لمحاولات الوساطة بين مصر وإسرائيل من خلال المهمة السرية لروبرت اندرسون ورسائله التى حملها إلى كل من عبد الناصر وبن جوريون فى زيارتين للمنطقة فى يناير وفبراير.

ففى أعقاب عودة اندرسون من الشرق الأوسط عقد اجتماع هام بين ايزنهاور وهربرت هوفر وزير الخارجية بالنيابة وروبرت اندرسون بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٥٦ بهدف تقييم الموقف الأميريكى من مصر واسرائيل والوساطة لتحقيق التسوية الشاملة (٢).

يشير ايزنهاور إلى أن مبعوثه اندرسون قد ذهب إلى الشرق الأوسط لمحاولة «تحقيق قدر من التقارب بين مصر واسرائيل (٣)» وأن هذه هى ثانى رحلة لاندرسون إلى المنطقة، ويصف نتائج رحلته الى مصر فيقول ايزنهاور: «إن اندرسون لم يحرز أى تقدم على الاطلاق نحو هدفنا الاساسى فى ترتيب نوع من اللقاء بين المسؤولين المصريين والمسؤولين الاسرائيليين، وان عبد الناصر ـ بعبارة ايزنهاور ـ قد اثبت أنه عقبة كؤود بمعنى الكلمة ومن الواضح أنه يسعى ليعترف به باعتباره الزعيم السياسى للعالم العربى»

ويحلل ايزنهاور دوافع عبد الناصر فى تطلعه الى هذا الهدف فيقول: «ان عبد الناصر لديه بعض المخاوف أولها انه يخشى من الزمرة العسكرية التى وضعته فى السلطة لأنها متطرفة فى موقفها ضد إسرائيل»، وثانيا: أنه يخشى خلق عداء ضده فى صفوف الشعب وأنه يريد أن يكون أكثر الشخصيات شعبية فى العالم العربى قاطبة وانه حريص على مراعاة الرأى العام فى كل الدول الأخرى، والنتيجة ـ كما يقول ايزنهاور: ـ انه انتهى إلى ضرورة عدم اتخاذ أى خطوة وأن يكتفى بالخطب وكلها تحدى لاسرائيل» (٤) .

ومن ناحية أخرى يحلل ايزنهاور الموقف الاسرائيلى فيقول: «إن المسؤولين الاسرائيليين يتلهفون على التباحث مع مصر لكنهم فى نفس الوقت يصرون على موقفهم بعدم تقديم تنازلات مهما كانت للحصول على السلام وأن شعارهم العام هو (لا بوصة واحدة من الأرض) وأن طلبهم الملح هو طلب السلاح» وان الإسرائيليين يريدون السلاح من الولايات المتحدة وأنهم فى هذه الحالة يكونوا قد حولونا إلى (حليف) فى اى مشكلة يواجهونها فى المنطقة.

ويعقب ايزنهاور، أن الرأى العام فى الجانبين مصر واسرائيل مشتعل وأن الفرص لتحقيق تسوية سلمية بعيدة (٥).

---

(١) نفس المصدر

2 - secret D.D.E. Diary, March 13, 1956, Box. no. (9) pp. 1-2 D.D.E. Library.

3 - Ibid, idem.

(٤) نفس المصدر

(٥) نفس المصدر.

أما الموقف الأميريكى فيلخصه ايزنهاور بقوله: «إن اندرسون عرض على بن جوريون وعبد الناصر كل تعهد بالمساعدة يمكن ان تقدمها الولايات المتحدة مقابل جهد صادق من كليهما لتحقيق السلام».

ثم يلخص ايزنهاور الموقف الأميريكى فى ثلاث عناصر اساسية:

ـ أهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة.

ـ أن انهيار الاقتصاد الأوروبى (بسبب قطع امدادات البترول) سوف يضع الولايات المتحدة فى موقف صعب.

ـ أهمية العالم العربى بالنسبة للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا.

وينتقل ايزنهاور لتحديد الهدف الأميريكى فى ضوء هذا التحليل للموقف بأنه «الحيلولة دون اتخاذ عمل منسق من جانب الدول العربية» والسبيل إلى ذلك كما يرى ايزنهاور توثيق علاقات الولايات المتحدة مع كل من ليبيا والسعودية بحيث يتعذر على مصر الاستمرار فى الارتباط بالسوفيت أو أن تظل تعتبر نفسها زعيمة للعالم العربى [(١)]».

وتحليل آراء ايزنهاور التى طرحها خلال اجتماعه الهام مع هربرت همفرى وزير الخارجية بالنيابة وروبرت اندرسون (المبعوث الخاص لايزنهار) لتقييم نتائج وساطته تدل على أن ايزنهاور قد أرجع فشل اندرسون فى مهمته بين مصرواسرائيل إلى تعنت عبد الناصر الذى يتطلع ـ فى رأى ايزنهاور ـ الى زعامة العالم العربى، ويخشى من تطرف العسكريين فى مصر، والرأى العام العربى خارج مصر. كما يدرك ايزنهاور تعنت اسرائيل بسبب رفضها تقديم أى تنازلات أو أى بوصة من الأرض مع اصرارها على طلب السلاح من الولايات المتحدة للزج بها كحليف فى أى خلاف مقبل.

وبرغم وضوح كل هذه العوامل أمام ايزنهاور فقد ظلت الإدارة الأميريكية تسير على نهج أدى بها فى نهاية المطاف إلى أن عرضت امدادات البترول للتوقف خلال أزمة تأميم قناة السويس وحرب السويس فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦، من خلال سحبها لعرض تمويل السد العالى، ومحاولة عزل مصر دوليا وعدم التزامها بسياسة (عدم التحيز) فى المنطقة كما وصفها ايزنهاور. وفى السادس عشر من مارس ١٩٥٦ اى بعد ثلاثة ايام من اجتماع ايزنهاور هع هوفر واندرسون التقى مرة ثانية مع هوفر ليستعرض تقييم الموقف الاسرائيلى فى ضوء مقابلة هوفر بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة مع (ايبان) السفير الاسرائيلى فى واشنطن[(٢)].

وقد طرح هوفر عناصر الموقف الاسرائيلى فى النقاط التالية:

ـ أن الإسرائيليين يمارسون ضغوط كبيرة على الإدارة الأميريكية للحصول على أسلحة مع إجراء مساع لدى أعضاء الحكومة أو البيت الأبيض.

ـ طلب عدد من الطائرات من فرنسا ومن الولايات المتحدة مع أسلحة مضادة للدبابات.

ـ أن الإسرائيليين لم يسبق أن طالبوا الولايات المتحدة بأسلحة دفاعية أو هجومية.

ويعلل هوفر بأن «الضغط الذى يمارسه الإسرائيليون يرجع إلي الرغبة فى خلق إلتزام أدبي علي الولايات المتحدة لتزويدهم بالسلاح لاغراضهم فى التعامل مع العرب».

---

(١) نفس المصدر.

2 - Memo for the secretary from Herbert, Hoover Jr. March 16, 1956, White House Memo Series Box (8) Meetings with the President, D.D.E . Library. J.F.D. papers.

و يوصى (هوفر) الرئيس ايزنهاور بتزويد الاسرائيليين بكميات محددة للغاية من الأسلحة (معدات رادار بدلا من الطائرات، وأسلحة مضادة للدبابات) وفى نفس الوقت تنفيذ بعض طلبات السعودية التى تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية حيالها.

ويقدر وكيل الخارجية فى مذكرته خلال الاجتماع مع ايزنهاور «أن عبدالناصر أصبح يشكل تهديدا متزايدا وأن على الولايات المتحدة أن تسعى للتفرقة بين السعوديين والمصريين وخلق صلات أقوى مع الليبيين لتقليل خطر التغلغل الروسى (١) فى مصر».

ونستخلص من مذكرة وزير الخارجية الأميريكية بالنيابة عدة ملاحظات فى التناول الأميريكى للعلاقات بين اسرائيل (ومصر) والدول العربية:

١- اتجاه إسرائيل بطلب أسلحة من الولايات المتحدة بدلا من الدول الأوروبية بقصد خلق التزام أدبى أميريكى تجاه اسرائيل.

٢ ـ تردد الولايات المتحدة ـ حتى تلك الفترة ـ فى تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية مع الأستعداد للاستجابة لمطلبها لأسلحة دفاعية محدودة، وهو تطور له دلالاته.

٣ – بدء الاستعداد للمواجهة مع عبدالناصر الذى وصفه (هربرت هوفر) بأنه يمثل (خطرا متزايدا) .

٤ ـ بداية التفكير الأميريكى لخلق محور سعودى أميريكى فى مواجهة مصر ودعم ليبيا وتعزيز الوجود الأميريكى فى ليبيا (حقوق القواعد فى ليبيا) لتحقيق هدفين:

أ ـ محاولة عزل عبدالناصر أو التأثير والضغط عليه.

ب ـ التقليل من خطر التغلغل السوفيتى واحتوائه.

فى أعقاب هذين الاجتماعين الهامين مع الرئيس ايزنهاور فى الثانى عشر من مارس مع (دالاس) و(هوفر) و (اندرسون)، ثم فى السادس عشر من مارس بين ايزنهاور وهوفر والتى أبلغها هوفر فى مذكرة تفصيلية لدالاس كان أمام السياسة الخارجية واجب بلورة سياستها فى الشر ̄ الأدنى عامة وتجاه مصر بصفة خاصة. وبالفعل أعد دالاس مذكرة للعرض على الرئيس ايزنهاور فى ٢٨ مارس ١٩٥٦(٢) يقدم فيها خطة سياسية للتعامل مع مصر وعبدالناصر فى ضوء فشل محاولات الولايات المتحدة فى الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٦ ممارسة وساطتها السرية بين مصر وإسرائيل لتحقيق تسوية للنزاع الإقليمى فى الشرق الأوسط ككل وفيما بين الدولتين بصفة خاصة.

يطرح دالاس فى مذكرته الخاصة بخطة التعامل مع مصر وعبدالناصر مايلى:

«أنه فى ضوء النتيجةالسلبية لجهودنا فى حث عبدالناصر على انتهاج سياسة المصالحة تجاه إسرائيل فإننا يجب فى أعتقادى تعديل بعض سياساتنا فى الشرق الأدنى على النحو الموضح فيما بعد».

---

(١) نفس المصدر

2- Memo for the president, top secret, the secret of state, Washington, March 28, 1956 Box (5) file Dulles, J. F. Dulles - Herter, Series, D. D. E. papers, Ann whitnan file sub; Near Eastern policies (4 pages).

وتمضى مذكرة دالاس التى تقول «إن الهدف الرئيسى هو جعل عبدالناصر يدرك أنه لايستطيع أن يتعاون، كما يفعل الآن، مع الاتحاد السوفيتى وأن يتمتع فى نفس الوقت بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة.

وتقول المذكرة «إننا نريد أن نتجنب حاليا أى شقاق علنى يدفع بعبدالناصر إلى غير رجعة إلى وضع الدولة التابعة للسوفيت حيث أننا نريد أن نترك معبرا لعبدالناصر يعود فوقه إلى علاقات طيبة مع الغرب إذا أراد»، ويصف دالاس أن الولايات المتحدة سوف تنسق سياساتها مع المملكة المتحدة.

بالنسبة لمصر:

١ ـ استمرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى حرمان مصر من كافة تراخيص التصدير التى تشمل شحنات الأسلحة سواء من مصادر حكومية أو أهلية.

٢ ـ تستمر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى تأخير إبرام المفاوضات الجارية حول السد العالى.

٣ ـ تستمر الولايات المتحدة فى تعطيل اتخاذ إجراء حول الطلبات المصرية المعلقة الخاصة بالحبوب والنفط بموجب الفصل الأول من القانون العام ٤٨٠.

٤ ـ توقف الولايات المتحدة أى قرار حول برنامج المعونة لمصر لعام ١٩٥٦. (بلغ برنامج العام السابق ٤٠ مليون دولار، كذلك فان البرنامج التقريبى المقترح للعام ١٩٥٦ يتوقع معونة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار)

وتمضى مذكرة دالاس التى تقترح سياسات للشرق الأدنى فى ضوء رفض مصر الصلح مع اسرائيل واصرارها على التعامل مع السوفيت فى طرح مجموعة من الاجراءات المماثلة مع دول عربية أخرى مثل ليبيا بدعم الموقف الداخلى فيها، وبالنسبة للأردن للحيلولة دون حدوث انقلاب موال لمصر[1].

كما يوصى دالاس بدعم حلف بغداد دون الانضمام إليه رسميا أو إعلان النية فى ذلك، وبالاضافة إلى زيادة المعونة لدول الحلف، كما يقول دالاس فإن الدعم سوف يتألف «من تعديل طبيعة مشاركتنا فى اللجنة العسكرية للحلف بتعيين ضباط على مستوى عال للمشاركة بفعالية أكثر فى المناقشات من المراقبين المشتركين حاليا مع ابداء مزيد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للحلف بتنسيق معونتنا مع البرامج الاقتصادية للحلف وبايفاد ضباط على مستوى عالى لتمثيل الولايات المتحدة فى اجتماعات الحلف.

ـ ويوصى دالاس باتخاذ الخطوات الكفيلة للتصدى للنفوذ المصرى السوفيتى فى اليمن وذلك بطلب مساعدة الملك سعود.

ـ وقد أوصى دالاس بحث الاسرائيليين على عدم اتخاذ خطوات من شأنها اشعال الاشتباكات وبالتالى تهديد مكانه الغرب فى الشرق الأدنى وبما يعود بالفائدة على السوفيت.

ـ ويقترح دالاس استمرار الولايات المتحدة لفترة غير محدودة فى حرمان اسرائيل وكذلك الدول العربية المجاورة من تراخيص تصدير أى مواد عسكرية رئيسة (باستثناء السعودية والعراق).

---

(١) نفس المصدر

على أن الولايات المتحدة ـ كما يرى دالاس ـ سوف تتعاطف إذا رغبت دول غربية أخرى فى بيع كميات محددة من الأسلحة الدفاعية لإسرائيل، كما توصى المذكرة بدعم العناصر الموالية للغرب فى لبنان ودعم الوجود الأميريكى فى السعودية (١).

انتهى التقييم الأميريكى إذن فى مطلع عام ١٩٥٦ بعد شهور ثلاثة من محاولات الوساطة بين مصر واسرائيل إلى ضرورة تعديل سياستها نحو مصر بشكل خاص ونحو الشرق الأدنى بشكل عام على ما فصل دالاس فى مذكرته للرئيس ايزنهاور.

والواقع أن الاجراءات التى اقترحها دالاس من حرمان مصر من تراخيص السلاح، وتعطيل مفاوضات السد العالى، وتعطيل الاستجابة لطلب مصر من الحبوب ليست فى الحقيقة سوى تدابير عقابية لتأديب مصر وعبدالناصر جزاء رفضه الصلح مع اسرائيل ولتلقينه درسا بأنه لا يستطيع التعامل مع السوفيت وأن يحصل فى نفس الوقت على معاملة تفضيلية من الولايات المتحدة أى فى الواقع العملى دفع عبدالناصر للاختيار بين الأتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة.

ولم تكف هذه التدابير العقابية دالاس بل وضع خطة متكاملة لمطاردة مصر وتعقيب النفوذ المصرى فى الدول العربية (لبنان ـ العراق ـ السعودية ـ اليمن) واتجه لدعم حلف بغداد اقتصاديا وعسكريا.

ولا شك أن هذه السياسة المعدلة الواضحة الهدف والدافع، تفسر أن نوايا سحب عرض تمويل السد العالى كانت مبكرة وراسخة فى التفكير الأميريكى قبل يونيو ١٩٥٦.

ونقدر أنه بالتقييم السلبى الذى قدمه دالاس لايزنهاور فى أواخر مارس ١٩٥٦ لعلاقات الولايات المتحدة مع مصر فى ضوء نكسة جهود الوساطة بين مصر وإسرائيل، تكون ظاهرة التحول فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر قد اكتملت لالتنتهج فقط منهجا سلبيا فى تعاملها مع مصر بل لتبدأ فى السير فى طريق سوف ينتهى بالصدام مع مصر عند اعلان سحب عرض تمويل السد العالى.

والخلاصة أنه منذ قيام الثورة فى مصر وحتى ربيع عام ١٩٥٦، كان العامل الاسرائيلى من أهم العوامل المؤثرة فى توجه السياسة الخارجية نحو مصر لحرصها على تسوية النزاع بين مصر واسرائيل كهدف من اهدافها الثابتة، وفى نفس الوقت وسيلة لطرقها لتحقيق الأمن الاقليمى والدفاع عن الشرق الأوسط بعد التغلب على العقبتين الكؤودتين، النزاع المصرى الإنجليزى بتوقيع اتفاقية قاعدة القناة، وبتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل من خلال مواقف مستمرة فى الأمم المتحدة لاحتواء مظاهر هذا النزاع مثل إغلاق الملاحة فى قناة السويس أمام السفن المتجهة من وإلى اسرائيل أم احتواء الأزمات الناتجة عن حوادث الحدود المتكررة على طول خط الهدنة مع اسرائيل، واخيرا من خلال جهود الوساطة الثنائية التى تعثرت وأدت فى النهاية الى التحول فى مواقف السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر منذ الربع الأول لعام ١٩٥٦.

---

(١) نفس المصدر

الفصل العاشر

الموقف الأميريكى من تمويل مشروع السد العالى

أولا: بداية الاهتمام الأميريكى بالمشروع فى عهد الثورة

ثانياً: القرار السياسى الأميريكى بعرض تمويل مشروع السد العالى (السياق-المبررات)

ثالثاً: موقف الإدارة الأميريكية فى مفاوضات تمويل المشروع

رابعا: موقف الكونجرس من عرض تمويل المشروع.

خامسا: القرار السياسى الأميريكى بسحب عرض التمويل (السياق-موقف الإدارة- الكونجرس-المبررات)

سادسا: تقييمم الدوافع وآثار سحب عرض تمويل مشروع السد العالى.

الموقف الأميريكى من تمويل مشروع السد العالى

يكاد كل من تناول العلاقات المصرية الأميريكية أو السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى عهد عبدالناصر يتحدث عن موضوع السد العالى كمدخل للحديث عن هذه الأزمة وأحد أسباب تفجيرها. وقد كان من المنطقى لهذا الباب الذى يتناول التغيير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦ أن يتناول تحليل الموقف الأميريكى نحو تمويل السد العالى، وسوف نحاول الاقتراب من هذا الموضوع بمنهج مختلف فى الشكل وفى المضمون. فمن حيث المنهج، فان التناول سوف يكون أكثر تفصيلا لجوانب عديدة مرتبطة بهذا الموقف، مثل البدايات الأولى للاهتمام الأميريكى بالمشروع، ظروفها ودوافعها واهدافها، تحليل الظروف الدولية والإقليمية التى أحاطت بقرار تقديم العرض الأميريكى للتمويل، وهنا نحاول الحديث بشئ من التفصيل عما يمكن وصفه بحقيقة وأبعاد الموقف الأميريكى، موقف الادارة، أى ايزنهاور ودالاس ووزارة الخارجية الأميريكية، وموقف اعضاء الكونجرس، وموقف يوجين بلاك بصفة خاصة، وسوف نحاول القاء أضواء جديدة ويطرح معرفة جديدة موثقة من الوثائق السرية التى لن تنشر بعد من أوراق الرئيس ايزنهاور ومن الأوراق لدالاس وزير الخارجية، ثم من شهادة أعضاء الكونجرس السرية غير المنشورة حتى الآن - إلى جانب بياناتهم العلنية بالطبع أمام لجان الكونجرس، وبذلك سنتناول تقديم استعراض متكامل لمواقف الإدارة والكونجرس بالنسبة لموضوع تقديم عرض التمويل، ثم نتناول مفاوضات التمويل بين مصر والبنك الدولى والجانب الأميريكى، مدى تطورها أو تعثرها وماشابها من تراجع وتردد وإعادة نظر من الجانب الأميريكى، وبالطبع تحليل الظروف والأسباب التى كانت تكمن وراء التراجع عن القرار، ثم يستعرض الفصل فى ختامه عرض التمويل وظروفه وأسبابه ونتائجه وخاصة الدور الذى لعبه الكونجرس الأميريكى فى اتخاذ هذا القرار.

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المؤلفات عن أزمة السويس بوجه عام، وموضوع السد العالى بشكل خاص قد تناولت هذا الموضوع، ولكن هذا الفصل يحاول بقدر الاستطاعة تقديم الجديد من المادة التاريخية التى تنشر لأول مرة من وثائق الرئيس ايزنهاور السرية، ومن أوراق دالاس المحفوظة بجامعة برنستون ولا يتم الاطلاع عليها إلا بأذن وتعهد خاص، وكذلك الحال بالنسبة لشهادة أعضاء الكونجرس التى لازالت مسجلة على ميكروفيلم لا تنسخ إلا باذن خاص من صاحب الشهادة، وقد فرض ذلك قيودا غير قليلة فى جمع المادة الأصلية لهذا الفصل بشكل خاص حيث لاتزال وثائقه السرية لم تذع حتى الآن.

أولا : بداية الاهتمام الأميريكى بالمشروع فى عهد الثورة:

يسجل «يوجين بلاك» الرئيس السابق للبنك الدولى للأعمار والتنمية فى شهادته عن موضوع السد العالى[1] «انى حين كنت فى مصر، قابلت نجيب الذى أصبح لتوه رئيسا لمصر، وبعد مقابلتى له حدثنى عن أمله فى بناء السد العالى».

فمن ناحية الاطار الزمنى لبدء الاهتمام الأميريكى بموضوع السد العالى فى ظل قيام الثورة فقد كان ذلك خلال عام ١٩٥٣ فى مقابلة بين نجيب ويوجين بلاك وكان لدى بلاك تصور متكامل عن الوضع السياسى فى المنطقة وفى مصر، وأهمية مصر بالنسبة للسياسة الأميريكية وحاجتها الاقتصادية لبناء السد العالى. وقد كتب يوجين بلاك مذكرة تفصيلية إلى الرئيس ايزنهاور[٢] يطرح فيها هذا التصور ويحدد بوضوح امكانيات الاسهام الأميريكى فى تنفيذ مشروع السد العالى وأهميته بالنسبة للوضع الأميريكى فى مصر والمنطقة.

كان تقدير «بلاك» أن هنالك مشكلتان فى الشرق الأوسط تحتاجان لحل عاجل ومحدد هما:

أ ـ المشكلة المرتبطة بالسودان والقناة والدفاع عن الشرق الأوسط .

ب ـ مشكلة اسرائيل والمشكلة المرتبطة بها من اللاجئين العرب.

وفى تقدير «بلاك» أن مصر هى المفتاح بالنسبة للمشكلة الأولى (السودان ـ قناة السويس ـ الدفاع عن الشرق الأوسط) وبينما يرى «بلاك» أن العالم العربى كله لابد وأن يشارك فى حل المشكلة الثانية (اسرائيل واللاجئين العرب) فإن مصر لو مارست نفوذها فى الاتجاه الصحيح واستمالت العالم العربى فسوف تكون هى المفتاح لحل المشكلة الإسرائيلية.

ثم يستطرد «بلاك» أنه لاشك أن الدور والمبادرة الأميريكية فى قيام اسرائيل وظهور مشكلة اللاجئين العرب قد أدى إلى زيادة الشعور المعادى للغرب فى الدول العربية وإصابة العلاقات العربية الأميريكية بالمرارة «وأنه من شأن هذه المشكلات الدولية تشتيت أهتمام الشعب المصرى فى علاج الموقف الاقتصادى والاجتماعى الداخلى الخطير وأنه لايتوقع إقدام الحكومة المصرية على تسوية هذه المسائل الدولية دون خلق قاعدة محلية قوية تستند إليها، وهذا يعنى البدء بسياسات اقتصادية تهدف لرفع مستوى المعيشة لجماهير الشعب المصرى وأن مثل هذه السياسة سوف تكلف أموالا باهظة بالعملة المحلية والأجنبية [٣].

ويذكر بلاك بالتحديد فى مذكرته أن مصر تفكر فى بناء سد جديد فوق النيل عند أسوان* لزيادة المساحة المنزرعة بأكثر من الثلث وتوفير الطاقة الكهربائية والمخصبات، ويستدرك بلاك أن مصر تستطيع توفير القدر

---

1 - The John Foster Dulles oral History Collection Princeton University Library. a transcript of a recorded interview with Eugene Black, maine, 11 June 1966.p.2.

2 - Memo from Eugene Black, ref.Middle East 4/22/53, DDE papers 1953 - 1961. Ann whitman file, international series Box Egypt 4.

الوثيقة عبارة عن مذكرة من يوجين بلاك إلى ايزنهاور وموجودة بمكتبة ايزنهاور فى كانزاس ضمن أوراقه.

(٣) نفس المصدر.

(*) حول فكرة بناء السد العالى وتطوراتها، انظر: موسى عرفه، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥، ص٣١ ـ ٣٤.

الأكبر من رأس المال المحلى لهذا المشروع، إلا أن احتياجات النقد الأجنبى سوف تتجاوز قدرة مصر على تحمل دين خارجى قابل للسداد، ويضيف أن مصر يمكنها أن تطلب قرضا من البنك الدولى لتمويل هذا المشروع ولكن ذلك لن يكفى، وأن الأمر سوف يحتاج إلى معونة خارجية إضافية فى شكل منح بالاضافة لمساهمة البنك الدولى ومساهمة مصر، ويتساءل بلاك ما إذا كانت الولايات المتحدة وربما بالأشتراك مع المملكة المتحدة بحث مفاتحة مصر بعرض صفقة متكاملة، أى برنامج مالى يقترن بالدعم المصرى لتسوية المشكلات السياسية العاجلة المذكورة (١).

وقراءة مذكرة بلاك تكشف عن تفكيره المحدد لامكانية اشتراك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى مع البنك الدولى ومصر، ويطرح بلاك تفاصيل المشاركة الانجلو اميريكية مع البنك الدولى مقابل – وهذا فى غاية الأهمية – الدعم المصرى لتسوية المشكلات العاجلة (المشكلات العاجلة التى أشار إليها بلاك فى مقدمة مذكرته (هى قاعدة قناة السويس ـ الدفاع عن الشرق الأوسط ـ المشكلة الاسرائيلية) أى أن بلاك فى الحقيقة ربط بين تمويل مشروع السد العالى وبين حل المشكلات السياسية فى المنطقة أى ربط الموقف الأميريكى من المشروع بتلبية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأميريكية (الدفاع عن الشرق الأوسط لمواجهة الأتحاد السوفيتى وحل المشكلة الاسرائيلية لاهميتها الخاصة بالولايات المتحدة) وذلك من خلال دعم واسهام مصرى فى حل هذه المشكلات، أى أن تلبية حاجة مصر لبناء السد العالى سوف تكون فى تقدير بلاك مرتبطة أساسا باتجاهات سياستها الخارجية.

كان هذا التفكير كما جاء فى مذكرة بلاك فى الربع الأول من عام ١٩٥٣، وكان الوقت لا يزال طويلا أمام تفاعلات العلاقات المصرية الأميريكية طوال عام ١٩٥٣ وأمام استئناف المباحثات المصرية الانجليزية حول قاعدة القناة، أجل لقد كان التقييم الأميريكى لاتجاهات الحكم الجديد فى مصر ايجابية، وقد اتضح ذلك بعد شهور قليلة من قيام الثورة، ولكن السياسة الخارجية الأميريكية منذ البداية ربطت تقديم المعونة الفنية أو الاقتصادية لمصر بانجاز تسوية الخلاف المصرى الإنجليزى والتوصل لاتفاقية بين مصر وبريطانيا حول قاعدة قناة السويس، وقد تم ذلك كما هو معروف فى أكتوبر ١٩٥٤، وكان الاسهام والدور الأميريكى فى المفاوضات للتوصل لهذا الاتفاق، كما تناولنا فى فصل سابق يستهدف إزالة عقبة أساسية أمام الدولتين مصر وأميريكا ـ لامكان مساهمة مصر ـ بعد الاتفاقية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ثم فتح باب المعونة الأميريكية أمام مصر *.

---

(١) نفس المصدر.

(*) كانت الإدارة الأميريكية قد بدأت فعلا فى مطلع عام ١٩٥٥ تنظر فى موضوع امكانية المشاركة فى تمويل مشروع السد العالى ومدى استجابة الكونجرس لقرار الإدارة لو اتخذ فى هذا الشأن، وقد جرت مشاورات بين وكيل الخارجية الأميريكية أنئذ مع لجان العلاقات الخارجية والشؤون الخارجية والاعتمادات فى الكونجرس حول تمويل مشروع السد العالى.

انظر صور خطابات وكيل الخارجية الأميريكية إلى رؤساء هذه اللجان فى ٤ يناير ١٩٥٥، ملف 1-4-55. / 2614 - 874

هذه الوثيقة ضمن مجموعة من الوثائق السرية لعام ١٩٥٥ لوزارة الخارجية سمح لنا بالاطلاع عليها باذن خاص من مساعد وزير الخارجية الأميريكية بموجب قانون حرية الإعلام.

ثانياً : القرار السياسى الأميريكى بعرض تمويل مشروع السد العالى :

والواقع أنه حتى أواخر عام ١٩٥٥ لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت قرارا بشأن مساهمتها أو قبولها لعرض تمويل مشروع السد العالى[١] ولم يتبلور التفكير الاميريكى فى هذا الاتجاه الا نتيجة لمتغيرات اقليمية ودولية عديدة خلال هذه الفترة وبصفة خاصة خلال الفترة التى أعقبت اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤.

ولكى نلم بايجاز بهذه المتغيرات الدولية والاقليمية التى تمثل السياق التاريخى والموضوعى لاتخاذ القرار الأميريكى بتقديم عرض التمويل، نستعرض الخصائص للسياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط من مطلع عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٦ (سبق أن تناولناها تفصيلا من حيث تأثيرها على مصر فى فصل سابق) فقد سعت واشنطن فى إطار استراتيجية «الاحتوا» إلى البحث عن سبل لمناهضة الشيوعية ومواجهتها فى الشرق الأوسط، أدت فى النهاية إلى قيام حلف بغداد، ومع تجنب الولايات المتحدة العضوية الكاملة فى الحلف الموالى للغرب فقد أثارت عداء عبدالناصر ومعارضته الشديدة لانتهاك مفاهيم الحياد الايجابى التى يدعو إليها فى المنطقة والتهديد باستمرار السيطرة الغربية، ثم فشل عبدالناصر فى الحصول على سلاح من مصدر أميريكى برغم سعيه إلى ذلك للانتقام من الإهانة التى لحقت به بسبب الغارة الاسرائيلية على غزة فى فبراير ١٩٥٥ مما اضطر إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥، حيث اثار قلقا واهتماما بضرورة مواجهة الولايات المتحدة لهذا الموقف مما يعنى الاهتمام بالمضى فى موضوع السد العالى [٢]. والواقع أن هذا التهديد بتزايد النفوذ الروسى فى الدول العربية دفع إدارة ايزنهاور للبحث عن وسيلة لدرأ خطر المكاسب الشيوعية إزاء الموقع الاستراتيجى فى الشرق الأوسط وإزاء موارده النفطية الهائلة [٣]. مما دفع ايزنهاور إلى إقناع عبد الناصر ان مصالحه مع الغرب [٤]، وبرغم كراهية عبد الناصر فقد بدأت تتيقظ إدارة ايزنهاور للخطر السوفيتى، فقررت العمل للحيلولة دون مكاسب سوفيتية جديدة وكانت محاولة استمالة عبد الناصر تكمن فى بناء السد العالى،

---

(١) اشار بلاك فى شهادته المسجلة والمذكورة سلفا امام جامعة برنستون انه فور عودته إلى واشنطن من زيارته لمصر عام ١٩٥٣ روى للرئيس ايزنهاور انطباعاته عن الشرق الأوسط ومشكلاته وان مصر هى مفتاح الشرق الأوسط وانه من المهم عمل كل شىء لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر التى تواجه مشكلة ضيق مساحة الأرض القابلة للزراعة، وندرة المياه وأن افضل شىء لها وهو زيادة هذه الأرض بسبب زيادة السكان وانه من المأمول ان يزيد السد العالى ٢ مليون فدان من الأرض المزروعة، وانه من المهم تنفيذ المشروع الذى يحتاج أموال طائلة وانه ما قرر البنك الدولى صلاحيته للتطبيق فسوف يحتاج لامكانيات تتجاوز قدرة البنك. ويروى بلاك أن رد ايزنهاور كان أنه اذا شعرنا بصلاحية المشروع فيمكن اسهام الولايات المتحدة ويقول بلاك انه قد تم توجيه الحكومة المصرية بتشكيل لجنة من المهندسين الدوليين لدراسة المشروع وانتهت إلى انه أفضل اقتراح ثم تقرر تشكيل لجنة مستقلة للبنك الدولى وقررت صلاحية المشروع وأن بلاك توجه بعد ذلك للحكومة الاميريكية واقترح أن تتولى الحكومة الأميريكية مع الحكومة البريطانية والبنك الدولى المساهمة فى المشروع.

(٢) بلاك، الحديث المسجل فى الشهادة أمام جامعة برنستون، نفس المصدر.

3- Finer, Herman, Dulles over Suez Chicago, 1964 pp. 12 -13.

4- Love, Kenneth, seuz, the twice fought war N. Y. McGrewhill. 1969, p. 302.

وانظر ايضا: Eisenhower, The White House Years Waging peace 1956-1961, Garden City, New Jersey, Doubleday & Co. Inc. 1965, pp. 24-26.

وقد تعاطف ايزنهاور مع الفكرة ولما كان عبد الناصر يفضل تمويل المشروع من الغرب على المعونة السوفيتية فقد قررت الادارة ان تجعل من هذا المشروع اساسا لسياستها الجديدة تجاه مصر.

على أنه من الأسباب الاخرى الدافعة إلى اتخاذ هذا القرار أن دالاس وايزنهاور قررا أواخر عام ١٩٥٥ البدء فى جهد دبلوماسى واسع لتسوية النزاع المصرى الاسرائيلى (كما وضح فى الفصل السابق) إلى جانب السعى لاغلاق الشرق الأوسط أمام الشيوعية، وكان شغلهما الشاغل عبد الناصر فى مصر رغم الائتلاف المعادى لاسرائيل فى المنطقة، وكان دافعهما لبذل هذا الجهد رغبتهما فى جذب الدول العربية، ولكن ذلك كان مستحيلا دون تسوية بين العرب وإسرائيل، وعلاوة على هذه التعقيدات الدبلوماسية والإقليمية كانت جماعات الضغط الصهيونية اليهودية داخل الولايات المتحدة تعمل داخل الكونجرس تمارس سيطرة شديدة على كل إدارة فيما يتصل بمصالح إسرائيل، بينما لم تكن جهود مؤيدى العرب فى الولايات المتحدة تساير فى العدد أو التنظيم جماعات الضغط اليهودية ولم يكن لهم أثر فى عمل الكونجرس (١) وسوف نبين اثر ذلك فى الموقف تجاه احتمالات قبول الإدارة لعرض التمويل.

وبايجاز فإن تفكير الإدارة الأميريكية فى اتخاذ قرار بقبول التقدم بعرض لتمويل السد العالى قد تم فى ظروف دولية هى ظروف الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى الذى كان من المرغوب فيها من وجهة النظر الأميريكية أن يكون الغرب، لا الاتحاد السوفيتى هو الذى يجنى ثمار المشاركة فى مشروع السد العالى (٢).

ومن ثم فإنه يمكن القول أن هناك عدة تطورات دولية وإقليمية تضافرت لدفع الولايات المتحدة لإعادة النظر فى موقفها وسرعة الاستجابة للموقف الجديد الناشئ عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية بعد أن حاول عبد الناصر الحصول على الأسلحة بشروط مقبولة سبق أن وعدته بها الولايات المتحدة عند التوصل لاتفاق حول قاعدة القناة مع بريطانيا خاصة وأن التفوق العسكرى لاسرائيل فى فبراير ١٩٥٤ جعل الحصول على السلاح مسألة ضرورية لعبد الناصر، إلى أن عرضت الولايات المتحدة فى اغسطس ١٩٥٥ بيع أسلحة لعبد الناصر قيمتها ٢٧ مليون دولار تسدد نقدا وفورا وكان ذلك مستحيلا بالنسبة لعبد الناصر (٣).

وكانت الولايات المتحدة تعلم تماما أن ذهن عبد الناصر فى ذلك الوقت كانت تسيطر عليه التأخير فى مفاوضات قرض السد العالى مع البنك الدولى، خاصة وأن هذا السد يمثل قلب التخطيط الاقتصادى لمصر، وأن الاعلان عن إنشائه يمثل لعبد الناصر انجازا ضخما فى إطار السياسة الداخلية كما كان دالاس قد تلقى معلومات من القاهرة أن عبد الناصر يشعر بقلق كبير للحصول على مايؤكد حدوث تقدم حقيقى فى موضوع القرض (٤).

1- walter Judd, interview, Dulles oral History Collection, princeton University, 1964.

2 - Nolte, Richard, Years of decision in the Middle East, the yale Review, Sept. 1955, pp. 228-244.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٤.

4 - Selected correspondence and related material Box (96) re: Nasser, letter from Harry Kern, Newsweek, Cairo, to Mr Dulles 30 March 1955. J. F. D. papers 1952 - 1959 princeton University.

مكتبة المخطوطات الخاصة بالاوراق السرية الشخصية لجون فوستر دالاس بجامعة برنستون.

فى ظل هذه التطورات الخاصة بمصر فى منطقة الشرق الأوسط، وشعور القلق الحقيقى الذى بدأ يشعر به عبد الناصر من التوصل لاتفاق حول قرض البنك الدولى فى خريف ١٩٥٥، تواترت تقارير موثوق بها «أن السوفيت بدأوا يهتمون بتمويل السد العالى (١) ثم تأكد ذلك عندما أعلن الدكتور احمد حسين سفير مصر فى واشنطن فى ١٧ أكتوبر أن الاتحاد السوفيتى عرض على مصر قرضا بمائتى مليون دولار لتغطية تكاليف بناء السد العالى يسدد من القطن المصرى والأرز على ثلاثين سنة بفائدة ٢٪ وحدد الدكتور أحمد حسين أن مقدار القرض يمثل ثلثى التكلفة المقدرة للسد وأنه لايعرف ماذا سيكون عليه رد الحكومة المصرية على العرض، وأن مسألة إيفاد فنيين سوفيت لمصر لم تناقش بعد(٢).

وجرت اتصالات بين الحكومة المصرية والأميريكية فى واشنطن قبل إعلان العرض الرسمى للحكومة الاميريكية فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥. ويهمنا هنا التعرف على ظروف اتخاذ القرار السياسى الأميريكى بعرض تمويل السد العالى بعد أن استعرضنا الظروف الدولية والإقليمية التى استحثت الولايات المتحدة للاستجابة حيث كان عبدالناصر دائم الإلحاح على الخارجية الأميريكية بدراسة المشروع (٣) وذلك لتحليل اتجاهات الخارجية والإدارة عند اتخاذ هذا القرار.

بحثت إمكانية التمويل من الناحية الفنية أولا على مستوى وزارة الخارجية فى اجتماع حضره هربرت هوفر وكيل الخارجية الأميريكية ويوجين بلاك مدير البنك الدولى، وجورج آلان مساعد وزير الخارجية وهمفرى وزير الخزانة، وقد تم إعداد مشروع اقتراح بإمكانية التنفيذ والتمويل، وتبين أن التكاليف لن تكون باهظة على الولايات المتحدة (٤)، ويشرح وليام راونترى (الذى حل محل آلان كمساعد لوزير الخارجية فى يوليو ١٩٥٦) أن قرار تقديم عرض مساعدة مصر فى بعض مراحل إنشاء السد العالى استند إلى الإعتقاد أن ذلك المشروع الضخم ينطوى على امكانيات هائلة يمكن أن تؤدى إلى تنمية اقتصاد مصر لأكثر من مجرد تلبية الاحتياجات الزراعية لشعب مصر، إذ كان مشروعا شديد الطموح، لكنه مشروع علمى كما قدر الخبراء خاصة لو كرست موارد مصر للغرض ولم تبدأ فى مشروعات أقل إنتاجية، ولقد تأكدت جدوى المشروع واتضحت رغبتنا فى مساعدة مصر وقدمنا العرض الذى ظل غير مقبول فترة من الوقت (٥).

ويحدد جورج آلان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، الذى شارك فى صياغة تفكير وزارة الخارجية لاتخاذ هذا القرار لتحليل دوافعه بما يشبه وضع النقاط على الحروف حين يشير إلى أن هناك أمرا

1- New York Times, Oct. 17, 1955 p. 3.

2- Keesing's Cotnemporary Archives, Oct. 22-29, 1955 p. 14486.

(٣) شهادة هربرت برونشو Herbert Pronchow من المسؤلين بالخارجية الاميريكية -.G. F. D. Oral History Collection 11, July 1966 p. 30

(٤) شهادة برنشو المسجلة - نفس المصدر

5- J. F. D. Oral History Collection, a transcript of a recorded inerview with Ambassador William Rountree Dec. 9, 1956.

قد لا يدركه الرأى العام وهو أن الدافع الرئيسى نحو تقدمنا بعرض مساعدة مصر فى بناء السد العالى جاء من يوجين بلاك رئيس البنك الدولى لاهتمامه بالنواحى الانمائية للبنك، وقد بعث بخبرائه لبحث موضوع السد العالى ووافق على أن يقدم البنك الدولى مبلغاً كبيراً من المال بشرط أن تقدم بريطانيا والولايات المتحدة معونة مباشرة وبشرط تعهد الحكومة المصرية بتوفير الاحتياجات من العملة المحلية والعمال المحليين، وأن يفهم عبدالناصر أنه خلال السنوات الخمسة عشرة القادمة، إذا قرر القيام بمثل هذا المشروع الضخم، عليه أن يقتصد فى أى مشروعات تنمية أخرى لأن موارد مصر لن تحتمل (١).

ويوضح جورج آلان ان الولايات المتحدة عملت مع البنك الدولى فى وضع برنامج وقدمته للمصريين كخطة أو كأساس للمفاوضات لكن المفاوضات لم تكن نشطة، وبدا اهتمام الروس بالموقف حتى قام شبيلوف رئيس تحرير البرافدا بزيارة مصر وافتعل ضجة استعداد الروس لمساعدة المصريين فى مختلف المجالات، وكان ذلك بعد صفقة الأسلحة التشيكية - التى لم نشعر بالارتياح نحوها - ولكنا مضينا وقدمنا عرض السد العالى، العرض الرسمى قدم بعد صفقة السلاح التشيكى، ويتساءل جورج آلان هل قدمنا العرض بسبب صفقة السلاح، ويجيب عن التساؤل أنه من المبالغة قول ذلك حيث أن يوجين بلاك كان يدرس المشروع قبل ذلك بسنتين أو ثلاث سنوات وربما كانت صفقة السلاح قد عجلت بتقديم عرض السد العالى (٢) فى ديسمبر ١٩٥٥.

ويهمنا من استعراض اتجاه تفكير وزارة الخارجية بالنسبة لقرار عرض تمويل السد العالى أن نبين اتجاه تفكير الإدارة ذاتها، أى الرئيس ايزنهاور ودالاس وزير الخارجية ثم وزير الخزانة همفرى، من قرار تمويل المشروع.

الواقع أن ايزنهاور كان ينظر إلى القرار من زاوية سياسية عامة، من زاوية المواجهة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتى، ثم من زاوية علاقته مع بريطانيا ومع مصر، ويتضح ذلك فى أن ايزنهاور ناقش مع دالاس فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ زيارة ايدن المتوقعة لواشنطن فى منتصف يناير ١٩٥٦ وبحث مع دالاس السد العالى فى مصر*، وتساءل دالاس عما إذا كان ثمة سبب يمنع من التحرك للاستجابة لمشروع السد العالى فى مصر، واجاب ايزنهاور بأن الولايات المتحدة على استعداد لذلك. ثم بحث دالاس مع ايزنهاورسياسة

---

(١) شهادة جورج الان المسجلة

A transcipt of a recorded interview with George Allen Washington D. C. Dec. 29. 1965 pp. 24-28-29.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٣٠ - ٣٢.

(*) كانت الخارجية الأميريكية قد بدأت فى أكتوبر ١٩٥٥ تدرس المقترحات البريطانية المقدمة لها لمساعدة مصر فى بناء السد العالى نظرا للاهمية التى توليها مصر للسد العالى وللحيولة دون اختراق السوفيت لمصر والشرق الأوسط وفى أفريقيا، وقد (أعد جورج الان) مساعد وزير الخارجية الأميريكية لشئون الشرق الادنى مذكرة يوصى فيها (دالاس) بان يخطر (ماكميلان) وزير الخارجية البريطانى بالآتى:

- أن الولايات المتحدة تشارك بريطانيا مخاوفها ازاء التسلل السوفيتى إلى مصر وتخشى المستقبل اذا لم يوقف هذا التسلل.

- أن الحكومة الأميريكية تدرك أهمية العمل الفورى لمنع السوفيت من الاستفادة بالمشروع.

- ضرورة تركيز الولايات المتحدة والمملكة المتحدةلجهودهما حول مساعدة البنك الدولى والحكومة المصرية للتفاوض حول بناء السد العالى وتحقيق=

عبدالناصر وتساءل دالاس «ما اذا كان عبدالناصر يلعب دور أمينا أم أنه دخل الجيب الشيوعى Communist Pocket وكان تقييم دالاس أن الشيوعيين يمكن أن يتقدموا بعرض لايمكن للولايات المتحدة أن تجاريه أو تنافسه، وأن البعض يظن أن عبدالناصر يحاول الحصول على عرض أميريكى ثم يدفع الروس للمزايدة على العرض، وأن الولايات المتحدة فى قبولها العرض تقدم على مجازفة ويرى دالاس ضرورة قبول هذه المجازفة[1].

وكان اهتمام ايزنهاور فى تعليقاته أنه ما دامت الولايات المتحدة سوف تقدم معونة اقتصادية فقط للعرب فليس من حق الاسرائيليين أن يغضبوا[2] وليس من حق بريطانيا أن تغضب (يشير إلى احتمال معارضة بريطانيا واسرائيل لمساعدة الولايات المتحدة لمصر) وحديث ايزنهاور ودالاس واضح فى أنهما يميلان للاستجابة لطلب مصر تمويل السد العالى مع ادراكهما للمحاذير والشكوك فى اتجاهات عبدالناصر.

والواقع أن الرئيس ايزنهاور كان فى هذا الوقت شديد الانشغال بما يوصف (بالهجوم الاقتصادى السوفيتى) وقد طرح ذلك فى رسالة شخصية منه إلى دالاس فى ٥ ديسمبر ١٩٥٥ إذ يقدر ايزنهاور أن السوفيت يتمتعون بميزة المبادرة والهجوم الإقتصادى لتركيز جهودهم فى هذه الناحية على نحو مايفعلونه فى مصر، وأنه يجب أن تسارع الولايات المتحدة بتنظيم وحماية مصالحها وأصدقائها، ويطرح ايزنهاور فى رسالته هذه تفكيره حول أهمية المنافسة الإقتصادية مع السوفيت فى دول العالم الثالث من خلال التنسيق والتكتل مع الدول الصديقة للولايات المتحدة[3].

ولو أن رسالة ايزنهاور إلى دالاس لم تشر صراحة إلى موضوع السد العالى فإن توقيتها ٥ ديسمبر ١٩٥٥ متزامنة مع تفكير الإدارة فى اتخاذ قرار سياسى فى الموضوع تعكس وضع ايزنهاور لمشكلة تمويل السد العالى فى إطار أشمل من الناحية السياسية والدولية وهو المواجهة والتنافس الإقتصادى مع الإتحاد السوفيتى فى دول العالم الثالث ومن بينها مصر.

=تفاهم أميريكى بريطانى حول المعونة المالية لمصر انظر مذكرة (جورج الان) المرفوعة إلى (هربرت هوفر) وزير الخارجية بالنيابة وموضوعها المقترحات البريطانية حول السد العالى فى ٢٢ /١٠/١٩٥٥ ملف .874. 2614/22-10-56

وقد جرت بالفعل مشاورات أميريكية بريطانية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ بين دالاس وزير الخارجية الأميريكية وسلوين لويد وزير الدولة البريطانى طرح فيها دالاس حجة الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى على اساس أنه من الواضح ان عبدالناصر سوف ينتهج سياسة محايدة مماثلة لسياسة تيتو وأنه لازال من الممكن الاستفادة من نواياه بمساعدته فى بناء السد العالى، وقد طرح دالاس على الوزير البريطانى الأفكار الأميريكية التى بعث بها هوفراليه فى باريس.

انظر مجموعة الوثائق البريطانية F. O. 371/ 113641.

نص محضر اجتماع دالاس مع سلوين لويد فى برقية السفارة البريطانية فى باريس رقم ٣٧٢ فى ٢٦ أكتوبر، الفقرات٢، ٤.

1- Telephone call to the president tuesday , Nov 29, 1955, Telephone conversations, Wite House Sept. 1, 55, to Dec. 1955, T. C. DDE to Dulles, 11/29/55 Box no. (11) Telephone call series, D. D. E. papers .

(٢) نفس المصدر.

3- White House correspondence, General 1955, personal Gettysburg Dec. 5, 1955 White House from D. D. E to J. F. D.The secretary of state D. D. E. Library.

ويؤكد ترجيح هذا الاحتمال أن الاجتماع الشامل لاتخاذ قرار سياسى بالموافقة على تقديم عرض لتمويل السد العالى عقد فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ فى اجتماع فى كامب ديفيد بين ايزنهاور ودالاس وعدد من معاونيه (همفرى وزير الخزانة) وآخرين دار إطار الاجتماع حول «كيفية مواجهة الأساليب السوفيتية فى المنطقة ومقاومتها»، وقد تعرضت المناقشة لمسألة المعونة الاقتصادية، ولخص دالاس رأيه فى أن السياسة الأميريكية فى هذا الإطار تفتقر إلى عنصرى المرونة والإستمرارية، ثم أثار همفرى وزير الخزانة موضوع تمويل الولايات المتحدة لمشروع السد العالى وأشار إلى طلب موافقة خاصة من الكونجرس على مشروع مثل السد العالى سوف يقابل بالرفض على أساس أنه سوف يزيد الإنتاج الزراعى وأن كل عضو فى الكونجرس سوف يطلب سداً لمنطقته وسوف يعترض على الموافقة على اقامة سد للمصريين * (سوف نتناول فى موضع لاحق اتجاهات الكونجرس عند التطرق لظروف سحب عرض التمويل) وكانت إجابة دالاس تعكس ميلا للموافقة فقد أوضح أنه لا يرى مبررا لأخذ موافقة محددة من الكونجرس على مشروعات محددة بل أن يتم ذلك فى نطاق مسئولية الإدارة وأن يكتفى الكونجرس باعطاء موافقة عامة بحيث يساعد على دعم المشروعات التى تستمر لسنوات طويلة وأن هذه الطريقة التى يمكن بها دعم المشروعات الكبرى ذات الطابع الذى يستولى على الخيال العام وتحدث النتائج النفسية المطلوبة(١).

وتحليل الاتجاهات فى الاجتماع يشير إلى أن ايزنهاور كان يحدد الإطار السياسى ككل من حيث مواجهة الأساليب السوفيتية فى المنطقة وعلاقة المعونة الإقتصادية بذلك.

أما دالاس فقد كان يؤيد المرونة والاستمرارية فى تقديم المعونة وأن يكون ذلك من مسئوليات الإدارة - لا الكونجرس – أما الاتجاه الثالث الذى عكسه همفرى وزير الخزانة فهو إثارة احتمالات معارضة الكونجرس (وهو ما حدث فعلا) ومع وجود هذه الإتجاهات على مستوى الإدارة عند تفكيرها فى اتخاذ القرار فقد اتخذ القرار السياسى بعرض التمويل على كل حال فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٥٥.

(*) وقد بدأت الإدارة الأميريكية فى نفس الوقت تقريبا سلسلة اتصالات مع الكونجرس لتأكيد مصلحة الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى من حيث ضآلة التأثير على انتاج القطن فى الولايات المتحدة.

انظر : رسالة مساعد وزير الخارجية بالنيابة رودريك اوكونور Rodercic O'Connor إلى جى ت رازرفورد J. T. Rutherford عضو مجلس النواب الأميريكى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ ملف 874. 2614/ 28-12-56.

وانظر ايضا خطاب مؤسسة فرانك نيكل Frank Nickell للابحاث الجيولوجية إلى هربرت هوفر وكيل الخارجية الاميريكية عن ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فى بناء السد العالى (٢٠ ديسمبر ١٩٥٥) بنفس الملف.

1- The secretary, Dc. 9, 1955, Memo of conversation at Luncheon, Camp David, Dec. . 8, 1955, participants, the president, secretary Humphrey, secretary Wilson, Dr. Snyder, Secreary Dulles, Box (23), Meetings with the president.

ثالثا: موقف الإدارة الأميريكية من مفاوضات تمويل المشروع:

وبالتوازى مع عملية صناعة القرار السياسى فى الإدارة الأميريكية كانت قد بدأت مفاوضات استطلاعية فى واشنطن فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ حول المعونة الغربية لإنشاء السد العالى اشترك فيها بلاك ووكيل الخارجية الأميريكية هربرت هوفر والسفير البريطانى فى واشنطن سير روجر ماكينز Sir Roger Makins * وعبدالمنعم القيسونى وزير المالية فى مصر(١)، وقدرت تكاليف المشروع بحوالى بليون دولار يستغرق ما بين ١٥ – ١٨ عام واتفق على أن يقرض البنك الدولى مصر مائتى مليون دولار، وهو الحد الاقصى المسموح به لإقراض مصر، وافقت الحكومة البريطانية والأميريكية على استكمال المبلغ كمنح - لاقروض - توزع على أكثر من سبع سنوات، وتقدر اجماليا بمائتى مليون دولار، أى أن اجمالى المبلغ ٤٠٠ مليون دولار تغطى جزء النقد الأجنبى، وتغطى الحكومة المصرية جزء النقد المحلى، ويصف بلاك المفاوضات بأنها كانت عملية شاقة(٢) ونقلت النتائج لعبدالناصر.

وثمة عنصر هام ارتبط بقرار تقديم المعونة أو عرض التمويل له دلالاته السياسية على الدوافع على مصير العرض ذاته فيما بعد، يهمنا الاشارة إليه قبل الانتقال إلى استعراض المفاوضات مع الحكومة المصرية حول تنفيذ عرض التمويل وما اعتورها من صعوبات.

ففى مرحلة المفاوضات المصرية الأميريكية فى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٥ وقبل إعلان قرار الحكومة الأميريكية فى ١٧ ديسمبر اقترح هوفر وكيل الخارجية الأميريكية أن هذه المعونة الأميريكية لمصر من وراء هذا المشروع سوف تجلب فوائد أخرى إذ يمكن استخدامها فى اقناع عبدالناصر بقبول اتفاقية سلام مع اسرائيل. ومع أن هذين الموضوعين غير مرتبطين ارتباطا مباشرا، فقد كانت وزارة الخارجية تأمل من وراء المكانة المرموقة التى سيحققها عبدالناصر من إنشاء السد العالى من زيادة نفوذه وقوته بما يكفل له ويساعده على التوصل لمثل هذه التسوية، وقد ذكر دالاس هذا الاحتمال لايزنهاور فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ (الاجتماع السابق الاشارة إليه) ووافق ايزنهاور بان يقرن عرض المعونة مع ايفاد بعثة للسلام، وأوفد فعلا (روبرت اندرسون) نائب وزير الدفاع

(*) وقد سبق اجتماع (هوفر) والسفير البريطانى ماكينز Makins مع القيسونى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ اجتماعا بين (هوفر) و (ماكينز) لمناقشة تمويل بناء السد العالى فى ١٦/ ١١/١٩٥٥ وكانت التوصيات التى اعدتها الخارجية الاميركية لهذا الاجتماع هى : أن تبادر الولايات المتحدة بممارسة الضغط على المملكة المتحدة للتدخل لحل المشكلة بتقسيم مياه النيل وان تستكشف مع المملكة المتحدة المتطلبات الضرورية للعمل بهدف حل مشكلة التمويل.

انظر اجتماع هوفر مع السفير البريطانى للاعداد للمباحثات مع القيسونى، انظر نص المحضر فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٥، بنفس الملف السابق.

1- Love, Suez, op. cit., p. 302.

(٢) انظر بلاك الشهادة المسجلة، المصدر السابق.

وانظر كذلك Discussion concerning the financing of Egyptian dam project, U. S., Dept. of state bulletin XXXIII, no. 861 Dec. 26, 1955, pp. 1050-1051.

السابق لمقابلة عبدالناصر سرا ومقابلة بن جوريون [1] (استعرضنا فى فصل سابق الدور الأميريكى فى الوساطة لتسوية النزاع بين مصر وإسرائيل) وكان تصور الخارجية الأميريكية واضحا فى ربط التقدم بمفاوضات السد العالى ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للولايات المتحدة فى الشرق الأدنى[2] مما كان له أثره فى وقت لاحق فى إعادة النظر فى قرار عرض التمويل.

فى ضوء اجتماعات الخارجية الأميريكية واجتماع الرئيس ايزنهاور بوزير الخارجية والخزانة ثم فى ضوء المفاوضات التمهيدية التى بدأت فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ حضرها الدكتور عبدالمنعم القيسونى، تلقى الدكتور القيسونى تأكيدات من حكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتمويل المراحل الأولى من المشروع، واستكمال التمويل المقدم من البنك الدولى فى المراحل المتقدمة[3].

ويشير يوجين بلاك إلى أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه لم يقبله عبدالناصر عندما نقله القيسونى إليه لأنه ينطوى على شروط تعتبر فى نظره مساسا بسيادة مصر فيما بينما يقدر البنك الدولى أنها ضرورية لنجاح المشروع، ويقدر بلاك أن البنك والولايات المتحدة كانتا تريدان التأكد من قدرة الحكومة المصرية على توفير النقد المحلى المطلوب، وأن تكون الحكومة المصرية راغبة فى التركيز على السد العالى، وألا تتعهد بمشروعات أخرى تستنفد قروضه، وكلها، كما يقدر بلاك شروط معقولة، وانه نتيجة لذلك توجه لمصر لشرح هذه الشروط وأنها حيوية لاستكمال المشروع.

ويقدر ارسكين تشيلدرز أن عبدالناصر لم يكن راضيا عن شروط البنك بالنسبة للاخطار بالمعلومات عن موقف النقد الأجنبى فى مصر والحالة الإقتصادية، ووصفه لهذه المتطلبات بأنها (قيود) وأحس أنها تنقص من كرامة مصر، مما أثار حساسية مصر، كما يحلل (تشيلدرز) من الضغوط المالية التى تعرضت لها من خبرتها السابقة والتى أدت بها إلى الاحتلال[4].

1- Love, Suez, op. cit pp. 307-308. Herbert, Parmet, Eisenhower and the American crusades, N. Y. Mc Millan Co., 1972, pp. 479-80.

2- Memo for the president, sub. status of U. S. offer on the High Aswan Dam, secret, Dept., Memo Hoaver to D. D. E. Box (8) D. D. E. papers 1953-1961, Ann whitman file, International series.

هذه المذكرة موجهة من هربرت هوفر نائب وزير الخارجية الأميريكية إلى الرئيس ايزنهاور (دون تاريخ) ولكنها فى وقت ما بعد مارس ١٩٥٦ وفى وقت كانت احتمالات نجاح مهمة السلام التى قام بها اندرسون إلى مصر واسرائيل قد اقتربت من الفشل مما كان له أثره فى إعادة التفكير فى العرض الأميريكى إلى جانب عوامل اخرى.

3- Discussions concering financing of Egyptian High Dam project, op. cit. pp. 1050-1051.

وراجع نص الاعلان الصادر عن الخارجية الأميريكية فى نشرة وزارة الخارجية الوثائق السياسية.

U. S. Dept. of state, bulletin, American foreign policy 1954-1955, Basic Documents Vol II p. 2230.

وراجع ايضا شهادة بلاك المسجلة حول التفاصيل المالية للمشروع ونصيب كل من الولايات المتحدة ومصر والمملكة المتحدة، المصدر السابق.

4- Childers, Erskine, The Road to Suez, A study of western - Arab Relations, London, McMillan, 1962 p. 154.

ويهمنا ابراز رد الفعل الأميريكي إزاء اعتراضات عبد الناصر إزاء ما وصفه بالقيود أو الشروط، فقبل سفر بلاك إلى القاهرة في أواخريناير ١٩٥٦ لاقناع عبد الناصر بعرض البنك الدولي اتصل دالاس به وابلغه «أنه من أهم المواقف التي تواجه الولايات المتحدة، وعرض تقديم أي شيء في سبيل اقناع عبد الناصر، ويشير «بلاك» ان ذلك كان موقف ايدن عندما قابله في لندن في طريقه للقاهرة[١].

ويحلل بلاك مفاوضاته مع عبد الناصر بأنها كانت بالغة الصعوبة وأنه أبلغ عبد الناصر أنه لن يتنازل عن شروط القرض، وأن سبب حضوره هو شرح الشروط وأنها في مصلحة عبد الناصر ومصلحة البنك الدولي، ويخلص بلاك إلى أنه استطاع بعد ثلاثة أسابيع في مقابلات مع «المسؤولين» لاقناعهم بالتوصل إلى اتفاق، لكن عبد الناصر برغم ذلك لم يكن راضيا عن شروط المنح المقدمة من الولايات المتحدة والحكومة البريطانية، وأراد تحسينها، ويروي بلاك أنها معقولة وسخية ونصحه بقبولها والبدء في المشروع، لكن عبد الناصر رفض التضحية وأصر على تحسين شروط الهبات، وأوضح بلاك أنه دون مساعدة الحكومة الأميريكية والبريطانية فان البنك لن يستطيع الاستمرار، وكان ذلك في فبراير ١٩٥٦.

وتشير الوثائق الخاصة بالرئيس ايزنهاور أن نائب وزير الخارجية الأميريكية عرض عليه المقترحات المصرية المضادة التي تغير - كما تروي مذكرة نائب وزير الخارجية الأميريكية - من الفرضية التي استند إليها تقديم العرض الأميريكي البريطاني، وشملت المقترحات المصرية المضادة طلب ضمانات أقوى خاصة بالمعونة الأميريكية للمشروع ككل وليس فقط بالنسبة للمرحلة الأولى[٢]، كما طالبت المقترحات المصرية بادماج المرحلة الأولى في المشروع ككل وعدم اعتبارها جزءا منفصلا.

وتروي مذكرة هوفر إلى الرئيس ايزنهاور أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشاورتا في واشنطن حول المقترحات المصرية المقدمة في فبراير ١٩٥٦ دون التوصل لنتائج أو احراز تقدم[٣].

والواقع أن اعتراض عبد الناصر في حد ذاته على شروط البنك أو شروط الولايات المتحدة لم يكن هو الدافع الحقيقي وراء تغير وقف دالاس والإدارة الأميريكية بل أن ثمة اعتبارات أميريكية داخلية (الكونجرس) وهو ما سنتناول بالتفصيل لاثره في صنع القرار الأميريكي الخاص بسحب العرض واعتبارات سياسية إقليمية خاصة بفشل مهمة اندرسون السرية في الشرق الأوسط، ثم التقييم السلبي عموما لاتجاهات عبد الناصر في المنطقة اسهمت مجتمعة في تباطؤ المفاوضات وعدم الرد على المقترحات المصرية والتمهيد لاتخاذ قرار بسحب العرض الأميريكي.

---

(١) بلاك، المصدر السابق، ص ص ٨، ٩، ١٠

2- Memo for the president sub. statuse of U.S. Offer on Aswan High Dam D.D. E papers.

المصدر السابق

(٣) نفس المصدر، ١٠ - ١١.

رابعا : موقف الكونجرس من عرض تمويل المشروع:

كان دالاس يواجه مشكلة أمام الكونجرس بالنسبة لمشروع قانون المعونة الأجنبية ومعارضة بعض أعضاء مجلس الشيوخ لعرض تمويل السد العالى، الفئة لأولى منهم من أعضاء الولايات الجنوبية الذين يتخوفون من زيادة أراضى مصر وإنتاج المزيد من القطن مما يزيد من المعروض العالمى الذى قد يضر بأسعار القطن، ويقدر (بلاك) أن ذلك كان ينطوى على «تفكير غبى» لأن السد العالى سوف يستغرق ١٥ عام وأن وقتا طويلا سوف يمضى قبل التأثير فى الأسواق، ولكن الأمر، كما يقدر بلاك كان مسألة سياسية. والفئة الثانية من أعضاء مجلس الشيوخ فقد كانت تعارض لأسباب سياسية صريحة فهم يعارضون بشكل عام تقديم معونة لما يسمى (بالدول المحايدة) التى تضم نهرو وتيتو وعبد الناصر(١).

ويضيف بلاك إلى هذا أن دالاس لم يكن سعيدا، ثم فى نفس الوقت لان روبرت اندرسون كان فى مهمة سرية للشرق الأوسط لمحاولة تسوية النزاع العربى الإسرائيلى، لكن تبين لاندرسو ن أن عبد الناصر لا يستطيع الدخول فى التسوية (٢).

بعد مارس ١٩٥٦(٣). كان ايزنهاور ومساعدوه يدرسون مستقبل العرض الأميريكى لتمويل السد العالى* وفى نفس الوقت كان بلاك يبذل جهودا اضافية لانقاذ الموقف، فقد قابل عبد الناصر مرة أخرى فى يونيو ١٩٥٦ وكان عبد الناصر بالغ القلق الدهشة والاستياء لعدم الرد على مقترحاته الخاصة بالمنح الأميريكية، وحاول بلاك أن يشرح له الصعوبات السياسية التى يواجهها دالاس وحاول حث عبد الناصر على قبول الشروط حتى يبدأ التنفيذ (انتهى عبد الناصر إلى قرار بقبول الشروط لتقديره أن الولايات المتحدة سوف ترفض على كل حال).

وتشاور بلاك مع دالاس وروبرت ميرفى وهربرت هوفر بالخارجية الأميريكية وشرح مقابلته مع عبد الناصر ورفضه بقبول الشروط دون تردد، وكان تفكير دالاس كما يشرح بلاك قد بدأ يتبلور فى اتجاه الرفض إذ قال لبلاك «إننا نتساءل عن مدى قدرة الحكومة المصرية فى تنفيذ المشروع ولست أدرى هل سنمضى فى تنفيذ المشروع أم لا»، وكان تعقيب بلاك «إنه ما لم تمض الولايات المتحدة فى المشروع فسوف ينطلق الجحيم من عقاله Hell Might Break Loose واننى كمدير للبنك قد أوفر على نفسى المتاعب إذا الغى المشروع ولكن كمواطن أميريكى قد يكون لذلك آثار ضارة بالغة الخطورة ما لم ينفذ المشروع» (٤).

---

(١) نفس المصدر، ويلاحظ ان جون بيل فى سيرته عن دالاس يعطى اولوية كبيرة لهذا العامل ضمن دوافع دالاس فى الغاء عرض التمويل، ويرى أنها تكمن فى مواجهة سياسة عبد الناصر الحيادية الايجابية ويهدف كشف المبادرة السوفيتية الاقتصادية لدخول الشرق الأوسط، انظر :

Beal, Robinson, John Foster Dulles, abiography, N.Y. Harper, & Brothers, 1957, pp. 260-261.

(٢) بلاك، المصدر السابق، ١٠ - ١١.

(٣) مذكرة هوفر الى ايزنهاور عن موقف المباحثات وارتباطها بالسياسة الاميريكية العامة فى الشرق الأدنى - مصدر سابق.

(*) فى نفس الوقت كان السفير الاميريكى فى القاهرة «هنرى بايرود» يحاول بدوره التغلب على الصعوبات التى تواجه التوصل إلى اتفاق فى مقابلاته مع الدكتور عبدالمنعم القيسونى سواء بالنسبة للاتفاق مع السودان حول تحديد حصص مياه النيل او تعويضات سكان وادى حلفا كما كان ينقل فى الوقت نفسه إلى الخارجية الأميريكية قلق الحكومة المصرية كما يعبر عنه الدكتور القيسونى لتأخير رد الخارجية الاميريكية على مقترحات مصر وانجاز مفاوضات التمويل.

انظر: نص البرقية الرمزية السرية من بايرود إلى وزير الخارجية الاميريكي عن مقابلته هو والسفير البريطانى همفرى تريفيليان مع الدكتور القيسونى فى ٣٠ مايو ١٩٥٦ ملف .874. 2614/5- 3056 وبرقية فى ٢ يونيو ١٩٥٦ بنفس الملف

(٤) بلاك، المصدر السابق ، ص ص ١٣ - ١٤.

وبدت معالم التفكير في اتخاذ قرار بسحب عرض التمويل تتضح وسط إشاعات عن المعونة السوفيتية للسد العالي* كما أعلن في واشنطن أن الاعتمادات المخصصة للسد العالي لم تعد باقية، وأن الأمر يتطلب اعتمادات جديدة **.

على أن السفارة الأميريكية في القاهرة كانت قد بدت تستشعر مخاطر التردد الأميريكي في الاستجابة لالحاح مصر للمشاركة في تمويل السد العالي وكانت تدرك خطورة نتائج هذا التردد والآثار التي يمكن أن تترتب على سحب عرض تمويل السد العالي على العلاقات المصرية الأميريكية.

ففي تقييم شامل للسفارة الأميريكية في القاهرة بعث به (بايرود) إلى الخارجية الأميريكية في واشنطن(١) قارن بين ظروف اتفاق صفقة السلاح المصرية التشيكية وظروف تمويل مشروع بناء السد العالي واوضح أن التردد الأميريكي في تزويد مصر بالسلاح قد دفع بها إلى اللجوء إلى السوفيت، وكذلك فإن التردد في تزويد مصر بالمعونة اللازمة لبناء السد العالي سوف يفتح الباب أمام السوفيت وحذر (بايرود) من التأخير والتسويف وقال:

«إنه مع أن الوقت قد أزف بالفعل فإنه لايزال ممكنا مواجهة السوفيت بتأكيد موقف متعاطف حيال مشروع السد العالي الذي لاتزال الولايات المتحدة ملتزمة به وأنه على الولايات المتحدة أن تستعد لمواجهة النتائج التي قد تتجاوز حدود مصر، كما حدث في صفقة السلاح إذا لم تستأنف مفاوضات تمويل بناء السد العالي خاصة وأن الحكومة المصرية مصممة على إنجاز المشروع مهما كان الثمن».

إلا أنه في العاشر من يوليو ١٩٥٦ أكد دالاس انه من غير المحتمل أن يستمر القرض الأميريكي(٢) كما أكدت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ أنه لن يستخدم اعتمادات الأمن المتبادل لهذا المشروع دون موافقة مسبقة. في هذا الجو المشحون كان السفير المصري في طريقه إلى واشنطن مزودا بتعليمات عبد الناصر بقبول العرض الأميريكي*** وفي ١٧ يوليو أعلن صراحة موافقة مصر على العرض وكان مقررا أن يقابل دالاس

(*) الوثائق السرية الأميريكية والتي لم يفرج عنها حتى الآن والتي سمح لنا الاطلاع عليها والخاصة بموضوع تمويل السد العالي تشير إلى أن الموضوع لم يكن اشاعة فقد بعث السفير الأميريكي في القاهرة (هنري بايرود) في ٨ يوليو ١٩٥٦ ببرقية سرية تتضمن معلومات عن عرض سوفيتي لتمويل السد العالي (قرض بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار قيمة معدات وتسدد بالقطن في غضون ٣٠ سنة بفائدة ١,٥٪ واتمام السد العالي بالكامل خلال ٦ سنوات، وقد كان من دقة هذه المعلومات التي نقلها (بايرود) إلى (دالاس) ان (دالاس) بادر على الفور بابلاغها إلى الخارجية البريطانية لتنسيق مواقفهما ازاء احتمال وجود اتفاق سوفيتي مصري حول السد العالي - انظر برقية (بايرود) إلى الخارجية الاميريكية رقم ٢٤٣٨ في ٨ يونيو ملف

874.2614 - 6-8-56.

وبرقية دالاس إلى لندن رقم ٧٥٩٠ في ١٦ يونيو ١٩٥٦ بنفس الملف.

(**) وكانت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ قد رفضت التمويل من اعتمادات برنامج الأمن المتبادل لعام ١٩٥٧ دون موافقة الكونجرس - انظر رسالة دالاس الى السناتور «هايدن» Hayden رئيس لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ في ٢٦ يونيو ١٩٥٦، ملف: 874. 2614/6-26-56.

(١) انظر برقية بايرود إلى دالاس في ١٦ يونيو ١٩٥٦ رقم ٢٥١٥ في ١٦ يونيو ١٩٥٦ ملف 874.2614/ 6- 16-56.

2- Simon, Halley, and the Answer was suez Reporter, Vol. XV, Sept. 16, 1956 p. 32.

(***) كان (بايرود) قد اجرى مشاورات مكثفة مع السفير المصري أحمد حسين في الاسكندرية ثم مع عبد الناصر في برج العرب بالاسكندرية حيث وافق عبد الناصر على استئناف المباحثات في واشنطن وطلب إلى أحمد حسين سفير مصر في واشنطن السفر وقد أكد أحمد حسين (لبايرود) أنه ليس ثمة نية لاشتراك السوفيت في التمويل كما اكد له عبد الناصر انه يريد فعلا صداقة الولايات المتحدة وأنه لا يعمل ضد المصالح النفطية الاميريكية او البريطانية في مصر.

انظر برقية (بايرود) إلى الخارجية الأميريكية عن لقائه مع أحمد حسين وحديث أحمد حسين مع عبد الناصر في ١٠ يوليو ١٩٥٦، وبرقيته التالية في ١٢ يوليو ١٩٥٦ في نفس الملف 874.2614/1256 .

لتوثيق الاتفاق [1] ولكن فى واشنطن كان شيئا آخر قد تم التوصل إليه ويعقب «المساعد الخاص لدالاس (وليام ماكوبر) على موضوع قرار السحب فيقول «إن دالاس كان يرى دائما اننا لم نسحب العرض، لقد تقدمنا بعرض ورفضته حكومة مصر، لقد كانت مصر تسعى لعرض افضل» وبلغة المحامى يعنى ذلك رفض العرض المقدم ويروى مساعد دالاس أن عبد الناصر كان يساومنا للحصول على عرض افضل، ولكن دالاس اتخذ قرارا مدروسا بعناية تامة بوقف هذا كله، وقرر دالاس أنه لابد أن يظهر للعالم أن تلك ليست هى الوسيلة التى تؤدى بها اللعبة وأن تلك ليست هى الوسيلة للعب مع الولايات المتحدة.

خامسا: القرار السياسى بسحب عرض التمويل (موقف الإدارة):

ويؤكد مدير إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية (روبرت باوى) هذا المعنى بتحليله لظروف اتخاذ القرار وكيفية صياغته فور إعلان غزم عبد الناصر على إيفاد السفير أحمد حسين إلى واشنطن لبحث موضوع العرض الخاص بالمساعدة فى إنشاء السد العالى ويروى«ريتشارد باوى Robert Bowie» ان الاجتماع الخاص باتخاذ قرار سحب عرض التمويل كان اجتماعا هاما والذى دعا إلى عقد الاجتماع عودة السفير المصرى إلى واشنطن.

ويتحدث مدير إدارة التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية عن الظروف التى اقترن بها اتخاذ قرار السحب فى هذا الاجتماع (١٦ يوليو ١٩٥٦) أولها الشك فى قدرة المصريين فى توفير المال اللازم لسداد استثمارات السد العالى بعد التزام مصر بالمشتروات الضخمة من السلاح من الاتحاد السوفيتى[2]، وثانيها أن يوجين بلاك أجرى مباحثات مطولة مع عبد الناصر لكن عبد الناصر صور الشروط التى طرحها (بلاك) بأنها محاولة للتدخل فى الشؤون الداخلية والسيطرة على مصر، وثالثا أنه أثناء مناقشة مشروع المعونة الأجنبية فى الربيع وأوائل الصيف بدأ عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عن الولايات الجنوبية إثارة أسئلة عن تمويل الولايات المتحدة للسد العالى الذى يساعد على انتاج قطن مصرى ينافس الأسواق العالمية مع قطن الولايات الجنوبية، وكان العامل الحاسم فى اتخاذ القرار بسحب العرض ـ كما يروى مدير التخطيط السياسى بالخارجية الاميريكية الذى شارك فى الاجتماع ـ أن السد لن يبنى قبل ١٠ أو ١٥ عام ويتكلف ما بين بليون ونصف من الدولارات وأنه فى ضوء المطالب السوفيتية بسداد قروض المعدات العسكرية فان النتيجة قد تكون بدلا من تحقيق فوائد سياسة أن يتحول العرض إلى مصدر احتكاك بين مصر والولايات المتحدة [3].

تلك هى خلفية القرار الذى توصلت إليه الإدارة الأميريكية فى ضوء الاعتبارات السابق تناولها، ولكن يبقى عامل داخلى حاسم أثر فى هذا القرار إلى حد بعيد وهو موقف الكونجرس الأميريكى من تمويل السد العالى.

1- J.F.D. Oral History collection, a transcript of a recorded interview with william Macomber Jr.12, 19 Jan. 1966, pp. 53-54.

وهو المساعد الخاص لوكيل وزارة الخارجية.

2- J.F.D. Oral History collection, a transcript of a recorded interview with Robert Bowie . August 10, 1966, pp. 30 - 32..

(٣) نفس المصدر

وانظر ايضا مذكرة (جورج الآن) مساعد وزير الخارجية الأميريكية للشرق الأدنى المرفوعة إلى دالاس قبيل اجتماعه مع السفير المصرى «احمد حسين» فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ عن الحيثيات التى سوف يستند اليها فى ابلاغه بسحب عرض التمويل، ملف. 874/26417-19-56.

ويعلق الرئيس ايزنهاور على ذلك بقوله: «إن مشروع السد العالى لم يكن مقبولا فى الولايات المتحدة لاسيما فى الكونجرس وكان يقتضى منى ومن دالاس ممارسة كل الضغوط للحصول على موافقة الكونجرس، ولم نكن متحمسين للقتال فى الكونجرس لصالح دولة تعتقد أنها تستطيع التعامل مع السوفيت، وبحلول منتصف يونيو ١٩٥٦ كنت ومساعدى نتشكك فى حكمة اشتراك الولايات المتحدة فى تمويل السد العالى كما كانت لدى دالاس شكوك قوية» (١).

- موقف الكونجرس من سحب عرض التمويل:

وبقدر ما كان السد العالى قضية تشغل الإدارة الأميريكية، كان محل دراسة ومناقشة فى الكونجريس حددت بشكل حاسم مستقبل هذا المشروع من حيث الموقف الأميريكى النهائى من الاسهام فى تمويله.

وقد عرضت الإدارة الأميريكية (هربرت هوفر وكيل وزارة الخارجية الأميريكية) - بعد اعلان عرض التمويل في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ - تفاصيل المشروع على لجنة الاعتمادات فى مجلس الشيوخ فى جلسة استماع فى ٢٦ ينـاير ١٩٥٦ (٢) طرح فيه تفاصيل المشروع، أهدافه وتكاليفه والجوانب الفنية، ثم دارت مناقشة الأعضاء فى جلسة الاستماع حول قدرة مصر المالية، تقسيم مياه النيل مع السودان ودور البنك الدولى فى التمويل ثم العرض السوفيتى بتمويل السد العالى.

وطرح هوفر ممثل الخارجية الأميريكية العرض المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمصر لتقديم الجزء الأكبر من مكون النقد الأجنبى فى المرحلة الأولى على أساس منحة، ولم يقدم أى تعهد باستثناء المرحلة الأولى، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد كان واضحا للحكومة المصرية أن الولايات المتحدة سوف تكون على استعداد لدراسة المساعدة المقدمة فى ضوء الظروف السائدة وبشرط الخضوع لاجراءات الكونجرس.

وكانت مناقشات أعضاء مجلس الشيوخ تدور وتتركز حول مدى الاستفادة التى ستعود على الشركات الأميريكية من المساهمة فى مراحل التنفيذ، ثم حول تأثير بناء السد العالى على تصدير القطن المصرى ومنافسته للقطن الأميريكى، وكان توضيح هوفر أن الحكومة المصرية تريد تنويع صادراتها وعدم التركيز على اقتصاد المحصول الواحد، وأوضح سيطرة مصر على انتاج القطن، كما استعرض المجلس علاقات مصر التجارية مع الأتحاد السوفيتى.

وإلى جانب مناقشة أعضاء الكونجرس للجوانب الفنية والاقتصادية ربط أعضاء الكونجرس (السناتور (ديركسين Dirkesen) بين المعونة وبين تعهد مقدم من جانب مصر بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط وتجاه اسرائيل بصفة خاصة، ونفى هوفر وكيل الخارجية الأميريكية مثل هذا الربط أو التعهدات وإن كان قد اشار أن مصر لن تستطيع دخول سباق تسلح أو توجيه مواردها للحرب وفى نفس الوقت الاستمرار فى تنفيذ مشروع بهذه الضخامة.

1- Eisenhower. Waging peace. op. cit p. 30-34.

2- Financing of Aswan High Dam in Egypt - Hearing before the committee on appropriations. U.S. senate 84th Congress. 2 nd session Jan. 26. 1956 pp. 1-25.

كما تعرضت المناقشة للآثار التى يمكن أن تترتب على أشتراك الأتحاد السوفيتى فى تمويل المشروع ومقارنتها بالآثار أو المزايا التى تجنيها الولايات المتحدة من الاضطلاع بهذا العمل وطرح (السناتور نولاند Knowland) الآثار المترتبة على تغلغل السوفيت فى الدول النامية بمساعداتهم الاقتصادية، ومجمل تعليقات الأعضاء كانت تنم عن شكوكهم فى امكانيات السوفيت ونواياهم وقدراتهم الفنية[١].

إن التحليل الموضوعى لاتجاهات المناقشة فى الكونجرس الأميريكى تدل بجلاء على أن عرض التمويل الذى أعلنته الإدارة فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ لقى مقاومة عنيفة داخل الكونجرس، فقد جاء فى بيان وزارة الخارجية الأميريكية عن الترتيبات المالية أن القرض الأنجلو أميريكى سوف يقدم بشرط موافقة السلطات التشريعية[٢]. وفى ٢٠ ديسمبر أعلن دالاس أن الإدارة سوف تطلب من الكونجرس أعتماد مائة مليون دولار فى شكل مرن يستخدمه رئيس الجمهورية فى الشرقين الأدنى والأوسط، وصرح دالاس أن الاعتماد الخاص بمعونة تمويل السد العالى سوف يستمد من هذا المبلغ بمعدل ١٥ - ٢٠ مليون دولار فى العام. وطبقا لتقدير الإدارة فقد كانت الاعتمادات الخاصة بالمراحل الأولى للتشييد متاحة فعلا من مخصصات إدارة التعاون الدولى للعام المالى ١٩٥٦[٣] ومع أن اعتمادات المعونة للمراحل التالية سوف تخصص على أساس سنوى، حيث أنه لا يمكن لأى دوره للكونجرس إلزام دورة لاحقة باى اعتمادات، فقد كانت الإدارة تسعى لنوع من النص التشريعى لضمان إتاحة أعتمادات كافية لكافة مراحل التشييد، لكن الكونجرس لم يكن سبق له أن رخص بأى تعهدات طويلة الأجل من هذا النوع.

وفضلا عن ذلك فان عديدا من أعضاء الكونجرس فى السنوات الأخيرة للولاية الأولى لايزنهاور كانت تساورهم شكوك عميقة فى معونة أى دولة محايدة، فصفقة الأسلحة التشيكية التى عقدتها مصر القت بظلال من الشك على شخصية عبد الناصر وامكانية التحالف معه كرجل موال للغرب فى أعين المشرعين فى الكونجرس، وكان المسؤولون فى الخارجية الأميريكية يخشون تدهور العلاقات المصرية الأميريكية كلما بحث الكونجرس اعتمادات المعونة الخارجية للسد العالى[٤].

وحاول دالاس وايزنهاور ضمان تمويل السد العالى حين عرضت الفكرة على زعماء الكونجرس فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ وأكد دالاس لزعيم حزب الاغلبية فى مجلس الشيوخ (ليندون جونسون من ولاية تكساس) الذى عارض المعونة لمصر أن التمويل الغربى للسد العالى سوف يلزم عبد الناصر بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لعشر سنوات، كما أخبر دالاس المشرعين أن الخارجية تولى اهتماما خاصا للجوانب الاقتصادية من السياسة الخارجية لاسيما فى مواجهة الحملة السوفيتية المتصاعدة فى جنوب شرقى أسيا والشرق الأوسط[٥].

لكن هذه الآراء لم تفلح في اقناع زعماء الكونجرس وحين أعلنت الإدارة عن خططها بطلب ٤٠,٩ مليون دولار لبرامج المعونة الخارجية لعام ١٩٥٧ بما فى ذلك اتاحة السلطة التنفيذية للمعونة طويلة الأجل للمشروعات كانت استجابة الكونجرس أقل مما هو متوقع، ومع تأييد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين للاقتراح فقد

---

(١) نفس المصدر، ص ص ١ - ٢٥ عادت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الاميريكى بعد عامين مايو ١٩٥٨ لمناقشة اسباب سحب عرض التمويل فى جلسة استماع سوف نعرض لها فى موضعها.

2- Dept. of state bulletin Dec. 26, 1955.

3- Dept. of state bulletin Jan. 2, 1956.

4- Love, suez, op. cit. p. 305.

5- Ibid. p. 324

عارضه الزعماء الديمقراطيون فى مجلس الشيوخ والنواب، وأعربوا عن استيائهم لحجم وطلب المعونة الخارجية طويلة الأجل، كما أن (ريتشارد راسل) Richard Russel رئيس لجة الخدمات العسكرية فى مجلس الشيوخ وهو الزعيم غير الرسمى لمجموعة الديموقراطيين الأقوياء من الولايات الجنوبية قد عبر عن شكوكه من عقم الأفكار التى تطرحها وزارة الخارجية «من أن الرد الوحيد على الروس هو طلب المزيد من الأموال» كما عارض (راسل) أى مطالب لمعونات خاصة طويلة الأجل، كذلك فان اوتوباسمان Otto Passman عضو مجلس النواب عن ولاية لويزيانا ورئيس لجنة الاعتمادات الفرعية فى مجلس النواب قد أدان طلب الإدارة لاعتمادات المعونة الخارجية على أساس أن الحقائق لا تبررها، ووصفت الواشنطن بوست تصريح (باسمان) بأنه بمثابة إشارة الى حملة (ديمقراطية) بمعارضة الأرقام المقترحة للمعونة الخارجية[1].

والمرجح أن الكونجرس كان ينظر بعين الشك إلى الاقتراح بمعونة ضخمة لمصر. ففى أعقاب صفقة الأسلحة التى عقدها عبد الناصر مع تشيكوسلوفاكيا تحولت المشاعر فى مجلس الشيوخ والنواب ضد مصر، واستغل انصار اسرائيل المبادرة فى إدانة عبد الناصر «بوصفه مستبدا غير جدير بالثقة» رهن مسقبل بلاده للسيطرة السوفيتية، وفى ديسمبر ١٩٥٥ حتى قبل أن تستكمل الإدارة مفاوضاتها المبدئية حول معونة السد العالى، أعرب جون ماكورماك John McaCormack زعيم الأغلبية فى مجلس النواب عن ولاية (ماساتشوتسى) «عن احتقاره لمصر»، وفى حديث إذاعى أعرب جون ماكورماك أنه لا يمكن الاعتماد على مصر أو العرب وأن مصر تحاول الآن تدمير دولة صغيرة شجاعة *. ولم تكن سياسة الشرق الأوسط التى يدعو اليها زعيم الاغلبية فى مجلس النواب تؤيد تقديم معونة للسد العالى بل تدعو لأتخاذ موقف يتسم بالتشدد والعنف لالقاء الرعب فى قلب عبد الناصر من الولايات المتحدة لأن ذلك وحده هو الذى يقنع عبد الناصر بعدم شراء الأسلحة الشيوعية[2].

ويستذكر ماكورماك موافقة هذه المعارضة فى الكونجرس فيقول - بعد عشر سنوات فى فبراير ١٩٦٦ «إن تصريحات عبدالناصر المعادية لمصالح الولايات المتحدة كانت أحد العوامل التي دفعته هو لحث دالاس على عدم المضى فى بناء السد العالى عندما كان زعيما للأغلبية» [3]. ويؤكد هذا الاتجاه «والترجاد» Walter Judd عضو الكونجرس عن لجنة الشؤون الخارجية بانه أرسل برقية أثناء وجوده فى روما فى ديسمبر ١٩٥٥ إلى دالاس يحثه على سحب الدعم المالى لبناء السد العالى لأن ما نعارضه هو أن عبدالناصر يزعزع الأوضاع فى الشرق الأدنى، ولقد كنا نمكنه من أستخدام موارده لاغراض أخرى معادية لمصالحنا [4].

وفى ٤ يناير ١٩٥٦ أبلغ ايمانويل سيللار Emanuel Cellar نائب ولاية نيويورك اجتماعا فى شيكاغو «أن دبلوماسيتنا فشلت فى مصر» وأننا نواجه التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط، كما هاجم «جون سباركمان» John Sparkman عضو مجلس الشيوخ عن ولاية آلاباما وعضو لجنة العلاقات الخارجية قبول مصر لأسلحة

1- New York Times. jamn. 4,5 1956 p. 1 & Washington post. Jan. 4.5.8. p 1 Washington post. Jan. 4.5.8.p 1.4. 1956.

(*) يقصد زعيم الأغلبية فى مجلس النواب بهذه الدولة الصغيرة الشجاعة دولة اسرائيل.

2- Cong. Rec. (102) p. 1955 1956.

(٣) انظر تعليق «جون ماكورماك» رئيس الاغلبية الديموقراطية فى مجلس النواب على قرار سحب عرض تمويل السد العالى:

J. F. D. Oral History Collection, a transcript of a recorded interview with John McCormack, Feb. 12,1956.

4 - Ibid. Atranscipt of a recorded interview with walter Judd, Dec. 11. 1966, p.94.

روسية وأتهم مصر بمعارضة «جهودنا» لتنظيم الدفاع عن العالم الحر وأنها تقف مستعدة لفتح الباب أمام التغلغل الشيوعى بعكس الاسرائيليين المحبين للحرية (١).

كما أبلغ السناتور «وليام جينير» William Jenner من غلاة المحافظين فى مجلس الشيوخ أن صفقة الأسلحة المصرية التشيكية سوف ترسخ أقدام السوفيت فى مصر عدة سنوات (٢)، وحـاول دالاس اقناع رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ «والترجورج» والعضو البارز فى الحزب الديموقراطى بتأييده، ويستذكر «ثورستـون مـورتون» Thurston Morton مساعد وزير الخارجية آنئذ لشؤون الكونجرس أن جورج كان يتمتع بنفوذ كاسح فى مجلس الشيوخ وكان تأييده حاسما (٣)، لكن (جورج) أعلن فى ٧ يناير أنه يعارض تقديم أى معونة خارجية على أساس طويل الأجل (٤) وربط المعونة المقدمة للشرق الأوسط صراحة بالنزاع العربى الإسرائيلى الذى وصفه بأنه وصل «مرحلة حرجة» وأنه لم يقترب إلى حل(٥).

ولم يكن حظ الادارة أسعد حالا فى مجلس النواب حين عرض دالاس ولوى هندرسون Loy Henderson فى ١٠ يناير آراءهما فى جلسة الاستماع حول الميزانية الادارية أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات حيث أكد رئيس اللجنة الكلية للاعتمادات كلارانس كانون Clarence Cannon من ولاية ميسورى «أن وزير الخارجية يجب أن يفهم أن الموقف الدولى والموقف السياسى فى الكونجرس لن يوافق على إتفاق الولايات المتحدة للأعتمادات على السد العالى فى شكل منحة أو قرض» وكان لهذا التصريح أثره المدمر فى احتمال موافقه الكونجرس على تمويل مشروع السد العالى (٦).

وبرغم ذلك ظلت الادارة تحاول إقناع الكونجرس خلال الشهادة التى ادلى بها هربت هوفر فى ١٧ يناير ١٩٥٦ أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بدورته التنفيذية وأوضح أن الالتزام الأميريكى بتقديم المعونة يقابل بمنافسة من عرض روسى فى المشروع بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار تسدد على خمسين سنة بنسبة ٢٪. وذكر أن الفشل فى الترخيص للاعتمادات سوف يسفر عن اتساع نطاق النفوذ الروسى فى مصر وفى أفريقيا. وأعرب عن أمله فى أن يؤدى تمويل مشروع السد العالى إلى تخفيف الأزمة بين العرب وإسرائيل حيث أن مصر لايمكن أن تشارك فى مغامرات عسكرية باهظة مع التزامها بانشاء السد (٧).

ولكن أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين عن ولاية الينوى مثل السناتور «ايفريت ديركسين» Everett Dirsken طلب من هوفر ربط المعونة الأميريكية للسد العالى بالتزام مصرى بتخفيف العداء نحو إسرائيل، فابلغه هوفر أنه لايعتقد فى الامكان الحصول على مثل هذه التعهدات وأكد هوفر لأعضاء مجلس الشيوخ فى شهادته أن الإدارة مترددة فى المضى قدما فى مشروع مثل السد العالى ولم تحصل على تفويض بتنفيذه وأنه بدون هذا التفويض لايمكن إتخاذ الخطوات الأولى (٨).

---

1 - Cong. Rec. no. 102, Jan. 19, 1956 pp. 200 - 201

2 - Ibid pp. 909 - 910

3 - J.F.D. Oral History, transcripts of recorded interviews, Thurston, Morton, Michael Mansfield, William MacComber.

4 - Washington post, Jan. 8, 1956 p.1

5 - New york Times 12, 14, 1956.

6 - Loy Henderson Interview, Dulles Oral History Collection

7 - U. S. Congress, senate, Foregin relations committee, executive session, briefing by Herbert Hoover, undersecretary of state 84th cong. Jan. 17, 1956 pp. 12 - 26

8 - Appropriations Committee. Hearings Jan. 1956, pp. 1-25

كما ظل الموقف معاديا لمصر في مجلس النواب وكان موقف عبدالناصر ذريعة يستخدمها من يجمع بين تأييد إسرائيل ومعاداة السوفيت (مثل ماكورماك وايمانويل سيللار) - سبق الإشارة إليهما - ووصف سيللار فكرة تقديم المعونة الأميريكية للسد العالى لتليين موقف مصر لتحقيق التسوية مع إسرائيل بأنه يشبه «تقديم اللحوم إلى النمور» وأنه لايمكن تحويل عبدالناصر عن موقفه (١).

وأنضم آخرون من المعادين للسوفيت في معارضة عرض التمويل مثل صموئيل فريديل Samuel Friedel عضو مجلس النواب عن ولاية ميريلاند على أن مصر قبلت أسلحة شيوعية، وأشار النائب توماس اشلى Thomas Ashley عن ولاية أوهايو أن النفوذ السوفيتي في مصر قد ترسخ (٢)، ولم يرد على لسان أحد من أعضاء الكونجرس كلمة طيبة في حق مصر. وتلخصت مشاعر أعضاء مجلس النواب في كلمة النائبة ادنا كيلى Edna Kelley بقولها «أنني لايمكن أن أغفر لمصر الحصول على أسلحة من الكرملين وفي نفس الوقت تأتي إلى الولايات المتحدة تطلب معونة إقتصادية لبناء السد العالى» (٣).

وفي ذلك الوقت في فبراير ١٩٥٦ كانت رغبة الادارة وحماسها في الحصول على تفويض طويل الأجل لتمويل السد العالى قد بدأ ينحسر تماما ولم يكن العرض بتقديم معونة لمصر يتمتع بالتأييد، وكان ايزنهاور ودالاس يدركان أنهما لابد وأن يخوضا معركة قاسية لمواجهة أعداء عبدالناصر من الجماعات الصهيونية ولمواجهة قلق مزارعي القطن، والتردد في إنفاق الأموال الأميريكية في الدول المحايدة، وربما كانت الادارة قادرة على كسب المعركة ولكنها كانت بحاجة إلى قدر أكبر من الجهد والاقناع السياسي، وبعد فبراير لم يعد دالاس أو ايزنهاور متحمسين لانفاق مثل هذا الجهد الباهظ في معركة من أجل معونة تقدم لعبدالناصر وربما كان تخوف عبدالناصر من الشروط - إلى شراسة المعركة السياسية داخل الكونجرس - برغم نصح بلاك له قد أدى لرد فعل سلبي في واشنطن بعد أن بعث باقتراحات مكتوبة لتغيير شروط الاتفاق إلى لندن وواشنطن وعندما وصلت تعليقات عبدالناصر على المشروع تركت واشنطن المشروع جانبا وعندما كان (بلاك) في طريق العودة إلى الولايات المتحدة قابل (هنري بايرود) السفير الأميريكي في القاهرة الذي أخطره أن «المشاعر في الادارة تجاه المشروع قد تغيرت»(٤) ولاشك - في تقديرنا - أن الكونجرس كان العامل الحاسم في احداث التغيير بالاضافة إلى وصول رسالة عبدالناصر التي أثارت ايزنهاور حيث أن عبدالناصر في تقديره كان يحاول التلاعب بالولايات المتحدة وضربها بالاتحاد السوفيتي وابتزاز الدولتين، أضف إلى ذلك أن مهمة اندرسون السرية قد انتهت بفشل ذريع بعد أن رفض عبدالناصر التوصل إلى مؤتمر صلح مع إسرائيل، وأصر بن جوريون على عقد مفاوضات مباشرة وعلنية مع عبدالناصر وكان هذا مطلبا مستحيل التحقيق (٥).

---

1 - Cong. Rec. 102, 1956, pp. 2407 -2420.

2 - Ibid., pp. 1874, 2274 -5.

3 -Ibid. p.2419.

4 -Eugene Black, interview. J.F.d. collection, parmet, Crusades, op. cit. pp. 479.

وانظر كذلك : Hughs, Thomas, Suez, N.Y. Harper & Row 1966. p. 18

5 - parmet,op. cit. pp. 79 - 86.

وانظر أيضا حديث يوجين بلاك في: Love, suez, op. cit. pp. 310 - 319.

وراجع الوثيقة ١١٩ نص رسالة مقترحة من عبدالناصر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ٦ فبراير ١٩٥٦ مقدمة من اندرسون ورفضها عبدالناصر - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص٧٨٢، والوثيقة رقم ١٢٢ تقرير السفارة المصرية في واشنطن، نفس المرجع، ص٧٨٩.

فعناد الكونجرس، وفشل مساعى السلام، ورفض عبدالناصر للشروط وطلب تغييرها أقنع دالاس وايزنهاور بالتخلى عن كل محاولاتهما الجادة لتقديم معونة أميريكية للسد العالى ولم يبال أى منهما بالرد على مقترحات عبدالناصر ولم يكونا أساسا راغبين فى المضى فى المشروع بعد فبراير ١٩٥٦.

إن الأمر لم يستغرق أكثر من شهرين لفشل أول محاولة كبرى لادارة الرئيس ايزنهاور مع حكومة الثورة فى مصر، وبقدر ارتباط معونة تمويل مشروع السد العالى بنجاح مهمة أندرسون، لم يكن لدى إدارة ايزنهاور أسباب قوية للمضى فى المشروع، ولكن إدارة ايزنهاور قدمت المشروع لسبب آخر كان لايزال قائما هو احتواء النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط. لكن الإدارة لم تتحمس له ومنذ فبراير إلى يوليو ١٩٥٦، سقطت أى أشارة فى محاضر الكونجرس إلى السد العالى وتحول أهتمام الكونجرس إلى جوانب أخرى من مشكلة الشرق الأوسط.

انتهى قرار الإدارة الأميريكية إذن إلى سحب عرض التمويل وكانت الصورة واضحة تماما أمامها داخل الكونجرس، وفقد ايزنهاور ودالاس حماسهما للمشروع وتركا عبدالناصر دون إجابة على أقتراحاته حتى عودة السفير المصرى أحمد حسين إلى واشنطن، وطلب أحمد حسين مقابلة دالاس فور وصوله مما عجل بضرورة إتخاذ قرار بعقد اجتماع بالخارجية، وتقرر أنه فى ظل الظروف الحالية لايمكن الاستمرار (١).

واستدعى دالاس السفير البريطانى فى اليوم السابق لاجتماعه مع أحمد حسين وأبلغه بقرار سحب التمويل ويقول «آلان» إن البريطانيين اضطربوا للقرار وكان تقديرهم أن ذلك قرار متسرع ولكنهم لم يعترضوا، وتلقى السفير البريطانى ردا من حكومته فى اليوم التالى بأنه كان من الأفضل التريث للتشاور ولكنهم لن يتدخلوا فى القرار، كما أبلغ دالاس بلاك (٢)، ولم يكن أحمد حسين يعلم بالقرار الأميريكى وبدأ يروى إتصالاته وتجاربه فى القاهرة مع عبدالناصر وشبيلوف، ودون أن يدرى أحمد حسين نصب لنفسه شركا لانه كان مفرطا فى التلهف وقال «إننى فى غاية اللهفة أن تتولى الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى هذا المشروع وأن الروس يضغطون، ولدينا العرض الروسى فى جيوبنا» ـ ولمس جيبه الأيمن مؤكدا هذا الابتزاز الذى قال ايزنهاور أنه لن يرضخ له ـ ولكن دالاس لم ينفعل بل ترك أحمد حسين وكأن كل شئ مرتبا فى ذهن (دالاس) وقال «يجب «أن أقول لك أننا أولينا أهتماما عميقا لهذا الموضوع وندرك تماما أهميته لمصر وأن المهندسين فى البنك الدولى وجدوا أنه مشروع قابل للتنفيذ ونأمل من شعب مصر أن ينفذه فى الوقت المناسب، وأن تشترك الولايات المتحدة إذا سمح الموقف بجزء هام فى هذا المشروع الكبير، ومع ذلك يجب أن أقول لك: «إننا توصلنا لنتيجة بأننا نشعر أن المشروع غير قابل للتنفيذ فى الظروف الحالية أهمها أعتقادنا أنه سوف يكون مرهقا

---

(١) نعتمد على رواية جورج آلان مساعد وزير الخارجية الذى حضر الاجتماع مع دالاس وأحمد حسين فى ١٩ يوليو فى نقل رواية إخطار السفير المصرى بقرار سحب العرض ـ أنظر:

Allen, George, interview, J.D.F. Oral History collection, op. cit. pp. 35 - 37.

(٢) حديث جورج آلان، نفس المصدر، وإن كان ايدن يروى فى مذكراته عن ازمة السويس اننا ابلغنا بذلك ولم تجر معنا مشاورات ـ أنظر:

Eden, Full circle, op. cit p. 470

بينما تشير رواية السفير الانجليزي روجر ماكينز Roger Makins أن الحكومتين اتفقتا على سحب العرض على الا تقولا ذلك بل تماطلان. انظر حديث السفير البريطاني في واشنطن:

Roger Makins, interview, J.F.D. Oral History collection p 4.

للأقتصـاد المصرى»(١). وأعلن دالاس بعد ذلك إلغاء الصـفقة *، واشار إلى أنه من بين الأسباب عدم قدرة مصر على تنفيذ المشروع وكانت الطريقة التى أعلن بها ذلك قد أثارت المصريين وأثارت عبدالناصر وكانت تلك نـهاية الاعتماد المصرى على التمويل الأميريكى فى مشروع السد العالى (٢) وبداية أزمـة تأميم قناة السويس ثم حـرب السويس.

وفى اليوم التـالى سـحبت العروض البريطانية وعروض البنك الدولى التـى كانت مرتبطة بالعرض الأمـيريكى وأصاب هذا الموقف عصـبا حسـاسـا لدى مصر فى إقتصـادها وحيادها وكان ذلك سبيلا إلى فقدان عبدالناصر لماء وجـهه أمـام العالم مـالم ينتقم لنفسه، فقد كان السد الـعالى بالنسبة لـعبدالناصر بمثـابة الاهرامـات بالنسبة للفراعنة وكان لشعب مصر رمـزا لآماله فى حياة أفضل وكان مـحتمـا أن يرد عبدالناصـر الضـربة بشكل عنيف ومثـير (٣) ولم تكن تلك ضـربة ضد عبدالناصر فحسب بل كان أسلوب سـحب العرض بالـغ الاساءة فقد وصـفها عبدالناصـر فى حديث مع مراسل أميريكى «لقد كان من حق أميريكا أن ترفض مسـاعدتنا برغم كل وعودها فذلك من حقـها لأنها أمـوالها ولكن القاء الشكوك حـول أقتصـادنا عندمـا نحاول رفـع مسـتوى معيشـتنا ليس له سوى معنى واحد هو تدمير ثقة العالم فى وضعنا الاقتصادى والتوجه للشـعب المصرى للاطاحة بىَ (٤)، ولكـن مصر لن تخضـع للدولار أو القوة» (٥).

سادسا: تقييم الدوافع وآثار سحب عرض تمويل مشروع السد العالى:

وجمـاع هذا كله أنه كـانت هناك أسبـاب مـعلنة للإنسـحـاب من عـرض التـمويل وردت فـى بيـان الـخـارجـيـة الأميريكية فى ١٩ يوليو عن عدم سـلامة الاقتصـاد المصرى وعدم القدرة على التنفيذ، بالاضافة إلى عناصـر

(١) نفس المصدر، ص٣٨.

(*) قررت بريطانيا أيضـا سحب عرضـها لتمويل السد العالى فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ وكانت الحكومة الأميريكية قد ابلغت الخارجية البريطانية فى ١٥ يوليو ١٩٥٦ بقرارها سحب العرض.

انظر برقـية السـفير الأميريكى فى لندن «اولدريتش Aldrich فى ١٩ يوليـو ١٩٥٦ وفـى ٢٠ يوليـو رقم ٣٦٨، ٣٦٩ ملف 56- 20- 874.2614/7 ومحضـر محادثة مستشار السفارة البريطانية فى واشنطن مع مدير ادارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميريكية فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦ بنفس الملف، حيث نقل رد الفعل البريطاني لقرار السحب الأميريكى.

وقد أثار قرار الولايات المتحدة سحب عرض التمويل ردود فعل واسعة لدى الاوساط الدبلوماسية الغربية فى واشنطن خاصة السفارات الفرنسية والبلجيكية والايطالية التى فسرت قرار السحب بأنه نتيجة لعلاقات عبدالناصر مع السوفيت ومعارضته الرأى العام الأميريكى والكونجرس.

انظر نصوص محادثات مستشارى السفارات الفرنسية والبلجيكية والايطالية مع الخارجية الأميريكية فى ٢٠، ١٩٥٦/٧/٢٢ بنفس الملف. كما أثار القرار الاميريكى ردود فعل واسعة فى العواصم العربية، راجع برقيات السفارات الاميريكية فى بيروت، والخرطوم وبغداد ارقام ٨٨، ٣٥ فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦ والتى توجز تفسير القرار الاميريكي بانه نتيجة لاتجاه عبدالناصر نحو السوفيت ولاعترافه بالصين الشعبية وانتشار مشاعر الغبطة في الصحف الموالية للغرب في بيروت (الحياة - الامل - بيروت المساء) اما رد الفعل الذى نقلته القنصلية الأميريكية في بور سعيد في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ فيبرز أن قرار السحب يفسر بأنه نتيجة لشراء الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا والاعتراف بالصين الشعبية (تقرير قنصلية بور سعيد رقم ٦ في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ إلي وزارة الخارجية نفس الملف.

- وانظر أيضـا ما أورده هيكل في ملفات السويس عن مقابلة السفير المصري أحمد حسين مع دالاس، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١٩٨٦، ص٤٥٠ ـ ٤٥٢.

2- Black. interview, op. cit. pp. 15 - 16.

راجع نص اعلان الخارجية الأميريكية في ١٩ يوليو عن سحب عرض التمويل Dept. of state. bulletin. July 30. 1956 p. 188.

كذلك تلميحات دالاس السابقة أي أنه من غير العملى او المرغوب فيه المشاركة فى التعاون فى هذه المرحلة قبل التوصل لاتفاق مع السودان لتقسيم مياه النيل فى: اجاباته على أسئلة فى مؤتمر صحفى فى ٢٢ مايو ١٩٥٦

Dept. of state, press release no 272. May 22. 1956. bulletin Jun 4 . 1956 pp. 970-976.

3- Finer. Herman, Dulles over suez, the theory and practice of his diplomacy, Chicago, 1964 pp.47-48. وانظر :

Loggood. W.F.suez story. Key to the Middle East. N.Y. G reenberg 1954 p. 146.

4- Malleys. s. Reporter vol xv. no 3. Sept 1956 p. 32 st. john op. cit. p. 244.

5- New York Times. July 25. 1956 pp. 1 /2.

المعارضة الداخلية لعبدالناصر داخل الولايات المتحدة (لاعتبارات اقتصادية خاصة بمستقبل زراعة القطن، ام معاداة عبدالناصر للارتباط بين أعضاء الكونجرس وإسرائيل، أو لسياسة عبدالناصر الحيادية) مما شكل فى النهاية مجموعة ضغط قوية [1] لاتخاذ قرار السحب، وإن كانت كلها مجتمعة أو منفردة لاتشرح الاسباب الحقيقية. ويمكن القول مع ذلك أن مجموعة من الأسباب أدت إلى ذلك نجملها فى الآتى:

- الاتجاه المتزايد لعبدالناصر بعيدا عن المعسكر الغربى بانتهاج سياسة الحياد خاصة الاعتراف بالصين الشعبية [2] فى ١٧ مايو ١٩٥٦.

- كراهية دالاس للحياد والمحايدين فى حربه ضد الشيوعية العالمية والاحساس بأن عبدالناصر يرمز للحياد مما يهدد بالتغلغل الشيوعى فى البلاد المتخلفة.

- كراهية دالاس لاسلوب ضرب الشرق بالمغرب والاحساس بأن معونة عبدالناصر تعنى تمويلا غير مباشر للشيوعية.

فما الذى كان دالاس يود تحقيقه. من الصعب معرفة ذلك تحديدا ولكن بلا شك أن دالاس كان يتوقع وضع عبدالناصر فى موقف بالغ الصعوبة لعله يعيد النظر فى علاقاته مع الشيوعيين ويعود لتوثيق علاقاته مع الغرب، ولعله كان يريد إسقاط عبدالناصر *، ويقول «روبرت ميرفى Robert Murphy» كيل الخارجية الأميريكية وهو أقرب أصدقاء دالاس فى كتابه (دبلوماسى وسط مقاتلين) «لم نعلم بالتحديد لماذا تصرف دالاس على هذا النحو ونتكهن بأن مرد ذلك ربما يكون زيارة عبدالناصر المحتملة لموسكو فى أوائل أغسطس ١٩٥٦ ولو كانت الولايات المتحدة قد وافقت على تمويل السد العالى لحصل عبدالناصر على المنافع من المعسكرين [3].

ويحاول (جون بيل) أحد رواة سيرة دالاس تفسير دوافعة لسحب عرض التمويل بانه كان يريد أن يبرر بالفعل لا بالقول أن الولايات المتحدة لاتسمح بقبول تصرفات تلك الدول التى ترفض دخول الأحلاف الدفاعية

1- Cremeans, Charles. The Arabs and the world Nasser,s arab nationalist policy, (N.Y Fredrick praeger,) 1963 p. 156

2- Little, Tom, op cit p. 283

وانظر : St john op cit p 244.

(*) ساقت الخارجية الأميريكية العديد من التبريرات لقرار سحب عرض التمويل ففي اتصالاتها مع الدبلوماسيين الغربيين في واشنطن كانت تردد ان الشهور السابقة لم تثبت حسن النية من جانب مصر وان معظم الأميريكيين يرون ان مصر تتعاون مع اعداء الولايات المتحدة. كما كان (هوفر) مساعد الخارجية الاميريكية يشرح مثلا لوزير الخارجية الايطالي - ردا علي رسالته - بان موارد مصر الشحيحة، وعقد صفقة السلاح ثم رفض الكونجرس والراي العام وسلوك عبد الناصر المعادي كل ذلك ادي الي سحب عرض التمويل. كما كان (جورج الان) مساعد وزير الخارجية يبرر الدوافع الاميريكية للسفير الفرنسي في واشنطن كوفا دي ومرفيل بان الاسباب تعود الي عوامل اقتصادية بسبب تركيز مصر لمواردها الاقتصادية لشراء السلاح ولعداء مصر لاسرائيل وفي هذه المقابلة اعرب السفير الفرنسي عن تأييد فرنسا للقرار الانجلو اميريكي بسحب عرض التمويل وبحث مع المسؤول الاميريكي اتخاذ خطوات مقبلة ضد عبد الناصر مثل توثيق علاقات الولايات المتحدة بحلف بغداد وشحن اسلحة فرنسية لاسرائيل

انظر :مقابلات الدبلوماسيين مع ادارة الشرق الادني بالخارجية الاميريكية في ١٩ يوليو ١٩٥٦، ورسالة دالاس الي وزير خارجية ايطاليا ردا علي رسالته في ٢٥ يوليو ١٩٥٦ 56 - 25 -2614/7. 874. ومقابلة جورج آلان مع السفير الفرنسي كوفا دي مورفيل في ٢٥ / ٧ / ١٩٥٦

هذا في الوقت الذي صدرت توجيهات الخارجية الاميريكية لسفارتها في القاهرة في ٢٥ / ٨/ ١٩٥٦ في معرض تبرير سحب عرض التمويل بالتركيز على العوامل الاقتصادية والاقلال من ابراز الخلافات السياسية في المناقشات العامة خاصة ما يقال عن الشعور العام داخل الكونجرس ضد عبد الناصر لتعامله الوثيق مع اعداء الغرب. انظر برقية الخارجية الاميريكية الي السفارة في القاهرة ٥ في ٢٥ /٨/ ١٩٥٦.

3- Murphy, Robert, Diplomatamong warriors (Garden city N.Y. Doubleday co. Inc 1964. p. 377

الغربية على نحو ما فعل عبدالناصر [١] وهذا قول صحيح إلى حد كبير بقدر ما اتضح من سياسة عبدالناصر المعادية للأحلاف فى المنطقة *.

فهل كانت الولايات المتحدة تدرك أبعاد رد فعل عبدالناصر؟ تناقضت التقارير حول هذا الموضوع فدالاس نفسه انكر توقعه ذلك [٢] وهذا موقف اشتركت فيه آراء كثيرة [٣] وإن كانت هناك رواية ان (كوف دى مورفيل) السفير الفرنسى فى واشنطن آنئذ ذهب إلى الخارجية على الفور وحذرهم أن عبد الناصر سوف يرد بالاستيلاء على القناة [٤] ولكن لايبدو أن أحدا اولى أهتماما لمثل هذا الاحتمال أو لأى أحتمالات خطيرة حتى أن دالاس نفسه كان فى جولة فى أميريكا اللاتينية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ [٥].

وعلى كل حال فقد ظل البحث فى أسباب سحب الإدارة الأميريكية لعرض تمويل السد العالى شغلا شاغلا لدى ساسة الولايات المتحدة لما اسفر عنه من تطورات دولية بالغة الأهمية ومن تأثيرها الحاسم على العلاقات الأميريكية المصرية فيما بعد. فبعد عامين من أزمة سحب العرض وأزمة السويس فى مايو ١٩٥٨ عقدت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأميريكى جلسة استماع لمراجعة السياسة الخارجية الأميريكية [٦] قدم فيها (وليام راونترى) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ايضاحات اضافية حول المواقف الأميريكية تجاه مصر بالنسبة لاسباب سحب العرض لتمويل السد العالى عام ١٩٥٦ أرجع فيها الأسباب إلى ما وصفه بالتغير فى الظروف «وليس الرغبة فى استعداء أحد أو انزال العقاب بأحد» وأوضح أنه من بين الاعتبارات تخصيص مبالغ ضخمة من الإيرادات المصرية لأغراض لاتتصل بالتنمية أى الحصول على كميات

1- Beel, john, Robinson. John Foster Dulles abiography (N.Y. Harper Bros. 1957. pp. 285 - 259.

وانظر كذلك La Couture, Jean & Simone, Egypt in transition N.Y. Criterion Books 1958 p. 470

عن الاتجاه الناقد لقرار دالاس دبلوماسيته انظر الفصل الحادى عشر من اسوان إلي السويس:

Lilienthal, Alfred, there goes the Middle East, (NIY the Book mailer Inc. 1960 pp. 173 - 202 Johnson, paul, the suez war, London 1957 pp. 156 - 159.

وكذلك :

الفصل الثامن (قروض السد العالي) وموقف دالاس من عرض التمويل فى صفحات ١٥٦ ـ ١٥٩ فى كتاب بول جونسون «الدبلوماسية الأميريكية ودالاس المسؤول عن وقوع الكارثة»

(*) وفى المقابل نقرأ للدكتور عبدالمنعم القيسونى فى روايته «لحكاية تمويل السد العالى» وهو الذى عمل وزيرا للمالية والاقتصاد ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ورئيسا للجانب المصرى فى المفاوضات مع الحكومتين البريطانية والاميريكية والبنك الدولى تحليلا وشرحا لاسباب سحب عرض التمويل يتمثل فى اتجاه عبدالناصر إلى الحصول على السلاح من تشيكوسلوفاكيا فيما كان ضربة مؤلمة من عبدالناصر للسياسة الأميريكية والبريطانية ثم رفض عبدالناصر لحلف بغداد أو غيره من الأحلاف التى كانت تقيمها الولايات المتحدة وانجلترا ، ثم قيام عبدالناصر مع نهرو وتيتو بتأسيس حركة عدم الانحياز، واعترافه بالصين الشعبية، وينتهي الدكتور القيسوني فى استعراضه لهذه الاسباب المجتمعة بأن دالاس لم يطمئن لكل ذلك فسحب تمويل السد العالى اعتقادا منه أنه بذلك سوف يقضى على عبدالناصر وسيحد من سياسة عدم الانحياز ومن المعارضة لسياسة الاحلاف العسكرية والسياسية وأنه سوف يضمن الاحتفاظ بدول المنطقة كلها تحت نفوذ الكتلة الغربية.

ومع صحة كل الأسباب التى ساقها الدكتور عبدالمنعم القيسونى إلا أنه أغفل أهم العناصر والقوى المؤثرة فى قرار الإدارة الأميريكية فى عهد ايزنهاور وهو موقف القوى المعارضة فى الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب وخاصة النواب والشيوخ المؤيدين لاسرائيل مما يعطى اهمية خاصة للعامل الصهيونى الداخلى فى التأييد على القرار الأميريكى بسحب عرض التمويل

أنظر مجلة أكتوبر العدد ٤٨١ فى ١٢ يناير ١٩٨٦، ص٢٨ ـ ٢٩، والعدد ٤٨٢ في ١٩ يناير ١٩٨٦، ص ٢٨ - ٢٩.

2- U.S. senate, Hearings, on the Eisenhower doctrine pt I, 1957 p. 435.

ويؤكد «ميرفي» هذا الرأي ـ انظر المرجع السابق ص ٣٧٨.

3- Ellis, Lt. op. cit. p. 84. cremans, op. cit. p. 144. Emil. Lengyel, the changing Middle East, N.Y. 1960. p.88.

4- Drummond . Coblentz, Duel at the Brink. John Foster Dulles Command of American power, (Carden city N. Y. doubleday & co. 1960) op. cit. p. 377.

5- Finer, op. cit. p. 147, Murphy, op. cit. p. 377.

6- Review of foreign policy 1958, Hearings before the committee on foreign relations, U.S. senate 8 5 th cong. and session My 2,5, 8, 9,. 12 1958 part II pp. 530 - 532.

كبيرة من الاسلحة لمبالغ تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، ومن بين الاعتبارات الأخرى التدهور العام فى العلاقات المصرية الأميريكية بسبب الهجوم العنيف ضد الغرب وأصدقاء الولايات المتحدة وضد الولايات المتحدة نفسها، وكذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية الذى أثار جدلا كبيرا فى الولايات المتحدة، وقد أوضح مساعد وزير الخارجية الأميريكي - ردا على استفسار من السناتور (وليام فولبرايت) الذى تولى رئاسة اللجنة - الارتباط بين اتفاقية السد العالى وأتفاقية الاسلحة المصرية مع الاتحاد السوفيتي وان كان فولبرايت قد ناقضه القول بأنه برغم صفقة الاسلحة السوفيتية وبرغم حجمها فإن الولايات المتحدة، عرضت التمويل بعد ذلك وبرر مساعد وزير الخارجية الموقف بأن أبعاد الصفقة لم تكن قد اتضحت إلا فيما بعد، وساق مساعد وزير الخارجية ضمن ما ساق من أسباب معارضة لجان الكونجرس لتمويل السد العالى اعتبارات عملية تتصل باعتراض نواب مناطق زراعة القطن (١).

ويثار سؤال، هل توقعت الحكومة الأميريكية أن يكون رد فعل عبدالناصر تأميم قناة السويس، يجيب جورج آلان مساعد وزير الخارجية على هذا السؤال بقوله «لقد وضعنا تقديرات عن ردود الفعل المحتملة أولها أن عبدالناصر سوف يتجه إلى الروس * وأنه سوف يقبل عرضهم، لو كان لديهم عرض، أما تأميم القناة خاصة الاجراءات التى قد يتخذها، كنا نتوقع ذلك ضمن إجراءات أخرى كثيرة ولكن ليس أكثر الإجراءات أحتمالا حيث أن القناة أمامها عشر سنوات وسوف يأخذها عبدالناصر على أى حال فالجميع كان يقبل أن تأخذ مصر القناة بعد ١٢ عام ولم يكن هناك أى دليل على أن البريطانيين والفرنسيين سوف يحاولون إطالة المدة. ويعترف جورج آلان بخطأ هذه التقديرات فيقول «لقد أخطأنا ومعظم المراقبين الغربيين وربما دالاس ارتكب خطأ ثانيا لانه سمع أكثر من اللازم لرجال الملاحة والسفن لشكوكهم فى قدرة المصريين على ادارة القناة، كنا جميعا مخطئين لان المصريين اداروا القناة» (٢).

وهكذا يمكن أن يقال أن الدبلوماسية الأميريكية أخطأت فى إتخاذ القرار الخاص بسحب تمويل السد العالى وأخطأت فى قياس رد فعل عبدالناصر الذى تمثل فى تأميم القناة وتفجير أزمة السويس **.

لقد كان سحب عرض تمويل السد العالى من قبل الادارة الأميريكية نهاية تطورات متعاقبة فى تدهور العلاقات الأميريكية المصرية ونقطة الذروة فى تغير اتجاه السياسة الخارجية الاميريكية نحو مصر. لقد ادى هذا القرار إلى أزمة من أخطر الأزمات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر، وكانت مدخلا مباشرا لما عرف بعد ذلك باسم حرب السويس أو بالعدوان الثلاثي على مصر، بعد أن رد عبدالناصر على قرار السحب الأميريكي بقرار تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتبدأ فترة جديدة من فترات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر وموقفها إزاء تأميم القناة.

---

(١) نفس المصدر.

(*) كانت الخارجية الاميريكية في الحقيقة تركز علي معرفة رد فعل عبد الناصر من سفارتها في القاهرة ورد فعل الاتحاد السوفيتي من سفارتها في موسكو.

وقد بعثت السفارة الاميريكية فى القاهرة في ٢٥ /٧/ ١٩٥٦ ببرقية. رقم ١٢٥ فى ٢٥ يوليو (نفس الملف) تبرز اجتماع عبد الناصر لمدة ساعتين مع كيسليف Kisselev السفير السوفيتي بحضور ثلاثة مسؤولين سوفيت ووزير التخطيط عبد اللطيف بغدادي، وما صرح به كيسيليف من ان الاتحاد السوفيتي مستعد لتمويل السد العالي. لو طلبت مصر هذا التمويل وقد اكدت السفارة الاميريكية فى القاهرة ان الملحق التجاري السوفيتي اكد للسفارة البريطانية فى القاهرة أن الاتحاد السوفيتي ينوي تمويل السد العالي بقرض في حدود ٢٠٠ مليون دولار بفائدة ٢٪ علي ٢٠ عام.

راجع برقيات الخارجية الاميريكية إلي القاهرة وموسكو رقم ١٢٧ في ٢٦ /٧ / ١٩٥٦ وراجع برقيات السفارة الاميريكية فى القاهرة رقم ١٣٥ في ٢٥ / ٧/ ١٩٥٦، وبرقية السفارة الاميريكية في موسكو رقم ٢٠٤ في ٢٦/ ٦/ ٥٦ وبرقية السفارة فى موسكو رقم ١٨١ في ٢٢/ ٧/ ١٩٥٦ عن استعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة مصر فى برامج التصنيع والاستجابة لاي مطالب من مصر، وبرقية السفارة الاميريكية بالقاهرة رقم ١٤٠ فى ٢٦/٧/ ١٩٥٦ بنفس الملف 874. 2614 / 1726-56.

2- Allen, George, interview , op. cit. p. 40.

(**) ويؤكد هذا الرأي ما اورده وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في المقابلة المسجلة معه والتي اطلعنا عليها بموافقة شخصية منه - انه اي فولبرايت. كان يعارض سحب عرض التمويل وكذلك كان السفير الأميريكي في القاهرة بايرود وانه كان من الخطأ الفادح سحب عرض التمويل - نص المقابلة.

Fulbright interview - transcript, Jan. 1966 p. 3-4 J.F.D. collection.

الفصل الحادى عشر

رد الفعل الأميريكى لتأميم قناة السويس

أولا : مشاورات الادارة والكونجرس حول حدود رد الفعل .

ثانيا : موقف الادارة من احتمالات استخدام القوة .

ثالثا : المشاورات الأميريكية البريطانية الفرنسية .

رابعا : مؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ اغسطس ١٩٥٦ .

خامسا : مباحثات منزيس رئيس وزراء استراليا فى القاهرة ٣-٩ سبتمبر ١٩٥٦ .

سادسا : مؤتمر لندن الثانى ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦ .

سابعا : طبيعة الموقف الأميريكى فى مجلس الأمن .

ثامنا : تزايد الشكوك الأميريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة .

رد الفعل الامريكى لتأميم قناة السويس

كان قرار الولايات المتحدة فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ بسحب عرض تمويل مشروع بناء السد العالى ذريعة لعبد الناصر لتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التى يمكن أن نذكر منها رغبته فى التخلص من سلبيات اتفاقية الجلاء واسترداد سيطرة مصر كاملة على القناة، وكذلك الانتفاع بايرادات القناة لبناء السد العالى بعد أن تعذر التمويل الأجنبى للمشروع ثم القضاء على بقايا النفوذ الأجنبى فوق أرض مصر ممثلا فى شركة قناة السويس.

وقد أثار هذا الرد المصرى اصداء سلبية واسعة لدى الإدارة الأمريكية ولدى الكونجرس الأميريكى، كما خلق سلسلة من ردود الافعال السياسة الخارجية الأميريكية خلال الشهور الثلاثة اللاحقة، ولا نقصد من تناول هذا الجانب استعراض مجريات وتطورات أزمة التأميم التى أصبحت معروفة ومتاحة للباحثين فى التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية ، بل نقصد تحديدا تحليل وتقييم الموقف الأميريكى من قرار التأميم على مستوى الكونجرس وعلى مستوى الادارة الأميريكية (رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، السفارات الأميريكية، هيئة التخطيط السياسى ، هيئة الاركان المشتركة) وكيف كان رد فعلها، وما هى الخطوات التى اتخذتها لمعالجة الأزمة الناجمة عن ذلك القرار خاصة حيال نوايا بريطانيا وفرنسا بالتدخل المسلح ضد مصر بالتعاون مع إسرائيل.

لقد كان للرد المصرى على سحب عرض تمويل السد العالى الذى اعلنته الإدارة الأميريكية أثار وأصداء سلبية واسعة لدى الادارة الأميريكية والكونجرس الأميريكى. ومع أن تحليل مضمون التصريحات الرسمية للإدارة أو بيانات أعضاء الكونجرس تتفق فى النهاية على معارضة وانتقاد الخطوة المصرية، فان هناك اختلاف «فى الدرجة» وإن لم يكن فى الجوهر فى هذه المعارضة أو الانتقاد. ويعكس تحليل مضمون مواقف وبيانات أعضاء الكونجرس طبيعة رد الفعل ومداه داخل السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة ونوعية القضايا التى اثارها أعضاء الكونجرس ومدى تأثيره، على تفكير الإدارة وسلوكها فى معالجة الأزمة.

وصف النائب الأميريكى جيمس روزفلت James Roosevelt اجراء عبد الناصر بأنه خرق للمواثيق الدولية وردا على رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالى، وأنه يجب النظر الى إجراء عبد الناصر ليس فقط كخطوة من ديكتاتور غير ناضج، بل كجزء من مخطط لتقويض الغرب. وأنه ما لم يرتدع عبد الناصر فسوف يقلده حكام العرب. وشن النائب الأميريكى حملة على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة وتجاه الغرب ثم تجاه اسرائيل خاصة بمنع سفنها من العبور فى قناة السويس وذكر فى كلمته كل الأوصاف التى يريد الصاقها بعبد الناصر مثل الدكتاتور الفاشستى الذى رهن بلاده مقابل صفقة السلاح مع الشيوعيين[1].

وكان الجو فى الكونجرس معبأ ضد عبد الناصر إلى حد تهنئة دالاس بقراره سحب عرض التمويل للسد العالى فقد قدم النائب (ماهون) Mahon التهنئة لدالاس فى ٢١ يوليو على قراره بعدم التعاون مع مصر فى

1 - Cong. Rec. House of Representatives, July 27, 1956, pp. 15455 - 15456.

بناء السد العالى لأنه لم يكن فى مصلحة الولايات المتحدة[1] ، وأكد عضو مجلس الشيوخ السناتور بردجز Bridges أن قرار عدم تقديم المعونة لانشاء السد العالى كان افضل قرار اتخذته السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة وأنه ممتن لشجاعة المسئولين فى اتخاذ القرار وانه يمكن للأميريكيين بعد هذا القرار أن يرفعوا رؤوسهم قليلا .[2].

ونائب آخر هو عضو مجلس النواب فيلنت Flynt وصف عبد الناصر بأنه دكتاتور مرتبط بروسيا ويثير القلاقل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .[3]

وفى مواجهة هؤلاء جميعا لم يقف الا نائب واحد فى مجلس النواب يحيى مصر وعبد الناصر وثورتها ويثنى على انجازاتها ويتمنى لها النجاح فى أهدافها .[4]

كما تحدث مايك مانسفيلد عضو مجلس النواب Mike Mansfield عن الخطوات التى ادت إلى التأميم فوصفت قرار دالاس برفض اقتراح تمويل السد العالى بأنه كان القرار الصحيح، ومضى يقول إن الولايات المتحدة ما كانت لتمارس الضغط على بريطانيا للخروج من قاعدة السويس، وما كانت لتقترح تمويل السد العالى، وان كان النائب الأميريكى قد حذر فى نفس الوقت من استخدام القوة أو الحرب لتسوية الأزمة وأن العودة لسياسة السفن الحربية قد عفى عليها الزمن، واقترح إحالة موضوع القناة إلى محكمة العدل الدولية واحالة الامر إلى الأمم المتحدة لو أن طرفا من الأطراف لجأ الى العدوان دون مبرر، وأكد ان العدوان والقوة ليست هى الإجابة وأن العقل لا العاطفة هو الذى يجب أن يسود ويستشار لاتخاذ الخطوات التالية[5] ، وفى نفس الجلسة اثار عضو آخر هو الكسندر ويلى ما يتضمنه تأميم قناة السويس من تحد عالمى تواجهه الولايات المتحدة من أزمة نفطية بعد تأميم قناة السويس من احتمالات ارتكاب بعض دول الشرق الأوسط لخطأ تأميم النفط، وهاجم هذا النائب محاولة مصر تحسين مستوى معيشتها وبناء اقتصادها «بالدبابات الحمراء السوفيتية أو التشيكية» وأن الخبراء السوفيت الذين يتدفقون على مصر لا يحترمون النبى محمد او الاسلام ، أو المؤمنين[6] ، وكأن الولايات المتحدة قد نصبت نفسها وصيا على دين الاسلام. ووصف نائب ولاية كارولينا الجنوبية تأميم قناة السويس بواسطة الديكتاتور عبد الناصر بأنه مثال آخر على السياسة المزرية لمحاولة شراء الأصدقاء بالمال، وأنه لو كانت هناك دولة يجب أن تشعر بالامتنان والشكر للولايات المتحدة فهذه الدولة هى مصر وأن الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية قد اغرقت مصر بمعوناتها، وأن مصر ترد على عدم تمويل السد العالى بالانضمام إلى روسيا[7] . بل وذهب نائب آخر إلى ما هو أبعد من الادانة والاستنكار والتنديد لسياسة مصر، فدعا إلى بناء قناة بديلة ردا على عبد الناصر لتأميم القناة، وهاجم السياسة الأميريكية التى

1 - Ibid. July 21 1956, p. 1387

2 - Cong. Rec Senate. 24 July. 1956. pp.14179 - 14180

3 - Cong. Rec. House. July. 24. 1956. pp. 14293 - 14294

4 - Ibid . p. 14149. Adam Dowell. N.Y

5 - Cong. Rec. House. July 27. 1956 p. 15571

6 - Ibid. p. 15653.

7 - Ibid p. 15415. Bryan Dorn. 27 July 1956

تسير على اسلوب المهادنة مع عبد الناصر منذ صفقة الأسلحة التشيكية ووقوفها موقف السلبية عندما اغلقت مصر قناة السويس فى وجه السفن الإسرائيلية وان سفيرى الولايات المتحدة فى مصر «كافرى وبايرود» مسئولان عن تغذية الغرور المصرى وتضخيم صورة عبد الناصر، وأن الحل الوحيد ردا على عبد الناصر هو بناء قناة بديله على خليج العقبة ـ البحر الأحمر ـ عبر اسرائيل إلى عسقلان على البحر المتوسط وأن على الولايات المتحدة دراسة الموضوع بجدية[1].

رد الفعل الأميريكى إذن كما تمثل فى مواقف أعضاء الكونجرس كان المعارضة القوية للقرار المصرى ووصفت تصرف عبد الناصر بأوصاف تتصل بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها بالسوفيت تارة، وبنزعات عبد الناصر الاستبدادية تارة ثانية، ومعاداة الغرب والولايات المتحدة واسرائيل تارة ثالثة، وان كان تم قدر من التعقل فى موقف الكونجرس فقد كان محدود النطاق ويرتكز فى أسلوب معالجة الموقف فحسب.

اولا: مشاورات الادارة والكونجرس حول حدود رد الفعل:

كان دالاس فى إدارته للأزمة ـ الى جانب المواقف العلنية التى سوف نتعرض لمضمونها بعد قليل ـ حريص على التشاور مع زعماء الكونجرس للوقوف على تفكيرهم واتجاهاتهم فى معالجة الازمة ونوع ردود فعلهم بصفة خاصة لاحتمالات اللجوء لاستخدام القوة فى هذا النزاع. ففى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ جرت محادثة تليفونية بين دالاس والسناتور مانسفيلد ناقش خلالها دالاس «الموقف فى الشرق الأوسط»[2] فأعرب له السناتور عن أمله فى الا يرضخ لعبد الناصر حيث يتصف بكل خصال المستبد المذبذب Unstable dictator

وقال «يجب أن نعمل بشكل وثيق مع البريطانيين والفرنسيين ،وأن نتخذ موقفا حاسما determined action فكانت اجابة دالاس «اد لا يعرف ما إذا كنا نريد الزج بانفسنا فى الحرب وان ليس لدى رئيس الجمهورية سلطة استخدام القوات المسلحة «ومع أن مانسفيلد وافقه على ذلك فقد كان يرى انه لا يجب ترك عبد الناصر يحقق ما يريد، فأبلغه دالاس اننا نعمل بالتنسيق مع البريطانيين والفرنسيين إلا أن لديهم خططا لتحريك قواتهم للمنطقة، ولا يرى كوزير خارجية ضرورة مسايرتهم فى ذلك، وأن اتفق مع السناتور مانسفيلد فى ضرورة اتخاذ موقف حاسم[3]. وتعكس اتصالات دالاس مع عضو مجلس الشيوخ أولا: وجود تيار متشد ضد عبد الناصر فى الكونجرس ينادى بعدم الرضوخ له واتخاذ عمل حاسم ضده، كما يعكس ثانيا عدم مسايرة الولايات المتحدة فى الخطط البريطانية والفرنسية لتحريك القوات فى المنطقة.

وفى اتصال مماثل مع عضو آخر بمجلس الشيوخ حدد دالاس الموقف الأميريكى من موضوع استخدام القوة بقوله «يجب أن نحافظ على فتح القناة والا نسمح لعبد الناصر بابتزاز العالم بسبب القناة» وعقب السناتور «إنه يرجو الا تندفع الدولتان بريطانيا وفرنسا فى البدء باجراء يحتاج لقوة الولايات المتحدة، لأنه يعتقد ان الرأى العام لن يسمح بتأييدهما» وتعكس اجابة دالاس تفكيره المبكر فى خطوات الحل حين قال: «على الولايات المتحدة التقدم باقتراح معقول وعادل لحماية القناة وحماية مصالحنا»[4]

1 - cong. Rec House, July 27, 1956, p 15376

2 - Telephone Call to Senator Mansfield Monday july 30 1956, Memo of tel conversations, Telephone call series J.F.D. papers 1952 - 1959

3 - Ibid, idem

4 - Telephone call to senator Knowland in oakland, july 31 1956, Memo of tel conversation, ibid, J.F.D. papers.

ثانيا: موقف الادارة من احتمالات استخدام القوة:

فمحور اتصالات الخارجية الأميريكية بزعماء الكونجرس استقراء اتجاهاتهم وتقييم الأزمة من ناحية ومن ناحية ثانية ابداء المخاوف من «الزج بالولايات المتحدة فى حرب» إذا لجأت المملكة المتحدة أو فرنسا لأستخدام القوة. وكانت تقديرات الخارجية الأميريكية حول هذا العنصر بصفة خاصة محل تشاور بين دالاس وبين ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦، فى أعقاب تأميم قناة السويس، حيث ناقش وزير الخارجية مع نائب الرئيس الموقف فى الشرق الأوسط، ووصفه دالاس بأنه سيىء وأن البريطانيين والفرنسيين متلهفون بالفعل على بدء الحرب والزج بالولايات المتحدة فيها وقال دالاس: إنه يبذل كل ما فى وسعه لجعلهم يدركون انهم سوف يقفون بمفردهم إذا اقدموا على الحرب»[1] فتقديرات الخارجية الأميريكية ونائب الرئيس نيكسون تشير فى هذا الوقت المبكر وبالذات فى الأيام الأولى للأزمة إلى احساس شبه اكيد لدى الولايات المتحدة بالنوايا البريطانية والفرنسية فى شن حرب ضد مصر وأن الشغل الشاغل للادارة الاميريكية فى ذلك الوقت هو كيف تبعد الولايات المتحدة نفسها عن شرك الحرب.

هذا عن مستوى رد الفعل فى اطار الادارة الأميريكية من خلال قراءتنا للوثائق السرية وهى أوراق دالاس الخاصة ولاسيما اتصالاته التليفونية المسجلة مع الرئاسة ومع الكونجرس. لقد كان رد الفعل الاميريكى المبدئى عاما فى طبيعته وإن كان يعكس قلقا واضحا لدى واشنطن جاء فيه « ان اعلان الحكومة المصرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ الخاص بالاستيلاء على منشآت شركة قناة السويس ينطوى على اثار بعيدة المدى اذ يوثر على الدول التى تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التى تعبر هذا الممر المائى الدولى وعلى الدول البحرية وكذلك اصحاب الشركة ذاتها، وان حكومة الولايات المتحدة تتشاور على عجل مع الحكومات الاخرى المعنية[2].

كذلك اجتمع هربرت هوفر وزير الخارجية الاميريكية بالنيابة فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ بالسفير المصرى أحمد حسين ليبحث التطورات الأخيرة فى العلاقات المصرية الاميريكية[3] وأبلغ هوفر السفير المصرى أنه بصرف النظر عن مسألة استيلاء مصر على منشات شركة قناة السويس فان حكومة الولايات المتحدة قد صدمت بسبب « التصريحات المتطرفة وغير الدقيقة والمضللة عن الولايات المتحدة والتى ادلى بها الرئيس المصرى عبد الناصر فى خطابه فى الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦». وقال هوفر: «إن مثل هذه التصريحات لا تتفق اطلاقا مع العلاقات الودية التى قامت بين الحكومتين والشعبين وانها غريبه على روح المودة والصراحة التى سادت بين المسئولين فى البلدين وانه فى ظل هذه الظروف فان وزير الخارجية بالنيابة ليس أمامه إلا أن يحتج بقوة على لهجة ومضمون هذه التصريحات»[4] . ولم يكن احتجاج الخارجية الأميريكية وحيدا فى نوعه فقد اعتبرت المملكة المتحدة تأميم قناة السويس تهديدا خطيرا على حرية الملاحة فى الممر المائى ذى الأهمية الدولية الحيوية[5].

---

1 - Telephone call to vice-president. july 30 1956 Dulles to Nixon Ibid. [illegible] papers

2 - U.S. Dept. of state The suez canal problem july 26 sept. 22, 1956 p. 32

3 - U.S. Dept. of state, bulletin vol xxx no. 894 august 6. 1956. p. 221.

٤ - انظر خطاب عبدالناصر بمدينة الاسكندرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، مدينة الاسكندرية مجموعة خطب الرئيس - القسم الاول - هيئة الاستعلامات ص ٥٤٧ - ٥٦٤.

5 - Middle Easternaffairs. Aswan High Dam VII no. 8 9 Augsept. 1956 pp. 299 - 300.

كما صرح دالاس يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٦ اثر عودته من بنما قائلا «لقد كان مبعث قلقى بصفة خاصة الاجراء المصرى بالعمل على تأميم شركة قناة السويس فمثل هذا الإجراء يوجه ضربة قاتلة للثقة الدولية ولا يؤثر فحسب فى حملة الأسهم ، بل ويمكن أن يؤثر فى إدارة القناة ذاتها، وهذا أمر يبعث على القلق العميق لدى الولايات المتحدة باعتبارها إحدى الدول البحرية(١).

ثالثا: المشاورات الاميريكية البريطانية-الفرنسية:

كان لينكولن هوايت مدير إدارة الصحافة بالنيابة فى وزارة الخارجية الاميريكية فى بيانه للصحفيين والمراسلين يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٦ قد صرح أنه بناء على اقتراح حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا بحضور ممثل اميركى مع وزير الخارجية البريطانى والفرنسى فى مباحثات استطلاعية بشأن الموقف الناجم عن استيلاء مصر على منشآت شركة قناة السويس، فان روبرت ميرفى Robert Murphy نائب وكيل الخارجية الاميريكية سوف يسافر الي لندن اليوم وسوف يصاحبه ويليام بورديت William Burden نائب مدير مكتب الشرق الادنى للخارجية الاميركية(٢).

والواقع أنه ما أن انتهت الصدمة الأولى للاجراء الذى اتخذه عبد الناصر حتي تلقي ايزنهاور البرقية التالية من رئيس الوزراء البريطاني انتونى ايدن التى تقول «انه راجع الموقف مع وزرائه واتفقوا على أنه لا يمكن السماح لعبد الناصر بالسيطرة على القناة بهذا الأسلوب تحديا للاتفاقيات الدولية وانه إذا اتخذنا موقفا حازما حاليا فسوف نحظى بدعم الدول البحرية، وإذا لم نفعل فان نفوذنا ونفوذ الولايات المتحدة سوف ينهار فى الشرق الأوسط، واننى وزملائى مقتنعون أنه لابد وأن نكون مستعدين فى النهاية لاستخدام القوة ضد عبد الناصر ونحن من جانبنا مستعدون لذلك(٣).

وكان رد الفعل المباشر لواشنطن لهذه البرقية هو الذعر فمع أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة أن عبد الناصر والمحايدين يشكلون تهديدا للأمن الأميركى كما كان الاعتقاد سائدا بان تصرف عبد الناصر كان تصرفا خاطئا الا انه لم يكن هناك تفكير فى الادارة - كما سبق أن افصحت اتصالات دالاس السرية مع أعضاء الكونجرس واشرنا إليها فى موضع سابق - فى استخدام القوة لتسوية النزاع، ولكى يتحقق ايزنهاور من نوايا البريطانيين بعث روبرت ميرفى من الخارجية الأميركية إلى لندن(*). واكتشف ميرفى آن البريطانيين مصممون على

---

1 - U.S. Dept. of state bulletin vo. xxx no. 894 opt. cit. p. 221

بالنسبة للوثائق الخاصة بردود الفعل الاميركية الرسمية اصدرت الحكومة الاميركية نشرتين كاملتين هما

The suez canal problem July 26 - sept. 22, 1956

ونشره تكميلية وثائقية هى:

The United states policy in the Middle East sept. 1956 June 57

2 - U.S. Dept. of state bulletin vol xxx no. 894 op. cit. p. 221

3 - Eden . Anthony, Memoirs, full circle, Boston Houghton, Mifflin. co. 1960. pp. 476- 477

(*) وكان الريس ايزنهاور قد بعث رسالة فورية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦. ردا على رسالة انطونى ايدن ابلغه فيها نيته فى ايفاد روبرت ميرفى إلى لندن بسبب تغيب دالاس فى رحلته بامريكا اللاتينية فى ذلك الوقت

ولخص ايزنهاور فى رسالته العاجلة إلى ايدن تفكيره الأولى بضرورة تعبئة اكبر عدد ممكن من الدول البحرية التى تضررت من قرار عبد الناصر بتأميم القناة والتشاور معها بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك

ومن ناحية أخرى ابرق «هربرت هوفر» وزير الخارجية بالنيابة إلى دالاس حيث كان فى بيرو اسد يلخص له فى البرقية رسالة ايدن إلى ايزنهاور ورد =

استخدام القوة وتيقن بعد اجتماعاته مع ماكميلان وزير الخارجية البريطانى حينئذ أن البريطانيين يشعرون أن القناة (اختبار) لا يمكن اجتيازه دون استخدام القوة ،وانه لابد من اسقاط عبد الناصر.[1] ويشير إلى ان ميرفى قد اوضح ان الموقف الأميركى تحكمه الاعتبارات القانونية[2] مما يوضح اختلاف الرؤية بين الدبلوماسيتين البريطانية والأميركية منذ الأيام الأولى فى تناول الازمة ، وأبلغ ميرفى ايزنهاور بطبيعة الخطر وساد واشنطون تشاؤم من الأحداث المقبلة، وكان رأى ايزنهاور بضرورة منع استخدام القوة فى تسوية النزاع وكتب ميرفى يقول «ان ايزنهاور لديه اقتناع شخصى قوى بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون طرفا فى مثل هذا النزاع من العملية العسكرية نظرا لايمانه بسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة[3].

ويهمنا فى هذا السياق تحليل ردود فعل السفارات الأميركية ومتابعتها لهذا الحدث الخطير فى كل من لندن وباريس والقاهرة، ثم ما انتهت إليه تقديرات وزارة الخارجية الأميركية ذاتها فى ضوء فيض المعلومات الواردة لها من هذه العواصم وذلك قبيل المباحثات الثلاثية فى لندن بين (ميرفى) (وايدن) (وبينو) وما اعقبها من مباحثات دالاس مع رئيس وزراء بريطانيا وفرنسا فى لندن فى مطلع اغسطس ١٩٥٦، تلك المباحثات التى مهدت لعقد اجتماع لندن الأول ١٦ ـ ٢٢ اغسطس ١٩٥٦.

ففى اعقاب تسلم دالاس لبرقية هربرت هوفر المشار اليها عن مراسلات ايزنهاور وايدن، بعث دالاس وهو فى (ليما) عاصمة بيرو بأميريكا اللاتينية ببرقية إلى (هوفر) يقترح فيها اصدار بيان فورى حول تأميم شركة قناة السويس يقول فيها «إن المحاولة المتهورة لمصادرة استثمار دولى هائل فى مصر إنما يؤكد أن الظروف غير مواتية للبدء فى انفاق أموال طائلة على مشروع ضخم مثل بناء السد العالى(٤) ودالاس فى ذلك يحاول تبرير سحب عرض تمويل السد العالى الذى كان سببا مباشرا فى قرار تأميم قناة السويس.

= ايزنهاور على ايدن التى اقترح فيها تنسيق العمل ضد عبد الناصر مع ابداء الرغبة فى مساندة الولايات المتحدة لبريطانيا فى اتخاذها لعمل عسكرى ضد مصر.

واهمية رسالة (هوفر) الى دالاس أنه اشار الى تحليله للموقف فى اجتماعه مع الرئيس ايزنهاور فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ خاصة اخطار التورط فى تدخل عسكرى من منطلق الذرائع التى ساقها ايدن فى رسالته الى ايزنهاور ويؤكد (هوفر) فى رسالته إلى دالاس ان الرئيس ايزنهاور يوافق على هذا التحليل ويرى نفس الرأى وأنه قد تقرر فى ضوء هذا الرأى ايفاد (روبرت ميرفى) على وجه السرعة الى لندن لحضور اجتماعات ايدن و(بينو) وزير الخارجية الفرنسى لكبح جماحهما ومنع تحركها نحو التدخل المسلح ضد مصر خاصة وأن الفرنسيين والكنديين يحبذون تزويد اسرائيل بالسلاح (الطائرات) وان هذا الاجراء ينطوي على خطورة بالغة.

انظر: رسالة ايزنهاور الى ايدن فى البرقية رقم ٥٤٥ في ١٩٥٦/٧/٢٧.

Outgoing telegram. Dept. of state. top secret. to Eden. from president 774/ 730/2 27 56.

وانظر برقية هوفر الى دالاس فى البرقية رقم ٢٠ فى ١٩٥٦/٧/٢٧.

Outgoing telegram to lima no. 20. 774/730/7 28 56

1- Murphy. Robert. op. cit. p. 360. Beal. op. cit. p. 266. Dean. D. Heller. John foster Dulles. A Soldoer for peace N.Y. Holt & Rinehart 1960. p. 250. ff.

2- Eden. op. cit. p. 484.

3- Murphy. op. cit. p. 381

٤ ـ نص برقية دالاس الى الخارجية الاميركية لاصدار تصريح عن تاميم القناة كأول رد فعل للتاميم.

Incoming telegram. secret. from Lima july 27 56 from Dulles file no. 874/2614/27 7 56

ومن القاهرة كان السفير الاميركى (بايرود) يستشعر خطورة التحرك العسكرى البريطانى ضد مصر فبادر بارسال برقيته رقم ٧١٥٧ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ للتحذير من تأييد الولايات المتحدة لاتخاذ أعمال عسكرية بريطانية ضد مصر لما سوف تلحقه من ضرر بالمصالح الاميركية على المدى المباشر أو المدى البعيد سواء فى الدول العربية أو الشرق الأوسط عموما ،ويوصى بايرود فى برقيته هذه بعدم الارتباط مع البريطانيين فى اجراءات العقوبات الاقتصادية[١].

وفى اليوم التالى لتأميم شركة قناة السويس، بادر السفير الأميركى فى باريس (جيمس ديللون) بالاجتماع مع كريستان بينو وزير خارجية فرنسا بهدف استطلاع رد الفعل الفرنسى فنقل له بينو موقف حكومته فى النقاط التالية:

- ان فرنسا تنظر بأقصى درجات القلق إلى الموقف، وتشبه الاستيلاء على القناة باستيلاء هتلر على أرض الراين

- ان فرنسا تشعر بضرورة اتخاذ رد فعل قوى لمنع عبد الناصر من تحقيق مآربه.

- انه بدون رد فعل قوى فسوف يتم الاستيلاء على كل خطوط أنابيب البترول فى الشرق الأوسط وتأميمها خلال شهور مما يجعل أوربا تعتمد اعتمادا مطلقا على إرادة العرب.

- ان (بينو) سوف يسافر إلى لندن للاجتماع مع ايدن.

- ان فرنسا تشعرأنه من الضرورى معرفة الموقف الأمريكى.

- ويأمل (بينو) أن يحضر دالاس وزير الخارجية الأميريكى اجتماع لندن.

- اما بالنسبة للاجراءات الفورية فان فرنسا تأمل أن تجمد الحكومة البريطانية الأرصدة المصرية فى لندن.

- أن بريطانيا وفرنسا تدرسان المشكلة العسكرية فى إعادة احتلال منطقة القناة وأن رأيهما إن ذلك ليس مستحيلا وأن الاتحاد السوفيتى لن يتخذ تدابير فعالة لحماية مصر.

- طلب بينو) الموافقة على ارسال ٢٤ طائرة ميستير(٤) الى اسرائيل على الفور وانه يأمل الموافقة خلال ٢٤ ساعة.

- ان فرنسا فد اتصلت بكندا لحثها على الموافقة على البيع الفورى لطائرات اف ٨٦ لاسرائيل فى ضوء قرار فرنسا بتزويد اسرائيل بطائرات ميستير.[٢]

---

١ ـ نص رسالة بايرود الى الخارجية الاميريكية فى ١٩٥٦/٧/٢٧

Incoming telegram. Dept of state. top secret from Cairo to secretary of state no. 157 july 27. 1956, file no. 974 - 730/ 727-56.

٢ ـ اجتماع السفير الاميريكى (ديللون) مع (بينو) وزير خارجية فرنسا فى باريس فى ٢٧ يونيو ١٩٥٦

Incoming telegram. Dept of state top secret from paris to secretary no 469. july 27. 1956. file no 974/730/27-56.

وفى وقت لاحق لاجتماع السفير الأميركى مع (بينو) وزير خارجية فرنسا عقد اجتماع ثان بين مدير الشئون السياسية بالنيابة فى الخارجية الفرنسية كروى شانيل Crary Chanel مع مسئول الشئون السياسية بالسفارة الأميركية فى باريس ٢٧ يونيو ١٩٥٦ اضاف النقاط التالية.

- ان الحكومة الفرنسية تخشى خطر عدم نظرة الولايات المتحدة بنفس القدر من القلق إلى اجراءات عبد الناصر بأقل ما تنظر إليها المملكة المتحدة.

- الضرورة المطلقة (للتضامن الثلاثى) بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حول هذا الموضوع.

- ان مجلس الوزراء الفرنسى وافق على اصدار تعليمات للبنوك فى فرنسا بعدم تحويل أى أموال خاصة بشركة قناة السويس إلى الإدارة المصرية للقناة. (١)

وفى ضوء هاتين المقابلتين، وما انطوت عليهما من معلومات بالغة الدقة عن الموقف الفرنسى واحتمالات التدخل المسلح وتحديد دور لاسرائيل بتزويدها بالطائرات من فرنسا ومن كندا، كثف السفير الاميريكى (ديللون) Dillon اتصالاته مع الخارجية الفرنسية لتوضيح وجهة النظر الأميركية من ناحية وللتأكد من نوايا الحكومة الفرنسية فى رد فعلها تجاه قرار التأميم.

ففى اجتماع ثان بين السفير الاميريكى فى باريس (وكريستيان بينو) وزير خارجية فرنسا فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ركز السفير الأميريكى على قرار فرنسا بتزويد إسرائيل بطائرات الميستير مؤكدا أنه مع تفهم الولايات المتحدة للموقف الفرنسى فإن الولايات المتحدة ترى انه من الهام للغاية التصرف على نحو يؤدى إلى عزل عبدالناصر إلى أقصى درجة ممكنة ولذلك لا يجب الخلط على الإطلاق بين مشكلة قناة السويس والنزاع العربى الاسرائيلى لأن هذا الخلط سوف يساعد على تعبئة الدول العربية الاخرى إلى جانب عبدالناصر ومن ثم تعقيد تسوية مشكلة السويس.

وكان رد (بينو) وزير الخاجية الفرنسية، وجوكسى Joxe مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الفرنسية فى الإحتماع أن فرنسا ترى ضرورة توجيه الاجراءات الغربية ضد عبد الناصر كشخص غير مسئول خطير على شعبه وعلى العالم. (*)

---

(١)اجتماع نائب مدير الشئون السياسية بالخارجية الفرنسية (كروى - شانيل) مع مسئول السفار الأميركية فى باريس فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ لإضافة نقاط على ما سبق ان طرحها (بينو) على ديللون السفير الأميريكى فى نفس اليوم.

Incoming telegram. Dept. of state. top secret from Paris to secretary of state no. 476. July 27. 56. file no. 974 / 730/ 727 - 56.

(*) كانت الخارجية الاميريكية تدرك مخاطر النوايا الفرنسية المبيتة بالتدخل العسكرى ضد مصر فسارعت بالتحرك لقياس مدى صحة وجسامة الاستعدادات العسكرية بالتعاون مع اسرائيل وكندا، فقد بعث جورج ألان وكيل الخارجية الأميركية الى السفارة الاميريكية فى اوتارا بكندا الى بيرسون Pearson وزير خارجية كندا يوضح له الموقف الاميريكى على النحو التالى:
- ان الموقف الاميريكى لا ينطلق من مبدأ عدم مشروعية قرار التأميم بل من منطلق تهديد الملامح العالمية وأن المطلوب هو أقصى درجات الهدوء فى تحديد مسار ورد فعل الدول الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا، ولكنه بالنسبة لتزويد اسرائيل بالأسلحة فمن مصلحة الدول الغربية فصل مشكلة قناة السويس عن الصراع العربى الاسرائيلى، وأنه من غير الملائم من حيث التوقيت بالنسبة لكندا أو الولايات المتحدة تزويد أو حتى اعلان النية بتزويد اسرائيل بالأسلحة فى مثل هذا الوقت لأن مثل هذا العمل سوف يعتبر انتقاما من تأميم مصر للقناة وتطلب الولايات المتحدة من كندا تأجيل اجراء تسليم طائرات اف ٨٦ وانها تحث الفرنسيين لاعادة النظر فى اقتراح ارسال ٢٤ طائرة ميستير الى اسرائيل.
انظر برقية جورج ألان الى وزير خارجية كندا فى ٣٠/ ٧/ ١٩٥٧.

Outgoing telegram. Dept. of state. top secret sent to Amembassy. Ottawa. file no. 974/ 730/ 7 - 30 - 56.

ويعقب السفير الأميركى فى برقيته إلى الخارجية فى واشنطن عن هذه المقابلة بقوله: إن شدة حساسية الفرنسيين نحو عبدالناصر ترجع إلى متاعبهم فى الجزائر وأنه مالم يتم اتخاذ اجراء عاجل من جانب الدول الغربية - فى نظر فرنسا - فسوف يظهر اتجاه قوى فى الرأى العام الفرنسى لتشجيع إسرائيل لدخول فى حرب ضد مصر لوضع نهاية لعبدالناصر. (١)

وفى لندن كانت المشاورات الأميركية البريطانية فى أعقاب قرار التأميم تجرى تباعا بين السفير الأميركى فى لندن وبين الخارجية البريطانية.

فقد حضر السفير الأميركى فى لندن اجتماعا لمجلس الوزراء البريطانى الساعة الحادية عشر مساء ضم رؤساء هيئة أركان الحرب البريطانية مع السفير الفرنسى فى لندن لمناقشة قرار عبدالناصر بتأميم القناة.

ويصف السفير الأميركى جو الاجتماع بأنه كان يسوده التشاؤم كما كان يسوده انفعال (ايدن) ومطالبته بضرورة عدم السماح لعبدالناصر بالحصول على ما يريد.

ويعكس السفير الأميركى رأى (ايدن) بعدم جدوى اللجوء لمجلس الأمن ، وضرورة حث الحكومات الغربية لاتخاذ تدابير اقتصادية وعسكرية مجتمعة ضد مصر لضمان ابقاء القناة مفتوحة والحفاظ على حرية الملاحة وفرض رسوم معقولة.

كما كان مجلس الوزراء البريطانى - كما نقل السفير الأميركى - حريصاً على معرفة مدى مساندة الولايات المتحدة فى الموقف ضد عبدالناصر بالنسبة للعقوبات الاقتصادية والعمل العسكرى إذا اقتضى الأمر.

أما الموقف الاميركى كما عبر منه السفير الأميركى فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فيتلخص فى أن الولايات المتحدة سوف تدرس الموقف باعتباره من أخطر المواقف وأن الولايات المتحدة توافق على أستمرار المشاورات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأعضاء الكومونولث وكبار المنتفعين بالقناة.

وينقل السفير الأميركى فى تقريره من الأجتماع أن مجلس الوزراء البريطانى قرر اصدار تعليمات من رئاسة الأركان للقادة البريطانيين فى البحر المتوسط بالتأهب والاستعداء للموقف وطلب دراسة باسرع ما يمكن عن القوات المطلوبة للاستيلاء على القناة وكيفية توزيعها، ويبرز السفير الاميركى أن الموقف (سلوين لويد) وزير الدولة البريطانى كان مؤيدا للتدخل العسكرى فى الموقف. (٢)

---

(١) انظر نص مقابلة (ديللون) مع وزير الخارجية الفرنسية حول قرار فرنسا ارسال طائرات ميستير لاسرائيل واحتمالات دخولها أى اسرائيل الحرب ضد مصر فى ظل الجو المعادى لعبدالناصر فى الغرب بعد تاميم القناة.

Incoming telegram. Dept. of state, top secret, from Paris, to secretary of state no. 492, July 28, 1956, file no. 974/ 730/ 7 - 2856.

(٢) تقرير اجتماع مجلس الوزراء البريطانى بحضور السفيرين الاميركى والفرنسى

Incoming telegram. Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no. 481, July 27, 1956 file no. 974/ 7301/ 7 - 27 - 56

وفى أعقاب هذا الأجتماع الهام للوزارة البريطانية الذى حضره السفير الأميريكى نجده يتابع عن كثب تطور رد الفعل البريطانى الفرنسى فيقابل فى نفس اليوم سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية ويقابل السفير الفرنسى فى لندن شوفيل Chauvel لينقل إليهما التقديرات الأميريكية بعد اتصاله بوزارة الخارجية الاميريكية (فى ضوء الاتصالات التى تمت مع الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس الذى كان لا يزال فى ليما).

ويعرب السفير الاميريكى عن ان الولايات المتحدة تنظر بقلق بالغ الى الموقف الذى خلقه عبد الناصر وأنها تصدر بيانا فى هذا الشأن (اقترح دالاس بالفعل اصدار بيان فى برقيته إلى هوفر وزير الخارجية بالنيابة كما سبق ان اشرنا) : -

- ان الولايات المتحدة تدرس المقترحات الاقتصادية والسياسية ولكن دون أى موافقة صريحة على أى منها.

اما الموقف الفرنسى كما نقله السفير الأميريكى فقد تمثل فى:

- تجميد ارصدة شركة قناة السويس فى باريس.
- ارسال طائرات الميستير الى اسرائيل.
- حث البريطانيين على تجميد الأرصدة الاسترلينية الخاصة بمصر فى لندن.
- عقد اجتماع ثلاثى بين الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة
- بحث العمل العسكرى بالاشتراك مع البريطانيين.

ويعود السفير الأميريكى مرة أخرى ليؤكد رأى (سلوين لويد) بأنه لن تجدى اى اجراءات ضد عبد الناصر الا اذا كان هناك استعداد فى النهاية لاتخاذ عمل عسكرى إذا اقتضت الضرورة خاصة وان هيئة اركان الحرب البريطانية تدرس الاجراءات العسكرية المحتملة. (١)

وقبل ان يصل (روبرت ميرفى) إلى لندن لحضور الاجتماع الثلاثى لوزراء الخارجية الثلاثة كما اشرنا من قبل، كانت السفارة الأميريكية فى لندن قد وضعت أمام الخارجية الاميريكية صورة دقيقة عن الموقفين البريطانى والفرنسى من خلال مقابلات السفير الأميريكى مع سفير فرنسا ثم مع الخارجية البريطانية.

فقد كانت التقديرات البريطانية كما نقلت السفارة الاميريكية تتمثل فى خشية بريطانيا من انهيار الموقف الغربى فى الشرق الأوسط لو نجح عبد الناصر فى تحقيق ما يريد، وأن حلف الاطلنطى سوف يصبح تحت رحمة رجل غير مسئول وخائن.

- أن الضغوط السياسية والاقتصادية ليس لها تأثير إلا إذا عرف عبدالناصر أن العقوبات العسكرية أمرا محتملا، ثم ضرورة البدء بالاستعداد للعمل العسكرى فورا.

---

(١) برقية السفير الأميريكى عن اجتماعه مع لويد، وشانيل السفير الفرنسى فى الخارجية البريطانية ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no 510, July 27, 1956 file 974/ 7- 27 - 56.

- أن الحكومةالبريطانية قد قررت استخدام القوة، وان ذلك ليس قرارا باستخدام القوة فورا بل قرارا بالاستعداد لاستخدام القوة.

- أن الخطوة التالية لهذه التقديرات البريطانية تتمثل فى عقد مؤتمر فى لندن للدول المتضررة من تأميم القناة فى أغسطس ١٩٥٦. (١)

واستقراء التقديرات البريطانية كما جاء فى برقية السفير الأميريكى إلى واشنطن تؤكد أن قرار استخدام القوة او الاستعداد لاستخدام القوة بات أمرا مفروغا منه لدى الوزاره البريطانية وأنها كانت فقط تريد استنفاذ بعض الشكليات الدولية بعقد مؤتمر دولى فى لندن ثم خلق الذريعة المناسبة لتوجيه ضربة عسكرية ضد مصر وعبدالناصر.

أما الموقف الفرنسى، كما حللته السفارة الأميريكية فى لندن يتمثل فى أن المشكلة ليست قانونية بل سياسية وأن قرار عبدالناصر قد جاء نتيجة لسحب عرض تمويل السد العالى كما أنه لو نجح عبدالناصر بتأييد من الاتحاد السوفيتى فان الموقف الأميريكى فى الشرق الأوسط كله سوف يتأثر وأهم من ذلك فى التقدير الفرنسى أن الوضع كله فى شمال أفريقيا سوف يتأثر.

- أن فرنسا قد قررت الاستعداد للعمل العسكرى باستخدام ٤٠٠ الف جندى من شمال افريقيا وانشاء قيادة مشتركة مع بريطانيا لضرب عبدالناصر إذا أوقف الملاحة.

- أن الفرنسيين يفكرون فى احتلال منطقة السويس (٢)

أما فى الخارجية الأميريكية فى واشنطن وقد اجتمعت لديها تفاصيل الموقفين البريطانى والفرنسى من برقيات سفارتيها فى لندن وباريس فقد تحركت فى شكل مشاورات اجراها دالاس بعد عودته من ليما مع السفير البريطانى فى واشنطن فى ٣٠/ ٧/ ١٩٥٦ لمناقشة التطورات الخاصة بتاميم قناة السويس وقد طرح دالاس على السفير البريطانى ملخص برقيته إلى ميرفى (*) معربا عن خطوط التفكير الأميريكى تجاه المشكلة فى النقاط التالية:

---

(١) الاجتماع المشترك بين السفير الأميريكى والسفير الفرنسى والخارجية البريطانية

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London, to secretary of state no. 52, July 29, 1956 file no. 974 7301/ 7 - 29 - 56.

(٢) المصدر السابق ، وانظر ايضا رد دالاس على هذه البرقية خاصة صعوبة اتخاذ أى قرار استثنائى دون الرجوع للكونجرس بشأن أى مشاركة عسكرية مع بريطانيا وفرنسا وأهمية التركيز على العمل الدبلوماسى المكثف معهما فى مؤتمر لندن المقترح

Outgoing telegram, Dept. of state, top secret, sent, to Amembassy London no574 for Murphy from Dulles file no. 974. 7301./ 7 - 30 - 56.

(*) الهامش السابق وانظر أيضا المشاورات الاميريكية الفرنسية فى باريس فى ٩، ١٢ اغسطس ١٩٥٦ خاصة ما يتصل بخطورة التفكير فى العمل العسكرى والاستعدادات العسكرية حيث قابل السفير الاميريكى ديللون Dillon وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية بروجيس مونورى bourges Maunouury للاجابة على تساؤلات الحكومة الفرنسية عن الموقف الاميريكى وضرورة وقف عبدالناصر عند حد معين لانقاذ شمال إفريقيا والعالم الغربى والحيلولة دون السيطرة الشيوعية على المنطقة وطالب (مونورى) ان تساعد الولايات المتحدة فرنسا بتزويدها بقطع غيار الطائرات وتحدث (مونورى)عن سوء الاستعدادات العسكرية البريطانية وحاجة بريطانيا لمخزون من البترول. انظر برقية السفير الاميريكى الى وزارة الخارجية فى واشنطن فى ١/ ٨/ ٥٦ رقم ٨٠٧ نفس الملف.

رفض ارسال انذار نهائى لعبد الناصر لالغاء قرار التأميم تحت تهديد استخدام القوة المسلحة.

ـ التأكيد بأن الموقف لا يتطلب استخدام تدابير عسكرية.

ـ معالجة الموقف الناشئ فى إطار اتفاقية ١٨٨٨.

ـ التوضيح بأن أفضل وسيلة هى إعداد مؤتمر للدول الموقعة على الاتفاقية مع الدول المنتفعة بالقناة واقتراح وضع ضمانات دولية كافية لتأمين إدارة القناة.

ـ إنه ليس لدى الرئيس ايزنهاور سلطة استخدام القوة العسكرية دون موافقة الكونجرس. (١)

والواقع أن دالاس فى حديثه مع السفير البريطانى إنما كان يعكس الخطوط العامة التى سبق أن أقرها الرئيس ايزنهاور مع مساعديه (هوفر) و (ميرفى) قبل سفر الأخير إلى لندن يوم ٢٨يوليو ١٩٥٦ من ضرورة حث الفرنسيين والبريطانيين على التخلى عن أفكار العمل العسكرى ضد مصر وكذلك حث الفرنسيين عن عدم الزج باسرائيل فى المشكلة من خلال تشجيعهم وتزويدهم بالسلاح الفرنسى حتى لا تختلط مشكلة القناة بالنزاع العربى الإسرائيلى (٢).

على أن الخارجية الأميريكية أو بالاحرى الإدارة الأميريكية لم تكن تقف من جانبها موقف المراقب فحسب لردود فعل الآخرين أو الاكتفاء بتثبيط العزائم عن اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر بل أن الإدارة الأميريكية بمختلف أجهزتها سواء وزارة الخارجية أم الداخلية، أم الدفاع والمخابرات المركزية أو وزارتى الخزانة والتجارة كانت كلها تدرس الجوانب الاقتصادية لأزمة السويس بهدف بحث الآثار الاقتصادية لتأميم القناة من ناحية ولبحث فرض عقوبات اقتصادية ضد مصر. ففى اجتماع مشترك بين تلك الأجهزة الخارجية ـ الداخلية ـ الدفاع ـ المخابرات المركزية ـ الخزانة ـ التجارة، لمواجهة احتمالات وقف امدادات البترول فى حالة اغلاق القناة، درست هذه الادارات ضرورة توفير احتياطى كبير لدى الشركات الأميريكية لتزويد الدول الغربية.

ـ ثم استعداد الوزارات والادارات الاميريكية لاتخاذ التدابير اللازمة ضد المصالح المصرية (مثل رفض منح تراخيص شحن البضائع لمصر دون فحصها فحصا دقيقا.)

---

(١) انظر محضر مقابلة دالاس مع السفير البريطانى فى واشنطن فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ والذى شارك فيه مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الاميريكية والمستشار الاقتصادى للسفارة البريطانية.

Dept. of state. top secret. Memo of conversation July 30. 1956. file no. 974 17301/ 7 - 30 - 56.

(٢) انظر نص محضر اجتماع ايزنهاور مع هوفر وميرفى كما نقله Good paster مستشار الرئيس ايزنهاور الى السفارة الاميريكية فى لندن فى البرقية رقم ٦٥٤ فى ٢٨/ ٧/ ١٩٥٦

Outgoing telegram. Dept. of state. top secret to London no. 564 file no. 684a / 86/ 7 - 2856.

وانظر ايضا برقية (هوفر) وزير الخارجية بالنيابة إلى لندن التى أكد فيها المخاوف الأميريكية من اتجاه كل من المملكة المتحدة وفرنسا لاتخاذ موقف عنيف لمواجهة الحالة بعد تاميم قناة السويس واقتراحه أن تكون الخطوة الأولى عقد مؤتمر لتحويل الرأى العام الى جانب الدول الغربية، ثم التوضيح الذى أشار اليه انه مع احتمال اللجوء للعمل المباشر «كملاذ أخير» فإنه لابد من تجربة كل شئ واستنفاد كل السبل.

Outgoing telegram. Dept. of state. top secret. sent to Amembassy. London. 974/ 730/ 7 - 30 - 56.

- فرض ضغوط اقتصادية على مصر.

- وقف المعونات العسكرية لمصر (قدرت فى ذلك الوقت بـ ٣٢٩,٠٠٠ دولار)وقد اتفقت وزارتا الدفاع والتجارة على إنشاء مجموعة خاصة taske force لبحث انشاء ناقلات عملاقة للتقليل من استخدام قناة السويس كممر مائى دولى [١].

على أن أبعاد رد الفعل الأميريكى الداخلى لم يكن فى الحقيقة هو مناط أو بؤرة مشاورات واهتمام الادارة الأميريكية لأنها لم تكن فى الحقيقة تخرج عن اطار العقوبات الاقتصادية أو محاولات (تدويل المشكلة) دون تصعيد الموقف إلى الدرجة التى تبرر لبريطانيا وفرنسا استخدام القوة المسلحة ولذلك كان قرار ايزنهاور كما سبق القول إيفاد (روبرت ميرفى) إلى لندن على الفور لتعذر وصول دالاس فى وقت مبكر.

ولقد جرت فور وصول ميرفى إلى (لندن) مشاوارت أميريكية بريطانيا ذات أهمية خاصة بين ميرفى من ناحية وبين ايدن رئيس الوزراء كما ترجع أهمية هذه المباحثات التى سبقت وصول دالاس انهاكشفت فى جوهرها عن أن قرار الحرب كان قد نضج فعلا لدى الحكومة البريطانية.

ففى هذه المشاورات الدقيقة طلب كل من ايدن وماكميلان من (روبرت ميرفى) أن يبلغ دالاس والرئيس ايزنهاور وبأقصى درجات السرية قرار الحكومة البريطانية بطرد عبدالناصر من مصر وان هذا القرار اصبح نهائيا، وأن العمل العسكرى ضد مصر ضرورى وحتمي وأنهما يأملان فى مشاركة الولايات المتحدة فى الترتيب والتنفيذ مقتنعين أن الاتحاد السوفيتى لن يتدخل.

- طلب ايدن وماكميلان أن يتفهم ايزنهاور القرار الذى اتخذ بهدوء ودون انفعال وأنه ليس ثمة بديل عنه وأن بريطانيا لا تنوى الرضوخ لاستبداد عبدالناصر.

- ثم طرح ماكميلان التخطيط العسكرى بالاستعداد لا نزال ثلاث فرق بريطانيا فى مصر فى عملية يستغرق امتدادها ٦ أسابيع وأن تكليف العملية تتراوح ما بين ٤٠٠ الى ٥٠ مليون جنيه استرلينى غير متوافرة حاليا ولكنهم سوف يدبرونها.

ويعقب السفير الاميريكى على هذه الآراء البريطانية بأن ايدن وماكميلان ولويد يتصرفون بهدوء ويبدو أنهم اتخذو قرارا هادئا بعد تفكير طويل وأن موقفهم يتركز الآن فى إعداد الخطط للمواجهة مع مصر وأنه مهما تعددت المؤتمرات والاجتماعات فهم مصممون فى النهاية على استخدام القوة ويأملون ان تساندهم الولايات المتحدة. [٢]

---

(١) انظر الاجتماع المشترك لبحث الاجراءات الاقتصادية الأميريكية ضد مصر

Top secret, Dept. of state, memo of conversation, July 30, 1956, file no. 974/ 7301/ 7 - 30 - 56.

(٢) انظر اجتماع ميرفى مع ايدن وماكميلان ولويد فى ٣١/ ٧/ ١٩٥٦ فى برقيته المحظورة للعرض على ايزنهاور ودالاس فقط.

Incoming telegram, Dept. of state, top secret, from London no. 550 July 31, 1956.

وفى ظل هذا الاختلاف فى التقديرات الأميريكية البريطانية طار دالاس إلى لندن فى ٣١ أغسطس ١٩٥٦ لاجراء مشاورات مع الحكومة البريطانية فى لندن، فماذا كانت حقيقة تفكيره وهو يقدم على هذه المشاورات فى ضوء النتائج التى كان قد توصل إليها فى مباحثاته مع الرئيس ايزنهاور ومع نائب الرئيس ريتشارد نيكسون وذلك كله فى ضوء المعلومات المتدفقة مع لندن وباريس على الخارجية الأميريكية.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل أراء دالاس ومواقفه ومباحثاته فى لندن، يهمنا أن نستعرض بالتحليل مضمون هذه المباحثات من واقع نصوص محاضرها التى شملت ايدن وماكميلان، ولويد، وبينو وزير خارجية فرنسا.

فور وصول دالاس إلى لندن فى ٣١ يوليو ١٩٥٦ عقد اجتماع بينه وبين سلوين لويد فى مقر وزارة الخارجية البريطانية حيث طرح دالاس الموقف الاميريكى الذى بناه حول فكرة الاعداد للمؤتمر الدولى فى لندن لبحث مشكلة تاميم القناة وطرح دالاس النقاط التالية: ـ

– انه لا يمكن أن يقبل المجتمع الدولى أن يخضع الممر المائى الدولى لسيطرة دولة واحدة لاسيما إذا كانت هذه الدولة تخضع لديكتاتورية شخص متطرف أعلن أنه سوف يستغل القناة لاغراض واطماع وطنية.

– انه لابد من العثور على طريقة حتى لا يبتلع عبدالناصر القناة وأن القوة هى آخر شئ يمكن اللجوء اليه وأن الولايات المتحدة لا تستبعدها اذا فشلت كل الوسائل ولكنها اذا استخدمت فلابد من تبريرها عالميا كما انه لابد من ادراك اثارها على الدول الاسلامية الاخرى.

– اما بالنسبة للموقف الأميريكى من احتمال العمل العسكرى فقد كان دالاس واضحا فى أنه لا يمكن أن تلزم الولايات المتحدة نفسها أو ترتبط بأى عمل عسكرى لان هذا يتطلب تفويضا من الكونجرس وأن الولايات المتحدة تعتقد أنه يمكن إرغام عبدالناصر على أن (يلفظ) القناة دون استخدام القوة واشار دالاس الى ان الولايات المتحدة اتخذت اجراء جذريا لتجميد ارصدة مصر لديها كأشعار لها بخطورة الموقف. (١)

وفى اليوم التالى اكد دالاس نفس المعانى فى اجتماعه مع هارولد ماكميلان ومع السفير الاميريكى فى لندن (الدريتس) Aldrich ومع روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميريكية حيث أشار الى خطورة التورط فى اى عمل عسكرى متعجل قبل إعلان كل الحقائق على الرأى العام العالمى وأن اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة يمكن ان يضع ترتيبات لتحقيق حل سلمى ودائم للمشكلة. (٢)

وفى نفس اليوم عقد دالاس اجتماعا مغلقا مع ايدن انضم اليه فيما بعد لورد سولسبرى وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية والدريتش السفير الأميريكى فى لندن ثم سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية لابلاغه رسالة من ايزنهاور واوضح دالاس ان يوافق على عدم السماح لعبدالناصر بتحقيق ما يريد ولكن السؤال يكمن فى

---

(١) انظر نص محضر مباحثات دالاس ولويد حول الاعداد للمؤتمر الأول فى لندن والموقف الاميريكى تجاه مصر.

Dept. of State. top secret. Memo of conversation London July 31. 1956. Dulles-Lloyd-talks.

(٢) نص محضر اجتماع هارولد ماكميلان (وزير الخزانة البريطانى) مع دالاس فى لندن أول أغسطس ١٩٥٦.

Dept. of State. top Secret. Memo of Conversation. August 1. 1956- Suez Canal-file (5001) McMillan Dulles-talks.

كيفية بلوغ هذا الهدف، وأضاف دالاس ان الرأى العام الأميريكى ليس مستعدا لتأييد مغامرة عسكرية بريطانية وفرنسية مدفوعة بأطماع تتجاوز عملية القناة نفسها.

ويضيف دالاس أنه لو قامت بريطانيا وفرنسا بمثل هذا العمل بدون التأييد المعنوى من الولايات المتحدة فان ذلك يعنى كارثة لأن هذا العمل سوف يؤدى الى عواقب وخيمة وأنه مع ضآلة المقاومة المصرية للعملية العسكرية فان المعارضة الهائلة لها على المدى البعيد سوف تكون بالغة الضرر[١].

وقارن دالاس بين الموقف البريطانى فى السويس عام ١٩٥٣ حيث كان لها اى لبريطانيا ـ ٠٠٠ر٨٠ الف جندى عجزت عن الدفاع عن نفسها ضد عمليات التسلل والاغتيال من جانب المصريين وان موقف البريطانيين اسوأ حاليا وأن مصر أقوى عسكريا وتحظى بتأييد مادى ومعنوى من الاتحاد السوفيتى وبنفوذ فى العالم العربى.

وأشار دالاس الى مساعدة الاتحاد السوفيتى بالأسلحة وربما بالمتطوعين ومساعدة العرب والعالم الاسلامى ووقوفهما ضد المملكة المتحدة وفرنسا، وأضاف دالاس أنه لا يرى نهاية لمثل هذه العملية العسكرية لو وقعت وأنها سوف تكون ذات آثار بالغة الخطورة على الشرق الأوسط وتهديدا للمصالح البريطانية والغربية ككل، وأنه لذلك من الضرورى بذل كل الجهود لتسوية المسألة سلميا وحشد الرأى العام العالمى وراء الموقف الغربى. [٢]

واستكمالا لدائرة المباحثات بين الولايات المتحدة وبريطانيا عقد دالاس اجتماعا ثالثا فى نفس اليوم أيضا اغسطس ١٩٥٦ مع كريستيان بينو Pineau وزير خارجية فرنسا حضره السفير الفرنسى فى لندن (شوفيل) Chauvel والسفير الاميريكى فى باريس (ديللون) كما حضره السفير الأميريكى فى لندن (الديرتش) وحضر ايدن ايضاً هذا الاجتماع حيث اكد هو وبينو أن الرأى العام فى بلديهما ثائر بسبب الخطر الناتج على السلام بسبب التصرف الطموح والأرعن لعبدالناصر.

واكد له دالاس من جديد ضرورة حشد الرأى العام العالمى من اجل تأكيد السيطرة الدولية على القناة وضرورة فهم الرأى الاميريكى للمشكلة وضرورة قيام الامم المتحدة بدور هام فى حل مشكلة تأميم قناة السويس[٣]

فى ضوءهذه المباحثات المكثفة لدالاس مع الحكومة البريطانية ومع وزير الخارجية الفرنسية فى لندن ٣١يوليو، واول اغسطس١٩٥٦ يمكن أن يستقرأ مضمون اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية فى هذه المرحلة الدقيقة من أزمه تأميم قناة السويس من خلال ماروراه الدبلوماسيون المرافقون له فى تلك المباحثات سواء مساعده الخاص (وليام ماكومبر) ام روبرت ميرفى وكيل الخارجية الأميريكية أم ريتشارد باوى مدير التخطيطالسياسى بالخارجية الأميريكية فى ذلك الوقت .

يروى (وليام ماكومبر) المساعد الخاص لدالاس[٤] أن دالاس ظل مؤمنا بأهمية دور الولايات المتحدة فى أزمـــة السويس أى باتخاذ موقف متسق عالميا ينطبق على الاعداء، وعلى الأصدقاء على حد سواء «وانه كان

---

(١)انظر المحضر السرى للاجتماع المغلق بين ايدن ودالاس فى أول اغسطس ١٩٥٦ بمقر الوزارة البريطانية فى لندن.

Top secret. Dept of state, the secretary August. 1. 1956 Memo of conversation with Eden.

(٢) نفس المصدر، المحضر السرى للاجتماع المغلق بين دالاس وايدن فى اول اغسطس ١٩٥٦

(٣) المحضر السرى للاجتماع الثلاثى فى ١/ ٨/ ١٩٥٦ نفس الملف

4 - J. F. D. Oral History Collection transcript William mcComber Jr. 2. 19. 1966 pp 56 - 57, 63 - 64

يعارض استخدام القوة، وإن كان يؤمن أنه من حق الجميع الدفاع عن أنفسهم لا ارسال قوات إلى منطقة ارتكب فيها البعض أعمالا مثيرة» ومع أن دالاس كان يرى أن التأميم مشروع فى القانون الدولى إذا كان مقابل تعويض، فإنه يجب عدم تأييده فى المجتمع الدولى حيث أنه لا يخلق جوا مواتيا لتحسين العلاقات الدولية. ويضيف ماكومبر Mc Comber ان دالاس قد سافر لحضور مؤتمر لندن الاول عندما تيقن أن بريطانيا وفرنسا تنويان فعلا دخول الحرب (١) . هذا بالنسبة لمبدأ استخدام القوة كنقطة خلاف بين الدبلوماسيتين الأميركية والبريطانية، أما بالنسبة لدور عبد الناصر فان مدير التخطيط السياسى للخارجية الأميريكية روبرت باوى Rob-ert Bowie يروى «ان نظرة دالاس وايزنهاور الى عبد الناصر كانت تختلف عن نظرة ايدن، ولقد كانا ينظران إلى الاستيلاء على القناة كخطر يهدد مصالح الغرب ولذلك كانا مستعدين للسعى الجاد نحو التسوية بحيث تعزل مشكلة القناة كمشكلة فى حد ذاتها عن استخدامها كأداة للسياسة المصرية فى الشرق الاوسط، لكن دالاس وايزنهاور لم يكونا مستعدين لجعل هدفهما ازاحة عبد الناصر»، ويبدو أنه خلال الصيف حتى الخريف كان هناك جدل حول الاختلاف فى الهدف، الأمر الذى أدى الى إنفجار أزمة السويس فى النهاية (٢).

كان هذا الاتجاه أو بالاحرى الاختلاف فى التناول للأزمة فى تفكير دالاس عندما توجه الى لندن لإجراء المشاورات الثلاثية مع فرنسا وبريطانيا يصحبه مستشاره القانونى لوزارة الخارجية هرمان فليجر Herman Phleger وحاول دالاس ومستشاره القانونى استخدام كل الوسائل المتاحة لتأييد سياسة ايزنهاور ومنع التدخل العسكرى.(٣) وقد طرح دالاس آراءه تجاه المشكلة فأكد ضرورة العمل فى إطار اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وأنه لو طلب الأمر عملا عسكريا فإن الرئيس سوف يحتاج لتفويض من الكونجرس لاى التزام أميريكى ولذلك كان لابد فى رأيه من تأيد الاساس القانونى، كما كان دالاس يحمل رسالة من ايزنهاور تؤكد أهمية المفاوضات وأهمية القناة للعالم الحر وأن استخدام القوة قد يصبح ضروريا فقط اذا تعرضت الحقوق الدولية للخطر وأن أكد ضرورة استنفاذ كل السبل للتسوية السليمة (٤)، اى أن أميريكا فى تقديرنا لم يكن لديها مانع من استخدام القوة بشرط استنفاذ كل سبل التسوية السياسية للمشكلة ثم خلق إطار قانونى واشراك العالم الغربى فى تحرك موحد ضد مصر ان كان استخدام هذه القوة هو الحل الوحيد.

---

1 - Ibid. p. 64.

2 - J. F. D. Oral History Collection, transcript, interviews with Robert Richardson Bowie August 10, 1964 P. 27.

3 - Murphy, op. cit. p. 38

(٤) آراء دالاس المشار إليها منقولة على لسان ايدن فى مذكراته انظر:

Eden, op. cit .pp. 484 - 487.

ويروى توماس هيو Thomas Hugh فى كتابه عن السويس ان ايزنهاور كتب فى رسالته الى ايدن فى ٣١ يوليو ٥٦ عن اقناعه الشخصى واقتناعه مساعديه بعدم الحكمة حتى فى مجرد التفكير فى استخدام القوة

Hugh, Thomas, suze, Harper& Row Publishers N.Y. 1966, pp. 12-14, pp. 52-53

ويركز ايدن آراء دالاس فى النقاط التالية كما اوردها فى مذكراته

- انه من غير المقبول أن تخضع القناة لسيطرة دولةواحدة دون رقابة دولية.

- انه لابد من الاستناد الى اتفاقية القناة ١٨٨٨ كأساس للمناقشة

- ان القوة هى اخر وسيلة تستخدم، لكن الولايات المتحدة - فى تقدير ايدن - لم تستبعد استخدام القوة إذا فشلت كل الطرق.

- انه لابد من حشد الرأى العام العالمى لمصالح الادارة الدولية للقناة وأنه لابد من العمل على قبول اغلبية ثلثى المؤتمر «لآرائنا» من أجل المؤتمر الذى سوف يدعى لهذا الغرض. (١)

كان الحل الذى طرحه دالاس فى المشاورات الثلاثية فى لندن نوعا من الرقابة الدولية، اذ قال « إنه لابد من ايجاد وسيلةلارغام عبد الناصر على اعاده ما استولى عليه»(٢) فأبدى ايدن ارتياحه لموقف دالاس واشار « إلى انه لاينس الفاظه حين قال يجب ارغام عبدالناصرعلى ان يلفظ القناه» بل ويشير ايدن الى انه قد ابلغ دالاس بكل التفاصيل عن الاستعدادات العسكرية وان دالاس قد ابدى تفهمه لذلك وكان للاستعدادات العسكرية اثرها الطيب فى نفسه (٣) .

واذاصحت تقديرات ايدن وآراء ميرفى فلا شك ان دالاس قد ضلل البريطانيين تجاه الاراء الاميريكية ازاء استخدام القوة . ويطرح مدير التخطيط السياسى لوزارة الخارجية الاميريكية روبرت باوى رأيه فى هذه النقطة بالتحديد حين يحلل اختلاف الرؤية بين دالاس وايدن حول مبدأ استخدام القوة وهل كان دالاس فعلايستبعد استخدام القوة ام يقبلها كحل اخير . ويرى باوى ان ايدن كان يتعامل مع الموقف بطريقة يرغم بها دالاس على قبول استخدام القوة بحيث يبرر له استحالة التفاوض مع عبد الناصر وبحيث تتأكد الولايات المتحدة من استنفاذ كل الحتمالات .

ويؤكد باوى فى تحليله أن دالاس لم يكن متقبلا لهذا المنطق وأنه حاول أولا فى اجتماع لندن الثلاثى وضع عدة بدائل للتسوية، ولكن دالاس فى تقدير مدير اداره التخطيط السياسى للخارجية الأمريكية قد أخطأ اكثر بالألتزام أكثر من اللازم بفكرة الادارة الدولية التى طرحها مع ايدن فى مشاورات لندن ثم تبلورت فيما بعد فى اجتماع لندن الاول ويقطع باوى بأن تقديرات الخارجية الامريكية كانت « تحث بقوة على توفير سلسلة من الضمانات لعدم اساءة السيطرة على القناه دون مواجهة مع عبد الناصر لارغامه على التنازل عن تلك السيطرة(٤) .

1- Eden, op. Cit. Loc. cit.

2- Ibid, idem

3- Ibid, idem

4- J.F.D. Oral History Collection. Bowie transcript Interview. op. Cit. pp. 31-32

وتحليل تقديرات الخارجية الأميريكية التى أوردها رئيس إدارة التخطيط السياسى تشير إلى أنها كانت ترى أن مطالبة عبد الناصر بتوقيع اتفاق للتخلى عن القناه بعد استيلائه عليها يعنى مطالبته «بتوقيع حكم اعدام على نفسه» وأن ذلك لم يكن واقعيا . صحيح ان دالاس كان يؤمن بفكرة الأدارة الدولية للقناه وأنه خلال اجتماع لندن الاول ثم بعثة منزيس رئيس وزراء استراليا إلى مصر، ثم اجتماع لندن الثانى الذى طرح فكرة هيئة المنتفعين، كان دالاس يراهما بمثابة محاولات لخلق موقف يفرض الضغوط على عبد الناصر من أجل التسوية، بينما كانت ايدن يراها استنفاذا للأساليب التقليدية سوف ترغم الولايات المتحدة فى النهاية على تأييد استخدام القوة .

ويؤكد مدير التخطيط السياسى للخارجية الاميريكية اعتقاده ان الرئيس ايزنهاور ودالاس كانا واضحين فى انهما غير مستعدين لتأييد محاولة اسقاط عبد الناصر على يد البريطانيين والفرنسيين، وان كان دالاس لم يرد ان يقطع صراحة باستبعاد استخدام القوة، لأنه كان يريد أن يظل ذلك تهديدا محتملا ضد عبد الناصر كنوع من الخطر الذى لا يستبعده عبد الناصر بحيث يضطره ذلك للتفاوض حول شروط مقبوله. بيد ان ايدن من جانبه كان يناورلارغام دالاس على قبول احتمال استخدام القوة مما دفع ايزنهاور ودالاس للتأكيد اكثرمن مرة بعدم اللجوء لهذا الاختيار .

فقد كان دالاس يحاول المناورة فى الموقف بحيث يتجنب استخدام القوة والتوصل الى حل فى الوقت الذى كان ايدن يناور فى الموقف من حيث يجعل استخدام القوة أمرا مشروعا (١) .

بعد هذا الأستطراد حول اختلاف رواية ايدن عن وجهات النظر والاراء التى حملها دالاس معه الى لندن، قد كان من الملائم ان نتلمس من خلال تقديرات المسئول عن التخطيط السياسى بالخارجية الأميريكية ابان الازمة شرحا وتفسيرا للاختلاف فى الروايات من خلال شهادته المسجلة بوصفه أحد مساعدى ايزنهاور خلال مراحل الأزمة (*)

الاعداد لمؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ اغسطس ١٩٥٦ :

اسفرت مشاورات لندن الثلاثية بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عن بيان مشترك اصدرته الحكومات الثلاثه فى ٢ اغسطس ١٩٥٦. وردت فيه ستة ملاحظات تقول : إننا لا نشك فى حق مصر فى أن تتمتع وتمارس كل سلطات الدولة المستقلة ذات السيادة بما فى ذلك الحق المعترف به فى ظل الظروف الملائمة لتأميم الممتلكات التى لا تتصل بالمصلحة الدولية والتى تخضع لسلطاتها السياسية، لكن الاجراء الاخير ينطوى على ماهو اكثر من مجردالتأميم فهو ينطوى على استيلاء من جانب واحد من احدى الدول على هيئة دولية عليها مسئولية الحفاظ على القناه وإرادتها بحيث يتمكن كل الموقعين والمستفيدين من اتفاقية ١٨٨٨من ستخدام الممر الدولى بشكل فعال والذى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وأمن معظم دول العالم (٢)، وبعد سرد هذه الحجج ضد

1- Ibid. P 33

(*) راجع فى اختلافات وجهات النظر البريطانية والأميريكية، رواية سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية فى مذكراته الشخصية.

Lloyd, Selwyn, Suze 1956, A Personal account, Mayflower Books inc. N.Y. 1978, pp. 73-81.

وعن تضارب الموقف فى المباحثات الثلاثية الأميريكية البريطانية الفرنسية، نفس المصدر pp. 97-110

2 - London conference of the suez canal, Middle Eastern offairs VII, no 10, Oct. 56, p. 340

قانونية أو مشروعية التأميم وجهت الدعوة لاربع وعشرين دولة من بينها مصر (١) فى السادس عشر من أغسطس ١٩٥٦ كان الهدف الاساسى من وراء تلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى استخدام التفاوض بدلا من القوة وضمان مستقبل الملاحة فى القناة وقد كان الهدف المعلن من الدعوة لعقد المؤتمر كما جاء فى بيان الدول الثلاثة الداعية فى الثانى من أغسطس، اقامة ترتيب للادارة، فى ظل نظام دولى يستهدف ضمان استمرارية تشغيل القناة، كما تضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ بما يتفق مع المصالح المصرية المشروعة (٢). واعتبر اجراء الحكومة المصرية تهديدا لحرية وامن الملاحة فى القناة واقترح الدعوة لعقد مؤتمر دولى لاطراف الاتفاقية (٣)

ويمكن استقراء موقف دالاس بعد انتهاء المشاورات الثلاثية الى هذه النتيجة من خلال الاراء التى ادلى بها دالاس بصراحة حتى قبل وصول الردود على الدعوة للمؤتمر. فلدى عودة دالاس الى واشنطن صرح «ان عبد الناصر قد استولى فجأة وبطريقة متعسفة على مرافق القناة ليحول هذا الممر المائى إلى الادارة المصرية بما يخدم الغرور المصرى. (٤)

ثم عاد دالاس واكد موقفه هذا بطريقة اشد فى حديث تلفزيونى له حول المشكلة اكد فيه الوضع الدولى للقناة وانه من غير المسموح به ان تستغل دولة واحدة لاغراض انانية مجرى مائى دولى وان عقد مؤتمر دولى سوف يتيح تعبئة القوى المعنوية لمواجهة الموقف (٥).

ومن الجدير بالاشارة ان دالاس اشار بطريقة غير مباشرة فى حديثه التليفزيونى والاذاعى الى انتقاده لاتخاذ اجراء عنيف وقد قال إنه اذا كان هناك من الناس من يشير باتخاذ اجراء عنيف بواسطة الحكومات التى تأثرت تأثرا مباشرا فلا شك أن ذلك سوف يكون مناقضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويؤدى إلى العنف ويهدد سلام العالم، ويشير دالاس الى أن ماتوصل اليه اجتماع لندن الثلاثى هو «انتهاج سبيل أخر بالدعوة لمؤتمر تشارك فيه الدول المعنية» (٦).

---

(١) انظر نص البيان. .R.I.I.A. Documents 1956 pp 138 139

(٢) ورد نص بيان الدول الثلاث أيضا تحت اسم البيان الثلاثى فى: U.S. Dept of state bulletin XXXV no. 894 Augu 13, 1956 pp 262 263.

وحول الجوانب الدولية والقانونية التى أثارها البيان الثلاثى انظر: Hugh, Thomas, some international and legal aspects of the suez canal question, American Journal of int. law April 1957 pp 297 307

كذلك لمزيد من الضوء على الجوانب القانونية فى مشكلة تاميم القناة أنظر Goodhart, A L . Some legal aspects of the Suez situation in Philip thayer (ed) tensions in the Middle East (Baltimore) the Johns Hopkins press, 1958 p. 257, Benno, Avram, The evolution of the Suez Canal status from 1869 up to 1956 A Historical Juridical study Geneve libraire 1958 p. 24, Quincy, Wright, some legal aspects of the Suze canal situation, in Thayer (ed.) op. Cit p. 264

3 - U.S. Dept of state bullevin op bulletin op. cit p. 263 no. 894 August 6, 1956.

4 - U.S Dept of state suez canal problem op. cit p. 57

5- U.S> Dept of state bulletin august 13, 1956 Vol XXX pp 259

كذلك إيزنهاور قدم لهذا الحديث التليفزيونى الذى أدلى به دالاس فى البيت الابيض يوم ٣ أغسطس ١٩٥٦.

U.S. Dept of State, Suez Canal problem op. cit pp. 38 41.

6- Keesing's contemporary archives August 4, 11, 1956 p 15016

تتيح لنا الوثائق السرية للبيت الابيض الخاصة باجتماعات الرئيس ايزنهاور وأحاديثه التليفونية المسجلة مع دولاس والمحفوظة بمكتبة مخطوطاته الخاصة، كما تتيح لنا اتصالات دالاس بأعضاء الكونجرس ثم اليوميات السرية للرئيس ايزنهاور الكثير من المعرفة الدقيقة عن أزمة تأميم قناة السويس ورؤية موضوعية شبه متكاملة لابعاد الموقف الاميريكي فى أعقاب اجتماع لندن السياسي ما بين ٢٨ يوليو إلى ٢ اغسطس ١٩٥٦ وحتى انعقاد مؤتمر لندن الأول فى السادس عشر من نفس الشهر.

كان الانطباع الذى خرج به دالاس من مشاوراته مع وزيرى الخارجية البريطانى والفرنسى أن هناك توترا شديدا أصاب البريطانيين والفرنسيين وأنه لاحظ تلهفهم الشديد على استخدام القوة [١]. وكان تفكير دالاس يتجه الى احتمالات ردود فعل الروس فى حالة استخدام القوة حيث اشار الى أنه لا يعتقد أن الروس يريدون الدخول فى صدام حاليا، بل على العكس وأنه سيبعث برسالة الى موسكو ويأمل ان يمارس الروس تأثيرا مهدئا وقد اوضح دالاس هذا المفهوم فى اتصال تليفونى مع أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميريكى بقوله: «إن الحرب اليوم ليست هى الحل لمعظم المشكلات» [٢]، وكما هو واضح من حديث دالاس قد كان تفكيره ينصب حول نوايا بريطانيا وفرنسا وتلهفهما على استخدام القوة محاولته احتواء الاثار الدولية الناجمة عن مثل هذا الاجراء.

وفى السادس من أغسطس عقد الرئيس ايزنهاور مع دالاس وديللون اندرسون المساعد الخاص لايزنهاور لشئون الأمن القومى اجتماعا لبحث توصيات هيئة أركان الحرب المشتركة الاميريكية حول الموقف الاميريكى فى حالة وقوع تدخل عسكرى بريطانى فرنسى فى مصر [٣] .

وقد طرح دالاس على الرئيس ايزنهاور أنه من الافضل أن يتولى الرئيس بنفسه اتخاذ القرارات يوما بيوم لمواجهة الموقف والمشكلات المتجددة بدلا من تركها لمجلس الامن القومى حيث ان الامر يتطلب مرونه اتخاذ القرارات، وقد وافقه الرئيس ايزنهاور على ذلك، ثم طرح اندرسون المساعد الخاص لشئون الأمن القومى على الرئيس ايزنهاور توصيات هيئة الاركان المشتركة التى تقترح أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا حول ما إذا كان العالم الغربى قادرا على تحقيق النتائج المرجوة دون اللجوء للعمل العسكرى من جانب احدى الدول الغربية أم لا، ولكن دالاس اعرب عن شكوكه فى أن يستطيع مجلس الأمن القومى حسم مثل هذه المسألة، ويستخلص اندرسون ان الرئيس ايزنهاور ايضا لم يكن ميالا لان يبحث مجلس الأمن القومى هذه التوصية، ويحدد اندرسون أن نص توصية رؤساء هيئة اركان الحرب الاميريكية المشتركة تقول: «يجب على مجلس الأمن القومى أن يقيم مدى افضلية التعهد بضمان أمريكى لتقديم دعم سياسى واقتصادى للعمل العسكرى الذى يحتمل ان

1- Telephone call to Senator George in Vienna August 3, 1956. Memo of telephone Conversation Telephone Call series. J.F.D. papers (Box5).

2- Ibid.

3- Memo for the Record. Conversation, Aug., 6, 56. The President office. Ref. Egypt- Suez. Meetings with the president. D.D.E. Library.

يلاحظ الباحث أن المذكرة التى كانت معروضة على هذا الاجتماع - توصيات هيئة الأركان المشتركة فى ٣١ يوليو ١٩٥٦ - لم ترفق مع الوثائق السرية إذ لم ترفع عنها درجة السرية حتى الآن. وإن كان مضمونها وارد فى تقرير الاجتماع كما نقله ديللون اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور للآمن القومى والذى استندنا اليه .

تقوم به المملكة المتحدة سواء بمفردها ام بالتنسيق مع فرنسا ومع التوصية بامتناع الولايات المتحدة عن المشاركة العسكرية المباشرة، ومن ناحية ثانية توصى هيئة الاركان المشتركة بتقييم افضلية وجود التزام معلن بالمشاركة العسكرية الفورية من جانب القوات الاميريكية فى حالة تدخل اطراف ثالثة عسكريا لصالح المصريين»

ويذكر اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور لشئون الامن القومى ان رد الرئيس ايزنهاور على اثارة موضوع الموقف الاميريكى ازاء احتمال القيام بعمل عسكرى كان يتلخص فى أنه لا يجب الاشارة الى ماسيكون علية الاجراء العسكرى الاميريكى اذا ما تدخلت دول أخرى عسكرية وأن يبقى ذلك محظورا على الأقل حتى يتحقق من نتائج الدعوة لعقد مؤتمر الدول الأربعة والعشرين، وثانيا ان يكون موقف الولايات المتحدة أننذ هو عدم تقرير اى منهج عسكرى اميريكى ايجابى إلا بموافقة الكونجرس. وقد وافق دالاس على أن ايحاء أو التلويح بدعم عسكرى أميريكى يجب أن يكون مرهونا بنتائج المؤتمر.

وقد طلب الرئيس ايزنهاور فرض سرية على موضوعات التخطيط العسكرى تجنبا للنتائج الخطيرة لاحتمال تسربها، كما طلب تقريرا عن احتمالات استمرار امدادات البترول فى حالة توقف امداداته عن الشرق الأوسط[1].

واضح اذن أن مدار اجتماع ايزنهاور مع دالاس واندرسون كان بحث احتمالات قيام حرب فى الشرق الاوسط بسبب التدخل البريطانى والفرنسى عسكريا ضد مصر. وذلك فى ضوء التوصيات التى قدمتها اركان الحرب المشتركة والتى تتلخص فى احتمالين: تقديم دعم اقتصادى وسياسى للتدخل المسلح ضد مصر او اصدارا بيان بالألتزام بالتدخل العسكرى الاميريكى اذا تدخلت اطراف ثالثة لصالح مصر. ويعكس تفكير هيئة أركان الحرب المشتركة الأميريكية أنها تتجه الى سبيلين لا ثالث لهما هما الدعم السياسى والاقتصادى للتدخل العسكرى البريطانى والفرنسى - دون دعم عسكرى - وذلك دون وزن أو تقدير للاثار السياسية الاقليمية أو الدولية، أما السبيل الثانى فهو التدخل العسكرى الأميريكى المباشر للحيلولة دون المساعدة العسكرسة من قبل اطراف ثالثة لمصر فى حالة وقوع الحرب، فنظرة هيئة أركان الحرب المشتركة الاميريكية انصبت أساسا على احتمالات المواجهة العسكرية الدولية مع قوى ثالثة تنتهى بالأمر الى تدويل الصراع المسلح.

وواضح أيضا أن الرئيس ايزنهاور لم يكن ميالا لاتخاذ قرار بشان هذه التوصيات وجعل اى قرارات مرهونة بنتائج اجتماع لندن، ثم ركز ايزنهاور على الآثار الاقتصادية المحتملة بالنسبة لامدادات البترول اذا توقفت من الشرق الأوسط فى حالة نشوب القتال مما يلقى الضوء على تقديره للمحاذير التى تنطوى عليها التدخل العسكرى.

كان هذا هو تقييم الرئيس ايزنهاور كما نقله عنه ديللون اندرسون مستشاره لشئون الأمن القومى فى اجتماع ٦ اغسطس ١٩٥٦ مع دالاس حول افضليات اتخاذ قرار أميريكى بالمساعدة السياسية والاقتصادية او الدعم العسكرى للتدخل المسلح فى الشرق الأوسط.

---

1 - Ibid, idem

اما بالنسبة للتحضير لمؤتمر لندن الأول والاستجابة للدعوة الموجهة فقد عقد ايزنهاور اجتماعا مع دالاس فى ٨ أغسطس حدد فيه حدود الدور الاميريكى فى هذا الاجتماع المرتقب وبحث امكانية قيام ايزنهاور بدور شخصى ومباشر فى الأزمة لما له من مكانة دولية إذا اقتضى الأمر ولكن ايزنهاور استبعد أن يكون له هو مثل هذا الدور فى المؤتمر وأنه يمكن مع ذلك بحث الأمر بعناية شديدة فى ضوء تطور المؤتمر على نحو يتطلب تدخلا منه، كذلك بحث دالاس مع ايزنهاور اشتراك عدد من اعضاء الكونجرس فى مؤتمر لندن مثل ما نسفيلد ونولاند، وجونسون (١).

وجدير بالذكر ان ايزنهاور فى هذا الاجتماع انتقد العسكريين الأميريكين بسبب تقاريرهم عن أزمة السويس لتركيزها على الجوانب العسكرية دون السياسية على نحو ما اتضح فى توصيات هيئة الأركان المشتركة الاميريكية عن الدور الاميريكى فى حالة نشوب اصطدام مسلح مما دفع دالاس إلى ارجاء اتخاذ أى قرار فى هذا الموضوع. كما ابرز الاجتماع اهتماما من جانب دالاس وايزنهاور باشراك زعماء الكونجرس فى مثل هذا المؤتمر الدولى لادراكهما عنف رد فعل الكونجرس لقرار عبدالناصر تأميم القناة على نحو ما سبق ان تناولنا فى موضع متقدم من هذا الفصل.

والواقع أن هذه الاجتماعات التى عقدها ايزنهاور مع مساعديه ومع دالاس ثم مع رجال الكونجرس قد جاءت فى ضوء الرسالة التى بعث بها ايدن إلى ايزنهاور فى ٥ اغسطس ١٩٥٦ بعد المباحثات الثلاثية التى اعرب له فيها عن ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه عبدالناصر فى المؤتمر الدولى، وان يستعد لاحتمال رفض عبدالناصر لنتائج المؤتمر، ويشير ايدن فى رسالته تلك الى أن الرئيس الأميريكى قد أبدى تعاطفة فى التفكير البريطانى، وينقل ايدن لايزنهاور على لسان السفير البريطانى فى واشنطن سير روجر ماكينز أن الأدارة الاميريكية قد رأت استحالة ترك السيطرة على القناة لرجل مثل عبدالناصر، وأنه مع ضرورة استنفاذ كل سبل التسوية السلمية فانهم يدركون احتمال استخدام القوة، وأنه مع احتمال حدوث انقسام داخل الادارة الاميريكية حول استخدام القوة، فان ايدن كما يقول فى رسالته يرى ان الرئيس الاميريكى ووزير خارجيته يبديان حسما وتصميما فى موقفهما (٢)

ومن الواضح أن ما طرحه ايدن على ايزنهاور بعد عودة دالاس إلى واشنطن كان يستهدف التأثير على تفكير الإدارة الأميريكية قبل توجهها إلى مؤتمر لندن الأول مما دفع ايزنهاور ودالاس فى تقديرنا إلى الانتهاء الى قرار بالنسبة لموضوع استخدام القوة وهو ما طرحه ديللون اندرسون مستشار الرئيس ايزنهاور فى اجتماع السادس من أغسطس ١٩٥٦، فى اليوم التالى مباشرة لوصول رسالة ايدن.

1- Personel and private. the secretary. secret. Agu. 8. 1956. Memo of con versation with the president II. 30. AM.

White House Memo series. White House Correspondence. Meetings with the President (Box 5)

2 - Eden. op. Cit. P. 498.

وفى اطار التحضير للمؤتمر وضمان تنسيق المواقف والأراء ووحدة التقييم عقد ايزنهاور اجتماعا لزعماء الكونجرس بمجلسيه جمهوريين وديمقراطيين حضره ريتشارد نيكسون نائب الرئيس ايزنهاور والسناتور جورج لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ والسناتور ليندن جونسون الزعيم الديمقراطى فى مجلس الشيوخ والادميرال ورادفورد ورئيس هيئة الأركان المشتركة وارثر فيلمنج مدير مكتب تعبئة الدفاع Director of the office of defense mobilization.

حيث استعرض فيه الأخير احتمالات نشوب حرب وتأثيرها على وقف البترول فى الشرق الأوسط وقد صدر فى اعقاب هذا الاجتماع بيان رسمى يقول إن الحاضرين يقدرون أهمية إدارة قناة السويس كشريان حيوى رئيسى لتجارة العالم وعلى نحو يعتمد عليه، كما أن الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية اعربا عن اعتقادهما أن المؤتمر سوف يتيح الفرصة للتوصل إلى حل عادل طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، واوضح أن الولايات المتحدة سوف تحضر المؤتمر بهدف الاسهام فى التوصل لمثل هذا الحل لضمان اهداف الدول التى تعتمد على قناة السويس، وكذلك الاعتراف بالمصالح المشروعه لمصر، كما أنهما اكدا استمرار خطورة الموقف وصعوبة توصل لحل بناء(١).

وقبل سفر دالاس مباشرة إلى لندن فى ١٤ أغسطس ١٩٥٦ صرح ان المؤتمر يهدف الى اقتراح صياغات تضمن ادارة دولية يعتمد عليها فى القناة تتفق مع حكومة مصر وكرامتها وانه سيكون لهذا الاجتماع اثره على السلم والرخاء فى العالم (٢).

رابعا : مؤتمر لندن الاول ـ الدور الأميريكى(٣):

لعبت الدبلوماسية الأميريكية الدور الرئيسى فى مؤتمر لندن الأول من خلال بيانات دالاس العديدة أمام المؤتمر ومن خلال المقترحات المتكاملة التى قدمها فى جلساته، فقد طرح دالاس أولا: التقدير الأميريكى للموقف السياسى الناتج عن تأميم قناة السويس مؤكدا «أن الثقة الدولية التى استندت إلى اتفاقية ١٨٨٨ قد اهتزت

---

(١) انظر نص البيان الذى اصدره البيت الأبيض فى أعقاب اجتماع الرئيس ايزنهاور مع قيادات الكونجرس فى ١٢ اغسطس ١٩٥٦ حول الموقف فى قناة السويس : U.S. Dept. of state bulletin. Vol XXXV. no. 896. August 27. 1956 p. 311.
وانظر : Keesing's contemporary Archives August 18-25, 1956. pp. 15011-15012.
وقد اعلنت مصر انها لن تحضر المؤتمر وشرحت موقفها فى الكتاب الأبيض الذى يطرح وجهة النظر المصرية حول مشروعية الأجراء المصرى انظر:
Egypt, Ministry of Foreign affairs, white paper on the nationalization of the Suez Canal maritime company Aguust 1956 pp. 75-77.
2 - U.S Dept. of state bulletin. Aug. 27. 1956. pp. 335-339.

(٣) تحدث دالاس ما بين ١٦ ـ ٢٣ اغسطس فى الجلسة الافتتاحية والجلسة الثانية وتقدم باقتراحاته الرئيسية بالجلسة الخامسة فى ٢٠ اغسطس كما ادلى ببيانات فى الجلسة السادسة ٢١ اغسطس والسابعة ٢٢ اغسطس وببيان اخر فى نفس الجلسة وبيان اخر فى الجلسة الثامنة. انظر:
The suez canal problem, July 26. Sept. 22. 1956
ADocumentary publication. Dept. of state. 1956

كذلك وردت تفاصيل وثائق مؤتمر لندن الاول ١٦ ـ ٢٣ اغسطس. ثم بعثة منزيس ٣ ـ ٩ سبتمبر ١٩٥٦ ومؤتمر لندن الثانى عن هيئة المنتفعين بالقناة فى
Barraclough.G. A. Survey of international affairs. Oxford University press 1962. (1956 - 1958) pp. 18 - 27- 45.
R.I.I.A. Documents on international affairs. 1956. Noble frankland (ed) Oxford University press 1959. p. 174.

بشدة ويجب استعادتها بطريقة سلمية وإلا واجهنا مستقبلا يتسم بالخطورة الشديدة وأنه يتردد حتى فى التفكير فى احتمالاته. (*)

ومضى دالاس فى بيانه الافتتاحى إلى القول إلى أن ماخلقته الحكومة المصرية يحتاج إلى « عمل تصحيحى » وأن المطلوب هو إدارة واعية للقناة فى ظل نظام دولى يبعث الثقة فى اولئك الذين ينتفعون بالقناه وأن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه كان للحكومة المصرية الحق فى فسخ الاتفاق الذى يمنح الحقوق للشركة العامة لقناة السويس حتى عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأميريكية تتشكك فى أن لمصر الحق فى أن تتخذ قرارا منفردا كما فعلت فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وأنه مع احتفاظ الولايات المتحدة بحقها القانونى، فإنها مستعدة لبحث الموقف الجديد من أجل التوصل لحل عادل ومقبول .

ثم طرح دالاس آراء الولايات المتحدة فيما وصفه بخطه عادله ومنصفه تعترف بالمصالح المشروعة للجميع وهى المبادىء التى تحكم هذه الخطة.

أولاً : يجب إدارة القناه بكفاءة كطريق مائى دولى حر آمن طبقا لمبادىء اتفاقية ١٨٨٨ .

ثانياً : تفصل الإدارة عن تأثير السياسات الوطنية مهما كان مصدرها .

ثالثاً : لابد من الاعتراف والوفاء بكافة الحقوق والمصالح المشروعة لمصر فى القناه وادارتها بما فى ذلك عائد عادل ومنصف.

رابعا : النص على إتاحة تعويض عادل للشركة العالمية(١).

ثم شرح دالاس بعد طرحه للمبادىء خطة التنفيذ كمايلى : ـ

(١) إداره القناة بواسطة هيئه دولية وتمثل مصر فى الهيئه الدولية دون سيطرة دولة واحدة .

(٢) يكون لمصر طبقا لترتيبات ملائمة حق عائد منصف يأخذ فى اعتباره كل الحقوق المشروعةلمصر وسيادتها .

(٣) يتيح نفس الترتيب تعويضا لشركة قناة السويس .

(٤) أى خلاف حول حق مصر فى عائد منصف أو تعويض عادل للشركة يتم تسويته بواسطة لجنة تحكيم تعينها محكمة العدل الدولية .

(٥) ولم تكن خطة دالاس هى الخطة الوحيدة المقدمة للمؤتمر، فقد قدم كريشنا مينون ممثل الهند خطة انضمت إليها اندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتى تدعو إلى الأعتراف بحقوق السيادة لمصر والاعتراف بقناة السويس جزءا لا يتجزأ من مصر وكممر مائى له أهمية دولية، والاصرار على حرية الملاحة لكافة الدول طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ وجمع الرسوم العادلة دون تمييز والحفاظ على القناة بالحالة الجيده فى كل الأحوال وأخيرا الاعتراف بمصالح المنتفعين(٢).

(*) انظر رسالة الرئيس ايزنهاور الى دالاس فى ١٩ اغسطس ١٩٥٦ رقم ١٣ والتى وقعها هربرت هوفر وزير الخارجية بالنيابة، من واشنطن إلى لندن للاشادة بجهود دالاس وقدرته على المناورة والتوصل الى اتفاق حول تشكيل هيئة الرقابة المقترحة للقناة انظر

Outgoing telegram. Dept. of state. Aug. 19. 1956. 791 7301/ 8-1956.

(١) نفس المصدر والموضع

2 - R.I.I.A. Documents on international affairs op. cit. p. 174

وكانت خطتا دالاس والهند تعترفان بالحقوق المشروعة لمصر وبسيادتها وكذلك بالمصالح الدولية، ولكن برغم أوجه الشبه فان خطة دالاس وحدها هى التى دعت إلى هيئة دولية للرقابة والاشراف على إدارة القناة، وبعكس خطة الأغلبية «خطة دالاس» فان خطة الأقلية «خطة الهند» كانت تترك لمصر الرقابة والإدارة للقناة، واعترفت بهيئة المنتفعين ولكن فى ظل الإدارة المصرية(١).

وقد قبلت ١٨ دولة المقترحات والخطة التى طرحها دالاس فى المؤتمر وأدرج هذا فى قرار أمام المؤتمر برغم اعتراضات الأتحاد السوفيتى والهند ودعت الدول الثمانية عشرة المؤيدة لخطة دالاس مصر للتفاوض حول الرقابة الدولية على القناة، وكانت الخطوة التالية تقديم القرار لعبد الناصر بواسطة لجنة من خمس دول(٢).

وقبل أن نتعرض لمهمة بعثة منزيس بالقاهرة ٣ ـ ٩ سبتمبر ١٩٥٦ التى نقلت لعبد الناصر قرار مؤتمر لندن الأول حول الإدارة الدولية للقناة، يهمنا استعراض وتحليل التقييم الأميريكى للموقف السياسى بعد المؤتمر وتقديرات الإدارة الأميريكية واحتمالات المستقبل.

ففيما بين وقت اتخاذ القرار لايفاد البعثة إلى القاهرة ووصولها فعلا، وقعت عدة أحداث من أهمها المؤتمر الصحفى الذى عقده دالاس فى واشنطن فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٦ بما يعكس وجود خلافات فى الرأى بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة لا تعتمد بدرجة كبيرة على قناة السويس، بينما يعتمد عليها إقتصاد عدد كبير من الدول الأخرى، وأن الأمر متروك لها أساسا لاتخاذ قرار حول نوع ترتيبات لاستعادة الثقة بحيث تستمر اقتصادياتها معتمدة على القناة وأن الأمر لا يخص الولايات المتحدة فى المقام الأول.

وفى الحادى والثلاثين من أغسطس ١٩٥٦ دلل ايزنهاور مرة أخرى على الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة ملتزمة بالتسوية السلمية للنزاع، وفى ٢ سبتمبر أرسل رسالة بهذا المعنى إلى ايدن(٣) وبذلك حقق لعبد الناصر عدم تأييد الولايات المتحدة لأى عمل عسكرى موجه ضده(٤).

---

1 - Stebbins, Richard, the U.S. in world affairs 1956 N.Y. Harpers & Brothers 195?, p. 26?

(٢) كانت اللجنة تضم ممثلى حكومات استراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة برئاسة روبرت منزيس Menzies رئيس وزراء استراليا، وكان المندوب الأميريكى فى اللجنة دبلوماسى أميريكى محترف هو لوى هاندرسون Loy Henderson وكان رأيه أن مهمة اللجنة تثير الفزع فى نفسه وأنه لا يقدر لها النجاح انظر: Finer, op. cit. p. 176.

وانظر نص رسالة ايزنهاور الى ايدن فى ٣١/ ٨/ ١٩٥٦ التى اعدها هربرت هوفر للعرض على الرئيس ايزنهاور فى ملف 974/7301/8 31 56

سرى للغاية والمرسلة إلى السفارة الاميريكية فى لندن فى برقية رقم ١٥٩٢ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٦ وفيها تحذير واضح بعدم اللجوء لاستخدام القوة ضد عبد الناصر

3 - Eden op. cit. pp. 517-518

4 - St. John op. cit. p. 263

إلى جانب هذه التصريحات العلنية فان دالاس فور عودته من لندن عقد اجتماعا مع ايزنهاور لبحث تطورات أزمة السويس واستعراض مباحثاته مع الجانب البريطاني[1] (ايدن وماكميلان ولويد) وأوضح دالاس لايزنهاور تقديراته للموقف كما يلي(*):

- تصميم البريطانيين على التحرك عسكريا ما لم تتم موافقة واضحة من جانب عبد الناصر على خطة الدول الثمانية عشرة فى موعد تقريبى ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ وأن ايدن أوضح أن التخطيط العسكرى لابد وأن يتبلور بشكل محدد فى هذا الوقت وأن موقف عدم الحسم هذا لا يمكن أن يستمر

- كما أوضح دالاس أن معارضة «هيوجيتسكيل» الزعيم العمالى البريطانى لسياسة الحكومة البريطانية من شأنهاأن تشجع عبد الناصر على رفض الخطة.

- أشار دالاس إلى صعوبة انهاء المباحثات مع عبد الناصر طبقا للتاريخ الذى حدده ايدن.

وقد اهتم ايزنهاور بالبحث عن طريقة تجعل عبد الناصر يوافق على مقترحات الدول الثمانية عشرة واقترح دالاس اصدار بيان يؤيد هذه المقترحات.

كان واضحا تماما أمام الحكومة الأميريكية تصميم بريطانيا على التحرك عسكريا واتخاذ قرار بهذا الشأن بعد ١٠ سبتمبر ما لم يقبل عبد الناصر مقترحات الدول الثمانية عشرة، وكان رد فعل ايزنهاور ودالاس يتمثل فى البحث عن طريقة لتجنب هذا التطور باقناع عبد الناصر بقبول المقترحات.

وازاء خطورة الموقف اجتمع دالاس مرة أخرى يوم ٣٠ اغسطس مع الرئيس ايزنهاور لبحث احتمالات التدخل العسكرى لبريطانيا وفرنسا فى مصر وكان هدف دالاس من اجتماعه مع الرئيس ايزنهاور التأكد من تطابق تفكيره مع تفكير الرئيس بشأن موضوع قناة السويس، وهذا التفكير كما طرحه دالاس يتمثل فى أنه لا يرى حلا للموقف عن طريق القوة كما لا يرى امكانية إنهاء هذا الموقف إذا احتل البريطانيون والفرنسيون القناة وأجزاء من مصر.

وكانت تقديرات دالاس أنه إذا فعل البريطانيون والفرنسيون ذلك فسوف يحولون «كافة سكان الشرق الأوسط وأفريقيا الى أعداء ألداء» وأن الفرنسيين والبريطانيين سوف يضطرون للحفاظ على وجودهم فى كل مكان عن طريق القوة وفى النهاية اضعاف اقتصادهم وضياع نفوذ الغرب فى الشرق الأوسط لجيل او لمائة عام كاملة، فضلا عن أن الاتحاد السوفيتى سوف يجنى الثمار الناتجة عن ضعف أوربا الغربية ويتمتع بالنفوذ

1 - Memo of conversation with the president Aug. 29. 1956. White House Memo series Meetings with the president

(*) انظر حول معرفة الولايات المتحدة بالاتجاهات البريطانية والفرنسية للعمل العسكرى: مذكرة من مدير ادارة الشرق الأدنى فى ١٩٥٦/٨/٣٠ إلى وزير الخارجية الأميريكية يقترح فيه ان يطرح على اجتماع مجلس الامن القومى الأميريكى النظر فى الموقف المتفجر فى منطقة قناة السويس والخطط العسكرية للبريطانيين والعسكريين وعمليات الاجلاء واسعة النطاق للمواطنين البريطانيين والفرنسين بحيث لا يمكن استبعاد احتمال اجلاء الرعايا الأميريكيين خلال اسبوعين الى ثلاثة اسابيع. وأن الهدف من طرح الموضوع على مجلس الأمن القومى أولا وضع خطط لمواجهة احتمال انفجار الموقف عسكريا وخطط وزارة الدفاع على أساس سرى للغاية للاجلاء الفورى للرعايا الاميريكيين

Dept. of state, Assistant secretary, top secret, Aug. 30. 1956, to secretary from NEA William Rountree, sub NSC. discussion on Suez Canal.

والسيطرة فى الشرق الأسط وأفريقيا، وأن السوفيت لهذا السبب يعملون للحيلولة دون توصل لتسوية سلمية لمشكلة السويس(١).

وقد وافق الرئيس ايزنهاور على التحليل الاساسي للموقف الذى طرحه دالاس وأوضح أنه يرى ضرورة بذل كل جهد ممكن للتوصل لتسوية عملية مقبولة لأزمة السويس ويرى أنه فى حالة فشل المفاوضات أنه يمكن اللجوء إلى الأمم المتحدة وألمح إلى أنه قد يشير الى ذلك فى مؤتمره الصحفى فى اليوم التالى.

وتوضح هذه الوثيقة عدة نقاط اساسية أولها: تأكد ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس من لجوء بريطانيا وفرنس إلى استخدام القوة ضد مصر، وثانيها: توضح الادراك التام لمخاطر استخدام القوة وعواقبها بالنسبة للنفوذ الغربى فى الشرق الأوسط، وثالثها: ادراك واضح للأثر الذى يمكن أن ينجم على الاستراتيجية الاقليمية فى الشرق الأوسط إذا استخدمت بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر من حيث تدعيم النفوذ والوضع السوفيتى، ورابعها: أن الإدارة الأميريكية كانت تفضل الحل العملى السياسى عن طريق المفاوضات واللجوء للأمم المتحدة إذا احتاج الأمر.

وكان التقييم الأميريكى للنوايا البريطانية والفرنسية تجاه مصر ينعكس فى مذكرة مرفوعة من مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى إلى وزير الخارجية فى ١٩٥٦/٩/١ تناولت النقاط الهامة التالية:

- تقديراته المؤكدة بأنه ليس ثمة شك فى أن البريطانيين والفرنسيين مستعدون للتورط فى اشتباكات إذا ظهر موقف يبرر - على الأقل - مثل هذه المغامرة فى نظر الرأى العام وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

- اعتقاده أن مدى الاستعدادات والنفقات لتجهيز الاشتباكات قد تجاوزت مجرد نقل القوات لاغراض التأثير السيكولوجى.

- أن هناك عدة تطورات تؤكد فرضية أن البريطانيين والفرنسيين يخططون للقيام بعمل عسكرى ويبدو أنهم يفكرون فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ لبدء عملياتهم.

ثم يطرح راونترى Rountree مساعد وزير الخارجية المقترحات التالية: الإعداد لعمليات الإجلاء للمواطنين الأميريكيين من مصر ومن الأردن ومن القدس. واستشهد راونترى بالمعلومات التى ابرقت بها السفارة الأميريكية فى باريس فى ٣٠ اغسطس ١٩٥٦ للتدليل على صحة تقديراته مشيرا إلى تصريحات الحكومة الفرنسية والزعماء السياسيين التى تشير الى دفع أزمة السويس إلى الذروة فى المستقبل القريب خلال أسبوعين أو ثلاثة.

ويستخلص مساعد وزير الخارجية من هذه المعلومات أدلة قوية تؤكد أن التحركات العسكرية البريطانية والفرنسية قد تجاوزت مرحلة حرب الأعصاب وأنها استعدادات فعلية لحرب حقيقية على نطاق واسع(٢).

1- Dept. of state the secretary Augst 30 1956 personal and private secret. Memo of conversation with the president Box (8) White House Memo series DDE Library

(٢) مذكرة مساعد وزير الخارجية إلى دالاس حول النوايا العسكرية لبريطانيا وفرنسا.
Dept. of state Assistant Secretary top Secret. Sept 1. 1956. to the secretary from NEA William Rountree file no. 714/1701/ 9- 1- 56.

واضاف أن الموقف البريطاني والفرنسي بالنسبة للمفاوضات مع عبد الناصر قد وضع على اساس توقعاته، رفض عبد الناصر لهذه المقترحات، ويعملون على الحصول على هذا الرفض بأسرع ما يمكن، بل ويمكن القول في تقدير مساعد وزير الخارجية أن السلوك الفرنسي والبريطاني يوحى بتفضيل هذا الرفض، ويخلص مساعد وزير الخارجية الى وجود دليل قوى على خطط مؤكدة لبدء الاشتباكات في ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ وان كان من المحتمل تغير هذه الخطط إذا حدثت احدى التطورات التالية:

أ ـ استلام عبد الناصر.

ب ـ ظهور موقف لم يحسب حسابه مثل اتفاقية دفاع متبادل مصرى سوفيتي تعنى أن السوفيت سوف يتورطون في أى اشتباكات.

جـ ـ اتخاذ الولايات المتحدة خطوات قوية وفورية لتثبيط البريطانيين والفرنسيين عن اتخاذ عمل عسكرى.

د ـ إذا ابدى عبد الناصر استعدادا للتفاوض فانه يجب بذل كل جهد للتوصل الى حل[١].

استمرارا في توضيح التقييم الأميريكي لفكرة الادارة الدولية التي روجت لها في المؤتمر الدولي وطرحتها على مصر من خلال بعثة مينزيس حدد دالاس في رسالة لايزنهاور في ٣١ اغسطس ١٩٥٦ تقييمه في النقاط التالية:

ـ أن اتفاقية ١٨٨٨ تعطى الدول حقوقا في القناة.

ـ الا أن هذا لا يعنى أن الدول تمتلك القناة، بل تعنى أن مصر لا تستطيع أن تفعل في القناة ما تريد كما لو كانت ملكية وطنية خالصة، بمعنى أخر فان مصر تمتلك القناة ولا تشاركها دول اخرى في ملكيتها، ولكن إدارة القناة ليست حكرا مطلقا على مصر، اى ان دالاس يطرح على ايزنهاور التفرقة بين ملكية القناة وادارتها، وانه إذا كانت الملكية وطنية فإن الإدارة دولية[٢]، وهو بذلك إنما كان يفكر في طريقة يجعل بها المقترحات مقبولة لعبد الناصر لتجنب التطور المحتمل بالتدخل العسكرى.

خامسا: مباحثات منزيس فى القاهرة ٣ـ٩ سبتمبر ١٩٥٦.

وصلت بعثة مينزيس الي القاهرة في ٣ سبتمبر ١٩٥٦ وفي اليوم السابق لوصولها كتب مايكل ادمز Michael Adams مراسل المانشستر جارديان في القاهرة أن الموقف في القناة لم يتغير فلا زال عبد الناصر يصر على سيادة مصر الكاملة على القناة بينما تصر الدول الغربية على رفض أي موقف تخضع فيه حرية الملاحة في القناة لارادة مصر[٣].

---

(١) نفس المصدر.

2 - Statement from Dulles to the president August 31, 1956, D.D.E. Library, J.F.D. papers

3 - Adams, Michael, Suez and after: Year of crisis, Boston, Beacon press, 1958 p. 38

ويروى مايكل ادمز أزمة السويس من خلال يومياته واستعراض مراسلاته وبرقياته الى صحيفته وكتابه سجل اخبارى عن تسلسل الاحداث المتلاحقة. وانظر: Longoud, William, suez story, key to the Middle East, N.Y. Greenberg publishers, 1957.

واستمرت المفاوضات بين مينزيس وعبد الناصر ستة أيام دون جدوى وأصر عبد الناصر على رفض أى سيطرة أو رقابة دولية، وكان التأييد لموقفه قويا فى العالم العربى والدول غير المنحازة والكتلة الشيوعية (كما حدث فى مؤتمر لندن الأول من جانب الهند والاتحاد السوفيتى) كما كان الموقف القانونى والسياسى لعبد الناصر يكفل له من التأييد ما يجعله يتجنب تقديم أى ذرائع لاستخدام القوة ضده وكان يدرك أن خصومه غير متحدين فى مواقفهم[1].

وقد لخص جون كامبل John Cambell الموقف فى قوله «إن عبد الناصر لم يكن ليقبل بنظام الرقابة الدولية الذي سيفرض عليه قيودا اشد على سيادة مصر من الامتياز الممنوح للشركة المملوكة للاجانب وان ظلت شركة مصرية قانونا[2]، ورفضت الحكومة المصرية المقترحات، وظل الموقف على ماهو عليه بالنسبة للرقابة الدولية وبذلك فشلت البعثة الدبلوماسية فى تحقيق أى نتائج.

وفى رسالة إلى مينزيس رئيس وزراء استراليا مؤرخة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ رفض عبد الناصر قبول مقترحات اللجنة الخماسية والسبب فى الرفض أن المصريين اعتبروا هذه المقترحات عدائية تمس سيادتهم وحقوقهم كما أن عبدالناصر حذر من أى محاولة لفرض نظام دولى على قناة السويس سوف يكون بداية لصراع يدخل القناة فى دائرة التدخل السياسى، وكان عبد الناصر يعتقد أن إدارة القناة تعتمد اساسا على تعاون واستجابة الشعب المصرى[3]

وكان المصريون قد قدموا لمنزيس يوم ١٠ سبتمبر مقترحاتهم المضادة التى تقول ان الحكومة المصرية على استعداد لتلبية الدعوة بالاشتراك مع الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعقد مؤتمر لمراجعة الاتفاقية وبحث اتفاقية تضمن حرية الملاحة كما أن الحكومة المصرية تعرب عن أملها فى التوصل لحل حول مسائل حرية الملاحة فى القناة، وتحسينها لتلبية احتياجاتها فى المستقبل ووضع رسوم عادلة ومنصفة[4].

فماذا كان رد الفعل الأميريكى تجاه المقترحات المصرية؟ لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للنظر فى أى اقتراح لا يتضمن نوعا من الرقابة الدولية، وقد دعم رفض دالاس لمقترحات مصر من مواقف ايدن[*] ومولية

1- Eden, op. cit., p. 518.

خاصة ما يتصل باصرار الولايات المتحدة على عدم استخدام القوة، وانظر ايضا Finer, op. cit., p. 216.

2- Campbell, op. cit., p. 101.

ويوافق ميرفى على هذا التقدير. Murphy, op. cit., p. 58.

3- U.S. Dept. of state: the suez canal problem op. cit., p. 319.

(٤) انظر نص الاقتراح المصرى فى RIIA, Documents 1956 pp. 199-201

كما سلمت مصر صورة من المقترحات لسكرتارية الأمم المتحدة انظر U.N.S.C.O.R. 11th year, 736 Meeting oct. 1956 pp. 3-4

(*) انظر ايضا تقدير السفير الاميريكى فى لندن (باربار) الى الخارجية الاميريكية عن اصرار البريطانيين على استخدام القوة ضد مصر لاسقاط عبد الناصر وذلك فى برقيته رقم ١٢٤٩ فى ١/ ٩/ ١٩٥٦ وقد تضمنت النقاط التالية

أ - يتشكك البريطانيون فى امكان اقناع عبد الناصر بقبول الترتيب الخاص بالإدارة الدولية للقناة وان يوضحوا للعالم ان عبدالناصر لن يتمكن من الخروج سليما بعد استيلائه على القناة.

ب - ضرورة اتخاذ العمل العسكرى مع عدم ارجاء التنفيذ لوقت طويل للاعتبارين التاليين التأثير المدمر على العالم العربى والموقف البريطانى فى الشرق الأوسط ما لم يوقف عبد الناصر عند حد، وان البريطانيين يمكنهم حصر العمليات العسكرية فى منطقة محدودة فى مصر والنجاح السريع بامكانيات وتكاليف محدودة فى المال والرجال

تجاه عبد الناصر، وحاول دالاس مرة أخرى دفع فكرة الرقابة الدولية إلى الميدان الدبلوماسي بعد ما شعر أن بريطانيا وفرنسا سوف تدفعان بالمشكلة الى مجلس الأمن وعارضهما فى هذه الخطوة[1] نحو مؤتمر لندن الثانى الخاص بانشاء هيئة المنتفعين بالقناة ولعل ذلك من منطلق أن السوفيت يمكن أن يستخدموا حق الفيتو لرفض أى قرار يصدره مجلس الأمن.

سادسا: مؤتمرلندن الثانى ١٩-٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

وقبل التعرض للدبلوماسية الاميريكية ومعالجتها للأزمة خلال مؤتمر لندن الثانى، فانه يهمنا التعرف على التقييم الأميريكى للتطورات بعد ما لاحت نذر فشل مهمة ميزنيس ورفض الحكومة المصرية لمقترحاتها، وما تبين لدى الحكومة الأميريكية من نوايا بريطانية وفرنسية للجوء لاستخدام القوة.

سبقت الإشارة إلى أن دالاس بعد عودته من اجتماع لندن الأول اجتمع مع ايزنهاور فى ٣٠ اغسطس ١٩٥٦ لينقل إليه تقديراته بتصميم البريطانيين على استخدام القوة ما لم يقبل عبد الناصر لمقترحات اجتماع لندن الأول، وأنهم حددوا لذلك موعدا هو ١٠ سبتمبر١٩٥٦ لبدء تنفيذ خطة استخدام القوة، وكان رفض عبد الناصر لمقترحات بعثة مينزيس دافعا لدالاس وايزنهاور إعادة تقييم الموقف من كل جوانبه لتحديد التصور الأميريكى إزاء احتمال استخدام القوة وأثارها على علاقاتها واطراف النزاع.

وما بين السادس والثامن من سبتمبر ١٩٥٦ عقد دالاس وايزنهاور ثلاثة اجتماعات هامة، الاجتماع الأول فى اعقاب اجتماع مجلس الأمن القومى حيث بحث دالاس وايزنهاور الموقف «فى السويس» وكان تفكيرهما يدور حول العثور على موقف تفاوضى جيد بعد رفض مصر لمقترحات الدول الثمانية عشرة واصرارها على حقها المنفرد فى ادارة القناة.

وقد طرح دالاس على ايزنهاور بناء موقف مؤسس على الحقوق المتاحة فى اتفاقية ١٨٨٨ حيث أنها تكفل موقفا تفاوضيا افضل، بدلا من البحث عن اتفاقية جديدة قد ترفضها مصر، وبدلا عن استخدام القوة لفرض مثل هذا الترتيب. كما اشار دالاس الى أن البريطانيين والفرنسيين سوف يلقون باللوم على الولايات المتحدة لتركها عبد الناصر يحقق ما يريد فى الشرق الأوسط، وابدى توقعاته من ان العلاقات بين الولايات المتحدة وبينهما سوف تتأثر سلبا بسبب هذه الأزمة[2]

= جـ - ان الحاق الهزيمة العسكرية بعبد الناصر تعيد لبريطانيا مكانتها فى الشرق الأوسط وتساعد بريطانيا على حل مشكلاتها فى المنطقة فى الأردن ومصر.

د - التأكد من ان حكومات تونس وليبيا والسعودية والعراق ترحب باستخدام القوة ضد عبد الناصر.

هـ - ومع ذلك تدرك الحكومة البريطانية أن الرأى العام البريطانى يعارض استخدام القوة ولكنها تتجاهل قوة الرأى العام اعتقادا منها أن الموقف الحالى نقطة تحول تاريخية أمام بريطانيا وانه على الحكومة مسئولية تقليدية باستخدام القوة بصرف النظر عن النتائج. انظر:

Incoming telegram. of state. top secret. from London to secretary of state no. 124. 1249. Sept. 1. 1956. file no. 974/ 7301/ 9-1-56.

1 - Eden. op. cit. p. 550

2 - Personal and private. secret. Dept.of state. the secretary. Memo of conversation with the president. White House Memo series. Meetings

ويعكس تفكير دالاس فى اجتماعه مع ايزنهاور القلق من نتائج رفض مصر للمقترحات واهتمامه بالبحث عن (موقف تفاوضى جيد) وهذا الموقف التفاوضى فى تقديره هو استخدام ما جاء فى اتفاقية ١٨٨٨ من حقوق. بما يبرز اهتمام دالاس بالحجج القانونية ونبذه لاستخدام القوة مع ما قد يترتب على ذلك من توتر فى العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها.

وفى اجتماع ثان مع ايزنهاور فى الثامن من سبتمبر ١٩٥٦ بحث دالاس مع ايزنهاور فكرة ارسال خطاب من ايزنهاور الى ايدن ومضمون هذا الخطاب، واقترح دالاس أن يكون مضمونه فى عدة نقاط هى : حث الانجليز والفرنسيين على عدم استخدام القوة او اللجوء إليها، ثم طرح امكانية اقامة منظمة للمنتفعين ولمرشديها، وجمع الرسوم مع تخصيص جزء من الرسوم لمصر طبقا للتكاليف، واعلان بدائل لاستخدام القناة بالنسبة للنفط، مع استمرار التدابير الاقتصادية ضد مصر، وخلال نفس الحديث طرح دالاس الخطوط العامة لتنظيم هيئة المنتفعين.

كان رد فعل ايزنهاور بالنسبة للخطاب المقترح هو الموافقة على مضمونه ونقاطه. اما بالنسبة لهيئة المنتفعين فقد قال إنه ليس متأكدا من نجاح الفكرة، وأنه من الوجهة القانونية من حق المنتفعين تنظيم أنفسهم لاستخدام القناة ولكن الرأى العام غير مهيأ لقبول هذا الرأى القانونى، وأن هذا يحتاج للاقناع، واوضح ايزنهاور أن العالم يميل إلى تأييد عبد الناصر فى رأيه بأحقيته فى إدارة العمليات مادامت القناة تمر فى أرضه، وأعرب عن قلقه بضرورة عدم اللجوء للتدابير العسكرية، وطلب من دالاس تسليم رسالته (رسالة ايزنهاور) إلى ايدن مساء نفس الليلة عن طريق السفير البريطانى[1]

يتضح لنا الاتفاق بين دالاس وايزنهاور على ضرورة حث البريطانيين والفرنسيين على عدم اللجوء لاستخدام القوة، أما بالنسبة لاقامة هيئة المنتفعين، فواضح أن دالاس هو صاحب الفكرة، وبينما كان دالاس ينظر الى الأمر من زاوية قانونية أو على أحسن الفروض طرح بدائل للمناقشة. فقد كان ايزنهاور ينظر إليها بريبه من منطلق ضآلة امكانيات نجاحها أو استعداد الناس لتقبلها وفرص نجاحها.

وفى اجتماع لاحق فى نفس اليوم مساء عاد دالاس للاجتماع بايزنهاور ليعرض عليه مشروع رسالته الى ايدن وتفاصيلها،[2]، وقبل تناولهما لتفاصيل المشروع اجريا تقدير موقف لاحتمالات التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى فى القناة، فيحدد ايزنهاور بوضوح أن الولايات المتحدة وبريطانيا توجهان مشكلة خطيرة فى التصدى «لمغامرة عبد الناصر الطائشة» فى القناة ويطرح تقييمه فى الموقف الآتى: أن النزاع بشكله الحالى يؤدى إلى التفاف العرب حول عبد الناصر فى حالة استخدام القوة قبل استنفاد كل السبل والوسائل السلمية للتسوية، وما لم يثبت ان عبد الناصر هو المعتدى فان العرب سوف يضطرون لتأييده. والاحتمال الثانى هو الاستسلام لعبد الناصر والقبول الكامل لسيطرته على المرور بالقناة.

---

1 -Dept of state the secretary, prsonal & private secret Sept 8 1956 White House Memo series, D.D.E. Library

2 Personal and private, secret Draft 9 8 59 from secretary to the president, White House Memo series Meetings with the president Box (4) D.D.E. H.D papers

اما دالاس فيطرح افكاره كالآتى: أنه وإن لم يختلف مع ايدن في تقدير نوايا وأهداف عبد الناصر فهو لا يتفق معه في تقديره للآثار المحتملة في العالم العربي، ويرى دالاس أن ردود فعل بريطانيا وفرنسا «سوف تجعل عبد الناصر بطلا عربيا وتضر بهيبة أوربا الغربية بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأن ذلك سيؤدى لان يخرج عبد الناصر من الأزمة زعيما للشعوب العربية والاسلام».

وبالنسبة لاستخدام القوة يرى دالاس أن استخدام القوة العسكرية ضد مصر وفي ظل الظروف الراهنة قد يكون له اثارة الخطيرة من دفع العرب لتأييد عبد الناصر كما قد يؤدى إلى سوء تفاهم خطير بين بريطانيا والولايات المتحدة، حيث لا يوجد في الولايات المتحدة رأى عام مستعد لتأييد هذه الخطوة، وأن الرأى العام فيما يبدو يفضل الأمم المتحدة التى انشئت لمثل هذا النوع من النزاعات.

ويقدر دالاس أن الولايات المتحدة قد نظرت بشيء كثير من الريبة لاستعدادات بريطانيا لشن حملة عسكرية ضد عبد الناصر الذى قد يذهب إلى الامم المتحدة ويدعى أن هذه الاعمال تنطوى على رفض وسائل التسوية السلمية وبالتالى يطالب الأمم المتحدة بإدانة العملية بوصفها عدوانا، وأكد دالاس في نفس الوقت أن الولايات المتحدة لا تريد الرضوخ لعبد الناصر[1].

أما تفاصيل رسالة ايزنهاور لايدن فهى تقول في اهم نقاطها: -

* الوقوف بجانب بريطانيا لاحباط المزاعم والنزعات الطموحة لعبدالناصر ولضمان الاستخدام الكفء والحر لقناة السويس بموجب اتفاقية ١٨٨٨.

* أن خير سبيل لبلوغ الهدف هو تنفيذ عمليات أقل إثارة من استخدام القوات المسلحة وأن هناك مجالات للمحاولة لم تستكشف بعد مثل الدعوةلنظمة شبه دائمة للحكومات المستفيدة (المنتفعة) تتولى الجزء الأكبر من المشكلات الفنية للقناة، الإرشاد، تنظيم المرور، جمع الرسوم... الخ.

*أن تتعاون هذه المنظمة مع مصر ويمكن ان تتواجد (واقعيا) وتعطى للمنتفعين الحقوق التى تريد.

* ممارسة الضغوط الاقتصادية وهناك المنافسات والصراعات العربية التى يمكن استغلالها إذا لم نجعل عبد الناصر بطلا.

* كما أنه توجد بدائل بالاعتماد على القناة وخطوط الأنابيب كانشاء خط أنابيب جديد إلى تركيا، واحتمال إعادة رسم طرق نقل النفط من نصف الكرة الغربى إلى الدول الأوربية.

ويختتم ايزنهاور رسالته بقوله: «إن عبد الناصر يعيش على الإثارة فإذا ركزنا على تبديد الاثارة وتفريغ اطماع عبد الناصر deflaung him بعمليات بطيئة ولكن اكيدة فسوف نعزله تدريجيا ونحرز انتصارا دون اراقة دماء وأكثر اهمية مما تحققه قوة السلاح، ويطمئن ايزنهاور ايدن بقوله: إننا لسنا غافلين عن أنه في نهاية المطاف قد لا يكون هناك مفر من استخدام القوة لكن اللجوء الى استخدام القوة - في تقدير ايزنهاور - في الوقت الذى

---

1 - Personal and private, secret, Draft, 9/8/1956 as taken to president by secretary Dulles9/ 8/56, 6, 30. P.M. White House series Meetings with the President Box (4) D.D E. Library. J.F.D. Papers.

يؤمن فيه العالم بوجود أساليب أخرى متاحة لتسوية النزاع سوف يطلق عقال قوى قد تؤدى فى السنوات المقبله الى أوخم العواقب، وأن الخلاف الاساسى بين ايزنهاور وايدن ناتج بصفة اساسية عن اختلاف استقرائهما لرد الفعل المحتمل فى العالم العربى لمختلف الأفعال المتاحة لهما [١].

تعكس رسالة ايزنهاور الى ايدن نقاط التقاء ونقاط اختلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى معالجة أزمة السويس فى هذه المرحلة بالنسبة لتأميم القناة واحتمالات التدخل العسكرى. أما نقاط الاتفاق فهى تدور حول نوايا عبد الناصر وأهدافه بشكل عام ، ونقاط الاختلاف تدور حول الاساليب المتاحة لمواجهة عبد الناصر. ويطرح ايزنهاور عددا من البدائل التى يرى أنها أشد تأثيرا من القوة المسلحة وان كانت ابطأ فى التنفيذ مثل انشاء منظمة المنتفعين، وممارسة الضغوط الاقتصادية، واستغلال المنافسات العربية، والبحث عن بدائل للاعتماد على القناة، وإنشاء طرق بديلة لنقل النفط، فهو اتفاق فى الهدف واختلاف فى الوسيلة لما ينطوى عليه استخدام القوة من محاذير داخلية أميريكية وبريطانية (عدم تقبل الرأى العام الداخلى باستخدام القوة) ومحاذير اقليمية (تحول العرب للالتفاف حول عبدالناصر) ومحاذير ثنائية (وهى خلق سوء تفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا الى جانب الفرصة للسوفيت لمزيد من التغلغل).

وقد انعكست هذه الاتجاهات التى تبلورت فى الاجتماعات الثلاثة المتتالية لكل من ايزنهاور ودالاس والتى تناولناها بالتحليل، انعكست فى تصريحاتهما، فقد أعرب ايزنهاور فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ فى مؤتمر صحفى «ان الولايات المتحدة اوضحت من البداية أنها مصممة على التوصل لحل سلمى ومقبول لأزمة السويس، واننا أقمنا الأمم المتحدة للقضاء على العدوان، وانني لن أكون طرفا فى العدوان بقدر ما تتيح لى طاقتى البشرية».[٢]

وقد قرر دالاس نفس المعانى فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ بقوله «ان القوة ليس لها ما يبررها على الاطلاق الا كملاذ اخير، فإذا كان هناك من بدائل لاستخدام القوة فلابد من استكشافها، واستنفاذها، اننا لا ننوى اقتحام الطريق، وقد نؤمن ان لنا الحق فى ذلك ولكن لن نفعل هذا فيما يتصل بالولايات المتحدة» [٣].

وقد زادت الشكوك فى أهداف واشنطن ودرجة التزامها بتحقيق الاهداف المتوخاه من هيئة المنتفعين لاسيما وأن دالاس قرر بعبارات أخرى رفضه لمبدأ استخدام القوة ودعوته الدول الكبرى للأعراب عن استمرار ولائها لالتزاماتها فى ميثاق الأمم المتحدة[٤].

1- Ibid idem

2- Keesing's contemporary Archives Sept 11, p. 15106

وينعكس هذا الرأى فى كتاب ايزنهاور - Waging Peace, op cit. pp. 89-90

Transcript of the white House news conference Sept. 11, 1956, American foreign policy p. 624.

وانظر كذلك: 3 - U.S. Dept. of State suez Canal problem Documents op. cit. pp. 331-341.

وانظر حول الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها فى مؤتمر هيئة المنتفعين Wint, Guy & peter calvocoressi, Middle East crisis, Great Britain penguin books 1975 pp. 75-76

4 - U.S. Dept of state, Suez Canal problem op. cit. pp. 344-345

الخطة الأميريكية فى مؤتمر لندن الثانى (مقترحات دالاس).

تناولنا فيما سبق التقييم السياسى الأميريكى لاحتمالات استخدام القوة من جانب بريطانيا وفرنسا ووجهات نظر كل من ايزنهاور ودالاس تجاه هذا الاحتمال. نعرض الان لحقيقة وابعاد الاسهام الاميريكى الفعلى فى طرح فكرة هيئة المنتفعين لقناة السويس التى سوف تقدم لمؤتمر لندن الثانى.

لقد ناقشت الإدارة الأميريكية هذه الخطة على مرحلتين فى اجتماعين هامين بين دالاس وايزنهاور، تناول الاجتماع الأول الاطار العام لاقتراح المنظمة الاختيارية للمنتفعين بقناة السويس حيث عرض دالاس على ايزنهاور مشروع الاقتراح فى إطاره العام وعناصره الاساسية (١).

فقد شرح دالاس فى هذا الاطار العام مبررات الخطة وتحليل مواد اتفاقية ١٨٨٨ والحقوق الممنوحة للدول، وحق استخدام القناة فى وقت السلم والحرب دون تمييز، وواجب كافة الدول بعدم إعاقة الاستخدام الحر للقناة، كما تضمن شرحه لمبررات الخطة ضرورة التعاون مع الحكومة المصرية لحسن ممارسة هذه الحقوق، وإن أشار فى سياق المبررات أن ممارسة هذه الحقوق ليست وقفا على إرادة مصر وحدها، وإلا استطاعت مصر ان تلغى الحقوق الممنوحة بموجب الاتفاقية.

وأوضح دالاس فى مبررات الخطة أن حكومة مصر قد تصرفت منفردة بالغاء الامتياز فى الوقت الذى لاتزال مشروعية التصرف محل شكوك كبيرة. وتنتقل خطة دالاس بعد ذلك إلى طرح تشكيل منظمة أو اتحاد من اثنين وعشرين دولة اجتمعوا فى لندن واتفقوا على مقترحات للتعاون مع مصر تفوق فى تقديرهم المزايا الممنوحة بقناة السويس فى اتفاقية ١٨٨٨.

وتتركز خطة دالاس على رفض مصر لمقترحات اللجنة الخماسية، وأنه فى ظل تلك الظروف أصبح من الملائم تنظيم المنتفعين للاستخدام الفعال لحقوقهم، وانه من اجل التمتع بالحقوق وضمانها طبقا لاتفاقية ١٨٨٨ فان الحكومات المشاركة سوف تتفق على الانتظام الاختيارى والتعاون فى هيئة للمنتفعين. وحددت خطة دالاس مبادىء التعاون بثلاثة عناصر هى: الضمان والحفاظ على الاستخدام الحر غير المعوق للقناة، وأن يكون الاستخدام محايدا بين الدول، وثانيا الوفاء باحتياجات المنتفعين فى المرور الآمن والمنظم والاقتصادى، وثالثا التعاون مع مصر فى ادائها لالتزاماتها للمنتفعين طبقا لاتفاقية ١٨٨٨.

أما الإطار العام للخطة الذى طرحه دالاس فيتناول: العضوية والتنظيم، وبالنسبة للعلاقة مع مصر فقد أوردت خطة دالاس، أن الهيئة سوف تتعاون مع مصر فى ضمان بقاء القناة حره وغير معوقه أمام الملاحة، وأن مدير الهيئة سوف يقيم العلاقات الضرورية مع الحكومة فى تنفيذ التعاون، وقد أشار مشروع الخطة فى الجزء الخاص بالتعاون مع الحكومة المصرية الى ان الهيئة سوف تسدد للحكومة المصرية اى مصروفات تتحملها تتصل بصيانة القناة واعمالها، أما الجزء الخامس من الخطة فيتناول تسوية المنازعات بين أعضاء الهيئة، ويعالج الجزء السادس اجتماعاتها، أما السابع فيتعرض لموضوع انسحاب أو الطرد من عضوية الهيئة(٢).

---

1 - Private and Personal, secret, outline of proposals for voluntary association of suez canal users, White House, Memo series, Meetings with the president, 1956.

(٢) نفس المصدر.

غنى عن القول أن فكرة هيئة المنتفعين هى مبادرة دالاس الدبلوماسية لطرحها على مؤتمر لندن الثانى، وهو الذى طرح منطقها ومبرراتها وإطارها العام التنظيمى والقانونى امام الرئيس ايزنهاور، فمن الوجهة القانونية يحاول دالاس الاستناد إلى اتفاقية ١٨٨٨ التى تؤسس حقوقا للدول المنتفعة بالقناة، اما من الناحية العملية فان دالاس بهذا الاقتراح يسعى لخلق تكتل من الدول صاحبة السفن والمنتفعة بالملاحة فى القناة لتشرف على سير الملاحة وتجمع الرسوم وتدرب المرشدين وتتعاون مع الحكومة المصرية، وترجمة هذا التكتل عمليا خلق قوة تفاوضية جماعية ضخمة لمجموعة مؤثرة من الدول فى مواجهة مصر بمفردها، بحيث يصعب على مصر التفاوض من موضع القوة.

وغنى عن القول كذلك ان هدف دالاس من وراء هذه الفكرة أن يواجه مصر بتكتل جماعى وقوة دولية ضاغطة قادرة على فرض ارادتها على مصر من موقع القوة الاقتصادية والبحرية والفنية والمالية، وبالطبع كان هذا هو البديل من وجهة النظر الأميريكية والذى يغنى فى تقديرها عن اللجوء لاستخدام القوة المسلحة.

وبعد هذا الطرح لمبررات الخطة وإطارها العام، قدم دالاس المسودة للرئيس ايزنهاور فى اجتماع ١١ سبتمبر ١٩٥٦[١] يحدد الخطوط الرئيسية والسياق السياسى لانشاء هيئة المنتفعين على النحو التالى:-

أ - انه فى ضوء عزوف حكومة مصر عن التفاوض حول اتفاقية بشأن استخدام القناة طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، كما اقترحت الدول الثمانية عشرة فى لندن، فان الولايات المتحدة تعتقد أنه من الملائم بالنسبة للحكومات التى تحتفظ لسفنها بالحق فى الاستخدام الحر لقناة السويس، أن تتحد فيما بينها من أجل الاستفادة الجماعية، والاستخدام الجماعى بواسطة السفن لهذه الحقوق.

ب - تعتقد الولايات المتحدة أن هذه الحقوق لا يمكن أن تصان لو اهتمت كل دولة أو كل سفينة بنفسها فقط.

جـ - أنه فى ظل الظروف القائمة فان التعاون العملى من جانب مصر لا يتحقق بشكل فعال الا إذا انتظم المنتفعون بحيث يتعاملون بشكل جماعى مع مصر، بحيث تتعامل معهم مصر بشكل جماعى.

د - انه إذا انتظمت المملكة المتحدة مع اخرين من الدول الثمانية عشرة من أصحاب مقترحات لندن، أو الذين يرون نفس الرأى، فان الولايات المتحدة سوف تسهم فى انشاء مثل هذه المنظمة.

هـ - ان المنظمة سوف تمارس نيابة عن المنتفعين، وسوف تحصل الرسوم من السفن المارة فى القناة، والتى سوف تغطى مصروفات المنظمة، ودفع تعويض ملائم للحكومة المصرية مقابل اسهامها فى صيانة القناة وتسهيلات المرور.

و - وترى الولايات المتحدة انه لو حاولت حكومة مصر التدخل فى مثل هذه العمليات او رفضت اتخاذ التدابير الكفيلة لضمان تنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ فان ذلك يعد انتهاكا من مصر للاتفاقية، وفى هذه الحالة فإن أطراف الاتفاقية يصبحون أحرارا فى اتخاذ خطوات لضمان حقوقهم عن طريق الامم المتحدة، أو من خلال أى اجراء ملائم تقتضيه الظروف[٢].

---

(١) نص النسخة التى عرضها دالاس على ايزنهاور انظر:

Secret, White House Memo series, Meetings with the president, D.D.E. Library Box (8)

2 -Ibid, idem.

ومحور خطة دالاس، كما هو واضح، خلق تكتل جماعى لمواجهة مصر فى اختصاصات تدخل فى صميم سيادتها (تحصيل الرسوم - تقديم المرشدين للقناة) كما ينطوى على تهديد واضح إذا اعترضت مصر، إما باللجوء الى الأمم المتحدة أو غير ذلك من السبل.

من خلال مسودة الخطة وإطارها العام ومبرراتها حدد دالاس بوضوح إطار التحرك الأميريكى دبلوماسيا خلال مؤتمر لندن الثانى كما سوف نتبين فى طرحه على الاجتماع، وذلك بعدأن حدد المبادىء والإطار والأهداف فى محادثاته السرية مع ايزنهاور فى البيت الأبيض.

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ صرح دالاس فى مؤتمر صحفى أن الولايات المتحدة على استعداد للاشتراك فى الهيئة المقترحة لقناة السويس[1]، كما أعلن ايدن فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومتى الولايات المتحدة وفرنسا قد قررت إنشاء هيئة مؤقتة للمنتفعين لقناة السويس[2] ، وفى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٥٦ اعلنت الخارجية البريطانية عن عقد مؤتمر ثان فى لندن فى الاسبوع الثانى (١٩ سبتمبر ١٩٥٦) لبحث إنشاء الهيئة المقترحة وأنه قد ارسلت دعوات للدول الخمسة عشرة الاخرى التى ايدت المقترحات التى اقرت فى مؤتمر لندن الأول[3].

وكا رد فعل مصر بالغ الحدة لفكرة إنشاء هيئة المنتفعين، ويروى فاينر Finer أن السفير المصرى فى الولايات المتحدة أحمد حسين سلم دالاس رسالة تقول إن تنفيذ هذه الخطة يعنى الحرب[4].

وبرغم ذلك مضت الولايات المتحدة ومضى دالاس دفع فكرة إنشاء هيئة المنتفعين على الرغم من أن التقييم الأميريكى للموقف المصرى انتهى إلى أن الحكومة المصرية لم تظهر أى خطوة واحدة نحو المصالحة، كما أن ايزنهاور بدأ يستشعر ازدياد دور الأتحاد السوفيتى فى الأزمة بوصول المرشدين السوفيت، وربط بين ما وصفه بالعلاقة الوثيقة بين مصر والأتحاد السوفيتى وبين تشدد الموقف المصرى[5] وتعليقات دالاس وايزنهاور فى حديثهما توضح أنهما وضعا أزمة تأميم قناة السويس فى منظور المواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط.

ففى اعقاب هذا الاجتماع الذى سجله دالاس فى وثائق البيت الأبيض ادلى ببيان حدد فيه معالم الموقف الأميريكى كما تبلور فى تحضيرات الخارجية الأميريكية ومباحثات دالاس وايزنهاور فى ٦، ٨ سبتمبر ١٩٥٦ على نحو ما اسلفنا، وكانت خصائص الموقف الأميريكى كما حددها دالاس هى:

١ - أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسعى من خلال الوسائل السلمية إلى ضمان خدمة قناة السويس للاهداف الدولية التى وضعت من اجلها اتفاقية ١٨٨٨.

1- Keesing.s contemporary Archives Sept. 22-29. 1956 pp. 15101 - 15106. Dept. of state press release release no. 486 Sept. 13 1956. Dept bulletin Sept. 24. 1956. pp. 470-483.

2- Keesing.s cit. Loc. cit.

3- Ibid. idem.

4 - Finer. op. cit. p. 233.

وانظر نص رسالة عبد الناصر فى U.S.Dept. of State the Suez canal problem. op.cit. p. 348

5- The secretary. Secret. Sept 17. 1956 White House Memo series. Meetings with the president Box (8) D.D. E.Library

٢ ـ أن الولايات المتحدة لا تقبل مع ذلك نظام ادارة للقناة لا يعترف بالحقوق الممنوحة للمنتفعين بالقناة بواسطة اتفاقية ١٨٨٨.

٣ ـ أن الولايات المتحدة لا تحاول تنظيم مقاطعة للقناة ولكن لا يمكن ان تغفل أنه قد تحدث ظروف تجعل المرور في القناة غير عملي أو متناقص القيمة[1].

اتضحت معالم الموقف الأميريكي تجاه التطورات السابقة على مؤتمر لندن الثاني من خلال مبادرة دالاس بطرح تفاصيل المشروع الخاص بهيئة المنتفعين، وقد بلور دالاس هذا الموقف خلال مؤتمر لندن الثاني في الفترة من ١٩ سبتمبر الى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦، أولا خلال بيانه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ثم بيانه خلال الجلسة الختامية، ثم في نص الاعلان الصادر عن انشاء الهيئة في الجلسة الختامية بما يعكس تفكير وأراء واتجاهات دالاس على نحو ما طرحها في إطار الخطة ومسودة المشروع اثناء بحثها في واشنطن مع ايزنهاور[2] وفي تأييد الولايات المتحدة للاعلان في شكل رسالة موجهة من وزير الخارجية الأميريكي إلى وزير الخارجية البريطاني في ٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

وقد حدد دالاس أمام المؤتمر التقييم الأميريكي بما يتفق الى حد كبير مع ما جاء في بيانه الصحفي في ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ في النقاط التالية:

أ ـ أن ما نطلبه هو برنامج يضمن إدارة ذات كفاءة يعتمد عليها بشكل دائم طبقا لاتفاقية ١٨٨٨، وأن يحترم هذا البرنامج سيادة مصر، لكن مصر رفضت بحث الاقتراح الخاص بانشاء الهيئة كأساس للتفاوض، وان هذا الموقف من جانب مصر خلق موقفا صعبا وجديدا وأن الولايات المتحدة لازالت تبحث عن حل للمشكلة بوسائل سلمية.

ب ـ أن اتفاقية ١٨٨٨ تعطي السفن الحقوق في كل وقت للعبور من القناة كطريق مائي حر ومفتوح.

ج ـ أن هذه الحقوق تتعرض للخطر من إجراء الحكومة المصرية لمنع الشركة من ممارسة وظائفها المتفق عليها وفي اغتصاب مصر لنفسها كل هذه الوظائف.

د ـ وتساءل دالاس عما اذا كانت تتوافر لدى الحكومة المصرية المرافق الضرورية لضمان ممارسة الدول لحقوقها، وأنه ليس ثمة ضمان للملاحة الحرة أو العبور الآمن كما تفرضه اتفاقية ١٨٨٨.

هـ ـ اشار دالاس إلى اعترافه بأن الحكومة المصرية ترى أن العبور يجب أن يعتمد على حسن نية الحكومة المصرية، الا ان هناك عقوبات ضد وقف العبور، كما أن إدارة القناة عملية معقدة ودقيقة وقد تتيح التفضيل والتمييز، كما أن انعدام الكفاءة قد يشكل خطرا بالغا وأنه في مواجهة مثل هذه الاخطار يجب ان يعمل المنتفعون على حماية انفسهم وممارسة حقوقهم.

1- U.S. Dept. of state bulletin Oct. 1, 1956 pp. 503-508

2- Dept. of state bulletin, Oct. 1, 1956 pp. 503-506, 507-508, 632

و ـ وانه عند تهديد هذه الحقوق فان الواجب الاجتماع فى مواجهة الخطر المشترك، ثم طرح دالاس على الاجتماع المقترحات الأميريكية ولخصها فى الآتى:

* الاتحاد أو الاشتراك فى هيئة المنتفعين بالقناة.

* انشاء هيئة أو إدارة مصغرة تساعد السفن ومحاولة ايجاد صيغة أو ترتيب عملى بالتعاون مع السلطات المصرية، وان لم تكن السلطات المصرية موافقة على ترتيب دائم فى شكل اتفاقية، او تكون مثل هذه الهيئة تحت رئاسة خبير فى شئون الملاحة يجمع ويسدد الأموال الخاصة بصيانة وعبور القناة.

* اقترح دالاس ضرورة التفكير من الآن فى بدائل طويلة الأجل للقناة مثل الناقلات الضخمة عن طريق رأس الرجاء الصالح ومد انابيب بترول جديدة.

* كذلك اقترح انشاء صندوق مؤقت للهيئة يمول مبدئيا من الأعضاء وتجمع اموالهم من الرسوم المحصلة لحين التوصل لتسوية دائمة، وأوضح دالاس أن الولايات المتحدة ترى أن العمل فى ضوء هذه المقترحات سوف يزيد من احتمالات الحل السلمى البناء (١).

ثم أعلن فى الجلسة الختامية ان اقتراحه بانشاء هيئة المنتفعين لا ينطوى على اى التزام قانونى من قبل الدول الأعضاء، ولذلك لا يحتاج الى عرض على الكونجرس، بل هو مجرد تنظيم يستهدف تسهيل ممارسة الحقوق الممنوحة وتسوية الخلافات القائمة. وايد دالاس الاعلان الصادر فى الجلسة الختامية والتى حددت اهدافه بانها تشمل تسهيل التوصل لحل مؤقت او دائم لمشكلة القناة، والمساعدة على تحقيق المرور المنتظم الكفء والاقتصادى للقناة، والتعاون مع السلطات المصرية لهذا الغرض، وتحصيل وحفظ وانفاق الايرادات من الرسوم، وبحث واخطار الأعضاء لاى تطورات تؤثر فى استخدام القناة والمساعدة فى حل المشكلات العملية الناتجة عن استخدام القناة وتسهيل تنفيذ اى حل مؤقت لمشكلة القناة (٢).

وفى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ بعث دالاس بخطاب الى سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى يخبره بانضمام الولايات المتحدة لعضوية هيئة المنتفعين فى القناة (٣).

عرض دالاس لدى عودته إلى واشنطن عرضا براقا فوائد هذه الهيئة واحتمالات التسوية المطروحة (٤)، ولكن الهيئة المقترحة كان مقضيا عليها بالفشل، وقد وصفها «توم ليتل» بالعبارة التالية:« كانت الهيئة فشلا ذريعا وقد توقفت على تعاون مصر الذى لم يكن متوقعا» «كما ان اعضاءها لم يكونوا مستعدين لاستخدام القوة ضد مصر، واستاءت بريطانيا وفرنسا من النتيجة ، ومن دالاس، الأمر الذى دفعهما إلى اللجوء إلى مجلس الأمـــن (٥). وبدا كما لو كانت الظروف اصبحت مهيأة للتسوية واستبعاد احتمال وقوع اصطدام(٦) طبــقــا للتقديرات الأميريكية.

1- Ibid. pp. 503 - 506.

2- Ibid. idem.

3 - Ibid p. 507.

4- U.S. Dept. of state, suez canal problem op. Cit. p p. 369 -370.

5- Little. op. cit. p. 296.

6 -Ionedes . Michael. Divide and Loose the Arab Revolt. 1955- 1958 London. Geoffrey Bles. 1960. p. 156. Adams. Michael. op. cit. p. 64

وفى إطار تحديد الاتجاه الأميريكى فى ضوء نتائج مؤتمر لندن الثانى أوصى دالاس ايزنهاور بان يصدر بيانا فى مؤتمر صحفى يشير إلى ترحيبه لقرارات الدول الثمانية عشرة فى مؤتمر لندن الثانى، وأن هيئة المنتفعين توفر حلا مؤقتا انتظارا لحل دائم، وأن الولايات المتحدة سوف تنضم إليها، كما أن مقترحات الدول الثمانية عشرة تمثل اساسا صالحا للتسوية السلمية الدائمة لمشكلة القناة اذ تأخذ فى اعتبارها مصالح المنتفعين ومصالح مصر[١] ، وظلت الولايات المتحدة على تفاؤلها وثقتها فى التسوية. ففى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ عقد دالاس مؤتمرا صحفيا ثانيا أكد فيه «أنه لا يقبل الرأى القائل بأن مصر سوف ترفض ما نريد وان الدولة التى تأخذ الحقوق المعقولة للآخرين تخسر بكل السبل وان العواقب التى تواجهها مصر إذا استمرت فى اسلوبها سوف تكون وخيمة».

لم يحدد دالاس ما هى تلك العواقب الوخيمة، بل أنه قبل انعقاد مجلس الأمن أدلى بتصريح جديد يبرز فيه الخلافات مع فرنسا وبريطانيا فيما يتصل ببعثة مينزيس وبهيئة المنتفعين موضحا الاختلافات فى النظرة والمعالجة للمشكلة، وأن دور الولايات المتحدة الحاضر وفى المستقبل ليس ان تتماثل مع الدول الاستعمارية بل ان تلعب دورا مستقلا[٢] وكان هذا المؤتمر الصحفى بمثابة مؤشر واضح المغزى للاختلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى معالجة الموقف[٣].

كان هذا المؤتمر الصحفى بمثابة نهاية مرحلة من مراحل الأزمة، فلقد حاولت الولايات المتحدة الحصول من مصر على الموافقة على نوع من السيطرة الدولية على القناة، ومع تكرار محاولات تعبئة الرأى العام العالمى لم تفلح أى من هذه الوسائل. وكانت أخر أساليب الغرب هى اللجوء إلى مجلس الامن، واعتقدت الولايات التحدة أن التسوية لازالت ممكنة وأنه مع احتفاظ عبد الناصر للقناة فإن الاساليب والمناورات التى استخدمها دالاس قد عطلت ومنعت استخدام القوة، وكان اعتقادها انه فى المدى الطويل فان تعبئة الرأى العام العالمى والضغط الاقتصادى سوف يرغم مصر على قبول حل وسط لو مارست بريطانياً وفرنسا ضبط النفس.

فى هذا المنعطف من الأحداث قدم طلب مشترك من فرنسا والمملكة المتحدة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ الى مجلس الأمن لبحث أزمة القناة[٤] كما تقدمت مصر باتهامات مضادة إلى مجلس الأمن لبحث الحشود العسكرية البريطانية والفرنسية فى البحر المتوسط، وما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وبالتالى انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة[٥].

سابعا : طبيعة الموقف الأميريكى فى مجلس الأمن.

وفى مطلع أكتوبر ١٩٥٦ دخلت أزمة السويس مرحلة جديدة من المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن ووصلت إلى ذروتها بأحداث العدوان فى نهاية أكتوبر ١٩٥٦. وقد بدأت مناقشات مجلس الأمن فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦ وكان البند المدرج على جدول الأعمال هو «بحث الموقف الناجم عن الاجراء المنفرد من مصر فى إنهاء

1- Personal and private to the president from J.F.D Sept. 25, .1956 Box (3) White House correspondence

2- U.S. Dept. of state, U.S. policy in the Middle East, Sept. 1956-June pp 103-104

3- Campbell, op. cit. p. 109, Little, op. cit. p 289, Lilienthal, op. cit. p. 184

4- U.N.S.C.O.R. 11 the year 713 Meeting Sept. 30 1956, p. 2

5- Ibid. p. 16.

نظام الادارة الدولية لقناة السويس» وهذا هو البند الذى اقترحه البريطانيون والفرنسيون، ثم البند الذى اقترحه المصريون «هو الاجراءات الموجهة ضد مصر بواسطة بعض الدول خاصة فرنسا والمملكة المتحدة والتى تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين» وقدم البريطانيون والفرنسيون مشروع قرارهم الذى يشير الى الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية ١٨٨٨ والادارة الدولية، والى مقترحات مؤتمر لندن الأول كوسيلة ملائمة لتسوية المشكلة ولم يكن هناك احتمال لقبول مصر للمشروع، وكان البريطانيون والفرنسيون يحاولون اظهار استنفاذهم للوسائل السلمية[١].

قدم وزير الخارجية المصرى فى الثامن من أكتوبر عناصر الموقف المصرى[٢] وأورد أن التأميم اجراء قانونى وعمل من أعمال السيادة، وكرر تصريحات مصر بدفع تعويض عادل، وأن مصر عرضت عدة أسس واقعية للتفاوض كانت موضع تجاهل وأن مصر مستمرة فى ضمان حرية الملاحة طبقا لاتفاقية القسطنطينية، ووصف وزير خارجية مصر المفاوضات التى جرت فى لندن، بانها لم تكن مفاوضات، بل تقديم انذار نهائى لمصر سبقتها تهديدات وضغوط اقتصادية وتحركات عسكرية، وان المقترحات قد قدمت بلغة استفزازية وأكد ان مصر مستعدة للمشاركة فى مفاوضات حقيقية ولكنها ترفض السيطرة من أى جانب.

أما الموقف الأميريكى تجاه القضية المطروحة على مجلس الأمن فقد طرحه دالاس فامتدح تصرف الدول التى هددها الاجراء المصرى بالاخطار وذلك كما وصفها دالاس للالتزامها أولا بالسعى لحل المشكلة بالطرق السلمية ثم استعرض ما وصفه بأنه خطوات السلام التى اتخذها الغرب (مؤتمر لندن الأول - بعثة ميزنيس - هيئة المنتفعين) وانحى باللائمة على تصلب الموقف المصرى وقال «لا يمكن لأحد أن يتشكك فى النوايا السلميةلاولئك الذين تضرروا من الموقف المصرى، إذ لم يحدث من قبل أم بذلت جهود نحو تسوية موضوع له مثل هذه الابعاد الخطيرة بالطرق السلمية، وان المجلس يعلم انه يتعامل مع حكومات لا تميل إلى استخدام القوة»[٣]

ثم ركز دالاس فى طرحه هذا على استعراض الجوانب القانونية التى يستند إليها الموقف الغربى ودعا الى قبول المبادىء التى اعلنتها الدول الثمانية عشرة فى مؤتمر لندن الأول وركز على أهمية الإدارة والرقابة الدولية على القناة وابعادها عن الخضوع لسياسات دولة معينة، واختتم بيانه بالهجوم على الدعم الذى يقدمه الاتحاد السوفيتى لمصر وذكر رغبة الولايات المتحدة فى التصويت لصالح مشروع القرار الانجلو فرنسى.

وتحليلنا لبيان دالاس أنه وإن التزم علنا بالتأييد الدبلوماسى لمشروع القرار البريطانى الفرنسى لما احتواه من مبادىء وخطط كان هو الداعية إليها، فقد ابرز فى بيانه ما وصفه بالنوايا السلمية والتسوية السلمية لهذه المشكلة، وصرح أن المجلس لا يتعامل مع حكومات تميل إلى استخدام القوة وكأنه ينفى عنهما تهمة او شكوك مثاره حول احتمالات التدخل العسكرى.

---

1 -Ibid. 736 Meeting Oct. 8. pp. 1 - 14

2 -Ibid. idem.

3 -U.N.S.C.O.R. Oct. 9. 1956 pp. 6 - 8. 13.

وبعد بيان دالاس جرت مشاورات بين همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة ولويد وزير خارجية بريطانيا وبينو وزير خارجية فرنسا والدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر، ومن هذه المشاورات برزت ست مبادىء تمثل إطارا للتسوية المقبلة، وهى حرية الملاحة، واحترام سيادة مصر، عزل القناة عن سياسات أى دولة، النص عن أسلوب تحديد الرسوم، تخصيص نصيب عادل لتطوير القناة، ونص للتحكيم فى المنازعات فى المستقبل[1] هذه المبادىء وضعت فى الجزء الأول من مشروع القرار الأنجلو فرنسى[2].

وقد أقر مجلس الأمن الجزء الأول بالاجماع، ولكن كان واضحا أن الفقرات الباقيةغير مقبولة لمصر لأنها كانت تطلب منها أن توافق على مبادىء الدول الثمانية عشرة باعتبارها متفقة مع المبادىء الستة السابقة، وانه حتى يتم التوصل لتسوية نهائية فان المطلوب من مصر العمل مع هيئة المنتفعين لقناة السويس، وقد أدمج مجلس الأمن هذه الفقرات فى الجزء الثانى من القرار وأجرى تصويتا منفصلا عليه، لكن السوفيت صوتوا بالاعتراض على المشروع، واحس كثيرون انه برغم هذا الاعتراض فان الموقف قد طرأ عليه تحسن[2].

وفى الخامس عشر من أكتوبر وجه الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر رسالة الى رئيس مجلس الأمن يعلن فيها قبوله باسم الحكومة المصرية للمبادىء الستة التى وافق عليها مجلس الأمن بالاجماع فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٦، مشيرا إلى أن موافقة حكومة مصر على المبادىء الستة تعتبر اسهاما فى المفاوضات المقبلة حول مسألة قناة السويس[3].

إلا أن البريطانيين والفرنسيين كانت لهم تقديرات أخرى فى الواقع فقد أحسوا بنفاد الصبر فى تحقيق رغبتهم فى اسقاط عبد الناصر، وفور انتهاء مناقشات مجلس الأمن قرر ايدن انه على الرغم من أن القوة ستكون هى الملاذ الاخير فلا يمكن استبعادها، وقد ارسلت مصر خطابا الى رئيس مجلس الأمن احتجاجا على تصريح ايدن[4].

اما دالاس فقد أعرب عن أسفه من أن المجلس لم يتمكن الا من الموافقة على المبادىء الستة ومتطلبات التسوية واعرب عن أمله فى أن يستمر السكرتير العام فى تشجيع الاتصالات بين حكومات مصر وفرنسا والملكة المتحدة[5]

أجل كان دالاس من خلال تحرك الدبلوماسية الأميريكية فى مجلس الامن يدرك انه يمارس الاساليب والمناورات لارجاء اللجوء لاستخدام القوة المسلحة، أما بريطانيا وفرنسا فكانتا تناوران بدورهما لاستنفاد الوسائل السلمية للجوء أخيرإلى القوة المسلحة.

1- U.N.S. C.O.R. supplement, Oct. Nov. Dec. 1956 Doc. S 3671, pp. 19-20

(٢) يقول ميرفى إن دالاس شعر فى ضوء نتيجة تصويت مجلس الأمن أن اساليبه فى التعطيل قد افلحت وأن الخطط العسكرية قد اصبحت غير ذات جدوى وأن أساليب ضمان الملاحة فى القناة قد بدأت تتبلور انظر Murphy

3- U.S. Dept. of state bulletin. U.S. policy the Middle East, op. cit. pp. 120-121

4- Ibid p. 122

5- U.N. Review III no. Nov. 1956 p. 59

ثامنا: تزايد الشكوك الاميريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة.

لم يكن هذا الشك الأميريكى فى نوايا بريطانيا وفرنسا فى اللجوء لاستخدام القوة غائبا أثناء انعقاد مجلس الأمن، فقبل خطاب دالاس أمام مجلس الامن(*) استعرض مع ايزنهاور تقييم الموقف فى الثانى مع اكتوبر ١٩٥٦ خاصة تأزم العلاقات الاميريكية البريطانية والاميريكية الفرنسية واحساس هاتين الحكومتين بعدم وجود دعم أميريكى لهما وتحميلهما الولايات المتحدة مسئولية الفشل فى تحقيق نتائجها.

وقد طرح ايزنهاور اثناء الاجتماع مع دالاس بعض المقترحات الخاصة بهيئة المنتفعين لتعيين مصرى مديرا عاما لها وكانت اجابة دالاس على هذا الاقتراح موحيه تماما فقد تساءل «هذا الحل ممكن ولكن هل يريد البريطانيون والفرنسيون حقا حلا سلميا؟» وخلص ايزنهاور من عملية التقييم مع دالاس إلى ضرورة ممارسة ضغط قوى للتوصل إلى تسوية، ولكن دون التفاوض من وراء ظهر الحكومتين أو بدون موافقتهما ورضاهما(١).

وكان رد دالاس يميل الى التفاوض مع المصريين وبالمثل كان تقدير ايزنهاور أن مسألة قناة السويس ليست من النوع الذى يبررإسقاط عبد الناصر، كما كان ايزنهاور يشعرأن عبد الناصر وان افصح عن اتجاهات خطيرة فهو لا يحتاج لأكثر من كبح جماحة، كما كان ايزنهاور يقدر امكانية خلق زعامة عربية منافسة لعبد الناصر فى مواقع اخرى، وأن الأمل فى ذلك كبير وأفضل من الهجوم على عبد الناصر بسبب القناة.

وخلاصة تقدير ايزنهاور فى هذه المرحلة من الأزمة ضرورة اتخاذ موقف مستقل عن البريطانيين والفرنسيين حتى تعرف الولايات المتحدة بشكل يقينى ماذا ينوون(٢).

كان هذا التقييم الذى توصل إليه دالاس وايزنهاور «فى مطلع اكتوبر» الثانى من اكتوبر ١٩٥٦ محور مراجعة بينهما فى أعقاب اجتماع مجلس الأمن حيث ازدادت وتعمقت الشكوك الأميريكية فى نوايا بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة فى الأزمة.

ففى الحادى والعشرين من أ كتوبر ١٩٥٦ أى قبل العدوان الثلاثى باسبوع اجتمع دالاس وايزنهاور حيث طرح عليه دالاس تقديراته لدوافع الفرنسيين باستخدام القوة وفسرها بأنها ظروف الحرب فى شمال أفريقيا، ودوافع بريطانيا تتمثل فى الرغبة فى التخلص من عبد الناصر، واتفق دالاس وايزنهاور على صحة هذا التقدير لكنهما لم يكونا على يقين من توقيت بدء العمليات البريطانية والفرنسية، هل ستتم قبل انتخابات الرئاسة الاميريكية فى نوفمبر ١٩٥٦ أم بعدها ولذا بحثا دعوة ايدن ومولبه بعد الانتخابات لبحث الموقف. (٣)

(*) انظر رواية سير هامفرى تريفيليان سفير بريطانيا فى مصر عن استعدادات حكومته للحرب أثناء مناقشة القضية فى مجلس الأمن وذلك فى مذكراته الشخصية التى وضعها عن حرب السويس.

Trevelyan. Humphrey. the Middle East in Revolution.McMillan. 1970. Great Britain pp 96 - 104

1- Secret. the Secretary. Oct 2. 1956. Memo of conversation with the president Sub. Suez canal White House- Memo series Box (4) J.F D papers. 1952 -1959

2- Ibid. idem

3- The Secretary Oct. 21. 1956. secret. Memo of conversation with the president. White House Memo series. Meetings with the president.

وتحليل هذه الوثيقة الهامة، قبل حرب السويس بأسبوع تقريبا تشير إلى أن تقديرات ايزنهاور ودالاس كانت تميل بقوة إلى ترجيح لجوء بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة ودخول الحرب ضد مصر، ولكنهما لم يكونا على علم مؤكد - كما تشير الوثيقة - إلى قرب بدء العمليات فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بل رجحا ان يحدث ذلك بعد انتخابات الرئاسة ولذلك بحثا دعوة رئيسى الحكومتين الفرنسية والبريطانية للتباحث فى واشنطن حول الموقف.

ومع استمرار الجمود فى المفاوضات وعدم احراز اى تقدم ازدادت الشكوك فى احتمالات الحرب واستمرت متابعة ايزنهاور ودالاس لأزمة السويس، فأشار ايزنهاور فى اجتماع لاحق مع دالاس فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ أن دعوة أيدن ومولية لواشنطن أواخر نوفمبر لن تتم إذا قام البريطانيون والفرنسيون بعمل عسكرى ضد مصر[١].

كما اعرب دالاس عن قلقه العميق من أن البريطانيين والفرنسيين يقدمون على الانتحار بالتورط فى الصراعات الاستعمارية لمحاولة فرض حكمهم بالقوة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، وشاركه ايزنهاور هذا القلق العميق.

وفى ضوء هذه الوثائق الصريحة عن شكوك الولايات المتحدة القوية فى نوايا العدوان البريطانى والفرنسى نرجح صحة ما أورده الآن دالاس *Allen Dulles* (شقيق وزير الخارجية ورئيس وكالة المخابرات المركزية الأميريكية أثناء أزمة السويس) من أن المخابرات الأميريكية كانت متنبهه تماما لما يحتمل أن تفعله اسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وقد يتصور العامة ان المخابرات قد فشلت، بل وصدرت تصريحات من المسئولين بان الولايات المتحدة لم تعرف سلفا بما حدث، وربما كان المسئولون يريدون اعطاء الانطباع بأن البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين لم يبلغوا الولايات المتحدة بما سيفعلون، ولكن الواقع أن المخابرات فى الولايات المتحدة كانت تحيط الحكومة بالمعلومات ولكنها كالعادة لا تعلن عن هذا الانجاز[٢].

هذا بالنسبة (لمعرفة) الولايات المتحدة بنوايا التدخل المسلح او بخطط التدخل المسلح، وهى المعرفة التى ترجحها بقوة تصل إلى درجة اليقين الوثائق السرية للبيت الأبيض ومحاضر مباحثات ومشاورات وزير الخارجية مع رئيس الجمهورية ، والسؤال الآن وماذا بعد هذه المعرفة؟ هل أوضحت الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا الموقف الأميريكى تجاه أى هجوم مسلح ضد مصر؟ يمكن استنتاج الاجابة من رسائل ايزنهاور الى ايدن او اتصالات دالاس مع الخارجتين البريطانية والفرنسية، ويؤكد هذا الاستنتاج المحضر المسجل لشهادة المساعد الخاص لدالاس الذى يحلل موقف وزير الخارجية ازاء هذه النقطة بالتحديد.

يقول ماكومبر Mcomber المساعد الخاص لوزير الخارجية: إن دالاس أوضح فعلا لبريطانيا وفرنسا الموقف الأميريكى إلا أنه حدث قصور فى الاتصالات عشية الغزو. ولاحظ دالاس انعدام الاتصالات مع لندن وباريس خلال الأيام السابقة على الغزو وأحس أن ذلك ينذر بالشر. فبعث برسائل من الخارجية الاميريكية الى سفراء الولايات المتحدة فى لندن وباريس آكد له سفراؤه هذه الظاهرة ولم يستبعدوا آن ذلك يعنى الاستعداد للتحرك وبدء الحرب[٣].

---

1 - Personal and private, secret. Memo of conversation with the president. White House Memo series. Meetings with the president Box (4).

2 - Dulles, Allen. The craft of intelligence. Harper & Row. publishers N.Y. 1963, p. 163

3 - William Mcomber, transcript of a recorded interview Jan 2. 12. 19, 1966 J.F.D. Oral History collection princetion University Library.

ويؤكد المساعد الخاص لدالاس أنه لم يكن هناك انذار أو مشورة للولايات المتحدة عندما تحركت بريطانيا وفرنسا فعلا وكانت آخر حركة هى التعبئة العسكرية الإسرائيلية مما قطع بنوايا التحرك، وكان دالاس كما يروى مساعده يقول للبريطانيين قبل الغزو ان الفرنسيين مستعدون للتحرك والأسرائيليون أيضا مستعدون للتحرك، والسؤال هو ما إذا كان البريطانيون سيتحركون أم لا؟ حيث أنهم الطرف الرئيسى، ولو أنهم امتنعوا عن التحرك لما نشبت الحرب، أما إذا تحركوا فالحرب واقعة لا محالة، وكان دالاس خلال سبتمبر وأكتوبر قبل الغزو على اتصال مستمر مع البريطانيين[1].

كانت مشورة دالاس للبريطانيين كما يرويها مساعده الخاص أنه مهما كان اجراء مصر بتأميم القناة بغيضا فهو ليس منافيا للشرعية بهذه الدرجة، وأن موقف بريطانيا أمام الرأى العام العالمى ليس بالموقف القوى الذى يبرر الاجراء الذى يفكرون فيه، وظل دالاس يردد لهم «سوف يقف العالم كله ضدكم».

ويجزم المسعاد الخاص لدالاس ان الاتصالات بين دالاس وبريطانيا قبل الغزو كانت واضحة تماما وأن استراتيجية دالاس كانت كسب الوقت وان كان يتعاطف مع أحساس البريطانيين بالغضب والمراره ولكن لم يكن متعاطفا مع تطور الأزمة لتصل إلى الغزو المسلح وان حل القضية لا يكمن فى شن الهجوم[2]. وقد صارح دالاس فعلا البريطانيين بان خطته من عقد مؤتمر للمنفعين وعقد اجتماع وراء اجتماع هى لتهدئة الرأى العام البريطانى وحتى تشعر الحكومة أنها لن تستطيع الغزو لافتقارها للتأييد وبحيث ينقضى التهديد للغزو.ويؤكد مساعد دالاس أن مثل هذه الاحاديث الصريحة قد جرت على أعلى المستويات بين الحكومتين طوال الأزمة، بل أن دالاس ـ كما يقدر مساعده ـ كان يحاول التأثير على موقف مصر وجعله أكثر مرونة وتقديم حلول معقولة وكانت الحكومة التى يعتمد عليها فى ذلك هى الحكومة الهندية، وقد بعث دالاس برسالة الى نهرو رئيس الحكومة الهندية وناشده ممارسة تأثيره على عبد الناصر على نحو ما يمارس هو تأثيره على المملكة المتحدة وانه يعول عليه فى ذلك وقد أجابه نهرو أنه سوف يحاول.

والثابت لدينا أن وثائق البيت الأبيض السرية ومحاضر اجتماع دالاس مع ايزنهاور تقطع بالعلم والمعرفة نوايا وخطط التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى ضد مصر واحتمالات تحرك اسرائيل، والشهادة المسجلة لمساعد ايزنهاور تؤكد أ ن دالاس قد حاول بشتى السبل اثناء البريطانيين عن نواياهم. ويشارك روانترى مساعد وزير الخارجية هذا الرأى فى معرض تقييمه لدبلوماسية دالاس فى إدارة أزمة السويس حيث يقول « إنه ليس ثمة شك فى أن دالاس كان حريصا على ايجاد حل سلمى لمشكلة تنطوى على مضامين خطيرة»[3].

1- Ibid pp. 71 - 73

2- Ibid pp 74 -76.

3 -William, Rountree, atranscript of a recorded interview Dulles Oral History, pp. 15 - 16- 17.1966.

المعروف أن وليام روانترى حل محل جورج الان فى منصب مساعد وزير الخارجية الاميريكى منذ يوليو ١٩٥٦ وكان نائبا لمساعد الوزير منذ ١٩٥٦ فهو معاصر وشاهد على تطورات الأزمة.

الباب الثالث

التغير فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية
نحو مصر

الفصل الثانى عشـر

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى على مصر

الفصل الثانى عشــر

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى ضد مصــر

أولا : تقديرات أجهزة الإدارة الأميريكية لابعاد العدوان

ثانيا : تحليل الموقف الأميريكى من العدوان المسلح.

ثالثا : الموقف الأميريكى فى الأمم المتحدة.

رابعاً : الخلافات الأميريكية البريطانية آزاء التدخل المسلح فى مصــر.

خامساً : الموقف الأميريكى من معالجة آثار العدوان المسلح.

سادساً : مواجهة السياسة الأميريكية لإنهاء حرب السويس بالنسبة لمصــر.

سابعاً : تقديرات الخارجية والكونجرس لدلالات حرب السويس.

ثامناً : خطوط مشروع ايزنهاور أمام الكونجرس.

تاسعاً : التفكير الاستراتيجى الجديد فى الشرق الأوسط (مبدأ ايزنهاور).

موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثى ضد مصر

يتناول هذا الفصل طبيعة وخصائص الموقف الأميريكي تجاه العدوان الثلاثى على مصر منذ التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ وحتى انسحاب القوات البريطانية والفرنسية وإسرائيل، ولا يهدف منهج البحث فى هذا الجانب من الجوانب الموقف الأميريكى تجاه حرب السويس استعراض مجريات ويوميات هذه الحرب التى اضحت معلومة ومنشورة على الباحثين فى كثير من المصادر الرسمية والعالمية.

إنما يهدف منهج البحث في هذا الموضوع تحديداً استجلاء حقائق وخصائص الموقف الأميريكى والتقييم الأميريكى ورد فعل السياسة الخارجية الأميريكية لهذه الحرب من خلال الوثائق السرية غير المنشورة للبيت الأبيض والتى تحتوى على مادة تاريخية جديدة تضيف إلى المعرفة بحقيقة الموقف الأميريكى، بالإضافة إلى عشرات بل مئات الكتب والمقالات التى تعالج ما أصبح يعرف بحرب السويس أو أزمة السويس عام ١٩٥٦، وبعبارة مركزة فإن البحث فى هذا الفصل ليس هو حرب السويس فى ذاتها بل هو الموقف الأمريكى من حرب السويس، كما قدرته الإدارة الأميريكية فى واشنطن، وكما جسدته وعكسته الدبلوماسية الأميريكية للأمم المتحدة.

فى الوقت الذى كانت مناقشات مجلس الأمن دائرة خلال شهر أكتوبر كانت سلسلة من المشاورات السرية تجرى بين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين، ففى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ طار ايدن ولويد إلى باريس للإجتماع مع موليه وبينو، وفى ٢٢ أكتوبر ذهب بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل لإجراء مباحثات. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن البريطانيين والفرنسيين مستمرون فى اتفاقهم للقيام بعمل عسكرى مشترك، كما أن إسرائيل أبلغت فرنسا بخططها فى الهجوم وطلبت التأييد من فرنسا[١].

وحدث انفصال مريب في الاتصالات بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، فقد تعمد حلفاء وأصدقاء واشنطن التعمية عليها[٢].

وفى الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ وجه ايزنهاور تحذيرا صريحا من عدوان إسرائيل جاء فيه أنه «خلال الأيام القليلة الماضية تلقيت تقارير مثيرة للإنزعاج تتضمن معلومات أن إسرائيل تقوم بتعبئة واسعة لقواتها المسلحة، وقد تأكدت هذه التقارير صباح أمس بعد الاجتماع مع وزير الخارجية»، ويشير ايزنهاور أنه قد بعث برسالة شخصية إلى رئيس وزراء إسرائيل آنئذ دافيد بن جوريون يعرب فيها عن قلقه العميق ويجدد التوصية بعدم اتخاذ أى خطوة تتسم بالقوة والعنف وتهدد السلام ويضيف ايزنهاور أنه تلقى مزيداً من التقارير التى تشير إلى أن التعبئة الإسرائيلية قد استمرت وتكاد تستكمل وأن خطورة الموقف اقتضت منه إرسال رسالة عاجلة إلى بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل[٣].

---

(١) يكاد يكون هناك شبه اجماع بين المؤلفين لحرب السويس على الاخذ بنظرية التواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل انظر مؤلفات Childers, Finer, flapan, T Bromberger, Mary & Serge, Secrets of Suez, London, Sibgewick & Jackson ltd 1957. وانظر كذلك

(٢) سبق أن أشار المساعد الخاص لدالاس فى محضر شهادته المسجلة أن دالاس لاحظ فعلا الافتقار إلى الاتصالات بين هذه العواصم قبل الغزو ببضعة أيام، راجع الفصل السابق.

3 - U. S. Dept. of state, U. S. Policy in The Middle East, Documents, op. cit. p. 134.

تقديرات أجهزة الإدارة الأميريكية لابعاد العدوان.

ويؤكد هذه المعلومات التى أذاعها ايزنهاور ذلك التقييم الذى نقلته إليه وكالة المخابرات المركزية فى ٢٩ أكتوبر الساعة العاشرة والدقيقة الثانية والعشرين صباح يوم العدوان الثلاثى فى حديث تليفونى من الان دالاس مدير وكالة المخابرات الأميريكية(١) حيث نقل إلى الرئيس ايزنهاور أن المعلومات المتوافرة تؤكد درجة عالية من التعاون بين الفرنسيين والإسرائيليين وأن الدليل على ذلك قاطع، كماأشار آلان دالاس إلى وجود حشود فى قبرص وأن هذه الحشود مع إعداد طائرات الميستير دليل قوى على تقديراته، وأضاف دالاس لايزنهاور معلومات واردة من الملحق الجوى الأميريكى فى تل أبيب عن إرسال سفينة إسرائيلية لعبور قناة السويس بالقوة كذريعة لاستخدام القوة ضد مصر، وأضاف آلان دالاس أن اشتعال الشرق الأوسط قد يعطى السوفيت ذريعة للتدخل.

فحديث مدير المخابرات المركزية الأميريكية غداة ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ وهو يوم الغزو الإسرائيلى لسيناء، تؤكد توافر معلومات يقينية عن تنسيق إسرائيلى فرنسى وحشود فى قبرص وتجمع لطائرات الميستير ربما يبرر تحذيرات ايزنهاور لبن جوريون من شن العدوان.

وفى نفس اليوم الذى نقل فيه آلان دالاس تقديراته عن الاستعدادات الحربية والتعاون بين فرنسا وإسرائيل شن الجيش الإسرائيلى هجوما على المواقع المصرية فى شبه جزيرة سيناء، وعلى الفور دعا دالاس إلى اجتماع لهيئة معاونيه، وكان تقديره ضرورة وقف الهجوم على الفور لأن هذا الهجوم يتيح لايدن وبينو الفرصة المنتظرة لهما(٢).

وفى مساء اليوم نفسه عقد اجتماع موسع لممثلى الخارجية والدفاع برئاسة ايزنهاور لبحث الموقف والتقارير الخاصة بالغزو الإسرائيلى لشبه جزيرة سيناء وتمثل «مذكرة المؤتمر» عن هذا الاجتماع الهام للإدارة الأمريكية إحدى الوثائق السرية بالغة الأهمية التى تحدد رد الفعل الأميريكى لهذا التطور الخطير فى أزمة السويس(٣).

وقد استعرض الاجتماع في مناقشة مستفيضة الموقف الاميريكى من كافة جوانبه تجاه بدء عمليات حرب السويس والغزو الاسرائيلى لشبه جزيرة سيناء، ويمكن استخلاص مواقف دالاس (وزيرالخارجية) والان دالاس (شقيقه مدير المخابرات المركزية)، وبرادفورد قائد البحرية الأميريكية، وهوفر وزير الدفاع، ثم مواقف الرئيس أيزنهاور وهوفر وزير الخزانة من خلال مناقشاتهم فى هذا الاجتماع.

---

(1) Telephone call to Allen, Dulles, Monday Oct, 29. 1956. 10. 22 A. M. Memo, telephone conversations, Oct. 1, 1956 to Dec. 56 Box (5) telephone calls sereis J. F. D Papers.

وقد أكد الان دالاس فى هذه المعلومات فى كتابه فن المخابرات فيما بعد يدلل فيه أن معرفة الوكالة بخطط العدوان، وانظر ايضاً:

Dulles, Allen, The Craft of Intelligence N. Y. Harper & Row 1963 p. 168.

وبصفة عامة عن المعرفة المسبقة للولايات المتحدة انظر ما رواه دوجلاس ديلون السفير الأميريكى فى باريس عن نوايا الفرنسيين فى الهجوم فى موعد قريب بعد ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦ انظر .

Marquis, Childs, Eisenhower; Captive hero N. Y. Harcourt, Brace & Co. 1958 p. 233

(2) Finer, op. cit.

(3) Memo oF Conference with The Persident Oct, 29, 1956 White House Memo Series.

فقد أوضح دالاس وزير الخارجية قيام الفرنسيين بتزويد الإسرائيليين بأعداد كبير من طائرات الميستير تزيد الأعداد المتفق عليها ودون الأخطار المتفق عليه فى الاتفاقيات الأميركية الفرنسية البريطانية حول تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة، وكان دالاس يشير فى ذلك إلى ما وصفه «بخدعة الإسرائيليين وعدم احترام البريطانيين لاتفاقيتهم»[١].

وكان رد فعل ايزنهاور على هذه الملاحظة ضرورة احترام التعهد الأميريكى بدعم ضحايا العدوان فى الشرق الأوسط، وتساءل عن كيفية تنفيذ هذا التعهد ولو بفرض حصار بحرى، ولكن الأدميرال براد فورد قائد البحرية تحفظ على الفكرة، أما آلان دالاس مدير المخابرات المركزية فقد طرح على الاجتماع توقعاته ولخصها فى احتمال وقف الملاحة فى القناة، ونسف خطوط البترول، ثم تدخل البريطانيين والفرنسيين عسكريا، وانهم قد استعدوا لذلك ولعلهم نسقوا عملياتهم مع الإسرائيليين، أما قائد البحرية برادفورد ابدى تخوفه من أن تطلب مصر مساعدة الروس وكيفية مواجهة الولايات المتحدة لهذا الاحتمال.

ولما أكد دالاس أن توفير الطائرات الفرنسية لإسرائيل انتهاك للاتفاق الذى تم مع الولايات المتحدة، اتفق ايزنهاور ودالاس على ضروة افهام فرنسا وبريطانيا بأن الولايات المتحدة سوف تنفذ تعهدها لمساعدة مصر، وأنها لم تؤيد الدولتين فى موقفهما وعندما أوضح هوفر وزير الدفاع أن احتمال أو فرض انحياز الولايات المتحدة ضد الفرنسيين والبريطانيين يعنى أن السوفييت سوف ينحازون إلى جانب العرب، كرر ايزنهاور ودالاس أن الفرنسيين هم الذين ورطوا البريطانيين باندفاعهم للحرب وأنه كان من الممكن إبعاد Unhook البريطانيين عن الفرنسيين، أما بالنسبة لتقرير العملية الإسرائيلية فقد اتفق المجتمعون على أن الإسرائيليين قد اعتمدوا على دعم البريطانيين والفرنسيين واستغلوا فترة ما قبل الانتخابات الأميريكية وانشغال السوفيت فى مشكلاته فى أوروبا الشرقية.

وكان تعقيب ايزنهاور حول استغلال الإسرائيليين لفترة ما قبل الانتخابات الأميريكية فى إشارة واضحة إلى الموقف السلبى الذى يمكن أن يتخذه الناخبون اليهود الموالون لإسرائيل منه «أنه لايهتم مطلقاً سواء أعيد انتخابه أم لم يتم» وكان رأيه ضرورة احترام التعهد الأميريكى وإن أعرب دالاس عن خشيته من احتمالات ظهور موجه من معاداة السامية.

ولخص أيزنهاور موقفه بقوله: إننا ندرك للبريطانيين والفرنسيين الحق فى خلافاتهم مع المصريين، ولكن ذلك لايبرر خداع الولايات المتحدة، وأكد ايزنهاور «أن هذا الموضوع» موضوع مبدأ ويجب أن يعامل على هذا الأساس» وتوقع ايزنهاور أن هذه الحرب سوف تفرض التزاما على الولايات المتحدة وحلفائها.

واتفق دالاس مع أيزنهاور فى هذا التفكير خاصة وأنه يفكر فى خطوات لتأييد مصر بالدعوة لعقد اجتماع فى الأمم المتحدة أو دعوة الكونجرس للانعقاد فى دورة خاصة وعلى هذا الأساس اتفق على الاتصال بالمندوب الأمريكى بالأمم المتحدة[٢].

---

(١) يروى ميرفى ان وزارة الخارجية الأميركية قد اكتشفت ان فرنسا تزود إسرائيل باسلحة باكثر مما هو مسموح به فى الإعلان الثلاثى انظر

Murphy .op.cit p. 390.

وبالنسبة للمعلومات عن شحنات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل انظر: Bromberger. op. cit. p. 32.

ويروى فاينر ان الولايات المتحدة ما بين ١٨و ١٩ اكتوبر ١٩٥٦ ان غزوا فرنسيا إسرائيليا سوف يقع وشيكا، وان هذه المعلومات وصلتها عن طريق سرى من خلال دبلوماسى فرنسى إلى وكالة المخابرات المركزية انظر:

Finer. op. Cit. p. 334.

(2) Ibid, Idem,

تحليل الموقف الأميريكى من العدوان المسلح:

ويستخلص الباحث عن تحليله لهذه الوثيقة بالنسبة للموقف الأميريكى أزاء بدء الحرب ما يلي: -

* إن هناك التزام أمريكى للدفاع عن ضحايا العدوان فى الشرق الأوسط.
* لم يحدث خلاف فى الرأى على مستوى الإدارة الأميريكية على أن إسرائيل هى التى بدأت بالعدوان على مصر هى الضحية.
* أن الولايات المتحدة مهتمة بتنفيذ تعهداتها واحترام كلمتها للدفاع عن مصر.
* أن مصر خديعة إسرائيل قد حدثت بشراء عدد من طائرات الميستير الفرنسية يفوق ما اتفق عليه.
* أن فرنسا والملكة المتحدة لم تحترما اتفاقياتهما مع الولايات المتحدة بإبلاغها بتسليح إسرائيل.
* أن اتفاق الولايات المتحدة مع فرنسا وبريطانيا فى الرأى أو الموقف تجاه أزمة تأميم قناة السويس لا يبرر خداعها بالعدوان على مصر.

وتقديرنا للمواقف المطروحه خلال هذا الاجتماع أنها تعكس اتجاهين:

(أ) اتجاه يمثله الرئيس ايزنهاور ودالاس لتقييم الموقف من زاوية سياسية ومبدئية تتصل بسياسة الولايات المتحدة ككل تجاه الأطراف «مصر وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا» وتقوم على ضرورة احترام التعهدات للدفاع عن ضحية العدوان.

(ب) واتجاه ثان يمثله وزيرا الدفاع والبحرية ومدير المخابرات المركزية وكان هذا يعكس القلق من النتائج العملية للحرب وهو احتمال تدخل الروس لصالح مصر وكيفية مواجهة الولايات المتحدة للموقف ثم احتمالات الآثار السلبية للحرب.. إغلاق قناة السويس ووقف امدادات البترول.

والخلاصة أن هذين الاتجاهين لم يكونا متناقضين فى الاجتماع بل اتضح توافق الآراء على ضرورة التحرك دوليا فى الأمم المتحدة لمساعدة مصر حتى دون اعتبار لردود الفعل من الحليفين أم ردود الفعل المحلية من اليهود الموالين لإسرائيل فى الداخل وتأثيرهم على إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور.

وقد انعكس هذا التقييم الذى انتهى إليه الاجتماع السرى فى بيان أصدره السكرتير الصحفى للرئيس ايزنهاور فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ أشار فيه إلى أن الرئيس فى اجتماعه مع الوزراء استذكر أن الولايات المتحدة قد تعهدت بمساعدة ضحية العدوان فى الشرق الأوسط وأنها سوف تحترم تعهدها وسوف تدعو لطرح الموقف على مجلس الأمن(١).

---

(1) White House press release Oct. 29, 1956 Dept, of state bulletin Nov.12, 1956 p. 649.

وقد طلب السفير الأميريكي «هنرى كابوت لودج» لدى الأمم المتحدة من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع فورى للمجس لبحث تهديدات السلم والأمن الدوليين[1]، وقد كان إيقاع الأحداث كما هو معروف الآن ـ متلاحقا ـ ففى اليوم التالى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ قدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية انذارين لمصر وإسرائيل لمدة ١٢ ساعة لوقف الاشتباكات على الفور ودعوة قواتهما للانسحاب لمسافة عشرة أميال شرقى السويس، وطلبت من الحكومة المصرية السماح للقوات الإنجليزية والفرنسية بالتمركز مؤقتا فى ثلاث نقاط فى السويس والإسماعيلية وبورسعيد بهدف فصل المتحاربين وضمان سلامة الملاحة[2].

وفى نفس اليوم صدر عن السكرتير الصحفى للرئيس أيزنهاور بيان جاء فيه «أن الرئيس فور علمه بالإنذار بعث برسالة عاجلة إلى رئيسى وزراء بريطانيا وفرنسا وأعرب عن أمله فى أن تتاح للأمم المتحدة تسوية النزاع بالطرق السلمية لا بالقوة»[3] وطلب ايزنهاور فى رسائله تأييد الولايات المتحدة فى عملها فى الأمم المتحدة وأعادة تأكيد الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ وحذر من أن أى عمل عسكرى بريطانى أو فرنسى سوف يخلق موقفا خطيراً ويفتح الباب أمام السوفيت ويزيد من صعوبة العلاقة البريطانية الأميريكية الفرنسية وأنهى ايزنهاور رسائله بالمناشدة بضبط النفس والصراحة التامة بين الدولتين[4].

وقبل أن ننتقل لتحليل الموقف الأميريكى فى الأمم المتحدة عندما انتقلت القضية إلى مجلس الأمن بناء على طلب المندوب الأميريكى ـ يهمنا تقييم رد الفعل الأميريكى لهذا التطور الجديد أو لنقل ذلك التطور الذى كانت تتوقعه الإدارة الأمريكية وتخشاه وتحذر منه وهو لجوء بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر.

لقد طرح هذا التطور فى اجتماع بين ايزنهاور ودالاس ووزير الدفاع هوفر فى الثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦ نفس يوم توجيه الإنذار إلى مصر[5].

وفى هذا الاجتماع بحث الرئيس ايزنهاور الموقف واتفق مع دالاس وهوفر على أن تتقدم الولايات المتحدة بطلب مناقشة الهجوم الإسرائيلى أمام مجلس الأمن بمفردها مالم تشاركها بريطانيا وفرنسا اللتين ترددتا فى الاشتراك فى طلب المناقشة وقرر ايزنهاور فى الاجتماع أن يبعث برسالة عاجلة إلى ايدن فى ضوء المعلومات التى تلقاها عن بدء عمليات الإنزال الفرنسية والبريطانية فى مصر(*).

ثم ناقش الاجتماع احتمال أن يكون البريطانيون والفرنسيون قد استندوا إلى الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ بزعم حماية مصر بإنشاء جبهة فى منطقة القناة، لكن رد فعل ايزنهاور على مثل هذا التقدير أن مثل هذا العمل

---

(1) U. S. Dept. of state, the U. S. Policy in the Middle East, op. Cit. pp. 137 - 138.

(2) Kessing 's contemporary archives Nov. 3 - 10, 1956 p. 15173.

(3) White House press release, Oct. 30, 1956 Dept. of state bulletin Nov. 12, 1956 p. 749.

(4) Finer, op. cit.p. 360.

(5) Personal and private, secret, Oct. 30, 1956, White House Memo Series, Meetings with the president Bo (4). d. d. E. Library.

(*) لم ينشر نص البرقية مع هذه الوثيقة وإن كان فاينر قد أورد مضمونها فى كتابه على نحو ما أشرنا فى الهامش على الصفحة السابقة.

كان يستوجب التصدى للإسرائيليين لا مساندتهم فى العمليات وكان تعليق وزير الدفاع أن تقديراته تشير إلى أن الفرنسيين والبريطانيين سوف يستولون على القناة ثم ينسحب الإسرائيليون.

وانتهى ايزنهاور إلى أن هذا التصرف البريطانى الفرنسى يعتبر بمثابة إلغاء لاتفاقهم وتعهدهم فى الإعلان الثلاثى (وقد وصلت خلال هذا الاجتماع رسالة من ايدن إلى ايزنهاور تقول بأن موقف مصر خلال العام الماضى ١٩٥٥ قد أعفى الدول الموقعة على الإعلان الثلاثى من أى التزام)

أما دالاس فقد طرح تقديراته وآرائه كما يلى: ـ

* احتمال تجميد أرصدة إسرائيل فى نيويورك وبقية الولايات الأميريكية ووقف أموال التبرعات (سوف يوافق ايزنهاور على هذا الاقتراح بل وسوف يقرر تطبيق العقوبات الاقتصادية على إسرائيل كما تبين ذلك وثائق البيت الأبيض).

* إن الفرنسيين قد رفضوا المشاركة فى إدراج بند بطلب المناقشة فى مجلس الأمن، كما أن البريطانيين طلبوا تعديل البند إلى المسألة الفلسطينية وعدم الإشارة إلى العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية فى مصر(١).

* أن الدولتين بريطانيا وفرنسا قد أصبحتا فى نظر العالم هما الدولتان المعتديتان والمعاديتان للعرب.

قدر دالاس دوافعهما لشن الحرب على مصر لأن المسألة لم تكن السويس بل هى مسألة الجزائر بالنسبة لفرنسا والموقف فى الخليج بالنسبة لبريطانيا، وأن رأيه أن الاحتمالات قوية للقضاء على نفوذ البريطانيين فى العراق ونسف أنابيب البترول، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا تتوقعان تأييد الولايات المتحدة لهما والوقوف ضد العرب على أساس أنه لاسبيل أمام الولايات المتحدة إلا توفير النفط لهما.

أما تقديرات ايزنهاور وآراءه ازاء التدخل العسكرى الفرنسى البريطانى بعد توجيه الإنذار لمصر فكان أشد صراحة ونقداً ومراره فقد قال: «إن تقديره أن الفرنسيين والبريطانيين ليس لديهم سبب كاف للحرب وأن تأميم مصر لقناة السويس ليس كافيا لتبرير الحرب وأنه لاقيمة فى حليف غير جدير بالثقة ولا يعتمد عليه، وأنه قلق للغاية من الوقوف إلى جانب دول تتبع سياسات استعمارية لا تتفق مع سياسات الولايات المتحدة».

أما بالنسبة لإسرائيل التى بدأت العدوان فإنه تنفيذا لاقتراح دالاس فى اجتماع اليوم السابق ٣٠ أكتوبر مع ايزنهاور ووزير الدفاع فقد اقترح بعض إجراءات عقابية ضد إسرائيل، وفى اليوم التالى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ يشير الملف السرى الخاص بقرار فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل الذى اتخذه وزير الخارجية إلى الآتى(٢):

١ ـ وقف المعونة الخاصة بالتنمية الاقتصادية مع عدم وقف الشحنات التى يجرى تحميلها أو التى تعبر البحار فعلاً.

٢ ـ عدم بدء مشروعات معونة فنية إضافية أما المشروعات التى بدأت فعلا فلا يجب وقفها.

---

(١) نفس المصدر.

(2) Secret, Dept. of state, Nov. 11, 1956 Memo, for Colonel A. J. Good paster, The White Houss, Sub. Record of Decision Re: Israel, Confidential Box (82) Suez Canal Crisis (2).

٣ ـ وقف امدادات منتجات فائض الأغذية الزراعية إلى إسرائيل بموجب القانون ٤٨٠، لكن الشحنات التى يجرى تحميلها أو التى تعبر البحار فعلا فلا يجب وقفها.

٤ ـ استمرارتأخير مغادرة فريق بنك التصدير والاستيراد لبحث تنفيذ القرض البالغ قدره ٧٥ مليون دولار.

٥ ـ عدم تقديم ضمانات استثمارية جديدة ولكن تبقى الضمانات القائمة سارية المفعول.

٦ ـ الشحنات العسكرية بما فيها المعونات العسكرية التى تسدد والتى بدأت بالفعل يجب أن توقف، ووقف كل تبادل للمعلومات، وعدم تخصيص أماكن إضافية فى مدارس الجيش الأميريكى لإسرائيل، مع استمرار الأفراد الجارى تدريبهم حاليا.

٧ ـ ضرورة تأخير اصدار تراخيص التصدير للسلع ذات الطابع شبه العسكرى.

٨ ـ عدم إصدار تراخيص تصدير لأى مواد فى قائمة الذخيرة ووقف التراخيص الممنوحة.

وقد أصدر وزير الخارجية توجيهاته لإدارة الشرق الأدنى لإعداد بيان عام يغطى النقاط السابقة، ومن الواضح أن الإدارة الأميريكية فى ضوء تقييمها للعدوان الإسرائيلى ومداه وتحالفاته مع بريطانيا وفرنسا قد اختارت سلوك مسلك حازم فى معالجة العدوان الإسرائيلى بوقف المساعدات الاقتصادية الجديدة دون المساعدات الجارية فعلاً، أما فى المساعدات العسكرية فقد قررت تعطيلها، ومع أن هذه الإجراءات العقابية لم ترق لمستوى الحذر الكامل فهى تتراوح بين مستوى التوقيف Suspension والتعطيل delay فهى توضح المدى الذى ذهب إليه الموقف الأميريكى من العدوان الإسرائيلى على مصر.

الموقف الأميريكى فى الأمم المتحدة:

القى كابوت لودج المندوب الأميريكى لدى الأمم المتحدة بيان الوفد الأميريكى أمام مجلس الأمن فى جلسته المنعقدة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦[١] ووصف التطور الذى حدث بأنه صدمه للحكومة الأميريكية برغم نداء ايزنهاور لرئيس وزراء إسرائيل وحثه على عدم اتخاذ أى عمل عسكرى، وأشار المندوب الأميريكى إلى أن حكومته ترى ضرورة اتخاذ المجلس لقرار يؤكد حدوث انتهاك للسلام والمطالبة بوقف العمل العسكرى الذى قامت به إسرائيل على الفور وأن يوضح ضرورة انسحاب قواتها فوراً وراء خطوط الهدنه وأنه لن يكفى مادون ذلك، كما أشار إلى دعوة كافة أعضاء الأمم المتحدة لتقديم مساعدة فورية لانسحاب القوات الإسرائيلية والامتناع عن تقديم أى مساعدة تؤدى إلى استمرار الغزو وكما لا يجب أن تستغل أى دولة هذا الموقف لأغراض خاصة، وأضاف لودج أن كل أعضاء الأمم المتحدة يتحملون مسئولية استعادة الاستقرار والسلام وأن ما دون ذلك يعنى كارثة فى هذا الجزء من العالم.

---

(1) Security council offical records 748 Meeting 30 Oct. 1956 pp. 15 - 21 ff.

وقد عقد مجلس الأمن بناء على رسالة موجهة من مندوب الولايات المتحدة بتعليمات من الحكومة الأميريكية تحت عنوان المسألة الفلسطينية خطوات بالوقت الفورى للعمل العسكرى الإسرائيلى ضد مصر.

وأشار لودج فى ختام كلمته إلى أنه سوف يقدم مشروع قرار يدعو المجلس فيه إسرائيل للانسحاب ويحدد الخطوات اللازمة لامتثالها لهذا القرار وقدمه لودج فى المستند S/37/0 فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦(*).

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد المشروع وكانت تلك هى المرة الأولى فى مجلس الأمن التى تستخدم فيها بريطانيا حق الفيتو، والمرة الأولى أيضاً التى تقف فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فى مجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا(١).

وقدم المندوب السوفيتى مشروع قرار توفيقى يدعو إلى وقف إطلاق النار على الفور وانسحاب القوات الإسرائيلية من مصر ولكنه حذف التوصيات بامتناع الأعضاء الآخرين فى الأمم المتحدة عن التدخل، وهزم المشروع السوفيتي بالتصويت السلبى لفرنسا وبريطانيا مع امتناع بلجيكا والولايات المتحدة، وقد أدت هزيمة المشروعين الأمريكى والسوفيتى فى مجلس الأمن بسبب الفيتو البريطانى والفرنسى إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرار فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ يدعو فيه الجمعية العامة إلى دورة طارئة فى ظل قرار الاتحاد من أجل السلام لعام ١٩٥٠(٢).

وفى نفس الوقت مع انتهاء موعد الانذار النهائى الموجه لمصر بدأ البريطانيون والفرنسيون قصفا جويا على عدد من المطارات والأهداف العسكرية المصرية، وكان رد الفعل الأميريكى عنيفا تجاه العمل العسكرى الإنجليزى والفرنسى وكانت النتيجة بالقطع هى تأييد موقف مصر، فألقى الرئيس ايزنهاور خطابا أمام التليفزيون الأميريكى فى الحادى والثلاثين من أكتوبر ١٩٥٦(٣) تحت عنوان تقرير عن التطورات فى الشرق الأوسط وقال فى خطابه «إنه لم تجر أى مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن أى مرحلة من هذه الأعمال، كما لم تخطر بها مقدما، وإنه إذا كان من حق أى دولة اتخاذ قرار أو عمل فمن حق الولايات المتحدة أن تختلف ورأى الولايات المتحدة أن هذه الأعمال قد ارتكبت خطأ جسيما لأنها لاتقبل استخدام القوة كوسيلة صحيحة أو حكيمة لتسوية المنازعات الدولية، كما أن هذه الأعمال لايمكن أن تتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة فلا سلام بدون قانون، ولا قانون إذا كنا نستعين بقانون للسلوك الدولى مع من نعارض، وقانون آخر مع أصدقائنا»(٤).

وفى نفس الوقت وضع الأسطول الأميريكى السادس والقيادة الجوية الاستراتيجية الأميريكية فى حالة تأهب، وعندما تحركت القوافل العسكرية البريطانية والفرنسية من مالطة والجزائر اتخذ الأسطول السادس

(*) مضمون هذا المشروع فقرتان فى الدباغة حول اختراق قوات إسرائيل للارض المصرية انتهاكا لاتفاقية الهدنة، والإعراب عن القلق ثم اربعة فقرات تنفيذية تدعو لوقف إطلاق النار فوراً وانسحاب إسرائيل، تدعو الأعضاء للامتناع عن استخدام القوة او التهديد بها ومساعدة الأمم المتحدة لضمان اتفاقيات الهدنة، والامتناع عن تقديم معونة عسكرية او اقتصادية لإسرائيل ما دامت لم تمتثل للقرار، ويطلب من السكرتير العام إحاطة المجلس علما بتنفيذ القرار، وقد تم التصويت على المشروع يوم ٣٠ اكتوبر وصوتت المملكة المتحدة وفرنسا ضده وامتناع استراليا وبلجيكا.

(1) U. N. S. C. O. R. 11 th year, 749 meeting Oct. 30, 1956 Draft Res. s/ 37/ 0 p. 31.

(2) Ibid p. 5.

وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح المشروع الإجرائى الذى اقترحته يوغسلافيا فى مجلس الأمن بدعوة الجمعية العامة للانعقاد فى دورة طارئة.

(3) White House press release Oct. 31, 1956 Dept of state bulletin 12 Nov. 1956 pp. 743 - 745, R. I. I. A. Documents 1956 pp. 268 - 269.

(4) U. S. Dept. of state Bulletin xxxv no. 709 Nov. 12p. 745.

مواقعه بالقرب من الساحل المصرى ولم يكن العسكريون الأميريكيون يعلمون عن تفاصيل أو أوامر عمليات الخطط البريطانية أو الفرنسية الشىء الكثير، ومن ثم فلم يُطلع العسكريون الأميريكيون البريطانيون أو الفرنسيين عن مواقع الأسطول السادس ومهمته[1]، ومع استمرار قصف المطارات المصرية تحركت الوحدات البحرية الأميريكية نحو ميناء الإسكندرية لترحيل المواطنين الأميريكيين.

الخلافات الأميريكية البريطانية ازاء التدخل العسكرى فى مصر:

تفجر إذن الخلاف الكامن بين الحكومات الأميريكية والبريطانية والفرنسية الذى ظل يتفاعل ويتفاقم منذ تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ حتى طرحه ايزنهاور علنا فى حديثه التليفزيونى عن تطورات الشرق الأوسط الذى باعد فيه بين الولايات المتحدة وبين حليفتيها. وازداد هذا الخلاف عمقا واتساعا عندما نقل النزاع من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦.

وعلى مستوى الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ عقدت دورة طارئة واستمرت الولايات المتحدة على موقفها الذى أعلنه لودج فى مجلس الأمن فقد ادلى دالاس ببيان أمام الجمعية العامة عارض فيه الغزو وقال: «إننا نتحدث عن موضوع بالغ الأهمية حيث تجد الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن الاتفاق مع ثلاث دول تربطها بها روابط الصداقة العميقة والاحترام والإعجاب، وترتبط باثنتين منهما وهما أقدم أصدقائنا وأكثرهما استحقاقا للثقة، إلا أنه لو لجأت كل دولة بالظلم إلى تصحيح هذا الظلم بالقوة لكان ذلك يعنى تمزيق الميثاق وتحويل العالم إلى ساحة من الفوضى كما أن اللجوء إلى القوة من جانب ثلاث دول على دولة رابعة لا يمكن اعتباره مجرد خطأ لا يتفق مع مبادئ وأهداف الميثاق[2].

ومضى دالاس يبرز الخلاف مع حلفائه فيقول: «إن الخلاف مع الأصدقاء دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التقييم وإعادة النظر فى موقفها بكل دقة وعلى أعلى مستوى فى الحكومة وأنها حتى بعد ذلك التقييم فلا تزال مختلفة لأن الاختلاف فى تقدير الولايات المتحدة لا ينصب على المسائل المباشرة بل ينصب على المبادئ ذاتها»[3]، ثم طرح دالاس التطورات بدءا بالتوغل الإسرائيلى فى سيناء، ثم انذار فرنسا والملكة المتحدة، ثم الهجوم المسلح بهدف السيطرة المؤقته على قناة السويس، فتصويت الدولتين بالفيتو فى مجلس الأمن على مشروع القرار الأميريكى، كما سرد دالاس انتهاكات إسرائيل للهدنة وفى المقابل ذكر ما وصفه بانتهاكات مصر لاتفاقية القناة ١٨٨٨ وتجاهل مصر لقرار مجلس الأمن ١٩٥١ الداعى لعبور السفن الإسرائيلية فى القناة ثم أشار إلى موضوع إعادة تسليح مصر واستيلائها على شركة قناة السويس، ثم تصريحات مصر العدوانية ضد بعض الدول الصديقة، وعقب دالاس بعد هذا السرد بأن كل هذه الاستفزازات مهما كانت خطورتها فهى لا تبرر اللجوء للقوة المسلحة[4].

---

(1) Lionel, Gelder, American in Britai's, place, the Leadership of the West and The Anglo - American Unity, N. Y. Frederick praeger, 1961 p. 243.

(2) Ibil U. N. G. A. O. R Ist E. S. S. Nov. 1 - 10, 1956. pp. 10 - 13

(3) p. 10.

(4) Ibid, idem.

ثم قدم دالاس مشروع قرار أمام الجمعية العامة (مستند الجمعية العامة رقم أ/ ٣٢٥٦) شرح عناصره التى تدعوا الأطراف المتشابكة فى القتال فى المنطقة للموافقة على وقف إطلاق النار فوراً، ووقف تحرك القوات المسلحة والأسلحة إلى المنطقة[١]، والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة والحث على فتح القناة للملاحة بأسرع ما يمكن بعد وقف إطلاق النار ويطلب من السكرتير العام مراقبة الموقف وتقديم تقرير عن تنفيذ القرار[*].

كما قدم وزير خارجية كندا ليستر بيرسون Lester Pearson اقتراحه المشهور بإنشاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وأقر المشروع بأغلبية ٥٧ صوت مقابل لاشيء، مع امتناع كل الأطراف المتحاربة[٢] وقد أدلى دالاس ببيان فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ أمام الجمعية العامة أيد فيه الاقتراح الكندى بإنشاء القوة وأبلغ كابوت لودج السفير الأميريكى فى الأمم المتحدة السكرتير العام باستعداد الولايات المتحدة لمساعدة قوات الأمم المتحدة بالنسبة للنقل الجوى والملاحة والنقل والامدادات[٣].

وفى نفس الوقت رفضت الولايات المتحدة اقتراحا سوفيتيا تضمنته رسالة من رئيس الوزراء السيوفيتى بولجانين إلى الرئيس الأميريكى ايزنهاور حول تدخل عسكرى مشترك للدولتين لاستعادة السلام فى المنطقة[٤] ووصف السفير الأميريكى الاقتراح السوفيتى بأنه اقتراح غير عملى، كما رفض مجلس الأمن بحث هذا الاقتراح فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦، وكان تقدير الولايات المتحدة يتناقض مع كل ما تقوم به الجمعية العامة والسكرتير العام[٥]، وإزاء هذه النوايا السوفيتية ابرق السفير الأمريكى فى موسكو بوهلين Bohlen يحث فيه على ضرورة وقف إطلاق النار الفور لمنع أى عمل عسكرى سوفيتى[٦].

وتفسيرنا للموقف الأميريكى الرافض للاقتراح السوفيتى أن الدبلوماسية الأميريكية استطاعت أن تلعب دوراً نشطا وقياديا فى مجلس الأمن، أولاً بتقديم طلب مناقشة الموضوع متحدية بذلك إرادة حليفتيها بريطانيا وفرنسا، فلها فضل السبق دبلوماسيا على الاتحاد السوفيتى، وثانياً فإن قرار إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة لعقد دورة طارئة خاصة طبقا لقرار الاتحاد من أجل السلام، مسألة مرفوضة من الاتحاد السوفيتى، والذى لم يستطع الاعتراض على تمرير القرار من مجلس الأمن لأنه قرار إجرائى، لا يسقط بالفيتو ولا يحتاج إلا لسبع أصوات، كما يرى الاتحاد السوفيتى فى نقل الموضوع للجمعية العامة انتقاصا من سلطات مجلس الأمن صاحب المسئولية الأولى فى حفظ السلم والأمن الدوليين وليس الجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حتى لا يكون له دورا هامشيا خارج مجلس الأمن وتنفرد الولايات المتحدة بدبلوماسيتها بالريادة فى هذا المضمار.

---

(1) U. N. G. A. O. R. IESS, Anned, Doc. A/3256 Nov. 10. 1956 p. 2 - 3.

(*) تم التصويت فى ٢ نوفمبر على المشروع وجاءت النتيجة ٥٤ صوت مؤيد مقابل ٥ أصوات معارضة هى استراليا ـ فرنسا ـ إسرائيل ـ نيوزلندا ـ المملكة المتحدة ـ وامتناع ٦ وهى بلجيكا ـ هولندا ـ البرتغال ـ لاوس ـ جنوب افريقيا.

(2) Ibid, Supplement no. 1, Res. 998. Es -/ p. 2.

وقد تم التصويت على الاقتراح الكندى فى الخامس من نوفمبر ١٩٥٦.

(3) New York Times Nov. 1956. p. 1.

(4) R. I. I. A. op. cit. p. 293.

(5) U. N. Review 111 no. 6. Dec, 1956 p. 38.

(6) Finer, op. cit. p. 418.

وعلى ذلك فقد صوت الاتحاد السوفيتي بالامتناع على مشروع القرار الكندى الداعى لإنشاء قوة طوارئ دولية على الرغم من التأييد السياسى المعلن من الاتحاد السوفيتي للموقف المصرى، ومن هنا كان اقتراح بولجانين ارسال قوة مشتركة أميركية سوفيتية للمنطقة لإقرار السلام حتى يظل مشاركا بدور فى المنطقة، لكن الولايات المتحدة رفضت تلقائيا هذا الاقتراح لأنه ببساطة يهدم كل ما بنته الدبلوماسية الأميريكية لنفسها داخل مجلس الأمن والجمعية العامة من مكانة وتأثير لتحركها لوقف التدخل العسكرى من حلفائها وأصدقائها الثلاثة، ولتقطع على الاتحاد السوفيتي الفرصة فى الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط تحت ستار المشاركة مع الدبلوماسية الأمريكية.

وكان لابد من تحرك الدبلوماسية الأميريكية بشكل مؤثر وفعال لاقناع الحكومة البريطانية بقبول وقف إطلاق النار والبدء فى تنفيذ قرار الجمعية العامة بإنشاء قوة طوارئ دولية، وقد تحركت الإدارة الأميريكية بالفعل فى ٥نوفمبر ١٩٥٦ حين عقد ايزنهاور مؤتمراً مع وزير الخارجية ووزير الدفاع لتقييم الموقف[1] وأشار ايزنهاور فى المؤتمر إلى أنه سيكتب لايدن ليحاول اقناعه بالموافقة على اتخاذ موقف معقول خاصة بعد أن شرح له دالاس معلومات عن خطط إنجليزية وفرنسية بعمليات إنزال فى الإسكندرية وفى منطقة القناة، وأشار دالاس إلى اتجاه الفرنسيين لتوسيع نطاق العمليات مما يؤدى إلى زيادة تفاقم الصراع، فوعد ايزنهاور بالكتابة إلى ايدن ينصحه بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوة وزاد من اقتناع ايزنهاور بضرورة الكتابة لايدن بقبول وقف إطلاق النار ما نقله إليه وزير الدفاع هوفر من احتمال إرسال قوات سوفيتية فى شكل متطوعين وغيرهم.

وتأكيداً لخط الدبلوماسية الأمريكية النشطة فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة شرح هوفر وزير الدفاع فى هذا المؤتمر مع ايزنهاور ودالاس موقف الولايات المتحدة بالنسبة لدور الأمم المتحدة، كما بحث ايزنهاور مع هوفر ودالاس الآثار الاقتصادية للحرب وما حدث من نقص فى امدادت البترول من الشرق الأوسط ـ باستثناء خط التاب لاين من السعودية على ذلك من تعرض امدادات النفط لقوات حلف الأطلنطى فى غرب أوروبا للخطر، وأمر ايزنهاور بوضع ناقلات البترول الأميريكية الضخمة فى الخدمة، مع عدم التسرع فى نفس الوقت فى تقديم مساعدات غير عادية للبريطانيين والفرنسيين[2].

وتحليلنا لهذا المؤتمر الهام بين ايزنهاور ووزيرى الخارجية والدفاع يبرر التقييم الأميريكى للموقف السياسى سواء على الطبيعة فى الشرق الأوسط أم مع أطراف الصراع والحلفاء والقوى الكبرى يشير إلى الإدراك الواضح لدى الإدارة الأميريكية بوجود أخطار لتوسيع نطاق الصراع بإنزال قوات بريطانية وفرنسية فى الإسكندرية ومنطقة السويس وتحذير واضح من ايزنهاور من هذه الخطوة وافصاحه عن عزمه الكتابة إلى ايدن فى رسالة تحذيرية يدعوه فيها لقبول وقف إطلاق النار، ثم الإدراك والخشية من أخطار تدخل قوات سوفيتية خاصة بعد رسالة بولجانين إلى رئيس مجلس الأمن التى رفضها المندوب الأميريكى كابوت لودج فى الأمم المتحدة كما سبق القول، ثم الأخطار التى تهدد قوات حلف الأطلنطى فى غرب أوروبا لتوقف امدادات البترول من الشرق الأوسط واتخاذ ايزنهاور لقراره بوضع الناقلات العملاقة فى الخدمة كإجراء احتياطى استراتيجى.

---

(1) Memo of Conference with The president, Nov. 5, 1956 White House Memo Series, Box (4).

(2) Ibid, idem.

وقد استجاب ايدن فعلاً فوافق في السادس من نوفمبر ١٩٥٦ على وقف إطلاق النار، ونرجح أن رسالة *ايزنهاور، والمعارضة العنيفة للولايات المتحدة كانا سببين هامين في استجابته تلك.* والواقع أن أبرز ما في التحرك الدبلوماسي الأميريكي سواء في الأمم المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة أم في الاتصالات الثنائية مع الحلفاء فقد مارست الولايات المتحدة ضغطا هائلاً لوقف العملية وبقدر ما كانت الولايات المتحدة حاسمة في وقف الغزو بقدر ما كان لها دور في إنقاذ عبدالناصر في رأي بعض المعلقين(١)، فقد استمرت الولايات المتحدة في موقفها الثابت بالنسبة للانسحاب الفوري غير المشروط للقوات المعتدية، وكان تصميمها واضحا في مواجهة البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين(*)، وواضح في كل المداولات والتصويت على مشروع القرار في الجمعية العامة أن الولايات المتحدة أصرت على صيغة الإنسحاب غير المشروط للقوات الغازية كشرط ضروري لبحث إمكانية وضع سياسة موحدة تجاه قناة السويس كما رفضت المساعدة في امدادات النفط حتى يتحقق الإنسحاب.

الموقف الأميريكي من معالجة آثار العدوان المسلح:

فما هو التقييم الأميريكي للموقف بعد التوصل لوقف إطلاق النار والتأهب لمعالجة عواقب العدوان الثلاثي المسلح، مثل قضايا الإنسحاب من الأراضي المصرية ومن غزة والآثار المترتبة على علاقات الولايات المتحدة بالأطراف المعتدية؟ أن الوصول إلى مرحلة وقف إطلاق النار اقتضى من الدبلوماسية الأميريكية دوراً نشطا ومؤثرا داخل الأمم المتحدة مع الحكومات المعنية، ويمكن القول أنه بالنسبة لرد الفعل الأميريكي لحرب السويس حتى قرار وقف إطلاق النار إنه كان «يمثل العودة إلى الإنحياز الكتلة المعادية للاستعمار»(٢) إذ كانت الولايات المتحدة في مناقشة الأزمة في الأمم المتحدة تعالجها «كمسألة استعمارية» حين أعلن نائب الرئيس الأمريكي نيكسون بترحيبه بإعلان أميريكا استقلالها عن السياسة الأنجلوفرنسية تجاه آسيا وأفريقيا التي بدا أنها تمثل التقاليد الاستعمارية.

كما أن المندوب الأميريكي كابوت لودج في مجلس الأمن أوضح أن الولايات المتحدة تعارض الانذار الأنجلوفرنسي وقدم مشروع قرار يدعو لانسحاب إسرائيل ووقف المساعدة العسكرية والاقتصادية لحين امتثال إسرائيل للقرار.

---

(1) Sterling, Claire, How The U. S. saved Nasser, The Reporter Vol Xv Dec. 13, 1965 pp. 9 - 12.

(*) بعث ايزنهاور برسالة إلى بن جوريون انبعث يوم ٨نوفمبر ١٩٥٦ قال فيها: إن الأمم المتحدة قد رتبت وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه مصر والمملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل وان قوة تابعة للأمم المتحدة سوف ترسل إلى مصر طبقاً لقرارات الجمعية العامة. وقد حثت الجمعية العامة كل الأطراف على سحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية وخاصة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط الهدنة وان الولايات المتحدة هي التي قدمت القرار الخاص بوقف إطلاق النار لأنه قد نما إلى علم ايزنهاور تصريحات عن نوايا الحكومة الإسرائيلية بعدم الانسحاب وأنه يقول له بصراحة ان الولايات المتحدة تنظر إلى هذه الأنباء لو صحت بقلق عميق، فمثل هذا العمل من جانب إسرائيل سوف يزعزع بدرجة خطيرة الجهود العاجلة التي تبذلها الأمم المتحدة لاستعادة السلام في الشرق الأوسط ولن تؤدي إلا إلى إدانة إسرائيل باعتبارها دولة تنتهك مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وأنه اي ايزنهاور في هذا السياق يحث بن جوريون على الاستجابة لقرارات الجمعية العامة التي تعالج الأزمة الحالية انظر:

Keesing's contemporary archives Nov. 17 - 24, 1956. p. 15206.

(2) Wolfer, Arnold, Alliance policy in the Cold War, the Johns Hopkins press, Baltimore 1959 pp. 252 - 270.

وفى ثلاث اجتماعات متتالية فى الجمعية العامة ٢ ، ٤ ، ٧ نوفمبر ١٩٥٦ قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو لوقف القتال والانسحاب الفورى، وفى ٢٤نوفمبر ١٩٥٦ صوتت الولايات المتحدة مع الأغلبية على قرار يدعوا الدول الثلاثة للامتثال فورا لقرارات وقف القتال(١).

فرد الفعل الأميريكى تجاه غزو السويس لم يختلف عن نمط سلوك مستقر للولايات المتحدة تجاه مصر منذ سنوات، بدأت بمحاولة الوساطة الأميريكية بين مصر وبريطانيا للتوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ والدور الذى قام به جيفرسون كافرى والاتصالات بين ايزنهاور وتشرشل(٢).

وبرغم هذا التقييم الإيجابى لتأثير الدبلوماسية لحرب السويس حتى تحقيق وقف إطلاق النار، فإن هناك آراء أخرى ناقده لما اعتبرته أخطاء للسياسية الأميريكية تجاه مصر فى معالجة أزمة السويس، وحجة أصحاب هذا الرأى أنه لو أن وزارة الخارجية الأميريكية قدمت تقديرا صحيحا وفهما دقيقا للتفكير الإسرائيلى والنوايا البريطانيا والفرنسية خلال الأزمة، ولو كانت الخارجية الأميريكية قد استخدمت ذكائها الدبلوماسى لتسوية الأزمة لما حدث غزو السويس، ولما تراجع دالاس عن سخطه على عبدالناصر إلى التردد والاستسلام(٣).

وربما كانت هذه الافتراضات صحيحة ولكنها تظل مجرد افتراضات لا تغير من حقيقة أن فعالية ونشاط الدور الأميريكى فى الأمم المتحدة وخارجها أسهم إلى حد كبير فى وقف إطلاق النار فى السادس من نوفمبر ١٩٥٦ ثم الشروع فى مرحلة جديدة لمواجهة آثار العدوان المحلية والدولية.

لقد واجهت الدبلوماسية الأميريكية أزاء عدوان اثنين من حلفائها ودولة صديقه لها على دولة رابعة هى مصر مأزقا حقيقيا، لما انطوى عليه الموقف من محاذير، فميثاق الأمم المتحدة يحذر استخدام القوة أو التهديد بها لتسوية المنازعات والرأى العام العالمى يقف ضد العدوان بالإضافة إلى أخطار التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط كما أن صداقة الكتلة الافرواسيوية أصبحت فى الميزان، كل هذه المحاذير دفعت الدبلوماسية الأميريكية إلى تأكيد أهمية وقف إطلاق النار على الفور وانسحاب القوات المعتدية من مصر ولعل أوضح نتيجة مباشرة لهذا الموقف الأميريكى من وقوفها ضد حلفائها الغربيين حدوث تلك الأزمة فى العلاقات الأميريكية البريطانية.

لقد وجدت الدبلوماسية الأميريكية أنه من الصعوبة البالغة قبول الأسلوب الأنجلوفرنسى فى التعامل مع مصر وخشيت من استعداء دول الشرق الأوسط فى صراع الحرب الباردة وانحيازها إلى الاتحاد السوفيتى الذى بدأ يهاجم الإمبريالية الغربية.

وقد وصف ايزنهاور بدقة السياسة الأميريكية خلال الأزمة بقوله «فى كل الأزمات الأخيرة فى الشرق الأوسط وقعت مظالم عديدة على كل الأطراف، ولكنى لا اؤمن أن أسلوبا آخر من المظالم وهو الحرب هو العلاج

---

(1) G. A. O. R. 1/ ss. plenary Meeting Nov. 56. p. 224.

(2) Sterling, claire, The Reporter Dec. 15, 1956 p. 13, perlman, Middle Easter affairs Des. 1955 pp. 425 -434.

ولتفاصيل تقييم الموقف الأميريكى تجاه أزمة السويس انظر:

Weinberger, siegbert, The Suez Canal issue, Middle Eastern affairs Feb. 57 pp. 46 - 57.

(3) Good, Robert, The Commonweal, Power of the Purese, LVI, no 8. May 24 1957, p. 198.

لكل هذه المشكلات ولايمكن أن نقبل قانونا للضعفاء وقانونا للاقوياء، قانون لمن يعارضوننا وقانون لحلفائنا فليس إلا قانون واحد وهو ميثاق الأمم المتحدة[١].

مواجهة السياسة الأميريكية لآثار حرب السويس بالنسبة لمصر:

كانت أولى آثار حرب السويس التى سعت السياسة الأميريكية لمواجهتها بعد تحقيق وقف إطلاق النار فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ هو موضوع الإنسحاب البريطانى الفرنسى عن مصر وكانت السياسة الأميريكية تنظر إلى هذا الأثر من زاوية استراتيجية بمعنى تاثير الموقف على احتمالات التدخل السوفيتى فى المنطقة إذا استمر وجود القوات البريطانية والفرنسية.

ولمواجهة موضوع الانسحاب وتحديد الموقف الأميريكى حياله عقد ايزنهاور ودالاس اجتماعا فى السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٦ طرح فيها تقديراته أنه لامعنى للدخول فى اتهامات متبادلة مع البريطانيين وأنه من الأجدى البحث المشترك لما يجب عمله فى مواجهة التهديد الروسى خاصة وأن السفير الأميريكى فى لندن أشار إلى عدم استبعاده لتدخل الروس بقواتهم، وحدد دالاس أهداف التحرك السياسى الأميريكى فى المرحلة المقبلة فى النقاط التالية[٢]:

* ضمان عدم الإخلال بوقف إطلاق النار.
* العمل على سحب القوات البريطانية والفرنسية من مصر بأسرع ما يمكن وحذر من أنه مالم يحدث ذلك خلال أسبوع «فسوف تستمر النار فى الاشتعال وقد يكون من المستحيل إخمادها».
* الموافقة على قيام الولايات المتحدة بتقديم تسهيلات لنقل قوات الأمم المتحدة.

وقد وافق ايزنهاور على اقتراح دالاس الأخير وعلى حث همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة للتحرك بأقصى سرعة لنقل قوات الأمم المتحدة إلى مصر حتى يتيح للبريطانيين والفرنسيين الذريعة للخروج وحذر دالاس من أخطار التأخير.

وكان تقدير ايزنهاور يعكس رؤيته الاستراتيجية للموقف من حيث احتمالات المواجهة مع الاتحاد السوفيتى إذ عقب بقوله «إن الشىء الهام الذى يجب أن نتذكره فى الوقت الحالى هو أن الدب هو العدو الرئيسى»
The bear is still The central enemy

وحذر دالاس فى نفس الاجتماع من أخطار محاولة الروس استغلال الموقف بالاتجاه لمساعدة العرب وفى المقابل حذر ايزنهاور من خطورة التورط ضد العرب بسبب اضطرار الولايات المتحدة لمعارضة هذا النشاط الروسى وأعرب ايزنهاور عن ثقته فى أن القادة العرب يدركون خطر دخول الروس فى الموقف بزعم الدفاع عن الموقف العربى.

---

(2) The great purposes, Eisenhower declaration of independence on foreign policy, Time LXVIII, no 20, Nov. 12, 1956 p. 29.

(2) Memo of conversation Nov, 7, 1956, Walter Reed Hospital, White House Memo Series Box (4) Meetings With the president. D. D. E Library.

واستقراء آراء ايزنهاور ودالاس فى هذا الاجتماع هو أنهما حددا هدفاً واضحاً للسياسة الأميريكية فى المرحلة المقبلة وهو العمل على سرعة إخراج البريطانيين والفرنسيين من مصر لسد الطريق على السوفيت لاستغلال الموقف، ووصولا لهذا الهدف اقترح دالاس عدة أساليب (ضمان وقف إطلاق النار ـ نقل قوات الأمم المتحدة بمساعدة أميريكية بأسرع ما يمكن) ثم ممارسة الضغط على بريطانيا وفرنسا فتأخير زيارة ايدن وموليه لواشنطن لحين تحقيق إنسحاب قواتهما من مصر.

ولا تتوقف السياسة الأميريكية عند حد معالجة الآثار المباشرة لحرب السويس بتحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية على نحو ما تناولها اجتماع ايزنهاور ودالاس بمستشفى والتر ريد فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ حيث كان يعالج دالاس، فقد طرح ايزنهار فى مذكرة شاملة تقديرات الموقف سياسياً وعسكريا واقتصاديا بهدف وضع خطة عمل للعلاقات مع مصر وإسرائيل بصفة خاصة، وقد حدد ايزنهاور إطار هذه الإجراءات الأميريكية التى تهدف كما يقول: «للتقليل من آثار الصعوبات الأخيرة وتستبعد النفوذ السوفيتى من المنطقة» فى النقاط التالية[1] : ـ

* الاستعادة السريعة لتشغيل خطوط الأنابيب، وتشغيل قناة السويس وأنه لابد أن يتم ذلك بمجموعات أمريكية وأنه يجب تعبئة بعض الأفراد من ألمانيا وإيطاليا وأن ذلك يجب أن يبدأ فوراً.

* دفع المفاوضات فى ظل الأمم المتحدة لمنع تجدد الاشتباكات.

* أن يقدم للمنطقة ـ إذا اقتضت الضرورة ـ فائض من الأغذية لمنع المعاناة.

ويطرح ايزنهاور شعوره بخطط التحرك الأميريكى من الأزمة فيقول: «يجب أن نضع فى نفس الوقت أمام عدة حكومات المعلومات والمقترحات الكفيلة بإقامة سلام حقيقى فى المنطقة، وفوق هذا كله استبعاد النفوذ الشيوعى من التغلغل.

ويطرح ايزنهاور أيضاً خطة الإدارة الأميريكية تجاه مصر بصفة خاصة، فيقترح تزويد مصر بكمية متفق عليها من الأسلحة تكفى للحفاظ على النظام الداخلى والدفاع المعقول عن حدودها مقابل اتفاق بألا تقبل أبداً أى عرض سوفيتى كما أنه يجب توفير برامج التدريب للقوات المسلحة المصرية، ويشير ايزنهاور فى استعراضه لخطته نحو مصر إلى موضوع بناء السد العالى فيقترح وضع ترتيبات لبدء بناء السد العالى وإن كان هذا بالطبع مرهوناً فى تقديره بالتفاوض مع مصر حول مسألة قناة السويس وطبقاً للمبادئ الستة التى حددتها الأمم المتحدة كذلك يرى ايزنهاور إلى جانب التفكير فى موضوع السد العالى أنه يمكن تقديم مساعدات فنية لإصلاح الخسائر فى مصر.

ينتقل ايزنهاور مع خطته المقترحه تجاه مصر إلى طرح أفكاره بالنسبة لإسرائيل، فيرى إمكانية تجديد طرح مشروع جونستون الخاص بتنمية مياه وادى نهر الأردن وتقديم قروض بمبلغ ٧٥ مليون دولار لإسرائيل.على أنه أهم ما فى خطة ايزنهاور لمعالجة آثار الأزمة اهتمامه بقضية إقليمية هامة هى وضع تصور جديد للدفاع عن

---

(1) D. D. E. Diary Box (19) Nov. 56. Memo 11/ 81956.

المنطقة، إذ يفكر ايزنهاور فى ترجمة البيان الثلاثى فى مايو ١٩٥٠ إلى اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدة قبل التوصل إلى نوع من اتفاقية التسليح والصيانة والتدريب مع إسرائيل مطابقة للاتفاق الذى سيتم التوصل إليه مع مصر.

ويستطرد ايزنهاور فى تصوره الجديد للمنطقة بأنه من الممكن استكشاف أساليب أخرى لمساعدة الدول العربية مثل العراق والأردن والسعودية ولبنان وتطوير وسائل ودعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع كل من هذه الدول ثنائيا أو جماعيا(١).

جوهر خطة ايزنهاور كما طرحها واضحة التأثر بالأخطاء فى السياسة الأميريكية تجاه مصر (عدم تزويد مصر بالسلاح مما أدى إلى صفقة الأسلحة التشيكية ـ سحب عرض تمويل السد العالى مما أدى إلى أزمة تأميم القناة وما تبعها من أزمة السويس). فايزنهاور فى الواقع فى خطته الجديدة يحاول أن يطرح من جديد تزويد مصر بالسلاح للدفاع عن أمنها الداخلى بل ويعيد التفكير فى الموقف الأميريكى من بناء السد العالى.

ولكن بالرغم من محاولة ايزنهاور فى تصوره الجديد للتعامل مع مصر الاستفادة من التجارب والأخطاء السابقة للسياسة الأميريكية تجاه مصر، فإن تصوره الجديد لازال يشوبه اشتراط تقييد حركة مصر فى علاقاتها الخارجية، أولا برفض مصر أى عرض سوفيتى يقدم لها، وثانيا ربط التعاون مع مصر بإطار اقليمى اقتصادى وسياسى تكون إسرائيل طرفا فيه «مشروع جونستون». ونستخلص من تحليل افكار ايزنهاور وخطته المقترحة أنها نواه أولية أو مقدمة لبرنامج يجرى إعداده للشرق الأوسط وهو ما سيعرف فيما بعد باسم برنامج ايزنهاور للشرق الأسط أو «مبدأ ايزنهاور».

ومع مضى الوقت كانت الدبلوماسية الأميريكية تواصل الضغط للتعجيل بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية وقد أوضح ايزنهاور موقفه هذا مرة ثانية فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ فى اجتماع مع دالاس من أنه لن يحدد موعدا للقائه مع رئيس الوزراء البريطانى ورئيس الوزراء الفرنسى حتى يتم انسحاب قواتهما من مصر وفى الوقت نفسه ركز على أهمية إرسال قوات الأمم المتحدة إلى مصر بأسرع ما يمكن وبدء انسحاب القوات البريطانية والفرنسية(٢).

وكان واضحاً من قلق الإدارة الأميريكية مدى انعكاس الغزو الأنجلوفرنسى لمصر فى آثار سلبية على العلاقات الأميريكية ـ الأنجلوفرنسية ومن ثم إصرار الإدارة الأميريكية على عدم اتمام أى لقاء على مستوى بين الرئيس ايزنهاور وكل من ايدن وموليه حتى يتم إنسحاب قواتهما من مصر ثم التأكيد على تواجد قوات الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن.

بالتوازى مع السعى الحثيث لتحقيق الانسحاب من مصر كانت أفكار الإدارة الأميريكية تتبلور لبحث التخطيط الأميريكى الاستراتيجى تجاه الشرق الأوسط ككل فى ضوء نتائج أزمة السويس بحيث تكون مدخلا للتعامل مع دول المنطقة ومن بينها مصر بالطبع.

---

(1) Ibid, idem.

(2) Memo of Conversation, White House Memo Series, J. F. D. Papers Box (4) Meetings with the president.

فقد عقد ايزنهاور مع وزير الخارجية والدفاع اجتماعا موسعا يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٦ استعرض فيه الإجراءات المزمع اتخاذها بالنسبة للدول الغربية الأوروبية، وبالنسبة للدول العربية وخاصة مصر وكان الهدف الأولى الذى تتوخاه الإدارة الأميريكية ضرورة الحيلولة دون تفكك أوروبا الغربية. وفور بدء الإنسحاب من السويس تقديم مساعدة مالية لأوروبا الغربية وأهمها استعادة أسواق بترول السعودية فى أوروبا الغربية.

كانت تلك هى المهمة المطروحة على الإدارة بالنسبة لأوروبا، أما بالنسبة للعرب فقد طرح ايزنهاور ضرورة العمل للتفاهم مع العرب، واتفق على أن نقطة الانطلاق فى هذا التحرك السياسى كله تكمن فى خروج البريطانيين والفرنسيين من بور سعيد وانسحاب إسرائيل من سيناء، وفى هذا السياق أكد الاجتماع أهمية التوضيح الأميريكى لعبد الناصر بأن الولايات المتحدة قد ساعدت فى إخراج البريطانيين والفرنسيين من السويس ووضع خطط لتطهير قناة السويس لمرور ناقلات البترول.

فمحور الخطة الأميريكية لعلاج آثار حرب السويس هو الإعداد لمواجهة المشكلات الاقتصادية والمالية فور موافقة البريطانيين والفرنسيين على بدء الانسحاب فوراً ومحورها كذلك الاتصال بعبد الناصر وافهامه أنه لا يستطيع الاستفادة من القناة مالم يحصل على ثقة الدول من خلال شكل معقول من الرقابة الدولية وعلى أساس أن عبدالناصر يمكنه زيادة الرسوم واستخدام دخل القناة لسداد مستحقات الشركة وفى توسيع القناة وتعميقها وطرحت فكرة ضرورة توصل عبدالناصر إلى اتفاق مع الأمم المتحدة إذا ما انسحب البريطانيون والفرنسيون[1].

وقد تحقق للسياسة الأميريكية تجاه مصر هدفها الأول من معالجة آثار حرب السويس التى سعت لتحقيقها فى عملها الدبلوماسى للأمم المتحدة وفى اتصالاتها مع حلفائها، ففى الثالث من ديسمبر ١٩٥٦ أصدرت وزارة الخارجية الأميريكية بياناً حول انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر جاء فيه «أن الولايات المتحدة ترحب بقرار الانسحاب وترى أن تنفيذه يدعم من قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام» كما أن الولايات المتحدة مصممة على العمل من خلال الأمم المتحدة وبالوسائل السلمية للمساعدة فى تحقيق تسوية دائمة للصراعات الأخرى التى أصابت الشرق الأوسط»[2].

وقرر دالاس الموقف الأمريكى من التدخل البريطانى الفرنسى المسلح فى مصر فصرح فى مؤتمر صحفى فى ١٨ديسمبر ١٩٥٦ بأن الهجوم حدث دون علم الولايات المتحدة وإزاء مفاجأة كاملة لها وأنه قد جرت مشاورات كانت خلالها آراء الولايات المتحدة معروفة تماما لمعارضتها لمبدأ استخدام القوة، كما أن الولايات المتحدة كانت تعتبر الهجوم انتهاكا للميثاق وأنها ضد مبدأ استخدام القوة[3].

---

(1) Memo of conference with the president Nov. 21. 1956. White House Memo series Box (4) Meetings wite The President D. D. E. Library

(2) Dept. of state, press release no. 606 Dec. 3, 1956. Dept. of state bulletin Dec. 17, 1956 pp. 951 - 952.

(3))Dept. of state press release no. 624 Dec. 18, 1956 Dept. of state bulletin Jan. 7, 1957 pp. 3 - 9

تقديرات الخارجية والكونجرس لدلالات حرب السويس:

لقد برزت السياسة الأميريكية من أزمة السويس أقوى دولة غربية فى المنطقة العربية، والموقف الصريح ضد الغزو كان موضع تقدير(١)، فلقد ساعدت الولايات المتحدة مصر خلال الأزمة واتيح لها بذلك تطوير علاقة عمل بين البلدين وفى المقابل توترت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها.

وقبل أن ننتقل إلى استعراض الدروس التى استخلصتها السياسة الأميريكية من مواقفها وتعاملها مع أزمة السويس يهمنا التعرف على تقدير الخارجية الأميريكية ذاتها ثم تقدير الكونجرس لأداء السياسة الأميريكية فى هذه الأزمة وهما كما سنرى تقديران مختلفان.

فبينما ترى الخارجيه الأمريكية أن دالاس سلك الطريق الصحيح فى تحقيق وقف إطلاق النار وأنه كان أمينا ومنصفا فى معارضته لحلفائه بشن الحرب على مصر، على الرغم من أنه كان قرارا صعباً وكان يمكن لقوات إسرائيل أن تصل إلى قناة السويس خلال ٢٤ساعة أخرى من بدء القتال لو لم يوقفها دالاس(٢).

كما تسجل الخارجية الأميريكية أن السياسة الأميريكية مارست ضغوطا اقتصادية على بريطانيا بالانسحاب لأنها قدرت أن بريطانيا بعد وقف امدادات البترول لم تصمد طويلا، وأنها كانت عاجزة عن إعاشة قواتها فى مصر إلا لبضعة أيام وكان ذلك واضحا لهم فاضطروا للإنسحاب حتى يمكنهم التسوية بالمفاوضات(٣) حتى تدعم الولايات المتحدة الجنيه الاسترلينى وتقديم قروض للمملكة المتحدة باثنين بليون دولار، وبذلك أنقذت صداقة الولايات المتحدة الاقتصاد البريطانى بامدادات البترول بالحفاظ على حياة الصناعة وإبقاء الاسترلينى بتقديم القروض، وقد أخرت الولايات المتحدة خطة المساعدة الاقتصادية لبريطانيا حتى يتحقق الانسحاب للقوات البريطانية من مصر، وكانت تقديرات الولايات المتحدة أن البريطانيين مضطرون للخروج لعجزهم عن البقاء ولم يكن ثمة شك فى أنهم سوف ينسحبون(٤).

ويرى رئيس مجلس النواب ورئيس الأغلبية الديمقراطية فى المجلس جون ماكورماك John McCormack رؤى مختلفة للسياسة الأميريكية فى أزمة السويس إذ أنه لم يكن موافقا على سياسة الولايات المتحدة فى معارضة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى الأمم المتحدة، بل أنه يرى أنه كان لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل مبررات قوية فى العمل الذى قامت به بالإضافة إلى أنها دول صديقه للولايات المتحدة، بل ويرى رئيس مجلس النواب أنه كان أفضل للولايات المتحدة لو أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قد استولت على قناة السويس ولكانت الولايات المتحدة قد استطاعت التدخل والتفاوض من موقع القوة وأنه كان لتدخل الأمم المتحدة أثره الخطير على مكانة بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط(٥).

---

(1) Wheelock, op. cit.p 249.

(2) Allen, George, a transcript of a recorded interview. op. cit pp. 24 - 28.

بالطبع هذا القول مبالغ فيه بالنسبة للتقييم الأميريكى للموقف

(3) Humphery, George Herbert Hoover, a transcript of a recorded interview op. cit. pp. 27 - 29.

(4) Ibid, idem.

وتفسيرنا لهاتين الرؤيتين المختلفتين للسياسة الأميريكية تجاه مصر خلال أزمة السويس أنها ترجع إلى موقف الكونجرس المنحاز ضد مصر وعبدالناصر على نحو ما أشرنا فى تحليل ردود الفعل الأميريكى داخل الكونجرس تجاه أزمة تأميم القناة وصفقة الأسلحة التشيكية، أما موقف الإدارة أنها كانت مدفوعة باعتبارات تتجاوز السياسات الداخلية والمواقف الحزبية إلى اعتبارات استراتيجية فى جوهرها تتصل باحتمالات المواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول والآثار الإقليمية السلبية الناجمة عن العدوان البريطانى الفرنسى على مصر(*).

وفى أعقاب قرار انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر بدأت الإدارة كما سبقت الإشارة إعداد وبلورة تصوراتها الجديدة للعلاقات مع مصر ومع المنطقة ككل، فبالنسبة لمصر طرح ايزنهاور مذكرة أساسية فى الحادى عشر من نوفمبر تعالج الآثار المباشرة لحرب السويس وعلاج بعض الأخطاء فى السياسة الأميريكية وذلك كله بهدف الحيلولة دون تغلغل النفوذ الشيوعى كما سبق أن أوضحنا فى موضع سابق[1]. وكان من الأهمية بمكان أن تنقل الإدارة الأميريكية إلى الحكومة المصرية هذا التفكير الجديد لتحديد اتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى هذا التقييم الاستراتيجى الذى استخلصته الإدارة الأميريكية من حرب السويس وهو مقاومة التغلغل الشيوعى وقد أخذت الخارجية الأميريكية خطوة عملية محددة فى هذا السبيل حين أرسلت بتعليمات إلى السفير الأميريكى فى القاهرة تلخص تقديرات الخارجية[2] بأن التطورات السلبية فى الأحداث الأخيرة ـ حرب السويس ـ إنما تعود للتدخل السوفيتيى فى المنطقة.

وتطلب الخارجية الأميريكية من سفيرها فى القاهرة أن يتصل بعبد الناصر ويجرى معه مباحثات وأن ينقل إليه: «أنه مالم يتجنب هذا التدخل مستقبلا فلن يتحقق له إلا البؤس والشقاء، حيث أن الهدف الواضح للاتحاد السوفيتى هو خلق المتاعب التى تزيد من فرض نفوذه فى المنطقة كما أنه مالم يقف للحيلولة دون ذلك، فإن اقتصاديات آسيا والشرق الأوسط وأوروبا سوف تخضع لرحمة السياسات السوفيتية وللتوسع السوفيتى»[3].

وتطلب البرقية من السفير الأميريكى أن يوضح لعبدالناصر أنه عندما تقدم أميريكا معونة من أى نوع لدول أخرى من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف فإنها تفعل ذلك دون شروط ودون أن تسعى لتحقيق ميزه خاصة أو ممارسة نفوذ على الآخرين.

(*) أعدت وزارة الخارجية الأميريكية عام ١٩٥٨ دراسة مطوله وموثقة تقع فى اكثر من مائتى صفحة تحت عنوان مشكلة قناة السويس ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ تحت اسم مشروع الأبحاث رقم ٤١٥ فى يونيو ١٩٥٨ فرع الدراسات السياسية إعداد القسم التاريخى سرى للغاية، سمحت لنا بالاطلاع عليها تحت قانون حرية المعلومات وذلك فى أغسطس ١٩٨٦ بعد مرور عامين على طلب الاطلاع على تلك الدراسة التاريخية المهمة.

S / S Lot 71 D411 Box 628, top secert, The SueZ Canal problem 1954 1958 Research project no. 415 June 1958, Historcal Division, Dept. of state.

(1) D. D. E. Diary Box (19) Nov. 56 Diary Memo. 11/ 8/1956.

(2) Personal and private, suggested Draft cable, Dec. 19, 1956 Secret to Amembassy, Cairo, personal for The Ambassador from secretary Box (8) White House Memo Series.

(3)Ibid, idem.

وواضح أن مغزى الرسالة الأميريكية التى طلب من السفير الأميريكى نقلها لعبدالناصر فى أعقاب حرب ١٩٥٦ هو أن يتجنب التدخل السوفيتى الذى جلب له المشكلات وسيجلب له البؤس والشقاء على حد قول برقية الخارجية الأميريكية، وتوصى الرسالة الأميريكية عبدالناصر بضرورة الحيلولة دون اتساع النفوذ السوفيتى فى إشارة واضحة لتحريضه لإعادة النظر فى ارتباطاته وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتى فى أعقاب حرب السويس.

ودلالة هذه الرؤية فى تعامل الولايات المتحدة مع مصر بعد حرب السويس هى أن المنظور الأميريكى للتطورات التى حدثت فى الشرق الأوسط بسبب أزمة السويس أصبح من جديد السعى لاحتواء النفوذ الشيوعى والتغلغل الشيوعى فى المنطقة، فبعد حرب السويس ازداد التقدير والإدراك الاسراتيجى الأميريكى للأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط وخاصة مصالحها البترولية، ووصفه أحد كبار العسكريين الأميريكيين بأنها علاقة الارتباط بين مصر والولايات المتحدة[1].

لقد شغلت النتائج الاقليمية والدولية تفكير الإدارة الأميريكية، فعقد ازينهاور ودالاس ووزير الدفاع اجتماعات عديدة لمناقشة تصورات الإدارة الأميريكية الجديدة فى المنطقة ولإعادة تقييم سياستها الخارجية وليس من قبيل المبالغة القول بأنه بقدر ما كان للسياسة الخارجية الأميريكية من دور وتأثير فعال خلال أزمة حرب السويس حتى تحقيق وقف إطلاق النار بقدر ما كان لحرب السويس ذاتها ولتطوراتها نتيجة بالغة الأهمية وهى التأثير فى السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط، وليس هذا من المبالغة فى شيء فإنه من أكبر وأهم نتائج حرب السويس بالنسبة لاتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط بدء عملية إعادة التقييم الشاملة على مستوى الإدارة والكونجرس لتتبلور فيما بعد فى مطلع عام ١٩٥٧ فيما عرف باسم برنامج ايزنهاور أو مبدأ ايزنهاور.

ولو أن تتبع وتحليل هذه النتيجة المهمة لحرب السويس وأثرها على السياسة الخارجية الأميريكية قد يخرج بنا قليلا عن الاطار الزمنى للبحث الذى ينتهى بعام ١٩٥٦ بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية، ويدخل بنا إلى مشارف عام ١٩٥٧ فمما لاشك فيه أن الحديث عن نتائج حرب السويس من حيث تأثيرها على السياسة الخارجية الأميريكية ومن حيث انعكاسها على مصر فى أعقاب تلك الحرب وثيق الصلة ببحثنا هذا.

لاشك أنه بعد الغزو البريطانى الفرنسى الإسرائيلى لمصر فى أكتوبر ١٩٥٦ فقد تأثر النفوذ البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط إلى درجة الانهيار وكان من الضرورى أن تتقدم إحدى الدولتين العظميين الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى لملأ الفراغ والنفوذ الناتج عن إنهيار الوجود البريطانى والفرنسى فى المنطقة خاصة فى ضوء الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بجانب أنه لم يكن لدى أى من دول هذه المنطقة القدرة العسكرية الكافية لملأ هذاالفراغ.

كانت عملية إعادة تقييم الموقف السياسى الشامل التى بدأتها الإدارة الأميريكية خلال نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٥٦ تستهدف التقدم لملأ هذا الفراغ بإعادة إعلان (سياسة الاحتواء) التى سبق أن طرحها ترومان تحت أسم جديد هذه المرة باسم برنامج ايزنهاور، ولذلك فأصول برنامج ايزنهاور فى الواقع تعود لسياق الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى[2].

---

1 - Eller. E. M, Rear Admiral, U. S. destiny in The Middle East. U. S. naval institute proceedings Vol 82, Nov. 1956. p. 1160.

2 - Meyer Gail, Egypt and the United states. op. cit. pp. 191 - 194.

لقد صاغت الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور كرد فعل لتدهور العلاقات التقليدية للغرب مع دول الشرق الأوسط بعد حرب السويس ١٩٥٦، فمغامرة السويس كانت هزيمة لبريطانيا وفرنسا ولم تفلح في إسقاط عبدالناصر بل عززت مكانته في العالم العربي وأصابت التحالف الغربي بالتمزق والانشقاق وظهر الاتحاد السوفيتي بمظهر المدافع والمؤيد لمصر والمتصدى للمعتدين كما أن الولايات المتحدة بدورها كسبت التقدير والاحترام بمعارضتها حلفائها وإسرائيل .وكان دالاس يريد استثمار هذا الكسب لزيادة نفوذ الولايات المتحدة وكان تقدير الولايات المتحدة أن بريطانيا لم تكن قادرة بعد حرب السويس أن تلعب دورها التقليدى فى الشرق الأوسط وكان لابد فى تقدير الولايات المتحدة أن تتقدم لملأ الفراغ لحاجتها إلى الحفاظ على الاستقرار فى المنطقة دفاعا عن مصالحها والارتباط الوثيق بالأمن الغربى وللحيلولة دون سعى الاتحاد السوفيتى للسيطرة على دولة وكانت تنظر بعين الشك إلى مكانة الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بعد حرب السويس وكانت إعادة تقييم وصياغة السياسة الخارجية الأميريكية أمرا حيويا فى ضوء نتائج حرب السويس.

لقد تجسدت هذه المعانى فى تصريح ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الأميريكى فى ٦ ديسمبر ١٩٥٦ حين قال: «يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها المعنوية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لمساعدة الشرق الأدنى على تحقيق أهداف بعيدة المدى من السلام والرخاء، ولابد من توفير ضمان قوى لسيادة الدول فى المنطقة وحلاً عادلا للمنازعات القائمة.. ولابد من توفير معونة سخية لحل مشكلاتها الاقتصادية الحقيقية حتى تنهض شعوبها من أعماق الفقر والمرض، ونحن الذين اتيحت لنا موارد كثيرة لا يجب ألا نكترث بالظروف الاقتصادية العسيرة التى جعلت بعض الشعوب تصغى باذانها للأصوات الصادرة من موسكو»[٢].

خطط مشروع ايزنهاور أمام الكونجرس :

وقبل أن يتقدم ايزنهاور بمشروع قرار إلى الكونجرس لتفويضه باستخدام العمل العسكرى للحيلولة دون العدوان الشيوعى فى الشرق، فقد ناقش الفكرة ومضمونها ومشروع رسالته إلى الكونجرس بالتفصيل مع دالاس فى الثانى والعشرين من ديسمبر[٣].

ويطرح مشروع الرسالة التى ناقشها ايزنهاور مع دالاس فكرة برنامجه الجديد فى الشرق الأوسط كإحدى النتائج التى توصلت إليها الإدارة الأميريكية من ازمة حرب السويس ١٩٥٦.

يطرح ايزنهاور تصوره الأساسى بأن منطقة الشرق الأوسط تتعرض للخطر وأن السيطرة عليها ظلت هدفا دائما للسياسة الروسية وأن الأسباب لذلك معروفة، فالشرق الأوسط مفترق طرق العالم ومن خلال الشرق الأوسط وخاصة عبر قناة السويس تتطور شعوب آسيا وأفريقيا وأوروبا تتبادل السلع والأفراد، وهذه القناة أمر حيوى للحفاظ على اقتصاد العالم العربى وقد سميت بشريان الحياة وأن هذا لصحيح بالمعنى الحرفى، ويحدد ايزنهاور منطلقات برنامجه الجديد، فى النقاط التالية[٤]:

---

(1) Maeyet, Gail, Egypt and the united States, op cit. pp 181-194.

(2) U. S. Dept of state, U. S. Policy in the Middle East. op. cit. Loc. cit.

(3) The Secretary, personal and private Dec. 22, 1956. Memo of conversation with the president, White House Box (4) White House Memo series, Meetings, with the president.

(4) Ibid idem.

* الأهمية الحيوية للشرق الأوسط جغرافيا واقتصاديا.
* تزايد اظهار السيطرة السوفيتية.
* الأهمية الاقتصادية لقناة السويس الشريان الحيوى بالمعنى الحرفى.
* آثار توقف الملاحة فى قناة السويس بسبب حرب السويس.
* احتواء الشرق الأوسط على ثلثى مخزون النفط فى العالم الذى تعتمد عليه شعوب أوروبا.
* أن نصف العالم الغربى يمكن أن يكون بديلا كمصدر للطاقة ولكن بشكل مؤقت وعلى حساب استنزاف الاحتياطات.
* أن حركة النفط لاتعتمد فقط على قناة السويس بل وعلى الخطوط التى تخترق من الدول العربية.
* أن البدائل للقناة ممكنة ولكنها ليست قريبة المدى.
* أن السيطرة السوفيتية على الشرق الأوسط تعنى السيطرة على أوروبا كما تعنى قطع المواصلات بين أوروبا وآسيا والوصول إلى أفريقيا.
* الآثار السلبية لاستخدام البريطانيين والفرنسيين للقوة المسلحة ضد مصر لحماية ما يعتقدون مصالحهم الحيوية.
* تم استكمال البريطانيين والفرنسيين وانسحابهم، واستمرار انسحاب قوات إسرائيل من مصر.

ويشير ايزنهاور فى خطته إلى أن الأمم المتحدة غير قادرة على حماية المنطقة ضد السياسات العدوانية للاتحاد السوفيتى والحفاظ على الاستقرار الحقيقى لدول المنطقة،ويجعل ايزنهاور سياسة الولايات المتحدة وموقفها فى ضوء أدائها خلال حرب السويس بأنها وقفت دون تردد تعارض العدوان البريطانى الفرنسى المتناقض مع السلام ومع وحدة أراضى مصر وأن الولايات المتحدة سعت لاستعادة السلام والاستقرار مما أدى إلى الوقوف ضد دولتين حليفتين ويخلص ايزنهاور إلى نتيجتين أولا أن الشرق الأوسط أصبح معرضا للسياسة العدوانية الشيوعية العربية وأن الولايات المتحدة وحدها تتمتع بالقدرة وتحظى بالقبول لتعزيز الاستقلال والرفاهية فى الشرق الأوسط.

ويطلب ايزنهاور من الكونجرس فى خطته المقترحة (التى سوف يتقدم بمشروع قرار بها إلى الكونجرس فى ٥ يناير ١٩٥٧) التفويض للتعاون والمساعدة للدول فى الشرق الأوسط الراغبة فى الحفاظ على استقلالها السياسى (مقاومة العدوان الشيوعى) وأن ذلك ينطوى فى تقديره على عدة حقائق أولها إبراز اهتمام الولايات المتحدة باستقلال دول الشرق الأوسط ، وثانيها إبراز الاستعداد لترجمة هذا الاهتمام بمساعدة اقتصادية وعسكرية عند الحاجة، وثالثا: أن دول المنطقة دون مثل هذه المعونة عاجزة عن مواجهة سياسة العدوان غير المباشرة التى تتبعها الشيوعية السوفيتية فضلا عن الهجوم المسلح، ورابعاً: أن دول أوروبا فقدت مصداقيتها للحفاظ على استقلال الدول أو الحفاظ على الموارد الاقتصادية وأنه يتعين على الولايات المتحدة ابداء أقصى درجات الاهتمام بالمنطقة.

ويحدد ايزنهاور خمسة أهداف ومهام مطلوبة من الكونجرس قرر أن يطرحها عليه فى رسالته، وتدور هذه المهام حول تقديم مشروعات قوانين تضمن حماية مصالح الولايات المتحدة والعالم الغربى فى منطقة الشرق الأوسط(١).

---

(1) Ibid, idem.

١ ـ أن السلطة المطلوبة هى تفويض الولايات المتحدة بالتعاون وتقديم المساعدة لأى دولة أو مجموعة من الدول فى المنطقة فى التنمية الاقتصادية المكرسة لصون الاستقلال القومى.

٢ ـ تفويض الحكومة فى إعداد برنامج مساعدة عسكرية والتعاون مع أى دولة أو مجموعة من الدول لدعم حق الدفاع عن النفس.

٣ ـ تفويض الرئيس فى استخدام القوات المسلحة الأميريكية فى اتخاذ اجراءات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى لحماية سلامة أراضى والاستقلال السياسى للدول أو مجموعة من الدول ضد العدوان الشيوعى المسلح.

٤ ـ التفويض باعتماد ٤٠٠ (أربعمائة) مليون دولار للأهداف السابقة.

٥ ـ الاستمرار فى الوقت نفسه فى المساهمة فى الدعم الاقتصادى للدول للحفاظ على استقلالها ومقاومة التخريب الشيوعى.

التفكير الاستراتيجى الجديد تجاه الشرق الأوسط (مبدأ ايزنهاور):

وكان التقدير الاستراتيجى لايزنهاور وراء طرح هذه الخطة هو أنه إذا اعتبر السوفيت أن منطقة الشرق الأوسط تمثل فراغا فى القوة فقد يشجعهم ذلك على غزوها وعندئذ قد تضطر الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً،ومن ثم فإن أفضل ضمان ضد هذا الاحتمال «هو توضيح هدفنا واستعدادنا للتعاون بشكل كامل مع أصدقائنا فى الشرق الأوسط»[١].

وكدليل على الاهتمام الذى يوليه ايزنهاور لهذا المشروع فقد قدمه للكونجرس فى رسالة خاصة منفصلة يوم ٥ يناير ١٩٥٧ ولم يدرجه فى رسالة الاتحاد التى كان من المقرر أن يجرى بها بعد ذلك بأيام، وطلب من الكونجرس المساعدة فى وضع مطالبه فى شكل تشريعات تتيح تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية ولاسيما التفويض بتقديم المساعدة والتعاون حيث تشمل استخدام القوات المسلحة الأميريكية لضمان وحماية الوحدة الأقليمية والاستقلال السياسى للدول التى تطلب مثل هذه المعونة ضد العدوان المسلح من أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية[٢]. لكن الكونجرس لم يستقبل مقترحات أو مطالب ايزنهاور بحماس كبير. وكان الشعور السائد أن أزمة السويس قد أضرت بالولايات المتحدة فى الغرب، ووجهت فى جلسات الاستماع فى مجلس الشيوخ انتقادات حادة للسياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط حتى ارتبطت تأييد المشروع بتأييد سياسة الإدارة ودالاس فى الشرق الأوسط وإن كان الموقف فى مجلس النواب كان أقل عداء، ولم يلبث ايزنهاور أن أثر فى بعض النواب من المجلسين لمستقبل علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة ودفاعا عن الاستراتيجية الأميريكية فتكتلت أغلبية فى لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب للموافقة المبدئية على المشروع[٣].

---

(1) Ibid, idem.

(2) U. S. Dept of state, U. S. policy in the Middle East op. cit, p. 23.

(3) Administration's New Middle East Doctrine Congressional Digest XXXVI, March 1957, p. 73.House - Joint Res. 117 85 th cong Ist seesion Jan. 5, 1957.

وقد بحثت لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب فى جلسات استماع المشروع المقدم فى ٧يناير ١٩٥٧ وكان دالاس أول المتحدثين فى جلسة مغلقة ولم يكن ثمة أى شك فى تفكير دالاس وهو يطرح حججه أن لمبدأ ايزنهاور نفس الفاعلية والتأثير مثل حلف الأمن الجماعى لاحاطة المنطقة بحاجز يحول دون تغلغل الاتحاد السوفيتى(١).

وبعد معركة قاسية فى مجلس الشيوخ قادها السناتور فولبرايت الذى شكك فى الصلاحيات المطلوبة للرئيس من الكونجرس لاستخدام القوات المسلحة وطالب بمراجعة السياسة الخارجية الأميريكية فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٣ وكانت المواجهة عنيفة بين فولبرايت ودالاس إلى أن تدخل ايزنهاور فى الكونجرس للدفاع عن وزير الخارجية وعن المشروع(٢).

بعد هذه المعركة القاسية صوت مجلس النواب لصالح القرار فى الثلاثين من يناير ١٩٥٧ مؤيداً اقتراح الرئيس، وفى الخامس من مارس صوت مجلس الشيوخ لصالح المشروع أيضاً موافقا على السلطات المطلوبة للرئيس.

إلى جانب المعارضة العنيفة فى الكونجرس قبل اقرار المشروع كانت ثمة صعوبات أخرى أمام إدارة ايزنهاور تنعكس على مناقشات في الكونجرس وعلى احتمالات اقرار المشروع وهى المناقشات الدائرة فى الأمم المتحدة حول انسحاب إسرائيل من مصر بسبب إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب حتى تتوافر لها ضمانات معينة وذلك بالرغم من انسحاب القوات البريطانية والفرنسية فى منتصف مارس ١٩٥٧. وكان أمام السياسة الخارجية الأميريكية تحديات حقيقية داخل الكونجرس فى مواجهتها لمؤيدى إسرائيل فى مجلس الشيوخ خاصة السناتور (جونسون) والسناتور (راسل) لانتقادهما الموقف الأميريكى المتشدد تجاه إسرائيل فى الأمم المتحدة واتخاذه ذريعة للتشدد فى معارضتهما لاقرار مشروع ايزنهاور، وفى ١١ فبراير طلب جونسون زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ من دالاس أرسال خطاب إلى الوفد الأميريكى فى الأمم المتحدة ليعارض أى عقوبات اقتصادية تفرض على إسرائيل.

لذلك، فقد كانت السياسة الأميريكية تواجه تناقضا فى المواقف بين مقتضيات المناقشة فى الكونجرس لاقرار المشروع، ومقتضيات العمل فى الأمم المتحدة لارغام إسرائيل على الانسحاب، ولو بفرض عقوبات اقتصادية كذلك فى مواجهة معارضة عنيفة من الكونجرس. وكانت تقديرات ايزنهاور ودالاس أنه ما لم تنسحب إسرائيل أو ترغم على الانسحاب بعد أن ذهبت الولايات المتحدة إلى أقصى مدى فى محاولتها إقناع إسرائيل للانسحاب فإن النفوذ الغربى كله فى الشرق الأوسط معرض للخطر وسوف تدفع كل دول الشرق الأوسط لأن تشعر أن الولايات المتحدة تخضع للنفوذ الصهيونى، وبالتالى لايبقى أمام الدول العربية سوى أمل وحيد هو الانضمام إلى الاتحاد السوفيتى(٣).

---

(1) U. S. congress, House of Representatives, committee on foeign affairs 84th cong, Ist session p. 43. jan. 7 - 22, 1957.

(2) U. S. cong. senate, committe on foreign relations, 85th cong, Ist session Jan. 14, Feb, 11. 1957. pp. 217 - 219.

(٣) مذكرة حديث بين ايزنهاور ودالاس ووزير الخزانة والسفير الأميريكى فى الأمم المتحدة (لودج) فى ١٦ فبراير ١٩٥٧.

The secretary, Feb. 16, 1957, Memo of conversation with the president white House Memo Series, white House correspondence,Meetings with the president. D. D. E. Library,

وكان تقدير دالاس أن عدم انسحاب إسرائيل (من خليج العقبة ـ شرم الشيخ ـ غزه ـ وقناة السويس) يعنى فشل برنامج ايزنهاور بالشرق الأوسط قبل أن يبدأ، وقد عقب السفير لودج مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بدوره أن فشل برنامج ايزنهاور سوف يفتح الطريق إلى الحرب(٢).

وحدد ايزنهاور ودالاس خطة الإدارة الأميريكية لمواجهة رفض إسرائيل الانسحاب فى النقاط التالية باعتبارها طرقا بديلة:

* قرار من الجمعية العامة بإدانة إسرائيل بلغة أقوى من أى قرارات سابقة وبالتالى فرض عقوبات أشد ضد إسرائيل.

* قرار من الجمعية العامة يتبع نفس نمط مشروع القرار الأميريكى المقدم من مجلس الأمن فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ الذى صوتت ضده المملكة المتحدة وفرنسا والذى فسرته الولايات المتحدة على أنه دعوة لمجرد وقف الدعم الحكومى لإسرائيل وهو وقف سارى المفعول فى الولايات المتحدة، كما أنه وقف مماثل بالنسبة لمصر منذ الاستيلاء على شركة قناة السويس.

* قرار الجمعية العامة يدعو الأعضاء ليس فقط لوقف المساعدات الحكومية الخاصة بإسرائيل (قدر فى الاجتماع بواسطة وزير الخزانة الأميريكى بأنها تصل إلى حوالى أربعين مليون دولار سنوياً، ومبيعات السندات التى تصل إلى ما بين ٥٠ مليون دولار و٦٠ مليون دولار سنويا) وكذلك وقف مدفوعات التعويضات الألمانية لإسرائيل فى شكل سلع تصل قيمتها إلى حوالى ثمانون مليون دولار سنوياً.

* أو قرار لمجلس الأمن يدعو إلى فرض عقوبات أنيه ضد إسرائيل وعقوبات مستقبلية ضد مصر إذا مارست حقوق الدولة المحاربة ضد إسرائيل بعد انسحابها من قناة السويس أو مضايق العقبة.

وقد طلب ايزنهاور من دالاس الترتيب لإعلان موقف الولايات المتحدة كما أشار دالاس بضرورة الاتصال بأحد زعماء اليهود المتعاطفين مع موقف الإدارة للمساعدة فى تكتيل وتعبئة المشاعر اليهودية لتأييد القرار النهائى للرئيس ايزنهاور(١).

وتحليل الاتجاهات المسيطرة على تفكير ايزنهاور ودالاس فى هذا الاجتماع هو أن اتمام انسحاب إسرائيل من غزة والعقبة والسويس كان يمثل بالنسبة للسياسة الخارجية الأميريكية إما تمهيد الطريق لتنفيذ مبدأ أو برنامج ايزنهاور بعد اقراره من الكونجرس، أو إدراك الدول العربية لخضوع الولايات المتحدة وعجز إدارتها أمام إسرائيل والنفوذ اليهودى وما لذلك من آثار سلبية على تطبيق برنامج ايزنهاور فى الشرق الأوسط.

ولقد طرح ايزنهاور عدة بدائل تبدأ بالادانة القوية لموقف إسرائيل وتتدرج من موقف المعونات الحكومية والخاصة لإسرائيل إلى فرض عقوبات اقتصادية أشد. ولاشك أن نجاح ايزنهاور فى الانتخابات لولايته الثانية عام ١٩٥٦ جعلته يتخذ هذا الموقف القوى دون أن يخشى رد فعل الأوساط اليهودية والمؤيدة لإسرائيل فى الكونجرس.

---

(1) Ibid. idem.

(2) Ibid. idem.

وقد أدلى دالاس فعلاً فى ١٦ فبراير ١٩٥٧ بمدينة توماس فيل بولاية فرجينيا ببيان عن الموقف الأميريكى تجاه عدم امتثال إسرائيل لقرار الأمم المتحدة للانسحاب من غزه والعقبة والسويس ،وأشار إلى أن ايزنهاور يامل أن يتلقى مزيداً من التوضيح من الحكومة الإسرائيلية[١]، وكان هذا التصريح يهدف إلى جانب العمل في الأمم المتحدة ممارسة ضغوط علنية فى ضوء ما أشار إليه الرئيس ايزنهاور فى اجتماعه مع دالاس ووزير الخزانة ولودج فى ١٦ فبراير ١٩٥٦.

وكان ايزنهاور يدرك كل الإدراك مخاطر تأثير انسحاب إسرائيل على علاقته بالدول العربية خاصة السعودية كتب إلى الملك «سعود» رسالة فى ٢٨فبراير ١٩٥٧ فى أعقاب زيارته لواشنطن[٢] يؤكد له فيها أن الولايات المتحدة تبذل كل جهد لتحقيق انسحاب إسرائيل إلى ماوراء خطوط الهدنة وأن الولايات المتحدة أيدت الأمم المتحدة فى الضغط على إسرائيل للانسحاب وأن هذا قرار الانسحاب سوف يكون غير مشروط وإن كانت إسرائيل سوف تصرح أن قرار الإنسحاب قد اتخذ فى ضوء افتراضات وتوقعات معينة تتصل ـ كما تفهم الولايات المتحدة ـ بدور الأمم المتحدة فى شرم الشيخ وقطاع غزة بالنسبة للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

وأوضح ايزنهاور للملك سعود فى رسالته أن الولايات المتحدة تفهم أن إسرائيل سوف تذكر حقها الأصيل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا) لحماية مصالحها فيما يتصل بالتحرشات من غزة والتدخل المسلح لاستخدام الدول للمضايق.

ويسترعى الاهتمام فى رسالة ايزنهاور إلى سعود أنه إلى جانب تأكيد مواقف الولايات المتحدة فهو يضيف أن الانسحاب سوف يتم فى ضوء فهم إسرائيل لافتراضات معينة والتى لم يصفها ايزنهاور لأنها شروط ـ وإن كانت فى الواقع كذلك ـ وهذه الشروط تتصل بدور الأمم المتحدة فى شرم الشيخ وغزة (أى وجود قوات للأمم المتحدة) واستخدامها حقها فى الدفاع عن النفس ضد التحرشات من قطاع غزة أو التدخل المسلح فى حرية الملاحة فى مضايق العقبة.

ونستخلص أنه بموجب هذه التوقعات أو تلك الافتراضات التى سوف تعلنها إسرائيل عند انسحابها ـ كما يقول ايزنهاور فى رسالته ـ فإن أزمة انسحاب إسرائيل من هذه المناطق أصبحت على وشك الحل فعلا بما يفتح الباب أمام اقرار مشروع ايزنهاور فى الكونجرس.

وتطور الأحداث يرجح هذا الاستنتاج الذى نستقرؤه من نص رسالة ايزنهاور إلى سعود ففى أول مارس ١٩٥٧ أى فى أعقاب رسالة ايزنهاور مباشرة كانت جولدامائير وزيرة خارجية إسرائيل تعلن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وخليج العقبة دون شروط، وفى الرابع من مارس أمر بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل القوات الإسرائيلية بالانسحاب وتقرر دخول قوات الأمم المتحدة وفى اليوم التالى مباشرة فى ٥ مارس ١٩٥٧ وافق مجلس الشيوخ الأميريكى على مشروع قرار ايزنهاور بعد شهرين من طلبه[٣].

---

(1) Statement by J F. Dulles at 1957, thomas ville, G. A. Feb. 16, 1957, Box (6) White House Memo Series D. D. E. Library.

(2) Letter from president to King Saud Feb. 28, 1957. White House correspondece General, 1957 Box (5) J. F. D. papers 1952 - 1959, D. D. E. Library.

(3) The New York Times, 6 March 1957. p. 1.

وقصارى القول أنه إذا كانت السياسة الخارجية الأميركية قد سعت إلى تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر فى منتصف ديسمبر لتبدأ فى عملية إعادة تقييم ومراجعة شاملة لسياستها فى المنطقة مما دفعها للتفكير فى برنامج جديد أو مبدأ جديد للشرق الأوسط عرف باسم مبدأ ايزنهاور، فإن تنفيذ انسحاب إسرائيل من غزة وخليج العقبة كان هو السبيل والمدخل أمام الإدارة لوضع قرارها أمام الكونجرس موضع التنفيذ.

لقد كان أعلان مبدأ ايزنهاور بالشرق الأوسط نتيجة لحرب السويس كما كان انسحاب إسرائيل فى مارس ١٩٥٧ مدخلا لتنفيذ هذا المبدأ الذى بدأت به مرحلة جديدة فى تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو الشرق الأوسط.

أما رد فعل مصر تجاه إعلان هذا المبدأ فكانت تحكمه فى البداية حاجة مصر الملحة للدعم الأميريكى لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى، واعتمدت مصر على الدول العربية فى الإفصاح عن مواقفها الحقيقية بعد أن وقفت موقف المتحفظ من هذا الإعلان وإن ظلت تنظر بعين الشك إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد وحدها بالتصدى للتوسع السوفيتى فى المنطقة[1].

لقد نظرت مصر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه محاولة أميريكية مستترة للحلول محل بريطانيا تحت ستار التصدى للهجوم السوفيتى وسرعان ما اتضح موقف مصر من رفضها لما يسمى بنظرية الفراغ فى الشرق الأوسط واعتبرتها محاولة أخرى لعزل مصر والحد من نفوذها بدعم خصوم مصر ومنافسيها فى المنطقة وكمحاولة من إحدى القوى الكبرى لفرض وجودها فى المنطقة لمواجهة الموقف الحيادى لمصر وجر المنطقة إلى الحرب الباردة وبذلك كان إعلان مبدأ ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ نذيراً بمرحلة من التوتر والتدهور فى العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر.

إن السياسة الخارجية الأميريكية منذ عشرة سنوات طرحت مبدأ ترومان أو مبدأ الاحتواء للخطر السوفيتى، وطورت فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٤٩ وطرحتها على مصر عام ١٩٥١ فكان رد مصر هو الرفض، وبعد عشرة سنوات أى بعد عام ١٩٤٧ أتت إدارة ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ لتطرح على مصر وعلى الشرق الأوسط من جديد مبدأ ايزنهاور الذى يقوم على نفس مفاهيم الاحتواء والمواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى سياق الحرب الباردة فرفضته مصر وبذلك وضعت السياسة الخارجية الأميريكية مرة أخرى فى موقع التصادم والمواجهة مع السياسة الخارجية لمصر.

---

(1) Meyer, op. cit. pp. 183 - 184, 194.

خاتمـــة

إن المتتبع لاتجاهات السياسة الأميريكية نحو مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ثم بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى حرب السويس ١٩٥٦ سوف تستوقفه الاستراتيجية الأميريكية النشطة ودورها المؤثر وراء أحداث المنطقة بشكل عام ومصر بشكل خاص فى كافة قضاياها الداخلية والخارجية فى الفترة موضع البحث.

وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد بلورت منطلقاتها وتوجهاتها بعد الحرب العالمية الثانية بسياسة الأحلاف والاحتواء للمد السوفيتى والمواجهة معه والتركيز على الأنظمة الدفاعية فى الشرق الأوسط، إذ كانت قد تبلورت فى الفترة السابقة على قيام الثورة فى مصر فقد تعهدتها الدبلوماسية الأميريكية بالممارسة والتطبيق على مصر خلال سنوات مصر الثورة ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ فى فترة الخمسينيات الأولى.

إن الاستراتيجية الأميريكية منذ ما قبل الثورة وما بعدها حافظت على أهدافها وغاياتها مما يؤكد ثبات الاستراتيجية الأميريكية وإن غيرت من أساليبها حماية للمصالح الأميريكية وتأمين الوجود الأميريكى والغربى فى مصر والمنطقة، وتوسلت لذلك عدة وسائل فى اتجاهات نحو مصر بتسوية خلافاتها مع بريطانيا أملا فى اشراك مصر فى مخططاتها الدفاعية. وسعت للوساطة بينها وبين إسرائيل من أجل عقد صلح معها لإزالة عقبة أمام علاقة مصرية قوية بالولايات المتحدة وبالعالم الغربى. ولم تتغير السياسة الخارجية الأميريكية طوال عقد كامل أو أكثر من أهدافها الأساسية بل لم تتغير خلال ثلاثين عام من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٨٦.

ولقد بدأ الدور الدبلوماسى الأميريكى فى العالم العربى بتعاطف واضح مع القضية الصهيونية فى فلسطين منذ تصريح بلفور عام ١٩١٧ وما بين الحربين وبعدهما ترسخ التزامها بأهداف الحركة الصهيونية فى فلسطين ذلك الالتزام الذى ثبت أنه عقبة كؤود فى طريق قيام علاقة سلسة بين الولايات المتحدوالعرب عامة وبين الولايات المتحدة ومصر بشكل خاص.

ومرد ذلك إلى بزوغ دور مصر بعد الحرب العالمية الثانية وهى تتطلع إلى تدعيم استقلالها الوطنى وحل نزاعها مع المملكة المتحدة، وفى نفس الوقت مواجهة التحدى الصهيونى فى فلسطين وكانت السياسة الخارجية الأميريكية تحاول البحث عن صياغة تبقى مصر داخل المخططات الدفاعية الأميريكية للمنطقة لمواجهة ما تراه خطراً سوفيتيا ثم تدعم وجود إسرائيل فى أرض فلسطين بعد دورها الحاسم فى تقسيمها فى الأمم المتحدة.

إن أى تقييم للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر لايمكن أن يغفل الدور الأميريكى فى محاولة التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى مطلع الخمسينيات وجهود الوساطة السرية التى بذلتها منذ عام ١٩٤٨ حتى مطلع عام ١٩٥٦ لعقد صلح دائم بين مصر وإسرائيل.

لقد كان لاتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر آثار بعيدة المدى على الشرق الأوسط كله بل وعلى دول العالم الثالث من حوله، وإن نظرة فاحصة على اتجاهات تلك السياسة نحو مصر خلال سنوات الثورة الأولى تكشف عن أنه حتى عام ١٩٥٥ كانت تلك العلاقات تعد بمستقبل أفضل بين البلدين لكن سياسة الدفاع الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فى ذلك الوقت كانت تمثل عاملا بالغ الأهمية ينذر بتدهور العلاقات بينها وبين مصر وكان لهذه السياسة الأميريكية مظهران، المظهر الأول محاولات تنظيم هياكل عسكرية وترتيبات أمنية إقليمية مع دول الشرق الأوسط، والمظهر الثانى: ابداء الكراهية والنفور من الدول ومن بينها مصر التى رفضت الانضمام لهذه الترتيبات أو الدخول فى تلك الهياكل.

والأدلة كثيرة على انتهاج سياسة أكثر مرونة من جانب الولايات المتحدة كان يمكن أن يساعد على استمرار جو المودة والصداقة الناشئ بين مجلس قيادة الثورة وبين الرئيس ايزنهاور.

ولقد أثبتت الوثائق السرية الأميريكية بشكل قاطع أن عبدالناصر كان يسعى لتطوير وتحسين علاقاته بالولايات المتحدة فى ظل إدارة الرئيس ايزنهاور، وقد لعب السفير الأميريكى فى مصر «جيفرسون كافرى» دوراً تاريخيا فى محاولة اقناع حكومته بالاستجابة لمساعى الصداقة من جانب مصر فى ظل قيادة عبدالناصر ولايعكس هذا الموقف من جانب السفير الأميريكى حسن تقدير فحسب، بل يعكس مدى الصواب الذى يمكن أن يسهم به الممثل الدبلوماسى فى تصحيح مسار السياسة الخارجية لبلاده لو استجابت له حكومته ولو لم تخضع لاعتبارات أخرى تشل يدها عن الحركة الإيجابية تجاه مصر.

وكان يمكن أن يكون توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ منعطفا إيجابيا نحو دفع العلاقات المصرية الأميريكية إلى آفاق أوسع من التعاون والصداقة، ولقد كان عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة صادقين فى السعى للحصول على معونة عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة لبناء جيش مصر واقتصاد مصر، لكن الولايات المتحدة خضعت لضغوط داخلية من الكونجرس وخارجية من بريطانيا وإسرائيل بحيث ترددت فى الاستجابة لمطلب مصر والحاحها حتى أزف الوقت بعقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية وبدء مرحلة الافتراق مع الولايات المتحدة.

على أن التحول السلبى فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر لم يحدث فجأة بل مر عبر عدة مراحل بدأت أولاها بإعلان قيام حلف بغداد فى يناير ١٩٥٥ وهو الذى يمثل تتويج الجهود الأميريكية والمخططات الأميريكية منذ عام ١٩٥١ لتنظيم ترتيبات عسكرية فى الشرق الأوسط مرتبطة بحلف الأطلنطى، فقاومت مصر فى ظل عبدالناصر. الدور الأميريكى فى إنشاء وتدعيم هذا التحالف الجديد مما كان له آثاره السلبية على مسار السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر.

والمرحلة الثانية كانت حاجة مصر الملحة للسلاح، فقد قدمت إدارة ايزنهاور التزاما صريحاً بدعم مصر عسكريا فى أعقاب تسوية النزاع المصرى الإنجليزى، تلك التسوية التى صيغت شروطها بتدخل أمريكى صريح واستجابت فيها مصر للمشورة إن لم يكن للضغوط الأمريكية، وبرغم ذلك قدمت الولايات المتحدة لعبدالناصر

شروطاً للمعونة العسكرية يستحيل عليه قبولها ولكن ذلك جزء من الحقيقة، لكن الحقيقة كلها تكمن فى أن عبدالناصر لم يرفض تلك الشروط لمجرد شعور وطنى متطرف بالسيادة والاستقلال بل أن الذى منع الولايات المتحدة من الاستجابة لمطلب عبدالناصر والوفاء بالتزامها كان التفاعل الداخلى داخل الكونجرس والإدارة الأميريكية من قوى معارضة ضارية العنف فى العداء لمصر ولعبدالناصر فرضت قيودا على حركة إدارة ايزنهاور فى الاستجابة لعبدالناصر ولمصر والثورة فى سعيها للحصول على مصادر القوة. ومع أهمية تلك العوامل الدخلية فى الولايات المتحدة خاصة القوى المؤيدة لإسرائيل فى الكونجرس والإدارة فإن انتهاج مصر لسياسة الحياد الإيجابى كان من أهم العوامل التى دفعت بالسياسة الخارجية الأميريكية لأن تضرب صفحا عن الاستجابة لمطلب مصر الأمر الذى فرض على قيادة مصر البحث عن مصادر السلاح لدى الاتحاد السوفيتى فى صفقة الأسلحة التشيكية فى خريف عام ١٩٥٥.

أما العامل الثالث أو المرحلة الثالثة لتدهور العلاقات والاتجاه نحو المزيد من السلبية حيال مصر من قبل الولايات المتحدة يتمثل فى قرار عرض تمويل مشروع السد العالى ثم سحب عرض التمويل فى يوليو ١٩٥٦. إن الوثائق السرية الأميريكية تكشف عن أن قرار سحب عرض التمويل قد اتخذ قبل مصارحة مصرية به بأربعة شهور على الأقل فى مارس ١٩٥٦ حين فشلت جهود التسوية السرية التى قامت بها الإدارة الأميريكية بين مصر وإسرائيل فربط المعونة الاقتصادية بالتسوية بين مصر وإسرائيل حطم احتمالات التطور الإيجابى للسياسة الأميريكية نحو مصر مرة أخرى أمام عقبة الصلح مع إسرائيل.

هذال الحادث المؤسف فى تطور اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر لازال يستحق من الباحثين والمؤرخين والدبلوماسيين التحليل والتأصيل للكشف عن مواطن الفشل وأسباب التغير والذبذبة والتردد فى أداء السياسة الخارجية الأميريكية حيال مصر فى تلك الفترة الحافلة بالأحداث..

هذا الفشل فى الدبلوماسية الأميريكية للاستجابة للتوقعات المصرية يمس صميم نمط الفشل الذى تتسم به السياسة الأميريكية فى علاقاتها بدول العالم الثالث.

إن الربط بين المعونة الاقتصادية وبين الاتجاهات السياسية الخارجية للدولة المتلقية للمعونة يمثل سمة من أكثر السمات سلبية فى الدبلوماسية الأمريكية، فعلى صخرة هذا الارتباط تتحطم علاقات الولايات المتحدة بكثير من دول العالم الثالث على نحو ما تحطمت مع مصر وكما أثبتته تجاربها مع عبدالناصر فى عامى ١٩٥٥ - ١٩٥٦.

إن أزمة تمويل السد العالى وصلت بالاتجاهات الأميريكية نحو مصر إلى أدنى مراحلها فى يوليو ١٩٥٦ فكان رد فعل مصر على سحب عرض التمويل تأميم شركة قناة السويس، ولاشك أن رد الفعل الأميريكى لقرار التأميم - وكان رد فعل سلبى على كل حال - دفع بهذه الاتجاهات إلى مسارات أشد سلبية وتدهورا وليس رد فعل الإدارة أو ايزنهاور شخصيا للعدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى والإسرائيلى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ إلا مرحلة مؤقتة عابرة عارضت فيه الإدارةالأميريكية التدخل العسكرى المسلح ضد مصر لاعتبارات استراتيجية ودولية تتصل بمستقبل الولايات المتحدة فى المنطقة وبمكانة الغرب المتردية فى مصر والشرق الأوسط ،وتثبت الوثائق الأميريكية أن الإدارة الأميريكية كانت تعلم علم اليقين بقرار الحرب ضد مصر وكانت تستطيع فى رأينا أن تحول دون وقوعه لو أرادت ولكنها لم تفعل وحتى بعد تدخل الإدارة الأميريكية فيما بعد لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل على الإنسحاب من مصر. فقد ظلت العداوات الموروثة من قرار سحب عرض تمويل السد العالى باقية بعد أن وضعت حرب السويس أوزارها.

لقد عادت من جديد سياسة الأحلاف الأميريكية تطل برأسها فى المنطقة بإعلان ايزنهاور فى مطلع عام ١٩٥٧ الذى يعتبر عمليا امتدادا لإعلان مبدأ ترومان فى أبريل ١٩٤٧ مما زاد من شدة معارضة مصر للسياسة الخارجية الأميريكية فى المنطقة ودفعها لتوثيق علاقاتها بحركة عدم الانحياز ودول الحياد الإيجابى والمجموعة الاشتراكية.

إن جوهر اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر خلال السنوات موضع البحث هو انتهاج سياسات استراتيجية تؤدى إلى استعداء مصر وتصديها لسياسة الأحلاف والترتيبات العسكرية الإقليمية ثم التعامل مع مصر من منطق عداوتها ومواجهتها للسياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط.

إن تحليل ونقد اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر مابين عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٦ وخاصة فى ظل عبدالناصر تكشف عن عدة حقائق:

- أن مصر كان لها على الدوام مكانة متميزة وحيوية فى إطار السياسة الخارجية الأميريكية ومخططاتها الدفاعية فى الشرق الأوسط.
- أن الدبلوماسية الأميريكية اسهمت بنشاط فى سياسة مصر ماقبل الثورة لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى حول السودان وقاعدة قناة السويس.
- أن الدبلوماسية الأميريكية بعد اندلاع القتال فى فلسطين عام ١٩٤٨ سعت منذ ذلك الوقت للوساطة للصلح بين مصر وإسرائيل بدء باتفاقية رودس عام ١٩٤٩ كمرحلة أولى نحو عقد سلام شامل ودائم، ولقد ظل هذا الهدف وذلك العامل من أهم العوامل المؤثرة فى اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر وحتى اليوم.
- أن دور الدبلوماسية الأميريكية النشط فى الوساطة فى النزاع المصرى الإنجليزى والتوصل لاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ أمر لاينكر وكان يمكن أن يفتح صفحة جديدة فى العلاقات الأميريكية المصرية.

ولكن على الجانب الآخر فإن عدداً من المواقف الأميريكية أنذرت بتدهور تلك العلاقات الواعدة وفى مقدمة هذه المواقف رفض تزويد مصر بالسلاح حتى بعد الهجوم الإسرائيلى على غزة التى كانت تحت الإدارة المصرية فى فبراير ١٩٥٥، ثم الذبذبة فى الموقف الأميريكى من عرض تمويل السد العالى ثم سحب عرض التمويل مما أكمل دائرة الموقف السلبى حيال مصر ومهد الطريق لأزمة السويس عام ١٩٥٦.

أجل لقد أدانت الإدارة الأميريكية العدوان ولكن الإدانة جاءت على لسان دالاس أمام الجمعية العامة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ لمعارضته المملكة المتحدة الحليف الأكبر للولايات المتحدة.

ذلك النمط من التقلبات فى المواقف من بلوغ أعلى مراحل المودة والصداقة مع رجال الثورة ثم الهبوط إلى أدنى مراتب الرفض والعداء لمطالب مصر، ذلك التناقض بين الصداقة والعداء هو ما يميز اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر.

أجل لقد كانت اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية تصطدم بالسياسة الخارجية المصرية لاختلاف التوجهات والمنطلقات بعد أن اقترنت السياستان فى مرحلة مؤقتة لتوافق المصالح خلال عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤ إلى

أن تحقق جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس وتحقق لمصر ما تريد وتوجهت مصر للولايات المتحدة تطلب العون العسكرى والاقتصادى فواجهتها الإدارة الأميريكية بالشروط التى لم تقبلها قيادة مصر الثورة.

وفى ختام بحثنا يمكن أن نقرر مجموعة من الظواهر الثابتة التى قد تصلح قوانين عامة تحدد ملامح الحركة التاريخية لعلاقات الولايات المتحدة واتجاهات سياستها الخارجية نحو مصر بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة:

١ ـ عداء الولايات المتحدة لأى محاولات للتغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ومواجهة هذا المد الشيوعى من خلال نظرية تقتنع بها الإدارة الأميريكية هى نظرية الاحتواء.

٢ ـ ارتباط تحسن العلاقات المصرية الأميريكية بتحسن العلاقات المصرية الإسرائيلية.

٣ ـ أن أى معونة أمريكية ولاسيما فى المجال العسكرى ترتبط بتحالف مع الغرب أو على أقل تقدير بالسير فى فلك السياسة الغربية.

٤ ـ أن كل تقارب بين مصر والكتلة الشرقية يعنى تباعدا بين الولايات المتحدة ومصر. ومن هنا تتضح أهمية سياسة التوازن بين الكتلتين.

٥ ـ ثبات السياسة الأميريكية نحو الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، فهدفها الرئيسى كان السعى للسيطرة على ذلك الجزء من العالم استراتيجيا ولم يكن ليتأتى لها ذلك دون بذل محاولات للسيطرة على مصر أو عزلها عن العالم العربى.

٦ ـ أن الصراع بين القوى التقليدية للاستعمار القديم والامبريالية الحديثة لا تمنع اتفاقهما على الهدف واختلافهما فى الأسلوب.

٧ ـ لقد كانت الولايات المتحدة الأميريكية السبب فى انسحاب قوات العدوان الثلاثى ولم يكن ذلك حبا فى مصر أو عبدالناصر، وإنما تقديراً للمخاطر الجسيمة على مكانة الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة ومصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية فى المنطقة.

٨ ـ أن الولايات المتحدة تؤمن بأن القوى المحلية فى الشرق الأوسط غير قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية، ومن ثم فهى كانت تؤكد أن هناك فراغ فى الشرق الأوسط وأنها وحدها القادرة على ملأ هذا الفراغ.

٩ ـ عندما تأزمت العلاقة بين الولايات التحدة ومصر حاولت خلق قوى منافسة لمصر ولقيادتها فى العالم العربى والإيقاع بينهما وبين أشقائها العرب.

ومما لاشك فيه أن حاضر ومستقبل العلاقات المصرية الأميريكية ودفعها إلى آفاق أرحب تعود بالنفع على مصر والولايات المتحدة مرهون باستخلاص الدروس المستفادة من تراث العلاقات المصرية الأميريكية فى الفترة موضوع البحث وهى فترة مليئة بالدروس حافلة بالمعانى والدلالات والعظات.

المصادر والمراجع



القسم الأول . . المصادر الأولية . .



وثائق سرية أميريكية غير منشورة

الأرشيف القومى ـ واشنطن .

الملفات المركزية لوزارة الخارجية الأميريكية ـ مجموعتا ملفات (٥٩)، (٨٤) .

National Archives, Washington D.C.

Central Files of the Department of State Record Group 59, 84 declassified August 1984.

Box-4015 **RG 59.**

774.00/1-152 thru 774.00/12-3052.

	No. of Pages
1. Incoming telegram from Cairo to Secretary State No. January 3, 1952. 774.00/1-351, Secret Security Information.	2
2. Memo Confidential to American Embassy, Subject: Egypt, January 7, 1952. 774.00/1-752.	2
3. Office Memo. U.S. Government, January 7 to NE Kopper from NE Mr. Shabler, Subject: Weekly Summary. Agypt and Anglo Sudan Affairs January 1-7, 1952.	2
4. Incoming telegram, Confidential Security Information Dept. of State from Cairo to Secretary of State No. 1049 January 12, 1952. 744.00/1-1252	1
5. Incoming telegram. Secret Security Information Department of State No. 1050, January 12, 1952. 774.00/1-1252.	1
6. Memo of Conversation. Department of State , January 27, 1952, Subject: Egyptian Developments, The Secretary to the British Ambassador. 774.00/12752.	2
7. Office Memo. U.S. Government, Jan. 14, 1952 18-14, January 1952, Subject: Weekly Summary, Egypt 774.00/1-1452.	2
8. Incoming telegram from Cairo. Secret Security Information, No. 1234, February 1,1952 774.00/2-152.	2
9. Office Memo. Secret Security Information, U.S.Government, Feb. 11, 1952, Subject: Weekly Summary, Egypt 5-11 February 1952. 774.00/2-1152.	1
10. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Government, Feb, 18. 1952, Subject: Weekly Summary, Egypt Feb. 12-18, 1952. 774.00/2-1852.	1
11. Incoming telegram, Secret Security Information from Cairo No. 1368 Feb. 19. 1952. 774.00/2-1952.	1
12. Memo of Conversation. Department of State, Subject: Social Reform, Government of Ali Maher, Feb. 20, 1952. 774/00/2-2052.	2
13. Incoming telegram. Secret Security Information from Cairo No. 1395. Feb. 21, 1952. 774.00/2-152.	2
14. Secret Security Information. Dept. of State Assistant Secretary, 1952. Subject: Summary of Current, Anglo-Egyptian Relations 774.001 2-2752.	2
15. Secret Security Information. Dept. of State Assistant Secretary, March 3, 1952. Subject: Significance of Change in Egyptian Government. 774.00/3-352.	2

16. Office Memo. U.S. Government, June 10-16, 1952. Subject: Summary of Events Egypt. 774.00/6-1652 2

17. Foreign Service Despatch Confidential Security Info. from Cairo No. 1970, March 25, 1952, Subject: Slef Preservation Instincts of Egyptian Journalists. 774.00/3-2552. 2

18. Foreign Service Despatch Confidential Security Info. from Cairo No. 1959, March 29, 1952, Subject: Socialist Leaders Memo of the Events of Jan. 26, 1952. 774.00/3-2952. 6

19. Office Memo, U.S. Government, April 7, 1952, Subject:Weekly Summary of Events 1-7 April, 1952. 774.00,4-752. 1

20. Foreign Service Despatch No. 2092, April 14, 1952, from Cairo. 774.00/4-1452. 2

21. Office Memo. U.S. Gov't, April 14. 1952, Subject: Weekly Summary of Events, Apr. 8-14, 1952. 774.00/4-1452. 1

22. Office Memo,April 21, 1952, Subject: Weekly Summary of Events . April; 15-21. 1952. 774.00/4-21-952. 1

23. Office Memo, April 28, 1952, subject: Weekly Summary April 22-28, 1952. 1

24. Office Memo, May 5, 1952, subject: Weekly Summary April 28-May 5. 774.00/42852 and 774.00/5-252. 1

25. Foreign Service Despatch from Cairo, No. 2276, May 13, 1952, Subject: The Political, Past Present and Future of Egypt according to Kerim Tabet, 774.00/5-1352. 9

26. Office Memo. U.S. Government, May 19, 1952, Subject Weekly Summary of Events-Egypt, May 13-19, 1952-2 June 1952 May 27-2 June 1952 (774.00/5-1952-774.00/6-252). 3

27. Foreign Service Despatch from Cairo Secret Security Information No. 2393, May 27, 1952. 774.00,5-2752. 5

28. Office Memo. U.S. Government, June 9, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, June 3-9, 1952. 774.00/6-952. 1

29. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo, June 16, 1952. estimate NO. 36, Political Instability in the the Near East. 774.00/6-1652. 2

30. Office Memo. U.S. Government. June 23, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, June 17-23, 1952, 774.00/6-2352 1

31. Office Memo, June 30, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, June 24-30, 1952. 2

32. Department of State, Assistant Secretary. Secret Security Information, July 3, 1952. Subject: Change of Government in Egypt. 774.00/7-352. 2

33. Incoming telegram from Secret Security Information Cairo to Secretary of State No. 26, July 3, 1952. 774. 00/7-352. 1

34. Office Memo. U.S. Government, July 7, 1952, Subject: Weekly Summary of Events, July 1-7, 1952. 774. 00/7-752. 1

35. Secret Security Information, Memo for Robert Joyce Policy Planning Staff Subject: Political Situation in Egypt. 9 July 1952. 774.00/7-952. 2

36. Incoming telegram No. 205, 29 July 1952, from Cairo, 774.00/7-2952. 1

37. Office Memo. U.S. Government, Subject: Weekly Summary of Events Egypt and Sudan, July 22-28, 1952. 774.00/7-2852. 4

38. Incoming telegram from Cairo No. 197, July 28, 1952, 774.00/7-2852. 2

39. Outgoing telegram sent to American Consulate, Alexandria for Caffrey (19), Cairo 153, London 549, July 25, 1952. 774.00/7-2552. 1

40. Incoming telegram from London No. 493, July 25, 1952. 774.00/7-2552. 1

41. Incoming telegram No. 178, Secret Security Information. 774.00/7-2552 July 25, 1952. 2

42. Incoming telegram from Alexandria, No. 23, July 25, 1952. 774.00/7-2552. 1

43. Incoming telegram from Alexandria No. 29, July 25, 1952. 774.00/7-2552. 2

44. Incoming telegram from Cairo No. 182, July 25, 1952, 774.00/7-2552. 1

45. Incoming telegram from Cairo No. 163, July 24, 1952. 774.00/7-2452. 1

46. Office Memo. U.S. Government, July 14, 1952, Subject: Weekly Summary of Events July 8-14, 1952. 774.00/7-1452. 1

47. Office Memo. U.S. Government, July 21, 1952. Subject: Weekly Summary of Events, July 15-21, 1952. 774.00/7-2152. 1

48. Secret security Information. Dept. of State, Assistant Secretary, July 21, 1952. Subject: Anglo-Egyptian Problem. 774.00/7-2152. 6

49. Incoming tlegram from Alexandria No. 14, July 23, 1952. 774.00/7-2352. Secret Security Information. 1

50. Incoming telegram from Alexandria, July 23, 1952. No. 19. 774.00/7-2352. 1

51. Secret Security Information. Dept. of State, Memo of Conversation, July 31, 1952. Subject: Israeli Views on Egyptian Situation. 4

52. Outgoing telegram sent to Cairo No. 141, July 24, 1952. 774.00/7-2452. 1

53. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 228,July 31, 1952. 774.00/7-3152. 1

54. Incoming telegrarm from Cairo No. 219, July 31, 1952. 774.00/7-3152. 1

55. Incoming telegram from Cairo No. 204, July 30, 1952. 774.00/7-2952. 1

56. Incoming telegram from Cairo No. 201, July 29, 1952. 774.00/7-2952. 1

57. Incoming telegram from Alexandria No. 21, July 24 1952. 774.00/7-2452. 1

58. Incoming telegram from Cairo No. 149, July 23, 1952. 774.00/7-2352. 1

59. Incoming telegram from Alexandria No. 16, July 16, 1952. 774.00/7-2352. 1

60. Outgoing telegram sent to London No. 494, Secret Security Information Cairo 129, July 23, 1952. 774.00/7-2352 CS/E. 1

Box-4015 Record Group 59. **No. of Pages**

1. Incoming telegram from Cairo Department of State to Secretary of State No. 1529, Dec. 29, 1952. 774.00/112-2952.	1
2. Foreing Service Despatch American Embassy, Cairo No. 1248, Dec. 24, 1952, Subject: Views of Supreme Guide. 774.00/12-2552.	3
3. Office Memo, U.S. Government, December 23, 1952. Secret Security Information, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Suden. Dec. 17-23, 1952. 774.00/12-2352.	2
4. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo, Dec, 13, 1952, Confidential, Subject: Appraisal of Internal Political Situation in Egypt, Mid Dec. 1952. 774.00/12-1352.	4
5. Incoming telegram Secret Security Information from Cairo No. 1414, Dec, 11, 1952. 774.00/12-1152.	2
6. Office Memo, U.S. Government, Dec, 9, 1952, Subject: Weekly Summary of Events- Egypt and the Sudan, December 3-9, 1952. 774.00/1-12-952.	2
7. Foreign Service Despatch from Cairo to Dept., Dec. 6, 1952, Subject: Agreement between Egyptian Gov't and Sudan Nationalist Party. 774.00/12-652.	2
8. Office Memo. U.S. Government, Dec. 2, 1952, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, Nov. 25, 1952-Dec.2, 1952. 774.00/12-252.	1
9. Office Memo U.S. Gov't, Nov. 25, 1952, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, Nov. 17-24, 1952. 774.00/11-2552.	1
10. Foreign Service Despatch from Cairo No. 954, Secret Security Information, Nov. 18, 1952, Subject: Conversation with Lt. Col. Gamal Abdel Nasir. 774.00/11-1852.	3
11. Office Memo U.S. Gov't Nov. 17, 1952, Secret Security Information, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, Nov. 12-17, 1952. 774.00/11-1752.	1
12. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo No. 922, Nov.15, 1952, Subject: Views of Pro-Ikhwan Observers on Egyptian Military Movement. 774.00/11-1552.	3
13. RG 84 Box 230 Arab-Israel file telegram received October2, 1952, American Embassy tel. Aviv rept. Information to Cairo 61 Conversation between Foreign Minister Shareet regarding Isreal attitude toward supplying arms to Arab Countries.	1
14. Outgoing telegram Secret Security Information Department of State sent to Merican Embassy, Cairo 826, Oct. 21, 1952 rept. information London 2822. 774.00/10-21552.	2

15. Incoming telegram, Department of State from Cairo No. 939, Oct, 14, 1952. 774.00/10-1452. 1

16. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo 602, Oct. 7, 1952, Subject: Propaganda Planned for the Egyptian Armed Forces. 774.00/10-725. 2

17. Foreign Service Despatch No. 610, Octber 6, 1952 from Cairo, Subject: Gneral Naguib Tour of Lower Egypt. 774.00/10-052. 3

18. Memo of Conversation, Subject: General Discussion of the Current Egyptian Situation, Oct. 2, 1952. 774.00/10-252. 2

19. Incoming telegram. Dept. of State, Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 834, October 2, 1952. 774.00/10-252. 1

20. Foreign Service Despatch from Cairo No. 544, Sept. 27, 1952, Confidential, Subject: Role of the Muslim Brotherhood under Egypt's new regime. 774.00/9-2752. 6

21. Foreign Service Despatch from Cairo, No. 541, Sept, 27, 1952, Subject: Role of Monarchy in Egypt's Future. 774.00/19-2752. 2

22. Foreign Service Despatch from Cairo No. 535, Sept. 26, 1952. Secret Security Classification, Subject: Members of Egyptian Military High Committee. 774.00/9-2652. 3

23. Incoming telegram. Dept. of State, Secret Security Information from Cairo to Secretary of State, No. 781, Sept. 24, 1952. 774.00/9-2452. 1

24. Incoming telegram. Dept. of State, from Cairo No. 734, Sept. 19, 1952. 774.00/9-1952. 1

25. Incoming telegram from Cairo unnumbered, Sept. 19, 1952. 774.00/9-1952. 2

26. Draft from Acheson to president, Sept. 30, 1952. 774.00/9-1952 CS/F. 5

27. Incoming telegram. Dept. of State Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 736; Sept. 19, 1952. 774.00/9-1952. 1

28. Incoming tecgram from Cairo No. 730, Sept. 18, 1952. 774.00/9-1852. 2

29. Incoming telegram. Dept. of State sent to Cairo 679. 774.00/9-1852. 3

30. Incoming telegram. Dept. of State, sept. 14, 1952 from Cairo No. 698. 774.00/9-1452. 1

31. Incoming telegram. Dept. of State from Cairo No. 681, Sept. 12, 1952. 774.00/9-1252. 2

32. Incoming telegram. Dept. of State. Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 666, Sept. 11, 1952, 774.00/9-1152. 1

33. Incoming telegram fro Cairo No. 632, Sept. 10, 1952. 774.00/9-1052. 1

34. Incoming telegram from Cairo No. 619, Sept. 9, 1952, Secret Security Information. 774.00/9-952. 1

35. Incoming telegram. Dept. of State from Cairo to Secretary of State No. 622, Sept. 9, 1952. 774.00/9-952. 2

36. Department of State. The Secretary of State, Sept. 8, 1952, Meeting with the President item 2, Egypt. 774.00/9-852. 1

37. Incoming telegram from London No. 1334, Sept. 8, 1952. 774.00/9-852. 2

38. Confidential Security Information to the Secretary from NEA Mr. Byroade, Subject: Affirmation of Sept. Statement on Egypt. Sept. 8, 1952. 774.00/9-852. 1

39. Outgoing telegram. Dept. of State. Secret Security Information sent to American Embassy, Cairo No. 559, Sept, 12, 1952. 774.00/9-752. 3

40. Incoming telegram from Cairo No. 383, Aug. 18, 1952. 774.00/8-1952. 1

41. Incoming telegram from Cairo No. 560, Sept.5, 1952. 774.00/9-552. 2
42. Incoming telegram from Cairo No. 593, Sept. 7, 1952. 774.00/9-752. 1
43. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State No. 572, Sept. 5, 1952.774.00/9-552. 1
44. Icoming telegram from Cairo No. 413, Aug, 20, 1952. 774.00/8-2052. 1
45. Incoming telegram from Cairo No. 406, Aug. 20, 1952. 774.00/8-2052. 2
46. Incoming telegram from Cairo, Secretary of State No. 444, Aug. 22, 1952. 774.00/8-2252. 1
47. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 282, Aug. 18, 1952, Subject: Egypt's New Era 'The First Three Weeks'. 774.00/8-1852. 9
48. Foreign Service Desparch from American Embassy, Cairo No. 364, Sept. 2, 1952. Subject: Military Junta around General Naguib. 774.00/9-252. 2
49. Incoming telegram from Cairo, No. 574, Sept. 5, 1952. 774.00/9-952. 1
50. Incoming telegram from Cairo No. 561, Sept. 5, 774.00/9-552. 1
51. RG 84 Box 219 Folder U.S. Egypt 1952, American Embassy, Cairo, Oct. 6, 1952.
52. RG 84 Box 219. The Foreign Service of the U.S. office of the Army attache American Embassy, Cairo, Egypt, Oct, 22, 1952. Secret. 320/U.S. Egypt. 4
53. Outgoing telegram. Secret Security Information Sent to American Embassy, Cairo No. 217 Priority August 12, 1952, Secret Security Information. 774.00/8-152. 2
54. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 238, Aug. 1, 1952. 774.00/8-152. 1
55. Incoming telegram from Cairo No. 296, Aug. 7, 1952. 774.00/8-752. 1
56. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 271, Aug. 5, 1952. 774.00/8-552 1
57. Foreign Service Despatch. American Embassy, Cairo No. 218, Aug. 9, 1952, Subject: Political Pareties Present New Programs. 774.00/8-952. 3
58. Incoming telegram. Dept. of State Confidential Security Information from Cairo No. 315, Aug. 9, 1952, 774.00/8-952. 1
59. Incoming telegram to Secretary of State No. 327, August 11, 1952. 774.00/8-1152. 2
60. Incoming telegram from Cairo No. 326. Aug. 11, 1952. 774.00/8-1152. 2
61. Foreign Service Despatch from Cairo, Aug. 18 1952, No. Subject: Mortada El-Maraghi Concern for the future 286 of Egypt. 774.00/8-1852. 3

Box 4016

Record Group 59-774.00/1-253 thru 744.00/12-3/53

1. 774.00/1-653 January 6, 1953. Office Memorandum- Secret Security Information to NE Mr. Dorsey
   from NE Mr. Ortiz 2
2. 774.00/1-1353 January 13, 1953, Confidential, Foreign Service Despqtch, No. 1394, American Embassy Cairo to Department of State, Subject: Attitude of the Coptic Community towards the New Regime.
3. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information to Secretary of State from Cairo, No. 1656, January 17, 1953.
4. Confidential, Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo to Department of State, No. 1464, January towards the New Regime. 774.00/1/2153

5. Office Memo, U.S. Government, Jan. 27, 1953, to Mr. Dorsey from Mr. Ortez, Subject: Weekly Summary of Events Egypt and the Sudan, January 21-27, 1953, 774.00/1-2753.

6. Office Memo, U.S. Government, February 10, 1953 to NE Mr.Dorsey from NE Ortiz, Subject: 2
Weekly Summary of Events Egypt and the Sudan, 4-10 February, 1953. 774.00/2-1053.

7. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Governmet to NE Mr. Dorsey, from Mr. Ortis, 1
Feb, 17, 1953. Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, February 11-17, 1953. 774.00/2-1753.

8. Office Memo. Secret Security Information, U.S. Government to NE Mr.Dorsey from NE Mr. Or- 1
tis, Feb. 24, 1953, Subject: Weekly Summary, 18-24 February 1953, Egypt and the Sudan. 774.00/2-2453.

9. Office Memo, U.S. Government Secret Security Information, U.S. Government, March 3, 1953, 1
to NE Mr. Burdett, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, February 25, 1953, March 1953. 774.00/3-353.

10. Foreign Service Dispatch, March 3, 1953, from Cairo to Department of State Washingon Refer- 4
ence Embassy Despatch 1140, December 13, 1952, Subject: Appraisal of Internal Plitical Situation in Egypt, end February 1953. 774.00/3-353.

11. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Government, March 17, 1953, to NE Mr. Dor- 1
sey from NE Mr. Burdett, Subject: Weekly Summary of Events, Egypt and Sudan, March 11-17, 1953. 774.00/3-1753.

12. Office Memo, Secret Security Information, U.S. Government, March 24, 1953, Subject: Week- 2
ly Summary of Events, Egypt and Sudan, March 18, 1953. 744.00/3-2453.

13. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo to Department of Start Secret Securi- 1
ty Information, March 26, 1953, Subject: The Relationship between General Mohamed Naguib and Lt. Col. Gamal Abdel Nasser.

14. Department of State-Special Assistant to the Secretary , March 27, 1953, Proble Developments in Egypt. 774.00/4153 (Summary of National Intelligence Estimate 76, March 25, 1953).

15. The White House Washington, April 8, 1953, Confidential Memo, Henry A. Byroade, Assistant 1
Secretary Department of State. 774.00/4-853 (from Thomas E. Stephens, Acting Secretary of the President)

16. Foreign Service Despatch Confidential Security Classification, from American Embassy Cairo 1
to Department of State No. 2290, April 29, 1953. 774.00/4-2953.

17. Foriegn Service Despatch from American Embassy, Cairo to Department, Subject: Gamal Ab- 1
del Nasser, May 18, 1953, No. 2471. 774.00/5-1953.

18. Office Memo, U.S. Government, May 19, 1953, to NE Mr. Dorsey from NE Mr. Burdett, Sub- 1
ject: Weekly Summary of Events, Egypt and the Sudan, 13-19, 1953. 774.00/5-1953.

19. Foreign Service Despatch, Confidential, Security Classification, from American Embassy, Cai- 1
ro to the Department of State No. 24959, May 10, 1953, Subject: Appeals for Unity and Patience by Naguib and Others. 774.00/5-2053.

20. Department of State Memo of Conversation, May 28, 1953, Subject: U.S. Contacts with Mus- 1
lim Brotherhood. 774.00/5-2853.

21. Secret Security Information Department of State date June 4, 1953, Subject: Views of Mo- 2
hamed Makhlof of Memo of Conversation Muslim Brotherhood.

22. Foreign Service, Secret Security Information, American Embassy Cairo to Department of State, June 5, 1953, No. 2678, Subject: Wafd Approach to Embassy. 774.00/6-553. 2
23. Incoming telegram Department of State, Secret Security Information from Cairo, to secretary of State No. 2603, June 19, 1953, 4PM, Embassy Comments reproclamation Republic. 774.00/6-1953. and incoming telegram No. 2602, June 19, 1953, British Embassy Reaction to Republic. 1
24. Incoming telegram Department of State Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 2618, June 22, 1953, 3PM. 774.00/6-2253. 1
25. Foreign Service Despatch from Cairo to Department No. 2849, June 23, 1953, Subject: Muslim Brotherhood Probably not Involved In Repuublic Move. 2
26. Freign Service despatch from Cairo No. 318, August 5, 1953 to Department of State, Sabject: Transmitting Memo of Conversation with Supreme Guide of Muslim Brotherhood. 774.00/8-553. 4
27. mMemo for Mr. Byroade NE from John Foster Dulles, September 8, 1953. 774.00/9-853. 2
28. Foreign Service Despatch, Confidential, Security Classification, American Embassy Cairo, reference Emb. telegram 338, September 20, 1953, Sept. 21, 1953, No. 338. 774.00/9-2153. 2
29. Foreign Service Despatch from American Embassy Cairo No. 1000, October 19, 1953, Subject: Consultations with (Elderly Statesmen). 774.00/1-1953. 2
30. Confidential --Security Information Department of State Memo of Conversation, Subject: in Egypt on the Eve of the Bermuda Conference date December 1, 1953. 774.00/1-153. 2
31. Departmentof State, Executive Secretariat, December 3, 1953, Confidential Security Information, The Undersecretary Subject: Situation in Egypt. 774.00/1-12-353. 1
32. Secret Secruity Information Memorandum, Egypt, December 18, 1953, Addendum to Briefing Paper on Egypt for Mr. Dulles. 774.00/2-1853. 5
33. Incoming telegram, department of State from Cairo to Secretary of State, January 26, 1954, No. 837, Colonel Abdel Nasser told me last night. 774.00/1-2654. 1
34. Foreign Service Despatch No. 1804, January 30, 1954, from Cairo to Department of State, Subject: Nasser Position Regarding Moslem Brotherhood. 1
35. Incoming telegram, Department of State from Cairo, to Secretary of State, February 27, 1954, No. 948, February 27, 1954, 774.00/2-2754. 1
36. Incoming telegram Department of State from Cairo to Secretary of State, February 27, 1954, No. 968, Feb 27, 1954. 774.00/2-2754, also No. 972, 963, Feb. 26, 1954, 1002, Feb. 28, 1954. 7
37. Incoming telegram No. 1022, March 2, 1954. Secret security Information. 774.00/3-24, from Cairo to Secretary of State. 2
38. Foreign Service Despatch No. 77, March 3, 1954. 774.00/3-354, Confidential from American Consul. General, Alexandria to the Department of State. 3
39. Foreign Service Despatch No. 2098, Confidential, March 4, 1954, from Cairo to Dept. of State. 774.00/3-453. 6
40. Office Memo, Secret, March 11, 1954. 774.00/3-1154 CG.G, Gurrent Developments in Egypt and the Sudan. 1
41. Foreign Service Despatch Confidential, desp. No. 2154, from American Embassy Cairo to Dept. of State FSD Confidential. 774.00/3-1154. 2

42. Foreign Service Despatch Confidential No. 2167, March 12, 1954, 774.00/3-1254. 3

43. Foreign Service Despatch Confidential American Embassy No. 2180, March 13, 1954. 774.00/ 3-1354. 3

44. Foreign Service Despatch American Embassy, No. 2262, March 23, 1954. 774. 3

Box- 4023 Record Group 59. **No. of Pages**

774. 3511/9-195D thru 774/5. MSP/Pages 12-3153 (Defense Matters).

1. Secret, Security Information, Office of the Secretary of Defense, 18 November 1952, Memorandum for the Record, Subject: Meeting Regarding Assistance to the Government of Egypt. 774.5/11-1852. 1
2. Foreign Service Dispatch Confidential feom Cairo, NEA No. 1211, Subject: German Advisors with Egyptian Armed Forces, December 20, 1952. 774.5/12-2052. 3
3. Incoming telegram to Department of State, December 29, 1952 from Cairo to Secretary of State No. 1528. 774.5/12-2952. 2
4. Top Secret Office Memorandum dated December 21, 1954 to NEA Mr. Jernegan to Mr. Dorsey, Subject: OCB Consideration of Grant Military Assistance to Egypt. 774.5/MAP/12-21 154. 3
5. Foreign service Dispatch, Confidential American Embassy, Cairo to Department of State, No. 307, August 24, 1954, Subject: Egyptian Overtures for British Military Aid and Training
6. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information, April 4, 1953, No. 2196. 774.5/4-453.
7. Foreign Service Dispatch, American Embassy, Ankara, to Department of State, Dispatch No. 583, March 20, 1953 (774.5/3-2053). Subject: Memorandum of Conversation betwen the Ambassador and the Turkish Foreign Minister on March 16, 1953.
8. Incoming telegram, to Debartment of State from London to Secretary of State, No. 5208, March 20, 1953. 774.5/3-2053. 2
9. Incoming telegram, Confidential Security Information from Cairo to secretary of State, No. 2090, March 18, 1953, 3:00 P.M. March 18, 1953. 774.5/3-1853. 1
10. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, Top Secret Security Information, March 17, 1953, No. 2076. 774.5/3-1753. 1
11. Incoming telegram from London, Top Secret Security Information, March 17, 1953 to Secretary of State No. 5129, 1953. 774.5/3-1753. 3
12. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State No. 2064, March 15, 1953. 774.5/1553.
13. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, March 10, 1953, No. 2022, March 10, 1953. 774.5/3-1053.
14. Incoming telegram, Top Secret Security Information from Cairo, to Secretary of State, March 14, 1953, No. 2060, March 14, 1953. 774.5/3-1453.
15. Foreign Service Despatch, American Embassy, Cairo, No. 1764, March 2, 1953 (774.5/3-253), Subject: Interim Arms Program for Egypt.
16. Incomig telegram, Department of State from Cairo to Secretary of State No. 1917, February 23, 1953. 774.5/2-2353.
17. Incoming telegram from London, No. 4688, February 20, 1953. 774.5/2-2053, No. 1892, February 19, 1953. 774.5/2-1953 and No. 1890, Feb. 18, 1953. 774.5/2-1853.
18. Outgoing telegram, Department of State Sent to Americal Embassy, Cairo, February 17, 1953. 774.5/2-1753, No. 1652, Cairo, London 5475.

19.Outgoing telegram, Department of State. secret Security Information, sent to Embassy. London RPT Information, American Embassy Cairo 1319, 3277, January 2, 1953. 774.5/1-153.

20. Incoming telegram from Cairo to Secretary of State, No. 1548, January 1, 1953. 774.5/1-153, from London No. 3642, january 3, 1953. 774.5/1-353 from London No. 3691, January 6, 1953. 774.5/1-653 from London No. 4562, February 16, 1953. 774.5/2-1653.

21. Outgoing telegram, Department of State, Secret Security Information, Sent to American Embassy, London 4409, Rept. Information Cairo 1329, January 4, 1953.

22. Confidential Memorandum, Egyptian Police: Equiment and Training, May 23, 1952. 774.5/ MSP/ 5-2052. 4

23. Office of the Naval Attache, Cairo, Egypt, Secret Security Information, October 4, 1952. 774.5-MSP/10-452. 3

24. Outgoing telegram, Department of State to American Embassy, Cairo, 1154, December 3, 1952. 774.5/MSP/12-352. 1

25. The Foreign Service of the United States, Office of the Army Attache, American Embassy, Cairo, Egypt, 30 October 1952. 774.5/MSP/11-152. 7

26. Secret Security Information, December 2, 1952 to Secretary of Defense from Dean Archeson. 774.5/MSP/12-352. 2

27. Outgoing telegram, Department of State, Secret Security Information to American Embassy, London 3860 Rept. Information American Embassy, Cairo 1180, Dec. 9, 1952. 774.5/MSP.12-952. 2

28. Top Secret Security Information, 15 December 1952 Appendix Problems Involved in preparing a Program of Immediate Assistance to Egypt. 774.5-MSP/12-1552 No. 293992. 8

29. Top Secret, The Secretary of Defense, Dec. 29, 1952 to Secretaory of State. 744.5-MSP/12-29952 A/8. 2

30. Top Secret, Security Information, December 31, 1952 to Harriman from Department. 774.5-MSP/12-2952. 4

31. Top Secret, Security Information, January 15, 1953, Memorandum for Major General George H. Olmsted, Dept. of defense, Subject: Grant Military Aid for Egypt from Edwin Martin, Special Assistant to the Secretary for Mutual Security Affairs. 774.5-MSP/125-2952. 1

32. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, December 30, 1952, Subject: Israel and Grant Arms Assistance for Egypt FW, 774.5-MSP/12-2952. 6

33. Department of State, Office of the Secretary of State, December 31, 1952, Memorandum of Conversation Mr. Harriman, Acheson, 774.5-MSP/12-3152.

34. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 1552, January 1, 1953. 774.5-MSP/1-253. 2

35. Incoming telegram, Department of State from London to secretary of State No. 3640, January 3, 1953. 774.5-MSP/1-353.

36. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information from Cairo, No. 1566, january 4, 1953.

37. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, January 6, 1953, Sub call by Mr. Harriman on Grant Military Aid for Egypt. 774.5-MSP/1653. 3

38. Department of State, The Secretary of State, Top Secret Security Information, January 7, 1953, Meeting with the President, Subject: Grant Military Aid for Egypt. 774.5-MSP/10753. 2
39. Incoming telegram from London to Secretary of State No. 3720, January 7, 1953. 774.5-MSP/1-153.
40. Incoming telegram Secret Security Information from London to Secretary of State No. 3739. 774.5-MSP/1-853. 2
41. Outgoing telegram, department of State, Top Secret Security Information, January 9, 1953, sent to American Embassy, Cairo, Priority No. 1369, American Embassy, London, Priority No. 4556. 774.5-MSP/1-953.
42. Incoming telegram, Department of State, Secret Security Information from London to secretary of State No. 3769, January 9, 1953. 774.5-MSP/1-953
43. incoming telegram to Department of Secret Security Information from London to Secretary to State No. 3774, January 9, 1953. 774.5-MSP/1-953.
44. Incoming telegram to Department of State, Secret Security Information from London to Secretary of State No. 3746, January 9, 1953. 774.5-MSP/1-953. 1
45. Incoming telegram Department of State, Top Secret Security Information from Cairo, No. 1612, January 10, 1953 to Secretary of State. 774.5-MSP/1-1053. 2
46. Department of State Washington, Top Secret Security Information, January 22, 1953, Memorandum to Mr. Matthews from Martin, Subject: Military Aid for Egypt. 774.5-MSP/-2253. 3
47. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, February 14, 1953 to Secretary from NEA Byroade, Subject: Recommendation that Egypt be found Eligible for Grant Military Aid. 774.5-MSP/2-1453. 2
48. Top Secret Security Information, February 8, 1953, to the Secretary from NEA Mr. Jernegan, Subject: Grant Assistance for Military Training for Egypt. 774.5-MSP/2-1953. 3
49. To Secret Security Information to Mr. Stassen from Dulles, February 19, 1953. 774.5-MSP/2-1953.
50. Top Secret Security Information, Department of State Assistant Secretary, March 5, 1953 FW 774.5-MSP/2-2053, Sub-views of the Joint Chief of Staff on Policy Aspects of Miliary Aid to the Middle.
51. Top Secret Security Information. The Secretary of Defense to Secretary of State, 774.5-MSP/2-2053, 20 feb. 1953 (6), Subject: Military Aid to Egypt.
52. Department of State Memorandum of Conversation, Subject: British Concern at the American Offer to Train Egyptian Jet Pilots, April 22, 1953. 774.5-MSP/42253. 2
53. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo to Department of State Secret Security Information No. 1273, November 23, 1954, Subject: British Charge d'Affaires. 774.5-MSP/11-2353.
54. Incoming telegram, Department of State from Cairo to Secretary of State No. 619, December 1953. 774.5-MSP/12-353. 1
55. Foreign Service Despatch, Secret Security Information, American Embassy, Cairo No. 1359, December 4, 1953. 774.5-MSP/12-453, Subject: Special Zconomic Aid for Egypt, February 12, 1954. 7
56. Top Secret Security Information, October 2, 1953 to Mr.Stassen from Nolting Jr. 774.5-MSP/10-253. 12

Box-4025 **RG 1950-195459.**

Internal, Political, Defense Matters (Military)

	No. of Pages
1. Incoming telegram from Cairo No. 140. July 29, 1953. 774.8811/72953.	2
2. From Byroade to Stevens Secretary of the Army, October 1, 1953. 774. 5811/10-153.	1
3. Memo of Conversation Department of State, Oct. 12, 1954, Subject: Possible U.S. Military Mission to Egypt. 774. 58/10-1554.	3
4. Office Memo, Septamber 7, 1954. 774. 56/9-754 CS/13.	2
5. Outgoing telegram, July 2, 1953, sent to American Embassy, Cairo, 5, and London 35. 774. 56/6-2953.	1
6. Incoming telegram, Jun 29m 1953 from Cairo No. 2651. 774. 56/6-2953.	2
7. Outgoing telegram, Secret Security Information, May 5, 1953, Sent to American Embassy, London 7198. 774.56/-5-553 and Rept. Information, Cairo No. 2138.	1
8. Outgoing telegram, Department of State, American Embassy, London 7150, Rept. Information, Cairo May 1, 1953. 774. 56/5-153.	1
9. Incoming telegram from London No. 5731, April 22, 1953. 774. 56/4-2253.	
10. Outgoing telegram sent to American Embassy, London No. 6804, April 14, 1953. 774. 56/4-1553. and Cairo No. 2006.	1
11. Box 220 RG 84 370/1 Anglo- Egyptian Relations 51.	1
12. Outgoing Airgram, American Embassy, Cairo, April 2, 1953. 774. 56/4-253.	1
13. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 1791. March 6, 1953. 774. 54/3-653 Subject: Inauguration of Military Training Camps.	1
14. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 1263, December 29, 1954. 774. 54/12-2954 Subject; Egyptian Armed Forces Measures.	3
15. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 151, July 30, 1952, Subject: The Military Take Over in Egypt. 774. 55/7-3052.	6
16. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo (1148), November 10, 1953. 774. 55/11-1653, Subject: The Decline of the Commandoes.	3
17. Foreign Service of the United State Confidential Cairo 763, September 25, 1950, Subject: Army Dissatisfaction 11, 1950. 774. 551/9-2550.	2
18. Foreign Service of the United State, Cairo 1051, November 4, 1950. 774. 551/11-1-450, Subject: Commentary Indian Military Attache on Growing Discontent among Middle Grade Army Officers	3
19. Cairo No. 1109, November 13, 1950, Kings Efforts to Conciliate with the Army. 774. 551/11-1350.	3
20. Foreign Service Despatch, Cairo No. 1585, January 19, 1952, Subject: Incident Concerning Egyptian Army Officers Club Annual Election, january 19, 1952. 774. 551/1-1-1952.	4
21. Incoming telegram, Department of State from Cairo to Secretary of State No. 101, 18 July 1952. 774. 551/7-1852.	1
22. Foreign Service Despatch from Cairo 173, 4 August 1972, Subject: Prospective Changes in Royal Egyptian Air Force. 774. 551/8-452.	3

23. Foreign Service Despatch American Embassy, Cairo February 16, 1953, No. 1648, Subject: Opposition in the Egyptian Army to Pro American Attitude of General Naguib. 774. 551/2-1653. 2
24. Foreign Service Despatch from Cairo No. 1923, March 21, 1953, Subject: Memo from Air Attache Regarding Egyptian Air Force Training Plans. 774. 55311/3-2153. 2
25. Department of State Memo of Conversation, August 8, 1951, Subject: Egyptian Request for Arms Assistance. 774. 56/8-851. 2
26. Top Secret Security Information, February 1952 to Secretary of Defense. 774. 56/2-1852. 2
27. Foreign Service Despatch from Cairo No. 731, Oct, 20 1952, Memo of Conversation. 774. 56/10-2052. 2
28. Foreign Service Despatch from American Embassy, Cairo No. 1017, November 28, 1952, 774. 56/11-2852 Note to General Neguib, Reference: Supply Military Equipment. 3
29. Department of State, Outgoing telegram to London 4805, to Cairo 1456, January 1953. 774. 56/1-1953. 2
30. Department of State Memo of Conversation, December 24, 1952, Subject: Call by Egyptian Army Purchasing Mission. 774. 56/12-2452. 2
31. Outgoing telegram, Department of State Circular No. 634, December 4, 1952. 774. 56/ 12-452. 1
32. Incoming telegram, Department of State from Cairo 2020, March 1953. 774. 56/3-1053. 2
33. Outgoing telegram, from Department of Paris No. 4738, London No. 5931, Cairo 1764, March 6, 1953. 774. 56/2-25-53. 1
34. Outgoing telegram Sent to American Embassy, Cairo 1601, Rept. London No. 5285, 9 Feb. 1953. 774. 56/2-953. 1
35. Incoming telegram from Cairo 1810, February 8, 1953. 774. 56/2-853. 1
36. Incoming telegram from Cairo 1808, February 7, 1953. 774.56/2-753 1
37. Outgoing telegram to American Embassym Cairo 1530, London 5001, January 28, 1953, 774.56/1-2853. 2
38. Incoming telegram from Cairo No. 1733, Jan. 28, 1953. 774.56/1-2853. 1
39. Incoming telegram from Cairo No. 1717, Jan. 25, 1953. 774.56/1-2553. 1
40. Incoming telegeram from Cairo to Secretary of state No. 1704, Jan.23, 1953 No. 1704. 774.56/1-2353. 1
41. Incoming telegram from Cairo No. 1703, January 22, 1953. 774.56/1-2253. 1
42. Foreign Service Despatch from Cairo A No. 754, 754, Oct, 24, 1952, Message to General Naguib of Oct.6. 774.56/10-2452. 14

Box 2845 Africa 1950-1954

Record Group 59. 611.74/1-560 thru 611. 7494/8-551.

1. Top Secret Security Information Department of State Assistant Secretary, January 21, 1952 to the Secretary from NEA Mr. Berry, Subject: Visit of the Egyptian Ambassador 661.74/1-2154. 5
2. Restricted Security Information Department of State, January 31, 1952, Subject: The Secretary, Press Conference of January 30, 1952, Participant Mr. Mohamed El-Kouny, 611.74/1-2152. 1
3. Foreign Service Despatch No. 2047 from American Embassy, Cairo to Department of State. April 5, 1952. 611. 74/4-552, Subject: Suggested Secret Agreement between the U.S. and Secretary-General of the Wafd party. 2

4. Outgoing telegram, Department of State, Top Secret Security Information sent to American Embassy. London, June 25, 1952. 611. 74/6-2552. 2
5. Top Secret the Secretary of Defense, 29 June p1952. 611.74/6-2952. 2
6. Office Memo Department of State, subject: Farouk, the U.S. and the Egyptian Crisis, July 30, 1952. 611. 74/7-3052. 3
7. Outgoing telegram, Dept. of State Secret Security Information, August 18, 1952, sent to American Embassy, Cairo 341 Rept. no. 1141, American Embassy, London 1141. 611.74/8-1852. 2
8. Incoming telegram to Department of State Secret Security Information from London to Secretary of State No. 995, August 20, 1952. 611.74/8-2052 Rept. Information, Cairo 67. 1
9. Outgoing telegram sent to American Embassy, Cairo 415, August 26, 1952. 611.74/8-2152. 1
10. Secret Security Information Aide-Memoire, April 3, 1953. 611.74/4-353. 2
11. Incoming telegram to Department of State, from Cairo to Secretary No. 418, Aug. 21, 1952. 611.74/8-2152. 1
12. Foreign Service Despatch No. 598 from Cairo to Dept. of State, Oct, 3, 1952. 3, 1952, Subject: Transmitting Memorandum of Conversation with Lt. Col. Abdel Moneim Amin,. 611.74/10-352. 3
13. Incomin Telegram to Dept. of State Secret Security Information from Cairo No. 886, October 8, 1953. 611.74/10-852. 2
14. Incoming telegram to Dept. of State Secret Security Information from Cairo to Secretary of state No. 1167, Nov. 10, 1952. 611.74/11-1052. 2
15. Incoming telegram to Dept. Secret Security Information from Cairo to Secretary of State No. 611, November 10, 1952. 611.74/11-1052. 1
16. Secret Security Information, Nov. 21, 1952 to Harriman from Matthews. 611.74/11-1052. 6
17. Incomingtelegram to dept. of state, secret security Information from Cairo to secretary of state no 1197, NOV. 13, 1952. 611.74/11-1/352 1
18. Outgoing telegram, dept. of state to American Embassy no. (1413), Cairo Rept. information, London 4695, Jan. 15, 1953. 611. 74/1-1553 2
19. Incoming telegram, confidential security Information from Cairo to Secretary of State No. 1910, Feb. 21, 1953. 611. 74/2-2153. 1
20. Department of State Memo of Conversation Confidential File, March 11, 1953, Subject: Visit of the Egyptian Ambassador and Counsellor of Embassy. 611. 74/3-1153. 3
21. Secret Security Information, Dept. of state Memo of Conversation, April 24, 1953, Subject: Egyptian Attitude toward Suze Canal and Middle East Defense. 611. 74/4-2453. 3
22- Secret Security information Department of state Assistant secretary, April 28, 1953 to Mr. Smith from Henry Byroade, Subject: pressident, Memo of April 23, Regarding Egypt. 611. 74/4-2853 4
23- Office Memo U.S. Government Confidential Security Information, Subject: propsed Basic policy Guidance on Egypt and the Sudean July 9, 1953. 611. 74/7-953. 2
24- Foreign Service Despatch No. 534, Confidential from Cairo, Aug. 27, 1953, Subject: Conflict Involving Moslem Brotherhood 611. 74/8-2753. 3

25- Foreign Service Despatch secret security Information from Ciro No. 625, Sept. 4, 1953. Subject: Appreciation of U.S. Position in Egypt, 611.74/9-453. 3

26- Top Secret security Information, Oct. 13, 1953, Attached U.S.U.K. Bilateral Talking paper on Egyptian Negotiation and its Tables entitled Memo of Understanding on Principles, oct. 13, 1953. 611. 74/10-1353. 2

27- Outgoing telegram, Department of state secret security Information, Nov. 13, 1954, sent to American Embassy, Cairo 750. 611. 74/11-1154. 2

28- British Embassy, Washington, 31 july 1954. 611.74/7-3154. 2

وثائق سرية أميريكية غير منشورة:

الأوراق الخاصة السرية لجون فوستر دالاس. سلسلة مذكرات البيت الأبيض المراسلات المختارة. المحفوظة بمكتبة مخطوطات جامعة برنستون. بنيوجيرسي. الولايات المتحدة.

John Foster Dulles Papers, Withe House Memorandum Series and White House Correependence and Selected Correspondence.

Sealey Mudd Manuscript Library

Princenton University, New Jersey

Holdings of John Foster Dulles Paper (1953-1956)

D.D. Eisenhower

Library

J.F. Dulles Files

Box No. 1 Memorandum of Conference With The President White House Memorandum Series. Apr. 19, 1954.

Box No.	Description	Date	No.of Page
1	White House Memorandum Series, White House Correspondence: Memorandum for the President, Subject: Desire of General Naguib to Visit the United State	July 28, 1953	1
1	White House Memorandum Seriese Memorandum For Mrs. O'Dag "July 23, 1953" (a letter addressed from Major General Naguib to President Eisenhower, June 29, 1953.		1
1	Memorandum for the Secretary of State, June 16, 1953, suggested draft message to the Prime Minisrer.		2
1	Memorandum for the secretary of State, June 16, 1953, re.: Message on Egypt.		3

1	Meeting with the President 1953		2
	White House Memorandum Series Memorandum of Conversation with the President,	Sept. 23, 1953.	3
1	Memorandum of Conference with the Pres. The White House.	Oct 18, 1954.	
	Memorandum of Dinner with Sir Winston Churchill.	Apriul 12, 1954	2
1	Memorandum of Conference with the President.	April 19, 1954.	
1	D.D. Eisenhower Library		
Box No. 3.	J.F. Dulles Papers		
	White House Memorandum Series.	Dec 9, 1955	3
	White House Correspondence.		
	Meetings with the President 1955.		
	ditto	Oct. 11, 1955	5
	ditto	Feb. 14, 1955	2
	Memorandum for Mr. F. Russel	May. 5, 1955.	1
	Alpha, Memorandum for the Secretary	May. 6, 1955.	1
	Alpha, to Mr. Hoover..	Feb. 15, 1955.	1
	Alpha, Memorandum for the Secretary	May. 5, 1955.	1
	White House Correspondence General.- 1955.	Sept. 1, 1955.	2
	ditto	Aug. 19, 1955.	2
	ditto	Dec. 5, 1955.	3
	White House Correspondence General-1956.		
	Meeting with the President	Sept. 6, 1956.	3
	Memorandum of the Conversation		
Box No. 8.	Secret Memorandum For Mr. Rountree and others	Sept. 7, 1956.	1
Box No. 5.	Personal and Private	Nov. 8, 1956.	11+8
D.D. Eisenhower Library J.F. Dulles Papers	Withe House Memorandum Series, White House Correspondence,		
	Meeting with the President	Aug. 30, 1956.	1
	Memorandum for Mr. Murphy		
	Memorandum for the Record	Aug. 6, 1956	3
	Conversation, re: Egypt-Suze	Aug. 8, 1956.	2
	Personal and Private	Feb. 28, 1957.	3
	Memorandum of Conversation Leeter form the President to King Saud	Dec. 26, 1956.	2
Box No. 6.	Whitney, George, Re.: Nasser	Apr. 4, 1956.	2
	Letter from the President.	Feb. 16, 1957	2
	Statement by J.F. Dulles	Feb. 16, 1957	2

	Personal and Ptivate, Memo Conversation		
	With the President	Jan. 17, 1956.	1
	Personal & Private, Memo ofConversation with the President		
	D.D. Eisenhower Library		
	J.F. Dulles Papers		
	White House Memorandum Series,		
Box. 8.	Meeting with the President	March 16, 1956	2
	Memorandum for the Secretary	Feb. 6, 1956.	7
	Statement by Secretary Draft and Corrections by the President.	Feb. 27, 1956.	2
	Memorandum of Conversation at the White House.	Dec. 19, 1956.	3
	Suggested draft cable to American Embassy, Cairo	Dec. 22, 1956.	17
	Memorandum of Conversation with the President.	Dec. 15, 1956.	2
	Memorandum of Conversation with the President	Nov. 21, 1956.	4
	Memorandum of Conference with the President	Nov. 21, 1956.	3
	ditto	Nov. 5, 1956.	3
	ditto	Nov. 12, 1956.	4
	Memorandum of Conversation	Nov. 7, 1956.	5
	Memorandum of Conversation	Nov. 3, 1956	3
Box. 9.	White House Memorandum Series		
	Meetings with the President		
	Memorandum of Conference with the President	Oct. 30, 1956.	4
	Memorandum of Conference with the President	Oct. 29, 1956.	6
	ditto .	Oct. 29, 1956.	2
	Memorandum of Conversation	Oct. 21, 1956.	3
	Memorandum of Conversation	Oct. 24, 1956.	2
	Memorandum of Conversation	Nov. 11, 1956.	3
	Personal and Privet	Sept. 8, 1956.	2
	Memorandum of Conversation with the President.	Sept. 17, 1956.	3
	ditto	Oct. 2, 1956	2
	ditto	Oct. 21, 1956.	2
	Memorandum of Conversation	Oct. 24, 1956.	1
Box.		Oct. 29, 1956.	2
		Aug. 30, 1956.	2
J.F.Dulles Papers		May. 1953.	1
70	Selected Correspondence and related material 1953.	May 12, 1953	7+1+4
73	Secret, Personal and Private important points of trip (file on Midle Eastm 1953).	May. 1953.	17
	Pamphlet by American Embassy in Cairo on Dulles Visit	June 1. 1953.	7
79	Radio address	July 29, 1954.	1
	(54) Secretary Caffrey	24/6/1954	1

92	Selected Correspondence- 1955	31/7/1956	7
110	Secret	23/9/1956	12
	Meet the Press	21/9/1956	77
	Personal and Private	18/7/1956	3
	Secret, London Conference on the Suze Canal, USA Proposal		2
	Paper Submitted by U.S. Delegation	July 28, 1954.	4
84	Selected Correspondence and Related Materia	Aug. 31, 1954	
		Oct. 19,1954.	
		July 28, 1954.	1
87	Press Clippings	Feb. 28, 1955.	4·
96	Re: Nasser	March.31,1955.	
		March.30,1955.	
		March.28,1955.	
		Feb. 24, 1956.	5
100	Statement by Mr. Dulles		

D.D. Eisenhower LibraryJ .F. Dulles Papers

Box 3.			
	White House Correspondence General-1956 (2 of6).	Aug. 31, 1956	2
	Letter Re: Suez forwarded	Sept. 6, 1956.	8
	to the Secretary by the President	Sept. 15, 1956	1
	Memorandum for the President	Sept. 28, 1956.	1
	Personal and Private	Sept. 15, 1956.	1
	Memorandum for the President	May. 22, 1956.	1
Box. 84	Subject: Possible Call of Mr. Davis.		
	Memorandum of Confersation at the White House.	Jan. 11, 1956.	4
	Memorandum of Conversation at the White House.	Apr. 1956.	1
	Memorandum of Conversation with the President.	May 9, 1956.	1

Dwight D. Eisenhower/ John Foster Dulles

Papers of John Foster Dulles

-White HouseMemorandum Series (Chronological Series)

Box 1

- White House Correspondence (1953) (2)
  General Naguib and Egypt
  United States Foreign Policy
  Winston Chutrchill and Egypt.
- White House Correspondence (1953) (4)
  Dulles and Comments refernce Jew and Middle East.
- Meetings with the President (1953)
  Egyptian Negotiations
- Meetings with the President (1954) (1)- Middle East.
- Meetings with the President (1954) (3) - Middle East.
- Meetings with the President (1954) (4) - Winstion Churchill Re: US, Egypt and Israel

Box3

- White House Correspondence- General 1955(1) - Middle East
- Meetings with the President 1955(1), Middle East; Aswan Dam
- Meetings with the President 1955 (2), US and Egypt.
- Meetings with the President 1955(3), Israel.
- White House Correspondence- General
- White House Correspondence 1956 (1), Suez Canal
- White House Correspondence 1956 (2), Arab- Israeli matters, Suez-Nasser.

Box 4.

- White House Correspondence- General 1956 (6) Treaty making power and Middle East Policy.
- Meetings with the president, Juanuary 1956 through July 1956'1), Arab Israeli situation, Awasn Dam.
- Meetings with the President, january 1956 through July 1956 (2), Miuddle East.
- Meetings with the President, january 1956 through July 1956 (3), Middle East and Israel.
- Meetings with the president, January 1956 (4), Israel, Middle East Policy
- Meetings with the Presiedent, January 1956 through July 1956 (5), Israel and Middle East Policy.
- Meetings with the president, January 1956 through July 1956 (6), Robert-Anderson Mission to the Middle East.

- Meetings with the Presidemt, August through December 1956 (1).
- Meetings with the President, August through December (2) Middle East.
- Meetings with the President, August December 1956 (3) Suez Canal.
- Meetings with the President, August through Deember 1956(4) Suez and Israel.
- Meetings with the President, August through December 1956 (5) Suez Canal and Israel.
-Meetings with the President, August through December 1956(6) Suez Canal, Nasser.

Bocx 5.

- Meetings with the president, August through December 1956 (7) Suez.
- Meetings with the President, August Through December 1956 (8) Suez.

White House Correspondence- General 1957.

United Kigdom/Israel, Paul Dudley White Report on Middle East
Israel and Egypt (7)
Israel and Egypt (8)
George Whiteny, re: Nasser

Meetings with the President 1957 (1).

Nasser, The Middle East (2)
United Kingdom and Middle East (3)
Middle East (4)

Box 6

Meetings with the President 1957 (6)
King Saud and Egypt
Israel and Gaza Strip
Suez (8)

Box 8

Intellegence sub-series

Conversation with Dulles, Allen,
All Interllegence Material (2)
Middle East, Nasser- Middle East (3)
Dulles, John Foster Papers 1951-1959.

Subject Series

Alphabetical Subseries.

Box 5, George, Senator Walter F
1/54-12/56 Memorandum of Conversation (1) - (4)
Suez- Middle east

- File recived from Herbert Hoover Jr. Office (1) (2)

Material on Middle East Policy and Mutual Security 1955-1956.
Box 6. Vice President Nixon (1)-(5) Middle East.
Box 7. Suez Problem July- November 1956
February -March 1956 (1)-(7).

PRE INAUGURAL SUBSERIES

International Subseries

Box 10 Middle East (Divider)
Israel Relation 1951-1957 (1)- (7)

General Correspondence and Memorandum Series

Memorandum of Conversation Series

Box 1

Memorandum of Conversation -General A through D (1) Suez
Arab-Israel Situation (2) 1955.
Baghdad Pact, Israel and Arabs (3) 1955-1956.
U.S.- Middle East Policy (4) 1058.
Thomas Dewey, Re: Egypt 1956
Egypt E through I (1)
Israel and Egypt
Middle East 1956-1958 (2)
U.S. S.R. and Middle East (3)
Senator Humphrey, Re: Nasser and Aswan Dame 1957
Ambassador Hussein, Re: Egypt and Attacks on Nasser 1958
Memorandum of Conversation -General J though K
Senator jacob Javits, reference
Israel (1)
Israel and the Middle East
U.S.S.R. and Egypt, Suez (2)
L through M (1)
Suez
Suez and Middle East (2)
Israel and Middle East (3)
Suez (4)
N through R (1)
Nehru reference Egypt, Baghdad pact

T through Z

Middle East

Wadsworth reference Egypt 1956-1957.

Confidential Correspondence Series

Box 2

Strictly Confidential C-D (2)

Correspondence and Memorandum

Thomas Dewey, reference: Middle East 1954-1957

E through H (2)

Alfred Gruenther, reference: Suez

I through K (1)

Near East

Henry Kern, reference: Middle East (2)

Suez L (3)

Box 3

Stricity Cofidential Memorandum (1)

Senator Mike Mansfiled, reference: Invitation to London,

Strictly Confidential M (2)

Nasser and Suez Q through S (2)

Middle East

Box 4

Strictly Confidential (MiscellaneoS Reports)

Henderson and Arab-Israeli Relations.

Miscellaneous Correspondence Series

Box 5

A letter from Asian Nations And U.S.

Near East Policy

Jacob javits, reference: Middle Easr, 12-30, 1956.

Special Assistant Chronological Series

Container Number			Folder Title
1	b	Chronolgical	O'Connor and Haynes Feb. 6-19, 1953 (1) - (5) Arms for Egypt
2	a	Chronolgical	O'Connor and Haynes, 1-7 March 2-18, 1953 - Egypt
3	a	Chronolgical	O'Connor and Haynes, 1-7 May 1-31, 1953 (1) - (5) Egypt
3	b	Chronolgical	O'Connor and Haynes, 1-7 July 1953 (1) -(4) Egypt and Suez Base
5	b	Chronolgical	O'Connor and Haynes, 1-7 June 1954 (1)- (5) Middle East, Israel-Jordan Fighting

6		Middle East
7 a		O'Connor and Haynes.
	Chronolgical	November 1954 (1)- (5)
		Kermit-Roosevelt And Arms for Egypt
7 b		Nasser and Afro Asia Conference
		March 1955 (1) (2) (3)
8		Lyndon, Johnson and Middle East
		September 1955
		Vice President Near Eastern Trip
10		Macober, Hanes
	Chronolgical	July 1956
		Suez
		October 1956
		Middle East

Volume I - General Correspondence

A Selected Correspondence and Related Material

Box 1- 143 pp. 1-381

p. 171	Box 68- 1953,	Bu - C2
		Caffrey and Jefferson
P. 176	Box 70	(F-H) 1953
		Fawzi, Mahmoud
p. 186	Box 73	Mi (OZ)
		Re: Near East Trip
p. 204	Box 79 1954	Bi-Cout
		Caffery, Jefferson
	Box 80 1954	Cu-Er
		Egypt
	Box 81 1954	Eu-GZ
		Fawzi, Mahmoud
	Box 84 1954	Ma-MZ
		Middle East
	Box 85 1954	N-Q
		Nasser
6229	Box 87 1954	Si-Te
		Ref.: Suez
	Box 89 1955	A - Bi
		Arab States
		Baghdad Pact
		Bandung Afro-Asian Conference
	Box 90 1955	BI-Cz
		Caffrey, Jefferson

Box 92 1955 F-G

Fawzi, Mahmoud

Box 96 1955 Na-Re

Nasser

Box 100 1956 A-Bo

Arab States, Baghdad Pact

Box 103 1956 Mar-Nat

Hare Raymond

Box 106 1956 Nasser

Box 110 1956 Suez

Additional 102, 104, 110 and 106.

الوثائق السرية الخاصة بالرئيس داويت ايزنهاور والمحفوظة بمكتبة ايزنهاور بمدينة كانزاس ١٩٥٣-١٩٥٦.

Presidential Libraries

Dwight D. Eisenhower Library

Abilene, Kansas

Collection and/ or Series	Box	File No. and /or Folder Title	Correspondents and Subject	Date of Doc.
Dulles, John Foster: Papers 1962-1959				
Telephone Calls Series	4	Telephone Conversation General, May 2, 1955 August 31, 1955 (2)	Telephone Call Dulles to Johnston	8/ 18/55
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation- General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (3)	Telephone Call Dulles to Humphrey	8/9/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (4)	Telephone Call Dulles to George	8/3/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (5)	Telephone Call J. F. Dulles to Knowland	7/31/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956 (5)	Telephone Call J.F. Dulles to Allen Dulles	7/31/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956	Telephone Call Dulles to Nixon	7/30/56

Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956	Telephone Call Dulles of Mansfield	7/30/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General July 12, 1956 to Sept. 29, 1956	Telephone Call Dulles to Hoover	7/23/56
Telephone Calls Series	5	Memorandum of Tel. Conversation-General Oct.1,1955 to Dec.39 1955 (3)	Telephone Call J.F. Dulles to	10/29/56
Telephone Calls	11	Telephne Conversation-White House Sept. 1 1955 to Dec. 30, 1955	Telephone Call D.D. Eisenhower to Dulles	11/29/55
Dwight D. Eisenhower: Papers as President of the United States 1953-61 (Ann Whitman File Dulles-Herter Series	5	Dulles, John Foster March 1956	Memorandum, Dullles to D.D. Eisenhower	2/28/56
Dwight D. Eisenhower: Papers as President of the U.S., 1953-61 (Ann Whitman Fuile) DDE Diaries	13	March 1956 Dairy	Dairy entry re: Conversation with Hoover and Anderson	3/12/56
D.D. Eisenhower Papers as Pres. of the U.S., 1953-61 (Ann Whitman File) International Series	8	Egypt (1)	Memo-Hoover to D.D. Eisenhower	N.D.
Ditto	8	Egypt	Letter-D.D.E. to Nasser	2/27/56
Ditto	8	Egypt	Letter-D.D.E. to Ben-Gurion	1/9/56
Ditto	8	Egypt	Letter-Nasser to D.D.Eisenhower	2/6/56
Ditto	8	Egypt (2)	Memo, Dulles to D. Eisenhower	7/15/53

Ditto	8	Egypt (2)	Letter (draft), D.D.E. to Naguib	7/15/53
Ditto	8	Egypt (3)	Telegram - Caffery to Dulles	7/10/53
Ditto	8	Egypt (4)	Memo by Black Re: Middle East	4/22/53
Dulles; Subj.	10	Israeli Relations 1951-1957 (6)	Memo of Conv. Economic sanctions Against Israel	10/26/53
Dulles; WH Memoransum	04	Meetings With Pres. Jan. 1956 through July 1956 (6)	Memo of Conv. D.D.E, Dulles, Anderson	1/11/56
Dulles; WH Memo	03	WhiteHouse Correspondence General 1956 (3)	Memo for Pres. by Dulles	5/22/56
Dulles; WH Memo	03	Ditto	Ditto	9/28/56
Dulles; WH Memo	04	Meetings with President, Aug. thru Dec. 1956 (4)	Memo of Conv. with Presidented and Humhrey.	10/3/56
Dulles; WH Memo	04	Ditto (5)	Memo of Conv. with Pres. by Dulles	10/2/56
OSANSA: NSC; POL Pap	05	NSC 155/1-Near East (2)	NSC Report 155/1	7/14/53
Dulles; Subj.	10	Israeli Relations 1951-57 (3)	Letter, Lodge to Dulles	3/29/56
Dulles; Subj.	10	Ditto (2)	Memo, Dulles to Rountree	4/22/56
Confidential	82	Suez Canal Crisis (2)	Memo, Howe to Goodpastor	11/11/56
Jackson Record	01	OCB-- Misc. Memo (2)	Craig to Debevoise	10/29/53
D.D. E. Diary	9	Diary-Copies of D.D.E.- Personal 1955-56 (2)	Diary	1/11/56
D.D. E. Diary	9	Diary-Copies of D.D.E.- Personal 1955-56 (1)	Diary	3/8/56
D.D. E. Diary	9	Ditto	Diary	3/13/56
D.D. E. Diary	9	Ditto	Diary	8/8/56
A.C.W.Diary	8	October 1956 Diary ACW (1)	Diary	10/15/56
D.D. E. Diary	19	Nov. 56 Diary	Memo	11/8/56

الوثائق السرية الخاصة بمكتبة الرئيس هارى ترومان.

الأوراق الخاصة السرية لوزير الخارجية ١٩٤٥-١٩٥٢.

Presidential Libraries

Harry S. Truan

(Independence, Mo.)

- Papers of Dean Acheson

- Letter From the Secretary of Defense to the Secretary of State, Secret, October 16, 1951.
- Secret Security Information, Department of State, Memorandum of Conversation, January 27, 1952 Subject: Egyptian Developments.
- Papers of Dean Acheson.
- Telephone Conversation between Secretary of Defence, Mr. Lovett and the Office of Mr. Acheson, Secretary of State on Possibility of U.S. Naval vessel to get King Farouk out of Alexandria, July 24, 1952, Secret.
- Paper of Dean Acheson, Meeting with the President, September 8, 1952, item (2) Egypt. Subject: Developments in Cairo.

وثائق مركز المحفوظات القومية فى واشنطن العاصمة

ماري لاند ـ سوتلاند

Washington National ecords Center

Suitland, Maryland

Washington National Records Center, washington D.C. 20409.

1- E.K. Fryer Memorandum 361.2. Naguib x 500 TCA, U.S. Embassy files
(On London's Warning to Washington that U.S. Aid for Egypt might jeopardize Andlo-American Relations).

2- Reports of 18 August 1953 and 10 September 1953, U.S. Embassy files Box 2667 file 320, Egypt- Israel (Talks between Foreign Minister Mahmoud Fawzi and U.N. Official Ralph Bunche and assessment by Bunch and state Department of Possibility of Arab Israeli Settlement).

3- Reports of 3 January 1954, 21 january 1954 and 23 January 1954 U.S. Embassy files Box 2672 file 500 Economic Aid to Egypt.

4- Reports of 30 July 1954, U.S. Embassy files Box 2672 file 500 and Military Aid to Egypt.

5- U.S. Embassy files Box 2671 file 320, Israel-Egypt (Israeli reacatios to Anglo-Egyptian treaty 1954 and the Possibility of Arab Israeli Confrontation).

6- Report of 3 August 1954, Embassy files Box 2671, file 320, Israel -Egypt.
(Dulles Correspondence with Caffrey Ambassador in Egypt on Situation between Egypt on situation between Egypt and Israel).

مجموعة التاريخ الشفوى الحرفى المسجل على ميكروفيلم بمكتبة المخطوطات

(فايرستون) بجامعة برنستون.

نصوص التسجيلات الحرفية لسفراء

وزارة الخارجية الأميريكية

وأعضاء الكونجرس عن أزمة السويس

Oral History Collection

Verbatim Transcripts held at Prinenceton University, New Jersey (Firestone Library).

1- George Allen
2- Robert Bowie
3- Raymond Hare
4- George M. Humphrey
5- Walter H. Judd
6- Peter Lisagor
7- William MacCormak Jr.
8- John MaCorak
9- Herbert Bronchow
10- William Rountree
11- Lord Shefield
12- George D. Woods
13- Eugene Black.

(Microfilm transcipt).

وثائق أميريكية سرية غير منشورة لعامى ١٩٥٥ـ١٩٥٦

سمح بالاطلاع عليها باذن خاص رقم ٨٤٠١١٤٥

بموجب قانون حرية المعلومات فى ١٦ أغسطس ٦٨، ٢ مارس ١٩٨٧ بخطاب من مساعد وزير الخارجية الأميريكية "جون بيرك"

1- Top Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 30, 1956, File No. 974/730-7-30-56 Sub- Econominc Aspects of the Suez Situation.

2- Outgoing telegram, Dept. of State, Top Secret, No. 15559, Sent to Amembassy London, File No. 974. 730/7-31-56.

3- Incoming Telegram Dept. of State, Top Secret, from Paris to Secretary of State No. 708, August 12, 1956, File No. 974. 7301/8-12-1956.

4- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, to Secretary of State, from Paris No. 771, August 13, 1956 File No. 974-7031-8-13-56.

5- Incoming Telegram Dept. of State, Top Secret, from Paris, to Secretary of State No. 905 August 23, 1956 File No. 974. 7301/8-23-56.

6- Dept. of State, Assistant Secretary, Top Secret August 30, 1956, To Secretary from N.E.A. William Rountree Sub: N.S.C. Discussions on Suez Canal File No. 974.7031/8-30-56.

7- Outgoing Telegram, Dept. of state, Top Secret, Sent to Amembassy, Jidda, Priority No. 155 File No. 974-7301/8-30-56.

8- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from London, To Secretary of State No. 1249 Sept. 1, 1956, File No. 974. 7031 9-1-56.

9- Dept. of State, Assistant Secretary, Jan.4, 1955 to the Under Secretary Sub: Attached Draft Letters to Committee Chairman File No. 874/2614/1-4-55.

10- Letter from Acting Assistant Secretary Roderic O'Conner to Rutherford House of Representaives File No. 874. 2614/ 12-5-55.

11- Letter from Frank Nickell, Consulting Geologist to Herbert Hoover Under Secretary of State, Dept. of State Re: Aswan Dam Nile River, American Participation 874/2614/ 12-20-55.

12. Incoming Telegram, Dept. of State, seevret from Cairo to secretary of State No. 2370 to secretary of State No. 2370 May 30, 56 File No. 874/2614/5-30-56.

13-Incoming Telegram Dept. of State, from Cairo, to Secretary of State No. 2394 June 2, 1956, File No. 874/ 2614/6-2-56.

14- Incoming telegram, Dept. of State, Confidential, from Cairo to Secretary of State No. 2438, June 8, 1956, File No. 874/2614/6-8-56.

15- Outgoing Telegram Dept. of State, Confidential, to Amembassy London, No. 7590, File No. 874-2614/6-1656 from Dulles.

16- Letter from Dulles to Senator carl Hayden, Chairman, Senate Appropriation Committee, U.S. Senate, June 26, 1956, 874. 2614/6-26-56.

17- Incoming Telegram, Sept. of State, from London to Secretary of State No. 6022 June 28, 1956, File No. 874/ 2614. 6-28-56.

18- Incoming Telegram, Dept. of state, from Cairo, to Secretary of State, Secret No. 63. July 12, 1956, File 874.2614/7-12-56.

19- Incoming Telegram, Dept. of state, from Cairo, to Secretary of State, Secret, No. 45, July 10, 1956, from Byroade 874. 2614/7-10-56.

20- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 12, 1956, Sub: Aswan Dam,: William Baxter, Acting Deputy Assistant Secretary NEA, File 874. 12614/7-13-56.

21- Dept of State, Memo of Conversation, Confidential July 13, 1956, Sub: Developments in the Middle East, File 874/2614/7-1356.

22- Dept. of State, Memo of Conversation July 17, 1956, German Ambassador (Mr. Murphy) File No. 2614/7-17-56.

23- Letter from Alfred Lilienthal Committee for Security and Justice in the Middle East to the President White House, July 17, 1956, File No. 874/2614/7-17-56.

24- Secret Dept. of State Assistant Secretary July 19, 1956 to the Secretary from Mr Allen, Sub: Your Appartment with Ambassador Hussein July 19, 1956, File No. 874/2614/719-56.

25- Incoming Telegram, Dept. of State, Secret, from London, to Secretary of State, No. 345, July 19, 1956, File No. 874/261/7-14-56.

26- Secret Dept. of State, Memo of Conversation , July 20, 1956, Sub: U.S. Decision on Aswan High Dam, 874/ 2614, 7-20-56.

27- Incoming telegram, Dept. of State Confidential, from London to Secretary of State No. 369, July 20, 1956, File No. 874-2614-7-20-56.

28- Dept. of State, Confidential, Memo, of Conversation by Telephone, July 20, 1956, Sub: Aswan Dam, File No. 374/2614/7-20-56.

29- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 20, 1956, Sub: U.S. Decision on Aswan Dam, File No. 874-2614-7/20-56.

30- Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential from Khartoum to Secretary of State, No, 35,July 21, 1956, File No. 874-2614/7-21-56.

31- Incoming Telegram, Dept. of State, from Moscow No. 176, July 21, 1956, File No. 874-2614/7/21-56.

32- Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential, from Bagdad to Secretary of State No. 88, July 21, 1956, File No. 874. 1614/721/56.

33- Incoming Telegram, dept. of State, Official Use only from Beirut to Secretary of State No. 155, July 21, 1956, File No. 874. 7-21-56.

34- Incoming Telegram Dept. of State from Moscow to Secretary of State No. 181, July 22, 1956, File No. 874.2614-7-22-56.

35- Dept. of State, Confidential, Memo of Conversation, Sub: Aswan Dam, July 23, 1956, File No. 874-2614-7-23-56.

36- Foreign Service Despatch No. 6, July 1956 from American Consulate Port Said to Dept. of State, Sub: First Reaction to Announcement, U.S. & U.K., Withdrawal offer Help Finance Building Aswan Dam 874-2614-7-23-56.

37- Incoming Telegram, dept. of State from Amman to Secretary of State No. 55, July 23, 1956, File No. 874/2614/7-23-56.

38- Incoming Telegram, Dept. of State from Khartoum to Secretary of State No. 41, July 23, 1956, File No. 874-2614/7-23-56.

39- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation July 24, 1956, File No. 874-2614/17-24-56.

40- Incoming Telegram, Dept. of State, Secretary of State, No. July 24, 1956. File No. 874.2614-17-24.56

41- Incoming Telegram, Dept. of State, from New Delhi to Secretary of State No. 201 July 24 1955, File No. 874. 2614-17-24, 56.

42- Incoming Telegram, Dept. of State Confidential, from Karachi to Secretary of State No. 201 July 24-56, File No. 874.2614-7-24-56.

43- Letter from Martino, Ministeryof Forign Affairs of Italy 25 July 1956, to Dulles Secretary of State.

44- Letter from Herbert Hoover Acting Secretary of State 25, July 1956 to Martino on Belhalf of Dulles File No. 874.2614/7/25-56.

45- Office Memo, U.S. Gov, Confidential to MR Allen from NE& MR William Burdett. Sub: French Ambassador call July 25, 1956, File No. 874-2614-7-25-56.

46- Outgoingo Telegram, Dept. of State, Sent to Cairo from Secretary of State No. 187, July 25, 1956, No. 874. 2614.7-25-56.

47- Incoming Telegram, Dept. of State, Sent from Cairo to Secretary of State No. 187, July 25, 1956, No. 874. 2614.7-25-56.

48- Secret, Dept. of State, Memo of Conversation, July 25, 1956. Sub: Aswan High Dam Decision, Arms for Israel. Participants, Couve de Mourville, French. Ambassador, George Allen, Assistant Secretary, N.E.A. File No. 874. 2614/7-25-56.

49- Foreign Service Despatch, Amembassy London to Dept. of State, 26 July 1956. Sub: Reaction of Nuri Said and Iraq Crown, Prince to Announcement of U.S. & U.K. Withdrawal from Aswan Dam, Project. File No. 874.2614. 7-26-56.

50- Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential, from Lima to Secretary of State No. 6, July 27, 1956, File No. 874. 2614. 27-56.

51- Incoming Telgram, Dept. of State, Top Secret, from Cairo, to Secretary of State No. 127 July 27, 1956, 874. 7301/27-756.

52- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from London to Secretary of State No. 481, July 27, 1956, 974. 7301-27-56.

53- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret from London No. 510, July 27, 1956, 974. 7301/7-27-56.

54- Incoming Telegram, Dept. of State Top Secret from London to Secretary of State No. 516, July 28, 1956, File No. 974.7301, 28-756.

55- Dept. of Stete, Confidential, Memo of Conversation, July 30, 1956, Sub: The Problem of Egypt, File No. 874.2614-730-56.

56- Incoming Telegram,Dept.of State, Top Secret, from London No. 556 to Secretary of State July 31, 1956, from Under Secretary Murphy.

57- Outgoing Telegram, Dept. of State, Sent to Amembassy, London to Secretary, File No. 874. 2614-8-1956.

58- Incoming Telegram, Dept. of State, Secret to Secretary of State No. 20, August 18, 1956, File No. 974/7301-8-18-56, from London.
59- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from Paris, to Secretary of State No. 469, File No. 974. 7301/7-27-56.
60- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret, from Paris to Secretary State No. 470, July 27, 1956, File No. 974-7301, 7-27-56.
61- Incoming Telegram, Dept of State, Top Secret, from Paris, to Secretary of State No. 492, July 28, 1956, File No. 974. 7301/7-28, 1956.
62- Incoming Telegram, Dept. of State, Top Secret from London, to Secretary No. 521, July 29, 1956 File No. 974. 7301-7-29-56.
63- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret Sent to Amembassy Ottawa No. 48. File No. 974.7301-7-30-56.
64- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret, Sent to Amembassy London No. 574 for Murphy from Dulles 974. 7301/730-56.
65- Outgoing Telegram, Dept. of State, Sent to Amembassy Cairo No. 256,File No 774. 56-8-56.
from Cairo, to Secretary of State No. 195, August 8, 1956 File No. 74. 56-8856.
66- Incoming Telegra, dept. of State from Cairo, to Secretary of State No. 195, August 8, 1956 File No. 774. 56-8856.
67- Incoming Telegram from Cairo, to Secreytary of State No. 578, Sept. 27, 1956,Filr No. 774. 56/9-27-55.
68- Outgoing Telegram, Dept. of State, Confidential, Sent to Amembassy Tel Aviv No. 226, sept, 27, 1955, Filr No. 774. 56/9-27-55.
69- Incoming Telegram, Dept, of State, from Cairo to Secretary of State No. 573. 9-27-55.
70- Dept. of State, Confidenitail, Memo Conversation Sept, 27, 1955, File No. 774. 56-9-27-55.
71- Outgoing Telegram, Dept. of State, Confidential Sent to Amembassy Cairo, No. 633, 28 Sept, 1955, File No. 774. 56-9-28-55.
72- Incoming Telegram, Dept of State Confidetial from Tel Aviv to Secretary of State No. 307, Sept, 30, 1955, File 774.9-30-55.
73- Dept. of State, Memo of Conversation (McMillan-Dulles) Oct. 3, 195, Sub: Call of the British Foreign Secretary Re: Soviet Egyptian Arms Agreement.
74- Dept. of State, Memo. of Conversation Secret, Oct. 10, 1955, Sub: Visit of Sir Roger Makings Re: Recent Conversation of Mr. Allen with Prime Minister Nasser File No. 774.00/10-55.
75- Dept. of State, Secret, Assistant Secretary Nov. 16, 1955, to the Acting Secretary from NEA. Mr. Allen, Sub. Meeting with Ambassador Makings on the High Aswan Dam.
76- Dept. of state, Assistant Secretary, Secret, to Mr. Hoover, from Mr. Allen, Sub: British Proposal on the High Aswan Dam.
77- Incoming Telegram Dept. of State, Secret. from Cairo, to Secretary of State, No. 2515, June 6, 1956, File No. 874.2614.6-16-56.
78- Dept. of State, Top Secret, Memo of Conversation, July 30, 1956, sub: Current Developments Regarding, Suez-Canal, The Secretary, Sir Roger Makings 974.7301-7-30-56.
79- Dept. of State, Top Secter, Memo of Conversation, London, July 31, 1956, Sub: Suez Canal, Selwyn Loloyd Secretary, Dulles.
80- Dept. of State, Top Secret, Memo of Conversation, August 1, 1956, Sub: Suze Canal, McMillan-Dulles. File No. (5001).

81- Dept. of State, Top Secret, Memo of Conversation, Augut 1, 1956, Sub: Suez Canal, Eden Sewlwyn Loloyd, Lord Salisbury Pineau Dulles, Others (File No. 5001).
82- Dept. of State, Top Secret, The Secretary August 10, 1956, Memo of Conversation with Sir Anthony Eden-Dulles 974. 7301-8-156.
83- Dept. of State, Memo of Conversation, August 1, 1956, Sub: Suez Canal, File No. (5001) (McMillan-Dulles).
84- Dept. of State, Assistant Secretary Top Secret, Sept. 1, 1956 to the Secretary from William Rountree Sub: British- French Intentions Regarding Suez.
85- Incoming Telegram, Dept. of State from Cairo to Secretary of State No. 585, Sept, 28, 1955, File No. 774. 56-9-55.
86- Incoming Telegram, Dept. of State, Secret, from Cairo to Secretary of State No. 587, Sept. 28, 1955, File No. 774.9-28-55.
87- Foreign Service Despatch No. 359-from Amembassy to Cairo, Sept. 29, 1955, Nasser Explains Egypt Acceptance of Czechoslovakia Arms offer File No. 774.56/9/29-55.
88- Incoming Telegram, Dept. of State Secret, to Secretary of State, No. 600 Sept. 29, 1955. File No. 774. 156/9-29-55.
89- Outgoing Telegram, Dept. of State Sent to Amembassy, Bonn-London, Cairo Sept. 29, 1955, File No. 774-56/9-29-55.
90- Top Secret, Letter from Dulles to Nasser Sept, 27. 1955-Talking Points for Discussion with Nasser Regarding Arms Deal with Soviet Bloc, 774.56/10-6-56.
91- Incoming Telegram, Dept. of State Secret from Cairo to Secretary No. 654 Oct. 3, 1955, File No. 774. 56-10-30-55.
92- Incoming Telegram, Dept. of State Secret from Cairo to Secretary No. 654 Oct. 3, 1955, File No, 774.56-10-30-55.
93- Dept. of State, Memo of Conversation, Secret, Oct. 5, 1955, Sub: Israel's Concerns at Possible U.S. Acquiescence. In U.S.S.R. - Egypt Arms Deal File No. 774-56-10-5-55.
94- Confodetial, Dept. of State, Memo of Conversation, April 9, 1955, Sub: Bandung Conference U.S. Policy in the Event of Hostilites Between Egypt and Israel File No. 670.901/4-9-55.
95- Foreign Service Despatch from Amembassy Cairo to the Dept of State, No. 1983, April 20, 1955. Sub: Bandung Conference 670.901/4-20-55.
96- Confidential Foreign service Despatch fromAmembassy Cairo, No. 2020, April 26, 1955 to the Dept. of State 670-901-4-26-55.
97- Confidential Foreign Service Despatch No. 2033, from American Embassy Cairo April 28, 1955 to the Dept. of State, Sub: Nasser at Bandung, 670-901-4-28-55.
98- Confidential Foreign Service Despatch No. 2044 from Amembassy Cairo to Dept. of State May 6, 1955, File No. 670-901-5-6-55.
99- Confidential, Dept of State, Memo of Conversation, May 10, 1955, Sub: Bandung Conference File No. 670-901-5-1-56.
100- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret, Sent to Amembassy, London Message from President Eisenhower to Prime Minister Eden, 7-27-56, 974.7301/2-27-56.
101- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret, No. 20 sent to Amembassy Lima, from Acting Secretary to Secretary (suez Situation) File No. 974. 7301/7-28/56.
102- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret Sent to Amembassy London 564 Conversation with the President, File No. 6841/86.7-2856.

103- Outgoing Telegram, Dept, of State Sent to Amembassy London No. 13, Message from the President to Dulles, August 19, 1956, File No. 974/ 7301-8-1956.
104- Outgoing Telegram, Dept. of State, Top Secret , Sent to Amembassy London, No. 1593 Message from President To Eden, Sept. 2, 1956, File No. 974/7301/9-256.
105- Top Secret, Reply from President to Anthony Eden, August 31, 1956, File No. 974/7301/8-31-56.
106- The Seuz-Canal Problem 1956-1958 Research Project, No. 415, File Copy policy Studies Branch, Historical Division Dept. of State, Top Secret S/S Lot 7/D 411, Box 628.

ثانيا: وثائق سرية بريطانية غير منشورة ومحفوظة بمكتب المحفوظات العامة فى لندن ريتشموند

1- F.O. 371/96878. Secret From Alexandria to Foreign office No. 1095 25th July 1952 (1018/241)
2- F.O. 371/96878- JE/ 018/245 no. 1418 25th July 1952 from Washington to Foreign office.
3- F.O. 371/96818- JE/018/ 263 27 July 1952 no. 1122. From Alexandria to foreign office.
4- F.O. 371/96879- JE 1018/ 296 1st August 1952. From Cairo to Foreign office.
5- F.O. 371/96879- JE 1018/293 no. 1163 -1st August 1952. Form Cairo to Foreign office.
6- F.O. 371/96880- E 1018/ 305 no. 1246- Confidential- from Cairo to foreign office-20 August 1952.
7- F.O. 371/96880- JE 1018/20. 11 August 1952 from Cairo to foreign office.
8- F.O. 371/96881- 12 Sept. 1952.
9- F.O. 371/96881- 38369 13 Sept. 1952.
10- F.O. 371/108313/ 7612 no. 332 Dec 31, 1953.
11- F.O. 371/108313/ 6212 no. 9 Jan. 14, 1954.
12- F.O. 371/108313/ 7621 no. 20.Jan. 20. 1954.
13- F.O. 371/108313/ 7621 no. 155 Feb. 1954.
14- F.O. 371/108313/ 761 no. 20 Jan. 28, 1954.
15- F.O. 371/108313/ 7621no. 84 March 25. 1954.
16- F.O. 371/108313/ 10-13 March 1954.
17- F.O. 371/108313/ 7621no. 97. April 8, 1954, April 1954, no. 64.
18- F.O. 371/108313/ 7621no. 133 April 22, 1954.
19- F.O. 371/1031/22 no. 131, May 20 1954.
20- F.O. 371/1030/E 1013/26 May 13, 1954. no. 141.
21- F.O. 371/1031 E/ 26 May 6. 1954.
22- F.O. 371/108313 E/ 013/ 28 no. 152. 18 July 1954.
23- F.O. 371/108313/ no. 157 July 15, 1954.
24- F.O. 371/108313/ no. 165, 29 July 1954.
25- F.O. 371/108313E/013/32. 29 July 1954.
26 F.O. 371/1083 E/10510/15 Oct. 28, 1954.
27- F.O. 371/113641 no. 372. Oct. 26, 1955.

وثائق بريطانية منشورة - مضابط جلسات مجلس العلوم البريطانى.

Great Britain Parliamentary Debates (Commons) DXXXIV 1955.

وثائق أميريكية رسمية منشورة. وثائق وزارة الخارجية والكونجرس الأميريكي.

(U.S. Department of State and Congress)

1- Foreign Operations Administration. Allotments, Authorization and Paid Shimpments. Washington; Frederal Lithograph Co. 1954.
2- Foreign Operations Adminstration. Mutual Security Program Fiscal Year 1956 a Summary Statement. Washington; United States Government Printing Office 1955.
3- Foreign Operations Administration. Operations Report May 27, 1955. Washington; United States Government Printing Office 1955.
4- Foreign Operation Administration. Techinal Cooperation Programs. Washington ; United States Government Printing office, no date indicated.
5- Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, Vol. 2, 1922. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1938.
6- Public Papers of the President of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1953, et Seq. Washington, D.C.: Government Printing office, 1960-1961.
7- U.S. Congressional Record, 1918 and 1953 et. Seq.
8- U.S. Dept. of State, Consular despatches 1853-1906, Diplomatic Despatchs, Turkey 1830-1906. Consular Instructions, Egypt 1835-1960.
9- U.S. Foreign Relations 1934 Vol II.
10- U.S.F.R. Relations 1937 Vol II, 1955.
11-U.S.F.R. Relations 1938 Vol II 1956.
12- U.S.F.R. 1941 Vol. III, 1959.
13- U.S.F.R. Relations 1943 Vol. III. 1960
14- U.S.F.R. Relations 1947 Vol V, 1971.
15- U.S.F.R. Relations 1948 Vol V. Pri.
16- U.S.F.R. Relations 1949 Vol V.
17- U.S.F.R. Relations 1950, Vol V.
18- U.S.F.R. Relations 1951, Vol V.
19- U.S.Department of State, Bulletin, 1950 et. Seq.
20- U.S.Department of State. Nazi-Soveit Relations: 1939-1941. U.S. Department of State Publication 3032.

21- U.S.Department of State Bulletin, XIV, No. 354, Publication 2508 (April 14, 1946), Truman, Harry S. ".. We Can Attain a Lasting Peace".
22- U.S.Department of State Bulletin, XVI, no. 409A, Publication 2802 (May 4, 1947), Truman, Harry S. "Recommendations on Greece and Turkey; Message of the President to Congress,".
23- U.S.Department of State Bulletin, XXV. No. 644, Publication 4396 (October 29, 1951), 685-686. Acheson, Secretary of State Dean. "Where Do we Stand in the World Today".
24- U.S.Department of State Bulletin, XXV (November 19, 1951), Howard, Harry N. "The Development of the United States Policy in the Near East, 1954-1951, An Historical Note: Part I".
25- U.S.Department of State Bulletin, XXV (November 26, 1951), Howard, Harry N. "The Development of United State Policy in the Near East, 1945- 1951, An Historical Note: Part II,".
26- U.S.Department of State Bulletin. XXV (July 30, 1951), McGhee, George C. "United States Policy Toward the Middle East,".
27- U.S.Department of State Bulletin, XXV (October 22, 1951) Loftus, Jhon A. "Quest for Unity of View and Purpose in the Middle East",
28- U.S.Department of State Bulletin. XXV (October 22, 1951), McGhee, Gorge C. "Mutual Security in the Near East,".
29- U.S.Department of State Bulletin. XXV, No. 643, Publication 4393 (October 22, 1951), "Egypt invited to Participate in a New Middle East Command. Statement buy Secretary Acheson,".
30- U.S.Department of State Bulletin. XXV, No. 644, Publication 4396 (October 29, 1951) 702-703. "Egypt Rejects Proposals for Middle East. Defense Command Statement by Secretary Acheson.
31- U.S.Department of State Bulletin. XXVI, No..656, Publication 4457 (January 21, 1952), "The President Exchanges Views with Prime Minister Churchill. Joint Communique".
32- U.S.Department of State Bulletin. XXVI (January 28, 1952), Churchill, Sir Winston, "Close Anglo-American Unity Urged for Defense of Global Freedoms,"
33- U.S.Department of State Bulletin. XXVII, No. 690, Publication 4706, (September 15, 1952), "Developments in Egypt: Press Conference Statement by Secretary Acheson,".
34- U.S.Department of State Bulletin, XXVII (September 22, 1952), Cedric, H. "Point Four's Impact on the Middle East,".
35- U.S.Department of State Bulletin. XXVII (December 8, 1952), Howard, Harry N. "The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa, 1951-1952: part I, Some Major Problems".
36- U.S.Department of State Bulletin. XXVII (Decmeber 15, 1952), Howard, Harry N. "The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, And Africa During 1953: Part II, Mutual Security and Assistance Programs".
37- U.S.Department of State Bulletin. , XXVII (December 15, 1952), p. 731-735. Byroade, Henry A. "U.A. Foreign Policy in the Middle East".
38- U.S. Congress. House of Representatives, Hearing on the Mutual Security Act of 1954, 83rd Cong., 2d sess., Washington, D.C.: Governmant Printing Office, 1953.
39- U.S.Department of State Bulletin. XXVII (May 18, 1953), Smith, W.B. "A New Look at Our Foreign Policy,".
40- U.S.Department of State Bulletin., XXVIII. No. 725, Publication 5057 (May 18, 1953), "Secretary's visit to Near East and South Asia,".
41- U.S.Department of State Bulletin., XXVIII. No. 729, Publication 5090 (June 15, 1953), "Report on the Near East; Address by Secretary Dulles".

42- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affaris. The Arab Refugees and other problems in the Near East, Report of the Special Study Mission to the Near East, February 8, 1954. 83rd Cong., 2d sess. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1954.
43- U.S.Department of State Bulletin., XXX (February 8, 1954), Howard, Harry N. "The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa duiring 1953: Part I,".
44- U.S. Department of State Bulletin, XXX (March 8, 1954), Howerd, Harry N. "The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa during 1953: part III,"
45- U.S.Department of State Bulletin., XXX (March 22, 1954), Jernegan, John D. "The Middle East and South Asia. The Problem of Security".
46- U.S.Department of State Bulletin., XXX (April 12, 1954), Dorsey Stephen P. "Economic Cooperation Between the U.S. Government and the Countries of the Middle East".
47- U.S.Department of State Bulletin., XXX, No. 774, Publication 5437 (April 26, 1954), Byroade, Henury A. "The Middle East in New Perspective".
48- U.S.Department of State Bulletin., XXX, No. 776, Publication 5454 (May 10, 1954), Byroade, Henry A. "Facing Realities in the Arab-Israeli Dispute,".
49- U.S.Department of State Bulletin., XXXI, No. 789, Publication 5563 (August 9, 1954), P. 198. "Anglo-Egyptian Agreement on the Suez Base: Statement by Secretary Dulles".
50- U.S.Department of State Bulletin., XXXI, No. 790, Publication 5564(August 16, 1954), "Settlement of Suez Controversy".
51- U.S.Department of State Bulletin., XLI (October 5, 1959) Herter, Christian. "Peaceful Change".
52- U.S.Department of State Bulletin., XXXII (January 17, 1955), Murphy, Robert. "Labour's Concern With Foreign Affairs".
53- U.S.Department of State Bulletin., XXXII (April 4, 1955), Jernegan, John D. "Middle East Defense"..
54- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII, No. 845, Publication 5984 (September 5, 1955), "The Middle East; adress by Secretary Dulles".
55- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII, No. 850, Publication 6015 (October 10, 1955), "Policy on Supplying Arms to Countries of Middle East,".
56- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII, No. 851, Publication 6037 (October 17, 1955), "Transcript of secretary Dulles, News Conference,".
57- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII, No. 852, Publication 6044 (October 24, 1955), "U.S. Welcome Iran's Adherence to "Northern Tier" Pact.
58- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII (October 31, 1955), pp. 683-683, ALlen, George V. "United State Policy in the Middle East."
59- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII, No. 853, Publication 6049, (October 31, 1955), "Treanscript of Secretary Dulles' News Conference,".
60- U.S.Department of State Bulletin., XXXIII, No. 861, publication 6220 (December 26, 1955), "Discussions Concerning Financing of Egyptian Dam Project".
61- U.S. Congres. Senate, committee on Appropriations Financing of the Aswan El Dam in Egupt. 84th Cong., 2d session, 26 Jan. Washington, D.C. Government Printing Office, 1956.
62- U.S.Department of State Bulletin., XXXIV, No. 868, Publication 6286 (February 13, 1956), "Text of a Joint Statement".
63- Congress. Senate, Committee on Foreign Relations. Hearing onthe Situation in the Middle EAst. 84th Cong., 2d Sess., 24 Februrary 1956. Washington, D.C. Government Printing Office, 1956.
64- U.S.Department of State Bulletin., XXXIV (March 26, 1956), Seager, Cedric H. "Elements of Hope in the

Middle East Economic picture,".
65- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV, No. 874, publication 6309 (March 26, 1956), Howard, Harry N. "The Development of U.S. Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1955".
66- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV, No. 880 Publication 6331 (May 7, 1956), "Second Meeting of Council of Baghdad Pact Organization".
67- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Report of the Special Study Mission to the MIddle East, Southeats Asia and The Western Pacific. Report No. 2147, 84th Cong., 2d sess., Washington, D.C.: Government printing office, 10 May 1956.
68- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV (May 14, 1956), pp. 798-800. Aldrich, Winthrop W. "Coordination of British and American Policy in World Affairs".
69- U.S. Department of State Bulletin., XXXIV (8May 28, 1956), pp. 875-879. Allen, George V. "The Mutual Security Program for the Near East, South Asia, and Africa,".
70- U.S. Department of State. The Suez Canal Problem July 20-September 22, 1956; a Documentary Publication. Wasington, D.C.: United States Government Printing Office, 1956.
71- U.S. Congress. House of Representatives Committee on Foreign Affairs, Foreign Policy and Mutual Security... December 24, 1956, Washington, D.C.: Government Printing Office, 1956.
72- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Mutual Security Act of 1956; Bill to Amend Further the Mutual Security of 1954 as Amended, and for other puropses. 84th Cong., 2d secs., on H.R. 10082. Washington, D.C.: Government Printing office, 1956.
73- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 893, Publication 6378 (August, 6, 1956), "Seizure of Intallations of Suez Canal,".
74- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 894, Publication 6379, (August 13, 1956), "Text of Tripartite Statement".
75- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 894, Publication 6379 (August 13, 1956), "Arrival Statement by Secretary Dulles,".
76- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 896, Publication 6383 (August 27, 1956), Dulles, John Foster. "London Conference on Suez Canal".
77- U.S. Department of State Bulletin., XXXV, No. 907, Publication 6414 (November 12, 1956), "Devlopment in Eastern Europe and the Midle East: Adress by President Eisenhower".
78- U.S. Congress. Senate, Committe on Foreign Relations and the Committee on Armed Service. The President's Proposals on the Middle East. Hearings on S.J. Res. 19 and H.J. Res 117, Pts. 1-2, 14 January 04 February 1956, 85th Cong., 1st session Washigton, D.C.: Government Printing office, 1957.
79- U.S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Hearings of H. J. Res. 117, A Joint Resolution to Authorize the President of Undertake Economic and Military Cooperation with Nations in the General Area of the Middle East on Order to Assist in the Strengthening and Defense of Their Independence. 85th Cong., 1st Sess., 7-22 January 1957. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1957.
80- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI, No. 917, Publications 6436 (January 21, 1957). Eisenhower, Dwight D. "President Asks for Authorization for U.S. Economic Program and for Resolution on Communist Aggression in Middle East; Message of the President to Congress".
81- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI, No. 918, Publication 6441 (January 28, 1957), Eisenhower, Dwight D. "THe State of the Union; Massage of the President to the Congres (Excerpts),".
82- U.S. Congressional Record, Senate, 85th Cong., 1stsess., CIII, pt. 2 (February 27 1957), 2689- 2698. Ellender, Senator Allen Joseph. "Promotion of Peace and Stability in the Middle East".

83- U.S. Department of State Bulletin, XXVI, No. 935, Publication 6497 (May 27, 1957), Richards Ambassador James P. "Ambassador Richards' Mission to the Middle East,".
84- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI, No. 938, Publication 6504 (June 17, 1956), Twining,General Nathan F., and Henderson, Deptuy Under Secretary of State Loy W. "U.S. Delegation to International Conference: Baghdad Pact Council and Military Committee,".
85- U.S. Department of State Bulletin., XXXVI (June 17, 1957), Richards, James P. "The American Doctrine and the Mutual Decurity Program".
86- U.S. Department of State Bulletin., XXVII (July 1,1957), Richards , James P. "The American Doctrine for the Middle East,".
87- U.S. Department of State. The Suez Canal problem July 26-sept. 22, 1956 June 1957. Washington, D.C.: Governmnet Preinting Office 1957.
88- U.S. Department of State. United States Policy in the Middle East, September 1956-June 1957. Washigton, D.C.: Utied States Government Printing Office, 1957.
89- United States Policy in the Middle East, Sept. 1956-June 1957, Documents. Washinton, United States Government Printing Office 1057.
90- U.S. Department of State. American Foreign Policy: 1950-19055, Basic Documents, Vol,2 Washington, D.C.: Untied States Government Printing Office, 1957.
91- U.S. Department of State. American Foreign Policy: Current Documents, 1957. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1957.
92- U.S. Department of the Army, Middle East: Tricontinental Hub A Strategic State, Washington, D.C.: Government Printing Office, 1056.
93- Treaties, Conversation, International Acts, and Agreements Between The United States of America and Other Powers, 1923-1937, 75th Congress, Third Session, Senate, Document No. 134, Vol. IV. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1938.
94- United States Statutes at Large, 83rd Congress, Second Session, 1954, Vol. 68, Part 1, Public Laws and Reorganization Plans, Washington, D.C.: United States Government printing Office, 1955.
95- U.S. Congressional Record, House, Vol, 89, Part I, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 February 1952 pp. 673-674, Addresses (United States Middle East Policy bi-partisan Presidential Commission recommended).
96- U. S. Congressional Record, House Vol, 98 Part 8, 82nd Congress 2nd Session, January 8, 1952, March 5, 1952, appendix, (Articles), Suez and Egypt, a Tale of Our times p. A491.
97- U.S. Congressional Record. House Vol . 98 Part 8, 82nd Session January 8 to March 5, 1952, Appendix (address: Freedom for the Middle East is the Key to World Peace pp. A 1275-A 1276).
98- U. S. Congressional Record, House Vol, 98 Part 8 82nd Congress 2 nd Session, January 8, 1952, March 5m, 1952 Appendix pp. A617-A618 (An Egyptian Traveller Looks at the United States).
99- U. S. Congressional Record, House 82nd Congress, 2nd session Vol, 98, Remarks in the House, Anglo-Egyptian Controversy April 1952, pp. 3989- 3990.
100- U. S. Congressional Record, House 83rd Congress, 1st Session January 3, 1953, August 3, 1953, Appendix, Tuesday, January 6, 1953, letter (Warning of danger of Sending Arms To Egypt), p. A61.
101- U. S. Congressional Record, House 83rd Congress,1 st Session January 3, 1953 to August 3, 153, Remarks in the House, Anglo-Egyptian Crisis (British Provoke trouble in Egypt) July 15, 1953 pp. 8923-8924.
102- U. S. Congressional Record, House 83ed, 1st Session January 3, 1953 August 3, 1953 (Articles and Editorials) Egypt and Britain bury the hatchet, February 16, 1953 p. 1114.
103- U. S. Congressional Record, House Appendix, 83rd Congress, 1st session, January 3, 1953-August 3,

1953, (Articles) "Let us do business with Egypt" April 20, 1953 pp. A 2035-A 2036.

104- U. S. Congressional Record, House Appendix, 83rd Congress, 1st session, January 3, 1953- August 3, 1953, (Articles) "Responsibilities Blind to the World, Thursday, May 1953, p. A3027.

105- U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 1st session, January 6, 1954 to December 2, 1954, Remarks in the House Restrictions on Israeli goods through Suez Canal pp. A 410A411, Monday january 18, 1954.

106- U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd session, January6, 1954-December 2, 1954, Remarks: in the House Egyptian Blockade of the Suez Canal against Israel, Friday, August 20, 1954, pp. 15815-15816.

107-U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd session, January 6, 1954-December 2, 1954, Remarks in the House, (United States Military aid) Foreign Aid program, February 12, 1954, pp. 11674-1975.

108- U. S. Congressional Record senate Vol. 101 part 13, 84th Congress 1 st session, March 15, 1955- April 11, 1955: Proposed Peace code for the Middle East 24 th March 1955, pp. 3665-5666.

109- U. S. Congressional Record Vol. 101, Part 13, 84th Congress 1 st session A Code for peace betwen Egypt and Israel, March 30, 1955 by Senator Lehman.

110- U. S. Congressional Record Vol. 101, Part 9, 84th Congress 1st session, July 20, 1955-July 29th 1955: Greetings to Egypt upon its anniversary, July 25, 1955 pp. 11417-11420.

111- U. S. Congressional Record Vol. 102, Part 12, index , 84th Congress 2nd Session, January 3, 1956 to July 27, 1956. Egypt : Address, Aswan Dam By Eugene K. Black 12209 Communique issused by Tito, Nasser and Nehru at Brioni, 13937 Aswan Dam A6105 at Crossroads A5978.

Letters, Aswan Dam By Secretary of State 13060. Nasser and the Middle East, by A.E. Akers A 6350.

112- Remarks in the House, American Foreign policy 9739-10722, Arms Aid 2407, Aswan Dam, decision to Withdraw offers, sustained 13837, United States Aid, communist Aid, Evacuation day, Foreign Aid accepted, Suez Canal, seizure,

113- Remarks in the Senate. Aid to Nasser, Arms from Russia. Aswan Dam. Nasser's Threats. United States policy failure.

114- Statements: Suez oil crisis, Suez situation.

وثائق رسمية منشورة صادره عن الأمم المتحدة (محاضر مجلس الأمن والجمعية العامة)

1- U.N. Jornal of the Security Council no. 24, 1946.
2- General Assembly II special session 1947- Annex.
3- Security Council offical Records 3rd Year 1948, Supplement, July 1948.
4- S.C.O.R. Supplement October 1948.
5- S.C.O.R. Resolations & Decisions 1948.
6- S.C.O.R. Supplement Nov. 1948.
7- S.C.O.R. Feb. 1954, Oct. Nov. Dec.
8- S.C.O.R. March, April, June, 1955.
9- S.C.O.R. Supplement Sept. 1955.
10- S.C.O.R. Oct. 1955.
11- S.C.O.R. Supplement Jan. Feb. March 1955.
12- S.C.O.R. 10th Year Res, & Decisions, 1955.
13- S.C.O.R. 11th Year. 734 Meeting Sept. 26, 1956.
14- S.C.O.R. Oct 1956.
15- S.C.O.R. Nov. Dec. 1956.
16- S.C.O.R. Meeting Oct. 30, 1956.
17- S.C.O.R. 749 Meeting Oct. 30, 1956.
18- G.A.O.R. Ess/Nov. 1956.
19- G.A.O.R. Annex Nov. 1956.
20- G.A.O.R. Supplement 1956.
21- U.N. Review III No. 5, Nov. 1956.
22- U.N. Rev. III no. 6, 196.

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Abadi, Jacob., British Witharawal from the Middle East 1947-1971, the economic and Strategic imperatives, the Kingston press N.Y. 1982.
2. Adams, Michael, Suze and After: Year of Crisis. Boston: Beacon Press, 1958.
3. Agwani, Mohammed shafi, The United States and The Arab World, 1945-1952. Aligarh: Institute of Islamic Studies, Muslim Universiaty, 1955.
4. Allen, Robert Loring. Middle Eastern Economic Relations with the Soviet Union, East Europe, and Mainland China. Charlottesville: University of Virginia press, 1958.
5. American Diplomacy in a New Era. Edited by S.D. Kertesz. Notre Dame. Ind/: Notre Dame University press, 1961.
6. American Friendes of the Middle East Inc. N.Y. Jan, 54 Proceedings of the third Annual Conference.
7. Antonius, George. The Arab Awakening. London: Hamish Hamilton, 1945.
8. Badeau, J.S. The American Approach to the Arab World. NewYourk: Harper and Row, 1968.
9. Baghdad Pact: Origins and Political Setting. London: Royal Indtitute of International Affairs, 1956.
10. Baram, Philip, The Dept. of State in the Middle East, 1914-1945, University of Pennsylvania Press, 1978.
11. Barber, Hollis, The United States in World Affairs, 1955 Hprper& Brothers 1957, N.Y.
12. Benno, Avram, The evolution of the Suez Canal Status from 1869 up to 1956, Ahistorical Juridical Study, Geneva Libraire 1958.
13. Barraclough, G. Survey of International Affairs, 1956-1958. London: Oxford University press, 1962.
14. Barraclough, Geoffrey and Rachel F. Wall. Survey of International Affairs, 1955-1956. London: Oxford University press, 1960.
15. Beal, J.R. John Foster Dulles. New Yourk: Harper and Brothers, 1957.
16. British information Service N.Y. 1948.
17. British Interests in the Mediterranean and Middle East. Royal Institute of International Affairs London: Oxford University Press, 1958.
18. British Info. Services. Middle East Background. London: Cox and Sharland Ltd. 1959.
19. British Information Services. The Security of the Middle East, New York: The British Information Service. Aug. 1956.
20. Bromberger, Mary & Serge . Secrets of Suze. London, Sidgewick & Jackson Ltd 1957.
21. Bryson, Thomas, A.A. American Diplomatic relations with the Middle East 1784-1975.A Survey, The Scarecnow Press Inc. N.J. 1977.
22. Calvocoressi, Peter, Suze Ten Year After. London: Broadcasts from the B.B.C., third Program, B.B.C., 1967.

23. Campbell, J.C. Defense of the Middle East. New York: Praeger, 1960.
24. Chambers, Frank, this age of Conflict N.Y. Harcourt & Brace & World Inc. 1962.
25. Childers, E.B. The Road To SUze: A Study of Western-Arab Relations. London: MacGibbon and Kee, 1960.
26. Childs, Marquis, Eisenhower: Captive Hero. New York: Harcourt, Brace and Compan, 1958.
27. Cohen, Michael, J., Palestine and the Great powers, 1945-1948, princeton University Press 1982.
28. Copeland, Miles. The Game of Nations. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
29. Council on Foreign Relations. Documents on American Foreign Relations, 1951, et seq. New York: Harper, 1952.
30. Crabb, Cecil V. American Foreign Policy in the Nuclear Age: Principles, Problems and prospects. Evanston, III. Row, Peterson and Company, 1960.
31. Crabites, Pierre. Americans in the Egyptian Army. London: George Routledge & Sons, Ltd., 1938.
32. Cremeans, Charles. The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy. New York: Praeger, 1963.
33. Crisis in the Middle East. Edited By Edward Latham, New York: New York; H.W. Wilson, 1952.
34. Darby, philip, British defense policy East of Suze 1947-1968: Oxford University Press 1983.
35. dawisha, A., Egypt in the Arab World., The elements of Foreign Policy McMillan Press Ltd 1976.
36. Dean, D. Heller, john Foster Dulles, Asoldier for Peace, N.Y.H. Rinehart 1960.
37. DeNovo, J.A. American Interests and Policies in the Middle East. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1963.
38. Divine, Robert A. Since 1945 (2nd ed.) Politics and diplomacy in recent American History, Afred Knopf N.Y. 1979.
39. Donovan, Robert, conflict and Crisis N.Y.W.W.Norton& Co, 1977.
40. Drummond, R., and Coblentz, G. Duel at the Brink: John Foster Dulles Command of American Power, Garden City, N.Y.: Double-day, 1960.
41. Dulles, Allen. The Craft of Intelligence. New York: Harper and Row, 1963.
42. The Dynamics of Neutralism in the Arab World. Edited by Fayez Sayegh. San Francisco chandler Publishing Co., 1964.
43. Elliot, Florence, Summerskill, M.A. dictionary of Politicis rev. ed. 1961 London. Penguin Reference Books.
44. Ellis H.B. Challenge in the Middle East. New York: The Ronald Press Co., 1960.
45. Eveland, Wilbur Crane, Ropes,of Sand, Americ;s Failure in the MiddleEast, Norton & Co. London N.Y. 1980.
46. Gelber, Lionel, American in Britain;s Place: The Leadership of the West and Anglo-American Unity. New York: Frederick A. Praeger, 1961.
47. Glassman, Jhon D. Arms for The Arabs, the Soviet Union and war in the Middle East, The Johns Hopkins University Press Baltimore, London 1975.
48. Giubb, Sir John Bagot. Britain and the Arbs: A Study of 50 Years, 1908-1958. London: Hodder and Stoughton, 1959.
49. Goold-Adams, Richard. The Time of Power: A Reappraisal of J.F. Dulles London: Weidenfeld and Nicolson, 1962.
50. Gordon, Leland J. American Relations with Turkey. Philadelphia: University of Pennsyivania Press, 1932.
51. Heikal, Mohamed H. The Cairo Documents. Garden City, N.Y.: Doubleday and Company, Ltd., 1973.
52. Herber, Parment., Eisenhower and the American Crusades, N.Y. Mcmullan Co. 1972.
53. Hutchinson, Etmo, Violent Truce. N.Y., Devin Adair 1956.
54. Hitti, Philip K. History of th Arabs, New York: Macmillan Company 1956.
55. Hoskins, H. L. The Middle East. Problem Area in World Politics. New York: Macmillan Company, 1957.
56. Hull, Cordell. The Memoirs of Cordell Hull, Vol. 2, New York Macmillan Company, 1948.
57. Humbaraci, Arslan, Middle East Indictment. London: Robert Hale Ltd., 1958.

58. Hurewitz, J.C. Middle East Dilemmas: The Background of United States Policy. New York Harper and Brothers, 1953.
59. Ionides, Michael. Divide and Lose: The Arab Revolt of 1955-1958.
60. Hurewitz. J. Diplomacy in the Middle East, A Documentary Record 1914-1956 Vol II (Princeton N.J.D.Van Norstand& Co. 1956.
61. Jockson, Elmore, Middle East Mission the Story of a Major bid for Peace in the time of Nasser & Ben Gurion W.W. Norton& Co. N.y., London 1983.
62. Johnson, Paul, Suez War. London: MacGibbon and Key, 1957.
63. Jones. Joseph. the Fifteen Weeks, New York: Harcourt, Brace and Company, 1955.
64. Keesing's Contemporary archives 1952-1956 (London).
65. Khoury, Fred, the Arab-Israeli dilemma, Syracuse University Press 1968.
66. Kirk, George. The Middle East in the War 1939- 1946. London: R.I.I.A., Oxford University Press,1952.
67. . The Middle East 1945-1950. London: R.I.I.A., Oxford University Press, 1954.
68. Lacouture, Jean and lacouture, Simone. Egypt in Transition. London: Methuen and Co., 1962.
69. Laqueur, Walter. Communism and Nationalism in the Middle East. London: Routedge and K. Paul, 1956.
70. . The Soviet Union and the Middle East London: Routledge and Kegan Paul, 1969.
71. . The Struggle for the Middle East . London : Routledge and Kegan Paul, 1969.
72. Latham, Edward. Crisis in the Middle East. New York: H. W. Wilson Company, 1952.
73. Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs. Ithaca, N.Y.: Cronell University Press, 1952.
74. . United State Interests in the Middle East: Special Analysis. Washingtron, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968.
75. Lengyel, Emil., The Changing Middle East N.Y. 1960 John Day and Co.
76. Lilienthal, A.M. There Goes the Middle East, New York: Devin-Adair Co., 1957.
77. Little, Tom. Egypt. London: Frnest Benn Ltd., 1958.
78. Love., Kennett, Suez: The Twice- Fought War. New York: MacGraw-Hill, Inc., 1969.
79. Louggood, William, F. Suez Story Key to the Middle East, N.Y. Greenberg 1957.
80. Major problems of United States Foreign Policy 1951-1952 Prepared by the Staff of International Studies of the Brookings Institute 1953, Washington D.C.
81. McCoon, J.C. Egypt as it is, N.Y. Dodd & Mead & Co. 1882.
82. McGhee, George, envoy to the Middle World, adventure in Diplomacy Harper & Row N.Y. 1983.
83. Meyer, Gail., Egyptr and the United States, the formative Years, Associated University Press N. J. 1980.
84. Motter, Vail, T.H. The United States Army in the World war II, The Middle East theatre, The Middle East theatre, Washington Dept. of the Army, 1952.
85. The Middle East in Transition. Edited by W. Z. Laqueur. London: Routledge and Kegen Pual, 1958.
86. Nadaf, Safran, The United States and Israel, Cambridge mass. Harvard University Press 1963.
87. Needler, Martin, C. Understanding foreign policy N.Y. Holt Rinehart, Winston Inc. 1666.
88. Neff, Donald, Warriors at Suez Eisenhower takesAmerica into the Middle East, The Linden Press N.Y. 1981.
89. Norman, Graebner, The age of Global Power The United States Since 1939, John Wiley & Sons N.Y. 1979.
90. . The Cold war diplomacy N.J.D.V. Norstand 1962.
91. Nutting, Anthony, no end of a lesson, The Story of Suez 1967, England , C.Tiling & Co. Ltd Liverpool & London.
92. . I Saw for Myself, The Aftermath of Suez, Garden City: Doubleday, 1958.
93. Patterson, Thomas, American Foreign Policy Ahistory Since 1900 (2nd ed.) D.C. Heath & Co. Lexington 1983.
94. .(ed) Major Problems in American foreign Plicy, Documents & Essays Vol II 2nd (ed) D.C. Heath & Co. Lexington 1984.
95. Plok, W.R. The United States and the Arab World Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.

96. Reitzel, William. The Mediterranean: its Role in American's Foreign Policy, New York: Harcourt, Brace, 1948.
97. Robertson, Terence. Crisis: The Inside Story of the Suez Conspiracy. New York: Atheneum, 1965.
98. Royal Institute of International Affairs. The Baghdad Pact: Origins and political Setting. London: author, 1956.
99. . British Interests in The Mediterranean and Middle East London: Oxford University Press, 1958.
100. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1951. Selected and edited by Denise Foliot. New York: Oxford University Press, 1954.
101. Royal Institute of International Affairs, Documents on International Affairs, 1953, Selected and Edited by Denise Foliot. New York: Oxford University Press, 1956.
102. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1955, selected, edited and introduced by Noble Frankland assested by Particia Woodcock. New York: University press, 1958.
103. Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1956, selected, edited, and Introduced by Noble Frankland asseted by Vera King. New York: Oxford University Press, 1959.
104. Sharabi, Hisham, B. Nationalism and Revolution in the Arab World. New York: D. Van Nostrand Co, Inc., 1966.
105. Snetsinger, Truman, the Jewish vote and the Creation of Israel, Stanford University Hoover institution Press 1974.
106. Shulzinger , Robert, D. American Diplomacy in the twentieth century 1984 Oxford University press N.Y.
107. Stevens, Georgiana, The United States and the Middle East Englewood Clifts N.Y. Prenrice Hall Inc. 1964.
108. Stevens, Roger, The Middle East Oil in International relations, Leads University Press 1973.
109. Soviet- American Rivalry in the Middle East. Edited by J.C. Hurewitz New York: Frederick A. Praeger, 1969.
110. Spanier, J.W. American Foreign Policy Since World War II, New York: Frederick A. Praeger, 1969.
111. Stebbins, Richard P. The United States in World Affairs, 1950, et Seq. New York: Harper for the Council on Foreign Relations, 1951-1962.
112. .The United States in the World Affairs 1956. New York Publication for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1957.
113. .The United States in the World Affairs 1957. New York Publication for the World Affairs 1957. New York Publication for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1959.
114. Stewart, Desmond. Young Egypt. London: Allen Wingate, Ltd.. 1958.
115. St. John, Rebert. The Boss: The Story of Gamal Abdel Nasser, New York: McGraw Hill Book Co., 1960.
116. Tensions in the Middle East Edited by P.W. Thayer. Baltimore, Md.: The Johns Hopkins Press, 1958.
117. Vatikiotis, P.J. The Egyptian Army in Politics: Pattern For New Naitons? Blomington: Indiana University Press, 1961.
118. Watt, D.C. (ed.) Documents on the Suez Crisis 26 July to 6 Nov. 1956 Selected and Introduced by D.C. Watt London 1958.
119. William A. Williams (ed.) American and the Middle East N.Y. Rinehart & Co. 1959.
120. Wilson, A.T. The Suez Canal, Its Past, Present, and Future. London: Oxford University Press, 1939.
121. Wilson, Evan, Decison on Palestine, How the U.S. came to recoginze Israel, Hoover Institution Press, California 1979.
122. Wolfers, Arnold. Alliance Policy in the Cold War Baltimore: John Hopkins Press, 1959.
123. Wright, A.T. The Suez Canal, Its past, present and Futurte.
124. Wright, L.C. "United States Policy toward Egypt 1830-1914." Ph.D. Dissertation. Columbia University.
125. Wynn, Wilton, Nasser of Egypt, The Search for Dignity. Cambridge: Arlington Books, 1959.

المذكرات والتراجم باللغة الإنجليزية

1. Acheson, Dean, Present at the Creation, N.Y.W.W. Northon & Co. Inc. 1969.
2. Eden , Anthony, The Memoirs of Anthony Eden, Full Circle, Boston, Houghton Mifflin Co. 1960.
3. Eisenhower, Dwight D. Waging Peace 1956-1961, The White House Years, N.Y. Doubleday 1965.
4. Hull, Cordell, The Memoirs of Cordell Hull, Vol. 2, N.Y. McMillan Co. 1948.
5. Llyod, Solwyn, SUez, 1956, A Personal Account Mayflower Inc. N.Y. 1978.
6. Millis, Walter, (ed.) The Forrestal Diaroes, N.Y. Vicking Press, 1951.
7. Murphy Robert, Diplomat Among warriors, London, Cassell, 1964.
8. Naguib, M. Egypt's Destiny, Garden City N.Y. Doubleday, 1955.
9. Trevelyan, Humphrey, The Middle East in Revolution, London, McMillan & Co. 1970.
10. Truman H.S. Memoirs: Years of Trial & Hope 1945-1955, Vol.2, Garden City, N.Y. Doubleday, 1955.

دوريات باللغة الإنجليزية

1. Abdel Nasser, Gamal . "The Egyptian Revolution", Foreign Affairs XXXXIIII (January 1955), pp. 199-211.
2. "After the Anglo-Egyptian Agreement", World Today, X (October 1954), pp. 415-417.
3. Acheson, Dean. "Middle East Policy". Vital Speeches of the Day, February 1, 1957. p. 234.
4. Acheson, Dean . "The Administration's New Mid-Eas Doctrine". Congressional Digest. XXXVI, no. 3, March, 1957, p. 77.
5. Acheson, Dean. "Foreign Policy and Presidential Moralism". Reporter, 16, no. 9 (May 2, 1957), p. 10.
6. Armstrong, H.F. "Neutrality: Varying Tunes," Foreign Affairs, XXXV (October 1956), pp. 57-71.
7. Alan, Roy. "Western Pactomania in the Middle Eats". Reporter, June 15, 1955, p. 24.
8. "Aswan High Dam," Middle Eastern Affairs, VII, No. 809. (August-Sept. 1956).
9. Badeau, J.S. "The Emergence of Modern Egypt". Headline Series, no. 98 (March-April 1953).
10. Badeau, "Role in Search of a Hero." MIddle East Journal (Autumn 1955). pp. 373-384.
11. Badeau, J.S. "The Middle East: Conflict in Priorities." Foreign Affairs (January 1958), p. 232.
12. Badeau, J.S. "The Soviet Approach to the Arab World". Orbis (April 1959) pp. 75-84.
13. Badeau, J.S. "The U.S.A. and U.A.R.: Crisis in Confidence." Foreign Affairs (January 1956), p. 281.
14. Badeau, J.S. "TheArab World: Paths to Modernization." Journal of Interanational Affairs (January 1965) p.1.
15. Badeau, J.S. "Development and Diplomacy in the Middle East". Bulletin of the Atomic Scientists (May 1966), p. 17.
16. Badeau, J.S. "International Contest in the Middle East." American-Soviet Rivalry in the Middle East, Edited by J.C. Hurewitz. Praeger: New York, 1969, p. 170.
17. Balwin, Hanson W. "Strategy of the Middle East." Foreign Affairs, XXXV, No. 4 (July, 1957), pp. 655-665.
18. "Baghdad Pact-Yes or No? "American (April 28, 1956). p. 99.
19. Barber, H.W. "United States Alliances East of Suez," United States Naval Institute proceedings, LXXXV (July 1959), pp. 6676.
20. Barraclough, Geoffrey. "Doctrine for Mideast Disaster," The Nation CLXXXIV, No. 6 (February 9, 1957), pp. 119-120.
21. Barraclough, Geoffrey. "Middle East: End of a Nation." The Nation CLXXXIV, No. 9 (March 2, 1957), pp. 187-189.
22. Barry, Rubin, "American and the Egyptian Revolution," 1950-1957, Political Science quarterly Vol 97. no. 1 Spring 1982 pp. 73-90.

23. Biddle, A.J.D., Jr. "Current Russian Designs in Europe and the Middle East." Annals (July 1957), p. 69.
24. Bloomfield, L.P. and Leiss, A.L. "Arms Transfers and Arms Control." American Soviet Rivalry in the MId-dle East. Edited by J.C. Hurewitz. New York: Praeger, 1969, p. 37.
25. Campbell, John C. "From 'Doctrine' to Policy in the Middle East," Foreign Affairs, 34, No. 3 (April, 1957).
26. Campbell, John C. "American and the Middle East," India Quarterly (15 April- June 1959), p. 142.
27. Campbell, John C. "American Search for Partners," Soviet American Rivalry in the Middle East Edited by J.C. Hurewitz, N.Y. Praeger 1969 p. 138.
28. Crabb, C.V., Jr. "The United States and the Neutralists: A Decade in Perspective". Annals (November 1965). p. 92-95.
29. Davids, Jules. "The United States and the Middle East: 1955-1960." Middle Eastern Affairs (May 1961), ,p. 130.
30. Davidson, R.H. "Where is the Middle East?" Foreign Affairs (July 1960).
31. Dayan, M., Israel's Borders and Security Problems, Foreign Affairs XXXIII , Jan . 1955.
32. Dean, V. M. "Aswan and Suez," Foreign Policy Bulletin, 26 (september 15, 1956), p. 6-7.
33. Debrah, E.M. "Will Most Uncommitted Nations Remain Uncommitted?" Annals of the American Academy of Political and Social Science, CCCXXXVI (July 1961), pp. 83-93.
34. "Did the United States Push the British Out of Suez?U.S. News and World Report, XLI (August 31, 1956), pp. 59-91.
35. Doherty, Kathryn B. "Jordan Waters Conflict." International Conciliation (May 1956).
36. Dougherty, J.E. "The Aswan Decision in Perspective." Political Science Quarterly (March 1959). p. 21.
37. Dulles, John F. "Challenge and Response in U.S. Policy," Foreign Affairs, 34 (October 1957), pp. 25-43.
38. E., B., S., "The Middle East: Background to the Russian Intervention," World Today, XI (November 1955), pp. 463-371.
39. Efimenco, N.M. "Egypt and the Suez Canal Crisis," Michigan Alumnus Quarterly Review, LXII (December 1956), pp. 1-6.
40. "Egypt." Time, LX (August 4, 1952), p. 25026.
41. "Egypt Since the Coup D'Etat of 1952". The World Today (Apr. 1954). p. 140.
42. "The Egyptian Imbroglio". Round Table (March 1952). p. 113.
43. "The Esienhower Doctrine: Deginnings of a Middle East Policy." Round Table (March 1957). p. 141.
44. Eller, E.M. "U.S. Destiny in the Middle East." U.S. Naval Institute Proceedings, 82 (November 1956), p. 1160.
45. Ellis, Harry. "The United States and the Arab World." Middle East Forum (March 1960).
46. Eliezer, Ereli, The Galim Case before the Security Council, Middle Eastern Affairs Vol VI no. 4 (April 1955).
47. "The Evolving Doctrine," The New Republic, CXXXVI, No. 3, Issue 2199 (January 21, 1957), pp. 3-4,
48. Falls, Cyril. "Communist Arms for Egypt," Illustrated London News, CCCXXVII (October 15, 1955), p. 652.
49. Fatemi, N.S. "The United States in the Changing Middle East." Annals (July 1954), pp. 151-157.
50. Feis. Herpert. "Suez Scenario: A Lamentable Tale. "Foreign Affairs (July 1960), pp. 598-612.
51. Ferrell, Francesh. "Britain and Egypt". Current History XXVI, April 1954. pp. 235-239.
52. Ferrell, R.H., "The United States Policy in the Middle East". American Diplomacy in a New Era. Edited by S.D. Kertesz, Notre Dame, Inc.: Notre Dame University Press, 1961. p. 270.
53. Fitzsimmons, M.A. "The Suez Crisis and the Containment Policy." Review of Politics (October 1957).pp. 419-445.

54. Flapan, Simha, Bridge a Cross the Mediterranean, New out look vol VIII. May 1964.
55. Fleming D.F. "Is Containment Moral?" Annals (November 1965), p. 18.
56. Gaddis, John Lewis, was the Truman Doctrine a real turning poi, foreign Afffairs, Jan. 1974, no. 2.
57. Good, Robert C. "Power of the Purse," The Commonwealth, LVI, No. 8 (May 24, 1957), pp. 198-200.
58. Graber, Dris A., "the Truman and Eisenhower Doctrines in the Light of the Doctrine of Non-Intervention," Political Science Quarterly, LXXII, No. 3 (September 1958), pp. 321-334.
59. "The Greater Purposes. Eisenhower's Declaration of Independence on Foreign Policy, "Time, LXVIII, No. 20 (Nov. 12, 1956) p. 29.
60. Grosser, Alfred. "Suez, Hungary and European Intergration," International Organization, XI, No. 3 (Summer, 1957), pp. 470-480.
61. Hall, Harvey, p. "American Interests in the Middle East", Headline Series, no. 72 (November-December 1948), p. 14.
62. Hall, H.P. "The Arab League States," Current History XXIX, (August 1955), pp. 97-102.
63. Halpern, Manfred. "Dulles in the Suez Crisis: Responses to Law, Agression and Revolution." World View (October 1964), p. 12.
64. Hanania, F.S. "Tension in the Arab Near East," Annals of the American Academy of political and Social Science, (July 1953), pp. 56-62.
65. Hanna, P.J. "American in the Middle East." Middle Eastern Affairs (May 1959) X, pp. 178-190.
66. Healey, Denis. "Neutralism Revisited," Twentieth Century, (September 1954), pp. 480- 486.
67. Healey, Denis. "What to do in the Middle East," Commentary, 24, (December 1957), pp. 480-486.
68. Hoopes, Townsend. "Overseas Bases in American Strategy." Foreign Affairs, No. 1 (October 1958), pp. 69-82.
69. Horrocks, Brain. "Middle East Defense, A British View." Middle Eastern Affairs (February 1955). p. 33.
70. Horrocks, Brian. "The Guardianship of the Suez Canal." Middle East Journal (April 1950). p .143.
71. Hoskins,H.L. "Some Aspects of the Security problem in the Middle East." American Political Science Review (March 1953). P. 188-198.
72. Hoskins, H.L. "the Quest for Security in the Middle East." Annals (July 1954). p. 138.
73. Hoskins. H.L. The Suez Canal. "Current History (November 1957). P. 257.
74. Hoskins, H.L. "The United States Posture in the Middle East." Current History (May 1965).
75. Hoskins, H.L. "Aid and Diplomacy in the Middle East." Curent History (July 1966). p. 14.
76. Hourani, Albert. "The Anglo- Egyptian Agreement: Some Cause of Implication." Middle East Jurnal (Summer 1955). p. 239-255.
77. Hourani, Albert. "The Middle East and the Crisis of 1956." St. Antony's Papers, no. 4 London: Chatto and Windus, 1958.
78. Howard, H.N. "The American Tradition and U.S. Policy in the Middle East." Middle East forum (April 1964).p.17.
79. Howard, "The United States and Israel: Conflicts of Interest and Policy." Issues (Summer 1964).
80. Howard, H.N. "Postumortems on the Suez Conflict of 1956. Orbis (November 1967). P. 14.
81. Howard, H.N. "United States Interest in the Middle East." Military Review (January 1970). p. 64.
82. Howard, H.N. "Problems in American Relations with the Near East: A Review Eassay"., Balkan Studies. (1971)p. 12 No. 2 485-489.
83. Howard,H.N. "The Regional Pacts and the Eisenhower Doctrine." Annals (May 1972), p. 85.
84. Hung, T.F. "Some International and Legal Aspects of the Suez Canal Question" American Journal of International Law, 51 (1957). p. 277.
85. Hudson. G.F. "American, Britain and the Middle East." Commentary (June 1956), pp. 516-521.

86. Hurewitz, J.C. "Our Mistakes in the Middle East." Atlantic Monthly. (December 1956), p. 46.
87. Interview with Egypt;s Prime Minister Lieut. Co. I Gamal Abdel Naser. What Should U.S. Do in Middle East?" U.S. News and world Report, 37, (September 3, 1954), pp. 26-32.
88. "Interview with Prime Nasser, "Newsweek, XLIV (July 26, 1954). P. 38.
89. "Interview with Prime Ministers of Egypt and Israel: where war Theatens Now," U.S. News and World Report, 39, No. 19, (November 4, 1955). p. 48-54.
90. "Is Neutralism Immoral?" Foreign Policy Bulletin, 35, (August 15, 1965), pp. 180-182.
91. Issawi, Charles. "United States Policy and the Arabs. "Current History (March 1958), p. 136 140. XXXIV.
92. Issawi, "Negotiation from strength? A Reappraisal of Western Arab Relations" International Affairs (January 1959).
93. Issawi, "Middle East Dilemmas: An Outline of Problems" Journal of International Affairs (1959). pp. 102-112 XXIII.
94. Johnson, D. "The Struggle for the Middle East-American Take Over." New Statesman. (July 6, 1957). p. 19.
95. Jiohnston, Eric. "Formula for a Mideast Settlement." New York Times Magazine (August 10, 1958). p. 46.
96. Kemp, Geoffrey. "Strategy and Arms. Levels, 1945- 1967." America-Soviet Rivalry in the Middle East, Edited by J.C. Hurewitz. New York: Praege, 1969, p.21.
97. Kenan, George, the Sources of Soviet Conduct, foreign Affairs, july 1947.
98. Kerr., M.D. "Coming to Terms with Nasser: Attempts and Failures." International Affairs (january 1967). p. 65.
99. Khadduri, Majid. "The Role of the Military in Middle Eastern Politics." American Political Science Review (June 1953). p. 22.
100. Khadduri, Majid. "The Problem of Regional Security in the Middle Eastern Journal XI, No. 1, (Winter, 1957), pp. 12-22.
101. Lacqeur, W. The Moscow-Cairo Axis Commentary (May 1956).
102. Lequeur, Walter. "Soviet Prospects in the Middle East." Problems of Communism (July August 1957). p. 15.
103. Lehrman, Hall, three weeks in Cairo, Commentary (Feb. 1956), vol 21.
104. Leiden, Carl. "Egypt: The Drift to the Left." Middle Eastern Affairs, pt. I (December 1962). pp. 290- 299.
105. Lenxzowski, George. "The Evolution of Soviet Poluicy toward the Middle East." The Journal of Politics, XX No. (February 1958), pp. 162-186.
106. lengyel, Emil. "Middle East Power Vacuum." Annals of the American Academy of Political, Sociat Science, CCXXCVII (July 1953), pp. 47.55.
107. Lewis, Bernard. "The Middle East Reaction toSoviet Pressures." Middle East Journal. (Spring 1956), pp. 125-137.
108. Lichtblau, J.H. "Oil: How Long Can Nasser Strangle the Flow. "The Reporter, XVI, no. 3, p. 29.
109. Lichtblau, J.H."is the tank Running Low" The Reporter (March 1957).
110. Lichtblau, George. "National Review and Fantasy in Egypt, Behind the Arms Deal With Czechoslavakia," Commentary, XXI, (January 1956), pp. 3340.
111. Lichtblau, George. "New Deal in Egypt." New Republic VII (September 2, 1952), pp. 10-22.
112. Lichtblau, George. "Eisenhower Doctrine and the Anti-Nasser Bloc." Commenary, The U.S. Backs the Arab Monarch. XXIII, July 1957, pp. 615-522.
113. L.T.R. "Egypt Since. The Coup d'etat of "1952) World Today X (April 1954), pp. 140- 149.
114. Linebarger, P.M.A. "Air Power in the Modern Middle East. " Annals of the America Academy of Political and social Science (May 1955). p. 109.

115. Liile, Tome. "Britain, Egypt, and the Canal Suez Since July 1952". The World Today, Royal Institute of International Affairs (May 1954), p. 186.
116. Little, Tom. "Nasser and the Cold War Strategy." Middle East Forum (April 1959).
117. "London Conference on the Suez Canal," Middle Eastern Affairs, VII, No. 10 (October 1956), pp. 340-350.
118.London, Isaac. "Evolution of the U.S.S.R. Policy in the Middle East 1950-1956." Middle Eastern Affairs (May 1956), p. 69.
119. Malik, Charles, "Call to Action in the Near East." Foreign Affairs, XXXIV, No. 4 (July 1956), pp. 637-654.
120. Mally. Simon. "And The Answer was Suez." Reporter (September 6, 1956), p. 30.
121. Martin, H.G. "The Soviet Union and the Middle East." Middle Eastern Affairs (February 1956), pp. 49. 56.
122. Martin, L.W. "The Changing Military Balance,." American_Soviet Rivalry in the Middle East. Edited by J.C. Hurewitz, New York Praeger, p. 61.
123. McNulty, E.J. "European Strategy Re-Evaluted," United States Naval Institue Proceedings, (July 1951), LXXVII pp. 630-636.
124. "Middle East and the Balance of Power". Current History (November 1957), p. 257.
125. Middle East Journal, X. No.1 (Winter, 1956), pp. 77-79.
126. Middle Eastern Affairs, VIII, No. 3 (March 1957), pp. 109-109.
127. Monroe Elizabeth. "John Foster Dulles and the Middle East: Appraisal of the Late Secretary of State's Accomplishments" Western World, II. (August 1959), p. 41-44.
128. Naguib, Mohammed, "Why Egypt Looks to United States," United States News and World Report, (March 27, 1953), pp. 28-32.
129. Nimrod, Y. "The Kordan's Angry Waters." Part 1, New Outlook (July-August 1965), p.19.
130. Nimrod, Y. "Conflict Over the Jordan." Part 2, New Outlook (September 1965), p. 4.
131. Nolte, R.H. "Year of Decision in the Middle East Yale Review (Winter 1956), p. 228.
132. Nolte, R. H. "American Policy in the Middle East." Journal of International Affairs, XXIII, (1958), pp. 113-125.
133. Nolte, R. H. "Arab Nationalism and The Cold War." Yale Review, XLIX (Autumn 1959), pp. 1-19.
134. Nolte R.H. and W.R. Polk, "Toward A Policy for the Middle East," Foreign Affairs, (July 1958), pp. 645-658.
135. Norman, Graebner, The truman Adminitration and the Cold War, Current History. (Oct. 1958).
136. "Our Stake in the Middle East." Current History, XXXIII (November 1957), pp. 272-276.
137. Peretz, Don, "United States Aid in the Middle East." Current History, XXXIII, (August 1957), pp; 55-100.
138. Peretz, Don. "Non-alignment in the Arab World." Annals of the American Academy of Political And Social Science (November 1965), p. 36.
139. Perlmann, M. "Baghdad -Gaza-Bandung." Middle Eastern Affairs, VI. (May 1955), pp. 141-151.
140. Perlmann, M. "The `Middle East in the Summer of 1955. Middle Eastern Affairs, VI. (August 1955), pp. 258-270.
141. Perlamnn, M. "Facts Versus Pacts." Middle Eastern Affairs, VI, (December 1955), p. 373-282.
142. Perlamnn, M. "Egypt Versus the Baghdad Pact." Middle Eastern Affairs, VII, (March 1956). pp 95-101.
143. Perlmann, M. "Between the Devil And the Deep Red Sea." Middle Eastern Affairs (December 1956), p. 425.
144. Perlman M. "New Doctrine, Old Relatiens," Middle Eastern Affaris, VIII, (March 1957), pp. 97-107.
145. Perlman M. "Aswan and After" Middle Eastern Affairs (February 1960), VII, pp. 63-66.
146. Perlman M. "Of the Moon and Baghdad", Middle Eastern Affairs,X, (December 19570, pp. 349398.
147. Perlman M. "Slope and Sidelines, Middle Eastern Affairs, X (October 1959), p. 10.
148. Perlman M. "The Voice of Cairo" Middle Eastern Affairs (August September 1956), p. 294.

149. Polk, William R. "A Decade of Dicoversy: America in the Middle East, 1947-1958." St. Antony's Papers, London: Chatto and Windus, 1961
150. Potter, P.B. "Neutrality, 1955", American Journal of International Low, L. (January 1961), pp. 101-102.
151. Raleigh, J.S. "Middle East Politics: The Past Ten Years," Middle Eastern Affair (January 1959), pp. 3-24.
152. Raleigh, J.S. "The Middle East In 1959: A Political Survey." Middle Eastern Affairs (January 1960), IX, no. 3 March, 1958, pp. 86-100.
153. Raleigh, J.S. "The Middle East in 1960: A Political Survey." Middle Eastern Affairs (February 1961), p. 24.
154. Raleigh, J.S. The West and the Defense of the Middle East," Middle EAstern Affairs (June July 1955), p. 178.
155. Ramagani, R.K. "Toward a United States Policy in the Middle East." Quarterly Review, CCXCVIII (January 1960), pp. 1-7.
156. Ramagani, R.K. "Soviet Military Assistance to the Uncommitted Countries" Midwest Journal of Political Science, III (November 1959), pp. 356-373.
157. Roosevelt, Kermit. "the Partition of Palestic: A Lesson in Pressure Pooitics." Middle East Journal (January 1948).
158. "Russian Arms for Egypt." The Economist,CLXXII (October 1, 1955), p. 20.
159. Rustow, D.A. "Degense of the Near East." Foreign Affairs XXXIV (January 956), pp. 271-286.
160. Sepell, David, R. American Consular activities in Egypt 1849-1863. Journal of Modern History, (Sept. 1938).
161. Sharabi, H.B. "The Egyptian Revolution." Current History, XLII, (April 1962).
162. Smolansky, O.M.Soviet Policy in the Middle East 1954-1957. Journal of International Affairs, 1958.
163. "Soviet Policy in the Middle East," World Today, XI (December 1955), pp. 518-529.
164. Spain, James W. "Middle East Defense: A New Approach." Middle East Journal VIII (Summer 1954), pp. 251-266.
165. Sterling, Clarire, "How The United States Saved Nasser." The Reporte, XC, No. 12 (December 13, 1956), p. 9.
166. Sterling, Claire, "The Never Ended War in the Middle East." The Reporter, XXIX, (July 18, 1963), p. 24.
167. Stevense, Feorgiana "Arab Nationalism and Bandung." Middle East Journal XI (Spring 1957), pp. 139-152.
168. Stevens, Georgiana, "New United States Policy in the Middle East?" Foreign Policy Bulletin XXXII, (August 1, 1953), pp. 5-7.
169. Straight, Michael. "Dry Tinder in the Middle East." New Republic CXXXIV (January 30, 1956), pp. 9-12.
170. Strausz-Hupe, Roberst. "The Middle East." U.S. Naval Institute Proceedings XXXV (January 1959).
171. Thompson, C.L. "American Policy in the Middle East." Current History (October 1958), p. 234.
172. Thompson, E. M. "Egyptian Crisis and Middle Eastern Defense." Editorial Research Report (January 29, 1952), pp. 83-100.
173. Truman, Harru S. "Truman Tells Why He Favors The Eisenhower Doctrine," U.S. News and World Report, XLII (January 25, 1957), p. 58.
174. Weinberger, S. J. "The Suez Canal Issue 1956)". Middle Eastern Affairs (Be. 1957), pp. 46-57.
175. Wheeler, G.E. "Russia And the Middle East." Internation Affairs, XXXV, (July 1959), pp. 295-304.
176. Wright, Desmond. "Defense of the Baghdad Pact." Western Political Quarterly XXXVIII, April, June 1957, pp. 158-167.
177. Wright, Esmond. "Foreign Policy since Dulles." Political Quarterly (April-June 1962). pp. 158-167.
178. Wright, Quinsy, "Intervention, 1956." American Journal of Internatioal Law Ci (April 1957), pp. 257- 286.
179. Zaryman, I.W. "THe Mediterraenean" Bridge or Barrier?" U.S. Naval Institution Proceedings (February 1967), p. 63.

صحف باللغة الإنجليزية :

1- New York Times, Feb. 26, 1947.
2- New York Times, Oct. 11, 1951.
3- New York Times, Oct, 25, 1951.
4- New York Times, Jan. 3, 1952.
5- New York Times, August 2, 1952.
6- New York Times, August 9, 1952.
7- New York Times, (Index) Jan. Feb. 1954.
8- New York Times, April 31, 1954.
9- New York Times, July 29, 31, 1954.
10- New York Times, Jan19, 1955.
11- New York Times, Feb. 26, 1955.
12- New York Times, April 4, 1955.
13- New York Times, Sept. 28, 1955.
14- New York Times, Sept. 29, 1955.
15- New York Times, Oct. 1, 1955.
16- New York Times, Oct. 6, 1955.
17- New York Times, Oct. 10, 1955.
18- New York Times, Oct, 24, 1955.
19- New York Times, Nov. 17, 1955.
20- New York Times, Jan 4, 5, 27, 1956.
21- New York Times, Feb, 26, 1956.
22- New York Times, April 4, 1956.
23- New York Times, July 25, 1956.
24- New York Times, March 6, 1957.
25- New York Times, Oct. 24, 1960.
26- New York Times, Nov. 17, 1960.
27- New York Times, Dec. 26, 1960.
28- New York Times, Jan. 1961.
29- Washington Post4,5,18,July 1955.
30- Washington Post Sept. 29, 1955.

القسم الثانى . . المصادر الثانوية . .

مراجع باللغة العربية :

١ ـ إبراهيم شكيب (دكتور) : حرب فلسطين، رؤية مصرية، دار الزهراء للإعلام العربى ط١، ١٩٨٦.

٢ ـ أحمد أحمد الحتة (دكتور) : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر ـ دراسة فى مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية، مارس ١٩٥٣، العدد الأول ـ السنة الأولى، جامعة فؤاد الأول، القاهرة ١٩٥٣.

٣ ـ أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، القاهرة دار روزاليوسف د. ت.

٤ ـ أحمد حسين : قصة التحريض على حريق مدينة القاهرة ١٩٥٧.

٥ ـ أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو جزء (١) ط٣، ١٩٨٢ مكتبة مدبولى ـ القاهرة.

٦ ـ ــــــــــــــــ : شهود ثورة يوليو جزء (٤) ط٢، ١٩٨٤ مكتبة مدبولى ـ القاهرة.

٧ ـ أمين سعيد : الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ نشر عيسى البابى الحلبى وشركاه ١٩٥٩ العدد (١٣) من سلسلة كتب تاريخ مصر الحديث.

٨ ـ بطرس بطرس غالى (دكتور) : الأحلاف العسكرية، ملحق الأهرام الاقتصادى، نوفمبر ١٩٦٢.

٩ ـ بكر مصباح تنيرة (دكتور) : التطور الاستراتيجى للسياسة الأمريكية فى الوطن العربى فى السياسة الأمريكية والعرب ـ سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٢) ط٢ بيروت. مايو ١٩٨٥.

١٠ ـ جمال الشرقاوى : حريق القاهرة، قرار اتهام جديد دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦.

١١ ـ جمال عبدالناصر : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر ـ القسم الأول ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، الهيئة العامة للاستعلامات د. ت.

١٢ ـ خيرية قاسمية (دكتوره) : الولايات المتحدة والوطن العربى في الفترة ما بين الحربين ـ السياسة الأمريكية والعرب ـ سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٢) بيروت ط٢ ١٩٨٥ ـ مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣ ـ رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة نوفمبر ١٩٧٦.

١٤ ـ رؤوف عباس (دكتور) : أمريكا والمشرق العربى فى الحرب العالمية الثانية ـ السياسة الأمريكية والعرب ـ سلسلة كتب المستقبل العربى رقم (٢) ط٢ بيروت ١٩٨٥.

١٥ ـ ريتشارد ، ميتشيل : الإخوان المسلمون، ترجمة عبدالسلام رضوان، مكتبة مدبولى، القاهرة ط٢ ١٩٨٥.
١٦ ـ زكريا سليمان بيومى (دكتور) : الإخوان المسلمون، الجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨ مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٩.
١٧ ـ صلاح شادى : صفحات من التاريخ ط١ سلسلة الحركة الإسلامية رقم (٣) شركة الشعاع للنشر الكويت ١٩٨١.
١٨ ـ صلاح الدين البستانى : معركة القنال كما شاهدتها ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ط١ ١٨ يونيو ١٩٥٦ الناشر مكتبة العرب القاهرة ١٩٥٦.
١٩ ـ طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، دار الشروق ط٢ ١٩٨٣.
٢٠ ـ كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٢.
٢١ ـ عبدالرحمن الرافعى : عصر إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨ ط ٢.
٢٢ ـ ـــــــــــــــــ : مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ ط٢، ١٩٦٤ مكتبة النهضة المصرية.
٢٣ ـ ـــــــــــــــــ : ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ط١ ١٩٥٩ مكتبة النهضة المصرية.
٢٤ ـ عبدالعظيم رمضان (دكتور) : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، دار روزاليوسف، القاهرة ١٩٧٥.
٢٥ ـ على الدين هلال (دكتور) : «اعداد» النظام السياسى المصرى وتحدى الثمانينيات ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢، دار نهضة الشرق جامعة القاهرة ١٩٨٦ ط٢.
٢٦ ـ محمد أنيس (دكتور) : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢، مكتبة مدبولى ١٩٨٢.
٢٧ ـ محمد فيصل عبدالمنعم : أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨.
٢٨ ـ ـــــــــــــــــ : فلسطين والغزو الصهيونى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
٢٩ محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا، دار العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٧.
٣٠ ـ ـــــــــــــــــ : خبايا السويس، دار العصر الحديث ١٩٦٧.
٣١ ـ ـــــــــــــــــ : ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة ط١ ١٩ .
٣٢ ـ محمد حافظ غانم (دكتور) : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى ـ جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية ٦٤/ ١٩٦٥.
٣٣ ـ محمد طلعت غنيمى (دكتور) : قضية فلسطين أمام القانون الدولى ط٢ ١٩٦٧ ـ جامعة الدول العربية.
٣٤ ـ محمود عبدالحليم : الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ جـ٣ ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ رؤية من الداخل دار الدعوة للنشر والتوزيع ١٩٨٤.
٣٥ ـ محمود متولى (دكتور) : اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩ مطبوعات مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤.
٣٦ ـ ـــــــــــــــــ : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٠.

٣٧ ـ محمود متولى (دكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى التاريخ المصرى المعاصر دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٨، سلسلة محكمة التاريخ رقم ٢.
٣٨ ـ محمد محمد الجوادى (دكتور) التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ـ وزارة الاعلام ـ الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٦.
٣٩ ـ مصطفى الحفناوى (دكتور) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ٣ حرية الملاحة فى القناة ـ القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧.
٤٠ ـ موسى صبرى : قصة ملك وأربعة وزارات، كيف كانت تحكم مصر من ٢٦ يناير ١٩٥٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دار القلم ١٩٦٤.
٤١ ـ موسى عرفة : السد العالى، دار المعارف ١٩٦٢.
٤٢ ـ مؤسسة الأهرام : مركز الوثائق والبحوث التاريخية، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ د. ت.
٤٣ ـ يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، ١٩٧٤.

مذكرات وسير ذاتية:

١ ــ أنور السادات : قصة الثورة كاملة، دار الهلال ١٩٦١.
٢ ــ حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢.
٣ ـ حسين ذو الفقار صبرى : ثورة يوليو واتفاقية السودان، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٨٢.
٤ ـ حسين محمد أحمد حمودة : أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، دار الزهراء للاعلام العربى ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥.
٥ ـ عبداللطيف البغدادى : (مذكرات) المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ جـ١.
٦ ـ كمال الدين رفعت : (مذكرات) إعداد مصطفى طيبة، حرب التحرير الوطنية من الغاء معاهدة ١٩٣٦ إلى الغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٨.
٧ ـ محمد حسين هيكل (دكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، جـ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.
٨ ـ محمود فوزى (دكتور) : حرب السويس، دار الشروق، ١٩٨٦.
٩ ـ محمد نجيب : كلمتى للتاريخ، دار الكتاب النموذجى القاهرة ١٩٧٥.
١٠ ـ ــــــــــ : كنت رئيساً لمصر، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٤.

رسائل جامعية :

١ ـ السيد السيد حجاج : مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط فى العلاقات الدولية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٦٧.

٢ ـ أحمد فارس عبدالمنعم : القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية، دراسة فى السياسة الخارجية المصرية ـ رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠.

٣ ـ ثناء فؤاد عبدالله : قناة السويس فى السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر عام ١٩٧٨ ـ رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٣.

٤ ـ جمال معوض شقرة : الحركة السياسية فى مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب ـ جامعة عين شمس ١٩٨٥.

٥ ـ عبدالرؤوف أحمد عمرو : العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧ رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب جامعة عين شمس(١٩٧٩).

٦ ـ هنرى انيس ميخائيل : تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ضوء العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة ١٩٦٠.

الصحف والدوريـات العربيـة :

١ ـ صحيفة أخبار اليوم ٥ ديسمبر ١٩٥٣.

٢ ـ صحيفة الزمان ٧ مايو ١٩٥٣.

٣ ـ صحيفة المصرى ١٤ أبريل ١٩٥٣.

صحيفة المصرى ١١ مايو ١٩٥٣.

٤ ـ الأهرام ٨، ١٢، ١٥ مايو ١٩٥٣.

٥ ـ الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٥٣.

٦ ـ الأهرام ١، ٥، ١٢ فبراير ١٩٨٦.

٧ ـ الوقائع المصرية العدد ٣٦ أبريل ١٩٥٠.

٨ ـ صحيفة الوفد العدد ١٥٢ ٥ فبراير ١٩٨٧.

٩ ـ مجلة أكتوبر العدد ٤٨١ ١٢ يناير ١٩٨٦.

١٠ ـ مجلة أكتوبر العدد ٤٨٢ ١٩ يناير ١٩٨٦.

١١ ـ مجلة أكتوبر العدد ٥٠٣ ١٥ يونيو ١٩٨٦ .

محتويات الكتاب

الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٧٨٤/١٩٩٥

I.S.B.N. 977-01-4251-4



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصميم الغلاف : أحمد عبد الغفار



هذا الكتاب : تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأميركية نحو مصر.

● دراسة وتحليل وثائقي من خلال الوثائق التاريخية الأصلية السرية من الأرشيف القومي الأمريكي وأرشيف الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي والأوراق الخاصة للزعماء والساسة الأميريكيين ومن دار المحفوظات العامة البريطانية.

● تكشف الدراسة عن طبيعة وأبعاد العلاقات المصرية الأميريكية من خلال منهج علمي موثق يركز على سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية والسنوات المبكرة لثورة يوليو ١٩٥٢م أبان حكم الرئيس السابق عبدالناصر حتى حرب السويس ١٩٥٦م.

● تتناول فصول الكتاب مواقف السياسة الأميريكية من الأوضاع والقوى السياسية الداخلية والثورية في مصر والعلاقات التي كانت تربطها بقادة ثورة يوليو - كما يتناول تفاعلات السياسة الأميريكية مع قضايا مصر الوطنية مثل تسليح الجيش المصري بناء السد العالي والصراع مع إسرائيل تأميم قناة السويس ثم حرب ١٩٥٦م.

● تناول الكتاب بداية مرحلة جديدة في السياسة الأميريكية نحو الشرق الأوسط في مطلع عام ١٩٥٧م بعد حرب ١٩٥٦م.

● الكتاب ليس مجرد قراءة في الماضي فحسب، بل هو جهد علمي لمحاولة استقراء اتجاهات الحاضر والمستقبل في تاريخ مصر المعاصر.

٣٠٠٠ قرشاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب